مكتبة ابن عنقاء (٣)

غرر الدرر الوسيطية

لمحمد الخالص بن أحمد رميثة بن علي بن عنقاء بن حمزة
الشريف الحسيني المكي
المتوفى سنة ١٠٥٣ هـ

دراسة وتحقيق
د/ محمد بن حسن العمري

المجلد الأول




غرر الدرر الوسيطية

الطبعة الأولى
١٤٣٢هـ/٢٠١١م

رقم الإيداع
٢٠١٠/١١٤٦٢

دار الكتب المصرية
فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

عنقاء، محمد بن الخالص بن عنقاء، ... ١٦٤٣م،
غرر الدرر الوسيطية/ لمؤلفه محمد الخالص بن رميثة بن علي بن عنقاء. دراسة وتحقيق/ محمد بن حسن العمري. ط١، القاهرة، دار المحدثين للبحث العلمي والترجمة والنشر ٢٠١٠م
(سلسلة الرسائل الجامعية ؛ ٢٣)
١١٤٤ص؛ ٢٤سم.
تدمك ٨ ٤٦ ٦٣١٧ ٩٧٧ ٩٧٨
١- اللغة العربية - النحو.
٢- اللغة العربية - الصرف.
أ. العمري، محمد بن حسن (محقق).
ب. العنوان
٤١٥,١



الإدارة والمركز الرئيسي: ٧٦أ ش جسر السويس - ميدان الألف مسكن - القاهرة
تليفون وفاكس: ٢٤٩٣١٠٧٤ (٠٠٢٠٢)
رئيس مجلس الإدارة: ٠١٢/٧٧٥٥٩٥١ (٠٠٢)
الإدارة والمبيعات: ٠١١/٤١٥٥٧٧٧ (٠٠٢) ٠١١/٤١٥٥٨٨٨ (٠٠٢)
البريد الالكتروني: muhaddethin@yahoo.com



صدى الترحال ورجع الصدى... لعقود خلت

ما بين مكة وزبيد فجبلة مرورا بأرض الكنانة...

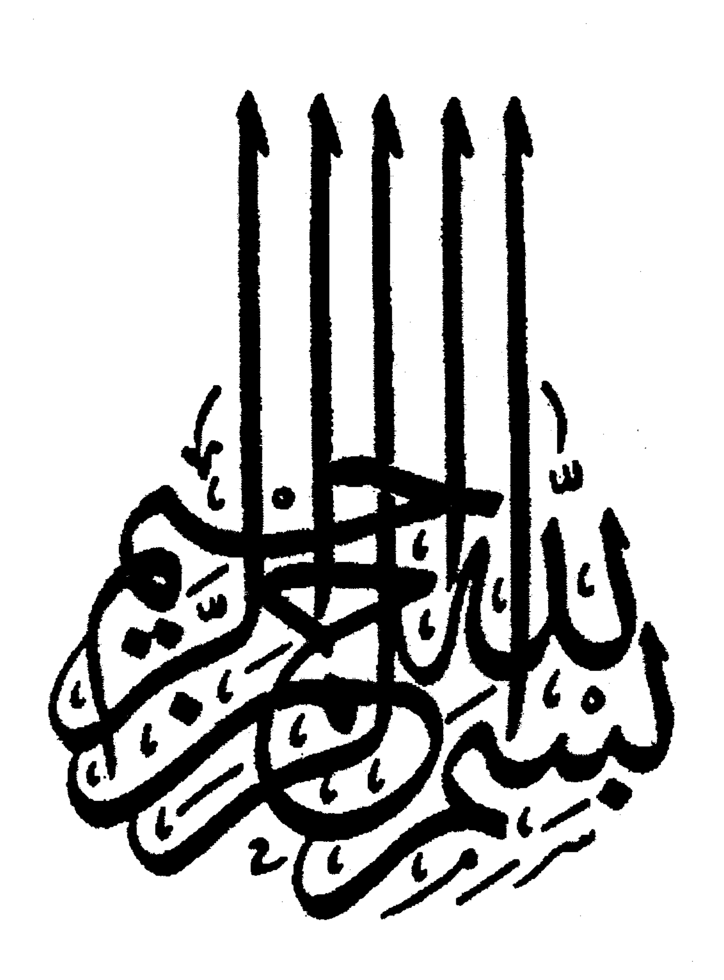
عزيمة لطلب وطلب في عزيمة...

تاريخ رحلة وعبق تاريخ تضوع

من قامة عنقاوية إلى كل من هتف

بالفصحى ورفع لواء العربية

دينا وحدبا وانتشاءً.


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

أ- اهمية الكتاب وقيمته العلمية:

الحمد لله الذي جعل العربية مفتاح البيان، وصير علومها حاجبًا عن الخطأ في اللسان، وقيض لها رجالاً مخلصين من أبناء هذه الأمة العالمين العاملين، الذين وضعوا قواعدها، وشيدوا أركانها، فكانت حياضها على مر السنين صافية، ودوحها باسقة، تؤتي أكلها كل حين، والحمد لله رب العالمين القائل: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، فما زالت العربية محفوظة بحفظ الله للقرآن، لأنها تنزلت بها آياته، ولفت فيها أسراره، وحظيت بإعجازه، ونالت كثيرًا من صفاته.

وإن أهمية هذا الكتاب لتأتي أولاً من كونه يبحث في علم النحو الذي هو مطلوب لفهم الكتاب العزيز والسنة الشريفة، اللذين هما مصدر التشريع الإسلامي الحنيف، ودستور المسلم في هذه الحياة، قال الشيخ أبو حيان: «... اعلم أنه لا يرتقي في علم التفسير ذروته، ولا يمتطي منه صهوته، إلا من كان متبحرًا في علم اللسان، مترقيًا منه إلى رتبة الإحسان ... وأما من اقتصر على غير هذا من العلوم، أو قصر في إنشاء المنثور والمنظوم، فإنه بمعزل عن فهم غوامض الكتاب، وعن إدراك لطائف ما تضمنه من العجب العجاب، وحظه من علم التفسير إنما هو نقل أسطار، وتكرار محفوظ على مر الأعصار...»[1].

وعند قوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ ﴾ [البقرة: ٧٨] قال السمين الحلبي: «ذم اليهود حيث يقرأون التوراة تلاوة من غير فهم.

وقد ذم السلف الصالح من يفعل ذلك، فالأولى بالعاقل الأريب والفطن اللبيب أن يربأ بنفسه عن هذه المنزلة الدنية، ويأخذها بالرتبة السنية، فيطلع من علومه على أهمها وآكدها، وهي بعد تجويد ألفاظه بالتلاوة خمسة علوم: علم الإعراب، وعلم التصريف، وعلم اللغة، وعلم المعاني، وعلم البيان»[2].

---

(١) البحر (١/ ٧، ٨).

(٢) الدر المصون (١/ ٣، ٤).

ولأهمية علم النحو فقد أجمع الأئمة من السلف والخلف على أنه شرط في رتبة الاجتهاد، وأن المجتهد لو جمع كل العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم النحو.

أما أهمية الكتاب وقيمته العلمية بالنسبة لفنه، فلا شك أنها أهمية كبرى؛ لأنه عبارة عن حصاد عشرة قرون تقريبًا من تاريخ النحو العربي، إذ الشارح كما سيأتي عاش في القرن الحادي عشر، فأفاد من علم السابقين ومعارفهم، ونقل عنهم على اختلاف مشاربهم ومذاهبهم، وجمع كثيرًا من آراء النحاة، مما يدل على كثرة مصادره، ولم يكتف بهذا الجمع الذي لا نكاد نرى نظيرًا له، بل أدلى بدلوه، وأعمل فكره، وأظهر شخصيته العلمية، فرد بعض الأقوال وضعفها، ورجح واختار أخرى، وتفرد برأي أحيانًا، كما سيأتي بيانه قريبًا إن شاء الله تعالى.

وقد تميز كتابه بالنقل عن علماء لم تصل إلينا كتبهم، وعن بعض الكتب المفقودة، كما تميز بأسلوب بديع في عرض المسائل النحوية ومناقشتها واستقصاء الآراء الواردة فيها، والتذييل ببعض التنبيهات والقواعد والفروع التي أثرت الدرس النحوي، وجمعت شتاتة للمطلعين.

ويزيد من قيمة هذا الشرح، أن المؤلف ذكر فيه عددًا كبيرًا من مسائل الخلاف بين مدرسة البصرة والكوفة، التي أغفل كثيرًا منها النحاة قبله، أو سكتوا عن عزوها، بل لم تذكرها بعض الكتب المتخصصة في الخلاف، كالإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري.

ولم يقتصر المؤلف في كتابه هذا على المسائل النحوية فحسب، بل تعرض لكثير من المسائل الصرفية، واللغوية، والاشتقاقية، وبعض الأقوال التاريخية، والفقهية، والفلكية، دفعه إلى ذلك كله -على ما يبدو- ثقافة واسعة وعلم غزير، ولست أراني هنا بحاجة إلى ضرب الأمثلة على ذلك وسوق النصوص من واقع كتابه تجنبًا للإطالة، ولأن ذلك واضح جلي من خلال الدراسة القادمة، ومن النص المحقق.

ومما أرى تسجيله هنا أن الشارح يمني المهجر، وشرحه هذا يعد من طلائع الكتب النحوية اليمنية التي أخذت طريقها إلى النور، في حين أن هناك الكثير من التراث النحوي اليمني ما زال ينتظر دوره في العناية والتحقيق، فلا شك أن هذا الشرح يعطي تصورًا وانطباعًا عن الدراسات النحوية اليمنية المتميزة.

وقد سجل ابن عنقاء على غلاف نسخته مجموعة من أبيات، يوضح فيها نفاسة هذا المصنف.

ب- عرض منهج الدراسة والتحقيق:

إن أي عمل ينشد صاحبه فيه الإتقان والكمال، لا بد له من مخطط يرسم مراحله ويصور أبعاده، ويجعل العاملين فيه على بصيرة من أمرهم، ويجعل عملهم منظمًا منجزًا في الوقت المحدد له، وأي عمل يخلو من التخطيط المسبق، معتمدًا على التنفيذ العشوائي، يكون عملاً هزيلاً في الغالب، بل لا يؤدي الغرض المنشود منه.

وقبل شروعي في هذا العمل أعددت خطة أسير عليها، وقد جرت عادة الباحثين بعرض مناهجهم التي اختطوها لرسائلهم وأبحاثهم في مقدماتها، فإليك عرضًا مفصلاً لمنهجي في تحقيق هذا الكتاب:

قسمت البحث قسمين رئيسين هما:

١- قسم الدراسة. ٢- قسم التحقيق.

أما قسم الدراسة فيضم تمهيدًا، وثلاثة فصول على النحو التالي:

التمهيد:

١- ابن آجروم ومقدمته. ٢- يحيى العمريطي ومنظومته.

٣- ابن عنقاء حياته ومؤلفاته.

الفصل الأول: منهج الشارح

١- طريقته في الشرح. ٢- مسلكه في الحدود.

٣- الاستطراد. ٤- موقفه من العلة.

٥- استخدامه للمنطق. ٦- أسلوبه في الجدل.

الفصل الثاني: ابن عنقاء والأصول النحوية

١- السماع. ٢- القياس.

٣- الاستصحاب.

الفصل الثالث: التقويم

١- موقفه من العلماء السابقين. ٢- مذهبه النحوي.

٣- اجتهاداته. ٤- اختياراته.

٥- تأثيره. ٦- ما يؤخذ عليه.

وأما قسم التحقيق فمشتمل على ما يلي:

أولاً:

أ- توثيق اسم الكتاب ونسبته إلى الشارح.

ب- بيان نسخ الكتاب واختيار الأصل منها.

ثانيًا: النص المحقق، وكان العمل فيه على النحو التالي:

١. عثرت على أربع نسخ مخطوطة اخترت منها للتحقيق ثلاثًا، ورمزت لكل واحدة منها بحرف.
٢. جعلت نسخة (أ) أصلاً، ورمزت لوجه الورقة بالرمز «أ»، ورمزت لظهرها بالرمز «ب».
٣. وضعت نظم العمريطي بين قوسين هكذا ( ) لتميزه من الشرح، وضبطته بالشكل.
٤. نبهت في الحواشي على ما في النسخ الأخرى مما لم أعتمده في صلب النص، ثم عدلت في هذه الطبعة عن كثير من ذلك الخلاف بين النسخ مما لا قيمة له تخفيفًا للكتاب.
٥. وضعت ما أضفته إلى نص الأصل من النسخ الأخرى بين معقوفتين هكذا [ ].
٦. أتممت الآيات القرآنية الكريمة، وذكرت أرقامها وسورها.
٧. خرجت الأحاديث الشريفة.
٨. خرجت الأمثال، وأقوال العرب، وأشعارها.
٩. نسبت الشواهد الشعرية إلى قائليها، وأوردت مطلع القصيدة، وبيتا قبل الشاهد وبيتًا بعده إذا أمكن ذلك، وبينت معاني الكلمات.
١٠. شرحت الغريب من الألفاظ.
١١. عرفت بالأعلام الواردة في النص.
١٢. عرفت بالأماكن والبلدان الواردة في النص.

١٣. خرجت النصوص المنقولة من مصادرها ما أمكن ذلك.

١٤. عزوت الآراء المنسوبة إلى العلماء بالرجوع إلى مظانها.

١٥. شكلت بعض الكلمات المُشْكِلة.

١٦. علقت على بعض المسائل النحوية والصرفية وغيرها مما يحتاج إلى تفصيل أو إيضاح.

١٧. صنعت فهارس فنية متنوعة، تعين القارئ على مراجعة الكتاب، والإفادة منه، وذلك للآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأبيات الشعرية، والأمثال وأقوال العرب، والأعلام الواردة في النص، والكتب الواردة فيه أيضًا، والأماكن والبلدان، والقبائل والجماعات، والمصادر والمراجع، وموضوعات الكتاب.

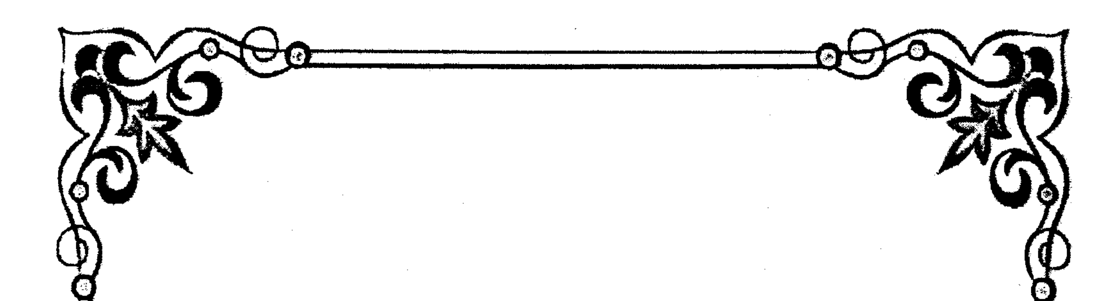
ولم يكن عملي في هذا الشرح بالأمر السهل، فالمؤلف -رحمه الله- متأخر وذو ثقافة واسعة، جمع كثيرًا عن السابقين، فأعوزني إلى كثير من المراجع المتنوعة، فرحلت لطلب ذلك إلى مكة والمدينة، والقاهرة، وصنعاء، وزبيد، والحديدة، وذمار، وبخارى، وسمرقند، وطاشقند وغيرها، وقد رتبت مراجعي ترتيبًا زمنيًا ما استطعت إلى ذلك سبيلا، والمطلع على الكتاب يلمس الجهد المبذول فيه.

ولا أزكي صنيعي هذا أو أدعي كماله، بل حسبي أني بذلت جهدي كله، وصرفت تفكيري وخمسة أعوام من عمري في سبيل إنجاز هذا السفر على أحسن وجه وأتمه، فإن وفقت إلى الصواب فمن جلائل النعم، وإلا فمن طغيان النفس والقلم.

وفي ختام هذا التقديم من الله سبحانه وريحانه، استنزل امتنانه وإحسانه، وأرجو المعونة على المَؤُونة، والحفظ في الخط واللفظ، والحماية عن الغواية، والعصمة من الوصمة، وبلوغ الأمل من صالح العمل، والمغفرة الشاملة التامة، لي ولوالديّ، وأساتذتي، ولجميع المسلمين، إنه أكرم الكرماء، وأرحم الرحماء، وأسأله تعالى ضارعًا إليه أن يصلي ويسلم سرمدًا بغير انتهاء، على سيد ولد آدم، نبينا محمد، وآله الطيبين الطاهرين، وأصحابه الغر الميامين، وعلى سائر الأنبياء والمرسلين.

المحقق

أبها - ١/ ٢/ ١٤٣١هـ



قسم الدراسة

التمهيد:

١- ابن آجروم ومقدمته.

٢- يحيى العمريطي ومنظومته.

٣- ابن عنقاء حياته ومؤلفاته.







١ - ابن آجُرُّوم ومقدمته(١)

هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، المعروف بابن آجُرُّوم، ومعناه بلغة البربر «الفقير الصوفي» ونسبته إلى «صنهاجة» وهي قبيلة من المغرب.

ولد بمدينة «فاس» سنة اثنتين وسبعين وستمائة، ولم تذكر مراجع الترجمة شيئًا عن شيوخه، أو رحلاته في طلب العلم، وقد وصفه بعض شراح مقدمته بالإمامة في النحو، والبركة والصلاح، ويشهد بصلاحه عموم النفع بمقدمته.

وهو نحوي مقرئ، مشارك في الفرائض والحساب والأدب، أقام بفاس، وأفاد أهلها من معلوماته، المذكورة، والغالب عليه النحو والقراءات، وممن أخذ عنه محمد بن علي بن عمر بن يحيى الغساني النحوي(٢).

كانت وفاة الصنهاجي بفاس، لعشر بقين من صفر سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة، وله مصنفات وأراجيز في القراءات وغيرها، سمي منها: «فرائد المعاني في شرح حرز الأماني» ويعرف بـ«شرح الشاطبية»، ويوجد منه جزءان في خزانة الرباط (١٤٦ أوقاف)(٣) و«المقدمة النحوية» المعروفة بـ«الآجُرُّومية»، ألفها بمكة المكرمة، وبهذه الرسالة اشتهر، وذاع صيته، وهي رسالة موجزة نافعة، حازت على اهتمام كثيرين، فتناولوها بين شارح لها، ومُحَشٍّ ومُتَمِّمٍ، وناظم، حتى إن بعضهم شرحها شرحين، فمن شروحها وحواشيها:

١. شرح يزيد بن عبد الرحمن بن علي المكودي، المتوفى سنة ٨٠٧هـ(٤).
٢. شرح أبي عبد الله محمد بن محمد المالكي، المعروف بالراعي الأندلسي، المتوفى سنة ٨٥٣هـ(٥).

---

(١) انظر ترجمته في: بغية الوعاة (١/ ٢٣٨، ٢٣٩)، كشف الظنون (٢/ ١٧٩٦)، وفيه ولادته سنة ٦٨٢هـ، الشذرات (٦/ ٦٢)، هدية العارفين (٢/ ١٤٥)، الأعلام (٧/ ٣٣)، معجم المؤلفين (١١/ ٢١٥)، غرر الدرر الوسيطية (ص١٠٣/ ب، ١٠٤/ أ)، حاشية أبي النجا على شرح الأزهري للآجُرُّومية (ص٦)، حاشية إسماعيل الأزهري على شرح الكفراوي للآجُرُّومية (ص٤).

(٢) ينظر البغية (١/ ١٨٦).

(٣) الأعلام (٧/ ٣٣).

(٤) الكشف (٢/ ١٧٩٦).

(٥) الكشف (٢/ ١٧٩٦).

٣. شرح شهاب الدين أحمد بن علي الحديدي، المتوفى سنة ٨٦٨هـ[١].

٤. شرح الشيخ شمس الدين أبي العزم محمد بن محمد الحلاوي المقدسي، المتوفى سنة ٨٨٣هـ[٢].

٥. شرح شمس الدين أبي المجد محمد بن محمد بن محمد البخاري الرميثي، المتوفى سنة ٨٩٥هـ[٣].

٦. شرح الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، المتوفى سنة ٩٠٥هـ، وله كتاب آخر في إعراب الآجرومية، وعلى هذا الشرح حاشية للعلامة أبي بكر بن إسماعيل الشنواني، المتوفى سنة ١٠١٩هـ. وعليه أيضًا حاشية للعلامة أبي بكر بن إسماعيل الشنواني، المتوفى سنة ١٠٦٩هـ[٤].

٧. شرح حسن بن حسين الطولوني، المتوفى سنة ٩٠٩هـ[٥].

٨. شرح أبي إسحاق إبراهيم بن محمد، المعروف ببرهان الدين الشاغوري، المتوفى سنة ٩١٦هـ[٦].

٩. شرحا أبي الحسن محمد بن علي، أو (أبي الحسن علي بن محمد بن علي) المالكي الشاذلي، المتوفى سنة ٩٣٠هـ، وهما شرحان كبير ومتوسط، الأخير يسمى «الدرر المضيئة»[٧].

١٠. شرحا أحمد بن محمد بن عبد السلام، المتوفى سنة ٩٣١هـ أحدهما سماه (النخبة العربية في حل ألفاظ الآجُرّمية) والآخر سماه (الجواهر المضيئة في حل ألفا ظ الآجرومية)[٨].

١١. شرح الشيخ شهاب الدين أحمد بن حمزة الرملي الأنصاري الشافعي، المتوفى سنة ٩٥٩هـ[٩].

---

(١) ذيل الكشف (٢/ ٥٤١).

(٢) الكشف (٢/ ١٧٩٧).

(٣) ذيل الكشف (٢/ ٥٤١).

(٤) الكشف (٢/ ١٧٩٦، ١٧٩٧).

(٥) الكشف (٢/ ١٧٩٦).

(٦) الكشف (٢/ ١٧٩٧).

(٧) الكشف (٢/ ١٧٩٧).

(٨) الكشف (٢/ ١٧٩٧).

(٩) الكشف (٢/ ١٧٩٧)، وعندي منه نسخة مصورة.

١٢. شرح أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عيسى المغربي، المتوفى سنة ١٠١٦هـ، واسمه (الأنوار البهية في شرح الآجُرُّومية)[١].

١٣. شرح العلامة أبي بكر بن إسماعيل الشنواني، المتقدم ذكره[٢].

١٤. حاشية على الآجرومية لأحمد بن محمد الشلبي، المتوفى سنة ١٠٢٠هـ، جمعها لولده (شمس الدين محمد)[٣].

١٥. شرح برهان الدين إبراهيم أبو الأمداد بن إبراهيم بن حسن بن علي اللقاني، المتوفى سنة ١٠٤٢هـ، واسمه (توضيح ألفاظ الآجرومية)[٤].

١٦. شرح العلامة أحمد بن محمد الشلبي، السابق ذكره[٥].

١٧. شرح العلامة عبد الجواد بن أحمد المصري ثم المكي الشافعي المتوفى سنة ١٠٦٨هـ[٦].

١٨. شرح أحمد بن عبد الرحمن بن أحمد الأوسي، المتوفى سنة ١١٥٥هـ[٧].

١٩. شرح أحمد بن محمد الخليلي، واسمه (الفوائد الزكية في إعراب الآجرُّومية) فرغ منه سنة ١١٩٥هـ[٨].

٢٠. شرح الفقيه النحوي أبي محمد عبد الله الفاسي، واسمه (الجواهر السنية في شرح الآجرُّومية)[٩].

٢١. شرح الشيخ أبي الحسن محمد البكري[١٠].

٢٢. شرح أبي طالب أحمد بن بكر العبدي النحوي[١١].

---

(١) ذيل الكشف (٢/ ٥٤٢). (٢) الكشف (٢/ ١٧٩٧).

(٣) الكشف (٢/ ١٧٩٧).

(٤) ينظر عقد الجواهر والدرر في أخبار القرن الحادي عشر لابن علوي (ص٨٨/ ب-٨٩أ).

(٥) الكشف (٢/ ١٧٩٧). (٦) ذيل الكشف (٢/ ٥٤٢).

(٧) ذيل الكشف (٢/ ٥٤٢).

(٨) ينظر عقد الجواهر والدرر في أخبار القرن الحادي عشر لابن علوي (ص٨٨/ ب، ٨٩/ أ).

(٩) الكشف (٢/ ١٧٩٧). (١٠) الكشف (٢/ ١٧٩٧).

(١١) الكشف (٢/ ١٧٩٦).



٢٣. شرح إبراهيم بن علي بن إسحاق النحوي[١].

٢٤. شرح ابن ظهير المكي علي بن جار الله، واسمه (رشف الشربات السنية من مزاح ألفاظ الآجرومية)[٢].

٢٥. شرح إبراهيم البطويسي، واسمه (تحفة البرية في حل ألفاظ الآجرُّومية)[٣].

٢٦. شرح أبي عبد الله بن عثمان ميرغني، واسمه (الفوائد البهية في حل ألفاظ الآجرومية)[٤].

٢٧. شرح محمد بن أحمد بن يعلى الحسيني النحوي، واسمه (الدرة النحوية في شرح الآجرومية)[٥].

٢٨. شرح شهاب الدين أحمد بن علي بن منصور الحميدي المعروف بالبجائي[٦].

٢٩. التحفة السنية لمحمد محي الدين عبد الحميد.

ومن نظومها:

١. نظم برهان الدين إبراهيم بن والي المقدسي، المتوفى سنة ٩٦٠هـ واسمه (الدرة البرهانية)[٧].

٢. نظم يحيى العمريطي، وسيأتي الحديث عنه قريبًا إن شاء الله.

٣. نظم علي بن حسن الشافعي المقرئ الشهير بالسنهوري[٨].

٤. نظم عبد السلام بن مجاهد النبراوي، واسمه (الكواكب الجلية)[٩].

٥. نظم السيد إبراهيم الرياحي التونسي المالكي[١٠].

٦. نظم السيد علاء الدين علي نعمان بن محمود الآلوسي البغدادي[١١].

---

(١) الكشف (٢/ ١٧٩٦).
(٢) ذيل الكشف (٢/ ٥٤٢).
(٣) ذيل الكشف (٢/ ٥٤٢).
(٤) ذيل الكشف (٢/ ٥٤٢).
(٥) الكشف (٢/ ١٧٩٦).
(٦) الكشف (٢/ ١٧٩٦).
(٧) الكشف (٢/ ١٧٩٧).
(٨) الكشف (٢/ ١٧٩٨).
(٩) ذيل الكشف (٢/ ٥٤٢).
(١٠) ذيل الكشف (٢/ ٥٤٢).
(١١) ذيل الكشف (٢/ ٥٤٢).

٢- يحيى العِمْريطي ومنظومته[١]

العمريطي: شرف الدين يحيى بن نور الدين موسى بن رمضان بن عميرة الأنصاري الشافعي، ونسبته إلى «عِمْريط» قرية بشرقية مصر.

وقد وهم الأستاذ خير الدين الزركلي -رحمه الله- حين كرر ترجمة العمريطي في موضعين من كتابة «الأعلام» على أن الأول غير الثاني، وذلك مع اختلاف يسير في نسبه وسنة وفاته، والذي أوقعه في ذلك هو لقب أبيه (نور الدين) فمرة عده اسمًا لا لقبًا، فقال: يحيى بن نور الدين أبو الخير بن موسى ... ومرة حذف اللقب فقال: يحيى بن موسى.

والعمريطي فقيه شافعي، نحوي، أصولي، ناظم، من العلماء المتقشفين، كان قائمًا بالأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، صاحب كرامات، قال بتحريم الشراب المعروف بالقهوة، توفي -رحمه الله- سنة ٩٨٩هـ، وقيل: بعدها، وقيل: بعد سنة ٩٨٨هـ، وقيل: سنة ٨٩٠هـ.

ولم تذكر مراجع الترجمة شيئًا عن شيوخه، أو رحلاته العلمية، أو مدارسه، أو تلاميذه، أو مكان ولادته أو زمنها، أو مصنفاته، ولم يحفظ له إلا عدد من المنظومات هي: «تسهيل الطرقات في نظم الورقات»[٢] لإمام الحرمين الجويني في أصول الفقه، و«التيسير نظم التحرير» لمحمد بن عبد الواحد الشهير بابن همام، في الفقه[٣]، و«نهاية التدريب في نظم غاية التقريب»[٤] في فقه الشافعية، و«أرجوزة في تحريم القهوة»[٥]، و«الدرة البهية في نظم الآجُرُّومية» في النحو، وتقع في مائتين وخمسين بيتًا، وقد شرحت -فيما علمت- شرحين هما:

---

(١) تنظر ترجمته في: هدية العارفين (٢/ ٥٢٩)، الأعلام (٨/ ١٧٤، ١٧٥)، معجم المؤلفين (١٣/ ٢٣٤)، مقدمة القلادة الجوهرية في شرح الدرة البهية (ص١/ ب)، غرر الدرر الوسيطية (ص٣١١/ أ).

(٢) الكشف (٢/ ٢٠٠٥).

(٣) ينظر الكشف (١/ ٣٨٥).

(٤) منه نسخة بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية رقمها (٢٠٩ف)، انظر فهرس المصورات المكروفيلمية (ص٢٧٣).

(٥) هذا الكتاب (ص٣١١/ أ).

١. «القلادة الجوهرية في شرح الدرة البهية» لشهاب الدين أحمد بن حجازي بن بدير الفشني -نسبة إلى (الفشن) بمصر- المتوفى سنة ٩٧٨هـ[1].

٢. «غرر الدرر الوسيطية بشرح المنظومة العمريطية» لابن عنقاء، وهو هذا الكتاب الذي بين يديك.

(١) الأعلام (١/ ١٠٩، ١١٠)، وتضم مكتبتي نسخة مصورة منه.

٣- ابن عنقاء حياته ومؤلفاته

أ- حياته:

لقد جهدت كثيرًا في طلب ترجمة ابن عنقاء، منذ أن وقعت عيناي على كتابه «الغرر» فقلبت النظر في كل كتاب ظفرت به هو مظنة لترجمته، وسألت العارفين بالتاريخ وتراجم الرجال، ورحلت إلى اليمن وغيرها، وراسلت بعض دور الكتب بغية الوصول إلى ترجمة مرضية تكشف لنا حياة هذا العالم الجهبذ، فلم أظفر من ذلك إلا بنتف يسيرة لا تؤدي حقه، ولا تصور ظله فضلا عن البوح بشخصه، فهي أحق بالصورة في قول الطرماح بن حكيم:

حُبٌّ بالزور الذي لا يُرى منه إلا صفحة أو لمامْ

وكنت أتطلع إلى صورة وافية لحياته تبين مولده، وموطنه الأصلي، ونشأته العلمية، ورحلاته في الطلب، وشيوخه، وتلاميذه، وسبب شكواه، وأنينه، وزفراته، فلما...

وما عثرت عليه مما يذكر في هذا المقام نسبه، فقد جاء اسمه مكتوبا بخطه في إحدى نسخ هذا الشرح: محمد بن عنقاء الحسيني المكي.

وجاء أيضا ذكر نسبه على لسان أحد تلاميذه في سؤال رفعه إليه، فأجابه على ذلك في كتاب سماه «الجواب السامي بمفاخره عن إعراب قوله ﷺ أحق ما قال العبد... إلى آخره»[(١)] وأقر الشارح ذلك النسب، والكتاب أيضا بخطه.

قال فيه: «... وبعد فإن الولد الأعز كريم الدين السيد الشريف عبد الكريم بن أبي سعد الحسني رقاني الله وإياه وسائر أصحابي من العلم والعمل إلى ذروة المنصب السني، رفع سؤالا خميصا بطينا، هذا نص لفظه يقينا، ما يقول مولانا السيد السند الفاضل العالم العلامة الكامل، والدي وبركتي السيد الشريف جمال الملة والدين، أبو هزاع محمد الخالص بن رميثة بن علي بن عنقاء الحسيني المهناوي الموسوي المكي رضي الله تعالى عنه...».

وجاء بخط المؤلف في ختام نسخه لكتاب «إعراب الألفية»، قوله: «تم كتاب إعراب ألفية ابن مالك ...، على يد مالكه... محمد الخالص بن أحمد رميثة بن علي بن عنقاء بن حمزة الحسيني ...»[(٢)].

---

(١) (ص١/أ). (٢) (٢/ ٢٨١).

وترجم له إسماعيل البغدادي في الهدية[(١)] فقال: «ابن عنقاء المكي -محمد الخالص بن عنقاء الحسيني المكي- شيخ الشافعية باليمن زمن المؤيد محمد بن القاسم، توفي سنة ١٠٥٣هـ ثلاث وخمسين وألف، مات في تلك السنة كثير من العلماء ...» وذكر بعض مؤلفاته.

وترجم له الأستاذ خير الدين الزركلي في الأعلام[(٢)] فقال: «ابن عنقاء ... ١٠٥٤هـ محمد الخالص بن عنقاء الحسيني المكي، أديب، نحوي، فقيه، كان شيخ الشافعية في اليمن زمن المؤيد محمد بن القاسم ...» وذكر بعض مصنفاته، وأحال إلى الهدية، و(طبقبو ٤/ ١٣١) فهارس طوب قابو سراي بتركيا.

وترجم له الأستاذ عمر رضا كحالة في معجمه[(٣)] فزاد على ما تقدم «... المكي اليمني مؤرخ مشارك في بعض العلوم...».

وترجم له الأستاذ عبد الله محمد الحبشي في عدة مواضع من مصادر الفكر[(٤)] بقوله: «ابن عنقاء: جمال الدين محمد بن الصديق الخالص ابن عنقاء الحنفي، من علماء زبيد، وأعيان المدرسين بها، اشتغل بالتدريس على مذهب الإمام أبي حنيفة، ولقي حظوة كبرى عند أمراء الأتراك وغيرهم، توفي سنة ٩٩٦هـ بمدينة زبيد» وأحال إلى النور السافر (ص٤٤٣).

وفي هذه خلاف كبير لما تواترت عليه التراجم السابقة وخطأ واضح في سنة وفاته، فابن عنقاء فرغ من تأليف «الغرر» سنة ١٠٢٤هـ.

وقد رجعت إلى النور السافر فاتضح لي أن صاحب الترجمة رجل آخر وأن الأستاذ الحبشي أقحم لفظ «ابن عنقاء» في الترجمة وليس فيها، فوقع في نفسي أن الأستاذ كان له مرجع آخر غير النور السافر لم يثبته، فهاتفته لعلي أجد عنده توضيحًا لهذا الأمر أو توجيهًا إلى ما يكشف عن حياة الرجل التي يلفها الغموض، فبين أن ما وقع منه في كتابه المذكور هو مجرد

---

(١) (ص١٨٥/ ب) من مجموع رقم (٣١٩/ ٣٢٩٢) مخطوط بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء.

(٢) (٦/ ١١٢).

(٣) معجم المؤلفين (٥/ ٢٧٨).

(٤) مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن (ص٢٥، ٥٥، ١٢٤، ٢١٤، ٣٨٢، ٣٨٧، ٤٣١، ٤٨٥).

لبس، وقال: «العجيب أن الرجل من أعيان علماء زبيد، وله باع طويل في التأليف، ولا سيما في اللغة العربية مما جعلني ألقبه «سيبويه اليمن» ... ومع ذلك لم يترجم فيما نعلم ترجمة مستوفاه».

وكان السبب الوحيد عندي في عدم ظهور ترجمته أنه متأخر، وأن كثيرًا من كتب التراجم لعصره ما زالت مخطوطة لم تنشر، فلما عزمت على العودة إلى بعض تلك المخطوطات التي تيسر لي الإطلاع عليها ولم تتعرض له، جد عندي سبب آخر وهو أن الاضطرابات التي منيت بها أرض اليمن في زمن الشارح وعدم الاستقرار السياسي وتنازع السلطة، ربما كان سببًا في الحيلولة دون تدوين ترجمته، لا سيما أن الشارح كان له معاندون وحساد، اضطروه على ما يبدو إلى أضيق السبل، حتى عاش بعيدًا عن أسرته وأولاده مشغول البال، رقيق الحال، وترك السهول والكتب وحلقات الدرس وحياة المدن في «زبيد» وهاجر إلى الجبال، وأقام في (ذِيْ جِبْلة) دونما رغبة منه في ذلك.

تعالَ إلى الشارح وهو يصور ما ذكرت لك في ختام كتابه «الغرر» وغيره من كتبه التي ارتسم في جنباتها صدى من زفراته الحرَّى، وبثَّ في بعض سطورها شكواه المرة من الزمان وبنيه.

قال في ختام إجابته على سؤال كتبه بعض الوافدين إلى «ذي جبلة» في رسالة له[1]: «عذرًا أيها الجهبذان[2] فما أنا في العير ولا النفير، بل لا أعرف في العلوم القبيل من الدبير، ولا سيما مذ توطنت الجبال، وفارقت الكتب والرمال، فإن قريحتي جمدت، وفطنتي بالكلية خمدت، حتى لقد خفت نفسي، وخفت على نفسي ...».

وقال في نهاية الجواب السامي[3]: «... هذا آخر ما تيسير إملاؤه في إعراب هذا الحديث،

(١) (ص٩٢/ ب) ضمن مجموع بمكتبة الجامع بصنعاء، رقم (٩٦١).

(٢) العلامة عبد الله بن أحمد الضجاعي، والعلامة أبو بكر بن علي مهير، اللذان سبقا الشارح إلى الإجابة عن ذلك السؤال.

(٣) (ص٨٨/ ب-٨٩/ أ).



سائلاً منه تعالى التوفيق والحفظ في القديم والحديث، وليعذر الناظر فيه، فإني عديم العدد، لا أملك منها أدنى العدد، وإنما غالب رجوعي إلى ذهني، وما عسى أن يكون أو يغني، ... فرغت من تسويده ضحوة يوم الجمعة المبارك ثامن عشر شهر ذي الحجة الحرام، سنة إحدى وعشرين لمضي ألف من هجرته عليه الصلاة والسلام، ومن تبييضه عام أربعة وعشرين بين صلاتي العجماوين يوم الأحد رابع جمادى الأولى، وذلك لكثرة شواغل الشواغل، وبلابل البلابل الصولى، ووافق ذلك وصول المبشر من (روات الأشعوب) من المخلاف بولادة ابني محمد هزاع الأصغر[1]، قبيل طلوع شمس يوم السبت، ثالث شهر جمادى المذكور، أنبته الله نباتًا حسنًا، وجعله بفضله من العلماء العاملين، وقرة عين لوالديه في الدنيا ويوم النشور إنه قريب مجيب».

وقال في بداية «كشف الهم»[2]: «... وأنا خال بالكلية عن العدد، لا أملك منها ولا دون أدنى العدد، لرقة الحال، مع تسديد أبناء الجنس وغيرهم إلى سويدائي سهام البغي والحسد، حتى صرت الأحق بقول من جلب عليه الدهر وحشد، المتنبي:

رماني الدهر بالأرزاء حتى ... فؤادي في غشاء من نبال

فصرت إذا أصابتني سهام ... تكسرت النصال على النصال»

وقال في ختام كتابه[3] المذكور: «... تعذر وصولي إلى الكتب ولو بالعارية أو الشراء، لرقة الحال مع صولة المعاندين على من يواصلني صولة أسد الشرا، ولولا حماية من لا يأتي سواه بالحسنات لكانت أمور عظائم، وهنات وهنات...».

فلا شك أن في عباراته المتقدمة إيحاء وإيماء إلى حياة الضنك التي عاشها نتيجة للحصار المفروض عليه من أبناء زمانه الذين كادوا له المكائد، وحالوا بينه وبين حرية اختيار الموطن، ومع ذلك تلمس تواضع هذا العالم، وتحمله لما جرت به المقادير، فلم يصرح باسم أحد منهم،

---

(١) سماه محمدًا، واسمه أيضًا محمد تبركًا بالاسم الشريف.

(٢) (ص١/ ب-٢/ أ).

(٣) (ص٢٢/ ب).

فضلاً عن سبه أو شتمه، فرحم الله ابن عنقاء رحمة واسعة، ونفع بعلمه من بعده، وجعله صدقة تجري له بعد موته.

ب- مؤلفاته:

أما مؤلفات ذلك العالم الجليل فقد حفظت لنا كتب التراجم أسماء بعضها، ومن خلال البحث والسعي وراء ترجمة المؤلف في دور الكتب، ومن خلال التحقيق أيضًا، وقفت على كتب ورسائل أخرى، لم يرد ذكرها عند من ترجم له، أو في المعاجم والفهارس المهتمة بحصر مؤلفات العلماء على اختلاف مشاربهم في مكتبات العالم، وكأني بالمؤلف ولسان حاله يقول: إن لي كتبًا أخرى، وقف دونها جهد الباحثين عن التراث، أو خانتني فيها أيدي أبناء زماني، فوأدتها بعيد دفني، وحالت دون ظهورها كما حالت دون تدوين اسمي في كتب المترجمين..!!

وإليك ذكر بعض مؤلفاته التي حالف التوفيق في العثور عليها، مرتبة على الحروف:

١. الإكسير العزيز بتخريج أحاديث الإبريز[١].

٢. الألواح في مستقر الأرواح، أجاب فيه عن قول محمد بن أبي بكر الرازي:

لعمـرك مـا أدري وقـد آذن الـبلى ... بعاجـل ترحـال إلى أيـن ترحـالي

وأيـن محـل الـرّوح بعـد خروجـه ... مـن الهيكـل المنحـل والجسد البـالي

فأجاب الصفدي، بقوله:

إلى جنـة المـأوى إذا كنـت خـيّرًا ... تخلـد فيهـا نـاعم الجسد والبـال

وإن كنـت شريـرًا ولم تلـق رحمـة ... مـن الله فـالنيران أنـت لهـا صـالي

فلم يعجبه، وقال ما هما إلى جواب لقوله: «أين ترحالي؟» وأين جواب البيت الآخر؟ فأجاب بألواح، في كل لوح روح صنف من أصناف بني آدم، وما قيل فيه، وهي لامية، وجميع أبياتها (٣١٨)[٢].

---

(١) ينظر مصادر الفكر الإسلامي في اليمن (ص٥٥).

(٢) ينظر كشف الظنون (١/ ١٥٩)، هدية العارفين (٢/ ٢٨١)، الأعلام (٦/ ١١٢)، معجم المؤلفين (٥/ ٢٧٨)، مصادر الفكر (ص١٢٤).

٣. بغية أهل المغانم في مناقب الشيخ أبي بكر بن سالم[١].
٤. تشنيف السمع بشرح شروط المثنى والجمع[٢].
٥. جداول في علم الفلك[٣].
٦. الجواب السامي بمفاخره عن إعراب قوله ﷺ : «أحق ما قال العبد ...» إلى آخره[٤]، ألفه بناء على سؤال من أحد تلاميذه.
٧. جواب على سؤال كتبه بعض الوافدين إلى ذي جبلة، وأرسله إلى علماء زبيد[٥].
٨. حاشية على شرط السيوطي لألفية ابن مالك[٦].
٩. الدرر البهية[٧].
١٠. شرح القواعد للأزهري[٨].
١١. شرح نظم نقاية السيوطي[٩].
١٢. العوامل الكبرى[١٠].
١٣. غرر الدرر الوسيطية بشرح المنظومة العمريطية، وهو الكتاب الذي بين يديك.

---

(١) مصادر الفكر (ص٤٣٢).
(٢) حققته ونشرته.
(٣) منه نسخة بخط بعض تلاميذه اطلعت عليها في مكتبة الأوقاف بصنعاء ، وانظر مصادر الفكر (ص٤٨٥).
(٤) حققته ونشرته.
(٥) ضمن مجموع بمكتبة الجامع بصنعاء، رقم (٩٦٨)، وعندي منه نسخة مصورة.
(٦) ذكره في الغرر (ص٢٣٧/ ب).
(٧) ذكره الأهدل في الكواكب الدرية (١/ ٩٣)، والظاهر أنه في علم النحو.
(٨) مصادر الفكر (ص٣٨٢، ٣٨٧).
(٩) ذكره في كتابه نزهة الأثبات (ص١٨/أ)، والنقاية: مختصر في أربعة عشر علمًا مع زبدة مسائلها للسيوطي، نظمه شهاب الدين أحمد عبد الحق السنباطي المتوفى سنة ٩٩٠هـ، وزاده أربعة علوم، فلعل ابن عنقاء شرح هذا النظم. ينظر: الكشف (٢/ ١٩٧٠).
(١٠) ذكره في خاتمة الغرر (ص٣٠٩/أ).

١٤. فتاوي، بمكتبة خاصة في زبيد[١].

١٥. فوائد الدر المنظم في التطفل على المصطفى ﷺ [٢].

١٦. القضية العدلية في المناسبات الفضلية[٣].

١٧. كشف الهم والباس بالكشف عن آيتي ﴿ ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنْ بَعْدِ ٱلْغَمِّ ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، و﴿ إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ ﴾ [الأنفال: ١١][٤].

١٨. نزهة الأثبات بإعراب الثلاثة الأبيات[٥].

١٩. النشر الوردي في ملك بني عثمان والمهدي[٦]، وهو كتاب في التاريخ.

٢٠. وقع السيوف المرهفة على من شبه أهل السنة لإثباتهم الرؤية بالحمير الموكفة، وهي ألف بيت على قافية اسمها من بحر الكامل[٧].

هذا ما استطعت إليه سبيلا بعد جهد جهيد وعناء شديد ويبدو أن هناك كتبًا أخرى له، فالشارح كما تعلم شيخ زمانه في المذهب الشافعي، ومرجع لطلاب العلم، والقضاة فيما يظهر من الأسئلة الموجهة إليه، وشاعر مجيد، ولم نعثر له على مؤلفات في الفقه، ولم يحفظ له الزمان ديوانًا[٨] واحدًا لكن له بعض المنظومات كما رأيت في مؤلفاته، وبعض المقطوعات التي دونها في بعض رسائله وكتبه، تصور مقدرته الشعرية الفياضة، وخياله الواسع، مع جزالة في اللفظ، ورصانة في المعنى، ولا أدل على ذلك من الأبيات الواردة في أول هذا الشرح، إذا جزمنا بنسبتها إليه.

---

(١) مصادر الفكر (ص٢١٤).

(٢) كشف الظنون (٢/ ١٢٤٣)، هدية العارفية (٢/ ٢٨١).

(٣) رسالة ألفها في عدالة الوالي التركي فضل الله باشا، انظر: كشف الهم والبأس (ص٤٧/ أ).

(٤) عندي منه نسخة مصورة.

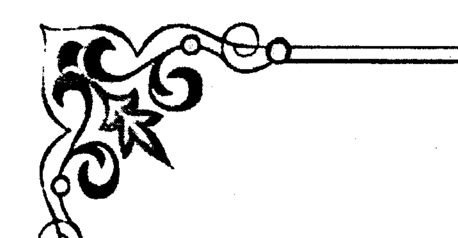
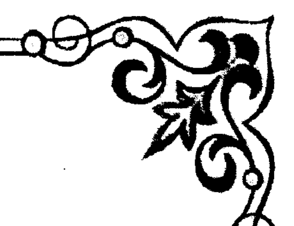
(٥) يوجد منه نسخة بمكتبة الأوقاف بصنعاء، رقم (٦٩١).

(٦) هدية العارفين (٢/ ٢٨١)، الأعلام (٦/ ١١٢)، معجم المؤلفين (٥/ ٢٧٨).

(٧) جاء ذكره في الغرر (ص١٦١/ أ).

(٨) مع كثرة شعره كما ذكر في (ص١٠٤/ ب).



الفصل الأول: منهج الشارح

١- طريقته في الشرح.

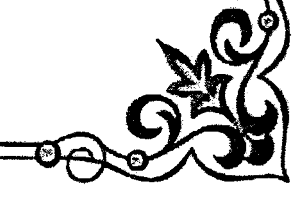
٢- مسلكه في الحدود.

٣- الاستطراد.

٤- موقفه من العلة.

٥- استخدامه للمنطق.

٦- أسلوبه في الجدل.

١- طريقته في الشرح:

تناول الشارح منظومة العمريطي بالشرح كلمة كلمة، أو جملة جملة، ولم أره أورد بيتًا كاملاً أو بيتين من المنظومة ثم يشرحها، كما فعل الشيخ أحمد حجازي في «القلادة الجوهرية في شرح الدرة البهية» أو غيره من شراح الألفية كابن عقيل، والأشموني، والسيوطي، ومن نهج نهجهم من شراح المنظومات، بل إن الشارح مزج المنظومة بشرحه مزجًا يصعب معه أحيانًا الفصل بينه وبين كلام الناظم، ثم إن الشارح عند تناوله لشرح أي باب، يذكر عنوانه، ثم يقدم بين يدي الباب مقدمة يسيرة أو طويلة أحيانًا، ولا يشرح النظم مباشرة، وإليك مثالاً على ما بينته لك:

قال في (ص١٤٧/ ب): (باب) فيه (المعرفة والنكرة).

والصحيح أنها أصل المعرفة، وقيل: هما أصلان، وهو الأصح في الأصول، (وإن ترد تعريف) أي بيان حقيقة (الاسم النكرة فهو) الاسم (الذي) يكون شائعًا في جنسه الشامل له ولغيره، ولا يختص به واحد دون آخر كرجل، فإنه عام في جنس الرجال، الذي هو كل ذكر بالغ كبير من بني آدم، ولا يختص بواحد من أفراد الرجال دون آخر.

وأما علامتها فمنها: أنها (تقبل) دخول (أل) عليها أو على ما وقعت موقعه حال كونها (مؤثرة) في مدخولها التعريف، يعني «أل» المعرفة، ومثلها «أم» أختها في لغة، كرجل، وكتاب، وفرس فإنها تقبل «أل» كالرجل والكتاب والفرس...

ومن الطرق النادرة التي نهجها الشارح أنه حاول جمع ما يتعلق بالباب الواحد مما بثه النحاة في كتبهم، أو قال به بعضهم ولو على رأي ضعيف، أو استنتجه الشارح بنفسه من علم النحو، وهذا أمر يدل على ذكائه وسعة اطلاعه واستظهاره للمسائل النحوية وأقوال النحاة والهدف من ذلك عنده بسط الكتاب وجمع شتاته، ليسهل على المبتدئين فهمه، وليعم نعمه، ومن أمثلة ذلك:

قال في (ص١٧١/ أ): «... وإنما قدمها على المنصوبات وغيرها؛ لأنها عمدة كما تقدم، والمرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية، وهو الرفع، وهو أقسام:

١. الفاعل نحو: ﴿يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [النور: ٣٥].

٢. نائبه نحو: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ [الزلزلة: ١].

٣. المبتدأ: كهل قائم الزيدان؟

٤. خبره: لـ﴿ هَلْ مِنْ خَـٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾ [فاطر: ٣].

٥. اسم «كان» وأخواتها.

٦. اسم «كاد» وأخواتها.

٧. اسم ما حمل على «ليس» وهو «ما» الحجازية، وأخواتها.

٨. اسم «ما» العوض عن «كان» ... إلى آخر ما ذكر من المرفوعات.

وقال في صفحة (٢٣٢/ ب) في حديثه عن المنصوبات: «... وهي كثيرة:

١- المفعول به.
٢- المفعول المطلق.
٣- المفعول فيه.
٤- المفعول من أجله.
٥- المفعول معه.
٦- المشبه بالمفعول به.
٧- الحال.
٨- التمييز.
٩- المستثنى.
١٠- خبر «كان».
١١- خبر «كاد».
١٢- خبر ما حمل على ليس.
١٣- خبر «ما» المعوض عن «كان» ... إلى آخر ما ذكر من المنصوبات.

ومما حرص عليه الشارح محاولة استقصاء المسائل والأحكام النحوية بطريقة جذب به انتباه القارئ، ورفع عنه السآمة والملل الذي يحدث من رتابة الأسلوب، فنوع له العبارة، ورصع الشرح بين حين وآخر بكلمات موحية، كقوله «فرع ... تتمة ... فائدة عزيزة ... تنبيه ... تذييل ... قاعدة ...» وهو بهذا يضيف شيئًا جديدًا، أو يوضح أمرًا سابقًا، أو يضيف إليه.

٢- مسلكه في الحدود:

تعقبت الشارح في حدوده التي حدها في كتابه، فوجدته حريصًا على أن يتبع مسلكًا جامعًا مانعًا، ظهر ذلك من تصريحاته المتكررة بقوله: «وهذه حدود جامعة مانعة» أو «لأنها حدود جامعة مانعة» أو «هو خارج في الحد»، أو «خرج بكذا ... كذا ..» أو «دخل في الحد كذا...».

ويظهر حرصه كذلك على سلامة الحدود، من خلال اعتراضه على بعض ألفاظ الناظم، التي يوردها في الحدود، بقوله: «لو قال كذا لكان أحسن ...».

والشارح ربما تعرض أحيانًا لمعنى الكلمة اللغوي قبل حدها اصطلاحًا، ومن الأمثلة على ذلك:

قال في (ص١٠٧/ أ): معقبًا على حد الكلام: «... فخرج باللفظ: غيره كالكلام النفسي، والخط، والإشارة، ولسان الحال، وبالمفيد: ما لا يفهم معنى يحسن سكوت المتكلم عليه، كجملة الصلة، والصفة، والخبر، والحال، كقام أبوه، من قولك: جاء الذي قام أبوه، أو عندي رجل قام أبوه، أو زيد قام أبوه، أو هذا زيد قام أبوه، فإن شدة ارتباطها بما قبلها أخرجتها عن الصلاحية للإفادة المذكورة ... وبالمسند: المركب المزجي كبعلبك، والإضافي كعبد الله والإسنادي المسمى به كتأبط شرًا ... ودخل في الحد المعلوم بالضرورة، كالسماء فوقنا، والأرض تحتنا، وغير المقصود، ككلام النائم، والساهي، والسكران، خلافًا فيهما لابن مالك وجماعة».

وقال في (ص١١٠/ ب): الاسم: لغة مشتق من السمو كما مر، واصطلاحًا: كلمة دلت بنفسها على معنى غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعا، فدخل ما دل على مطلق الزمان، كوقت، وحين ومدة، وما دل على زمان معين غير الأزمنة الثلاثة، كالصباح، والمساء، والغبوق، والصبوح، وما دل على أحدها لا بالوضع، كاسمي الفاعل والمفعول مرادًا بهما ذلك، وما وضع للدلالة على أحدها، لا على معنى مقترن به، كأمس، والآن، وغد، وخرج نحو: ليس، وعسى، مما لا يدل على الزمان من الأفعال؛ لأن عدم دلالته عارض.

وانظر: (ص١٨٤/ ب، ١٨٥/ أ، ٢٠٩/ أ، ٢٣٤/ أ).

٣- الاستطراد:

تلوح ظاهر الاستطراد في الصفحات الأولى عند الشارح، وربما فرضت نفسها عليه، لسعة اطلاعه، وتنوع ثقافته، وغزارة علمه، مما جعله يستطرد في المسائل النحوية تارة، أو يخرج عن النحو تارة إلى اللغة، أو الفلك، أو الفقه، والأصول، أو التاريخ، وغير ذلك، ومهما يكن فالشارح تحرر منها، ولم تخط من كتابه إلا بمواضع محدودة، وإليك أمثلة من ذلك:

قال: «... الله: علم على الذات الواجب لذاته وجوده، الممتنع لذاته عدمه، ولهذا كان لذاته مستحقًا لكل كمال، منزهًا عن كل نقص، وفيه أقوال: ...» ثم ذكر أقوالاً كثيرة فيه، يطول ذكرها فراجعها في (ص٩٦/ ب، ٩٨/ أ).



وقال في (ص٩٩/ ب): «(النبي) بالهمز، أو التشديد، من «النبأ» أي الخبر، لإخباره عنه تعالى، أو لإخباره تعالى إياه، وخفف بإبدال الهمزة ياء والإدغام، أو من «النبي» بالتشديد الطريق المسلوكة، وبالهمز الطريق الواضح؛ لأنه الطريق الموصل إليه سبحانه وتعالى، أو من «النبوء» بالهمز الارتفاع، أو «النبوة» بالواو الرفعة، لعلو قدره.

وهو شرعًا: إنسان ذكر حر، أكمل أهل وقته غير الأنبياء، معصوم من الذنب مطلقًا، سليم من دناءة أب ...».

وقال في (ص١٠١/ ب): «(الأصحاب) جمع صحب، بثليث أوله، اسم جمع لصاحب، وهو عرفًا: من لقي النبي ﷺ بعد نبوته في حياته مؤمنًا، ومات على ذلك، ولو أعمى، أو غير مميز، أو ملكًا، أو جنيًا، على الأصح، كما شملته «من» وإنما أردف بهم قياسًا بالأولى على الآل، لأنهم أفضل من آل لا صحبة لهم، إذ هم أفضل البشر مطلقًا، بعد الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- كما تدل له الآيات والأحاديث، ومن أصرحها قوله ﷺ في الحديث الصحيح: «**لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحجكم مثل أحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه**» قال الشيخ زكريا: «والخطاب للصحابة السابين، نزلهم لسبهم الذي لا يليق بهم منزلة غيرهم حيث علل بما ذكره» انتهى، فلا يفهم منه تخصيص بعضهم دون بعض وهو الصحيح، وجملة الصحابة الذين توفي عنهم النبي ﷺ مائة ألف وأربعة عشر ألفًا، وقيل: وأربعة وعشرون ألفًا، وأفضلهم أهل بدر، وهم ثلاثمائة وبضعة عشر، ثم أهل أحد، وهم سبعمائة، ثم أهل الشجرة، وهم ألف وأربعمائة أو خمسمائة، أو ثلاثمائة، أو وستمائة، أو وسبعمائة، أو وخمسمائة وخمسة وعشرون، هو تحرير بليغ».

وانظر: (ص١٤٩/ أ، ٢٨٣/ ب، ٢٩٥/ ب) وما بعدها.

٤- موقفه من العلة:

لقد أعطى الشارح العلة نصيبًا من اهتمامه، فرضت ذلك عليه طبيعة البحث، فعلم النحو مبني على العلل في الغالب، والشارح في تعليله للأحكام النحوية وقف عند القسم الأول والثاني من أقسام العلل، وهي العلة التعليمية والقياسية، أو ما يسمى بالعلل الأوائل والثواني، ولم يتعرض فيما علمت للقسم الثالث (العلة الجدلية النظرية) أو العلل الثوالث.

والشارح ربما علل أحيانًا فعل الناظم لأمرٍ من الأمور، أو علل فعلاً فعله هو، والأمثلة على ذلك كثيرة أسوق منها.

قال في (ص١١٨/ ب): «المعنوي: بأن يتضمن معنى من معاني الحروف، كأسماء الشرط، وكأسماء الإشارة، و«لدن» تضمنت معنى الملاصقة، و«لهي» في قولهم في التعجب «لهي أبوك» أي لله أبوك، لأن الإشارة والملاصقة والتعجب من المعاني التي حقها أن تؤدي بالحروف، وإن لم يوضع لها حرف...».

وقال في (ص١٣٥/ أ): «... إنما كسر مع «أل» والإضافة؛ لأن التنوين مقدرة فيما لا ينصرف، بدليل قولهم: «هؤلاء نواصر زيدًا» بالنصب مع أن اسم الفاعل العاري من «أل» لا يعمل إلا منونًا، فالأصل فيه التنوين لكن لما أشبه الفعل حذفت وقدرت فتبعها الكسر، ولما دخله «أل» والإضافة، خرجت التنوين من أصل الوجود بالكلية؛ لأنها لا تجامعهما، فرجعت الكسرة لأنها لم تجد ما تتبعه...».

وقال في (ص١٧٨/ أ): «... (قاما) فالألف ضمير الغائب المثنى المذكر فاعل «قام»، و«قامتا» فالتاء حرف تأنيث، وهي التي في قامت، وإنما حركت لأنها التقت ساكنة مع الألف، وفتحت للمناسبة، والألف ضمير المؤنث الغائب المثنى فاعل «قام» عائدة إلى مذكور، أو إلى ما دلَّ عليه عامله، وإنما أسقطه كأصله، لأن الضمير هو الألف، وهي التي في «قاما» والتاء لمجرد التأنيث كما علم ...».

وانظر (ص١٨٤/ ب، ٢٧٨/ ب، ٢٩٠/ أ، ٣٠٣/ أ، ٣٠٥/ ب).

٥- استخدامه للمنطق:

اعتماد الشارح على المنطق في شرحه قليل جدًا، لم أره يستغرق أو يستطرد فيه، بل جاء أسلوبه أدبيًا في الغالب، ولم يلجأ للمنطق إلا نادرًا، في حين جاءت كتب كثير من المتأخرين مليئة بالمنطق والتفنن فيه، ومن أمثلة ما ورد في الشرح:

قال في (ص١٠٩/ ب): «... (تنقسم) الكلمة انقسام الكلي إلى جزئياته، لأن التقسيم إما قسمة الكلي إلى جزئياته، بأن كانت ماهية المقسوم قد توجد من جميع أقسامه، وقد توجد من بعضها، فيصح إطلاق اسم المقسوم على كل واحد من أقسامه، بأن يجعل كل قسم منها مبتدأ



مخبرًا عنه بالمقسوم، كقولك الاسم كلمة، والفعل كلمة، والحرف كلمة.

وإما قسمة الكل إلى أجزائه: بأن كانت ماهية المقسوم لا توجد إلا بوجود جميع أقسامه معًا، فلا يصح فيه ذلك كقولك: السكنجبين عسل وخل وماء، فإنه لا يصح أن تقول: العسل سكنجبين، أو الماء سكنجبين، لأن ماهية السكنجبين لا تتقوم إلا بالثلاثة معًا...».

وقال في (ص١١٦/أ): «... فليس من شرط العلامة -وتسمى الخاصة أيضًا- الانعكاس، وإنما شرطها الاطراد فقط، فيلزم من وجودها وجود المعلوم، ولا يلزم من انتفائها انتفاؤه، بل قد وقد، كقولنا: الإنسان كاتب بالفعل، فإنه كلما وجد الكاتب بالفعل وجد الإنسان، ولا يلزم من انتفائه انتفاء الإنسان».

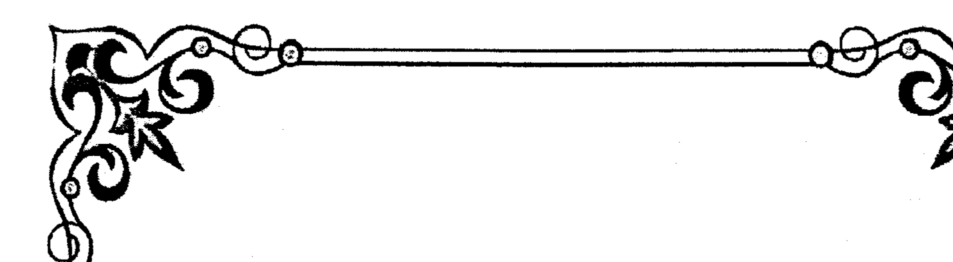
٦- أسلوبه في الجدل:

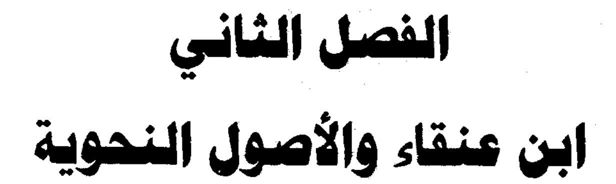
لم يكن الشارح جدليًا كما أشرت إليه في مقام العلة، بل جاء شرحه سهلاً خاليًا من الجدل والتعقيد، ولم أظفر لظاهرة الجدل عنده إلا بمثال واحد إن صح عَدُّه منها، وهو قوله في (ص٢١٤/أ): «... و(المحتاج) نعت لـ«دينها» و(له) بمعنى «إليه» متعلق بـ«محتاج» على أنه نائب فاعله، والهاء عائدة إلى الدين.

ومن مثل هذا يعلم أن قولهم: «النعت الحقيقي ما رفع ضمير المنعوت المستتر» جرى على الغالب، إذ «المحتاج» هنا نعت حقيقي مع أنه عمل في ضمير المنعوت البارز لا المستتر، وكذا نقول: جاءني الرجل المرور به، والرجلان المرور بهما، والرجال المرور بهم، فهذا كله نعت حقيقي، مع أنه لم يرفع ضميرًا مستترًا لمنعوته بل ضميرًا بارزًا.

فإن قلت: «أل» في ذلك داخلة على اسم المفعول، فهي اسم موصول على الأصح هو النعت حقيقة، والضمير عائد إليه لا إلى المنعوت، فلم يستقم.

قلت: هو غير متعين ولا قادح فيما ذكرناه، لجواز كونها معرفة، كما مشينا عليه وعلم مما أسلفناه».





الفصل الثاني
ابن عنقاء والأصول النحوية

١ - السماع.

٢ - القياس.

٣ - الاستصحاب.





١ - السماع:

لقد اعتمد النحاة في تأصيل قواعد النحو، وتشييد بنيانه على السماع، ممثلاً في مصدرين كبيرين هما: النقل عن القراء للكتاب الكريم، والنقل عن العرب الخلص الذين يوثق بفصاحتهم، إما عن طريق الرواية، أو الأخذ عنهم مشافهة.

والشارح في كتابه اعتد بالسماع واستدل به، وبنى عليه بعض آرائه، فنجده أكثر من الاستشهاد بالآيات الكريمة، والأحاديث الشريفة، وأقوال العرب وأشعارهم، واحترم المسموع عن العرب وإن قل، وقبله في الغالب، فنص في بعض الأحيان على أنه يحفظ ولا يقاس عليه، على عادة معظم النحاة فيما شذ عن القاعدة التي سار عليها العرب في كلامهم.

ويتضح لنا استدلاله بالسماع واحتكامه إليه واحتجاجه به، أو الوقوف عنده واحترامه له من النصوص الآتية:

قال: «... فلا يجمع ما اختلف لفظه إلا سماعًا، كجاء الأحوصون أو الأحاوص، أي: الأحوص وأولاده، فلا يجمع كل وبعض والمتوغل في الإبهام: إلا سماعًا...»[1].

قال: «فلا تجمع أسماؤه تعالى لفقد التعدد مطلقًا، وأما نحو: ﴿ فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ ﴾ [الذاريات: ٤٨]، ﴿ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَـٰلِقُونَ ﴾ [الواقعة: ٥٩] فسماعي...»[2].

قال: «إضافة الصفة إلى موصوفها سماعية على الصحيح، وكأنه يرى اقتياسها تبعًا لجماعة ...»[3].

قال: «... أما العدل، ولا يكون هنا إلا تقديريًا، وهو ما لا يدل عليه غير منع الصرف، ويزيله التصغير، فأنواع:

١ - «فُعَل» علمًا لمذكر، إذ سمع ممنوعًا ولا علة فيه ظاهرًا سوى العلمية، وهو سماعي، كعمر، وذرح...»[4].

قال: «... (لكن) ما جمع بالألف والتاء (كهندات) وإصطبلات بقطع همزته (لنصبه

---

(١) (ص١٢٤/ ب).
(٢) (ص١٢٥/ أ).
(٣) (ص١٢٨/ أ).
(٤) (ص١٣٢/ أ).

انكسر) نيابة عن الفتحة لزومًا مطلقًا عند البصريين، كرأيت الهندات، وأجاز أكثر الكوفيين فتحه مطلقًا، وقد سمع خلافًا لمن أنكره...»(١).

قال: «وسمع «فا» مقصورًا بلا ميم ولا إضافة، فقيل: لغة، وهو الأصح...»(٢).

قال: «والكنية مع اللقب كالاسم على الأصح، لوجود العلل السابقة معها أيضًا إلا إن كان المسموع غالبًا تأخيره عن الاسم دون الكنية فليتبع...»(٣).

قال: «وليس التثنية والجمع وتغيير الآخر فيها وفي غيرها من الموصولات حقيقة، خلافًا لمن وهم فيه، حتى قال: (إذا أعرب ذات وذوات هاتان نونًا لعدم الإضافة)، ويرد بأن التغير في جميعها اتفاقي لا إعراب، لفقد معارض موجب البناء، فلا ينونان إلا إن سمع...»(٤).

قال: «... ولم يسمع جرّه إلا بعلى فقط، أو بالإضافة في قولهم: «هو نسيج وحده»، و«قريع وحده»، و«رجل وحده» وهذا قليل...»(٥).

وانظر: (ص١٧٤/أ، ٢٤٢/ب، ٢٦٣/أ، ٢٦٤/أ، ٢٧٣/ب).

وإن كان الشارح كما رأيت احتكم إلى المسموع وقبله فمما ينبغي الإشارة إليه أنه قد رفض السماع، وحكم بشذوذه في مواضع يسيرة في شرحه، من ذلك:

قال: «وشذ حذف نون الوقاية في قوله:

.... يسوء الفاليات إذا فليني

أي فلينني، وكذا في قوله:

إذ ذهب القوم الكرام ليسي

وفيه شذوذان: حذف نون الوقاية مع الياء، خلافًا لمن أجازه بقلة، ووصل الضمير مع وجوب فصله؛ لأنه مستثنى بليس فالقياس: ليس إياي»(٦).

قال: «... (وحيث عرفت) ما كان يكون لولا المانع (اسمها) [أي اسم لا] لحلوله محله

---

(١) (ص١٤١/أ). (٢) (ص١٤٦/ب).
(٣) (ص١٥١/أ). (٤) (ص١٥٤/أ).
(٥) (ص٢٥٣/أ). (٦) (ص١١٥/ب).

(أو فصلاً) عنها مع تنكيره فأهملها وجوبًا (فارفع) ذلك الاسم على الابتداء والخبر، فإن صلح جعل «لا» مجازية فعلية، أو على الاسم والخبر لها (ونونه) حيث قبل التنوين، خلافًا للرماني أعملها في النكرة المفصولة على ما مرّ، وللكوفي أعملها في العلم كما تقدم، وفي ضمير الغائب، وفي «هذين» و«هاتين» كلا هذين لك، ولا هاتين لك، على الحكم عليها بالتنكير، وهو مسموع، لكنه شاذ عندنا»(١).

٢- القياس:

من أدلة النحو القياس وهو: «حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»(٢).

والقياس في علم النحو من الأهمية بمكان، وإنما يعمد إليه في الغالب إذا كان المنقول عند العرب مستفيضًا بحيث يطمأن إلى أنه كثير في كلامهم كثرة أرادوا معها القياس عليه، كما هو معروف عن أصحاب المذهب البصري(٣)، وقد نهج الشارح هذا المنهج، فتجده لا يقيس إلا على الكثرة الواردة عن العرب، ويحمل القليل على الشذوذ، فيقبله عن العرب كما تقدم في الحديث عن السماع، لكنه لا يقيس عليه، ويظهر لنا أخذه بالقياس من عباراته المتنوعة كقوله: «الصحيح أنه مقيس»، «ويقاس عليه في الأصح»، «وهو القياس»، «وقس عليه...»، «وهو مقيس مطرد»، وغير ذلك، كما يتبين لنا رفضه للقياس أحيانًا عندما يقول: «والأصح منع القياس»، «والأصح عدم اقتياس كذا»، «يحفظ ولا يقاس عليه»، «وهو مسموع لكنه شاذ»، وهاك أمثلة من شرحه على ما ذكرت لك:

قال: «... أن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم، وإلا أعربت بحركات مقدرة تعذرًا، كهذا أبي وأخي وحمي وهني؛ لأنهم لم يضيفوها للياء على هذه اللغة(٤)، وإلا فقياسها: أبي، وأخي بالإدغام رفعًا وجرًا، وأباي، وأخاي، بالألف نصبًا، وإلا الفم فقالوا: «في» بالإدغام، وقل: فمي

---

(١) (ص٢٧٧/أ). (٢) الاقتراح (ص١٧٣).

(٣) انظر: مزيدًا من الحديث عن القياس في الاقتراح (ص١٧٣، ٢٦٩)، أصول النحو لسعيد الأفغاني (ص٧٨، ١٢٨)، والأصول للدكتور تمام حسان (ص١٧٤، ٢٢٠).

(٤) أي على لفظ «أبو، أخو ...»، وإنما أضيفت للياء بعد حذف لاماتها «أب، أخ، حم...».

وفمي، بتشديد الميم، وفماي بالقصر، وسمع «أبي» بالإدغام على القياس، فقاسه المبرد والكوفي وهو الأصح، وكذا ابن مالك، وزاد «أخي» وإن لم يسمع، ولو قيس به أخواهما أيضًا لم يبعد»(١).

قال: «... وللمثنى مذكرًا «ذان» ومؤنثًا «تان»، بتخفيف نونهما وتشديدها، مع الألف رفعًا والياء نصبًا وجرًا، وهو المشهور، أو مع الألف مطلقًا، وهو القياس...»(٢).

قال: «... وللمثنى مذكرًا «اللَّذَان» ومؤنثًا «اللَّتَان» بتخفيف النون، وتشديدها وحذفها مع «أل» وبدونها، فهي ست مع الألف رفعًا والياء نصبًا وجرًا، والقياس لزومهما الألف مطلقًا»(٣).

قال: «وأما نحو: خصم يخصم خصامًا، وهدي، يهدي هداء، بتشديد الصاد والدال وفتح حرف المضارعة، فأصله: اختصم يختصم اختصامًا، واهتدى يهتدي اهتداء، فأدغمت تاء الافتعال في الصاد والدال، فتركت الخاء والهاء، فسقطت همزة الوصل فهو خماسي تقديرًا، وهذا مقيس في نحو: استتر واقتتل، من كل ما فيه تاءان من باب الافتعال، سماعي في غيره»(٤).

قال: «... أن يجاب به استفهام محقق: كنعم زيد، لمن سألك هل قرأ أحد؟ أي: نعم قرأ زيد، أو مقدر: كـ﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡآصَالِ ۝ رِجَالٌ ﴾ [النور: ٣٦] ببناء «يسبح» للمفعول، أي: يسبحه رجال، جوابًا لمن قال: مَنْ يسبحه؟ والأصح أن هذا الثاني أيضًا مقيس»(٥).

قال: «وينقاس حذف «لا» في مضارعها جواب قسم، كـ﴿ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ ﴾ [يوسف: ٨٥] أي: لا تفتأ.

فَقُلْتُ يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا ....»(٦)

أي: لا أبرح.

قال: «... وعلى واو المعية كقولهم: «إن كل ثوب لو ثمنه» ولا يقاس عليه، خلافًا للكسائي، وعلى الحال المغنية عن خبرها: كـ«إن ضربي إياك لقائمًا»، ويقاس عليه في الأصح»(٧).

---

(١) (ص١٢٥/ ب).
(٢) (ص١٥٢/ أ).
(٣) (ص١٥٣/ أ).
(٤) (ص١٥٩/ ب).
(٥) (ص١٧٦/ ب).
(٦) (ص١٩٧/ أ).
(٧) (ص٢٠٠/ أ).

قال: «ويختص بالاسم كما قال: (وجائز) مع قطع النظر عن مقصد المتكلم وعن مقتضى المقام، وإلا فإن لم يرده، ولم يقتضه المقام، فممتنع، وإن أراده لنكتة، أو اقتضاه المقام، فواجب أو مستحسن (في الاسم أن يؤكدا) توكيدًا معنويًا بألفاظ معلومة، تحفظ ولا يقاس عليها»(١).

قال: «واستعمال شيء من «أَجْمَع» وأخواته في غير التأكيد، وأجاز الفراء: خالية «أجمع وجمعاء» لقولهم: أعبني القصر أجمع، والدار جمعاء، وابن درستويه حالية: «أجمعين»، وعلى الحالية تكون قد أخرجت عن أصل وضعها، بتقدير الشيوع فيها لتتنكر، والأصح منع القياس...»(٢).

وما ذكرته لك هو إما قياسًا على المسموع، فيكون مؤيدًا فيه للسماع، وإما وقوفًا عند المسموع، فاعتد بذلك المسموع لكنه لم يقس عليه، وانظر المزيد من الأمثلة على ذلك في (ص١٥٦/أ، ١٧٨/ب، ٢١٥/أ، ٢٥٦/أ، ٢٦٢/أ، ٢٦٢/ب، ٢٦٨/أ، ٢٨٢/ب، ٢٨٦/ب، ٢٨٩/ب).

هذا هو الغالب في قياساته التي قاسها، وقد تعرض لما يسمى بقياس الشبه فنجده أحيانًا يقول: «حمل عليه كذا» أو «المشبه بكذا»، أو «أشبه كذا» إلا أن هذا لم يكن كثيرًا عنده، وإليك الأمثلة:

قال: «تنوين المقابلة: هو اللاحق لما جمع بألف وتاء، في مقابلة نون جمع مذكره السالم كمسلمات، وحمل عليه ما لا مقابل له في المذكر كحمامات...»(٣).

قال: «... انحصار سبب بناء الاسم في شبه الحرب فقط، هو ما عليه ابن مالك، وغالب المتأخرين، تبعًا لسيبويه وحذاق النحاة، وهي أنواع:

١- الوضعي بأن يكون الاسم موضوعًا من الأصل على حرف واحد.

٢- المعنوي.

٣- الاستعمالي ...»(٤) إلى آخر ما ذكره.

قال: «... (مضارع من كل نون ... قد خلا) فإنه يعرف إلحاقًا له بالاسم: لمشابهته إياه في

---

(١) (ص٢٢٢/أ).
(٢) (ص٢٢٤/ب).
(٣) (ص١١١/ب).
(٤) (ص١١٨/ب).

تعاقب المعاني المختلفة على صيغته الواحدة، فإنك إذا قلت: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» فلا يوضح معناه إلا الإعراب، فإن نصبت: «تشرب» فهم منه المنع عن الجمع بين الأمرين معًا في وقت، أو جزمته: فهم منه المنع عنهما مطلقًا اجتماعًا وافترقًا، أو رفعته: فهم منه إباحة شربه مطلقًا، والنهي عن أكل السمك مطلقًا.

كما لو قلت: «ما أحسن زيد» فإنه لا يفهم معناه إلا بالإعراب، فإن رفعت «زيدًا» فاعلاً بأحسن، فهم منه نفيك الإحسان عنه، أو نصبته مفعولاً بأحسن، فهو منه تعجبك من حسنه، أو خفضته بإضافة «أحسن» إليه على أنه اسم تفضيل فهم منه استفهامك عن الجزء الأحسن من أجزائه...»[١].

قال: «الثالث: ما شبه بـ«ليس» من الحروف في النفي والجمهور والعمل:

١- «ما» الحجازية.

٢- «لا» الحجازية النافية للجنس.

٣- «إنْ» النافية في لغة العالية...»[٢] إلى آخر ما ذكر.

قال: «... (إنَّ وأخواتها) والمقصود هنا خبرها؛ لأنه المرفوع، وتسمى الأحرف المشبهة بالفعل؛ لأنها عملت الرفع والنصب معًا كالفعل المتعدي...»[٣].

٣- الاستصحاب:

عرف ابن الأنباري الاستصحاب فقال: «هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل»[٤].

وقال أيضًا: «وهو من الأدلة المعتبرة، كاستصحاب حال الأصل في الأسماء، وهو (الإعراب) حتى يوجد دليل البناء، وحال الأصل في الأفعال، وهو (البناء) حتى يوجد دليل الإعراب»[٥].

---

(١) (ص١٢٠/ب).

(٢) (ص١٩٩/أ، ١٩٩/ب).

(٣) (ص١٩٩/ب).

(٤) الإغراب في جدل الإعراب (٤٦).

(٥) لمع الأدلة (١٤١).

ويعد النحاة الاستصحاب دليلاً ضعيفًا؛ لذلك لم يعطه المؤلفون حقه من العناية عند عرضهم لأصول النحو، قال ابن الأنباري في مسألة الخلاف في نعم وبئس: «... ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنهما فعلان ماضيان أنهما مبنيان على الفتح، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه؛ إذ لا علة هاهنا توجب بناءهما.

وهذا تمسك باستصحاب الحال، وهو من أضعف الأدلة»[١].

إلا أن ضعف الاستدلال به لم يمنع النحاة من التعويل عليه، فقد استندوا إليه في كثير من المسائل، قال السيوطي: «والمسائل التي استدل فيها النحاة بالأصل في مواضع كثيرة جدًا لا تحصى، كقولهم: (الأصل في البناء السكون إلا لموجب تحريك)...»[٢].

وابن عنقاء في هذا الشرح استدل بالأصل في مواضع كثيرة من شرحه، أذكر لك أمثلة منها:

قال: «تنوين المقابلة: وهو اللاحق لما جمع بألف وتاء، في مقابلة نون جمع مذكره السالم كمسلمات، وحمل عليه ما لا مقابل له في المذكر كحمامات، واستصحب فيما سمي به منه كعرفات»[٣].

قال: «... وإما عن مفرد مضاف إليه، كتنوين (كُلّ، وبَعَض، وغَيْر، وأيّ، وألْ) بمعنى أهل، نحو ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾ [الإسراء: ١١٠] أصله: أي هذين، فحذف (هذين) وعوض عنه التنوين.

وإما عن جملة مضاف إليها، نحو: ﴿ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴾ [الواقعة: ٨٤] أصله: حِينَئِذْ بلغت الحلقوم، فحذفت الجملة، وعوض عنها التنوين...»[٤].

قال: «أقسام البناء أربعة، سكون وهو الأصل، وفتح في الكلم الثلاث: كعن، وقم، وكم، وكليت، وقام، وأين، وكسر في حرف كجيز، واسم كأمس، وضم فيهما أيضًا كمنذ، وحيث، ولا يدخلان الفعل باتفاق في الكسر، وعلى الصحيح في الضم.

والأصل في الاسم الإعراب، فغن بني على السكون ففيه سؤال واحد، لِمَ بُنِيَ؟ أو على

---

(١) الإنصاف (١/ ١٢١).

(٢) الاقتراح (٣٥٥).

(٣) (ص١١٠/ ب).

(٤) (ص١١١/ ب).



حركة فثلاثة أسئلة، لِمَ بُنِيَ؟ على حركة؟ ولم كانت الحركة كذا؟ ...»[١].

قال: «... (للنصب خمس) من العلامات (وهي فتحة) وهي الأصل، فلا ينوب عنها غيرها إلا إذا تعذرت مطلقًا ...»[٢].

قال: «... تمييز النسبة وهو أقسام:

١. محول عن الفاعل صناعة كـ(نَصَبَ زَيْدٌ عَرَقًا) فإن أصله: انصب عَرَقُ زيدٍ، فحول الإسناد عن الفاعل إلى المضاف إليه، فقيل: «انصب زيد» فحصل الإجمال في نسبة الانصباب إلى (زيد) من أي جهة هو؟ إذ ليس المقصود أن ذاته هي المنصبة بنفسها، بل شيء فيها، فأتيت بالفعل المحذوف، ونصبته على التمييز، (و) مثله (قد علا قدرا) أصله: علا قدره، فحول الإسناد عن الفاعل إلى الضمير، فارتفع فاعلاً، واستتر في عامله.

٢. محول عن نائب الفاعل صناعة: وقيل من ذكره كـ«هذه الأرض غرست شجرًا» أصله غرس شجرها، فحول الإسناد إلى المضاف إليه، فاستتر، ونصب النائب الأصلي تمييزًا.

٣. محول عن المفعول صناعة، نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢] أصله: فجرنا عيون الأرض، فحول الإسناد عن المفعول إلى المضاف إليه.

٤. محول عن مبتدأ مضاف: كـ«زيد سامي المنزل والرتبة»، أصله: منزلك أعلى من منزلة، ورتبتك أقصى من رتبته، فحول الإسناد عن المبتدأ المضاف إلى المضاف إليه...»[٣].

قال: «... (وهي: مفرد علم) كـ«يا زيد»، وهو باق على تعريفه السابق بالعلمية، استصحابًا له بعد النداء، ومثله الأربعة[٤] السابقة، يستصحب فيها تعريفها المتقدم، لامتناع تنكيرها»[٥].

وانظر: (ص١٢٣/ب، ١٢٩/ب، ١٣٠/ب، ١٣٣/ب، ١٣٨/ب، ١٥٩/ب، ١٧٨/أ، ٢١٠/ب، ٢١٢/أ، ٢٢٤/ب، ٢٣٩/ب، ٢٤٠/أ).

---

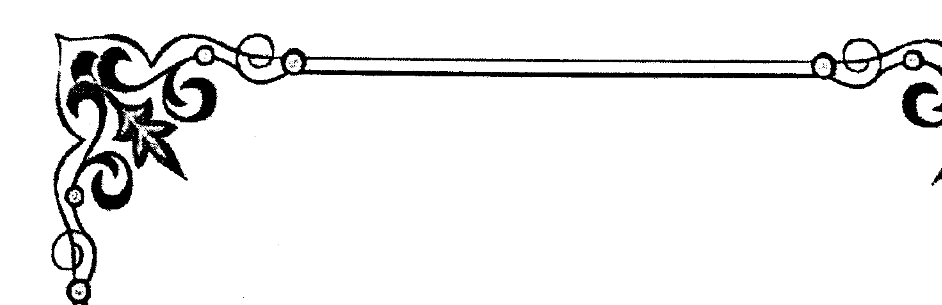
(١) (ص١٢١/أ).

(٢) (ص١٢٧/ب).

(٣) (ص٢٥٩/أ).

(٤) يعني الموصول، وذا «أل» والإشارة، والضمير.

(٥) (ص٢٧٩/ب).



الفصل الثالث: التقويم

١ - موقفه من العلماء السابقين.

٢ - مذهبه النحوي.

٣ - اجتهاداته.

٤ - اختياراته.

٥ - تأثيره.

٦ - ما يؤخذ عليه.





١ - موقفه من العلماء السابقين:

إن الشارح فيما أخذه عن السابقين لم يكن مجرد ناقل لكلامهم، ومقلدًا لهم متابعًا لآرائهم، بل لقد كان -رحمه الله تعالى- محررًا ومحققًا، يتوخى الصواب من أقوالهم، فيصحح ما استحسنه منها ويقويه، ويرجح بعضها على بعض، ويرد الآراء التي لا توافقه، ويصرح برأيه حتى لو خالف جمهور النحاة، وقد يعجب من بعض الآراء والمذاهب التي ربما كانت غريبة، أو لم يجد لها أصلاً، وهو مع هذا لم يتعقب أحدًا أو يتحامل عليه، أو يسف في قول نحو عالم تقدمه أو عاصره، كما فعل بعض المؤلفين أمثال أبي حيان في تعقبه للزمخشري، وإنما كان هدفه من التقليل من شأن بعض الأقوال وتضعيفها إظهار الحق، ورد الباطل، بأسلوب لطيف وحكمة، واحترام للآخرين وأقوالهم التي كان يعزوها في غالب الأمر إلى أصحابها، مما جعل كتابه مفعمًا بأسماء العلماء وكناهم، وفيما أسوقه إليك من الأمثلة التالية بيان لموقفه الذي أشرت إليه:

قال في (ص٢١١/أ): «... وأما قول ابن الخباز: «تنوين الحكاية كأن تسمي رجلاً بعاقلة لبيبة، فإنك تحكي اللفظ المسمى به» انتهى، فعجيب منه، لأنه قد اعترف بأنه التنوين الذي كان له قبل التسمية».

وقال في (ص١١٦/أ): «فإذا سئلت عن كلمة، فاعرض عليها علامات الاسم، فإن قبلت منها شيئًا حكمت باسميتها، وإلا عرضت عليها علامات الفعل، فإن قبلت منها شيئًا حكمت بفعليتها، وإلا حكمت بحرفيتها، إذ لا يخرج عن ذلك، كما دل عليه الاستقراء، ونص عليه إمام أئمة الفن ومبتكره علي بن أبي طالب ﷺ، وأجمعوا عليه، ولا التفات إلى ما زعمه أبو جعفر ابن صابر من أن اسم الفعل قسم مستقل رابع للكلمة، وسماه خالفة... وما زعمه غيره من أن «كلا» بالتشديد بين الاسم والفعل، والصواب أنها حرف ردع وزجر ما لم تكن بمعنى «حقا» فاسم ...».

وقال في (ص١١٨/ب): «من انحصار سبب بناء الاسم في شبه الحرف فقط، هو ما عليه ابن مالك وغالب المتأخرين، تبعًا لسيبويه، وحذاق النحاة كالفارسي، وابن جني، والزجاجي، وابن الأنباري، وأبي البقاء، وابن العطار، وغيرهم، وهو الصحيح، فقول أبي حيان: لا سلف في ذلك لابن مالك عجيب».

وقال في (ص١٤٢/أ) في سياق الحديث عن علامة جزم المضارع المعتل الآخر: «... وقد علم أن من قدر الحركة، قال: جزمه بالسكون المقدر، ومن لم يقدرها، قال: جزمه بحذف آخره، فقول الناظم كغيره: بتقدير الحركة كما مر، ومع قوله: «إن جزمه بحذف آخره» تركيب لقول متناقض، يرده العقل والنقل، وإن وقع فيه كثير من المصنفين، وكأنهم أرادوا التسهيل على المبتدئ، لكنهم ذهلوا عنه، ففرعوا عليه فروعًا...».

وقال في (ص٢٠٢/ب) متحدثًا عن (كأن): «وللتقريب في نحو: كأنك بالفرج آت، وبالشتاء مقبل»، و«كَأَنَّكَ بِالدُّنْيَا لَمْ تَكُنْ، وبِالآخِرَةِ لَمْ تَزَلْ».

وَكَأَنِّي بِكَ تَنْحَطُّ ** ....

واختلف في إعرابه، فقيل: الضمير اسم (كأن) والمجرور خبرها، وباؤه للملابسة، والجملة حال لازمة، أي: كأنك بالدنيا غير موجودة، وبالآخرة غير زائلة، وكأني بك منحطًا فيكون في الأول حذف مبتدأ، والجملة حال، أي: هو آت، وهو مقبل.

وقيل: الكاف والياء حرفا خطاب وتكلم، والباء زائدة في اسم كأن، وما بعدها خبرها، أي: كأن الشتاء مقبل، وكأن الآخرة لم تزل، وكأنك منحط.

وقيل: الكاف اسم «كأن» وفي الأول حذف مضاف، أي كأن زمانك مقبل بالشتاء، وآت بالفرج، والباء متعلقة بالوصف، ولا حذف في الثاني بل الجملة خبر، والباء ظرفية، متعلقة بتكن وهي تامة، أي: بخلاف أزال، فناقص، والباء خبرها فتتعلق بواجب الحذف، أي كأنك لم توجد بالدنيا، ولم تزل موجودًا في الآخرة.

وقيل: تكن أيضًا ناقصة، وهو أولى فيتعلق المجرور بواجب الحذف، أي: كأنك لم تكن موجودًا في الدنيا، ولم تزل موجودًا في الآخرة.

وقيل: الكاف والياء حرفان، كفا (كأن) عن العمل، والباء زائدة في المبتدأ، وهذا يطرد كالثاني.

وقيل: الأصل كأني أبصرك تنحط، وكأنك تبصر الدنيا، فحذف الفعل بفاعله، وزيدت الباء في المفعول، والجملة بعده حال لازمة، فيكون في الأول حذف مبتدأ، أي: هو مقبل، وهو آت.

وليس في هذه التخاريج ما يثلج الصدر، وعلى كل حال معنى التقريب ظاهر بل لازم

فيها. وانظر: (ص٢٣٣/ ب، ٢٤٨/ أ، ٢٥٧/ أ، ٢٦٣/ ب، ٢٦٩/ ب، ٢٨٢/ أ).

٢- مذهبه النحوي:

لم يكن من المتعسر معرفة وتحديد مذهب الشارح النحوي، فهو بصري المذهب، ظهر لي ذلك من كثرة موافقته لنحاة البصرة بل إنه ليفهم مذهبه من قوله في (ص٢٣٣/ ب): «... المنصوب بالخلاف عند الكوفيين، كـ«لو تركت والأسد لأكلك»، وعندنا نصبه على المفعول معه، وكـ«زيد عندك» وعندنا نصبه على الظرف لواجب الحذف».

ففي هذه العبارة تصريح باتباعه للبصريين، ومع وضوح مذهبه لي من خلال ما ذكرت، حاولت حصر مسائل الخلاف التي وردت في الشرح لمعرفة مدى متابعته للبصريين وموقفه من الرأي الكوفي، فخرجت بخمس وستين ومائة مسألة، وافق البصريين في خمس ومائة مسألة، ومع كثرة متابعته لهم لم يكن متعبدًا بآرائهم مقلدًا لهم، بل نجده قد أخذ أيضًا برأي الكوفيين في أربع وثلاثين مسألة، وأشاد بمذهبهم، حتى إنك لتراه أحيانًا يتبع رأي البصريين في مسألة ما، ويقول في المقابل عن رأي الكوفيين «وهو قوي» وقد أحلت كل مسألة على مراجعها من كتب الخلاف وغيرها من كتب النحو ما أمكن ذلك، وعند النظر في المسائل الواردة في شرحه، وبعد الفحص والتأمل رأيت تصنيفها على النحو الآتي:

أولاً: مسائل أشار فيها إلى الخلاف ووافق البصريين أسوقها إليك فيما يلي مشيرًا إلى أرقام الصحائف التي وردت فيها تلك المسائل:

١. هل يجوز إضافة الصفة إلى موصوفها؟ (ص١٠٤/ أ، ١٢٨/ أ).
٢. هل الفعل مشتق من المصدر؟ (ص١٢٩/ أ، ٢٤٠/ ب).
٣. هل الاسم مشتق من السمو؟ أم من الوسم؟ (ص٩٥/ ب، ٩٦/ أ).
٤. هل يعمل الظرف دون اعتماد؟ (ص١٠٨/ أ، ٣١٠/ أ).
٥. إن وجد في الضرورة مثل «هل زيد قعد؟» فهل يعرب «زيد» مبتدأ، أو فاعلاً بـ«قعد» محذوفة؟ (ص١٠٩/ ب).
٦. هل أسماء الأفعال أسماء أو أفعال؟ (ص١١١/ أ).
٧. هل يجوز تثنية «أجمع» و«جمعاء»؟ (ص١٢٥/ ب).



٨. السين مقتطعة من «سوف» أو أصل برأسه؟ (ص١١٤/ أ).

٩. هل نعم وبئس فعلان أو اسمان؟ (ص١١٤/ أ).

١٠. هل «أفعل به» في التعجب إنشاء أو خبر؟ (ص١١٥/ أ، ١٧٥/ أ).

١١. المضارع الواقع جوابًا لقسم مثبت مستقبل ... يؤكد باللام والنون؟ أم باللام فقط؟ (ص١١٥/ أ).

١٢. هل يجوز جمع ما ختم بالتاء جمع مذكر سالمًا؟ (ص١٢٥/ أ).

١٣. هل يجوز تثنية أو جمع المركب الإسنادي؟ (ص١٢٥/ أ).

١٤. وزن «أشياء» (ص١٢٩/ ب).

١٥. إذا سمي بنحو «يغزو، ويدعو» فهل يصير كالمنقوص الممنوع الصرف أو يبقى على حاله؟ (ص١٣٦/ أ).

١٦. هل تعرب الأسماء الستة والمثنى والجمع السالم بالحروف أو بالحركات المقدرة؟ (ص١٢٤/ أ، ١٣٧/ ب، ١٤٢/ ب، ١٨٦/ ب، ١٩٣/ أ).

١٧. علامة الإعراب في الأسماء المحكية مقدرة في الأحوال الثلاثة الرفع والنصب والجر، أم حركتها إعراب بتقدير عامل؟ (ص١٣٨/ أ).

١٨. هذان واللذان معربتان أم مبنيتان؟ (ص١٤٣/ أ).

١٩. هل النكرة أصل للمعرفة؟ (ص١٤٧/ ب).

٢٠. هل ناصب الظرف الواقع خبرا فعل مقدر؟ (ص٢٣٣/ ب).

٢١. هل فعل الأمر معرب أو مبني؟ (ص١٥٨/ ب).

٢٢. هل تأتي «كما» بمعنى «كيما»؟ (ص١٦٠/ أ).

٢٣. الخلاف في اللام هل تأتي للعاقبة؟ أو أنها للتعليل؟ (ص١٦٢/ أ).

٢٤. المضارع المنصوب بعد لام التعليل منصوب بأن مضمرة أم باللام؟ (ص١٦٢/ أ).

٢٥. المضارع المنصوب بعد لام الجحود منصوب بأن مضمرة أم باللام؟ (ص١٦٢/ ب).

٢٦. المضارع المنصوب بعد «حتى» منصوب بأن مضمرة؟ أم باللام؟ (ص١٦٢/ ب).

٢٧. ناصب المضارع بعد (أو) أن مضمرة؟ أم الخلاف؟ أم أو؟ (ص١٦٣/ أ).

٢٨. ناصب المضارع بعد واو المعية. (ص١٦٣/ ب).

٢٩. المضارع المنصوب بعد الفاء السببية، منصوب بها أم بالخلاف؟ أم بان مضمرة؟ (ص١٦٣/ ب).

٣٠. هل تتقدم فاء السبب وواو المعية ومدخولهما على السبب والمصاحب؟ (ص١٦٣/ ب).

٣١. هل يجوز تأخر معمول ما قبل الواو والفاء عنهما؟ (ص١٦٣/ ب).

٣٢. عامل الجزم في جواب الشرط. (ص١٦٧/ ب، ١٧١/ أ).

٣٣. هل يجازي بكيف؟ (ص١٦٩/ أ).

٣٤. هل يجوز تقديم معمول فعل الشرط والجزاء على حرف الشرط؟ (ص١٧١/ أ).

٣٥. العامل في الاسم المرفوع الواقع بعد (لولا) و(لوما) الامتناعيتين؟ (ص١٧١/ ب).

٣٦. رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور. (ص١٧٢/ ب).

٣٧. القول في رافع المبتدأ والخبر (ص١٢٧/ أ، ١٧٢/ ب، ١٨٤/ أ).

٣٨. هل يتقدم الفاعل على عامله؟ (ص١٧٣/ ب).

٣٩. أين فاعل نعم في نحو «نعم رجلاً زيد»؟ (ص١٧٦/ أ).

٤٠. القول في أولى المتنازعين بالعمل. (ص١٧٦/ أ).

٤١. الحروف التي وضع عليها الاسم في «هو» و«هي». (ص١٧٩/ أ).

٤٢. الحروف التي وضع عليها الاسم في «أنت، أنتِ، أنتما، أنتم، أنتن». (ص١٧٩/ أ، ١٨٧/ أ).

٤٣. هل الألف زائدة للوقف أو أصل في «أنا»؟ (ص١٧٩/ أ).

٤٤. هل صيغة فعل المفعول فرع عن فعل الفاعل، أو أصل؟ (ص١٨٠/ ب).

٤٥. إذا أنيب الجار والمجرور مناب الفاعل فهل المحل للمجرور؟ أو للجار والمجرور معًا؟ (ص١٨١/ ب).

٤٦. هل يجوز نيابة غير المفعول الحقيقي عن الفاعل مع وجود المفعول؟ (ص١٨٢/ أ).



٤٧. هل يبنى الفعل الناقص للمجهول؟ (ص١٧٩/ ب، ١٩٧/ ب).
٤٨. هل يعمل الوصف دون اعتماد على استفهام أو نحوه؟ (ص١٨٥/ أ، ٣٠٧/ أ).
٤٩. هل يتحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ؟ (ص١٨٩/ أ).
٥٠. هل يجب إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه؟ (ص١٨٩/ ب).
٥١. هل ترفع (كان) اسمها أو هو باق على رفعه، وتنصب الخبر فقط؟ (ص١٩٦/ أ).
٥٢. هل خبر (كان) منصوب على التشبيه بالمفعول به أو على الحال؟ (ص١٩٦/ أ).
٥٣. هل يلحق بـ(كان) في العمل (هذا وهذه) إذا أريد بهما التقريب؟ (ص١٩٧/ أ).
٥٤. هل ترفع «إن» وأخواتها الخبر؟ أو هو باق على رفعه قبل دخولها؟ (ص١٩٩/ ب).
٥٥. لكن مركبة أم بسيطة؟ (ص٢٠٠/ أ).
٥٦. هل تعمل (كأن) إذا خففت أو تلغى (ص٢٠٣/ أ).
٥٧. هل تلغي (ظن) وأخواتها وهي متصدرة؟ (ص٢٠٧/ أ).
٥٨. القول في تقدير المنعوت بالجملة في نحو «منا ظعن ومنا أقام» (ص٢١٠/ أ).
٥٩. هل يشترط في العطف على المحل وجود المحرز؟ (ص٢١٧/ أ).
٦٠. واو «رب» هل عملت الجر؟ أو العمل لرب مقدرة؟ (ص٢٢١/ ب).
٦١. القول في ناصب المفعول معه. (ص٢٣٣/ ب، ٢٨٦/ ب).
٦٢. هل يجوز حذف الضمير العائد على المؤكد المتصل بكل والنفس والعين؟ (ص٢٣٣/ ب).
٦٣. هل يبدل الظاهر من المضمر؟ وهل يشترط في إبدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب إفادة البدل للإحاطة؟ (ص٢٢٩/ ب، ٢٣٩/ أ).
٦٤. هل الجملة المحكية بالقول منصوبة بالفعل المذكور؟ أو بفعل مقدر؟ (ص٢٢٣/ ب).
٦٥. هل الضمير في «إياي وإياك» وسائر ضمائر النصب هو «إيا» وحدها؟ أو هي وما بعدها؟ (ص٢٣٦/ ب).
٦٦. هل يجوز تأخير (زيد) في (أعطيت ما أراد زيدًا)، و(ما أراد أعطيت زيدًا) وهو فاعل في المعنى؟ (ص٢٣٨/ أ).

٦٧. هل يجوز تعريف الحال إذا تضمن معنى الشرط؟ (ص٢٥٢/ ب).
٦٨. هل تتقدم الحال على عاملها؟ (ص٢٥٣/ ب).
٦٩. هل تتقدم الحال على صاحبها إذا كان اسمها ظاهرًا؟ (ص٢٥٣/ ب).
٧٠. إذا جاء المصدر موضع الحال، فهو يكون حالاً مؤولاً بالوصف؟ أو يكون مفعولاً مطلقًا؟ (ص٢٥٦/ أ).
٧١. هل جر تمييز (كم) الخبرية بالإضافة؟ أو بمن المحذوفة؟ (ص٢٦١/ ب).
٧٢. هل يكون التمييز معرفة؟ (ص٢٦٣/ أ).
٧٣. هل تكون (إلا) بمعنى الواو؟ (ص٢٦٤/ ب).
٧٤. (لا) النافية المعترضة بين الجار والمجرور هل هي اسم أو حرف؟ (ص٢٧٢/ ب).
٧٥. هل يكون اسم (لا) النافية للجنس معرفة؟ (ص٢٧٣/ ب).
٧٦. هل تنادى النكرة غير المقصودة إذا لم تكن موصوفة أو خلفا من موصوف؟ ((ص٢٧٩/ ب).
٧٧. هل اسم (لا) المفرد النكرة معرب أو مبني؟ (ص٢٧٥/ أ).
٧٨. هل يعامل اثنا عشر واثنتا عشرة في النداء معاملة المفرد أو المضاف؟ (ص٢٨٠/ أ).
٧٩. النكرة المقصودة إذا وصفت فهل تبنى أو تنصب؟ (ص٢٨٠/ ب).
٨٠. هل تندب النكرة والأسماء الموصولة؟ (ص٢٨٣/ ب).
٨١. هل يجوز إلقاء علامة الندبة على الصفة؟ (ص٢٨٣/ ب).
٨٢. هل تقلب علامة الندبة ياء بعد الكسرة وواوًا بعد الضمة؟ (ص٢٨٣/ ب).
٨٣. هل يجمع بين الميم المشددة في (اللهم) وحرف النداء؟ (ص٢٨٣/ ب).
٨٤. هل يحذف حرف النداء مع اسم الإشارة؟ (ص٢٨٣/ ب).
٨٥. ناصب المفعول له. (ص٢٨٦/ أ).
٨٦. هل يجوز العطف في الاختيار على الضمير المرفوع المتصل بلا توكيد أو فصل؟ (ص٢٨٧/ ب).
٨٧. القول في إعراب الاسم المرفوع بعد «مذ» و«منذ»؟ (ص٢٩٦/ أ).



٨٨. هل «رب» حرف أو اسم؟ (ص٢٩٦/ ب).

٨٩. الضمير المجرور بـ«رب» هل يلزم الإفراد أو يطابق ما بعده؟ (ص٢٩٧/ أ).

٩٠. هل تجر «حتى» الضمير؟ (ص٢٩٧/ ب).

٩١. هل الضمير في «لولاي، ولولاك» في موضع رفع أو في موضع جر؟ (ص٢٩٨/ أ).

٩٢. هل إضافة اسم التفضيل لفظية أو معنوية؟ (ص٣٠٣/ أ).

ثانيًا: مسائل لم يشر فيها إلى الخلاف ووافق البصريين:

٩٣. هل حركة الحكاية حركة إعراب أو لا؟ (ص١١٧/ ب).

٩٤. هل يجوز نقل همزة الوصل إلى الساكن قبلها؟ (ص١١٤/ ب).

٩٥. هل تبنى «أي» إذا أضيفت وحذف صدر صلتها؟ (ص١٢٠/ أ).

٩٦. هل يصرف الوصف الخاص بالمؤنث كحائض؟ (ص١٣٤/ ب).

٩٧. هل العلم أعرف من الإشارة؟ (ص١٤٨/ أ).

٩٨. هل تشدد نون «ذان، وتان» مع الألف والياء؟ أو مع الألف فقط؟ (ص١٥٢/ أ).

٩٩. هل تجزم «إذا» في الاختيار؟ (ص١٦٩/ أ).

١٠٠. هل يتقدم خبر الأفعال الناقصة عليها إذا كان منفيًا بـ«ما»؟ (ص١٩٨/ ب).

١٠١. هل ينعت بأسماء الإشارة غير المكانية؟ (ص٢٠٩/ ب).

١٠٢. هل يجوز أن تأتي (كي) حرف جر؟ (ص٢٩٨/ ب).

١٠٣. هل يعمل المصدر المنون عمل فعله؟ (ص٣٠٦/ ب).

١٠٤. هل يعمل المصدر المحلى بـ«أل» عمل فعله؟ (ص٣٠٦/ ب).

١٠٥. هل تعمل أمثلة المبالغة عمل اسم الفاعل؟ (ص٣٠٧/ ب).

ثالثًا: مسائل أشار فيها إلى الخلاف ووافق الكوفيين:

١٠٦. الزمان المبهم إذا أضيف إلى جملة فعلية فعلها معرب أو إلى جملة اسمية هل يعرب أو يبنى؟ (ص١١٩/ ب).

١٠٧. هل يجوز (أبي) ببقاء الواو وإدغامها في ياء المتكلم؟ (ص١٢٥/ ب).
١٠٨. هل يجوز قياس «فُعَال ومَفْعَل» في العدد من خمسة إلى عشرة؟ (ص١٣١/ أ).
١٠٩. هل يعرب المسمى بجمع المؤنث إعرابَ ما لا ينصرف؟ (ص١٣٤/ أ).
١١٠. هل يمنع المصروف الصرف للضرورة؟ (ص١٣٥/ ب).
١١١. هل يعرب جمع المؤنث بالفتحة أو الكسرة في حال النصب؟ (ص١٤١/ أ).
١١٢. هل يفرد «فوك» أو لا؟ (ص١٤٦/ ب).
١١٣. هل يجب كون عامل «أي» الموصولة مستقبلاً مقدمًا عليها؟ (ص١٥٣/ ب).
١١٤. هل توصل «أل» بالمضارع اختيارًا؟ (ص١٥٥/ أ).
١١٥. القول في رافع المضارع. (ص١١٧/ أ، ١٣٦/ أ، ١٦٠/ أ).
١١٦. هل يجوز نصب المضارع الواقع بعد الفاء المسبوقة بالرجال؟ (ص١٦٤/ ب).
١١٧. هل تدخل اللام بعد (إن) على الحال المغنية عن خبرها؟ (ص٢٠٠/ ب).
١١٨. هل يجب كسر همزة «إن» بعد قسم لا لام بعده؟ أو يجوز الفتح والكسر؟ (ص٢٠١/ ب).
١١٩. هل تأتي (كأن) للتقريب؟ (ص٢٠٢/ب).
١٢٠. هل يجوز عطف البيان في النكرات؟ (ص٢١٦/ أ).
١٢١. هل يتصرف الظرف (دون)؟ (ص٢٥٠/ ب).
١٢٢. هل يقع الفعل الماضي حالاً؟ (ص٢٥٧/ أ).
١٢٣. هل يستثنى بـ(بله)؟ (ص٢٧١/ أ).
١٢٤. هل تندب الأسماء الموصولة؟ (ص٢٨٣/ ب).
١٢٥. هل يحذف حرف النداء مع النكرة المقصودة؟ (ص٢٨٣/ ب).
١٢٦. هل يجوز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض؟ (ص٢٨٨/ أ).
١٢٧. هل تكون الكاف للاستعلاء؟ (ص٢٩٢/ ب).
١٢٨. هل يعمل حرف القسم محذوفًا بغير عوض؟(ص٢٩٩/ أ).
١٢٩. هل يحذف المضاف ويبقى جر المضاف إليه بحاله؟ (ص٣٠٥/ أ).

١٣٠. هل يجوز في السعة جر معمول الصفة المشبهة بالإضافة؟ (ص٣٠٨/ ب).

١٣١. هل يعمل اسم المصدر المنقول من اسم الجنس إلى الحدث كالكلام والثواب والعطاء؟ (ص٣١٠/ ب).

رابعًا: مسائل لم يشر فيها إلى الخلاف ووافق الكوفيين:

١٣٢. هل يجمع الوصف الذي يستوي فيه المذكر والمؤنث جمع مذكر سالمًا؟ (ص١٤٤/ ب).

١٣٣. هل تقع من لابتداء الغاية في الزمان؟ (ص٢٩٠/ ب).

١٣٤. هل تأتي (من) للظرفية؟ (ص٢٩٠/ ب).

١٣٥. هل تأتي (من) للاستعلاء؟ (ص٢٩١/ أ).

١٣٦. هل تأتي (إلى) بمعنى (من)؟ (ص٢٩١/ ب).

١٣٧. هل تأتي (إلى) بمعنى (بعد)؟ (ص٢٩١/ ب).

١٣٨. هل تأتي (إلى) بمعنى (في)؟ (ص٢٩١/ ب).

١٣٩. إذا سقط الجار فهل نصب الاسم بعده بالفعل؟ أو على نزع الخافض؟ (ص٣٠٠/ ب).

خامسًا: مسائل أشار فيها إلى الخلاف وصرح برأي مخالف للفريقين تبعًا لبعض النحاة:

١٤٠. هل ينادى الاسم المحلى بـ«أل»؟ (ص٢٧٨/ ب، ٢٨١/ أ).

١٤١. إذا لم يذكر فاعل المصدر فهل هو مضمر أو محذوف؟ (ص١٧٥/ أ).

١٤٢. هل يجزم بالسبب إذا وقع صلة (الذي) أو إحدى أخواتها؟ (ص١٦٦/ ب، ١٧١/ أ).

سادسًا: مسائل أشار فيها إلى الخلاف ولم يصرح برأيه:

١٤٣. هل يشترط في استعمال ذا موصولة تقدم الاستفهام؟

١٤٤. هل تقع (مثل) صلة للموصول؟ (ص١٥٥/ أ).

١٤٥. هل تنوب «أل» عن الضمير؟ (ص١٥٦/ ب).

١٤٦. هل يجزم بـ«أن» المفتوحة الهمزة؟ (ص١٦٩/ ب).

١٤٧. هل ينصب المضارع إذا وقع بين الشرط والجزاء بعد الفاء والواو وثم؟ (ص١٧١/ أ).

١٤٨. الخبر في نحو (كل رجل وضيعته) مقدر، أم لا خبر للمبتدأ استغناء بواو المعية؟ (ص١٨٥/ ب، ١٩٤/ أ).

١٤٩. الخبر في نحو (ضربي زيدًا قائمًا) هل يقدر بعد الحال أو قبلها؟ (ص١٩٤/ ب).

١٥٠. هل يلحق بظن في العمل مرادف القول كالدعاء والنداء؟ (ص٢٠٦/ أ).

١٥١. القول في تأويل المصدر الواقع نعتًا، مثل (رجل عدل). (ص٢١٠/ ب).

١٥٢. هل تقع (ثم) زائدة؟ (ص٢١٩/ ب، ٢٢٠/ أ).

١٥٣. هل يجوز توكيد النكرة توكيدًا معنويًا؟ (ص٢٢٢/ ب).

١٥٤. هل يقدر المستثنى المنقطع بـ(لكن) أو بـ(سوى)؟ (ص٢٦٦/ ب).

١٥٥. إذا كان المنادى نكرة مقصودة وصفت بـ(ابن) واتفق لفظها مع لفظ ما أضيف إليه (ابن) فهل تبنى على الضم؟ أو يجوز البناء والفتح؟ (ص٢٨١/ أ).

١٥٦. المنادى المفرد العلم الموصوف بغير (ابن) يجوز فيه الضم والفتح أم يبنى على الضم؟ (ص٢٨١/ أ).

١٥٧. هل تكون الكاف للوقت؟ (ص٢٩٢/ ب).

١٥٨. هل يعمل المصدر المضمر عمل فعله؟ (ص٣٠٦/ ب).

١٥٩. هل يعمل اسم الفاعل المصغر عمل فعله؟ (ص٣٠٧/ أ).

١٦٠. هل يعمل اسم الفاعل الموصوف قبل العمل؟ (ص٣٠٧/ أ).

١٦١. إذا أضيف اسم الفاعل لمعموله ونصب تابعه فالنصب على المحل أو على حذف عامل؟ (ص٣٠٧/ أ).

١٦٢. هل يكون للاسم المحلى بـ«أل» صلة كصلة الموصول؟ (ص١٥٤/ أ).

١٦٣. هل يجوز الاستغناء عن الصلة بمعرفة تابعه للموصول؟ (ص١٥٥/ أ).

١٦٤. هل ينصب المضارع بعد فاء السبب الواقعة في جواب الشك بـ«كأن»؟ (ص١٦٤/ ب).

١٦٥. هل يجزم بـ«لا» النافية؟ (ص١٧١/ أ).

٣- اجتهاداته:

لم يكن الشارح كما ذكرت لك سابقًا مجرد ناقل أو جامع لآراء النحاة على اختلاف مذاهبهم وأقوالهم، بل لقد حاول أن يأتي مؤلفه هذا فائقًا لكتب السابقين، واجتهد في تضمينه فوائد نفيسة لم تودع قبله في كتاب، صرح بهذا في مقدمة الشرح فقال: «... فشرحته شرحًا يحل ألفاظها، ويجل في الطلبة حفاظها، لأني أودعته فوائد نفيسة منها ما لم يودع قبله في كتاب، وبالغت في تسهيل العبارة، وتنقيح القشر عن اللباب...».

وفي ختامه إذ يقول في (ص٣١١/ ب): «... وقد جاء بحمد الله تعالى شرحًا يشرح صدر الودود، وتشرق لنفاسته نفس الحسود، يجري من الفوائد بأنهار وأعين، فيها ما تشتهيه الأنفس، وتلذ الأعين، من خرائد فرائد، كأنهن الياقوت والمرجان، منها ما لم يطمثهن إنس قبلي ولا جان...».

وفي قوله أيضًا يمدح كتابه:

فيـــــه فوائـــــدُ لا تُـــــرىَ   في غـــــيره عنـــــد البَـــــشَرْ

وعندما تقرأ هذا الشرح تجد الشارح بين حين وآخر ينبه إلى بعض ما تفرد به، واجتهد فيه، بقوله: «لم أسبق إليه»، أو «ولم أو من عاج عليه»، أو «هذا هو التحقيق وإن ذهلوا عنه»، أو «ولم أر من ذكره أصلاً»، أو «لم يثبتوه»، وغير هذا من الألفاظ الموحية بشخصية مبتكرة.

ولقد تعقبت الشارح في المسائل التي ذيلها بشيء من تلك العبارات، فوجدته حقًا كما قال لم يسبق إلى المسائل التي أشار إليها إلا في موضع واحد وقد نبهت عليه في مكانه.

ومن ظواهر الاجتهاد عند الشارح أنه ربما نظم بعض ما يرى في نظمه فائدة، وذلك من أجل حصره وترسيخه في الأذهان.

وإليك أمثلةً من اجتهاده في هذا الشرح:

قال في (ص١٣٢/ أ) متحدثًا عن أنواع العدل: «... ٢- «فعل» في التوكيد، كجمع، وكتع، والصواب أنه معدول عن «الجمع» بأل، أو عن «جمعهن» بالإضافة، لا عن «فعلاوات» كبطحاء وبطحاوات، أو عن «فعالى» كصحراء وصحارى، أو عن «فعل» بضم

فسكون، كصفراء وصفر، ثم جعلت بعد العدل أعلامًا لمعنى الشمول، فامتنعت للعدل التقديري والعلمية.

ويجوز كون منعها للعلمية والتأنيث المعنوي بأن تكون وضعت أعلامًا للإحاطة، وهي مؤنث، وهذا أحسن وإن لم يذكروه».

قال في (ص١٦٤/ أ) في سياق الحديث عن الطلب: «... ٢- النهي بشرط أن لا ينتقض بـ«إلا» على الصحيح قبل الفاء، وأن لا يكون معناه الإيجاب كـ«زال» وأخواتها، كما هو ظاهر، وإن لم أر من ذكره».

قال متحدثًا عن معاني (زعم) في (ص٢٠٥/ ب): «... أو اليقين نادرًا بل لم يثبتوه نحو:

زعم الهمام ولم أذقه بأنه يُشْفَى بِرَيَّا رِيقِهَا العَطِشُ الصَّدِي

لأنه يصف امرأة النعمان الملك بأمره، ولا يشافهه بالشك في خبره، ويقويه تعديته بالباء، كعلم».

قال في (ص٢٣٧/ أ) وهو يتحدث عن الغايات: «... وأما «غير» فبعد «لا» مر الكلام عليها[1]، ولم أر من تكلم عليها غيري، وبعد «ليس» كـ«قبضت عشرة ليس غير»، فتقول: ليس غيرها، بالرفع على حذف خبر «ليس» أي ليس غيرها مقبوضًا، وبالنصب على إضمار اسمها فيها، أي ليس هو، أي المقبوض غيرها، فهو أحسن لسلامته من الحذف، وبالفتح لإبهامها وإضافتها إلى مبني، فتحتمل الرفع والنصب.

وليس غير، فإن لم تنولا لفظ المضاف إليه ولا معناه نونتها بالوجهين، أي الرفع والنصب، أو نويت لفظه -فكأنه لم يحذف- فالأوجه الثلاثة بلا تنوين، مع احتمال الفتح للوجهين، أو نويت معناه فقط فالضم، وتكون من الغايات، وتحتمل الرفع والنصب».

قال في حديثه عن أقسام الزمان في (ص٢٤٨/ أ): «... ٥- ما اشتق من مادة عامله -على ما يأتي في المكان- ولم أر أصلاً من ذكره، والظاهر أنه على الخلاف الآتي هناك، وأنه على الأوجه قسم مستقل، لأنه يأتي مبهمًا: كسرت مسرى، وغدوت مغدى، ورحت مراحا،

---

(١) ينظر (ص١٩٠/ أ).

ومختصًا: كـ«أسحرت مسحرك»، وانطلقت منطلقك، بضم ميمهما، وسريت مسراك، أو هو مختص أبدًا؛ لأن نحو «مسرى» بالتنكير معناه وقتًا من أوقات السرى، أو الرواح، أو الغدو، أو الأسحار، فهو في قوة الموصوف».

قال في الحديث عن المستثنى المنقطع في (ص٢٦٥/ ب، ٢٦٦/ أ): «... وتميم تجيز البدل حيث أمكن تسلط العامل عليه، كالآية والمثال، إذ يصح أن يقال: لن يقوم إلا بعيد، وما لهم إلا اتباع الظن، وكقوله:

وبلـــدة لـــيس بهـــا أنـــيس إلا اليعـــافير وإلا العـــيس

بإبدال «اليعافير» من «أنيس» إذ يصح أن يقال: ليس بها اليعافير، و«إلا» الثانية زائدة.

بخلاف ما إذا لم يصح تسلط العامل عليه، أي مع النظر إلى خصوص المعنى المراد لا مطلقًا، نحو: (ما زاد المال إلا ما نقص)، و(ما نفع هذا إلا ما ضر) فـ«ما» مصدرية مسبوكة مع صلتها بمصدر، منصوب على الاستثناء المنقطع وجوبًا باتفاق العرب، إذ لا يصح أن يقال: زاد النقص، أو نفع الضر، بناء على خصوص المعنى المقصود، إذا المراد أنه ما زاد بل نقص، وما نفع بل ضر.

وإلا فالنقص إذا كان قليلاً ثم كثير فقد زاد، والضر قد ينفع، كالأسير يؤتي به من دار الكفر فيسلم، إذ لولا ضرر الأسر والامتهان ما فاز بنفع الإيمان، وعليه ظاهر قوله ﷺ: «عجب ربك من قوم يقادون إلى الجنة بالسلاسل» فعلى هذا يصح أن يقال: زاد النقص، ونفع الضر، وهو في المثال الأول قريب واضح جدًا، فتنبه لهذا وحققه، تفتح لك به أبواب كثيرة، فلم أر من عاج عليه، مع أنه نفيس مهم جدًا».

قال في (ص٢٨١/ ب): «فرع: إذا اضطر إلى تنوين المضموم علمًا أو غيره جاز رفعه ونصبه، واختار الخليل، وسيبويه، والمازني: الضم مطلقًا، لأنه الأكثر في كلامهم.

وأبو عمرو، وعيسى، ويونس، والجرمي، والمبرد: النصب مطلقًا، لأنه أصل إعرابه.

والأعلم، وابن مالك: ضم العلم؛ لأنه لا ينصب مفردًا أصلاً في الاختيار، ونصب النكرة، لما مر ولأنها قد تنصب مقصودة.

والذي آراه نصب العلم، لأمن اللبس، وضم النكرة؛ لئلا تلتبس بغير المقصود».

ومما اجتهد فيه بالنظم قوله في (ص٩٦/أ): «... وفيه عشر لغات، يجمعها قولي:

ولغـــات الاســـم اســـم وســـم وســـــمي بتثليـــث وســـم

وامـــــدده وافـــــتح ســـــينه فـــافطن لهـــا عـــشرا وســـم

وقولي أيضًا:

بهمـــز أو حـــذف أو القـــصر اســـم ثلـــث ومـــد افـــتح لعـــشر خـــتم»

ومنه أيضًا قوله في (ص١٨٠/أ، ١٨٠/ب): «... (أقم مقام الفاعل الذي حذف) لغرض من الأغراض التي جمعتها -بزيادة- في قوله:

وحـــــذفك الفاعـــــل للنظـــــام والـــسجع والتحقـــير والإعظـــام

والخـــوف والإبهـــام والإيثـــار والعلـــم والجهـــل والاختـــصار

تيـــــسر الإنكـــــار واختبـــــار تفطـــــن الـــسامع أو مقـــدار

ذكـــــاه، أو تخييلـــــك العـــــدولا منــــك إلى أقواهمــــا دلــــيلا

ولاحـــتراز ظـــاهرًا عـــن العبـــث وللوفـــاق فاشـــكرن مـــن نفـــث»

٤- اختياراته:

إن الشارح قد جمع كثيرًا من آراء النحاة وأقوالهم في مواضع كثيرة من كتابه، ولم يكن همه الجمع فقط، دون أن يسهم بقول، فقد تبين لك من خلال الفقرة السابقة أن الشارح تفرد برأي في بعض المسائل، ومن كان هذا شأنه فحري به أن يمحص آراء النحاة، ويرجح بعضها على بعض، ويختار منها رأيًا تارة، ويضعف ويرد آخر تارة، وترجيحه لرأي على آخر، يأتي كما يظهر لي بناء على النقد الموضوعي، الذي يتميز بالبحث عن الحقيقة، من خلال تحرير المسائل وتحقيقها، ثم القول بعد ذلك بالرأي الذي ظهر له صوابه، دون أن ينظر إلى مكانه القائل بالرأي المرجوح عنده أو شهرته، فتراه أحيانًا يختار رأيًا مخالفًا لسيبويه، أو لجمهور النحاة، ولم يكن الشارح يبني اختياره على التعصب الممقوت، الذي من شأنه غمط الناس حقوقهم، والتقليد الأعمى للآخرين.

وقل أن يعرض الشارح لآراء النحاة ويسكت عن الإدلاء برأيه، وهو في اختيار ما يراه صوابًا مجتهد، وقبل هذا بشر، فإن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر المجتهد، إن شاء الله تعالى.

والمسائل التي اختارها من خلال تصحيحه أو ترجيحه لها كثيرة، تحتاج إلى دراسة نقدية في بحث مستقل، وإليك نماذج منها:

قال في (ص٩٨/أ): بعد أن أورد أقوالاً ستة في أصل لفظ الجلالة (الله) وأفاض في الحديث بما يطول ذكره هنا، قال: «... والمختار هو القول الثاني»[1].

قال في (ص١٢٨/ ب) يتحدث عن (قط) بمعنى حسب، و(قط) الظرفية: «... والفرق بينهما أن الظرفية لا تكون في غير الندور إلا في سياق خبر ماض، وتلازم النفي دائمًا عند الجمهور، وغالبًا عند ابن مالك وهو الأصح».

قال في (ص١٤١/أ): «... ما جمع بالألف والتاء (كهندات) وإصطبلات بقطع همزته (لنصبه انكسر) نيابة عن الفتحة لزومًا مطلقًا عند البصريين، كرأيت الهندات، وأجاز أكثر الكوفيين فتحة مطلقًا، وقد سمع خلافًا لمن أنكره.

وهشام وثعلب: إن حذفت لام مفرده، ولم ترد في الجمع، كبنات، ولغات، وظبات، جمع بنت، ولغة، وظبة، بخلاف نحو: أخوات، جمع أخت، وهو الأصح».

وقال في (ص١٧٢/أ) في سياق الحديث عن المرفوع على القلب، كقولهم: «خرق الثوب المسمار»: «... وجعله -أي القلب- بعضهم كابن الطراوة، والسكاكي قياسًا مطردًا، ومنعه آخرون مطلقًا، وبعضهم إن لم يؤول الكلام بمعنى يقتضي ذلك، والأصح أنه إن تضمن اعتبارًا لطيفًا جاز مطلقًا، وإلا فلا».

قال في (ص١٧٣/أ) بعد ذكر حد الفاعل: «... فخرج بالاسم الجملة، فقد أجاز مجيئها فاعلاً قوم كثعلب، وهشام مطلقًا، نحو:

ومـــا راعنـــي إلا يـــسير بـــشرطة ....

---

(١) قول الفقهاء والأصوليين إنه: علم جامد غير منقول.

والصحيح أن أصله «أن يسير» فحذفت «أن» المصدرية فارتفع الفعل.

وقوم كسيبويه والفراء وأصحابهما بشرط اشتمالها على استفهام أو لام قسم، أو نحوه من المعلقات، مع كون العامل قلبيًا نحو: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ ﴾ [يوسف: ٣٥]، ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ [إبراهيم: ٤٥]، فـ﴿ كَيْفَ فَعَلْنَا ﴾ فاعل ﴿ وَتَبَيَّنَ ﴾ و﴿ لَيَسْجُنُنَّهُۥ ﴾ فاعل ﴿ بَدَا ﴾. والأصح أن فاعلهما ضمير عائد إلى مصدرهما المفهوم منهما، أي: البداء، وتبين هو التبين...».

قال في (ص١٩٧/ب) وهو في الحديث عن (كان) وأخواتها: «وأجاز سيبويه والكوفيون وجماعة بناء ما تصرف من هذه الأفعال، ونسب لجمهور البصريين.

فقال ابن خروف -كالسيرافي-: بحذف اسمها، فيحذف له الخبر، وينوب ضمير مصدرها عن الاسم، فتقول في كان أو يكون زيد قائمًا، كين أو يكان أي هو، أي الكون.

وابن عصفور: يحذفان، وينب عن الاسم ظرف أو مجرور معمول لها فتقول: كين عندك، في كان عندك زيد أفضل.

وبعضهم: يحذف اسمها وينوب عنه خبرها إن كان وصفًا غير رافع لظاهر على حذف موصوف، فتقول: كين قائم، أي: رجل قائم.

وقال الكسائي في كان زيد يقوم: كين يقام، وفيهما ضميران نائبان.

والفراء: لا ضمير فيهما.

وهشام: كين يقام، أو كان يقام، وفيهما ضميران لا يرجع أحدهما للآخر. والأصح أنه لا يجوز بناء شيء منها للمفعول».

٥- تأثيره:

مما لا شك فيه أن تأثير أي عالم في معاصريه أو من بعدهم يعود إلى قيمة مؤلفاته العلمية، ومكانتها في فنها، وانتشارها في الأمصار، وإذا أردنا أن نقيم ظاهرة تأثير أي عالم ما، فلا بد من مراجعة كتب معاصريه، ومن بعدهم، مراجعة دقيقة، واستقرائها استقراء شاملاً أو شبهه، لمعرفة مدى تأثرهم به ونقلهم عنه، وإذا كان الأمر كذلك، فإن ابن عنقاء كما علمت

من ترجمته متأخر، ويصعب علي أن أعطي القارئ فكرة تامة عن تأثيره في اللاحقين؛ لأن كثيرًا من كتب معاصريه النحوية، ومن جاءوا بعده، ما زالت مخطوطة لم تنشر، ولم يتيسر لي الاطلاع عليها، وإن كنت أعلم يقينًا أن لهذا العالم كبير الأثر في علماء زمانه، من تلاميذه وغيرهم ممن جاء بعدهم، مستندًا في هذا اليقين إلى الشرح الذي بين يديك فقد أبدع فيه، وأودعه فرائد فكره، وجمع فيه كثيرًا من متفرقات النحو.

ولقد حاولت، وبذلت جهدًا كبيرًا في سبيل الحصول على شيء أقدمه لك مثالاً على تأثيره في المتأخرين، فوجدت عالمين نقلا عن الشارح هما:

أ- الشيخ محمد الأهدل[1]، نقل عنه في كتابه «الكواكب الدرية على متممة الآجرومية»[2]، نقولاً أحصيت منها اثنين وثمانين نقلاً عن شرحه وهذا وغيره من كتبه، وإليك بعضًا مما نقله:

قال في (١/ ١٠): «... ويقال له «ابن آجروم» بفتح الهمزة ممدودة والجيم المخففة وضم الراء المشددة، معناه بلغة البربر الفقير المتصوف، كذا نقل بعضهم، وقال ابن عنقاء: إنه بفتح همزة ممدودة فضم جيم وراء مشددة، فسكون واو فميم، وقد كثر حذف همزته فلا أدري أهي لغة أم هو من تلعب الناس، وهي كلمة أعجمية بلغة البربر معناها الفقير الصوفي على ما قيل، لكني لم أجد البرابرة يعرفون ذلك، ولا حذف همزتها ، وإنما في قبيلة البربر قبيلة تسمى بني آجروم انتهى».

قال في (١/ ١٣): «... ذكر المصنف حد الكلام والكلمة ولم يذكر حد الكلم، وقد ذكره ابن مالك بقوله:

---

(١) محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل الحسيني (١٢٤١-١٢٩٨هـ) فاضل من تهامة اليمن، فقيه شافعي، محدث، أصولي، نحوي، له «تحذير الإخوان المسلمين من تصديق الكهان والمنجمين»، و«سلم القارئ»، و«حاشية على صحيح البخاري»، و«تسديد البيان للمشتغلين بحكمة اليونان» وغيرها. هدية العارفين (٢/ ٣٨٠)، الأعلام (٦/ ١٩)، معجم المؤلفين (٨/ ٢٧٣).

(٢) متممة الآجرومية لمحمد الرعيني الشهير بالحطاب.

.... واســم فعــل ثــم حــرف الكلــم

قال ابن عنقاء: فهذا حده في الاصطلاح، والصحيح أنه اسم جنس جمعي للكلمة لا جمع لها، وأنه يطلق على الثلاثة فصاعدًا وإن لم يفهم معنى يحسن السكوت عليه فبينه وبين الكلام عموم وخصوص من وجه، فنحو قام زيد كلام فقط، ونحو إن قام زيد، كلم فقط، ونحو: قد قام زيد، كلام وكلم».

قال في (١/ ٨٤): «قال ابن عنقاء في غرر الدرر: الأوجه في الحديث أن «ملائكة» بدل من واو «يتعاقبون» كما في ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ فالذين بدل من واو «أسروا» على الأرجح، أو مبتدأ خبره جملة «أسروا» لأنها ليست من لغة قريش، ولا الخطاب لبعض أهلها فيخاطبه ﷺ بلغته، ولأنها لكثرتها نصوا على ضعفها فلا يخرج عليها القرآن ما أمكن. انتهى».

قال في (١/ ١١٦): «... وفي الشذور: ولا تعمل إلا في الحين بكثرة وفي الساعة والأوان بقلة، انتهى، وفي شرح العمريطية لابن عنقاء: «لات» بشرط كون اسمها وخبرها زمانًا فإن لم تدخل على الزمان كانت مهملة. انتهى».

قال في (١/ ١٢٣): «... قال ابن عنقاء: وقد تأتي للتحقيق والوجوب كقوله ﷺ: **«لعل الله اطلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»**.

واعلم أنه لا يؤتي بلعل إلا في الشيء الممكن أي الجائز وقوعه، وقول فرعون: ﴿ لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ [غافر: ٣٦] إلى آخره، جهل منه أو مخرقة وإفك، قاله ابن عنقاء».

قال في (١/ ١٢٦): «... قال العلامة ابن عنقاء بعد أن ذكر المواضع التي يجب فيها كسر «إن»: ثم تعين الكسر فيما ذكر إنما هو على الراجح المقرر، وإلا فغالبها أو كلها يجوز فيه على الضعيف الفتح بنوع تأويل كحذف المبتدأ أو الخبر».

وانظر (١/ ١٥، ٣٣، ٣٩، ٤٠، ٥٣، ٥٥، ٥٩، ٦١، ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٦٨، ٨١، ٨٣، ٩٠، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٨، ١٠٧، ١٠٨، ١١٣، ١١٥، ١٢١، ١٢٢، ١٢٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩).



(٢/١٧، ١٩، ٢٢، ٢٣، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٥، ٤٠، ٤٥، ٤٧، ٥٠، ٥١، ٦٩، ٧١، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨٣، ٨٤، ٨٦، ٩٠، ٩٤، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٨، ١١٢، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٤).

ب- الشيخ محمد بن عبد الملك الآنسي[1]: نقل عنه في رسالة صغيرة[2] يرد فيها على فقهاء جامع صنعاء في زمانه، الذين أبطلوا ما أجاب به الفاكهي في كشف النقاب من أن انقسام الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، من تقسيم الكل إلى أجزائه، نقل عن ابن عنقاء في هذه الرسالة نقلاً واحدًا إليك نصه:

قال في (١/أ): «قال الشريف ابن عنقاء في درره ما لفظه: الكلام في اللغة يطلق على مصدري، كلم وتكلم، والكلام النفسي الخالي عن كل حرف وصوت، واللفظ مطلقًا ولو مهملاً لا معنى له، والخط، والإشارة، ولسان الحال، وكل ما أفهم المقصود، وهو حقيقة لغوية فيها جميعًا، أو في الاصطلاحي فقط، أو فيه وفي النفسي، مجاز في الباقي، أقوال أظهرها الأول»، انتهى بلفظه.

٦- ما يؤخذ عليه:

نحن نعلم أن الكمال لله -تعالى- وحده، والعصمة لأنبيائه عليهم أفضل الصلاة وأتم التسليم، لذلك فإن أي عمل بشري في الغالب يعتريه الخطأ، ويسوده النقص، ويخضع للنقد والتقويم، والزيادة والحذف والتغيير، وقد سجلت بعض ما يؤخذ على الشارح في كتابه، وإليك بيانه فيما يلي:

١. تمجيده لابن عربي وتعظيمه وتصويب اعتقاده، وذكره لبعض أقطاب الصوفية في بداية الشرح.
٢. تصرف أحيانًا في النصوص المنقولة عن كتب العلماء تصرفًا يسيرًا، بحذف بعض الكلمات أو تغيير بعض الألفاظ، لكن لعله نقل عنهم بواسطة، فكان التصرف ممن نقل عنه لا منه هو، وقد أشرت إلى ما تصرف فيه في موضعه.

---

(١) لم أعثر على ترجمته.

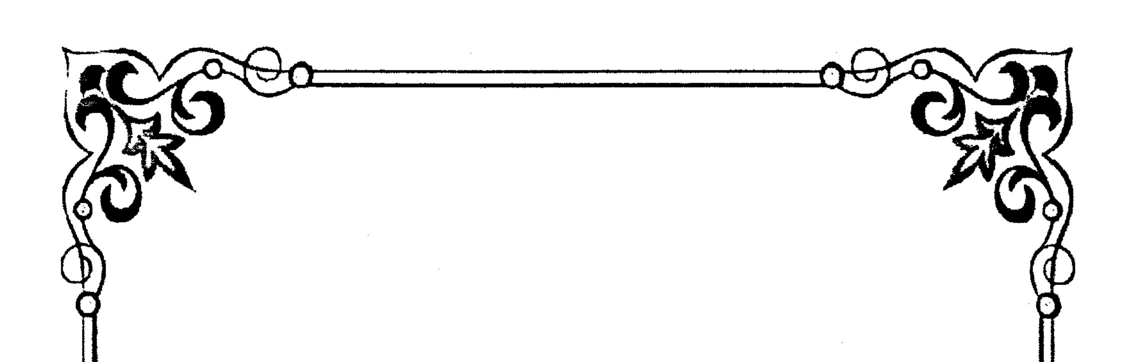
(٢) محفوظة بجامع صنعاء برقم (١٨٨٦).

٣. يستطرد الشارح أحيانًا استطرادًا يخرجه عن الموضوع، أو يستطرد في بعض المسائل النحوية استطرادًا عجيبًا على الوجه الذي بينته لك مع التمثيل عند الحديث عن الاستطراد.

٤. يكتفي بذكر موضع الشاهد من الآيات القرآنية غالبًا، كما فعل غيره من النحاة، فيترتب على ذلك أحيانًا حذف حرف عطف، أو جر، أو نفي، أو غير ذلك، مما كان الأولى ذكره مع الشاهد، وقد ذكرت ذلك الحرف المحذوف مع تتمة الآية في الهامش.

٥. يكتفي بذكر كلمتين من الشاهد الشعري أحيانًا مما يصعب معه تمييز الشعر من النثر وإكمال البيت، كما يكتفي أحيانًا كثيرة بذكر صدر البيت أو عجزه.

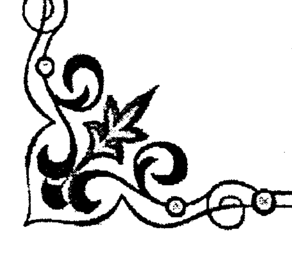
٦. أكثر الشارح من إعادة وتكرار كثير من المسائل النحوية وآراء العلماء مما جعلني أُكثر من الإحالات تفاديًا للتكرار ولربط المسائل بعضها ببعض.



القسم الثاني: التحقيق

أ- توثيق اسم الكتاب ونسبته إلى الشارح.

ب- بيان نسخ الكتاب، واختيار الأصل منها.



أ- توثيق اسم الكتاب ونسبته إلى الشارح:

لم يكن هناك خلاف في اسم الكتاب «غرر الدرر الوسيطية بشرح المنظومة العمريطية» ولا يوجد أدنى شك في نسبته إلى مؤلفه محمد بن عنقاء -رحمه الله- بل الأمران واضحان جليان، فقد تظافرت النسخ المخطوطة على تسمية الكتاب باسمه السالف الذكر، وكذا الحال في كتب التراجم التي ترجمت للشارح، ويؤيد نسبته إلى مؤلفه كتب التراجم كما ذكرت، وورود ذكر بعض مصنفاته في أثناء الشرح، وذكر هذا الشرح في بعض مؤلفاته التي عثرت عليها، فقد ذكره في كتابه نزهة الأثبات فقال: «... والأصح في رافع المبتدأ من عشرة أقوال ذكرتها في غرر الدرر وغيره أنه المبتدأ»[1]، كما يؤيد ذلك نقل بعض المتأخرين عن شرحه منسوبًا إليه، ولعل أوضح دليل على صحة اسم الكتاب ونسبته إلى الشارح إن إحدى نسخ المخطوط مكتوبة بخط المؤلف.

ب- بيان نسخ الكتاب، واختيار الأصل منها:

عثرت على أربع نسخ مخطوطة للكتاب، اعتمدت في التحقيق على ثلاث منها، وجعلت الرابعة للاستئناس؛ لسبب أبينه عندما أتناولها بالوصف، وإليك بيان رموز تلك النسخ، ووصفًا دقيقًا لها فيما يلي:

نسخة (أ):

وهي برقم (٣٢١) نحو، محفوظة في الجامع الكبير بصنعاء، وهذه النسخة نفيسة جدًا، خطها المؤلف بخط نسخي واضح وجميل، وراجعها فيما يبدو، وضبط بعض كلماتها بالشكل، لذلك جعلتها أصلاً في التحقيق، وتقع في (٢٢١) ورقة، ومسطرتها (٢١) سطرًا متوسط، كلمات السطر الواحد ست عشرة كلمة، إلا صفحتي (١٧١/أ) و(٢٦٨/أ) ففي الأولى (٣٩) سطرًا، وفي الثانية (٤٧) سطرًا، وهذه النسخة ضمن مجموع لذا تجد أن الصفحة الأولى منها تبدأ برقم (٩٣/أ) وقد كتب عليها:

---

(١) (ص١٨/ ب) وذكره أيضًا في (ص١٩/ أ، ٢٢/ ب).

غرر الدرر الوسيطية بشرح المنظومة العمريطية، بخط مؤلفه محمد بن عنقاء الحسيني المكي لطف الله تعالى به وبوالديه وسائر المسلمين، وهو القائل فيه إمحاضًا للنصيحة لطالبيه:

لله مِـــنْ سِــفْرٍ سَــفَرْ	وحَــوى لَنَــا غُــرَرَ الــدُّرَرْ
وبــدا بعلــم النحــو مثــ	ــل الــشمس تفـضح بــالقمر [١]
فيـــه فوائـــد لا تـــرى	في غـــيره عنـــد البـــشر
إلا إذا قلمـــــي أفـــــا	دك أو فمــــي عنهـــا فغـــر
مـــن فاتـــه تحـــصيله	فهـــو البخـــيس وإن أبـــر
مـــا فهـــت عـــن كـــذب بـــلا	لا والـــذي أجـــرى المطـــر
بـــل عـــن نـــصيحة مـــشفق	أهـــدى مـــن النـــصح الغـــرر
مـــن شـــاء فليـــؤمن بهـــا	يـــسعد ومـــن يكفـــر كفـــر [٢]

أما تاريخ نسخها فقد ذكره المؤلف في بداية الشرح، وهو عام ١٠٢٣هـ.

نسخة (ب)

محفوظة بجامع صنعاء الكبير، تحت رقم (١٨٨٣) نحو، وخطها نسخي جيد، وتقع في (١٩٨) ورقة، مسطرتها (٢٥) سطرًا، متوسط كلمات السطر الواحد إحدى عشرة كلمة، وهذه النسخة كثر فيها السقط، ولم يدون الناسخ اسمه أو تاريخ النسخ، وقد ظهر على الصفحة الأولى بعض التمليكات.

نسخة (ج):

محفوظة برقم (١٨٨٦) نحو، في الجامع الكبير بصنعاء، وخطها رقعي، تصعب قراءته

---

(١) ببناء الفعل للمجهول، ولعل مراد الشارح أن كتابه هذا تتجلى فيه صورة مشرقة لعلم النحو كما يعكس القمر ضوء الشمس لاسيما في ليلة النصف، وتمنع الباء كون الفعل مبنيًا للمعلوم؛ لأن المعلوم منه يتعدى للمفعول بنفسه، ولو جاز حمله على البناء للمعلوم لكان المعنى أن كتابه من علم النحو بمنزلة الشمس من القمر نهارًا، وهذه مبالغة في مدح كتابه، وما إخاله يريد هذا المعنى.

(٢) هذه الأبيات سجلت أيضًا على الصفحة الأولى من نسخة (ج).

لكثرة إغفال إعجام الحروف، وتقع في (١٩٠) ورقة، ولم يلزم الناسخ عددًا معينًا من السطور في صفحاتها، بل تتراوح أسطرها ما بين (٢٥، ٣٤) سطرًا، ومتوسط كلمات السطر الواحد خمس عشرة كلمة.

وهذه النسخة قوبلت على نسخة المؤلف كما جاء في ختامها، وكان الفراغ من نسخها سنة ١٢٩١هـ بقلم خادم الكتاب والسنة، أفقر العباد إلى مَن له المنة، عبد الملك بن حسين الآنسي.

نسخة (د):

وهي محفوظة أيضًا بجامع صنعاء الكبير برقم (١٨٨٤) نحو، وتقع في (٢٢٤) ورقة، ومسطرتها تتراوح بين (١٧-٢٤) سطرًا، ومتوسط كلمات السطر الواحد عشر كلمات، وخطها نسخي جيد، وتتشابه كثيرًا مع نسخة (ب) ولا يبعد كونهما منقولتين عن أصل واحد، لأن بينهما تشابهًا في السقط والتصحيف والتحريف، وهذه النسخة بها آثار رطوبة، وأكل أرضة تسبب في غموض معظم كلمات الثلث الأخير منها، لذا لم أعتمدها في التحقيق إنما كنت أستأنس بها أحيانًا عند الحاجة، وهي مجهولة الناسخ وكان الفراغ من نسخها في شهر رجب سنة ١١٣٠هـ.

[illegible]

مؤلفه محمد ابن عنقاء الحسيني المكي

لطف الله تعالى به وبوالديه

وسائر المسلمين

امين

[illegible]

[illegible] وحوى [illegible]

ولا بعلم النحو [illegible]

[illegible] في [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

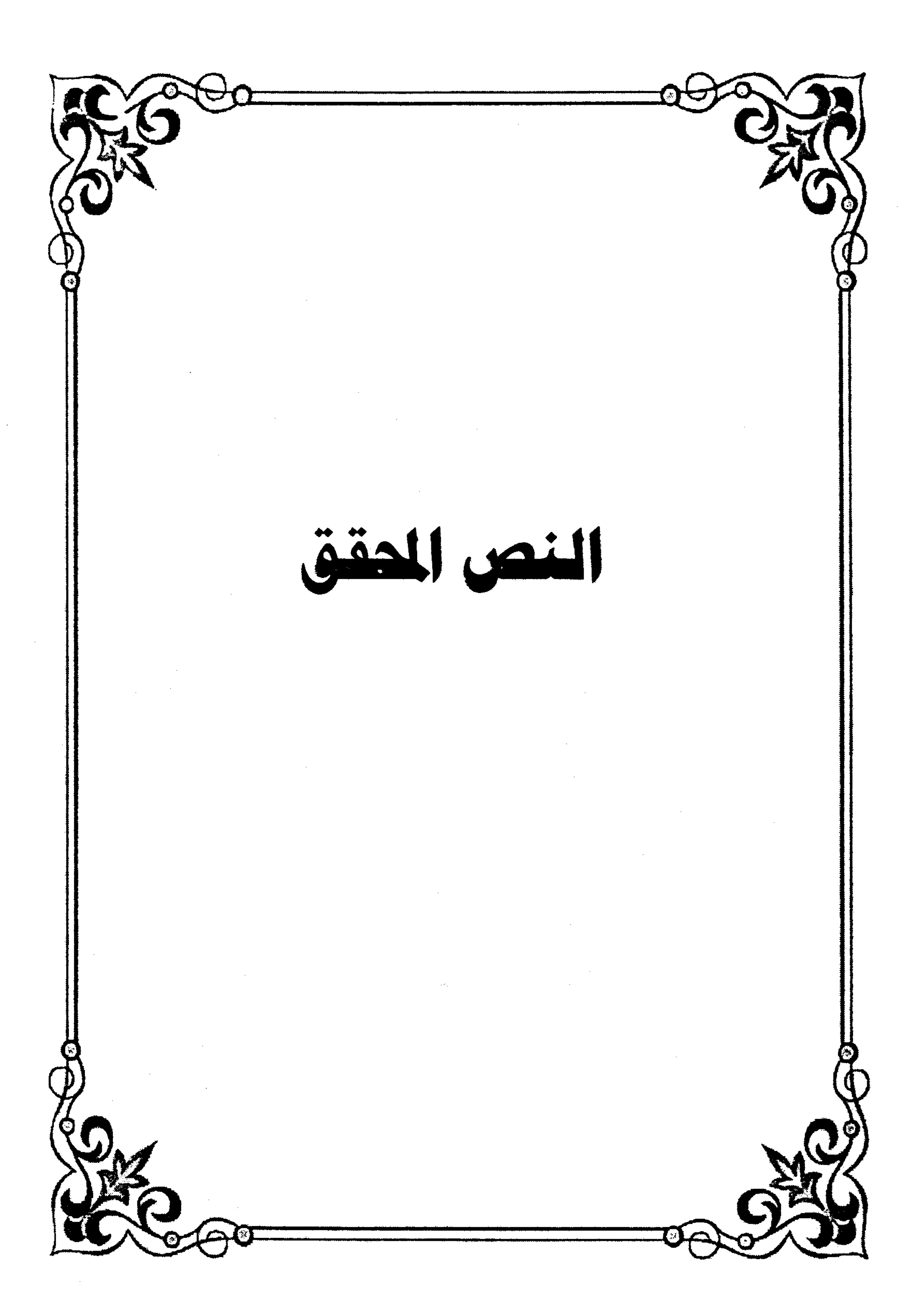
غلاف المخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم

اللوحة الأولى من المخطوط

ابن أبي بكر الأنصاري [illegible] المصري سقى الله سبحانه الرضوان [illegible]
ثراه وأسكنه من الفردوس أعلاه فجاءت جمع فيه بين الجودة
والرقة وحسن الانسجام وزاد على أصله مع الخلو عن الحشو [illegible]
صنعة المقام وطالما سألني من جملة جماعة من الطلبة أن أبين
المعاني الجميلة وحقق فيه شيخنا سلطان العلماء [illegible]
رحمه الله تعالى الفردوس الأعلى وأدام على الأنام فيض نواله
الوسيعة فلم يزل يتمادى بي الزمان حتى أذن الله تعالى [illegible]
ذلك ومن بالتيسير فشرعت فيه مع الاشتغال قلبا وقالبا [illegible]
[illegible] شهر ربيع الثاني [illegible]
[illegible] والف عام من هجرة النبي عليه الصلاة والسلام [illegible]
[illegible] الثاني [illegible] في الطلبة [illegible]
في [illegible] في كتاب [illegible]
العبارة [illegible] حتى صار [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] إلى خزانة [illegible]
[illegible] المستوى المكرم
[illegible]

اللوحة الثانية من المخطوط



النص المحقق

٩٣/ب

/ بسم الله الرحمن الرحيم

نحوك اللهم أرفع مبتدئًا بحمدك وشكرك يد الاستكانة[١]، ناصبًا لقدمي[٢] القلب في مقام العبودية، خافضًا لك جناح الذل، جازمًا بانفرادك، منزهًا عن التثنية والجمع في الربوبية، والصلاة والسلام السرمديان الأفضلان على أفصح من أعرب[٣] عما في ضميره بظاهر البيان الأسنى[٤]، المنصوب على التمييز علم اختصاصه بعموم البعثة إلى كل حادث بلا استثنا، محمد المصطفى صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه وجميع المؤمنين، أفضل صلاة وسلام دائمين بدوامك يا رب العالمين، وبعد:

فإن علم النحو فرض على الكفاية، وهذا في مدحه النهاية، كيف وهو[٥] مفتاح الفهوم، وفأس العلوم، وملحها الذي لا تصلح إلا به، والإكثار منه زيادة نبل عند كل نبيه نابه وما من علم إلا وهو[٦] مفتقر إليه، وهو لا يحتاج إلى علم ولا يتوقف عليه، وهو العلم المستطيل[٧]، الذي به يعتصم الأنام من[٨] الكذب على الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام، وإن[٩]

---

(١) الخضوع، القاموس (٤/ ٢٦٤).

(٢) اللام للتقوية، لأن العامل هنا ضعيف، لكونه فرعًا في العمل، فهي مثل اللام في قوله تعالى: ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ [البقرة: ٩١]، وقوله تعالى: ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [البروج: ١٦]. راجع المغني (١/ ٢١٧)، وانظر كلام الشارح في (ص٢٩٤/أ).

(٣) أبان، وتأتي لمعان أخرى سيذكرها الشارح.

(٤) الرفيع، في اللسان (١٤/ ٤٠٣)، سنا البرق: سطع، وسنا إلى معالي الأمور سناء: ارتفع، والسني الرفيع، وأسناه: أي رفعه.

(٥) الاستعمال المألوف في مثل هذا كيف لا وهو...

(٦) في (ب) «إلا هو».

(٧) فيه إشارة إلى ما رواه السيوطي وغيره، ففي البغية (١/ ٣٩٧): «قال أبو بكر بن مجاهد: قال لي ثعلب: يا أبا بكر، اشتغل أصحاب القرآن بالقرآن ففازوا، وأصحاب الحديث بالحديث ففازوا، وأصحاب الفقه بالفقه ففازوا، واشتغلت أنا بزيد وعمرو، فليت شعري ماذا يكون حالي! فانصرفت من عنده، فرأيت النبي ﷺ تلك الليلة، فقال لي: أقرئ أبا العباس مني السلام، وقل له: أنت صاحب العلم المستطيل».

(٨) في (ب) «عن».

(٩) في (ج) «وآت» وهو خطأ.

أجل نظم مختصر فيه، جامع لمهمات مقاصده ومبانيه، هو الدرة البهية في نظم الآجرومية، لشيخ مشايخنا شيخ الإسلام وكوكبه الدري، أبي زكريا يحيى شرف الدين[1] / ابن أبي الخير ٩٤/أ الأنصاري العمريطي المهدي، سقى الله سبحانه[2] الرضوان ثراه[3]، وأسكنه من الفردوس أعلاه، فإنه جمع فيه بين العذوبة والرقة وحسن الانسجام، وزاد على أصله -مع الخلو عن الحشو- بفوائد رفيعة المقام، وطالما سألني شرحها جماعة من الطلبة، وأناس من الهداة النُجَبَة[4]، وحثني عليه شيخنا سلطان العلماء أبو محمد القصيعي[5]، بوأه الله تعالى الفردوس الأعلى، وأدام على الأنام فيض نوئه[6] الربيعي، فلم يزل يتمادى بي الزمان حتى أذن الله تعالى في ذلك ومَنَّ بالتداني، فشرعت -مع فرط الاشتغال قلبًا وقالبًا- في تسويده ظهر يوم الأربعاء، ثاني عشر شهر ربيع الثاني، سنة ثلاث وعشرين وألف عام من هجرة النبي عليه الصلاة والسلام، فشرحته شرحًا يحل ألفاظها، ويُجِلُّ في الطلبة حفاظها، لأني أودعته فوائد نفيسة منها ما لم يودع قبله في كتاب، وبالغت في تسهيل العبارة وتنقيح القشر عن اللباب[7]، حتى صار واسطة عقد الدرر، وغرة فرائدة القلائد الغرر، فحق أن تُضْرَبَ إليه أكباد

---

(١) عرفناك به (ص١٩).

(٢) في (ب) «تعالى».

(٣) العبارة قلقة ولعل صوابها «سقى الله بسحابه الرضوان ثراه».

(٤) في الصحاح «نجب» (١/ ٢٢٢): «والنُجَبَةُ مثال الهُمَزَة: النجيب، يقال: هو نُجَبَةُ القوم، إذا كان النجيبَ منهم»، وفي اللسان (١/ ٧٤٨): «... النجيب من الرجال الكريم الحسيب، وكذلك البعير والفرس إذا كانا كر يمين عتيقين، والجمع: أنجاب، ونجباء، ونُجُب»، ومثله في القاموس (١/ ١٣٠)، فجمع الشارح لـ«فعيل» على «فُعَلَة» مشكل عندي.

(٥) لم نقف على ترجمته، وقد ورد ذكره في الكواكب الدرية (٢/ ٣٥)، واسمه: عبد اللطيف بن علي بن قاسم. تشنيف السمع (٧/ ب).

(٦) في (ب) «نوه».

(٧) نَقَّحَ النَّخْلَ أصلحه وقشره، وتنقيح الشِّعر تهذيبه، ونقح الكلام: فتشه وأحسن النظر فيه، أو أزال عيوبه، واللباب: خالص كل شيء، ومن النخل والجوز ونحوها قلبها. راجع اللسان (نقح) (٢/ ٦٢٥)، القاموس (١/ ١٢٧، ٢٥٤)، وفي الجملة استعارة تصريحية فقد صرح الشارح بالمشبه به وهو القشر، وحذف المشبه وهو الذي لا فائدة فيه من الكلام عن علم النحو، أو ما هو عائق فهم النحو.

أكباد اليعامل[١] من الإبل، عند كل عارف، ليس أديمه على عدم الإنصاف بمشتمل، وأن يكون أجل ما يهدى إلى أجل خزائن الملوك لجمعه، محاسن الفن البديعة مع حسن السلوك، ومن ثم سميته «غرر الدرر الوسيطية بشرح[٢] المنظومة العمريطية» (أهديته إلى خزانة مولانا الوزير المعظم[٣]، صاحب السعادة والسيادة الدستور المكرم:

القصيدة من بحر البسيط:

شمسُ السعادة حقًا سيد الوزرا	بدر السيادة سامي العلمِ والعَمَلِ
/ أمينُ حضرة خنكار البسيطة من	سارت شمائله بالعدل في المِلَلِ[٤] ٩٤/ب
محي الموالي بجودٍ فائضٍ وندى	من راحتيه كفيض العارض الهَطِلِ[٥]
مردي الأعادي فيروى من دمائهم	بيضَ الظُّبا مع زرق السمر والطَّلَلِ[٦]

(١) مفرده: يعمل، وهو البعير النجيب السريع المطبوع على العمل، والناقة (يعملة).

(٢) في (ج) «شرح».

(٣) جعفر باشا (... - ١٠٢٨هـ) ولي الحكم على بلاد اليمن سنة ١٠١٦هـ، فسار بالبلاد سيرة مرضية، وقرب إليه العلماء والفقهاء، وكان عالمًا في التفسير والحديث والقراءات والمعاني والبيان عزل سنة ١٠٢٥هـ، فعاد إلى مصر وتوفي بها مطعونًا. غاية الأماني في أخبار القطر اليماني (٢/ ٧٩١)، خلاصة الأثر (١/ ٤٨٥)، العثمانيون والإمام القاسم في اليمن (ص٩٥-١٢٢).

(٤) خنكار: لفظة فارسية مركبة من «خان» وهو السلطان، و«كار» أي عمل، والمشهور من ألقاب رؤساء الأتراك الإسلاميين «خاقان». انظر اللسان (خقن) (١٣/ ١٤٢)، والقاموس (٤/ ٢١٩)، والألقاب الإسلامية (ص٢٧١، ٢٧٤)، ومعجم الألفاظ الفارسية (ص٥٦، ٥٨، ١٤٠)، وكان السلطان التركي في تلك الفترة هو أحمد الأول بن محمد خان، ينظر غاية الأماني في أخبار القطر اليماني (٢/ ٨٠٧). شمائل: جمع شِمَال، أي: الطبع، الملل: جمع مِلَّة، الشريعة أو الطريق.

(٥) العارض: السحاب المُطِلّ يعترض في الأفق، الهَطِل: كثير الهطلان، والهَطَل المطر الخفيف المستمر.

(٦) مردى: مهلك، بيض الظُّبا: السيوف، والظُّبَةُ حد السيف والسنان والخنجر وغير ذلك، السمر: جمع أسمر وهو الرمح، الطَّلَل: الشاخص من الأرض، والأنسب للمعنى كونه من أدوات القتال إلا أنني لم أجد في معاجم اللغة شيئًا من ذلك.

وزيرنا جعفر الباشا الذي خطرت ... بمجده اليمن الميمون في الحُلَلِ[(١)]

فهو المليك الذي نَدَّتْ فضَائِلُه ... فلا ترى النَّجم إلا موضِعَ النَّعَلِ[(٢)]

سياسة الملك والعلم الشريف معًا ... حواهما وهو أمرٌ قَطُّ لَمْ يُنَلِ

سبحان من باجتماع الفضل مَيَّزَه ... وخَصَّه بكمالٍ غيرِ مُنْتَحَلِ[(٣)]

ما ذاك إلا لسر فيه مكتمنٍ ... به علا هامةَ العليا بلا مَهَلِ

فمن يكن لَفْظَ حَرْفِ «الفَضْلِ» متميًا ... فإن ذا نُخْبَةُ المعنى بلا دَخَلِ[(٤)]

ومن يكن جسمَ ذاتِ المجد منتسبًا ... فإن ذا روحه السَّاري إلى الجُمَلِ

ومن يكن هو إنسانَ الكمالِ فذا ... عَيْنٌ لذيَّالِك الإنسانِ فانتهِلِ

ومن يكن عينَ وجهِ الملكِ منتخبًا ... فذاك إنسانُ تلك العَيْنِ والمُقَلِ[(٥)]

---

(١) الباشا: لَقَبٍ فارسي مركب من (با) أي قدم، ومن (شاة) أي الملك، معجم الألفاظ الفارسية.
خطرت: تبخترت، الحُلَل: جمع حلَّة وهي البردة اليمانية، والحُلَّة إزار ورداء، ولا تسمى حُلَّة حتى تكون من ثوبين. انظر الغيث المسجم للصفدي (١/ ٣٦٣).

(٢) نَدَّت: في اللسان (ندد) (٣/ ٤٢١): «الند هو التل المرتفع في السماء، لغة يمانية»، فلعل مراد الشاعر أن فضائل الممدوح أصبحت عظيمة كالتل المرتفع في السماء، ويؤيده قوله: فلا ترى النجم إلا موضع النعل، النجم: الثرياء، النَّعْل: ما وقيت به القدم من الأرض، والأصل فيه سكون العين، وحركها هنا للوزن، وهو جائز لأنها حرف حلق انفتح ما قبله. انظر: اللسان (نعل) (١١/ ٦٦٧).

(٣) منتحل: يقال: انتحله وتنحله، ادَّعَاه لنفسه. انظر القاموس (نحل) (٤/ ٥٥)، والمعنى: أن الكمال الذي خص الله به الممدوح لا يستطيع أَحَدٌ أن يدعيه مجرد ادعاء فضلاً عن بلوغه.

(٤) نخبة المعنى: خياره، ففي اللسان (نخب) (١/ ٧٥١): «انتخب الشيءَ: اختاره، والنخبة ما اختاره منه».
دخل: عيب أو فساد، في اللسان (١١/ ٢٤١)، «الدَّخَل: بالتحريك العيب والغش والفساد».
والمعنى: من يكن متميًا إلى حروف «الفضل»، فإن الشارح يفوقه لأنه معنى «الفضل» بكل ما تشتمل عليه هذه اللفظة من معان جميلة سامية.

(٥) المُقَل: جمع مُقْلَة: هي شحمة العين التي تجمع البياض والسواد، والحدقة السواد الأعظم والناظر هو السواد الأصغر، والإنسان يكون في الناظر؛ لأنه المرآة إذا استقبلتها رأيت شخصك فيها، والعامة تسمي الإنسان «النونو». انظر: الغيث المسجم للصفدي (١/ ٢٩٠).

ومـن يكـن فـرعَ دوحِ العلـمِ في شرفٍ ... فـإن ذا أصـلُه السـامي عـلى الأُصُـلِ
مـن ذا يوازيـه في شـامٍ وفي يمـنٍ ... في عـزِّ دولتـه الغَـرَّاءِ في الـدُّوَلِ
قـد ضـم -جَـلَّ إلـهُ العـالمين- إلى ... ولايـة الملـك عـزَّ العلـمِ والنُّبُـلِ[(١)]
فكـان واحـدَ هـذا العـصرِ منتـضيًا ... سـيفا مـن العزم لا ينفـك ذا صَـقَلِ[(٢)]
فـلا يباهيـه في الأعـلام مـن أحَـدٍ ... ولا يـضاهيه في الإقـدام مـن رَجُـلِ[(٣)]
لا زال في شَرَفٍ يـسمو إلى غُـرَفٍ ... مـن المعـالي بـلا حَـدٍّ ولا حِـوَلِ[(٤)]
ولا يـزال مغيثًـا للأنـامِ إذا ... أضحوا عِطَاشًا فيروي السُّبْلَ بالسَّبَلِ[(٥)]
ولا يـزال جمـالَ العلـمِ يَبْذُلُـهُ ... للمـستفيدين في حَـلٍّ ومُرتَحَـلِ
ولا يـزال حـسامَ الملـكِ يـضبطه ... بـالحِلْم والحُلْـم السـامي عـن الخَطَـلِ[(٦)]

---

(١) النُّبُل: الذكاء والنجابة، وحرك الباء للوزن ضرورة.

(٢) منتضيًا: مخرجًا ومجردًا، في اللسان (١٥/ ٣٣٠): «نضا السيف من غمده إذا أخرجه»، وفي القاموس (٤/ ٣٩٦) «نضا السيف سَلَّه»، صَقَل: الصَّقْلُ: الجلاء، صقل الشيء: جلاه، انظر اللسان (١١/ ٣٨٠)، والمراد به في البيت البريق واللمعان الحادث في السيف المجلو.

(٣) يباهيه: يفاخره، في القاموس (٤/ ٣٠٦) «باهيته فبهوته غلبته بالحسن، تباهوا تفاخروا». يضاهيه: يشابهه ويشاكله.

(٤) حَوَل: حاجز، في القاموس (٣/ ٣٦٣): «... وكل ما حجز بين الشيئين فقد حال بينهما واسم الحاجز ككتابٍ، وصُرَدٍ، وجَبَلٍ»، أي حِوَال، وحُوَل، وحَوَل.

(٥) في هامش نسخة (ج) (ص٣) شرح للبيت نصه: «شبه جعفر باشا بأنه للأنام كالمطر فيرويهم إذا أضحوا عطاشًا حتى أنه ينتهي إغاثته إلى إغاثة السُبْل وهي الطريق بالسَّبَل الذي هو المطر وهذا مبالغة في المدح»، والسُّبُل: جمع سبيل، وسكن للوزن، وتسكين العين جائز في الاختيار كما سيأتي في (ص٣٠٦/ أ).

(٦) شرح أحدهم البيت تعليقًا على نسخة (ج) (ص٤) بما نصه: «وذلك أنه لا يزال يضبط الملك بالحِلْم وهو في الأصل العفو مع المقدرة، وهنا معناه البُصْر والمدارة، والحُلُم معناه العقل، بدليل قوله ﷺ: «ليليني منكم أولو الأحلام» الحديث، أي العقول، وأحلام جمع حُلُم، كعُنُق جمعه أعناق، والسامي عن الخطل، أي السامي عن دناءة، لدليل قول الشاعر:

أصالة الرأي صانتني عن الخطل ** ....

=




/ والله يُبْقِيه في خَفْضٍ وفي وَدَعٍ ... مقرونة بنعيم غير مُنْخَزِلِ[(١)] ٩٥/أ

بجاه أحمدَ خير الخلق قاطبةً ... صلى عليه إله العرش في الأَزَلِ

مسلما كلما غنَّت مُطَوَّقَةٌ ... بمُطرِبِ السَّجع في أفنانها الخَضَلِ[(٢)]

وسائرِ الأنبيا والمؤمنين معًا ... ما ماس دوح بأغصان له هُدُلِ[(٣)])[(٤)]

=

أي الدَّنَاءة». ويحتمل قوله «الخطَل» أن يكون أراد الخفة والسرعة في تدبير الأمور من غير روية وتأن؛ لأن الخاطل هو الأحمق العجل، وصدر البيت المذكور هو مطلع قصيدة الطغرائي المسماه لامية العجم. انظر: اللسان (خطل) (١١/ ٢٠٩).

(١) الخَفْضُ: لين العيش وسعته، أو الدّعة، أو العيش الطيب. منخزل: منقطع. انظر: اللسان (خفض) (٧/ ١٤٥)، والقاموس (خزل) (٣/ ٣٦٧).

(٢) المطوقة: الحمامة التي في عنقها طوق، وكل شيء استدل فهو طوق، أفنانها: أغصانها، جمع فنن، الخَضَل: مصدر خَضِل، أي الرطبة، وبهامش (ج) (ص٤/ أ) «أي أغصانها الخضراء الميالة». راجع اللسان (طوق) (١٠/ ٢٣١)، و(خضل) (١١/ ٢٠٨).

(٣) مَاسَ: تبختر، هُدُل: جمع هدال، وهو الغصن المتدلي أو المسترخي بسبب ما به من الثمر. انظر القاموس (ميس) (٢/ ٢٥٣)، واللسان (هدل) (١١/ ٦٩٢).

(٤) سقط ما بين القوسين من (ب)، ولم أقف على نسبة هذه الأبيات، والراجح عندي أنها للشارح يمدح جعفر باشا، ويدل على ذلك ما فيها من المصطلحات النحوية، لفظ، حرف، الجمل، خفض، وكذلك محبة ابن عنقاء لجعفر باشا، وثناؤه عليه، وله قصيدة يبكي فيها جعفر عندما غادر اليمن، ويذكر محاسنه، دونها في بعض رسائله.

وقد اعتمدت في العدد على الرقم الهندي[1]، إيثارًا للاختصار والإيضاح مبلغ جهدي، والله سبحانه أسأل أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، ويعم النفعُ به، إنه قريب مجيب، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

---

(١) إن الأرقام العربية -كما يتضح من البحث- سلسلتان: الأولى المستعملة الآن في معظم البلاد العربية والإسلامية، وهي ما تعرف بالهندية، والباحثون على خلاف في هذه الأرقام أهي مأخوذة عن الرقم الهندي (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩) ولم يكن أخذ العرب لها حرفيًا؛ لأن صور الأرقام الهندية تختلف اختلافًا واضحًا عن أشكال الأرقام العربية، أم أنها عربية الأصل؟

الثانية: الغبارية وهي التي يستعملها عرب المغرب، وعبرت من الأندلس إلى أوربا، ولا تزال مستعملة عندهم إلى اليوم مع شيء يسير من التغيير.

ولقد بنى علماء العرب والمسلمين معرفتهم للأرقام الغبارية على نظرية الزاوية، وذلك بتعيين زاوية لكل رقم، فمثلا الرقم واحد له زاوية واحدة هكذا (1)، وللرقم (٢) زاويتان (2) وهكذا كما يظهر من الشكل الآتي: 3 4 5 6 7 8 9

ينظر: الأرقام العربية بحث بمجلة المجمع العلمي العراقي المجلد (٣١) (ج٤) ، للدكتور/ أحمد مطلوب، تاريخ العلوم عند العرب (١٩-٢٣)، البحث اللغوي عند إخوان الصفاء (٣٧، ٣٩)، تاريخ الرياضيات عند العرب والمسلمين (ص٣، ١٧).

حسن الافتتاح

اعلم أن الله سبحانه افتتح كتابه العزيز بالبسملة فالحمدلة، وقال ﷺ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِيْ بَالٍ» أي ذي حال يهتم به [شرعًا](١) ولو مباحًا غير مكروه «لا يبتدأ(٢) فيه ببسم الله الرحمن الرحيم» وفي رواية: «بحمد الله -تعالى-»، وفي رواية: «بذكر الله تعالى» وهي المبينة للمراد، وفي رواية «بحمد الله -تعالى- والصلاة علي فهو أبتر أو أجذم أو أقطع»(٣) على اختلاف الروايات، أي ناقص البركة.

وقيل: أي مقطوعها، ويؤيده قوله -عليه الصلاة والسلام- في رواية: «فهو أَبْتَرُ ممحوق من كل بركة».

والعبرة في ذلك باللفظ فقط دون الخط، لكن الجمع بينهما أفضل، فلذلك افتتح الناظم(٤) -رحمه الله تعالى- كتابه بالثلاثة(٥)، جامعًا بين اللفظ والخط وبين الابتداء الحقيقي بالبسملة، والإضافة(٦) بالحمدلة، فالصلعمة(٧)، اقتدت بالسلف الصالحين، وجمعًا بين الروايات(٨)، وإشارة إلى أن لا منافاة بينها فقال:

---

(١) عن (ب). (٢) في (ب) «لا يبدأ».

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٢/ ٣٥٩) عن أبي هريرة بلفظ: «كل كلام، أو أمر ذي بال لا يفتح بذكر الله عز وجل فهو أبتر» أو قال: «أقطع».

وأبو داود في سننه، كتاب الآداب، باب الهدي في الكلام (٤/ ٤٦١) بلفظ: «كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم» وقال: رواه يونس، وعقيل، وشعيب، وسعيد بن عبد العزيز، عن الزهري مرسلاً.

وقال العجلوني في كشف الخفاء (٢/ ١١٩): ورواه أبو داود عن أبي هريرة بلفظ «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر».

وأخرجه ابن ماجة في سننه في كتاب النكاح، باب خطبة النكاح (١/ ٣٤٩)، بلفظ: «... لا يبدأ فيه بالحمد أقطع»، وانظر المقاصد الحسنة (ص٣٢٢)، والتلخيص الحبير (٣/ ١٧٤).

(٤) يحيى العمريطي، تقدمت ترجمته (ص١٩).

(٥) البسملة والحمدلة والصلاة على النبي.

(٦) هو ما بعد البسملة بحيث لا يسبقه شيء فهو إضافي قريب من الحقيقي. انظر: التصريح (١/ ٥).

(٧) في (ب) «فالصلاة عليه» والمناسب لما قبله ما أثبت.

(٨) هناك كلام يطول ذكره حول دفع التعارض بين الروايات ذكره يس في حاشيته على التصريح (١/ ٥-٦) فراجعه إن شئت.

(بسم الله الرحمن الرحيم) أبتدي في التأليف، أو النظم، أو أفتتحه، بحذف / الفعل ٩٥/ب المتعلق، أو ابتدائي فيه، أو افتتاحي له باسمه ثابت، بحذف المبتدأ المتعلق، وخبره العام، والظرف لغو، أو افتتاحي له، أو ابتدائي فيه كأن باسمه، بحذف المبتدأ ومتعلق خبره، والظرف مستقر، وهو أحسن.

فالباء متعلقة بفعل، أو مصدر، أو وصف، واجب الحذف، لجريان البسملة مجرى المثل على الأَوَّلَيْن، ولوقوعها خبرًا على الثالث؛ لأن الظرف يجب حذف متعلقه[1].

إذا كان خبرًا لمبتدأ، ولو في الأصل، كـ«ظننته في الدار»، أو صفة: كـ«هذا رجل عندك»، أو حالاً: كـ«هذا زيد عندك»، أو صلة: كـ«جاء الذي في الدار»، أو معتمدًا على استفهام، أو نفي: نحو ﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ ﴾ [إبراهيم: ١] أو مستعملاً في مثل، أو شبهه[2] بلا متعلق: كالبسملة في احتمال، أو محذوفًا على شريطة التفسير: كيوم الخميس صمت فيه، أي صمت يومه، أو قسمًا بغير الباء: كـ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾ [الأنبياء: ٥٧] أي أحلف، أو أقسم، أو آليت، أو قسمًا استعطافيًا: ولا يكون إلا بالباء الموحدة، كـ«بالله إن زارك زيدٌ فأكرمه»، أو لاما للجحود: كلم تكن لتغلبني، أي مطيقًا لغلبتي [وما كنت لتسمو[3]، أي أهلاً للسمو][4]، أو تبيينًا بعد غير تفضيل أو تعجب: كبعته يدًا بيد، وسقيا لك، أي: إرادتي لك.

والأحسن -خلافًا لمن ناقش فيه، وإن كان محققًا- أن يقدر متعلق البسملة أُؤَلِّفُ، أو أُصَنِّف، أو أَنْظِم، أو نحوه، كتأليفي، لتعم البركة جميع الكتاب، مع وقوع الابتداء بها لا محالة

---

(١) ليس الكلام على إطلاقه، بل إذا كان متعلقه عامًا كما في أمثلة الشارح، فإن كان استقرار خاصًا نحو: زيد جالس عندك، أو نائم في الدار، وجب ذكره لعدم دلالة الظرف عليه عند الحذف، انظر الأشموني (١/ ٢٠٣).

(٢) أراد الشارح ما كان مسموعًا حذفه، كقولهم: «حينئذٍ الآن» لمن ذكر شيئًا تقادم عهده، فحين منصوبة بفعل محذوف، أي الذي تذكر كان حينئذ واسمع إلي الآن. انظر ابن يعيش (٢/ ٤٧).

(٣) قال الشاعر:

سموت ولم تكن أهلاً لتسمو ** ولكن المضيع قد يصاب

انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٤٠٠)، والتصريح (٢/ ٢٣٦).

(٤) عن (ب).

على ما فيه من تقليل الحذف أيضًا، وقس عليه سائر[(١)] الأحوال[(٢)].

والاسم: مشتق من السُّمُوّ على الصحيح، أي العلو، فحذفت لامه[(٣)].

وقيل: من السُّمة بالضم، والسِّيمة، والسِّيَما، والسِّيمِيَا[(٤)] بكسرهن، وقلب الواو ياء، أي العلامة، فحذفت عينه.

وقيل: من الوَسْم، والسِّمَة، أي العلامة أيضًا، فحذفت فاؤه[(٥)].

وقيل: من السمو في حقه تعالى، ومن السمة أو السيمة أي: العلامة في حق غيره تعالى، وهو / غريب. ٩٦/أ

وقيل: لامه المحذوفة همزة، ذكره الفخر الرازي[(٦)] وهو عجيب، فلم أجد في كتب اللغة مادة (س م ء) بسين فميم فهمزة[(٧)].

وقيل: أصله فعل أمر[(٨)] من السمو سُمِّيَ بِهِ، كما قيل في «الآن» إن أصله فعل ماض، بمعنى «قرب» فسمي به الوقت الحاضر[(٩)].

---

(١) عرض الشارح لمعناها، وسوف أعلق عليه بما يكفي إن شاء الله تعالى في (ص١١٨/أ).

(٢) فتقدر -على رأي الشارح- متعلقًا من جنس الفعل الذي جعلت التسمية مبدأ له، فالمسافر إذا حل أو ارتحل فقال: بسم الله، كان المعنى: بسم الله أحل، وبسم الله ارتحل، ولك تقديره من مادة الابتداء مطلقًا. انظر الكشاف (١/ ٢٦)، وشرح المكودي (ص٢).

(٣) على رأي البصريين، ينظر الإنصاف (١/ ٦)، الأشموني (٤/ ٢٧٣).

(٤) بالقصر ولك فيها المد. انظر: اللسان (سوم).

(٥) على رأي الكوفيين. ينظر الإنصاف (١/ ٦)، الأشموني (٤/ ٢٧٣).

(٦) محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين أبو عبد الله (٥٤٤-٦٠٦هـ)، ولد بالري برع في الفقه والمنطق وعلوم اللغة، والتفسير، وغيرها، له مصنفات كثيرة منها: «مفاتيح الغيب في تفسير القرآن» ويعرف بالتفسير الكبير و«المحصول» في علم أصول الفقه، و«الطريقة» في الجدل. سير النبلاء (١٣/ ١١٥)، وفيات الأعيان (١/ ٤٨٦)، شذرات الذهب (٥/ ٢١)، معجم المؤلفين (١١/ ٧٩).

(٧) هو محق في هذا فلم أجد في مراجعي من كتب اللغة هذه المادة.

(٨) كأن التصريف: سما - يسمو - اسْمُ (فعل أمر) نقل إلى اسم.

(٩) انظر: تفسير الرازي (١/ ١٠٨).

وفيه عَشْرُ لغاتٍ، يجمعها قولي:

ولغات الاسم اسْمٌ وسُم وسُمَىً[١] بتثليث وُسِم
وامدده وافتح سينه فافطن لها عشرًا[٢] وَسِم

وقولي أيضًا:

بهمز أو حذف أو القصر اسم ثَلِّثْ ومد لعشر ختم

(فلك في «بسم» كسر الباء، مع سكون السين، فتكسر الميم، ومع كسرها وفتحها[٣]، فتفتح، وتكسر[٤]، ومع ضمها[٥] فتثلث[٦]، وفتحها[٧] مع سكون السين فتكسر[٨]، ومع فتحها[٩] فتكسر وتفتح، وضمها[١٠] مع ضم السين فتثلث[١١]، ومع سكونها فتكسر، وكسرها[١٢] مع فتح السين وكسرها اتباعًا والمد، وفتحها[١٣] والمد، فهي ثمانية عشر في لغتي إثبات ألف «الله» وحذفها بستة وثلاثين في ثلاثة أوجه «الرحمن» النعت والبدل والبيان بمائة وثمانية في سبعة أوجه «الرحمن الرحيم» وهي خفض الأول مع تثليث «الرحيم» ورفعهما ونصبهما وفاقًا وخلافًا بسبع[١٤] مائة وستة وخمسين، فإن بسطت فألف واثنا عشر، فتأمل)[١٥].

---

(١) في (ب) «وسميا معًا» ولا معنى له.

(٢) هي: أُسْمٌ، اَسْمٌ، اِسْمٌ، سَمٌ، سُمَىً، سَمَىً، سِمَىً، سَمَاء، فهذه عشر، ونقل الآلوسي، نظمًا لبعضهم أوصلها فيه إلى ثماني عشرة لغة. روح المعاني (١/ ٥٢)، وانظر الصبان (١/ ٥٧)، ويس على التصريح (١/ ٥٤).

(٣) يعود الضمير على السين.

(٤) أي الميم.

(٥) يعود الضمير على السين.

(٦) أي الميم.

(٧) الضمير يعود على الباء.

(٨) أي الميم.

(٩) يعود الضمير على السين.

(١٠) الضمير يعود على الباء.

(١١) أي الميم.

(١٢) الضمير يعود على الباء.

(١٣) أي الباء والسين.

(١٤) في نسخ التحقيق «بثماني» والصواب ما أثبت لأن حاصل الضرب يقتضيه.

(١٥) سقط من (ب).

والله: علم على الذات الواجبِ لذاتِهِ وجودُهُ، الممتنع لذاته عَدَمُهُ، ولهذا كان لذاته مستحقًا لكل كمال، منزهًا عن كل نقص، وفيه أقوال:

١ - لأكثر النحاة واللغويين، وهو علم منقول مشتق.

فقيل: أصله صفة مشبهة من مادة (لَ وَ هـ) يقال: لاه يَلُوه لَوْهًا ولَوَهَانًا فهو لاه، أجوف واوي، إذا خَلَقَ؛ لأنه تعالى خالق الخلق، أو إذا اضطرب؛ لأن قلوب العباد تضطرب لهيبة جلاله سبحانه، وقلوب العارفين تضطرب اشتياقًا إليه تعالى.

أو إذا لمع وبرق؛ لأن أنوار قدسه جل وعلا لا تزال لامعة بارقة، أو إذا احتجب؛ لأنه عز وجل محتجب عن العيون بما خلقه عليها من حجاب قدرته، أو إذا ارتفع؛ لأنه مرتفع عن كل ما لا يليق بجنابه، تبارك وتقدس[1].

وقيل: أصله مصدر، من مادة (لَ يَ هـ) يقال: لَاه يَلِيهُ لَيْهًا وليوهًا، أجوف يائي، إذا تستر، لأنه جل وعز متستر عن الخلق بحجب أنواره وغيرها، أو إذا علا؛ لأنه -تعالى- له العلو المطلق على غيره، أو إذا أضاء، من قولهم للشمس: لَاهَةٌ، لأنه -تبارك وتعالى- نور النور، ومنه كل نور[2].

/ وقيل: أصله لهو كفعل فقلب فقيل: لوه كفلع، فقلبت الواو ألفًا فصار «لاه» فهو مصدر، أو صفة مشبهة، من مادة (لَ هـَ وَ) منقوص واوي، إذا شغل لأن من عرفه -تعالى- ألهاه حبه عن كل شيء، أو إذا أنس؛ لأن القلوب تأنس بذكره، وترتاح له، أو إذا أعجب؛ لأن المؤمن يعجبه ذكره تعالى، ويطمئن له قلبه، أو إذا أعطى؛ لأنه تعالى هو المعطي لا غير في الحقيقة، أو إذا أحب؛ لأن القلوب مجبولة على حبه، أو إذا قرب؛ لأنه سبحانه قريب من خلقه[3]. ٩٦/ب

---

(١) معنيا الاحتجاب والارتفاع لا يأتيان من مادة (لوه) كما ذكر الشارح، إنما من (ليه) انظر الصحاح (٦/ ٢٢٤٨)، والقاموس (لاه) (٤/ ٢٩٢)، إلا أنني رأيت الفخر الرازي في تفسيره (١/ ١٦٠)، كذلك أثبت المعنى الأول فقال: «من لاه يلوه إذا احتجب»، وانظر بقية المعاني التي ذكرها الشارح للمادة في اللسان (لوه) (١٣/ ٥٣٨).

(٢) انظر: الصحاح (لاه) (٦/ ٢٢٤٨)، والقاموس (٤/ ٢٩٢).

(٣) اللسان (لها) (١٥/ ٢٥٨، ٢٦٢)، والقاموس (٤/ ٣٨٨).

فزيدت «أل» للتعظيم أو للتعريف وأدغمت لامها في لامه، ثم جعل علمًا، فلزمت منسلخًا عنها معنى التعريف وغيره، وصارت كجزئه.

وقيل: أصله إلاه، من مادة (أَل هَ) مهموز الفاء، إذا عَبَد؛ لأنه سبحانه هو المعبود بحق، أو إذا أَنَارَ، من الأَ لاَهةِ بتثليث أوله، والأَلِيهَةِ[١] للشمس؛ لأنه عز وجل نور السموات والأرض وحجبه الأنوار، أو إذا تذلل من التأله أي: التذلل، لأن الجبابرة على فرط تيهها تتذلل لسطوة قهر جلاله تعالى وتقدس، أو إذا ذلل غيره من التأليه، أي: التذليل؛ لأنه تعالى مُذل الملوك والجبابرة خصوصًا، وغيرهم عمومًا، أو إذا تحير؛ لأن العقول شأنها التحير في معرفة حقيقته -سبحانه- إذ لا وصل إليها، أو إذا اشتد جزعه؛ لأن من عرفه اشتد حزنه عليه جل جلاله، أو إذا فزع؛ لأن القلوب لا تزال تفزع لهيبة جلاله عز شأنه، أو إذا لاذ؛ لأن الخلق تلوذ به -جل وعلا- ولا سيما عند الشدائد، أو إذا أجاز، من الإيلاه كالإكرام، لأنه جلت عظمته يجير ولا يجار عليه، أو إذا آمنه، من الإيلاه أيضًا؛ لأنه لكمال عدله -تعالى جلاله- لا يريد ظلمًا للعباد، فقد آمنهم من الظلم بمحض جوده وكرمه، أو إذا ضرع؛ لأن / الخلق إليه تعالى وتقدس يتضرعون ويجأرون، أو إذا اعتمد؛ لأن الخلق عليه -سبحانه- يعتمدون وإليه يستندون، أو إذا أقام؛ لأنه تعالى لا يتغير عن صفته، كما أن المقيم بالمكان لا يزول عنه حينئذ، أو إذا ولع؛ لأن العباد مولعون بالابتهال إليه عز وجل، أو إذا سكن؛ لأن القلوب تطمئن بذكره، والأرواح تسكن إلى معرفته[٢]. ٩٧/أ

وقيل: أصله «وِلاَهٌ» من مادة (وَ لَ هَ) مثال واوي إذا حَزِنَ؛ لأن العارف به سبحانه لا يزال حزينًا عليه لاشتياقه إليه، أو إذا ذَهَبَ عَقْلُه؛ لأن العقول منطمسة دون بلوغ شأو عظمته -جل شأنه- أو إذا تَحَيَّرَ؛ لأن الخلق حائرة في شأو كماله سبحانه، أو إذا خاف؛ لأن

---

(١) في (ج) «الألهية» وهو خطأ، ولك فيها إدخال الألف واللام وعدمه، مثل قولهم: النسر ونسر، اسم صنم. اللسان (أله) (١٣/ ٤٦٨).

(٢) انظر معاني (أله) السابقة في التفسير الكبير للرازي (١/ ١٦١)، واللسان (١٣/ ٤٦٧)، والقاموس (٤/ ٢٨٠)، وشأن الدعاء للخطابي (ص٣١)، والجامع لأحكام القرآن (١/ ١٠٢).



القلوب لا تزال وجلة منه جل جلاله، أو إذا جَأَر بالهمز؛ لأن الخلق إليه تعالى يجأرون، أو إذا طَرِبَ؛ لأن الأفئدة تطرب عند ذكره -تعالت عظمته- أو إذا هَلَكَ من قولهم: «وقع في وادي تُوُلِّه»[١] بضمتين وكسر اللام، أي في الهلاك؛ لأنه جلت قدرته قاصم الجبابرة ومبيدهم، فقلبت الواو همزة[٢] فقالوا: «إلاه» كما قالوا[٣] في «وُشَاح» و«وُسَادة»، إِشَاح، وإِسَادة[٤].

فقيل: حذفت الهمزة ابتداء، وعوض عنها «أل» فهي مطلقًا زائدة لازمة[٥].

وقيل: أدخلت عليه «أل» المعرفة للتفخيم فصار «الإله» ثم حذفت الهمزة ابتداء[٦]، أو بعد نقل كسرتها لما قبلها ثم أدغمت اللام في اللام وجعل علمًا، فصارت «أل» جزءًا منه فهي ابتداء معرفة وانتهاء لازمة.

فهذه ستة وثلاثون وجهًا في اشتقاقه عن ستة وثلاثين قولاً وتعود بالإجمال أربعة، وبزيادة البسط فوق السبعين أو الثمانين فتأمل.

٢- لأكثر الفقهاء والأصوليين: هو علم جامد، أي ليس بمشتق غير منقول بل هو

---

(١) القاموس (٤/ ٢٩٦)، وهو في تذكرة النحاة (٢/ ٦٢٦)، بلفظ «وقعوا ...» وفي مجمع الأمثال (١/ ٥٠)، بلفظ: «أخذوا ...».

(٢) بعض القبائل العربية تقلب الواو همزة سواء أكانت مصدرة أم غير مصدرة مضمومة أو غير مضمومة، ومن هذه القبائل تميم وهذيل وأسد وغني وعكل، وقد قرأ سعيد بن جبير في الشواذ: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَخْرَجَهَا مِن إِعَآءِ أَخِيهِ ﴾. انظر المحتسب (١/ ٣٤٨)، واللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتًا وبنية (٣٣٤)، واللهجات العربية (٢/ ٣١٧).

(٣) انظر سر الصناعة (١/ ١٠٢).

(٤) راجع معاني مادة (وله) المتقدمة في الصحاح (٦/ ٢٢٥٦)، وشأن الدعاء (٣٢)، واللسان (١٣/ ٥٦١)، والقاموس (٤/ ٢٩٥)، والدر المصون (١/ ٢٦)، وفيه عزا قلب الواو همزة للخليل، وضعفه أبو حيان في البحر (١/ ١٥) للزوم البدل، وقولهم في الجمع: آلهة.

(٥) نسب هذا القول للخليل في الدر المصون (١/ ٢٦)، وفي تفسير القرطبي (١/ ١٠٢)، وعليه سيبويه (١/ ٣٠٩).

(٦) زاد في (ب) «أي لغير علة».

مرتجل، هكذا وضع ابتداء للذات المقدسة[١].

وقد بالغ بعضهم في الانتصار له حتى قال منكرًا / لاشتقاقه: أين كان أهل الاشتقاق في الأزل؟ وهو عجيب؛ لأن الاشتقاق من عوارض الألفاظ، وهي حادثة بالإجماع، ولا عبرة بخلاف الحنابلة[٢] إذ لا معول على ما ترده براهين العقل القاطعة، والثابت له سبحانه في الأزل (إنما هو المعنى لا اللفظ، فأي حاجة إلى وجودهم في الأزل؟ وعلى التَّنَزُّل لِمَ لا يجوز أن يكون له في الأزل)[٣] اشتقاق معنوي، وفيما لا يزال اشتقاق حقيقي؟ كالخطاب الأزلي المتعلق بفعل العبد عندنا، فإن له به في الأزل تعلقًا معنويًا، وفيما لا يزال تعلقًا تنجيزيًا. ٩٧/ب

ويجوز أن يكون الاشتقاق اتفاقيًا، بأن يكون وافق فَنَّ أهل الاشتقاق الذين هم العرب ولسانهم فخاضوا فيه من غير أن يثبت له فيما تقدم اشتقاق بوجه، على أنه يلزم من قوله المذكور أنه لا شيء من ألفاظ القرآن بمشتق حقيقة فتأمل.

٣- لأبي زيد البلخي[٤]: هو علم مرتجل، جامد، سرياني، معرب، وأصله «لاها» فعرب بحذف ألفه الأخيرة[٥] وزيادة «أل»[٦].

---

(١) اختاره الفخر الرازي، ونسبه أيضًا إلى الخليل وسيبويه، وأيده بحجج يطول ذكرها هنا فراجعه إن شئت، التفسير الكبير (١/ ١٦٥)، ونسبه لهما أيضًا القرطبي في تفسيره (١/ ١٠٣)، وللشافعي وأبي المعالي (إمام الحرمين) والخطابي والغزالي والمفضل، ونسبه الزجاجي إلى أبي عثمان المازني. اشتقاق أسماء الله (ص٢٨).

(٢) أراد بالخلاف هنا الخلاف في مسألة الكلام، لأن الحنابلة يرون أن كلام الله قديم، والثابت عن أهل السنة أنه تعالى لم يزل متكلمًا، إذا شاء ومتى شاء، وكيف شاء، وهو يتكلم به بصوت يسمع، ينظر شرح العقيدة الطحاوية (١/ ١٧٣، ١٧٥).

(٣) سقط من (ب).

(٤) وأبو زيد أحمد بن سهل (٢٣٥-٣٢٢هـ) ولد في إحدى قرى بلخ بخراسان، ونشأ وتعلم بها، سلك في تصانيفه طريقة الفلاسفة، ومؤلفاته كثيرة منها: «شرائح الأديان»، و«أخلاق الأمم»، و«أقسام العلوم»، «الأسماء والكنى»، و«الألقاب»، و«صناعة الشعر» وغير ذلك. معجم الأدباء (٣/ ٦٥)، معجم المؤلفين (١/ ٢٤٠)، الأعلام (١/ ١٣٤).

(٥) إنما حذفت ألفه الأخيرة، لأنها هي أداة التعريف في اللغة السريانية، وحلت «أل» في أوله لأنها أداة التعريف في العربية، ينظر فقه اللغة، للدكتور/ علي عبد الواحد (ص٢١).

(٦) راجع الدر المصون (١/ ٢٨، ٢٩)، والبحر (١/ ١٥)، وفي الأخيرة كناه (أبا يزيد) وهو غلط.



٤- هو علم مرتجل مشتق، أصله «إلاه، أو لاه»[1] فزيد «أل» لتعريف التعظيم، وجعل علمًا عليه سبحانه.

٥- هو علم غير مشتق، أصله «إِلَاهٌ» كفِعَال، بمعنى مألوه، وكل ما اتخذ معبودًا فهو إله عند متخذيه، بيِّن الإِ لاَهَةِ والألُوهَةِ والألُوهِيَّةِ والأُلْهَانِيةِ، وصححه[2] المجد الشيرازي[3]، وفي ظاهره تناقض؛ لأن نفي اشتقاقه ينافي قوله: أصله آله ... إلخ.

٦- هو علم منقول جامد، وأصله «الهاء»، أو «هو» الذي هو ضمير لفظ الغائب فإنهم أثبتوه سبحانه في فطر عقولهم، فأشاروا إليه بالضمير إيمانًا بالغيب، فزادوا لام الملك، إذ علموا أنه الخالق المالك على الإطلاق، فصار «لَهُ» فقصروا الهاء، وأشبعوا فتحة اللام، فصار «لاه» فخرج عن معنى الإضافة / وصار اسمًا مفردًا، فأدخلوا عليه لام التعريف، وأدغم فصار «الله»[4] وهذا القول بمعزل عن التحقيق، والمختار هو القول الثاني. ٩٨/أ

والرحمن: صفة مشبهة، مشتقة من الرحمة، بمعنى كثير الرحمة جدًا، ثم غلبت على المتصف بغاية الكمال في الرحمة، والإنعام بجلائل النعم في الدنيا والآخرة، بحيث لم يسم به غيره سبحانه، فهو من الصفات الغالبة نظرًا إلى أصله من حيث هو، فلا ينافيه عدم استعماله في غيره تعالى وتقدس[5].

---

(١) على الأول الكوفيون، وعلى الثاني البصريون، انظر تفسير الرازي (١/ ١٦٣)، وسيبويه (٢/ ٢٤٤).

(٢) في القاموس (أله) (٤/ ٢٨٠).

(٣) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي (٧٢٩-٨١٧هـ)، ولد بشيراز، وانتقل إلى العراق، ورحل إلى مصر والشام والهند وغيرها، ثم نزل بزبيد، له تصانيف كثيرة نافعة منها: «بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز»، و«المغانم المستطابة في معالم طابة». الضوء اللامع (١٠/ ٧٩)، الشذرات (٧/ ١٢٦)، البدر الطالع (٢/ ٢٨٠).

(٤) قال السمين بعد أن أورد هذا القول: «وهذا لا يشبه كلام أهل اللغة ولا النحو، وإنما يشبه كلام بعض المتصوفة». الدر المصون (١/ ٢٩)، وانظره غير منسوب أيضًا في شأن الدعاء للخطابي (٣٤-٣٥)، وتفسير القرطبي (١/ ١٠٣).

(٥) انظر الكشاف (١/ ٤١، ٤٢)، والبحر المحيط (١/ ١٥)، والدر المصون (١/ ٣٠).

وقيل: هو علم بالغلبة عليه سبحانه منقول من الصفة المشبهة مشتق من الرحمة[(١)].

وقيل: علم عربي مرتجل غير مشتق من شيء.

وقيل: عبراني أصله (رَهْمَان) بالهاء، أو (رَخْمَان) بإعجام خائه، فعرب بإبداله حاء مهملة[(٢)].

والرحيم: صفة مشبهة من الرحمة باتفاق، ويختص غالبًا بدقائق النعم، ولهذا قيل: هو أرق من الرحمن[(٣)]، (وهو نعت ثان لله، وعلى علمية «الرحمن» نعت له، والرحمن بدل أو بيان)[(٤)].

وحقيقة الرحمة الميل النفساني[(٥)]، وهو لحدوثه وقيامه بالحادث محال في حقه سبحانه، فالمراد بها ثمرتها، وهي الإنعام، فتكون من صفات الفعل، أو إرادته فتكون من صفات الذات[(٦)]، وكذا كل صفة استحالت حقيقتها عليه تعالى فالمراد بها غايتها، أو نهايتها، أو ثمرتها، أو فائدتها، أو نتيجتها، أو مقصودها[(٧)]، وكل هذه الألفاظ بمعنى[(٨)].

---

(١) الدر المصون (١/ ٣٠)، ونسبه للأعلم الشنتمري، وعلى هذا تكون الصفة المشبهة مشتقة من المتعدي، وقد جوزه الشارح كما سيأتي في بابها (ص٣٠٨/ أ)، وانظر: شأن الدعاء (ص٣٥، ٣٦).

(٢) نسبه في البحر (١/ ١٥) لثعلب، وله وللمبرد في الدر المصون (١/ ٣٤)، ومال إليه القرطبي في تفسيره (١/ ١٠٤).

(٣) ينظر الكشاف (١/ ٤٥)، وقال الخطابي: «وجاء في الأثر أنهما اسمان -أي الرحمن الرحيم- أحدهما أرق من الآخر». شأن الدعاء (٣٩).

(٤) سقط من (ب).

(٥) «أي الشفقة والرقة وهي من الكيفيات التابعة للمزاج والله تعالى منزه عنها»، كذا قال السيد علي الجرجاني في حاشيته على الكشاف (١/ ٤٤).

(٦) قال في الدر المصون (١/ ٣١): ووصفه بها على هذا القول حقيقة، وهي حينئذ صفة ذات، وهذا القول هو الظاهر.

(٧) هذا مخالف لمذهب أهل السنة والجماعة، فإنهم يثبتون كل صفة وردت في الكتاب أو السنة الصحيحة حقيقة على ما يليق بجلال الله وعظمته، وما عليه الشارح من أقوال أهل التأويل، والشارح تبين لي بعد سنين من هذا التحقيق أنه أشعري المذهب.

(٨) في (ج) «بمعنى هنا».

(الحَمْدُ)[١]: وهو لغة: وصف اللسان بالجميل الاختياري، كحسن السيرة، بخلاف الاضطراري، كحسن الصورة، وعرفًا: فعل باللسان، أو الجنان، أو الأركان، ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث إنه منعم، فبينهما عموم وخصوص.

والشكر[٢] لغة: هو الحمد العرفي، وعرفًا: صرف العبد جميع ما أنعم الله تعالى به عليه فيما خلق لأجله، فلا يفقده حيث أمره، ولا يراه حيث نهاه، فهو أخص مطلقًا، والمراد وصفه تعالى بجميع / صفاته لأنها كلها جميلة، أي كل وصف جميل ثابت (لله) سبحانه. ٩٨/ب

ويجوز في الحمد رفعه مبتدأ، وهو الأكثر فالمجرور خبره، والجملة اسمية والكلام جملة واحدة، ونصبه مفعولاً مطلقًا بدلاً عن فعله المحذوف وجوبًا، وقرأ به[٣] الحسن[٤]، فالمجرور تبيين، والجملة فعلية، وخفضه أي كسر «داله» إتباعًا لكسرة لام «لله» (وبه قرأ[٥] الحسن، ورؤبة)[٦] فيحتمل الرفع والنصب، وقد تضم لام «لله» إتباعًا لضمة الدال، وبه قرأ[٧]

---

(١) راجع معناها في اللسان (حمد) (٣/ ١٥٥)، والكشاف (١/ ٤٧)، والدر المصون (١/ ٣٦، ٣٧)، التعريفات (ص١٢٥)، والتصريح ويس (١/ ٨).

(٢) راجع معناها في اللسان (حمد) (٣/ ١٥٥)، والكشاف (١/ ٤٧)، والدر المصون (١/ ٣٦، ٣٧)، التعريفات (ص١٢٥)، والتصريح ويس (١/ ٨).

(٣) نسب أبو حيان قراءة النصب لهارون العتكي ورؤبة وسفيان بن عيينة، البحر (١/ ١٨)، وقال الطبري (١/ ٤٧): «ولو قرأ قارئ ذلك بالنصب لكان عندي محيلاً معناه ومستحقًا العقوبة على قراءته إياه كذلك إذا تعمد قراءته كذلك وهو عالم بخطئه وفساد تأويله»؛ لأن رفع المصادر النائبة عن أفعالها يدل على الثبوت والاستقرار، بخلاف النصب فإنه يدل على التجدد والحدوث. انظر: الدر المصون (١/ ٤٠).

(٤) ابن يسار أبو سعيد البصري (٢١/ ١١٠هـ) إمام زمانه علمًا وعملاً، ولد بالمدينة، وتربّى في كنف علي بن أبي طالب، وكانت وفاته بالبصرة، وله كتاب «فضائل مكة». طبقات القراء لابن الجزري (١/ ٢٣٥)، شذرات الذهب (١/ ١٣٦).

(٥) نسب هذه القراءة في الكشاف (١/ ٥١)، للحسن البصري، وفي البحر (١/ ١٨)، له ولزيد بن علي.

(٦) سقط من (ب)، ورؤبة بن العجاج (... - ١٤٥هـ، بصري تميمي، شاعر، له ديوان كله زجر. معجم الشعراء (١٢١)، وفيات الأعيان (١/ ٢٣٤)، كشف الظنون (١/ ٧٩٠)، ومعجم المؤلفين (٤/ ١٧٣).

(٧) الكشاف (١/ ٥١).

إبراهيم بن أبي عبلة[١].

وأشار إلى حسن المطلع بقوله: (الَّذِي قَدْ وَفَّقَا لِلْعِلْمِ) أي لكسب العلم النافع، وهو الديني الذي هو الفقه، والحديث، والتفسير، والاعتقاد السَّاذَجُ[٢]، ولُبُّها التصوف، وأدواتها كالنحو، والتصريف، والخط، والمعاني، والبيان، والبديع، والمنطق الخالي من الفلسفة، والحساب، وكأصول التفسير، وهو علم يبحث فيه عن أحوال كتابه تعالى نزولاً وسندًا وأداء ولفظًا ومعنى، وغير ذلك.

وأصول الحديث[٣]، وهو علم يبحث فيه عن أحوال السنة الشريفة سندًا ومتنًا.

وأصول الفقه، وهو علم يبحث فيه عن أدلة الفقه الإجمالية، وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل.

ومن الديني الطب؛ لأنه فرض كفاية.

(خَيْرَ خَلْقِهِ) أي من اختاره منهم (ولِلتُّقَى) أي للعمل الصالح، وهو الموافق للكتاب والسنة، وهذا مأخوذ من قوله ﷺ: «من يرد الله تعالى به خيرًا يفقهه في الدين، ويلهمه رشده»[٤] رواه الشيخان[٥]، فالتفقه في الدين، هو العلم النافع، وإلهام الرشد، هو العمل

---

(١) اسمه: شمر بن يقضان بن المرتحل الشامي الدمشقي (...-١٥١، أو ١٥٢، أو ١٥٣هـ)، تابعي ثقة، أخذ القراءة عن أم الدرداء الصغرى، وقرأ على الزهري وروى عنه. طبقات القراء (١/ ١٩).

(٢) فارسي معرب، يقال حجة ساذِجَة، وساذَجَة، بفتح الذال وكسرها، أي غير بالغة، وإنما يستعملها أهل الكلام فيما ليس ببرهان قاطع. ينظر: المعرب (١٩٨)، اللسان (شذج) (٢/ ٢٩٧).

(٣) يقصد مصطلح الحديث.

(٤) أخرجه البخاري في باب من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين (١/ ٢٥)، عن معاوية بلفظ «من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين وإنما أنا قاسم والله يعطي...»، ورواه مسلم عن معاوية أيضًا بلفظ البخاري في باب النهي عن المسألة (٢/ ٧١٨)، ثم أورده في باب فضل الرمي (٣/ ١٥٢٤) عن معاوية أيضًا بلفظ «... ولا تزال عصابة من المسلمين يقاتلون على الحق ظاهرين على من ناوأهم إلى يوم القيامة»، فقول الشارح: «رواه الشيخان»، وهم منه، ولفظ الشارح هنا عند الطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ٣٤٠).

(٥) أ- محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة البخاري (١٩٤-٢٥٦هـ)، ولد ونشأ يتيمًا في بخارى، ورحل في طلب الحديث إلى خراسان والعراق والشام والحجاز ومصر، إمام أهل الحديث، توفي =

الصالح، المطابق لذلك العلم.

والتوفيق[(١)] أقل ما نزل من السماء، ولم يذكر في القرآن إلا في قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَوْفِيقِىٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ﴾ [هود: ٨٨]، وليس منه ﴿ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا ﴾ [النساء: ٦٢]، ﴿ إِن يُرِيدَآ إِصْلَٰحًا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيْنَهُمَآ ﴾ [النساء: ٣٥] بل هو من الموافقة.

وحقيقته على الأصح عندنا: خلق قدرة / الطاعة في العبد، فمن اختارهم الله -سبحانه- خلق فيهم قدرة كسب العلم النافع والعمل الصالح[(٢)]. ٩٩/أ

(حَتَّى نَحَتْ) أي قصدت (قُلُوبُهم) بتوفيقه (لِنَحْوِه) أي إلى جهته بالطلب (لَكِنِ لِعظم[(٣)] شَأْنِهِ لَمْ تَحْوِهِ) أي لم تحط به؛ إذ إحاطة المخلوق بالعلم محال عقلاً ونقلاً، ولهذا قيل[(٤)]:

مـــا حـــوى العلـــمَ جميعًـــا أحـــدٌ لا ولـــو مارســـه ألـــفَ ســـنه

=

رحمه الله بـ«خَرْتَنْك» من قرى سمرقند، بني بالقرب من ضريحه مسجد صليت فيه ورأيت الناس حول قبره يتوسلون ويتبركون به. تاريخ بغداد (٢/ ٤، ٣٦)، وفيات الأعيان (١/ ٥٧٦)، تذكرة الحفاظ (٢/ ١٢٢)، شذرات الذهب (٢/ ١٣٤).

ب- مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (٢٠٤ أو ٢٠٦-٢٦١هـ). أبو الحسين محدث حافظ، رحل كسابقه لطلب الحديث إلى الحجاز والعراق والشام فروى عن جمع من المحدثين، وصنف «الجامع الصحيح»، و«الكنى والأسماء»، و«أوهام المحدثين» وغير ذلك، توفي بنيسابور رحمه الله. سير النبلاء (١٢/ ٥٥٧)، تاريخ بغداد (١٣/ ١٠٠)، وفيات الأعيان (٢/ ١١٩)، النجوم الزاهرة (٣/ ٣٣)، شذرات الذهب (٢/ ١٤٤).

(١) يقصد لفظ «التوفيق» كما يدل عليه السياق، وأما معناه فكثير من الله لعباده.

(٢) لأن أفعال العباد خلق لله وكسب من العباد، انظر شرح الطحاوية (٢/ ٦٣٩، ٦٥٢).

(٣) كذا في نسخ التحقيق والأولى (فمن عظيم) ليستقيم الوزن.

(٤) القائل: محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان الشافعي الهاشمي القرشي (١٥٠-٢٠٤هـ) أحد الأئمة الأربعة، ولد في غزة بفلسطين، وانتقل إلى مكة وهو ابن سنتين. تاريخ بغداد (٢/ ٥٦)، وفيات الأعيان (١/ ٤٤٧)، طبقات القراء (٢/ ٩٥).

إنـــما العلـــمُ بعيـــدٌ غــورُه فخــذوا مــن كــلِّ علــمٍ أحــسنَه[1]

أي: الذي لا بد منه.

(فَأَشْرِبَتْ) قلوبهم، أي خالطها حين لم تحط به لعظمته (مَعْنَى ضَمِيرِ الشَّأْنِ) وهو التفخيم الناشئ عن الإبهام، لأن ضمير الشأن لذلك وضع.

وهو ضمير يخالف القياس في أنه: لا يعود إلا إلى متأخر عنه وجوبًا لفظًا ورتبة، وأنه لا يكون مرجعه إلا جملة مفيدة، وأنه لا يخبر عنه إلا بجملة، وهي مرجعه، وأنه لا يتقدم عليه شيء من خبره أصلاً، وأنه لا يتبع بتابع ألبتة، وأنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو ناسخه، ما عدا «أعلم» وأخواتها، على ما استثناه[2] أبو حيان[3]، وأنه يلزم[4] الإفراد، ولهذه المخالفات قالوا: لا يحمل عليه حيث أمكن غيره.

ويسمى إن أنث ضمير القصة، أو القضية، أو الحكاية، أو الخطة، نحو ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ ﴾ [الحج: ٤٦]، وإن ذكر ضمير الأمر، أو الخبر، أو الحديث، أو الشأن، نحو ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ١]، وقد يسمى ضمير المجهول[5]، والصحيح أنه يسمى بكل ما مر، مذكرًا كان أو مؤنثًا بلا فرق.

(فَأَعْرَبَتْ) أي: أفصحت حين أشربت معنى التفخيم (فِي الْحَانِ) أي مجلس العلم، وأصله بيت الخمر (بِالأَلْحَانِ) أي بمذاكرة العلم، وأصلها الأنغام المطربة، جمع لحن بالسكون

---

(١) انظر: من عيون الشعر: الشافعي شعره وأدبه (ص٢٧)، والرواية فيه:

لن يبلغ العلم جيمعا أحد ** لا ولـو حـاولـه ألـف سـنه

إنما العـلم عميـق بحـره ** فخذوا من كل شيء أحسنـه

(٢) لم أقف على هذا الاستثناء فيما بين يدي من كتبه.

(٣) محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (٦٥٤-٧٤٥هـ) من كبار العلماء، برع في العربية والتفسير والحديث واللغات، وكانت ولادته بغرناطة، من مؤلفاته «البحر المحيط»، و«تحفة الأريب في غريب القرآن»، و«ارتشاف الضرب من لسان العرب» وغير ذلك. الدرر الكامنة (٤/ ٣٠٢)، النجوم الزاهرة (١٠/ ١١١)، بغية الوعاة (٢/ ٢٨٠)، شذرات الذهب (٦/ ١٤٥).

(٤) في (ب) «لا يلزم» وهو خطأ.

(٥) سماه بهذا الكوفيون. ينظر: الهمع (١/ ٢٣٢).

فقط، وأما اللَّحْنُ للخطأ في القراءة فبالسكون أو التحريك، وهو اللُّحُون، واللَّحَانَةُ، واللَّحَانِيَةُ أيضًا[١]، لما كان الطالب المجد الفهيم يجد في نفسه للعلم لذة، ونشوة كنشوة السكر بل أبلغ، حتى ذهب المحققون / إلى أنه ألذ الأشياء، شَبَّهَ مجالس الدرس ببيت الخمر، فلزم ٩٩/ب منه تشبيه العلم بالخمر، ومدارسه بالدِّنَان[٢]، وكتبه بالكؤوس، وتفهمه بالشرب، ومدرسه بالساقي، ولما كانت مذاكرته تؤثر فيه طربًا عجيبًا، تكاد ترقصه كما يعرف أهله، شبهها بالأنغام المطربة، وهي استعارات بديعة رفيعة.

(ثُمَّ الصَّلاَةُ)[٣] بالرفع مبتدأ، فالمجرور خبره، والكلام جملة، وبالنصب مصدرًا بدلاً من فعله، فالمجرور تبيين، والكلام جملتان، أي: رحمته تعالى، أي: إنعامه وإحسانه، المقرون بتعظيمه وتشريفه، وزيادة تكريمه له ﷺ في الدنيا بوضع وزره، ورفع ذكره، وشرح صدره، وغلبة ملَّته، وإبقاء شريعته، (وتعميم بعثته وإعظام بركته، والثناء عليه عند ملائكته، وإكمال مغفرته بالمغفرة لذريته، بل وصحابته)[٤]، وغير ذلك، وفي الآخرة بإجزال مثوبته، وتشفيعه في خليقته، (وإرضائه في أمته، ولا سيما أهل بيته)[٥]، وإبداء رفعته بالمقام المحمود، وغيره من المزايا التي لا يحصرها عد ولا يحيط بها حد (مَعْ سَلاَمٍ) وهو التحية، أي (التعظيم بتسليمه في الحياة، وبعد المهات من كل مانع عن دوام الترقي في)[٦] الكمالات المبلغة إلى أقصى الرتب والدرجات (لأَئِقٍ) بجلال كبريائه وعظمته سبحانه، وبجلالة قدره، وفخر عليه الصلاة والسلام، والمراد بهذه الصيغ إنشاء الحمد وغيره، لا الإخبار عن حصوله، أي أحمد الله تعالى

---

(١) ينظر الصحاح (لحن) (٦/ ٢١٩٣)، القاموس (٤/ ٢٦٦).

(٢) جمع «دَنّ» إناء خزف مستطيل، يُسَيَّعُ داخله بالقار، يعرف بالرَّاقُود. انظر اللسان (رقد) (٣/ ١٨٣)، (دنن) (١٣/ ١٥٩).

(٣) في تفسير القرطبي (١٤/ ٢٣٢): «والصلاة من الله رحمته ورضوانه، ومن الملائكة الدعاء والاستغفار، ومن الأمة الدعاء والتعظيم لأمره».

(٤) سقط من (ب).

(٥) سقط من (ب).

(٦) سقط من (ب)، ومكانه «التسليم من الآفات المنافية لاكتساب».

وأصلي وأسلم (عَلَى النَّبِيِّ) بالهمز[(١)]، أو التشديد، من «النَّبَأ» أي: الخبر؛ لإخباره[(٢)] عنه تعالى، أو لإخباره[(٣)] تعالى إياه، وخفف بإبدال الهمزة ياء والإدغام[(٤)]، أو من «النَّبِيِّ» بالتشديد الطريق المسلوكة، وبالهمز الطريق الواضح[(٥)]؛ لأنه الطريق الموصل إليه سبحانه وتعالى، أو من «النُّبُوء» بالهمز الارتفاع[(٦)]، أو «النُّبُوة» بالواو الرفعة[(٧)]، لعلو قدره[(٨)].

وهو شرعًا: إنسان ذكر حر، أكمل أهل وقته غير الأنبياء، معصوم من الذنب مطلقًا، سليم من دناءة أب، وخنا أم، ولو عالين، ومن منفر، كعميّ، وبرص، مقارن للإنباء، ومن قلة مروءة، ودناءة صنعة، أوحي إليه بشرع ليعمل به، فإن أمر بتبليغه فرسول أيضًا، وإن لم يكن نسخ أو كتاب أو صحيفة أو شرع مستقل، / فكلُّ نَبِيٍّ رسولٌ ولا عكس[(٩)]. ١٠٠/أ

وقيل: إن أوحي إليه للعمل فقط، فنبي لا غير، أو للتبليغ فقط، فرسول لا غير، أولهما فنبي رسول، فليس كل رسول نبيًا ولا عكسه.

ويشبه أن يكون هذا هو التحقيق في نفس الأمر؛ وإنما لم ينظروا إليه؛ لأنه لم يوجد من أوحي إليه للتبليغ دون العمل.

---

(١) وقد أنكر النبي ﷺ على من همز فقال: «لست بنبيء الله ولكني نبي الله». اللسان (نبأ) (١/ ١٦٢)، والحديث حجة من لم يهمز، وحجة من همز بيت شعر لحسان بن ثابت ورد فيه «النبي» مهموزًا، أنشده النبي ﷺ ولم ينكره. راجع اشتقاق أسماء الله (٣٩٥).

(٢) أي النبي، فيكون على زنة «فعيل» بمعنى فاعل.

(٣) من طريق الوحي، فيكون نبي «فعيل» بمعنى مفعول.

(٤) والقول بأنه مهموز الأصل، أبدلت همزته ياء، هو مذهب الخليل، وسيبويه (٢/ ١٧٠)، وقال الزجاجي في كتابه اشتقاق أسماء الله (ص٢٩٣) وهو مذهب أكثر أهل اللغة.

(٥) انظر اللسان (نبأ) (١٥/ ٣٠٣)، والقاموس (١/ ٢٩).

(٦) جاء على هذا المعنى بالهمز في القاموس، وبدونه في اللسان.

(٧) اللسان (١٥/ ٣٠٢).

(٨) حاصل ما قيل في اشتقاق النبي قولان: الأول: أنه مهموز، وعليه سيبويه كما ذكرت آنفًا، والثاني: ليس بمهموز، وعليه جماعة من أهل اللغة وهو رأي أبي عمرو بن العلاء. انظر اشتقاق أسماء الله (ص٢٩٤).

(٩) انظر شرح العقيدة الطحاوية (١/ ١٥٥).



وقيل: إنما الرسول من جاء بشرع مستقل.

وقيل: من أنزل عليه كتاب أو صحيفة.

وقيل: من أتى بنسخ ما.

وإلا فَنَبِيٌّ فقط، ورسالته أفضل من نبوته، خلافًا لابن عبد السلام[١] ومعاصره ابن عربي[٢].

وَوَلَايَتُهُ: أي الخاصة[٣]، قيل: فوق رسالته ودون نبوته، وهو قضية كلام ابن عربي[٤] وعلى رأي الجمهور هي دونهما، وقد يقال: هي فوقهما، إذ لولاها لما اجتبى بالنبوة والرسالة، فكل نبي وَلِيٌّ أيضًا ولا عكس.

ومنه يعلم أنه لا يبعد كونها -أي الوَلَايَة الخاصة- من حيث هي أفضل منهما من حيث هما، وإنما كان النبي أفضل؛ لاختصاصه بزيادة مزية النبوة، كالرسول والنبي في رأي ابن عبد السلام وموافقه[٥].

وقيل: لا يشترط في النبوة -لا الرسالة- الذكورة، وعليه قيل: مريم[٦]، وآسية[٧]، وسارة[٨]، وهاجر[٩]، وأم[١٠] موسى، أنبياء.

---

(١) عبد العزيز بن عبد السلام عز الدين الدمشقي (٥٧٧-٦٦٠هـ) فقيه شافعي، يلقب سلطان العلماء، ولد ونشأ في دمشق، ورحل إلى بغداد، من كتبه: «قواعد الشريعة»، و«التفسير الكبير»، وتوفي بالقاهرة. مرآة الجنان (٤/ ١٥٣)، النجوم الزاهرة (٧/ ٢٠٨)، شذرات الذهب (٥/ ٣٠١)، مفتاح السعادة (٢/ ٢١٢).

(٢) محمد بن علي بن محمد أبو بكر الحاتمي الأندلسي (٥٦٠-٦٣٨هـ) يلقب بالشيخ الأكبر، صوفي مفسر، فقيه، أديب، شاعر، قدوة القائلين بوحدة الوجود معظم مؤلفاته في التصوف منها «الفتوحات المكية»، و«فصوص الحكم»، و«التجليات الإلهية». الوافي بالوفيات (٤/ ١٧٣)، شذرات الذهب (٥/ ١٩٠)، هدية العارفين (٢/ ١١٤)، معجم المؤلفين (١١/ ٤٠).

(٣) وهي الولاية الكبرى، وسيعرض الشارح لأقسام الولاية في نهاية الكتاب.

(٤) انظر: الفتوحات (٢/ ٢٥٦).

(٥) في (ب) «وموافقيه».

(٦) ابنة عمران، أم عيسى عليه السلام.

(٧) امرأة فرعون.

(٨) أم إسحاق بن إبراهيم عليهما السلام.

(٩) أم إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام.

(١٠) لوحا بنت هاند بن لاوي بن يعقوب، وقيل غير ذلك راجع القرطبي (١٣/ ٢٥٠).

فائدة: إذا أطلق ابن عربي بتنكير التعظيم، فهو إمام الأئمة أبو عبد الله، الحاتمي، الصوفي المشهور، صاحب الفصوص والفتوحات وغيرهما، من تلامذة أبي مدين[١]، والصواب فيه اعتقاده، وتحريم النظر في أغلوطات كتبه لقوله -رضي الله تعالى عنه-: «نحن قوم يحرم النظر في كتبنا»[٢].

أو ابن العربي[٣] بالتعريف، فهو القاضي أبو بكر الفقيه المعروف، شارح[٤] الترمذي[٥]، وغيره من تلامذة الغزالي[٦].

وكلاهما أندلسيان، نفع الله تعالى بهم[٧] أجمعين.

---

(١) شعيب بن الحسن الأندلسي التلمساني (... - ٥٨٩، أو ٥٩٠، أو ٥٩٤هـ). من مشاهير الصوفية، أقام بفاس، وتوفي في المغرب، وله «مفاتيح الغيب»، و«أنس الوحيد ونزهة المريد». شذرات الذهب (٣/ ٣٠٣)، الأعلام (٣/ ١٦٦)، معجم المؤلفين (٢/ ٣٠٢).

(٢) هذا مذهب المؤلف فيه، وللعلماء في ابن عربي وأمثاله كلام مختلف بالتكفير وغيره، يطول ذكره هنا.

(٣) محمد بن عبد الله بن محمد الأشبيلي (٤٦٨-٥٤٣هـ) ولد في إشبيلية، ورحل إلى المشرق في طلب العلم، وولي القضاء، كان بارعًا في الحديث والفقه والتفسير وغيرها من كتبه: «العواصم من القواصم»، و«الناسخ والمنسوخ». البداية والنهاية (٢/ ٢٢٨)، الوافي بالوفيات (٣/ ٣٣٠)، مرآة الجنان (٣/ ٢٧٩)، شذرات الذهب (٤/ ١٤١).

(٤) في (ب) «صاحب الشرح»، والشرح اسمه: «عارضة الأحوذي في شرح الترمذي».

(٥) محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي (٢١٠-٢٧٩هـ) المحدث الحافظ الضرير، تلمذ لمحمد بن إسماعيل البخاري، وتجول في عدد من البلدان، كخراسان، والعراق، ومكة، والمدينة وكانت وفاته بترمذ، من تصانيفه «الجامع الصحيح» و«العلل في الحديث»، و«الشمائل النبوية». الفهرست (١/ ٢٢٣)، وفيات الأعيان (١/ ٤٨٤)، تذكرة الحفاظ (٢/ ١٨٧)، شذرات الذهب (٢/ ١٧٤، ١٧٥).

(٦) محمد بن محمد بن محمد الطوسي (٤٥٠-٥٠٥هـ) أبو حامد، حجة الإسلام، مولده ووفاته بقصبة طوس بخراسان، طوف في نيسابور وبغداد، والحجاز، والشام، ومصر، وله نحو مئتي مصنف، منها: «إحياء علوم الدين»، و«البسيط» في الفقه، و«جواهر القرآن». البداية والنهاية (١٢/ ١٧٣)، مرآة الجنان (٣/ ١٧٧)، النجوم الزاهرة (٥/ ٢٠٣).

(٧) ورد بضمير الجمع المؤكد في جميع النسخ، ولعل الشارح يريد من تقدم ذكرهم: ابن عربي، وأبا مدين، وابن العربي والغزالي.

والصحيح أن أوَّل / الرسل آدم عليهم الصلاة والسلام، وهم ثلاثمائة وثلاث عشر أو ١٠٠/ب وخمسة عشر، والأنبياء مائة ألف وأربعة وعشرون ألف بالرسل[١]، وأول أنبياء بني إسرائيل يوسف؛ لأن إسرائيل هو يعقوب وآخرهم عيسى عليهم الصلاة والسلام.

وأهل الشرائع آدم، ونوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمد صلوات الله وسلامه عليهم وعلى جميع الأنبياء، والخمسة غير آدم هم أولو العزم على الصحيح[٢] وهم أفضل[٣] الرسل مطلقًا، وأفضلهم حبيب الله المصطفى ﷺ، المسمى بألف اسم[٤] منها سبعون[٥] من أسمائه تعالى، المبعوث بالحنيفية السمحة، المنعوت بجميل الخَلْق، وعظيم الخُلُق.

و(أَفْصَحِ الخَلَائِقِ) وهو جمع خليقة بمعنى مخلوق، وهو ما عدا الله سبحانه، وإنما صح جمعه لتعدد أنواعه، والفصيحُ: من معه ملكة، أي: هيئة راسخة في نفسه، يقدر بها على التعبير عن المقصود بلفظٍ فصيح، وهو ما خلص مفردًا من تنافر الحروف، والغرابة، ومخالفة القياس، ومركبًا من ضعف التأليف، وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها.

(مُحَمَّدٍ) هو علم لنبينا ﷺ، منقول من إسم مفعول «حمّد» بتشديد الميم، يحمد تحميدًا، دال على المبالغة والكثرة، سماه به جده عبد المطلب بإلهام منه تعالى، رجاء أن يحمده الأولون والآخِرُون، فحقق الله تعالى رجاءه.

ولم يسم به أحد إلا عند ظهوره ﷺ، لما انتشرت صفته، وإعلامه أوان ولادته، فسمى به

---

(١) في الحديث عن أبي ذر الغفاري قال: قلت يا رسول الله كم كانت الأنبياء؟ وكم كان المرسلون؟ قال: «كانت الأنبياء مائة ألف نبي وأربعة وعشرون ألف نبي، وكان المرسلون ثلثمائة وثلاثة عشر» أخرجه أبو حاتم البستي في المسند، وهناك أقوال أخرى راجع القرطبي (٦/ ١٨).

(٢) من عشرة أقوال ذكرها ابن الجوزي في زاد المسير (٧/ ٣٩٢، ٣٩٣).

(٣) لا بأس بالتفضيل بين الرسل لقوله تعالى: ﴿ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، إلا إذا كان التفضيل على وجه الحمية والعصبية وهوى النفس فمذموم، وقد وردت النصوص بالنهي عنه، انظر شرح الطحاوية (١/ ١٥٨).

(٤) هكذا جاء في السيرة الحلبية (١/ ٧٨)، وفي الخصائص الكبرى (١/ ١٩٠)، قال السيوطي: «وقال بعض العلماء: للنبي ﷺ ألف اسم، بعضها في القرآن والحديث وبعضها في الكتب القديمة».

(٥) في الخصائص الكبرى (١/ ٩٣، ٩٤): «... ثلاثين اسمًا من أسمائه تعالى» وذكرها.

جماعة أولادهم، وهم ستة عشر[١]: ابن أُحَيْحَة الأوسي[٢]، وابن مسلمة الأنصاري[٣] (وفيه نظر ففي سيرة مُغَلْطَاي[٤] أنه ولد بالثامنة عشرة من مولده ﷺ)[٥]، وابن براء البكري[٦]، وابن سفيان بن مجاشع[٧]، وابن حمران الجعفي[٨]، وابن جزاع السلمي، وابن اليحمد الأزدي، وابن عدي[٩] المنقري، وابن عثمان[١٠] السعدي، والأسدي، والفقيمي، وابن عتوارة الليثي[١١]، وابن جزيان[١٢] / اليعمري[١٣]، وابن خولة الهمداني، وابن يزيد بن ١٠١/أ ربيعة، وابن أسامة بن مالك، رجاء أن تكون فيهم النبوة، والله أعلم حيث يجعل رسالته، وَلَمْ يَدَّعِ

(١) عدهم ابن منظور في اللسان سبعة فقط. (حمد) (٣/ ١٥٧)، وعند مغلطاي خمسة عشر.

(٢) ابن الجلاح ابن الحريش الأنصاري الأوسي، المعارف لابن قتيبة (٥٦٦)، أسد الغابة (٤/ ٣١٠)، اللسان (حمد) (٣/ ١٥٧).

(٣) الحارثي يكنى أبا عبد الرحمن نفضلاء الصحابة شهد بدرًا والمشاهد كلها، ومات بالمدينة في صفر سنة ٤٣، أو ٤٦، أو ٤٧هـ المعارف (٢٦٩)، الاستيعاب (٣/ ٣١٥)، الإصابة (٣/ ٣٦٣).

(٤) في سيرة مغلطاي (ص٧) قال: «... ومحمد بن مسلمة الأنصاري، وفيه نظر»، ولم يزد على ذلك، ولعله حدد مولد محمد بن مسلمة، في كتاب آخر لم أعثر عليه، لأن كتب التراجم ذكرت له كتابين في السيرة النبوية. وهو مُغَلْطَاي بن قُلَيْج (٦٨٩ أو ٦٩٠-٧٦٢هـ)، مصري من أصل تركي، مؤرخ، عارف بالأنساب، من حفاظ الحديث، وله مؤلفات كثيرة منها: «شرح البخاري»، و«شرح سنن ابن ماجة». الدرر الكامنة (٤/ ٣٥٢)، النجوم الزاهرة (١١/ ١٠٠).

(٥) سقط من (ب).

(٦) الكناني الليثي من بني عتوارة. أسد الغابة (٤/ ٣١٢).

(٧) ابن دارم التميمي الدارمي، المعارف لابن قتيبة (٥٥٦)، أسد الغابة (٤/ ٣١٨)، الأعلام (٦/ ١٤٦).

(٨) قال في اللسان (حمد) (٣/ ١٥٧): «محمد بن حمران بن مالك الجعفي، المعروف بالشويعر...» ولم أعثر على ترجمة وافية له ومن بعده ممن سموا محمدًا، فيما بين يدي من المراجع، وكما نص عليه الشارح ليسوا من الصحابة.

(٩) ابن ربيعة بن سعد. انظر: سيرة مغلطاي (ص٧).

(١٠) ابن ربيعة. انظر المرجع السابق.

(١١) الكناني. اللسان (حمد) (٣/ ١٥٧).

(١٢) في (ب) «حرمان»، وفي اللسان (حمد) (٣/ ١٥٨): «محمد بن حرماز بن مالك التميمي العمري» وكذا في مغلطاي.

(١٣) في (ب) «العمري» موافقة لما في سيرة مغلطاي بن قليج، واللسان.



وابن أسامة بن مالك، رجاء أن تكون فيهم النبوة، والله أعلم حيث يجعل رسالته، وَلَمْ يَدَّعِ أحد منهم النبوة، وأسلم منهم جماعة، كالأربعة الأولين، فإنهم صحابيون على خلاف في ابن سفيان.

(وَالْآلِ) له[١] ﷺ ، وهم المؤمنون من بني هاشم[٢] والمطلب[٣] ابني عبد مناف[٤].

وقيل: من بني هاشم فقط[٥].

وقيل: من بني عبد المطلب[٦] بن هاشم.

وقيل: من بني العباس[٧] والحارث[٨] ابني عبد المطلب، وبني علي[٩] وجعفر[١٠] وعقيل[١١] أبناء أبي طالب بن عبد المطلب.

وقيل: من بني الحسنين[١٢].

وقيل: هم جميع أمة الإجابة[١٣]، وهم كل مؤمن، وهو المختار في مقام الصلاة ونحوها.

ثم الحق أنه ﷺ كان مبعوثًا إلى كل مخلوق مطلقًا من عين وعرض وغيرهما، إن كان يُعَدُّ[١٤]

---

(١) كذا في جميع النسخ، والمناسب «آله».

(٢) لقب جدهم، واسمه: عمرو: وعقبه من ابنه عبد المطلب. راجع ابن حزم (١٤-١٥).

(٣) بنو المطلب كثيرون. انظر المرجع السابق (٧٢-٧٤).

(٤) عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة. المرجع السابق (١٤)، وهذا القول للشافعي رحمه الله، ينظر التصريح (١/ ١٢).

(٥) قاله الثعلبي، وروى عن زيد بن أرقم. انظر تفسير القرطبي (١٤/ ١٨٣)، البحر (٧/ ٢٣١).

(٦) هم: عبد الله (والد رسول الله ﷺ) وأبو طالب، وأبو لهب، والزبير. ابن حزم (١٤-١٥).

(٧) هم كثيرون، راجع ابن حزم (١٨-١٩).

(٨) هم كثيرون أيضًا. المرجع السابق (٧٠-٧٢).

(٩) كثيرون أيضًا. المرجع السابق (٣٧-٣٨).

(١٠) هم: عبد الله، ومحمد، وعون، المرجع السابق (٦٨).

(١١) كثيرون. المرجع السابق (٦٩).

(١٢) في (ب) «الحسين»، والمراد بنو الحسن والحسين، وهم كثيرون. راجع ابن حزم (٣٨-٥٩).

(١٣) وهو قول ينقل عن الإمام مالك ﷺ . ينظر تعليق الفرائد (١/ ٤٤)، وحاشية إسماعيل الأزهري على شرح الكفراوي للآجرومية (ص٣).

(١٤) في (أ، ج) «بعد».

جعل الجهاد مدركًا، حتى إلى نفسه الشريفة، كما يصرح به قوله ﷺ في الحديث الصحيح: «وأُرْسِلْت إلى الخلق كافة»[1] وقوله تعالى: ﴿ لِيَكُونَ لِلْعَـٰلَمِينَ نَذِيرًا ﴾ [الفرقان: ١] إذا هو على الصحيح جمع «عالم» وهو كل ما سوى الله تعالى، وإنما غَلَّب في جمعه العاقل لشرفه، والتأويل خلاف الأصل، ولا ضرورة للمصير إليه، فامتنع ارتكابه.

وفائدة الإرسال إلى المعصوم وغير المكلف، طلب إذعانهما لشرفه، ودخولهما تحت طاعته؛ تشريفًا له على غيره ﷺ . فعلى هذا لفظ «الآل» ونحوه يعم كل مؤمن من نبي وملك وغيرهما حتى غير العاقل مطلقًا؛ وإنما أردف بالآل اتِّبَاعًا لقوله ﷺ: «اللهُمَّ صَلِّ على محمدٍ وعلى آلِ محمدٍ»[2] بل قيل: بوجوبها عليهم أيضًا؛ لأنها لما فرضت بقوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٥٦] سأل الصحابة النبي ﷺ عن كيفيتها فأجابهم ﷺ بقوله: «قولوا / اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ... إلخ»[3]، فذكرهم في الجواب الواقع ١٠١/ب بيانًا للآية، يدل على وجوبها عليهم أيضًا، ولا سيما حيث اقترن الجواب أيضًا بالأمر الموضوع للوجوب (وَ) علِى (الأَصْحَابِ) جمع «صَحْب» بتثليث أوله، اسم جمع «الصاحب»: وهو عرفًا من لقي النبي ﷺ بعد نبوته في حياته مؤمنًا، ومات على ذلك، ولو أعمى أو غير مميز، أو مَلَكًا أو جِنّيًا على الأصح[4]، كما شملته «مَنْ»، وإنما أردف بهم قياسًا بالأولى على الآل؛ لأنهم أفضل من آلٍ لا صحبة لهم؛ إذ هم أفضل البشر مطلقًا بعد الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- كما تدل له الآيات والأحاديث، ومن أصرحها قوله ﷺ في الحديث الصحيح: «لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدُكم مثلَ أُحُدٍ ذهبًا ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه»[5].

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه في كتاب السير، باب ما جاء في الغنيمة (٤/ ١٢٣)، عن أبي هريرة.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الأنبياء، الباب العاشر (٤/ ١١٨)، عن كعب بن عجرة، ومسلم في صحيحه في كتاب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد (١/ ٣٠٥)، وابن ماجة في سننه في كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي (١/ ١٦٤).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) انظر الإصابة (١/ ١٠-١٣).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب فضائل أصحاب النبي، باب قول النبي ﷺ : «لو كنت متخذًا خليلاً» (٤/ ١٩٥)، بلفظ «فلو أن أحدكم»، والترمذي في سننه في كتاب المناقب، باب (٥٩) (٥/ ٦٩٥، ٦٩٦)، بلفظ =

قال الشيخ زكريا(١): «والخطاب للصحابة السَّابِّينَ، نَزَّلَهُم لسبهم الذي لا يليق بهم منزلة غيرهم، حيث عَلَّلَ بما ذَكَرَهُ»(٢) انتهى.

فلا يفهم منه تخصيص بعضهم دون بعض، وهو الصحيح، وعلى التنزل فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، على الأصح في الأصول.

أو الخطاب لغيرهم من سائر الأمة، لأنه ﷺ كانت له تجليات، يشاهد فيها من بعده وغيرهم، فخاطبهم في بعضها.

قال الولي أبو زرعة العراقي(٣): «وفي هذا الحديث اليأس من بلوغ من بعدهم مرتبة أحدهم في الفضل، فإن هذا المفروض من ملك الإنسان بقدر أُحُدٍ ذهبًا مُحال في العادة، لم يتفق لأحد من الخلق، وبتقدير وقوعه لأحدٍ وإنفاقه في طريق الخير، لا يبلغ الثواب المترتب ثواب الواحد من الصحابة، إذا تصدق بنصف مُدٍّ من شعير، وذلك بالتقريب ربع قدح / ١٠٢/أ بالكيل المصري، وذلك إذا طحن وعجن لا يبلغ رغيفًا على المعتاد، أي ومن المعلوم أن الواحد منهم قد أنفق كذا وكذا أنصاف أمداد في سبيل الله تعالى، ومن تدبر هذا الحديث لم يجد في مناقب الصحابة رضي الله عنهم شيئًا أبلغ منه»(٤) انتهى.

=

«ما أدرك»، وابن ماجة في سننه في المقدمة، باب فضائل أصحاب رسول الله (١/ ٣١) عن أبي سعيد الخدري.

(١) ابن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري (٨٢٣، أو ٨٢٤، أو ٨٢٦-٩٢٥ أو ٩٢٦هـ). زين الدين الأزهري الشافعي، عالم مشارك في الفقه والتفسير والقراءات، والحديث والتصوف، والنحو وغير ذلك من كتبه: «شرح صحيح مسلم»، و«الدرة السنية» في النحو وشرح الشافية في الصرف. النور السافر (١٢٠)، شذرات الذهب (٨/ ١٣٤)، البدر الطالع (٢/ ٢٥٢)، الأعلام (٣/ ٤٦).

(٢) حاشية العطار على جمع الجوامع (٢/ ١٨٦).

(٣) أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن الكردي (٧٦٢-٨٢٦هـ) ولي الدين المعروف بابن العراقي، شافعي المذهب، ولد بالقاهرة، وتوفي بها، وله مصنفات منها: «شرح سنن أبي داود»، و«شرح جمع الجوامع للسبكي» في أصول الفقه. الضوء اللامع (١/ ٣٣٦)، شذرات الذهب (٧/ ١٣٧)، البدر الطالع (١/ ٧٢).

(٤) فتاوى الرملي (٦/ ٨٧).

فما قاله ابن عبد البر[1] من جواز كون غير الصحابي أفضل منه، إنما هو مع قطع النظر عن فضيلة الصحبة، وإلا ففي هذا الحديث ونحوه رد واضح عليه.

وجملة الصحابة الذين توفي عنهم النبي ﷺ مائة ألف وأربعة عشر ألفًا، وقيل: أربعة وعشرون ألفًا.

وأفضلهم أهلُ بدر[2] وهم ثلاثمائة وبضعة عشر، ثم أهل أُحد، وهم سبعمائة، ثم أهل الشجرة[3]، وهم ألف وأربعمائة أو خمسمائة، أو وثلاثمائة، أو وستمائة، أو وسبعمائة، أو وخمسمائة وخمسة وعشرون، وهو تحرير بليغ.

والراوون عنه ﷺ منهم ألف وخمسمائة، وقيل: أربعة آلاف، ورَدَّهُ الذهبي[4].

(مَنْ) هو وصف للأصحاب فقط على الأظهر، أي الذين (أَتْقَنُوا) أي: أحكموا (الْقُرْآنَ) العزيز (بِالْإِعْرَابِ) وهو ضد اللَّحن، الذي هو الخطأ في الشكل؛ لأنه كذلك نزل به الروح الأمين من عند الله -تعالى- على قلب محمد ﷺ ، وهم منه تلقوه كذلك، فكيف لا يحكمونه مع أنه بلغتهم نزل؟

وذكره للفظ: نحت، والنحو، وضمير الشأن، والفصاحة، والإعراب، هو من براعة الاستهلال، وهي جعل الابتداء مشتملاً على إشارة إلى ما هو بصدده.

---

(١) يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي المالكي (٣٦٨-٤٦٣هـ) من حفاظ الحديث، مؤرخ أديب، ولي قضاء لشبونة، وله كتب كثيرة منها: «الاستيعاب في أسماء الأصحاب». وفيات الأعيان (٢/ ٤٥٨)، البداية والنهاية (١٢/ ١٠٤)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٣٠٦)، هدية العارفين (٢/ ٥٥٠).

(٢) انظر: الاستيعاب (١/ ٤).

(٣) الاستيعاب (١/ ٣-٤)، تفسير القرطبي (١٦/ ٢٧٦)، والمراد الذين بايعوا النبي ﷺ بيعة الرضوان، وكانت بالحديبية.

(٤) لم أجد فيما بين يدي من كتبه ما يفيد ذلك.

محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (٦٧٣-٧٤٨هـ) علامة محقق، محدث، مؤرخ، مولده ووفاته بدمشق، طاف كثيرًا من البلدان، كُفَّ بصره في آخر عمره، مصنفاته تقارب المئة منها «تاريخ الإسلام الكبير»، و«سير النبلاء»، و«تجريد أسماء الصحابة». الدرر الكامنة (٣/ ٣٣٦)، البدر الطالع (٢/ ١١٠).



فإن قلت: ما قررته سابقًا[١] كغيرك، من كون الابتداء حقيقيًا بالبسملة إضافيًا بغيرها، يلزم عليه كون كل كلمة ابتداء لما بعدها، وهلم جرا إلى آخر الكتاب.

قلت: أما شيخنا أبو النصر الطبلاوي[٢]، فقال: نلتزم ذلك ولا نبالي، وأما شيخنا / أبو ١٠٢/ب محمد القصيعي فأجاب عنه: بأن الكلام في الابتداء المقصود بالذات، وكون كل كلمة ابتداء لما بعدها اتفاقي اقتضته ضرورة الكلام، إذ لا يتصور بدونه، وليس الكلام فيه، مع أنه لو عكس فيه ترتيب المسائل لكان كذلك أيضًا.

وقيل: المراد بالأحاديث السابقة الابتداء العرفي، فديباجة الكتاب جميعها ابتداؤه حقيقة عرفية، وهو ما اعتمده العلامة ابن قَرَمَرْزٍ[٣] وجماعةٌ، فعليه وقع بالثلاثة الابتداء الحقيقي عرفًا.

(وَبَعْدُ) هي كلمة يؤتى بها للانتقال من أسلوب في الكلام إلى أسلوب آخر، والواو استئنافية، نابت عن «أمَّا»[٤] الشرطية، فلزمت الفاء بعدها، و«أمَّا» نائبة عن «مهما» الشرطية مع فعلها بمتعلقه[٥]، فلهذا تضمنت معنى الشرط، و«بَعَد» ظرف مبهم ملازم للإضافة، لكن حذف لفظ المضاف إليه ونوي معناه فقط، فبنيت على الضم، ولك نصبها بلا تنوين، على نية ثبوت لفظ المضاف إليه، ولك -حيث لم يختل الوزن- نصبها أو رفعها منونة، بقطعها عن الإضافة لفظًا ومعنى، لكن وجه الرفع بعيد جدًا، بل لا وجه له أصلاً، لفقد عامله، مع أن

---

(١) (ص٩٥/أ).

(٢) منصور الطبلاوي (... ١٠١٤هـ) سبط الفقيه العلامة محمد بن سالم الطبلاوي، من المنوفية بمصر، غزير العلم والمعرفة، ولد ومات في القاهرة، له تصانيف كثيرة. خلاصة الأثر (٤/ ٤٢٨)، الأعلام (٧/ ٣٠٠).

(٣) محمد بن فرامرز (فراموز) بن علي الرومي (... - ٨٨٥هـ) يعرف بملاً خسرو، ولي القضاء بالقسطنطينية، وعَمَّر عدة مساجد بها، من كتبه: «مرقاة الوصول إلى علم الأصول»، و«درر الحكام في شرح غرر الأحكام» في فروع الفقه الحنفي. الضوء اللامع (٨/ ٢٧٩)، الشذرات (٧/ ٣٤٢، ٣٤٣)، هدية العارفين (٢/ ٢١١).

(٤) «أمَّا بَعْدُ» اختلف في أول من ذكرها، فقيل: داود، وقيل: يعقوب عليهما السلام، وقيل: قس بن ساعدة، أو كعب بن لؤي، أو يعرب بن قحطان. انظر غاية المحتاج (١/ ٣٧).

(٥) مراده الجار والمجرور في «مهما يك من شيء».

«بعد» وأخواتها ملازمة للظرفية، فتجويز[1] الفراء[2] وغيره له عجيب، والظاهر أن ما سمع منه فإنما تنوينه ضرورة أو شذوذ لمجرد التكثير، مع بقائه مبنيًا على الضم ولا رفع ألبتة.

والأصل مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلاة والسلام[3] (فَاعْلَمْ) أيها الطالب للعلم (أَنَّهُ لَمَّا اقْتَصَرْ جُلُّ الوَرَى) أي أكثر الخلق (عَلَى الكَلاَمِ المُخْتَصَر) لسهولة حفظه، لأنه ما قل لفظه وكثر معناه، مع قصور هممهم عن المبسوط، وهو ما كثر لفظه ومعناه، (وَكَانَ مَطْلُوبًا) / ١٠٣/أ الطلب (أَشَدَّ الطَّلَبِ) وهو طلب الوجوب (مِنَ الوَرَى حِفْظُ اللِّسَانِ العَرَبِي) أي المنسوب إلى العرب، وهم ما عدا العجم وخفف ياء النسبة للضرورة، والمراد بحفظه معرفته، وليس ذلك لذاته، بل (كَيْ يَفْهَمُوا) بمعرفته (مَعَانِيَ القُرْآنِ) وهو كلامه تعالى المنزل على قلب محمد ﷺ ، المعجز قَدْرُ أَقْصَرِ سورةٍ منه، المتعبد أبدًا بتلاوته (وَ) معاني (السُّنَّةِ) أي الحديث النبوي، وهو يعرف به أحوال ذاته ﷺ ، قولاً وفعلاً وصفةً؛ لأنهما وردا بلسانهم، وعليهما مدار الدين والدنيا، فوجبت معرفته ليتوصل بها إلى معرفتهما، وإنما وصفها دون القرآن بـ(الدَّقِيقَةِ المَعَانِي) دفعًا لتوهم اختصاص دقتها[4] بالقرآن.

(والنَّحْوُ) هو لغةً: مصدر نحوت أنحو، ويأتي بمعنى القصد: كنحوت نحوك، والجانب: كسرت إلى نحو دارك ، والقرب كالطريق نحوك، أي قريبك، والمقدار: كالقوم نحو ألف، والمثل: كرأيت رجلاً نحوك، والبعض: كأكلت نحو السمكة، والطريق[5]:

---

(١) في معاني القرآن (٢/ ٣٢٠-٣٢١) كلام مجمل، يوهم تجويز الفراء للرفع مع التنوين -كما ظنه الشارح- إلا أنه أعقبه بتفصيل قصر هذا الأمر على الضرورة الشعرية.

(٢) يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور أبو زكريا (١٤٤-٢٠٧هـ)، عهد إليه المأمون بتربية ابنيه، توفي في طريقه إلى مكة وله مصنفات كثيرة. معجم الأدباء (٢٠/ ٩)، وفيات الأعيان (٢/ ٢٢٨)، البداية والنهاية (١٠/ ٢٦١).

(٣) انظر رصف المباني (١٨٢)، وانظر (ص٢٤٥/ ب) من هذا الكتاب.

(٤) أي دقة المعاني.

(٥) والقِسْمُ نحو: هذا على أربعة أنحاء، أي أقسام، انظر شرح الأشموني (١/ ١٦)، وحاشية الخضري (١/ ١٠)، وراجع اللسان (نحا) (١٥/ ٣٠٩، ٣١٣)، والقاموس (٤/ ٣٩٤)، ولم يذكر فيهما من المعاني الواردة في المتن إلا ثلاثة.

كجئت نحوك، وبنو نحو[1] قبيلة.

واصطلاحًا: علم، أي صناعة علمية، يعرف به أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبناءً.

وموضوعه: الكلم؛ لأنه يبحث عما يعرض لها من الحركات الإعرابية والبنائية.

وفائدته: معرفة صواب الكلام من خطئه، ليحترز به عن الخطأ في اللسان فيلتحق غير العربي بالعربي في فصاحته.

وغايته: فهم معاني الكتاب والسنة، الذي به يتوصل إلى خيري الدنيا والآخرة.

فلهذا كان (أَوْلَى أَوَّلاً أَنْ يُعْلَمَا) بأن يقدم في الطلب على سائر العلوم (إِذِ الكَلَامُ) العربي (دُونَه) أي بغير معرفة النحو (لَنْ يُفْهَمَا) حق الفهم / وقد لا يفهم أصلاً إلا به، ١٠٣/ب ولهذا افتقرت إليه سائر العلوم، كما بَيَّنَه الأسيوطي[2] كغيره في شرح ألفيته النحوية[3] (وَكَانَ خَيْرُ كُتْبِهِ الصَّغِيْرَة) وهو جمع كتاب، وأصل تائه الضم، وتسكينها لغة في كل ما وازنه[4] وأصل الكتاب مصدر كتبت، أي: جمعت ثم سمي به هذه الكتب، لجمعها الكلمات والألفاظ (كُرَّاسَةً) أي: ورقات مجموعة، من التكريس وهو ضم الشيء بعضه إلى بعض (لَطِيْفَةً) في الحجم، وإنما وصفها بالخيرية لعموم نفعها، ولهذا كانت (شَهِيْرَة فِي) الخلائق (عُرْبِهَا) بضم فسكون، جمع عرب بالتحريك أي: بفتحات متوالية،

---

(١) ابن شمس، بطن من الأزد، من القحطانية، الاشتقاق لابن دريد (ص٣٠٠)، واللسان (١٥/ ٣١٣)، وفي الصحاح (٦/ ٢٥٠٤)، بنو نحو: قوم من العرب، وانظر قبائل العرب (٣/ ١١٧٥).

(٢) عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر بن عثمان (٨٤٩-٩١١هـ) جلال الدين إمام، حافظ، مؤرخ، نشأ يتيمًا في القاهرة، مؤلفاته نحو ستمائة، في النحو واللغة والأدب والتفسير والحديث والأنساب وغيرها. الضوء اللامع (٤/ ٦٥)، شذرات الذهب (٨/ ٥١)، النور السافر (٥٤)، البدر الطالع (١/ ٣٢٨).

(٣) سماها (الفريدة) ثم شرحها وسماه (المطالع السعيدة). كشف الظنون (١/ ١٥٧)، طبعت في مجلدين باسم «الفرائد الجديدة». انظرها (١/ ١١، ٢٥).

(٤) ولم تكن عينه واوًا أو ياءً، وفيما اطلعت عليه من المراجع حُكِم بجوازه دون أن يقال بأن ذلك لغة كما ذهب إليه الشارح. راجع الارتشاف (١/ ١٩٩)، المرادي على الألفية (٥/ ٤٦)، الأشموني (٤/ ١٢٩)، الهمع (٦/ ٩٤).

وهـم ذرية(١) إسماعيل بن إبراهيم -على نبينا وعليهما الصلاة والسلام- ويسمون العرب العرباء، والعاربة، والعَرَبَة بالتحريك، والقَرْحَاء بقاف فمهملتين، أي الخالصة، وكل عربي ليس من ولده -عليه السلام- فهو متعرب، ومستعرب، ودخيل، كحِمْيَر(٢)، ولَخْم(٣)، وجذام(٤).

(وقيل(٥): العرباء والعاربة، أولاد قحطان بن عابر بن شالخ بن أرفَخْشَد(٦) بن سام، والمستعربة أولاد عدنان(٧) بن أُدَدٍ من ولد إسماعيل، من ولد فالغ أخي قحطان.

وقيل: هو قحطان بن هود بن شالخ، ويه جزم ناسبو اليمن(٨) كالكلاعي(٩)، ونشوان(١٠)

---

(١) في جمهرة ابن حزم (ص٧) جميع العرب يرجعون إلى ولد ثلاثة رجال: وهم: عدنان، وقحطان، وقضاعة، فعدنان من ولد إسماعيل بلا شك في ذلك، إلا أن تسمية الآباء بينه وبين إسماعيل قد جهلت جملة، وتكلم في ذلك قوم بما لا يصح.

(٢) ابن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان، وبنو حمير: الهميسع، ومالك، وزيد وعريب، ووائل، ومسروع، وأوس، وغيرهم من ديارهم شبام، وذمار باليمن. جمهرة ابن حزم (٤٣٢، ٤٣٨)، ومعجم قبائل العرب (١/ ٣٠٥، ٣٠٦).

(٣) هو مالك بن عدي بن الحارث بن مرة، من ولده: جَزِيلة، ونُمارَة، بطن عظيم من القحطانية ومنهم آل المنذر ملوك العراق، وبنو عباد ملوك أشبيلية، ومنهم كثير بالديار المصرية. جمهرة ابن حزم (٤٢٢، ٤٣٨)، ومعجم قبائل العرب (٣/ ١١٢، ١١١).

(٤) هو عمرو بن عدي بن الحارث بن مرة، وله من الولد: حَرَام، وجُشَم، بطن من القحطانية، مساكنهم بين مدين إلى تبوك، وهم أول من سكن مصر من العرب. جمهرة ابن حزم (٤٢٠)، ومعجم قبائل العرب (١/ ١٧٤).

(٥) انظر المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام (١/ ٣٥٤).

(٦) أرفخشد تفسيره: مصباح مضيء. الروض الأنف (١/ ١٣).

(٧) في نسب عدنان خلاف كبير. راجع المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام (١/ ٣٧٦).

(٨) على أن «هودا» هو «عابر» راجع المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام (١/ ٣٥٥).

(٩) محمد بن الحسن بن محمد الحميري اليماني (... - بعد ٤٠٤هـ).

فقيه، نحوي، أخباري نسابة، شاعر، من آثاره: «القاصمة» المشهورة بقصيدة الكلاعي، و«الدامغة» في أنساب حمير. إيضاح المكنون (١/ ٤٤٢)، هدية العارفين (٢/ ٥٩)، معجم المؤلفين (٩/ ٢١٦).

(١٠) ابن سعيد بن نشوان اليمني الحميري (... - ٥٧٣هـ): فقيه، أصولي، عالم باللغة، والنحو، والتاريخ، والأنساب، من بلدة حوث في حاشد، شمالي صنعاء، له مؤلفات كثيرة منها: «الفرائد والقلائد»، و«خلاصة السيرة الجامعة لعجائب أخبار الملوك التبابعة». معجم الأدباء (١٩/ ٢١٧)، بغية الوعاة (٢/ ٣١٢)، الأعلام (٨/ ٢٠).

وابن الأشعري[١]، وبالأول ابن إسحاق[٢] وابن هشام[٣].

وقيل: قحطان بن الهميسع بن تيمن بن نبت بن إسماعيل، وبه جزم ابن الكلبي[٤] قولاً واحدًا، ويؤيده الحديثُ الصحيح خطابًا لبعض ولده «ارموا بني إسماعيل»[٥] وإلى قحطان وعدنان ترجع كل العرب[٦] مطلقًا)[٧].

(وَعُجْمِهَا) بضم فسكون أيضًا، جمع عجم بالتحريك، وهم ما عدا العرب والضمير فيها عائد إلى «الخلائق» المفهوم من قوة السياق، وقد يزعم زاعم عوده إلى «الخلائق» المذكور في قوله: «أفصح الخلائق»، والأحسن أن يعود إلى «الورى» في قوله: «من الورى ... إلخ»[٨]

---

(١) أحمد بن محمد بن إبراهيم اليمني (... - ٥٥٠ هـ تقريبًا).
عالم مشارك في الفقه، والحساب، والأنساب، وغيرها من العلوم، ومن كتبه: «التعريف بالأنساب». كشف الظنون (٤٢٠، ٤٢٦)، معجم المؤلفين (٢/ ٥٩).

(٢) محمد بن إسحاق بن يسار المدني (... - ١٥١هـ). محدث حافظ، عارف بأيام العرب وأنسابهم، توفي ببغداد، من تصانيفه: «السيرة النبوية». معجم الأدباء (١٨/ ٥)، وفيات الأعيان (١/ ٦١١)، سير النبلاء (٧/ ٣٣)، الوافي (٢/ ١٨٨).

(٣) عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري (...-٢١٣، أو ٢١٨هـ). نسابة، أديب، لغوي، نحوي، قدم مصر وعلم بها، وتوفي بها، من كتبه: «السيرة النبوية» رواه عن ابن إسحاق، و«القصائد الحميرية» في أخبار اليمن وملوكها. أنباه الرواة (٢/ ٢١١)، وفيات الأعيان (١/ ٣٦٥)، شذرات الذهب (٢/ ٤٥)، معجم المؤلفين (٣/ ١٩٢).

(٤) عزاه إليه المبرد في رسالته «نسب عدنان وقحطان». انظر: المقتضب (١/ ٦٧)، وجزم بهذا القول المبرد في الكامل (٢/ ٥٨١).
هشام بن محمد بن السائب الكلبي (... - ٢٠٤هـ) مؤرخ من أهل الكوفة، وفيها توفي، وله نيف ومائة وخمسون مصنفًا منها: «جمهرة الأنساب» و«بيوتات اليمن»، و«ملوك كندة»، و«ما كنت الجاهلية تفعله ويوافق حكم الإسلام». الفهرست (١/ ٩٥)، تاريخ بغداد (١٤/ ٤٥)، نزهة الألباء (١١٦)، الأعلام (٨/ ٨٧).

(٥) «فإن أباكم كان راميا ...» أخرجه البخاري في صحيحه (٣/ ٢٧٧)، في كتاب الجهاد والسير، باب التحريض على الرمي عن سلمة بن الأكوع.

(٦) ينظر الروض الأُنف (١/ ١٩).

(٧) سقط من (ب).

(٨) في (ج) «إلى آخره» والمعنى واحد.

ويجوز عوده إلى الأرض، المفهوم من قوة الكلام (والرُّومِ) وهم ذرية الروم بن عيصو[١] بن إسحاق عم أبي سيدنا أيوب بن آموص بن رازح بن العيص، وهو عيصو[٢] بن إسحاق بن إبراهيم، عليهما وعلى جميع الأنبياء الصلاة والسلام والروم الأولى بنو الروم بن البطي بن يافث، أو الروم بن يونان بن يافث، فعطفهم على العجم، من عطف الخاص على العام، لأنهم منهم.

(أَلَّفَهَا الحِبْرُ) بكسر الحاء وفتحها، أي: العالم[٣]، قيل: سمي به لمعاناته الحبر الذي يكتب به، أو لأنه يحبر الكلام، أي يزينه بقلمه[٤]، أو لأنه يكسبه الحَبْرَةَ، أي: الفرح، والمراد به هنا الشيخ العلامة: أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصِّنْهاجِي[٥]، «صِنْهَاجَة» بطن من حمير[٦]، المغربي / ويقال له (ابنُ آجُرُّومِ) بفتح همزة ممدودة، فضم جيم، وراء مشددة، فسكون واو، فميم، وهو ممنوع الصرف، للعلمية والعجمة، وإنما صرفه للضرورة، وقد كثر حذف همزته، فلا أدري أهي لغة فيه، أم هو من تلعب الناس؟ وهي كلمة عجمية، بلغة البربر[٧] معناها: الفقير الصوفي على ما قيل[٨]، لكني لم أجد البرابرة يعرفون ذلك، ولا حذف ١٠٤/أ

(١) في (ب): «عيص»، واللفظان صحيحان.

(٢) في (ب) «عيص».

(٣) راجع اللسان (حبر) (٤/ ١٧٥).

(٤) في (ب، ج) «بعلمه».

(٥) تقدمت ترجمته في (ص١٥).

(٦) قال ابن حزم في جمهرته (ص٤٥٩) متحدثًا عن نسب البربر: «قال قوم: إنهم من بقايا ولد حام بن نوح عليه السلام، وادعت طوائف منهم إلى اليمن إلى حمير، وبعضهم إلى بربر بن قيس عيلان، وهذا باطل لا شك... ولا كان لحمير طريق إلى بلاد البربر إلا في تكاذيب مؤرخي اليمن». ولم يعد صنهاجة من بطون حمير، إنما جعلها تحت عنوان «وهذه بيوتات البربر بالأندلس» (ص٤٩٨).

(٧) اسم يشمل قبائل كثيرة في جبال المغرب، أولها برقة، ثم إلى آخر المغرب والبحر المحيط، وفي الجنوب إلى بلاد السودان، وهم أمم وقبائل لا تحصى، ينسب كل موضع إلى القبيلة التي تنزله، ويقال لمجموع بلادهم بلاد البربر. معجم البلدان (١/ ٣٦٨).

(٨) ممن قال بهذا السيوطي في البغية (١/ ٢٣٨)، والعلامة أبو النجا في حاشيته على شرح الأزهري للآجرومية (ص٦)، والشيخ حجازي في شرحه المنظومة العمريطية المسمى «القلادة الجوهرية في شرح الدررة البهية» (ص٥).

حذف همزتها، وإنما في بلاد البربر قبيلة تسمى: بني آجروم، ولد سنة اثنتين وسبعين وستمائة، وتوفي بصفر عام ثلاثة وعشرين وسبعمائة، بمدينة «فاس»[1] من بلاد المغرب، ودفن داخل باب الحديد منها.

(وَ) قد (انْتَفَعَتْ) ناس (أَجِلَّةٌ) جمع جليل من جلالة القدر فأصله «أجللة» كأفعلة، بقلب كسرة اللام الأولى للجيم، وأدغمت اللام في اللام (بِعِلْمِها) فقل ما ترى معانيا للنحو إلا وابتدأ انتفاعه بقراءتها، (مَعْ ما تَرَاهُ مِنْ لَطِيْفِ حَجْمِهَا) أي: صغره، وأصله من حجمها اللطيف، فحذف «أل» من الصفة وقدمها، وأضافها إلى الموصوف، على حد قوله[2]:

.... وإن سَقَيْتِ كرامَ النـاسِ فاسقينا[3]

أي: الناس الكرام.

وقولهم: «سَحْقُ عِمَامَةٍ»[4]، و«جَرْدُ قَطِيفَةٍ»[5]، و«سَمَلُ سِرْبَالٍ»[6] أي: عمامة سحق،

---

(١) مشهورة كبيرة من بلاد البربر، وهي حاضرة البحر وأجل مدنه قبل أن تختط (مراكش) ومن أمثال المغاربة (فاس بلاد ناس). ينظر معجم البلدان (٤/ ٢٣٠).

(٢) بَشَامَة بن حزن النهشلي، من نهشل بن دارم، ولم أقف له على ترجمة، قال عنه البغدادي: «ولم أر له ترجمة وليس له ذكر في ترجمة الأنساب والظاهر أنه إسلامي». معجم الشعراء (ص٦٦)، والخزانة (٣/ ٥١٥).

(٣) مطلع قصيدة مشهورة له، وصدره:

إنا محيُّوكِ يـا سلـمى فحيينـا ** ....

وبعده:

وإنْ دَعَوْتِ إلى جُلَّى ومَكْرُمَةٍ ** يومًا سراةَ كرامِ الناسِ فادعينا

إنَّا بني نهشـل لا نَدَّعِي لأب ** عنـه ولا هـو بالأبْنَاءِ يشـرينـا

الحماسة لأبي تمام (١/ ٧٧)، المساعدة على تسهيل الفوائد (٢/ ٣٣٤)، العيني (٣/ ٣٧٠).

(٤) السَّحْقُ: الخَلَقُ البالي، ينظر اللسان (سحق) (١٠/ ١٥٣)، شرح التسهيل (٣/ ٢٣١)، الارتشاف (٥٠٧/٢).

(٥) الجَرْدُ: الخَلَقُ البالي، وجَرْدُ قطيفة: أي التي انجرد خَمْلُهَا وخلقت. اللسان (جرد) (٣/ ١١٥)، وانظر شرح التسهيل (٣/ ٢٣١)، الارتشاف (٢/ ٥٠٧).

(٦) السَّمَلُ: الخَلَقُ من الثياب، والسربال: القميص، والدرع، والمراد هنا الأول، راجع اللسان (سرل) و(سمل) (١١/ ٣٣٥)، وشرح التسهيل (٣/ ٢٣١)، الارتشاف (٢/ ٥٠٧).

وقطيفة جرد، وسربال سمل[١]، والأصح أن هذه الإضافة لا تنقاس في الاختيار[٢].

وحجم الشيء جرمه المرتفع عن الأرض، عند جعله عليها.

(نَظَمْتُها) هذا جواب قوله: «لما اقتصر ... إلخ» والنظم بمعنى الشعر، وهو كلام موزون قصدًا، بأوزان مخصوصة، أي: لما كان الأمر كذلك نظمتها (نَظْمًا بَدِيعًا) أي: غير مسبوق إلى مثله، وهو كذلك، فإنك قلما ترى مثل هذا النظم، في عذوبته وانسجامه وسلاسته مع خلوه عن الحشو إلا شذوذًا، فهو كالسهل الممتنع (مُقْتَدِي) هو منصوب على الحال من تاء «نظمت» لكنه وقف عليه بحذف تنوينه وهي لغة لربيعة[٣]، / والغالب قلب تنوين المنصوب ألفًا، ١٠٤/ب ويجوز بضعف كونه خبرًا لمبتدأ محذوف، والجملة حال، أي وأنا مقتد (بِالأَصْلِ) وهو الآجرومية (فِي تَقْرِيبِهِ) أي علم النحو (لِلْمُبْتَدِي) في الفن ليعم نفعه (وَقَدْ حَذَفْتُ مِنْه) أي من النظم، بمعنى لم أذكر فيه من الابتداء (مَا عَنْه غِنَى) أي ما لا حاجة إليه لكونه مكررًا أو نحوه، وهو بكسر غينه المعجمة مقصورًا[٤]، وليس بإيطاء مع ذكره آخر البيت، لأن هذا منكَّرٌ والثاني[٥] معرّفٌ، فقد اختلف معناهما هكذا قالوا، لكني أراه إيطاءً فلا استعمله ما وجدت عنه مندوحة، بل لا أعلمه إلى الآن في شيء من نظمي على كثرته.

---

(١) والأشموني يقدر محذوفًا، قال: «ومما أوهم إضافة الصفة إلى الموصوف قولهم: جرد قطيفة، وسحق عمامة، وتأويله أن يقدر موصوف أيضًا، وإضافة الصفة إلى جنسها أي شيء جرد من جنس القطيفة، وشيء سحق من جنس العمامة». الأشموني (٢/ ٢٥٠).

(٢) الكوفيون جوزوا إضافة الصفة إلى الموصوف والعكس؛ لأنهم يجيزون إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان. الإنصاف (٢/ ٤٣٦، ٤٣٨)، والرضي (١/ ٢٨٧)، التصريح (٢/ ٣٤)، وهذا الشرح (ص١٢٨/ أ).

(٣) قال السيوطي في الهمع (٦/ ٢٠٠): «ولغة ربيعة حذف التنوين من المنصوب، ولا يبدلون منه ألفًا، فيقولون: رأيت زيد، حملاً له على المرفوع، والمجرور، ليجري الباب مجرى واحدًا».

وربيعة كثيرون إلا أن في الارتشاف (١/ ٣٩٢): «... أن من العرب من يقف على المنصوب المنون بالسكون تقول: رأيت زَيْدْ، وعزاها ابن مالك إلى ربيعة، وهو -والله أعلم- ربيعة الفرس بن نزار بن معد بن عدنان، وفي البطون التي تفرعت عن ربيعة عالم شعراء لا يحصون، ولا يوجد في لسانهم الوقف بغير إبدال التنوين ألفًا إلا إن كان على سبيل الندور». وانظر الأشموني (١/ ١٣٥).

(٤) فإذا فتحت مد. اللسان (١٥/ ١٣٦).

(٥) أي لفظ «الغنى» الآتي في آخر البيت.

والإيطاء: تكرار القافية، وإنما يجوز بعد سبعة أبيات على الأصح، أو خمسة في رأي.

والأشبه[١] أن المعنى مختلف مطلقًا، إذ المراد بالمنكر عدم الحاجة، وبالمعرف الثروة[٢] فهو من الجناس التام اللفظي.

ويجوز أن يكون بفتح غينه ممدودًا بمعنى الكفاية، وقَصَرَهُ[٣] للضرورة، أي حذفت منه ما يكتفى عنه بغيره (وَزِدْتُه) بدل المتروك (فَوَائِدًا بِهَا الغِنَى) أي الثروة المعنوية لطالب الفن، و«فوائد» ممنوع الصرف؛ لصيغة منتهى الجموع، وإنما نون ضرورة، وهو جمع «فائدة» وهي المصلحة المطلوبة، المترتبة على الفعل، ويرادفها ذاتًا لا اعتبارًا «الغرض»، و«الغاية»، و«العلة» الغائية؛ لأن المصلحة المذكورة باعتبار أنها الفعل وثمرته تسمى «فائدة» وباعتبار أنها طرف له، وعلى نهايته تسمى «غاية» وباعتبار أنها مطلوبة للفاعل بإقدامه على الفعل تسمى غرضًا، وباعتبار أنها باعثة له بالإقدام عليه تسمى «علة» غائية[٤].

ونظيره «الدين» وما رادفه، فإنه وضع إلهي سائق لذوي العقول باختيارهم المحمود / ١٠٥/ب المخلوق له تعالى -إلى ما هو خير بالذات-، وهذا الوضع من حيث إنه تطيعه الخلق، أو إنه مشتملَ على حكمه تعالى، أو إنه موعود عليه الجزاء، أو إنه جعله الله تعالى شأنًا لعباده وعادة مستمرة يسمى: دينًا، ومن حيث إنه تملى أحكامه، أو إنه طريق واضح مسلوك، أو إنه يمال إليه وجوبًا، أو إنه يجتمع الخلق عليه، أو إنه مشتمل على التكليف، وهو شاق، فكَأَنَّ فيه حرارة[٥]، ويسمى: ملةً[٦]، ومن حيث إنه يقصد لإنقاذ النفوس من مهلكاتها، أو إنه مورد

---

(١) أي الأحسن أو الأليق.

(٢) كلام الشارح يوهم أن اللفظين (غِنًى والغِنَى) مختلفا المعنى، وليس كذلك فمعناهما واحد وهو «اليَسَارُ» إلا أنه تغير معنى الأول، لوقوعه في سياق النفي. انظر: اللسان (١٥/ ١٣٦)، القاموس (٤/ ٣٧١).

(٣) في (ب) «وقُصِرَ».

(٤) ينظر كتاب التعريفات للجرجاني (ص٢٠٢).

(٥) والمراد كأن فيه حرارة كما هي في «المَلّ»: وهو الرماد الحارّ.

(٦) القاموس (ملل) (٤/ ٥٢)، وفي التعريفات للجرجاني (١٤١): «الدين والملة متحدان بالذات، ويختلفان بالاعتبار، فإن الشريعة من حيث إنها تُطَاع، تسمى: دينًا، ومن حيث إنها تُجمع، تسمى: مِلَّة، ومن حيث =

يرده الخلق، أو إنه يوضح طريق الحق، أو إنه رفيع القدر، أو إنه طويل لاتساع أحكامه، يسمى: شرعًا وشريعةً[١]، فالثلاثة متحدة ذاتًا، مختلفة اعتبارًا، فافهم.

(مُتَمِّمًا لِـ) مسائل (ـغَالِبِ الأَبْوَابِ) الناقصة فيه (فَجَاءَ) هذا النظم (مِثْلَ الشَّرْحِ لِلْكِتَابِ) الذي هو الأصل، أي: الآجرومية؛ لأن هذا التتميم ونحوه من بعض وظائف الشارح، وإنما[٢] نظمته هذا النظم البديع لأني (سُئِلْتُ فِيهِ مِنْ) رجل (صَدِيقٍ) لي (صَادِقٍ) في صداقته، أي كمال محبته، وهي مشتقة من الصدق في النصح والود اشتقاقًا معنويًا؛ لأن الاشتقاق لغة: الاقتطاع[٣]، واصطلاحًا إما لفظي، وهو أربعة أقسام:

١. أكبر: وهو اجتماع تقاليب الكلمة على معنى واحد في الجملة، كالقول، واللوق، والولق، والقلو، واللقو، والوقل، على معنى الخفة والسرعة، وكالكلم، والملك، واللمك، والكمل والمكل، واللكم، على معنى القوة والشدة[٤].

٢. كبير[٥]: وهو اتفاق كلمتين فأكثر في أصل المعنى وأكثر الحروف الأصلية، كالثلب والثلم، بمعنى الكسر، وكالفلج بالجيم والفلح بالمهملة، والفلذ، / والفلق، بمعنى ١٠٥/ب الشق، وكقولهم: الضمان، مشق من الضم؛ لأن فيه ضم ذمة إلى أخرى.

٣. صغير: وهو اتفاق ما ذكر في المعنى والحروف دون ترتيبها، كجَبَذَ، وجَذَبَ[٦].

=

إنما يرجع إليها تسمى: مذهبًا.

وقيل: الفرق بين الدين، والملة، والمذهب، أن الدين منسوب إلى الله تعالى، والملة منسوبة إلى الرسول، والمذهب منسوب إلى المجتهد».

(١) القاموس (الشريعة) (٢/ ٤٤).

(٢) ذكر هذا المعنى ابن جني في الخصائص (١/ ٥-١٧)، (٢/ ١٣٤).

(٣) انظر الخصائص (١/ ٥-١٧)، (٢/ ١٣٥).

(٤) انظر الخصائص (١/ ٥-١٧)، (٢/ ١٣٥).

(٥) وسماه ابن جني في الخصائص (٢/ ١٤٥، ١٥٢)، «تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني».

(٦) وسماه في الخصائص (٢/ ٦٩، ٨٢) «الأصلان يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير».

٤. أصغر[١]: وهو المراد عند الإطلاق غالبًا، وهو رد لفظ إلى آخر، لتناسبهما في المعنى والحروف الأصلية، وترتيبُها مع تغييرٍ مًّا ولو تقديرًا، كعلم، وعالم، ومعلوم، وعلامة، من العلم، والأصل كونه من المصدر[٢]، وأصدق ما يكون في الفعل المزيد وصفاته، وفي أسماء المصدر والزمان والمكان، ويغلب في العلم، ويقل في اسم الجنس.

ولم يثبت الجمهور إلا الثلاثة الأخيرة، ويسمونها أكبرَ وأوسطَ، وأصغرَ، أو أكبرَ، وكبيرًا، وصغيرًا، أو كبيرًا، وصغيرًا، وأصغرَ.

وإما معنوي: وهو كقول بعضهم: إنَّ زلزل، وصرصر، وكبكب، ودمدم، مشتقة من: زلَّ، وصرَّ، وكبَّ، ودمّ، وكقولهم: الاسم مشتق من الوَسْم، أو من السُّومة، أو من السِّمءِ بالهمز، أو من السُّمُو، أي الارتفاع، وهو الصحيح[٣]، لأن تصريفه سميته، دون وسمته، وسومته، وسمأته، وتصغيره سمي، دون وسيم، وسويم، وسميء بالهمزة، وتكسيره أسماء بإبدال واوه همزة، دون أوسام، وأسوام، قال بعضهم: «ولأن مُمَاثِلَةُ «النَّبْزُ»[٤] أي اللقب، وهو يدل على الارتفاع، بدليل اشتقاقه الأصغر، وهو «النَّبْزُ» لقشر النخلة الأعلى[٥]، واشتقاقه الكبير، وهو «النَّبر» بالراء لرفع الصوت، ويسمى هذا الاستدلال بالمماثلة، وقد يكون بالمخالفة، كقولنا: الحمد إظهار الثناء باللسان؛ لأن نقيضه الذم، وهو إظهار العيب باللسان» انتهى.

وكقولهم: اشتقاق الصداقة من الصدق، ومنه يعلم أن وصف الناظم لصديقه بالصدق، إنما هو تأكيد لدفع توهُّمِ أنه / مُتَزَيٍّ بزيّ الصداقة، غير متحقق بها، وإلا فلا يسمى بالصديق إلا الصدوق في وده ونصحه، ولصفاء صداقته كان (يَفْهَمُ قَوْلِي) حتى فهمه (لِإعْتِقَادِ) في قلبه ١٠٦/أ

(١) وقد سماه ابن جني في خصائصه (١/ ١٣٤) «بالصغير»، وقال عنه: «وهو ما في أيدي الناس وكتبهم» كما سماه بالاشتقاق الأصغر وقال: «قدم فيه أبو بكر بن السراج رسالة لم يأل فيها نصحًا وإحكامًا وتأنيسًا».
(٢) تبعًا للبصريين، كما بَيَّنَهُ الشارح في (ص١٢٩/أ).
(٣) وإليه ذهب البصريون. ينظر: الإنصاف (١/ ٦-١٦)، الأشموني (٤/ ٢٧٥)، وقد تقدم في (ص٩٦/أ).
(٤) في (ج) (النبر).
(٥) انظر القاموس (نبز) (٢/ ١٩٣).

لي (وَاثِقٍ) أي محكم، لا نبنائه على الصداقة المذكورة؛ لأن من لا يحبك لا يعتقدك، ومن لا يعتقدك لا يفهم قولك حق فهمه، لإعراضه عنه بقلبه، ولهذا قد لا يفهمه أصلاً، وقد يفهمه على خلاف المراد، بخلاف المعتقد (إِذِ الفَتَى حَسْبَ) هو بسكون السين -كما هنا- أقل من فتحها، ولو فتح هنا لجاز مع ضعف شديد[1]، أي على قدر (اعتِقَادِهِ) بالشيء (رُفِع) إلى الانتفاع بمعتقده، فإن عظمت عقيدته فيه عظم انتفاعه به، وإن قَلَّتْ قَلَّ (وَكُلُّ مَنْ لَمْ يَعْتَقِدْ) بشيء (لَمْ يَنْتَفِعْ) به أصلاً، ولو أمضى عمره في معاناته، ولهذا قال قطب الأولياء ابن بنت الميلق[2]:

والمرء إن يعتقد شيئًا وليسَ كما ... يظنُّه لم يَخِبْ والله يُعْطِيهِ

وليس ينفعُ قطبَ الوقتِ ذا خَلَلٍ ... في الاعتقادِ ولا مَنْ لا يُواليهِ

وشاهده عدم انتفاع المنافقين بطول صحبته ﷺ مع فساد عقيدتهم فيه.

(فَنَسْأَلُ) الله تعالى (المَنَّانَ) سبحانه، أي المتوالية نِعَمُهُ العظيمة الجسيمة أبدًا على عباده (أَنْ يُجِيزَنَا) أي يعيذنا (مِنَ الرِّيَا[3]) في طاعاتنا، التي منها هذا النظم، فلا يجعل قصدنا بها التقرب إلى قلوب الخلق لأغراض دنيوية، بل يجعلها خالصة لوجهه الكريم (مُضَاعِفًا) عليها (أُجُورَنَا) بمحض جوده وكرمه الواسع؛ لأنه تعالى قد وعد على الحسنة عشر أمثالها، إلى سبعمائة ضعف، إلى ما شاء من المضاعفة، فضلاً منه سبحانه وتعالى.

---

(١) وذلك من أجل الوزن.

(٢) محمد بن عبد الدائم بن محمد بن سلامة الشاذلي الشافعي المصري (٧٣١-٧٩٧هـ).
أبو المعالي الشهير بابن بنت الميلق، صوفي، واعظ، وله مجموعة مؤلفات منها: «حادي القلوب إلى لقاء المحبوب»، و«جواب من استفهم على اسم الله الأعظم»، و«رسالة في أسماء النبي عليه السلام»، و«قصيدة» طبعت مع شرحها لابن علان. الدرر الكامنة (٣/ ٤٩٤)، هدية العارفين (٢/ ١٧٥)، الأعلام (٦/ ١٨٨)، معجم المؤلفين (١٠/ ١٣١).

(٣) في (ب، ج) «الريا» بإبدال الهمزة ياءً، وهو قياس تخفيفها لأنها مفتوحة بعد كسرة. انظر الدر المصون (٢/ ٥٨٦).

والرِّئاء بهمزتين / بينهما ألف مصدر رَائَى يُرَائِي مُرَاءَاةً، ورِئاءً[1] بالهمز مطلقًا فهو ١٠٦/ب ممدود، قصره ضرورة، وهمزته الثانية بدل من ياء (وَ) نسأله (أَنْ يَكُونَ نَافِعًا بِعِلْمِهِ) أي بما اشتمال عليه هذا النظم من العلم (مَنْ اعتَنَى بِحِفْظِهِ) لفظًا أو معنى (وَفَهْمِهِ) معنى، إنه سميع لمن دعاه، قريب ممن رجاه، ولا مأمول سواه، آمين.

(١) جاءت في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ﴾ [البقرة: ٢٦٤].

مقدمة فيها الكلام وتوابعه

يعني الكلمةَ، وأقسامَها بعلاماتها، والكلمَ والقولَ، وحيث ذكر القول كان ينبغي ذكر اللفظ أيضًا.

الكلام[١] في اللغة: يطلق على مصدَرَيْ كَلَّمَ وتَكلَّم، والكلام النفسي الخالي عن كل حرف وصوت[٢]، واللَّفْظِ مطلقًا، ولو مهملاً لا معنى له، والخَطِّ، والإِشارةِ، ولسانِ الحالِ[٣]، وكُلِّ ما أفهم المقصود[٤].

وهو[٥] حقيقة لغوية فيها جميعًا، أو في الاصطلاحي[٦] فقط، أو فيه وفي النفسي، مجاز في الباقي، أقوال أظهرها الأول[٧].

وأما النُّحَاة: فإنها (كَلاَمُهم لَفْظٌ) أي صوت مشتمل على بعض حروف الهجاء حقيقة، كزيد، أو حكمًا، كالضمير المستتر؛ فإنه من حيث وقوعه مخبرًا عنه كأقوم، ومطلوبًا، ومؤكدًا، ومعطوفًا عليه، كـ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [البقرة: ٣٥] في حكم الملفوظ حقيقة.

واللَّفظ: يشمل المهمل، وهو ما لا معنى له، والمستعمل، وهو ما وضع لمعنى، فلو عبر بالقول لكان أحسن؛ لاختصاصه بالمستعمل، فهو جنس قريب، واللفظ جِنْس بعيد،

---

(١) قدم الكلام على الكلمة تبعًا للنظم، قال الفاكهي في مجيب الندا (١/ ١٦): «... ومن قدم الكلام فلأنه أهم إذ به يقع التفاهم والتخاطب».

(٢) هو المراد في قول الأخطل:

إن الكلام لفي الفؤادِ وإنَّما ** جُعِل اللسانُ على الفؤادِ دليلا

(٣) «ومما يدل على أن المعنى القائم في النفس وما يفهم من حال الشيء يسمى كلامًا، تسميتهم إياهما قولاً، قال الله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ ﴾ [المجادلة: ٨] فجعل المعانى التي في النفس قولاً...» الشرح الكبير لابن عصفور (١/ ٨٦).

(٤) كالعَقْد، والنُّصَب، فالأول: نوع من الحساب يكون بعقد الأصابع، للتعبير عن الأعداد، كعشرة، وعشرين ... إلى آخره، والثاني: جمع نصبه، وهي العلامة.

(٥) في (ب) «وهي».

(٦) أراد به اللفظ.

(٧) انظر يس على التصريح (١/ ١٨، ١٩)، الفرائد الجديدة (١/ ٣٦، ٤٠).



واستعمال البعيد مع وجود القريب معيب في الحد[1]، وقد يقال: بل اللفظ أقرب؛ لأن القول كما يطلق على اللفظ المستعمل يطلق على «الرأي»، و«الاعتقاد» إطلاقًا شائعًا أيضًا، كقال أبو حنيفة[2]: الفرض ما دليله / قطعي، فهو يؤثر العلم والعمل، والواجب ما دليله ظني، فهو يؤثر العمل فقط، وقال الشافعي: باتحادهما، ومعلوم أن المهمل أقرب إلى الكلام العرفي من الرأي؛ لأن كلا من المهمل والمستعمل صوت متضمن بعض حروف المعجم، بخلاف «الرأي»، و«الاعتقاد» فإنه لا صوت فيه أصلا[3]. ١٠٧/أ

وقد يراد بالقول الفعل[4]: كـ قال بالذباب هكذا فطار، أي فعل، وقال النعمان بيد الحسن، أي أخذ، وقلت به برجلي، أي رفسته، أو مجرد الصلة والدعم[5]: كقَالَتِ النَّخْلَة فتحركت، وقُلْتُ بعينه فبَخَصْتُها[6].

(مُفِيْدٌ) أي مفهم معنى يحسن السكوت عليه، بحيث لا يبقى للسامع انتظار معتدٌّ به، كما يكون عند ذكر المحكوم عليه بدون المحكوم به، أو العكس، فلا يضر احتياجه إلى المتعلقات من المفاعيل ونحوها، وهو بهذا المعنى يستلزم المركب، لأنه ليس لنا لفظ يفيد الفائدة المذكورة وهو غير مركب، لكن لما كانت دلالة الالتزام لا ينبغي ارتكابها في الحدود، صرح

---

(١) راجع: الفرائد (١/ ٤٠).

(٢) النعمان بن ثابت الكوفي (٨٠-١٥٠هـ): أحد الأئمة الأربعة، ولد ونشأ بالكوفة، وطلب العلم ثم انقطع للتدريس والإفتاء، عرض عليه القضاء، فامتنع ورعًا، فسجن حتى مات، له «مسند» جمعه بعض تلاميذه. تاريخ بغداد (١٣/ ٣٢٣)، وفيات الأعيان (٢/ ١٦٣)، البداية والنهاية (١٠/ ١٠٧)، هدية العارفين (٢/ ٤٩٥).

(٣) قال الفاكهي: «والقول وإن أطلق على غير اللفظ من الرأي والاعتقاد بطريق الاشتراك، فالمراد به هنا اللفظ؛ للقرينة الدالة على ذلك، فاستعماله في الحد أولى». مجيب الندا (١/ ١٥).

(٤) في القاموس (قول) (٤/ ٤٢): «قال» يجيء بمعنى تكلم، وضرب، وغلب، ومات، واستراح، وأقبل، ويعبر بها عن التهيؤ للأفعال والاستعداد لها، يقال: قال فأكل، وقال فضرب، وقال فتكلم ونحوه...

(٥) أي صلة ودعامة للتوصل إلى الوصف بالتحرك ونحوه. حاشية على نسخة (ج) (ص١٢).

(٦) وفي (ب) «فبخستها»، والبخس والبخص فقء العين. راجع القاموس (بخس) (٢/ ١٩٩)، (بخص) (٢/ ٢٩٥).

الناظم بها فهم التزامًا، فقال:

(مُسْنَدُ) أي مركب من كلمتين فأكثر تركيبًا إسناديًا، بأن يشتمل على نسبة حكم إلى اسم إيجابًا أو سلبًا، كقم ولا تقم، وهل قام زيد؟ وما زيد قائمًا.

فخرج باللفظ: غيره كالكلام النفسي، والخط، والإشارة، ولسان الحال، وبالمفيد: ما لا يُفْهم معنى يحسن سكوت المتكلم عليه، كجملة الصلة، والصفة، والخبر، والحال، كقام أبوه، من قولك: جاء الذي قام أبوه، من قولك: جاء الذي قام أبوه، أو عندي رجل قام أبوه، أو زيد قام أبوه، أو هذا زيد قام أبوه، فإن شدة ارتباطها بما قبلها أخرجتها عن الصلاحية للإفادة المذكورة، وكذا جملة الشرط أو القسم وحدها، وجملة الجواب وحدها، كإن قمت قمت، ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾ [الأنبياء: ٥٧] فإن شدة تعلق كل منهما بالأخرى، زحزحتها عن الإفادة، وصيرت الكلام مجموع الجملتين؛ لأن بهما معًا حصلت الفائدة، خلافًا لمن زعم كالرضي[(١)] أن جملة الجواب / فيهما[(٢)] كلام، دون جملة الشرط أو القسم[(٣)]، (والأقرب أن ١٠٧/ب جواب القسم كلام؛ لأنه قول مفيد بحياله[(٤)]، وإنما جملة القسم مؤكدة لمضمونه، بخلاف جواب الشرط؛ لأن إفادته متوقفة على جملة الشرط)[(٥)]، وبالمسند: المركب المزجي كبعلبك[(٦)]، والإضافي

---

(١) محمد بن الحسن الإستراباذي (... -٦٨٤، أو ٦٨٦هـ):
من علماء العربية، وقد نال شهرة بمؤلفه «شرح الكافية»، وله أيضًا «شرح الشافية»، وبعض الحواشي وهو من إستراباذ بطبرستان. بغية الوعاة (١/ ٥٦٨)، شذرات الذهب (٥/ ٣٩٥)، الخزانة (١/ ١٢)، هدية العارفين (٢/ ١٣٤).

(٢) أي الشرط والقسم.

(٣) في شرح الرضي (١/ ٨): «فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان، بخلاف الجملة الشرطية والقسمية».

(٤) في القاموس (٣/ ٣٦٤): «وقعد حياله، وبحياله: بإزائه».

(٥) سقط من (ب)، وفي حاشية يس على مجيب النداء (١/ ٩٠)، بحث -يطول ذكره- حول جواب القسم، وجواب الشرط، فراجعه إن شئت.

(٦) مدينة قديمة فيها أبنية عجيبة، وآثار، وقصور لا نظير لها في الدنيا، بينها وبين دمشق ثلاثة وقيل اثنا عشر فرسخًا من جهة الساحل، كذا قال في معجم البلدان (١/ ٤٥٣).

كعبد الله، والإسنادي المسمى به كتأبط شرًا، لقب ثابت بن جابر[١] أحد أغرِبَةِ العرب، أي: سودانهم الإسلاميين[٢]، وريش بِلَغْبٍ[٣] لقب أخيه، ونحو ذلك.

وكلها خرجت بالمفيد أيضًا، لكن التزامًا لا تصريحًا كما علم.

ودخل في الحد: المعلوم بالضرورة، كالسماء فوقنا، والأرض تحتنا، وغير المقصود ككلام النائم، والساهي، والسكران، خلافًا فيهما[٤] لابن مالك[٥]، وجماعة[٦].

وقيل: المفيد ما حسن السكوت عليه، وكان مقصودًا غير معلوم بالضرورة، فلا يدخل فيه ما ذكر.

وأقل ما يتركب منه الكلام: كلمتان ظاهرتان كـ«هذا زيد»، أو مقدرتان لدليل كالمقدر بعد نحو «نَعَم» جوابًا لمن قال: هل جاء زيد؟ أي: نعم جاء زيد، أو مقدرة إحداهما فقط، كقولك: «قم» فإن فيه ضميرًا مستترًا، وهو فاعله، أي «أنت».

وزعم ابن طلحة[٧]: أن الكلمة الواحدة فقط، قد تكون كلامًا إذا أفادت، وجعل منه

---

(١) ابن سفيان أبو زهير الفهمي (... - ...)، شاعر عداء، من مضر، وأحد لصوص العرب، كان يغزو على رجليه، قتل في بلاد هذيل، وألقيت جثته في غار يقال له «رخمان». الأغاني (١٨/ ٢١٠)، الخزانة (١/ ٦٦)، الأعلام (٢/ ٩٧).

(٢) ومنهم أيضًا: عبد الله بن خازم، وهمام بن مطرف، ومنتشر بن وهب، ومن الجاهليين: عنترة، وخفاف بن ندبة، وسليك بن السلكة. راجع القاموس مادة (غرب) (١/ ١١٠).

(٣) ورد ذكره في الأغاني (١٨/ ٢١١)، وفي الصحاح (١/ ٢٢٠)، وفي اللسان (لغب) (١/ ٧٤٣)، «ريش لغب»، ولفظ الشارح موافق لما في القاموس (١/ ١٢٩)، واسمه عمرو بن جابر بن سفيان.

(٤) نص على الأول في شرح الكافية (١/ ١٥٨)، وعلى الثاني في التسهيل (ص٣).

(٥) محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (٦٠٠، أو ٦٠١-٦٧٢هـ)، أحد الأئمة في علوم العربية، ولد في جَيَّان بالأندلس، وانتقل إلى دمشق، وتوفي بها. البداية والنهاية (١٣/ ٢٦٧)، طبقات القراء (٢/ ١٨٠، ١٨١)، بغية الوعاة (١/ ٥٣)، نفح الطيب (٧/ ٢٥٧).

(٦) منهم الأشموني في شرحه لألفية ابن مالك (١/ ٢١).

(٧) محمد بن طلحة بن عبد الملك بن خلف الأُموي الإشبيلي (٥٤٥-٦١٨هـ)، لقي السهيلي، وسمع عليه بعض الروض الأنف، وقرأ عليه عالم: كابن عبد النور، والسقطي، والشلوبين، وغيرهم. إشارة التعيين (ص٣١٥)، بغية الوعاة (١/ ١٢١، ١٢٢).

حروف الجواب، كـ«نعم»، و«بلى»، و«أجل»[١]، والصحيح أن الكلام جملة مقدرة بعدها كما علم.

وزعم بعضهم -كإمام الحرمين[٢]- أنه قد يتركب من فعل وحرف، كما قام[٣]، ولم يلتفتوا للضمير لعدم ظهوره، وليس بشيء.

وزعم قوم: كالفارسي[٤]، وإمام الحرمين، والفخر الرازي، وابن خروف[٥]، أنه قد يتركب من حرف واسم[٦]، كـ«يازيد»، والصحيح أن التقدير: أنادي زيدًا، فهو مركب من فعل واسمين.

ومنه عند الفخر الرازي، نحو: زيد في الدار، قال: فزيدٌ مبتدأ، خبره «في» وإنما أضيفت إلى «الدار» لبيان جهة الظرفية فقط، ولا حذف أصلاً.

وينقسم الكلام:

إلى / خبر: وهو ما يقبل التصديق والتكذيب، مع قطع النظر عن قائله كزيد قائم، وما ١٠٨/أ

---

(١) انظر شرح ألفية ابن مالك للمرادي (١/ ١٧).

(٢) عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني (٤١٩-٤٧٨هـ): ولد في جوين (من نواحي نيسابور) ورحل إلى بغداد فمكة ثم المدينة حيث درس وأفتى بها فلقب إمام الحرمين، ثم عاد إلى نيسابور وتوفي بها، وله مصنفات كثيرة في الفقه وأصوله، وأصول الدين. الكامل لابن الأثير (١٠/ ٤٩)، وفيات الأعيان (١/ ٣٦١)، البداية والنهاية (١٢/ ١٢٨).

(٣) انظر حاشية يس على التصريح (١/ ٢٤).

(٤) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان (٢٨٨-٣٧٧هـ)، أبو علي، ولد في بلدة فسا بفارس، ثم انتقل إلى بغداد، وتوفي بها بعد عودته من حلب، من تصانيفه: «الإيضاح» في النحو، و«التكملة» في الصرف، و«الحجة» في القراءات السبع. تاريخ بغداد (٧/ ٢٧٥)، إنباه الرواة (١/ ٢٧٣)، معجم الأدباء (٧/ ٢٣٢)، بغية الوعاة (١/ ٤٩٦).

(٥) انظر الارتشاف (١/ ٤١٢)، علي بن محمد بن علي بن محمد الأندلسي (٥٢١-٦٠٣، أو ٦٠٥، أو ٦٠٦، أو ٦٠٩ أو ٦١٠هـ): أديب نحوي أصولي فرضي، أخذ النحو عن ابن طاهر، وله مناظرات مع السهيلي، من مؤلفاته: «شرح سيبويه»، و«شرح جمل الزجاجي»، معجم الأدباء (١٥/ ٧٥)، البداية والنهاية (١٣/ ٥٣)، فوات الوفيات (٢/ ٧٩).

(٦) انظر الإيضاح (ص٧٩، ٨٠)، يس على التصريح (١/ ٢٤).

قام هذا، ومنه التعجب على الأصح عند النحاة[1].

وإنشاء: وهو ما لا يقبلها، كالأمر، والنهي، والاستفهام، والدعاء، والتمني، والترجي، والعرض، والتحضيض، والنداء، وصيغ العقود، ومنه التعجب على الأصح عند الأصوليين، والفقهاء.

وإلى جملة اسمية: بأن صدرت باسم، كزيد جاء، وإن زيدًا قائم.

و: ... هيهاتَ العقيقُ[2] .... *** ....

﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٤] أي صومكم.

وفعلية: بأن صدرت بفعل، كـ«زيدًا أكرمت»، و«يا عبد الله» لأن التقدير: أدعو عبد الله، على الصحيح.

وظرفية: بأن صدرت بظرف، أو مجرور، معتمد على نفي، أو استفهام، رافع لظاهر، وأعرب الظاهر فاعلاً بالظرف نفسه، كما هو الراجح[3]، نحو: ﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ ﴾ [إبراهيم: ١٠][4]، وما عندك زيد.

---

(١) الخلاف وقع في صيغة «أفعل»، قال: جمهور البصريين لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر، وهو في الأصل ماض ثم غيرت صيغته إلى لفظ الأمر وزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به، كراهة إسناد الأمر للاسم الظاهر. وقال: الفراء وابن كيسان والزجاج وغيرهم، لفظه ومعناه الأمر. راجع الأشموني (٣/ ١٨)، والتصريح (٢/ ٨٨).

(٢) من بيت لجرير بن عطية بن حذيفة الخطفي (٢٨-١١٠، أو ١١١هـ): شاعر مشهور، كان بينه وبين الفرزدق والأخطل مهاجاة، ونقائض، ولد باليمامة، وتوفي بها، أخباره كثيرة جدًا. طبقات ابن سلام (٨٦)، الأغاني (٧/ ٣٨)، معجم الشعراء (٧١).

والبيت: فهيهاتَ هيهاتَ العَقِيقُ ومَنْ بِهِ ** وهيهات خِلٌّ بالعقيق نواصلُه

من قصيدة له يجيب الفرزدق، مطلعها:

أَلَمْ تَرَ أَنَّ الجَهْلَ أَقْصَرَ باطِلُه ** وأَمْسَى عَماءً قد تَجَلَّتْ مَخايِلُه

ويروى (أيهات) في المواضع الثلاثة، و(أهله)، و(تحاوله)

العقيق: واد بالعالية، والعماء: السحاب الخفيف، والمخايل: السحاب الممطر. ديوانه (٤٧٩)، ابن يعيش (٤/ ٣٥)، شرح قطر الندى (٢٥٦)، شذور الذهب (٢/ ٦٤٠)، المساعد (٢/ ٦٤٠).

(٣) من أقوال سيذكرها الشارح في باب الظرف (٣١٠/أ).

(٤) انظر: الإملاء (٣٦٢).



(وجملية: بأن بدئت بجملة، رفعت بالابتداء، لكونها في قوة الاسم، كـ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ ﴾ [البقرة: ٦] ومنه عند سيبويه[١]: ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطۡفِـُٔواْ ﴾ [الصف: ٨]، ﴿ وَأُمِرۡتُ لِأَعۡدِلَ ﴾ [الشورى: ١٥] أي إرادتهم للإطفاء، وأمري للعدل[٢].

وحرفية: بأن بدئت بحرف، به مع اسم بعده تم المعنى، كـ: ألا ماء، فـ«ألا» للتمني، ولا خبر لها، لتضمنها معنى «أتمنى»، ومنه عند المبرد[٣]، والفارسي[٤]، وابن جني[٥]، وكثيرون، نحو: يا زيد، كما مر[٦] وسيأتي[٧].

وعند ابن خروف[٨] نحو أما أنك قائم، فـ«أما» حرف، ما بعده مبتدأ لا خبر له، والأصح[٩] أن الهمز استفهام.

---

(١) عمرو بن عثمان بن قنبر (...-١٧٧، أو ١٨٠ أو ١٨٨، أو ١٩٤هـ).
أبو بشر إمام النحاة، ولد في إحدى قرى شيراز، وانتقل إلى البصرة، فلزم الخليل، وصنف كتابه المشهور، توفي بالأهواز، وقيل: بشيراز. الفهرست (١/ ٥١)، تاريخ بغداد (١٢/ ١٩٥)، إنباه الرواة (٢/ ٣٤٦)، معجم الأدباء (١٦/ ١١٤).

(٢) الكتاب (١/ ٤٧٩).

(٣) قال في المقتضب (٤/ ٢٠٢): اعلم أنك إذا دعوت مضافًا، نصبته على الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: يا عبد الله؛ لأن (يا) بدل من قولك: أدعو عبد الله.
محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي (٢١٠-٢٨٥، أو ٢٨٦هـ) أبو العباس، إمام العربية ببغداد في زمنه، مولده بالبصرة، ووفاته ببغداد، من كتبه: «المقتضب»، و«الكامل»، و«شرح لامية العرب». تاريخ بغداد (٣/ ٣٨٠)، بغية الوعاة (١/ ٢٦٩)، وشذرات الذهب (٢/ ١٩٠)، الأعلام (٧/ ١٤٤).

(٤) الإيضاح (ص٧٩، ٨٠).

(٥) اللمع (ص١٩٢) عثمان بن جني الموصلي (... - ٣٩٢هـ) أبو الفتح من أئمة الأدب والنحو، ولد بالموصل وتوفي ببغداد، قرض الشعر، ومن مؤلفاته: «الخصائص»، و«المحتسب»، و«شرح ديوان المتنبي». إنباه الرواة (٢/ ٣٣٥، ٣٤٠)، الكامل في التاريخ (٩/ ٦٢)، وفيات الأعيان (١/ ٣٩٤)، البداية والنهاية (١١/ ٣٣١)، شذرات الذهب (٣/ ١٤٠).

(٦) في (ص١٠٧/ ب).

(٧) (ص٢٧٨/ ب).

(٨) انظر الجنى الداني (٣٧٨)، ارتشاف الضرب (١/ ٤١٢)، المغني (١/ ٥٥).

(٩) تبعًا لابن هشام، ونسبه إلى سيبويه في المغني (١/ ٥٥)، وانظر الكتاب (١/ ٤٦٢، ٤٦٨).

و«ما» ظرف[1] رافع لما بعده، أو خبر مقدم[2]، أي: أفي حقٍ قيامُك)[3].

وإلى جملة كُبرى: بأن أخبر عن مبتدئها بجملة، كمجموع زيد أبوه قائم، وظننت زيدًا أبوه قائم[4].

وصُغرى: بأن وقعت خبرًا لمبتدأ في الحال، أو في الأصل، كجملة «أبوه قائم» من المثالين المذكورين.

ولا كبرى ولا صغرى: بأن انتفى الأمران، كقام زيد، وهذا أبوك.

وقيل: إن أخبر عن مبتدئها بجملة فكبرى، وإلا فصغرى، فعليه نحو: قام زيد، صغرى، وعليه: -كقام زيد في احتمَالَيْهِ- ما كان[5] النعت، أو الحال، أو المضاف إليه، أو المفعول، أو المستثنى، فيه جملة، وكذا الشرطية، والقسمية.

وقيل الكبرى: ما ضمنت جملة، والصغرى ما بنيت على غيرها، فعليه المذكورات كبرى، وجملة النعت، ونحوه، والجواب، صغرى، ونحو: قام زيد، لا ولا[6].

وقيل الكبرى: ما ذكر، والصغرى غيرها، فقام زيد، صغرى، وتنقسم الكبرى إلى ذات وجه، بأن اتحد صدرها وعجزها، / فكانت اسميتَها، نحو: إن زيدًا أبوه قائم، وما بكر أبوه صائم، أو فعليتها، نحو: ﴿ كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ ﴾ [العنكبوت: ٤٠]، ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ ﴾ [البقرة: ٧١]. ١٠٨/ب

وذات وجهين: بأن اختلفا، فكانت مثلاً اسميةَ الصدر فعليةَ العجز، كزيد جاء، وهو نعم الرجل، أو فعلية الصدر اسمية العجز، كعلمت زيدًا أبوه قائم، وكان زيد أخوه صالح، والجملة أعم من الكلام؛ لأنها القول المسند، أفاد أم لا، فكل كلام جملة، ولا عكس، وقال

(١) لأنها مؤولة بمعنى «حقًا» وانتصابه على الظرف، ينظر الجني الداني (٣٧٧)، المغني (١/ ٥٥).

(٢) وعليه الخليل، ينظر الكتاب (١/ ٤٦٨).

(٣) سقط من (ب).

(٤) في المثال الأول مصدرة باسم، وفي الثاني مصدرة بفعل. انظر المغني (٢/ ٣٨٠).

(٥) في (ج) «ما إذا كان»، والمعنى مستقيم بدون الزيادة.

(٦) أي لا كبرى ولا صغرى.

ناظر الجيش[(١)]، تبعًا للزمخشري[(٢)]، وصاحب اللباب[(٣)]، هما مترادفان[(٤)]، ويرده أن كلا من الشرط وجزائه، والقسم وجوابه، يسمى: جملة، ولا يسمى كلامًا.

(والْكِلْمَةُ) بفتح أو كسر فسكون، والأفصح فتح الكاف، وكسر اللام، وهي لغةً: تطلق على الكلام المفيد، كقوله تعالى: ﴿ كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا ﴾ [المؤمنون: ١٠٠] يعني قوله: ﴿ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴾ [المؤمنون: ٩٩] إلخ، وكقوله ﷺ: «**أصدقُ كلمة قالها العرب كلمة لبيد[(٥)]: ألا كلُّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطلُ**»[(٦)].

---

(١) انظر الهمع (١/ ٣٧).

محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم المصري (٦٩٧-٧٧٨هـ) ولد بالقاهرة، أو قدم إليها، وولي نظر الجيش، والقضاء فيها، برع في النحو، والبيان، من كتبه: «شرح تسهيل الفوائد» لابن مالك، و«شرح التلخيص للقزويني» في المعاني والبيان. الدرر الكامنة (٤/ ٢٩٠)، النجوم الزاهرة (١١/ ١٤٣)، بغية الوعاة (١/ ٢٧٥).

(٢) محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي (٤٦٧-٥٣٨هـ) ولد بزمخشر من قرى خوارزم، ورحل إلى بغداد، ثم إلى مكة، فجاور بها، وتوفي بجرجانية خوارزم، من مؤلفاته: «الكشاف عن حقائق التنزيل»، و«الفائق في غريب الحديث». معجم الأدباء (١٩/ ١٢٦)، الكامل لابن الأثير (١١/ ٣٧)، وفيات الأعيان (٢/ ١٠٧).

(٣) عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (٥٣٨، أو ٥٣٩-٦١٦هـ)، أصله من (عُكْبَرَ) بلدة على بعد عشرة فراسخ تقريبًا من بغداد، في الثانية ولد وتعلم وتوفي، من كتبه الكثيرة «التلخيص» في الفرائض، و«الاستيعاب» في الحساب، و«لباب الكتاب» شرح أبيات سيبويه، و«اللباب في علل البناء والإعراب». إنباه الرواة (٢/ ١١٦)، البداية والنهاية (١٣/ ٨٥)، بغية الوعاة (٢/ ٣٨)، شذرات الذهب (٥/ ٦٧).

(٤) انظر: المفصل (ص٦)، اللباب (ص٢/ أ).

(٥) ابن ربيعة بن مالك العامري (... - ٤١هـ) شاعر من فرسان العرب في الجاهلية، من الصحابة رضوان الله عليهم، أسلم فترك قول الشعر، جمع بعض شعره في ديوان صغير. معجم الشعراء (١٧٤)، كشف الظنون (٨٠٨، ١٠٤٨)، الخزانة (١/ ٣٣٧)، الأعلام (٥/ ٢٤٠).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه (٧/ ١٠٧)، في كتاب الأدب، باب ما يجوز من الشعر، ومسلم في صحيحه (٧/ ٤٩)، في كتاب الشعر، وابن ماجة في سننه (٢/ ٣٢٥)، في الأدب، باب الشعر، عن أبي هريرة بلفظ «قالها الشاعر». وانظر الكلام على بيت لبيد عند الاستشهاد به في (ص٢٦٩/ ب).



وعلى القصيدة، كقولهم: قال طرفة[1] في كلمته الدالية، والأظهر أنه حقيقة لغوية فيهما، لا من باب تسمية الشيء باسم جزئه مجازًا، خلافًا للجمهور.

وعلى اللفظ مهملاً، أو مستعملاً، مفردًا، أو مركبًا مطلقًا، وعلى الكتابة ونحوها، مما دل على معنى، وليس بلفظ.

واصطلاحًا هي: (اللَّفْظُ) بالفعل كزيد، أو بالقوة، كالضمير المستتر، وكالمقدر لدليل، فخرج الكتابة، ونحوها مما ليس بلفظ، ودخل المهمل، كـ«ديز» غير مسمى به، والمستعمل، كـ«زيد»، (المُفِيدُ) أي الدال على معنى، وليس المراد به الفائدة السابقة، فخرج به المهمل (المُفْرَدُ) وهو ما لا يدل كل جزء من أجزائه على جزء من معناه، كرجل، فإن كل واحد من أحرفه الثلاثة إذا فككت، لا يدل على بعض ما دل عليه مجموعة، وهو المسمى، وكعبد الله، وتأبط شرًا، علمين، فإن كل فرد من أجزائهما لا يدل على بعض المسمى بهما، فخرج / به المركب، وهو ما يدل كل واحد من أجزائه على بعض معناه، كـ«عبد الله» و«تأبط شرًّا» باقيين على أصل وضعهما قبل التسمية بهما، فإن «عبد الله» يدل على منسوب ومنسوب إليه، وإذا فككته دل «عبد» على المنصوب و«الله» على المنسوب إليه، وكذا «تأبط شرًا» فإن مجموعه يدل على حصول التأبط في الزمن الماضي، من فاعل هو الضمير المستتر فيه، وعلى[2] مفعول به هو الشَّرُ، وإذا فككته دل «تأبط» على وقوع التأبط في الماضي، والضمير على فاعله، و«شرًّا» على مفعوله، بخلافهما بعد التسمية بهما، فإنهما يصيران مفردين، لعدم دلالة جزئهما على جزء معناهما حينئذ.

١٠٩/أ

---

(١) ابن العبد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي (نحو ٨٦-٦٠ ق هـ).
جاهلي من أصحاب المعلقات، نادم الملك عمرو بن هند زمنًا، ثم غدر به عندما أرسله بكتاب إلى عامله على البحرين وعمان فيه قَتْلُه، وتم ذلك وهو ابن عشرين، أو ست وعشرين، له ديوان صغير. معجم الشعراء (١٤٦)، معاهد التنصيص (١/ ٣٦٤)، الخزانة (١/ ٤١٤)، الأعلام (٣/ ٢٢٥)، معجم المؤلفين (٥/ ٤٠).

(٢) في (أ، ج) «على» دون العاطف.

ودخل في عموم الحد الكلمة تحقيقًا: كزيد، وتقديرًا: كأحد جزئي العلم المركب، كعبد الله، وتأبط شرًا، وبعلبك، أعلامًا، فإن كل جزء من أجزائها كلمة تقديرًا، لأن التركيب بإضافة أو غيرها، لا يتأتى إلا في كلمتين فأكثر، وإن كان مجموع كل منها الآن كلمة تحقيقًا؛ لعدم دلالة جزئه على جزء مسماه، وكذا دخل فيه أبعاض اللفظ الآتية لمعنى، كحرف المضارعة، وحرف التأنيث، وياء النسب، وهمزة الوصل، وألف[1] ضَارَبَ، وتَضَارَبَ، فإنها تدل على معانٍ، مع أنها لا تسمى كلمات عرفًا.

فالأحسن أن يقال: الكَلِمَةُ قَوْلٌ مفرد مستقل[2]، فخرج بالقول المهمل، ونحو الكتابة، وبالمفرد المركب، وبالمستقبل الأبعاض.

وتنقسم (لِاسْمٍ) أي إلى اسم، وهو مضمر، كـ«نحن، وأنت، وتاء» قمت، وهاء «به» ومظهر: وهو ما عداه، كـ«هذا، والذي، وزيد، ورجل».

وبعضهم يقسمه إلى مضمر، ومظهر، ومبهم، يعني اسم الإشارة، كهذا، ووجه إبهامه صلاحيته للإشارة به إلى كل شيء، وبعضهم يدخل في المبهم الموصول أيضًا، لصلاحيته لوصله بكل صلة.

(وَفِعْلٍ) وهو: ماض كقام، ومضارع كيقوم، وأمر كقم.

(ثُمَّ حَرْفٍ) وهو مختص بالاسم، كحروف الجر، وإن / وأخواتها[3]، ومختص بالفعل ١٠٩/ب كالجوازم، والنواصب له، ومشترك بينهما، كـ«ما» و«لا» النافيتين، تقول: ما قام زيد، وما زيد

---

(١) المراد ألف المفاعلة.

(٢) تبع الشارح هنا ابن مالك في التسهيل، واعترض دونه البدر الدماميني بثلاثة أوجه:

أ) المشهور أن المستقل ما ليس مفتقرًا إلى غيره، فتفسيره بما دل بالوضع، وليس بعض اسم ولا بعض فعل، كـ«يا زيدي»، والألف من «ضارب» اختراع لم ينصب عليه قرينة.

ب) لا نسلم أن شيئًا مما ذكره من الأبعاض لفظ دال بالوضع، وإنما الدال مدخول ذلك البعض بواسطته.

ج) وبأن تعريفه للمستقل يقتضي توقف معرفة الكلمة على الاسم والفعل، ومعرفتهما متوقفة على معرفة الكلمة، فيلزم الدور. تعليق الفرائد (١/ ٦٣، ٦٤) بتصرف.

(٣) ما لم تدخل عليه «ما» الحرفية، فإن دخلت عليها زال اختصاصها بالدخول على الأسماء، إلا ليت.

قائمًا، وكذا «هل» كهل قام بكر، وهل بكر قاعد، إلا إذا كان الفعل في حيزها[١]، أي في الجملة التي هي فيها، فتختص به خلافًا للكسائي[٢]، فلا يجوز هل زيد قعد؟ بل يجب أن تقول: هل قعد زيد؟ أو زيد هل قعد؟ فإن وجد في الضرورة، أي النظم، مثال هل زيد قعد؟فإن وجد في الضرورة، أي النظم، مثال هل زيد قعد؟ فالصحيح أنه لا يعرب «زيد» مبتدأ خبره «قعد»[٣]، بل يعرب فاعلاً بقعد محذوفة، لدلالة «قعد» المذكورة عليه[٤].

فهذه الثلاثة إليها (تَنْقَسِم) الكلمة انقسام الكلي إلى جزئياته؛ لأن التقسيم إما قسمة الكلي إلى جزئياته[٥]، بأن كانت ماهية المقسوم قد توجد من جميع أقسامه، وقد توجد من بعضها، فيصح إطلاق اسم المقسوم على كل واحد من أقسامه، بأن يجعل كل قسم منها مبتدأ مخبرًا عنه بالمقسوم، كقولك: الاسم كلمة، والفعل كلمة، والحرف كلمة.

وأما قسمة الكل إلى أجزائه[٦]: بأن كانت ماهية المقسوم لا توجد إلا بوجود جميع أقسامه معًا، فلا يصح فيه ذلك، كقولك: السكنجبين[٧] عسل، وخل، وماء، فإنه لا يصح أن تقول: العسل سكنجبين، أو الماء سكنجبين، لأن ماهية السكنجبين لا تتقوم إلا بالثلاثة معًا، بحيث إذا انتفى واحد منها، انتفى كونه سكنجبينًا.

ومنه يعلم أن من جعل هذه الثلاثة أقسامًا للكلام، فقد تجوز كل التجوز، لأنه لا من

---

(١) راجع التصريح (١/ ٢٩٧، ٢٩٨).

(٢) علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي الكوفي (... - ١٨٠، أو ١٨٢، أو ١٨٣، أو ١٨٥، أو ١٩٣هـ). ولد بالكوفة، وتوفي بإحدى قرى الرَّيّ، لغوي، نحوي، مقرئ، شاعر من كتبه «معاني القرآن» و«مختصر في النحو»، و«ما يلحن فيه العوام». تاريخ بغداد (١١/ ٤٠٣)، إنباه الرواة (٢/ ٢٥٦)، البداية (١٠/ ٢٠١).

(٣) أجازه الأخفش والكوفيون. التصريح (١/ ٤٣).

(٤) وهو ما عليه جمهور البصريين. التصريح (١/ ٤٣).

(٥) بمعنى أن كل جزئية يصدق عليها الكلي، فالاسم يصدق عليه أنه كلمة، وكذلك كل من الفعل والحرف، يصدق على كل منهما أنه كلمة.

(٦) الكل ما له أجزاء، فلا يحصل إلا إذا اجتمعت تلك الأجزاء، فلا يقال: إن الكلمة لا تصير كلمة إلا إذا اجتمع فيها الاسم والفعل والحرف.

(٧) فارسي معرب، ويراد به كل حامض وحلو. معجم الألفاظ الفارسية (٩٢).

قسمة الكلي إلى جزئياته، إذ لا يصح أن يقال: الاسم كلام، أو الفعل كلام، أو الحرف كلام، ولا من قسمة الكل إلى أجزائه، إذ هو يقتضي أن نحو: قام زيد، وزيد قائم، ليس بكلام، لانتفاء الحرف في الأول، والفعل والحرف في الثاني، وإنما الكلام نحو: قد قام زيد، فقط[١]، وليس الأمر كذلك[٢].

١١٠/أ (وَهَذِهِ) المذكورة (ثَلاثُهَا هِيَ الكَلِم) اصطلاحًا، / والصحيح أنه اسم جنس جمعي للكلمة، لا جمع لها، وأنه يطلق على الثلاثة فصاعدًا، وإن لم يفهم معنى يحسن السكوت عليه، فبينه وبين الكلام عموم وخصوص من وجه[٣]، فنحو: قام زيد، كلام فقط، ونحو: إن قام زيد، كلم فقط، ونحو: قد قام زيد، كلام وكلم.

وقيل: إنما يطلق على أحد عشر فأكثر، وعليه أيضًا بينهما عموم وخصوص.

وقيل: يطلق على الواحد فما فوقه، فهو أعم مطلقًا.

وقد أفهم كلامه أنه لا يشترط فيه التركيب، وهو الصحيح، فالأسماء المسرودة مثلاً تسمى: كَلِمًا.

(والقَوْلُ) لغةً: مصدر قال يقول:، وكل ما أفهم معنى ولو غير لفظ، كلسان الحال، والكتابة، واصطلاحًا: قيل: هو الكلام بعينه، والصحيح أنه أعم[٤] منه، ومن الكلم والكلمة، وهو (لَفْظٌ) بخلاف لسان الحال، ونحوه (قَدْ أَفَادَ) أي دل على معنى بخلاف

---

(١) مراده اللفظ المفيد.

(٢) بالنسبة للاسم والفعل والحرف.

(٣) فالكلم أعم من جهة المعنى، لانطلاقه على المفيد وعلى غيره، وأخص من جهة اللفظ، لعدم انطلاقه على المركب من كلمتين.

والكلام أعم من جهة اللفظ، لانطلاقه على المركب من كلمتين فأكثر، وأخص من جهة المعنى لعدم انطلاقه على غير المفيد. التصريح (١/ ٢٦، ٢٧) بتصرف.

(٤) أعم من الكلام لانطلاقه على المفيد وغيره، ومن الكلم لانطلاقه على المركب من كلمتين فأكثر، ومن الكلمة لانطلاقه على المفرد والمركب، فكل كلام أو كلم أو كلمة قول، ولا عكس لأن «غلام زيد» قول فقط ولا يصح أن يطلق عليه شيء من الثلاثة. التصريح (١/ ٢٨) بتصرف.

المهمل (مُطْلَقًا) أي مفردًا كان أو مركبًا، حسن السكوت عليه أو لا.

فالمفرد (كَقَدْ) وهي اسمية: تأتي مرادفةً[(١)] لِحَسْب، كقَدْ أبيكَ درهمٌ، أي: حَسْبُهُ، واسما ليكفي[(٢)]، كقد أباكَ درهمٌ، أي: يكفيه.

وحرفية: تفيد في المضارع التقليل[(٣)]، كـ«قد يجود البخيل»، أو التكثير، كـ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [البقرة: ١٤٤]، وفي الماضي تقريبه من زمن الحال، كقد قامت الصلاة، وفيهما التحقيق، كـ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ [المؤمنون: ١]، ﴿ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ﴾ [الأحزاب: ١٨]، وهو الأحسن في ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ ﴾، أو التوقع، كـ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَـٰدِلُكَ ﴾ [المجادلة: ١]؛ لأنها كانت منتظرة سماع شكواها[(٤)]، وقد يقدم الغائب، إذا كنت منتظرًا قدومه، أو النفي عند ابن سيده[(٥)]، وابن مالك[(٦)]، كقولهم: «قد كنت في خير فتعرفَه»[(٧)]، بنصب «تعرف» لوقوعه في جواب النفي[(٨)]، أي: ما كنت.

ولا تدخل[(٩)] إلا على فعلٍ، متصرفٍ، خَبَرِيٍّ، مثبتٍ مجردٍ من الناصب والجازم،

---

(١) «تستعمل على وجهين: مبنية وهو الغالب، لشبهها بقد الحرفية في لفظها، ولكثير من الحروف في وضعها ... ومعربة وهو قليل، يقال: قَدُ زيدٍ درهمٌ بالرفع...». المغني (٢/ ١٧٠).

(٢) اسم فعل مضارع بمعنى «يكفي» تنوب عنه وتعمل عمله، كما في مثال الشارح.

(٣) وهو ضربان: تقليل وقوع الفعل، ومنه مثال الشارح، وتقليل متعلقه نحو قوله تعالى: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾ [النور: ٦٤]، أي ما هم عليه هو أقل معلوماته سبحانه. انظر المغني (١/ ١٧٤).

(٤) أي: كانت تتوقع إجابة الله عز وجل دعاءها.

(٥) علي بن إسماعيل الضرير الأندلسي (٣٩٨-٤٤٨، أو ٤٥٨هـ)، عالم بالنحو واللغة وأيام العرب وأشعارها، ولد بـ«مرسية»، وتوفي بـ«دانية» في الأندلس، له مصنفات نافعة، منها: «المحكم»، و«الوافي في علم القوافي»، و«المخصص». إنباه الرواة (٢/ ٢٢٥)، معجم الأدباء (١٢/ ٢٣١)، مرآة الجنان (٣/ ٨٢)، مفتاح السعادة (١/ ٩٩).

(٦) في التسهيل (ص٢٣١): وربما نفي بـ«قد» فينصب الجواب بعدها.

(٧) حكاه ابن سيده عن العرب، انظر المغني (١/ ١٧٥)، وارتشاف الضرب (٢/ ٤١٤).

(٨) المحض.

(٩) «قد» الحرفية.

وحرفِ التنفيسِ[(١)]، وهي معه كالجزء منه، فلا تفصل عنه إلا بقسم محذوف الجواب، / كقد ١١٠/ب والله نصحتك، وربما حذف الفعل بعدها لدليل، نحو:

أَزِفَ الترحُّـــلُ غـــيرَ أن ركابَنَـــا ... لـمــا تــزل برحالنــا وكــأن قَــدِ[(٢)]

أي: وكأنها قد زالت.

(وَ) المركب المفيد: نحو (قُمْ) لأن فيه ضميرًا مستترًا به، حسن السكوت عليه، أي: أنت، وهو جملة فعلية لا صغرى ولا كبرى، (وَ) مثله (إِنَّ زَيْدًا ارْتَقَى) لكنه جملة كبرى ذات وجهين، وغير المفيد: كإِنْ قام زيد.

واللفظ أعم مطلقًا، لأنه -كما مر- صوت متضمن بعض حروف ألف باء تاء... إلخ، مستعملاً كان، كزيد وجعفر، أو مهملاً، كديز، ورفعج، ما لم يسم بهما.

وإذا عرفت انقسام الكلمة إلى ما ذكر، وأردت تمييز كل واحد عن[(٣)] قسيميه، لتعطيه حكمه المختص به.

---

(١) فلا تدخل على جامد، كعسى، وليس، والإنشاء، كنعم، وبئس، ولا المنفي، ولا المقترن بما ذكر.

(٢) القائل: النابغة زياد بن معاوية الذبياني (... - ١٨ق هـ تقريبًا). شاعر جاهلي من أهل الحجاز، كان يجلس في قبة بسوق عكاظ، ليحكم بين الشعراء، تميز شعره بخلوه من الحشو والتكلف. الأغاني (١١/ ٣٨)، معجم الشعراء (١٣١)، معاهد التنصيص (١/ ٣٣٣)، الخزانة (١/ ٢٨٧، ٤٢٧).

والبيت من قصيدته التي يصف فيها زوج النعمان بن المنذر. ومطلعها:

أمن آل مية رائـح أو مغتـدى ** عجـلان ذا زاد وغيــر مـزود

وبعد الشاهد:

زعم البوارحُ أن رحلتنا غـدًا ** وبذاك خبرنا الغدافُ الأسودِ

لا مـرحبـًا بغـدٍ ولا أهـلاً بـه ** إن كـان تفريقُ الأحبة في غدِ

يروى: (أفد ...) (... برحالها ...) (... الغداف) بدل البوارح.

أزف: قرب. رحالنا، جمع رحل: المنزل، البوارح: ما مر من الطير والوحش من يمينك إلى يسارك، والعرب تتطير به، وتتفاءل بالسانح: وهو ما مر بين يديك من جهة يسارك إلى يمينك، الغداف: الغراب. ديوانه (ص٣٨-٤٠)، والمقتضب (١/ ٤٢)، الخصائص (٢/ ٣٦١)، الرضي (٢/ ١٣١)، ابن عقيل (١/ ١٨)، الدماميني (٢/ ٣٥٥)، (٤/ ٧٧)، التصريح (١/ ٣٦)، الخزانة (٣/ ٢٣٢).

(٣) في (ب) «من».

(فَالِاسْمُ) لغةً: مشتق من السمو كما مرّ[١]، واصطلاحًا: كلمة دلت بنفسها على معنى غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعًا، فدخل ما دل على مطلق الزمان كوقت، وحين، ومدة، وما دل على زمان معين غير الأزمنة الثلاثة، كالصباح، والمساء، والغبوق[٢]، والصبوح[٣]، وما دل على أحدها[٤] لا بالوضع، كاسمي الفاعل والمفعول مرادًا بهما ذلك، وما وضع للدلالة على أحدها لا على معنى مقترن به، كأمسِ، والآنَ، وغد، وخرج نحو: ليس، وعسى، مما لا يدل على الزمان من الأفعال؛ لأن عدم دلالته عارض.

وهو (بالتَّنْوِينِ) وهو نون يلحق[٥] آخر الاسم لفظًا فقط، وهو أقسام:

١- تنوين التمكين: وهو اسم مصدر «تمكّن» لا مصدر «مكّن»؛ لأن وَصْفَه[٦] مُتَمَكِّنٌ، لا ممكّن، ويسمى تنوين الصرف، والأمكنية أيضًا، وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف، غير ما جمع بألف وتاء[٧]، ويدل على مكانة الاسم، أي رسوخ قدمه في الاسمية والإعراب، أي لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع الصرف، كزيد، وزيود، ورجل، ورجال.

٢- تنوين التنكير: ويدخل في العلم المختوم بـ«ويه» قياسًا، وفي اسم / الفعل إن جعل مصدرًا[٨]، واسم الصوت سماعًا للفرق بين معرفتهن ونكرتهن، كسيبويه، إن أردت الخصوص[٩] لم تنونه، أو العموم بأن قدرت فيه الشيوع نونته[١٠]، وكصَاحَ الغُرَابُ غَاقٍ[١١]، ١١١/أ

---

(١) (ص٩٥/ ب).

(٢) الشرب بالعشي، وفي اللسان (غبق) (١٠/ ٢٨١): «وخص بعضهم به اللبن المشروب في ذلك الوقت».

(٣) الشرب بالغداة.

(٤) الأزمنة الثلاثة.

(٥) في (ب، ج) «تلحق».

(٦) مراده اسم الفاعل.

(٧) لأنَّ لاَحِقَهُ تنوين المقابلة.

(٨) مثل «إيه» بدون تنوين تطلب من مخاطبًا حديثًا معينًا، وبالتنوين تطلب منه أي حديث.

(٩) في (ب) «أردت به معنى مخصوصًا».

(١٠) في (ب) «أو مبهمًا نونته».

(١١) في اللسان (غوق) (١٠/ ٢٩٥) «غَاقِ حكاية صوت الغراب ... قال ابن جني: إذا قلت حكاية صوت الغرابِ غاقِ غاقِ، فكأنك قلت: بُعْدًا بُعْدًا، وفِرَاقًا فِرَاقًا، وإذا قلت: غاقٍ غاقٍ، فكأنك قلتَ: البُعْدَ البُعْدَ، فصار التنوين عَلَم التنكير، وتركه عَلَمَ التعريف».

إن نونته فنكرة، وإلا فمعرفة.

٣- تنوين الإبهام: ويدخل في اسم الفعل سماعًا، للفرق بين معيَّنِه ومبهمه، كـ«صه» إن نونته فنكرة مبهمة، وإلا فنكرة مختصة، ومن جعله علمًا فإن نون فمبهم، كتعريف الجنس، وإلا فمعين، كتعريف العهد، أو مصدرًا فعلى ما مر، هذا هو التحقيق والحق، وإن غفلوا عنه، نزعة ممن يراه مصدرًا، فاعتمده.

واسم الفعل: ما ناب عن الفعل معنى واستعمالاً، كـ«شتان» اسم لافترق، و«صه» اسم لاسكت [و«مكانك» اسم لاثبت، و«إليك» اسم لتنح](١)، وهو نكرة دائمًا، ولا محل له كمسماه، لأن مسماه الفعل(٢) على الأصح(٣)، أو هو فعل حقيقة مطلقًا(٤)، أو فعل بصورة الاسم(٥)، وعليهما أيضًا هو نكرة، ولا محل له(٦)، أو قسم رابع للكلمة(٧)، أو ما كان مرتجلاً كـ«صه» ففعل، أو منقولاً من مصدر أو ظرف فباق على أصله، منصوب بواجب الحذف(٨)، أو مسماه المصدر(٩) فتعريفه وتنكيره حقيقه، أو هو علم جنس لمعنى ما فسر به، فهو معرفة

---

(١) عن (ب).

(٢) أي مدلوله لفظ الفعل لا حدث ولا زمن، وذلك الفعل هو الذي يدل على الحدث والزمن. الارتشاف (٣/ ١٩٧).

(٣) من خلاف بين جمهور البصريين؛ لأنهم متفقون على أنها أسماء أفعال، لكنهم اختلفوا في المسمى هل مسماها الفعل أو المصدر أو علم الجنس.. إلخ، راجع الارتشاف (٣/ ١٩٧)، التصريح (١/ ٣٣)، (٢/ ١٩٥).

(٤) في رأي الكوفيين. البسيط لابن أبي الربيع (١/ ١٦٣)، الأشموني (٣/ ١٩٥)، التصريح (٢/ ١٩٥)، الهمع (٥/ ١٢١).

(٥) وعليه بعض البصريين. انظر الارتشاف (٣/ ١٩٧).

(٦) من الإعراب عند الأخفش وطائفة واختاره ابن مالك، شرح المرادي (٤/ ٧٥)، التصريح (٣/ ١٩٥).

(٧) وإليه ذهب أحمد بن صابر وسماه الخالفة. انظر الهمع (ص١٨٩).

(٨) أي بفعل مضمر لا يجوز إظهاره، وذهب إليه أبو القاسم بن القاسم من نحاة الأندلس. الارتشاف (٣/ ١٩٧).

(٩) الجملة معطوفة على قوله: «لأن مسماه الفعل ...» وهو شروع في استكمال الخلاف الواقع بين جمهور البصريين في مدلول هذه الأسماء. انظر الارتشاف (٣/ ١٩٧).

وإن نون، وعليهما محله نصب على المصدر بدلاً من فعله[(١)]، أو مسماه معنى الفعل، وهو الحدث والزمان[(٢)]، فمحله رفع بالابتداء[(٣)]، وأغنى مرفوعه عن الخبر، وهو نكرة على الأظهر.

واسم الصوت: ما خوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل، أو حكي به صوت مسموع، كـ«قُوسْ قُوسْ» لزجر الكلب[(٤)]، و«شوشو» لزجر الحمار[(٥)]، و«حَلْ حَلْ» لزجر الإبل، و«حَاحَا» لدعاء الضأن، و«عَاعَا» لدعاء المعز، وكـ«غَاقِ» لصوت الغراب، و«طَاقِ» لصوت الضرب، و«طَقْ» لوقع الحجارة.

٤- تنوين المقابلة: وهو اللاحق لما جمع بألف / وتاء، في مقابلة نون جمع مذكره السالم، ١١١/ب كمسلمات، وحمل عليه ما لا مقابل له في المذكر، كـ«حمامات» واستصحب فيما سمي به منه، كـ«عرفات».

(وقيل: هي فيه للصرف)[(٦)].

وقيل: للعوض عن نصبه بالفتحة[(٧)].

وقيل: للمقابلة، إلا فيما سمي به منه فللصرف[(٨)].

---

(١) عند المازني وطائفة. التصريح (٢/ ١٩٥).

(٢) قال في الارتشاف (٣/ ١٩٧): «قيل: وهو ظاهر مذهب سيبويه، وأبي علي، وجماعة».

(٣) نسبه المرادي (٤/ ٧٥) لبعض النحويين، وتبعه الأزهري في التصريح (٢/ ١٩٥).

(٤) ولدعائه «قس قس» راجع اللسان (قوس) (٦/ ١٨٦).

(٥) لم أقف على ما يزجر به الحمار بلفظ الشارح، بل بألفاظ أخرى. ففي الارتشاف (٣/ ٢١٦، ٢١٧): «ومن زجر الحمار والفرس هَبْ هَبْ، وهَابِ هَابِ، وهَابَ هَابَ، وللحمار المورد شَأْ، وتَشُؤْ، وقال قطرب: وللحمار إذا دعوته للعلف تُشُؤْ تُشُؤْ، وتُشَأْ». فلعل ما ذكره الشارح دعاء للحمار، لأنه أقرب للفظ الدعاء الذي ذكره أبو حيان وغيره كالرضي (٢/ ٨٣)، وابن منظور في اللسان (١٤/ ١٠١)، وابن عقيل في المساعد (٢/ ٦٦٢)، والأشموني (٣/ ٢٠٩).

(٦) سقط من (ج)، قال به علي بن عيسى الربعي، ورَدَّه المرادي في شرح الألفية (١/ ٢٥)، والأسيوطي في الهمع (٤/ ٤٠٦).

(٧) رَدَّه الأشموني (١/ ٣٦)، والأزهري (١/ ٣٣)، وذلك لأن الكسرة قد عوضت عنها.

(٨) نسبه المغني (٢/ ٣٤١) للزمخشري.

٥- تنوين العوض:

إما عن حرف كتنوين جوارٍ[1] وليالٍ وأُعَيْمٍ ويُعَيْلٍ، مُصَغَّرَيْ أَعْمَى ويَعْلَى[2]، رفعًا وجرًا فإنها[3] عوض عن الياء المحذوفة اعتباطًا، أي: لغير علةٍ تصريفية، لا عن حركة الياء، خلافًا للمبرد[4]، والزجاج[5]، ولا هي للصرف خلافًا للأخفش[6]، بخلافها نصبًا، فإنها تثبت غير منونة، وكتنوين جَنَدِلٍ[7]، مقصور جَنَادِلَ، فإنها عوض عن ألفه، قاله ابن مالك[8]، والظاهر أنها للصرف، ولهذا جره بالكسرة.

وإمَّا عن مفرد مضاف إليه، كتنوين «كل، وبعض، وغير، وأيٍّ، وآلٍ» بمعنى أهل، نحو:

---

(١) جمع جارية، وهي السفينة، والشمس، والريح . اللسان (جرا) (١٤/ ١٤١).

(٢) اسم رجل، وقد جاء مصغرًا في قول الراجز:

قد عجبت مني ومن يُعَيْلِيَا ** لما رأتني خَلَقًا مُقْلَوليَا

سيبويه (٢/ ٥٩)، المقتضب (١/ ٢٨٠)، اللسان (علا) (١٥/ ٩٤)، التصريح (٢/ ٢٢٨).

(٣) أي التنوين؛ لأن الشارح دائمًا يؤنثه.

(٤) عزاه الشارح إلى المبرد تبعًا للصيمري في التبصرة (٢/ ٥٧٠)، والمغني (٢/ ٣٤١)، والتصريح (١/ ٣٤)، ويرده ما في المقتضب (١/ ٢٨٠، ٢٨١): «فإنما انصرف باب جوار في الرفع والخفض؛ لأنه أنقص من باب ضوارب في هذين الموضعين. وكذلك قاضٍ فاعلم، ولو سميت به امرأة لانصرف في الرفع والخفض، لأن التنوين يدخل عوضًا مِمَّا حذف منه».

(٥) راجع ابن يعيش (١/ ٦٣، ٦٤)، والتصريح (٢/ ٢١٢).

أبو إسحاق إبراهيم بن السُّريّ بن سهل (٢٤١-٣١٠، أو ٣١١، أو ٣١٦هـ)

كان عالمًا بالنحو واللغة، وقرأ على المبرد، مولده ووفاته ببغداد، ومن كتبه: «معاني القرآن»، و«الاشتقاق»، و«خلق الإنسان». نزهة الألباء (٣٠٨)، إنباه الرواة (١/ ١٥٩)، وفيات الأعيان (١/ ١٣)، بغية الوعاة (١/ ٤١١).

(٦) انظر المغني (٢/ ٣٤١)، والتصريح (٢/ ٢١٢).

أبو الحسن سعيد بن مسعدة (... - ٢١٥، أو ٢١٠، أو ٢٢٠هـ).

بصري من أهل «بلخ» أخذ العربية عن سيبويه والخليل بن أحمد، واستدرك على الثاني بحر «الخبب»، ومن تصانيفه: «تفسير معاني القرآن»، و«معاني الشعر»، و«القوافي». نزهة الألباء (١٨/ ١٨٨)، معجم الأدباء (١١/ ٢٢٠)، بغية الوعاة (١/ ٥٩٠)، شذرات الذهب (٢/ ٣٦).

(٧) المكان الغليظ فيها حجارة. اللسان (١١/ ١٢٩).

(٨) في شرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٢٥).

﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾ [الإسراء: ١١٠] أصله: أيَّ هذين، فحذف «هذين» وعوض عنه التنوين.

وقيل: تنويناتها للصرف.

والتحقيق أنه إن نوى المحذوف فللعوض، وإلا فللصرف.

وإمَّا عن جملة مضاف إليها، نحو: ﴿ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴾ [الواقعة: ٨٤] أصله: حينئذ بلغت الحلقوم، فحذفت الجملة، وعوض عنها التنوين، نحو:

نهيتُك عن طلابِكَ أمَّ عمرو ... بِعَافيةٍ وأنتَ إذٍ[1] صحيح[2]

أي: إذْ نهيتك، خلافًا للأخفش[3]، زعم أن «إذٍ» حينئذٍ مصروفة، مجرورة بالإضافة، إلا أنه البيت حذف المضاف وبقي عمله، (ولك أن تقول: حينئذًا، ويومئذًا، وأنت إذًا، بالفتح فتقف بإبدال تنوين العوض ألفًا كرأيت زيدًا)[4].

قال ابن مالك، كابن معزوز القيسي[5]، الفاهم لذلك عن سيبويه: أن الصرف عبارة عن

(١) في (ب، ج) «إذا» وهي رواية فيه. انظر: الخزانة (٣/ ١٤٧).

(٢) قائله: أبو ذؤيب خويلد بن خالد بن محرِّث الهذلي (... - ٢٧هـ تقريبًا).

شاعر فحل مخضرم، من مضر، قدم المدينة ليلة وفاة الرسول ﷺ، وشهد دفنه، وشارك في الغزو والفتوح حتى توفي في خلافة عثمان بمصر. الشعر والشعراء (٢٥٢)، الأغاني (٦/ ٥٨)، الآمدي (١١٩).

والبيت من قصيدة في تسعة أبيات، يخاطب «القلب» وقبله مطلعها:

جمالك أيُّها القلبُ القريح ** ستلقى مَنْ تحب فتستريح

نهيتك: دفعتك عن طلب هذه المرأة، بعافية: البغدادي عد هذه الرواية تصحيفًا، والمشهور (بعاقبة): أي كان آخر كلامي معك تحذيرك ما تقاسيه الآن.

ديوان الهذليين (١/ ٦٨)، الخصائص (٢/ ٣٧٦)، سر صناعة الإعراب (٢/ ٥٠٤)، ابن يعيش (٣/ ٢٩)، شرح الكافية الشافعية (٢/ ٩٤٠)، المساعد (١/ ٤٩٩)، الأشموني (١/ ٣٦)، الخزانة (٣/ ١٤٧).

(٣) معاني القرآن (٢/ ٢٧١).

(٤) سقط من (ب).

(٥) راجع الارتشاف (١/ ٣١٣).

يوسف بن معزوز القيسي الأندلسي (... - ٦٢٥هـ).

أديب نحوي، من أهل الجزيرة الخضراء، عاش آخر حياته بـ«مرسية» وأقرأ بها، وتوفي بها، من كتبه: «شرح الإيضاح» للفارسي، و«التنبيه على أغلاط الزمخشري في المفصل». بغية الوعاة (٢/ ٣٦٢)، كشف الظنون (١/ ٢١٢)، (٢/ ١٧٧٦)، الأعلام (٨/ ٢٥٤)، معجم المؤلفين (١٣/ ٣٣٦).

عن هذه التنوينات الأربع[1].

٦- تنوين الضرورة كاللاحق للمنادى المبني[2] باقيا على ضمه نحو:

سلام الله يا مطرٌ عليها ....[3]

أما إذا نون / منصوبًا، نحو: ١١٢/أ

.... يا عديًّا لقد وَقَتْكَ الأَوَاقِي[4]

---

(١) بمعناه في شرح الكافية الشافية (١/ ١٦١)، وقول الشارح: «الأربع» لا يوافق ما تقدم لأن المتقدم «خمس» تنوينات، فلعله لم يعتد بالثالث لكونه جزءًا من الثاني في المشهور عن النحاة.

(٢) أما اللاحق للممنوع من الصرف فلم يذكره الشارح هنا، لأن تنوينه تنوين الصرف، ذكره ابن هشام في المغني (٢/ ٣٤٣).

(٣) .... ** وليس عليك يا مطرُ السلام

للأحوص: عبد الله بن محمد بن عبد الله الأنصاري (... - ١٠٥هـ).

اختلف في اسمه واسم أبيه، والراجح ما ذكرت، شاعر مجيد لفنون الشعر، مكثر في الغزل، يُرْمَى بطلب الغلمان، كانت وفاته بدمشق. الأغاني (٤/ ٤٠)، الآمدي (٤٧)، الخزانة (١/ ٢٣٢).

والبيت من قصيدة يذكر فيها رجلاً اسمه مطر، دميم الخَلْق، تزوج امرأة جميلة، وبعده:

فلا غفر الإله لمنكحيها ** ذنوبهم وإن صلوا وصاموا

كأن المالكين نكاح سلمى ** غداة نكاحها مطر نيام

غداة: الغداة الضحوة، ويروى (غداة يرومها) وأراد بالغداة مطلق الوقت.

والشاهد: تنوين المنادي المبني على الضم ضرورة دون تغيير الضمة، وهو مذهب الخليل وسيبويه، وتبعهما الشارح. سيبويه (١/ ٣١٣)، المقتضب (٤/ ٢١٤، ٢٢٤)، وأمال الزجاجي (٨١)، إيضاح الشعر (١٦٥)، التبصرة (١/ ٣٥٥)، الإنصاف (١/ ٣١١)، شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٠٤)، شذور الذهب (١١٣)، المساعد (٢/ ٥٠١)، شرح ابن عقيل (٢/ ٢٩٦)، الأشموني (٣/ ١٤٤)، التصريح (٢/ ١٧١)، الخزانة (١/ ٢٩٤).

(٤) ضَرَبَتْ صدرَها إليَّ وقالت: ** ....

قائله: المهلهل عدي بن ربيعة بن مرة بن هبيرة (.... - ١٠٠ق هـ)

شاعر من أبطال العرب في الجاهلية، أول من هلهل نسج الشعر، أي رققه، لذلك لقب مهلهلاً، وقيل اسمه: امرؤ القيس، عكف على اللهو، والتشبيب بالنساء، فسماه (كليب) «زير النساء».

الشعر والشعراء (٩٩)، الآمدي (٢٤٨)، الخزانة (١/ ٣٠٠).

=

فهو معرب وتنوينه للصرف، كذا قيل[1]!

والحق أن تنوينه ضرورة، وفتحه حكاية لحال إعرابه عند الضرورة لا إعراب، لقيام سبب البناء بلا معارض، (ففي تابعه الوجهان مطلقًا)[2].

٧- تنوين الزيادة كاللاحق لغير المنصرف نظمًا ونثرًا، كقراءة نافع[3] وغيره: «سلاسلاً وأغلالاً» [الإنسان: ٤] بتنوين «سلاسل» مع أنه على صيغة منتهى الجموع، وقراءة الأعمش[4]: «ولا يغوثًا ويعوقًا» [نوح: ٢٣] بتنوينهما مع أن فيهما العلمية ووزن الفعل، وكقوله[5]:

=

والبيت من قصيدة له يتغزل في ابنة المجلل، وقبله:

ظبية من ظباء وَجْرَةَ تعطو ** ويداها في ناضِرِ الأَوْرَاقِ

وَجْرَة: بفتح الواو وسكون الجيم، اسم موضع، تعطو: تتناول، ضربت صدرها: متعجبة من حال الشاعر، وهو كثير من النساء في حال الدهشة أو الإنزعاج، ويروى (رفعت رأسها)، الأواقي: جمع واقية: حافظة وراعية، وأصله (الوواقي) فقلب الواو الأولى همزة وجوبًا.

الشاهد فيه: قوله «يا عديا» حيث اضطر إلى تنوين المنادى فنونه، ولم يكتف بذلك بل نصبه، واختاره عيسى بن عمر، والمبرد وغيرهم.

المقتضب (٤/ ٢١٤)، أمالي القالي (١/ ٣٠٠)، سر صناعة الإعراب (٢/ ٨٠٠)، ابن يعيش (١٠/ ٨)، الكافية الشافية (٣/ ١٣٠٤)، شذرات الذهب (١١٢)، ابن عقيل (٢/ ٢٦٩)، العيني (٤/ ٢١١).

(١) بل هو ظاهر كلام النحاة، كما في (ص٢٨١/ ب).

(٢) سقط من (ب)، وقوله «مطلقًا» أي سواء كان منونًا بالرفع أو بالنصب، والضم مختار عند الخليل وسيبويه والمازني، والنصب عند المبرد وأبي عمرو ويونس والجرمي. انظر الكتاب (١/ ٣١٣)، المقتضب (٤/ ٢١٢)، وهذا الكتاب (٢٨١/ ب).

(٣) ابن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي بالولاء (... - ١٦٩هـ).

أحد القراء السبعة، أصله من أصبهان، أقرأ الناس بالمدينة نيفًا وسبعين سنة، وتوفي بها. البداية والنهاية (١٠/ ١٥٩)، غاية النهاية (٢/ ٢٣٠)، الأعلام (٨/ ٥).

(٤) سليمان بن مهران أبو محمد الأسدي الكاهلي ولاء (٦١-١٤٨هـ).

تابعي، عالم بالقرآن، والحديث، والفرائض، وأصله من بلاد الري، نشأ بالكوفة، وتوفي فيها. تاريخ بغداد (٩/ ٣)، غاية النهاية (١/ ٣١٥)، الأعلام (٣/ ١٣٥).

(٥) مهيار الديلمي، الأديب الباهر ذو البلاغتين، شاعر زمانه، فارس الأصل. سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٧٢).

أَعِـدْ ذِكْـرَ نُعْـمَانٍ لنـا إِنَّ ذِكْـرَهُ هـو المِـسْكُ مـا كَرَّرْتَـه يتـضَوَّعُ[1]

بتنوين «نعمان» مع أن فيه العلمية والزيادة.

ولك أن تجعل ما ورد في النظم من تنوين الضرورة، وتسمى ما ورد في النثر تنوين المناسبة، وهو أحسن.

٨- تنوين التكثير: ويسمى تنوين الشذوذ، وسماه بعضهم: تنوين الهمز، كحكاية أبي زيد[2]: «هَولاَءٍ قَوْمُكَ»[3]، بتنوين همزة آخره[4]، ومنه على الصواب تنوين: ذات، وذوات الطائيتين، في لغة من جعلها بصورة المعرب، إن ثبت عنهم تنوينهما.

٩- تنوين الحكاية: كاللاحقة للأوزان، أي الأمثلة الموزون بها، كقولك: امرأة [مضراب وزنه][5] مِفْعَالٌ، وضاربة، وزنه فَاعِلةٌ؛ لأن الأوزان أعلام جنس، وقد وجد فيهما هنا مع العلمية التأنيث المعنوي في «مِفْعَال» لأنه صفة مؤنث، واللفظي في فَاعِلة، فامتنع صرفهما، وإنما نونا لمجرد حكاية الموزون، هذا هو التحقيق، وإن أوهم بعض كلامهم خلافه.

أما قول ابن الخباز[6]:

---

(١) ديوانه (١/ ١٠٩٠)، والرواية فيه:

أعد ذكر نعمانٍ أعد إن ذكره ** من الطيب ما كررته يتضوع

الفرائد الجديدة (١/ ١١٤)، الافتتاح في شرح المصباح (٢٠٩)، تاج العروس (ضوع) (٥/ ٤٣٩).

(٢) سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (١١٩-٢١٥، أو ٢١٤، أو ٢١٦هـ).

في اسمه واسم جده خلاف، والراجح ما ذكرت، أحد أئمة الأدب واللغة، وجده ثابت بن زيد أحد الستة الذي جمعوا القرآن في عهد الرسول، توفي أبو زيد في البصرة، وله كتب منها: «النوادر»، و«الهمز»، و«لغات القرآن». طبقات ابن سعد (١/ ٢٧)، إنباه الرواة (٢/ ٣٠)، الأعلام (٢/ ٩٢).

(٣) راجع المغني (٢/ ٣٤٣)، والهمع (٤/ ٤٠٩).

(٤) وفائدته تكثير اللفظ.

(٥) عن نسخة (د).

(٦) شمس الدين أحمد بن الحسين بن أحمد الموصلي (... - ٦٣٩، أو ٦٣٧ أو ٦٤٠هـ).

ضرير، عالم في النحو، واللغة، والفقه، توفي بالموصل، ومن آثاره: «الغرة المخيفة في شرح الدرة الألفية»، وهو شرح لألفية ابن معطي، و«النهاية في شرح الكفاية» في النحو، و«توجيه اللمع». مرآة الجنان (٤/ ١٠١)، والنجوم الزاهرة (٦/ ٣٤٢)، بغية الوعاة (١/ ٣٠٤)، الأعلام (١/ ١١٧).

«تنوين الحكاية كأن تسمي رجلاً: بعاقلةٍ لبيبةٍ[1] فإنك تحكي اللفظ المسمى به»[2] انتهى، فعجيب منه، لأنه قد اعترف بأنه / التنوين الذي كان له قبل التسمية. ١١٢/ب

١٠- تنوين الترنم: وهو اللاَّحِق للقوافي المطلقة، أي التي آخرها حرف مد ولين، نحو [قوله][3]:

أَقِــلِّي اللَّــومَ عــاذلَ والعتــابَنْ[4] ....

أي: العتابا.

١١- تنوين الغلو: وهو اللاحق للقوافي المقيدة، أي التي آخرها حرف صحيح ساكن، نحو:

وقَــاتِمِ الأعــماقِ خــاوي المُخْــتَرَقِنْ[5] ....

---

(١) في (ب) «ولبيبة».

(٢) النهاية في شرح الكفاية (ص٥٤) رسالة دكتوراه.

(٣) وهو تنوين الصرف.بدلاً من حرف الإطلاق، وهو الألف والواو والياء، ويؤتى بهذا التنوين لقطع الترنم، وهو التغني، فإذا أنشدوا ولم يترنموا، جاؤوا بالنون في مكان أحرف المد. المغني (٢/ ٣٤٢) بتصرف.عن نسخة (ب)، والقائل: جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي.

(٤) .... ** وقولي إن أصبت لقد أصابن

مطلع قصيدته (الفاضحة) التي هجا فيها الراعي النميري عندما فضل الفرزدق على جرير في الشعر. ومنها البيت الشمهور:

فغض الطرف إنك من نميرٍ ** فلا كعبًا بلغــت ولا كــلابــا

اللوم: العذل والتوبيخ، عاذل: أي يا عاذل منادى حذف منه حرف النداء، مرخم (عاذلة)، العتاب: اللوم، أو ذكر أحد المتحابين لصاحبه ما يجد في نفسه من غضب عليه. ديوانه (٦٤)، سيبويه (٢/ ٢٩٨)، النوادر في اللغة (٣٨٧)، أصول ابن السراج (٢/ ٣٨٦)، إيضاح الشعر (١٩)، سر صناعة الإعراب (٢/ ٤٧١)، الإنصاف (٢/ ٦٥٥)، ابن يعيش (٤/ ١١٥)، الخزانة (١/ ٣٤)، (٤/ ٥٥٤).

(٥) .... ** مشتبِهِ الأَعْــلامِ لمَّاعِ الخَفَقِنْ

مطلع أرجوزة لرؤبة بن العجاج، وقد سبقت ترجمته (ص٩٨/ب)، قاتم: مظلم مغبر، صفة لموصوف محذوف أي: رب بلد قاتم، الأعماق: جمع عمق بفتح العين وضمها، وهي النواحي القاصية من المفازة، خاوي: خالي، المخترق: مكان الاختراق، يقال خرقت الأرض إذا جبتها، ومخترق الرياح ممرها. مشتبه =

بكسر القاف على أصل التقاء الساكنين، وهما القاف الساكنة للوزن والتنوين، وبفتحها تخفيفًا، أي: المخترق، وسمي غاليًا لمجاوزته الحد بكسرة الوزن.

وتسمية هذين الأخيرين تنوينًا مجاز؛ لأنهما يلحقان الكلم الثلاث، ويجامعان «أل»، ويثبتان خطًا ووقفًا، ويحذفان وصلاً، بخلاف الأقسام التسعة قبلهما، فهي التنوين حقيقة، ولهذا اختصت بالاسم.

(والخَفْضِ) الذي يعبر عنه البصريون بالجر، وهو ما يحدثه عامل الخفض في آخر الكلمة من حركة أو غيرها، حرفًا كان العامل أو اسمًا أو غيرهما[1]، كـ«بسم الله الرحمن الرحيم» (عُرِفْ) من بين قسيميه، وهو خبر قوله: «فالاسم»، وبه يتعلق قوله: «بالتنوين ... إلخ».

(وَ) كذا يعرف بقبوله لدخول (حَرْفِ خَفْضٍ) عليه من أوله، كسرت من البيت إلى المسجد، وأما قولهم: «والله ما هي بنعم الولدُ»[2]، و«نعم السيرُ على بئس العيرُ»[3]، فأصله: ما هي بولد مقول فيه نعم الولد، وعلى عير مقول فيه بئس العير، فحرف الجر إنما دخل على اسم حذف هو وصفته، التي هي «مقول فيه»، وأبقى معمول صفته، الذي هو الجملة الفعلية المحكية بالقول.

(وَبِلاَمٍ وَأَلِف) أي وبقبوله لدخول «أل» عليه بأقسامها الآتية، إلا الموصولة[4] على

=

الأعلام: جمع علم، وهي الجبال، أي أعلام هذه الطرق يشبه بعضها بعضًا فلا يهتدي السالك بها، الخفقن: السراب.

ديوانه (١٠٤)، سيبويه (٢/ ٣٠١)، أصول ابن السراج (٢/ ٣٨٩)، التبصرة (١/ ٢٩٠)، الخصائص (١/ ٢٢٨)، ابن يعيش (٢/ ١١٨)، (٩/ ٢٩)، الكافية الشافية (٣/ ١٤٢٩)، البسيط (٢/ ٨٦٩)، العيني (١/ ٣٨)، الأشموني (١/ ٣٢)، الخزانة (١/ ٣٨).

(١) كالمجاورة والتوهم. راجع: الصبان (١/ ٣٠)، والتبعية. شرح الكفراوي للآجرومية (ص١١).

(٢) «... نصرها بكاء وبرها سرقة»، قاله بعض العرب عندما بشر ببنت. انظر: الكافية الشافية (٢/ ١١٠٢).

(٣) انظر المرجع السابق (٢/ ١١٠٢).

(٤) لعدم اختصاصها بالاسم، فقد تدخل الفعل، كقول الفرزدق:

ما أنت بالحكم الترضي حكومته ** ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

انظر: الإنصاف (٢/ ٥٢٠)، المغني (١/ ٤٩)، أوضح المسالك (١/ ٢٠).

الأصح، كالرجل، والعباس، والنضر، ومثلها «أم» في لغةٍ[١]، كقوله ﷺ / مخاطبًا لبعض[٢] ١١٣/أ أهلها: «ليس من امبر امصيام في امسفر»[٣].

والتعبير بـ«أل» أو «أم» هو الذي ينبغي؛ لأن اللفظ الثنائي فأكثر يجب فيه ذلك، فلا يقال في «هَلْ» الهاء واللام، لكن لما كثر الخلاف في أداة التعريف ما هي؟ فقال الخليل[٤]، وابن كيسان[٥]: هي «أل» وهمزتها قطع[٦]، وإنما وصلت للتخفيف، وسيبويه[٧]: هي «أل» وهمزتها وصل، والجمهور: هي اللام وحدها، والهمزة زائدة للتوصل بها إلى النطق بالساكن[٨]،

---

(١) عزاها ابن هشام في شرح قطر الندى (١١٤)، لحمير، وعزيت لهم ولطيئ في الهمع (١/ ١٠، ١١، ٢٧٣) وقال ابن يعيش (٩/ ٢٠): «وقوم من العرب يبدلون من لام المعرفة ميمًا وهي يمانية»، وقال ابن مالك: «... ويتناول ذلك -أيضًا- التعريف بالألف والميم، وهي لغة أهل اليمن». شرح الكافية (١/ ١٦٤).

(٢) عدى اسم الفاعل لمفعوله باللام، وهو جائز. انظر (ص٩٣/أ).

(٣) رواه أحمد في مسنده (٥/ ٤٣٤)، عن كعب بن عاصم، وفي حاشية الصبان (١/ ٣٧): «الحديث ورد بلفظ «أل» ولفظ «أم» وكلاهما بسند رجاله رجال الصحيح كما في المناوي». وانظر الحديث النبوي في النحو العربي (ص١٤٦، ١٤٨)، فقد أورد مؤلفه كلامًا عزيزًا حول الحديث، يطول ذكرها هنا.

(٤) الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي (١٠٠-١٧٠ أو ١٦٠ أو ١٧٧هـ).
نحوي، لغوي، واضع علم العروض، أستاذ سيبويه، ولد ومات في البصرة، من آثاره «العين»، و«الجمل»، و«كتاب العروض». إنباه الرواة (١/ ٣٤١، ٣٤٧)، معجم الأدباء (١١/ ٧٢، ٧٧)، بغية الوعاة (١/ ٥٥٧، ٥٦٠).

(٥) محمد بن أحمد إبراهيم بن كيسان أبو الحسن (... - ٢٩٩هـ أو ٣٢٠).
نحوي، أديب، لغوي، أخذ عن المبرد وثعلب، وهو من أهل بغداد، من كتبه: «المهذب» في النحو، و«غريب الحديث»، و«معاني القرآن». تاريخ بغداد (١/ ٣٣٥)، بغية الوعاة (١/ ١٨)، شذرات الذهب (٢/ ٢٣٢)، الأعلام (٥/ ٣٠٨)، معجم المؤلفين (٨/ ٢١٣)، واسمه فيه «محمد بن إبراهيم» وهو خطأ.

(٦) انظر: الجمل في النحو (٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٦٢)، وشرح قطر الندى (١١٢)، والمساعد (١/ ١٩٦).

(٧) (١/ ٢٢٠)، (٢/ ٢٧٢)، وكلام الشارح هنا يفهم منه موافقة سيبويه للخليل، في كون المعرفة الهمزة واللام معًا، وإنما الخلاف بينهما في الهمزة، وهو ما عليه ابن مالك في التسهيل (ص٤٢)، والمفهوم أيضًا من كتاب سيبويه، إلا أن المشهور عند النحاة أن سيبويه يقول المعرف هي اللام وحدها، وهو ما جرى به قلم ابن مالك في شرحه لكافيته (١/ ٣١٩).

(٨) نسبه إلى المتأخرين في المساعد (١/ ١٩٦)، وفي الأشموني (١/ ١٧٧) إلى بعض النحاة.

والمبرد[١]: هي الهمزة وحدها، واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام، ساغ[٢] لهم التعبير عنها بالألف واللام، ولا يجوز ذلك في غيرها، وقد يؤخذ من تقديم الناظم اللام ترجيحه لقول الجمهور.

وجملة ما ذكره[٣] من علامات الاسم أربع: التنوين، والخفض، وحرفه، وأل.

٥- الإسناد إليه: بأن تنسب إليه بعض الأحكام، كنسبة البيع والتزويج إلى «تاء» بعتك العبد، وزوجتك فلانة، والإيمان إلى «أنا» في قولك: أنا مؤمن، وأنا قد آمنت بالله تعالى، والنفاد والبقاء إلى «ما» في قوله تعالى: ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ﴾ [النحل: ٩٦][٤] وهو أنفع علاماته، وبه عرف اسمية «حتّى» و«قال» في نحو قولك: حتى حرف جر، وقال فعل ماض[٥]، ولا يشكل عليه تسمية الأول حرفًا والثاني فعلاً؛ لأن المراد أنهما إذا استعملا فيما وضعا له نحو: ﴿ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ [القدر: ٥]، و﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾ [المائدة: ٢٣]، كانا كذلك[٦]، لا أنّهما كذلك في هذا التركيب[٧]، فالأول اسم لـ«حتى» في نحو ﴿ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾، والثاني اسم لـ﴿ قَالَ ﴾ في نحو: ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾.

---

(١) في شرح الكافية للرضي (٢/ ١٣١)، وذكر المبرد في كتاب (الشافي) أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها، وإنما ضم اللام إليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام.

والمبرد قد عدل عن رأيه هذا في المقتضب (١/ ٢٢١)، قال: «ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف ...» فكونه يعدها من ألفات الوصل يدل على أن رأيه كرأي سيبويه في أن أداة التعريف «أل» والهمزة وصل، وقال (١/ ٢٢٣): «... وكذا حكم كل ألف وصل تقع مفتوحة، ولا نعرفها مفتوحة إلا التي مع اللام، وألف «ايم» التي تقع في القسم»، وقال أيضًا (١/ ٣٨٨): «واعلم أن ألف الوصل التي تكون مع اللام للتعريف، تخالف سائر ألفات الوصل، وإن كانت في الوصل مثلهن، وذلك أنها مفتوحة ... فإذا كانت في درج الكلام، سقطت كسقوط سائر ألفات الوصل...».

(٢) جواب قوله: «لما كثر ...».

(٣) الناظم (يحيى العمريطي).

(٤) الإسناد في الآية والأمثلة الثلاثة قبلها معنوي.

(٥) والإسناد في المثالين لفظي، راجع يس على التصريح (١/ ٣٩).

(٦) أي كان «حتى» حرفًا، وكان «قال» فعلاً.

(٧) المراد التركيب الثاني، وهو الإسناد اللفظي.

ولمَّا انعقد الشبه الصوري بين الاسم[١] ومسماه[٢] في ذلك، بنى الأول[٣] للشبه اللفظي بينه وبين الحرف، الذي هو مسماه، فإعرابه مَحَلِّي[٤]، وحكى الثاني[٥]؛ لتحقيق الشبه بينه وبين مسماه، مع كونه معربًا لعدم موجب البناء.

/ فإعرابه تقديري، منع من ظهوره اشتغال آخره بحركة الحكاية، إلا في رأي ابن ١١٣/ب الحاجب[٦] فمبني؛ لأن سبب البناء عنده شبه الحرف أو الفعل ماضيًا وأمرًا[٧].

٦- النداء: كـ«يا رجلُ، يا غلامُ»، وأمَّا نحو: ﴿ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ ﴾ [الأنعام: ٢٧] فيا حرف تنبيه[٨]، أو التقدير: يا قوم[٩]، ونحو: ﴿ أَلَا يَا ٱسْجُدُواْ ﴾ [النمل: ٢٥] في قراءة الكسائي[١٠] فالتقدير: ألا يا قوم[١١].

٧- الاستغاثة: نحو: يالله لِلمسلمين.

٨- التعجب منه: نحو: يالَلدَّوَاهِي، يالَلْماء، يالَلْعَجب.

---

(١) حتى، وقال في الإسناد اللفظي.

(٢) الحرف للأول، والفعل للثاني.

(٣) حتى.

(٤) في (ب) «محكي» وهو خطأ، ومراده أن «حتى» في المثال السابق مبتدأ مبني في محل رفع، أي شأنه كشأن غيره من الأسماء المبنية نحو: هذا، الذي ... عند الإعراب.

(٥) قال.

(٦) عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي (٥٧٠-٦٤٦هـ)
ولد بإسنا في صعيد مصر، ودرس بدمشق، ورحل إلى الكرك، وبرع في الأصول، والفقه، والنحو، والصرف، توفي بالإسكندرية، من كتبه: «الإيضاح» شرح المفصل للزمخشري، و«الكافية» في النحو، و«الشافية في الصرف»، و«جامع الأمهات في فروع الفقه المالكي». وفيات الأعيان (١/ ٣٩٥)، طبقات القراء (١/ ٥٠٨)، بغية الوعاة (٢/ ١٣٤)، هدية العارفين (١/ ٦٥٤).

(٧) انظر شرح الكافية للهندي (٢٧٨).

(٨) لأن حرف التنبيه لا يختص بالاسم.

(٩) قدر الشارح المنادى المحذوف «قوم» تبعًا للهمع (١/ ١٠)، وقدره الصبان (١/ ٣٧) «هؤلاء».

(١٠) وأبي جعفر، ورويس بتخفيف اللام. النشر (٢/ ٣٣٧).

(١١) قدر الشارح المنادى المحذوف «قوم» تبعًا للهمع (١/ ١٠)، وقدره الصبان (١/ ٣٧) «هؤلاء».



٩- الترخيم ولو في غير النداء: وهو حذف آخر الكلمة على وجه مخصوص، نحو:

ليس حَيٌّ على المنونِ بِخَالِ[١]

أي: بخالد، (والأوجه أن معناه بباض، فلا ترخيم)[٢].

١٠- ألف التأنيث: كالرُّجْعَى، وزكرياء.

١١- التثنية: كرجلان، قائمان.

١٢- الجمع: كرجال مسلمون، وهنود مؤمنات.

١٣- التصغير: كرجيل، وأما تصغير فعل التعجب، نحو: ما أحيسنه، فقال ابن مالك[٣]، وقوم: سماعي، فلا إيراد، والجمهور مقيس، فيكون مستثنى، وأجاز ابن كيسان[٤] تصغير «أفعل» أيضًا نحو: أحيسن بزيد.

١٤- النسبة إليه: كمكي ومدني.

١٥- نعته: كزيد العالم، وتوكيده المعنوي: كزيد نفسه.

١٦- كونه مفعولاً مطلقًا، أو فيه، أوله، أو معه مطلقًا، أو مفعولاً به أصالة، بخلاف وقوع الجملة مفعولاً به، فإنه عارض بتأويل.

---

(١) لم أعثر على تتمته، ونسبه ابن عصفور في الضرائر إلى (عدي) وهم كثيرون والراجح عندي أنه: عدي بن زيد بن حماد بن زيد العبادي (... - ٣٥ق هـ).

في اسم جده خلاف، وعدي نصراني سكن الحيرة، وكان أحد كتاب كسرى، مات مسجونًا، وله ديوان شعر.

الشعر والشعراء (٦٣)، المرزباني (٢٤٩)، الخزانة (١/ ١٨٤).

ورجحت صاحب الترجمة لأن ابن عصفور في الضرائر لم ينسب شعرا لمن سمي «عديًا» إلا لعدي بن زيد نسب له في ثلاثة مواضع (ص٦٨، ١٤١، ٢٠٧)، بقوله: (وقول عديّ بن زيد) وعندما نسب الشاهد قال (وقول عديّ)، غير أني لم أعثر على ديوانه.

وقطعة البيت في: الصاحبي (١٩٤)، ضرائر الشعر (١٤٠)، الارتشاف (٣/ ١٦٤)، المساعدة (٢/ ٥٦٠)، الأشموني (٣/ ١٨٣)، الهمع (٣/ ٧٦).

(٢) سقط من (ب).

(٣) التسهيل (١٣١).

(٤) راجع الارتشاف (١/ ١٧١)، والتسهيل (١٣١).

١٧- كونه تمييزًا مطلقًا، أو حالاً أو مستثنى أصالة، بخلاف وقوع الجملة حالاً أو مستثنى، فإنه على خلاف الأصل.

١٨- إضافته: كغلام رجل.

١٩- تعريفه بعلمية أو غيرها[1].

٢٠- منع الصرف، وكذا الصرف لكنه قد دخل في التنوين.

٢١- الإضافة إليه بلا تأويل، بخلاف نحو: ﴿ يَوْمَ هُم بَـٰرِزُونَ ﴾ [غافر: ١٦] فالجملة في تأويل المصدر.

٢٢- عود الضمير إليه: نحو: ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ [الأعراف: ١٣٢]، فمهما اسم لعود هاء «به» إليها.

٢٣- إبدال اسم صريح منه: نحو كيف أنت أصحيح أم سقيم؟ فـ«كيف» اسم، لإبدال «صحيح» و«سقيم» منه.

٢٤- الإخبار به مع مباشرته الفعل، نحو: القتال إذا جاء زيد، فـ«إذا» اسم؛ لأن الإخبار بها ينفي حرفيتها، ومباشرتها الفعل ينفي فعليتها.

٢٥- النعت به أصالة بلا تأويل، بخلاف الجملة / فوقوعُها نعتًا عارضٌ، وهي حينئذ في تأويل الاسم المفرد. ١١٤/أ

٢٦- موافقة ثابت الاسمية، في وزن مخصوص به: كوشكان بمعنى وشك، أي: قرب، فإنه بزنة سكران، أو في معنى بلا معارض: كموافقة «قَدْ، لِحَسْب» في نحو: قد أخيك درهم، بخلاف نحو: سرت والنيل، فإن الواو وافقت «مَعَ» في معناها، لكن عارضها كونها على حرف واحد صدرًا، وإنما يكون كذلك الحرف، ولا يقع الاسم على حرف واحد إلا آخرًا، كـ«تاء» قمت.

(وَالفِعْلُ) لغةً: الحدث الصادر من الفاعل، قولاً أو فعلاً أو نيةً، واصطلاحًا: كلمة دلت بنفسها على معنى مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعًا.

---

(١) هذه العلامة تغني عن سابقتها، وتغني كذلك عن قول الناظم «وبلام وألف»، انظر شرح الكافية الشافية (١/ ١٦٤).

فدخل فيه نحو: ليس، وعسى، وصيغ الإنشاء كالعقود، فإن عدم دلالتها على الزمان عارض، وخرج منه كل ما مر دخوله في حد الاسم فتأمل.

وهو (مَعْرُوفٌ) من بين قسيميه (بِقَدْ) الحرفية[١]، وتدخل على الماضي والمضارع، كقد قام، وقد يقوم.

(وَ) بحرف التنفيس[٢] أي (السِّيْنِ) وسوف، الدالين على الاستقبال، ويقال في «سوف» «سَفْ»[٣] بحذف الواو مع سكون الفاء وفتحها، وسَوْ[٤] بحذف الفاء مع سكون الواو وفتحها و«سَيْ» بقلب الواو ياء، لتطرفها ساكنة، و«سَا» بقلب الياء ألفًا، لانفتاح ما قبلها، أو بقلب الواو المفتوحة ألفًا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، وهذا أولى.

ويختصان بالمضارع كـ«لم» وأخواتها الجوازم، ولن نحو: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى﴾ [الليل: ١٧]، ﴿وَلَسَوْفَ يَرْضَىٰ﴾ [الليل: ٢١]، ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الشرح: ١]، ﴿وَلَن تَرْضَىٰ﴾ [البقرة: ١٢٠].

ولا تدل السين على التأكيد، خلافًا للزمخشري[٥] دسيسة منه، لأن نفي مدخولها لن أفعل، فتوجيه ابن هشام[٦] له ذهول عنها[٧]، ولا هي مقتطعة من سوف، خلافًا

---

(١) احترز به عن (قد) الاسمية بوجهيها: اسم الفعل، والمرادفة لحسب. راجع: المغني (١/ ١٧٠).

(٢) أي: التوسيع، وذلك أنها نقلت المضارع من الزمن الضيق -وهو الحال- إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال. المغني (١/ ١٣٨).

(٣) في القاموس (٣/ ١٥٥)، واللسان (٩/ ١٦٤)، ضبطت بالسكون، وفي المغني (١/ ١٣٩) بالفتح.

(٤) في حاشية الدسوقي على المغني (١/ ١٥١): «... الكسائي نقل عن أهل الحجاز «سو أفعل» بحذف الفاء، في غير ضرورة، فدلّ على أنها لغة».

(٥) في الكشاف (١/ ٣١٥) عند قوله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ قال: «ومعنى السين أن ذلك كائن لا محالة وإن تأخر إلى حين».

وفيه أيضًا (٢/ ٢٠٢)، عند قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ﴾ قال: «السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة، فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد في قولك: سأنتقم منك يومًا، تعني أنك لا تفوتني وإن تباطأ ذلك».

(٦) في المغني (١/ ١٣٨، ١٣٩)، وابن هشام هو: عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاري (٧٠٨-٧٦١هـ). إمام في العربية، ولد بمصر وتوفي بها بعد عمر قضاه في الطلب والتدريس والتأليف، من كتبه: «رفع الخصاصة عن قراءة الخلاصة»، و«التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل». الدرر الكامنة (٢/ ٣٠٨)، النجوم الزاهرة (١٠/ ٣٣٦)، بغية الوعاة (٢/ ٦٨)، الشذرات (٦/ ١٩١)، البدر الطالع (١/ ٤٠٠).

(٧) أي الدسيسة.



للكـوفيين[١]، ولا التنفيس بها كالتنفيس بسوف، بل أقل، خلافًا لابن هشام[٢] تبعًا لهم أيضًا.

(وَتَاءِ تَأْنِيْثٍ مَعَ التَّسْكِيْنِ) أي بتاء التأنيث الساكنة وضعًا الدَّالة على تأنيث ما أسند إليه الفعل، كقام وقامت ، وكان وكانت، / وبها استدل على أن نعم، وبئس، وعسى، وليس، ١١٤/ب أفعال؛ لأنك تقول: نعمت امرأةً خديجةُ[٣]، وبئست امرأةً حمالةُ الحطبِ، وعست هند أن تفلح، وليست مفلحة، خلافًا لمن زعم اسمية الأولين كالكوفيين[٤] وحرفية الأخيرين[٥] كابن السراج[٦].

وقد تكسر لالتقاء الساكنين، كـ﴿ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ﴾ [يوسف: ٥١]، أو تضم بحركة النقل[٧]، كـ﴿ وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ﴾ [يوسف: ٣١]، لكنه خلاف الأصل فيها.

بخلاف تاء التأنيث المتحركة أصالة، فإنها تلحق الأسماء، كقائمة وفاطمة، ودخلت من الحروف في «ربّت، وثمّت، ولعلّت، ولاَتَ» وهي فيها لمجرد تأنيث اللفظ.

---

(١) الإنصاف (٢/ ٦٤٦، ٦٤٧).

(٢) المغني (١/ ١٣٨).

(٣) في (ب) «خديجة امرأة» بتقديم المخصوص على التمييز، وهو جائز عند الكوفيين.

(٤) الإنصاف (١/ ٩٧، ١٢٦)، الأشموني (٣/ ٢٦).

(٥) من خلال البحث ظهر لي خلاف ما نسبه الشارح هنا لابن السراج، ففي أصوله (١/ ٨٢) تحدث عن (ليس) قال: «فأما ليس فالدليل على أنها فعل، وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل، قولك: لست، كما تقول ضربت ...»، وعن (عسى) قال الدكتور مصطفى النماس في تحقيقه للارتشاف (٢/ ١١٨)، تعليقًا على هذه المسألة: «بالرجوع إلى رأي ابن السراج فلم أثر على أنه قال إن (عسى) حرف، فقد قال في كتابه الضوء الوهاج: «ذكر الفعل الذي لا يتصرف ...» وعد منها عسى». لم يتيسر لي الاطلاع على الضوء الوهاج.

(٦) محمد بن السري بن سهل أبو بكر (... - ٣١٦هـ).
من أهل بغداد، برع في الأدب، والنحو، واللغة، أخذ عن المبرد، وقرأ عليه كتاب سيبويه، قيل: كان مولعًا بالطرب والموسيقى، من كتبه: «الأصول» في النحو، و«الموجز» شرح لكتاب سيبويه، و«الخط والهجاء».
تاريخ بغداد (٥/ ٣١٩)، معجم الأدباء (١٨/ ١٩٧)، الوافي (٣/ ٨٦)، بغية الوعاة (١/ ١٠٩).

(٧) مراده نقل حركة همزة الوصل إلى التاء الساكنة قبلها، وأجاز ذلك الكوفيون، ومنعه البصريون، وأجمعا على جواز ذلك في همزة القطع. الإنصاف (٢/ ٧٤١).

(وَ) بتاء الفاعل المعبر عنها بـ(تَاءِ فَعَلْتَ مُطْلَقًا) عن التقييد بحركة مخصوصة، بل تضم للمتكلم، وتفتح للمخاطب، وتكسر للمخاطبة (كَجِئْتَ لِي). وهاتان العلامتان تختصان بالماضي.

(وَ) كذا يعرفُ بدلالته بنفسه على الطلب مع قبول (النُّون) التي هي للتوكيد ثقيلة كانت أو خفيفة (واليَا)ء التي هي ضمير المخاطبة، كقولك (فِي) أفعل (افعَلَنَّ) يا زيد (وافْعَلِي) يا هند، وهذه العلامة تختص بالأمر، وبها استدل على أن هات وتعال فعلا أمر، لا اسما فعل خلافًا لزاعمه[1]؛ لأنَّك تقول: هات أو هاتين يا رجل، وهاتي أو هاتِنَّ يا امرأة، وتعال أو تعالَيَنَّ يا رجل، وتعالَيْ أو تعالَيِنَّ يامرأة، بفتح اللام مطلقًا، وقولهم[2]: يا هند تعالِي بكسرها[3]، ويا قوم تعالُوا بضمها[4]، خطأ فاضح.

فلو دلت كلمة على الطلب بغيرها لا بنفسها، نحو: ﴿ وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ ﴾ [الإسراء: ٣٢]، و﴿ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ ﴾ [الحج: ٢٩]، فهي فعل مضارع، أو دلت عليه بنفسها، ولم تقبل النون أو الياء، فهي اسم فعل: كنَزَالِ أي: انْزِل، ودَرَاكِ أي: أَدْرِك، وصَهْ أي: اسكت، ومَهْ أي: انكفف، أو مصدر: كـ«ضربًا زيدًا»، ومنه ﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾ [محمد: ٤] أي: اضربوها، أو حرف: نحو «كَلاَّ» بالتشديد، أي: انته، وانزجر.

---

(١) الزمخشري نص على الأولى في المفصل (١٥١)، ونسب إليه القول باسميتها ابن هشام في الشذور (٢٢).

(٢) أي العامة. الشذور (٢٣).

(٣) ومنه قول أبي فراس الحمداني:

أيا جارتا ما انصف الدهرُ بيننا ** تعالِي أُقَاسِمْكِ الهمومَ تعالِي

(٤) وعلى الضم جاءت قراءة الحسن، وأبي السمال، وأبي واقد ﴿ فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنْۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ ﴾ [آل عمران: ٦١]، راجع البحر (٢/ ٤٧٩).

قال السمين (٣/ ٢٢٥): «والذي يظهر في توجيه هذه القراءة أنهم تناسوا الحرف المحذوف حتى كأنهم توهموا أن الكلمة بنيت على ذلك، وأن اللام هي الآخر في الحقيقة، فلذلك عوملت معاملة الآخر حقيقة فضمت قبل واو الضمير، وكسرت قبل يائه كما ترى ...».

ومراده بالحرف المحذوف «الياء» إذ الأصل «تعالَيُوا»، وهي منقلبة عن واو، لأنه مشتق من العلو، وهو ارتفاع المنزلة، فكأنه دعاء على ما فيه رفعة، وقيل: أصله أن يدعى الإنسان إلى مكان مرتفع، ثم جعل للدعاء إلى كل مكان. انظر مفردات الراغب (٣٤٦).

أو قبلت الياء ولم تدل على / الطلب، فهي مضارع، كتقوم[١] وتقومين، أو قبلت النون ١١٥/أ ولم تدل عليه، فهي مضارع، نحو: ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ﴾ [يوسف: ٣٢] أو فعل تعجب، نحو: أحسنن بزيد، لأن الأصح أنه ليس أمرًا، بل على صورته[٢].

فعلم أن علامة الأمر مركبة من شيئين، وأن المضارع أيضًا تلحقه النون والياء، لكن لا تلحقه النون إلا إذا كان قسمًا مثبتًا مستقبلاً متصلاً بلامه، وهي لازمة[٣] حينئذ خلافًا للكوفيين[٤] نحو: ﴿ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [التوبة: ٧٥].

أو تاليا «إمَّا الشرطية»[٥]، كـ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ [مريم: ٢٦]، ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ ﴾ [الأنفال: ٥٨].

أو طلبًا[٦] من أمرٍ، أو نهيٍ، أو استفهامٍ، أو تمنٍ، أو عرضٍ، أو غيره، كتخرج أم تقعدن؟ وكيف تكونن؟ ومنه: أقسمت لما تقومن، لأن معناه طلب القيام، و«لما» مشددة بمعنى «إلا».

وقد تلحقه[٧] بعد «ما»[٨] و«لا» النافيتين كـ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ﴾ [الأنفال: ٢٥] وما الزائدة نحو:

---

(١) في (ب) «كيقوم» ولا مثال فيها حينئذ.

(٢) وهو ما عليه البصريون، انظر شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٧٨)، والأشموني (٣/ ١٨، ١٩).

(٣) أي واجبة.

(٤) فقد جوزوا تعاقب اللام والنون في المضارع المستوفي للشروط المذكورة. راجع الأشموني (٣/ ٢١٦).

(٥) والتوكيد بعدها قريب من الواجب.

(٦) والتوكيد بعده كثير.

(٧) نون التوكيد وهو قليل.

(٨) من ذلك قول الشاعر:

قليلاً به ما يحمدنك وارث ** إذا نال مما كنت تجمع مغنما

الارتشاف (١/ ٣٠٥)، وأوضح المسالك (٣/ ١٢٣).

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاَتُ[1]

وقلما تذهبن، وكثر ما تصومن.

ولم نحو: يحسبه الجاهلُ ما لم يَعْلَمَا[2]

---

(١) قائله: ملك الحيرة جذيمة بن مالك بن فهم الأبرش (... ٣٦٦ ق هـ تقريبًا)
ثالث ملوك الدولة التنوخية في العراق، يقال له «الوضاح والأبرش» لبرص كان فيه، قتلته الزباء أخذًا بثأر أبيها. معجم البلدان (٢/ ٣٣٠)، الخزانة (٤/ ٥٦٩)، الأعلام (٢/ ١١٤).
والبيت من قصيدة يصف فيها سرية، أو انقطاعًا حصل له في بعض مغازيه، أوفيت: نزلت، وأصله: من أوفى على الشيء إذا أشرف عليه، علم: جبل، شمالات: بفتح الشين، جمع شمال وهي الريح تهب من ناحية القطب.
الشاهد فيه: توكيد «ترفعن» بالنون الخفيفة، لوقوعه في حيز «ما» الزائدة وهو قليل، وقيل ضرورة، وقيل: شاذ. سيبويه (١/ ١٥٤)، المقتضب (٣/ ١٥)، إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٣٠٦، ٣١٠)، ابن يعيش شرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٠٦)، العيني (٣/ ٣٣٤)، الأشموني (٢/ ٢٣١)، (٣/ ٢١٧)، التصريح (٢/ ٢٢، ٢٠٦)، الخزانة (٤/ ٥٦٧).

(٢) بعده: شيخًا على كرسيه مُعَمَّمَا
لـو أنه أَبَانَ أو تكلَّمَا

وقد اختلف في قائله اختلافًا واسعًا، فقيل:
أ- أبو حيان الفقعسي، ولم أعثر على ترجمته.
ب- ابن جبابة اللص، المغوار بن حيدة الأعنق، شاعر جاهلي، وجبابة اسم أمه، كان لصًا. الخزانة (٤/ ٥٧٣).
ج- مساور بن هند بن قيس بن زهير العبسي (... - ٧٥هـ تقريبًا).
قيل ولد في حرب داحس والغبراء، أبوه وأجداده أشراف من بني عبس، شعراء، فرسان. الشعر والشعراء (١٢٥)، معاهد التنصيص (١/ ٢٨٣)، الخزانة (٤/ ٥٧٣).
د- العجاج عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدي (...-٩٠هـ تقريبًا).
ولد في الجاهلية، وأسلم عند ظهور الإسلام، راجز مشهور، اقعده الفالج في آخر حياته، وله ديوان مطبوع. طبقات الشعراء (٧٥٣)، الشعر والشعراء (٢٣٠)، الخزانة (١/ ٨٢).
هـ- الدبيري، لم أعثر على ترجمته. ز- عبد بني عبس، لم أعثر على ترجمته.
والبيت من قصيدة للشاعر يصف قمعا يجعل في فم الوطاب الذي تحلب فيه الإبل، وقد علا ذلك القمع رغوة، وقيل: يصف جبلاً قد عمه الخصب وحفه النبات، وردّه البغدادي.
يحسبه: الضمير يعود على الثمال (الرغوة) في بيت سابق، معمما: معصبا بعمامته. أبان: أفصح.
الشاهد فيه: دخول نون التوكيد (المنقلبة ألفًا) بعد «لم» وهو قليل.
=

وسائر أدوات الشرط، نحو:

مَـنْ نَـثْقَفَنْ مِـنْهم فلـيس بآيِـبٍ[1] ....

ونحو:

.... ومهـما تـشأ منـه فـزارة تمنعـا[2]

=

سيبويه (٢/ ١٥٢)، مجالس ثعلب (٦٢١)، الإنصاف (٦٥٣)، التبصرة (١/ ٤٣١)، سر صناعة الإعراب (٢/ ٦٧٩)، الكافية الشافية (٣/ ١٤٠٦)، العيني (٤/ ٣٢٩).

(١) .... ** أبدًا وقَتْلُ بني قتيبة شَافِي

ينسب إلى بنت مرة بن عاهان الحارثي، ترثي أباها عندما قتلته باهلة وتوعدهم بالثأر له، وقبله:

أنا وباهلةُ بن أعصر بيننا ** داءُ الضَّرائرِ بغضةً وتَقَافِي

باهلة: قبيلة باهلة بن أعصر، الضرائر: جمع ضرة بالفتح، وضرة المرأة شريكتها في الزوج. التقافي: ضرب القفا، أو التهاجر، أو تتبع الهنوات.

نثقفن: من ثقفت الرجل في الحرب، ظفرت به، والضمير يعود إليها ومن معها من قومها، ويروى (تثقفن) و(يثقفوا) فالضمير يعود على باهلة، وهاتان الروايتان لا تناسبان المقام، آيب: راجع.

الشاهد فيه: توكيد فعل الشرط، وهو قليل.

سيبويه (٢/ ١٥٢)، والمقتضب (٣/ ١٤)، شرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٠٥)، أوضح المسالك (٤/ ١٠٧)، والأشموني (٣/ ٢٢٠)، التصريح (٢/ ٢٠٥)، الخزانة (٤/ ٥٦٥).

(٢) فمهما تشأ منه فزارة تعطكم ** ....

اختلف في قائله، قيل:

أ- الكميت بن ثعلبة بن نوفل الفقعسي الأسدي (... - ...).

مخضرم، أسلم ولم تكن له صحبة، ويعرف بالكميت الأكبر، تمييزًا له عن حفيده الكميت بن معروف (الآتية ترجمته) وعن الكميت بن زيد. الآمدي (١٧٠)، المرزباني (٣٤٧)، الخزانة (٣/ ٣٦٥، ٣٦٦)، الأعلام (٥/ ٢٣٣).

ب- عوف بن عطية بن عمرو الخرع (... - ...).

شاعر جاهلي مضري، أدرك الإسلام، عده ابن سلام في الطبقة الثامنة من الإسلاميين. ابن سلام (٣٦)، المرزباني (٢٧٦)، الخزانة (٣/ ٨٢)، الأعلام (٥/ ٩٦).

ج- الكميت بن معروف بن الكميت بن ثعلبة الأسدي (... - ٦٠هـ تقريبًا)

مخضرم، من بني جحوان بن فقعس، عاش أكثر حياته في الإسلام. ابن سلام (١٦٣)، الآمدي (١٧٠)، المرزباني (٣٤٧)، الأعلام (٥/ ٢٣٣، ٢٣٤).

=

فقاسه قوم[١] كابن مالك[٢] بقلة، ومنعه الجمهور، وحملوا ما سمع منه على التأويل[٣]، أو الضرورة، أو الشذوذ.

وشذ تأكيده[٤] بها خاليًا مما ذكر، كأنت تقومن، وأجازه سيبويه[٥] في الضرورة.

وأشذ منه: توكيد أفعل في التعجب، نحو: أحسنن بزيد.

وأشذ منه: توكيد الفعل الماضي، كزيد هل قامن؟

وأشذ منه: توكيد اسم الفاعل لشبهة بالمضارع كقوله[٦]:

أشاهرنّ فوقي السيوفا[٧]

=

والبيت من قصيدة أوردها البغدادي، قالها الشاعر يشيد بفزارة، عقب مصرع ابن دارة الغطفاني على يد زميل الفزاري، وقبله:

ولا تكثروا فيها الضِّجاجَ فإنه ** محا السيف ما قال ابن دارةَ أجْمَعَا

وأقبِــلَ أقوام بحرٍّ وجوههم ** وأدبــر أقــوام بــلَطْمَة أسفَعَا

ولا تكثروا فيها: الضمير يعود إلى قضية مقتل ابن داره، الضجاج: الصياح، أقبل أقوام: هم قوم زميل الفزاري، أدبر أقوام: قوم ابن دارة، لطمة أسفعا: أي بلطمة خد أسفع، أي اسودت خدودهم، والسفعة سواد يخالطه حمرة، والأسفع هو المتصف بالسفعة.

الشاهد فيه: توكيد جواب الشرط، وهو قليل، وقيل: ضرورة.

سيبويه (٢/ ١٥٢)، شرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٠٥)، العيني (٤/ ٣٣٠)، الأشموني (٣/ ٢٢٠)، التصريح (٢/ ٢٠٦)، الخزانة (٤/ ٥٥٩).

(١) منهم ابن جني. انظر الارتشاف (١/ ٣٠٤).

(٢) في التسهيل (٢١٦)، والضمير في قوله «فقاسه» يعود على قوله «وقد تلحقه» «ما» و«لا» النافيتين... وما بعده.

(٣) حملوه الآية السابقة على أن «لا» ناهية، أو نافية، وأكد الفعل بعدها تشبيهًا بالمثبت، وقيل غير ذلك. انظر: البحر (٤/ ٤٨٤)، الدر المصون (٥/ ٥٨٩)، الأشموني (٣/ ٢١٩).

(٤) أي المضارع.

(٥) الكتاب (٢/ ١٥٢).

(٦) رؤبة بن العجاج.

(٧) قبله: ياليت شعري عنكم حنيفا

=

والحق أن نونه ليست للتوكيد، بل هي نون الجمع، وأصله «شاهرون» فقلبت واو الجمع نونًا وأدغمت في نونه، لقربها في الجملة.

ومن علامات الفعل: اتصال ضمير الرفع / البارزبه، كقاما، ويقومون، وقومي، وقمن، ويقمن، خلافًا لمن زعم -كالمازني[١]- أن الألف والواو والياء والنون في نحو ذلك حروف تثنية وجمع وتأنيث[٢]. ١١٥/ب

ودخول «أن» المصدرية، ككتبت إليه بأن قم، وبأن يقوم، وبأن قام زيد وهاتان العلامتان تعم أقسام الفعل كما فهم من الأمثلة.

وأمّا لزومه[٣] مع ياء المتكلم نون الوقاية، كنصرني، وينصرني، وانصرني، فيشاركه فيه اسم الفعل، كـ«بجلني» أي: كفاني في الماضي، و«قدني» و«قطني» أي يكفيني في المضارع، و«عليكني» أي ألزمني، و«مكانكني»، و«كما أنتني» أي: انتظرني في الأمر. وشذ حذف نون الوقاية في قوله[٤]:

=

ليت شعري: التزم حذف الخبر فيها، أي ليت علمي بما يسئل عنه بهذا الاستفهام حاصل. حنيفا: حنيفة بن لجيم، منادى مرخم بحرف محذوف.

أشاهرن: من شهر سيفه إذا سلَّه، ويروى «أتحملون» وفي مراجع الشاهد «بعدنا» مكان «فوقي». ملحقات ديوانه (١٧٩)، سر صناعة الإعراب (٢/ ٤٤٧)، اللسان (شهر) (٤/ ٤٣٣)، العيني (١/ ١٢٢)، الخزانة (٤/ ٥٧٧).

(١) بكر بن محمد بن بقية المازني البصري أبو عثمان (... -٢٤٨، أو ٢٤٩ أو ٢٣٦هـ).

في اسم جده خلاف، كان إمامًا في العربية متسعًا في الرواية، نزل في بني مازن، فنسب إليهم، وتوفي في البصرة، ومن تصانيفه: «علل النحو»، و«ما تلحن فيه العامة». تاريخ بغداد (٧/ ٩٣)، إنباه الرواة (١/ ٢٤٦، ٢٥٦)، معجم الأدباء (٧/ ١٠٧)، بغية الوعاة (١/ ٤٦٣، ٤٦٦).

(٢) وينسب أيضًا هذا الرأي إلى الأخفش، انظر حاشية يس على مجيب الندا (١/ ١٣٢).

(٣) يعود الضمير على الفعل.

(٤) عمرو بن معدي كرب بن ربيعة بن عبد الله الزبيدي (... -٢١هـ).

فارس اليمن، وفد مع بعض قومه على النبي ﷺ في العام التاسع من الهجرة وأسلموا، شهد اليرموك والقادسية، له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء (١٣٨)، المرزباني (٢٠٨)، الإصابة (٣/ ١٨)، معاهد

=

.... يســـوءُ الفاليـــاتِ إذا فَلَيِنـــي[١]

أي: فلينني، وليس المحذوف نون النسوة، خلافًا لابن مالك[٢] تبعًا لسيبويه[٣].

وكذا في قوله[٤]:

إذ ذهب القومُ الكرامُ ليسي[٥]

وفيه شذوذان: حذف نون الوقاية مع الياء، خلافًا لمن أجازه بقلة[٦] ووصل الضمير مع وجوب فصله؛ لأنه مستثنى بليس، فالقياس ليس إياي.

=

التنصيص (٢/ ٢٤٠)، الخزانة (١/ ٤٢٥).

(١) تراه كالثَّغام يُعَلُّ مسكا ** ....

والبيت من أبيات ثمانية أوردها البغدادي في الخزانة (٢/ ٤٤٥)، قالها الشاعر في امرأته التي تزوجها مقتًا في الجاهلية، مطلعها:

تقول حليلتي لما قلتني ** شرائِجُ بين كدريٍّ وجُونِ

الحليلة: الزوجة، قلتني: أبغضتني، شرائج: أنواع، وهو خبر لمحذوف، أي: شعرك شرائج، كدري: أغبر، منسوب إلى الكدرة، جون: بضم الجيم، جمع جونة، أسود وأبيض، ضِدّ. تراه: الضمير المستتر للحليلة، والبارز للشعر،، الثَّغام: نبت له نَوْرٌ أبيض يشبه به الشيب، يُعَلُّ بالمسك: يطيب به، والعلل الشرب بعد الشرب، يسوء الفاليات: الفاعل مستتر يعود على الشعر، والفاليات جمع فالية، وهي التي تخرج القمل.

سيبويه (٢/ ١٥٤)، التبصرة (١/ ٤٢٨)، ابن يعيش (٣/ ١٩)، اللسان (فلا) (١٥/ ١٦٣)، المغني (٢/ ٦٢١)، العيني (١/ ٣٧٩)، الهمع (١/ ٩٥)، الخزانة (٢/ ٤٤٥).

(٢) التسهيل (٢٥).

(٣) الكتاب (٢/ ١٥٤).

(٤) رؤبة بن العجاج.

(٥) قبله: عهدي بقوَمي كعديد الطيس

يروى (عددت قومي) و(عهدي بقوم) و(عهدت قومي)، عديد: بمعنى العدد، الطيس: الرمل.

ملحقات ديوانه (١٧٥)، ابن يعيش (٣/ ١٠٥)، الرضي (٢/ ١٩، ٢٣، ٢٩٧)، المغني (١/ ١٧١)، (٢/ ٣٤٤)، المساعد (١/ ٩٦)، الدماميني (٢/ ٦٠، ١٠١)، الهمع (١/ ٦٤)، التصريح (١/ ١١٠).

(٦) قال أبو حيان: «وتقول في ليس: ليسني، وجاء ليسي في الشعر، وجوزه بعض أصحابنا في الكلام». الارتشاف (١/ ٤٧٠).

وكذا تلزم النون مع «من وعن» اختيارًا كمني وعني، وتمتنع مع باقي حروف الجر، وتجوز مع «إن» وأخواتها إلا أن «لعلني» بالنون، و«ليتي» بلا نون قليل[١].

(وَالْحَرْفُ) لغةً: طرف الشيء وجانبه[٢].

واصطلاحًا: كلمة دلَّت على معنى في غيرها فقط.

فخرج اسم الشرط، والاستفهام، ونحوه مما يدل على معنى في غيره، وفي نفسه أيضًا، ومعنى دلالته على معنى في غيره أن مفهومه إنما هو لمتعلقه لا له بنفسه، فإنك إذا قلت: هل قام زيد؟ فالاستفهام إنما هو عن قيام زيد، وهو متعلق الاستفهام.

وهو (لَمْ تَصْلُحْ لَهُ عَلاَمَة) تميزه عن قسيميه (إلاَّ انْتِفَا قَبُولِهِ العَلاَمَة) التي وضعت لتمييز الاسم والفعل بأنواعها، فالمراد بالعلامة جنسها، و«أل» فيها للعهد الذكري، والراجح أن تكون للعهد / العلمي، لتشمل كل علامة لهما، ما ذكره وما لم يذكره، فعلامته عدمية، وهي عدم قبوله لشيء من علامتهما. ١١٦/أ

فإذا سئلت عن كلمة، فاعرض عليها علامات الاسم، فإن قبلت منها شيئًا حكمت باسميتها، وإلا عرضت عليها علامات الفعل، فإن قبلت منها شيئًا، حكمت بفعليتها، وإلا حكمت بحرفيتها، إذ لا مخرج عن ذلك، كما دل عليه الاستقراء، ونص عليه إمام أئمة الفن ومبتكره علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه[٣]، وأجمعوا عليه، ولا التفات إلى ما زعمه أبو جعفر بن صابر[٤] من أن اسم الفعل قسم مستقل رابع للكلمة، وسماه خالفة[٥] لأن «صَهٍ»

---

(١) فالكثير في «لعل» لعلي دون نون، والكثير في «ليت» ليتني بنون الوقاية.

(٢) هذا أصل معناه، ومنه: حرف الجبل، وهو أعلاه المحدَّدُ، والحَرْفُ من الإبل: النجيبة الماضية، شبهت بحرف السيف في مضائها، والقراءة: تقول: حرف ابن مسعود، أي قراءته، واللغة: ومنه الحديث: «نزل القرآنَ على سبعة أحرف كلها شافٍ كافٍ» راجع اللسان (٩/ ٤١، ٤٢).

(٣) إشارة إلى واضع علم النحو، وهذا موضع خلاف، والراجح عندي أن علم النحو بدأه أبو الأسود الدؤلي.

(٤) أحمد بن صابر أبو جعفر النحوي (... - ...). قال السيوطي: الذاهب إلى أن للكلمة قسمًا رابعًا، وسماه الخالفة، قرأ عليه أبو جعفر بن الزبير. بغية الوعاة (١/ ٣١١).

(٥) انظر الهمع (٥/ ١٢١)، والصبان (١/ ٢٣).



خلف عن اسكت مثلاً، وما زعمه غيره من أن «كَلاًّ» بالتشديد بين الاسم والفعل، والصواب أنها حرف ردع وزجر، ما لم تكن بمعنى «حقا» فاسم[1]، وقيل: حرف[2].

وما ذكروه من أن ما لا يقبل علاماتها فحرف هو الغالب، وإلا فليس من شرط العلامة -وتسمى الخاصة[3] أيضًا- الانعكاس، وإنما شرطها الاطراد فقط، فيلزم من وجودها وجود المعلوم، ولا يلزم من انتفائها انتفاؤه، بل قد وقد، كقولنا: الإنسان كاتب بالفعل، فإنه كلما وجد الكاتب بالفعل وجد الإنسان، ولا يلزم من انتفائه انتفاء الإنسان.

بخلاف الحد[4] فإن شرطه الاطراد والانعكاس، فيلزم من وجوده وجود المحدود ومن انتفائه انتفاء المحدود، كقولنا: الإنسان حيوان ناطق، فإنه كلما وجد الحيوان، الناطق وجد الإنسان، وكلما انتفى انتفى الإنسان، والنطق هو الفكرة الدَّرَّاكَةُ[5] بالقوة، أي التي من شأنها أن تدرك الأشياء، فهي مستعدة في نفسها للإدراك، وإن لم تدركها أحيانًا لنحو طفولية أو جنون أو ذهول.

ثم الحرف أقسام:

١. ما يدخل الاسم والفعل ولا يعمل، كهل، وبل.
٢. ما يدخلهما ويعمل، كالأحرف / المشبهة بـ«ليس[6]، وبإن»[7]. ١١٦/ب
٣. ما يختص بالاسم، ويعمل فيه الجر، وهي حروف الجر، أو الرفع والنصب معًا، وهو

---

(١) تبع الشارح هنا مكي بن أبي طالب القيسي. انظر الهمع (٤/ ٣٨٤).

(٢) قال ابن هشام: «وهي عند سيبويه والخليل والمبرد والزجاج وأكثر البصريين حرف معناه الردع والزجر، لا معنى لها عندهم إلا ذلك». المغني (١/ ١٨٨).

(٣) كلية مقولة على أفراد حقيقة واحدة فقط قولاً عرضيًا، سواء وجد في جميع أفراده كالكاتب بالقوة، بالنسبة إلى الإنسان، أو في بعض أفراده، كالكاتب بالفعل بالنسبة إليه، فالكلية مستدركة، وخاصة الشيء: ما لا يوجد بدون الشيء، والشيء قد يوجد بدونها، مثل: الألف واللام، لا يوجدان بدون الاسم، والاسم يوجد بدونها. التعريفات (١٢٨، ١٢٩).

(٤) قول دال على ماهية الشيء. التعريفات (١١٢).

(٥) في (ب، ج) «الداركة».

(٦) مثل: ما النافية، عند الحجازيين، ولا النافية في الشعر.

(٧) كلا النافية للجنس.



«إن» وأخواتها.

٤. ما يختص بالاسم ولا يعمل فيه، كلام التعريف.

٥. ما يختص بالفعل ويعمل فيه الجزم كـ«لم»، أو النصب كـ«لن».

٦. ما يختص بالفعل ولا يعمل فيه، كـ«قد والسين وسوف».

والأصل في كل [شيء][1] مشترك أن لا يعمل ما لم يحمل على غيره، فقد يعمل: كـ «ما» الحجازية وأخواتها إذ حملت على «ليس» وفي كل مختص أن يعمل فيما اختص به ما لم يتنزل[2] من مدخوله منزلة الجزء فلا يعمل كـ«أل» بالنسبة للاسم، ولهذا تخطاها العامل، وكقد والسين وسوف، بالنسبة للفعل، ولهذا لم تفصل عنها إلا بالقسم بعد «قد» كقد لعمري صدقت، أو بالفعل الملغي بعد «سوف» كـ:

.... سَـــوْفَ إِخَـــالُ أَدْرِي[3] ....

أي: سوف أدري.

---

(١) عن (ب).

(٢) في (ج) «ينزل».

(٣) وما أدري و .... ** أقَومُ آلُ حصنٍ أم نِسَاءُ؟

قائله: زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رياح المزني (... - ١٣ ق هـ).

حكيم الشعراء في الجاهلية، من أصحاب المعلقات، ولد في بلاد مزينة بنواحي المدينة، وعاش بالحجاز من آثاره: ديوان شعر صغير.

الشعر والشعراء (ص٤٤)، معاهد التنصيص (١/ ٣٢٧)، الخزانة (١/ ٣٧٥).

والبيت من قصيدة هجا فيها بني عليم، مطلعها:

عفـا مـن آلِ فـاطمـةَ الجَوَاء ** فَيمن فالقَوادِمُ فالحَسَاء

الجواء، يمن -بكسر الياء وضمها- القوادم، الحساء: الأربعة مواضع.

آل حصن: من كلب وهو حصن بن كعب بن عليم. ديوانه (٧٣)، المغني (١/ ١٣٩)، المساعد (٢/ ٥٣)، الدماميني (٤/ ١٦٣)، الهمع (١٥٣)، يس على التصريح (١/ ٢٥٣).

باب بيان الإعراب مع الإشارة إلى البناء

الإعراب لغة: الإبانة، والإفصاح[١]، والتحسين، والتغيير[٢]، وإزالة فساد الشيء وعدم اللحن في الكلام، والتكلم بالعربي، وإجراء الفرس، وإجالة[٣] الماشية في المرعى، وانتقالها بنفسها فيه، وخلوص عربية الفرس، ومعرفتك بالفرس العربي من الهجين[٤] إذا صهل، وصهيل الفرس بحيث يعرف عتقه وسلامته من الهجنة، والمعرفة بالخيل العتاق[٥]، ومُلْك الخيل العراب[٦]، وولادة الولد العربي اللون لك، والفحش، وقبيح الكلام، والرد عن القبيح، والنكاح، والتعريض به، وإعطاء العُرْبُونِ[٧]، والتزوج بالمرأة العروب[٨]، فهذه ثلاثة وعشرون معنى له[٩]، أنسبها بالمعنى الاصطلاحي الخمسة الأول.

وأما النحاة: فـ(إِعْرَابُهُم) قيل: لفظي، وعليه المحققون، وهو: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر المعرب حقيقةً كدال «زيد، وسعد»، أو حكمًا كدال «يَدٍ، وغَدٍ» فإن / أصلهما ١١٧/أ يَدْيٌ، وغَدْوٌ بالسكون فحذف آخرهما وجعل أوسطهما آخرًا حكمًا، وعلى هذا الحركات ونحوها هو بنفسه الإعراب.

وخرج بما جلبه العامل غيره كحركة البناء، والحكاية[١٠]، والإتباع، والنقل، والتخلص من سكونين.

---

(١) في اللسان (١/ ٥٩٠): «وعرب عليه: قبح قوله وفعله، وغيره عليه، ورده عليه».

(٢) في القاموس (٣/ ٣٥٢)، «أجاله وأجال به أداره».

(٣) الذي ولدته برذونة من حصان عربي. اللسان (١٣/ ٤٣١).

(٤) في القاموس (٣/ ٢٦١): «العتيق: ... الخيار من كل شيء».

(٥) أو الإبل العراب. اللسان (١/ ٥٩٠).

(٦) ضِدٌّ. راجع المادة في القاموس (١/ ١٠٢).

(٧) أو العَرَبُون والعُرْبَان: ما عُقِدَ به البيعةُ من الثمن، أعجمي أُعْرِبَ ... سمي بذلك لأن فيه إعرابًا لعقد البيع ... وهو بيع باطل عند الفقهاء ... وأجَازَه أحمدُ. اللسان (١/ ٥٩٢).

(٨) المتحببة إلى زوجها، أو العاصية له، أو العاشقة له. القاموس (١/ ١٠٢).

(٩) راجع الصحاح (١/ ١٧٩، ١٨٠)، واللسان (١/ ٥٨٨، ٥٩٢)، والقاموس (١/ ١٠٢).

(١٠) وقال الكوفيون هي حركة إعراب. الدماميني (١/ ١٦٨).



وقيل معنوي: وهو (تَغْيِيرُ آخِرِ الكَلِمْ) المعربة التي هي أنواع الاسم المتمكن، والفعل المضارع الخالي من نوني النسوة والتوكيد سواء أكان آخرًا حقيقة: كميم، علم، وحلم، ويعلم، أم حكمًا: كميم «دَم» و«فَم» أصلهما: دَمْيٌ وفَمْوٌ أو فَمْيٌ، ولام «لا تُبَلْ» أصله: تُبَالِي[١] (تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا) أي تغييرًا لفظيًا: وهو ما يظهر أثره في آخر الكلمة كما في آخر زيد من نحو: جاء زيد، ورأيت زيدًا ومررت بزيد، وآخر يذهب من نحو: زيد يذهب، ولن يذهب، ولم يذهب، أو تغييرًا تقديريًا: وهو ما لا يظهر أثره في الآخر، بل يُنْوى ويُفْرض، كالمنوي في آخر الفتى من نحو: جاء الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى، وآخر يَرْضَى، ويَكُن، ونحو: زيد يرضَى، ولن يرضَى، ﴿ لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [البينة: ١] فإن السكون مقدر في النون المكسورة لالتقاء الساكنين، وشرط هذا التغيير كونه (بِـ) دخول (ـعَامِلٍ عُلِم) وهو ما أوجب اتصاف الكلمة برفع أو نصب أو جر أو جزم، كـ«رأى» من نحو: رأى زيد عمرًا، فإنه الموجب لاتصاف زيد بالرفع، لأنه فاعله، وعمرو بالنصب لأنه مفعوله، وعلى هذا الحركات ونحوها هي علامات الإعراب.

ولا فرق بين أن يكون العامل لفظيًا كما مر، أو معنويًا وهو على الأصح الابتداء الرافع للمبتدأ[٢]، والتجرد الرافع للمضارع بشرطه[٣]، ولا بين أن يكون العامل مذكورًا كتلك الأمثلة، أو محذوفًا لدليل حذفا جوازًا كقولك: زيدًا، لمن سألك هل رأيت أحدًا؟ أي رأيت زيدًا، أو وجوبًا نحو: ﴿ وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ ﴾ [النساء: ١٢٨] أي: إن خافت امرأة.

وخرج / بالتغيير لزومه حالاً واحدًا وهو البناء[٤]، وبتغيير الآخر تغيير غيره لتكسير ١١٧/ب كرجال، أو تصغير كرجيل، أو لغيرهما، وبالعامل تغييره بحركة النقل، كقراءة ورش[٥] ﴿ قَدَ

---

(١) فجزمه مرتين، حذف الياء ثم اعتبر اللام آخر الفعل حكمًا فجزمها. انظر (ص١٤١/ ب).

(٢) كما سيأتي بيانه في (ص١٧٢/ ب، ١٨٤/ أ).

(٣) تنظر (ص١٦٠/ أ).

(٤) مثل «حيث» قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥۗ ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

(٥) عثمان بن سعيد بن عبد الله القرشي (١١٠-١٩٧هـ).

شيخ القراء في مصر، رحل إلى نافع بن أبي نعيم أحد القراء السبعة وعرض عليه القرآن عدة ختمات، وفي اسم جده خلاف. طبقات القراء (١/ ٥٠٢، ٥٠٣)، شذرات الذهب (١/ ٥٤٩).



ﵟأَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَﵞ [المؤمنون: ١] بفتح الدال، أو بحركة الإتباع، كقراءة الحسن: ﵟٱلۡحَمۡدِ لِلَّهِﵞ بكسر الدال أو بحركة التخلص من التقاء الساكنين كـﵟلَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَﵞ [البينة: ١]، أو بحركة الحكاية كقولك: مَنْ زَيْدٌ؟ لمن قال: جاء زيد، ومَنْ زَيْدًا؟ لمن قال رأيت زيدًا، ومَنْ زَيْدٍ؟ لمن قال مررت بزيد، ونحو ذلك، فلا يسمى إعرابًا[1]؛ لأنه لم ينشأ عن عامل.

(أَقْسَامُهُ) أي الإعراب (أَرْبَعَةٌ) فقط بالإجماع المستند إلى الاستقراء (فَلْتُعْتَبَرْ) وهي:

(رَفْعٌ) في اسم وفعل، بحركة، أو حرف، كزيد يذهب، والزيدان يذهبان، (وَنَصْبٌ) فيهما أيضًا بحركة أو حرف، أو حذف كـ: إنَّ زيدًا لن يذهبَ، وإنَّ أَبَوَيْكَ لن يذهبا، (وَكَذَا جَزْمٌ) في فعل بسكون أو حذف، كلم يذهب، ولم يذهبا (وَجَرٌّ) في اسم بحركة أو حرف، كـ: مررت بزيد، وبالزيدين.

(والكُلُّ[2] غَيْرَ الجَزْمِ) منها بنصب «غير» على الاستثناء، وبرفعها مع ضعف على البدل من «كل» (فِي الأَسْمَاءِ) المتمكنة، وهي الخالية من شبه الحرف المقتضي للبناء (يَقَعْ) لفظًا أو تقديرًا، كقام زيدٌ والفتى، ورأيت زيدًا والفتى، ومررت بزيدٍ والفتى، وإدخال «أل» على «كل» ومثلها «بعض» هو رأي الأخفش[3]، والفارسي[4]، والزجاجي[5]، بناء على أنهما قد

---

(١) اكتفى الشارح بنفي الإعراب عن المحكي، والواقع أن فيه خلافًا: قيل: إنه واسطة وحركته حركة حكاية، وعليه أبو حيان والسيوطي، وقيل: إنه معرب، في الرفع خبر «مَنْ»، وفي النصب مفعول لفعل مقدر، وفي الجر بدل. وقيل: إنه مبني، واختاره ابن عصفور. الهمع (١/ ٥٨) بتصرف.

(٢) قال في اللسان (كلل) (١١/ ٥٩١): «وكل وبعض معرفتان، ولم يجيء عن العرب بالألف واللام، وهو جائز لأن فيهما معنى الإضافة»، يعني أن «أل» عندئذٍ معاقبة للمضاف إليه المحذوف.

(٣) انظر اشتقاق أسماء الله (ص٢٦٧)، الارتشاف (٢/ ٥١٥).

(٤) ارتشاف الضرب (٢/ ٥١٥).

(٥) قال في الجمل (٢٤): «وإنما قلنا «البعض»، و«الكل» مجازًا على استعمال الجماعة له مُسَامَحَةً، وهو في الحقيقة غير جائز». وهذا خلاف ما نسبه الشارح له تبعًا لغيره من النحاة. وانظر الاشتقاق (٢٦٧).

عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي (... - ٣٣٧، أو ٣٣٩، أو ٣٤٠هـ).

ولد بنهاوند، ونشأ ببغداد، تلمذ لإبراهيم السري الزجاج فنسب إليه، توفي بدمشق، من مؤلفاته: «الجمل الكبرى» في النحو، و«اللامات» في اللغة، و«الأمالي» و«الإيضاح» في علل النحو. إنباه الرواة (٢/ ١٦٠)، وفيات الأعيان (١/ ٣٤٩)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٦٨)، بغية الوعاة (٢/ ٧٧)، الشذرات (٢/ ٣٥٧).

يقطعان لفظًا ومعنى عن الإضافة، فتدخلها «أل» ويقعان حالاً، والجمهور: على أنها ملازمان للإضافة أبدًا، فإن قطعها عنها لفظًا فإضافتها منوية، فلا تدخلها «أل» ولا يقعان حالاً[١]، اللهم إلا إن تقدر «أل» زائدة للضرورة[٢].

على أن قولهم: لا تقع حالاً لملازمتها[٣] الإضافة، فيه نظر؛ لأنها قد تضاف إلى نكرة، فتكون نكرة[٤]، إلا إن كان من / خواصها أن لا تقع[٥] حالاً، لكنه بعيد؛ لأنها مما يؤول بالمشتق ١١٨/أ بدليل رفعها الظاهر في قولهم: مررت برجل كل ماله درهمان، (بخفض «كل»، ووقوعها نعتًا كالمثال المذكور، وكهذا رجل كل رجل، والحال والنعت أخوان ولو في الجملة)[٦].

(وكُلُّهَا) يقع لفظًا أو تقديرًا (فِي الفِعْلِ) المضارع العاري من النونين، كزيد يذهبُ، ويدعو، ويرمي، ويرضى، ولن يذهبَ، ولن يرضَى، ولم يذهْب، ولم يطعِ الشيطان (وَالخَفْضُ امتَنَع) دخوله فيه، ففهم منه أن الرفع والنصب مشترك بين الاسم والفعل، والجر مختص بالاسم، والجزم مختص بالفعل.

(وَسَائِرُ)[٧] وهو بمعنى جميع، فاشتقاقه من سور المدينة المحيط بها، فهمزته منقلبة عن

---

(١) لأنها عندهم معرفتان. راجع الارتشاف (٢/ ٥١٦).

(٢) الذي أميل إليه جواز دخول «أل» على «كل» ونحوها، لأن «أل» معها ليست المعرفة، وإنما هي عوض عن المضاف إليه كالتي في قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾ أي مأواه، قاله أبو الحسن النحوي.

(٣) أفرد الشارح الضمير هنا ومراده «كل، وبعض» وأعاده على «كل» بدليل التمثيل بعد ذلك، فتدخل «بعض» ضمنًا، لأن السياق قبل ذلك يفرضه.

(٤) لا يرد ما قرره الشارح؛ لأن مذهب الجمهور أنهما معرفتان تعرفتا بنية الإضافة مطلقًا، لا عندما تضافان إلى معرفة فقط. انظر الارتشاف (٢/ ١٥٦).

(٥) في (ب) «يقع»، وهو خطأ؛ لأن التأنيث واجب.

(٦) سقط من (ب).

(٧) في اللسان (٤/ ٣٤٠): «والسائر، مهموز: الباقي، قال ابن الأثير: والناس يستعملونه في معنى الجميع وليس بصحيح». وفي القاموس (٢/ ٤٣): «والسائر الباقي لا الجميع كما تَوَهَّمَ جماعاتٌ، أو قد يستعمل له، ومنه قول الأحوص:

فَجَلَتْها لَنا لُبَابَةُ لَـمَّا ** وَقَذَ النَّوْمُ سَائِرَ الحُرَّاسِ

=

واو، كهمزة قائل، ويأتي بمعنى الباقي أيضًا فاشتقاقه من السؤر بالهمزة، أي الفضلة، فهمزته أصلية كهمزة سائل، أي وجميع (الأَسْمَاءِ حَيْثُ لاَ شَبَه) قويًا فيها بحيث (قَرَّبَهَا) ذلك الشبه (مِنَ الحُرُوفِ) على ما سنذكره، هي (مُعْرَبَة) أي: تسمى به وبالمتمكنة أيضًا، وهي ما اختلف آخره للعامل.

(وغير ذي الأسماء) السالمة من الشبه المذكور، وهو: الحرف، والفعل، والاسم الشبيه بالحرف (مبني) وهو ما لا يختلف آخره للعامل.

والبناء لغة: وضع شيء على شيء، بصفة يراد بها الثبوت.

واصطلاحًا: ضد الإعراب، فعلى القول بأنه لفظي: هو أثر ظاهر أو مقدر في آخر الكلمة، لازم بكل حال.

فخرج أثر الإعراب، والحكاية، والإتباع، والنقل، والتخلص[1]، فإنه لا يلزم.

وعلى القول بأنه معنوي: هو لزوم آخر الكلمة حالاً واحدًا لفظًا كَهؤُلاءِ، وقَامَ، أو تقديرًا كعفا، ورمى، وإحدى عشرة، فإن فتحة البناء مقدرة في الألِفَاتِ.

وقد أفهم كلامه أنه لا واسطة[2] بين المعرب والمبني، وهو الصحيح، وأثبت قوم الواسطة بينهما، وجعل منه ابن جني[3] المضاف إلى ياء المتكلم، / وسماه خصيا، وبعضهم ١١٨/ب كأبي حيان[4] الأسماء قبل التركيب، وسموها موقوفة[5].

=

فكان الأولى بالشارح أن يقول: «السائر»، وهو بمعنى «الباقي»... وقد يأتي بمعنى الجميع».

(١) من التقاء الساكنين، وتقدمت الأمثلة على ذلك كله (ص١١٧/ ب).

(٢) مراده أنه لا يوجد شيء لا معرب ولا مبني.

(٣) الخصائص (٣/ ٥٧)، وفيه نفي أن تكون حركة المضاف إلى الياء حركة إعراب، ولم يفصح على ما نسب له الشارح هنا.

(٤) قال في الارتشاف (١/ ٣١٦): «فأما الأسماء المتمكنة قبل التركيب كحروف الهجاء: با، تا، ثا، جيم، وكأسماء العدد: واحد، اثنان، ثلاثة، فلا توصف ببناء ولا إعراب، خلافًا لمن زعم أنها معربة في الحكم، لا في اللفظ، وخلافًا لمن ذهب إلى أنها مبنية، وهو اختيار ابن مالك». وعليه السيوطي في الهمع (١/ ٥٧).

(٥) أي لا معربة ولا مبنية. الأشموني (١/ ٥٦).



وما ذكره من انحصار سبب بناء الاسم في شبه الحرف فقط، هو ما عليه ابن مالك[1]، وغالب المتأخرين، تبعًا لسيبويه[2]، وحذاق النحاة كالفارسي[3]، وابن جني[4]، والزجاجي[5]، وابن الأنباري[6]، وأبي البقاء[7]، وابن العطَّار[8]، وغيرهم، وهو الصحيح، فقول أبي حيان: لا سلف في ذلك لابن مالك عجيب. وهو أنواع:

١. الوضعي: بأن يكون الاسم موضوعًا من الأصل على حرف واحد، كتاء «قمت» أو على حرفين[9]، كنا من «قمنا» وكم، ومن، بخلاف ما أصله ثلاثي، وإنما صار ثنائيًا أو أحاديًا بالحذف منه، كـ«يد، وغد، وما» في قولهم: «شربت ما» بالقصر والتنوين، أي «ماء» بالمد فلا يبنى؛ لأنه لم يوضع كذلك، وألف «ما» بدل من واو، وهمزته من هاء؛ لأن تصغيره «مُوَيْه» وتكسيره «أَمْوَاه».

---

(١) في شرح الكافية الشافية (١/ ٢١٦، ٢١٨).

(٢) الكتاب (١/ ٣).

(٣) انظر الارتشاف (١/ ٣١٥).

(٤) الخصائص (٣/ ٥٠، ٥١، ٨١، ٨٢، ٨٣).

(٥) الجمل (٢٦٤).

(٦) أسرار العربية (٣٠)، وابن الأنباري: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله كمال الدين أبو البركات (٥١٣-٥٧٧هـ). نحوي، مشارك في علوم منوعة، درس في بغداد، وتوفي بها، من آثاره: «نزهة الألباء في طبقات الأدباء»، و«أسرار العربية»، و«البيان في غريب إعراب القرآن»، و«الإنصاف في مسائل الخلاف». انباه الرواة (٢/ ١٦٩)، وفيات الأعيان (١/ ٣٥٠)، البداية (١٢/ ٣١٠)، بغية الوعاة (٢/ ٨٦)، هدية العارفين (١/ ٥١٩).

(٧) في كتاب «التلقين». انظر: الهمع (١/ ٤٨).

(٨) أبو الحسن علاء الدين علي بن إبراهيم بن داود الدمشقي (٦٥٤-٧٢٤هـ). تلميذ النووي، ويلقب بمختصر النووي، ولي مشيخة دار الحديث النووية، كان أبوه عطارًا من كتبه: «الوثائق المجموعة»، و«شرح عمدة الأحكام». الدرر الكامنة (٣/ ٥)، شذرات الذهب (٦/ ٦٩).

(٩) نقل الأشموني (١/ ٥٢)، عن أبي إسحاق الشاطبي قوله: «نا» في قوله «جئتنا» موضوعة على حرفين، ثانيهما حرف لين وضعا أَوَّلِيًا، كما ولا، فإن شيئًا من الأسماء على هذا الوضع غير موجود نص عليه سيبويه والنحويون، بخلاف ما هو على حرفين، وليس ثانيهما حرف لين، فليس ذلك من وضع الحرف المختص به ... ومن أطلق الوضع على حرفين، وأثبت به شبه الحرف فليس إطلاقه بسديد.

٢. المعنوي: بأن يتضمن معنى من معاني الحروف[(١)]، كأسماء الشرط الآتية تضمنت معنى «إنْ» الشرطية، وأسماء الاستفهام، كـ«مَنْ، ومَا، ومَتَى، وأينَ، وأيَّانَ، وكَيْفَ، كَمْ، وأنَّى» تضمنت معنى همزة الاستفهام، والضمائر الآتية تضمنت معنى ياء التكلم[(٢)] وكاف الخطاب، وهاء الغيبة، و«كَمْ»، و«كَأَيِّن» الخبريتين، نحو: ﴿ فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا ﴾ [الحج: ٤٥]، ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍۭ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ [القصص: ٥٨] تضمنتا معنى «ربَّ، أو قد» التكثيرية، وكأسماء الإشارة، تضمنت معنى الإشارة، و«لَدُن» تضمنت معنى الملاصقة واختصت به، و«لَهْيَ» بفتح اللام والياء، وسكون الهاء في قولهم في التعجب: «لَهْيَ أَبُوكَ»[(٣)]، أي لله أبوك، تضمنت معنى التعجب واختصت به؛ لأن الإشارة[(٤)]، والملاصقة، والتعجب[(٥)]، من المعاني التي حقها أن تؤدى بالحروف، وإن لم يوضع لها حرف، إذ هي كالتنبيه الموضوع له «ها، ويا»، والتمني الموضوع له «لَيْتَ» / والترجي الموضوع له «لَعَلَّ». وأصل ١١٩/أ «لَهْيَ» «لله» فحذفت لام الجر والتعريف، فصار «لاَهِ» كفَعْلِ، فقلب، فعادت الألف ياء، فصار «لَهْيَ» كـ«فَلْعَ».

٣. الاستعمالي: بأن ينوب عن الفعل في معناه وعمله، ولا يعمل فيه عامل، كأسماء الأفعال، كـ: هيهات زيد، ورويد زيدًا، فإنها نابت عن مسمياتها في العمل، فرفعت، ونصبت، وفي المعنى؛ لأن معنى «هَيْهَاتَ» بَعُدَ، ومعنى «رويد» أمهل، ولا

---

(١) أي من المعاني التي تؤدى بالحروف.

(٢) في (ب) «المتكلم».

(٣) انظر: سيبويه (١/ ٢٧٣، ٢٩٤)، (٢/ ١٤٤).

(٤) في الهمع (١/ ٥١): «واعترضه الشيخ سعد الدين بأنهم قد صرحوا بأن اللام العهدية، يشار بها إلى معهود ذهنا، وهي حرف، فقد وضعوا للإشارة حرفا، غاية ما في الباب أنها للإشارة الذهنية، ولا فرق بينها وبين الخارجية».

(٥) ذكر الملاصقة والتعجب السيوطي في الفرائد الجديدة (١/ ٤٨، ٤٩)، بعد قوله: «... هكذا اقتصر شراح الألفية على التمثيل بأسماء الإشارة، وطالما فحصت من نظيرها في ذلك حتى ظفرت لها بنظير...».

محل لها من الإعراب على الصحيح[1]، فأشبهت «إنّ» وأخواتها، فإنها نابت عن الفعل في المعنى، لأنها بمعنى: أكَّد، وشبَّه، واستدرك، وتمنَّى، وترجَّى، وفي العمل لأنها رفعت ونصبت كالفعل المتعدي، ولا يعمل فيها عامل أصلاً.

٤. الافتقاري: بأن يفتقر بالأصالة[2] إلى جملة، فلا يفهم معناه إلا بها، كما هو شأن الحروف، كالأسماء الملازمة للإضافة إلى الجملة، مثل: «حيث» و«إذا» نحو: ﴿ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلاً ﴾ [الأعراف: ٨٦]، والأسماء الموصولة، كجاء الذي أكرمك، و«كيت» و«ذيت» في الكناية عن الخبر والقصة، ويلزمان التكرار تقول: كان من الأمر أو الحكاية كيت وكيت، أو ذيت وذيت، بتثليث آخرهما[3]، فإنهما بنيا لافتقارهما إلى كلام يكنى بهما عنه. وقد يبنى لافتقاره إلى مفرد إذا اشتد افتقاره كالغايات[4] «قبل» و«بعد» وأخواتها[5]. وقد يبنى لشدة افتقاره إلى غير ما ذكر، كالضمائر عند بعضهم،

---

(١) من ثلاثة أقوال:

١- لا محل لها من الإعراب، وعليه بنيت المشابهة بينها وبين «إن» وأخواتها.

٢- في محل نصب بفعل مضمر.

٣- في محل رفع بالابتداء، ومرفوعها أغنى عن الخبر.

وعلى الأخيرين بنيت لتضمن الأمر منها «لام» الأمر، وحمل الباقي عليه طردا للباب. راجع الهمع (١/ ٥١).

(٢) احترز به من الافتقار غير المؤصل، كافتقار النكرة الموصوفة بالجملة إلى ما بعدها، فإنه غير مؤصل إذ لا يلزم ذكر الجملة بعدها. المكودي (ص٩).

(٣) وذلك لغات فيهما. ابن يعيش (٤/ ١٣٧).

(٤) هي الظروف المنقطعة عن الإضافة، سميت بذلك لصيرورتها بعد حذف المضاف إليه غاية في النطق، بعد أن كانت وسطًا. مجيب الندا (١/ ٥٣) بتصرف.

(٥) كالجهات الست، وحسب، ودون، وأول، وذلك إذا حذف لفظ المضاف إليه، ونوي معناه.

والشارح في القول ببناء هذه الظروف تشبيهًا للحرف تَبِعَ الرضي (٢/ ١٠١) قال: «وإنما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف إليها لمشابهتها الحرف لاحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف».

ونص على ذلك أيضًا الفاكهي في شرح القطر (١/ ٥٢)، قال: «وبينا عند وجود الشرط المذكور، لمشابهتها الحرف من حيث تضمنها معنى الإضافة، الذي هو معنى الحرف، مع ما فيها من شبه الحرف بالجمود و الافتقار والتوغل في الإبهام، وقيل: لشبهها بحرف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدهما».

=

إنما بنيت لأن دلالتها على مسماها لا تتم إلا بضميمة خطاب أو نحوه مما يفسرها[1].

٥. الإهمالي[2]: بأن يكون لا عاملاً في شيء ولا معمولاً لشيء، فيشبه «هل، وبل، وسوف» ونحوها كفواتح سور القرآن كـ﴿ طسٓمٓ ﴾ [الشعراء: ١]، ﴿ طسٓ ﴾ [النمل: ١]، ﴿ يسٓ ﴾ [يس: ١] فإنها أسماء للسور، وأسماء الأصوات كـ«عَوْهَج» لزجر النعامة، و«خَازِبَاز» لصوت الذباب، والأسماء المسرودة من عدد أو غيره، دون تركيب لا ظاهر ولا / مقدر، والأسماء قبل التركيب على الصحيح[3]. ١١٩/ب

٦. اللفظي[4]: بأن يكون كالحرف وزنا وحروفًا، كـ«حَاشَا» التنزيهية، ونحو: ﴿ حَـٰشَ لِلَّهِ ﴾ [يوسف: ٣١] وحاشا الله، و«على» بمعنى فوق، و«عن» بمعنى جانب، كنزلتُ من عليه[5]، وجئتُ من عن يمينه[6]، و«قد» الاسمية، أشبهت «حاشا» و«على»

=

وما قالوه من شبه لها بالحرف في الافتقار يعد من قبيل الافتقار إلى المفرد، كما أشار إليه الشارح، وهذا ما لم أقف عليه في مراجعي عند غيرهم، إلا أنني رأيت غير واحد ينص على منعه، منهم السيوطي في الفرائد (١/ ٥٠)، قال: «... وكذا لو كان الافتقار إلى مفرد كسبحان الله، ووحدك، ولبيك، فإنه لا يقتضي البناء؛ لأن جميع الكلمات تفتقر إلى انضمامها إلى مفرد، فليس هذا افتقارًا خاصًا بالحروف ...».

(١) ذكر ذلك التصريح (١/ ١٠٠)، والفاكهي على القطر (١/ ١٩١)، مع بقية الخلاف في سبب بناء الضمير وملخصه:

١- قيل: شبه الحرف في الوضع على حرف أو حرفين، وحمل ما لم يكن كذلك عليه طردًا للباب.

٢- وقيل: شبه الحرف في المعنى. ٣- وقيل: شبه الحرف في الجمود، وقيل غير ذلك.

(٢) قال صاحب التصريح (١/ ٥٣): «وأدخله ابن مالك في بعض كتبه في الشبه المعنوي، وأدخله غيره في الاستعمالي».

(٣) انظر: الهمع (١/ ٥٢).

(٤) قال الصبان (١/ ٥٦): «نقل شيخنا السيد أن الشبه اللفظي مجوز للبناء لا محتم له، فعليه يجوز أن يكون (حاشا، وعلى، وكلا) الاسميات معربة تقديرًا كالفتى».

(٥) جاءت كذلك أسما في قول الشاعر:

غَدَتْ من عليه بعدما تَمَّ ظِمْؤُهَا ** تَصِلُّ وعن قَيْضٍ بزيزاءَ مجهلِ

(٦) جاءت كذلك في قول الشاعر:

فلقـــد آراني للرمــاح درئــةً ** مـن عـن يمينـي تـارةً وأمـامي



و«عن» و«قد» الحرفيات، و«كلا» بمعنى حقًا، أشبهت «كلاً» التي هي حرف زجر، و«بَجَلْ» بمعنى حسب، أشبهت «بَجَل» التي هي حرف جواب كنعم.

٧. الجمودي[1]: بأن يكون جامدًا من كل وجه، فلا يتصرف كالضمائر، و«كم» و«كأين» الخبريتين عند بعضهم.

٨. شبه ما أشبه الحرف، كـ«قطن» و«بجل» بمعنى «حسب» بنيا لشبههما في اللفظ بـ«قطن» و«بجل» اسمي فعل لـ«يكفي» وكالمنادى المفرد، كـ«يا زيد»، يا رجل لمعين، بني لمشابهته في الإفراد والتعريف، وتضمن معنى الخطاب ككاف «أدعوك»، و«أناديك» المشبهة للحرف، وكـ«فعال» في علم المؤنث، كحذامِ، وقطامِ، في لغة الحجاز[2]، بني لأنه أشبه «فَعَالِ» الأمر، كنَزَالِ وتَرَاكِ في الوزن، وهو ظاهر، وفي العدل، لأنه نائب عن فاعلة، وأصله: حَاذِمَة، وقَاطِمَة، كما أن «فَعَالِ» الأمر نائب عن «افْعَلْ» وأصله: انزل، واترك، وكـ«كَمْ» الخبرية عند بعضهم[3] بنيت لشبهها في اللفظ بـ«كَمْ» الاستفهامية.

٩. شبه ما أشبه شبيه الحرف: قيل: إنما بنيت «كَأَيِّن» الخبرية بلغاتها[4]، لكونها بمعنى «كَمْ» الخبرية، المبنية لكونها بلفظ «كَمْ» الاستفهامية، المبنية لتضمنها معنى الاستفهام.

١٠. مجاورة ما أشبه الحرف، وهي مجيزة للبناء لا موجبة له، كاسم الزمان المبهم إذا أضيف إلى «إذا» كـ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ [النساء: ٤٢]، و﴿ حِينَئِذٍ ﴾ [الواقعة: ٨٤] وليلة إذ، و﴿ بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ [آل عمران: ٨] أو إلى جملة، ولو اسمية أو فعلية فعلها معرب، خلافًا

---

(١) قال الصبان (١/ ٥٦): «وَعدَّ بعضهم من أنواع الشبه، الشبه الجمودي، والأقرب إرجاعه إلى الشبه الاستعمالي بمعنى يشمله لا بخصوص معناه السابق».

(٢) هناك خلاف كبير في تحديد الحجاز، ذكره ياقوت في معجم البلدان (٢/ ٢١٨، ٢٢٠)، وانظر اللسان (٥/ ٣٣١)، واللهجات العربية في التراث (١/ ٢٢، ٣٥).

(٣) عليه الرضي في شرح الكافية (٢/ ٩٤).

(٤) كَيْءٍ، وكَاءٍ، وكَاءٍ، وكَأْيٍ، المفصل (١٨٣)، والتسهيل (١٢٥)، والمساعد (٢/ ١١٧)، وفيه قال: «وأفصح لغاتها الأصل (يعني: كأين) وبها قرأ الجمهور».

للبصريين[1] فيهما، فقد قرأ نافع[2] / في ﴿ هَـٰذَا يَوْمَ يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴾ [المائدة: ١١٩]، ١٢٠/أ
والعشرة إلا ابن كثير[3]، وأبا عمرو[4]، ويعقوب[5] في: ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا ﴾ [الانفطار: ١٩] بفتح «يوم» فيهما على البناء، والباقون بالرفع على الإعراب[6]، وروي بالوجهين (قوله[7]:

.... عـلى حِـيْنَ يَسْتَـصِبينَ كُـلَّ حلـيم)[8]

---

(١) ينظر: الارتشاف (٢/ ٥٢٢)، والمغني (٢/ ٥١٨)، الأشموني (٢/ ٢٥٧).
(٢) المبسوط (١٦٥)، النشر (٢/ ٢٥٦).
(٣) عبد الله بن كثير الداري المكي (٤٥-١٢٠هـ).
أبو معبد، أحد القراء السبعة، عرف بالداري، لأن حرفته العطارة، والعطار يسمى داريًا، نسبة إلى «دارين» موضع بالبحرين يجلب منه العطر، ولد من أصل فارسي بمكة، وتوفي بها. غاية النهاية (١/ ٤٤٣)، الأعلام (٤/ ١١٥).
(٤) زبان بن العلاء عمار التميم المازني البصري (٧٠، أو ٥٥، أو ٦٥، أو ٦٨-١٥٤هـ).
من أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة ولد بمكة، ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة، في اسمه واسم أبيه خلاف كبير. نزهة الألباء (٣١)، فوات الوفيات (١/ ١٦٤)، غاية النهاية (١/ ٢٨٩)، الأعلام (٣/ ٤١).
(٥) ابن إسحاق بن زيد الحضرمي ولاء البصري (١١٧-٢٠٥هـ).
أحد القراء العشرة، نحوي، لغوي، فقيه، مولده ووفاته بالبصرة، من مصنفاته: «الجامع» و«وجوه القراءات». معجم الأدباء (٢٠/ ٥٢)، وفيات الأعيان (٢/ ٤٠٦)، غاية النهاية (٢/ ٣٨٦).
(٦) المبسوط (٣٩٩)، النشر (٢/ ٣٩٩).
(٧) لم أقف على اسمه.
(٨) سقط من (ب) وتمام البيت:
لاجتذبنَّ منهن قلبي تَحلُّمًا ** ....
اجتذبن: استخلص، منهن: أي من هواهن، تَحلُّمًا: تكلف الحلم، بكسر الحاء، وهو الأناة، ويروى (تخلصًا) أي لأجل التخلص، يستصبين: أي النسوة من استصبيت فلانًا، إذا عددته صبيًا، أو من استصباه، أي طلب أن يصبو إليه أي يميل، وهو الأنسب هنا.
الشاهد: في «على حين» برواية الفتح على البناء، لإضافته إلى الجملة، وهو جائز عند الكوفيين، أما على رواية الكسر بالإعراب فمذهب البصريين، ولا يجيزون غيره. المغني (٢/ ٥١٨)، المساعدة (٢/ ٣٥٥)، العيني (٣/ ٤١٠)، الأشموني (٢/ ٢٥٦)، التصريح (٢/ ٤٢)، الهمع (١/ ٢١٨)، الصبان (٢/ ٢٥٦)، شرح أبيات المغني (٧/ ١٢٥).

وقوله[١]:

.... عـلى حِـينَ التواصـلُ غَـيْرُ داني[٢]

وكالاسم المتوغل في الإبهام، وهو: «غير[٣]، ومثل» وأخواتها، كـ«شِبْه» و«نَحْو» و«تِرْب»، و«نِدّ»، و«خِدْن»، و«بين»، و«دون»، و«حسب» إذا أضيفت إلى مبني من اسم أو غيره جاز على الصحيح بناؤها على الفتح، خلافًا لابن مالك[٤] في «مثل» لمخالفتها أخواتها في أنها تثنى وتجمع، كزيد مِثْلَكَ، وضربُك وشبهُك، وتربُك، ودونُك، وكذا زيد حسبُك، أو همَّك، أو هدَّك، أو شرعُك، أو ناهيْك، أو كافيْك، من رجل، وكلُّها بمعنى «حسبك» وقرأ حفص[٥]، ونافع، والكسائي، وأبو جعفر[٦]: ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ [الأنعام: ٩٤] بفتح «بين»[٧]

---

(١) سَوَّار بن المضرب.

(٢) تذكَّر ما تذكَّر من سُلَيمى ** ....

يروى: على حين التراجع.

الشاهد: في (على حين) حيث أضيف الزمان المبهم إلى الجملة الاسمية، فجاز فيه البناء على الفتح، والكسر على الإعراب، عند الكوفيين، والبصريون لا يجيزون الأول. شذور الذهب (٨٠)، العيني (٣/ ٤١١)، الأشموني (٢/ ٢٥٧)، التصريح (٢/ ٤٢)، الهمع (١/ ٢١٨)، ورواية العجز في الأصمعيات (١/ ٣١): «ولكن المزار بها نآني».

(٣) فيها خلاف بين البصريين والكوفيين. الإنصاف (١/ ٢٨٧).

(٤) في شرح التسهيل (٣/ ٢٦٣) قال: «... لا ينبغي لـ«مثل» أن يجرى مجرى «غير» لأنه وإن وافقه في أنَّ دلالته على معناه لا تتم إلا بما يضاف إليه، فقد خالفه بمشابهة التام في الدلالة في قبول التصغير والتثنية والجمع والاشتقاق منه ...» وانظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٢٢).

(٥) ابن سليمان بن المغيرة الأسدي بالولاء (٩٠-١٨٠هـ).

قارئ أهل الكوفة، وأعلم أصحاب عاصم بقراءته، أخذ عنه القراءة، وهو ربيبه ابن زوجته، جاور بمكة، غاية النهاية (١/ ٢٥٤)، النشر (١/ ١٥٦)، الأعلام (٢/ ٢٦٤).

(٦) يزيد بن القعقاع المخزومي بالولاء (...-١٣٢، أو ١٣٠هـ).

أحد القراءة العشرة، تابعي عرف بالقارئ، كان إمام أهل المدينة في القراءة. طبقات القراء (٢/ ٣٨٢)، الأعلام (٨/ ١٨٦).

(٧) وقرأ الباقون برفعها. المبسوط (١٧٢)، النشر (٢/ ٢٦٠).

وقـال[١]:

لم يمنـع الـشربَ منهـا غَـيْرَ أَنْ نَطَقَـتْ ....[٢]

بفتح «غير» لإضافتها إلى «أنْ» وصلتها.

وكل هذه المبهمات تلزم الإفراد والتذكير إلا «مِثْلاً»، وقد تستعمل «هَدَّ» فعلاً، فتلحقها تاء التأنيث الساكنة، والضمائر.

وحيث وجب البناء فعارضه معارض امتنع، ولهذا أعربت «أَيٌّ» بأنواعها في غير النداء؛ لملازمتها لفظًا أو معنى للإضافة، التي هي من خواص الاسم، فضعف شبه الحرف فيها وإنما تبنى جوازًا على الضم إذا كانت موصولة، مضافة، وصدر صلتها ضمير، مبتدأ، محذوف[٣]، نحو: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ [مريم: ٦٩] بالضم في العشر، وبالنصب في

(١) أبو قيس بن الأسلت عامر بن جشم بن وائل (... - ...).
كان شاعرًا وحكمًا للعرب في الجاهلية، وكانت الأوس قد وكلت إليه تصريف أمور الحرب يوم «بعاث» وجعلته رئيسًا عليها، لم تذكر المراجع اسمه. طبقات ابن سلام (٩٢)، الأغاني (١٥/ ١٦١)، الخزانة (٢/ ٤٧).

(٢) .... ** حمامة في غصون ذات أوقـال

من قصيدة يصف فيها ناقة، وقبله:

تعطيـك مشـيًا وإرقـالاً ودَأْدَأَةً ** إذا تسـربلـتِ الآكـامُ بالآلِ

تردِي الآكام إذا صـرتْ جنادبُها ** منها بصلبٍ وقَاحِ البَطْنِ عَمَّالِ

الإرقال: مصدر أرقلت الناقة إذا أسرعت، وكذلك الدأداة: مصدر دأدأت وهو أشد عدو الإبل، تسربلت: لبست سربالاً، وهو القميص، الآكام: الجبال الصغيرة، والآل: السراب، تردي: من ردى رديا، نوع من المشي فوق العدو، صرت: صوتت صوتًا ممتدًا، جنادبها: نوع من الجراد، يصر عند اشتداد الحرارة، صلب: خف قوي، وقاح: شديد، عمال: صيغة مبالغة من العمل، ونطقت: صوتت. غصون: يروى (سحوق) وهو ما طال من شجر الدوم، أو قال: جمع وقل، وهو الثمر.

سيبويه (١/ ٣٦٩)، ابن يعيش (٣/ ٨٠)، (٨/ ١٣٥)، الرضى (٢/ ١٠٧)، اللسان (دأدأ) (١/ ٦٩)، (رقل، وقل) (١١/ ٢٩٢، ٧٣٤)، المغني (١/ ٢٨٦)، التصريح (١/ ١٥)، الخزانة (٢/ ٤٥).

(٣) عند البصريين، أما الكوفيون فيرون أنها معربة مستدلين بقراءة النصب في الآية اللاحقة. انظر: الإنصاف (٢/ ٧٠٩)، والأشموني (١/ ١٦٦).

قراءة شاذة[١]، أي: أيهم هو أشد، وعلى الفتح إذا أضيفت إلى مبني كما يؤخذ من كلامهم، لأنها متوغلة في الإبهام.

وأما ذان وتان، واللذان واللتان، بالألف رفعًا والياء نصبًا وجرًا، فليس تغير آخرها إعرابًا -كما توهمه كثيرون نزعة كوفية منهم- بل هو اتفاقي، لقيام سبب البناء[٢] بلا معارض[٣].

والحاصل: أن الأصل في الاسم سلامته من شبه الحرف وهو / المعرب، وما عداه من حرف أو فعل، أو اسم أشبه الحرف شبهًا قويًا، فهو مبني. ١٢٠/ب

(خَلاَ) أي غير فعل (مُضَارِعٍ[٤] مِنْ كُلِّ نُونٍ) متصلة به، وهي نون الإناث، كـ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ونون التأكيد المباشرة، نحو: ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ﴾ [يوسف: ٣٢] (قَدْ خَلا) فإنه يعرب إلحاقًا له بالاسم، لمشابهته إياه في تعاقب المعاني المختلفة على صيغته الواحدة[٥].

فإنك إذا قلت: «لا تأكلِ السَّمَكَ وتَشْرَب اللَّبَنَ»[٦] فلا يُوَضِّح معناه إلا الإعراب، فإن

---

(١) نسبت لهارون الأعور القارئ. القرطبي (١١/ ١٣٣)، وفي سيبويه (١/ ٣٩٧)، حدثنا هارون أن ناسًا، وهم الكوفيون يقرؤنها: «ثم لننزعن من كل شيعة أيُّهم أشد على الرحمن عتيا» وهي لغة جيدة.

(٢) افتقار الأولين إلى معنى الإشارة، والآخيرين إلى الصلة.

(٣) قال ابن الحاجب: «وهي مبنية كلها عند المحققين ... وقال بعض الناس: إن المثنى معرب، وذلك أنه قد اختلف آخره لاختلاف العوامل، فوجب أن يكون معربًا قياسًا على سائر المبنيات، وأجيب عن ذلك بأوجه: أحدها: أن الدليل قائم على وجوب البناء فيها كلها، فوجب الحكم عليها كلها بالبناء. الوجه الآخر: أنها تشدد نونها حكمًا، ولو كانت نون التثنية لم تشدد...». الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٤٧٩، ٤٨٠) باختصار، وانظر شرح الفاكهي على القطر (١/ ٢٠٢، ٢٠٧، ٢٠٨)، ولم أر في مراجعي من نسب القول بإعراب مثنى الإشارة والموصول للكوفيين، فقول الشارح: «نزعة كوفية» لم يقم عليه دليل عندي.

(٤) مستثنى من قوله: «غير ذي الأسماء مبني» (ص١١٨/ أ).

(٥) وقال السهيلي: «وإنما أعرب المستقبل الذي في أوله الزوائد؛ لأنه متضمن معنى الاسم، إذا الهمزة تدل على المتكلم و«التاء» على المخاطب، و«الياء» على الغائب، فلما تضمن بلفظه معنى الاسم ضارع الاسم فأعرب». نتائج الفكر (٦٨-٦٩)، وقيل غير ذلك، راجع البسيط (١/ ٢٢٨)، والفاكهي على القطر (١/ ٧٣).

(٦) مثال على تعاقب المعاني في الفعل. راجع يس على مجيب الندا (١/ ٧٢).

نصبت: «تشرب» فهم منه المنع عن الجمع بين الأمرين معًا في وقت، أو جزمته: فهم منه المنع عنهما مطلقًا اجتماعًا وافترقًا، أو رفعته: فهم منه إباحة شربه مطلقًا، والنهي عن أكل السمك مطلقًا.

كما لو قلت: «ما أَحْسَنَ زَيْد»[1] فإنه لا يفهم معناه إلا بالإعراب، فإن رفعت «زيدًا» فاعلاً بـ«أحسن»، فهم منه نفيك الإحسان عنه، أو نصبته مفعولاً بأحسن، فهو منه تعجبك من حسنه، أو خفضته بإضافة «أحسن» إليه على أنه اسم تفضيل فهم منه استفهامك عن الجزء الأحسن من أجزائه؛ ولهذا سمي مضارعًا أي: مشابهًا للاسم، أو لأنه شاركه في الإعراب، فكأنهما اشتركا في الضرع، وقد قيل المضارعة مقلوب المراضعة[2].

فإن اتصل به نون الإناث بُنِيَ معها على السكون، نحو: ﴿ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، ﴿ وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ ﴾ [النور: ٦٠]، ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وقال قوم، كابن درستويه[3]، والسهيلي[4]، وابن طلحة: السكون عارض، والحركة مقدرة، فهو معرب[5].

وإن لحقته نون التأكيد، فإن باشرته لفظًا وتقديرًا بُنِيَ معها على الفتح، نحو: ﴿ لَيُنۢبَذَنَّ فِى ٱلْحُطَمَةِ ﴾ [الهمزة: ٤]، ﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾ [العلق: ١٥] وإلاَّ أعرب، وذلك حيث انفصلت -

---

(١) مثال على تعاقب المعاني في الاسم، المرجع السابق (١/ ٧٢).

(٢) قال المرادي في شرح الألفية (١/ ٥٨): «وزعم ابن عصفور أن المضارعة مقلوبة من المراضعة، ولا ضرورة تدعو إلى ادعاء القلب؛ لأن البناء كامل التصاريف».

(٣) عبد الله بن جعفر بن دُرُستويه بن المرزبان الفارسي (٢٥٨-٣٤٧هـ).
نحوي، لغوي، مشارك في أنواع من العلوم، اشتهر ومات ببغداد، له تصانيف منها: «تصحيح الفصيح»، «شرح فصيح ثعلب»، و«الإرشاد» في النحو. تاريخ بغداد (٩/ ٤٢٨)، إنباه الرواة (٢/ ١١٣)، بغية الوعاة (٢/ ٣٦)، الهدية (١/ ٤٤٦)، معجم المؤلفين (٦/ ٤٠).

(٤) عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الأندلسي المالكي (٥٠٨، أو ٥٠٩، أو ٥٠٧-٥٨١هـ).
الضرير أبو القاسم، عالم باللغة والسير، ولد بسهيل قرية بالقرب من مالقة بالأندلس، وتوفي بمراكش، من كتبه: «نتائج الفكر»، و«الروض الأنف» في شرح سيرة ابن هشام. إنباه الرواة (٢/ ١٦٢)، وفيات الأعيان (١/ ٣٥١)، مرآة الجنان (٣/ ٤٢٢)، بغية الوعاة (٢/ ٨١).

(٥) راجع الهمع (١/ ٥٤، ٥٥)، والتصريح (١/ ٥٦).



بغير نون النسوة[1]- عنه لفظًا نحو: ﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ ﴾ [يونس: ٨٩]، ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾ [مريم: ٢٦]، لأن الألف والواو والياء ضمائر: أو تقديرًا نحو: ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾ [القصص: ٨٧]، لتقومنَّ يا امرأة، لأن أصلها لا يصدُّونَّك، لتقومِينَّ، فحذفت الواو / والياء لالتقاء الساكنين مع دلالة الضمة والكسرة عليهما. ١٢١/أ

فعلم أنه حيث رفع بضمة ظاهرة أو مقدرة بني مع النون على الفتح، وحيث رفع بالنون وذلك في الأمثلة الخمسة بقي على إعرابه، وأنه إذا كان الفاصل ألف الضمير بقيت، أو واوه أو ياءه فإن انضم ما قبل الواو وانكسر ما قبل الياء حذفتا[2]، وإن انفتح ما قبلهما أبقيتا، وضمت الواو، وكسرت الياء[3]، ونَدَرَ إثباتُ الياءِ مكسورةً مع انكسار ما قبلها، كقول علي رضي الله تعالى عنه للظَّعِينةِ[4] التي لحقها إلى روضة خَاخ[5]: لَتُخرِجِنَّ الكتابَ أو لَتُلْقِينَّ الثياب[6]، وقول عثمان[7] الحجبي لأمه حين منعته مفتاح الكعبة: «والله لَتُعْطِينَّه».

---

(١) مراده «وخلا الفعل من نون النسوة» لأنها أيضًا توجب بناء المضارع.

(٢) وحذف الياء التي قبلها كسرة لغة فزارية، كذا قال في التسهيل (٢١٦).

(٣) تقول: (اخشَوُنَّ اللهَ يا قوم) و(اخشَيِنَّ الله يا هند)، وحذف الياء في الأخير لغة طيء قاله الفراء. راجع المساعد (٢/ ٦٧٣).

(٤) المرأة ما دامت في الهودج، ويطلق على الهودج فيه المرأة أم لا. القاموس (ظعن) (٤/ ٢٤٥).

(٥) موضع بين الحرمين، بقرب حمراء الأسد من المدينة، من أحمائها التي حماها الرسول ﷺ ، والخلفاء الراشدون بعده. معجم البلدان (٢/ ٣٣٥).

(٦) أورده البخاري (٤/ ١٩)، في كتاب الجهاد والسيرة باب الجاسوس، بلفظ «لَنُلْقِيَنَّ»، في سياق الحديث عندما بَعَثَ النبي عليًا والزبير والمقداد، فقال: «انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ فإن بها ظعينة، ومعها كتاب، فخذوه منها...» والكتاب كان من حاطب بن أبي بلتعة إلى بعض مشركي مكة، يخبرهم ببعض أمر الرسول ﷺ .

وأخرجه الترمذي في كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة الحشر (٥/ ٤٠٩)، عن علي بن أبي طالب.

(٧) ابن طلحة بن عبد الله القرشي العبدري (...-٤٢هـ).

صحابي شهد فتح مكة، دفع إليه الرسول مفتاح الكعبة وإلى ابن عمه (شيبة) وقال: «خذاها تالدة خالدة لا ينزعها -يا بني أبي طلحة- منكم إلا ظالم» فهم حاجبوا البيت الحرام وسدنته، مات بمكة، وقيل: بالمدينة. جمهرة الكلبي (٦٥)، الاستيعاب (٣/ ٩٢)، الإصابة (٢/ ٤٥٢)، الأعلام (٤/ ٤٠٧).

وإنما حذفت نون الرفع من الأمثلة الخمسة العارية من الناصب والجازم نحو: ﴿ لَتُبْلَوُنَّ فِيٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ ﴾ [آل عمران: ١٨٦] لاستثقال توالي الأمثال، وهي النونات.

وقيل: هو مع نون التوكيد مبني مطلقًا، وحذفت نون الرفع للبناء[١].

وقيل: معرب مطلقًا، وحذفت النون لتوالي الأمثال[٢]، وفتح في نحو: انصرَنَّ، ﴿ لَيُسْجَنَنَّ ﴾ [يوسف: ٣٢]، لالتقاء الساكنين؛ ولأنه لو ضم لالتبس بالمسند إلى جمع الذكور، أو كسر لالتبس في الخطاب بالمسند إلى المؤنثة.

أما[٣] مع نون النسوة فيبقى على سكونه كيذهبْنَان، بزيادة ألف بين النونين.

تنبيه: أقسام البناء أربعة، سكون وهو الأصل، وفتح في الكلم الثلاث[٤]: كعن، وقم، وكم، وكليت، وقام، وأينَ، وكسر في حرف كجَيْرِ، واسم كأمسِ، وضم فيهما أيضًا كمُنْذُ، وحَيْثُ، ولا يدخلان الفعل باتفاق في الكسر، وعلى الصحيح في الضم[٥].

والأصل في الاسم الإعراب، فإن بني على السكون ففيه سؤال واحد، لم بني؟ أو على حركة فثلاثة أسئلة، لم بني؟ ولم بني على حركة؟ ولم كانت الحركة كذا؟ وفي غيره[٦] البناء، فإن بني على السكون فلا سؤال، أو على حركة فسؤالان، لم بني على حركة؟ ولم كانت / الحركة كذا؟ ١٢١/ب

---

(١) نسب ابن عقيل هذا القول في شرحه للتسهيل (٢/ ٦٧٢)، للأخفش، والزجاج، وقال: «وهو قضية كلام الجزولي»، وهو مذهب أبي علي الفارسي في الإيضاح (١/ ٣٢٣).

(٢) أثبت هذا القول كثير من النحاة ولم يعزوه، راجع الارتشاف (١/ ٣٠٧)، الأشموني (١/ ٦٢)، والرضي (٢/ ٢٢٨).

(٣) تعقيب على قوله: «حيث انفصلت بغير نون النسوة عنه ...».

(٤) الحرف، والفعل، والاسم.

(٥) الفعل الماضي إذا أسند إلى واو الجماعة، قيل: مبني على الضم، وهو اختيار الشارح، وقيل: مبني على الفتح المقدر للمناسبة، راجع: حاشية أبي النجا على شرح الأزهري للآجرُّومية (٤٢).

(٦) معطوف على قوله: «والأصل في الاسم ...» والمراد: الفعل والحرف.



والمبني قسمان[١]:

الأول: ما يطرد فيه شيء بعينه، وهو سبعة:

١. ما يطرد فيه السكون: وهو المضارع المتصل بنون الإناث، كـ﴿ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] والماضي المتصل بضمير رفع متحرك، كنصرتِ[٢]، نصرنا، نصرتما.

٢. ما يطرد فيه السكون أو نائبه: وهو الأمر[٣] كانصر، وانصرن، وانصري انصرا انصروا.

٣. ما يطرد فيه الفتح، وهو خمسة: الماضي المجرد من ضمير الرفع المتحرك كنصرك، ونصروا، وعفا، إذ الفتحة مقدرة فيهما.

والمضارع الذي باشرته نون التوكيد، نحو: ﴿ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [التوبة: ٧٥].

والمركب تركيب مزج من علم: كبعلبك في لغية[٤]، أو عدد: كأحدَ عشَرَ، أو ظرف: كهو يأتينا صباح مساء، أي كل صباح ومساء، و:

.... يَسْقُطُ بينَ بَيْنَا[٥]

---

(١) تقسيم الشارح للمبني هنا يشبه تقسيم ابن هشام في الشذور (ص٦٨-٨٥)، وهو غريب لم يسبق إليه، وتبعه في هذا التقسيم السيوطي في الفرائد (١/ ٥٥-٧٤)، إلا أن الشارح أضاف إليه شيئًا من التجديد شكلاً ومضمونًا يتضح من خلال موازنة بين التقسيمين ليس هذا مجالها.

(٢) ضبطت في الأصل بالحركات الثلاث، ليشمل الثلاثة المتكلم والمخاطب والمخاطبة.

(٣) وذلك لأنه مبني على ما يجزم به مضارعه، ففي أمثلة الشارح بني الأولان على السكون، والثلاثة الأخيرة على حذف النون، ومعتل الأمر يبني على حذف حرف العلة نحو: اخش، ارم، اغز.

(٤) انظر: شذور الذهب (ص٧١).

(٥) نَحْمِي حقيقتنا وبعـ ** ـضُ القومِ ....

القائل: عبيد الله بن الأبرص بن عوف بن جشم الأسدي (... - ٢٥ ق هـ تقريبًا)

شاعر مضري، عاصر امرأ القيس، وله معه مناظرات، قتله النعمان بن المنذر بعد عمر طويل، الشعر والشعراء (٨٤)، الأغاني (١٩/ ٨٤)، الآمدي (٥٠)، الخزانة (١/ ٣٢٣).

والبيت من قصيدة له يرد على امرئ القيس الذي هدد قوم الشاعر بالانتقام لأبيه «حجر». وبعده:

هلا سألت جموع كنـ ** ـدة يوم وَلَّوْا أين أينا؟

=

أي: في الوسط.

أو حال: كهو جاري بيت بيت، أي ملاصقًا، وتفرقوا شغر بغر[١]، أو شذر مذر[٢]، أو جدع مدع[٣]، أي منتشرين أو متقطعين، و«أَخْوَلَ أَخْوَلَ»[٤] أي: شيئًا بعد شيء[٥]، ولقيته كَفَّةَ كَفَّةَ[٦]، أي مواجهة، وأخذته صُحْرَةَ بُحْرَةَ[٧]، أي: منكشفا.

والزمن المبهم[٨] المضاف إلى «إذا» كيومئذ، أو إلى جملة، وبناؤه راجع مع الفعل المبني، نحو:

.... علَى حينَ يستصبين[٩] ....

مرجوح مع غيره، كـ﴿ هَٰذَا يَوْمَ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ [المائدة: ١١٩].

=

أيـام نضــرب هــامهم ** ببـواتــر حتى انحنيــنا

الحقيقة: ما يحق للإنسان أن يحميه كالأهل والولد والجار. ديوانه (٢٧)، شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٩٨)، اللسان (بين) (١٣/ ٦٦)، شذور الذهب (٧٤)، الفرائد (١/ ٥٨).

(١) انظر أمثال الميداني (١/ ٢٧٩).

(٢) انظر أمثال الميداني (١/ ٢٧٩).

(٣) كذا في نسخ التحقيق بدال مهملة، والمثل في القاموس (جذع) (٣/ ١٢) «جذع مذع» بالذال المعجمة، وفي القاموس أيضًا (خذع) (٣/ ١٧)، وأمثال الميداني (١/ ٢٧٩)، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٩٧)، «خذع مذع». فالأرجح عندي أن المثل في المتن أهمل النساخ ذاله في الموضعين.

(٤) جاءت في قول الحجاج بن علاط السلمي:

وشددت شدة باسل فكشفتهم ** بِالجَرِّ إذ يهوون أخولَ أخولا

الجر: أصل الجبل، أخول أخولا: واحد بعد واحد.

ينظر إمتاع الأسماع للمقريزي (١/ ١١٧).

(٥) في القاموس (خال) (٣/ ٣٧٣)، «ذهبوا أخول أخول متفرقين». وانظر سيبويه (٢/ ٥٦).

(٦) سيبويه (٢/ ٥٤)، الكافية الشافية (٣/ ١٦٩٧)، واللسان (كفف) (٩/ ٣٠٣).

(٧) القاموس (صحر) (٢/ ٦٧)، قال ابن مالك في شرح كافيته (٣/ ١٦٩٧)، ويضاف إليها (نحرة فيُعْرَبْنَ؛ لأن ثلاثة أشياء لا يركبن.

(٨) الذي لا يدل على وقت بعينه نحو: حين، وقت، زمان.

(٩) تقدمت في (ص١٢٠/ أ).



.... عــلَى حــينَ التواصـــل غـــير داني[(١)]

والمبهم[(٢)] المضاف لمبني: كغير[(٣)] وأخواتها، وهو أرجح من إعرابها، وقيل: بالعكس.

٤. ما يطرد فيه الفتح أو نائبه: وهو اسم «لا» التبرئة إذا كان مفردًا[(٤)]، كلا رَجُلَ، لا رَجُلَيْنِ، لا زَيْدِينَ، لا قَائِمَاتٍ[(٥)]، وفتح نحو: قائمات أرجح على الأصح[(٦)].

٥. ما يطرد فيه الكسر وهو خمسة: العلم المختوم بـ«ـويه» كسيبويه على المشهور[(٧)]، وفَعَالِ في الأمر كنَزَالِ، أي: انزل، ودراك أي: أدرك، وفَعَالِ سبا للمؤنث في النداء غالبًا، وفي غيره شذوذًا، كيا فَسَاقِ، يالَكَاعِ، وينقاس هو ونحو «نَزَالِ» من كل فعل ثلاثي مجرد تام، و«فَعَالِ» علمًا لمؤنث كحَذَامِ وقَطَامِ في لغة الحجاز، وأَمْسِ في لغتهم إذا أريد به معين ولم يصغر / ولم يكسر ولم يُعرَّف بـ«أل» ولم يضف. ١٢٢/أ

وأكثر تميم[(٨)] توافقهم فيما ختم براء، كسَفَارِ[(٩)]، ووَبَارِ[(١٠)] مطلقًا[(١١)]، وفي «أمسِ» نصبًا وجرًا[(١٢)]، ويمنع الصرف في الباقي، وبعضهم يمنعهما[(١٣)] مطلقًا.

---

(١) تحدثت عنه في (ص١٢٠/أ).

(٢) مراده ما لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه.

(٣) ودون، وبين، ومثل، ونحوهن مما هو شديد الإبهام.

(٤) يعني بالمفرد هنا ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف.

(٥) بالكسر مع التنوين وبدونه، والفتح.

(٦) من ثلاثة أقوال ذكرها أبو حيان في الارتشاف (٢/ ١٦٥).

(٧) وهو قول سيبويه والجمهور، ويجيز أبو عمر الجرمي إعرابه إعراب الممنوع من الصرف. المساعد (١/ ١٢٨)، وشذور الذهب (٨٩).

(٨) تميم بن مرّ بن أدّ. قبيلة ذات بطون عديدة منهم (الحارث وبنوه وهم الشَّقِرات، وعمرو وبنوه: العنبر والهجيم وأسيد وغيرهم، وزيد مناة، وبنوه: سعد ومالك وعوف) وبعض منازلهم: الوشم، الجِوَاء، والدهناء، والإحساء. ابن حزم (١/ ٢٠٧)، معجم قبائل العرب (١/ ١٢٦)، اللهجات في الكتاب (ص٥٢).

(٩) اسم لماء. (١٠) اسم قبيلة.

(١١) راجع المقتضب (٣/ ٤٩، ٥٠).

(١٢) وذلك ببنائه على الكسر عند بعضهم نصبًا وجرًا، ورفعه بالضمة. انظر: الأشموني (٣/ ٢٦٧).

(١٣) الضمير المثنى يعود على ما ختم براء وأمس. راجع الكتاب (٢/ ٤٠)، والأشموني (٣/ ٢٦٧).

٦. ما يطرد فيه الضم: وهو ما قطع لفظًا لا معنى عن الإضافة من الظروف المبهمة، كقبل، وبعد، وأول، ودون، وأسماء الجهات الست، كـ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ [الروم: ٤]، وابدأ بهذا من أولُ، أصله من أوله، فحذف المضاف إليه، ونوي معناه فقط، فلو نوي لفظه فكأنه لم يحذف[١]، أو لم ينو لا لفظه ولا معناه نونت، وإذا بنيت سميت غايات، لصيرورتها طرفا بعد أن كانت وسطًا.

وألحق بها «غير» إذا حذف ما تضاف إليه بعد «لاَ، أَوْلَيْسَ»، كقبضت عشرة لا غير[٢]، أو ليس غير[٣]، فيمن ضم ولم ينون[٤].

و«أيُّ» الموصولة في نحو: ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ [مريم: ٦٩][٥].

و«حَسْبُ» وأخواتها في نحو: خذ هذا فحسبُ أو فقط، أي: فحسبك هو[٦].

و«عَلُ» بالتخفيف بمعنى فوق إن أريد به معين نحو:

يــــا رُبَّ يَـــــوْمٍ لِيَ لاَ أُظَلَّلُـــــهْ أُرْمَـضُ مِـنْ تَحـتُ وأُضْـحَي مِـنْ عَلُـهْ[٧]

---

(١) فيكون مجرورًا غير منون.

(٢) قال ابن هشام في الشذور (١٠٦): «ولا يجوز حذف ما أضيفت إليه «غير» إلا بعد «ليس» فقط... وأمَّا ما يقع في عبارات العلماء من قولهم: «لا غير» فلم تتكلم به العرب، فإما أنهم قاسوا «لا» على «ليس» أو قالوا ذلك سهوًا عن شرط المسألة».

(٣) الأصل: ليس غير ذلك مقبوضًا.

(٤) عزاه للمبرد والمتأخرين في المغني (١/ ١٢٧)، وانظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٦٣).

(٥) وبنيت على الضم لأنها أضيفت وحذف صدر صلتها.

(٦) راجع: الأشموني (٢/ ٢٦٨، ٢٧٠).

(٧) مختلف في نسبتها فقيل: أبو ثروان، وقيل: أبو مروان، ولعل أحد الاسمين مصحف من الآخر، وقيل: أبو الهجنجل، ولم أعثر على ترجمة لأي منهم، أظلله: على صيغة المجهول، لا أجعل في ظل فيه، أُرْمَضُ: على صيغة المجهول، من رمضت قدمه، إذا احترقت من الرمضاء، وهي الأرض التي تقع عليها شدة حرارة الشمس.

أُضحَى: بصيغة المجهول، من ضَحِيتُ إذا برزت، أراد: يصيبني حَرُّ الشمس.

شرح عمدة الحافظ (٩٨١)، المغني (١/ ١٥٤)، العيني (٤/ ٥٤٥)، الأشموني (٢/ ٢٧١)، (٤/ ٢١٨)، التصريح (٢/ ٣٤٦)، شواهد المغني (١/ ٤٤٨)، الهمع (١/ ٢٠٣، ٢١٠).

والهاء للسكت لا ضمير، أي: من تحتي، ومن فوقي، فإن أريد به غير معين نون، وقد التزم استعماله مجرورًا بمن وغير مضاف لفظًا، وأجاز الجوهري[١] وابن مالك إضافته[٢]، قال ابن هشام: وهو سهو[٣].

٧. ما يطرد فيه الضم، أو نائبه: وهو المنادى المفرد[٤] المعرفة، كيارجلُ، يا زيدُ، ويا رجلانِ، يا زيدونَ.

الثاني: ما لا يطرد فيه شيء بعينه، وهو شيئان:

١. الحروف: والسكون أكثر فيها، كنَعَمْ، وأَجَلْ، وبَجَل[٥]، والأربعة بِمَعْنًى، وبلى، ولا، ومن، وعن، وفي، ولو، والفتح كثير، كسوف، وثُمَّ، ولاَتَ، وإنَّ وأخواتها، والكسر قليل، وهو في جَيْرِ، أي نَعَمْ، ولعلِّ، وعَلِّ في لغة، والباء مطلقًا كمررت بزيد، والكاف واللام مع الياء، كهذالي، وما أنت كي[٦]، ولام الأمر غالبًا[٧]، والضم أقل بل لم يوجد إلا في «مُنْذُ» خافضةً.

---

(١) إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (... - ٣٩٣هـ).
أصله من (فاراب) بتركيا، دخل العراق صغيرًا، وأخذ عن أبي علي الفارسي، والسيرافي، سافر إلى الحجاز، ثم رجع إلى خراسان، ثم نيسابور، توفي عند محاولة الطيران، كما تذكر بعض كتب التراجم، من كتبه: «الصحاح»، و«مقدمة في النحو». نزهة الألباء (٤١٨)، إنباه الرواة (١/ ١٩٤)، معجم الأدباء (٦/ ١٥١)، النجوم الزاهرة (٤/ ٢٠٧)، بغية الوعاة (١/ ٤٤٦).

(٢) راجع الأشموني (٢/ ٢٧١).

(٣) شذور الذهب (١٠٧).

(٤) الذي ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف.

(٥) انظر: المغني (١/ ١٢٠).

(٦) في (ب، ج) «لي».

(٧) ذكر السيوطي ثلاثة مما يبني على الكسر، هي: جير، واللام، والباء، ثم قال ولا رابع لهن .... الفرائد (١/ ٧٣).

٢. الأسماء غير المتمكنة سوى ما مر، وهي ثمانية:

١. اسم الفعل: كمَهْ، وقَدْ، وبَجَلْ / بالسكون، وحَيَّ، وتَيْدَ[١]، بالفتح، وهَمْهَامِ ١٢٢/ب بالكسر[٢]، وشَتَّان بفتح النون وكسرها، سَرْعَان ووَشْكَان[٣]، بتثليث أولها مع فتح نونها وضمها، وأفُّ وهيتُ بتثليث آخرها[٤]، وهَيَّا[٥] بالتثقيل والتخفيف، وهَيَّكَ[٦] بكاف الخطاب، وأَيَّا بالتثقيل.

٢. اسم الصوت: كهَجَدْ هَجَدْ لزجر الخيل، وعَدَسْ لزجر البغل، وماء ومئ[٧] لصوت الظبية بالسكون، وهَابْ هَابْ لزجر الإبل[٨]، وخَازِ بَازِ لصوت الذباب[٩]، وقَاشِ بَاشِ[١٠] لصوت القماش بالكسر، وحَوْبَ بالمهملة وتثليث الموحدة[١١] لزجر الإبل، وجَوْتَ بالجيم وتثليث المثناة الفوقية[١٢] لدعائها للشرب.

٣. المضمر: كقومي، قوما، قوموا، وقمن، وبكم، بكما، بكن، قمتما، قمتم، قمتن،

---

(١) التَّيْدُ الرفق، يقال: تَيْدَكَ يا هذا، أي اتئد. اللسان (تيد) (٣/ ١٠١).

(٢) لأن لك فيه السكون أيضًا، والمعنى: أي لم يبق شيء، اللسان (همم) (١٢/ ٦٢٣)، والقاموس (٤/ ١٩٢).

(٣) المعنى: سرع. القاموس (وشك) (٣/ ٣٢٣).

(٤) بتنوين وبدونه. التسهيل (٢١٢).

(٥) في اللسان (هيا) (١٥/ ٣٧٥، ٣٧٦) «ويقولون: هَيَّا هَيَّا، أي أَسْرِعْ، إذا حدوا بالمطي».

(٦) أَسْرِعْ فيما أنت فيه. القاموس (الهاء) (٤/ ٤٠٥)، واللسان (هيا) (١٥/ ٣٧٥).

(٧) في (ب) «وماوي» وفي التسهيل (٢١٤) بالهمزة قال: «ومَاءِ للظبية» وفي القاموس (مأ) (١/ ٢٨): «مأمأت الشاة أو الظبية واصلت صوتها فقالت: مِئْ مِئْ»، وانظر: اللسان (مأ) (١/ ١٥٤)، والمساعد (٢/ ٦٦٢)، والأشموني (٣/ ٢١٠).

(٨) القاموس (الهيبة) (١/ ١٤١).

(٩) التسهيل (٢١٤).

(١٠) ورد بلفظ قاش ماش في التسهيل (٢١٤)، والأشموني (٣/ ٢١٠)، والهمع (٥/ ١٢٨)، والقاموس (قوش) (٢/ ٢٨٥).

(١١) انظر اللسان (حوب) (١/ ٣٤٠).

(١٢) القاموس (جوت) (١/ ١٤٥)، والصبان (٣/ ٢١١).

وقمت، بتثليث التاء[١]، وبِكَ بالفتح والكسر[٢].

٤. الموصول: كالذي، والتي، ومن، وما، وذو، وذا، بالسكون، واللَّذين، واللاَّئِينَ[٣] بالفتح، واللذان، واللتان، والأُلاَءَ[٤]، واللاَّءِ، واللاَّتِ، بالكسر، وذَاتُ، وذواتُ، بالضم في الأشهر مطلقًا.

٥. اسم الإشارة: كذا، وذي، وتا، وتي، بالسكون، وثَمَّ بالفتح ولا ثاني لها[٥]، وذَاءِ، وأولاءُ، بالكسر والضم، وذاتُ بالضم.

٦. اسم الشرط: كمَهْمَنْ[٦]، ومهما، وإذا، وأين، وحيثما.

٧. اسم الاستفهام: كمن، وكم، وكيف، إلا «أيًا» فإنها معربة، شرطًا كانت أو غيره، وإنما تبنى وجوبًا في النداء، كـ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ﴾ [الأنفال: ٦٤][٧] وجوازًا إذا كانت موصولة في نحو ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ [مريم: ٦٩]، أو أضيفت إلى مبني.

٨. بعض الظروف: كـ«إذْ ومُذْ» بالسكون، و«الآنَ» بالفتح اسم للوقت الحاضر، و«أمسِ» بالكسر على ما مرّ[٨]، وأجاز الزجاج وتلميذه الزجاجي بناءه

---

(١) للمتكلم، والمخاطب، والمخاطبة.

(٢) للمخاطب والمخاطبة، ومراد الشارح أن الضمائر منها ما يبنى على السكون كالثلاثة الأولى، ومنها ما يبنى على الفتح كنون النسوة، والتاء للمخاطب المذكر، ومنها ما يبنى على الكسر كالتاء والكاف للمخاطبة، وما يبنى على الضم كالتاء للمتكلم.

(٣) في (ب) «اللاتين» وهو خطأ، واللائين وردت في قول الشاعر:

وإنَّا مِنَ اللاَّئِينَ إن قَدَرُوا عَفَوْا ** وإن أتربوا جادُوا وإن تَرِبُوا عَفَوْ

وتعرب في لغة كالذين. ينظر الهمع (١/ ٢٨٧).

(٤) بالمد لغة في «الأولى» بمعنى «الذين» الفرائد (١/ ٧٤).

(٥) مراده أنه لا يفتح من أسماء الإشارة غيرها.

(٦) في (ب) «مهن»، جاء في الارتشاف (٢/ ٥٤٨): «وذكر أبو العباس محمد الحلواني أن من الجوازم (مهمن) وقال قطرب لم يحمل الجزم بها على فصيح».

(٧) ونداؤه ﷺ بهذا اللفظ كثير في القرآن.

(٨) (ص٢١٢/أ).



على الفتح[١]، و«مُنْذُ» بالضم، و«قَطُّ» بتثليث آخره مشددًا[٢]، لاستغراق الزمن الماضي، ويلازم النفي عند الجمهور: كما فعلته قَطُّ، وقولهم لا أفعَلُه قَطُّ[٣]، خطأ[٤]، والأصح أنه قد يأتي في الإثبات من استفهام، كـ: .... هل رأيت الذئبَ قَط[٥].

وغيره كـ: «صلى بنا ﷺ بمنى ركعتين، ونحن أكثر ما كنا قَطُّ وآمنه»[٦] (وباتت معي أحسن رفيق بات معي قَطُّ)[٧]، و«عَوْضُ» بالتثليث أيضًا لاستغراق الزمن المستقبل / غالبًا والماضي ١٢٣/أ نادرًا، كلا أفعله عوض، و«حَيْثُ، وحاثُ، وحوثُ»[٨] بتثليث الثلاثة[٩] فهي تسع لغات.

---

(١) في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/ ٤٠٠): «وزعم الزجاج وأبو القاسم (الزجاجي) أن أمس إذا كان ظرفًا، يجوز فيه البناء على الفتح»، وما في الجمل (٢٩٩): «اعلم أن «أمس» في كلام العرب مبني على الكسر أبدًا ... ومن العرب من يبنيه على الفتح».

(٢) راجع القاموس (القط) (٢/ ٣٨٠)، والتسهيل (٩٥).

(٣) نسبه الفيروز آبادي في القاموس (٢/ ٣٨٠) للعامة.

(٤) لأنها تختص بالنفي ماضيًا، القاموس (٢/ ٣٨٠).

(٥) جاؤا بمذق ....

وقبله: بتنا بحسَّان ومعزاه يئط
ما زلت أسعى بينهم وألتبط
حتى إذا جن الظلام واختلط

ينسب هذا الرجز للعجاج، يصف قومًا سقوا ضيفهم لبنًا مخلوطًا بالماء، بتنا: من المبيت، حسَّان: اسم رجل، يئط: مضارع «أط» أي صوت جوفه من الجوع، جن الظلام: ستر، يروى (كاد الظلام) أي: قرب، اختلط: يروى (يختلط)، المذق: اللبن المخلوط بالماء، وهو يشبه لون الذئب؛ لأن فيه غبره وكدورة، ملحقات ديوانه (٨١)، شرح الكافية لابن مالك (٣/ ١١٥٩)، المغني (١/ ٢٤٦، ٥٨٥)، العيني (٤/ ٦١)، الهمع (٢/ ١١٧)، الخزانة (١/ ٢٧٥).

(٦) أخرجه البخاري (٢/ ١٧٣)، في كتاب الحج، باب ٨٤، عن حارثة بن وهب الخزاعي ﷺ.

(٧) سقط من (ب)، من كلام نمير الهلالي في حكاية يطول ذكرها. المستجاد من فعلات الأجواد (١/ ١٤).

(٨) وإبدال الياء واوًا لغة طائية. التسهيل (٩٧)، والقاموس (حيث) (١/ ١٦٥).

(٩) في (ب) (الثاء) وذلك بالبناء إما على الضم أو الفتح أو الكسر، إلا على لغة فقعس فهي معربة. شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٥٢).

(وقد جاء التربيع[1] في ﴿ يسٓ ﴾ [يس: ١] فالجمهور بالسكون، وقرئ بالكسر[2] كجَيْرِ، وبالفتح[3] كأين، أو هو نصب أي: أتل ياسين، وبالضم[4] كحيث، أو هو رفع أي هذه ياسين، أو كيا رجل، لقول ابن عباس[5] معناه يا إنسان[6]، قيل: أصله أنيسين تصغير إنسان مخفف بحذف صدره)[7].

---

(١) أهملت التاء في (ج)، ومراده السكون والكسر والفتح والضم.

(٢) قرأ به ابن عباس، وابن أبي إسحاق، ونصر بن عاصم. القرطبي (١٥/ ٣).

(٣) قراءة عيسى بن عمر. القرطبي (١٥/ ٣)، وسيبويه (٢/ ٣٠).

(٤) قرأ به هارون الأعور ومحمد بن المسيقع. القرطبي (١٥/ ٣).

(٥) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي (٣ ق هـ/ ٦٨هـ).
حبر الأمة، صحابي جليل، دعا له الرسول ﷺ ، ولد بمكة، وسكن الطائف في آخر عمره ضريرًا، وتوفي بها، له تفسير القرآن الكريم، جمع من مرويات المفسرين عنه. تاريخ بغداد (١/ ١٧٥)، الإصابة (٢/ ٣٢٢، ٣٢٦)، كشف الظنون (١/ ٤٣٨)، الأعلام (٤/ ٩٥).

(٦) انظر تنوير المقباس من تفسير ابن عباس (٢٧٢).

(٧) ما بين القوسين سقط من (ب)، ويقصد بحذف الصدر الهمزة والنون والياء من «أنيسين».

(بَابُ) بيان (عَلاَمَاتِ) أقسام (الإِعْرَابِ) أصالة ونيابة

وإنما تكون علامات إذا قلنا الإعراب معنوي، وإلا فهي الإعراب نفسه، ولما كان الكلام لا يستغني عن المرفوعات، إذ لا يتصور كلام لا مرفوع فيه، ولهذا سمي عمدةً، وغيره فضلةً، قدم الرفع على غيره، فقال:

(لِلرَّفْعِ) وهو ما يحدثه عامله فعلاً كان، أو حرفًا، أو اسمًا، أو معنى (مِنْها) أربع علامات:

(ضَمَّةٌ) وهي الأصل، ولهذا لا يقوم غيرها مقامها إلا عند تعذرها مطلقًا، و(وَاوٌ) و(أَلِفْ، كَذَاكَ نُونٌ ثَابِتٌ لاَ مُنْحَذِفْ) وهذه الثلاثة نائبة عن الضمة.

(فَالضَّمُّ) يكون علامةً للرفع ظاهرًا أو مقدرًا في أربعة مواضع:

(فِي اسْمٍ مُفْرَدٍ) والمراد به هنا ما ليس مثنىً ولا مجموعًا ولا من الأسماء الستة، منصرفًا كان، كجاء زيد، أو غير منصرف (كَـ) جاء (أَحْمَدُ)[1] ظاهرًا كان إعرابه كالمثالين، أو مقدرًا كجاء الفتى، فزيد، وأحمد والفتى، مرفوعة بجاء على الفاعلية، وعلامة رفعها ضمة ظاهرة في الأولين مقدرة في الثالث.

(وَ) في (جَمْعِ تَكْسِيرٍ) وهو ما تغير فيه بناء مفرده تحقيقًا أو تقديرًا لغير إعلال.

فالتحقيقيُّ: يكون بنقص، أو زيادة، أو تبديل شكل، أو باثنين منها، أو بالثلاثة، لكن لم يوجد ما فيه زيادة ونقص دون تبديل شكل، فالصور ست: كغَزَالٍ وغُزْلان، ورَمْلٍ ورِمَالٍ، وكِتَابٍ وكُتُبٍ، وأَسَدٍ وأُسْدٍ، وَقِنْوٍ وقِنْوَانٍ[2]، ونُفَسَاء[3] ونُفَس[4] كغُرَف، وكذا نحو:

---

(١) حركته في النظم الفتحة نيابة عن الكسرة لجره بالكاف، فلما أدخله الشارح في مثاله ارتفع.

(٢) بضم القاف وكسرها فيهما، ويجمع أيضًا: أقنان، وقنيان، وهو ما يتخذه الإنسان لنفسه لا للتجارة. الصحاح (قنا) (٦/ ٢٤٦٧)، واللسان (١٥/ ٢٠١).

(٣) بضم النون وفتح الفاء، أو فتح النون مع سكون وفتح الفاء، المرأة إذا ولدت وقال ثعلب: هي الوالدة والحامل والحائض. اللسان (نفس) (٦/ ٢٣٨، ٢٣٩)، وسيبويه (٢/ ١٨٠).

(٤) ونُفَّس ونُفْس وغير ذلك. انظر اللسان (نفس) (٦/ ٢٣٩)، والقاموس (النفس) (٢/ ٢٥٥).



تُخَمَة[(١)] وتُخَم، وحَاجَة وحَاج[(٢)]، بخلاف نحو: تمرة وتمر، وكلمة وكلم، فإنه اسم جنس جمعي على الصحيح، والفرق بينهما أن ما لزم أو غلب تذكيره، كهذا تمرٌ / صيحاني[(٣)]، ولوزٌ ١٢٣/ب جيد، ورمّان حلو[(٤)]، أو جاز في الفصيح: كنخل باسق أو باسقة، وبقر كثير أو كثيرة، فهو اسم جنس جمعي، وما لزم تأنيثه إلا بتأويل أو ضعف، كهذه حاج كثيرة، وتهم[(٥)] كبيرة، فهو جمع، وما بينه وبين مفرده ياء النسب، كزنجي وزنج[(٦)]، ورومي وروم، وحبشي وحبش، فقال ابن مالك[(٧)]: اسم جمع، والجمهور: اسم جنس جمعي، وأطلق الفارسي جواز تذكيره مؤولاً بالجمع، وتأنيثه مؤولاً بالجماعة[(٨)]، وفيه نظر؛ لأنك تقول: ذلَّ أو ذلَّت اليهود، أو اليهود ذلَّت أو ذلُّوا، دون ذلَّ بالتذكير، وتقول: الروم كثير أو كثيرة، بهما[(٩)]، أو كثيرون أو كثيرت أو كثروا، دون كثر.

والتقديريُّ: يكون بتبديل الشكل فقط تقديرًا كفُلْك، فإنه يستوي مفرده وجمعه لفظًا، تقول: هذا فلك ماخر، وهذه فلك مواخر، لكن التقديري مختلف، لأنا لما أردنا جمعه، حذفنا ضمته التي هي كضمة «قُفْل» ونحوه، وأتينا بضمة أخرى هي كضمة «صُفْر» ونحوه،

---

(١) بالتحريك، الذي يصيبك من الطعام إذا استوخمته، أي أصابك الداء منه والعامة تسكن الخاء، وأصلها: (وخمة) فحولت الواو تاء. راجع الصحاح (وخم) (٥/ ٢٠٤٩)، واللسان (١٢/ ٦٣١)، والقاموس (٤/ ١٨٥).

(٢) وحِوَج، وحَاجَات، وأمَّا حَوائِج فغير قياسي، أو جمعًا لحائجة. انظر اللسان (حوج) (٢/ ٢٤٣)، القاموس (١/ ١٨٤).

(٣) من تمر المدينة، نسب إلى صيحان اسم لكبش كان يربط إلى نخلة بها، فنسب التمر إليه، وقيل: اسمه الصيَّاح. راجع اللسان (صيح) (٢/ ٥٢٢)، والقاموس (١/ ٢٣٦).

(٤) في (ب) بعدها (أو حامض).

(٥) في (ب) (وتخم) وكلا اللفظين صالح للتمثيل، وتُهَمٌ جمع تُهَمَة. انظر سيبويه (٢/ ١٨٣).

(٦) بفتح الزاي وكسرها، هم الزنوج جيل من السودان. اللسان (زنج) (٢/ ٢٩٠).

(٧) في التسهيل (٢٦٧، ٢٨٠)، وتبع الجمهور في شرحه لكافيته (٤/ ١٨٨٤).

(٨) راجع ارتشاف الضرب (١/ ١٩٣).

(٩) التذكير والتأنيث.

وكـ«قُرْحَان» لمن لم يُجَدَّرْ من الصبيان[١]، تقول: صَبِيٌّ قُرْحَانٌ، وصبيان قُرْحَانٌ، فضمة أوله مفردًا كضمة سلطان ونحوه، وجمعًا كضمة كُثْبَان ونحوه، وقد يقال في جمعه قُرْحَانون، وكذا كِنَازٌ[٢]، وهِجَانٌ ودِلَاصٌ، تقول درع دلاص[٣]، ودروع دلاص، وناقة هِجَانٌ[٤]، ونوق هِجَانٌ، وجاريةٌ كِنَازٌ، وجوارٍ كِنَازٌ، فكسرة أوائلها مفردات ككسرة كتابٍ وفراشٍ، وجموعًا ككسرة رجالٍ ورمالٍ فهي غير كسرتها مفردات[٥]، وكذا ضُؤْبَانُ[٦] بمعجمة وموحدة للجمل السمين الشديد[٧]، وغُدَر لغدير الماء[٨]، وَضِدٌّ[٩] فهي أفرادًا كثُعْبَان، وصُرَد، وقِدْر بالكسر، وجمعًا، كرُغْفَان، وغُرَف، وسِدْر[١٠] بمهملات.

وما اتحد واحده وجمعه، وليس من صيغ الجموع المعروفة كـ«عَجَاسَاء»[١١] للناقة المسنة، و«شَعْرَاءَ» لفاكهة كالخوخ[١٢]، و«سَنَدٍ» للرَّجُلِ المُعْتَمِدِ[١٣]، و«عَذَابٍ»[١٤]، بمهملتين

---

(١) انظر القاموس (القرح) (١/ ٢٤٢).

(٢) كثير اللحم. سيبويه (٢/ ٢٠٩)، القاموس (٢/ ١٨٩).

(٣) اللَّيِّنُ البرَّاق الأَمْلَس. اللسان (دلص) (٧/ ٣٧).

(٤) كريمة بيضاء، اللسان (هجن) (١٣/ ٤٣٣).

(٥) كذا قال ابن مالك في شرح الكافية (٤/ ١٨٠٩-١٨١٠).

(٦) في (ب) «ضوبان» بلا همز، وهو جائز، اللسان (ضوب) (١/ ٥٥٢).

(٧) اللسان (ضوب) (١/ ٥٥٢).

(٨) القاموس (الغدر) (٢/ ١٠٠).

(٩) أهملت الضاد في (ب)، وهو المخالف، ويكون جمعًا، ومنه ﴿ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴾ [مريم: ٨٢]. راجع القاموس (١/ ٣٠٩).

(١٠) شجر النَّبْق، ولك فيه: سُدُرٌ، وسِدَرٌ، وسِدْرَاتٌ، وسِدِرَاتٌ، وسِدَرَاتٌ. القاموس (السدر) (٢/ ٤٦).

(١١) في نسخ التحقيق عجاشاء بالشين المعجمة، والمادة غير موجودة في كتب اللغة فضلاً عن معناها، والصواب «عَجَاسَاء» بالسين المهملة كما أثبتناه، ففي اللسان (عجس) (٦/ ١٣١)، و«العَجَاسَاء: الإبل العظام المَسَانُّ، الواحد والجمع عجاساء». انظر: سيبويه (٢/ ٣٢٠).

(١٢) راجع اللسان (شعر) (٤/ ٤١٥).

(١٣) في الصحاح (سند) (٢/ ٤٨٩): «فلان سَنَدٌ، أي مُعْتَمَدٌ».

(١٤) في القاموس (١/ ١٠١): «العداب كسحاب، ما استرقَّ من الرمل، أو جانبه الذي يرق ويلي الجَدَدَ من الأرض، للواحد وللجمع».



وموحدة لمنبطح الرمل الرقيق، و«وَخْشٍ» بمعجمتين للرجل الدنيء[١]، و«الفُرَارِ» كغراب لولد البقرة[٢]، فاسم جمع.

أمَّا مَا تَغَيَّر بناء مفرده للإعلال، كجاء المُصْطَفَوْنَ، أصله: المصطفَيُونَ قلبت الياء ألفًا وحذفت، فلا يخرجه ذلك عن كونه جمعًا سالمًا؛ لأن تغيره بسبب الإعلال لا الجمع.

فكل جمع مكسر يرفعه بالضمة منصرفًا كان (كَجَاءَ الأَعْبُدُ)[٣] أو ممنوعًا كجاءت قوافل، ظهر إعرابه كالمثالين، أو قدر كجاءت الأَسَارَى، فالأعبد وقوافل والأسارى مرفوعة بجاء، وعلامة رفعها ضمة مقدرة في / الأخير، ظاهرة في غيره. ١٢٤/أ

(وَ) في (جَمْعِ تَأْنِيثٍ) والمراد به كل ما جمع بألف وتاء مزيدتين في آخره لمؤنث[٤] كان (كمسلمات) جمع مسلمة، أو لمذكر كرُسْتَاقَات جمع رُسْتَاقٍ[٥]، سالمًا كان كما مر، أو مكسرًا كبنت وبنات، وأخت وأخوات، فهذا وما حمل عليه يرفع بالضمة، كجاء المؤمنات ﴿ وَأُوْلَـٰتُ[٦] ٱلْأَحْمَالِ ﴾ [الطلاق: ٤].

بخلاف نحو: أبيات فإن تاءه أصلية؛ لوجودها في مفرده وهو بيت، ونحو قضاة، فإن ألفه بدل من الياء التي في مفرده وهو القاضي، فهي أصلية.

وأما بنت وأخت، فأصلهما: بَنَوَة، وأَخَوَة، بهاء التأنيث حذفت لامهما، فظهرت التاء لسكون ما قبلها، وهي قاعدة مطردة[٧]، وحين جمعا حذفت تاؤهما، كما حذفت تاء نحو مسلمة، وزِيْدَا ألف الجمع وتاءه، ورُدَّت لام أخت فقط، فبنات وأخوات كمسلمات، لا كأبيات.

---

(١) اللسان (وخش) (٦/ ٣٧١).

(٢) انظر الصحاح (فرر) (٢/ ٧٨٠).

(٣) كان في النظم بالكسرة التي هي حركة المصراع الأول للبيت، والآن بالرفع، لتغير حركة الأول عندما أدخله الشارح في مثاله، ومضى التنبيه عليه في مكانه.

(٤) في (ب) «المؤنث».

(٥) تعريب للفارسية «رستا» وهو السواد، والقُرَى. اللسان (رستق) (١٠/ ١١٦)، معجم الألفاظ الفارسية المعربة (٧١).

(٦) ملحق بهذا الجمع لأنه اسم جمع لا واحد له من لفظه.

(٧) انظر: سيبويه (٢/ ٨٢).

وقد صار في العرف جمع المؤنث السالم وجمع المؤنث، كالعلم على ما جمع بالألف والتاء، وإن اختلفت أفراده تسميةً للشيء باسم جزئه الأكبر، فلا اعتراض إذن على من عبر به، وإن كان الأولى التعبير بما جمع بالألف والتاء، ولا حاجة إلى قولنا: «مزيدتين» إلا لمجرد الإيضاح؛ لأن المراد به ما وجدت فيه ماهية الجمع بالألف والتاء، ونحو: قضاة، وأبيات، لم توجد فيه ماهية الجمع بهما، بل بالتكسير.

(وَ) في (كِلِّ فِعْلٍ) مضارع (مُعْرَبٍ) خال من ألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة، لفظيًا كان إعرابه كيذهب، أو تقديريًا (كَيَاتِي) ويدعو، ويرضى، فهذه الأفعال الأربعة مرفوعة، لخلوها عن[1] الناصب والجازم، وعلامة رفعها ضمة ظاهرة في «يذهب» ومقدرة في الألف تَعَذُّرًا، لعدم إمكان تحريكها، وفي الياء والواو استثقالاً، بخلاف ما اتصل به نون النسوة أو نون التأكيد المباشرة، فإنه مبني كما مر[2].

وما اتصل به أحد الضمائر المذكورة، كيذهبان، فإن رفعه بثبوت النون كما سيذكره[3].

(والوَاوُ) تكون علامة الرفع على المشهور[4] نيابة عن الضمة في موضعين: (فِي جَمْعِ الذُّكُورِ السَّالِمِ) وهو اسم دل بزيادة مخصوصة على آحاد مطلقة، وكان اختصارًا للمتعاطفات بشروط محققة.

فخرج ما دل لا بزيادة / الواو أو الياء والنون، كاسم الجمع، وجمع التكسير، وما دل على أقل من ثلاثة كالمثنى، وما دل على آحاد مقيدة كعشرين، وما لم يكن اختصارًا للمتعاطفات، كالمفرد المراد به الجمع، والآحاد المتعاطفة، وما نقص[5] شيئًا من الشروط الآتية: ١٢٤/ب

(١) كذا في نسخ التحقيق والتعبير المألوف بـ«من» تقول: خلت من أهلها الدار.
(٢) (ص١٢٠/ ب).
(٣) الناظم في الأمثلة الخمسة (ص١٢٧/ أ).
(٤) وهو رأي الكوفيين. الإنصاف (١/ ٣٣).
(٥) عطفًا على قوله: «فخرج ما دل ...».

١. الإفراد، فلا يُجمع المثنى، وما أُلحق به(١)، والجمع بأقسامه، وما حمل عليه، إلا جمع القلة في الأصح(٢)، وإلا اسم الجمع على الأصح(٣)، أو العدد(٤) إلا مائة وألف.

٢. الإعراب فلا يُجمع المبني، كالضمير واسم الإشارة، وأما الذين، واللائين، ونحوهما كاللاتي واللواتي، وهؤلاء، فأسماء جموع.

٣. التنكير على الصحيح(٥)، فلا يجمع ما لا يقبله، كاسم الإشارة، والموصول، ولا العلم ونحوه، إلا بعد تنكيره، بتقدير الشيوع فيه(٦)، ثم إن أريد تعريفه أُتِيَ بـ«أل» أو أضيف، وكذا المعرف بأل أو بالإضافة لا بد من نزع «أل» والإضافة منه ثم تعاد بعد الجمع(٧)، ولهذا كان الصحيح في «أجمعين وجُمَع» وتوابعهما أنها أسماء جموع، لا جموع لأجمع وجمعاء وتوابعهما؛ لأنها أي: أجمع وجمعاء وتوابعهما أنها أسماء جموع، لا جموع لأجمع وجمعاء وتوابعهما؛ لأنها أي: أجمع وجمعاء وتوابعهما ملازمة للتعريف لا تقبل التنكير بحال.

٤. اتفاق اللفظ: فلا يجمع ما اختلف لفظه إلا سماعًا، كجاء الأحوصون أو الأحاوص، أي: الأحوص(٨) وأولاده.

---

(١) لاستلزام ذلك إعرابين في كلمة واحدة، فلا تقل في «زيدان» علما، وزيدانون؛ لأنه مما سمي بالمثنى فأخذ إعرابه، فلا يصح جمعه للمحذور الذي ذكرت. راجع المقتضب (٤/٣٨)، والأشموني (١/ ٨١)، ويس على شرح الفاكهي للقطر (١/١٠٨).

(٢) انظر: ارتشاف الضرب (١/ ٢١٨).

(٣) وهو مذهب سيبويه (٢/ ٩٩)، وجوز جمعه ابن مالك كما في الهمع (١/ ١٣٩).

(٤) في (ب) «والعدد»، ومراده العقود من عشرين إلى تسعين.

(٥) ينظر الصبان (١/ ٧٦)، والهمع (١/ ١٤١).

(٦) التثنية والجمع تجعل العلم نكرة. انظر: سيبويه (٢/ ٢٦٨).

(٧) انظر: المقتضب (٤/ ٣٢٦).

(٨) عبد الله بن محمد بن عبد الله الأنصاري (...-١٠٥هـ).

شاعر هجاء من بني ضبيعة، عاصر جريرًا والفرزدق، رحل من المدينة إلى الشام، ثم أخرج منها، ونفي إلى «دهلك» جزيرة بين اليمن والحبشة، ثم أُطلق وعاد إلى دمشق، وتوفي بها، له ديوان شعر، لقب الأحوص لضيق في مؤخر عينيه. الشعر والشعراء (٢٠٤)، الأغاني (٤/ ٤٠)، الخزانة (١/ ٢٣٢)، الأعلام (٤/ ١١٦).

٥. اتفاق المعنى[١]: عند الأكثرين، فيمتنع جاء الزينبون، أو الفواطم، تريد ذكورًا وإناثًا، أو عقلاء وغيرهم، وعندي أُسُودٌ، تريد الشجاع والسبع المعروف[٢].

٦. عدم التزام إفراده وتثنيته: فلا يجمع كل وبعض، والمتوغل في الإبهام إلا سماعًا، وقولهم: أغيار وأبعاض، وليس بعربي، ولا نحو: «الكَلْبَتَين» لآلة الحداد.

٧. عدم الاستغناء عن جمعه بغيره: فلا يُجمع حديث، وذَكَر، أي الفرج، استغناء بجمع مفرد لم ينطق به فقالوا: أحاديث، ومذاكير، وإلا فقياس جمعهما: حُدُث، كقَضيب وقُضُب، / وذِكَار، كجَمَل وجِمَال. ١٢٥/أ

٨. التعدد خارجًا: بأن يكون له ثان وثالث فأكثر في الوجود، فلا تجمع أسماؤه تعالى؛ لفقد التعدد مطلقًا، وأما نحو: ﴿ فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ ﴾ [الذاريات: ٤٨]، ﴿ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَـٰلِقُونَ ﴾ [الواقعة: ٥٩] فسماعي[٣]، ولا نحو: السِّمَاكَيْن[٤]، والشِّعْرَيَيْن[٥] لفقد الثالث.

٩. عدم التركيب: فلا يُجمع المركب الإسنادي، كتأبط شرًا بالإجماع[٦]، ولا المزجي[٧] كبعلبك وسيبويه على الأصح، أما الإضافي فإن كان علمًا، استغني بجمع صدره، كعبيد الله، وإلا فبحسب المعنى المراد كغلام الزيود، أو غلمان زيد.

وهذه التسعة شرط في كل جمع، بخلاف العاشر، فيختص بجمع المذكر السالم.

---

(١) وابن مالك لا يعتد بهذا الشرط تبعًا لابن الأنباري، مستدلاً بكثرة الاستعمال من الفصحاء شرح الكافية (٤/ ١٧٩٢، ١٧٩٣).

(٢) عبارة الشارح المفسرة لمثاله في ظاهرها قصور، وذلك أن «أسود» جمع، والشجاع والسبع مثنى بالعطف، ومراده الحقيقة والمجاز كما سيصرح به في باب المثنى.

(٣) قال الدماميني: «ولا يخفى أن معنى الجمعية في أسماء الله ممتنع، وما ورد منها بلفظ الجمع، فهو للتعظيم، يقتصر فيه على محل وروده ولا يتعدى، فلا يقال: الله رحيمون، قياسًا على ما ورد». تعليق الفرائد (١/ ٢٣٩).

(٤) نجمان هما: رامح وأعزل. اللسان (سمك) (١٠/ ٤٤٤).

(٥) نجمان أيضًا: العَبُورُ، والغميصاء. راجع اللسان (شعر) (٤/ ٤١٦)، والقاموس (٢/ ٦٠).

(٦) انظر سيبويه (٢/ ٦٥، ٦٧).

(٧) جوز الكوفيون تثنيته وجمعه، وبعضهم قصر الجواز على ما ختم منه بويه، انظر تعليق الفرائد (١/ ٢٣٣)، الهمع (١/ ١٤٠)، الصبان (١/ ٨١).

١٠. كونه إما عَلَمًا: لمذكر عاقل خاليًا من هاء تأنيث ليست ثالثة عوضًا عن فاء أو لام محذوفة، وعن تائه[(١)] مطلقًا، كصالح وزيد.

فلا يُجْمَعه[(٢)] نحو: رجل وغلام، لأنه اسم جنس، ولا زينب وسعاد، اسم مؤنث، ولا شَذْقَم اسم جمل، ولا نحو «حمزة» علما، لأن هاءه غير عوض، ولا نحو «ثُبَة» علما من ثوب؛ لأن المحذوف عينه[(٣)]، ولا نحو «بنت وأخت» علما، لأن المعوض عن اللام تاء التأنيث لا هاؤه، بخلاف كل اسم ثلاثي، حذفت فاؤه، أو لامه، وعوض عنها الهاء، كثُبَة[(٤)]، وعِضَة[(٥)]، من ثَبَوٍ[(٦)] وعِضَوٍ[(٧)]، أو ثُبَيٍ[(٨)] وعِضَه[(٩)]، وهِبَة، وعِدَة، من وهب ووعد، فإنه إذا كان علمًا جمع هذا الجمع، كهبون، وثبون.

وإمَّا صِفَةً: لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث، قابلة لها، أو دالة على التفضيل.

فلا يُجْمَعه نحو: رجل وغلام إلا إذا صغر فيلتحق بالوصف، ولا نحو حائض ونفساء، لفقد التذكير، ولا صاهل وصافن؛ لفقد العقل، ولا فهّامة وعلاّمة لوجود التاء[(١٠)]، ولا سكران وأحمر؛ لأنه لا يقبل التاء[(١١)]، ولا يدل على التفضيل.

---

(١) أي التأنيث، مثل التي في «طلحة»، والكوفيون يجيزون جمعه بالواو والنون. انظر تعليق الفرائد (١/ ٢٣٧)، الأشموني (١/ ٨١)، الهمع (١/ ١٥٢).

(٢) في (ب) «فلا يجمع» والضمير يعود على جمع المذكر السالم.

(٣) في اللسان (ثوب) (١/ ٢٤٣): «الثُّبَةُ: ما اجتمع إليه الماء في الوادي، أو في الغائط، وإنما سميت ثبة؛ لأن الماء يثوب إليها، والهاء عوض من الواو الذاهبة من عين الفعل...» وانظر أيضًا (ثبا) (١٤/ ١٠٨).

(٤) الجماعة من الناس.

(٥) العِضَةُ: البهتان، والكذب، والسحر والكهانة، والقطعة، والفرقة. انظر: القاموس (عضو) (٤/ ٣٦٣).

(٦) فيمن يرى أن المحذوف واو. راجع سيبويه (٢/ ٨٠)، واللسان (ثبا) (١٤/ ١٠٧).

(٧) على أن المحذوف واو. انظر سيبويه (٢/ ٨٠)، واللسان (ضعا) (١٥/ ٦٨).

(٨) في (ب) «وبني» وهو تحريف، وعلى هذا يكون المحذوف ياء، انظر سيبويه (٢/ ٨٠)، واللسان (ثبا) (١٤/ ١٠٧).

(٩) على أن المحذوف هاء. راجع سيبويه (٢/ ٨٠)، واللسان (١٣/ ٥١٦).

(١٠) التي ليست لمعنى التأنيث، وإنما هي للمبالغة.

(١١) وجوز الكوفيون جمع صفة لا تقبل التاء، قياسًا على ما سمع، وذلك عند البصريين نادر، لا يقاس عليه. راجع الأشموني (١/ ٨٢)، والهمع (١/ ١٥٣).

بخلاف نحو: رجل أرمل وعريان، فإن مؤنثه بالتاء، ونحو أفضل وأكبر، فإنه يدل على التفضيل، فيجمع هذا الجمع، كأرملون وأكبرون.

فما استوفى هذه / الشروط فهو جمع مذكر سالم، وما اختل فيه شيء منها مع كونه على نمطه، فهو ملحق به وسيأتي[١]، وذلك (كَـ) ـقولك (الصَّالِحُون هُمْ أُولُو المَكَارِمِ) فالصَّالحون مبتدأ أول، فهو مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة، لأنه جمع مذكر سالم، و«هم» مبتدأ ثان، و«أُولُو» مضاف إلى المكارم خبره، فيكون مرفوعًا، وعلامة رفعه الواو المحذوفة[٢] لالتقاء الساكنين؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم[٣]، وجملة المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول. ١٢٥/ب

وذلك (كَمَا أَتَتْ) الواو علامة للرفع، نيابة عن الضمة على المشهور[٤] (فِي الخَمْسَةِ) بل الستة (الأَسْمَاءِ، وَهِيَ) الأسماء (الَّتِي تَأْتِي) الآن (عَلَى الوِلاَءِ، أَبٌ)، و(أَخٌ) و(حَمٌ) وهو قريب المرأة من قبل زوجها، والختن قريب الرجل من قبل زوجته، وقد سمي: حما أيضًا[٥]، والصهر يجمعهما (وَفُو) زيد، وهن (وَذُو حَرَا) بإهمال الحاء المفتوحة أي الجناب[٦]، و«ذو» بمعنى صاحب، فإن كانت بمعنى الذي -وتسمى ذو الطائية[٧]- كانت مبنية، وإنما أسقط «الهن» تبعًا لأصله[٨]؛ لأن إعرابه بالحروف لغة قليلة[٩].

---

(١) في (ص١٤٣/ ب) وما بعدها.

(٢) لأنها وإن ثبتت في الخط فمحذوفة في اللفظ والعبرة به لا بالخط.

(٣) فهو اسم جمع «ذو» ويكتب بالواو بعد الهمزة للفرق بينه وبين «إلى» الجارة في الرسم نصبًا وجرًا، وحمل عليها الرفع. الصبان (١/ ٨٣).

(٤) وسيذكر الشارح الخلاف في ذلك في (ص٣٤٤).

(٥) راجع القاموس (حمو) (٤/ ٣٢٠).

(٦) في اللسان (حري) (١٤/ ١٧٢): «الحرا بالفتح والقصر: جناب الرجل».

(٧) انظر الكامل للمبرد (٣/ ١٤١).

(٨) متن الآجرومية.

(٩) ذكرها سيبويه (٢/ ٨٠، ١٠٤)، و«لم يطلع عليها الفراء ولا الزجاجي فأسقطاه من عدَّةِ هذه الأسماء وعداها خمسة» كذا قال ابن هشام في شرح القطر (٤٨)، والمشهور في (هن) النقص، وهو الإعراب بالحركات. راجع الهمع (١/ ١٢٨).

ولإعراب هذه الأسماء بالحروف ستة شروط:

١. أن يكون (كُلٌّ) منها (مُضَافًا): وإلا أعربت بالحركات، كهذا أَبٌ، وأَخٌ، وحَمٌ، وهَنٌ، وفُوهٌ، كمُوْقٍ[١]، وأمّا «ذُو» فلا يجوز قطعها عن الإضافة بحال.

٢. أن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم: وإلا أعربت بحركات مقدرة تعذرًا، كهذا أبي وأخي وحمي وهني؛ لأنهم لم يضيفوها للياء على هذه اللغة[٢]، وإلا فقياسها أَبِيّ، وأَخِيّ بالإدغام رفعًا وجرًا، وأَبَاي، وأَخَاي، بالألفِ نصبًا، إلا الفم فقالوا: «فِيَّ»[٣] بالإدغام، وقَلَّ فَمِي وفَمّيْ، بتشديد الميم، وفَمَاي بالقصر، وسُمِع «أَبِيّ» بالإدغام على القياس، فقاسه المبرّد[٤]، والكوفي[٥]، وهو الأصح، وكذا ابن مالك[٦]، وزاد «أَخِيّ» وإن لم يسمع، ولو قيس به أخواهما[٧] أيضًا لم يبعد، وأما ذو فلا تضاف إلى الضمير على الصحيح[٨].

٣. أن يكون[٩] (مُفْرَدًا): فإن ثنيت أعربت إعراب المثنى الآتي[١٠]، أو جمعت جمع تكسير فبالحركات الظاهرة، كجاء الآباء والأخوة، أو جمع تصحيح فبإعرابه

---

(١) طرف العين مما يلي الأنف، وهو مجرى الدمع. انظر: القاموس (مأق) (٣/ ٢٨١، ٢٨٢).

(٢) وإنما أضافوها إليه بد حذف لاماتها. راجع الصبان (١/ ٧٣).

(٣) في الحالات الثلاث الرفع والجر والنصب.

(٤) انظر شرح المفصل (٣/ ٣٦)، وعمدة الحافظ (٥١٠، ٥١٦)، وشرح الكافية للهندي (٢٥٤).

(٥) أراد الكوفيين عامة انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٥٤٠).

(٦) التسهيل (١٦٢)، وعمدة الحافظ (٥١٠، ٥١٦)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٠٩).

(٧) يعني: حم، وهن.

(٨) وعليه الكسائي وأكثر النحويين، وأجاز الإضافة إلى المضير بعضهم. انظر المساعد (٢/ ٣١٦)، وإنما تضاف إلى أسماء الأجناس الظاهرة نحو: ذو مالٍ أو علمٍ. راجع المقتضب (٣/ ١٢٠)، وشرح الهندي (٨١).

(٩) أي كل منها.

(١٠) في (ص١٢٦/ أ).

المتقدم، كجاء الأبون، والأخون، والحمون، وذوو مال[١]، وقرئ في المتواتر[٢] ﴿ وَإِلَـٰهَ ءَابَآئِكَ ﴾[٣] وفي غيره ﴿وإله أبيك﴾[٤] فأصله «أبين» حذفت النون للإضافة، فأشبه المفرد، فقل ملغزا: هل يجوز: رأيت أبيك، وجاء أخوك الفاضلون[٥]؟

٤. أن يكون (مُكَبَّرًا) فإن صغرت أعربت بحركات ظاهرة كهذا أُبَيُّك وأُخَيُّك، وحُمَيُّك وهُنَيُّك / وفُوَيْهُك، وذُوَيُّ مال. ١٢٦/أ

٥. ألا تلحقه ياء النسب: وإلا أُعرب بحركات ظاهرة على الياء، كهذا أبويُّك، وأخويُّك.

٦. ألا يأتي شيء منها على اللغات التي سنذكرها في الفصل الآتي.

فإذا استوفت[٦] هذه الشروط أعربت بالحروف، فرفعت بالواو نيابة عن الضمة، كهذا أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك، وفوك، وذو مال.

(وَفِي الْمُثَنَّى) وهو اسم دل على شيئين بزيادة مخصوصة، وأغنى عن المتعاطفين بشروط منصوصة، فخرج ما دل على أقل أو أكثر، كزيد، وقوم، وما دل لا بزيادة ككلا، وكلتا، وما لا يغني عن المتعاطفين، كاثنين، واثنتين، وما اختل فيه شروط من الشروط الآتية:

١. الإفراد: فلا يثنى المثنى، وما أُلحق به، والجمع وما في معناه، واسم العدد غير مائة وألف، واسم الجمع، واسم الجنس باقيًا على عمومه[٧]، خلافًا لابن مالك فيهما، وفي جمع التكسير[٨]، وغَيْرُه يقصره على السماع.

---

(١) وبالياء في حالتي النصب والجر حكى ذلك سيبويه (٢/ ١٠١).

(٢) قراءة الجمهور، انظر الدر المصون (٢/ ١٣٠).

(٣) ﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَـٰهَكَ وَإِلَـٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾ [البقرة: ١٣٣].

(٤) قراءة الحسن ويحيى بن يعمر والجحدري وأبي رجاء العطاردي. راجع تفسير القرطبي (٢/ ١٣٨)، والدر المصون (٢/ ١٣٠).

(٥) نعم يجوز على أن «أبيك وأخوك» جمعًا تصحيح لأب وأخ، حذفت نوناهما للإضافة.

(٦) في (ج) «استوفيت» على البناء للمجهول.

(٧) فإن تجوز به فأطلق على بعضه ثني، مثل: ماءين ولبنين، أي ضربين منهما. الهمع (١/ ١٣٩).

(٨) التسهيل (١٩)، وفيه جوز تثنية اسم الجمع، والجمع المكسر، ونسب إليه السيوطي أيضًا في الهمع (١/ ١٣٩) المخالفة فيهما، دون اسم الجنس، وكذا يس على مجيب الندا (١/ ١٠٨).



٢. الإعراب: فلا يثنى المبني، كالضمير، واسم الإشارة، والموصول، وأما نحو: هذان، واللذان، فصيغ مرتجلة.

٣. التنكير: فلا يثنى اسم الإشارة، ونحوه مما لا يقبل التنكير كالموصول، ولا العلم، والمعرف بأل، أو بالإضافة باقيا على تعريفه، بل يقدر شيوعه[1] وتنزع «أل» والإضافة، ويثنى ثم يعرف بأل، أو بالإضافة، ولهذا امتنع على الصحيح تثنية أجمع وجمعاء[2]؛ لعدم إمكان تنكيرهما بحال.

٤. اتفاق اللفظ: كالزيدان، وأما قولهم: القمران، للشمس والقمر، والعمران لأبي بكر وعمر، فلا يقاس عليه، وهو ملحق بالمثنى على الصحيح[3].

٥. اتفاق المعنى: عند الجمهور، فلا يثنى المشترك[4] الكجونين للأبيض والأسود[5]، ولا الحقيقة والمجاز كالأسدين للشجاع والسبع المعروف، وأما قولهم: «القَلَمُ أَحَدُ اللِّسَانَيْنِ»[6] فسماعي ملحق بالمثنى.

٦. عدم التزام إفراده: فلا يُثَنَّى كلّ وبعض، وثواني الكنى، والمصدر الموصوف به، والاسم / المتوغل في الإبهام، وشذ قولهم: ضَيْفٌ وضَيْفَانِ وَضُيوفٌ[7]، ومِثْلٌ ١٢٦/ب ومِثْلانِ وأَمْثَالٌ، وأما قولهم: غَيْرانِ وأَغْيَارٌ، وبَعْضَانِ وأَبْعَاضٌ، فمولد لا عربي.

٧. عدم الاستغناء عن تثنيته بغيره من مثنى أو ملحق به: فلا يثنى «سَوَاء» استغناء بتثنية

---

(١) يستثنى نحو: حُمَادَيَيْن، اسمي الشهرين، وعَمَايتين، اسمي جبلين، فإن التثنية لم تسلبها العلمية، ولذا لم تدخل عليها الألف واللام، ولم يضافا. راجع همع الهوامع (١/ ١٤٢)، ويس على مجيب الندا (١/ ١٠٨).

(٢) وهو مذهب البصريين، أما الكوفيون والأخفش فيجيزون التثنية قياسًا. انظر: المساعد (٢/ ٣٨٩)، الأشموني (٣/ ٧٨)، الهمع (١/ ١٤٤)، وهذا الشرح (ص٧٨٤).

(٣) انظر شرح الكافية (٤/ ١٧٩٢)، الهمع (١/ ١٤٤).

(٤) في اللفظ المختلف معنى، وجوز تثنيته ابن مالك إذا فهم المعنى. انظر شرح الكافية الشافية (٤/ ١٧٩٣).

(٥) القاموس (جون) (٤/ ٢١١).

(٦) شرح الكافية لابن مالك (٤/ ١٧٩٣).

(٧) لأنه مصدر يستخدم للواحد وغيره بلفظ واحد كعدل وخصم. راجع اللسان (ضيف) (٩/ ٢٠٩).



«سِي» بمعناه، فقالوا: «سِيّانِ» دون «سَوَاءانِ» إلا نادرًا، وكذا استغنوا بتثنية «ضَبُع»[١] عن تثنية «ضِبْعَانٍ» لذكر الضباع، فقالوا: ضَبُعَانِ[٢]، دون ضِبْعَانَانِ إلا شذوذًا، ولا أجمع وجمعاء وتوابعهما في التوكيد استغنا بكلا وكلتا[٣].

٨. التعدد خارجًا: فلا يثنى الشمس والقمر، ونحوهما مما لا ثاني له في الوجود، كسائر الكواكب السيارة.

٩. عدم التركيب: فلا يثنى المركب الإسنادي اتفاقًا، ولا المزجي[٤] على الأصح، وأما الإضافي فإن كان علمًا ثني -بعد تقدير الشيوع فيه- صدره، كعبدي الله، وإلا فبحسب المعنى المراد، كغلامي زيد، أو غلامي الزيدين، أو غلام الزيدين، وكذا الكنية إذا كان تحت كُلٍّ معنى، فإنك تثني أو تجمع الجزءين معًا، كاثنين أو جماعة اسم ولد كل منهم «محمد» فتقول: رأيت أبوي المحمدين، وآباء المحمدين، وإلا قلت: رأيت أبوي بكر، وأمهات كلثوم، بإبقاء الثاني على إفراده[٥] فافهم.

فما استكمل هذه الشروط فهو المثنى حقيقة (نَحْوُ زَيْدَانِ) ورَجُلان، وما اختل فيه شرط منها وكان على نمطه فهو ملحق به وسيأتي[٦]، وكلاهما تكون فيه (الأَلِفْ) علامة للرفع على المشهور[٧]، نيابة عن الضمة، كجاء ابناك، وابنان.

---

(١) اسم الأنثى، ولك فيه إسكان الباء. راجع اللسان (ضبع) (٨/ ٢١٧).

(٢) بضم الباء وبسكونها. المرجع السابق (٨/ ٢١٧).

(٣) وهذا استغناء بها ألحق بالمثنى عن المثنى، انظر التصريح (١/ ٦٧).

(٤) والكوفيون على جوازه كما أشرت إلى ذلك في باب جمع المذكر السالم.

(٥) هذا مذهب سيبويه، والكوفيون يجيزون مطابقته للجزء الأول مطلقًا. انظر الارتشاف (١/ ٢١٧).

(٦) في (ص١٤٢/ ب) وما بعدها.

(٧) راجع (ص١٣٧/ ب).



فَرْعٌ: ما امتنع جمعه أو تثنيته مما مر، يتوصل إليهما -إن كان يعقل- بتثنية «ذو» وجمعها، كرأيت ذَوَيْ تأَبَّطَ شَرًّا، وجاءني ذَوَا بَرَقَ نَحْرُه، وذَوُو زيدَينِ، وأُولُو عُمَرَيْنِ[1]، وندر جمع اثنين على اثانين.

وإن كان لا يعقل بتثنية بنت، وأخت، وذات، وجمعها، نعامله معاملة المؤنث نكرةً كان، كابن لبون[2]، / وبنت مخاض[3] أو معرفة «كمَنْ رَأى مِثْلِي» لشجرة، و«البُرَحِين» للدَّاهية، و«ابن مقرض»[4]، كرأيت ذاتي من رأى مثلي، وأولات البرحين، وبنتي أم حبين[5]، وأخوات ابن مقرض، وذاتي بنت مخاض، فإن توصلت بنحو: بنات إلى تثنية أو جمع ما بدئ بابن أو بنت ولا لبس، قلت: ابنا لبون، وبنتا مخاض، أو بنات لبون، وبنات مخاض، دون بنتي أو بنات ابن لبون، وبنتي أو بنات بنت مخاض، وكذا في نحو أم حبين، وأبي الدغفاء[6] لك أن تقول: أمهات حبين، وآباء الدغفاء، وكذا التثنية فافهم. ١٢٧/أ

(والنُّونُ) تكون علامة للرفع على الأصح[7]، نيابة عن الضمة (فِيْ) الفعل (المُضَارِعِ الَّذِي عُرِفْ بِيَفْعَلاَنِ) بالمثناة التحتية للمذكرين الغائبين، كالرجلان يفعلان، وتفعلان، بالمثناة الفوقية، وهو مشترك بين الغائبتين كالمرأتان (تَفْعَلاَنِ) والمخاطبين والمخاطبتين كتفعلان

---

(١) لأن زيدين وعمرين مثنيان فامتنع جمعهما.

(٢) ولد الناقة إذا أتى عليه سنتان فصارت أمه لبونًا أي ذات لبن، لأنها تكون قد حملت حملاً آخر ووضعته. راجع اللسان (لبن) (١٣/ ٣٧٥).

(٣) هي التي دخلت في السنة الثانية، لأن أمه لحقت بالمخاض أي الحوامل. انظر اللسان (مخض) (٧/ ٢٢٩).

(٤) دويبة تقتل الحمام، توصف بطول الظهر. انظر اللسان (قرض) (٧/ ٢١٦).

(٥) دويبة على خِلْقَة الحِرْبَاء عريضة الصدر عظيمة البطن، وقيل: هي أنثى الحرباء. انظر اللسان (حبن) (١٣/ ١٠٥).

(٦) كنية الأحمق. قال الفيروز آبادي إذا حمقوا إنسانًا قالوا: يا أبا دغفاءَ ولَّدْها فقارًا، أي شيئًا لا رأس له ولا ذنب والمعنى كلفها. القاموس (٣/ ١٤٠).

(٧) وعليه الأخفش، وابن درستويه، والسهيلي، وقال الجمهور: ثبوت النون علامة الرفة، دون نيابة عن ضمة. راجع ارتشاف الضرب (١/ ٤٢٠)، الهمع (١/ ١٧٥، ١٧٦).

(أَنْتُمَا) يا رجلان أو يا امرأتان (وَيَفْعَلُونَ) بالمثناة التحتية للذكور الغائبين، كالرجال يفعلون، (تَفْعَلُونَ) بالمثناة الفوقية للذكور المخاطبين، كأنتم تفعلون (مَعْهُمَا، وتَفْعَلِينَ) بالمثناة الفوقية لمؤنثة المخاطبة، كأنت يا زينب (تَرْحَمِينَ حَالِي) فهذه الأفعال كلها مرفوعة، لتجردها عن ناصب والجازم، وعلامة رفعها ثبوت النون نيابة عن الضمة.

(واشْتَهَرَتْ) في عرف أهل الفن (بِالخَمْسَةِ الأَفْعَالِ) أي تسمى بذلك، بإدراج المخاطبين والغائبتين تحت المخاطبين، وإلا فقد علم مما ذكرناه أنها سبعة بالبسط، وإذا نظرنا إلى من يرى الياء والألف والواو فيها أحرف تأنيث وتثنية وجمع[1]، والضمائر مستترة فيها، تضاعف[2] العدد فتنبه.

وتسمى الأمثلة الخمسة أيضًا وهو أحسن، إذ ليس المراد بها أفعالا بخصوصها / كما في ١٢٧/ب الأسماء الستة، وإنما هي أمثلة لكل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين: كـ تَفِيَانِ، وتَذْهَبَانِ، وتُدَحْرِجَانِ، وتنطلقان، وتستخرجان، أو واو الجماعة: كتفون، وتذهبون، وتدحرجون، وتنطلقون، وتستخرجون[3]، أو ياء المخاطبة: كتفين، وتذهبين، وتدحرجين، وتنطلقين، وتستخرجين.

(علامات النصب) وهو ما يحدثه عامله، فعلا كان أو حرفًا أو اسمًا، ولما كان المجرور منصوب المحل -ما لم ينب عن الفاعل، فهو منصوب بواسطة- قدم عليه ما هو منصوب بلا واسطة، لأولويته فقال:

---

(١) لم أطلع فيما بين يدي من المراجع على مَنْ عَدَّ ياءَ المخاطبة حرفا كما ذهب إليه الشارح، قال الفاكهي: «ولا فرق بين أن تكون الألف والواو ضميرين، أو علامتين في لغة طَيِّءٍ نحو: يفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون، وأما ياء المخاطبة فلا تكون إلا ضميرًا». مجيب الندا (١/ ١٣٢).

(٢) على احتساب الألف والواو حرفين دون الياء، يصبح العدد عشرة؛ لأن الواو تكون علامة في جمع المذكر، والألف تكون علامة في مثنى الغائب المذكر، وفي مثنى الغائبتين، فهذه ثلاثة مع السبعة المجموع عشرة، راجع يس بهامش مجيب الندا (١/ ١٣٢)، وبهامش التصريح (١/ ٨٥).

(٣) أحرف المضارعة في الأفعال -المسندة إلى الألف والواو- السابقة أعجمت بالفوقية والتحتية في نسخة (أ)، وكذلك الفعلان الأولان في (ب)، وذلك ليشمل التمثيل المخاطَبَيْنِ والغَائِبَيْنِ، والمخَاطِبِيْنَ والغَائِبِيْنَ.



(لِلنَّصْبِ خَمْسٌ) من العلامات (وَهْيَ فَتْحَةٌ) وهي الأصل، فلا ينوب عنها غيرها إلا إذا تعذرت مطلقًا و(أَلِفٌ) و(كَسْرٌ ويَاءٌ) تحتانية (ثُمَّ نُونٌ تَنْحَذِفْ) وهي نائبة عن الفتحة.

(فَانْصِبْ بِفَتْحٍ) ظاهر أو مقدر كل (مَا بِضَمٍّ قَدْ رُفِع) وهو الاسم المفرد كرأيت زيدًا، وأحمدَ، والفتى، وجمع التكسير كرأيت الأَعْبُدَ، وقوافلَ، والأَسارى، والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء، كلن يذهبَ، ولن يأتِيَ، ولن يدعوَ، ولن يرضَى، بتقدير الفتحة في الألف فقط (إِلاَّ) ما جمع بالألف والتاء (كَهِنْدَاتٍ) وما أُلحق به (فَفَتْحُهُ مُنِع) مطلقًا عند الجمهور[١].

(واجْعَلْ لِنَصْبِ الخَمْسَةِ) بل الستة (الأَسْمَا)ء بشروطها السابقة (الأَلِف) على المشهور[٢] نيابة عن الفتحة، كرأيت أباك، وأخاك، وحماك، وهناك، وفاك، وذا مال.

(وانْصِبْ بِكَسْرٍ) نيابة عن الفتحة (جَمْعَ تَأْنِيثٍ عُرِف) أي الجمع بالألف والتاء، وكذا ما حمل عليه، كرأيت المؤمنات وأولاتِ الأحمال.

(والنَّصْبُ فِي الإِسْمِ[٣] الَّذِي قَدْ ثُنِّيَا) وما أُلحق به يكون على المشهور[٤] بياء مفتوح ما قبلها، مكسور غالبًا ما بعدها، كرأيت ابنين[٥]، واثنين[٦]، (وَ) كذا في (جَمْعِ تَذْكِيرٍ مُصَحَّحٍ) وما أُلحق به / يكون أيضًا (بِيَا)ء مفتوح ما بعدها مكسور ما قبلها لفظًا، كرأيت الصالحين ١٢٨/أ أولي المكارم، أو تقديرًا، كرأيت المصطفين الأخيار، فإن أصله: المصطفيِين، بمثناة تحتية مكسورة بين الفاء وياء الجمع، فحذفت كسرة الياء للثقل، ثم الياء لالتقاء الساكنين، أو قلبت الياء ألفًا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت، فصار ما قبل ياء الجمع مفتوحًا لفظًا مكسورًا تقديرًا.

(وَخَمْسَةُ الأَفْعَالِ) السابقة (حَيْثُ تَنْتَصِبْ، فَحَذْفُ نُونِ الرَّفْعِ) منها (مُطْلَقًا) نيابة عن

---

(١) وأجاز غيرهم فتحة. انظر: (ص١٤١/أ).

(٢) سيأتي ذكر الخلاف في ذلك (ص١٣٧/ب).

(٣) قطع الهمزة هنا لتصحيح الوزن.

(٤) انظر (ص١٣٧/ب).

(٥) في (ب) «اثنين».

(٦) في (ب) «واثنتين».

الفتحة (يَجِبْ) كلن يفعلا، ولن تفعلا، ولن يفعلوا، ولن تفعلوا، ولن تفعلي، وقوله: «وخمسة الأفعال»، من إضافة الصفة إلى موصوفها، وأصله: الأفعال الخمسة، ولو قال: والخمسة الأفعال بإدخال «أل» على «الخمسة» لكان أحسن؛ لأن إضافة الصفة إلى موصوفها سماعية على الصحيح، وكأنه يرى اقتياسها تبعًا لجماعة[1]، وإلا فلا ضرورة أصلاً.

(علامات الخفض) وهو ما يحدثه عامله، حرفًا كان أو اسمًا، ولما كان مختصًا بالاسم، الذي هو أشرف من الفعل، قدمه على الجزم المختص بالفعل، فقال:

(عَلاَمَةُ الخَفْضِ الَّتِي بِهَا انْضَبَط) ثلاثة أشياء (كَسْرٌ) وهو الأصل، فلا ينوب عنه غيره مع إمكانية (وَيَاءٌ ثُمَّ فَتْحَةٌ فَقَط) أي فحسب، وهما نائبان عن الكسرة.

و«قَطُّ» هذه التي بمعنى «حسب» وتأتي بمعنى «يكفي» أيضًا[2]، أصلها السكون، وقد تكسر طاؤها منونة وغير منونة مع التخفيف[3]، أو منونة مع التشديد فهي أربع، وخامسها «قَطْنَ»[4] بنون مفتوحة، وسادسها «قَطَاطِ»[5] كحَذَامِ، وهي في مثل هذا التركيب مبتدأ، حذف خبره على الأرجح، أي: فقطك هو أو ذلك، وهي حينئذ من الغايات، حذف ما أُضيفت إليه، ونوي معناه، فبنيت على ضم مقدر، منع من ظهوره اشتغال آخره بالبناء السابق.

وقد / التبست على أكثر الناس بـ«قَطْ» الظرفية، ولغات هذه تسع: «قَطُّ» بتشديد الطاء ١٢٨/ب مثلثة غير منونة، أو مكسورة منونة، وبتخفيفها مضمومة بالتنوين وعدمه، وساكنة، أو مفتوحة بلا تنوين، وتاسعها «قُطُّ» بضم القاف والطاء المشددة[6].

والفرق بينهما أن الظرفية لا تكون في غير الندور إلا في سياق خبر ماض، وتلازم النفي

---

(١) وهم الكوفيون، فهم يجيزون الإضافة في ذلك إذا اختلف اللفظان، من غير تأويل. ينظر: (ص١٤٠/أ).

(٢) انظر سيبويه (٢/ ٣٠٩)، والقاموس (القط) (٢/ ٣٨٠).

(٣) وقد تشبع الكسرة فيقال: «قَطِي» القاموس (٢/ ٣٨٠).

(٤) انظر اللسان (قطن) (١٣/ ٣٤٤)، والقاموس (٢/ ٣٨٠).

(٥) انظر اللسان (قطط) (٧/ ٣٨٢)، والقاموس (٢/ ٣٨٠).

(٦) انظر بعض لغات «قط» المذكورة في التسهيل (٩٥)، والرضي (٢/ ١٢٥)، واللسان (٧/ ٣٨٠)، والقاموس (٢/ ٣٨٠)، والمساعد (١/ ٥١٨).

دائمًا عند الجمهور، وغالبًا عند ابن مالك[1] وهو الأصح، ولا تدخل عليها الفاء، بخلاف التي بمعنى «حسب» فتقع مع الماضي والحال والمستقبل، ومع النفي والإثبات، ومع الخبر والإنشا، والغالب زيادة الفاء في أولها، وقيل الفاء رابطة لجواب شرط محذوف.

وإذا التبس عليك الأمر، فاضبطها بسكون الطاء مخففة، أو بكسرها مشددة منونة، فإنك تصيب[2]؛ لأن لغات الظرفية تِسْعٌ، ولغات هذه سِتٌّ، ويجتمعان في هاتين، على أن تشديد هذه قليل أو شاذ، والسكون هو المعروف المألوف، فاضطبه به تصب وتسلم.

وإنما أطلت في هذه؛ لأني رأيتهم غيروا الأحاديثَ النبويةَ، فضبطوها بالضم والتشديد، مع جلالة قدر كثيرين منهم، مع أن اللَّحن في الحديث حرام كاللَّحن في القرآن، وهو داخل في قوله ﷺ: «من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار»[3] رواه[4] نَيِّفٌ وستون، أو نيِّف ومائة، أو مائتان من الصحابة، منهم العشرة[5] المبشرة رضي الله تعالى عنهم، وكل من أقدم على قراءة الحديث لنفسه مع عدم تمكنه في العربية، ولحن فيه، فهو داخل في هذا الوعيد؛ لأن إقدامه والحال هذه تعمد منه.

إذا عرفت ذلك (فَاخْفِضْ بِكَسْرٍ) ظاهر أو مقدر كل (مَا مِنَ الأَسْمَا)ء قد (عُرِفْ، فِي رَفْعِهِ بِالضَّمِّ حَيْثُ) كان (يَنْصَرِف) أي اخفض بالكسر كل اسم رفع بالضم ودخله تنوين

---

(١) التسهيل (٩٥).

(٢) في (ج) «تصب».

(٣) أخرجه بلفظه البخاري في صحيحه (١/ ٣٥، ٣٦)، في كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي، عن أبي هريرة، كما رواه عن جماعة آخرين بألفاظ مختلفة.

وابن ماجة في السنن (١/ ٩)، في باب التغليظ في تعمد الكذب على رسول الله، عن عبد الله بن مسعود، والترمذي في سننه (٤/ ٥٢٤)، في كتاب الفتن، باب ٧٠، عن ابن مسعود أيضًا.

(٤) في (أ، ج) «ورواه» ولا حاجة للعاطف هنا.

(٥) أبو بكر الصديق، عمر بن الخطاب، عثمان بن عفان، علي بن أبي طالب، طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو القرشي التيمي، الزبير بن العوام، سعد بن أبي وقاص، أبو عبيدة عامر بن الجراح، عبد الرحمن بن عوف، سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل العدوي رضي الله تعالى عنهم وعن بقية الصحابة أجمعين. ينظر: الرياض النضرة في مناقب العشرة (١/ ١٧).

الصرف، وذلك المفرد المنصرف كمررت بزيد والفتى، وجمع / التكسير المنصرف، كمررت ١٢٩/أ بالأعبد، والجمع بالألف والتاء، كمررت بالهندات الفضليات، ولا يكون إلا منصرفًا، وإن لم تدخله[1] تنوين الصرف، وسيأتي حكم ما لا ينصرف، (والكوفي يسمى الصرف جريانًا وإجراء)[2].

(وَاخْفِضْ بِيَاءٍ) على المشهور[3] نيابة عن الكسرة (كُلَّ مَا بِهَا) أي بالياء (نُصِب) مما تقدم، وهو المثنى وما أُلحق به، كمررت بابنيك، واثنين[4]، وجمع المذكر السالم وما أُلحق به، كمررت بالصالحين المصطفين أولي المكارم، (وَ) كذا اخفض بالياء على المشهور نيابة عن الكسرة، (الخَمْسَةَ) بل الستة (الأَسْمَا)ء (بِشَرْطِهَا) السابق بأنواعه الستة[5] (تُصِبْ) كنظرت إلى أبيك، وأخيك، وحميك، وهنيك، وفيك، وذي مال.

(وَاخْفِضْ بِفَتْحٍ) ظاهر أو مقدر (كُلَّ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ) من الأسماء مفردًا كان أو غيره (مِمَّا بِوَصْفِ الفِعْلِ صَارَ يَتَّصِف) وذلك أن الفعل فيه بالنسبة إلى الاسم علتان فرعيتان منه، لفظية: وهي عند البصريين اشتقاقية منه؛ لأنه مشتق من المصدر على الصحيح[6]، وعند الكوفيين التركيب[7]؛ لأن الاسم كالمفرد، والفعل كالمركب، أي باعتبار مدلوليهما، والمركب فرع على[8] المفرد، ومعنوية: وهي افتقاره إليه؛ لأنه لا بد له من فاعل، والفاعل لا يكون إلا اسمًا، وكذا المفعول، فإذا أشبهه الاسم في ذلك منع التنوين الذي لا يدخل الفعل، وتبعه الجر بالكسرة.

وإنما تتحقق مشابهته للفعل (بِأَنْ يَحُوزَ الاسْمُ عِلَّتَيْنِ) أي فرعيتين مرجع إحداهما اللفظ وأخراهما المعنى (أَوْ) يحوز (عِلَّةً) أي فرعية واحدة (تُغْنِي عَنِ اثْنَتَيْنِ) من الفرعيات لتضمنها

---

(١) في (ب) «يدخله»، والمؤلف درج على تأنيث «التنوين».

(٢) سقطت من (ب).

(٣) راجع (ص١٢٤/أ).

(٤) في (ب) «وابنين» وهو تحريف؛ لأن الشارح يريده مثالاً للملحق بالمثنى.

(٥) لأن الشارح جعل شروطها ستة كما تقدم في (ص١٢٥/ب).

(٦) انظر (ص٢٤٠/ب).

(٧) انظر يس على التصريح (٢/ ٢٠٩، ٢١٠).

(٨) في (ج) «عن».

أمرين لفظيًا ومعنويًا، وجملتها تسع على المشهور، وإلا فهي إحدى عشرة يجمعها قولي:

عَـرِّفْ وصِـفْ زِنْ ركـب اعـدل اعجمـن اجمـع وزد أنِّـث وألحـق كثـرن

فالتعريف -والمراد به هنا العلمية فقط- فرع التنكير، والصفة فرع الموصوف، وهاتان معنويتان، ووزن الفعل فرع / وزن الاسم فيه، والتركيب فرع الإفراد، والعدل فرع المعدول ١٢٩/ب عنه، والعجمة فرع العربية عندهم، والجمع فرع الواحد، وزيادة الألف والنون فرع المزيد عليه، واللفظ المؤنث فرع المذكر، وألف الإلحاق فرع الملحق به، وما زيد ألف التكثير فرع المزيد عليه، وهذه التسع لفظية، وأثبت كثيرون المنع لشبه العلمية، وابن مالك لشبه الصفة[١]، وآخرون لشبه العجمة، وبعضهم للتوهم أو التخفيف، فتكون خمس أو ست عشرة.

وتسمى هذه الفرعيات علل منع الصرف وأسبابه مجازًا؛ لأن علة الشيء وسببه ما يؤثر فيه، وليس المؤثر هنا كل واحدة بانفرادها، وهي نوعان كما علم:

النَّوْعُ الأَوَّلُ: ما يستقل بالمنع (فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ) مقصورة كانت أو ممدودة (أَغْنَتْ وَحْدَهَا) فاستقلت بمنع صرف ما هي فيه، نكرة كان كـ«ذكرى» و«صحراء» أو معرفة كـ«رَضْوَى» بتثليث الراء جبل بالمدينة الشريفة[٢]، و«زكرياء» مفردًا كهذه الأمثلة، أو جمعًا كجرحى، وأصدقاء، اسمًا كما مثلنا، أو صفة كحبلى، وحمراء، وجرحى، وأصدقاء؛ وذلك لأنها في نفسها علة لفظية، ولزومها لما هي فيه بحيث لا يصح حذفها منه بحال بمنزلة علة أخرى معنوية.

بخلاف تاء التأنيث، فإنها معرضة للزوال، ولهذا اشترط للمنع معها العلمية لتلزم.

ومنه «أشياء» فالأصح أنه اسم جمع لشيء لا جمع، وأصله «شَيْئَاء» كـ«فَعْلَاء»، فقلبت استثقالاً لوقوع الألف بين همزتين، فقيل: «أشياء» كـ«لَفْعَاء»[٣].

---

(١) أو العلمية أيضًا. التسهيل (٢٢٢).

(٢) انظر معجم البلدان (٣/ ٥١).

(٣) وهو رأي سيبويه، والمازني، وجمهور البصريين، والمشهور عن الخليل. انظر الكتاب (٢/ ٣٨٠)، الإنصاف (٢/ ٨١٢، ٨٢٠)، اللسان (شيأ) (١/ ١٠٤)، الدر المصون (٤/ ٤٣٤).

والخليل[١]: جمع لـ«شيء» نيابة عن «أفعال» وهو «فعلاء» مقلوبًا كما مر.

والأخفش[٢]: أصله «أَشْيِئَاء» كـ«أَفْعِلاَء» بثلاث همزات، جمع لمفرد مهمل لم ينطق به[٣]، فحذف لامه، وهي الهمزة الوسطى التي قبل الألف، فوزنه «أفعاء» أو حذفت عينه، فوزنه «أفلاء» وهو رديء[٤].

والفراء[٥]: أصله «أَشْيِئَاء» كذلك جمع «شَيِّءٍ» بتشديد يائه: كهَيِّنٍ، ولَيِّنٍ، فخففا بحذف لام الجمع، وإحدى يائي مفرده، فقيل: شَيْءٌ[٦]، / وأَشْيَاءُ، كأَفْعَاء، أو كافلاء على ما مر[٧]. ١٣٠/أ

والكسائي[٨]: جمع «شَيْءٍ» كبَيْتٍ وأبيات، فوزنه «أَفْعَال» وإنما منع لكثرة الاستعمال فخفف، أو لتوهم تأنيث ألفه[٩].

(وَ) كذا (صِيْغَةُ الجَمْعِ الَّذِي قَدِ انْتَهَى) فإنها أيضًا تستقل بمنع الصرف؛ لأن الجمع في نفسه علة لفظية، وكونه لا نظير له في الآحاد بمنزلة علة أخرى معنوية.

---

(١) انظر الصحاح للجوهري (شيأ) (١/ ٥٨)، الأصول لابن السراج (٣/ ٣٣٧).

(٢) انظر الإنصاف (٢/ ٨١٣)، والارتشاف (١/ ١٢٣)، والدر المصون (٤/ ٤٣٦، ٤٣٧).

(٣) إن كان مراد الشارح بالمفرد «شيء» فهو لم يفرق بين مذهب الأخفش والفراء، كما هو الحال عند كثيرين، قال السمين (٤/ ٤٣٦): «وأكثر المصنفين يذكرون مذهب الفراء عنه وعن الأخفش» وأورد نقلين يؤيدان كلامه، وإن كان مراده غير ذلك فالعبارة مشكلة، وما عليه الأخفش أن «أشياء» جمع «شيء» راجع اللسان (شيأ) (١/ ١٠٤، ١٠٥)، الدر المصون (٤/ ٤٣٦).

(٤) في نسخ التحقيق (ردي).

(٥) معاني القرآن (١/ ٣٢١)، والفرق بين هذا المذهب وسابقه يسير جدًا، فالأول يرى أن «أشياء» جمع «شَيْءٍ» كسر على غير واحده، كما أن «الشعراء» جمع على غير واحده، والثاني أعني الفراء يرى أنه جمع «شيِّءٍ» بعد أن خففت مثل: هَيْنٍ، ولَيْنٍ، ومَيْتٍ. انظر المصنف (٢/ ٩٥، ٩٧)، اللسان (١/ ١٠٥).

(٦) على زنة «هين» بالتخفيف. انظر المصنف (٢/ ٩٦).

(٧) في رأي الأخفش، وضعف الرضي رأي الأخفش والفراء من ثلاثة أوجه فراجع شرح الشافية (١/ ٣٠).

(٨) المنصف (٢/ ٩٥)، والدر المصون (٤/ ٤٣٨).

(٩) أي تشبيهًا له بما في آخره همزة التأنيث كصحراء. انظر الإنصاف (٢/ ٨١٤)، المنصف (٢/ ٩٦).

ولهذا إذا لحقته تاء التأنيث صرف، لوجود نظيره فيها حينئذ كملائِكَة، وصَيَاقِلَة[١]، وفَرَازِنَة[٢]، فإنها بوزن رَفَاهِيَة وكَرَاهِيَة.

وما من جمع إلا له موازن من المفردات كرُسُل بوزن عُنُق، وغُرَف بوزن صُرَد، ورجال بوزن كِتَاب، وغِلْمَان بوزن هِجْران، ورُغفَان[٣] بوزن سُلطَان، إلا هذه الصيغة فتختص بالجمع، ولا توجد في المفرد إلا منقولة منه.

وتسمى صيغة منتهى الجموع؛ لأن الجمع قد يجمع، فإذا انتهى إلى هذه الصيغة لم يجز تكسيره بحال، كـ«اسم» جمعه: أَسْمَاء، وأسماء جمعه: أَسَامِيّ بالتشديد، و«كلب» جمعه أَكْلُب، وجمع أكلب أَكَالِب، وقد جمع «الرَّهْط»[٤] أربع مرات، فقالوا: رَهْطٌ، وأَرْهُطٌ، فَأَرْهِطَةٌ، فَأَرْهَاطٌ، فأَرَاهِيطُ[٥]، و«الجَمَلُ» ست مرات، فقالوا: جَمَلٌ بفتح ميمه وسكونها[٦]، وأَجْمُلٌ[٧] ثم أَجْمَالٌ وأَجَامِلُ، ثم جَامِلٌ في جمع أجمال، ثم جِمَالٌ، ثم جِمَالَةٌ بتثليث أوله، وجُمُلٌ بالضم، ثم جِمَالَات بالتثليث أيضًا، وجَمَائِلُ في جمع جمالة[٨]، ولا نظير له في كلامهم، على خلاف فيه، وفي «رهط» أيضًا.

---

(١) جمع «صَيْقَل» شحاذ السيوف وجلاؤها. راجع اللسان (صقل) (١١/ ٣٨٠).

(٢) جمع «فرزان» معرب «فرزين» من لعب الشطرنج، جاء في الخصائص (١/ ١١٤) ألا تراهم لما حذفوا ياء «فرازين» عرضوا منها الهاء في نفس المثال، فقالوا: «فرازنة». انظر القاموس (الفرجون) (٤/ ٢٥٥).

(٣) جمع «رغيف». انظر: القاموس (الرغف) (٣/ ١٤٥).

(٤) ما دون العشرة من الرجال، لا تكون فيهم امرأة، وقيل: من الثلاثة إلى العشرة، وقيل: من السبعة إلى العشرة، وما دون السبعة إلى الثلاثة نفر. انظر الصحاح (رهط) (٣/ ١١٢٨)، واللسان (٧/ ٣٠٥).

(٥) انظر: سيبويه (٢/ ١٤٢، ١٩٩)، الصحاح (٣/ ١١٢٨)، اللسان (٧/ ٣٠٥).

(٦) للمفرد. القاموس (الجمل) (٣/ ٣٥١).

(٧) لم أقف في مراجعي على من ذكر هذا الجمع، وهو جمع قياسي، باعتبار سكون الميم في المفرد؛ لأن «أَفْعُل» يطرد في كل اسم ثلاثي مجرد، مفتوح الفاء، ساكن العين، صحيحها. راجع شرح الكافية لابن مالك (٤/ ١٨١٥).

(٨) الستة التي يعنيها الشارح هي: أجمل، وكل جمع ولي حرف العطف «ثم» فقط. راجع هذه الجموع في سيبويه (٢/ ١٧٧، ١٧٩، ٢٠٠، ٢٠٣)، الصحاح (جمل) (٤/ ١٦٦١)، اللسان (١١/ ١٢٣-١٢٥)، القاموس (٣/ ٣١٥).

والمراد به كل جمع أوله مفتوح، وثالثه ألف بعدها حرفان أولها مكسور لفظًا: كدراهم ومساجد، أو تقديرًا: كدَوَابٍّ أصله دَوَابِبْ، ومَدَارَى[١] بفتح الراء وبالألف، أصله: مَدَارِي بكسرها وبالياء، أو بعدها ثلاثة أحرف أولها مكسور وثانيها ساكن كدنانير، وقناديل، ومصابيح، ويعبر عن هذا الجمع بوزن مفاعل ومفاعيل، وبالجمع الذي لا نظير له في الآحاد، وبصيغة منتهى الجموع / وبالجمع المتناهي. ١٣٠/ب

وألحق به: ما وازنه من لفظ عجمي، كـ«سَعَانِين» بمهملتين، ونونين، اسم عيد للنَّصارى، قبل عيدهم الكبير بأسبوع[٢]، وسراويل، وشراحيل، بمعجمة ومهملتين، وقيل: الأولان جمع سعنون وسروالة أو سروال.

وما سمي به منه كحضاجر علما للضبع، وأصله جمع «حِضَجْر» لكبير البطن، أو بما وازنه[٣] عجميًا كان كشراحيل، أو مرتجلاً للعلمية، مثل: كَشَاجِم بمعجمة وجيم اسم[٤] شاعر، وقيل: هو بضم كافه[٥].

وإذا كان «مفاعل» معتلاً ظهر نصبه، كرأيت جواريَ، وحذفت ياؤه رفعًا وجرًا، وعوض عنها التنوين كهؤلاءِ جوارٍ، ومررت بجوارٍ[٦].

---

(١) جمع «مدرى» وهو المشط، أو نحوه مما تتخذه النساء لإصلاح شعورهن، قال امرؤ القيس:

غدائره مستشزرات إلى العلا ** تَضِلُّ المدارى في مثنىً ومرسل

وقال في التصريح (٢/ ٢١٢): «هو مثل الشوكة تحك به المرأة رأسها».

(٢) انظر القاموس (السَّعْنُ) (٤/ ٢٣٤)، والكبير يسمى «الفصح».

(٣) في (ب) «وزنه».

(٤) هو لقب غلب عليه، واسمه: محمود بن الحسين بن السندي بن شاهك (... - ٣٦٠، أو ٣٥٠هـ). عباسي، من شعراء دولة بني حمدان من أهل «الرملة» بفلسطين، فارسي الأصل، برع في الكتابة والشعر والمنطق وغيرها، له «أدب النديم»، و«الرسائل»، و«ديوان شعر» وغير ذلك، وقيل: اسم أبيه «محمد» و«الحسين» جده. الفهرست (١/ ١٣٩)، شذرات الذهب (٣/ ٣٧)، الأعلام (٧/ ١٦٧)، معجم المؤلفين (٦/ ١٥٩).

(٥) فيخرج عن أوزان الجمع المتناهي.

(٦) وهو مذهب الخليل وسيبويه وجمهور أهل البصرة. انظر الارتشاف (١/ ٤٤٧).

وأجاز يونس[1]، وأبو زيد، والكسائي[2]: مررت بجواريَ، بفتح الياء[3].

ومثله[4] كل منقوص استحق المنع وصفًا كان: كأُعَيْمٍ، تصغير «أَعْمَى» فإنه بوزن أُبَيْطِر، أو علمًا: كيُعَيْل تصغير «يَعْلَى» فإنه بوزن يبيطر، وقاضٍ علم امرأة، ويرمي علمًا مطلقًا، فتقول: جاء أعيمٍ، ويعيلٍ، وقاضٍ، ويرمٍ بحذف الياء وبتنوين العوض، وكذا خفضا، ورأيت أُعَيْمِيَ، ويُعَيْلِيَ، وقاضيَ، ويرميَ، بفتح الياء بلا تنوين.

وقيل: العلم تثبت ياؤه ساكنة رفعًا، ومفتوحة نصبًا وجرًا.

وقد تبدل كسرة نحو «جوار» فتحة، فتنقلب ياؤه ألفًا، فلا ينون بحال[5]، ويقدر إعرابه في الألف مطلقًا، كعذراء وعذارَى، وصحراء وصحارَى، ومدرى ومَدَارَى، وهو قليل[6].

(وَ) النوع الثاني: ما يشترط لمنعه (العِلَّتَانِ) وهو قسمان:

الأَوَّلُ: ما يمنع فيه (الوَصْفُ) وعلة معه من علل ثلاث[7]، وهو -أي الوصف- كون الاسم دالاً على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود، كالـ«أفضل» فإنه يدل على ذات

---

(١) انظر سيبويه (٢/ ٥٨)، التسهيل (٢٢١)، الرضي (١/ ٥٩).

ابن حبيب الضبي بالولاء (٩٠، أو ٨٠-١٨٢، أو ١٨٣هـ)، أديب، نحوي، عالم بالشعر، من قرية «جَبُّل» بفتح الجيم، وضم الباء المشددة، على دجلة بين بغداد وواسط، أخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء وغيرهم من كتبه: «معاني القرآن»، و«اللغات»، و«النوادر». معجم الأدباء (٢٠/ ٦٤)، وفيات الأعيان (٢/ ٥٥١)، الشذرات (١/ ٣٠١)، الهدية (٢/ ٥٧١).

(٢) راجع ابن يعيش (١/ ٦٤)، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (١/ ١٤٠)، الرضي (١/ ٥٨)، الارتشاف (١/ ٤٤٧).

(٣) إذا كان علمًا، وتجويزهم لذلك على إطلاقه عند الشارح، وكذا فعل كثيرون ممن نسبوا هذا الرأي للثلاثة، ويظهر تقييده بالعلمية عند سيبويه (٢/ ٥٨، ٥٩)، وفي الارتشاف (١/ ٤٤٧)، وفي الأشموني (٣/ ٢٤٦)، قال: «وما ذكره أبو علي -من أن يونس ومن وافقه، ذهبوا إلى أنه لا ينون، ولا تحذف ياؤه، وأنه يجر بفتحة ظاهرة- وَهَمٌ، وإنما قالوا ذلك في العلم».

(٤) يعود الضمير على «مفاعل» المعتل.

(٥) انظر التبصرة (٢/ ٥٧١)، والتسهيل (٢٢١).

(٦) أي: أن الغالب هو أن تبقى كسرته ولا تبدل فتحة، انظر أوضح ابن هشام (٤/ ١١٧).

(٧) الزيادة، ووزن الفعل، والعدل.

مبهمة، قام بها معنى معين هو الفضل، وهذا المعنى هو المقصود بالذات.

وشرطها في منع الصرف: أن تكون أصلية فيما هي فيه[١]، بأن تكون ثابتة / له في أصل وضعه، سواء أكانت باقية فيه، كـ«أفضل» و«سكران» أم انسلخت عنه، وعرضت فيها الاسمية كأدهم، وأسود، وأرقم، وأبرق، وأبطح، وأجرع، فإنها في الأصل صفات لكل ما فيه دهمة أو سواد، أو نقط مختلفة، أو سواد وبياض[٢]، أو انبطاح، وهو الاتساع[٣]، أو جَرَع، وهو الاستواء[٤]، ثم اختصت بالقَيْدِ، والحيَّةِ السوداء، والحيَّة المُنَقَّطَة، والجبل الذي فيه سواد وبياض، والمكان المتسع، والمكان المستوي ذي الرمل لا ينبت شيئًا، وغلبت عليها الاسمية حتى صارت كرجل وإنسان. ١٣١/أ

فصارت توصف ولا يوصف بها، ولا تعمل عمل الصفات، ولا تتحمل ضميرًا إلا إذا ردت إلى أصلها، فيجب منعها وإن كانت أسماء نظرًا إلى أصلها[٥]، خلافًا لمن أجاز صرفها، نظرا إلى عروض الاسمية[٦].

بخلاف ما وضع اسمًا، وعرضت فيه الوصفية كرجل أرنب، أي ذليل، ومررت بنسوة أربع، فيجب صرفه، إلا «أجدل» للصقر، و«أخيل» لطائر معروف[٧]، و«أفعى» للحية، فإن

---

(١) وزاد السيوطي في الفرائد (١/ ١٠٤): «أن لا تقبل تاء التأنيث ليخرج نحو: مررت برجل أباتر وأدابر، فإنهما مصروفان وإن كان فيهما الوزن والوصفية الأصلية، لدخول التاء عليهما في قولهم: امرأة أباترة وأدابرة».
والشارح خص هذا الشرح بالصفة الموازنة «فعلان» كما سيأتي، والأولى تعميمه في الوصف كما فعل السيوطي، و«أباتر» هو قاطع رَحِمِهِ، و«أدابر» هو من لا يقبل النصيحة. انظر شرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٥٢).

(٢) انظر اللسان (برق) (١٠/ ١٦، ١٧)، القاموس (٣/ ٢١١، ٢١٢).

(٣) اللسان (بطح) (٢/ ٤١٣).

(٤) راجع اللسان (جرع) (٨/ ٤٦).

(٥) انظر سيبويه (٢/ ٥).

(٦) قال المرادي: «وذكر سيبويه أن كل العرب لا تصرفها، وأن العرب لم تختلف في منع هذه الستة من الصرف، وإن استعملت استعمال الأسماء، وحكى غيره أن من العرب من يصرف...» شرح الألفية (٤/ ١٢٦)، وقال الأشموني (٣/ ٢٣٧): «واللغة المشهورة منعها من الصرف».

(٧) يقال له: (الشقراق)، و(الشرقوق) مرقط بخضرة وحمرة وبياض، ويكون بأرض الحرم. الصبان (٣/ ٢٣٦)، وقال سيبويه (٢/ ٥): «طائر أخضر، وعلى جناحه لمعة سوداء مخالفة للونه».

بعضهم منعها[١] نظرًا إلى معنى القوة في أجدل، والتلوُّن في أخيل، والإيذاء في أفعى[٢]، ولا يقاس عليه.

والحاصل: أن الوصف إذا كان أصليًا منع (مَعْ عَدْلٍ عُرِف) وهو خروج الاسم عن صيغته الأصلية التي كان ينبغي أن يكون عليها إلى صيغة أخرى، بلا تفاوت في المعنى والمادة[٣].

ولا يكون مع الوصف إلا تحقيقًا، وهو ما دل عليه دليل غير منع الصرف، ولا يزيله التصغير، ويمنع معه:

في «أُخَرَ» جمع «أُخْرَى» أنثى «آخر»[٤] الذي يجمع على «آخرين»، كمررت بنسوة أُخَرَ، فإنه وصف معدول عن «الآخر» باللام[٥]، أو عن «آخَر»[٦] بوزن المفرد المذكر، مرادًا به جمع المؤنث، وهو الأصح.

وفي «فُعَال ومَفْعَل» من العدد، كأُحادَ ومَوْحَدَ، وثُنَاء ومَثْنَى، / إلى عشار ومعشر على الأصح[٧]، فإن أصل «مثنى» مثلاً: اثنين اثنين مكررًا، فعدل عنه إلى لفظ مثنى مفردًا. ١٣١/ب

ولما كان المكرر لم يستعمل إلا وصفًا فقط كانت الوصفية فيما أُخذ منه -كمثنى وثلاث-

---

(١) في (ب) «صرفها».

(٢) راجع الكافية الشافية (٣/ ١٤٥٢)، الهمع (١/ ١٠٠، ١٠١).

(٣) وقال ابن يعيش (١/ ٦٢): «هو أن تريد لفظًا ثم تعدل عنه إلى لفظ آخر، فيكون المسموع لفظًا والمراد غيره، ولا يكون العدل في المعنى إنما يكون في اللفظ».

(٤) احترز به عن (أخرى) التي بمعنى (آخرة) الدالة على الانتهاء.

(٥) وعليه أكثر النحويين، قاله الأشموني (٣/ ٢٩٣)، والأسيوطي في الهمع (١/ ٨١).

(٦) وإليه ذهب ابن مالك في شرح الكافية (٣/ ١٤٥٠)، والأشموني في شرح الألفية (٣/ ٢٣٩)، وأبو حيان. انظر: الهمع (١/ ٨٢)، وهو اختيار الشارح هنا.

(٧) المعدول في العدد من واحد إلى أربعة لا خلاف فيه، ومذهب البصريين عدم القياس عليه، وقاسه الكوفيون في بقية الأعداد إلى عشرة. انظر التسهيل (٢٢٢)، والمساعد (٣/ ٣٤)، وقال في التصريح (٢/ ٢١٤): «وقيل: في العشرة والخمسة فدونها سماعًا، وما بينهما قياسًا عند الكوفيين والزجاج». وقيل يقاس على ما سمع من «فُعَال» لكثرته دون «مَفْعَل» لقلته. انظر الهمع (١/ ٨٤).

أصلية وإن لم تكن في اسم العدد -من حيث هو- أصلية، ولتحقيق أصالة الوصفية فيها التزم استعمالها نعتًا، نحو: ﴿ أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ ﴾ [فاطر: ١] أو حالاً نحو: ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ ﴾ [النساء: ٣] أو خبرًا كـ«صلاةُ اللَّيل مثنى مثنى»[١] والتكرير لمجرد التوكيد.

قيل: وقد يعدل إلى «فُعْلاَن» بضم الفاء، كقوله[٢]:

.... طَـارُوا إلـيهن زوجَـاتٍ ووُحْـدَانَا[٣]

أي: واحدًا واحدًا.

---

(١) أخرجه ابن ماجة في السنن (١/ ٢١١)، باب ما جاء في الوتر بركعة، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) قريط بن أنيف العنبري التميمي (... - ...).

شاعر جاهلي، وقيل: إسلامي، قال البغدادي: تتبعت كتب الشعراء وتراجمهم فلم أظفر له بترجمة. العيني (٣/ ٧٢)، شرح أبيات المغني (٢/ ٨٧)، الأعلام (٥/ ١٩٥).

(٣) الرواية:

قومٌ إذَا الشَّرُ أبدى ناجِذَيْهِ لهم ** طَارُوا إليهِ زَرَافَاتٍ ووُحْدَانَـا

والبيت من قصيدة يعاتب فيها قومه لتقاعسهم عن نصرته، وتخليص إبله ممن غار عليها من ذهل بن شيبان، أولها:

لو كنتُ من مازنٍ لم تَسْتَبِحْ إبلي ** بنو اللقيطة من ذُهْلِ بـن شيبانَا

وبعده، وقبل الشاهد:

إذًا لقام بنصري مَعْشَرٌ خُشُـنٌ ** عند الحَفِيظَـةِ إنْ ذُو لُـوثَةٍ لاَنَـا

وبعد الشاهد:

لا يسألون أخاهم حين يندبُهم ** في النَّائِبَاتِ عَلَى مـا قـال بُرْهَانَـا

مازن: هو ابن مالك بن عمرو بن تميم، بنو اللقيطة: نبز نبزهم الشاعر به، وليس بنسب لهم، ويروى: (بنو الشقيقة) وهي بنت عباد بن زيد بن عوف بن ذهل بن شيبان، وهذه الرواية أولى، إذ كيف يذمهم الشاعر ووبال الذم راجع إليه أيضًا؛ لأنه واحد منهم، ذو لوثة: بطيء متمكث ذو ضعف، زرافات: جماعات، الوحدان: جمع الواحد، ويقال: أحدان أيضًا. الحماسة (١/ ٥٧)، مجالس ثعلب (٢/ ٤٠٥)، اللسان (وحد) (٣/ ٤٤٧)، (طير) (٤/ ٥١٠)، الدر المصون (٤/ ٦١٢).

(أَوْ) مع (وَزْنِ فِعْلٍ) وشرطه هنا: أن يكون بوزن «أفعل» غالبًا، كأفضل وأبطح، وأعمى، أو بوزن «أُفَيْعِل» قليلاً كأفيضل، وأجيمل، وأُعيمِ، مصغرات فإنها بوزن «أُبَيْطِر» مضارع بيطر.

وأن لا يقبل تاء التأنيث، إما لأنه لا مؤنث له أصلاً، كأَكْمَرَ لعظيم الكَمَرة، وهي رأس الذكر، أوله مؤنث من معناه فقط كرجل آلى، وامرأة عجزاء، ولم يقولوا: «أَلْيَاءُ» أو من لفظه وهو على «فُعْلَى» كأفضل وفضلى، أو «فَعْلاَءَ» كأحمر وحمراء، وكأرمل في قولهم عام أرمل[1]، وسنة رملاء، بخلافه في قولهم: رجل أرمل[2] فإنه مصروف خلافًا للأخفش[3]، لأن مؤنثه أرملة[4] بالتاء.

(أَوْ بِنُونٍ وَأَلِفْ) زائدتين في آخره، وشرطه هنا: أن يكون بوزن «فَعْلان» بفتح الفاء، وأن لا يقبل تاء التأنيث، إما لأنه لا مؤنث له، كرحمان لاسمه تعالى، ولحيان لكبير اللحية، أو لأن مؤنثه «فَعْلى» كسكران وسَكْرَى.

فندمان من المنادمة مصروف، لأن مؤنثه «ندمانة» بالتاء[5]، ومن الندامة ممنوع، لأن مؤنثه «ندمى».

وبنو أسد[6] تؤنث باب «سكران» بالتاء فتقول: سكرانة وعطشانة، فينصرف، وهو

---

(١) قليل المطر، وسنة رملاء كذلك. اللسان (رمل) (١١/ ٢٩٨).

(٢) الفقير الذي نفد زاده، ولا يقال له إذا ماتت امرأته «أرمل» إلا في شذوذ، لأن الرجل لا يذهب زاده بموت امرأته، إذ لم تكن قَيِّمَةً عليه، بل هو قَيِّمٌ عليها، وتلزمه نفقتها. انظر اللسان (١١/ ٢٩٧).

(٣) منعه لجريه مجرى «أحمر» لأنه صفة وعلى وزنه. الارتشاف (١/ ٤٢٩)، الأشموني (٣/ ٢٣٤).

(٤) الفقيرة، أو التي فقدت زوجها.

(٥) وقد جمع ابن مالك ما جاء على «فَعْلاَن» ومؤنثه «فَعْلاَنَة» في أربعة أبيات، ورد فيها من ذلك اثنا عشر لفظًا، واستدرك عليه لفظان، فنظمهما المرادي في خامس. راجع تلك الألفاظ مع معانيها في شرح المرادي للألفية (٤/ ١٢٢)، والأشموني (٣/ ٢٣٢)، ومجيب الندا (٢/ ٢٧٠).

(٦) هم بنو أسد بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار، وفيهم بطون متعددة يطول ذكرها، وفي العرب أسد بن ربيعة بن نزار، وأسد بن وبرة.

ابن حزم (١١، ١٩٠)، معجم قبائل العرب (١/ ٢١)، اللهجات العربية في التراث (١/ ٤٨) ورَجَّحْتُ بني أسد بن خزيمة استنادًا إلى قول أستاذ المفدي: «وعند الإطلاق يراد ببني أسد بنو خزيمة». تعليق الفرائد (١/ ١٩٥).



قبيح[١]، وحكي صَرْفُ باب «الحَيَان» أيضًا[٢].

(وَ) الثَّاني: ما يمنع فيه العلمية، وعلة معها من علل ست، / بل ثمان[٣]، فـ(هَذِهِ ١٣٢/أ الثَّلاثُ) أي العدل، والوزن، والزيادة (تَمْنَعُ العَلَم) أيضًا.

فأما العدل -ولا يكون هنا إلا تقديرًا وهو ما لا يدل عليه غير منع الصرف، ويزيله التصغير- فأنواع:

١. «فُعَل» علما لمذكر سُمِعَ ممنوعًا ولا علةَ فيه ظاهرًا[٤] سوى العلمية، وهو سماعي: كعُمَرَ، وذُرَح أبي يزيد السكوني[٥]، وهُدَدَ بن بدد[٦] الذي كان يأخذ كل سفينة غصبا، وشُقَرَ[٧] جبل بمكة، وعُتَرَ بن حبيب بن هوازن[٨]، وغُبَرَ بن عثمان بن حبيب بن رقاش بنت عامر[٩]، وغُدَرَ بن سعد الهمداني، وزُغَرَ أبي القبيلة[١٠]، وحُرَبَ بن

---

(١) قال الأزهري في التصريح (٢/ ٢١٣): «وأما ما نقل عن بني أسد أنهم يقولون «سكرانة» ويصرفون «سكران» فقال الزبيدي: ذكر يعقوب أن ذلك ضعيف رديء، وقال أبو حاتم: لبني أسد مناكير لا يؤخذ بها». ومراده بمناكير أنها مخالفة للغات الفصيحة.

وممن ذكر هذه اللغة دون ذم أو تقبيح ابن مالك في التسهيل (٢١٨)، وشرح الكافية (٣/ ١٤٤١)، وأبو حيان في الارتشاف (١/ ٤٢٨)، والأشموني (٣/ ٢٣٤).

(٢) في إيضاح ابن الحاجب (١/ ١٤٦): «اختلف فيه، فمنهم من لم يصرفه -وهم الأكثرون- نظرًا إلى امتناع دخول التاء، ومنهم من صرفه نظرًا إلى أنه من قياس «فَعْلانَة» لامتناع «فَعْلَى» في مؤنثه». وانظر التصريح (٢/ ٢١٣).

(٣) العدل، والوزن، والزيادة، والتركيب، والتأنيث، والعجمة، وألف الإلحاق، والتكثير.

(٤) كذا في نسخ التحقيق، والأولى «ظاهرة».

(٥) كذا في القاموس (١/ ٢٢١)، ولم أعثر على ترجمته.

(٦) وكان كافرًا، وقيل: الذي كان يأخذ كل سفينة غصبًا هو (الجلندي) ملك غسَّان. البحر (٦/ ١٥٤).

(٧) في اللسان (شقر) (٤/ ٢٢)، الأشاقر: جبال بين مكة والمدينة، وكذا في القاموس (٢/ ٦٣). وفي معجم البلدان (٣/ ٣٥٥): «شُقَر: بوزن جُرَذ، ماء بالرَّبَذَة عند جبل سنام، وشقر أيضًا بلد للزنج».

(٨) انظر القاموس (العتر) (٢/ ٨٤).

(٩) في القاموس (غبر) (٢/ ٩٩) «وتزوج عثمان بن حبيب رقاش بنت عامر، فقيل له: كَبِيرة، فقال: لعلي أتَغَبَّر منها ولدًا، فلما ولد له سماه (غبر)». وتَغَبَّر: استفاد.

(١٠) «زُغَر ... وكزُفَر أبو قبيلةٍ كنانتهم من أَدَمٍ حمر مُذْهَبَة، واسم ابنة لوط عليه السلام». القاموس (٢/ ٣٩).

مطَّة[١]، في مذحج[٢]، وكُرَبَ[٣] جد عمرو بن عثمان بن كرب المتكلم، وذو حُرَثَ بن حجر، وابن الحارث الرعيلي[٤]، ورُبَثَ بن قاسط[٥] في قضاعة[٦]، وعُدَسَ بن زيد[٧]، وزُحَرَ للبخيل[٨]، وبُرَعَ لجبل بتهامة اليمن[٩]، وسَعْدِ بُلَعَ للنجم المعروف[١٠]، وحُضَضَ[١١] لدواء يتخذ من أبوال الإبل، فإنها معدولة عن «فَاعِل»، كعامر وذارح ... إلخ.

لأنا وجدنا العرب استعملتها ممنوعة ولا سبب فيها سوى العلمية، وهي لا تستقل بالمنع، فقدرنا العدل لإمكانه دون غيره، فإن ورد مصروفًا، كأُدَدٍ، حكم بعدم عدله، أو ممنوعًا

---

(١) في القاموس (الحرب) (١/ ٥٤) «وحُرَب كزُفَر بن مطَّة فَرْدٌ» بإعجام الثاني من اسم أبيه.

(٢) أهملت الجيم في (ب)، اسم أكمة، قيل: بها سميت أمّ مالك وطيٍء مَذْحِجًا، لأنها قد ولدتها عند تلك الأكمة، ثم صار اسمًا للقبيلة. راجع معجم البلدان (٥/ ٨٩)، واللسان (ذحج) (٣/ ٢٧٨)، والقاموس (١/ ١٩٠).

(٣) ورد ذكره في القاموس (الكرب) (١/ ١٢٣)، وانظر ترجمة حفيده المكي المتكلم عمرو بن عثمان في الأعلام للزركلي (٥/ ٨١).

(٤) قال المجد الشيرازي: «وذو حُرَث كزُفَر ابن حُجْرٍ أو ابن الحارث الرعيني جاهلي». انظر القاموس (الحرث) (١/ ١٦٤).

(٥) انظر القاموس (الربث) (١/ ١٦٧).

(٦) اسم قبيلته، وقضاعة مختلف فيه، قال قوم: هو قضاعة بن عدنان، وقال قوم: ابن مالك بن حمير، وقيل: ابن مالك بن عمرو بن مرة بن زيد بن مالك بن حمير. جمهرة أنساب العرب (٤٤)، اللسان (قضع) (٨/ ٢٧٦).

(٧) في اللسان (عدس) (٦/ ١٣٤) «كل ما في العرب عُدَس فإنه بفتح الدال إلا عُدُس بن زيد فإنه بضمها، وهو عُدُس بن زيد بن عبد الله بن دارم». كذا جاء في القاموس (٢/ ٢٢٩)، وفي الصحاح (٣/ ٩٤٧) «عُدَسُ مثل قُثَمَ: اسم رجل وهو زرارة بن عدس».

(٨) لأنه يئن عند السؤال. راجع اللسان (زحر) (٤/ ٣٢٠)، القاموس (٢/ ٣٨).

(٩) القاموس (برع) (٣/ ٤).

(١٠) كوكبان متقاربان معترضان خَفِيَّان، سمي بذلك، لأنه كأنه لقرب صاحبه منه يكاد يبلغه. اللسان (بلع) (٨/ ٢٠).

(١١) بفتح العين وضمها، والشاهد على الأولى، وفيه لغات أخر. راجع اللسان (حضض) (٧/ ١٣٦).

وفيه غير العدل حكم به، كطُوَى[1] منعه للعلمية والتأنيث باعتبار البقعة لا العدل عن «طَاوٍ» ولهذا صرف باعتبار المكان.

وكذا خُدَدَ عين بهجر[2]، وجُوَرَ قرية بأصبهان[3]، وزُغَرَ بنت لوط عليه السلام، وشُكَرَ جزيرة بالأندلس[4]، وسُكَرَ[5] وكُشَرَ[6] لموضعين، وغُدَرَ[7] وجُرَشَ[8] لمخلافين باليمن، فمنعها للعلمية والتأنيث المعنوي لا العدل.

٢. «فُعَل» في التوكيد، كجُمَع، وكُتَع، والصواب أنه معدول عن «الجُمَع» بأل[9]، أو عن «جُمَعِهِنَّ»[10] بالإضافة، لا عن «فُعْلَاوات»[11] (كبطحاء وبطحاوات، أو عن «فَعَالَى» كصحراء وصحارى)[12]، أو عن «فُعْل» بضم فسكون كصَفْراء وصُفْرٍ، ثم جعلت بعد العدل أعلامًا لمعنى الشمول، فامتنعت للعدل التقديري والعلمية.

وقيل: شبه العلمية في تعرفه بغير أداة، بناء على أن تعرفه بنية الإضافة[13].

---

(١) موضع بالشام عند الطور. معجم البلدان (٤/ ٤٥).

(٢) انظر معجم البلدان (٢/ ٣٤٨).

(٣) معجم البلدان (٢/ ١٨٢).

(٤) كذا ورد في القاموس (الشكر) (٢/ ٦٣)، وفي معجم البلدان (٣/ ٣٧٥) «شَكْرُ: بسكون الكاف، جزيرة شُكْر: في شرقي الأندلس» كما وردت فيه أيضًا بفتح الشين.

(٥) على يومين من مصر. انظر القاموس (سكر) (٢/ ٥٠).

(٦) بصنعاء اليمن. القاموس (كشر) (٢/ ١٢٧).

(٧) وفيه «ناعط» الحصن العجيب. معجم البلدان (٤/ ١٨٨)، والقاموس (الغدر) (٢/ ١٠٠).

(٨) انظر معجم البلدان (٢/ ١٢٦).

(٩) عزاه للشَّلَوْبين في الارتشاف (١/ ٤٣٥)، ونسبه إلى أبي حيان السيوطي في الهمع (١/ ٩١).

(١٠) كما يقال «كلهن» فحذف الضمير للعلم به، واستغنى بنية الإضافة، وهو اختيار السهيلي. نتائج الفكر (٢٨٩).

(١١) وإليه ذهب ابن مالك في شرح الكافية (٣/ ١٤٧٥)، تبعًا لسيبويه (٢/ ١٤).

(١٢) سقط من (ب).

(١٣) نسب لابن عصفور في الارتشاف (١/ ٤٣٥)، وعليه ابن مالك في التسهيل (٢٢٢)، وشرح عمدة الحافظ (٨٩٧).



وقيل: شبه الصفة[(١)].

ويجوز كون منعها للعلمية والتأنيث المعنوي / بأن تكون وضعت أعلامًا للإحاطة وهي ١٣٢/ب مؤنث[(٢)]، وهذا أحسن وإن لم يذكروه.

٣. «سَحَر» إن كان ظرفًا معينًا مجردًا من «أل» والإضافة، كجئتك يوم الجمعة سحر، فيمنع للعدل عن «السحر» بأل، والعلمية على الوقت المخصوص[(٣)]، أو شبه العلمية[(٤)] فيما مر.

وقيل: هو مبني لتضمنه معنى «أل»[(٥)].

وقيل: على نية الإضافة[(٦)]، وقيل: على نية «أل»[(٧)]، وعليهما هو معرب مصروف.

٤. فَعَالِ، بفتح أوله علمًا لمؤنث: كحَذَامِ، وقَطَامِ، وسَجَاحِ، وظَفَارِ، فمنعه مطلقًا لغة تميم[(٨)]، وجمهورهم يبنون ما ختم بالراء كسَفَارِ وظَفَارِ، ويمنعون غيره للعلمية والعدل التقديري عن فاعلة، وقيل التأنيث المعنوي، وهو أقرب (لولا منعه علمًا لمذكر)[(٩)].

---

(١) وعليه ابن مالك في أحد قوليه. التسهيل (٢٢٢)، وانظر هذا الشرح (ص٧٨٠).

(٢) كذا في نسخ التحقيق والصواب «مؤنثة».

(٣) صرح به ابن مالك في التسهيل (٢٢٢)، وشرح الكافية (٣/ ١٤٧٩).

(٤) وهو قول ابن عصفور. الشرح الكبير (٢/ ٢٠٦)، لأنه تعرف بغير أداة ظاهرة كالعلم.

(٥) نسب لصدر الأفاضل المطرزي، وابن الطراوة، انظر الهمع (١/ ٩٢)، والارتشاف (١/ ٤٣٥).
ورده -بثلاثة أوجه- ابن مالك في شرح الكافية (٣/ ١٤٧٩)، وفصل المرادي في شرح الألفية (٤/ ١٧٥) القول بما ملخصه: أن المطرزي يرى بناءه على الفتح؛ لتضمن معنى حرف التعريف، وعند ابن الطراوة لعدم التقارب.

(٦) أي معرب منصرف، وحذف تنوينه لنية الإضافة، ونسب هذا القول للسهيلي في الارتشاف (١/ ٤٣٥)، والأشموني (٣/ ٢٦٧)، والتصريح (٢/ ٢٢٣)، وهو وهم منهم؛ لأنه أورده في نتائج الفكر (٢/ ٣٧٥)، على أنه وجه قد قيل.

(٧) وعلة ارتفاع التنوين منه، أنه لا يجتمع مع الألف واللام، ولا مع معناها، قاله السهيلي في نتائج الفكر (٣٧٦)، وممن نسبه له السيوطي في الهمع (١/ ٩٢)، ونسب أيضًا إلى الشلوبين انظر الأشموني (٣/ ٢٦٧).

(٨) انظر سيبويه (٢/ ٤٠)، والحجازيون يبنونه مطلقًا إجراء له مجرى «فعال» الواقع موقع الأمر.

(٩) سقط من (ب).

والأفصح بناؤه مطلقًا على الكسر، فإن سمي به مذكر منع مطلقًا، وقد حكي صرفه[١].

٥. «أمس» إن أريد به اليوم الذي يليه يومك بخصوصه، ولم يضف، ولا قرن بـ«أل» ولا صُغِّر، ولا كُسِّر، ولا وقع ظرفًا، كمضى أمسُ، فمنعه للعلمية على اليوم المعين، والعدل على «الأَمْسِ» بأل لغة لتميم، وجمهورهم يمنعه رفعًا، ويبنيه نصبًا وجرًا[٢].

وأهل الحجاز يبنونه على الكسر، لتضمنه معنى «أل»[٣] كما يبنى إجماعًا[٤] إذا كان ظرفًا معينًا مجردًا من «أل» والإضافة، كسرت أمسِ، ويصرف في غير هذين.

وأما الوزن فهو هنا نوعان:

١. الخاص بالفعل: كبَقَّم لصبغ[٥]، وبَذَّر[٦] لماء، وشَمَّر لموضع ولفرس[٧]، بتشديد ثوانيها، ودُئِل لرجل، بوزن المبني للمفعول وإهمال داله، وكوزن الماضي المفتتح بهمزة وصل كانقطع، واجتمع واستخرج، أعلامًا وتقطع همزته حينئذ[٨]، أو بتاء مطاوعة، كتقابل وتشرف، وتدحرج أعلامًا.

٢. الغالب فيه: إمَّا لقلته من حيث هو في الاسم كـ«إِثْمِد»، و«أُبْلُم»[٩]، و«إِصْبَع» أعلامًا، فإن وجود موازنها في الفعل أكثر، كالأمر من ضرب، وكتب، وذهب.

---

(١) الكتاب (٢/ ٤٠).

(٢) على الكسر، راجع لغة تميم في الكتاب (٢/ ٤٣).

(٣) انظر شرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٨١، ١٤٨٢).

(٤) ذكر ذلك ابن هشام في الأوضح (٤/ ١٣٥).

(٥) في الصحاح (بقم) (٥/ ١٨٧٣): «صبغ معروف، وهو العندم» وقال الفيروز أبادي في القاموس (٤/ ٨١) «ورقة كورق اللوز، وساقه أحمر، يصبغ بطبيخه، ويلحم الجراحات، ويقطع الدم المنبعث من أي عضو...» وهو دخيل معرب، انظر المعرب للجواليقي (١٠٧)، واللسان (١٢/ ٥٢).

(٦) بئر بمكة، الصحاح (بذر) (٢/ ٥٨٧، ٥٨٨)، والقاموس (١/ ٣٧٠).

(٧) (فرس) لجد جميل بن عبد الله الشاعر المشهور، ولناقة، ولرجل، وقول الشارح «الموضع» لم أر من قال به. انظر اللسان (شمر) (٤/ ٤٢٨)، والقاموس (٢/ ٦٤).

(٨) انظر سيبويه (٢/ ٤).

(٩) سعف المقل، وهو شجر يشبه النخل. انظر اللسان (مقل) (١١/ ٦٢٨).



وإمَّا لأنه افتتح بزيادة أولى بالفعل؛ لأنها تدل فيه على معنى ولا تدل في الاسم، وهي أحرف «أنيت»، فإنها / في الفعل تدل على التكلم والخطاب والغيبة، وفي الاسم لا تدل لشيء، كأحمد، ونرجس، وتغلب، ويشكر أعلامًا. ١٣٣/أ

واختلف في «أَبان» فقيل: فَعَال من «أَبَنَ» فيصرف، وقيل: أفعل من «بيَن» فيمنع، وعليه الجمهور[١].

ثم لا بد من لزوم الوزن وبقائه على أصله، غير مخالف لطريق الفعل فخرج نحو: «امرئ» علمًا، على اللغة الفصحى، فإنه رفعًا كأُكْتُب، ونصبًا كأذْهَب، وخفضًا كاضْرِب، فلم يلزم وزنًا؛ فيصرف، إلا إن ألزم فتح الراء أو ضمها -كما هما لغتان[٢] فيه- فيمنع، ونحو «رُدَّ» و«قِيلَ»، و«بِيعَ» مبنياتٍ للمفعول أعلامًا، فإنها بالإدغام والإعلال خرجت عن أصلها فتصرف، ونحو «أَلْبُبِ» علمًا، فإنه خالف الفعل بفك الإدغام، فيصرف خلافًا لسيبويه[٣].

وأوجب عيسى[٤] منع ما نقل من الفعل، وإن لم يكن من الوزن المختص أو الغالب، كضَرَبَ وضَارَبَ، ودَحْرَجَ أعلامًا.

وأما الزيادة: فلا تختص هنا بوزن «فعلان» بل كل علم آخره ألف ونون زائدتان فإنه يمنع، كعُثْمان، ومَرْوان، وكِرْمان، وغَطَفان[٥]،

---

(١) انظر التصريح (٢/ ٢١٧).

(٢) انظر القاموس (مرؤ) (١/ ٢٨).

(٣) الكتاب (٢/ ١١٣).

(٤) انظر سيبويه (٢/ ٧)، الشرح الكبير لابن عصفور (٢/ ٢٠٦)، الرضي (١/ ٦٤)، الأزهار الصافية (١/ ١٣٤).
عيسى بن عمر الثقفي بالولاء البصري (... - ١٤٩، ١٤٥هـ).
شيخ الخليل وسيبويه، أول من هذب النحو ورتبه، كان يكثر من استعمال الغريب في كلامه، صنف كثيرًا من الكتب، منها «الجامع» و«الإكمال» في النحو، ولم يصلا إلينا. نزهة الألباء (٢٥-٣١)، إنباه الرواة (٢/ ٣٧٤، ٣٧٧)، معجم الأدباء (١٦/ ١٤٦، ١٥٠)، وفيات الأعيان (١/ ٤٩٧، ٤٩٨)، غاية النهاية (١/ ٦١٣)، بغية الوعاة (٢/ ٢٣٧، ٢٣٨).

(٥) في (ب) أهملت الغين، حي من قيس عيلان، وهو غطفان بن سعد بن قيس عيلان. راجع اللسان (غطف) (٩/ ٢٦٩).

وأَصْبَهان[١]، وخُرَاسان[٢].

ونحو: «زِمَّان» بكسر الزاي، و«رُمَّان» بضم الراء، و«حَسَّان»، و«بَرْهان»، و«دَهْقَان»، و«شَيْطَان»، أعلامًا، إن جعلته من: زَمَّ، وزُمَّ، وحَسَّ بلا نون، وبَرَّه، ودَهَقَ، وشَاطَ، منعته لزيادة الألف والنون، وإن جعلته من: زَمِنَ، وحَسُن بالنون، وبَرْهَن ودَهْقن، وشَطَن، صرفته لأصالة النون[٣].

ومنع الفراء[٤] صرف نحو: «سنان» بالتخفيف علمًا، تنزيلاً للنون الأصلية بعد ألف زائدة منزلة النون الزائدة.

ولا عبرة بعروض البدل فلو سميت بِهَرَاق «أو» «أُصَيْلاَل» منعت؛ لأن أصلها «أراق»، و«أصيلان»، بنون بعد الألف، وهو تصغير «أصيل» على غير القياس، أو بـ«دَهْقَان» وجعلت أصله «دهقان»، فالوجهان السابقان، وإلا فالصرف، أو بـ«حِنَّان»[٥] صرفت؛ لأن أصله «حنَّاء»[٦] فأبدلت همزته نونًا.

---

(١) بفتح الهمزة وكسرها والأول أكثر، مدينة عظيمة مشهورة ببلاد الفرس. انظر معجم البلدان (١/ ٢٠٦، ٢١٠).

(٢) بلاد واسعة، تضم نيسابور، وهراة، ومرو، وبلخ، وسرخس، ونسا، وطالقان وغيرها. معجم البلدان (٢/ ٣٥٠، ٣٥٤)، والأولى أن «كرمان، أصبهان، خراسان» إنما تمنع للعلمية والعجمة، ولا يصح القول بزيادة الألف والنون فيها فهي ليست ذات أصول عربية.

(٣) انظر الكتاب (٢/ ١١)، وسيبويه يمنع «رمان» من الصرف مطلقًا، قال ابن يعيش (١/ ٦٧): «وقد كثرت زيادة الألف والنون آخرًا على هذا الحد، فإن جهل أمرها في موضع، قضي بزيادة النون فيه إلى أن تقوم الدلالة بخلافه».

(٤) انظر الأشموني (٣/ ٢٥٢)، يس على التصريح (٢/ ٢١٧).

(٥) أهملت النون في (أ)، وفي (ب) «حيان» تحريف؛ لأن المادتين ليس أصلهما حباء أو حياء، والصواب ما أثبت، لأن أصله «حِنَّاء» أبدلت الهمزة نونًا في لغة، ذكر ذلك في اللسان (حنن) (١٣/ ١٣٢)، وقد أورده مثالاً على الموضع نفسه الأشموني (٣/ ٢٥٢)، وأبو حيان في الارتشاف (١/ ٤٢٨)، والأزهري في التصريح (٢/ ٢١٧) وبهامشه: «قال الدنوشري: «حِنَّان» بكسر الحاء وتشديد النون وإبدال الهمزة».

(٦) في (ب) «حباء»، وفي (ج) «حياء»، وفي (أ) بالإهمال، والصواب ما أثبت، وهو خضاب معروف. انظر اللسان (حنأ) (١/ ٦١)، قال: «الحناء: بالمد والتشديد معروف ... والجمع حنان عن أبي حنيفة».



(وَزَادَ) / العلم (تَرْكِيبًا) والمراد به التركيب المزجي، وهو جعل الكلمتين اسمًا واحدًا[١]، ١٣٣/ب فإن ختم بـ«ويه» كسيبويهِ وخضرويهِ بُني على الكسر، فقد يعرب ممنوعًا[٢]، ولا يبعد جواز الإضافة، فيعرب الأول بحسب العامل، ويبنى الثاني؛ لأنه اسم صوت، أو يصرف، أو يمنع جوازًا إن كان كما قيل: اسمًا عجميًا[٣].

والمُحَدِّثُون يقولون: درستُوَيْه، وحَمُوْيَه، بسكون الواو، وضم ما قبلها، وفتح ما بعدها، وبالتاء ممنوعًا، وهو الموافق للّغة الفارسية.

وإن كان كبعلبك، وحضر موت[٤]، وهو مراد الناظم، أو كخمسة عشر، علمًا منع صرفه[٥]، ويفتح آخر الأول، ما لم يكن نونًا كـ«باذنجانة»، أو معتلاً، كـ«معد يكرب»، و«قالي قلا»[٦]، فيسكن فيهما، أو كمسلمات نحو: «هنداتِ زَيْدَ» علما فتكسر تاؤه. وقد يبنى الجزءان على الفتح لفظًا في الصحيح، وتقديرًا في المعتل، وقيل: يُبْنى المعتل على السكون.

وقد يضاف الأول للثاني، فتقدر الحركات في الأول المعتل آخره كمعدي كرب.

وقيل: يظهر نصبه، ويصرف الثاني، ما لم يكن فيه مانع كالعجمة في «رام هرمز»[٧]

---

(١) وذلك بتنزيل ثانيهما من الأول منزلة هاء التأنيث، فيحذف عجزه في الترخيم كما تحذف، ويفتح آخر صدره كما يفتح ما قبلها، إلا إذا كان آخره نونًا أو معتلاً كما سيذكره الشارح.

(٢) انظر الأشموني (١/ ١٣٤)، تعليق الفرائد (٢/ ١٤٦).

(٣) انظر الارتشاف (١/ ٤٣٣).

(٤) إقليم واسع باليمن، يضم مدينتي: تريم وشبام، وكثيرًا من القرى، حوله رمال كثيرة تعرف بالأحقاف، وبه قبر هود عليه السلام. راجع معجم البلدان (٢/ ٢٦٩).

(٥) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب (١/ ٤٣٣): «ولا تتحتم في تركيب المزج منع الصرف» وسنرى فيه ثلاثة مذاهب للعرب:

١- منعه الصرف، ٢- بناؤه، ٣- إعرابه إعراب المتضايفين.

قال الدماميني عن المذهب الأول: «وهذه هي اللغة الفصحى» تعليق الفرائد (٢/ ١٤٥).

(٦) مدينة بأرمينية العظمى، ينسب إليها الأديب العالم أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي، فيها بيت عجيب للنصارى. انظر معجم البلدان (٤/ ٢٩٩).

(٧) مدينة مشهورة بنواحي خوزستان، تجمع بين النخل والجوز والأترج، وليس ذلك يجتمع بغيرها من مدن خوزستان. معجم البلدان (٣/ ١٧، ١٨).

فيمنع[١]، وسمع في «معدي كرب، وحضر موت» على هذه اللغة صرف الثاني ومنعه[٢].

وإن سمي بها ركب من ظرف: كبين بين، أو حال: كبيت بيت، فك وأضيف[٣]، ويجوز على الأصح بقاؤه بحاله[٤]، أو جعله كبعلبك ممنوعًا.

(وَ) كذا زاد (أَسْمَاءَ العَجَم) أي: العُجْمَة بأن يكون الاسم من أوضاع العجم، كإبراهيم وإسماعيل، وجميع أسماء الأنبياء إلا محمدًا وصالحًا وشعيبًا وهودًا، وقيل: وإسحاق عليهم الصلاة والسلام.

واختلف في «آدم»، فقيل: عجمي، فيمنع مطلقًا، وقيل: عربي وزنه «أَفعل» فيمنع، أو «فاعَل» فيصرف.

وشرطها: أن يزيد الاسم على ثلاثة، فيجب صرف الثلاثي، وقيل: إن تحرك وسطه كـ«شَتَر» لحصنٍ[٥]، و«لَمَك» لرجل[٦] فالمنع، أو سكن كـ«نوح» و«لوط» فالوجهان.

وأن لا تستعملـه العرب من ابتداء نقله إلا علمًا؛ لئلا تتصرف فيه بشيء، فيجب صرف نحو «لجام» و«فرند»[٧] علمين.

(وأن يكون علمًا[٨] في لغة العجم أيضًا، فيجب صرف / «قَالُون»[٩]، ١٣٤/أ

---

(١) الثاني (هرمز) لأن فيه مع التعريف عجمة مؤثرة. انظر الكافية الشافية (٣/ ١٤٥٧)، والأشموني (٣/ ٢٥٠).

(٢) انظر: سيبويه (٢/ ٥٠). (٣) وهو اختيار سيبويه (٢/ ٥٣).

(٤) وهو التركيب والبناء.

(٥) بأرَّان بين «بردعة» و«كنجة». معجم البلدان (٣/ ٣٢٥)، القاموس (شتر) (٢/ ٥٥).

(٦) أبي نوح عليه السلام.

(٧) في (ب) «فريد» تحريف، وهو حب الرُّمان، والوَرْدُ، والسَّيفُ، والتَّمَوجُ المشاهد فيه، معرب على الفارسية. اللسان (فرند) (٣/ ٣٣٤)، معجم الألفاظ الفارسية (١١٩).

(٨) شرط ابن مالك في شرح الكافية (٣/ ١٤٦٩)، وعليه أبو الحسن الدباج، وابن الحاجب. الهمع (١/ ١٠٤).

(٩) كان في العجمة جنسًا، لكونه اسمًا للجيد. انظر شرح الهندي (١٠٠، ١٠١)، ثم أصبح علمًا على: عيسى بن مناء بن وردان بن عيسى الأنصاري بالولاء (١٢٠-٢٢٠هـ).

من القراء المشهورين، ولد بالمدينة، وتوفي بها، لَقَّبَه «نافع» «قالونَ» لجودة قراءته. طبقات القراء (١/ ٦١٥)، النجوم (٢/ ٢٣٥)، الأعلام (٥/ ١١٠).

و«بُنْـدَار»[١] علمين)[٢]، والأصح منع هذا الشرط.

وتعرف عجمة الاسم: بنقل الأئمة، وبخروجه عن أوزان الأسماء العربية كإسماعيل، وبكونه رباعي الأصول فأكثر، عاريًا من حروف الذلاقة[٣]، المجموعة في قولك: «مُرْ بِنَفَلٍ» إلا إن كان رباعيًا فيه السين، فقد يكون عربيًا كعسجد، وبكونه خماسيًا، مضموم الأول، مفتوح العجز، كـ«السُّقُرْقَع» و«السُّرُفْقَعُ»، بضم أولهما، وفتح رابعهما، مُعَرَّبَا «سُكُرْكَه»[٤] بالحبشية لشراب مسكر، وبأن يجتمع فيه ما لا يجتمع في العربي، كالجيم والقاف مطلقًا، وقيل بلا فاصل، كـ«منجنيق»[٥]، و«قَجْ»[٦]، أو الصاد والجيم، كـ«صَوْلَجَان»[٧] أو الكاف والجيم، كـ«أُسْكُرُجَّه»[٨] أو السين المهملة والذال المعجمة، كـ«سنباذج»[٩]، و«أستاذ»[١٠]، أو الراء بعد النون أول كلمة كـ«نرجس»[١١] أو الزاي بعد

---

(١) اسم جنس للتاجر الذي يلزم المعادن، ولمن يخزن البضائع للغلاء، لفظ فارسي. انظر الصبان (٣/ ٢٥٦)، معجم الألفاظ الفارسية (٢٨).

(٢) سقط من (ب).

(٣) سميت بذلك لأنه يعتمد عليها بذلق اللسان، وهو صدره وطرفه. انظر سر صناعة الإعراب (١/ ٦٤). والإذلاق: سرعة النطق بالحرف لخروجه من طرف اللسان.

(٤) ينظر اللسان (سقع) (٨/ ١٥٩)، وفي القاموس (٣/ ٣٩): «السفرقع: بفاءٍ ثم قاف لغة ضعيفة في «السقرقع» بقافين».

(٥) آلة ترمي بالحجارة، معربة عن الفارسية «من جه نيكً» بمعنى: أنا ما أجودني. معجم الألفاظ الفارسية المعربة (١٤٦)، وانظر المعرب (٣٠٥، ٣٠٧).

(٦) بقاف مفتوحة وجيم مشوبة بالشين ساكنة، لغة تركية بمعنى «أهرب» وبمعنى «كم» الاستفهامية، وبكسر القاف بمعنى «الرجل». انظر الصبان (٣/ ٢٥٧).

(٧) و«صولجانة» العود المعوج، فارسي معرب. الصحاح (صلج) (١/ ٣٢٥)، اللسان (٢/ ٣١٠).

(٨) إناء صغير يؤكل فيه الشيء القليل، تعريب «سُكَرَه» بالفارسية، اللسان (سكرج) (٢/ ٢٩٩)، والألفاظ الفارسية المعربة (٩٢).

(٩) في (ب) «كسباذج» والصواب ما أثبت، تعريب الكلمة الفارسية «سنباده» وهو حجر مسن. انظر معجم الألفاظ الفارسية المعربة (٩٤).

(١٠) المعلم، معرب «أستاد» بالفارسية، الألفاظ الفارسية المعربة (١٠).

(١١) نبت من الرياحين تشبه به الأعين، معرب اللفظ الفارسي «نركس». الألفاظ الفارسية المعربة (١٥١).

الذال آخر كلمة، وقيل: مطلقًا كـ«مُهَنْدِز»[١].

(كَذَاكَ) يمنع العلم (تَأْنِيثٌ بِمَا عَدَا الأَلِف) وهو نوعان:

لفظيٌّ بالتاء فيمنع مطلقًا، كحمزة، وفاطمة، وكهبَة، وثُبَة، وعِدَة، وأخت، وبنت[٢]، أعلامًا، ومنه نحو «بركات» علم رجل[٣]، فإنه يجوز منعه للعلمية والتأنيث اللفظي بالألف والتاء، على ما جزموا به، ويشكل عليه تصحيحهم أن الألف والتاء في نحو «مسلمات» ليست من علامة التأنيث[٤]، فعليه يكون مانعه العلمية وشبه العجمة، كما قيل في نحو «جوارٍ» علمًا لمذكر[٥]، أو العلمية وتأنيث الصيغة، بأن يدعي أن هذه الصيغة من حيث هي للتأنيث، كما قيل به في «أخت» و«بنت».

ومعنويٌّ: بأن يكون اسمًا لمؤنث خاليًا من علامة التأنيث، فيشترط لوجوب منعه كونه زائدًا على الثلاثة كزينب، وسعاد، ومريم، أو ثلاثيًا محرك الوسط لفظًا كـ«سَقَر» و«لَظَى» و«فَخِذ» بكسر ثانيه، أو أعجميًا كـ«جُوَر»[٦] و«مَاه»[٧] و«حِمْص»[٨]، أو منقولاً من مذكر، كـ«زيد» و«أحمد» و«جعفر» أعلام نسوة.

---

(١) في (ب) «مهندر» والمهندز: الذي يقدر مجاري القنى والأبنية، فارسية عربت بقلب الزاي سينا فقالوا «مهندس». انظر اللسان (هنز) (٥/ ٤٢٧)، ومعجم الألفاظ الفارسية المعربة (١٥٨).

(٢) قال سيبويه (٢/ ١٣) «وإن سميت رجلاً بـ«بنت» أو «أخت» صرفته؛ لأنك بنيت الاسم على هذه التاء، وألحقتها ببناء الثلاثة» وهو مذهب أكثر النحويين راجع الكافية الشافية (٣/ ١٤٩٣).

(٣) مراده بهذا ما سمي بجمع المؤنث السالم، فقد جوز الكوفيون إعرابه إعراب ما لا ينصرف، ووافقهم الشارح في ذلك، إلا أنه خالف في علة المنع، كما يتضح لك من النص. وانظر الأشموني (١/ ٩٤).

(٤) كذا في نسخ التحقيق والأولى «ليستا من علامات التأنيث».

(٥) وإن سميت به امرأة امتنع للعلمية والتأنيث. الارتشاف (١/ ٤٤٧).

(٦) أهمل الجيم في (ب)، وهي قرية من قرى أصبهان. معجم البلدان (٢/ ١٨٢)، وهذا الشرح (ص٢٦٩).

(٧) مدينة للعجم، انظر اللسان (موه) (١٣/ ٥٤٥)، وشرح الكافية للهندي (٩٩)، وفي معجم البلدان (٥/ ٤٨): «قال الزمخشري: ماه، وجور، اسما بلدتين بأرض فارس، وأهل البصرة يسمون القصبة بماه، فيقولون: ماه البصرة، وماه الكوفة، كما يقولون: قصبة البصرة وقصبة الكوفة».

(٨) مدينة بالشام. اللسان (حمص) (٧/ ١٧، ١٨)، معجم البلدان (٢/ ٣٠٢، ٣٠٥).

بخلاف الثلاثي، العادم العجمة والتذكير الأصلي، الساكن الوسط ولو سكونا عارضًا بعد العلمية، كهند، ودعد، وجُمْل، وفَخْذ، بالسكون أعلامًا لهن، / فيجوز صرفه -وقيل: يجب- ومنعه[1]، وهو أحسن، وقيل: واجب[2]، وقيل: ضعيف. ١٣٤/ب

وكذا الثنائي كـ«هَن» علم امرأة يجوز فيه الوجهان، وقيل: يجوز الوجهان في نحو: «زيد» علم امرأة و«سقر» أيضًا[3].

وإذا سمي مذكر بمؤنث الأصل فإن كان ثلاثيًا صرف على الصحيح مطلقًا[4]، كـ«عين» و«قدم» منقولين من اسم الجارحتين.

أو زائدًا على الثلاثة لفظًا كزينب، أو تقديرًا: كـ«جيل»[5] مخفف «جَيْأَل» علم الضبع[6] منع، إلا أن توقف تأنيثه السابق على تأويل غير لازم، كتأنيث الجموع متوقف على تأويلها بالجماعة[7]، أو سبقت علميته بتذكير كـ«ذِرَاع» غلب استعماله بمعنى الناصر والمعين[8]، أو كان وصفًا خاصًا كـ«حائض» فيصرف[9].

واختلف في «أَسْمَاء» فقال سيبويه: أصله «وَسْمَاء» بالواو، فألفه للتأنيث[10]، ولا

---

(١) وهو اختيار سيبويه (٢/ ٢٢)، والزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف (٤٩).

(٢) نسب إلى الزجاج في الهمع (١/ ١٠٨)، وغيره وهو خلاف الوارد في كتابه المذكور آنفًا.

(٣) أجاز ذلك عيسى بن عمر. انظر سيبويه (٢/ ٢٣)، ما ينصرف وما لا ينصرف (٥١). والجرمي، والمبرد. انظر التصريح (٢/ ٢١٨).

(٤) خلافًا للفراء وثعلب. الأشموني (٣/ ٢٥٤).

(٥) اسم رجل، يمنع لأن الحرف المقدر كالملفوظ به.

(٦) أي أنثى الضبع.

(٧) كرجال علم مذكر، لأن تأويله بالجماعة لا يلزم؛ لجواز تأويله بالجمع. الصبان (٣/ ٢٥٥).

(٨) تقول: أنت ذراعي، أي ناصري ومعيني.

(٩) خلافًا للكوفيين، فإنه يمنع الصرف عندهم. انظر الارتشاف (١/ ٤٤١)، الهمع (١/ ١١٠).

(١٠) على وزن «فعلاء» لأنه ذكرها في الترخيم مع ما في آخره زيادتان كمروان، قال (١/ ٣٣٧): «... وذلك كقولك في «عثمان» يا عُثْمَ أقبل، وفي «مروان» يا مَرْوَ أقبل، وفي «أسماء» يا أَسْمَ أقبلي». وانظر هامش المقتضب (٣/ ٣٦٥).

إشكال، والفراء[١]: جمع «اسم» كثر في تسمية المؤنث حتى عد من أسمائه، فَمَنْعُه عَلَمَ مُؤَنَّثٍ للتأنيث المعنوي، وعَلَمَ مذكَّر للتأنيث الأصلي المنقول عنه.

وكذا يمنع العلم ألفُ الإلحاقِ المقصورة[٢]: كـ«عَلْقَى»[٣] و«ذِفْرَى»[٤] علمين.

وألف التكثير[٥]: كـ«قَبَعْثَرى»[٦]، و«حَبَوكَرى»[٧] علمين، وظاهر كلام بعضهم أن ألف التكثير تستقل بالمنع، وهو بعيد.

والإلحاق: هو أن يزاد في الكلمة لإلحاقها بما أصوله أكثر من أصولها، فإن كانت بالألف فلا يكون إلا آخِرًا كـ«عَلْقَى» و«ذِفْرَى» ملحقان بجعفر ودرهم، و«عِلْبَاء وقُوبَاء» ملحقات بقرطاس وقسطاس، وإن كان بغيرها فلا كـ«يَلَنْدَدٍ» و«أَلَنْدَدٍ»[٨] ملحقان بسفرجل، و«قَيْوَلٍ»[٩] مِنْ قال، ملحق بـ«ضَيْوَنٍ»[١٠]، و«عِفْرِيَةٍ» و«عُفَارِيَةٍ» و«عِفْرِيتٍ»[١١]، ملحقة بشرذمةٍ[١٢]، وعُذافِرَةٍ[١٣]، وقنديل.

---

(١) انظر الارتشاف (١/ ٤٤١، ٤٤٢).

(٢) لمشابهة ألف التأنيث المقصورة، في وقوعها في مثال صالح لألف التأنيث كأرطي، وفي كون كل منهما زائدة، وخص المقصورة لأن الممدودة في مثل «علباء» لا تشبه ألف التأنيث الممدودة. الهمع (١/ ١٠٢) بتصرف.

(٣) شجر تدوم خضرته في القيظ. اللسان (علق) (١٠/ ٢٦٤).

(٤) العظم الشاخص خلف الأذن. القاموس (الذفر) (٢/ ٣٥).

(٥) هي التي أتي بها لأجل تكثير حروف الكلمة. انظر الصبان (٣/ ٣٦٣).

(٦) الجمل العظيم، والفصيل المهزول، ودابة في البحر، والعظيم الشديد. اللسان (قبر) (٥/ ٧٠)، والقاموس (٢/ ١١٣).

(٧) الداهية، والصبي الصغير، والحرب بعد انقضائها. انظر اللسان (حبر) (٤/ ١٦٢).

(٨) اليلندد والألندد: الشديد الخصومة، الياء والهمزة فيهما للإلحاق. اللسان (لدد) (٣/ ٣٩١).

(٩) زيدت فيه الياء للإلحاق.

(١٠) السِّنُّور الذَّكَر. اللسان (ضون) (١٣/ ٢٦٢).

(١١) الكلمات الثلاث بالقاف في (ب)، وهو تحريف، يقال: رجل عِفْرِيَةٌ وعُفَارِيَةٌ وعِفْرِيتٌ، أي خبيث مُنْكَرٌ. سكنت الياء في الثالثة فصارت الهاء تاءً. راجع اللسان (عفر) (٤/ ٥٨٦).

(١٢) القليل من الناس، والقطعة من الشيء. اللسان (شرم) (١٢/ ٣٢٢).

(١٣) الناقة الشديدة العظيمة. اللسان (عذر) (٤/ ٥٥٥).

وعُلِم من حده أن من أدخل ألف نحو «قبعثرى» في ألف الإلحاق فَقَدْسَهَا[١]، إذ ليس في أصول الاسم سداسيٌّ فيلحق به.

فرع: كل ما منع لغير العلمية إذا صار علمًا بقي على منعه مطلقًا على الصحيح[٢].

وَمِنْ عَلَمِ الجنس اسم عدد لم يُقَيَّد ألبتة بمعدود، فقيل يصرف مطلقًا، وعلى الأصح تقول: سِتَّةٌ ضعف ثلاثة، وثُلُثَا تسعةَ، وأَرْبَع نصف ثمانَ، وضعف اثنتين[٣]، وثَلَاثُ نصف سِتٍّ، وثُلْثُ تِسْعَ، ومائةُ ضعف خمسين، فـ«ثلاثة» و«مائة» ونحوهما، كـ«طلحة»، و«ثُلَاث»[٤] كَسُعَاد، أو قطام[٥] بلغته[٦]، و«أربع» كأحمد أو زينب.

و«ثمان»[٧] كسُعاد، أو قَطَام على الضعيف، و«كجوارٍ» علم امرأة على الفصيح، فينون[٨] إلا نصبًا فبياء تفتح، وعند عيسى، ويونس، وأبي زيد، والكسائي، وأهل بغداد: بياء تُفْتَح، إلا رفعًا فَتُسَكَّن[٩]، فإن نُكِّرَ[١٠] فكقاضٍ، أو جوارٍ، أو جُمَانٍ، و«خمس» ونحوه، كهند بوجهيه[١١]، و«ألفٌ» كزيد على الأوجه أو كهند، و«عشرون» ونحوه كجُمَع مسمى به في لغاته الخمس فأكثر، و«اثْنَان» ونحوه كـ«مَثْنَى» مسمى به في لغاته الخمس فافهم.

---

(١) نسب ابن منظور إلى المبرد القول بأن ألف (قبعثرى) لإلحاق بنات الخمسة ببنات الستة. انظر اللسان (قبر) (٥/ ٧٠)، ولم أجد فيما بين يدي من كتبه ما يؤكد هذه النسبة.

(٢) انظر الكافية الشافية (٣/ ١٤٩٦).

(٣) في نسخ التحقيق اثنتان فلعله محمول على المثنى في لغة من يلزمه الألف.

(٤) بضم أوله كسعاد ممنوع لا غير، وبفتحه كقطام.

(٥) في (ب) «وفطام».

(٦) البناء على الكسر عند الحجازيين، والمنع من الصرف عند التميميين.

(٧) انظر حاشية الخضري (٢/ ١٣٧).

(٨) كذا في النسخ، والأولى «ينون».

(٩) انظر سيبويه (٢/ ١٥٨)، والكافية الشافية (٣/ ١٥٠٦)، الارتشاف (١/ ٤٤٧).

(١٠) يقصد لفظ «ثمان».

(١١) الصرف وعدمه، لأنه مؤنث ثلاثي ساكن الوسط.

(وَإِنْ يُضَفْ) غير المنصرف (أَوْ يَأْتِ بَعْدَ أَل) ولو غير معرفة أو «أَمْ» أختها جر بالكسرة إجماعًا، كمررت بأفضلكم وبالأفضل، و(صُرِف) بناء/ على الصرف التنوين والجر بالكسرة معًا. ١٣٥/أ

وقيل: يبقى على منعه بناءً على الأصح أن الصرف هو التنوين فقط، والكسرة تابعة له[١]، وعليه إنما كسر مع «أل» والإضافة؛ لأن التنوين مقدرة فيما لا ينصرف، بدليل قولهم: «هؤلاءِ نَوَاصِرُ زيدًا» بالنصب مع أن اسم الفاعل العاري من «أل» لا يعمل إلا منونًا، فالأصل فيه التنوين لكن لما أشبه الفعل، حذفت وقدرت فتبعها الكسر، ولما دخله «أل» والإضافة، خرجت التنوين من أصل الوجود بالكلية؛ لأنها لا تجامعهما، فرجعت الكسرة، لأنها لم تجد ما تتبعه.

والأصح أنه إن زالت إحدى العلتين بذلك[٢] صُرِف، كمررت بأحمدكم، وبالأحمد، لزوال العلمية[٣]، وإلا بقي على منعه، كمررت بأفضلكم، وبالمساجد[٤].

تتمة:

قد يصرف الممنوع لأسباب:

١. الإضافة المزيلة لأحد السببين على الأصح، ومطلقًا في قول.

٢. دخول «أل» المزيلة لأحدهما على الأصح، ومطلقًا في قولٍ، كما علما[٥] مما مر آنفًا.

٣. تنكير العلم: كُربَّ طلحةٍ، وإبراهيمٍ، وعلقًى، لقيت، إلا نحو «أَحْمَرَ»[٦]

---

(١) وهو مذهب المحققين. انظر الأشموني (٣/ ٢٢٨).

(٢) أي بالإضافة أو دخول «أل».

(٣) بالإضافة، ودخول «أل»، فلم يبق فيه إلا علة واحدة.

(٤) لعدم زوال أحد السببين، الوصفية، ووزن الفعل من الأول، وصيغة منتهى الجموع من الثاني، فبقي على منعه عند الشارح، ولما لم تكن فيهما تنوين -لأنها لا تجامع «أل» والإضافة- تحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر. انظر الرضي (١/ ٣٥).

(٥) راجعهما في الرضي (١/ ٣٥، ٧٠).

(٦) فيبقى على منعه عند سيبويه (٢/ ٤)، وعند الأخفش في أحد قوليه. انظر الكافية الشافية (٣/ ١٤٩٩)، الرضي (١/ ٦٩)، وقيل: يصرف وإليه ذهب المبرد، وهو المشهور عن الأخفش. انظر المقتضب (٣/ ٣١٢)، الرضي (١/ ٦٧)، الأشموني (٣/ ٢٧١).



و«سكرانَ»[١]، و«جُمَعَ»[٢] وأخواته إذا سمي به ونُكِّر بقي على منعه في الصحيح.

٤. التصغير المزيل لعلة المنع[٣]: كحُميد، وعُمير، وسُريحين، وجُنَيْدِل[٤]، في أحمد، وعمر، وسرحان[٥]، علمًا[٦]، وجنادل.

وقد يكون التصغير سببًا للمنع حتمًا، كتُحَيْلِئَ، وأُلَيْدِدَ، وتُوَيْسِطَ، وتُرَيْتِبَ، تصغير تِحْلِئٍ[٧]، وأَلَنْدَدٍ، وتَوَسُّطٍ[٨]، وتُرْتَبٍ[٩] أعلامًا[١٠]، فإنها بوزن أبيطر، وتبيطر، وأدحرج، وتدحرج.

وكهنيدة، ودعيدة، وجميلة، تصغير هند، ودعد، وجُمْل[١١].

٥. النسب: كـ«عُمَرِيٍّ»، و«أَحْمَدِيٍّ»، و«زَيْنَبِيٍّ»[١٢].

٦. التثنية: كـ«سكرانان، وأفضلان، وفضليان».

---

(١) أي الوصف الذي على وزن «فعلان» إذا سمي به خلفت العلمية الوصفية فيمنع، فإن نكر بعد التسمية منع الصرف، وهو مذهب سيبويه وعليه الجمهور، والأخفش يصرفه. انظر الكتاب (٢/ ١٠)، الأشموني (٣/ ٢٧١)، الهمع (١/ ١١٧).

(٢) قال أبو حيان في ارتشافه (١/ ٤٣٥): «وإن سميت رجلاً بجمع وكتع انصرف في المعرفة والنكرة في قول الأخفش، لأنه إنما عدل وهو توكيد، فلما نقل عن موضعه خلف وانصرف، وسيبويه لا يصرفه في المعرفة، لأنه فيها عُدِل، ويصرفه في النكرة، لأنه رده إلى حال لم يكن فيها معدولاً...». انظر سيبويه (٢/ ١٤).

(٣) إذ إن هناك تصغيرًا لا تزول معه علة المنع. كالعجمة والتركيب وباب فعلان وغيرها. انظر الهمع (١/ ١١٨).

(٤) زال وزن الفعل من الأول، والعدل من الثاني، والألف والنون من الثالث، وصيغة الجمع من الأخير.

(٥) السرحان: الذئب، وقيل: الأسد. اللسان (سرح) (٢/ ٤١٨).

(٦) لم يقل: أعلامًا، لوضوح العلمية في الأولين، ولو أخرها بعد «جنادل» ثم قال: «علمين» لكان أحسن.

(٧) التحلئ: شعر وجه الأديم، ووسخه، وسوداه، وغير ذلك. ينظر القاموس (حلأ) (١/ ١٢).

(٨) من توسط القوم توسطًا، أي صار وسطهم.

(٩) الترتب: الأمر الثابت، والعبد السوء، والتراب. اللسان (ترب) (١/ ٢٣١).

(١٠) فهي مصروفة مكبرة، وممنوعة مصغرة.

(١١) لك فيه مكبرًا وجهان كما تقدم، وليس فيه مصغرًا إلا منع الصرف؛ لدخول التاء.

(١٢) قال المبرد: «وما كانت فيه ياء النسب فمصروف في المعرفة والنكرة». المقتضب (٣/ ٣٢٨)، لأنك إذا نسبت إلى اسم صار نكرة، وصح أن يقترن بأل، ولأن ياء النسب تستلزم كسر آخر المنسوب إليه، وينتقل إليها الإعراب. راجع شرح الشافية للرضي (٢/ ١٣).

٧. الجمع السالم: كأفضلين في أفضل، وفضليات في فضلى.

إذ المثنى والجمع السالم في عداد المنصرف، وإن لم تدخلهما تَنْوِيْنُهُ[(١)]، وقولهم: المنصرف ما دخله تنوين الصرف، أي حيث قَبِلَهُ.

وأما التكسير فقد يكون سببًا للصرف كـ«فُضَلٍ» جمع «فُضْلى»، وقد لا يكون كـ«أَفَاضِلَ» في «أفضل»، و«سُكارى» في «سكران وسكرى» / . ١٣٥/ب

٨. التناسب: بأن يجتمع الممنوع مع المصروف في موضع، نوح: ﴿قَوَارِيرَاْ ۝ قَوَارِيرَاْ﴾ [الإنسان: ١٥-١٦] صرف الأول ليناسب أواخر الآيات، والثاني لمصاحبته الأول[(٢)].

٩. ضرورة الشعر[(٣)].

والتَّحْقِيقُ أن المراد بالصرف في الأخيرين بجعله في صورة المنصرف، بإدخال الكسرة والتنوين، لا جعله منصرفًا حقيقة، لقيام سبب المنع بلا معارض.

وكذا قولهم: يجوز للضرورة[(٤)] -وقيل: مطلقًا[(٥)]- منع المصروف على

---

(١) في (ب) «تنوين» والصواب ما أثبت، والضمير يعود على الصرف.

(٢) وبها قرأ نافع وأبو بكر والكسائي، وقرأ ابن كثير بصرف الأول دون الثاني. والشاهد في القراءتين نونت الأولى لأنها رأس آية، ورؤوس الآيات جاءت بالتنوين كقوله: «... مذكورًا، ... بصيرًا، ... كفورًا». النشر (٢/ ٣٩٥)، الحجة (٧٣٨).

(٣) ومنه قول امرئ القيس:

ربّ رام من بني ثُعَلٍ ** مثلجٌ كفّيه في قتره

وقوله:

ويوم دخلت الخدر خدر عُنَيْزَةٍ ** فقالت لك الويلات إنك مرجلي

صرف «ثعل» و«عنيزة» وحكمه أن لا ينصرف، وهو كثير. راجع ضرائر الشعر (٢٢-٢٥).

(٤) عند الكوفيين، والأخفش، والفارسي، وابن برهان من البصريين، ومنعه سائر البصريين. انظر الإنصاف (٢/ ٤٩٣، ٥٢٠)، الإيضاح لابن الحاجب (١/ ١٤٨، ١٤٩)، ضرائر الشعر (١٠١)، الأشموني (٢/ ٢٧٥)، التصريح (٢/ ٢٢٨).

(٥) عند قوم منهم ثعلب أحمد بن يحيى. انظر الارتشاف (١/ ٤٤٨)، المرادي على الألفية (٤/ ١٧١)، الأشموني (٢/ ٢٧٦).

الأصح[1]، معناه جعله بصورة الممنوع في حذف التنوين ونحوه لا منعه حقيقة؛ لانتفاء المانع ألبتة[2]، فافهم ولا تغلط.

وأجاز قوم صَرْفَ الجمع المتناهي مطلقًا، وقوم صرف كل ممنوع مطلقًا، وحكاه الأخفش لغة[3]، وقال: كأنها لغة الشعراء، لأنهم اضطروا إليه في الشعر فَجَرَتْ ألسنتهم عليه في غيره.

---

(١) في موقف الشارح هنا إشكال، هل هو يصحح الجواز للضرورة، أو مطلقًا، والذي يظهر لي أنه يؤيد الأول منهما، لأنه اختيار كثير من المتأخرين.

(٢) مما سُمِع ممنوعًا وحَقُّه الصرف قول ابن عباس بن مرداس:

وما كان حصنٌ ولا حابسٌ ** يفوقَانِ مرداسَ في مجمع

فلم يصرف (مرداسًا) وهو أبوه وليس بقبيلة. راجع هذا وغيره في ضرائر الشعر (١٠١، ١٠٥)، وعمدة الحافظ (٨٧٧، ٨٨١).

(٣) انظر: شرح المرادي للألفية (٤/ ١٧٠)، الأشموني (٣/ ٢٧٥)، التصريح (٢/ ٢٢٧، ٢٢٨)، الهمع (١/ ١٢٠).

(علامات الجزم)

وهو ما يحدثه عامله حرفًا كان أو اسمًا (والجَزْمُ فِي الأَفْعَالِ) المعربة يكون بثلاثة أشياء (بالسُّكُونِ) وهو الأصل، ولهذا لا يعدل عنه إلا إن تعذر، (أَوْ بِحَذْفِ حَرْفِ عِلَّةٍ) على الضعيف (أَوْ) بحذف (نُونٍ) وهما نائبان عن السكون.

(فَحَذْفُ نُونِ الرَّفْعِ) نيابة عن السكون (قَطْعًا يَلْزَمُ، فِي الخَمْسَةِ الأَفْعَالِ حَيْثُ تُجْزَمُ) كلم ترميا، لم ترموا[١]، لم ترمي.

(وَبِالسُّكُونِ) الظاهر أو المقدر (اجْزِمْ) فعلا (مُضَارِعًا) صحيح الآخر بأن (سَلِم، مِنْ كَوْنِهِ بِحَرْفِ عِلَّةٍ خُتِم) فالظاهر كلم يذهب، والمقدر كـ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ ﴾ [البينة: ١] «فيكن» مجزوم بسكون مقدر في النون المكسورة لالتقاء الساكنين، وأمّا المعتل الآخر فهو ما ختم (إِمَّا بِوَاوٍ) كيدعو، ويغزو (أَوْ بِيَاءٍ) كيرمي ويهتدي (أَوْ أَلِف) كيرضى ويخشى.

(وَجَزْمُ) مضارع معرب بالحركة[٢] (مُعْتَلٍّ) أي بأحد هذه الأحرف (أَنْ تَنْحَذِف) هي منه نيابة عن السكون في رأي ابن السراج[٣]، وتبقى حركة ما قبلها دليلاً عليها، / كلم يدعُ، بضم العين، ولم يرمِ بكسر الميم، ولم يرضَ، بفتح الضاد، ومن كسرها فقد أفحش في الخطأ، وسيأتي الصحيح[٤] في ذلك. ١٣٦/أ

بخلاف المبني كيانسوة لا تدعُوْنَ، ولا ترمِيْنَ، ولا ترضَيْنَ، بنون الإناث وسكون ما قبلها، ويا زيدُ لا تدعُوَنَّ، ولا ترمِيَنَّ ولا ترضَيَنَّ، بنون التأكيد وفتح ما قبلها، فجزمه محَلِّيٌّ، ويسلم آخره.

وبخلاف المعرب بالحرف، وهو الأمثلة الخمسة، فجزمه بحذف النون، ويسلم آخره مع

---

(١) أعجم حرف المضارعة بالمثناة الفوقية والتحتية في الأصل.

(٢) قوله: «معرب بالحركة» احترز به عن المضارع المعتل المبني والمعرب بالحرف إذا دخل عليهما جازم، فلا يحذف منهما حرف العلة، كما سيوضحه.

(٣) قال في أصوله (٢/ ١٦٤): «وإنما حذفت الياء والواو في الجزم إذا لم تصادف الجازم حركة يحذفها، فحذفت الياء والواو؛ لأن الحركة منهما، وليكون للجزم دليل».

(٤) في (ب) «حكم الصحيح» وانظر (ص١٤١/ ب).

الألف، ويحذف مع غيرها.

(وَنَصْبُ) فعل (ذِي وَاوٍ، وَ) ذي (يَاءٍ) منه (يَظْهَرُ) كلن يدعَو لن يرميَ، بفتح الواو والياء (وَمَا سِوَاهُ) وهو الرفع فقط (فِي) الأحرف[1] (الثَّلاثِ) المذكورة (قَدِّرُوا فَنَحْوُ يَغْزُو) و(يَهْتَدِي) و(يَخْشَى) مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم[2]، وعلامة رفعه ضمة مقدرة في آخره تعذرًا في الألف واستثقالاً في غيرها لأنه (خُتِمِ بِـ) حرف (عِلَّةٍ).

(وَ) أما (غَيْرُهُ) فصحيح الآخر، لأنه (مِنْهَا) أي من العلة، أي من حرفها[3] (سَلِم) فيظهر إعرابه كيذهبُ، ولن يذهبَ ولم يذهبْ.

ولما ذكر علّة الأفعال وتقدير الإعراب فيها، استطرد في ذكر علّة الأسماء، وذكر بعض الإعراب التقديري، فقال:

(وَعِلَّةُ الأَسْمَاءِ يَاءٌ أَوْ أَلِف) ولا مدخل فيها للواو، لأنه ليس لنا اسم معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها، لهذا إذا سمي بنحو: يغزو، ويدعو، وجب قلب ضمته كسرة، وواوه ياء، فيصير كالمنقوص الممنوع، فتقول: جاء يَغْزٍ، ومررت بيغزٍ، ومررت بتنوين العوض وحذف الياء، ورأيتُ يغزيَ[4]، نعم ذهب ابن الطَّراوة[5] تبعًا للكوفيين إلى إبقائه بحاله[6]، فتقول: جاء يغزو، ورأيت يغزو، ومررت بيغزو، وهو ضعيف.

---

(١) الأفضل في الصيغ، أو الحالات (والمراد هنا الأفعال المنتهية بأحرف العلة الثلاثة: الألف، والواو، والياء).

(٢) تنظر (ص١١٧/أ، ١٦٠/أ).

(٣) في (ب) «حروفها».

(٤) ينون في الرفع والجر، وتظهر الفتحة بغير تنوين في النصب. راجع سيبويه (٢/ ٥٨، ٦٠).

(٥) سليمان بن محمد بن عبد الله المالقي (... - ٥٢٨هـ).

أبو الحسين المشهور بابن الطراوة، نحوي شاعر، تجول في الأندلس، من كتبه: «الترشيح» في النحو، و«المقدمات على كتاب سيبويه». بغية الوعاة (١/ ٦٠٢)، كشف الظنون (١/ ٣٩٩)، الأعلام (٣/ ١٣٢)، معجم المؤلفين (٤/ ٢٧٤).

(٦) راجع الارتشاف (١/ ٤٤٧، ٤٥٥).

وأما نحو: قِنْوٍ[1]، وَدلْوٍ، وكذا ظَبْيٍ، وجَذْيٍ، مما آخره واو، أو ياء ساكن ما قبلها، فليس معتلاً في عرف النحاة، بل يسميه بعضهم صحيحًا، وبعضهم شبيهًا بالصحيح.

وإذا أردت / معرفة علة الأسماء عندهم (فَنَحْوُ قَاضٍ) من كل اسم معرب، آخره ياء، ١٣٦/ب خفيفة، لازمة، فكسور ما قبلها، كالمستدعي، والمرتقي، والجواري، ويسمى المنقوص بخلاف نحو «كرسيّ»، فإن ياءه مشددة، نحو: مررت بأبيك فإن ياءه غير لازمة لرجوعها واوًا رفعًا، وألفًا نصبًا، ونحو: «ظبي» فإن ما قبلها ساكن.

(وَ) نحو (الفَتَى) من كل اسم معرب، آخره ألف لازمة، كالمصطفى، وموسى، ويسمى المقصور، بخلاف نحو: رأيت أباك، في اللغة المشهورة، فإن ألفه غير لازمة لعودها واوًا رفعًا وياءً خفضًا (بِهَا) أي بعلة الأسماء (عُرِف).

(وإِعْرَابُ كُلٍّ مِنْهُمَا مُقَدَّر، فِيْهَا) أي في العلة، أي حرفها، كجاء القاضي، والفتى، ومررت بالقاضي والفتى، ورأيت الفتى[2].

فإن كان منونًا[3] أو تلاه ساكن قُدِّرَ في آخره المحذوف، لالتقاء الساكنين، كجاء قاضٍ، وقاضي القوم[4]، ومررت بقاضٍ، وقاضي القوم، وجاء فتىً، والفتى الفاضلُ[5]، ورأيت فتىً، والفتى الفاضلَ، ومررت بفتىً، والفتى الفاضلِ.

وإذا وقفت على المقصور المنون[6]: فألفه رفعًا وجرًا لامٌ[7]، فالحركة مقدرة عليها،

---

(١) القنو: العذق بما فيه من الرطب. اللسان (قنا) (١٥/ ٢٠٤).

(٢) لم يمثل للمنقوص في حال النصب؛ لأنه يظهر فيه، تقول: رأيت قاضيًا.

(٣) فتسقط الياء والألف، لسكونهما وسكون التنوين، وكانتا بالحذف أولى من التنوين لأنه علامة للتمكن. انظر التبصرة (١/ ٨٣، ٨٤).

(٤) بحذف الياء من المنقوص في اللفظ لأنها تلفظ «قَاضِلْقَومِ».

(٥) بحذف الألف من المقصور في اللفظ كما تقدم في المنقوص.

(٦) وجب إثبات الألف في الأحوال الثلاثة (الرفع والنصب والجر)، وفيه ثلاثة أقوال ذكرها الشارح.

(٧) في (ب) «لازم» وهو خطأ، والمراد أنها لام الكلمة، وهذا هو القول الأول: وهو قياسه على الاسم الصحيح، فالألف في الرفع والجر ولام الكلمة، فإذا قلت: هذا فتى ومررت بفتى، ووقفت عليه، فالألف هي الأصلية، نظير الدال من «زيد».

=

وتكتب ياءً إن قلبت عنها كفتى، ونصبًا بدل من التنوين[١] (فالحركة مقدرة على لامه المحذوفة، وتُكْتَبُ ألفًا مطلقًا.

وقال المازني[٢]: ألفه بدل من التنوين مطلقًا[٣]، فتُكتب ألفًا مطلقًا)[٤].

والسيرافي[٥]: لام مطلقًا[٦] (فتُكتب ياء مطلقًا إن كانت عن ياء، وإلا فألفًا)[٧].

وإذا كان المقصور ممنوعة، كموسى وحبلى، لم تقدر فيه الكسرة على الصحيح[٨] بل الفتحة، وكذا المنقوص كجوارٍ.

(وَلَكِنْ نَصْبُ) المنقوص كـ(قَاضٍ) وجوارٍ (يَظْهَر) لخفته على الياء، كرأيت قاضيًا، وقاضيَ القوم، والقاضيَ، وجواريَ والجواريَ، ما لم يضف للياء، فيقدر نصبه أيضًا، كرأيت قاضيَّ، وجواريَّ، بتشديد الياء، لإدغام ياء الأصل في ياء المتكلم[٩].

=

وفي النصب بدل من التنوين، فإذا قلت: رأيت فتى، ووقفت، فالألف هي المبدلة من التنوين، نظير الألف في «رأيت زيدًا» بالوقف، وحذفت الألف الأصلية لاجتماع الساكنين.

وعلى هذا القول سيبويه ومعظم النحاة. انظر: الأشموني (٤/ ٢٠٥)، التصريح (٢/ ٣٣٨).

(١) في (ب) «التنوين مطلقًا» ولا دلالة للزائد.

(٢) انظر ارتشاف الضرب (١/ ٣٩٣)، الأشموني (٤/ ٢٠٤)، التصريح (٢/ ٣٣٨).

(٣) أي في أحواله الثلاثة: الرفع، والنصب، والجر، عند الوقف.

(٤) سقط من (ب).

(٥) الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضي أبو سعيد السيرافي (٢٨٤-٣٦٨هـ).
من سيراف بأرض فارس، رحل إلى عمان، ثم رجع بغداد، وولي قضاءها، وتوفي بها من كتبه: «الإقناع» في النحو، و«شرح كتاب سيبويه». إنباه الرواة (١/ ٣١٣)، الكامل في التاريخ (٨/ ٣٣٢)، البداية (١١/ ٢٩٤)، لسان الميزان (٢/ ٢١٨)، بغية الوعاة (١/ ٥٠٧).

(٦) في الأحوال الثلاثة، أي لما حذف التنوين في الوقف عادت الألف المحذوفة لأجله التي هي لام الكلمة، وينسب الرأي للكوفيين. انظر الارتشاف (١/ ٣٩٣)، الأشموني (٤/ ٢٠٤)، التصريح (٢/ ٣٣٨).

(٧) سقط من (ب).

(٨) وهو مذهب الجمهور، وذهب ابن فلاح اليمني إلى تقدير الكسرة أيضًا فيه، لأنها إنما امتنعت فيما لا ينصرف للثقل ولا ثقل مع التقدير. انظر: مجيب الندا (١/ ١٣٩).

(٩) انظر: سيبويه (٢/ ١٠٥).

(وَقَدَّرُوا ثَلاَثَةَ الأَقْسَامِ) أي الحركات الثلاث (فِي) آخر كل اسم مفرد صحيح الآخر مضاف إلى ياء المتكلم، كـ(المِيْمِ قَبْلَ اليَاءِ مِنْ غُلاَمِي) والواو والياء من «دلوِي» و«ظبيِي» فتقول: هذا غلامي، ودلوي، وظبيي، ورأيت غلامي، ودلوي، وظبيي، ومررت / بغلامي، ودلوي وظبيي. ١٣٧/أ

بخلاف المعتل الآخر، فالمقصور تسلم ألفه[١]، وتقدر فيه الحركات، لاعتلاله بالقصر لا للإضافة، كجاء فتايَ، ورأيت فتايَ، ومررت بفتايَ.

والمنقوص تُدغم ياؤه في ياء النفس، ويقدر رفعه وجره، لاعتلاله بالنقص، ونصبه للإدغام لا للإضافة، كجاء قاضيَّ، ورأيت قاضيَّ، ومررت بقاضيَّ، بتشديد الياء[٢].

وأمَّا المثنى والجمع على حده فتسلم ألف المثنى، وتدغم ياؤهما[٣] وواو الجمع -بعد قلبها ياء- في ياء النفس، ويفرق بينهما بفتح ما قبلها الياء في المثنى وكسره في الجمع كجاء مُسْلِمَايَ، ورأيت مُسْلِمَيَّ، ومررت بمُسْلِمَيَّ، بفتح الميم، وجاء مُسْلِمِيَّ، ورأيت مُسْلِمِيَّ، ومررت بمُسْلِمِيَّ، بكسرها[٤]، وتقدر الحركات في الألف والياء على الصحيح كما سيأتي، لكونه مثنى أو جمعًا لا للإضافة.

(وَالوَاوُ) النائبة عن الضمة (فِي) كل جمع مذكر سالم أو ملحق به مرفوع مضاف إلى الياء (كَمُسْلِمِيَّ) من نحو: جاء مسلمي (أُضْمِرَتْ) أي قُدِّرت؛ لأن أصله مُسْلِمُوْيَ، فاجتمعت

---

(١) إلا عند هذيل، فهم يبدلونها ياء، وتدغم في ياء المتكلم، قال أبو ذؤيب الهذلي:

سَبَقُوا هَوَيَّ وأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ ** فَتُخُرِّمُوا ولِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

قال سيبويه (٢/ ١٠٥): «اعلم أن الياء لا تُغَيِّر الألف، وتُحَرِّكُها بالفتحة لئلا يلتقي ساكنان، وذلك قولك: بشرايَ، وهدايَ، وأعشايَ، وناس من العرب يقولون: بشريَّ، وهديَّ، لأن الألف خفية، والياء خفية، فكأنهم تكلموا بواحدة فأرادوا التبيان».

(٢) انظر سيبويه (٢/ ١٠٥).

(٣) أي المثنى والجمع في حالتي النصب والجر.

(٤) قال الأشموني (٢/ ٢٨١): «والأصل في المثنى والمجموع المنصوبين أو المجرورين «ابنَيْن لي» و«زيدِين لي» فحذفت النون واللام للإضافة، ثم أدغمت الياء في الياء، والأصل في الجمع المرفوع «زيدوي» فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت ياء، ثم قلبت الضمة كسرة، لتصح الياء».

الواو والياء في كلمة، وسكن السابق منهما، فقلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، وكسرت الميم للمناسبة، ولئلا تنقلب الياء واوًا، لانضمام ما قبلها، وهي قاعدة مطردة.

ومن هذا يعلم أن علامة رفعه ظاهرة؛ لأن الواو لم تحذف، بل قلبت ياء، فعلامة رفعه الواو المنقلبة ياء المدغمة في ياء المتكلم، فقول ابن الحاجب[1]، وابن مالك[2]، ومن تبعهما كالناظم[3]، والفاكهي[4]: أن الواو فيه مقدرة عجيب منهم.

إذْ لا يقال في واو نحو: «قِيمَة» إنها مقدرة؛ لأن أصله «قِوْمة»، نعم لو خففت الياء لقرينة تدل على أن المراد الجمع لا المفرد، كان حرف الإعراب مقدرًا في الحالات الثلاث، لكن لا يجوز هذا إلا بالضرورة.

(والنُّونُ) النائبة عن الضم (فِي) الأمثلة الخمسة المرفوعة اللاحقة لها نون التوكيد نحو ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٦] ولَتقومانِّ، ولَتقومِنَّ يا هند، ولَتَرَيِنَّ، / بفتح لام التأكيد (قُدِّرَتْ) وأصلها لَتُبْلَوُنَ، لتسمعونَ، لتقومانِ، لتقومينَ ١٣٧/ب لَترْيَنَ، بتخفيف نون الرفع، فلحقتها نون التوكيد، فصارت لتبلونَنَّ، لتسمعونَنَّ، لتقومانِنَّ، لتقومِينَنَّ، لَترينَنَّ، بنونين الأولى علامة الرفع، والثانية نون التوكيد، فاستثقلوا توالي الأمثال، وهي النونات، فحذفوا نون الرفع وقدروها، وأبقوا ألف «لتقومَانّ» لأن حذفها يلبس بفعل الواحد في بعض الصور، وحذفوا واو «لتسمعُنّ» وياء «لتقومِنَّ» لالتقاء الساكنين، مع دلالة حركة ما قبلهما عليهما، وضموا واو «لتبلَوُن» وكسروا ياء «لتَرَيِن» لأن قبلهما فتحة، وهي لا تدل على الواو أو الياء، فافهم.

---

(١) شرح الوافية نظم الكافية (ص١٣٥). (٢) التسهيل (ص١٦١).

(٣) يحيى العمريطي.

(٤) مجيب الندا (١/ ١٤١).

عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن أحمد المكي الفاكهي (٨٩٩-٩٧٢هـ) ولد بمكة، ورحل إلى مصر، ثم رجع مكة ومات بها، من كتبه: «مجيب الندا شرح قطر الندا»، و«الفواكه الجنية على متممة الآجرومية»، و«الحدود النحوية». النور السافر (٢٧٧، ٢٧٨)، كشف الظنون (١٣٥٢)، الشذرات (٨/ ٣٦٦، ٣٦٩)، معجم المؤلفين (٦/ ٢٨).



فائدة عزيزة: الإعراب أقسام:

١. المَحَلِّي: منسوب إلى المَحَلِّ، وهو في المبني، كقام هؤلاءِ، ومنه الجملة من حيث هي جملة، وقولنا: هو في محل رفع أو نصب مثلاً، أنه في محل لو كان فيه لفظ معرب لكان مرفوعًا أو منصوبًا، ومنه يعلم أن تسميته إعرابًا مجاز، علاقته حلوله محل المعرب.

٢. اللَّفْظِيّ: وهو في كل معرب لا مانع من ظهور إعرابه، وهو الغالب والأصل.

٣. التَّقْدِيْرِي: وهو في كل معرب منع من ظهور إعرابه مانع سواء أعرب بالحركة أو بالحرف.

أَمَّا المعرب بالحركة فقسمان:

الأول: ما يُقَدَّر فيه جميع إعرابه حركة وسكونًا، وهو أشياء:

١. الأسماء الستة بشرطها[١].

٢. المثنى، وما حمل عليه.

٣. جمع المذكر السالم، وما أُلحق به. بناء على أن إعراب الثلاثة بالحركات، وهو الصحيح، وفاقًا لجمهور البصريين[٢].

٤. المفرد، أو المكسر الصحيح المضاف للياء، كغُلاَمِي، وظَبْيِي، وغلمانِي، وعُمْيِي.

(وأجاز المازني[٣]: قام غلامًا، ورأيت غلامًا، ومررت بغلاما، بقلب الكسرة فتحة والياء ألفا.

وابن عصفور[٤]: حذف الألف اكتفاء بالفتحة[٥].

---

(١) أراد شروطها المذكورة (ص١٢٥/ ب).

(٢) الذين يرون أن إعرابها بحركات مقدرة على الحروف، وأما الكوفيون فيرون أن الإعراب فيها بالأحرف. راجع الإنصاف (١/ ١٧، ٣٣)، الارتشاف (١/ ٢٦٤)، الأشموني (١/ ٧٤، ٨٨).

(٣) والأخفش، والفارسي، انظر الارتشاف (٢/ ٥٣٨)، التصريح (٢/ ١٧٧)، الهمع (٤/ ٣٠٠).

(٤) علي بن مؤمن بن محمد بن علي الحضرمي (٥٩٧-٦٦٣، أو ٦٦٩هـ).

أبو الحسن، أحد علماء الأندلس المشهورين، برع في علوم مختلفة، ولد بإشبيلية، وتوفي بتونس، من مصنفاته: «شرح الجمل للزجاجي»، و«شرح ديوان المتنبي»، و«الممتع». الوافي (١٢/ ٢١٨، ٢١٩)، فوات الوفيات (٢/ ٩٣)، البغية (٢/ ٢١٠)، الشذرات (٥/ ٣٣٠).

(٥) انظر المقرب (١/ ٢١٦، ٢١٧).



وأبو عمرو[(١)]، وقوم: ضم الميم مطلقًا بلا تنوين، اكتفاءً بنيةِ الياء المنسية، فحركات الإعراب مقدرة كما هي بكل ذلك)[(٢)].

٥. المقصور ولو ممنوعًا، كمُوسَى، ويَحْيَى؛ لأنه يقدر فيه فتحتان أصلية، ونائبة عن الكسرة، بل قيل: لا يقدر إلا الكسرة؛ لأنه لا ثقل في التقدير[(٣)].

٦. المُسكَّن للإدغام[(٤)]، نحو: ﴿ وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ ﴾ [البقرة: ٢٥١]، بإدغام الدال في الجيم[(٥)]، / ﴿ وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ ﴾ [الحج: ٢] بإدغام السين في السين، ﴿ وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا ﴾ [العاديات: ١] بإدغام التاء في الضاد، كما قرئ به فيها[(٦)]. ١٣٨/أ

٧. المَحْكِيّ: في نحو: مَنْ زَيْدٌ؟ لمن قال: جاء زيد، ومَنْ زَيْدًا؟ لمن قال: رأيت زيدًا، ومَنْ زَيْدٍ؟ لمن قال: مررت بزيدٍ، فـ«زيد» في الثلاثة خبر لـ«مَنْ» الاستفهامية[(٧)]، وحركات إعرابه مقدرة حتى رفعًا على الصحيح[(٨)].

ومنه قولك: في إعراب جاء زيد، رأيت زيدًا، مررت بزيد، زيدًا منصوب برَأى، وزَيْدٍ مجرور بالباء، وإذا قلت: زَيْدٌ مرفوع بـ«جاء» فإن قصدت الحكاية فحركة الإعراب مقدرة، وإلا فهي حركة الإعراب، ومنه «لَيْسَ بِقُرَشِيًّا»[(٩)] جوابًا لمن قال: أليس قرشيًّا؟ وهي لغة من

---

(١) ابن العلاء، ويونس، ارتشاف الضرب (٢/ ٥٣٨)، الأشموني (٣/ ١٥٥، ١٥٦)، الهمع (٤/ ٣٠٠).

(٢) سقط من (ب).

(٣) القائل بهذا ابن فلاح اليمني، انظر: مجيب الندا (١/ ١٣٩).

(٤) انظر الارتشاف (١/ ٤٢٤)، الصبان (١/ ١٠٢).

(٥) في قراءة أبي عمرو ويعقوب، انظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر (١٦).

(٦) قراءة أبي عمرو، ينظر التيسير في القراءات السبع (٢٠)، شرح الشاطبية «إرشاد المريد إلى مقصود القصيد» (ص٤٢)، إتحاف فضلاء البشر (ص٢٢).

(٧) هذا على مذهب سيبويه، والجمهور يعربون «من» خبرًا مقدمًا، وزيد مبتدأ مؤخرًا. التصريح (٢/ ٢٨٥).

(٨) هذا هو مذهب البصريين، وذهب كثير من الكوفيين إلى أن الحركة محمولة على عامل مقدر، يدل عليه العامل في الاسم المستفهم عنه فهي حركة إعراب. راجع الارتشاف (١/ ٤٢٤)، والمرادي على الألفية (٤/ ٣٤٦)، والفرائد الجديدة (١/ ١٢١)، تعليق الفرائد (١/ ١٦٨)، يس على الفاكهي (١/ ٣٩).

(٩) فقوله «بقرشيًا» مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية، ومثل هذا: قول بعض العرب: «دعنا من تمرتان» عند قيل له: «هاتان تمرتان»، وهي حكاية شاذة؛ لأنها حكاية في غير الاستفهام.

يحكي كل اسم مطلقًا[1]، والجمهور إنما يحكون العلم بشرطه[2]، ومنه أيضًا قولك في نحو: ﴿ لَن نَّبْرَحَ ﴾ [طه: ٩١] ولم أذهبْ، «فنبرحَ» منصوب بـ«لن»، و«أذهبْ» مجزوم بـ«لم» وإذا قلت: «يَذْهَبُ» مرفوع بالتجرد[3]، فالوجهان[4]، وهي حينئذ أسماء لا أفعال، كما علم مما مر.

٨. المركب المزجي: إذا أعرب إعراب المتضايفين، وكان آخر الأول ياء[5]، كمعدي كرب، وقالي قلا، وقيل: يظهر نصبه كما تقدم.

٩. ما اتصل به التنوين الغالي، نحو:

وقاتمِ الأعماقِ خاوي المخترِقَنْ[6].

بفتح القاف للتخفيف، وتشبيهًا بنون التوكيد الخفيفة، وبكسرها على أصل التقاء الساكنين لا للعامل، فحركة الإعراب مقدرة بكل حال.

وهذا يقدر فيه الحركات والسكون لأن هذا التنوين تلحق الكلم كلها.

١٠. الاسم الموقوف عليه[7] في نحو: رحمة، ومسلمات، والقاضي، والرجل، ومطلقًا في لغة من قال: رأيت زَيْد بلا ألف وهي لغة لربيعة.

١١. المنقوص المضاف للياء: كما قد علم مما تقدم، (وصورته جمعًا سالمًا كصورته مفردًا، فتقول: جاء قاضيّ الفاضل، أو الفضلاء، وكذا نصبًا وجرًا، فتُلْغِزُ[8] به إن شئت، فياؤه الأولى مفردًا لامٌ، ومحل إعراب، فوزنه «فَاعِلِي»، وجَمْعًا آلةُ جمعٍ وإعرابٍ على

---

(١) اسمًا كان أو صفة، حكى هذه اللغة الأخفش. انظر المساعد (٣/ ٢٦٦).

(٢) وذلك إذا كان غير مقرون بتابع، ومسئولاً عنه بـ«من» غير مقرونة بعاطف. انظر الأشموني (٤/ ٩١).

(٣) إشارة إلى إعراب «يذهب» من قولك مثلاً: يذهب أبوك.

(٤) كونه محكيًا فحركة إعرابه مقدرة، أو غير محكي فحركته حركة إعراب.

(٥) انظر تعليق الفرائد (١/ ١٧٥).

(٦) تقدم شرحه في (ص٢١١/ ب).

(٧) انظر الصبان (١/ ١٠٢).

(٨) من ألغَزَ الكلامَ وألغز فيه: أي عَمَّى مراده، وأضمره على خلاف ما أظهره، واللُّغْزُ: الكلام الملبس، مأخوذ من لُغَزِ اليربوع: وهو جحره يحفر في جانب منه طريقًا، ويحفر في الجانب الآخر طريقًا، وهكذا، فإذا طلبه البدوي بعصاه من جانب نفق من الجانب الآخر. عن اللسان بتصرف (لغز) (٥/ ٤٠٥، ٤٠٦).



المشهور، وحذفت لامه فوزنه «فَاعٍ» ومثله: مررت بمفتي المسلمين، وبقاضيك الأفضل أو الأفضلين، فتنبه له فقد رأيت من التبس عليه مثل هذا أشد اللبس)[1].

١٢. المنقوص الخالي من التنوين والإضافة للياء، كالقاضي والمرتقي، في لغة حكاها أبو حاتم[2]، وقال هي فصيحة، وقد قرئ[3] ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهَالِيْكُمْ ﴾ [المائدة: ٨٩]، بسكون الياء.

وتقول: رأيت القاضِيْ الفاضل، والجواريْ الحسان، بتقدير الفتحة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين / كالرفع والجر. ١٣٨/ب

١٣. المحرك بحركة الإتباع[4] اسمًا أو فعلاً، كقراءة الحسن[5] «الحمدِ لله» بكسر الدال وحكاية الأخفش: «يا زيدُ بنُ سعيد»[6] بضم «ابن».

١٤. المحرك بحركة التخفيف[7]، كذلك كقولهم: تصنعَ مَاذَا، تفعلَ مَاذَا؟ بفتح آخر الفعل استثقالاً لوقوع الضمة بين فتحتين على الأظهر.

١٥. الاسم المُسَكَّن للضرورة، كقوله[8]:

---

(١) سقط من (ب).

(٢) انظر ارتشاف الضرب (١/ ٤٢٤). سهيل بن محمد بن عثمان السجستاني (... - ٢٤٨، أو ٢٥٥هـ).

من كبار العلماء باللغة، بصري كان المبرد يلازمه، روى «الكتاب» عن الأخفش له كتب كثيرة منها: «المذكر والمؤنث» مخطوط بمكتبة «قونية» بتركيا، و«المختصر» في النحو، وله شعر جيد. الفهرست (١/ ٥٨)، إنباه الرواة (٢/ ٥٨)، تاريخ العلماء النحويين (٧٣).

(٣) القارئ هو جعفر الصادق كما في الدر المصون (٤/ ٤٠٧)، والبحر (٤/ ١٠).

(٤) قال الزمخشري في الكشاف (١/ ٢٧٣): «ولا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتباع إلا في لغة ضعيفة» وهي لغة أزد شنوءة. راجع البحر (١/ ١٥٢).

(٥) البصري، وزيد بن علي، وإبراهيم بن أبي عبلة. المحتسب (١/ ٣٧).

(٦) انظر الارتشاف (١/ ٤٢٥).

(٧) انظر (ص٢٨١/ أ).

(٨) المغيرة بن عبد الله بن معرض الأسدي (... - ٨٠هـ)

لقبه (الأُقَيْشِر) لأنه أحمر الوجه، شاعر هجاء، من بادية الكوفة، عاش عمرًا طويلاً، ومات مخنوقًا بالدخان، في اسم أبيه وجده خلاف. الأغاني (١٠/ ٨٥)، الآمدي (٥٦)، المرزباني (٣٦٩)، الخزانة (٢/ ٢٨٠).

.... وقَـدْ بَـدَا هَنْـكِ مِـنَ المِيـزَرْ[١]

وقوله[٢]:

وكـل مـدماة وكـل مثقـف تنقـاه مـن مَعْدِنْـه في البحـر جالبـه[٣]

بسكون نوني «هَنْكِ» و«مَعْدِنْه».

١٦. المحرَّك بحركة الجوار: كهذا ماءُ شَنٍّ بَارِدٍ[٤]، وشربت ماءَ شنٍّ باردٍ، ومررت بماءِ شنٍّ باردٍ، بخفض «بارد» في الأحوال الثلاث، لمجاورته لـ«شَنّ» مع أنه نعت للماء، وتقديره حركة الرفع والنصب فيه ظاهر، وأما الجر فلك أن تجعل الحركة الظاهرة إعرابًا، وهو أحسن، فلا تقدير، ولك أن تجعلها للجوار، فيكون كسر الإعراب مقدرًا.

١٧. الاسم المهموز: إذا أبدل بهمزته لين محض، وهو قَلِيلٌ في الوصل، كهذا الكلا[٥] الرطب، ورأيت الكلا الرطب، ومررت بالكلا الرطب بحذف الألف المبدلة من الهمزة كالمقصور.

كَثِيرٌ في الوقف، كهذه الأكموْ، ورأيت الأكموْ، ومررت بالأكموْ، بقلبها من جنس

---

(١) .... رُحْتِ وفي رجليك ما فيها **

من ثلاثة أبيات قالها لامرأة، وقد رأته متكشفًا وهو سكران، فسخرت منه ولامته. وقبله:

تقول يا شيخ أما تستحي ** من شُربِكَ الرَّاح على المِكْبَر

فقلت لو باكرت مشمولة ** صفرًا كلون الفرس الأشْقَر

يروى: (من شربك الخمر) و(صهبا كلون) و(بدا ذاك) ولا شاهد فيها، مشمولة: ضربتها ريح الشمال فبردت، ما فيها: من الاضطراب، هنك: فرجك. سيبويه (٢/ ٢٩٧)، ضرائر الشعر (٩٥)، وهو فيه لابن قيس الرقيات، تعليق الفرائد (١/ ١٨٢)، العيني (٤/ ٥١٦)، الخزانة (٢/ ٢٧٩).

(٢) لم أعثر على اسمه.

(٣) لم أقف له على سابق أو لاحق.

ويروى (بكل مدماة)، و(تلقاه). الضرائر الشعرية (٩٥)، ارتشاف الضرب (٣/ ٢٩٣)، تعليق الفرائد (١/ ١٨٤).

(٤) جاء في بيت شعر لعنترة، من شواهد الشارح في (ص٢٨٩/ ب).

(٥) العشب، وأنواع من الشجر، اللسان (كلأ) (١/ ١٤٨).



حركة ما قبلها[١]، وهذه الأكموْ، ورأيت الأكمأ، ومررت بالأكميْ، بالنقل فالقلب[٢]، وأصله: الأكمؤ، جمع كَمْأَةٍ[٣] بالهمز، وهذا الكلوْ، ورأيت الكلاْ، ومررت بالكليْ، بقلبها من جنس حركتها نفسها فتبقى فتحة اللام بحالها.

١٨. الاسم المحرك بحركة التوهم[٤]: فالحق أنه لا بد من تقدير حركة إعرابه الأصلي فيه، فيقدر فيه مرفوعًا فتحه أو كسره، ومنصوبًا ضمه أو كسره، ومجرورًا فتحه أو ضمه، إذ لا حقيقة لحركة التوهم عند التحقيق، على أنه ليس في كلامهم ما ينفي ما ذكرناه.

١٩. (المحرك بحركة النقل: كقراءة أبي جعفر[٥]: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱسْجُدُواْ ﴾ [البقرة: ٣٤] بضم التاء[٦]، وقوله[٧]:

يا أَيُّها الشَّخصُ المُضَل مركبُهُ[٨] بضم الباء)[٩].

٢٠. الفعل المتصل به تنوين الغلو: كما علم.

---

(١) وهي الميم حركتها الضمة فقلبت الهمزة واوًا.

(٢) نقلت حركة الهمزة وهي الضمة في المثال الأول، والفتحة في الثاني، والكسرة في الثالث، نقلت إلى الميم ثم قلبت الهمزة من جنس الحركة المنقولة.

(٣) نبات يشقق الأرض، فيخرج كما يخرج الفطر. اللسان (كما) (١/ ١٤٨).

قال الرضي في شرح الشافية (٢/ ٢٠٠، ٢٠١): والمشهور في كمأةٍ وفقعةٍ وجبأةٍ أن ذا التاء للجمع، والمجرد عنها للمفرد.

(٤) انظر (ص١٤٠/أ).

(٥) وسليمان بن مهران، انظر البحر (١/ ١٥٢)، الكشاف (١/ ٢٧٣)، النشر (٢/ ٢١٠، ٢١١)، الدر المصون (١/ ٢٧١).

(٦) إتباعًا لضمة الجيم كما في مراجع القراءة، والشارح حمل الضمة على النقل، وهو غير واضح. راجع ارتشاف الضرب (١/ ٣٩٨، ٣٩٩)، وفيه ذكر شروطًا للنقل لا تطابق الآية، وتعليق الفرائد (١/ ١٦٨).

(٧) لم أتمكن من معرفة اسمه.

(٨) .... ** ما عنده من ذي رشاد يصحبه

المستطرف (١/ ٥١٩)، ثمرات الأوراق (١/ ١٩٢).

(٩) سقط من (ب).

٢١. الفعل المعتل بالألف: كيرضى، فإنه يُقدَّر ضَمُّهُ وفتحُهُ في الألف الموجودة، ما لم يلها ساكن، وسُكُونُه / على الألف المحذوفة لدفع اللبس(١)، بناء على الصحيح أن حذف آخر المعتل عند الجازم، لا به كما سيأتي(٢). ١٣٩/أ

٢٢. الفعل المعرب بالتوهم، يُقَدَّر فيه منصوبًا ضمةٌ أو سكونٌ، ومجزومًا فتحةٌ أو ضمةٌ.

٢٣. الفعل المحرك بحركة الإتباع، يُقَدَّر سكونُه وإحدى حركتيه كذلك.

٢٤. الفعل المهموز(٣)، إذا أبدلت همزته لينا محضًا كيَقْرَاْ، ويُقْرِىْ، ويَوْضُوْ(٤)، لغةً في يَقْرَأُ، ويُقْرِئُ، ويَوْضُؤُ، فإنه يُقَدَّر ضمُه وفتحُه وسكونُه على اللِّين، ولا يحذف أصلاً على الصحيح، والأقرب أن سكونه ظاهر، وأن الجازم لما دخل حذف سكون التخفيف، وأبدله به سكون الإعراب.

٢٥. الأمثلة الخمسة في رأي من أعربها بحركات مقدرة في اللام، وهو قويٌّ جِدًّا كما ستعلمه(٥)، ولهذا ذكرتها، فيُقَدَّر فيها الضم والفتح والسكون، لاشتغال اللام بحركة المناسبة.

الثاني: ما يُقَدَّر فيه بعض إعرابه، وهو أشياء:

١. المنقوص مطلقًا على أشهر اللغتين، كالداعي يقدر ضمه وكسره، ما لم يضف للياء، فيقدر فيه الثلاث كما تقدم.

٢. المقلوب إعرابه، يقدر فيه الضم والفتح، «كخَرَقَ الثَّوْبُ المِسْمَارَ» برفع «الثَّوب» مع أنه مفعول، ونصب «المسمار» مع أنه فاعل، فلا بد من تقدير فتحة النصب في الأول؛ لأنه ليس بفاعل لا حقيقة ولا مجازًا، ومن تقدير ضمة الرفع في الثاني؛ لأنه ليس

---

(١) لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة، واكتفى بها، فصارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة ففرقوا بينهما بحذف حرف العلة.

(٢) في (ص١٤١/ب).

(٣) انظر التصريح (١/ ٨٨)، يس على مجيب الندا (١/ ١٣٩)، الفرائد الجديدة (٢/ ١٢١، ١٢٢).

(٤) مضارع «وَضُؤَ» من الوَضَاءَةِ، وهي الحسن والجمال. راجع اللسان (وضأ) (١/ ١٩٥).

(٥) في (ص١٤٧/ أ).



بمفعول لا حقيقة ولا مجازًا.

وأما الخفض فلا يتصور[1] تقديره، وإن كان أيضًا يدخله القلب، كأدخلت الخاتمَ فِي إِصْبَعِي، والقلنسوةَ في رأسِي؛ لأن الأصل أدخلت إِصبعي في الخاتمِ، ورأسي في القلنسوةِ.

٣. الاسم المنون غير نحو: «رحمة ومسلمات» الموقوف عليه بنحو السكون[2] في اللغة المشهورة، يُقَدَّر رفعه وجره[3]، كجاء زيد، ومررت بزيد.

٤. المضارع المعتل بواو أو ياء، كيدعو، ويرمي، يُقَدَّر ضَمُّهُ على آخره الموجود، ما لم يله ساكن، وسكونُهُ على آخره المحذوف دفعًا للبس[4]، كما هو الصحيح، وقد يقال تسمية سكونه حينئذ مقدرًا فيه تجوز، لأنه إنما لم يظهر لعدم ظهور محله الذي هو اللام، ولو ظهر لكان ساكنًا لفظًا سكون[5] إعراب.

٥. المضارع / المجزوم الصحيح الآخر، إذا حرك لساكن تلاه أو لغيره، يقدر سكونه، ١٣٩/ب كـ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ ﴾ [البينة: ١].

.... متـــى أضـــعِ العمامـــةَ تعرفُـــونِي[6]

---

(١) في (ب) «بُدَّ يتصور» ولا معنى للزيادة.

(٢) كأنه يريد بـ«نحو السكون» الاختلاس وهو المعروف عند أبي عمرو.

(٣) وأما نصبه فيظهر؛ لأنه يوقف عليه بالألف فتظهر معه الفتحة، نحو: رأيت زيدًا.

(٤) بيناه في (ص١٣٩/أ).

(٥) في (ب) «بسكون».

(٦) قائله: سحيم بن وثيل بن عمرو الرياحي اليربوعي (... - ٦٠هـ تقريبًا)
شاعر مخضرم، كان رفيع المكانة في قومه، قيل: عاش أربعين سنة في الجاهلية، وستين في الإسلام. ابن سلام (٤٨٩، ٤٩٢)، المرزباني (١٣٧)، جمهرة الأنساب (١/ ٢٢٧)، الخزانة (١/ ١٢٦)، الأعلام (٣/ ٧٩).
وصدره:

أنا ابن جلا وطلاَّع الثنايا ** ....

من قصيدة طويلة، وبعده:

وإن مكاننا مـن حميـريٍّ ** مكان اللَّيثِ من وسط العرين

وإني لـن يعـود إِليَّ قِرْنِي ** غَـداة الغـب إلا في قـريـن

=

وكـ﴿ لَمْ يَلْدِ ﴾ بسكون اللام مع كسر الدال للساكنين، وفتحها للتخفيف في ﴿ لَمْ يَلْدِ ﴾ وكقوله[(١)]:

.... وأَنَّـكِ مهـما تَـأْمُرِي القلـبَ يفعـلِ[(٢)]

بكسر لام «يفعل» مشبعة.

٦. المضارع المسكن للإدغام: يُقدَّر ضمه وفتحه، كيذهبْ بّه، ولن أذهبْ بّه.

٧. المضارع المسكن للضرورة: يُقدَّران فيه أيضًا، كقوله[(٣)]:

=
ابن جلا: واضح الأمر منكشف، الثنايا: جمع (ثنية) وهي الطريق في الجبل، متى أضع العمامة تعرفوني: لأن من عرفه إنما يراه مكشوف الرأس، لكثرة مزاولته الحروب، فإذا رآه في عمامته جهله؛ لأنه اعتاد رؤيته مكشوف الرأس. وقيل: غير هذا المعنى، العرين: الأجمة والغابة يكون فيها مأوى الأسد، القرن: بكسر القاف الكفء المماثل له في الشجاعة. الغلب: ورود الإبل الماء في اليوم الثاني، وغداة الغب: اليوم الذي يسوقون إبلهم فيه، في قرين: مع مصاحب.

والشاهد فيه: تحريك الفعل المجزوم (اضع) بالكسر لالتقاء الساكنين، فيقدر فيه السكون. سيبويه (٢/ ٧)، الكامل (٢٩١)، مجالس ثعلب (٢١٢)، المقرب (١/ ٢٨٣)، المغني (١/ ١٦٠)، العيني (٤/ ٣٥٦)، الأشموني (٣/ ٢٦٠)، التصريح (٢/ ٢٢١)، الخزانة (١/ ١٢٣)، (٢/ ٣١٢)، (٤/ ١١٢).

(١) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي (١٣٠ ق هـ تقريبًا - ٨٠ ق هـ)
من أشهر شعراء العرب، يماني الأصل، مولده بمخلاف السكاسك باليمن، وقيل: بنجد، أخباره كثيرة جدًا، وله ديوان شعر. الأغاني (٨/ ٦٢، ٧٢)، الشعر والشعراء (٣١)، الآمدي (٩)، الخزانة (١/ ١٦٠).

(٢) أَغَـرَّكِ مِنِّي أَنَّ حُبَّكِ قَـاتِـلي ** ....
من معلقته المشهورة، مطلعها:

قِفَا نَبْكِ من ذكرى حبيب ومنزل ** بسقْطِ اللّوى بينَ الدَّخول فحَومَلِ
فتُوضحَ فالمِقْرَاةُ لم يعفُ رسمها ** لـما نسجتها من جنـوب وشمـأل

سقط: بتثليث السين نهاية ومنقطع الرمل، اللوى: الرمل الرقيق، والمراد (بسقط اللوى) المكان الذي يرق فيه الرمل أو ينقطع لتكون الأرض أثبت للأوتاد وغيرها من الأبنية، الدخول، حومل، توضح، المقراة: مواضع، يعف: يدرس، رسمها: أثرها، نسجتها: تعاقب عليها. ديوانه (١١، ١٢٢)، سيبويه (٢/ ٣٠٣)، ابن يعيش (٧/ ٤٣)، الهمع (٢/ ٢١١)، الخزانة (٤/ ٣٩٧، ٤٠٦).

(٣) امرؤ القيس.

فـــاليومَ أشربْ غَـــيْرَ مُـــسْتَحْقِبٍ[١] ....

بسكون باء «أشرب».

٨. المضارع الموقوف عليه بنحو السكون: يُقَدَّر فيه الضم والفتح أيضًا.

٩. الفعل المحرك بحركة التخفيف -وهي الفتح- يقدر سكونه وضمه.

وأما المعرب بالحرف فقسمان أيضًا، إن أثبتناه فيما عدا الأمثلة الخمسة على المرجوح.

الأول: ما يقدر [فيه][٢] جميع إعرابه، وهو أشياء:

١. الأسماء الستة إذا تلاها ساكن[٣]، كجاء أخو اثنين، ورأيت أخا اثنين، ومررت بأخي اثنين؛ لأن العبرة باللَّفظ لا بالخط[٤].

٢. جمع المذكر السالم وما أُلحق به، إذا وليه ساكن أيضًا[٥]، كجاء مرافقوا بنك، ورأيت مرافقي ابنك، ومررت بمرافقي ابنك، ما لم يكن مقصورًا كمصطفى، فتثبت الواو

---

(١) .... ** إِثْمًـــا مِـــن اللهِ ولا وَاغِـــلِ

من قصيدة قالها عندما أخذ بثأر أبيه من بني أسد، مطلعها:

يـــا دار مـــاويَّـــة بالحَائِـــل ** فالسَّهْـبِ فالخَبْتَيْنِ من عاقلِ

والشاهد آخر القصيدة، وقبله:

حلت لي الخمر وكنت امرءًا ** عن شربهـا في شُغْـــل شاغل

الحائل: موضع، السهب: الأرض المستوية، الخبتين: مثنى خبت، وهو ما اتسع من الأرض، عاقل: جبل باليمامة، حلت لي الخمر: بعد أن حرمها على نفسه حتى يأخذ بالثار، فاشرب: يروى (أسقى) مبني للمجهول، و(فإشرب) فعل أمر، ولا شاهد في الروايتين، مستحقب: بمعنى مدخر أو حامل، الواغل: الداخل على القوم ليشرب معهم من غير أن يُدْعى.

ديوانه (١٣٣، ١٣٤)، سيبويه (٢/ ٢٩٧)، الكامل (١/ ٣١٨)، الخصائص (١/ ٧٤)، ابن يعيش (١/ ٤٨)، (٢/ ٢٠٤)، الرضي (٢/ ٢٣٠)، اللسان (خبت) (٢/ ٢٧)، تعليق الفرائد (١/ ١٨٣)، التصريح (١/ ٨٨)، الخزانة (٣/ ٥٣٠، ٥٣٣).

(٢) عن نسخة (د).

(٣) فيقدر فيها إعرابها إما حرفًا أو حركة، على خلاف فيهما، انظر (ص١٢٥/ ب، ١٨٦/ ب).

(٤) لأن حرف الإعراب يسقط من اللفظ، ويثبت في الخط.

(٥) فيقدر فيه حرف أو حركة، بناء على خلاف فيه. انظر (ص١٤٣/ ب).

مضمومة، والياء مكسورة، وكذا يقدر جميعه إذا أضيف للياء، وأدغم، ثم خففت الياء للضرورة، مع وجود القرينة بأن المراد الجمع لا المفرد، وهي من أقبح الضرائر، ويحتمل أن المحذوف حينئذ ياء المتكلم، والباقية حرف الإعراب.

٣. ما خفض على الجوار: كهذا عبد زيدٍ أبي سُرِّيته[١]، ورأيت عبد زيدٍ أبي سرِّيته، ومررت بعبد زيد أبي سرِّيته، فتقدير الرفع، والنصب ظاهر، وأما الجر فلك أن تجعل الياء فيه للجوار، فتكون ياء الإعراب مقدرة، وأن تجعلها للعامل فلا تقدير، وكذا نقول: هذان جحرا ضب خربين[٢]، ورأيت جحري ضب خربين، ومررت بجحري ضب خربين، / فإن جعلت الياء للجوار فياء الإعراب مقدرة، أو للعامل فلا تقدير، وقس عليه الجمع[٣]. ١٤٠/أ

٤. المحكي كقولك: من الرجلانِ أو الزيدونَ؟ لمن قال: جاء الرجلان أو الزيدون، ومن الرجلينِ أو الزيدينَ؟ لمن قال: رأيت الرجلينِ أو الزيدينَ، أو قال: مررت بالرجلينِ أو بالزيدينَ، هذا إذا كان الرجلان أو الزيدون علمًا، وأعربته بالحروف[٤].

وإنْ لم يكن علمًا، امتنعت حكايته، إلا عند يونس[٥]، فإنه يجيز حكاية كل معرفة مطلقًا، وإلا عند الأخفش[٦]، فإنه يجيز حكاية كل اسم، وهي لغة[٧] قليلة، كقول بعضهم: «دَعْني

---

(١) جر لفظ «أبي» على الجوار، وحقه الرفع على التبعية لعبد زيد.

(٢) في الكتاب (١/ ٢١٧): «وقال الخليل رحمه الله: لا يقولون إلا هذان جحرا ضَبٍّ خربان، من قِبَل أنّ الضَّبَّ واحد والجحر جحران، وإنما يغلطون إذا كان الآخرُ بعِدَّةِ الأوَّلِ، وكان مذكَّرًا مثله أو مؤنثًا».

(٣) كقولك: لمعت سيوفُ قومٍ مصقُولةٍ، ورأيت سيوفَ قومٍ مصقولةٍ... إلخ.

(٤) تقدمت الإشارة إلى أن هذا هو مذهب البصريين والكوفيون يحملون المحكي على عامل مقدر من جنس العامل المذكور.

(٥) انظر الكافية الشافية (٤/ ١٧١٩)، التسهيل (٢٤٨)، الارتشاف (١/ ٣٢٤)، الأشموني (٤/ ٩٢)، التصريح (٢/ ٢٨٥)، الهمع (٥/ ٣٢٢).

(٦) انظر المساعد (٣/ ٢٦٦).

(٧) عزيت لكنانة، وبني الحارث بن كعب، وبني العنبر، وبني الهجيم، وفزارة ... وغيرهم. انظر الهمع (١/ ١٣٣).



من تَمْرَتَانِ» جوابًا لمن قال: ما عندنا تَمْرَتَان ويجوز أن يكون من لغة من يُلْزِم المثنى الألف.

وكقولك: في رأيت أباك، ومررت بأبيك، «أباك» منصوب برأى، و«أبيك» مجرور بالباء، وإذا قلت: أبوك مرفوع بجاء، فيحتمل كونه حكاية، فالإعراب مقدر، وكونه إعرابًا، فلا تقدير.

٥. المعرب بالتوهم[١]: كما قام إلا زيد وأخيه، وأبويه، وأولي الفضل، وإن زيدًا أخوك، وأبويه كلاهما، وإخوته أجمعون عندي، وما قام غير زيد، وأبوه، وأخواه، وأولو الفضل.

وهذه الخمسة تعود بالبسط اثني عشر[٢]؛ لأن كلا من المحكي والمعرب بالتوهم، والمخفوض بالجوار ثلاثة أنواع، والجَمْع نوعان:

الثاني: ما يُقَدَّرُ فيه بعض إعرابه، وهو أشياء:

١. المثنى وما أُلحق به: تُقَدَّر فيه الألف فقط، لساكن يتلوها، كجاء غُلَامَا امرأتك[٣]، وأما الياء فتثبت مكسورة، وتقدر فيه الياء إذا أضيف إلى ياء النفس وأدغم، ثم خففت الياء للضرورة مع القرينة[٤]، وفيه الاحتمال المتقدم[٥].

٢. المقلوب إعرابه: كقَطَعَ الثَّوْبَانِ المسمارينِ، بتقدير الياء في الأول، والألف في الثاني، وقد يتصور في الجمع، والأسماء الستة أيضًا.

---

(١) ويقع في المجرور، والمرفوع اسمًا، والمنصوب اسمًا وفعلاً، وفي المجزوم، وفي المركبات. انظر المغني (٢/ ٤٧٦، ٤٨٠).

(٢) تتضح بالتأمل، فقد مثل الشارح لكل واحد منها، إلا النوع الثالث من المخفوض بالجوار، وقد أوردت مثاله في الهامش.

(٣) ومنه المثل «التقت حلقتا البطان» إذ الألف تسقط في اللفظ، و«البطان»: حزام البعير يجعل من تحت بطنه، وفيه حلقتان لا تلتقيان إلا عند غاية هزال البعير، أو فرط شد البطان. انظر شرح الشافية (٢/ ٢٢٤)، الارتشاف (١/ ٣٤٣).

(٤) التي تدل على أن المراد المثنى لا المفرد.

(٥) أراد الاحتمال المتقدم في جمع المذكر وما أُلحق به، وهو احتمال كون المحذوفة ياء المتكلم، والباقية حرف الإعراب.



٣. الأمثلة الخمسة: يقدر فيها نون الرفع إذا حذفت لغير جازم أو ناصب، كـ﴿ لَتُبْلَوُنَّ .... وَلَتَسْمَعُنَّ ﴾(1) [آل عمران: ١٨٦]، وكقراءة بعضهم(2) / ﴿ قَالُواْ سَاحِرَانِ تَظَّٰهَرَا ﴾ [القصص: ٤٨] بتشديد الظاء، أصله: تتظاهران، أي أنتما ساحران تتظاهران، فسكن التاء الثانية، وأدغمها في الظاء، وكقراءة نافع، وأبي جعفر، وابن ذكوان(3) ﴿ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِي فِي ٱللَّهِ ﴾ [الأنعام: ٨٠]، بتخفيف النون(4)، بناء على رأي سيبويه(5)، أن الموجودة نون الوقاية، والأصح أنها نون الرفع، والمحذوف نون الوقاية. وكذا إذا نصبت أو جزمت على التوهم، أو حذفت للحكاية. ١٤٠/ب

وقد عادت هذه الثلاثة ستة بالبسط، بل أكثر لأن المثنى نوعان، والمقلوب ثلاثة، والنون تقدر لنصب التوهم، ولجزمه، وللحكاية، ولنون التوكيد، ولنون الوقاية عند سيبويه، ولغيرها فهي أحد عشر(6)، والله سبحانه أعلم.

---

(١) فالفعلان في الآية مرفوعان، وذلك أن أصل الأول: (لتبلوُوْنَنَّ) فالنون الأولى للرفع، حذفت لأجل نون التوكيد، وتحركت الواو التي هي لام الكلمة، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا، فالتقى ساكنان: الألف وواو الضمير، فحذفت الألف، وضمت الواو دلالة على المحذوف، وأصل الثاني: (لتسمعونَنّ) ففعل فيه ما تقدم. الدر المصون (بتصرف) (٣/ ٥٢٢).

(٢) محبوب عن الحسن، ويحيى بن الحرث الذماري، وأبو حيوة، وأبو خلاد عن اليزيدي.
وقيل تشديد الطاء لا معنى له، وقيل: لحن، قال أبو حيان: «وله تخريج في اللسان، وذلك أنه مضارع حذفت منه النون، وقد جاء حذفها في قليل من الكلام وفي الشعر». البحر (٧/ ١٢٤).

(٣) أبو عمرو عبد الله بن أحمد بن بشير الفهري القرشي (١٧٣-٢٤٢هـ)
الإمام المشهور الراوي الثقة، شيخ الإقراء، وإمام جامع دمشق، أخذ القراءة عن أيوب بن تميم، لم يكن في عصره أقرأ منه، توفي بدمشق، وله كتابان: «ما يجب على قارئ القرآن عند حركة لسانه»، و«أقسام القرآن وجوابها». غاية النهاية (١/ ٤٠٤)، تهذيب التهذيب (٥/ ١٤٠)، الأعلام (٤/ ٦٥).

(٤) حجة القراءات (٧٥٢)، والدر المصون (٥/ ١٥).

(٥) الكتاب (٢/ ١٥٤).

(٦) في (ب) «إحدى عشرة» وكلاهما صحيح أي أحد عشر موضعًا أو إحدى عشرة مسألة.

(فصل)

في بيان حاصل الباب المتقدم على عادة المتقدمين اعتناء بشأنه؛ لأنه أساس العربية.
(الْمُعْرَبَاتُ كُلُّها قَدْ تُعْرَبُ، بِالْحَرَكَاتِ) الثلاث، بإثباتها، أو بحذفها، وهو السكون (أَوْ) تعرب بـ(حُرُوفٍ تَقْرُبُ) من الحركات، وهي: حروف اللِّين، والنون بإثباتها أو بحذفها أيضًا، وإنما كانت قريبة منها؛ لأن أحرف اللين بناتها إن كانت متولدة من إشباع الحركات، وأُمَّهَاتُها إن كانت الحركات منقوصة منها، وإلا فهي أخواتها، وهو الأصح؛ ولأن النون قريبة المخرج من الواو، بدليل إدغامها فيها، ولأنها إذا كانت خفيفة ساكنة مخفاة -وذلك في الغنة- تولد فيها امتداد وهوائية مّا، فتشبه أحرف المد واللين، و«قد» في قوله: «قد تعرب» للتحقيق.

(فَـ) أما (أَوَّلُ القِسْمَيْنِ مِنْهَا) وهو المعرب بالحركات فهو (أَرْبَعُ) الاسم المفرد كزيد، وأحمد، ويحيى، وجمع التكسير، كأعبد، ومساجد، وأسارى، والجمع بالألف والتاء، كمسلمات، وفضليات، والفعل المعرب الذي لم يتصل به ضمير بارز / كيأتي، ويَذْهب (وَهِيَ الَّتِي مَرَّتْ) حال كونها (بِضَمٍّ تُرفَعُ، وَكُلُّ مَا بِضَمَّةٍ) ظاهرة أو مقدرة (قَدْ ارْتَفَع) من اسم أو فعل كيذهب أحمد والأسارى والمسلمات (فَنَصْبُهُ بِالفَتْحِ) كذلك (مُطْلَقًا) أي اسمًا كان أو فعلاً (يَقَع) إلا جمع المؤنث كما سيأتي، نحو: لن أغزوَ أحمدَ والأَسَارى (وَخَفْضُ الاسْمِ مِنْهُ بِالكَسْرِ) الظاهر أو المقدر (لَزِم) إلا ما لا ينصرف الخالي من «أل» والإضافة كما سيأتي، نحو: مررت بزيد والأَسَارى والمسلمات (والفِعْلُ مِنْهُ بِالسُّكُونِ مُنْجَزِم) مطلقًا، كلم يذهبْ، ولم يغزُ، بناءً على الصحيح[1]، وما لم يعتل آخره بناء على الضعيف الآتي[2] (لَكِن) ما جمع بالألف والتاء (كَهِنْدَاتٍ) وإصطبلات بقطع همزته (لِنَصبِهِ انكَسَر) نيابة عن الفتحة لزومًا مطلقًا عند البصريين، كرأيت الهندات، وأجاز أكثر الكوفيين[3] فتحه مطلقًا، وقد سُمِع خلافًا لمن أنكره.

١٤١/أ

---

(١) من أن الحرف حذف عند الجازم لا به.

(٢) في (ص١٤١/أ).

(٣) راجع الرضي (٢/ ١٨٩)، الأشموني (١/ ٩٣).

وهشام[١]، وثعلب[٢]: إن حذفت لام مفرده، ولم تُرَدَّ في الجمع: كبنات، ولغات، وظبات، جمع: بنت، ولغة[٣]، وظبة[٤]، بخلاف نحو: «أخوات»[٥] جمع: أخت، وهو الأصح.

وقيل: يقاس عليه ما حذف منه غير اللام ولم يُرَدّ: كعدات، وهبات، جمع: عدة، وهبة، لأنهما من وعد ووهب، وهو حسن.

وأُلحِق بهذا الجمع في إعرابه أشياء:

١. «أولاتُ» بمعنى صاحبات، نحو ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ﴾ [الطلاق: ٦] وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه، بل من معناه وهو «ذات» بمعنى صاحبه.

٢. «ذواتُ»[٦] الطائية في لغة من أعربها[٧]، كرأيت ذوات قمن، أي اللاتي قمن، والحق أن تَغَيُّرَ آخرها اتفاقي لا إعراب؛ لقيام سبب البناء بلا معارض، فلا تُنَوَّن.

---

(١) هشام بن معاوية الضرير أبو عبد الله الكوفي (... - ٢٠٩هـ).
من أعيان أصحاب الكسائي، أخذ عنه كثيرًا، من كتبه «القياس»، و«المختصر»، و«الحدود» وكلها في النحو. الفهرست (١/ ٧٠)، نزهة الألباء (٢٢٢)، معجم الأدباء (١٩/ ٢٩٢)، وفيات الأعيان (٢/ ٢٥٩)، بغية الوعاة (٢/ ٣٢٨).

(٢) أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني ولاء (٢٠٠ - ٢٩١هـ)
أحد أئمة الكوفة في النحو واللغة، من مصنفاته: «المصون» في النحو، و«اختلاف النحويين»، وفي اسم جده خلاف. تاريخ بغداد (٥/ ٢٠٤)، نزهة الألباء (٢٩٣)، إنباه الرواة (١/ ١٣٨).

(٣) حكى الكسائي: «سمعتُ لغاتَهم»، ومن دعاء العرب: «استأصل الله عرقاتَهم» بفتح التاء. انظر: الخصائص (١/ ٣٨٤)، (٢/ ١٣).

(٤) انظر الارتشاف (١/ ٤١٩)، والأشموني (١/ ٩٣)، الهمع (١/ ٦٧)، التصريح (١/ ٨٠)، وفيه (١/ ٧٥)، الظبة: حد السيف والسهم، وأصله «ظبو» لقولهم: «ظبوته» إذا أصبته بالظبة.

(٥) لأنها ردت لامه.

(٦) قال ابن عصفور: «... ذوات بضم التاء في الأحوال كلها، أنشد الفراء:
جمعتها من أَيْنُقٍ موارقِ ** ذواتُ ينهضن بغير سائق»
المقرب (١/ ٥٧، ٥٨).

(٧) حكى هذه اللغة أبو جعفر بن النحاس الحلبي. التصريح (١/ ١٣٨).

٣. ما سمي به منه أو مما أُلحق به، كسعادات، وبركات، وعرفات، أعلامًا، وفي هذه ثلاث لغات[١]، جعله كالجمع منونًا[٢]، وغير منون، وجعله كغير المنصرف بلا تنوين.

(وَغَيْرُ مَصْرُوفٍ بِفَتْحَةٍ) ظاهرة / مقدرة (يُجَرّ) نيابة عن الكسرة، على ما مر، كمررت بأفضلكم وبالأسارى. ١٤١/ب

(وَكُلُّ فِعْلٍ) معرب لم يتصل به ضمير بارز إذا (كَانَ) آخره (مُعْتَلاً جُزِم، بِحَذْفِ حَرْفِ عِلَّةٍ) من آخره نيابة عن السكون كلم يدعُ، لم يرمِ، لم يخْشَ (كَمَا عُلِمْ) مما مر، بناء على رأي ابن السراج[٣]، فإنه زعم أن الحركة لا تقدر ألبتة في نحو يدعو، يرمي، يرضى، فعليه لما دخل الجاز لم يجد حركة يحذفها فحذف حرف العلة نفسه، فكان حذفه بالجازم.

وقال غيره من الأولين والآخرين[٤]: يجب تقدير الحركة فيه، وهو الصواب؛ لأن إعرابه بالحمل على الاسم، فكما تقدر في الاسم حيث لم تظهر تقدر فيها أُلحق به أيضًا؛ ولأن الحركة قد ظهرت كثيرًا في الضرورة، فدل على وجودها حيث لم تظهر.

فعليه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة كما يحذف الظاهرة، وأبدل بسكون الاستثقال أو التعذر سكونًا آخر هو سكون الجزم، فحصل اللبس في بعض الصور؛ لأنك لو قلت: لا تدعو، لا ترمي، لا ترضى، بإثبات آخرها لم يعرف هل أنت طالب، و«لا» ناهية جازمة، أو مخبر و«لا» نافية مهملة، ولو قلت: لم ترمي بالفوقية، ولم تدعو، لم يعرف هل الواو والياء ضميران أو لامان؟ فحذف آخره للفرق بين المرفوع والمجزوم دفعًا لهذا اللبس، وحمل عليه ما لا لبس فيه فكان حذفها عند الجازم لا به، وعلامة جزمه سكون آخره المحذوف للفرق، وهو الذي لا محيد عن اعتماده.

---

(١) انظر شرح الكافية الشافية (١/ ٢٠٥)، الهمع (١/ ٦٨).

(٢) هذه هي اللغة المشهورة.

(٣) الأصول (٢/ ١٦٤).

(٤) انظر ارتشاف الضرب (١/ ٤٢٢، ٤٢٣).

وقد يعامل بعد حذف آخره معاملة الصحيح، فتسكن عينه الصحيحة بجعلها الآخر حكمًا[١]، كقراءة حفص، وابن وردان[٢]، ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ ﴾ [النور: ٥٢] بسكون القاف[٣]، وأصله: يتقي، وكقولهم: «لاَ تُبَلْ، ولَمْ / يُبَلْ»[٤] وأصله «يُبَالِي» والأظهر ١٤٢/أ منع قياسه اختيارًا.

وقد علم أن من قدر الحركة، قال: جزمه بالسكون المقدر، ومن لم يقدرها، قال: جزمه بحذف آخره، فقول الناظم كغيره: بتقدير الحركة فيه كما مرّ[٥]، مع قوله: «إن جزمه بحذف آخره»، تركيب لقول متناقض، يرده العقل والنقل، وإن وقع فيه كثير من المصنفين، وكأنهم أرادوا التسهيل على المبتدئ، لكنهم ذهلوا عنه، ففرعوا عليه فروعًا نبهت على بعضها في خاتمة: «تشنيف السمع بشرح شروط التثنية والجمع» منها قول ابن مالك: إن بعض العرب يعامل المعتل معاملة الصحيح، فيجزمه بحذف حركته المقدرة[٦]. انتهى.

والصواب أن اللغة إنما هي إبقاء حرف العلة بعد حذف الحركة المقدرة حيث لا لبس، لا معاملة المعتل معاملة الصحيح فافهم.

(وَ) أما ثاني القسمين منها وهو (الْمُعْرَبَاتُ بِالْحُرُوفِ) فهو أيضًا: (أَرْبَعُ) على المشهور (وَهِيَ الْمُثَنَّى) كالزيدان والمسلمان (وَذُكُورٌ تُجْمَعُ، جَمْعًا صَحِيحًا) أي الجمع المذكر السالم (كَالْمِثَالِ الْخَالِي) أي الماضي، يعني قوله سابقًا: كـ«الصالحون هم أولو المكارم» (وَخَمْسَةٌ) بل

---

(١) انظر البحر (١/ ٤٧٩)، الدر المصون (٣/ ٢٢٤، ٢٢٦).

(٢) عيسى بن وردان أبو الحارث المدني الحذاء (... ١٦٠هـ)
إمام مقرئ وراوٍ محقق، من أجلّ أصحاب نافع وأقدمهم، عرض عليه إسماعيل بن جعفر وقالون. غاية النهاية (١/ ٦١٦).

(٣) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه (ص٢٦٣)، المبسوط (٢٦٨)، تفسير القرطبي (١٢/ ٢٩٥)، البحر (٦/ ٤٦٨)، العشر (١/ ٣٠٥، ٣٠٧)، والمشهور عن ابن وردان (ويتقِهْ) بكسر القاف وسكون الهاء.

(٤) انظر الدر المصون (٣/ ٢٢٥).

(٥) في (ص١٤١/ ب).

(٦) انظر التهسل (ص١١)، وشرحه لابن مالك (١/ ٥٩، ٦١).



ستة (الأَسْمَاءِ) المتقدم ذكرها، ولفظ الأسماء الستة أو الخمسة صار في العرف علمًا بالغلبة عليها، (وَ) خمسة (الأَفْعَالِ) السابقة، ولفظ الأفعال الخمسة، وكذا الأمثلة الخمسة -وهو أولى كما تقدم[1]- صار علمًا بالغلبة عليها.

(أمَّا الْمُثَنَّى) فالصحيح من ستة أقوال فيه أن إعرابه بحركات مقدرة في الألف والياء، وهو ما عليه الخليل وسيبويه[2] وجمهور البصريين وأكثر المحققين، وأما على المشهور[3] (فَلِرَفْعِهِ الأَلِفْ) نيابة عن الضمة (وَنَصْبُهُ وَجَرُّه بِاليَا)ء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة والكسرة كما (عرف) نحو: جاء الزيدان، / ورأيت الزيدين، ومررت بالزيدين، ١٤٢/ب وفتح نونه مع الياء لغة[4]، وقيل: ومع الألف أيضًا[5]، قيل: وكذا ضمها مع الألف[6].

وفي المثنى لغات:

١. كونه بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًا كما هو المشهور.
٢. إلزامه الألف وكسر النون فيعرب بحركات مقدرة في الألف[7].
٣. جعله كـ«سلطان» في لزوم الألف، وإعرابه بحركات ظاهرة على النون منونًا.

---

(١) في (ص١٢٧/أ).

(٢) الكتاب (١/ ٤-٥).

(٣) هو رأي الكوفيين، وتقدمت الإحالة على مظان هذه المسألة انظر (ص١٣٧/ ب).

(٤) لبني أسد، كقوله:

على أحوذيينَ استقلت عشية ** فما هي إلا لمحة وتغيب

الرواية بفتح النون، وحكى هذه اللغة الكسائي عن بني زياد بن فقعس. راجع تعليق الفرائد (١/ ١٩٥).

(٥) من ذلك قول الشاعر:

أعرف منها الجيد والعينانا ** ومنخرين أشبها ظبيانا

انظر ابن يعيش (٣/ ١٢٩).

(٦) منه قوله:

يا أبتي أرقني القذانُ ** فالنوم لا تألفه العينانُ

راجع: التصريح (١/ ٧٨).

(٧) على لغة كنانة وبني الحارث وغيرهم.

٤. إعرابه بحركات ظاهرة على النون مع الألف رفعًا، والياء نصبًا وجرًا، وعلى هاتين اللغتين لا تحذف[١] نونه للإضافة ونحوها.

وقد أُلحِق به أشياء:

١. «كِلاَ وكِلْتَا» بشرط إضافتهما للضمير في أكثر اللغات، كجاء الرجلان كلاهما، والمرأتان كلتاهما، ورأيت الرجلين كليهما، والمرأتين كلتيهما، ومثله الجر، فإن أُضيفا إلى ظاهر لزما الألف كالمقصور، وكنانة[٢] تجعلهما كالمثنى مطلقًا، وبنو الحارث[٣] كالمقصور مطلقًا.

٢. اثنان، واثنتان، وثنتان، في العدد وإن ركبت أو أُضيفت، وتجيء فيها لغات الأربع مطلقًا، فتسلم نونها على الأخيرتين بكل حال.

٣. ما أُريد به التكثير، لا حقيقة التثنية، كـ«لَبَّيْكَ» أي أَلِبُّ على إجابتك، أي أقيم عليها إلبابًا بعد إلباب، وذكرت في «التَّشْنِيف» لاشتقاقه أربعة عشر بل تسعة عشر وجهًا، و«سَعْدَيْكَ» أي أُسْعِدُك إسعادًا بعد إسعاد، وإنما يكون تابعًا للبيك، و«حَنَانَيْكَ» أي أَحِنّ إليك، فهو خبر، أو تحنن أنت علي فهو طلب، حنانًا بعد حنان[٤]، و«دَوَالَيْكَ» أي: دُلْنَا، أو تداولنا أنت دولة بعد دولة، و«هَذَاذَيْكَ» بمعجمتين، أي اهذذ الأمر، أي اقطعه بسرعة، هذًا بعد هذٍ، و«حِجَازَيْكَ» بمهملة فجيم فزاي، أي: احجز بينهم

---

(١) في (ج) «يحذف».

(٢) هم بنو كنانة بن خزيمة بن مدركة، وهم أربعة: قريش، وعبد مناة، ومالك، وملكان، لكل واحد منهم بطون كثيرة، وديارهم بجهات مكة، ونزح بعضهم إلى مصر. ابن حزم (٤٦٥)، معجم قبائل العرب (٣/ ٩٩٦).

(٣) هو الحارث بن كعب، كذا ورد في شرح الكافية الشافية (١/ ١٨٨)، والهمع (١/ ١٣٣)، وهم أربعة: الحارث بن كعب بن عمرو بن علة، والحارث بن كعب بن عبد الله، والحارث بن كعب بن أَوْد، ولكل واحد منهم نسل كثير، ولم أتمكن من تحديد واحد من الأربعة وبنيه الذين تنسب إليهم هذه اللغة، قال ابن تيمية في التفسير الكبير (٥/ ٢٠٥): بنو الحارث بن كعب هم أهل نجران. راجع ابن حزم (٢٤٦، ٣٧٦، ٤١١، ٤١٦).

(٤) أي كلما كنت في رحمة منك وخير فلا ينقطعنَّ، وليكن موصولاً بآخر من رحمتك، والحنان: الرحمة، والرزق، والبركة، والهيبة، والوقار. راجع اللسان (حنن) (١٣/ ١٢٩، ١٣٠).



حجزًا بعد حجز، و«حَذَارَيْكَ» أي احذر حذرًا بعد حذر، والكاف في الخبر كـ«لبيك» مفعول، وفي الطلب كـ«دواليك» فاعل، وكلها تلازم النصب على / المصدرية[1]. ١٤٣/أ

وكالقوم حَوْلَيْك، وحَوَالَيْك، وجَنْبَيْكَ، وجَنَابَيْكَ، من الظروف الدالة على الإحاطة والشمول، وكقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤] أي كرة بعد كرة، أي كرات كثيرة.

٤. ما أُريد به التقليل، كالأبهران للعرق المستبطن للصلب، والأحرمان[2] لموضع، وعاقلان لجبل، وجلسنا حوليه، بسكون الواو؛ لأنهم يقولون فيها: الأبهر، والأحرم، وعاقل[3]، وحوله، بالإفراد أيضًا.

٥. ما اختلف لفظه كالقمرين للشمس والقمر.

٦. ما اختلف معناه على رأي الجمهور، كـ«القلم أحد اللسانين»[4] إذ اللسان حقيقة في العضو المعروف، مجاز في القلم.

٧. ما واحده غير مفرد قالوا: لقاحان[5] سوداوان[6]، و:

.... قَوْمَاهُمَا أخوانِ[7]

---

(١) راجع سيبويه (١/ ١٧٤، ١٧٧) فقد عقد لها بابًا سماه «باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصبًا على إضمار الفعل المتروك إظهاره».

(٢) لم أعثر في مراجعي على هذه التسمية لموضع، ولعله «الأخرمان» بإعجام الخاء، يؤيد هذا ما جاء في ارتشاف الضرب (١/ ٢٥٥) قال: «ومما اعتيد فيه التجريد، والتثنية فيه مستعارة قولهم: «حواليك» و«الأبهران» و«الأخرمان» و«عاقلان» وتجريد ذلك: حوال، والأبهر لعرق، والأخرم موضع، وعاقل جبل». وفي معجم البلدان (١/ ١٢١): «... والأخرم أيضًا جبل في طرف الدهناء ... وقد ثناه المسيب بن علس فقال:

ترعى رياض الأخرمين له ** فيها موارد ماؤها غدق»

(٣) جبل بنجد، وماء لبني أبان بن دارم، ورمل بين مكة والمدينة، وواد. معجم البلدان (٤/ ٦٩).

(٤) انظر التصريح (١/ ٦٧).

(٥) تثنية «لِقَاح» جمع «لِقْحَة» وهي الناقة من حين يسمن سنام ولدها، ولا يزال ذلك اسمها حتى يمضي لها سبعة أشهر ويفصل ولدها. انظر اللسان (لقح) (٢/ ٥٨١).

(٦) انظر سيبويه (٢/ ٢٠٢).

(٧) وكُلُّ رَفِيقَيْ كل رحل -وإن هما ** تعاطى القنا قوماهما- أخوان

=

والسَّبْعَانِ في راحة اليد[1]، أي السبع السموات والسبع الأرضون.

٨. ما لا يغني عن المتعاطفين، كهو بين ظهريه، وظهرانيه، أي وسطه[2]، و«الكلبتين» لآلة الحداد[3]، و«الأصدرين» لعرقين في الصدغ[4]، و«الأسودين» للتمر والماء[5]، ونحوها مما لا يستعمل إلا مثنى.

٩. هذان، وهاتان، واللذان، واللتان، على ما زعمه كثيرون، تبعًا للكوفيين[6] أنها مثنيات معربة، فتكون ملحقة بالمثنى لفقد الإعراب في مفرداتها، والصواب أن تغير

=

قبله:

ولو غيرنا نَبَّهْتَ تلتمس القِرَى ** رماك بسهم أو شباة سنان

وبعده:

فهل يرجعن الله نفسًا تشعبت ** على أثر الغادين كل مكـان

والأبيات من قصيدة للفرزدق يخاطب الذئب.

والشاهد فيه: تثنية اسم الجمع «قوم» وقد جوزه ابن مالك كما مر. ديوانه (٨٧٠)، المغني (١/ ١٩٦)، تعليق الفرائد (١/ ٢٨٤)، العيني (١/ ٧٤)، شواهد المغني للسيوطي (٢/ ٥٣٦، ٥٣٧)، الهمع (١/ ١٣٩).

والفرزدق: همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية التميمي (... - ١١٠، أو ١١١، أو ١١٢هـ)

شاعر عظيم الأثر في اللغة والأخبار، من أهل البصرة، كان شريفًا في قومه، أخباره كثيرة، توفي في بادية البصرة بعد عمر قارب المائة ومن آثاره ديوان شعر.

ابن سلام (٧٥، ٨٦)، الأغاني (٨/ ١٨٦، ١٩٧)، المرزباني (٤٨٦)، معجم الأدباء (١٩/ ٢٩٧، ٣٠٣)، الخزانة (١/ ١٠٥، ١٠٨).

(١) جاءت في قول الفرزدق:

وكيف أخاف الناس واللهُ قابضٌ ** على الناس والسَّبْعَيْنِ في راحة اليد

انظر القاموس (سبعة) (٣/ ٣٥)، وقد جاء في المثال اسم العدد مثنى وهو جائز عند الأخفش مطلقًا. راجع الهمع (١/ ١٤٤).

(٢) اللسان ظهر (٤/ ٥٢٣)، القاموس (٢/ ٨٢).

(٣) التي يأخذ بها الحديد المحمي. الصحاح (كلب) (١/ ٢١٤).

(٤) انظر اللسان (صدر) (٤/ ٤٤٩)، القاموس (٢/ ٦٨).

(٥) وإنما الأسود التمر دون الماء، وهو الغالب على تمر المدينة. انظر اللسان (سود) (٣/ ٢٢٧).

(٦) انظر الرضي (٢/ ٣٠، ٣١).

آخرها اتفاقي لا إعراب؛ لعدم المعارض لسبب البناء.

١٠. ما سمي به مثنى أو ملحق به، كالسبعان لموضع[١]، ويجوز في هذا مع لغات المثنى الأربع[٢] لغة خامسة، وهي: إجراؤه مجرى «سلمان» و«عثمان» في لزوم الألف، ومنع صرفه للعلمية والزيادة[٣] وقيل: ما لم يجاوز سبعة أحرف.

والحاصل: أن كل اسم معرب اختل فيه شيء من شروط المثنى السابقة وقيود حده، وكان بصورته، فهو ملحق به، ومنه علم أن جميع ما ذكرناه ملحق به، وإن لم يذكروا كثيرًا منه اتكالاً على معرفته من الشروط والحد.

(وَكَالْمُثَنَّى) وفاقًا وخلافًا / (الْجَمْعُ) على حده، فالصحيح فيه من ستة أقوال وفاقًا ١٤٣/ب للخليل وسيبويه[٤] ومن ذكرنا[٥] أن إعرابه بحركات مقدرة في الواو والياء، والمشهور أنه يعرب (فِي نَصْبٍ وَجَرّ) له بالياء، المكسور لفظًا أو تقديرًا ما قبلها[٦] المفتوح ما بعدها، نيابة عن الفتحة والكسرة (وَرَفْعُهُ) يكون (بِالْوَاوِ) يكون المضموم لفظًا أو تقديرًا ما قبلها، المفتوح ما بعدها، نيابة عن الضمة كما (مَرَّ واسْتَقَرّ) كجاء الزيدون المصطفون، ورأيت الزَّيْدِينَ الْمُصْطَفِيْنَ، ومررت بالزيدِيْنَ الْمُصْطَفَيْنَ، [بفتح الفاء][٧] وأصله الْمُصْطَفَيُونَ والْمُصْطَفَيِينَ، قلبت الياء ألفًا وحذفت.

وقد تكسر نونه، ونون ما حمل عليه مطلقًا[٨]، وقيل: مع الياء فقط[٩].

---

(١) في ديار قيس. معجم البلدان (٣/ ١٨٥)، اللسان (سبع) (٨/ ١٥٠).

(٢) مضت في (ص١٤٢/ ب).

(٣) انظر الخصائص (٣/ ٢٠٢)، ابن يعيش (٥/ ١٤٤).

(٤) الكتاب (١/ ٤، ٥).

(٥) انظر (ص١٤٢/ ب).

(٦) في (ب) «المكسور ما قبلها لفظًا أو تقديرًا».

(٧) عن (ب).

(٨) في لغة من لغات العرب عند ابن مالك. الكافية الشافية (١/ ٢٠٠)، وعند غيره شذوذ. انظر شرح ابن عقيل (١/ ٥٨، ٦١).

(٩) قاله ابن هشام، وخصه بالشعر. الأوضح (١/ ٦٧).



وقد أُلحق به أشياء:

١. الَّذِين[١]، واللَّائِين[٢]، وذوو[٣]، جمع «ذو» الطائية[٤]، في لغة من أعربها[٥]، على ما زعمه كثيرون أنها جموع معربة حينئذ، فتكون ملحقة لعدم إعراب مفردها، والصواب: أنها أسماء جموع، وأنها باقية على بنائها، وتغير آخرها اتفاقي لا إعراب.

٢. أسماء جموع، كـ«عالمون»[٦] عند ابن مالك[٧]، و«أولو» بمعنى أصحاب، و«عشرون» وأخواته إلى «تسعين»، وكذا «أجمعون» وتوابعه في التوكيد على الأصح بل الصحيح[٨].

واسم الجمع هو ما كان كالجمع، في دلالته على الآحاد المجتمعة، باعتبار الكمية، لكن لا واحد له من لفظه، بل من معناه [فلا يصح جمعه][٩]، كـ«أولو» فإن واحده «ذو» بمعنى «صاحب» أَوْلَهُ مفرد من لفظه لكن اختل شرطه كأجمعين اسم جمع؛ لأن أجمع ملازم للتعريف، فلا يصح جمعه، وكـ«صحب» و«خدم» اسما جمع لـ«صاحب» و«خادم» لا

---

(١) تعرب بالواو رفعًا والياء نصبًا وجرًا في لغة طيء، وهذيل، وعقيل شرح التسهيل (١/ ٢١٤)، المساعد (١/ ١٤٢)، التصريح (١/ ١٣٣).

(٢) في (ب) «اللاتين» وهو خطأ، والمعربون لها بعض هذيل، قالوا: جاء اللاءُون فعلوا، ورأيت اللائين فعلوا، ومررت باللائين فعلوا، ومنه قوله:

هم اللاءون فكوا الغُلَّ عني ** بِمروَ الشاهجانِ وهم جناحي

المساعد (١/ ١٤٤)، تعليق الفرائد (٢/ ١٩٤)، الهمع (١/ ٨٣).

(٣) تظافرت النصوص على أن من طيء من يعرب المفرد «ذو» ولم أجد من نص على إعراب الجمع منه.

(٤) بعض الطائيين يعربها، انظر ابن يعيش (٣/ ١٤٨)، شرح التسهيل (١/ ٢٢٢)، الأشموني (١/ ١٥٧، ١٥٨).

(٥) معاد الضمير «اللذين، اللائين، ذوو».

(٦) حقه الجر لتقدم الجار، وكذا ما عطف عليه ... عشرون ... أجمعون، لكنه حكاه هنا على رفعه.

(٧) شرح التسهيل (١/ ٨١، ٨٢)، وفي شرح عمدة الحافظ (١١٩)، عَدَّهُ جَمْعًا، قال: «فمن الجمع عالمون جمع عالم عاقل، وكان من حقه أن لا يستعمل هذا الاستعمال؛ لأنه ليس علمًا ولا صفةً».

(٨) انظر (ص١٢٥/ ب، ٢٢٢/ ب).

(٩) عن (ب).

جمعان(١)؛ لأن فاعلاً لا يجمع على فَعْلٍ أو فَعَلٍ.

٣. جموع تكسير، كـ«أَرَضُون» بفتح الراء، وقد تسكن ضرورة، و«بَنُون» لأن تصحيحه ابنون، و«إِحَرُّون»(٢) جمع «حَرَّة»(٣) بفتح أوله، و«ذوو مال»(٤)، وكذا «سنون» وبابه من كل ثلاثي حذفت لامه، وعوض عنها هاء التأنيث، ولم يجمع جمع تكسير، / يعرب بالحركات، كعِزَةٍ(٥) وعِزِين، وعِضَة(٦) وعِضِين، بخلاف نحو: «تمرة» لعدم الحذف، ونحو: «عدة» لأن المحذوف فاؤه. ١٤٤/أ

وشذ «الدون» جمع «لَدَةٍ» للمُسَاوي في الولادة، و«رُقون» جمع «رِقَة» لِلْوَرِق أي الفضة(٧)، ونحو «لُمَة»، بضم لامه وتخفيف ميمه، للرفقة والجماعة من الثلاثة إلى العشرة، وللمثل في السن، وللترب؛ لأن المحذوف عينه.

قال الجوهري: هو «فُعْلَةٌ» من الملاءمة بالهمزة أي الموافقة، فحذفت عينه كـ«سَهٍ»(٨) عوض عنها الهاء(٩). انتهى

---

(١) كما ذهب إليه الأخفش. انظر (ص٣١١/ ب).

(٢) روي عن يونس بكسر الهمزة وفتحها، وهو شاذ، وإنما تجمع (حَرَّة) على حَرَّات، وحِرَار، وحَرُّون. ينظر سيبويه (٢/ ٩١، ٩٢)، اللسان (حرر) (٤/ ١٧٩٠).

(٣) أرض ذات حجارة سود.

(٤) في (ب) «وذوا مال».

(٥) العزة: العصبة من الناس. القاموس (عزا) (٤/ ٣٦٢).

(٦) انظر (ص١٢٥/ أ).

(٧) ظاهره مطلقًا، وهي المضروبة فقط. راجع القاموس (ورق) (٣/ ٢٨٨).

(٨) في (ب) «كسنه» وهو خطأ، لأن المحذوف من سنة اللام، والشارح يمثل لما حذفت عينه.

(٩) في الصحاح (لأم) (٥/ ٢٠٢٦) «وفي الحديث: «ليتزوج الرجل لُمَتَه من النساء» أي شكله ومثله، والهاء عوض عن الهمزة الذاهبة من وسطه».

وفيه (لمى) (٦/ ٢٤٨٥): «ولُمَة الرجل: تربه وشكله، والهاء عوض ... واللُّمَة: الأصحاب ما بين الثلاثة إلى العشرة».

وفي اللسان: (لما) (١٥/ ٢٥٧): «قال الجوهري: الهاء عوض من الهمزة الذاهبة من وسطه، قال: وهو مما أخذت عينه كـ«سَهٍ»، و«مُذْ» وأصلها: فُعْلَة، من الملاءمة وهي الموافقة».

وقيل: المحذوف لامه.

و«السَّه» العجز أو حلقة الدبر[١]، وأصله: «سَتَهٌ» بمهملة فمثناة فوقية فهاء محركًا، ويقال فيه «است» بحذف لامه، وتعويض همزة الوصل، و«ست» بحذفها بلا تعويض.

ونحو ذلك «يد» لعدم التعويض، وشذ: أبون، وأخون، وحمون، وهنون، وذوو مال، في أب، وأخ، وحم، وهن، وذو[٢]، وأصلها أَبَوٌ، وأَخَوٌ، وحَمَوٌ، وهَنَوٌ، وذَوَيٌ، لا ذَوْوٌ، بواوين، على الأصح[٣].

ونحو «اسم» لأن العوض الهمزة، وشذ «بنون» جمع «ابن» وأصله «بَنَوٌ»[٤]، وقيل: بَنَيٌ، ونحو: «بنت»[٥] لأن العوض تاء التأنيث لا هاؤه.

والفرق: أن التاء تكتب مجرورة[٦]، وتبقى في الوقف بحالها، وهي معجمة باتفاق، والهاء تكتب مربوطة، وتقلب في الوقف هاء، وهي معجمة عند أكثر النحاة، مهملة عند أكثر الأدباء، وقيل: معجمة في محل الوصل، مهملة في محل الوقف هاء، وهي معجمة عند أكثر النحاة، مهملة عند أكثر الأدباء، وقيل: معجمة في محل الوصل، مهملة في محل الوقف.

ونحو «شفة»؛ لأنه كسر على شفاه، وشذ: بُرُون، وظُبُون، في بُرَةٍ[٧]، وظُبَةٍ[٨]، لأنهما قد كُسِّرَا على ظُبَيٍ[٩] وبُرَىً.

ثم إن كانت فاؤه -أي ما عوض الهاء عن اللام- مفتوحةً: كـ«سَنَةٍ» من «سَنَوْتُ أو

---

(١) راجع الصحاح (سته) (٦/ ٢٢٣٣).

(٢) قال السيوطي: «وشذوذها أنها غير أعلام ولا مشتقات». الهمع (١/ ١٥٧).

(٣) وهو مذهب سيبويه، فوزنه «فَعَلٌ» بالتحريك، والثاني مذهب الخليل: ووزنه «فَعْلٌ» بإسكان العين. انظر الكتاب (٢/ ٣٣).

(٤) فحذفت لامه تخفيفًا وعوض عنها الهمزة فصار «ابن». الصبان (١/ ٨٥).

(٥) أهملت الباء في (ج)، وأصله «بنو». انظر التصريح (١/ ٧٤).

(٦) مراده «مبسوطة».

(٧) الخلخال، والحلقة توضع في أنف البعير. اللسان (بري) (١٤/ ٧١)، القاموس (٤/ ٣٠٣).

(٨) انظر (ص١٤١/أ).

(٩) وأظب.

سَنهتُ» كسرت في الجمع كسنين، أو مكسورة: كـ«عِضَةٍ» من عضه بالهاء أو عِضَو، و«عِزَةٍ» من عِزَو أو عِزَي، و«مِائة»[1] من مأي، بقيت فتكون جموع سلامة لم تستكمل الشروط، أو مضمومة / كثُبَةٍ من ثَبو أو ثَبي، و«قُلَة»[2] من قَلَو، و«بُره» من بَرو أو بَرَيَ، و«ظُبَة» من ظَبَو ١٤٤/ب أو ظَبَيَ، فكسرها أكثر من ضمها كثِبين وثُبِين، فعلى الضم هي جموع تصحيح ناقصة الشروط، وعلى الكسر هي جموع تكسير.

وإجراء «بنين» وباب سنين مجرى «جَبِينٍ»[3] في لزوم الياء والإعراب بحركات على النون منونًا لغة عامر[4]، وغير منون لغة تميم[5]، وطردها ابن العلج[6] في كل ما أُلحق بالجمع[7]، وبعضهم في الجمع أيضًا[8].

وبعضهم[9]: يجيز إجراء الملحق مجرى «عُرْجُون»[10] مطلقًا في لزوم الواو، والإعراب

---

(١) العدد المعروف، والجمع مئات، ومئون. اللسان (مأي) (١٥/ ٢٦٩).

(٢) عودانِ يلعب بهما الصبيان، وعود يجعل في وسطه حبل ثم يدفن ويجعل للحبل كُفَّة فيها عيدان، فإذا وَطِئَ الظبيُ عليها عضت على أطراف أكارعه. اللسان (قلا) (١٥/ ١٩٩)، اسمه في زماننا «قُلّ» يصاد به الحمام والدُّرَج.

(٣) الجبين: فوق الصدغ، وهما جبينانِ عن يمين الجبهة وشمالها. الصحاح (جبن) (٥/ ٢٠٩١).

(٤) القبائل المسماه «عامر» كثيرة جدًا، والراجح عندي أن المراد عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن، وأولاد عامر: ربيعة، وهلال، ونمير، وسواءة، منزلهم: نجد، وكانوا يتصيفون الطائف لطيبها وثمارها، ومن أيامهم: يوم النسار، ويوم النَّشَاش، ويوم الفلج الأول. ابن حزم (١/ ٢٧٢)، معجم قبائل العرب (٢/ ٧٠٨).

(٥) انظر ابن يعيش (٥/ ١٢، ١٣)، المساعد (١/ ٥٥)، التصريح (١/ ٧٦).

(٦) أبو عبد الله ضياء الدين محمد بن علي بن العلج الإشبيلي (... - ...)

نحوي من أهل الأندلس، قرأ على الشلوبين، عاش في القرن السابع، قال السيوطي: «صاحب البسيط: ضياء الدين بن العلج، أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه، ولم أقف له على ترجمة». بغية الوعاة (٢/ ٣٧٠).

(٧) سقط الجار من (ب)، وانظر الأوضح (١/ ٥٩).

(٨) وعليه الزمخشري في المفصل (١٨٩)، ونسبه الأشموني في شرحه للألفية (١/ ٨٧) إلى الفراء.

(٩) منهم ابن هشام في الأوضح (١/ ٥٣).

(١٠) العرجون: العِذْقُ عامة، أو العذق إذا يبس واعوج، وقيل: هو أصل العذق إذا يبس واعوجّ. انظر اللسان (عرن) (١٣/ ٢٨٤).

بحركات على النون.

٤. جموع سلامة لم تستوف الشروط، كـ«نواكسون»[(١)] و«أيامنون»، في أيا من[(٢)]، ونواكس[(٣)]، لأن واحدهما جمع لا مفرد، وكأجمعون وتوابعه عند الجمهور، لعدم تنكير واحده، والصحيح ما مرَّ[(٤)] أنه اسم جمع، وكـ«الخُبَيْبِيْنَ»[(٥)] بمعجمة فموحدتين مصغرًا، في أبي خبيب[(٦)] ورهطه، لاختلاف اللفظ، وكـ«السابقين» تعني ذكورًا وإناثًا أو عاقلاً وغيره لاختلاف المعنى، وكـ«الوارثون»[(٧)]، و«القادرون»[(٨)]، و«الخالقون»[(٩)] في صفاته سبحانه، لفقد التعدد خارجًا، وكـ«عاملون»[(١٠)] عند الجمهور، وهو الأصح[(١١)]، وإوزون، وأهلون، وأبون، وأخون، ومئون؛ لأن

---

(١) جاءت بالرفع، وحقها الجر، لوقوعها بعد الجار، فلعله أجراها مجرى (عرجون).

(٢) جمع (يمين) ضد اليسار، والأيامن أيضًا: خلاف الأشائم. اللسان (يمن) (١٣/ ٤٥٨)، القاموس (٤/ ٢٧٨).

(٣) جمع (ناكس) وهو المتطاطئُ رَأسُهُ. القاموس (نكس) (٢/ ٢٥٦).

(٤) في (ص١٢٤/ ب).

(٥) جمع «خبيب» وقد جاءت للمثنى في قول الراجز:

قدني من نصر الخُبَيْبَيْنِ قدي

أراد: عبد الله ومصعبًا ابني الزبير. انظر الخزانة (٢/ ٤٥١).

(٦) عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد القرشي (١-٧٣هـ) أمه أسماء بنت أبي بكر الصديق، هو أول مولود في المدينة بعد الهجرة، حنكه مولودًا رسول الله ﷺ بتمرة بعد مضغها، وكان له شرف الصحبة، ولي الخلافة بعد يزيد بن معاوية، سنة ٦٤هـ قتله أتباع الحجاج بمكة. الإصابة (٢/ ٣٠١)، فوات الوفيات (١/ ٢١٠)، الشذرات (١/ ٧٩)، الأعلام (٤/ ٨٧).

(٧) ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ﴾ [الحجر: ٢٣].

(٨) ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ﴾ [المرسلات: ٢٣].

(٩) ﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الواقعة: ٥٩].

(١٠) جاء بالرفع والأولى الجر.

(١١) من كونها اسم جمع، كما هو مذهب ابن مالك. انظر (ص١٤٣/ ب).



مفرداتها أسماء أجناس، وكـ«وابلون»[(١)]، وساجدين[(٢)]، وطائعين[(٣)]، وماضين، في صفة غير العاقل، وكـ«نَصَفُون» لأن مفرده وهو «نَصَف»[(٤)] بالتحريك لا يقبل التاء[(٥)].

وكل معرب اختلف فيه قيد أو شرط من شروط الجمع السابقة، مع كوْنه بصورته فهو ملحق.

٥. ما سمي به منه أو مما أُلحِق به كـ«الأَمَرُّون»[(٦)]، و«الفِتَكْرُون»[(٧)]، و«البُرَحُون»[(٨)]، للداهية، و«صَرِيفُون»[(٩)]، و«نَصِيبون»[(١٠)]، و«مَاطِرُون»[(١١)]، لبلدان،

---

(١) حقها الجر، إلا أن الشارح حكاها أو أجراها على وجه آخر، والوابلون: جمع وابل، وهو المطر الغزير.

(٢) في (ب) «ساجدون»، وقد جاء جمعه وصفًا لما لا يعقل تشبيهًا بالعاقل في قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِى سَٰجِدِينَ ﴾ [يوسف: ٤].

(٣) جاءت في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴾ [فصلت: ١١].

(٤) الكهل كأنه بلغ نصف عمره. انظر اللسان (نصف) (٩/ ٣٣١).

(٥) أي يقال للأنثى: «نَصَفٌ» وهو المشهور، قال ابن منظور: «قوم أنصاف ونَصَفُون، والأنثى نَصَفٌ ونَصَفَةٌ كذلك أيضًا: كأن نِصْف عمرها قد ذهب». اللسان (٩/ ٣٣١).

والوصف الذي يشترك فيه المذكر والمؤنث بلفظ واحد أجاز الكوفيون جمعه جمع مذكر سالمًا إذا وصف به المذكر، وقد سمع، ومنعه البصريون. انظر الارتشاف (١/ ٢٦٦، ٢٦٧)، والأشموني (١/ ٨٢).

(٦) ويأتي أيضًا بلفظ المثنى قالوا: لقيت منه الأَمَرَّين، أي الشر والأمر العظيم. انظر اللسان (مرر) (٥/ ١٦٧).

(٧) بكسر الفاء وضمها وفتح التاء، والنون للجمع، أي الدواهي والشدائد. اللسان (فتر) (٥/ ٤٤).

(٨) ويأتي بلفظ المثنى قالوا: لقيت منه البُرَحَيْن. انظر اللسان (٥/ ١٦٧).

(٩) في سواد العراق في موضعين:

إحداهما: قرية كبيرة غنَّاء على ضفة النهر، إذا أذن المؤذن بها سمعوه في أوانا وعكبراء.

وصريفون الأخرى: من قرى واسط، صغيرة تعرف بقرية عبد الله، وهو عبد الله بن طاهر. معجم البلدان (٣/ ٤٠٣).

(١٠) مدينة عامرة من بلاد الجزيرة، في طريق القوافل من الموصل إلى الشام، بينها وبين الموصل ستة أيام، كثيرة البساتين والمياه. معجم البلدان (٥/ ٢٨٨، ٢٨٩).

(١١) موضع بالشام قرب دمشق، قال ياقوت الحموي: «من شروط هذا الاسم أن يلزم الواو وتعرب نونه». معجم البلدان (٥/ ٤٢)، وانظر القاموس (٢/ ١٣٥).



و«المَاجِشُون»[1]، و«الميططرون»[2]، لعاقل.

وفي هذا النوع [الخامس][3] خمس لغات[4] أو أكثر: جعله بالواو رفعًا، والياء نصبًا وجرًا كالجمع، وجعله كـ«غسلين»[5]، و«طبرزين»[6]، في لزوم الياء، وإعرابه / على النون، ١٤٥/أ مصروفًا إن كان عربيًا، كـ«عليين» لأعلى الجنة، و«صريفين» وممنوعًا إن كان عجميًا، كـ«قِنَّسْرين»[7] لبلد، و«تاشفين»[8] لرجل، أو تمنعه مطلقًا لشبه العجمة، أو تصرفه مطلقًا للمح أصله، وهو الجمع العربي، وجعله كـ«قارون»، و«هارون»، في لزوم الواو، وإعرابه على النون، ممنوعًا للعلمية وشبه العجمة، كحمدون، وجعله كـ«عرجون» و«عربون»، في لزوم الواو وإعرابه على النون مصروفًا، وجعله ملازمًا للواو، وفتح النون مطلقًا، فيقدر إعرابه في

---

(١) صبغ أصفر تخالطه حمرة، لقب به بعض العلماء، ومنهم:
أ- عبد العزيز بن عبد الله المدني الفقيه، المتوفى سنة ١٦٤هـ. الشذرات (١/ ٢٥٩).
ب- يعقوب بن أبي سلمة التيمي بالولاء، نظرت إليه سكينة بنت الحسين، فقالت: «كأنه الماجشون» فلقب بذلك. الأعلام (٨/ ١٩٨).

(٢) في (ب) «المططرون» ولم يظهر لي وجه الصواب فيهما، ولم أعرف المسمى بهذا الاسم.

(٣) عن (ب).

(٤) انظر الرضي (٢/ ١٨٤، ١٨٥)، الارتشاف (١/ ٤٥٢)، التصريح (١/ ٧٦، ٧٧).

(٥) الغسلين: هو ما يسيل من جلود أهل النار وصديدهم.

(٦) آلة من السلاح تشبه الفأس. معجم الألفاظ الفارسية المعربة (١١١).

(٧) بكسر أوله وفتح ثانيه مشددًا، مدينة بالشام على مقربة من حمص. انظر معجم البلدان (٤/ ٤٠٣، ٤٠٤).

(٨) من سمي بهذا الاسم هم:
أ- تاشفين بن إبراهيم المصالي الصنهاجي، والد سلطان المغرب وباني مراكش أول من دعي بأمير المسلمين يوسف بن تاشفين. الأعلام (٨/ ٢٢٢) ترجمة يوسف بن تاشفين.
ب- تاشفين بن علي بن يوسف بن تاشفين (... - ٥٣٩هـ)، صاحب المغرب، كانت أيامه كلها حروبًا عثر به جواده فسقط ومات. الشذرات (٤/ ١٢١)، الأعلام (٢/ ٨٢).
ج- تاشفين بن علي بن عثمان المريني (... - بعد ٧٦٣هـ)، من ملوك الدولة المرينية بفاس، أَسَرَهُ الإفرنج في وقعة (طريف) ثم أطلقوه لاختلال عقله. الأعلام (٢/ ٨٣).



الواو، وقول بعضهم[١]: يقدر في النون سبق قلم.

قال أبو حيان[٢]: «وإذا جاوز المسمى به سبعة أحرف لم يجعل المثنى كسلمان، والمجموع كغسلين، أو هارون، بل يحكى إعرابها قبل التسمية» انتهى، وهو مُقَيَّدٌ لإطلاقهم.

فائدة: علم من متفرقات ما مرَّ أن اللفظ الدال على الجماعة أقسام.

١. ما يدل على الآحاد المجتمعة، باعتبار التعاطف والكمية، وهو الجمع بنوعيه، ولا يوصف بمفرد، ولا يميز به نحو «أحد عشر»[٣] على الصحيح فيهما، ولا يصغر على لفظه عند الجمهور قياسًا غير جمع القلة منه، بل يرد لمفرده أو جمع قلته، ويصغر ثم يجمع[٤] بالألف والتاء، ما لم يكن لمذكر عاقل فبالواو والنون.

ومدلوله: إن كان بالواو والنون، أو بالألف والتاء، أو كأسياف، وأفلس، وأطعمة، وفتية، فمن الثلاثة إلى العشرة، وإلا فما فوق العشرة أو التسعة.

٢. ما يدل عليها باعتبار الكمية لا التعاطف، وهو اسم الجمع، ويصغر على لفظه، ويصح وصفه بمفرد، وتمييز نحو «أحد عشر» به، وعطف مثله عليه.

ومدلوله مختلف، فيكون للقلة فقط: كـ«نفر»، و«رهط»، و«عصبة»، أو لكثرة: فقط كـ«جيش»، و«خَمِيس»[٥]، و«جحفل» و«كتيبة» أوْلَهُمَا: كـ«وفد» و«عصابة» و«حزب»، و«معشر»، و«قوم»، و«جماعة»، و«جمع»، و«سرية».

---

(١) هو الفاكهي انظر التشنيف (٦٠/أ).

(٢) في ارتشافه (١/ ٤٥٢).

(٣) في (ب) «إحدى عشر»، والمراد «أحد عشر» إلى «تسعة وتسعين» لأنه يُميز إلا بمفرد منصوب، وخالف الفراء: فجوز التمييز بالجمع مثل: عندي أحد عشر رجالاً. راجع الهمع (٤/ ٧٦).

(٤) في (ب) «إحدى عشر»، والمراد «أحد عشر» إلى «تسعة وتسعين» لأنه يُميز إلا بمفرد منصوب، وخالف الفراء: فجوز التمييز بالجمع مثل: عندي أحد عشر رجالاً. راجع الهمع (٤/ ٧٦).

(٥) الخَمِيس: الجيش الجرّار، سمي بذلك لأنه خمس فرق: المقدمة، والقلب، والميمنة، والميسرة، والساقة. انظر اللسان (خمس) (٦/ ٧٠).

ومنه ما له واحد من لفظه، كـ«سَفرٍ»[١]، و«ظَرِبٍ» و«أَدَمٍ»[٢]، و«فُرْهَةٍ»[٣]، و«رُفْقَةٍ»، و«سَرَاةٍ»[٤]، و«مَعِيزٍ» و«بَاقِرٍ» و«ما سوداء»[٥] و«أَشْيَاءَ» و«تُؤَامٍ»[٦] كرُكَامٍ، / في مُسَافِرٍ، ١٤٥/ب وظَرِبَان[٧]، وأَدِيمٍ، وفَارِهٍ، ورَفِيقٍ، وسَرِيٍّ، ومَعْزٍ، وبَقَرٍ، وأَسَدٍ، وشَيءٍ، وتَوْأَمٍ كجعفر.

٣. ما يدل عليها باعتبار إطلاقه على الماهية العارية عن المشخصات، لا باعتبار الكمية، ولا التعاطف، وهو اسم الجنس الجمعي، وحكمه وصفًا وتصغيرًا كاسم الجمع.

ومدلوله ما فوق الاثنين مطلقًا على الأصح، أو إلى العشرة كجمع القلة، أو ما فوق العشرة أو التسعة كجمع الكثرة، أو الواحد فما فوقه مطلقًا، وهو ظاهر تعريفه المذكور، وعليه[٨] ينتفي مفرده بنفيه، بخلاف على ما قبله[٩]، فظاهر أن فيه دلالة على الكمية، ولا ينتفي بنفيه مفرده، خلافًا لمن أطلق فيهما، بل يبقى منه ما لا يطلق لفظه عليه كـ«الاثنين» وهو أنواع:

١. ما يمتاز واحده عنه بتاء التأنيث، وهو الأكثر، وجعله جماعة كالفراء[١٠]،

---

(١) اسم جمع (سَافِرٍ) وهو (المُسَافِرُ). اللسان (سفر) (٤/ ٣٦٨)، القاموس (٢/ ٤٩).

(٢) الجلود، وقيل: المدبوغة. اللسان (أدم) (١٢/ ٩).

(٣) اسم جمع عند سيبويه، وتبعه الشارح، ومن النحاة من عده جمعًا، انظر سيبويه (٢/ ٢٠٣)، والفَارِه: النشيط، وحسن الوجه، والحاذق بالشيء، وغير ذلك، انظر اللسان (فره) (١٣/ ٥٢١).

(٤) بفتح السين وقد تضم. انظر سيبويه (٢/ ٢٠٣) والسَرِيُّ: الرفيع، والمختار، وغير ذلك راجع اللسان (سرا) (١٤/ ٣٧٨).

(٥) في (ب) (ما سوادا) ولم أجد أحد اللفظين اسم جمع للأسد فيما رجعت إليه، إنما ورد في جمعه: مأسدة، انظر اللسان (اسد) (٣/ ٧٢)، القاموس (١/ ٢٧٤).

(٦) التوأم: المولود مع غيره في بطن من الاثنين إلى ما زاد. اللسان (تأم) (١/ ٦١).

(٧) في (ب) «وظر»، والظربان: دويبة تشبه الهر، أو القرد، أو الكلب، منتنة الرائحة، كثيرة الفسو. اللسان (ظرب) (١/ ٥٧١).

(٨) الضمير يعود على اعتبار مدلوله الواحد فما فوقه مطلقًا.

(٩) من اعتبار مدلوله الثلاثة فما فوق مطلقًا أو إلى العشرة، وإنما لم ينتف واحده بنفيه هنا؛ لأنه غير داخل في مدلوله.

(١٠) المذكر والمؤنث (٦٩).

والجرجاني[١] جمعًا، وابن مالك[٢] اسم جمع، كنخل ونخلة، وتمر وتمرة، وكلم وكلمة.

وهذا تذكيره وصفًا ونحوه أكثر، أو مساوٍ لتأنيثه، كالنخل باسق أو باسقة، والعنب حَضْرَمَ أو حَضْرَمت، وقال أبو حاتم: «لا يطرد تأنيثه، فلم نعلم أحدًا يؤنث العنب والموز والرمان»[٣].

٢. ما يمتاز عن واحده بالتاء، عكس ما قبله، وهو الأقل، كـ«جبأة»[٤]، بجيم فموحدة، و«كمأة» بالتاء للجنس، وبدونها للواحد، وهذا يضعف تذكيره نظرًا إلى معناه، أو يمتنع.

٣. ما يمتاز واحده عنه بياء النسب، وهو كثير، وجعله ابن مالك[٥] اسم جمع، كعربي وعرب، وعجمي وعجم، ورومي وروم، وإنسي، وإنس، وجني وجن.

وهذا أطلق الفارسي[٦] جواز تذكيره وتأنيثه، وكأنه أراد غالبًا، إذ لا يخفى امتناع نحو: المجوس قَلَّ، واليهود كَثُرَ، والترك غلب، دون نحو: المجوس قليل، واليهود كثير، فهو كـ«رجال» ونحوه، فتقول: عَزَّ أو عزَّت العرب، والعرب عزّت، أو عزّوا، أو عزيزة، أو عزيزون، أو أَعِزَّة، دون «عَزَّ» كما تقول: قام أو قامت / الرجال، والرجال قامت، وقاموا، ١٤٦/أ وقائمة وقيام، وقائمون، دون «قام» إلا شذوذًا خلافًا لمن قاسه، بخلاف نحو: الجذوع

---

(١) المقتصد (١/ ١٩٣، ١٩٤).

عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (... - ٤٧١، أو ٤٧٤هـ)

من أئمة اللغة، وواضع أصول البلاغة، من جرجان بين طبرستان وخراسان، برع في النحو، والبيان، والكلام، والفقه، وغيرها من مصنفاته: «المقتصد»، و«المغني» شرح فيه الإيضاح لأبي علي، الأول اختصار للثاني، و«أسرار البلاغة»، و«دلائل الإعجاز» وله شعر. نزهة الألباء (٤٣٤)، إنباه الرواة (٢/ ١٨٨)، هدية العارفين (١/ ٦٠٦)، شذرات الذهب (٣/ ٣٤٠، ٣٤١).

(٢) التسهيل (٢٨٠، ٢٨١).

(٣) في المساعد (٣/ ٢٩٨): «قال أبو حاتم: أكثر العرب يجعل هذا الجمع مذكرًا، وهو الغالب على أكثر العرب، وربما أنث أهل الحجاز وغيرهم بعض هذا، ولا يقيسون ذلك في كل شيء، ولكن في خواص». وانظر الارتشاف (١/ ١٩٣).

(٤) المفرد «جبء» وهو ضرب من الكمأة أحمر، وقيل: أسود، والأسود خيار الكمأة. انظر اللسان (جبأ) (١/ ٤٣).

(٥) التسهيل (٢٨٠).

(٦) التكملة (٣٦٠).

انكسر، والسقوف سقط، فقد يقاس لكنه يختص بما لا يعقل.

وإذا دخلت «أل» على جمع القلة ونحوه[١]، أو أضيف ولا عهد صار للكثرة، كما نص عليه جماعة كابن الخباز[٢]، وابن العلج، وابن مالك[٣]، وأبي حيان[٤]، فأفراده آحاد ولا يلزم من نفيه نفي واحده، بل يبقى منه ما لا يسمى كثيرًا كالتسعة.

والتحقيق أنه لا يصير بهما للكثرة، بل للعموم[٥]، كالمفرد إذا قرن بـ«أل» أو أضيف ولا عهد، فأفراده جموع، ويلزم من نفيه نفي مفرده، وهو أقل الجمع، ثم إن كان مفرده مما ينتفي واحده بنفيه انتفى واحده أيضًا، وإلا بقي منه ما لا يسمى جمعًا كالاثنين، بناء على الأصح أن أقل الجمع ثلاثة، وقال كثيرون كالباقلاني[٦]: أقله اثنان، وعزي إلى أهل اللغة، وله شواهد من الكتاب والسنة وغيرهما.

(وَ) أمّا (الخَمْسَةُ) بل الستة (الأَسْمَا)ء: فالصحيح[٧] من سبعة عشر قولاً فيها، ذكرتها مع الخلاف في جميع أبواب النيابة في خاتمة «التَّشْنِيف»[٨] وغيره أن إعرابها بحركات مقدرة في أحرف العلة، وإنما جعل ما قبل آخرها تابعًا للآخر، فأصل «أَبُوْكَ» «أَبُوُك» بضم الواو،

---

(١) أراد به جمعي التصحيح.

(٢) النهاية في شرح الكفاية (٢٧٤/ ب).

(٣) في شرح الكافية (٤/ ١٨١٠) بعد ذكر أبنية القلة قال: «ويشارك هذه الأبنية في الدلالة على القلة جمعا التصحيح، ما لم يقترن بهما الألف واللام الدالة على الاستغراق، أو يضافا إلى ما يَدُلُّ على الكثرة».

(٤) في ارتشاف الضرب (١/ ١٩٤).

(٥) راجع الخزانة (٣/ ٤٣٠، ٤٣٥).

(٦) انظر خلافهم في ذلك في الإحكام في أصول القرآن (١/ ١٩٦).

والباقلاني هو: محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر البصري (٣٣٨-٤٠٣هـ).

من علماء الكلام، ولد بالبصرة، وسكن بغداد، وفيها سمع الحديث، ورد على المعتزلة، والشيعة، وعلماء النصرانية، من كتبه «إعجاز القرآن»، و«مناقب الأئمة»، مات ببغداد، أشعري المذهب. تاريخ بغداد (٥/ ٣٧٩)، وفيات الأعيان (١/ ٦٠٩)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٢٦٣).

(٧) راجع (ص١٣٧/ ب).

(٨) في (ص١٣٤/ أ) وما بعدها.

فضمت الباء إتباعًا للواو، ثم حذفت ضمة الواو وقدرت، وأصل «أَبِيْك» أَبوِك بكسر الواو، فكسرت الباء إتباعًا لها، ثم حذفت كسرة الواو وقدرت، فانقلبت الواو ياء؛ لسكونها بعد كسرة، وأصل «أباك» أَبَوَك، بفتح الواو، ففتحت الباء بفتحة أخرى للإتباع، بعد سلب فتحتها الأولى طردًا للباب، ثم قلبت الواو ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وعليه جمهور البصريين[(١)]، وأكثر المتأخرين مغاربة ومشارقة، وصححه المحققون كابن مالك[(٢)] وأبي حيان[(٣)] وابن هشام[(٤)] وغيرهم، وإن كان المشهور أنها (كَهَذَا الجَمْعِ فِي، رَفْعٍ) لها بالواو نيابة عن الضمة (وَخَفْضٍ) لها بالياء نيابة عن الكسرة (وانْصِبَنْـ)ـها حينئذ (بِالأَلِفِ) نيابة عن الفتحة، كهذا / أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك، وفوك، وذو مال، ورأيت أباك، وأخاك، ١٤٦/ب وحماك، وهناك، وفاك، وذا مال، وبَصُرت بأبيك، وأخيك، وحميك، وهنيك، وفيك، وذي مال.

وفيها لغات[(٥)]: ففي «هَنٌ» التشديد، كـ«دَنٌّ»[(٦)]، والنقص مطلقًا كيَدٍ، وفي: «أب» اللغتان، و«أبا» بالقصر، وفي: «أخ» الثلاث، و«أخو» كدَلْوٍ، وفي «حم» الأربع، وحَمْء كخَبْء، وحَمًا كخطأ، وفي «فم» النقص كدَمٍ، والقصر كفَتًى، والتشديد كعَمٍّ، مع تثليث الفاء في الثلاث، وإتباع فائه حرف إعرابه، مطلقًا نقصًا وتشديدًا[(٧)]، و«فُوهٌ» كمُوقٍ، و«فَاهٌ» كخالٍ، و«فِيهٌ» كـ«رِيْمٍ»، بالإعراب على الهاء في الثلاث، فهذه مع اللغة المشهورة، -وهي «فوك»- خمس عشرة فتأمل[(٨)].

---

(١) راجع (ص١٣٧/أ).

(٢) انظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ (١١٧).

(٣) انظر ارتشاف الضرب (١/ ٤١٥، ٤١٦).

(٤) انظر الشذور (٣٥، ٥٩).

(٥) راجع الإنصاف (١/ ١٨)، ابن يعيش (١/ ٥٣)، التسهيل (٨)، الأشموني (١/ ٧٠)، الهمع (١/ ١٢٧).

(٦) عرفناه في (ص٩٩/ ب).

(٧) أي في «فَمٌ» بالنقص والتشديد، وبإتباع الفاء لحرف الإعراب، ينتج عنه لغتان، تقول: هذا فُمٌ، بضم الفاء، وخُتِمَ على فِمٍ، بكسر الفاء.

(٨) تثليث الفاء في الثلاث الأول، ينتج عنه سِتٌّ، بالإضافة إلى الثلاث نفسها، تصير تسعًا، مع اثنتين الإتباع، واللغة المشهورة، وثلاث لغات قبلها فالمجموع خمس عشرة.

وسمع «فا»[1] مقصورًا، بلا ميم ولا إضافة، فقيل: لغة[2]، وهو الأصح، فتكون ست عشرة، وقيل: شذوذ، على حذف المضاف إليه ونية لفظة[3].

(وَ) أما (الخَمْسَةُ الأَفْعَالُ): ففي إعرابها خمسة[4] أقوال أصحها[5] أنه يكون (رَفْعُهَا) كما قد (عُرِف بِـ) ثبوت (نُونِها) نيابة عن الضمة كتذهبين، تذهبان، تذهبون، يذهبان، يذهبون (وَفِي سِوَاهُ) وهو الجزم والنصب (تَنْحَذِف) نيابة عن السكون والفتح، كلم تذهبي، لم تذهبا، لم تذهبوا، ولن تذهبي، لن تذهبا، لن تذهبوا.

وقيل: إعرابها بحركات مقدرة في اللام[6]، وهو قويٌّ كما ستعلمه[7]، أو بنفس الأحرف الثلاثة[8]، فالضمائر مستترة[9]، أو بلا علامة[10] ألبتة.

---

(١) جاءت في قول العجاج:

خالط من سلمى خياشيمَ وفَا

صهباء خُرْطُومًا عُقَارًا قَرْقَفَا

انظر المسائل العسكرية (١٦٩، ١٧٠)، إيضاح الشعر (١٢٧)، الخزانة (٢/ ٦٢، ٦٣).

(٢) حكاها أبو الحسن الأخفش، انظر إيضاح الشعر (١٢٧)، وقال ابن جني: «حكاها الجماعة: أبو الحسن، وأبو عبيدة، وقطرب، وأكثر الكوفيين». الخصائص (٢/ ٩٧).

(٣) القول مذهب البصريين. انظر الهمع (١/ ١٣١)، الخزانة (٢/ ٦٢).

(٤) جملة الأقوال المذكورة فيما اطلعت عليه من كتب النحو أربعة، فقول الشارح: «خمسة» -وحاصل ما ذكره أربعة- سبق قلم.

(٥) وهو ما عليه الجمهور.

(٦) لام الفعل، أي إن الحركة مقدرة قبل الأحرف الثلاثة، ألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة.

(٧) في (ص١٤٧/ ب)، وإليه ذهب الأخفش، وابن درستويه، والسهيلي. نتائج الفكر (١٠٩، ١١٠)، الارتشاف (١/ ٤٢٠).

(٨) هذا القول دون عزو في الارتشاف (١/ ٤٢٠)، ويس على مجيب النداء (١/ ١٣٣).

(٩) أراد الفاعل في الأحوال الثلاثة، الرفع، والنصب، والجزم.

(١٠) أي: الفعل معرب، وليس فيه علامة إعراب، وبه قال الفارسي. انظر ارتشاف الضرب (١/ ٤٢٠)، الهمع (١/ ١٧٦).



ونونها تكسر بعد الألف تشبيهًا بالمثنى، وفتحها لغة[1]، وتفتح بعد الواو والياء تشبيهًا بالجمع، وحذفها مطلقًا لغة على الصحيح[2]، وهو مما يقوي أن إعرابها بالحركات؛ لأن اطراد حذف علامة الإعراب -لغير تعذر أو استثقال أو ضرورة- لا يجوز.

تنبيه: علم مما ذكره في الباب، أن علامات الإعراب بحسب ذواتها تسع، الحركات الثلاث، والسكون، وأحرف العلة الثلاثة، والنون، وحذف الحرف، وبحسب مواضعها -وهي: المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، والمجزومات- / أربع عشرة للرفع أربع: الضم، وتنوبه الواو[3]، والألف، والنون، وللنصب خمس: الفتح، وتنوبه الكسرة، والألف، والياء، وحذف النون، وللخفض ثلاث: الكسر، وينوبه الفتح، والياء، وللجزم ثنتان: السكون، وينوبه الحذف لحرف العلة، أو للنون.

١٤٧/أ

فالأصول أربع بحسب ذواتها ومواضعها، والفروع بحسب مواضعها عشر كما فهم، وبحسب ذواتها سبع: الواو، والألف، والياء، والنون، والفتح، والكسر، وحذف الحرف.

فأصل الرفع الضمة، والنصب الفتحة، والخفض الكسرة، والجزم السكون، وخرج على ذلك سبعة أبواب، تسمى أبواب النيابة:

١. ما لا ينصرف: يجر بالفتحة.
٢. ما جمع بالألف والتاء، والملحق به: ينصب بالكسرة.

---

(١) جاء فتح النون في قراءة المدنيين، وابن كثير، لقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ أَتَعِدَانِنِىٓ أَنْ أُخْرَجَ ﴾ [الأحقاف: ١٧]، وانظر العشر (٢/ ٣٧٣).

(٢) جاء حذفها في قوله ﷺ: «والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا ...» رواه أبو هريرة ﷺ وأخرجه ابن ماجة في سننه (١/ ١٥).

وجاء حذفها أيضًا في الشعر كقوله:

أبيت أسري وتبيتي تدلكي ** جلدك بالعنبر والمسك الذكي

انظر: الرضي (٢/ ٢٣٠)، الهمع (١/ ١٧٦).

(٣) التعبير المعروف «تنوب عنه الواو» لأن «ناب» فعل لازم، والشارح استخدمه متعديًا ودرج على هذا الأسلوب، ولم أجد في كتب اللغة ما يعضده. ينظر اللسان (نوب) (١/ ٧٧٤)، القاموس (١/ ١٣٤).

٣. الفعل المعتل الآخر: يجزم بحذف آخره.

٤. الأسماء الستة: ترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء.

٥. المثنى وما حمل عليه: يرفع بالألف، وينصب ويجر بالياء، المفتوح ما قبلها، المكسور غالبًا ما بعدها.

٦. جمع المذكر السالم، وما أُلحق به: يرفع بالواو المضموم ولو تقديرًا ما قبلها، ويجر وينصب بالياء، المكسور ولو تقديرًا ما قبلها، المفتوح غالبًا ما بعدها.

٧. الأمثلة الخمسة: ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها.

وعلم مما ذكرناه أن أبواب النيابة على الصحيح ثلاثة غير المنصرف والجمع بالألف والتاء والأمثلة الخمسة؛ لأن الأسماء الستة والمثنى والجمع وما أُلحِق بهما، معربةٌ بحركات مقدرة، والفعل المعتل مجزوم بسكون مقدر، فعلامات الإعراب بحسب ذواتها ست: الحركات الثلاث، والسكون، والنون، وحذفها، وبحسب مواضعها تسع: للرفع الضم، وتنوبه النون في الأمثلة الخمسة، وللنصب الفتح، وينوبه الكسر في جمع المؤنث، وحذف النون في الأمثلة، وللخفض الكسر، وينوبه الفتح فيما لا ينصرف، وللجزم السكون / وينوبه حذف ١٤٧/ب النون في الأمثلة [الخمسة][1] فالأصول أربعة مطلقًا، والفروع خمس بحسب أماكنها كما تراه، أربع بحسب ذواتها، وهي: الفتحة، والكسرة، والنون، وحذفها.

فعلى الصحيح ليس لنا ما يعرب بالحروف سوى الأمثلة الخمسة، وبه يقوى القول بأن إعرابها بحركات مقدرة في اللام[2]؛ لأنه يلزم من إعرابها بالحرف عدم النظير.

فعليك أيها الطالب بتفهم ما في هذا الباب، ثم الفصل، حق التَّفهم، ثم بحفظ ما في هذا التنبيه عن ظهر القلب، بحيث لا تزال مستحضرًا له في كل وقت، فإنه أُسُّ العربية، والله سبحانه أعلم.

---

(١) عن (ب).

(٢) انظر (ص١٤٦/ ب).

(باب) فيه (المعرفة والنكرة)

والصحيح أنها أصل المعرفة[١]، وقيل: هما أصلان، وهو الأصح في الأصول، (وَإِنْ تُرِدْ تَعْرِيفَ) أي بيان حقيقة (الإِسمِ النَّكِرةَ فَهُوَ) الاسم (الَّذِي) يكون شائعًا في جنسه الشامل له ولغيره، لا يختص به واحد دون آخر كرجل، فإنه عام في جنس الرجال، الذي هو كل ذكر بالغ كبير من بني آدم، لا يختص بواحد من أفراد الرجال دون آخر.

وأما علامتها فمنها: أنها (تَقْبَلُ)[٢] دخول (أَلْ) عليها أو على ما وقعت موقعه حال كونها (مُؤَثِّرَة) في مدخولها التعريف، يعني «أل» كالرجل والكتاب والفرس ولـ«ذو» في نحو: ذو مال، فإنها لا تقبل «أل» لكنها وقعت موقع «صاحب» لأنها بمعناه، وهو يقبلها كالصاحب، و«ما» في نحو: مررت بما معجبٍ لك، وقعت موقع «شيء» وهو يقبل «أل» كالشيء، و«من» في رأيت مَنْ صَاحِبًا لك، وقعت موقع «إنسان» وهو يقبل «أل» كالإنسان، فـ«ذو»، و«ما» و«من» فيما ذكر نكرات، لوقوعها موقع ما يقبل «أل» المعرفة، بخلاف نحو: العباس، والحسن، والفضل أعلامًا، فإن «أل» لم / تفده التعرف، فلا يكون نكرة عند حذفها[٣]. ١٤٨/أ

ومنها قَبُولُها لـ«رُبَّ» كرُبَّ شَيْخٍ رويت عنه، وبه استدل على أن الضمير في نحو:

رُبَّهُ فِتيــةً دَعَــوْتُ ** ....[٤]

---

(١) وهو مذهب سيبويه والجمهور، وخالف الكوفيون وابن الطراوة. انظر الهمع (١/ ١٨١)، يس على الفاكهي (١/ ١٨١).

(٢) في المنظومة (يقبل) لأنه صلة «الذي»، لكن الشارح هنا أنث الفعل (تقبل) مراعاة للضمير المؤنث السابق.

(٣) لأن ما دخلت عليه معرفة بالعلمية، وجاءت فيه للمح الأصل.

(٤) .... إلى ما ** يورث المجد دائبا فأجابُوا

لم تنسبه المراجع لقائل معين، ولم أعثر له على سابق أو لاحق.

دائبا: ملحا، وقيل: دائمًا، ويروى «الحمد دائمًا».

المغني (٢/ ٤٩١)، الشذور (١٣٣)، العيني (٣/ ٢٥٩)، الأشموني (٢/ ٦٠، ٢٠٨)، التصريح (٢/ ٤)، الهمع (٢/ ٢٧).

و«من» في نحو:

رُبَّ من أنضجتُ غيظًا قلبَهُ[1]

و«ما» في نحو:

رُبَّ ما تكره النفوسُ من الأمـ ـــر.................[2]

---

(١) .... ** قـد تمنّى لِيَ موتا لم يُطَـع

قائله: سويد بن أبي كاهل، واسمه غطيف أو شبيب بن حارثة بن حسل اليشكري (... - ...).

شاعر مخضرم، عالي الطبقة في الشعر، سكن بادية العراق، وسجن بالكوفة، بسبب شعر قاله، ثم أطلق، توفي بعد سنة ستين للهجرة، وله ديوان شعر. ابن سلام (١٢٨)، الشعر والشعراء (١٦٠)، الإصابة (٢/ ١١٧)، الخزانة (٢/ ٥٤٧)، الأعلام (٣/ ١٤٦).

والبيت من قصيدة طويلة له سميت في الجاهلية «اليتيمة» لما اشتملت عليه من الأمثال، وقبل الشاهد:

كيف باستقرار حُرٍّ شاحط ** بـبلاد ليـس فيها متسع

لا نريد الدهر عنها حـولا ** جُرَعَ الموتِ وللموت جُرَع

وبعده:

ويراني كالشَّجَا في حلقـه ** عَسِـرًا مخرجُـهُ مـا يُنتزَع

مُزْبِدًا يَخْطِرُ ما لـم يـرني ** فـإذا أسمعتُهُ صوتي انقمَع

شاحط: بعيد، ويروى (ساخط)، جرع: فيه النصب بفعل مضمر، والرفع خبر لمحذوف، والجرع: الشرب قليلا قليلاً، وأراد أسباب الموت، ويروى (قلب من) و(صدره).

الشجا: الغصص، ويروى (أراني كالشجا)، يخطر: يمشي مع تحريك اليدين مختالاً بهما. انقمع: انقطع، ويروى (انقطع) بمعناه.

شر المفضليات للتبريزي (٢/ ٧٠٠)، ابن يعيش (٤/ ١١)، المغني (١/ ٣٢٨)، الشذور (١٣١)، الأشموني (١/ ١٥٤)، الهمع (١/ ٩٢)، الخزانة (٢/ ٥٤٦)، (٣/ ١١٩).

(٢) .... ** لـه فَرْجَـةٌ كحـل العقـال

قال أُمية بن عبد الله بن أبي الصلت الثقفي (... - ٥هـ).

شاعر جاهلي، أدرك الإسلام ولم يكن له حظ فيه، من أهل الطائف، سكن البحرين ثماني سنين، وزار الشام.

ابن سلام (٦٦)، الشعر والشعراء (١٧٦)، الأغاني (٣/ ١٨٦)، الخزانة (١/ ١١٩).

والبيت من قصيدة طويلة، يذكر فيها شيئًا من قصص الأنبياء، داود وسليمان ونوح وموسى وإبراهيم وإسحاق عليهم السلام، وقبل الشاهد:

قال خذه وارسل ابنك إني ** للـذي قد فعلتما غير قـالي

=



نكرات، أي رب إنسان أنضجت، ورب شيء تكرهه النفس.

ومنها: قَبُولُها لكَمْ، وكأيِّن، نحو: ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ ﴾ [الأعراف: ٤]، ﴿ وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ ﴾ [العنكبوت: ٦٠]، ووقوعها حالاً أو تمييزًا بلا تأويل، واسمًا أو خبرًا لـ«لا» التبرئة، أو الحجازية في غير شذوذ.

وهي أقسام متفاوتة الرتبة؛ لأنها إن دخل غيرها تحتها، ولم تدخل هي تحت غيرها، فهي أنكر مطلقًا، وإن دخل غيرها تحتها، ودخلت تحت غيرها، فهي بالنسبة إلى ما دخل تحتها أنكر، وبالنسبة إلى ما دخلت تحته أخص، فأنكر النكرات[١]: مَعْلُومٌ، لشموله الموجود والمعدوم، ثم شيء، وموجود، ثم متحيز، وحادث، ثم جسم، ثم نامٍ، ثم حيوان، وحي، ثم ماشٍ، ثم ذو رجلين، ثم إنسان، ثم ذكر، ثم بالغ، ثم رجل.

(وَغَيْرُه) أي غير الاسم النكرة (مَعَارِفٌ) وهي ما وضع لمعين (وَتُحْصَرُ فِي) أقسام (سِتَّةٍ) على ما هنا مع تفاوتها في التعريف، فأعرفها اسمه تعالى الأعظم، أعني الجلالة الشريفة، وإن كان علمًا[٢]، فالضمير، فالعلم، فاسم الإشارة ومثله المنادى المقصود، فالموصول، فذو الأداة، وأما المضاف فكالمضاف إليه، إلا المضاف إلى الضمير فكالعلم، هذا هو الصحيح من خلاف كبير فيه[٣].

=

والدَّ يتقي وآخر مـــولو ** د فطارا منه بِسِمْعٍ مُعـــالي

سمع: بالكسر الذكر الجميل، معالي: بضم الميم مرتفع، ويروى (النفوس من الشر)، فَرْجَة: بالفتح الانفراج في الأمر، وبالضم الشق فيما هو محسوس، العقال: الحبل تشد به قوائم البعير.

ديوانه (٥٠)، سيبويه (١/ ٢٧٠)، المقتضب (١/ ١٨٠)، المغني (١/ ٢٩٧)، العيني (١/ ٤٨٤)، الأشموني (١/ ١٥٤)، الخزانة (٢/ ٥٤١).

(١) انظر مجيب النداء (١/ ١٨٢).

(٢) عليه تعالى وهو «الله» قال السيوطي في الهمع (١/ ١٩١): «ومحل الخلاف في غير اسمه تعالى، فإنه أعرف المعارف بالإجماع» أي أن هناك خلافًا في أعرف المعارف بعد اسم الله تعالى.

(٣) راجعه في الهمع (١/ ١٩١، ١٩٣).

(فَالأَوَّلُ: إِسْمٌ مُضْمَرٌ) ويسمى الضمير أيضًا، وكذا الكنايةُ والمَكْنِيُّ[١]، وهو ما (يُكْنَى بِهِ عَنْ) اسم (ظَاهِرٍ فَيَنْتَمِي) أي ينتسب (لِلْغَيْبِ) وهو أعني المنتسب إلى الغيبة الغائب، أي ما ليس مخاطبًا، ولا متكلمًا كهو (والحُضُور) وهو المخاطب كأنت (والتَّكَلُّمِ) / وهو المتكلم١٤٨/ب كأنا، وهو أعرفها، فالمخاطب فالغائب.

(وَقَسَّمُوه) تقسيمًا (ثَانِيًا لِمُتَّصِلٍ) وهو ما لا يجوز افتتاح النطق به، ولا يقع بعد «إلا» ونحوها اختيارًا، كتاء قمت، وينقسم -أي المتصل- إلى:

(مُستَتِرٍ) وهو ما لم تضع له العرب لفظًا يعبر به عنه أصلاً، وأما قولهم: المستتر في أقوم، ونقوم، وتقوم، ويقوم، أنا، ونحن، وأنت، وهو، فمجاز منهم لتعذر العبارة عنه، وإنما المستتر معنى ذلك والمرادف له لا هو بنفسه، ولا يكون المستتر إلا مرفوعًا.

فإذا كان عامله لا يرفع إلا الضمير فقط كالأمر كان واجب الاستتار، وإلا فجائزه، فيجب استتاره[٢] في فعل الأمر للمفرد كقم، واسم فعله مطلقًا كصه يا رجال، والمضارع المسند إلى متكلم مطلقًا، أو مخاطب مفرد، كأقوم، واسم فعله مطلقًا، كـ«أَوَّه» أي: أتوجع، أو نتوجع، وفعل الاستثناء، كقاموا خلا زيدًا، ولا يكون أخاك، وفعل التعجب، كما أحسن زيدًا، والمصدر الواقع بدلاً من فعله، كسقيا لك، أي: سقاك الله[٣]، وقيل: فاعله محذوف[٤].

ويجوز فيما عدا ذلك، وهو الماضي غير ما مر، والمضارع المسند إلى غائب، أو مخاطبين فأكثر، والظرف، والصفات، حتى اسم التفضيل[٥]، خلافًا لمن وهم فيه[٦].

---

(١) والتعبير بهما للكوفيين، وبالأولين للبصريين.

(٢) يجب استتار الضمير إذا لم يصلح أن يحل محله الاسم الظاهر، ومن الوجوب قولك: محمد يقوم وزيد قام؛ لأنه لا يجوز أن تقول: محمد يقوم محمد، ولا زيد قام زيد، وهذا ما لم يذكره الشارح.

(٣) انظر (ص١٧٥/ أ).

(٤) ينظر (ص٣٠٦/ ب).

(٥) قد ظهر المرفوع باسم التفضيل في لغة حكاها سيبويه وغيره. انظر (ص٣١٠/ ب)

(٦) فممن منع رفع اسم التفضيل للظاهر أبو حيان، قال: «الأولى الاقتصار فيه على مورد السماع، ولا يقاس عليه، إذا رفع أفعل التفضيل للظاهر هو على سبيل الشذوذ». الارتشاف (٣/ ٢٣٥).

(وَبَارِزٌ) وهو ما وضعت له العرب لفظًا، يعبر به عنه، كتاء قمت.

وينقسم المتصل بنوعيه إلى مرفوع: كقمتُ، قمنا، قُمْتَ، قمتِ، قمتما، قمتم، قمتن، قام، قامت -وهو مستتر في هذين- قاما، قامتا، قاموا، قمن، ومنصوب: كنصرني، نصرنا، نصركَ، نصركِ، نصركما، نصركم، نصركن، نصره، نصرها، نصرهما، نصرهم، نصرهن، ومجرور: وهي ضمائر النصب بلا فرق، كبِي، بِنَا، بِكَ، بِكِ، بكما، بكم، بكنّ، به، بها، بهما، بهم، بهن، فلكل قسم اثنا عشر لفظًا، لأن قاما، وقامتا، الألف فيهما ضمير الاثنين، وإنما فصلناهما للإيضاح[1]، وثلاثة في اثني عشر بستة وثلاثين، والسابع والثلاثون ياء المخاطبة كقومي.

(وربيعة تشبع تاءَ الواحدة، وكافَها، وكافَ الواحد، كرميتي، حَمَيْتُكِي، أعطيتكاه، وكسر كاف الجمع بعد كسرة، كـ«في قيامِكِم، بِكِم» لبكر[2]، وبعد ياء ساكنة كعليكِم، يعطيكم، للنمر[3]، ولك في ميم الجمع سكونها، وضمها بواو -كابن كثير، وأبي جعفر- وبدونها[4]، وكذا كسرها بياء ودونها بعد كسر، فإن تلاها ضمير فالإشباع -كرميتموه، أعطيتكموه- أكثر.

والهاء إن تلت ياء ساكنة أو كسرة -كيرميهُ، عليهُما، قاضيهُم، بِهُن- فللحجاز وفصحاء اليمن ضَمُّها[5]، كحمزة[6]، ويعقوب،

---

(١) مراده أن (قاما وقامتا) فيهما ضمير واحد، وهو ألف الاثنين، وكان يكفيه التمثيل بأحد الفعلين، وإنما جمع بينهما للإيضاح كما يقول، وذلك باستكمال صورة إسناد الفعل للمذكر وللمؤنث.

(٢) بكر بن وائل بن قاسط بن هنب بن أفصى ... قبيلة عظيمة جدًا من العدنانية، ديارها باليمامة إلى البحرين إلى سيف كاظمة. ابن حزم (٢٠٦، ٢١٧، ٣٠٢، ٣٠٧)، معجم قبائل العرب (١/ ٩٣).

(٣) حكاها عنهم الفراء انظر الارتشاف (١/ ٤٦٨)، والنمر: قبائل متعددة منهم: النمر بن قاسط بن هنب، والنمر بن زهران بن كعب، والنمر بن وبرة بن تغلب، والنمر بن عثمان، وغيرهم والمراجع لم تحدد المراد منهم عند الإطلاق ولعل المراد النمر بن قاسط فهي أعظم هذه القبائل. انظر ابن حزم (٣٠٠، ٣٠٢، ٣٧٩، ٣٨٣، ٤٠٥، ٤٧٤، ٤٨٣)، ومعجم قبائل العرب (٣/ ١١٩٢، ١١٩٣).

(٤) فهما يضمان كل ميم جمع في جميع القرآن نحو: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [البقرة: ٦]. انظر: المبسوط (٨٥).

(٥) انظر المبسوط (٨٤).

(٦) ابن حبيب بن عمارة بن إسماعيل التيمي ولاء (٨٠، ١٥٦، أو ١٥٨هـ).

أحد القراء السبعة، كان عالمًا بالقراءات، عرف بالزيات، لأنه كان يجب الزيت من الكوفة، مات بحلوان. غاية النهاية (١/ ٢٦١)، تهذيب التهذيب (٣/ ٢٧)، الأعلام (٢/ ٢٧٧).

ورويس[(١)]، في كَلِمٍ لغير مفرد[(٢)]، ولنجد من تميم وقيس[(٣)] وأسد كسرها، أو ساكنها غير ذلك، فالضم، ولتغلب[(٤)] كسرها بعد ساكن صح يلي كسرة، كلم يضربِهِ، مِنْهِم، وكابن ذكوان[(٥)] في «أرجئْهِ»[(٦)] بالهمز[(٧)].

أو تلت متحركًا كيُكرمُه، لَه، بِه، فالإِتمامُ، ولعُقَيل[(٨)] وكلاب[(٩)] الاختلاسُ، وقرئ به في

---

(١) محمد بن المتوكل أبو عبد الله اللؤلئي البصري (... - ٢٣٨هـ)
أخذ القراءة عن يعقوب الحضرمي، وختم عليه عدة ختمات، وهو من أحذق أصحابه. غاية النهاية (٢/ ٢٣٤)، مقدمة حجة القراءات (٦٤، ٦٥).

(٢) أي عندما يقرؤون ما فيه هاء للمثنى أو الجمع من آيات المصحف الشريف، ولم يمثل الشارح لذلك، ومنه قراءتهم في قوله تعالى: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٧]، قرؤوا بضم الهاء وإسكان الميم. انظر القرطبي (١/ ١٤٨)، البحر (١/ ٢٦).

(٣) ابن ثعلبة بن عكابة، بطن عظيم من بكر بن وائل، من العدنانية، من بلادهم: منفوحة، ضبيعة، النميلة، الهجرة، وكلها باليمامة. ابن حزم (٣١٤، ٣١٩، ٣٢٥)، معجم قبائل العرب (٣/ ١٧١).

(٤) قال سيبويه (٢/ ٢٩٤): «وقال ناس من بكر بن وائل: مِنْ أَحْلامِكِمْ، وبِكِمْ ... وهي رديئة جدًا».
وتغلب من وائل بن قاسط بن هنب، قبيلة عظيمة، ديارها بجهات سنجار ونصيبين، ولها أيام مشهورة بالحروب والقتال، من أهمها التي مع بكر إثر مقتل كليب.
ابن حزم (٣٠٣، ٤٦٩)، الخزانة (١/ ٥١٩)، معجم قبائل العرب (١/ ١٢٠).

(٥) أي كقراءة ابن ذكوان رواية عن ابن عامر. انظر البحر (٤/ ٣٦٠)، حجة القراءات (٢٩١)، العشر (١/ ٣١١).

(٦) ﴿ قَالُوٓاْ أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ وَأَرۡسِلۡ فِي ٱلۡمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ ﴾ [الأعراف: ١١١]، وجاءت أيضًا في قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ وَٱبۡعَثۡ فِي ٱلۡمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ ﴾ [الشعراء: ٣٦].

(٧) وكسر الهاء دون إشباع.

(٨) ابن كعب بن ربيعة عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن، من العدنانية، كانت مساكنهم بالبحرين ثم ساروا إلى العراق وملكوها. ابن حزم (٢٩٠، ٤٦٩)، الخزانة (٤/ ٣٧٠)، معجم قبائل العرب (٢/ ٨٠١).

(٩) سمي به في العرب ثلاثة: كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، وكلاب بن أمية بن حرثان، وكلاب بن مرة بن كعب. ولم يظهر لي المراد منهم هنا. راجع ابن حزم (١٣، ١٨٣، ٢٨٠، ٢٨٤).



العشر في ﴿ تُرْزَقَانِهِۦٓ ﴾[١]، وفي ﴿ بِيَدِهِۦ ﴾[٢]، والسكونُ، وبالثلاث[٣] قرئ كثيرًا مع فعل حذفت لامه، كـ﴿ لَّمْ يَرَهُۥٓ ﴾[٤]، ﴿ نُؤْتِهِۦ مِنْهَا ﴾[٥]، ﴿ فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ﴾[٦].

أَوَلِيًّا كمكرموه، أخاه، فيه، فالحذف أجود[٧]، والإتمام كابن كثير[٨]، أو ساكنًا صح، كمِنْهُ «أصابتْهُ»[٩] فالإتمام كابن كثير أحسن، والمبرد وابن مالك الاختلاس[١٠].

ولك في هاء الذكور بعد كسرة أو ياء ساكنة كيعطيهم عليهم، بهم، كسرُها، وضمُّها، مع سكون الميم وضمِّها، وكَسْرِها بإتمام واختلاس فهي عشر[١١]، فإن تلاه ضمير فالإشباع

---

(١) ﴿ قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِۦٓ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِۦ ﴾ [يوسف: ٣٧]، قرأ باختلاس كسرة الهاء قالون وابن وردان. العشر (١/ ٣١٢).

(٢) من قوله تعالى: ﴿ وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، قرأ باختلاس كسرة الهاء رويس. العشر (١/ ٣١٢، ٢٢٨).

(٣) الإتمام والاختلاس والسكون.

(٤) ﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴾ [البلد: ٧]، وانظر العشر (١/ ٣١٠، ٣١١).

(٥) ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا ۗ وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلْـَٔاخِرَةِ نُؤْتِهِۦ مِنْهَا ۚ وَسَنَجْزِى ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٤٥]. انظر العشر (١/ ٣٠٥).

(٦) ﴿ ٱذْهَب بِّكِتَٰبِى هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَٱنظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴾ [النمل: ٢٨]. انظر العشر (١/ ٣٠٦)، (٢/ ٣٣٧).

(٧) أي حذف الياء والواو المتولدة عن الإشباع. انظر الارتشاف (١/ ٤٦٧).

(٨) لم يمثل الشارح مما قرأه ابن كثير على ذلك ومنه قوله تعالى: ﴿ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴾ [الفرقان: ٦٩]، قرأ بإشباع الهاء (فيهي) وإذا كان الساكن قبلها غير الياء أشبع الهاء بواو. انظر العشر (١/ ٣٠٥)، (٢/ ٣٣٤).

(٩) ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ ۖ فَإِنْ أَصَابَهُۥ خَيْرٌ ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ ۖ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةَ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ ﴾ [الحج: ١١].

(١٠) نسبه أبو حيان لهما في ارتشاف الضرب (١/ ٤٦٧)، والأسيوطي في الهمع (١/ ٢٠٢).

(١١) بالتفصيل هي (عليهُمْ، عليهُمُ، عليهِمْ، عليهِمِي، عليهِمُو، عليهُمِ، عليْهُمِي، عليْهِمُ، عليْهِمِ) الست الأول مأثورة عن الأئمة من القراء، والأربع الأخيرة منقولة عن العرب غير محكية عن القراء كذا قال القرطبي (١/ ١٤٨، ١٤٩).

كيعطيهمُوه يعطيهمِيه أجود، أو ساكن فللجار ضمُّها كحمزة والكسائي وخلف[١]، ولنجد كسرُهُما كأبي عمرو ويعقوب، ولبعض أسد كسرُ الهاءِ وضمُّ الميمِ كالجمهور، ويقبح عكسه مطلقًا)[٢].

وقيل[٣]: الياء والألف والواو والنون في نحو: قومي، قاما، تقومون، قمن، حروف تأنيث / وتثنية وجمع، والضمائر مستترة. ١٤٩/أ

فهذه أقسام المتصل، إذ الضمير ينقسم إلى متصل، وهو ما ذكر.

(وَمُنْفَصِل) وهو ما يجوز افتتاح النطق به، ووقوعه بعد «إلا» ونحوها اختيارًا، كأنت، وينقسم إلى:

مرفوع، وهو: أنا، نحن، أنتَ، أنتِ، أنتما، أنتم، أنتن، هو، هي، هما، هم، هن وضم ميم جمع تلاها ساكن أكثر من كسرها.

ومنصوب وهو: إياي، إيانا، إياكَ، إياكِ، إياكما، إياكم، إياكن، إياه، إياها، إياهما، إياهم، إياهن، فهي أربعة وعشرون إلى السبعة والثلاثين[٤] تكون واحدًا وستين.

(وَحِمْيَر تقول لأنثى المتكلم: أَنِي بكسر نون فسكون تحتيةٍ، وتبدل تاء المتكلم كافًا، ومنه ما وجد في قبر بحقل قتاب[٥]: «أَنِي شمعة[٦] بنت ذي مراثد، كُنْكُ إذا وَجِمْكُ، أي كنتُ إذا

---

(١) ابن هشام البزار الأسدي (١٥٠-٢٢٩هـ)
أحد القراء العشرة، كان عابدًا عالمًا ثقة، وهو أحد الرواة عن سليم عن حمزة، وكان يأخذ بمذهب حمزة إلا أنه خالفه في مئة وعشرين حرفًا، مات ببغداد مختفيًا عن الجهمية.
تاريخ بغداد (٨/ ٣٢٢)، غاية النهاية (١/ ٢٧٣)، الأعلام (٢/ ٣١٢).

(٢) سقط ما بين القوسين من (ب).

(٣) قاله المازني، ووافقه الأخفش في الياء. انظر الهمع (١/ ١٩٥).

(٤) وهو مجموع الضمائر المتصلة السابقة.

(٥) اسم موضع باليمن مما يلي ذمار. صفة جزيرة العرب (١/ ٩٥).

(٦) لم أعثر على ترجمة لها، وذو مراثد من ملوك حمير، واسمه حسان ذو مراثد بن ذي سحرة ومعنى: ذو مراثد، ذو المال الكثير. ينظر: تاريخ اليمن خلال القرن الحادي عشر هامش (ص٥٩).

وَحِمْكُ[(١)]، أول لي القشم[(٢)]، أي أتيتُ بثمار الخريف من أرض الهند، بطلّه راهدًا، أي طريا»[(٣)]، وهو يدل على استخدامهم للجن.

وبعضهم يبدل تاء المخاطب أيضًا كافًا نحو:

يابن الزبير طالما عصيكا[(٤)]

أي: عصيت.

وبعض: تميم، وأسد، تبدل كاف المخاطبة شينًا معجمة، تقول: مالَشِ، إنَّشِ قائمة، أي: مالَكِ إنَّكِ.

وقد تبدل ياء المتكلم ألفًا كـ: ﴿ يَٰأَسَفَىٰ ﴾ [يوسف: ٨٤] وبه تتم الضمائر ستة وستين)[(٥)].

والقسمة العقلية تقتضي أن تكون مائة وثمانية؛ لأن كلا من المتكلم والمخاطب والغائب إما مذكر أو مؤنث، واثنان في ثلاثة بستةٍ، وكل منها إما مفرد، أو مثنى، أو جمع، وثلاثة في ستة بثمانية عشر، والضمير إما متصل أو منفصل، وكل منهما إما مرفوع أو منصوب أو مجرور، واثنان في ثلاثة بستةٍ، مضروبة في الثمانية عشر، تكون مئة وثمانية، إلا أنهم وضعوا ضمير المتكلم مشتركًا بين المذكر والمؤنث، ولم يضعوا لمثناه ضميرًا مفردًا، ووضعوا ضمير المثنى

---

(١) الوَحَمْ: شدة شهوة الحبلى لشيء تأكله. انظر اللسان (وحم) (١٢/ ٦٣٠).

(٢) القشم: الأكل، والبسر الأبيض، واللحم المحمر وبقايا الشحم بعد خَمْسِهِ، وثمار الخريف. اللسان (قشم) (١٢/ ٤٨٤)، المحيط (١/ ٤٣٩).

(٣) بنصه في كتاب خلاصة السير الجامعة لعجائب أخبار الملوك المتابعة (١/ ٥٦).

(٤) لراجز من حمير كما في نوادر أبي زيد (٣٤٧).

وبعده: وطالما عَنَّيْتَنَا إليكا

لنضربنْ بسيفِنَا قفيكا

يروى (عنيكنا).

ابن الزبير: عبد الله بن الزبير بن العوام.

ضرورة الشعر (١٥٣)، المسائل العسكرية (١٥٨)، سر صناعة الإعراب (١/ ٢٨٠)، شرح الشافية للرضي (٤/ ٤٢٥)، العيني (٤/ ٥٩١)، الخزانة (٢/ ٢٥٧).

(٥) ما بين القوسين سقط من (ب).

لمخاطب وغائب، مشتركًا بين المذكر والمؤنث، فسقطت ستة بها ضربت فيه من أحوال الضمير الستة بستة وثلاثين، فبقي اثنان وسبعون سوى ياء المخاطبة، وسقط منها اثنا عشر للمجرور المنفصل، فبقي واحد وستون[1].

وقد يستعمل المنفصل بنوعيه مجرورًا، كما أنا كأنت، ولا أنت كإياي، والمنصوب مرفوعًا، كلم يأتني إلا إياك، والمرفوع منصوبًا، كلم أكرم إلا أنت، (وفي الحديث «وأرجو أن أكون أنا هو»[2] أي إيّاه؛ لأنه خبر كان، لا ينصبه إلا إياه، أي هو، لأنه فاعل)[3].

وعليه تبلغ مائة وتسعة بياء المخاطبة، لكن بالتكرار، فتزيد العقلية أربعة وخمسين منفصلة، أو تتضاعف مطلقًا، وهذا التقسيم للضمير هو للجمهور، وقَسَّمَهُ في التوضيح[4] إلى مستتر وبارز، ثم قَسَّمَ البارز إلى متصل ومنفصل، وكلاهما اصطلاح، ولا مشاحة فيه حيث لا محذور.

فروع: لا يجوز اختيارا فصل الضمير عند إمكان اتصاله إلا في مسائل:

١. كون الضمير مرفوعًا لغائب، كزيد قام هو، وهند قامت هي، ومررت / برجل مكرمك ١٤٩/ب هو، وبامرأة مكرمتك هي[5]، فيجوز في «هو» و«هي» كونها مؤكدة لضمائر مستترة في الفعل والوصف، وكونها فاعلاً بأنفسها خلافًا لمن منعه كالرضي[6]، وابن هشام[7].

٢. كونه خبرًا لكان أو إحدى أخواتها، سواء أكان قبله ضمير كالصديق كنته، أو كنت

---

(١) بإدراج ياء المخاطبة في المتبقي.

(٢) أخرجه الترمذي في السنن (٥/ ٥٨٦)، في كتاب المناقب، باب ما جاء في فضل النبي، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ : «سلوا الله لي الوسيلة» قالوا: يا رسول الله وما الوسيلة؟ قال: «أعلى درجة في الجنة لا ينالها إلا رجل واحد ...».

(٣) سقط من (ب).

(٤) المشهور بأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (١/ ٨٣).

(٥) بجعل المستتر من قبيل المتصل كما مر (ص١٤٨/ ب).

(٦) شرح الكافية (٢/ ١٧).

(٧) أوضح المسالك (١/ ٨٨).

إياه، أم لا كالصديق كأنه، أو كان إياه زيدٌ.

٣. كون عامله ناسخًا عاملاً في ضمير آخر أعرف منه مقدم عليه غير مرفوع كزيد حسبتُكَهُ، أو حسبتك إيّاه، والصديق أنا ظانكه، أو ظانك إيّاه.

٤. كون عامله غير ناسخ كذلك، أي عاملاً في ضمير آخر أعرف مقدم غير مرفوع كسلنيهِ، وسلني إيّاه، وعجبت من حبيكَ، أو حبي إياكَ، ومن المولِيكَهُ، أو المولِيكَ إيّاه.

٥. كونه ضمير متكلم أو غائب مُغْرًى به، كعليكه، أو عليك إيّاه، وعليكني، أو عليك إياي، وعندكه، أو عندك إيّاه، وعندكني، أو عندك إيّاي، ودونكه، أو دونك إيّاي، وإليكه، أو إليك إياه، وإليكني، أو إليك إيّاي، وكلها أسماء فعل، بمعنى الزم، أي: الزمه أو الزمني.

وقد يجب فصله: بأن كان محصورًا كإنما قام أنا، أو مسندًا إليه عاملٌ جَارٍ على غير صاحبه، كهند ضاربها أنت، وغلام زيد ضربه هو، إذ الضارب زيد، والخبر للغلام، أو خبرًا مرفوعًا، كإن زيدًا أنت، أو ضميرًا للفصل عند من يراه اسمًا، كظننته هو صائمًا، أو تابعًا كقام زيد وأنت، ومررت بك إياك، أو تاليًا لواو المعية، كقمت وإياك، أو تاليًا «إمَّا» كقام إمَّا أنا أو أنت، أو ثانيًا لضميرين لا مرفوع فيهما، اتحد عاملهما، وكان الثاني أعرف، كزيد معطيك إياي، وأعطاه إياك، أو كالأول[1]، كملكتني إياي، وعجبت من حبه إياه، أو ثانيًا لمفعولين أولهما محذوف أو ظاهر، كالثوب كسوت إياه، أو كسوت زيدًا إياه، أو مستثنًى بـ«ليس، ولا يكون» كقاموا لا يكون إياك، وليس إياي، أو مفعولاً ثانيًا لـ«أعطى» مخبرًا به في باب / الإخبار بالذي ونحوه: كالذي كسوت زيدًا إياه الثوب، أو كان عاملُه مؤخرًا، كـ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الفاتحة: ٥]، أو محذوفًا، كإن أنت قمتَ قمتُ، أصله إن قمت، فحذف «قام» لدلالة ما بعده، فانفصل الضمير، أو معنويًا، كهو صائم، أو حرفًا غير «إن» وأخواتها، كـ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ [المجادلة: ٢] إن زيدًا إياك، أي ما زيد، أو مصدرًا هو منون، كعجبت من ضربٍ هو إياك، أو معرف بـ«أل» كحثثته على الإكرام هو إياك، أو مضاف إلى مفعوله، كعجبت من ضربِ هو،

١٥٠/أ

(١) أي ليس أحدهما أعرف من الثاني.

أو إلى ظرفه توسعًا، كفرحت بنصر أمس هو إياك، أو إلى ضمير مثله أو دونه[١]، كعجبت من حبه إياه، أو من حبه إياك، أو وصفًا هو منون، كزيد ممنوح إياك، أو لضمير دونه أو مثله، كزيد معطيه إياك أبوك، أو معطيك إياك، ويجب اتصاله في غير ما ذكرنا.

(ثَانِي المَعَارِفِ الشَّهِيرُ بِالعَلَم) وهو إما علم جنس: بأن وضع للماهية الكلية الذهنية فقط، التي لا يعقل لها وجود في الخارج عن الذهن بحال، كـ«أسامة» علم جنس للأسد، أي لأسديته المتعلقة في الذهن فقط، التي بوجودها فيه صار أسدًا، ومثله «ذؤالة[٢]»، وأبو جعدة»[٣] للذئب، و«شَبْوة[٤]»، وأمّ عِرْيَط»[٥] للعقرب، و«حضاجر[٦]»، وأم عامر»[٧]، للضبع، وسائر كنى الحيوانات، وكـ«هَيَّان بن بَيَّان»[٨] لكل من جُهِل عينه ونسبه، و«طَامِر بن طَامِر»[٩]، و«ضُلُّ بن ضُلٍّ»[١٠]، و«صلعمة بن قلعمة»[١١] لمن لا يعرف هو ولا أبوه، و«أبي طالب» للفرس، و«أبي المختار» للبغل، و«أبي صفوان» للجمل، وكـ«يسار» مثل حذام، علمًا للميسرة بمعنى اليسر، و«فجار» كذلك للفجرة، بفاء فجيم، بمعنى الفجور، و«برة» للمبرة، بمعنى البر[١٢]، و«كيسان» للغدر[١٣]، بمعجمة فمهملة، وقد أوضحت في «التشنيف» الفرق

---

(١) في التعريف.

(٢) سمي به لخفته في عدوه. اللسان (ذأل) (١١/ ٢٥٥).

(٣) اللسان (جعد) (٣/ ١٢٣).

(٤) وشباة: العقرب حين تلدها أمها، أو العقرب الصفراء. اللسان (شبا) (١٤/ ٤٢٠)، القاموس (٤/ ٣٤٦).

(٥) وأم العِرْيَط، وعِرْيَط. انظر ابن يعيش (١/ ٣٧)، اللسان (عرط) (٧/ ٣٥٠).

(٦) سميت بذلك لسعة بطنها وعظمه. اللسان (حضر) (٤/ ٢٠٢).

(٧) انظر الصحاح (عمر) (٢/ ٧٥٩)، اللسان (٤/ ٦٠٩).

(٨) راجع اللسان (هون) (١٣/ ٤٤١).

(٩) في (ب) (طافر) وانظر الهمع (٣/ ٨٣).

(١٠) في القاموس (الضلال) (٤/ ٥) «ضُلُّ بن ضُلٍّ» بكسرهما وضمهما مُنْهمك في الضلال، أو لا يُعْرَفُ أبوه، أو لا خيرَ فيه.

(١١) في (ج) «فلعمة». انظر الهمع (٣/ ٧٩، ٨٠).

(١٢) ابن يعيش (١/ ٣٨)، اللسان (برر) (٤/ ٥٢).

(١٣) اسم له، وكذلك يكنى أبا كيسان. اللسان (كيس) (٦/ ٢٠١).

فمهملة، وقد أوضحت في «التشنيف» الفرق بينه وبين علم الشخص، واسم الجنس النكرة، والمطلق بما أظنني لم أسبق إليه.

وإما علم شخص: وهو ما وضع لفرد معين من الأفراد / الخارجة، بحيث لا يتناول ١٥٠/ب غيره إلا بوضع آخر مستقل مطلقًا، سواء أكان لعاقل مذكرًا كان (كَجَعْفَر) أو مؤنثًا كزينب، أم لغيره كذلك كطيبة (وَمَكَّةٍ) شرفهما الله تعالى (وكَالحَرَم) وهو علم بالغلبة على حرم مكة المشرفة، وحَدُّهُ ما ذكرته مع الحرم المدني في قولي:

وللحـــرم الأميــال جُـــدَّة[1] عـــشرةٌ ... وعُرْنَـةَ[2] إحدى عشر تِـسْعُ جِعِرَّانَـة[3]

وســـبعٌ عـــراقٌ طـــائفٌ يَمَـــنٌ معًـــا ... ثَـلاثٌ لـوادي مَـرَّ[4] إنْ رُمْـتَ عِرْفَانَـه

وطيبــة قــل مــا بــين عَــيْرٍ[5] وثَوْرِهَــا ... هــو الحــرم الــسامي بمــن شــاد بنيانــه

ومــا كــان بــين اللابتــين[6] فعرضــها ... وثَوْرٌ جُبَيْلٌ خلف أُحُـدٍ[7] لقـد زانـه[8]

(وَأُمُّ عَمْرٍو وأَبِي سَعِيد) مثالان للكنية (وَنَحْوُ كَهْفِ الظُّلْمِ والرَّشِيدِ) وهما مثالان للقب (فَمَا أَتَى مِنْهُ) أي من العلم مصدرًا (بِأُمٍّ) كأم كلثوم (أَوْ بِأَبِ) كأبي بكر، أو ابن، كابن داية للغراب[9].

---

(١) بالضم والتشديد المدينة المعروفة. انظر معجم البلدان (٢/ ١١٤، ١١٥).

(٢) وادٍ بحذاء عرفات. راجع معجم البلدان (٤/ ١١١).

(٣) بكسر الجيم والعين وتثقيل الراء، أو إسكان العين وتخفيف الراء، ماء بين الطائف ومكة إلى مكة أقرب، عنده نزل الرسول ﷺ وأحرم منه. انظر معجم البلدان (٢/ ١٤٢).

(٤) بالفتح ثم التشديد، ويسمى (مَرُّ الظهران) قيل: بينه وبين مكة خمسة أميال، لا ثلاثة كما ذكر الشارح. ينظر معجم البلدان (٥/ ١٠٤).

(٥) جبل بالمدينة. معجم البلدان (٤/ ١٧٢)، اللسان (عير) (٤/ ٦٢٠)، القاموس (٢/ ٩٨).

(٦) تثنية «لابه» وهي الحرة. انظر معجم البلدان (٥/ ٣-٤).

(٧) من جبال المدينة كانت عنده غزوة أحد، بينه وبين المدينة قرابة ميل في شماليها، وفي الحديث: «أُحد جبل يحبنا ونحبه، وهو على باب من أبواب الجنة، وعير جبل يبغضنا ونبغضه، وهو على باب من أبواب النار». راجع معجم البلدان (١/ ١٠٩، ١١٠).

(٨) صدر البيت في (ب) «عليه صلاة الله ثم سلامه».

(٩) سمي بذلك لأنه يقع على داية البعير فينقرها.

وابن جلا، لمن كان أمره منكشفًا، أو بينت، كبنت الأرض للحصاة، وابنة الجبل للصخرة (فَكُنْيَةٌ) أي يسمى بذلك، والمصدر بابن أو بنت، قيل: يختص بعلم الجنس كالأمثلة المذكورة، وقيل لا يختص به، فمنها نحو: ابن عمر[1]، وابن عباس وقيل: ليس بكنية أصلاً (وَغَيْرُه) أي غير ما صدر بها ذكر هو (إِسْمٌ أَوْ لَقَب، فَمَا) هو منها (بِمَدْحٍ) كالصديق، والفاروق، وذي النورين[2]، والمرتضى[3]، والزهراء[4]، والبتول[5]، وزين العابدين[6]، والرشيد[7] (أَوْ بِذَمٍّ) كبطة، وقفة، وأنف الناقة، وكهف الظلم، وتأبط شرًا (مُشْعِرٌ، فَلَقَبٌ)

(١) عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي (١٠ ق هـ- ٧٣، أو ٦٣، أو ٦٤هـ).
هاجر مع أبيه إلى المدينة، وروى كثيرًا من حديث الرسول ﷺ وشهد فتح مكة، ومولده ووفاته فيها، كف بصره في آخر حياته.
البداية والنهاية (١/ ١٥٠)، الإصابة (٢/ ٣٣٨)، الأعلام (٤/ ١٠٨).
(٢) عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية (٤٧ ق هـ - ٣٥هـ)
أمير المؤمنين، ثالث الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، صارت إليه الخلافة بعد استشهاد عمر -رضي الله عنهما- سنة ٢٣هـ اتسعت أرض الخلافة الإسلامية في عهده، وأتم جمع القرآن، حضرت إليه وفود من الكوفة والبصرة ومصر، يطالبونه بعزل أقاربه من الولايات فامتنع، فحاصروه ثم تسور بعضهم جدار بيته، وقتلوه وهو يتلو القرآن، ورأيت مصحفًا عليه آثار الدماء ينسب إليه في مكتبة في «طاشقند» بها آلاف المخطوطات العربية. الاستيعاب (٣/ ٦٩)، غاية النهاية (١/ ٥٠٧)، الإصابة (٢/ ٤٥٥).
(٣) علي بن أبي طالب ﷺ.
(٤) فاطمة بنت رسول الله ﷺ (١٨ ق هـ - ١١هـ)
أمها خديجة، تزوجت أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وولدت له الحسن والحسين وأم كلثوم، وزينب. الاستيعاب (٤/ ٣٦٣)، الإصابة (٤/ ٣٦٥)، تهذيب التهذيب (١٢/ ٤٤٣).
(٥) مريم ابنة عمران، أم المسيح عليها وعليه وعلى نبينا الصلاة والسلام.
(٦) علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (٣٨ - ٩٤هـ)
كان حليمًا، ورعًا، عابدًا، زاهدًا، مولده ووفاته بالمدينة، لقب زين العابدين لفرط عبادته، فيذكر أنه كان ورده في اليوم والليلة ألف ركعة إلى أن مات. وفيات الأعيان (١/ ٣٢٠)، الشذور (١/ ١٠٤)، الأعلام (٤/ ٢٧٧).
(٧) هارون بن محمد بن المنصور العباسي (١٤٩ - ١٩٣هـ).
خامس خلفاء الدولة العباسية في العراق وأشهرهم، ولد بالري، وكان عالمًا بالأدب والفقه والحديث وأخبار العرب، مات في «اسناباذ» من قرى طوس. تاريخ بغداد (١٤/ ٥)، البداية والنهاية (١٠/ ٢١٣).

أي يسمى بذلك (وَالِاسْمُ) منهما (مَا لاَ يُشْعِرُ) بمدح أو ذم، وإن تضمنهما كالحسن والحسين، فاللقب ما وضع للإشعار بها ذكر قصدا، والذات من لازمه ضرورة، والاسم ما وضع للذات بخصوصها، وإن حصل به الإشعار المذكور تارة فضمنًا لا قصدًا، ثم / الاسم قد ١٥١/أ يقابله الفعل والحرف، وهو الغالب وقد يُقابله الكنية واللقب كما هنا، وقد يُقابله الوصف كما في الصفات والنعت وما لا ينصرف، وقد يقابله الظرف كما في المفعول فيه، وقد يقابله العَلم، كما في قولهم: اسم الجنس، وعلم الجنس[(١)].

فروع: إذا اجتمع الاسم واللقب، أُخِّر اللقب غالبًا أو واجبًا في غير ضرورة، كأبي بكر الصديق، وعثمان ذي النورين، تابعًا للاسم بدلا منه أو عطف بيان عليه، وكذا نعتًا بضعف، نظرًا لما فيه من معنى الوصف متبعًا وهو الأصل، أو مقطوعًا إلى الرفع بتقدير هو أو إلى النصب بتقدير: أعني، ويجوز إظهار المقدر إلا في النعت.

فإن كانا مفردين، كجعفر الصادق، ومحمد الباقر، وقيس بطة، فالأكثر إضافة الاسم إليه، ما لم يقترن الاسم بأل، كالحارث كرز، وقيل: ما لم يكن اللقب وصفًا في الأصل، كإبراهيم الخليل، وعمر الفاروق، وكالصادق[(٢)]، والباقر[(٣)].

وإنما أُخِّر لأنه غالبًا منقول من اسم غير إنسان، كبَطَّة، وقُفَّة، فتقديمه يوهم السامع أن المراد معناه الأصلي؛ ولأنه لإشعاره بها مر كان في معنى النعت، والنعت لا يقدم فكذا شبهه؛ ولأنه فيه العلمية وزيادة، فلو أُتِي به أولاً لأغنى عن الاسم.

وهذا ما لم يكن اللقب بصورة الكنية كأبي الزناد، لقب أبي عبد الرحمن عبد الله بن ذكوان[(٤)]،

---

(١) اسم الجنس كأسد، وهو نكرة لفظًا ومعنى، وعلم الجنس كأسامة، وهو نكرة معنى معرفة لفظًا، وهناك خلاف طويل بين النحاة فيهما. انظر الأشموني والصبان (١/ ١٣٥، ١٣٦).

(٢) جعفر بن محمد بن علي الباقر (... - ١٤٨هـ) عليهم السلام. تقريب التهذيب (١/ ٢٠٠).

(٣) في (ج) «والباقر عليهم السلام»، والباقر: محمد بن علي بن الحسين (... - ١١٤هـ) عليه السلام. الإكمال (١/ ١٧٣).

(٤) القرشي المدني (٦٥ - ١٣١هـ)
فقيه أهل المدينة في زمانه، ومن كبار المحدثين، كان سفيان يسميه أمير المؤمنين في الحديث، وكان يغضب من لقبه المذكور، توفي بالمدينة. تذكرة الحفاظ (١/ ١٢٦)، الشذرات (١/ ١٨٢)، الأعلام (٨٥، ٨٦).

وأم المساكين لقب أم المؤمنين، زينب بنت خزيمة[1] الهلالية رضي الله تعالى عنها، فيجب تأخيره مطلقًا -لدفع توهم أنه كنية- على أصله، وما لم يكن عامًّا، كجمال الدين لكل من اسمه محمد، فيستوي تقديمه وتأخيره لفقد نكتة التأخير حال عمومه واشتراكه؛ لأنه إنما وضع للاسم مطلقًا لا للمسمى، بخلاف الخاص، كالأمثلة السابقة، فإنما وضع للمسمى لا للاسم فافترقا.

والكنية من اللقب كالاسم على الأصح، لوجود العلل السابقة معها أيضًا، إلا إن كان المسموع / غالبًا تأخيره عن الاسم دون الكنية، فَلْيُتَّبَع ويعلل به لا بما ذكروه، لعدم صفائه عن ١٥١/ب الإشكال؛ لأن الإيهام قد يقصد لنكته، مع أن النقل المذكور قد كثر تخلفه، ولأن النعت قد يقدم، فيبدل منه منعوته معرفة، ولأن الأبلغ أيضًا قد يقدم، كما في ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣].

والأصح أن تقديمها على الاسم -حيث اجتمعا- هو الراجح إن لم يجب، ولا سيما إذا أشعرت بمدح أو ذم، لئلا يتوهم أنها لقب، فإن قصد الإشعار ابتداء بتعظيم المسمى وجب تقديمها؛ لأنها مما يقصد به التعظيم، ولا شيء فيها من معنى النعت، فبتصديرها يعلم أنه معظم، وأنها كنية لا لقب، ويجوز الإتباع والقطع فيما تأخر من اسم أو كنية أو لقب، هذا هو التحقيق والتحرير في هذا المقام، وإن ذهلوا عنه، فاستفده واعتمده.

ثم العلم إما مُرْتَجَل: بأن لم يستعمل إلا علمًا، وقيل: بأن وضع غير علم ثم استعمل علمًا وجهل الوضع السابق، وكأنه قول من يراها كلها منقولة[2]، وهو نادر كسعاد وأُدد.

وإما مَنْقُول: من مصدر كزيد، أو عين كنعمان أصله اسم الدم، أو صفة كالحسن، أو صوت كـ«بَبَّه» حكاية صوت صبي، ولقب به[3]، أو فعل كشَمَّر، أو مركب، فإن كان تقييديًا:

---

(١) ابن الحارث الهلالية (... - ٤هـ)

تزوجها عبيدة بن الحارث، وقتل ببدر، فتزوجها النبي ﷺ ، ثم ماتت رضي الله عنها بالمدينة بعد زواجها بثمانية شهور. الإصابة (٤/ ٣٠٩)، الأعلام (٣/ ٦٦).

(٢) ممن يرى ذلك سيبويه. انظر التصريح (١/ ١١٦)، والأشموني (١/ ١٣١).

(٣) ممن لقب به عبد الله بن الحارث بن نوفل بن عبد المطلب، لقبته أمه هند بنت أبي سفيان أخت معاوية رضي الله عنهما. وقد جاء في رجز لها ترقص به ولدها:

=

-كهيّ بن بيّ لمن لا يعرف، أو إضافيًا كعبد الله- أعرب، أو مزجيًا، فقد مرَّ حكمه[١]، (ولك في نحو: أبي هريرة[٢] منع الثاني، وصرفه وهو القياس، وفي عبد شمس فتحهما، ومنعه كبعلبك، وإضافته فَتَصْرِفُ «شمس» على القياس أو تمنعه)[٣] أو إسناديًا حكي كما هو سواء أكان جملة اسمية، كمن رأى مثلي، اسم شجر يسمى العصافير[٤]، و«ريش بِلَغْبٍ» اسم أخي تأبط شرًا، أم فعلية كـ«يزيد» بضم الدال مطلقًا، لاستتار فاعله فيه، وأَطْرِقَا[٥]، فإن كان كتأبط شرًا، وبرَقَ نَحْرُه، فقد يضاف صدره إلى عجزه فيعرب.

وإما غالب: بأن اشتهر به بعض ما له معناه اشتهارًا تامًّا منع الشركة فيه، وتلزمه الإضافة كابن عمر، وابن عباس، أو «أل» كالثريا، والكعبة، والمدينة، وندر / حذفها لغير إضافة أو نداء. ١٥٢/أ

(وقيل: الغالب مُشَبَّه بالعلم لا علم، ورجحه ابن عصفور)[٦]، وحقيقة الغلبة كون الاسم عامًا في نفسه، فيعرض له من حيث الاستعمال خصوص، ولو قبل استعماله في غير المختص به، ثم إن انتهى به إلى حد منع الشركة فيه بالكلية فهو علم غالب، كالنَّجْم للثُّرَيَّا، والبيت للكعبة، وإلا فهو اسم غالب كالإِلَه، أو صفة غالبة كالرحمن.

=

لأنكحنَّ بَبَّه ** جاريـــة خِدَبَّه

مكـرمة مُحَبَّه ** تجبُّ أهلَ الكعبة

ينظر الخصائص (٢/ ٢١٧)، ابن يعيش (١/ ٣٢)، العيني (١/ ٤٠٣).

(١) (ص١٣٣/ ب).

(٢) عبد الرحمن بن صخر الدوسي (٢١ ق هـ - ٥٩هـ)

نشأ يتيمًا، قدم المدينة فأسلم ولزم صحبة الرسول ﷺ وروى عنه كثيرًا من الأحاديث، وكانت وفاته بالمدينة. الاستيعاب (٤/ ٢٠٠)، الإصابة (٤/ ٢٠٠).

(٣) سقط من (ب).

(٤) لأن له صورة كصورة العصفور. انظر اللسان (عصر) (٤/ ٥٨١، ٥٨٢).

(٥) في (ب) «أو ظرفا» وهو خطأ، وأطرقا: بلفظ الأمر للاثنين، من أطرق يطرق، إذا سكت ولم يتكلم، اسم علم لموضع من نواحي مكة، منزل لهذيل وكعب بن خزاعة. انظر معجم البلدان (١/ ٢١٨)، القاموس (طرق) (٣/ ٢٥٧).

(٦) سقط من (ب) راجع رأي ابن عصفور في تعليق الفرائد (٢/ ١٤٠).

(ثَالِثُهَا إِشَارَةٌ) أي اسمها (كَذَا) فللمفرد مذكرًا «ذا»[١] و«ذاءُ» بكسر الهمزة بعد الألف، وبضمها، و«ذائِهِ» بكسر الهمزة والهاء، وبضمها (وَ) مؤنثًا (ذِي) وذه، وته، بسكون هائها، ويكسرها اختلاسًا، وبإشباعها مكسورة، وتي، وتا، وذاتُ بالضم، وذا بلفظ المذكر، فهي إحدى عشرة.

وللمثنى مذكرًا «ذان» ومؤنثًا «تان» بتخفيف نونها، وتشديدها مع الألف رفعًا والياء نصبًا وجرًا، وهو المشهور[٢]، أو مع الألف مطلقًا، وهو القياس، كقراءة العشرة[٣] -إلا أبا عمرو، وابن كثير، وحفصًا- ﴿ إِنَّ هَـٰذَٰنِ ﴾[٤] بالألف مع تشديد «إن».

وللجمع مطلقًا: «أُولاءِ» ممدودًا بكسر آخره منونًا، وغير منون، مع حذف الواو وإثباتها، و«أُلاءُ» بضم الهمزتين، مع إشباع الأُولَى وتركه، و«هلاء»[٥] مكسورًا بالتنوين وتركه، و«هولاء» بضم أو فتح فسكون مع التنوين وعدمه، و«أولى» مقصورًا بإشباع الهمزة وعدمه، و«هو لي» بضم أو فتح فسكون، و«هلا» مخففًا، و«أُلاً» بالضم مشددًا، فلغاتها ثماني عشرة، ست بالقصر، وباقيها بالمد، فتأمل.

وللمكان فقط «ثَمَّ» بالفتح، وله غالبًا وللزمان قليلاً «هُنَا» بالضم مخففًا، و«هَنَّا» و«هَنَّت» بفتح هائها، وكسرها مشددين.

فللتقريب: ذا، وتا وأخواته، وذان، وتان، مخففين، و«أولا» بلغاته و«هُنَا» مخففًا.

وللمتوسط: ذاءُ، وذاك، وتاك، وتيك، وذيك، وذهك، وتهك، بلغاتها، وذاتُك، وذانِّ، وتانِّ مشددين، وذانِك وتانِك مخففين، وأولاك مقصورًا / بلغاته، وأولئك، وهناك مخففًا. ١٥٢/ب

---

(١) تكرار من الشارح إذ أن الناظم ذكره بقوله: «كذا»، وكان يكفيه أن يقول بعد النظم: «للمفرد المذكر، وذاء ... إلخ».

(٢) وهو مذهب الكوفيين، ومذهب البصريين منع التشديد إلا مع الألف. انظر تعليق الفرائد (٢/ ٣١٥).

(٣) انظر المبسوط (٢٤٩).

(٤) ﴿ قَالُوٓا۟ ... يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ ﴾ [طه: ٦٣] وهي قراءة الجمهور، وقرأ عمرو «إن هذين» وابن كثير وحفص عن عاصم «إنْ هذان». المبسوط (٢٤٩).

(٥) بقلب الهمزة هاء، كما قالوا: -في إياك- هياك، بل هذا أولى لثقل الضم. تعليق الفرائد (٢/ ٣١٩).

وللبعيد: ذائِهِ، وذلك، وتلك، وظاهر كلامهم جواز ذيلك، وذهلك، وتهلك، بلغتهما، وفيه وقفة، وذانك، وتانك مشددين، وأولالك مقصورًا بلغاته، وثم، وهنالك مخففًا وهنا، وهناك، وهنت مشددًا.

وقيل: ليس للإشارة إلا رتبتان[١]، قُرْبى: وهي ما مر، ويُعْدى: وهي ما عداها.

وتدخل «ها» التنبيه عليها إلا «ثَمَّ» والمثنى[٢]، وذا اللام، فلا تحدث شيئًا[٣]، وقد تبدل الهاء همزة مع «ذا» فيقال «آذا» في هذا.

والكاف اللاحقة لها حرف خطاب، ففي الظروف تلزم الإفراد والتذكير وفي غيرها تكون بحسب المخاطب كالكاف الاسمية، أو تلزم الإفراد مع فتحها للمذكر، وكسرها للمؤنث، أو تلزم الإفراد والتذكير، فتفتح مطلقًا، وهو ضعيف.

(رَابِعُهَا) الموصول: وهو من حيث هو قسمان:

أحدهما الموصول الحرفي: وهو ما أُوِّل مع صلته بمصدر، ولهذا يسمى بالحرف المصدري، وليس من المعارف، وهو:

«أنْ» الخفيفة، وتوصل بالفعل المتصرف، ولو ماضيًا أو أمرًا على الصحيح[٤]، كأمرته بأن قم، ولا تنوب عن الزمان.

و«كي» وتوصل بالمضارع المتصرف، كزرتك لكي تكرمني.

و«أنَّ» الثقيلة وتوصل بجملة اسمها وخبرها، وإن خففت فكذلك، لكن يحذف اسمها، كـ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ ﴾ [المزمل: ٢٠] أصله أنه سيكون، أي علم كونهم.

---

(١) في (ب) «مرتبتان».

(٢) خلط الشارح هنا، فوضع المثنى مما تمتنع فيه الهاء، وليس كذا إنما هو مما تمتنع فيه اللام.

(٣) أي أنها لا تحدث فيها معنى كما هو الحال عند دخول الكاف أو اللام، بل هي لمجرد التنبيه.

(٤) زعم ابن طاهر أن الموصولة بها غير الموصلة بالمضارع، وزعم أبو حيان أنها لا توصل بالأمر. انظر المغني (١/ ٢٨، ٢٩).

و«لو»[1] خلافًا للجمهور، وتوصل بالماضي والمضارع المتصرفين، وأكثر وقوعها بعد مفهم تمنٍ، وقيل[2]: بعد «وَدَّ» أو يود كـ﴿ وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ ﴾ [القلم: ٩] أي الإدهان، ومن القليل:

مــا كــان ضَرَّك لــو مننــتَ[3] ... .

أي: مَنُّك.

و«ما» وتوصل بالماضي والمضارع المتصرفين كثيرًا، وبجملة اسمية لم تصدر بحرف قليلاً، نحو: ﴿ بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ﴾ [ص: ٢٦] أي بنسيانهم[4]، وصلها بليس، وتنوب عن

---

(١) عند الفراء وأبي علي الفارسي والعكبري والتبريزي وابن مالك وتبعهم ابن هشام في المغني (١/ ٢٦٥، ٢٦٦).

(٢) قاله ابن هشام في المغني (١/ ٢٦٥).

(٣) .... وربما ** مَنَّ الفتى وهو المَغِيظُ المُحْنَقُ

لقتيلة بنت النضر بن الحارث بن علقمة القرشية (... - ٢٠هـ تقريبًا)

شاعرة أدركت الجاهلية والإسلام، أسر أبوها في معركة بدر، ثم قتل، أسلمت بعد ذلك، وروت الحديث، وقيل اسمها: ليلى. الإصابة (٤/ ٣٧٨)، الأعلام (٥/ ١٩٠).

من قصيدة قالتها عقب مقتل أبيها، تخاطب فيها الرسول ﷺ ، فلما بلغته بكى حتى اخضلت لحيته، وقال: «ولو بلغني شعرها قبل أن أقتله ما قتلته». والبيت سابع ثمانية أبيات رواها أبو تمام في الحماسة، قبله:

ظَلَّــت سيــوفُ بني أبيه تَنُوشُهُ ** لله أرحــام هنـــاك تُشَــقَّــقُ

أمحمــد ولأنت ضِـــنْءُ نَجِيبَــةٍ ** من قومها والفحل فحل مُعْرِقُ

وبعده:

والنضر أقرب من أَصَبْتَ وسيلة ** وأحقهم -إن كان عِتْقٌ- يُعْتَقُ

يروى: يا خير ضنء كريمة، وأنت نسل كريمة، من أصبت قرابة.

ضنء نجيبة: ولدها، معرق: له عرق في الكرم، المغيظ: من غاظه إذا أغضبه، المحنق: الذي يكمن في قلبه الغيظ والعداوة.

الحماسة (١/ ٤٧٧)، الكافية الشافية (١/ ٣٠٤)، اللسان (حنق) (١٠/ ٧٠)، المغني (١/ ٢٦٥)، تعليق الفرائد (٢/ ٢٨٢)، العيني (٤/ ٤٧١)، الأشموني (٣/ ٤٤، ٤٥)، التصريح (٢/ ٢٥٤).

(٤) ونحو قول الكميت:

أحلامكم لسقام الجهــل شافيــة ** كمــا دماؤكم تشفي من الكلب

الارتشاف (١/ ٥٢٠).

عن الزمان كثيرًا، نحو ﴿ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ [مريم: ٣١] أي: مدة دوامي.

/ و«الَّذي» عند يونس[١] ومن تبعه كابن مالك[٢] وابن هشام[٣]، وهي حينئذٍ حرف، ١٥٣/أ وقيل: اسم، وتوصل بماضٍ أو مضارع متصرفين، كـ﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوٓاْ ﴾ [التوبة: ٦٩] أي كخوضهم، ﴿ ذَٰلِكَ ٱلَّذِي يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ﴾ [الشورى: ٢٣] أي: ذلك تبشير الله وأول على حذف الموصوف والعائد، أي كالخوض الذي خاضوه، وذلك التبشير الذي يبشر الله به عباده، وعلى غير ذلك.

ثانيهما (مَوْصُولُ الإِسْمِ): وهو المقصود هنا لأنه المعرفة، ويسمى المعرفة الناقصة، لاحتياجه إلى الصلة والعائد (كَالَّذِي) والصحيح أنه تعرف بالعهد الذي في صلته، لأن البيان بهما حصل[٤].

وقيل: بـ«أل» في نحو «الذي» وبنيتها في نحو «من» و«ما» وبالإضافة لفظًا أو معنى في «أي»[٥].

وهو إما نَصٌّ فيما يكون له: وذلك للمفرد مذكرًا «الذي» ومؤنثًا «التي» بسكون يائهما، وبإثباتها مشددة مبنيين على الضم مطلقًا، أو الكسر مطلقًا، أو على الضم رفعًا، والفتح نصبًا، والكسر جرًّا، فالتَّغَير اتفاقي لا إعراب كما تُوهِّم، وبحذفها مع كسر ما قبلها وسكونه، فهي ست مع «أل»، وبدونها تكون اثنتي عشرة[٦]، (وقد ترادفها «الأُلى» بالضم مخففًا)[٧].

وللمثنى مذكرًا «اللَّذانِ» ومؤنثًا «اللتان» بتخفيف النون، وتشديدها وحذفها مع «أل» وبدونها، فهي ست، مع الألف رفعًا والياء نصبًا وجرًا، والقياس لزومها الألف مطلقًا.

---

(١) انظر التصريح (١/ ١٣٠).

(٢) لم يعدها من الموصولات الحرفية فيما بين يدي من كتبه.

(٣) أوضح المسالك (١/ ١٣٨).

(٤) وإليه ذهب الفارسي. الإيضاح (٥٤).

(٥) وهو مذهب الأخفش. انظر ارتشاف الضرب (١/ ٤٦٠).

(٦) في (ج) «اثنتا عشرة» وهو خطأ، وانظر التسهيل (ص٣٣).

(٧) سقط من (ب).

وللجمع مذكرًا «الَّذِينَ» للعاقل بالنون وحذفها مع «أل» ودونها بالياء مطلقًا، فتكتب بلام، أو كالجمع السالم[1] فتكتب بلامين فهي ست، و«اللائين» للعاقل أيضًا، بالياء مطلقًا، أو كالجمع، و«اللائي» بسكون الياء، وحذفها وحدها أو مع الهمزة، وهو للعاقل وغيره، ومؤنثًا «اللاتي»، أو «اللواتي» بسكون الياء، أو بحذفها، مع كسر ما قبلها وسكونه، و«اللات» بالحركات الثلاث كالمعرب، و«اللاءات» بالمد مكسورًا أو معربًا كأولات، و«اللائي» بسكون الياء، أو بحذفها وحدها أو مع الهمزة، أو بإثباتها ساكنة أو مكسورة، مع حذف الهمزة، و«اللوائي» بسكون / الياء، أو بحذفها وحدها أو مع الهمزة، (و«ذات» و«ذوات» مضمومين مطلقًا)[2]، و«الألى» بالقصر كثيرًا، والمد قليلاً، ويكتب بلا واو. ١٥٣/ب

قيل: ويجيء «الذين» بمعنى الرجال، و«اللواتي» بمعنى النسوة، والأصح أن ما ورد منه فمحذوف الصلة لدليل.

وإما مُشْتَرك بين المفرد المذكر وفروعه، وهو ألفاظ:

١. «مَنْ» للعالم، وقد يكون لغيره، إن نزل منزلته، بنداء أو غيره، نحو:

أسربَ القطا هل من يُعِيرُ جناحَه[3] ....

---

(١) في لغة طيء، وهذيل، وعقيل. انظر تعليق الفرائد (٢/ ١٩١).

(٢) سقط من (ب).

(٣) .... ** لعلي إلى من قد هَوِيتُ أطيرُ

ينسب البيت إلى:

أ- العباس بن الأحنف بن الأسود الحنفي (... - ١٩٢هـ)

شاعر غزل رقيق، من أرض اليمامة في نجد، قال فيه البحتري: أغزل الناس، نشأ ببغداد، وتوفي بها وقيل: بالبصرة، له ديوان شعر.

الشعر والشعراء (٣٣٥)، الأغاني (٨/ ١٥)، تاريخ بغداد (١٢/ ١٢٧)، معاهد التنصيص (١/ ٥٤).

ب- قيس بن الملوح مزاحم بن قيس العامري (... - ٦٨هـ)

مجنون ليلى، شاعر نجدي متيم، نشأ مع ليلى بنت سعد، ونشأت بينهما محبة، ثم حجبها أبوها عنه، فهام في حبها، وأنشد الأشعار، وساح في البلاد، حتى لقي مصرعه بين أحجار، فحمل إلى أهله، وله ديوان شعر، وفي اسمه ونسبه خلاف. الأغاني (١/ ١٦٧)، الآمدي (١٨٨)، كشف الظنون (٨٠٧)، معجم المؤلفين (٨/ ١٣٥).

=



أي: هل فيكم الذي يعير، ويجوز كونها نكرة موصوفة أي هل فيكم أحد أو فريق يعير؟ (ونحو: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ ﴾ [الأحقاف: ٥] أي الأصنام، لأنهم دعوها وعبدوها)[(١)].

أو اختلط به، نحو: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [الحج: ١٨]، أو اقترن به في عموم فُصِّل بـ«مِنْ» بكسر الميم، نحو: ﴿ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ ... وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ ﴾ [النور: ٤٥] لاقترانه بالعالم في عموم «كل دابة»، ويجوز كونها نكرة موصوفة، أي فمنهم نوع أو فريق.

٢. «ما» لغير العالم، وقد تكون له مع غيره، نحو: ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [النحل: ٤٩]، أو له وحده، كـ«سبحان ما سبح الرعد بحمده»[(٢)]، ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم ﴾ [النساء: ٣]، ومنه: ﴿ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص: ٧٥] أي لمن خلقته، ويجوز كونها مصدرية مؤولة مع صلتها بمصدر مؤول بالوصف، أي: لمخلوقي بيدي، ويحتملها نحو: ﴿ وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ﴾ [الشمس: ٥] وتكون للمبهم أمره، كقولك -وقد رأيت شبحًا لم تعرف حقيقته-: انظر إلى ما ظهر.

٣. «أيٌّ» وهي وما بعدها يستوي فيها العالم وغيره، ويجب تقديم عاملها، واستقباله، كيعجبني أيهم قام، أو قاما، أو قاموا، وأيهن قامت، أو قامتا، أو قمن، وإن شئت

=

والبيت من قصيدة في ديوان كل منهما، أولها قبل الشاهد:

شكوت إلى سرب القطا إذا مررن بي ** فقلت ومثلي بالبكاء جدير

وبعده:

فجاوبنني من فوق غصن أراكة ** ألا كلنا يا مستعير تعير

يروى: بكيت إلى سرب، والسرب: بكسر السين وسكون الراء الجماعة، أو القطيع. ديوان مجنون ليلى (٦٧، ٦٨)، ديوان العباس بن الأحنف (١٤٣)، العيني (١/ ٤٣١، ٤٣٢)، الأشموني (١/ ١٥١)، التصريح (١/ ١٣٣)، الهمع (١/ ٩١).

(١) سقط من (ب).

(٢) انظر ارتشاف الضرب (١/ ٥٤٧).

وحدت الضمير مطلقًا، وأجاز ابن مالك[١] وغيره تبعًا للبصريين[٢] مضيه أي العامل، كرأيت أيهم قام، وتأخيره: كأي قام أكرمه.

وقد تؤنث للمؤنث مع لزوم الإفراد، وقد يقال: أيٌّ للمذكر، أيَّةُ للمؤنث، أيَّانِ، أيَّتانِ لمثناهما، أيون لجمع المذكر، أيَّات لجمع المؤنث، فتكون نَصًّا[٣].

وتجب مطابقة الضمير، بخلافه على لغة لزوم الإفراد، فيجوز رعاية اللفظ ورعاية المعنى، ولو تارة وتارة، ما لم يُلْبِس فالمعنى.

وتجب إضافتها لمعرفة، وقد تقطع عن الإضافة / لفظًا، فإذا قلت: يعجبني أي قام، احتمل كون القائم مفردًا وغيره، مذكرًا وغيره، عاقلاً وغيره، وتُبيِّنُهُ القرينةُ. ١٠٤/أ

٤. «ذا» بشرط أن تسلخ عن الإشارة، ولا تلغى، وتقع بعد «من» أو «ما» الاستفهاميتين، كماذا فعلت؟ ومن ذا جاءوك؟ أي: ما الذي، ومن الذين.

وأجاز الكوفيون[٤] استعمال جميع أسماء الإشارة موصولة، وجعلوا منه ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ ﴾ [طه: ١٧] أي ما التي بيمينك، ومنعوا اشتراط تقدم «مَنْ» أو «ما» لقوله[٥]:

.... أَمِنْـتِ وهـذا تحملـين طليـقُ[٦]

---

(١) التسهيل (٣٤).

(٢) انظر التسهيل (٣٤)، الارتشاف (١/ ٥٣١)، الصبان (١/ ١٦٧).

(٣) أي من الموصولات الخاصة.

(٤) راجع الإنصاف (٢/ ٧١٧، ٧٢٢)، الأشموني (١/ ١٦٠)، والفاكهي على القطر (١/ ٢١٦)، الهمع (١/ ٢٩٠).

(٥) يزيد بن زياد بن ربيعة: مُفَرِّغ الحميري (... - ٦٩هـ)
شاعر غزل وهجاء، من قرية تباله بالحجاز مما يلي اليمن، استقر بالبصرة، وصحب عباد بن زياد بن أبيه أمير سجستان وأقام عنده زمنًا، ثم هجاه، فسجنه عباد، ثم أفرج عنه، ثم سجنه لاستمراره في هجائه، ثم أطلق، ومات بالكوفة. ابن سلام (٥٥١، ٥٥٤، ٥٥٧)، الشعر والشعراء (٣١٩، ٣٢٤)، الأغاني (١٧/ ٥١)، الخزانة (٢/ ٢١٢، ٢١٦).

(٦) عدس، ما لعباد عليك إمارة ** ....
أول أبيات قالها عند خروجه من سجن عباد، يخاطب فيها بغلته، وبعده:

=

قالوا: أي والذين تحملينه، وأجيب بأن التقدير: وهذا طليق حال كونه محمولاً لك، أو التقدير: وهذا الذي تحملينه، فحذف الموصول وعائده.

٥. «ذو» الطائية، وتلزم الواو مطلقًا، كجاءني ذو أكرمك أو أكرمتك، ورأيت ذو أكرماك أو اكرمتاك، ومررت بذو أكرموك أو أكرمنك.

وقد يقال: ذو للمذكر مطلقًا، وذات للمؤنث مطلقًا، وقد تجعل كـ«ذو» بمعنى صاحب فتكون نَصًّا، فيقال للمفرد مذكرًا «ذو» بالأحرف الثلاثة، كالمعرب، ومؤنثًا «ذَاتُ» بالضم فقط، أو بالحركات الثلاث كالمعرب، وللمثنى مذكرًا ذوا، ومؤنثًا ذاتا، أو ذواتا كالمثنى[1]، وللجمع مذكرًا، ذوو، كجمع المذكر، ومؤنثًا ذوات بالضم مطلقًا، أو كجمع المؤنث.

وليس التثنية والجمع وتغير الآخر فيها وفي غيرها من الموصولات حقيقة، خلافًا لمن وهم فيه حتى قال: «إذا أعرب ذات وذوات هاتان نُوِّنا لعدم الإضافة»[2]، ويُرَدُّ بأن التَّغَيُّر في جميعها اتفاقي لا إعراب؛ لفقد معارض موجب البناء، فلا ينونان إلا إن سمع، وتكون تنوينهما للتكثير.

٦. «أل» أو «أم»[3] في نحو: الضارب، والمضروب، ما لم يُرَدْ بهما الثبوت، فكالصفة

=

طليق الذي نَجَى من الحَبْسِ بعدما ** تلاحم في دربٍ عليك مضيقُ

ويروى: (فإن الذي) (الكرب بعدما).

عدس: اسم بغلته، أو زجر لها، أو رجل عنيف بالبغال أيام سليمان عليه السلام، إذا ذكر أسرعت.

ديوانه (١٧٠)، المحتسب (٢/ ٩٤)، الإنصاف (٢/ ٧١٧)، ابن يعيش (٢/ ١٦)، (٤/ ٢٣، ٢٤، ٢٧، ٧٩)، المغني (٤٦٢)، الشذور (١٤٧)، تعليق الفرائد (٢/ ٢٠٣)، العيني (١/ ٤٤٢)، (٣/ ٢١٦)، (٤/ ٣١٤)، الأشموني (١/ ١٦٠)، (٣/ ٢٠٨)، التصريح (١/ ١٣٩).

(١) بالألف رفعًا، والياء نصبًا وجرًا.

(٢) نقله عن التصريح (١/ ١٣٨)، بتصرف يسير، ونسب الأزهري هذا القول إلى الموضح في الحواشي. وانظر الرضي (٢/ ٤١، ٤٢)، وارتشاف الضرب (١/ ٥٢٨).

(٣) لغة لحمير وغيرهم في «أل»، انظر (ص١١٢/ ب، ١٥٥/ أ).

المشبهة، والأصح أنها فيها مُعَرِّفَة[1]، أو يُرَدْ بها[2] التعريف، فتكون معرفة بلا خلاف.

ومن الموصول عند الكوفيين[3] الاسم المحلى بـ«أل» نحو:

لَعَمـري لأَنْـتَ البَيْـتُ أُكْـرِمُ أَهْلَـهُ[4] ....

أي / لأنت الذي هو أكرم. ١٥٤/ب

والمضاف لمعرفة أو نكرة نحو:

---

(١) أي موصولة ومعرفة، وهو مذهب الجمهور، وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف وليست موصولة. راجع ارتشاف الضرب (١/ ٥٣١).

(٢) المناسب لما قبله أن يُثَنَّى الضمير، وإفراده باعتبار عوده على «أل».

(٣) انظر الإنصاف (٢/ ٧٢٢، ٧٢٦)، والارتشاف (١/ ٥٣٢)، الرضي (٢/ ٦١).

(٤) .... ** وأقعـد في أفيائـهِ بالأصـائـلِ

أبو ذؤيب خويلد بن خالد الهذلي، ترجمناه في (ص١١١/ ب).

والبيت من قصيدة عدتها أربعة وعشرون بيتًا، أوردها البغدادي، مطلعها:

أساءلت رسم الـدار أم لم تسـأل ** عن السكن أم عن عهده بالأوائل

وقبل الشاهد:

فإن وصلت حبل الصفاء فدم لها ** وإن صرمتـه فانصرف عن تجامل

وبعده:

ومـا ضَرَب بيضاء يأوي مليكها ** إلى طَنَفٍ أعيـا بـراقٍ ونـازلِ

السكن: جمع ساكن، مثل تاجر وتجر، والسؤال عنهم إلى أين انتقلوا، الأوائل: هم السكن، والسؤال عن مدة عهده بهم متى ارتحلوا، حبل الصفاء: المودة، فدم لها: لا تشرك أحدًا في ودها، فانصرف عن تجامل: أجمل الصرم لا تستعمل منكرًا ولا رفثًا ولا هجرا، وهذا من الآداب المحمودة فيما يجرى عليه المتحابان، أي ليكن الانصراف عن أجمله إن رأت الصرم إلى أن ترى غيره. الضَّرَب: العسل إذا خثر، وهو مؤنث في لغتهم، لذا قال: بيضاء، مليكها: اليعسوب وهو قائد النحل، طنف: بفتح الطاء وضمها حيد شاخص يخرج من الجبل فيتقدم كأنه جناح، أعيا براق ونازل: يتعب الراقي إليه والنازل منه.

والشاهد فيه: أن الاسم الجامد (البيت) جاء موصولاً بالجملة بعده عند الكوفيين.

الإنصاف (٢/ ٧٢٢، ٧٢٦)، الرضي (٢/ ٦١)، الارتشاف (١/ ٥٣٢)، الخزانة (٢/ ٤٩٨).

يــا دارَ ميــةَ بالعليــاءِ فالــسَّنَدِ(١) ....

فبالعلياء صلة «دار».

وكهذه دار رجل أكرمت دخلتُ، فـ«أكرمت» صلة رجل، و«دخلت» صلة دار.

والنكرة الواقعة بعدها جملة، كهذا رجل ضربته، فـ«ضربته» صلة «رجل».

وكُلُّها تطلب صلة فيها ضمير رابط يسمى العائد، وقد ينوبه الظاهر، والصلة إما جملة قسمية، أو خبرية خالية عن معنى التعجب، غير مستدعية كلامًا قبلها، معهود معناها، بأن يكون في اعتقاد التكلم معلومًا للمخاطب، إلا في مقام التهويل، والتعظيم، فتَنْبَهِمُ نحو: ﴿ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ﴾ [النجم: ١٠]، ﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾ [طه: ٧٨]، وإلا إن أريد بالموصول الجنس، فتوافقه صلته، نحو: ﴿ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ ﴾ [البقرة: ١٧١]، ﴿ مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِى هَـٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ [آل عمران: ١١٧].

.... وليس الذي يَبْني كمَنْ شأنه الهدمُ(٢)

---

(١) .... ** أقوت وطال عليها سالــفُ الأبدِ

مطلع معلقة النابغة الذبياني زياد بن معاوية، وقد ترجمت له في (ص١١٠/ ب).

بعد الشاهد:

وقفت فيها أصيلاً كي أسائلَها ** عيّت جوابًا ومــا بالربــعِ من أحدِ

إلا أواريَّ لأيــا مــا أبيِّنُهَــا ** والنُّؤيُ كالحوض بالمظلومة الجلد

العلياء: المرتفع من الأرض، السند: سند الوادي في الجبل، وهو ارتفاعه فيه حيث يسند، أقوت: خلت من أهلها، سالف الأبد: ماضي الدهر ويروى (الأمد)، أصيلاً: عشيا، يروى (أصيلانا) وهو تصغير «أصلان» جمع «أصيل». عيت: من عييت بالأمر إذا لم تعرف وجهه، الربع: المنزل في الربيع، ثم استعمل لكل منزل، الأواري: جمع آري: وتد أو حبل تحبس به الخيل، لأيا: اللأي البطء، المعنى بعد بطء استبينها، النؤي: الحاجز من تراب يعمل حول البيت أو الخيمة؛ لئلا يصل إليها الماء، المظلومة: الأرض التي حفر فيها في غير موضع الحفر. الجلد: الأرض الغليظة الصلبة، شبه النؤي بالحوض الذي قد حفر في المظلومة الجلد؛ لأن الحفر فيها يصعب.

سيبويه (١/ ٣٦٤)، شرح المعلقات لابن النحاس (٢/ ١٥٧)، المحتسب (١/ ٢٥١)، شرح المعلقات للتبريزي (٣٤٩)، العيني (٤/ ٣١٥)، الأشموني (١/ ٢١٠)، التصريح (١/ ١٤٠)، (٢/ ٢٤٣).

(٢) ويسعى إذا أبني ليهدمَ صالحي ** ....

=

ولك في ضمير المشترك مراعاة لفظه: وهو الإفراد والتذكير، نحو: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ ﴾ [يونس: ٤٣]، وهو الأكثر، ومعناه نحو: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ [يونس: ٤٢].

.... نكـن[1] مثـلَ مَـنْ يـا ذئـبُ يَـصْطَحِبَانِ[2]

=

لمعن بن أوس بن نصر بن زياد المزني (... - ٦٤هـ)

شاعر فحل مخضرم، مدح بعض الصحابة، كف بصره في آخر حياته، ومات في المدينة، وله ديوان شعر، المرزباني (٣٩٩، ٤٠٠)، جمهرة الأنساب (٢٠٢)، الخزانة (٣/ ٢٥٨).

والبيت من قصيدة مطلعها:

عفا وخلا ممن عهدت به ضـم ** وشاقك بالمسحاء من سرف رسمُ

وقبل الشاهد:

فلولا اتقـاء الله والرحـم التي ** رعايتهـا حـق وتعطيلهـا ظلمُ

إذا لعـلاه بـارقـي وخطمتـه ** بوسـم شَنَار لا يشـاكهه وسـمُ

وبعده:

يَودّ لو أنّي مُعْدِمٌ ذو خصـاصـةٍ ** وأكـره جهـدي أن يخالطه العدمُ

شنار: عيب، لا يشاكهه: لا يشابهه ولا يشاكله، خصاصة: فقر.

أمالي القالي (٢/ ١٠٢)، شرح التسهيل (١/ ٢٠٩)، تعليق الفرائد (٢/ ١٨١).

(١) في (ب) «تكنْ» وهي رواية فيه.

(٢) في (ب) «تصطحبان» وأهمل حرف المضارعة في (ج) وصدره:

تَعَشَّ فإن عاهـدتني لا تخونُني ** ....

للفرزدق من قصيدته التي يخاطب فيها الذئب، تقدم معناه بعض أبياتها (ص١٤٣/ أ).

وقبل الشاهد:

فقلـت له لما تَكَشّـرَ ضاحِكًا ** وقَائِمُ سيفِي فـي يـدي بمكـانِ

وبعده:

وأنت امرؤ يا ذئب والغدر كنتما ** أُخَيَّيـنِ كانـا أرضعـا بِلِبَـانِ

تكشر: أبدى أنيابه، كأنه يضحك. تعش: يروى (تعال)، امرؤ: سماه بهذا تنزيلاً له منزلة العاقل، لخطابه إياه.

أخيين: تصغير أخوين، لبان: ثدي، ويطلق على الرضاع.

ديوانه (٨٧٠)، سيبويه (١/ ٤٠٤)، المقتضب (٢/ ٢٩٤)، (٣/ ٢٥٣)، الخصائص (٢/ ٤٢٢)، المحتسب (١/ ٢١٩)، (٢/ ١٤٥)، ابن يعيش (٢/ ١٣٢)، المغني (٢/ ٤٠٤)، تعليق الفرائد (٢/ ٢٣٨، ٢٩٣)،

=

ولو حينًا وحينًا، كجاءني من أكرموك وعظمك، فإن خيف اللبس فالمعنى.

وكذا «الذي» الجنسية يجوز مراعاة لفظها تارة، ومعناها أخرى، نحو: ﴿ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾ [البقرة: ١٧] إلخ، فوحد الضمير في ﴿ ٱسْتَوْقَدَ ﴾ ، و﴿ حَوْلَهُۥ ﴾ ثم جمعه في «نورهم» وما بعده.

وإِمَّا ظَرْفٌ: تام أي تحصل به الفائدة، كالذي في الدار، أو عندك، بخلاف الناقص، كالذي عنك أو أمس، ويتعلق حينئذ بفعل كون عام، واجب الحذف[١].

وإِمَّا صِفَةٌ: خالصة عن الاسمية، مُرَادٌ بها الحدوث، وتختص بـ«أل» كاسمي الفاعل والمفعول، ما لم تَعْرِضْ، فيهما الاسمية، كالـ«صاحب» خُصَّ بصاحب الملك أي وزيره، و«الراكب» خص غالبًا براكب الإبل، وقليلاً براكب الخيل، فصار يوصف ولا يوصف به، ولا يعمل عمل الصفات، ولا يحمل ضميرًا، / وما لم يقصد بهما الثبوت والدوام على الصحيح كالخالق والمحمود من صفاته تعالى، فـ«أل» فيهما معرفة، وكذا جميع أسماء صفاته عز وجل «أل» فيها مُعَرِّفة للكمال. ١٥٥/أ

وقد توصل «أل» بمضارع اختيارًا على الأصح[٢]، أو ظرف أو جملة اسمية اضطرارًا[٣].

=

العيني (١/ ٤٦١)، الأشموني (١/ ١٥٣).

(١) راجع (ص٢٣٣/أ).

(٢) وعليه بعض الكوفيين، كقول الفرزدق:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ** ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

وعده غيرهم ضرورة. انظر الإنصاف (٢/ ٥٢١)، العيني (١/ ١١١).

(٣) كقول الشاعر:

من القوم الرسول الله منهم ** لهم دانت رقاب بني معد

أي الذين رسول الله. الأشموني (١/ ١٦٥).

وأجاز الوصلَ المازنيُّ[1] بالدعاء بلفظ الخبر، كجاء الذي غفر أو يغفر الله تعالى له، دون الذي اللهم ارحمه، والفارسي[2] بـ«نِعْمَ» و«بِئْسَ» إن كان فاعلهما ظاهرًا، وصاحب الإفصاح[3] بهما مطلقًا، والكسائي[4] بالأمر والنهي، وهشام[5] بليت، ولعل، وعسى، وابن مالك[6] تبعًا للكوفيين والبغداديين بمثلك، كجاء الذي مثلك، وكذا أجاز تبعًا لهم الاستغناء عنها بمعرفة تابعة للموصول، كمررت بالذي أخيك، فـ«أخيك» بدل من «الذي» أو بيان، أو نعت؛ لتأويله بمؤاخيك، واستغنى به عن صلتها، وبعضهم مجيء الذي والتي وفروعهما بمعنى الرجل والمرأة وفروعهما، فلا يكون لهما صلة.

وإذا استعمل اللتيّا والَّتِي بمعنى الداهية[7]، فقيل: لا صلة لها ألبتة.

وقيل: لا بد لها من صلة ولو مقدرة.

(خَامِسُهَا مُعَرَّفٌ) بالأداة (بِحَرْفِ أَلْ) في لغة الجمهور، وأم في لغة لحمير، والأشاعر، وطيء[8] (كَمَا تَقُولُ فِي مَحَلٍّ) منكرا (المَحَلّ) وكقوله ﷺ مخاطبًا لبعض أهل اليمن: «ليس من

---

(١) انظر الهمع (١/ ٢٩٤، ٢٩٥)، والتصريح (١/ ١٤١).

(٢) انظر الهمع (١/ ٢٩٥، ٢٩٦).

(٣) في (ب) «الإفضاح» تحريف. وانظر الارتشاف (١/ ٥٢٢)، والتصريح (١/ ١٤١).

الإفصاح بفوائد الإيضاح -شرح إيضاح الفارسي- لمحمد بن يحيى بن هشام الخضراوي (... - ٦٤٦هـ) من أهل الجزيرة الخضراء بالأندلس، ويعرف بابن البراذعيّ، إمام في العربية، توفي بتونس بعد نكبات جرت عليه، وله مؤلفات جليلة، منها: «الاقتراح في تلخيص الإيضاح»، و«فصل المقال في تلخيص أبنية الأفعال»، و«النخب» في مسائل مختلفة، عدة أجزاء.

إشارة التعيين (ص٣٤١)، بغية الوعاة (١/ ٢٦٧)، كشف الظنون (١/ ٢١٢، ٢٦١)، الأعلام (٧/ ١٣٨).

(٤) انظر التصريح (١/ ١٤١)، الهمع (١/ ٢٩٥).

(٥) التصريح (١/ ١٤١).

(٦) انظر: الهمع (١/ ٢٩٧).

(٧) في اللسان (لتا) (١٥/ ٢٤٠) «يقال: وقع فلان في اللتيا والتي، وهما اسمان من أسماء الداهية».

(٨) ابن أدد بن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان، قبيلة عظيمة من القحطانية، ومن ولد طيء: فطرة، والغوث، والحارث، كانت منازلهم باليمن ثم خرجوا منه، ونزلوا سميراء، وفيد، في جوار بني أسد. ابن حزم (٣٩٨، ٣٩٩، ٤٧٦)، معجم قبائل العرب (٢/ ٦٨٩، ٦٩١).

امبر امصيام في امسفر»[1] وقيل: تكتب لاما، وتقرأ ميمًا.

و«أل» من حيث هي و«أم» أختها أقسام:

١. الموصولة: وقد مرت.

٢. المعرفة: وهي المرادة هنا، وهي إما للعهد، في الذكر: بأن يتقدم ذكر مصحوبها (بلفظه أو بمعناه)[2] كـ﴿ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ ﴾ [النور: ٣٥] وزارني رجل فأكرمت الزائر، وكاتق الله فإن الله بالمرصاد، هل تسمع الوعظ؟ أي المذكور[3]، إذ الجملة من حيث هي نكرة.

أو في الحضور: بأن يكون مشاهدًا حال الخطاب، كـ: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [المائدة: ٣] أي يوم عرفة الذي أنتم فيه، وكقولك لمن سدد سهمه: القرطاس، وهو كل أديم ينصب لرمي السهام.

أو في العلم: بأن يتقدم لها حضور في الذهن، فيشار بها مع مدخولها إلى شيء ثابت فيه، نحو: ﴿ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ ﴾ [التوبة: ٤٠] أي: المعلوم عندكم.

/ وإمَّا للجنس بأن لم يعهد مدلول مصحوبها أصلاً، فإن خلفتها «كل» حقيقة -ولو مع ١٥٥/ب قطع النظر عن سياق الكلام- فهي للاستغراق مطلقًا، فتعم الأفراد بخصائصها، ويصح الاستثناء من مصحوبها، نحو: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [العصر: ٢-٣] أي: كل إنسان، واعتباره معناه في النعت وغيره نحو: ﴿ أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا ﴾ [النور: ٣١][4] وهذه الدنانير حمرا[5]، أي: كل طفل، وكل دينار.

---

(١) انظر (ص١١٣/أ).

(٢) سقط من (ب).

(٣) وهو قوله: «اتق الله ...» إلخ.

(٤) جاء النعت في الآية جمعًا باعتبار معنى الطفل وهو الجنس.

(٥) «حمرا» بالنصب في نسخ التحقيق، فلعل الشارح أراد أن يجعله مثالاً للحال على تقدير عامل أي «خذ هذه ...» يدل على ذلك قوله «في النعت وغيره» إلا أن المحكي عن العرب في هذا الموضع قولهم: «أهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض» حكاه الأخفش. راجع ارتشاف الضرب (١/ ٥١٤)، الهمع (١/ ٢٧٥).

وإن خلفتها مجازًا فهي لاستغراق خصائص الجنس، أي صفاته، مبالغةً، والمعنى أنها تدل على اتصاف مدخولها بغاية الكمال، سواء أكان ثم جنس، كأنت الرجل علمًا، أي: أنت كل رجل، لبلوغك غاية الكمال في العلم، حتى كأنه لا رجل سواك، كما قيل[١]:

ليس على الله بمُستَنْكَر ... أن يجمعَ العالمَ في واحدِ[٢]

أم لم يكن ثم جنس أصلاً، ولهذا كانت هي الداخلة في صفاته تعالى، كما نص عليه القرافي[٣]، والبدر بن قاضي شهبة[٤]، وشيخ شيوخنا ابن حجر[٥]، وغيرهم، وسميت

---

(١) القائل: أبو نواس الحسن بن هاني الحكمي بالولاء (١٤٦، أو ١٤٥، أو ١٣٦-١٩٦، أو ١٩٨، أو ١٩٩هـ). شاعر ماجن، يقول القبيح دون استحياء، ولد في الأهواز بخوزستان، ونشأ بالبصرة، وزار الشام ومصر توفي ببغداد وله ديوان شعر. الشعر والشعراء (٣١٣)، تاريخ بغداد (٧/ ٢٣٦)، وفيات الأعيان (١/ ١٦٨)، الخزانة (١/ ١٦٨).

(٢) الشارح لم يذكر البيت هنا شاهدًا على شيء؛ لأن أبا نواس ليس ممن يستشهد بشعره في اللغة وقواعد النحو والصرف، وإنما ساقه من أجل المعنى، والمعاني تؤخذ عن العرب دون تخصيص، والبيت من قصيدة يمدح فيها الفضل بن الربيع. انظر شرح القطر (١١٤)، التصريح (١/ ١٥٠)، معاهد التنصيص (٤/ ٨٠).

(٣) نسب إلى القرافة، محلة بالقاهرة، اثنان هما:

أ- أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي القرافي (٦٢٦-٦٨٤هـ)

برع في الفقه والأصول من علماء المالكية، مصري المولد والمنشأ والوفاة، من كتبه «شرح تنقيح الفصول» في الأصول، «شرح المحصول» والراجح أن الشارح أراد هذا. كشف الظنون (١١، ٢١، ٧٧)، الأعلام (١/ ٩٤، ٩٥)، معجم المؤلفين (١/ ١٥٨).

ب- محمد بن يحيى بن عمر بن أحمد بن يونس القرافي (٩٣٩-١٠٠٨هـ)

فقيه مالكي، لغوي من أهل مصر، ولي القضاء بها، ومات ودفن بها، من كتبه: «القول المأنوس بتحرير ما في القاموس»، و«شرح الموطأ». هدية العارفين (٢/ ٢٦٣)، خلاصة الأثر (٤/ ٢٥٨، ٢٦٢)، كشف الظنون (١٠٤٥).

(٤) محمد بن أحمد بن محمد الأسدي الدمشقي (٧٩٨-٨٧٤هـ)

فقيه الشام، حفظ كتبًا منها «المنهاج» وتفقه على أبيه وغيره، وتصدر للإقراء بالظاهرية والناصرية وغيرهما، توفي بدمشق. الضوء اللامع (٧/ ١٥٦).

(٥) أحمد بن محمد بن علي الهيثمي (٩٠٩-٩٧٤هـ)

فقيه مصري، نسبته إلى محلة أبي الهيثم بمصر، من مؤلفاته: «الفتاوى الهيثمية»، و«الزواجر عن اقتراف الكبائر». النور السافر (٢٨٧)، خلاصة الأثر (٢/ ١٦٦)، الأعلام (٦/ ٢٣٤).

لام الكمال.

وإن لم تخلفها أصلاً بأن قصد بها الماهية من حيث هي، أي مع قطع النظر عن الأفراد، فهي لام الحقيقة، أو الماهية، أو الطبيعة، أو الجنس، كـ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ﴾ [الأنبياء: ٣٠] أي من حقيقة الماء، لا من كل ماء، ولا من ماء معهود؛ لأنه قد يخلق من غير المني[(١)]، ومنه: الرجل خير من المرأة، خلافًا لابن مالك[(٢)]، إذ ليس كل رجل خيرًا من كل امرأة، فكم من امرأة خير من مائة ألف رجل غير الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- كفاطمة الزهراء، سيدة النساء حتى مريم عليهما السلام على الأصح.

٣. اللاَّزمة كالتي في «الآن» على الصحيح[(٣)]، وهو ظرف للوقت الحاضر مبني على الفتح، وفي «الذي» وفروعه على الأصح[(٤)]، وفي علم قارنت نقله كالنضر[(٥)]، واللاَّت[(٦)]، والعُزَّى[(٧)]، أو ارتجاله كالسموءل[(٨)]، واليَسَع[(٩)]، أو غلبته على بعض أفراده، كالأعشى، والنابغة، لجماعةِ شُعَرَاء، والنجم، والثريا[(١٠)]، اسمين للكوكب المعروف، / والجمهور يسمونها زائدة[(١١)]، أي: نظرًا للأصل، وإلا فالعلم مثلاً هو مجموع «أل» ومدخولها، فهي جزء منه، كجيم «جعفر» ومثله ليس بزائد، ولهذا قيل: ١٥٦/أ

(١) إشارة إلى خلق آدم وحواء، وعيسى عليهم السلام.

(٢) في شرح الكافية الشافية (١/ ٣٢٢)، «وأما الذي يقصد به عموم الجنس فنحو قولك: (الرجل خير من المرأة)».

(٣) وفاقًا للزجاج وابن مالك. انظر التصريح (١/ ١٥١).

(٤) من أن تعريفها بالصلة. انظر (ص١٥٣/أ)، والمغني (١/ ٥١).

(٥) ممن سمي به: النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة. ابن حزم (١١/ ١٢).

(٦) من أصنام الجاهلية ورد ذكره في القرآن الكريم.

(٧) من أصنام الجاهلية ورد ذكره في القرآن الكريم.

(٨) بن حِيًّا بن عادياء بن رفاعة، يضرب به المثل في الوفاء، من يهود تيماء. ابن حزم (٢٧٢).

(٩) من أنبياء بني إسرائيل.

(١٠) كذا في نسخ التحقيق والأولى (للثريا) لأن النجم غلب على الثريا، ولا عكس.

(١١) انظر رصف المباني (١٦٤)، الجني الداني (٢١٩).

لا تحذف منه للنداء[١]، وقياس الإضافة مثله، وقال الجمهور: تحذف لهما وقد تضافرت[٢] نصوصهم على أن الزائدة بأنواعها أصلها التعريف، ومنه يعلم غلط من زعم أن «أل» في أسمائه تعالى موصولة لازمة قارنت الوضع، وهو خطأ فاحش.

٤. الزائدة جوازًا إما في ضرورة، ومنه:

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِ مِنْ أَسِيرِها[٣]

إن دخلت عليه باقيا على علميته، فإن قدر شيوعه ثم أدخلت فهي مُعَرِّفة، وهذا جائز في الاختيار، ولو فيما أصله فعل على الصحيح كيزيد.

وإِمَّا في شذوذ، كـ«ادخلوا الأول فالأول» لأن الحال واجبة التنكير على الصحيح[٤].

وإِمَّا في الفصيح، وهي التي للمح الأصل، أي الداخلة على علم منقول، مما يَقْبَلُها لِحَظَ أصلُه، كالحسن، والحسين، والعباس، والوليد، والحارث، وهو سماعي.

ومنه الداخلة على أسماء الأيام، كيوم السبت، ويوم الأحد، فهي أعلام توهمت فيها الصفة، فدخلتها «أل» على ما عزاه أبو حيَّان[٥] للجمهور، والظاهر أنه لا حاجة إلى توهمها؛ لأنها منقول مما يقبلها، فلمح أصلها فأدخلت، أو هي أعلام نكرت بتقدير الشيوع فيها

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٣٢٩)، الصبان (١/ ١٨٠).

(٢) في (ب، ج) «تظافرت» بالظاء المشالة، وهو خطأ؛ لأن معناها عندئذ «الظفر» وهو النصر والحصول على المراد، بيد أن مقصد الشارح تجمعت نصوصهم بإحكام.

(٣) بعده: حُرَّاسُ أبوابٍ على قصورِها

القائل: أبو النجم الفضل بن قدامة العجلي (... - ١٣٠هـ)

راجز من بكر بن وائل، مقدم عند جماعة من أهل العلم على العجاج، جالس عبد الملك بن مروان، وولده هشامًا، يعد من فحول الشعراء الإسلاميين وفي الطبقة الأولى منهم. الشعر والشعراء (٢٣٢)، الأغاني (٩/ ٧٧)، المرزباني (٣١٠)، معاهد التنصيص (١/ ١٩)، الخزانة (١/ ٤٩).

انظر الشاهد في: المقتضب (٤/ ٤٩)، الإنصاف (١/ ٣١٧)، المنصف (٣/ ١٤٣، ٢٦٩)، المفصل (١٣)، ابن يعيش (١/ ٤٤)، (٢/ ١٣٢)، (١/ ٥٢)، تعليق الفرائد (٢/ ٣٥٩)، التصريح (١/ ٩٤، ٣٩٤).

(٤) كما سيأتي في (ص٢٥٢/ ب).

(٥) ارتشاف الضرب (١/ ٤٩٩).

فعرفت بـ«أل» وقال المبرد[1]: هي نكرات تعرفت بـ«أل» ويمتنع دخولها على أعلامها الأخرى، وهي من الأحد [إلى][2] السبت على الترتيب «أَوَّل»[3] فـ«أهونُ» فـ«جُبَارٌ» بضم جيم فموحدة، فـ«دُبَار» بضم مهملة فموحدة، فـ«مُونِسٌ» فـ«عرُوبَة» فـ«شِيارٌ»[4] بكسر معجمة، فمثناة تحتية إلا إن سمع أو قدر الشيوع.

والفرق بين قولك: الحارث بـ«أل» وحارث بدونها، أنه معها معنى الصفة باق، وفيه ضمير يعود إلى «أل» وقياس تكسيره / حوارث، وقس على هذا، فقولهم: حذف «أل» وإثباتها فيه سواء، أي بالنسبة للتعريف لا مطلقًا، وقيل: لما لمحت أصله سقط تعريف العلمية، فأتيتَ بلام العهد. ١٥٦/ب

واختلف في نحو: «مررت بالرجل خيرٍ منك» و«بالرجل مثلِكَ» فقال الأخفش[5]: «أل» زائدة مطروحة، والخليل[6]: «مثل» و«خير» على نية «أل»، لكنه موضع لا تدخله، وابن هشام[7]: «أل» جنسية فمدخولها نكرة معنى، وعلى هذه الثلاثة هما نعتان، وابن مالك[8]: هو بدل نكرة من معربة.

٥. النائبة عن المضاف إليه ضميرًا غائبًا عند أكثر المتأخرين تبعًا للكوفيين[9] وجمعٍ، نحو: ﴿ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾ [النازعات: ٤١] أي مأواه، والمانعون يقدرون المأوى

---

(١) المقتضب (٢/ ٢٧٥، ٢٧٦).

(٢) عن (ب).

(٣) يوم الأحد، وما بعده على الترتيب أسماء أيام الأسبوع، وهي من أسمائهم القديمة قيل: جاهلية. راجع اللسان (دبر) (٤/ ٢٧٥).

(٤) في (ب) أهملت الشين والياء، وهم اسم يوم السبت.

(٥) انظر الهمع (١/ ٢٧٧).

(٦) انظر تعليق الفرائد (٢/ ٣٦١)، والهمع (١/ ٢٧٧).

(٧) انظر أوضح المسالك (٣/ ٣٠٦)، المغني (١/ ١٥٨)، وهذا الكتاب (ص٢١٢/ أ).

(٨) التسهيل (٤٢).

(٩) الجني الداني (٢٢٠)، المغني (١/ ٥٤)، الهمع (١/ ٢٧٦).



له، وأجاز بعضهم نيابتها عن ضمير الحاضر[١]، وبعضهم كالزمخشري[٢] عن الظاهر.

٦. الاستفهامية حكى قطرب[٣]: أل فعلت؟ هل فعلت؟ ولم يأت في هذا إبدال اللام ميمًا، وهمزتها قطع بلا خلاف.

(سَادِسُهَا: مَا كَانَ مِنْ) اسم (مُضَافِ، لِوَاحِدٍ) أي إلى واحد، (مِنْ هَذِهِ الأَوْصَافِ) أي المعارف الخمسة المذكورة، بشرط كون الإضافة معنوية، بأن تكون بمعنى «من» أو اللام، أو «في»، وكون المضاف غير متوغل في الإبهام.

فالمضاف للضمير (كَقَوْلِكَ: ابْنِي، وَ) للعلم، كـ(ابْنِ[٤] زَيْدٍ، وَ) لاسم الإشارة كـ(ابْنِ ذِي، وَ) للاسم الموصول، كـ(ابنِ الَّذِي ضَرَبْتُهُ، وَ) لذي الأداة، كـ(ابْنِ البَذِي).

بخلاف الإضافة اللفظية، وهي إضافة الوصف إلى معموله، كهذا ضارب زيد الآن أو غدًا، فإنها لا تفيد شيئًا، إذ التخصيص حاصل قبل الإضافة، خلافًا لمن زعم أنها بمعنى اللام[٥]، وإضافة «غير» وأخواتها، فإنها لا تفيدها إلا التخصيص لا التعريف.

قيل: ما لم يرد بـ«غير» و«مثل» المغايرة أو المماثلة من كل وجه مطلقًا، فيتعرفان[٦].

---

(١) مثل قوله تعالى: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] أي رأسي.

(٢) في الكشاف (١/ ٢٧٢): «وعلم آدم الأسماء، أي: أسماء المسميات، فحذف المضاف إليه لكونه معلومًا مدلولاً عليه بذكر الأسماء؛ لأن الاسم لا بد له من مسمى، وعوض منه اللام ...».

(٣) انظر المغني (١/ ٥٤).

أبو علي محمد بن المستنير بن أحمد البصري (... - ٢٠٦هـ).

نحوي، عالم باللغة والأدب، من موالي البصرة، لقبه أستاذه سيبويه (قطرب) فلزمه، مات ببغداد، من كتبه «المثلث»، و«النوادر» و«معاني القرآن».

تاريخ بغداد (٣/ ٢٩٨)، نزهة الألباء (١١٩)، معجم الأدباء (١٩/ ٥٢)، بغية الوعاة (١/ ٢٤٢)، الشذرات (٢/ ١٥، ١٦).

(٤) (ابن) في المثال والأمثلة الثلاثة بعدها كانت مرفوعة في النظم، ثم جرها الشارح.

(٥) وهو الشيخ خالد تبعًا لابن جني والشَّلَوْبِين. التصريح (٢/ ٢٦).

(٦) انظر (ص٣٠٣/ ب)، والأصول لابن السراج (١/ ١٥٣).

(سَابِعُهَا): المنادى النكرة المقصودة[١]، كيا رجلُ، وتعريفه بالقصد إليه[٢]، وقيل: بالإشارة والمواجهة، وقيل: بـ«أل» محذوفة ناب عنها حرف النداء[٣]، وقيل: بالإقبال[٤] وحرف النداء معًا[٥].

(ثَامِنُهَا): «ما» في باب «نعم» / عند سيبويه[٦]، والمبرد[٧]، وابن السراج[٨]، والفارسي[٩]، ١٥٧/أ والسيرافي[١٠]، والكسائي[١١]، والفراء[١٢]، وغيرهم، وتبعهم ابن خروف[١٣]، وابن مالك[١٤]، وابن هشام[١٥]، وآخرون كأبي حيان[١٦]، ونسبه إلى محققي أصحاب سيبويه وبعضهم إلى المحققين مطلقًا، فنسبته إلى ابن خروف وحده عجيب، وهي معرفة تامة أي غير محتاجة إلى صلة كدققته دقًّا نِعِمًّا، أي نِعْمَ الدق أو الشيء هو.

---

(١) زادها ابن مالك في الكافية (١/ ٢٢٢).

(٢) انظر (ص٢٧٩/أ).

(٣) انظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٢١)، التصريح (٢/ ١٦٦).

(٤) أي إقبال المتكلم على المنادى، بإلقاء الكلام نحوه.

(٥) قاله الدماميني. راجع الصبان (٣/ ١٣٨).

(٦) الكتاب (١/ ٣٧، ٤٧٦).

(٧) المقتضب (٤/ ١٧٤، ١٧٥).

(٨) انظر الارتشاف (٣/ ١٧)، والأشموني (٣/ ٣٦)، ولم يظهر لي في أصوله (١/ ١٤٨، ١٧٦) ما يدل على ما نسب إليه.

(٩) الإيضاح (١/ ٩٠).

(١٠) انظر المغني (١/ ٢٩٨)، وشرح عمدة الحافظ (٧٨٣).

(١١) انظر الارتشاف (٣/ ١٧)، وشرح عمدة الحافظ (٧٨٤).

(١٢) شرح عمدة الحافظ (٧٨٤)، والأشموني (٣/ ٣٦).

(١٣) انظر المغني (١/ ٢٩٦، ٢٩٨)، الأشموني (٣/ ٣٦).

(١٤) شرح عمدة الحافظ (٧٨٣، ٧٨٦).

(١٥) المغني (١/ ٢٩٦).

(١٦) الارتشاف (٣/ ١٧، ١٨).

(﴿ إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [البقرة: ٢٧١] أي فنِعْمَ الشيء، أو الإبداء هي أي إبداؤها)[١]، ﴿ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾[٢] أي ساء الحكم أو الشيء.

والمعرفة الناقصة هي الموصولات، والنكرة التامة ما لا تحتاج إلى صفة والناقصة هي الموصوفة.

وزاد ابن كيسان «مَنْ، وما» الاستفهاميتين[٣]، والصحيح أنهما نكرتان، والله عز وجل أعلم.

---

(١) سقط من (ب).

(٢) في نسخ التحقيق «ساء ما كنتم تحكمون» وهذا سبق قلم والآية: ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَسْبِقُونَا ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ [العنكبوت: ٤]، وانظر: [الأنعام: ١٣٦]، [النحل: ٥٩]، [الجاثية: ٢١].

(٣) انظر الأشموني (١/ ١٠٧).

باب الأفعال الاصطلاحية

وإنما قدمها لِقِلَّةِ مبحثها، مع كونها مؤثرة في الاسم بحق الأصالة؛ لأن الأصل في العمل الفعل، فالحرف، فالاسم، ومن قدم الاسم نظر إلى شرفه، لاحتياج غيره إليه، واشتقاق الفعل منه على الصحيح.

وهو إِمَّا تَامٌّ: بأن كان يتم معناه بدون ذكر المنصوبات، وإن كان متعديًا وهو الغالب، وإِمَّا نَاقِصٌ: بأن كان لا يتم معناه إلا بذكر منصوبه، وهو «كان» و«كاد» وأخواتها.

وكل منهما إِمَّا مُتَصَرِّفٌ: بأن كانت صيغة تختلف باختلاف معانيه، وهو الغالب، فإن أتت منه الصيغ الثلاث فتام التصرف، وإلا فناقصة، وإما جامد: بأن كان يلزم[1] صيغة واحدة، وغالبها يلزم المضيّ، كأفعال التعجب، وحبذا، ونعم، وبئس، وما أُلحق بهما نحو ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً ﴾ [الكهف: ٥] وأفعال الاستثناء، وليس، ووهب، بمعنى صير، وجاء أي صار، وتبارك في نحو: ﴿ تَبَارَكَ ٱللَّهُ ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وإنما تليه تاء المخاطب كتباركت يا رحمن، قيل: أو تاء التأنيث الساكنة، كتباركت أسماء الله تعالى، و«دام» الناقصة في الأصح، وغالب أخوات «كاد» و«أرأيت» بمعنى أخبرني، نحو: ﴿ أَرَءَيْتَكَ هَـٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ ﴾ [الإسراء: ٦٢] / ١٥٧/ب ولا بُدَّ بعدها من المستخبر عنه، وإذا لحقتها الكاف لزمت التاء الفتح، وهي الفاعل، وتصرفت الكاف كالكاف الاسمية.

و«جرم» في نحو: ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ ﴾ [النحل: ٦٢] فـ«لا» رَدٌّ[2] لما قبلها، و«جرم» أي وَجَبَ، أو حَقَّ، وما بعده فاعله[3].

وقيل: «لا» زائدة، و«جرم» فعل.

وقيل: «لا» تبرئة، و«جرم» اسمها، أي لا بد من أن، أو لا محالة في أن، أو لا صَدَّ عَنْ أَنَّ

---

(١) الأولى (بأن يلزم) إذ لا قيمة للفظ الزائد هنا.

(٢) أي نافية لكلام متقدم فرد الله عليهم ذلك بقوله: «لا» كما ترد «لا» هذه قبل القسم في قوله: ﴿ لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾ [القيامة: ١]. وانظر الدر المصون (٦/ ٣٠٣).

(٣) وهو مذهب سيبويه والخليل. الكتاب (١/ ٤٦٩).

لهم النار[١].

وقد تكسر بعدها «أن» جوابًا لقسم مقدر، وقيل: «لا جرم» حينئذٍ قسم[٢]، أي بالتضمين.

و«كَذَبَ» في الإغراء[٣] قالوا: «كَذَبَكَ التَّمْرُ واللَّبَن»[٤] أي عليك بهما، برفع ما بعده فاعلاً، وقد ينصب بتضمين «كذب» معنى الزم.

و«قَلَّ» مرادًا بها مجردُ التقليل أو النَّفْيُ المحض، ولا ترفع إلا نكرة موصوفة بمطابق، كقل رجلان يقولانه، أي ما رجلان، وتليها «ما» فتكفها عن الفاعل.

و«كَثُرَ» و«طَالَ» مرادًا بهما مجردُ التكثير، فتليهما «ما» وتكفهما عن الفاعل، ولا يدخلان هُمَا[٥] و«قَلَّمَا» اختيارًا إلا على جملة فعلية صُرِّح بفعلها، كقلما هجرتك، وطالما وصلتك، و«سُقِطَ» في نحو: «سُقِطَ فِي يَدِهِ»[٦] وشذ بناؤه للفاعل، وقد يلزم الأمر: كهَبْ أي ظُنَّ، وهات، وتعال، وكتعلَّم بمعنى اعلم عند ابن مالك[٧]، أو المضارع: كـ«يكون» في الاستثناء،

---

(١) القائل به الكسائي انظر البحر (٥/ ٢١٣)، الدر المصون (٦/ ٣٠٤).

(٢) قال الفراء: «لا جرم: كلمة كانت في الأصل بمنزلة: «لا بد أنك قائم» ولا محالة أنك ذاهب، وكثر استعمالهم إياها حتى صارت بمنزلة «حقًا» ألا ترى أن العرب تقول: لا جرم لآتيك، لا جرم قد أحسنت ...». معاني القرآن (٢/ ٨).

(٣) وفي حديث عمر ﷺ: كذب عليكم الحج، كذب عليكم العمرة، كذب عليكم الجهاد ثلاثة أسفار كذبن عليكم، قال ابن السكيت: أكان كذبن ههنا إغراء، أي: عليكم بهذه الأشياء الثلاثة، قال: وكان وجهه النصب على الإغراء، ولكنه جاء مرفوعًا شاذًا. اللسان (كذب) (١/ ٧٠٩)، القاموس (١/ ١٢٢)، الارتشاف (٣/ ١١)، الهمع (٥/ ٢١).

(٤) في اللسان (كذب) (١/ ٧١٠، ٧١١): «... تقول للرجل إذا أمرته بشيء وأغريته: كذب عليك كذا وكذا، أي عليك به، وهي كلمة نادرة ... قال الزمخشري: هذه كلمة جرت مجرى المثل في كلامهم ...». وانظر: الخزانة (٣/ ٩).

(٥) يعود الضمير على (كثر وطال).

(٦) يضرب لمن ندم. انظر مجمع الأمثال للميداني (١/ ٣٣٠، ٣٣١).

(٧) شرح الكافية الشافية (٢/ ٥٤٦).

و«يَسْوَى»[(١)] بمعنى يُسَاوي.

فعلم أنها ثلاثة أقسام كما سبق، وكما قال: (أَفْعَالُهُمْ) اصطلاحًا (ثَلاَثَةٌ فِي الواقِعِ مَاضٍ) كنصر (وَفِعْلُ الأَمْرِ) كانصر (وَ) فعل (الْمُضَارِع) كينصر.

(فَـ) أمّا (المَاضِي) فهو ما دل بنفسه على معنى وجد في الزمن الماضي وضعًا، وينصرف للحال[(٢)] بالإنشاء[(٣)]، كالقسم، وصيغ العقود[(٤)]، وبالنفي بـ«ليس»، و«ما» إن لم يكن معارض، وبعطفه على الحال، وعطف الحال عليه، وبوقوعه حالاً مقارنة، وللاستقبال[(٥)] بالطلب[(٦)]، والوعد[(٧)]، وأداة الشرط المستقبل، وعطفه على مستقبل[(٨)]، وعطف مستقبل عليه، وعمله في ظرف مستقبل، وإضافة ظرف مستقبل إليه، وإسناده إلى متوقع، كـ«أَفْجَعَكَ أَنْ تموتَ؟» وبـ«لو» و«أنْ» المصدريتين، و«إذن» قال ابن مالك: «ويحتمل المضي والاستقبال بكونه صلة أو صفة لنكرة عامة، / وبوقوعه بعد كلما، أو حيث، أو التحضيض، أو التسوية ما لم يقترن معادل همزة التسوية بلم فيتعين المضي»[(٩)] انتهى. ١٥٨/أ

---

(١) في اللسان (سوا) (١٤/ ٤١٠): «... الفراء: يقال: لا يُساوي الثوبُ وغيره كذا وكذا، ولم يعرف يَسْوى، وقال الليث: يسوى نادرة ... وقولهم: لاَ يَسْوى أحسبه لغة أهل الحجاز، وقد روي عن الشافعي: وأما لا يَسْوى فليس بعربي صحيح ...».

(٢) انظر التسهيل (٥).

(٣) أي غير الطلبي نحو: بعت واشتريت، وإلا ورد نحو: غفر الله لك. تعليق الفرائد (١/ ١١٤).

(٤) كبعت واشتريت.

(٥) انظر التسهيل (٥).

(٦) نحو: غفر الله لك.

(٧) كقوله تعالى: ﴿ وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا ﴾ [الزمر: ٦٩]، وقوله: ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ﴾ [الزمر: ٧١].

(٨) منه قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۚ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ﴾ [النمل: ٨٧].

(٩) نقله عن التسهيل بتصرف، ففيه (ص٦) قال: «ويحتمل المضي والاستقبال بعد همزة التسوية، وحرف التحضيض، وكلما، وحيث، وبكونه صلة أو صفة لنكرة عامة».

والأصل حمله على المضي ما لم تقم قرينة بخلافه.

وعلامته: قبول تاء التأنيث الساكنة، وتاء الفاعل، وما دل على حدث ماض، ولم يقبل التاء، فهو اسم فعل، كهيهات أي: بَعُد، و﴿ أَوْلَىٰ لَكَ ﴾ [القيامة: ٣٤] أي هلكت.

وأمّا حكمه فإنه (مَفْتُوحُ الأَخِرِ) أي مبني على الفتح، وبناؤه إجماع، كنصر نصرت نصرًا نصرتا (إِنْ قُطِعْ، عَنْ مُضْمَرٍ مُحَرَّكٍ) بارز (بِهِ رُفِع) أي إن لم يتصل به ضمير رفع بارز متحرك، كالأمثلة المذكورة، بخلاف ما إذا رفع ظاهرًا، كنصر زيد أباه، أو ضميرًا مرفوعًا ساكنًا كالألف والواو، أو مستترًا، أو اتصل به ضمير منصوب، كنصرني زيد، فإنه باق على الفتح.

(وَإِنْ أَتَى مَعَ الضَّمِيرِ) المذكور أي المرفوع المتحرك البارز، وهو ضمير المتكلم، والمخاطب، والنسوة (سُكِّنَا) سكون بناء على الأصح.

وقيل: هو عارض لتوالي الحركات، والفتح مقدر[1]، كنَصَرْتُ نَصَرْنَا، نَصَرْتَ، نَصَرْتِ، نَصَرْتُمَا، نَصَرْتُم، نَصَرْتُنَّ، نَصرنَ.

(وَضَمُّهُ) لمجرد المناسبة، لا للبناء كما زعمه بعضهم[2]، وتوهمه عبارته (مَعْ وَاوِ جَمْعٍ) مذكر (عُيِّنَا) كنصروا، فهو مبني على فتحة مقدرة في الراء المضمومة للمناسبة، وأما نحو: ﴿ ٱشْتَرَوْا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٩]، و﴿ دَعَوْا۟ هُنَالِكَ ثُبُورًا ﴾ [الفرقان: ١٣]، فأصله[3]: اشْتَرَيُوا ودعَوُوا، ثقلت الضمة على الياء والواو، فحذفت فالتقى ساكنان فحذفتا، فصار اشتروا ودعوا، فالضم موجود في اللام المحذوفة التي هي محل حركة الإعراب والبناء.

(وَ) أمّا (الأَمْرُ) فهو ما دل بنفسه على طلب معنى مقترن بزمن الاستقبال وضعًا، وعلامته أن يدل على الطلب وضعًا، ويقبل ياء المخاطبة أو نون التوكيد.

وما دل على الطلب ولم يقبل أحدهما فاسم فعل كـ«صه» أي اسكت، و«آمين» أي

---

(١) قاله ابن هشام في الأوضح (١/ ٣٦).

(٢) الزاعم لذلك الراعي في شرح الألفية. انظر يس على شرح الفاكهي (١/ ٦٣)، تبعًا لابن هشام في الأوضح (١/ ٣٦).

(٣) انظر الدر المصون (١/ ١٥٢)، والشذور (٦٩).



استجب، أو مصدر أو حرف كما مر، أو فعل ماض كـ«غفر» الله تعالى لك، وما دل عليه لا وضعًا / وقبلهما فمضارع، كـ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾ [البقرة: ٢٣٣] ويرحمك الله. ١٥٨/ب

وأمّا حكمه: فإنه (مَبْنِيٌّ) خلافًا للأخفش[١] والكوفيين[٢] ومن تبعهم في قولهم: إنه معرب مجزوم بلام أمر محذوفة هي وحرف المضارعة للتخفيف، وللفرق بين الخبر والطلب، ثم أُتي بهمزة الوصل حيث سكن ما بعد حرف المضارعة مكسورة، ما لم ينضم ثالث الفعل كتنصر فتضم، وصوبه في المغني[٣]، وهو قوي، (فينجزم منسوق عليه، كانصره ويحمك، وإنما يرفع أو ينصب بشرطه الآتي، وعلى البناء[٤] يرفع أو ينصب[٥] بشرطه، وإنما يجزم بتوهم اللام فيه أو في الأول)[٦].

وبناؤه على ما يجزم به مضارعه فيبنى (عَلَى السُّكُونَ) الظاهر كالمضارع إن رفع ضمير النسوة مطلقًا، كانصرْنَ، وادعوْنَ، وارميْنَ، وارضيْنَ، والظاهر أو المقدر إن رفع ضميرًا مستترًا وصح آخره كانصرْ زيدًا، وقُمِ الليل، وصُمِ النهار.

(أَوْ) على (حَذْفِ حَرْفِ عِلَّةٍ) من آخره، إن كان معتلاً رافعًا لضمير مستتر كادع، وارم، وارض، بناء على رأي ابن السراج[٧] السابق، والصواب أنه مبني على سكون مقدر في حرف العلة المحذوف تبعًا لمجزومه مطلقًا، ودفعًا لِلَّبس حيث لا قرينة في نحو: ادع وارم، إذ لو قيل: ادعو، لالتبس بأمر الجماعة، أو ارمي لالتبس بأمر المؤنثة، وحمل عليهما نحو: «ارض»

---

(١) انظر المغني (١/ ٢٢٧)، التصريح (١/ ٥٥)، الصبان (١/ ٥٨).

(٢) راجع الإنصاف (٢/ ٥٢٤)، المغني (١/ ٢٢٧)، والأشموني (١/ ٥٨، ٥٩)، التصريح (١/ ٥٥).

(٣) (١/ ٢٢٧)، واستدل على صحة ذلك بقوله: «إن الأمر معنى حقه أن يؤدى بالحرف، ولأنه أخو النهي ولم يدل عليه إلا بالحرف، ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل، وكونه أمرًا أو خبرًا خارج عن مقصوده، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل»، وساق شواهد في القرآن والحديث والشعر.

(٤) أي على مذهب من قال إن فعل الأمر مبني لا معرب.

(٥) أي المنسوق عليه.

(٦) سقط من (ب).

(٧) راجع (ص١٤١/ ب).

وإن لم يلبس طردا للباب.

(أَوْ) على حذف (نُونٍ) -كانت علامة الرفع في مضارعه- إن رفع ألف الاثنين، كانصرا، أو واو الجماعة كانصروا، أو ياء المؤنثة كانصري.

ومن قال: جزم الأمثلة الخمسة بسكون مقدر في اللام[١]، قال: بناء أمرها كذلك، ويقويه أن البناء على حذف الحرف مما لم يعهد، كما قاله ابن هشام[٢]، فيقوى أن جزمها بالسكون.

(وَ) أمّا المضارع فمعرب، وهو ما دل بنفسه على معنى مقترن بأحد زمني الحال أو الاستقبال وضعا، فهو موضوع لهما معًا، وهو الأصح[٣].

ويتعين للحال[٤] على الصحيح بنحو: الآن، والساعة، وآنفًا، وبلام الابتداء، نحو ليقوم زيد[٥]، وبالنفي بليس، وإنْ، وما، حيث لا معارض، وبعطفه على الحال، وعطف الحال عليه، وبمجيئه حالاً مقارنة أو إنشاء.

وللاستقبال[٦] / بـ«لا» النافية على الأصح[٧]، وبعمله في ظرف مستقبل، كأُكرِمُكَ إذا جئت، وإضافة ظرف مستقبل إليه كالقتال إذا تجيء، وعطفه على مستقبل، وعطف مستقبل عليه، وبإسناده لمتوقع[٨]، كيَهُولُكَ موتُكَ. ١٥٩/أ

---

(١) القائل به الأخفش. انظر الهمع (١/ ١٧٦)، والسهيلي في نتائج الفكر (١١٠، ١١١).

(٢) في المغني (١/ ٢٢٧).

(٣) وهو مذهب الجمهور. انظر المساعد (١/ ١٢).

(٤) راجع التسهيل (٥).

(٥) لام الابتداء إنما تدخل على المضارع في نحو: «إن زيدًا ليقومُ» فمثال الشارح هنا مشكل. انظر مغني اللبيب (١/ ٤٤٥)، الأشموني (١/ ٤٥).

(٦) راجع التسهيل (٥).

(٧) كما هو منقول عن سيبويه. انظر تعليق الفرائد (١/ ١٠٠)، وذهب الأخفش والمبرد إلى أنه يبقى دالاً على الحال والاستقبال حتى ولو نفي بـ«لا». انظر المساعد (١/ ١٢).

(٨) منه قول الشاعر:

يَهُولُكَ أن تموت وأنت مُلْغٍ ** لما فيه النجـــاة من العذاب

ويتضمنه طلبًا[١] أو وعدًا[٢]، وبمصاحبته لأداة نصب أو ترجٍّ، أو إشفاق، أو شرط أو تنفيس، أو للو المصدرية[٣]، وبوقوعه حالاً مقدرة.

وينصرف للمضي[٤] بلم، ولما، في الأصح، ولو الامتناعية، وبـ«إذ» و«ربما» غالبًا أو دائمًا[٥]، وبعطفه على ماض، وعطف ماض عليه، ووقوعه خبرًا لكان وأخواتها، أو حالاً محكية، وإعماله في ظرف ماض.

وعلامته: قبوله لـ«لَمْ» وأخواتها الجازمة، ولن، والسين، وسوف، وافتتاحه بحرف المضارعة لأنهم (افْتَتَحُوا) فعلاً (مُضَارِعًا بِوَاحِدِ، مِنَ الحُرُوفِ الأَرْبَعِ) المسماة في العرف بـ(الزَّوَائِدِ) الأربع، علمًا بالغلبة عليها؛ لأنها مزيدة على الماضي الذي هو الأصل، وبأحرف المضارعة أي المشابهة؛ لأن بزيادتها على الفعل اكتسب شَبَه الاسم فأُعْرِب، وهي: (هَمْزٌ) دال على المتكلم وحده كأقوم (وَنُونٌ) دالة على المتكلم المحدث عن نفسه وغيره معًا، أو المعظم نفسه، كنقوم (وَكَذَا يَاءٌ) مثناة تحتية دالة على المذكر الغائب مطلقًا، كيقوم يقومان، يقومون، وعلى الإناث الغائبات، كيقمن، وشذ ﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَـٰوَٰتُ تَتَفَطَّرْنَ ﴾ [مريم: ٩٠] والإبل تَشَمَّمْن[٦]، بالفوقية فيهما (وَتَا)ء مثناة فوقية دالة على المذكر الغائب مطلقًا، كتقوم، وتقومين، تقومان، تقومون، تقمن، وعلى الغائبة والغائبتين، كهند تقوم، والهِنْدَانِ تقومان (يَجْمَعُهَا قَوْلِي: أَنَيْتُ) أي أدركت، و«يَأْنِتُ» مضارع «أَنَتَ» أي: أَنَّ[٧]، و«يَنْأَتُ» مضارع

---

(١) كقوله تعالى: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَـٰدَهُنَّ ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

(٢) كقوله تعالى: ﴿ يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَرْحَمُ مَن يَشَآءُ وَإِلَيْهِ تُقْلَبُونَ ﴾ [العنكبوت: ٢١].

(٣) كقوله تعالى: ﴿ وَدُّوا۟ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ [القلم: ٩].

(٤) انظر التسهيل (٥).

(٥) انظر الحديث عن دخول (ربما) على الماضي وعلى المستقبل في شرح الرضي (٢/ ٣٣٣). والمغني (١/ ١٣٧، ١٣٨).

(٦) رواه ابن الأعرابي في نوادره، والمراد أنها تستروح أولادها، أو المرعى. الكشاف (٤/ ٢١٣)، اللسان (١/ ٧٧٠).

(٧) ينظر اللسان (أنت) (٢/ ٦)، (نأت) (٢/ ٩٥).

نَأَتَ الأسد، أي زأر[١]، و«يَتْنَأُ» مضارع «تَنَأَ» بفوقية فنون، أي أقام[٢]، ويَنْتَأ مضارع نَتَأ، بنون ففوقية أي ارتفع[٣]، وناتي، وأتين، ونأيت (يَا فَتَى).

وما دل على حدث حاضر أو مستقبل / ولم يقبل «لم» وما بعدها، أو يفتتح بها ذكر، فهو ١٥٩/ب اسم فعل، كـ«أفٍّ» أي: أتضجر، و«أَوَّه» أي: أتوجع، وهو خارج في الحد[٤] بقولنا: «ما دل بنفسه»، و«بالوضع»؛ لأنه لا يدل على الحدث والزمان إلا بواسطة الفعل لا بنفسه، ولا يدل بالوضع إلا على نفس الفعل لا عليهما، وكذا جميع ما مرَّ؛ لأنها حدود جامعة مانعة.

(وَحَيْثُ كَانَت) هذه الأحرف الزوائد (فِي) مضارع لماض (رُبَاعِيٍّ) أي حروفه أربعة، وذلك في باب الفعللة، وما أُلحق به: كدحرج دحرجة، وحوقل حوقلة، والمفاعلة: كناصر مناصرة، والتفعيل: كفرح تفريحًا، والإفعال: كأكرم إكرامًا، فإنها (تُضَمّ) كيدحرج، ويحوقل، ويناصر، ويفرح ويكرم.

وأمّا نحو خَصَّمَ، يَخِصِّم، خِصَّامًا، وهَدَّى، يَهِدِّي، هِدَّاء بتشديد الصاد، والدال، وفتح حرف المضارعة، فأصله: اختصم، يختصم، اختصامًا، واهتدى، يهتدي اهتداء، فأُدغمت تاء الافتعال في الصاد والدال فتحركت الخاء والهاء فسقطت همزة الوصل، فهو خماسي تقديرًا، وهذا مقيس في نحو: استتر، واقتتل، من كل ما فيه تاءان من باب الافتعال، سماعي في غيره، ولك في ماضيه فتح أوله وثانيه، وكسرهما، وكسر أوله، وفتح ثانيه، وفي مضارعه فتح أوله وثانيه، وكسرهما، وفتح أوله، وكسر ثانيه، وفي مصدره فتح أوله وكسره.

(وَفَتْحُهَا فِيمَا سِوَاهُ) ثلاثيًا كان كذهب، أو خماسيًا كاجتمع، أو سداسيًا كاستخرج، ولا يزيد عليه (مُلْتَزَم) كيذهب، ويجتمع، ويستخرج.

---

(١) القاموس (نأت) (١/ ١٥٨).

(٢) بالمكان وقطن. اللسان (تنأ) (١/ ٤٠).

(٣) اللسان (نتأ) (١/ ١٦٤).

(٤) «في» هنا بمعنى «من» كقول امرئ القيس:

وهل يعمن من كان أحدث عهده ** ثلاثين شهرًا في ثلاثة أحوال.

أي: من ثلاثة أحوال. انظر (ص٢٩٣/ أ).



وأما أهراق يهريق، وأسطاع ويُسْطيع، واستاع يستيع، بقطع همزة الماضي، وضم حرف المضارعة، فأصلها أراقَ يُرِيق[١]، وأطَاع يُطيع، فزيدت الهاء والسين شذوذًا، وأبلدت الطاء تاء فوقية في «أستاع» فهي رباعية تقديرًا.

وقيل: الأصل: استطاع يستطيع، فحذفت التاء في «اسطاع»[٢] والطاء في «أستاع» أو أبدلت الطاء تاء وقطعت / همزة ماضية، وضم أول مضارعه، تشبيهًا بأفعل شذوذًا[٣]. ١٦٠/أ

وجاء اسْطَاعَ يَسْطِيعُ[٤]، واسْتَاعَ يَسْتِيعُ[٥]، بوصل همزة الماضي، وفتح حرف المضارعة، فأصله: استطاع يستطيع، فحذفت تاء الاستفعال شذوذًا، وأبدلت الطاء تاء في «استاع»[٦].

وقيل: بل حذفت الطاء في «استاع»[٧].

وكسر أحرف المضارعة مطلقًا لغة لتميم.

---

(١) انظر اللسان (هرق) (١٠/ ٣٦٥، ٣٦٦).

(٢) في (ب) «استطاع» وهو خطأ، وإنما حذفت التاء لمقارنتها الطاء في المخرج فاستُخِفَّ بحذفها. انظر اللسان (طوع) (٨/ ٢٤٢).

(٣) قاله الفراء. انظر سر الصناعة (١/ ٢٠٠، ٢٠١).

(٤) لغة في أطاع يطيع. انظر اللسان (هرق) (١٠/ ٣٦٦).

(٥) حكاه ابن جني عن العرب. سر الصناعة (١/ ٢٠٢).

(٦) لتوافق السين في الهمس. سر الصناعة (١/ ٢٠٢).

(٧) هذا القول مفهوم من القول السابق المنسوب للفراء.

فصل فيه إعراب الفعل المضارع

إذ ليس لنا فعل معرب سواه (رَفْعُ) الفعل (الْمُضَارِعِ الَّذِي تَجَرَّدَا) أي خلا (عَنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ) له (تَأَبَّدَا) بلا خلاف، وإنما الخلاف في رافعه ما هو[1]؟ والصحيح أنه تجرده عن الناصب والجازم، لا عن العامل مطلقًا، ولا حرف المضارعة، ولا مضارعته للاسم، ولا حلوله محله، ولا السين، و«سوف» حيث دخلتا عليه، ولا نواصبه إذا ارتفع بعدها، خلافًا لزاعمي ذلك[2].

أمَّا نصبه: فـ«بأَنْ»[3] و«لن» و«كي» و«إذن» وفيما عداها الناصب على الصحيح أن مضمرة وجوبًا، أو جوازًا على ما سيأتي.

وقد ينصب على الأصح[4] بـ«ما» المصدرية، كقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «كما تكونوا يولى عليكم»[5].

وبـ«لم» ومنه على الأصح[6] ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾ [الشرح: ١] بفتح الحاء، في قراءة شاذة[7].

وأجاز الأخفش[8] نصبه بـ«أن» الزائدة، نحو: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنفِقُواْ﴾ [الحديد: ١٠]، والصحيح أنها المصدرية، والأصل: ما لنا في أن لا نفعل.

---

(١) يراجع الخلاف في هذه القضية في الإنصاف (٢/ ٥٥٠، ٥٥٥)، الشرح الكبير (١/ ١٣٠)، شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥١٩).

(٢) فهم الرياشي: انظر: الجواب السامي (٨٢/ ب)، والارتشاف (٢/ ١٦٤٢)، بتحقيق د. رجب عثمان، والقول منسوب إلى الرؤاسي في المساعد (٣/ ٦٥).

(٣) انظر المغني (٢/ ٦٩٧).

(٤) انظر المغني (٢/ ٦٩٧).

(٥) أورده السيوطي في الجامع الصغير (٥/ ٤٧)، بلفظه، وقال: «أخرجه الديلمي في مسند الفردوس عن أبي بكرة». والعجلوني في كشف الخفاء (٢/ ١٢٦).

(٦) في لغة حكاها اللحياني عن العرب. انظر الجنى الداني (٢٨٠)، المغني (١/ ٢٧٧).

(٧) لأبي جعفر المنصور. انظر الكشاف (٤/ ٢٦٦)، المحتسب (٢/ ٣٦٦)، البحر (٨/ ٤٨٧).

(٨) انظر الدر المصون (٢/ ٥١٧)، التسهيل (٢٢٩).

وقيل: ضمن المجرور معنى «منع»[١] فعليه «لا» زائدة، أي ما منعنا من أن نفعل.

وابن مالك[٢] تبعًا للكوفيين[٣]، وقوم كالمبرد[٤] بـ«كَمَا»[٥] التعليلية، كزرتك كما تُكْرِمَني[٦]، وهو مسموع[٧]، وتأوله الجمهور[٨]، والوجه الرفع.

وقد ينصب الفعل على التوهم، ويسمى في القرآن النصب على المعنى، كقراءة: ﴿ وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُواْ ﴾[٩] فـ«تدهن» صلة لـ«لو» المصدرية مرفوع، و«يدهنوا» معطوف عليه، ونصب حملا على المعنى؛ كأنه قيل: ودوا أن تدهن.

/ وحكى محمد بن جرير الطبري[١٠]: «أن العرب تنصب كل مضارع يقع قبل ماذا ١٦٠/ب تقول: تفعلَ ماذا؟ تصنعَ ماذا؟ إلا «تريد» فإنها ترفعه»[١١] انتهى، والظاهر أنه فتح لمجرد

---

(١) قاله الفراء. انظر معاني القرآن (١/ ١٦٣).

(٢) انظر شرح الكافية (٣/ ١٥٣٤).

(٣) انظر الإنصاف (٢٨٥، ٥٩٢)، الرضي (٢/ ٣٤٤)، ائتلاف النصرة (١٥٢).

(٤) انظر الإنصاف (٢/ ٥٨٥)، والارتشاف (٢/ ٣٩٥).

(٥) إذا كانت بتأويل (كيما).

(٦) ومنه عندهم الحديث السابق.

(٧) منه قول عمر بن أبي ربيعة:

وطرفك إما جئتنا فاحبسنه ** كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

الإنصاف (٢/ ٥٨٦)، المغني (١/ ١٩٢)، الجنى الداني (٤٥٠).

(٨) على أن الرواية في الحديث «كما تكونون». انظر المغني (٢/ ٦٩٧).

والآية الأولى على أن «نشرح» مؤكد بالنون الخفيفة، ففتح لها ما قبلها، ثم حذفت ونويت، المحتسب (٢/ ٤١٨)، الجنى الداني (٢٨٠، ٢٨١). والآية الثانية على ما أوله الشارح.

(٩) [القلم: ٩]، وانظر القراءة في البحر (٨/ ٣٠٩).

(١٠) أبو جعفر (٢٢٤-٣١٠هـ)

إمام مؤرخ ومفسر، وفقيه مجتهد، ولد في (آمل طبرستان) وسكن بغداد، وتوفي بها، ومن آثاره: «جامع البيان في تفسير القرآن»، و«أخبار الرسل والملوك» يعرف بتاريخ الطبري. تاريخ بغداد (٢/ ١٦٢)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٢٥١)، غاية النهاية (٢/ ١٠٦)، لسان الميزان (٥/ ١٠٠، ١٠٣).

(١١) انظر الارتشاف (٢/ ٢٧٥).

التخفيف والإتباع لا لعامل، فتسميته نصبًا مجاز.

والمشهور عن الكوفيين أنها عشرة[1]، وقد تبعهم الناظم تبعًا لأصله وغيره، فقال: (فَانْصِبـ)ـه (بِعَشْرِ) وفاقًا وخلافًا على ما هنا.

أما المتفق عليه فأربعة:

(وَهِيَ: أَنْ) المصدرية المفتوحة الهمزة الساكنة النون، وتميم تبدل همزتها عينًا، وهي أم الباب، وتدخل على الفعل المتصرف مطلقًا، فتنصب المعرب لفظًا، والمبني محلاً، وهو معها في تأويل المصدر، فتقل في محل رفع نحو: ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الحديد: ١٦] أي خشوع قلوبهم، ﴿ وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ ﴾ [النور: ٦٠]، أي استعفافهن، ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا ﴾ [البقرة: ٢١٦] فـ﴿ أَن تَكْرَهُواْ ﴾ اسم «عسى» سد مسد جزءيها، ونصب نحو ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ ﴾ [يونس: ٣٧] أي ما كان افتراء، أي مفترى، ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ﴾ [النساء: ٢٨]، أي يريد التخفيف، وخفضٍ، نحو: ﴿ مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا ﴾ [الأعراف: ١٢٩]، ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ ﴾ [الزمر: ١٢]، ومُحْتَمِلةً لهما، نحو: ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى ﴾ [الشعراء: ٨٢] أصله: في أن يغفر [لي][2]، وهل المحل بعد حذف الحرف خفض أو نصب؟ قولان[3].

---

(١) الأربعة المتفق عليها التي ذكرها الشارح في أول الفصل، وزادوا ستة هي: لام التعليل، لام الجحود، حتى، أو، فاء السبب، واو المعية.

(٢) عن (ب).

(٣) قوله: «وهل المحل بعد حذف الحرف ...» الجر باعتبار بقاء أثر الجار بعد حذفه، والنصب على نزع الخافض، أما نسبة القولين فقال الشيخ خالد في تصريحه (١/ ٣١٣): «وما ذهب إليه الموضح من أن محل «أنَّ» و«أنْ» نصب بعد الحذف هو مذهب الخليل، وأما سيبويه فقال -بعدما أورد أمثلة من الحذف-: ولو قال قائل إن الموضع جر لكان قويًا، وله نظائر نحو قولهم: لاه أبوك ...» هذا ما فهمه الشيخ خالد من كلام سيبويه. الكتاب (١/ ٤٧٦).

وقال ابن عقيل (١/ ٤٢٧): «واختلف في محل «أنَّ» و«أنْ» بعد حذف حرف الجر، فذهب الأخفش إلى أنهما في محل جر، وذهب الكسائي إلى أنهما في محل نصب، وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين». وسائر مراجعي لم تنسب القولين، انظر معاني القرآن للفراء (١/ ٢٩٠)، الإملاء (٢/ ٤٦٤)، والدر المصون (٤/ ١٠٦)، المغني (١/ ٢٨)، (٢/ ٦٤٠)، الجنى الداني (٢٣٨).

وَنَدَرَ إهمالُها، ووصلُها بالجملة الاسمية، والجزمُ بها[1]، ولا تشارك «ما» المصدرية في نيابتها عن الزمان، خلافًا لابن جني[2]، والزمخشري[3]، ولا تجيء بمعنى «الذي» خلافًا لمحمد بن مسعود الغزني[4].

وإذا وقعت «أنْ» بعد عِلْم صريح، أي لفظ دال على اليقين، لا يجيء بمعنى الظن كتحقق، وتيقن، ووجد، ودرى، وأعلم، وأرى، أو فصلت عن الفعل بغير «لا» أو دخلت على جامد، أو متعين للحال، أو جملة اسمية، فهي المخففة من الثقيلة، التي تنصب الاسم وترفع الخبر، لكن حذف اسمها، كتيقنت أن يقومون، أي أنه الشأن، أو أنهم يقومون، / و﴿ إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ ﴾ [الانشقاق: ١٤]، ﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴾ [البلد: ٧]، وخلت أن لست بقائم، وعلمت أن يقومون الآن، ﴿ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ ﴾ [التوبة: ١١٨]. ١٦١/أ

أو بعد ظَنٍّ صريح، أي لفظ دال على التردد لا يجيء بمعنى اليقين، كشك، وتوهم، وزعم، وهب، ولم يكن الفعل جامدًا، ولا مفصولاً بغير «لا» ولا متعينًا للحال، فهي الخفيفة الناصبة للفعل، كتوهمت أن يقوموا.

---

(١) ذكره بعض الكوفيين وأبو عبيدة. انظر المغني (١/ ٣٠) وذكر له الشارح شاهدين من الشعر في (ص١٦٧/أ).

(٢) لم أجد في مراجعي ما يحقق المنسوب إليه، وقد نسب أبو حيان في الارتشاف (٢/ ٤٣٢)، هذه المخالفة للزمخشري والأستاذ أبي علي (الشَّلَوْبين).

(٣) في الكشاف (٣/ ٢٥٠) عند قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا ﴾ [العنكبوت: ٣٣]، قال: «(أن) صلة أكَّدَتْ وجود الفعلين مترتبًا أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما كأنهما وجدا في جزء واحد من الزمان كأنه قيل: لما أحس بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث خيفة عليهم من قومه». فقد لحظ فيها الزمخشري معنى تتابع الوقتين دون فاصل وهذا ما فهمه ابن هشام من العبارة. انظر المغني (١/ ٣٤، ٣٥)، وانظر البحر (٧/ ١٥٠)، الارتشاف (٢/ ٤٢٣).

(٤) انظر الهمع (٤/ ٨٧).
... (... - ٤٢١هـ)
نحوي أكثر أبو حيان من النقل عنه، من كتبه «البديع» في النحو، وقال السيوطي: لم أعرف شيئًا من أحواله. بغية الوعاة (١/ ٢٤٥)، كشف الظنون (٢٣٦)، الهدية (٢/ ٦٤).

أو بعد عِلْمٍ قد يجيء بمعنى الظن كعلم، ورأى، فإن أريد به العلم -وهو الأصل- فالرفع، لأنها المخففة، أو الظن فالنصب، لأنها الخفيفة.

أو بعد ظَنٍّ قد يجيء بمعنى العلم، كظن، وحسب، وحجا، وخال، وخاف، وخشي، فإن أريد به الظن -وهو الأصل- فالنصب؛ لأنها الخفيفة، أو العلم فالرفع لأنها المخففة، وبالوجهين قرئ[(١)]: ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ ﴾ [المائدة: ٧١].

أو بعد قلبيٍّ غيرهما كبدا، وظهر، وأراد، وأحب، وكره، فالغالب النصب، (وَلَنْ) وهي حرف نفي ونصب واستقبال، ولا تقتضي تأكيد النفي، ولا تأبيده، خلافًا للزمخشري[(٢)]، وهي منه دَسِيسَة اعتزالية، يريد بها تقرير نفي رؤيته سبحانه في الآخرة من قوله تعالى: ﴿ لَن تَرَىٰنِي ﴾ [الأعراف: ١٤٣] والفتح مقدر في «ترى» للتعذر، وعلى التنزل لا دليل فيها، كما بينته في منظومتي وَقْعُ السيوفِ المرهفة على من شبه أهل السنة لإثباتهم الرؤية بالحمير المُوكَفَة[(٣)]،

---

(١) قرأ البصريان وحمزة والكسائي وخلف برفع النون، وقرأ الباقون بنصبها. العشر (٢/ ٢٥٥).

(٢) في الكشاف (٢/ ١١٣): «... فإن قلت ما معنى (لن)؟ قلت: تأكيد النفي الذي تعطيه لا، وذلك أن (لا) تنفي المستقبل، تقول: لا أفعل غدًا، فإذا أكدت نفيها قلت: لن أفعل غدًا، والمعنى أن فعله ينافي حالي، كقوله: ﴿ لَن يَخۡلُقُواْ ذُبَابٗا وَلَوِ ٱجۡتَمَعُواْ لَهُۥ ﴾ [الحج: ٧٣]، فقوله: ﴿ لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ ﴾ [الأنعام: ١٠٣] نفي للرؤية فيما يستقبل، و﴿ لَن تَرَىٰنِي ﴾ تأكيد وبيان، لأن النفي مناف لصفاته...». وانظر الكشاف (٣/ ٢٢).
وفي الأنموذج (ص٢٣٣): «ولن نظيرة (لا) في نفي المستقبل، ولكن على التأكيد».

(٣) إكاف الحمار ووِكافُهُ بردعته، وَأَكَّفَ الحمارَ تأكيفًا شده عليه. القاموس (أكف) (٣/ ١١٨).
وأصل المسألة بيتان للزمخشري هما:

لجَماعَةٌ سَمَّوْا هَواهُمْ سُنَّةً ** وجماعةٌ حُمُرٌ لَعَمْري مُوْكَفَهْ
قد شبهوه بخلقه وتَخَوَّفُوا ** شُنَعَ الوَرَى فَتَسَتَّرُوا بالبَلْكَفَهْ

البحر المحيط (٤/ ٣٨٦).

وقد عاب أهل السنة بيتي الزمخشري وأكثروا القول في معارضتها ومن قول بعضهم في ذلك:

شبهت جهلاً صَدْرَ أمةِ أحمدٍ ** وذوي البصائر بالحمير المُوْكَفَهْ
وزعمت أن قد شبهوا مَعْبُودَهُم ** وتَخَوَّفُوا فَتَسَتَّرُوا بالبَلْكَفَهْ
ورَمَيْتَهم عن نَبْعَةٍ سَوَّيْتَها ** رَمْيَ الوليدِ غدا يُمَزِّقُ مُصْحَفَهْ
نطق الكتابُ وأنت تنطق بالهوى ** فهوى الهوى بك في المهاوي المُتْلِفَهْ

طبقات الشافعية للسبكي (٩/ ٩-١٧).



وهي فوق ألف بيت، على قافية اسمها، من بحر الكامل، على أن الخلاف بيننا وبينهم في مسائل الرؤية والقرآن والقدر ليس بحقيقي عند التحقيق، كما أشرت إليه في «كشف الهم بالكشف عن آية ﴿ ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنْ بَعْدِ ٱلْغَمِّ ﴾ [آل عمران: ١٥٤]»[1].

والأصح أنها قد تأتي للدعاء، كقوله[2]:

لــن تَزَالُــوا كــذلِكُم ثُــمَّ لا زِلْــتُ   لكــم خالـــدًا خلـــودَ الجبـــالِ[3]

(١) ومما جاء فيه عن الرؤية (ص١٠/أ) قال: «... وكذا مسألة الرؤية ليس الخلاف بيننا وبينهم في ذاتها عند التحقيق بحقيقي؛ لأنهم يقولون من شرط المرئي الجهة، وهو سبحانه متنزه عنها فلا يرى، ونحن نقول ليست من شرطه فلا محذور، فلو نفو شرط الجهة مثلنا لوافقونا على إثباتها، ولو أثبتناه مثلهم لوفقناهم على نفيها، فرجع محط الخلاف أنه هل من شرط المرئي الجهة فلا يرى، أو لا فيرى سبحانه، والحق أنها ليست من شرطه...».

(٢) الأعشى ميمون بن قيس بن جندل الوائلي (... - ٧هـ)

من أصحاب المعلقات، وشاعر من الطبقة الأولى، عاش عمرًا طويلاً آخره في الإسلام ولم يسلم، شعره يُغَنَّى فسمي «صناجة العرب» ولد في قرية منفوحة بالرياض، وتوفي بها، له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء (٧٩)، الأغاني (٨/ ٧٧)، الأمدي (١٢)، المرزباني (٤١٠)، معاهد التنصيص (١/ ١٩٦)، الخزانة (١/ ٨٤).

(٣) آخر بيت من قصيدة طويلة مدح بها الأسود بن المنذر اللخمي، مطلعها:

ما بكاء الكبــير بالأطــلال ** وسؤالي فهل تَرُدُّ سـؤالي

دمنة قفرة تعاورها الصيـف ** بريحَيْنِ من صبًا وشَمَـالِ

وقبل الشاهد:

وشريكين في كثـير مـن المـا ** ل وكانـا محالفَيْ إقـلالِ

قسما الطارف المفاد من الغُنْـ ** ـم فآبـا كـلاهما ذو مالِ

يروى: (فما يرد) (الطارف التليد) (لن يزالوا) (لهم خالدا)

الكبير: يعني نفسه، عذل نفسه في وقوفه على الأطلال، وسؤاله إياها، المعاورة: أن تهب الشمال مرة، ثم تعقبها الجنوب ثانية، أو الصبا، محالفي إقلال: أي كانا فقيرين، فلما غزوا معك استغنيا، الطارف: الجديد عندهما، التليد: القديم عند مالكيه السابقين، لن يزالوا: يعود الضمير على من ذكر ممن قتلوا وأسروا، وممن غزا معه وقتل، لازلت: الخطاب للممدوح، قال البغدادي: «البيت روي في كتب النحو على خلاف الرواية الصحيحة» يعني تزالوا ... لكم. ديوانه (٣، ١٣)، المغني (١/ ٢٨٤)، الأشموني (٣/ ٢٧٨)، التصريح (٢/ ٢٣٠)، شرح أبيات المغني (٥/ ١٥٦).

فدعا لهم بالدوام.

وقد يتلقى بها القسم، نحو:

والله لــن يــصلوا إليــك بجَمْعِهــم(١) ....

(وَكَيْ) المصدرية لا التعليلية، لأن «كي» تكون تارةً كـ«لام» التعليل معنى وعملاً، / ١٦١/ب وهي الخافضة، وينتصب المضارع بعدها بـ«أن» مضمرة -في الاختيار- وجوبًا لا جوازًا ولا بها على الصحيح(٢).

وتارةً كـ«أنْ» المصدرية معنى وعملاً، وهي الناصبة للمضارع بنفسها لا بـ«أن» مضمرة على الصحيح، فإن سبقها لام التعليل، قيل: أو وقعت بعدها «لا» فناصبة، نحو ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ [الحديد: ٢٣] أي لعدم أساكم.

وإن سبقت اللام أو «أنْ» وكلاهما ضرورة على الصحيح فخافضة، نحو:

---

(١) .... ** حتى أُوَسَّدَ في التــراب دفينــا

لأبي طالب عبد مناب بن عبد المطلب بن هاشم (٨٥ ق هـ - ٣ ق هـ)

عم النبي ﷺ ، ووالد علي ﷺ ، من أبطال بني هاشم ورؤسائهم، نشأ في بيته النبي، فكفله، ورباه، واصطحبه إلى الشام صبيًا، وحماه من قريش عندما أظهر الدعوة إلى الإسلام، ولم يسلم خوفًا من أن تعيره العرب بتركه دين آبائه، وفي اسمه خلاف. الكامل لابن الأثير (٢/ ٣٤)، خزانة الأدب (١/ ٢٦١)، الأعلام (١٦٦/٤).

والبيت أول خمسة أبيات يخاطب فيها الرسول ﷺ لما أخافته قريش، وبعده:

ما نفد لأمرك ما عليك غضاضةٌ ** فكــفى بــذا دنيا لديك ودينًا

ودعوتني وزعمتَ أنك ناصحٌ ** فلقد صدقت وكنت قبلُ أمينًا

يروى (أو أُرَى في التراب) (فاصدع بما تؤمر) أي أظهره واجهر به، غضاضة: نقيصة وعيب؛ لأنه يغض منه البصر احتقارًا، فكفى بذا: أي بمجموع ما ذكر من عدم الوصول، والصدع بالأمر، وعدم الفضاضة، وروى بدله: (وأبشر بذاك وقر منه عيونا) قر منه: أي من أجله، من قولهم: أقر الله عينك، أي لا أبكاك، كأنه قال: أسرك الله، أو صادفت ما يرضيك فتقر عينك من النظر إلى غيره. المغني (١/ ٢٨٥)، الهمع (٢/ ٤١)، المساعد (٢/ ٣١٤)، شرح أبيات المغني (٥/ ١٨٥، ١٥٩).

(٢) وهو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن «كي» لا تكون إلا حرف نصب، ولا يجوز أن تكون حرف خفض. انظر الإنصاف (٢/ ٥٧٠)، المغني (١/ ١٨٣)، الأشموني (٣/ ٢٨٠).

.... كـــــيما أَنْ تَغُـــــرَّ ....[1]

كي لتقضيني ....

واللام زائدة، وإن فقدا[3] معًا، أو وجدا معًا، فمحتملة[4] نحو:

جئتك كي تكرمني، إن قدرت قبلها اللام فناصبة، أو بعدها «أنْ» فخافضة، وهو أرجح؛ لأن حذف حرف الجر لا يخلو من ضعف، وإن كان مطردًا مع «أنَّ، وأنْ، وكَيْ»

---

(١) فقالت:

أَكُلَّ النـاسِ أصبحـت مانحـا ** لســـانــك ...... وتـخـدعـا

لجميل بن عبد الله بن معمر العذري القضاعي (... - ٨٢هـ)

شاعر مشهور بحب بثينة من فتيات قومه، كثر غزله بها، فتناقل الناس أخبارهما، وكانت منازل بني عذرة في وادي القرى بالمدينة، ثم رحلوا إلى جنوب الشام، فقصد جميل مصر، وتوفي بها.

الشعر والشعراء (١٦٦)، الأغاني (٧/ ٧٧)، الآمدي (٧٢)، الخزانة (١/ ١٩١).

والبيت آخر قصيدة له مطلعها:

عرفت مصيـف الحـي والمتربعـا ** كما خطت الكفُّ الكتابَ المرجَّمَا

معارف أطلال لبثنـة أصبحـــت ** معارفهـــا قفـــرا مـن الحي بلقعا

وقبل الشاهد:

فقلت لها لو كنتُ أُعطيتُ عنكم ** عــزاء لأقللت الغـداة التَّضَرُّعَا

المصيف: مكان الإقامة في الصيف، المتربع: موضع الإقامة في الربيع، كما خطت ... إلخ: حال منهما، أراد أن الآثار قد انمحت، فهي كالخط القديم الذي قد روجع للقراءة فيه كثيرًا، المعارف: الأماكن المعروفة، البلقع: الخالي من الأنيس، عزاء: صبرا، ويروى (بديلا)، مانحا: معطيا، ومنح اللسان التلطف والتودد. تغر: تخدع.

ديوانه (٧٤)، ابن يعيش (٩/ ١٤)، ضرائر الشعر (٦٠)، الشرح الكبير (٢/ ١٤٢)، المغني (١/ ١٨٣)، الشذور (٢٨٩)، العيني (٣/ ٢٤٤)، (٤/ ٣٧٩)، الأشموني (١/ ٢٧٩)، (٢/ ٢٠٤)، التصريح (٢/ ٣، ٢٣٠)، شرح أبيات المغني (٤/ ١٥٧).

(٢) .... رقيةُ ما ** وعـــدتنـــي غيـــر مختـلـــس

شرح الأشموني (١/ ٣٣٤)، حاشية الخضري (٣/ ٤٧)، والبيت لقيس الرقيات.

(٣) أي اللام و«أن».

(٤) أن تكون مصدرية ناصبة، أو تعليلية خافضة.

المصدريات، ونحو:

.... لِكَيْمَا أَنْ تَطِيْرَ[١] ....

إن قدرت اللام خافضة، فـ«كي» مصدرية، و«أن» زائدة صلة لها، وإن قدرتها زائدة فـ«كي» تعليلية، و«أن» ناصبة.

(كَذَا إِذَنْ) وهي حرف جواب دائمًا، وجزاء غالبًا لا دائمًا على الصحيح، لكنها لا تنصب إلا (إِنْ صُدِّرَتْ) في أول الكلام المجاب بها، وكان الفعل بعدها مستقبلاً، ومتصلاً بها، نحو: إذن أكرمك، جوابًا لمن قال: سأزورك، أو منفصلاً عنها بقسم محذوف الجواب، نحو:

إِذَنْ واللهِ نـــــرميَهم بحـــــربٍ[٢] ....

أو بـ«لا» النافية، كقراءة بعضهم: ﴿ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ ﴾ [الإسراء: ٧٦][٣]. ﴿ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا ﴾ [النساء: ٥٣][٤]، قيل: أو بالدعاء، أو النداء، أو الظرف أو شبهه، أو بمعمول مدخولها[٥].

---

(١) أَرَدْتُ .... بِقِرْبَتِي ** فتــتركهــا شَنًّا ببيداء بلقع

لم يعرف قائله.

تطير: الطيران هنا مستعار للذهاب السريع، القِرْبَة: جلد يتخذ سقاء للبن وللماء، شَنًّا: قديمة يابسة. بيداء: فلاة مهلكة من يدخلها. بلقع: قفر لا شيء فيها.

معاني القرآن للفراء (١/ ٢٦٢)، الإنصاف (٢/ ٥٨٠)، ابن يعيش (٧/ ١٩)، (٩/ ١٦)، ضرائر الشعر (٦٠)، المغني (١/ ١٨٢)، العيني (٥/ ٤٠٥)، الأشموني (٣/ ٢٨٠)، التصريح (٢/ ٢٣١)، شرح أبيات المغني (٤/ ١٥٤).

(٢) .... ** تُشيب الطفل من قبل المشيب

لحسان بن ثابت، وهو في نسخ ديوانه المطبوع بيت مفرد لا سابق له ولا لاحق. انظر: ديوانه (٢٢)، المغني (٢/ ٦٩٣)، الشذور (٢٩١)، العيني (٤/ ٣٠٦)، الأشموني (٣/ ٢٨٩)، التصريح (٢/ ٢٣٥).

(٣) في قراءة أبيّ بن كعب وعبد الله بن مسعود. يراجع: معاني الفراء (٢/ ٣٣٧)، البحر (٦/ ٦٦).

(٤) على قراءة ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما. البحر (٣/ ٢٧٣)، الدر المصون (٤/ ٦).

(٥) أجاز ابن عصفور الفصل بالنداء، وابن باشاذ الفصل به وبالدعاء، والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل. انظر المغني (١/ ٢٢)، ونسب إلى ابن عصفور جواز الفصل بالظرف. انظر الأشموني (٣/ ٢٨٩)، والتصريح (٢/ ٢٣٥)، الجني الداني (٣٥٦).

بخلاف نحو: أنا إذن أكرمُكَ، لفقد التصدير، ونحو قولك لمن يحثك: إذن أظنك صادقًا، لفقد الاستقبال، إذ أنت مُتَلَبِّس بالظنّ حينئذٍ، ونحو: إذن يا زيد أكرمُكَ، للفصل بغير القسم و«لا».

وإذا عُطِفَتْ بالواو أو الفاء، كإن تزرني أزرك وإذن أحسن إليك، وزيد يقوم فإذن يكرمني، فقيل: الوجهان[1] مطلقًا[2].

والصواب[3]: أنه إن عُطِفَتْ على الجواب، أو الخبر[4] وحده أُلْغِيَتْ حتمًا، فَجَزَمْتَ «أُحْسِن» ورفعت «يكرم» أو على الشرط مع جوابه، أوْ المبتدأ مع خبره، فالرفع أكثر كقراءة العشرة[5] ﴿ فَإِذًا / ١٦٢/أ

(١) الإعمال والإلغاء. (٢) وقيل: يتعين النصب. راجع المغني (١/ ٢٢).

(٣) تبعًا لابن هشام في المغني (١/ ٢٢). (٤) في المثال الثاني.

(٥) أ- نافع المدني ابن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أشهر رواته: قالون (عيسى بن ميناء) وورش (عثمان بن سعيد.

ب- عبد الله بن كثير المكي، من رواته: البزي (أحمد بن محمد بن عبد الله) وقنبل (محمد بن عبد الرحمن).

ج- أبو عمرو زبان بن العلاء، من رواته: الدوري (حفص بن عمر)، والسوسي (صالح بن زياد).

د- عبد الله بن عامر اليحصبي (٨ - ١١٨هـ)

إمام أهل الشام في القراءة، وإليه انتهت مشيخة الإقراء فيها، أخذ القراءة عن أبي الدرداء، تولى قضاء دمشق، روى عنه: هشام بن عمار السلمي، وابن ذكوان عبد الله بن أحمد.

المبسوط (ص٤٣)، حجة القراءات (٥٥، ٥٦)، غاية النهاية (١/ ٤٢٣).

هـ- عاصم بن بهدلة أبي النجود الكوفي (... - ١٢٧هـ)

شيخ الإقراء بالكوفة، جمع بين الفصاحة والإتقان وحسن الصوت، روى عنه: شعبة بن عياش الأسدي، وحفص بن سليمان وغيرهما.

المبسوط (٤٦-٤٩)، غاية النهاية (١/ ٣٤٦).

و- حمزة بن حبيب الزيات، من رواته: خلف بن هشام البزار، وخلاد بن خالد الشيباني.

ز- الكسائي علي بن حمزة، من رواته: أبو الحارث الليث بن خالد، والدوري (حفص بن عمر).

ح- أبو جعفر يزيد بن القعقاع (هو ومن يأتي بعده من العشرة) ومن رواته: عيسى بن وردان، وسليمان بن مسلم بن جماز.

ط- يعقوب بن إسحاق الحضرمي، من رواته: رويس (محمد بن المتوكل)، وروح بن عبد المؤمن.

ي- خلف بن هشام البزار (رواية حمزة).

﴿لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ﴾ [النساء: ٥٣][1]، و﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ﴾ [الإسراء: ٧٦][2] ويجوز النصب كما قرئ به فيهما.

والأكثر أن تكون جوابًا لـ«لَوْ» أو «إِنْ» ولو مقدرتين، فحيث جاءت بعدها اللام فقبلها «لو»[3].

وقيل: إن ظهرت «لَوْ» وإلا فهي لام قسم مقدر[4]، نحو: إذن أكرمك، أي لئن اتيتني إذن أكرمك، ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ﴾ [المؤمنون: ٩١] أي لو كان إذن لذهب، أو إذن والله لذهب. وإلغاؤُها مع توفر[5] الشروط لغة[6]، خلافًا لمن منعه[7].

والمختار -خلافًا للجمهور- أن تكتب في غير القرآن بالنون[8]، وبها يوقف عليها.

(وَ) أمَّا المختلف فيه: فـ«كَيْ» التعليلية، واللام، وهي إما (لاَمُ كَيْ) التعليلية، أي لام التعليل، ونسبت إلى «كي» لأنها تخلفها، كجئت لأزورك.

وإمّا لام العاقبة، المسماة بلام الصيرورة أو المآل أيضًا، وهي التي يكون ما بعدها نقيضًا لمقتضى ما قبلها، نحو: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] فالتقاطهم إنما كان ليكون قرة عين لهم، فآلت عاقبة الأمر إلى أن صار لهم عدوًا، ونحو: لدوا لتموتوا وابنوا ليخرب[9].

---

(١) انظر: البحر (٣/ ٢٧٣)، الدر المصون (٤/ ٦).

(٢) انظر: البحر (٦/ ٦٦).

(٣) أي مقدرة. ينظر معاني الفراء (١/ ٢٧٤).

(٤) انظر: الارتشاف (٢/ ٣٩٨)، الجنى الداني (٣٥٨).

(٥) الصواب «توافر».

(٦) حكاها عيسى بن عمر وسيبويه، وتلقاها البصريون بالقبول، ووافقهم ثعلب. انظر الكتاب (١/ ٤١٢)، الجنى الداني (٣٥٦)، الهمع (٤/ ١٠٧).

(٧) هم سائر الكوفيين، فلم يجز أحد منهم الرفع بعدها كما تقدم.

(٨) اختلف النحويون في رسمها على ثلاثة مذاهب ذكرها المرادي في الجنى الداني (٣٥٦) فراجعه إن شئت.

(٩) في (ب) «لتخربوا» والمناسب ما أثبت، والمثال اقتباس من بيت شعر لعلي ﷺ، استشهد به الشارح في (ص٢٩٣/ أ).

وإمّا لام الحكمة: نحو: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات: ٥٦] أصله ليعبدوني، فحذفت ياء المتكلم لدلالة كسرة نون الوقاية، وليست لامه للتعليل؛ لأن أفعاله - سبحانه- منزهة عن العلل والأغراض، اللهم إلا أن تجعل مستعارة لما يشبه التعليل، فتكون للتعليل المجازي، كلام العاقبة عند البصريين[(١)].

وإمّا لام التوكيد: وهي الآتية بعد فعل متعد، والغالب وقوعها بعد «أَمَرَ وأَرَادَ» نحو ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ﴾ [الشورى: ١٥]، ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا ﴾ [الصف: ٨] أصله: أمرت أن أعدل، يريدون أن يطفئوا، فزيدت اللام وأضمرت «أنْ».

فالنصب بعد هذه اللامات بـ«أنْ» مضمرة بعينها جوازًا، لا بـ«أن» أو «كي» أختها مبهما، ولا بها نفسها على الصحيح[(٢)].

فإن جاءت بعدها «لا» وجب إظهار «أن» أو «كي» نحو: ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ ﴾ [الحديد: ٢٩]، ﴿ لِكَيْ لَا يَكُونَ ﴾ [الأحزاب: ٣٧].

(وَ) إمّا (لَامُ / جَحْدٍ) وهي الواقعة بعد «يكون» منفية بـ«لم» أو «كان» منفية بـ«ما»، ١٦٢/ب قيل: أو بـ«إن» كـ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ [الأنفال: ٣٣] لم تكن لتسمو، ما كنت لتغلبني، ﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ ﴾ [إبراهيم: ٤٦] في قراءة غير الكسائي[(٣)].

وأَلْحَقَ[(٤)] بـ«كان» بعضهم سائر أخواتها، كلم يصبح ليفعل، وبعضهم «ظن» وأخواتها قياسًا، كلم أحسبه ليذهب، وبعضهم كل فعل تقدمه نفي، كلن أزورك لتهينني، وما زيد ليخييني.

فما بعد اللام منصوب بـ«أن» مضمرة وجوبًا بعدها، لا بها على الصحيح[(٥)]، وهو في

---

(١) لأنهم ينكرون لام العاقبة، ويقولون هي لام العلة، والتعليل حينئذ وارد على طريق المجاز دون الحقيقة. انظر المغني (١/ ٢١٤).

(٢) أي اللامات، انظر الإنصاف (٢/ ٥٧٥).

(٣) قرأ بفتح الأولى وضم الثانية «لَتَزُولُ». انظر المبسوط (٢١٨)، البحر (٥/ ٤٣٨).

(٤) ينظر ارتشاف الضرب (٢/ ٣٩٩)، الجني الداني (١٥٧).

(٥) وهو مذهب البصريين. انظر الإنصاف (٢/ ٥٩٢)، الارتشاف (٢/ ٩٣٣)، المساعد (٣/ ٧٧)، الأشموني (٣/ ٢٩٣).

تأويل مصدر مجرور اللام، وهي متعلقة بمحذوف وجوبًا، هو خبر «كان» والنفي متسلط عليه، ويلزم من نفيه نفي المجرور، ويقدر بحسب المقام، أي ما كان الله مريدًا لتعذيبهم، ولم تكن أهلاً للسمو، وما كنت مطيقًا لغلبتي، وإن كان مكرهم مؤثرًا للزوال، وندر إظهار المتعلق في قوله(١):

سَـمَوْتَ ولم تَكُـنْ أهـلاً لِتَـسْمُو(٢) ....

وقيل: اللام زائدة، فلا متعلق لها، وهو ضعيف، وعليه ما بعدها هو خبر كان، والنفي متسلط عليه، وهو مؤول بمصدر مؤول بالوصف، أي: ما كان معذبًا لهم، ولم تكن ساميًا، وما كنت غالبًا لي، وإن كان مكرهم زائلة منه الجبال(٣).

وقد تضمر «كان» نحو:

ومـا جَمْـعٌ لِيَغْلِـبَ جَمْـعَ قَـومِي(٤) ....

و«ما أنَا لأِدعَهما»(٥).

---

(١) لم أهتد إلى اسمه.

(٢) .... ** ولكـن المضيَّع قد يصـاب

لم أعثر له على سابق أو لاحق. الارتشاف (٢/ ٤٠٠)، المساعد (٣/ ٧٩)، التصريح (٢/ ٢٣٥).

(٣) هذا مذهب الكوفيين، أما البصريون فيرون أن خبر «كان» محذوف واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف، وقدروه بمثل (ما كان قاصدًا للفعل) فاللام عندهم جارَّة لا زائدة. ينظر المغني (١/ ٢١٢)، الأشموني (٣/ ٢٩٣).

(٤) .... ** مكاثرةً ولا فَرْد لِفَردٍ لِفَرْدِ

لعمرو بن معدي كرب الزبيدي الصحابي، من قصيدة يفخر فيها بقومه وقبائله اليمنية، ويذكر فيها أيامهم الحربية مع قبائل معد بن عدنان، قبل الشاهد:

وهم تركوا القبائل من مَعَدٍ ** ضبابا مُجْحَرِينَ بِكلِّ حقد

الرواية في مراجعي (فما جمع) مجحرين: اسم مفعول من أجحره، أي أدخله جحره، ضباب: جمع ضب، مكاثرة: مغالبة بالكثرة وروي (مقاومة) مصدر قاومه في الحرب، إذا أطاقه فيها.

الارتشاف (٢/ ٤٠١)، المغني (١/ ٢١٢)، الأشموني (٣/ ٢٩٣)، شرح أبيات المغني (٤/ ٢٨٤).

(٥) نسب هذا القول لأبي الدرداء ﷺ، والضمير المثنى يعود إلى الركعتين بعد العصر. انظر المغني (١/ ٢١٢).

أي: ما كان جمع، وما كنت لأدعهما، وإنما انفصل الضمير حين حذف عامله.

وما قبل اللام لا يكون إلا مرفوعًا بـ«كان» ولو مضمرة، ولا يقيد بظرف فيمتنع: ما ظننت لأقوم، ولم أكن أمس لأذهب.

وما بعدها[1] قال أبو حيان: «لا يُوْجَب[2]، ولا يَرْفَعُ إلا مرفوع كان فيمتنع: ما كنت إلا لتقرأ، وما كان ليبطش أخوه»[3] لكن يرد على الثاني: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَيْءٍ ﴾ [فاطر: ٤٤] فإن مرفوع «يعجز» هو مجرور «من» اللهم إلا أن يتكلف تأويله على زيادة اللام أو نحوه.

(وَكَذَا حَتَّى) بشرط أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً، فإن كان استقباله بالنظر إلى زمن التكلم وجب النصب، أو بالنظر إلى ما قبلها فقط فالوجهان[4]، ما لم تُرِدِ الحكاية، فيجب الرفع، كما يجب إذا انتفى / الاستقبال نحو: سرت حتى أدخلها، إن قلته قبل الدخول فالنصب، أو عنده فالرفع، أو بعده -وقصدت حكاية الحال الماضية، أي حتى حالي حين المسير الدخول- فالرفع أيضًا، وإن لم تقصده فالوجهان، وكذا يجب نصبه إن كان عمدة كسيرك حتى تدخلها، أو غير مسبب عما قبلها، كسرت حتى تطلع الشمس. ١٦٣/أ

وحيث ارتفع[5] بعدها، أو تلاها فعل ماض، أو جملة اسمية، فهي حرف ابتداء واستئناف، أو انتصب فالصحيح[6] أنها حرف جر، والنصب بعدها بأن مضمرة وجوبًا، لا جوازًا ولا بها، وقد تظهر في المعطوف كأصحبك حتى أتعلم وأن أسود.

---

(١) أي ما بعد اللام، والذي بعدها فعل الجحود.

(٢) أي فعل الجحود لا يكون مثبتًا كما في مثال الشارح الآتي.

(٣) ملخص عن الارتشاف (٢/ ٤٠٢).

(٤) في قوله تعالى: ﴿ وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ [البقرة: ٢١٤]؛ لأن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال، لا بالنظر إلى زمن قَصِّ ذلك علينا.

(٥) أي الفعل المضارع.

(٦) تبعًا للبصريين. راجع الإنصاف (٢/ ٥٩٧)، الارتشاف (٢/ ٤٠٣)، المغني (١/ ١٢٥)، الأشموني (٣/ ٢٩٨).

وترد حينئذ للتعليل كثيرًا، كأسْلِم حتى تدخل الجنة، أي لتدخلها، وللغاية غالبًا، كأسِيرُ حتى تطلع الشمس، أي إلى أن تطلع، وللاستثناء المنقطع على الأصح قليلاً، كلأقتلنَّ الكافر حتى يسلم، أي إلا أن يسلم، ويحتمل الثلاثة نحو ﴿ حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ [الحجرات: ٩].

(وَأَوْ) الصالح موضعها «إلى» نحو:

لأستسهلن الصَّعب أو أدركَ المُنى(١) ....

أي: إلى أن أدرك [المنى](٢).

أو «إلا» نحو:

.... كسرتُ كعوبَهَا أو تَستقِيمَا(٣)

---

(١) .... ** فما انقادت الآمال إلا لصابرِ

مراجعي لم تنسبه لقائل معين، ولم تذكر له سابقًا أو لاحقًا.

انظر: المغني (١/ ٦٧)، الشذور (٢٩٨)، القطر (٦٩)، العيني (٤/ ٣٨٤)، الأشموني (٣/ ٢٩٥)، التصريح (٢/ ٢٣٦)، الهمع (٢/ ١٠)، شرح أبيات المغني (٢/ ٧٤، ٧٥).

(٢) عن (ب).

(٣) وكُنْتُ إذا غمزتُ قناةَ قومٍ ** ....

لزياد بن سليمان الأعجم (... - ١٠٠هـ تقريبًا)

من شعراء الدولة الأموية، كان جزل الشعر، فصيح الألفاظ، لقب (الأعجم) للكنة في لسانه، ولد ونشأ في (أصفهان) ومات بخراسان، في اسم أبيه خلاف. الشعر والشعراء (١٦٥)، الأغاني (١٤/ ١٠٢)، الآمدي (١٣١)، الخزانة (٤/ ١٩٣).

والبيت من ثمانية أبيات هجا بها المغيرة بن حبناء، أنشده سيبويه بالنصب، وتبعه من جاء بعده من النحويين، وقافية القصيدة مرفوعة، وفيها أبيات مجرورة، قبل الشاهد:

ألم تر أنني أوترت قوسي ** لِأَبْقَعَ من كلابِ بني تميمِ

عوى فرميته بسهام موتٍ ** كذا يُرَدُّ ذو الحُمْقِ اللئيمِ

وبعده:

هم الحشو القليل لكل حيّ ** وهم تبع كزائدة الظَّلِيم

فلست بسابقي هربًا ولـمَّا ** تَمُرّ على نواجذك القَدُومُ

قال السيوطي: «قال الزمخشري في شرح أبيات «الكتاب»: وأبيات القصيدة غير منصوبة، وإنما أنشده سيبويه منصوبًا لأنه سمعه كذلك ممن يستشهد بقوله...».

=

أي: إلا أن تستقيم.

أو «كي» نحو: لأتوبن أو يغفرَ الله تعالى، أي كي يغفرَ[(1)]، ويحتمل الثلاثة نحو لأحبسنك أو تقضيني حقي، فالأعم تقديرها بـ«حتى»، وقد ينصب حيث لا يصح تقدير واحدٍ منها.

والصحيح أن النصب بعدها بـ«أنْ» مضمرةً وجوبًا، لا بها ولا بالخلاف[(2)].

وهي على بابها لأحد الشيئين أو الأشياء عاطفة لمصدر منسبك من «أنْ» ومدخولها على مصدر مفهوم مما قبلها، ولهذا وجب تقدّم فعلٍ أو وصف أو ظرف عليها، أي ليكونن مني أحد هذين استسهال أو إدراك، وكان أحد هذين كسرٌ أو استقامةٌ، ولتكونن توبة أو مغفرة.

(وَالوَاوُ) الدالة على المعية نصًا، أي أن ما بعدها مصاحب لما قبلها، وهما مجتمعان / ١٦٣/ب (وَالفَا)ء السببية، أي الدالة على أن ما قبلها سبب لما بعدها.

وإنما ينصب بعدهما إذا وقعا (فِي جَوَابِ) من الأجوبة الآتية، والصحيح أنهما عاطفتان، والنصب بعدهما لا بهما، ولا بالخلاف، ولا بانتفاء موجب الرفع والجزم، بل بـ«أن» مضمرة وجوبًا، مؤولة مع الفعل بمصدر معطوف على مصدر مفهوم مما قبلهما[(3)]، ولهذا لم يتقدما

=

أوترت قوسي: ركبت الوتر عليها، وروي «وترت»، أبقع: وصف من البقع بفتحتين، وهو تخالف اللون، وقيل: الأبقع ما خالط بياضه لون آخر. غمزت: الغمز ضم الأصابع على الرمح وتحريكها وهزها. القناة: الرمح، وتطلق على مجرى الماء، الكعب: العقدة الناشزة في طرف الأنبوب من القصب. سيبويه (١/ ٤٢٨)، المقتضب (٢/ ٢٨)، ابن يعيش (٥/ ١٥)، المغني (١/ ٦٦)، الشذور (٢٩٩)، العيني (٤/ ٣٨٥)، الأشموني (٣/ ٢٩٥)، التصريح (٢/ ٢٣٦)، شرح شواهد المغني للسيوطي (١/ ٢٠٥)، شرح أبيات المغني (٢/ ٦٨).

(١) هذا لا يؤيده قول آخر فيما علمت.

(٢) اختيار الشارح هنا هو ما ذهب إليه البصريون، وذهب الكسائي وقوم من أصحابه والجرمي إلى أن الناصب هو «أو» بنفسها، وذهب الفراء وبعض الكوفيين إلى أن النصب بالخلاف، وهو أن الثاني خالف الأول من حيث لم يكن شريكًا له في المعنى ولا معطوفًا عليه. الارتشاف (٢/ ٤٠٧، ٤١٦)، الأشموني (٣/ ٢٩٦).

(٣) راجع الإنصاف (٢/ ٥٥٥، ٥٥٩)، المغني (١/ ١٦١)، الأشموني (٣/ ٣٠٥)، وأصحاب هذه الأقوال هنا هم الذين ذكرتهم قريبًا في مسألة الناصب للمضارع بعد «أو» إلا أن هنا زيادة القول بانتفاء موجب الرفع والجزم وإليه ذهب هشام. انظر الارتشاف (٢/ ٤٠٨).

بمدخولها على السبب والمصاحب، فيمتنع -خلافًا للكوفي-[(١)]: ما زيد فنكرمَه يأتينا، ومتى وأسيرَ تسير، لامتناع تقديم التابع، ولم يتأخر معمول ما قبلها عنها؛ لأنه مؤول بالمصدر فيجب اتصال معموله به، فيمتنع ما ضربت فأهينَه أخاكَ، خلافًا للكوفي[(٢)]، ولم يفصلا عن مدخولها، ولم يتقدم معموله عليها، ولم يجز أن يسبقها إلا ما يفهم المصدر من فعل باتفاق، أو وصف، أو ظرف مستقر، على الصحيح، فيمتنع النصب في نحو: ما أنت زيد فنكرمه، ويسبك المصدر مع الظرف من متعلقه المحذوف، وهو المسمى بالعطف على المعنى، وفي غير القرآن بالعطف على التوهم، وسيبويه[(٣)] يسميه عطف الغلط.

(وَ) الجواب المذكور (عَنَوا، بِهِ جَوابًا) واقعًا (بَعْدَ نَفْيٍ) محض باسم أو فعل أو حرف، كـ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ [فاطر: ٣٦]، ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، أي لا يكون قضاء فموت، ولما يجتمع علمه تعالى بالمجاهدين وعلمه بالصابرين.

بخلاف غير المحض فيجب معه الرفع، وهو ثلاثة:

ما صورته النفي ومعناه الإيجاب، وهو «ما زال» وأخواتها، كلم يبرح يأتي فنكرمه.

وما دخله الاستفهام التقريري، نحو: ألم تأتنا وتحدثنا، فإن أردت الاستفهام حقيقة عن النفي فالنصب على جواب الاستفهام.

وما نُقِضَ بـ«إلا» قبل العاطف، كما ضربت إلا عمرًا فيغضبُ، بخلافه بعده كما ضربته فيغضبَ إلا تأديبًا، وما تأتينا وتحدِّثَنا إلا بِخَيْر.

(أَوْ طَلَب) بصيغة الفعل إلا في / الاستفهام؛ لأنه لا يكون إلا بحرف أو اسم والمراد ١٦٤/أ بالطلب أشياء:

---

(١) فقد أجازه، انظر الارتشاف (٢/ ٤١٣)، المساعد (٣/ ٨٩).

(٢) فقد أجازه، انظر الارتشاف (٢/ ٤١٣)، المساعد (٣/ ٨٩).

(٣) عبارته في الكتاب (١/ ٢٩٠): «واعلم أن ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، وذاك أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: هم ...». وانظر: (١/ ١٥٤، ٢/ ١٤٦).

١. الأمر: كزرني فأكرمَك، أو وأكرمَك، وأجاز الكسائي[١]، وخطَّاب[٢]: النصب بعد الأمر بالاسم، كصَهْ وأحدِّثَك، وضربا زيدًا فيذعِنَ، وخصه ابن جني[٣]، وابن عصفور[٤]: باسم الفعل المشتق، كنزالِ ودراكِ، وهو حسن.

٢. النهي: بشرط أن لا ينتقض بـ«إلا» على الصحيح قبل الفاء، وأن لا يكون معناه الإيجاب، كـ«زال» وأخواتها كما هو ظاهر، وإن لم أرَ مَنْ ذَكَرَهُ، (كَلاَ تَرُمْ عِلْمًا وَتَتْرُكِ التَّعَب) أي لا يكن منك روم وترك، أي لا يجتمع لك طلب العلم وترك التعب، لا تضربه فيغضبَ إلا تأديبًا، بخلاف لا تضربه إلا تأديبًا فيغضبُ، ولا تزل تأتينا وتحدثُنا.

٣. الدعاء: كـ﴿ رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُواْ ﴾ [يونس: ٨٨]. أي ليكن طمس فعدم إيمان، لِيُوفِّقْنِي الله تعالى وأتوب، فإن كان الدعاء بالاسم -كسقيا لك فيرويك، أو بالخبر كوفقك الله تعالى فتتوبُ- امتنع النصب على الصحيح[٥].

٤. الاستفهام: كـ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ ﴾ [الأعراف: ٥٣] أي هل للشفعاء من وجودٍ فشفاعةٍ، وشرطه: أن لا يتضمن وقوع الفعل في الماضي، لتعذر سبك مصدر مستقبل منه حينئذ فيمتنع النصب في نحو: لِمَ ضربتَه فنجازيك؟ خلافًا للمغاربة، قالوا[٦]: ويُسْبَكُ المصدر من المعنى، أي ليكن منك تعريف بسبب ضربه

---

(١) انظر التسهيل (٢٣٢)، الهمع (٤/ ١١٩).

(٢) في كتابه «التوشيح» انظر الارتشاف (٢/ ٤٠٨)، وصحفه أبو حيان وغيره (الترشيح) بالراء وهو خطأ، انظر ابن الطراوة النحوي (ص١٠٥).

خَطَّاب بن يوسف بن هلال الماردي القرطبي (... - بعد ٤٥٠ هـ)

نحوي قطن (بطليوس) من أعمال (ماردة) بالأندلس، تصدر لإقراء العربية، اختصر «الزاهر» لابن الأنباري في معاني الكلام الذي يستعمله الناس، وله حظ من قرض الشعر. الإشارة (١١٢)، بغية الوعاة (١/ ٥٥٣)، كشف الظنون (٥٠٧، ٩٤٨)، إيضاح المكنون (١/ ٢٨١)، معجم المؤلفين (٤/ ١٠٣).

(٣) الارتشاف (٢/ ٤٠٨)، الهمع (٤/ ١١٩).

(٤) الشرح الكبير (٢/ ١٥٠).

(٥) والكسائي يجيز النصب. انظر: الهمع (٤/ ١٢٠).

(٦) راجع ارتشاف الضرب (٢/ ٤١٠).



فمجازاة منا، كما يُسْبَك من المعنى في نحو: أين بيتك فأزورك؟ أي ليكن منك تعريف ببيتك فزيارة مني.

٥. العرض: أي الطلب بلطف، ويكون بـ«ألا» المخففة غالبًا، وبـ«لولا» و«لوما» و«لو» قليلاً، نحو: أَلاَ تَقَعُ المَاءَ فَتَسْبَحَ[١]، أي في الماء، لو تنزل عندنا وتُصِيبَ خيْرًا.

٦. التحضيض، أي: الطلب بحثٍّ، ويختص بـ«هَلاَّ» و«أَلاَّ» مشددين، ويكثر بلولا، و«لوما» ويقل بـ«أَلاَ» مخففًا، كـ﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ ﴾ [المنافقون: ١٠].

٧. التمني: كـ﴿ يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ ﴾ [النساء: ٧٣]، أي ليته / كان لي كون معهم ١٦٤/ب ففوز.

٨. الترجي: خلافًا للجمهور[٢] كقراءة[٣] عاصم: ﴿ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ ﴾ [عبس: ٣-٤] بنصب «تنفع» أي لعله يكون منه تزك أو تذكر فانتفاع.

ولم يُسْمع نصبه بعد الواو في الدعاء والرجاء والعرض والتحضيض، وأجاز سيبويه[٤] النصب بعد «الفاء» في جَواب الشك بفعل الشك، كظننته شتمني فَأَثِبَ عليه، إذا لم يقع الوثوب، بمعنى أن لو شتمني لوثبت عليه، فإن وقع الوثوب فالرفع.

وابـن مـالك[٥] كالـكوفيين[٦] في جواب الشك[٧] بكأن، نحو: كأنَّكَ والٍ علينا

---

(١) رواه أبو حيان حكاية من كلامهم، بلفظ الخطاب للمفرد. انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٤١٠)، وكذلك في الهمع (٤/ ١٢٣)، والصواب أنه من أمثلة سيبويه (١/ ٤٢١)، قال: «فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به» وهو بلفظ الشارح في المساعد (٣/ ٨٧).

(٢) النصب بعد الرجاء لم يثبته البصريون وجعلوا الترجي في حكم الواجب، وأثبته الكوفيون على أن «لعل» للاستفهام. المساعد (٣/ ٨٨، ٨٩)، الارتشاف (٢/ ٤١١)، فقول الشارح «خلافًا للجمهور» فيه نظر.

(٣) انظر: المبسوط (٣٩٦).

(٤) الكتاب (١/ ٤٢٢).

(٥) في التسهيل (٢٣١)، قال: «ويلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعه».

(٦) انظر الشرح الكبير (٢/ ١٥٣)، وارتشاف الضرب (٢/ ٤١١)، المساعد (٣/ ٩٠)، الهمع (٤/ ١٢٤).

(٧) المؤول بالنفي.

فتشتمَنـا(١)، وفي جواب التقريب بها، نحو: كأني بزيد يأتي فتكرَمه، أي ما هو إلا أن يجيء فتكرمه.

وبعضهم(٢) في جواب الحصر بـ«إنما» وعليه خرج ﴿ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونَ ﴾ [البقرة: ١١٧] فيمن نصب «يكونَ»(٣) فلو كان الحصر بغير «إنما» امتنع النصب اختيارًا باتفاق.

واعلم أن النصب ليس على التحتم مطلقًا، بل إن قصدت السببية أو المعية وجب النصب، أو العطفَ وجب التشريك في الإعراب، أو القطع أو الاستئناف وجب الرفع بإضمار مبتدأ، لكنه في القطع معلق وفي الاستئناف مطلق، وقد يسمى القطع استئنافًا.

فنحو: لِتَأْتِ وأكرمك أو فأكرمك، يجب الجزم على العطف إن أردت أمره بالمجيء وأمر نفسك بإكرامه، أي ولأكرمك، والنصب إن أردت بعد الفاء السببية، أي ليكن إتيانك سببًا لإكرامي، وبعد الواو المعية، أي ليكن إتيانك مصحوبًا بإكرامي، وهو في معنى الخبر وإن كان طلبًا، والرفع على القطع إن أردت لِتَأْتِ فأنا أكرمُك إن أتَيْتَ لا مطلقًا، وعلى الاستئناف إن أردت فأنا أكرمك، أتَيتَ أو لَمْ تَأْتِ، أي من شأني إكرامُك مطلقًا.

ونحو: ما تأتينا وتكرمنا أو فتكرمنا، معناه بالرفع على العطف: ما تأتينا وما تكرمُنَا فنفيت الأمرين، وعلى القطع: ما تأتينا فأنت تكرمنا إن أتيت، فنفيت الأول وأثبت الثاني معلقًا بالمجيء، وعلى الاستئناف: / ما تأتينا فأنت تكرمُنا أتيت أو لم تأت، فنفيت الأول، وأثبت الثاني مطلقًا. ١٦٥/أ

وبالنَّصب بعد الواو: فيه معنى الحال أو المصدر المحذوف منعوته، أي ما تأتينا إتيانًا مصحوبًا أو حال كون إتيانك مصحوبًا بالإكرام، أي بل تأتي ولا تكرم، فأثبت الأول ونفيت الثاني.

---

(١) أي ما أنت وال علينا. انظر الأشموني (٣/ ٣٠٥).

(٢) أي بعض الكوفيين، حَكَوْا عن العرب: «إنما هي ضربة من الأسد فتحطمَ ظهره» بنصب «تحطم». انظر شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٥٥)، الشرح الكبير لابن عصفور (٢/ ١٥٣)، المساعد (٣/ ١٠٢).

(٣) انفرد بالنصب ابن عامر. انظر المبسوط (١٢١)، البحر (١/ ٣٦٥)، الدر المصون (٢/ ٨٨، ٩٠).

وبعد الفاء: بمعنى «كَيْفَ» أي ما تأتينا فكيف تكرمنا؟ فنفيت الأول فانتفى الثاني، أو بمعنى الحال أو المصدر المحذوف منعوته، أي ما تأتينا حال كونك مكرمًا، أو حال كون إتيانك مسببًا عنه الإكرام، أو ما تأتينا إتيانًا مسببًا عنه الإكرام، أي إنما تأتي ولا تكرم، فأثبت الأول، ونفيت الثاني، فانظر كيف اختلفت المعاني باختلاف التوجيهات، فتفهم هذا، واحفظه ينفعك.

وإذا سقطت الفاء بعد الطلب، ولو بغير الفعل، لو ترجِّيًا، وقصد به الجزاء، وجب جزمه، وهو[1] بأداة شرط مقدرة هي وفعله على الأصح[2]، كـ﴿ قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ ﴾ [الأنعام: ١٥١] أي إن تأتوا أتل.

وشرط الجزم بعد النهي عند غير الكسائي[3] صحة إقامة شرط منفي مقامها، كـ«لا تكفر تدخل الجنة» لصحة إن لا تكفر تدخل الجنة، بخلاف لا تكفر تدخل النار، يجب -إلا عنده- رفعُه؛ لامتناع إن لا تكفر تدخل النار، وشذ ما خالف ذلك.

تنبيه: قد فهم أن لـ«أنْ» ثلاث حالات:

١. جواز الإضمار: وذلك بعد لام التعليل، والحكمة، والعاقبة، والتأكيد، ما لم يقع بعدها «لا» وكذا بعد الواو، والفاء، وثم، وأو العاطفات على اسم صريح، أي ليس في تأويل الفعل مصدرًا كان أو غيره، نحو:

للبس عباءة وتَقَرَّ عيني[4] ....

---

(١) أي الجزم.

(٢) من أربعة مذاهب فيه. انظر الأشموني (٣/ ٣٠٩، ٣١٠)، والارتشاف (٢/ ٤١٩)، سيذكر الشارح بعضها في (ص١٧١/ أ).

(٣) انظر الارتشاف (٢/ ٤٢٠)، ونسب ذلك إلى الكوفيين ابن عصفور في الشرح الكبير (٢/ ١٩٢، ١٩٣).

(٤) .... ** أحبُّ إلي من لبس الشُّفُوفِ

لميسون بنت بجدل بن أنيف الكلبية (... - ٨٠هـ تقريبًا)

أم يزيد بن معاوية، شاعرة من بني الحارث بن جناب، كانت بدوية، فتزوجها معاوية بن أبي سفيان، فثقلت عليها الغربة، وقيل: ضاقتنفسها لما تسرى عليها، فأنشدت أبياتًا من الشعر سمعها معاوية فطلقها.

الكامل لابن الأثير (٤/ ٤، ٩)، الخزانة (٣/ ٥٩٣)، الأعلام (٧/ ٣٣٩).

=



أي: للبسها وقرة عيني.

لـــولا تَوَقُّـــعُ مُعْـــتَرٍّ فَأُرْضِـــيَهُ[(١)] ....

أي: توقعه فإرضاؤه.

إنِّي وقـــتلي ســـليكًا ثـــم أعقلَـــه[(٢)] ....

=

والبيت من أبياتها التي أشرت إليها في الترجمة، أولها قبل الشاهد:

لَبَيْتٌ تخفقُ الأرواح فيـه ** أحـب إلي مـن قصـر مُنِيْفِ

وبَكْرٌ يتبع الأظعان سقبـا ** أحب إلي من بغـل زفـوف

وكلب ينبح الطرَّاق عـني ** أحب إلي مـــن قـط ألـوف

وبعده:

وأَكْلُ كُسَيْرةٍ في كسر بيت ** أحب إلي من أكل الرغيف

وأصوات الرياح بكـل فج ** أحب إلي من نقر الدفـوف

الخفق: الإطراب، منيف: عال، البكر: الفَتِيُّ من الإبل، الأظعان: جمع ظعينة وهي المرأة في الهودج، السقب: ولد الناقة الذكر، الزفوف: المسرع، الطراق: جمع طارق، وهو الآتي ليلاً، العباءة الجبة من الصوف ونحوها. الشفوف: جمع (شف) بكسر السين وفتحها، الثوب الرقيق، كسيرة: بالتصغير القطعة من الخبز، والكسر: بكسر الكاف وفتحها جانب البيت، وقيل: طرف الخباء الذي يلي الأرض. سيبويه (١/ ٤٢٦)، المقتضب (١/ ٣٢٦)، ابن يعيش (٧/ ٢٥)، إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٣٤٦)، المغني (١/ ٢٦٧)، الشذور (٣١٤)، العيني (٤/ ٣٩٧)، الأشموني (٣/ ٣١٣)، التصريح (٢/ ٢٤٤)، الخزانة (٣/ ٥٩٢)، شرح أبيات المغني (٥/ ٦٤، ٦٦).

(١) .... ** ما كنت أُوثِرُ إِتْرَابًا على تَرَبِ

لم أهتد إلى اسم قائله.

المعتر: الفقير يتعرض للمعروف، أوثر: أفضل، الإتراب: الغنى، الترب: الفقر.

شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٥٨)، الارتشاف (٢/ ٤٢٢)، الشذور (٣١٥)، المساعد (٣/ ١٠٦)، الأشموني (٣/ ٣١٤)، التصريح (٢/ ٢٤٤)، الهمع (٢/ ١٧).

(٢) .... ** كالثور يُضْرَبُ لما عافت البقرُ

لأنس بن مدرك بن كعب الخثعمي (... - ٣٥هـ)

شاعر فارس مخضرم، كان سيد خثعم وفارسها، أدرك فأسلم، أقام بالكوفة قتل في إحدى المعارك بعد عمر طويل. جمهرة الكلبي (٤٨٣)، ابن حزم (٣٩١)، الإصابة (١/ ٨٥)، الخزانة (٣/ ٣٦٦)، وهو فيها «أنس

=

أي: قتلي ثم عقلي إياه.

ولــــولا رجـــال مـــن رزام أعـــزةٌ   وآلِ سُـــبَيْعٍ أَوْ أَسُـــوءَكَ عَلْقَـــمَا[1]

أي: لولا رجال / أو مساءتك.

١٦٥/ب

وكـ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ﴾ [آل عمران: ١٢٨] إلخ، في بعض الوجوه

=

بن مدركة».

والبيت أول بيتين ذكرهما الجاحظ في كتاب الحيوان (ص١٨)، لهما قصة، ذلك أن الشاعر قتل «سليك بن سلكة»؛ لأنه قد نال من امرأة من خثعم ثم طلب منه دفع ديته.

أعقله: أدفع ديته، عافت البقر: كرهت، كانت العرب إذا رأت البقر عافت ورود الماء تعمد إلى الثور فتضربه فترد البقر حينئذ الماء، فرارًا من الضرب.

شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٥٨)، الشذور (٣١٦)، أوضح المسالك (٤/ ١٩٥)، العيني (٤/ ٣٩٩)، الأشموني (٣/ ٣١٤)، التصريح (٢/ ٢٤٤)، الهمع (٢/ ١٧).

(١) قاله الحصين بن الحمام بن ربيعة بن مساب المري الذبياني (... - ١٠ ق هـ تقريبًا)

شاعر فارس جاهلي، كان سيد بني سهم بن مرة، في شعره حكمة، نبذ عبادة الأوثان في الجاهلية، مات قبيل ظهور الإسلام، وقيل: إنه أدرك الإسلام.

الشعر والشعراء (٢٤٧)، الاستيعاب (١/ ٣٣٣)، الإصابة (١/ ٣٣٥)، الخزانة (٢/ ٩).

والبيت من قصيدة قالها بعد يوم «دارة مضوع» -حين أجلبت بنو سعد بن ذبيان على بني سهم بن مرة- يندد بخصمه ويفخر بظفره بهم، قبل الشاهد:

يهزون سُمْرًا من رمــاح رُدَيْنَةٍ ** إذا حركت بضت عواملها دما

أَثَعْلَبَ لو كنتم موالي مثلهـــا ** إذا لمنعنا حوضـكم أن يهدمـا

وبعده:

لأقسمت لا تنفكُّ مِنِّي مُحَارِبٌ ** على آلـة حـدباءَ حتى تندمــا

وحتى يروا قومًا تَضِبُّ لِثَاتُهـم ** يهزون أرماحًا وجيشًا عرمرما

ردينة: امرأة بالبحرين كانت تثقف الرماح، بضت: سالت، العوامل من الرماح: أسافلها من السنان بذراع، وقيل: بل الرمح كله، أثعلب: مرخم ثعلبة، موالي مثلها: أولياء مثلها، والموالي هنا الولي، الحوض: أراد به العِزَّ، يروى (رزام بن مازن) و(رزام بن مالك). آل سبيع: بن عمر بن فتية علقما: ترخيم علقمة بن عبد بن فتية، محارب: بن خصفة بن قيس بن علان، تضب لثاتهم: تسيل باللعاب من الشهوة، عرمرم: كثير.

المفضليات (٦٤-٦٩)، سيبويه (١/ ٤٢٩)، المحتسب (١/ ٣٢٦)، شرح المفضليات للتبريزي (١/ ٢٠٨، ٢٣١)، العيني (٤/ ٤١١)، الأشموني (٣/ ٢٩٦)، التصريح (٢/ ٢٤٤).

أي: شيء أو توبة، أو من الأمر أو التوبة. بخلاف الاسم المؤول بالفعل، كاسم الفاعل واسم المفعول.

٢. وجوب الإضمار: وذلك بعد «كي» التعليلية اختيارًا في الأصح(١)، ولام الجحود و«أو» بمعنى «حتى» وواو المعية، وفاء السببية كما مر.

وكذا بعد الفاء والواو، وقيل: و«ثم»(٢)، و«أو»(٣) الواقعات بين الشرط والجزاء أو بعدهما(٤)، فالأول نحو(٥):

.... لـئن كنــتُ مقتــولاً ويَــسْلَمَ عــامر(٦)

---

(١) جوز الكوفية إظهارها. انظر الهمع (٤/ ٩٧).

(٢) زادها الكوفيون. انظر المساعد (٣/ ١٠١)، الهمع (٤/ ١٣٦).

(٣) زادها بعض المتأخرين. انظر المساعد (٣/ ١٠١).

(٤) في الهمع (٤/ ١٣٦) جعل النصب في هذه الحالة بأن مضمرة جوازًا، لا وجوبًا كما هو عليه الشارح تبعًا لابن عقيل في المساعد (٣/ ١٠٠، ١٠١).

(٥) الذي وقع العاطف فيه بين الشرط والجزاء.

(٦) فلا يَدْعُني قومي صريحًا لِحُرَّةٍ ** ....

لقيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسي (... - ١٠هـ)

أحد السادة القادة في عرب العراق، أمير عبس وخطيبها، كان يلقب بقيس الرأي؛ لأنه ذو رأي سديد، كان أبوه زهير أبا عشرة، وأخا عشرة، وَعَمَّ عشرة، وقاد غطفان كلها، ولم تجتمع لأحد قبله، رحل قيس إلى عمان ومات بها.

المرزباني (١/ ١٨٤)، ابن حزم (٢٥١)، ابن الأثير (١/ ٢٠٤)، الخزانة (٣/ ٥٣٦)، الأعلام (٥/ ٢٠٦).

لم أعثر له على سابق أو لاحق، والمراد بعامر: ابن الطفيل، والمعنى: لئن قتلت وعامر سالم من القتل، فلست بصريح النسب حر الأم.

سيبويه (١/ ٤٢٧)، معاني الفراء (١/ ٦٧)، شرح الكافية الشافية (٢/ ٨٩٧)، شرح التسهيل (٣/ ٢١٨)، الارتشاف (٢/ ٤٢٠)، الهمع (٢/ ١٦)، شرح أبيات المغني (٤/ ٣٦٨).

بنصب «يسلم» وتأويله مع «أن» المضمرة بمصدر معطوف على مصدر متوهم مما قبله، أي: لئن كان قتل وسلامة، ولك رفعه استئنافًا[١]، أي: وهو يسلم[٢]، والأصل الجزم بالعطف على فعل الشرط.

وقرأ العشرة ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ١٠٠] بجزم «يدرك» عطفًا على «يخرج» وهو الوجه، وطلحة بن سليمان[٣]، وإبراهيم النخعي[٤]، برفعه على الاستئناف فتضمر المبتدأ[٥]، وقتادة[٦]، والجراح[٧]، بالنصب عطفًا على المعنى[٨]، أي من يكن منه خروج ثم إدراك، ولم يقسه البصريون إلا بعد الفاء والواو.

---

(١) الاستئناف قبل الجزاء جوزه ابن خروف، ينظر الصبان (٤/ ٢٥)، وابن جني في المحتسب (١/ ١٩٥).

(٢) فالجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر معطوفة على فعل الشرط.

(٣) السمان (... - ...)

مقرئ مصدر، أخذ القراءة عرضًا عن فياض بن غزوان عن طلحة بن مصرف، روى عنه القراءة أخوه إسحاق بن سليمان، وعبد الصمد بن عبد العزيز الرازي. غاية النهاية (١/ ٣٤١).

(٤) إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود أبو عمران النخعي (٤٦ - ٩٦، أو ٩٥هـ)

من مذحج، إمام زاهد حافظ، قرأ على الأسود بن يزيد، وقرأ عليه سليمان الأعمش، وطلحة بن مصرف، مات مختفيًا من الحجاج. غاية النهاية (١/ ٢٩، ٣٠)، الأعلام (١/ ٨٠).

(٥) أي: ثم هو يدركه الموت، قال أبو الفتح في المحتسب (١/ ١٩٥): «عطف الجملة التي من المبتدأ والخبر على الفعل المجزوم بفاعله، فهما إذًا جملة، فكأنه عطف جملة على جملة، وجاز العطف هاهنا أيضًا لما بين الشرط والابتداء من المشابهات، فمنها أن حرف الشرط يجزم الفعل، ثم يعتور الفعل المجزوم مع الحرف الجازم على جزم الجواب، كما أن الابتداء يرفع الاسم المبتدأ، ثم يعتور الابتداء والمبتدأ جميعًا على رفع الخبر...» وانظر الكتاب (١/ ٤٢٧)، الدر المصون (٤/ ٨١).

(٦) ابن دعامة بن قتادة بن عزيز السدوسي البصري (٦١-١١٨، أو ١١٧هـ)

مفسر حافظ ضرير، روى القراءة عن أبي العالية، وأنس بن مالك، وروى عنه أبان بن يزيد العطار وغيره، مات بواسط. تذكرة الحفاظ (١/ ١١٥)، غاية النهاية (٢/ ٢٥، ٢٦)، الأعلام (٥/ ١٨٩).

(٧) ابن عبد الله الحكمي، أبو عقبة (... - ١١٢هـ)

كان بطلاً شجاعًا، طويلاً، من قراء أهل الشام، روى عن ابن سيرين، وروى عنه صفوان بن عمرو وربيعة بن فضالة ويحيى بن عطية، غزا بلاد الترك، وحصل قتال شديد قتل فيه كثير من المسلمين منهم الجراح. سير أعلام النبلاء (٥/ ١٨٩)، شذرات الذهب (١/ ١٤٤).

(٨) انظر الكشاف (١/ ٥٥٨)، المحتسب (١/ ١٩٥)، البحر (٣/ ٣٣٧).



والثاني[1]: نحو: ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ ۚ وَيَذَرُهُمْ ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، وقرأ[2] بالجزم حمزة والكسائي، عطفًا على محل جملة الجزاء، وبالرفع باقي العشرة استئنافًا، وبالنصب[3] بعضهم عطفًا على المعنى، أي فيجتمع لهم انتفاء الهداية وتركهم في طغيانهم، ونحو: ﴿ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ ﴾ [البقرة: ٢٨٤] قرأ ابن عامر، وعاصم، وخلف، برفع «يغفر» استئنافًا، وباقي العشرة بجزمه عطفًا على «يحاسب» وابن عباس، وأبو حيوة[4]، والأعرج[5]، بنصبه، والأحسن الجزم ما لم يكن الجزاء جملة اسمية فالوجه الرفع.

وإذا عطفت على المنصوب مضارعًا، كإن تأتِني أُحسِنْ إليك وأزورَك وأكرمَ أخاك، كان لك في «أكرم» النصب على لفظ «أزور»[6]، والجزم / على محله، والرفع على الاستئناف قاله في الارتشاف[7]. ١٦٦/أ

٣. وجوب الإظهار: وهو فيما عدا ذلك.

نَعَمْ سُمِعَ «تسمعَ بالمعيدي خَيْرٌ من أن تراه»[8]، «خذ اللص قبل يأخذَك»[9]، ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغَهُۥ ﴾ [الأنبياء: ١٨][10].

---

(١) ما جاء فيه العاطف بعد الشرط والجزاء.

(٢) السبعة (٢٩٨)، المبسوط (١٨٧)، الحجة (٣٠٣)، البحر (٤/ ٤٣٣)، الدر (٥/ ٥٢٧)، الإملاء (٢٩٧).

(٣) لم يرد هذا الوجه في مراجع القراءة السابقة.

(٤) شريح بن يزيد الحضرمي الحمصي (... - ٢٠٣هـ)
صاحب القراءة الشاذة، ومقرئ الشام، روى القراءة عن عمران بن عثمان والكسائي، وروى عنه ابنه (حيوة) وعيسى بن المنذر. غاية النهاية (١/ ٣٢٥).

(٥) عبد الرحمن بن هرمز المدني (... - ١١٧هـ)
حافظ، قارئ، من موالي بني هاشم، أخذ عن أبي هريرة، وروى عنه نافع، كان خبيرًا بأنساب العرب، مات بالإسكندرية، وفي اسم أبيه خلاف. نزهة الألباء (١٨)، تذكرة الحفاظ (١/ ٩١)، مرآة الجنان (١/ ٣٥٠)، غاية النهاية (١/ ٣٨١).

(٦) أي النصب عطفًا على لفظ «أزور».

(٧) (٢/ ٤٢٠، ٤٢١).

(٨) أمثال الميداني (١/ ١٢٨)، البسيط (١/ ١٦٦)، الأشموني (٣/ ٣١٥).

(٩) سيبويه (١/ ١٥٥)، أمثال الميداني (١/ ٢٦٢).

(١٠) وهي قراءة عيسى بن عمر ينظر البحر (٦/ ٣٠٢)، وقد استشهد بها الأشموني (٣/ ٣١٥).

.... ونهنهت نفسي بعدما كدت[١] أفعلَه[٢]

بنصب تَسْمَعَ، ويَأْخُذَ، ويَدْمَغَ، وأَفْعَلَه، بـ«أَنْ» مضمرة، فقاس عليه[٣] الكوفيون وجمع بصري مطلقًا[٤]، والأخفش[٥] بشرط الرفع بعد حذفها، ومنعه الجمهو، وحملوا ما جاء منه على الشذوذ.

(وَ) أمّا (جَزْمُهُ) فهو بنوعين من الأدوات:

الأول ما يجزم فعلاً واحدًا: وهو (بِلَمْ وَلَمَّا) أختها (قَدْ وَجَب) فـ«لم» حرف جزم لنفي المضارع، وقلب معناه ماضيًا كـ﴿ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا ﴾ [الإنسان: ١].

و«لما» حرف جزم لنفي المضارع، وقلب معناه ماضيًا متصلاً نفيه بالحال، متوقعًا ثبوته في

---

(١) في نسخ التحقيق «كنت» وأهملت النون في (أ)، وما أثبت من مراجع الشاهد، لكي يستقيم المعنى.

(٢) فلم أر مثلها خُبَاسَةَ واجد ** ....

قاله: عامر بن جوين بن عبد رُضَاء بن قمران الطائي (... - ...)

شاعر فارس معمر، من أشراف طيء، تبرأ قومه من أفعاله، قتله أحد بني كليب.

الخزانة (١/ ٢٤، ٢٥)، الأعلام (٣/ ٢٥٠).

والبيت آخر أبيات أوردها البغدادي في شرح أبيات المغني (٧/ ٣٥٠)، قالها الشاعر في هند أخت امرئ القيس ابن حجر، قبل الشاهد:

ألم تر ما بالجزع من مَلِكَانِهِ ** وما بالصعيد من هجان مُؤَبَّلَه

الجزع: بكسر الجيم منعطف الوادي، ملكان: جبل من بلاد طيء، يقال له: ملكان الروم، لأن الروم كانت تسكنه في الجاهلية، ويروى (ملكاته) جمع ملكة، الصعيد: وجه الأرض، هجان: إبل كريمة، مؤبَّلة: كثيرة، خباسة: غنيمة، أي لم أر مثل هذه الغنيمة غنيمة رجل واحد، وإنما يحوي هذه الغنيمة جيش عظيم، نهنهت: كففت نفسي عن أخذ هذه الغنيمة بعد ما كدت آخذها.

سيبويه (١/ ١٥٥)، الإنصاف (٢/ ٥٦١)، شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٥٩)، المغني (٢/ ٦٤٠)، العيني (٤/ ٤٠١)، الأشموني (١/ ٢٦١)، (٣/ ٣١٥)، الهمع (١/ ٥٨)، (٢/ ١٨).

(٣) أي على ما ورد من النصوص التي حذف فيها «أن» ونصب المضارع مع أنها ليست مما يجب فيه أو يجوز إضمار «أن».

(٤) انظر الإنصاف (٢/ ٥٥٩، ٥٧٠).

(٥) انظر الأشموني (٣/ ٣١٥)، فهو يجيز حذف «أن» في مثل هذه النصوص، ويرفع المضارع بعد حذف «أن» وتعتبر «أن» المحذوفة للسبك فقط.

الاستقبال نحو: ﴿ بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ ﴾ [ص: ٨] إذ المعنى أن ذوقهم العذاب انتفى في الماضي، واستمر نفيه إلى زمن الحال، وإن ثبوته متوقع، لأنهم سيذوقونه في الآخرة، ومن هنا فهم من قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٤] أن الأعراب المذكورين لم يموتوا إلا وقد دخل الإيمان في قلوبهم، ففيه شهادة الله تعالى لهم بموتهم على الإيمان، ويا لها منقبة عظيمة.

وقيل: «لم» و«لما» لنفي الماضي، وقلب لفظه مضارعًا، وعليه سيبويه[1] وأصحابه.

و«لما» تفارق «لم» في أمور:

١. أنَّها لا تقترن بأداة الشرط، فلا يقال: إن لمّا، أو مَن لمّا، بخلاف «لم» نحو ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ ﴾ [البقرة: ٢٤].

٢. أنّ نفيها ممتد إلى زمن الحال، فلا يقال: قمت فلما تقم، بفاء التعقيب؛ لأن معناه وما عقب قيامك قيامي إلى الآن، وهو تناقض، ولا لما يكن ثم كان، بل يقال: قمت ولما تقم، بالواو، ولما يكن وقد يكون، ومنفي «لم» يحتمل الاتصال والانقطاع، فيجوز لم يكن ثم كان، وقمت فلم تقم.

٣. أنّ منفيها لا يكون إلا قريبًا / من الحال دائمًا، فيمتنع لما يكن في العام الماضي، وقيل: غالبًا فيجوز. ١٦٦/ب

٤. أنّ منفيها متوقع ثبوته بالنسبة للمستقبل، كالآيتين السابقتين، أما بالنسبة للماضي فهما سيان في نفي المتوقع، كقولك: ما لي قمت فلم تقم، أو ولما تقم، وغير المتوقع، كقولك ابتداء: لم تقم أو لما تقم.

٥. أنّ منفيها جائز الحذف لدليلٍ اختيارًا، بخلاف «لم» فضرورة[2]، ومنه على الصحيح ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَـٰلَهُمْ ﴾ [هود: ١١١] فيمن شدد «لما»[3] أي: لمّا

---

(١) الكتاب (١/ ٦٨، ٤٦٠).

(٢) منه قول الشاعر: احفظ وديعتك التي استودعتها ** يوم الأعازب إن وصلت وإن لم

انظر المغني (١/ ٢٨٠).

(٣) شددها أبو جعفر وابن عامر وحمزة وحفص. المبسوط (٢٠٦)، الإملاء (٣٤٢)، الدر (٦/ ٣٩٧).

يُوقِنوا، بدليل: ﴿ وَإِنَّهُمْ لَفِى شَكٍّ ﴾ [هود: ١١٠]، أو لَمّا يقضَ بينهم، بدليل: ﴿ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ ﴾ [هود: ١١٠] أو لَمّا يُوفَّوا نصيبهم، بدليل: ﴿ وَإِنَّا لَمُوَفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ ﴾ [هود: ١٠٩] أو لَمّا يُوفَّوا أعمالهم، بدليل: ﴿ لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَـٰلَهُمْ ﴾ [هود: ١١١]، أو لَمّا يُنْقَصُوا من أعمالهم، بدليل: ﴿ لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ إلخ، أو لَمّا يُتْرَكُوا، أو يُهْمَلُوا بدليل ﴿ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴾ [هود: ١٠٥] إلخ، لما فيه من ذكر الشقي والسعيد، وتفصيل حالهما ومجازاتهما، أو لَمّا يَسْتَقِيمُوا، بدليل: ﴿ فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ ﴾ [هود: ١١٢] وهذه الثلاثة ضعيفة؛ لأن قضية توقع ثبوت منفي «لَمّا» أنهم سيُنْقَصُون، وسيُهْمَلُون، وسَيَسْتَقِيمُون، وهو باطل.

وعلة هذه الفروق كلها أن «لم يفعل» لنفي «فعل»، و«لما يفعل» لنفي «قد فعل»[1].

٦. أنها لا يتلقى القسم بها أصلاً، و«لم» قد يتلقى بها على الأصح، قيل لأعرابي: أَلَكَ بنون، فقال: «نَعَمْ وخالقِهِم لم تقم على مثلهم منجِبة»[2].

٧. أنها لا تفصل عن مجزومها بحال، و«لم» قد تفصل عنه بظرف في الضرورة.

٨. أنها لا يليها اسم معمول لمحذوف يفسره ما بعده، بخلاف «لم» نحو:

.... فلـم ذا رجـاءٍ أَلقَـهُ غـيرَ واهـبِ[3]

أي لم ألق ذا رجاء، وهو ضرورة، والظاهر جوازه في «لما» بالأولى.

(وَ) كذا يجزم بـ(لاَ ولاَمٍ دَلَّتَا عَلَى الطَّلَبِ) سواء أكان الطلب أمرًا أو نهيًا: وهو طلبك ممن دونك، نحو: ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ ﴾ [الإسراء: ٣٢]، ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾ [الطلاق: ٧]، أم سؤالاً ودعاءً: وهو طلبك ممن فوقك نحو: ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ﴿ لِيَقْضِ

---

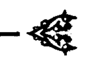
(١) ينظر سيبويه (١/ ٤٦٠).

(٢) انظر شرح الكافية الشافية (٢/ ٨٤٩)، المغني (١/ ٢٨٥).

(٣) ظَنَنْتُ فقيرًا ذا غنى ثم نلته ** ....

قائله ذو الرمة.

المغني (١/ ٢٧٨)، المساعد (١/ ٤١٦)، تعليق الفرائد (٤/ ٢٨٨)، شرح أبيات المغني (٥/ ١٤٤، ١٤٥).



عَلَيۡنَا رَبُّكَ ﴾ [الزخرف: ٧٧]، أم التماسًا: وهو طلبك من نظيرك، والأصح في الأصول أن الثلاثة تسمى أمرًا ونهيًا، بناء على أنه لا يشترط فيهما العلو أو الاستعلاء، وهو الراجح.

ولا تجزم اللام إلا فعل المتكلم والغائب مطلقًا، أو فعل المخاطب مبنيًا للمفعول، وشذ / دخولها في أمر المخاطب المعلوم نحو: ١٦٧/أ

لتقم[(١)] أنت يا ابن خير قريش ولتقضي حوائج المسلمينا[(٢)]

وقرئ به في العشر[(٣)].

وقد تحذف ويبقى عملها في الضرورة، وقاسه ابن مالك[(٤)] بعد «القول» كقلت له: يَقُمْ، وجعل منه نحو: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [إبراهيم: ٣١] أي ليقيموا. وحركتها الكسر، وسُلَيم[(٥)] تفتحها[(٦)]، وإسكانها بعد الفاء والواو أفصح، وبعد «ثم» فصيح.

---

(١) في نسخ التحقيق «ولتقم» والصواب ما أثبت تبعًا لمراجع الشاهد.

(٢) قال البغدادي في شرح أبيات المغني (٤/ ٣٤٤): «... أول من استشهد به بعض الكوفيين، وهو مجهول لا يعرف قائله، والياء في «ولتقضي» للإشباع، نشأت من إشباع الكسرة».

يروى (كي لتقضي) و(فلتقضي)

الإنصاف (٢/ ٥٢٥)، المغني (١/ ٢٢٧)، التصريح (١/ ٥٥)، (٢/ ٢٤٦)، الخزانة (٣/ ٦٣٠).

(٣) في (ب) «شذوذًا»، ومراده في قوله تعالى: ﴿ قُلۡ بِفَضۡلِ ٱللَّهِ وَبِرَحۡمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ هُوَ خَيۡرٌ مِّمَّا يَجۡمَعُونَ ﴾ [يونس: ٥٨]، قرأ ابن عامر، وأبي، والحسن وأبو الحتياح وغيرهم «فلتفرحوا» بالتاء. انظر البحر (٥/ ١٧٢)، الدر (٦/ ٢٢٥).

(٤) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٦٩).

(٥) سليم -بضم السين- ثلاث قبائل:

أ- سليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان، وله من الولد بهثة، وأولاد بهثة كثر. ابن حزم (٢٦١، ٢٦٤، ٤٦٨).

ب- سليم بن فهم بن غنم بن دوس، وله ولدان: ثعلبة، وطفيل. ابن حزم (٣٨١، ٣٨٢).

ج- سليم بن نمرة بن سعد العشيرة بن مالك بن أدد بن زيد بن يشجب. ابن حزم (٤٠٨).

(٦) وإنما يفتحونها لفتحة حرف المضارعة بعدها، فإذا انكسر حرف المضارعة أو انضم لا تكون هذه اللام مفتوحة. ينظر سر الصناعة (١/ ٣٨٤)، شرح التسهيل (٤/ ٥٨).

وقد يجزم أيضًا بـ«أنْ» المصدرية، ولن، وكي، وإذن، في لغة نقلها الرياشي[1] وغيره، وقيل: هو ضرورة[2] نحو:

.... تعـالوا إلى أن يأتنـا الـصَّيدُ نَحْطِـبِ[3]

ونحو:

.... فَلَـنْ يَحُـلَ لِلعَيْنَـيْنِ بَعْـدَكِ مَنْظَـرُ[4]

---

(١) واللحياني وأبو عبيدة، والجرمي، عن بعض بني صباح بن ضبة. انظر الارتشاف (٢/ ٣٩٠)، الأشموني (٣/ ٢٨٤).

والرياشي: هو العباس بن الفرج بن علي بن عبد الله البصري (١٧٧ - ٢٥٧هـ)

عالم باللغة والشعر وأيام العرب، كثير الرواية، قرأ النحو على المازني، وقرأ عليه المازني اللغة، قتله الزنج بالبصرة من كتبه: «ما اختلفت أسماؤه من كلام العرب»، و«كتاب الإبل»، وله شعر. نزهة الألباء (٢٦٢)، إنباه الرواة (٢/ ٣٦٧، ٣٧٣)، معجم الأدباء (١٢/ ٤٤-٤٦)، تهذيب التهذيب (٥/ ١٢٤، ١٢٥)، بغية الوعاة (٢/ ٢٧).

(٢) قاله ابن هشام في المغني (١/ ٣٠، ٢٨٥).

(٣) في نسخ التحقيق (نحتطب) والمناسب ما أثبت من مراجع الشاهد.

إذا ما غدونا قال ولدان أهـلنا ** ....

ينسب لامرئ القيس -وليس في ديوانه- في وصف فرس، وقبله:

خرجنا نُرِيغ الوحشَ بين ثعالة ** وبين رحيّات إلى فَجِّ أَخْرَبَ

نريغ: نطلب، ثعالة، رحيات: موضعان، الفج: الطريق الواضح، أخرب: موضع في أرض بني عامر بن صعصعة، غدونا: ذهبنا غدوة، وهي ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس، ويروى (خرجنا)، ولدان: جمع وليد، وهو الصبي، نحطب: نجمع الحطب، وذلك لأنهم وثقوا في صيد هذا الفرس، فهم يهيئون لمجيء صيده الحطب. المحتسب (٢/ ٢٩٥)، المغني (١/ ٣٠، ٣٤)، المساعد (١/ ٦٥)، الأشموني (٣/ ٢٨٤)، يس على التصريح (٢/ ٢٤٧)، شرح أبيات المغني (١/ ١٢٨، ١٣٠).

(٤) أَيادِي سَبَايَا عَزَّمَا كُنْتُ بَعْدَكُم ** ....

قائله: كثير عزة بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي (... - ١٠٥هـ)

شاعر من أهل المدينة، اشتهر بغزله في عزة بنت جيل الضمرية، أخباره معها كثيرة جدًا، وكنيته أبو صخر، كان قصير القامة دميمًا، نسبت إليه بعض المعتقدات الفاسدة، كانت أكثر إقامته بمصر، وله ديوان شعر. ابن سلام (١٢١)، الشعر والشعراء (١٩٨)، الأغاني (٢٧-٤٤)، الآمدي (١٦٩).

=

وبـ«لا» النافية إن صح معها «كي» كجئته لا تكن له على حجة، قاله التفتازاني[١]، ويمكن تخريجه على حذف الشرط وأداته، أي: إن أجئه لا تكن ... إلخ، والجملة علة مستأنفة.

وبالطَّلبِ في نحو: ﴿ تَعَالَوْاْ أَتْلُ ﴾ [الأنعام: ١٥١] عند الخليل وسيبويه[٢] وكثيرين، والأصح ما مر[٣] أنه بأداة شرط مقدرة هي وفعلها، ومنه ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [إبراهيم: ٣١]، لكن حذف مقول القول لدلالة ما بعده، أي قل لهم أقيموا الصلاة إن تقل لهم يقيموا.

وبالسَّبَبِ إن كان صلة الذي وأخواتها، أو صفة النكرة تشبيهًا بجواب الشرط حيث قصد السبب، كالذي يزوروني أزرْهُ، وكل رجل يأتيني أُعْطِهِ، وإن إنسانًا يواصلني أكسُه، وهو مسموع[٤].

=

والبيت أول أربعة أبيات في ديوانه، من قصيدة يرثي بها عبد العزيز بن مروان، وبعده:

وقد زعمتْ أني تغيرتُ بعدها ** ومن ذا الذي ياعزَّ لا يتغيرُ

تغيَّر جسمي والخليقةُ كالـذي ** عهدت ولم يُخْبَرْ بِسِرِّكِ مُخْبَرُ

أيادي سبا: أصله الهمزة، ولكنه جرى في المثل على السكون، يعني مبدد النفس والخواطر، ما كنت: (ما) مزيدة أو للدوام، فلن يحل للعينين: يقال: حلا الشيء في فمي يحلو، وحلي بعيني وقلبي يحلى، ويروى (فلم يحل بالعينين) ولا شاهد على هذه الرواية، ورواية الشارح محتملة للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة. ديوانه (٣٢٨)، المغني (١/ ٢٨٥)، الأشموني (٣/ ٢٧٨)، شواهد المغني (٢/ ٦٨٧)، شرح أبيات المغني (٥/ ١٥٩).

(١) سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله (٧١٢-٧٩٣هـ)

من أئمة العربية والبيان والمنطق ولد في (تفتازان) من بلاد خراسان، كان في لسانه لكنه، مات في (سمرقند) من كتبه: «إرشاد الهادي» في النحو، و«المطول» في البلاغة. الدرر الكامنة (٤/ ٣٥٠)، بغية الوعاة (٢/ ٢٨٥)، الشذرات (٦/ ٣١٩)، البدر الطالع (٢/ ٣٠٣).

(٢) الكتاب (١/ ٤٤٩).

(٣) (ص١٦٥/ أ).

(٤) كقول الشاعر:

لا تحفرن بئرًا تريد أخًا بِهَا ** فإنك فيها أنت من دونه تقع

=

فقاسه الكوفيون، وتأوله البصريون[١].

(وشرطه -خلافًا لظاهر إطلاقهم- كشرط دخول الفاء في خبرهما كون الصلة أو الصفة فعلاً ليشبه الشرط، فلك في نحو:

.... ومَـنْ يخطـبُ الحسناءَ يـسمحُ بالبـذل[٢]

تسعة أوجه، بتثليث «يخطب»، و«يسمح» اتفاقًا وافتراقًا[٣] فـ«من» موصولة مبتدأ مشرب معنى الشرط، صلته «يخطب» بالرفع، فـ«يسمح» خبره بالرفع لتجرده، وبالجزم لتسببه عن صلة «مَنْ» فيكسر، أو يفتح كما يأتي، أو «مَنْ» شرطية، و«يخطب» بالكسر لالتقاء الساكنين، وبالفتح للتخفيف، أو حذف نون التوكيد الخفيفة، وهو الراجح، فـ«يسمح» بالكسر على أصل تحريك الساكن، وبالفتح على حذف النون أو التخفيف، وبالرفع للضرورة، وهو الجواب بلا حذف أو بحذف الفاء وحدها أو بحذفها والمبتدأ، أي فهو

=

كذاك الذي يبغي على الناس ظالما ** تُصِبْه على رغمٍ عواقبُ ما صنع

بجزم (تصبه)، المسبب عن صلة الذي.

ويروى البيت الثاني:

وكل امرئ يبغي على الناس ظالمًا ** تصبْه على رغمٍ، عواقبُ ما صنع

فجزم «تصبه» على هذه الرواية، لكونه مسببًا عن صفة النكرة. راجع المساعد (٣/ ١٥٧).

(١) انظر المرجع السابق. الهمع (٤/ ٣٢١).

(٢) ومن يصطبر للعلم يظفر بنيـــله ** ....

لابن هشام، والرواية «يصبر على البذل» وبعده:

ومن لا يُذِلُّ النفس في طلب العلا ** يسيرا يعش دهرًا طويلا أخاذُلّ

والأول يذكرنا ببيت الحمداني:

تهون علينا في المعـــالي نفوسنـــا ** ومن يخطب الحسناء لم يغله المهر

انظر نسبة البيتين لابن هشام في الدرر الكامنة (٢/ ٣٠٩)، وبغية الوعاة (٢/ ٦٩).

(٣) يعني رفع الفعلين (يخطب ويسمح) على الأصل، وكسرهما على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، وفتحهما على حذف نون التوكيد الخفيفة وإبقاء الفتحة دليلاً عليها على نحو ما يذكره الشيخ بعد، هذا في الاتفاق، والافتراق بأن يختلفا في الأحكام الثلاثة.

يسمح، أو الجواب محذوف و«يسمح» دليله مؤخر من تقديم[١]، ولك جزم «يخطب» فتحًا وكسرًا مع وصليَّةِ «مَنْ» أيضًا، لإشرابها الشرط، فترفع «يسمح» لوصليتها الأصلية، وتجزمه بوجهيه[٢] لشرطيتها العارضة، فالوجوه واحد وعشرون، مع وصليتها أحد عشر، ومع شرطيتها عشرة فأمعن النظر تفهم)[٣].

وقد يجزم على التوهم والمعنى، كقوله[٤]:

دعنـــــي فأذهـــــبُ جانبًـــــا يومًـــــا وأكفِـــــك جانبًـــــا[٥]

فجزم «أكف» على توهم جزم «أذهب»؛ لأنه يجزم عند سقوط الفاء على معنى: إن تدعني أذهب.

ومنه على الصحيح: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقون: ١٠] بجزم أكن في قراءة[٦] غير أبي عمرو، ويعقوب، وكقول الهذلي[٧]:

فـــأبلوني بليّـــتكم لَعَـــلِّي أصـــالِحُكم واســـتدرجْ نَوَيًّـــا[٨]

---

(١) مراده أن الأصل في دليل الجواب التقديم، كقولهم: «أنت ظالم إن فعلت» وحين يقدر الجواب محذوفًا تكون «يسمح» هي الدليل عليه، أُخِّرَ وكان حقه التقديم، فالأصل: يسمحُ بالبذل من يخطب الحسناء.

(٢) أي الكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين، أو الفتح على حذف نون التوكيد الخفيفة وبقاء الفتحة دليلاً عليها.

(٣) ما بين القوسين سقط من (ب).

(٤) عمرو بن معدي كرب.

(٥) البيت ليس في ديوانه. انظر المفصل (٢٥٥)، ابن يعيش (٧/ ٥٦)، الخزانة (٣/ ٦٦٤)، وظاهر كلام المفصل يوحي أن البيت من شواهد سيبويه في الكتاب، وليس كذلك.

(٦) انظر المبسوط (٣٧١)، الحجة لابن خالويه (٣٤٦)، القرطبي (١٨/ ١٣١)، العشر (٢/ ٢٨٨)، وقراءة النصب تفرد بها أبو عمرو من العشرة، فقول الشارح: «ويعقوب» لم يقم عليه دليل عندي.

(٧) أبو دؤاد جارية بن الحجاج الإيادي (... - ...)
شاعر جاهلي، كان في عصر كعب بن أمامة الإيادي، وكان مجيدًا في وصف الخيل، له ديوان شعر، وفي اسمه واسم أبيه خلاف. الآمدي (١١٥)، شرح أبيات المغني (٦/ ٣٨٥)، الأعلام (٢/ ١٠٦).

(٨) ثاني بيتين لأبي دؤاد، قالها عندما جاور قومًا فتسبب صبيانهم في وفاة ابنه غريقًا، وقبله:

ألم تر أنني جاورت كعبًا ** وكان جوار بعض الناس غَيًّا

١٦٧/ب

أي نوايَ، فجزم «استدرج» / على معنى إن تبلوني أصالحكم واستدرج.

الثاني: ما يجزم فعلين: وتسمى أدوات الشرط والجزاء؛ لأنها وضعت لتعليق معنى جملة بمعنى أخرى، تكون الأولى سببًا للثانية، والثانية مسببة عنها، والصحيح[1] أن الأداة هي الجازمة لفعل الشرط وجوابه معًا، وهو ما ذكره بقوله (كَذَاكَ) يجزم الفعل:

(إنْ) وهي حرف باتفاق، لمجرد التعليق، وإنما تدخل على الشرط المشكوك في وقوعه، نحو: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [النساء: ١٣٣].

وقد تدخل على المقطوع بوقوعه لتجاهلٍ أو غيره، كالدلالة بها على الزمان مجازًا نحو: إن احْمَرَّ البسر فأتني، أو إبهامِ زمان الشرط، نحو: ﴿أَفَإِين مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، أو عدم جزم المخاطب فتسايره على اعتقاده، أو تنزيلِهِ منزلةِ الجاهل، لمخالفته مقتضى العلم، أو توبيخِهِ كأنَّ المقام -لاشتماله على ما يَقْلَعُ الشرط من أصله- لا يصلح إلا لفرضه فرض المحال، نحو: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ [الزخرف: ٥] بكسر «إن»[2] إذ لا ينبغي صدور الإسراف من عاقل، أو تغليب غير المتصف بالشرط على المتصف به، أو كونِ الحكم نادرًا بالنسبة لغيره، نحو: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا۟ بِمُوسَىٰ﴾ [الأعراف: ١٣١]؛ لأن السيئة كالجدب والبلاء نادرة بالنسبة للحسنة المطلقة، كالخصب والرخاء، ولهذا نكرت، ولكون أصلها عدم الجزم كان الحكم النادر موقعًا لها، كأنه لما ندر صار مشكوك الوقوع.

=

كعب: هو ابن أمامة الإيادي، أحد الأجواد المشهورين، وقيل: الحارث بن همام.

غيا: فساد وخيبة، أبلوني: يقال: أبلاه الله يبليه إبلاء حسنًا، إذا صنع به صنيعًا جميلاً، البلية: الناقة تعقل عند قبر صاحبها، فلا تعلف حتى تموت، من أفعال الجاهلية، ليحشر عليها صاحبها، استدرج: أرجع أدراجي أي من حيث جئت، نوي: أراد نواي من النية، فقلبت الألف ياء وأدغمت في ياء المتكلم، وهي في لغة هذيل. معاني الفراء (١/ ٨٨)، الحجة لابن خالويه (٣٤٦)، الخصائص (١/ ١٧٦)، (٢/ ٣٤١، ٤٢٤)، المغني (٢/ ٤٢٣، ٤٧٧)، شرح أبيات المغني (٦/ ٢٩٢، ٣٠٠).

(١) وعليه جمهور البصريين، انظر الإنصاف (٢/ ٦٠٢)، ائتلاف النصرة (١٢٨)، الارتشاف (٢/ ٥٥٧)، الأشموني (٤/ ١٦)، الهمع (٤/ ٣٣١، ٣٣٢).

(٢) على قراءة أبي جعفر، ونافع، وحمزة، والكسائي، وخلف. انظر المبسوط (٣٣٤).



وقد تدخل على المقطوع بانتفائه واستحالته؛ للتبكيت وغيره، نحو: ﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ ﴾ [الزخرف: ٨١].

ولا يكون شرطها هي و«إذا» إلا مستقبل المعنى، غير مؤول بالحال أو الماضي، ويلزم منه استقبال / جوابها، والأصل كون شرطها وجزائها مضارعين مستقبلين، ولا يخالف ذلك لفظًا إلا لنكتة، كإبراز غير الحاصل في صورة الحاصل، والتفاؤل وإظهار الرغبة في وقوع الشرط، وغلب مجيء شرط «إذا» بلفظ الماضي، لدلالته على الوقوع المناسب للجزم. ١٦٨/أ

(وَمَنْ) وهي للعالم عمومًا نحو ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾ [النساء: ١٢٣] أي كل إنسان، وقد تجيء لغير العالم، و«ما» للعالم على ما مر في الموصولات[١]؛ لأن حكمهما موصولتين وغَيْرَهما[٢] واحدٌ، (بل لك جعل العاقل كغيره والعكس مطلقًا، في نحو تلك المقامات كـ﴿ قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴾ [فصلت: ١١]. و:

.... فِتْيَـــةٌ ماضُـــون ....[٣]

يعني السهام.

و«رب الشياطين وما أضللن»[٤].

---

(١) في (ص١٥٣/ب).

(٢) في (ب) «وغيره» والمناسب ما أثبت لأن الضمير يعود على الموصولتين.

(٣) لها ...... حيثُ رَمَتْ بِهِم ** شَرَابُهم قانٍ من الدَّمِ أحمرُ

لعبيد بن أيوب العنبري، يصف قوسًا وسهامًا، وقبل الشاهد:

فحالفني دون الإخلاء نَبْعَةٌ ** تَرِنُّ إذا ما حُرِّكَتْ وتُزْجِرُ

نبعة: قوس مصنوعة من النبع، وهو شجر أصفر العود رَزِينَة، تَرِنُّ: تُصَوِّتُ عند إنباضها، وهو جذب الوتر ثم إرساله، الزجرة: الصوت من الجوف، أو الصوت فيه غلظ وجفاء، أو كثرة الصياح. فتية: أراد السهام ويروى (قنية) وهو تصحيف من النساخ.

الارتشاف (١/ ٢٦٧)، تعليق الفرائد (١/ ٢٣٣)، منتهى الطلب من أشعار العرب (١/ ١٠٧).

(٤) القياس أن يقال: «ورب الشياطين ومن أضلوا» لكن تقدم عليه «أضللن» و«أقللن» فطلبت المشاكلة بين ذلك وبينهما فأتي به على صيغتها.

والحديث أخرجه الترمذي في سننه (٥/ ٥٣٩)، كتاب الدعوات، باب (٩١)، عن سليمان عن بريدة عن أبيه، =

و«يا خيل الله اركبي»[١] وقس عليه قوله[٢]:

أيها الأجفان ما هذا نرى   فأجابوا عارض ممطرنا[٣]

وهو تمثيل لا استشهاد لأنه مولد)[٤].

ولك فيهما وفي: مَهْمَن، ومهما، وأيٍّ مراعاة لفظها، وهو الإفراد والتذكير وهو الغالب، ومراعاة معناها، وهو قليل، نحو: ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا ﴾ [الأحزاب: ٣١] إلخ، فَذَكَّرَ رعايةً للفظ، ثم أَنَّثَ رعاية للمعنى، ونحو: من يقوما أقم معهما، أي: كل اثنين يقومان، ومن يقوموا أقم معهم، أي: كل جمع رجال يقومون.

(وَمَا) وهي لغير العالم عمومًا، نحو: ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة: ١٩٧] وقد تأتي على الأصح ظرفًا[٥] بأن تدل على اسم زمان منصوب على معنى «في» نحو ﴿ فَمَا ٱسْتَقَٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ ﴾ [التوبة: ٧] أي استقيموا لهم مدة استقامتهم، فهي هنا ظرف للشرط، أو

=

قال: شكا خالد بن الوليد إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله ما أنام الليل من الأرق، فقال النبي ﷺ: «إذا أويت إلى فراشك فقل: اللهم رب السموات السبع وما أظلت، ورب الأرضين وما أقلت، ورب الشياطين وما أضلت، كن لي جارًا من شر خلقك كلهم جميعًا أن يفرط علي أحد، أو أن يبغي علي، عز جارك وجل ثناؤك، ولا إله غيرك، ولا إله إلا أنت»، وهو في شرح التسهيل (١/ ١٤٣)، وشواهد التوضيح (ص٧٥)، وتعليق الفرائد (٢/ ٤٤)، والوابل الصيب (ص٧٣١)، بلفظه عند ابن عنقاء.

(١) في المقاصد الحسنة (ص٤٧٣)، وكشف الخفاء (٢/ ٣٧٩): «روي عن عبد الكريم قال: حدثني سعيد بن جبير عن قصة المحاربين، قال: كان ناس أتوا رسول الله ﷺ فقالوا: نبايعك على الإسلام... فأمر النبي ﷺ فنودي في الناس «يا خيل الله اركبي» فركبوا لا ينتظر فارس فارسًا». وانظر اللسان (خيل) (١١/ ٢٣١).

(٢) لم أعرف اسمه.

(٣) البيت واضح من كلام الشارح أنه لشاعر محدث لا يحتج بشعره، وقد ساقه لمجرد التنظير في نداء غير العاقل، ولم أعثر عليه فيما لدي من مصادر.

(٤) سقط من (ب).

(٥) عليه ابن مالك في الكافية الشافية (٣/ ١٦٢٥)، والفارسي، وأبو البقاء، وأبو شامة، وابن بري. انظر المغني (١/ ٣٠٢).

زمانًا محضًا بأن تدل على اسم زمان ليس منصوبًا على معنى «في» نحو: ﴿ فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ ﴾ [النساء: ٢٤] إلخ، أي: مدة استمتاعكم بهن، آتوهن لها[1] أجورهن، فهي هنا مبتدأ، والأصح أن اسم الشرط إذا وقع مبتدأ فخبره جملة الشرط[2]، وقيل: جملة الجواب، وقيل: هما معًا.

(وَإِذْ مَا) وهو مركب من «إذ» الظرفية، و«ما» الزائدة، فقال الجمهور: هو حرف تغليبًا لـ«ما» فلا محل لها، وغيرهم كالمبرد[3]، وابن السراج[4]، والفارسي[5]، ظرف تغليبًا لـ«إذ» فمحلها نصب بفعل الشرط، كسائر الظروف الجازمة، وعملها قليل، وقيل: ضرورة، نحو إذ ما تقم أقم، وأجاز الفراء[6] الجزم بها مع حذف «ما» فتكون ظرفا بلا خلاف.

و(أَيٌّ) وهو بحسب ما يضاف إليه لفظًا أو تقديرًا، فللعاقل في نحو: أيُّهم تكرمه أكرمه، / ١٦٨/ب ولغيره في نحو: أيَّها تلبس ألبسه، ومنه: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الإسراء: ١١٠] أي: أيَّ هذين الاسمين، وللمكان في نحو: أيَّ موضع تجلس أجلس فيه، وللزمان في نحو: أيَّ يوم تذهب أذهب فيه.

و(مَتَى) وهي ظرف لتعميم الأزمنة، وقد تشدد تاؤها[7]، ويجب معها اتحاد زمان الشرط والجزاء نحو:

---

(١) يعود الضمير على المدة.

(٢) انظر الدر (١/ ٣٠٢).

(٣) الرضي (٢/ ٢٥٤)، المغني (١/ ٩٢)، المساعد (٣/ ١٤١)، وعبارة المبرد في المقتضب صريحة بأن «إذ ما» حرف، قال في باب المجازاة وحروفها (٢/ ٤٥): «فمن عواملها من الظروف أين، ومتى، وأنى، وحيثما، ومن الأسماء من، وما، وأي، ومهما، ومن الحروف التي جاءت لمعنى: إن، وإذ ما»، قال الأشموني (٤/ ١١): «إذ ما حرف ...، لا ظرف زمان زيد عليها (ما) كما ذهب إليه المبرد في أحد قوليه».

(٤) الأصول (٢/ ١٥٩).

(٥) الإيضاح (١/ ٣٢١).

(٦) الارتشاف (٢/ ٥٦٣)، شرح الألفية للمرادي (٤/ ٢٤٢)، الهمع (٤/ ٣٢١).

(٧) لم تذكر مراجعي ما يدل على أن التاء قد تشدد.

متـــى تأتنـــا تُلْمِـــمْ بنـــا في ديارنـــا   تجِـد حطبـا جـزلاً ونـارًا تأجَّجَـا[(١)]

و«تلمم» بدل اشتمالٍ، أو كُلٍّ من «تأت» وجواب الشرط «تجد» فيمتنع: متى زرتني اليوم زرتك غدًا.

وقد تهمل حملاً على «إذا» أختها، كقول عائشة -رضي الله تعالى عنها- «إن أبا بكر رجلٌ أَسِيفٌ، وإنه متى يقومُ مقامَكَ لا يُسْمِعُ الناس»[(٢)].

و(أَيَّانَ) بفتح الهمزة، وسُلَيم تكسرها[(٣)]، وهي ظرف كـ«مَتَى» وعملها قليل، وقيل: ضرورة، نحو:

---

(١) لعبيد الله بن الحر بن عمرو الجعفي (... - ٦٨هـ)
شاعر فحل، من بني سعد العشيرة، صحب عثمان بن عفان، وبعد مقتله انحاز إلى معاوية وشهد (صفين)، وبعد مقتل علي رحل إلى الكوفة، وألقى نفسه في الفرات هربًا من مصعب بن الزبير، فمات غريقًا. ابن سلام (٥٩)، ابن حزم (٤١٠)، الخزانة (١/ ٢٩٦، ٢٩٩)، الأعلام (٤/ ١٩٢).
والبيت من قصيدة تزيد على ثلاثين بيتًا، قالها ابن الحر وهو في حبس ابن الزبير في الكوفة، مطلعها:

أقول له صـــبرا عـــطيّ فإنـــما ** هو السجن حتى يجعل الله مخرجا

وقبل الشاهد:

إذا خرجوا من غمرة رجعوا لها ** بأسيـــافهم والطعن حتى تفرجا

عطيّ: مرخم عطية. غمرة: بفتح الغين، شدة. تلمم: تأتي وتنزل، والإلمام الزيارة غبًا. جزلاً: غليظًا، التأجج: توقد النار. سيبويه (١/ ٤٤٦)، الإنصاف (٢/ ٥٨٣)، ابن يعيش (٧/ ٥٣)، (١٠/ ٢٠)، الشرح الكبير (٢/ ٢٠٣)، شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٠٨)، الأشموني (٣/ ١٣١)، الهمع (٢/ ١٢٨)، الفرائد الجديدة (٢/ ٧٣٦)، يس على التصريح (٢/ ١٦٢)، الخزانة (٣/ ٦٦٠، ٦٦٤).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٤/ ١٢٢)، في كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ ﴾ [يوسف: ٧] عن عائشة بلفظ «... متى يقم مقامك رَقَّ ...».
وأخرجه ابن ماجة في سننه (١/ ١٣٩) في باب ما جاء في صلاة رسول الله ﷺ في مرضه، بلفظ قريب، عن عائشة قالت: «لما مرض رسول الله ﷺ مرضه الذي مات فيه ... جاء بلال يؤذنه بالصلاة فقال: «مروا أبا بكر فليصل بالناس» قلنا: يا رسول الله إن أبا بكر رجل أسيف -تعني رقيق- ومتى ما يقوم مقامك يبكي ...» إلخ.

(٣) حكى هذه اللغة عنهم الفراء، وقال: قرأ أبو عبد الرحمن السلمي: ﴿ وَمَا يَشْعُرُونَ إِيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ [النحل: ٢١]، بكسر ألف «إيّان». معاني القرآن (٢/ ٩٩)، وانظر الصحاح (أين) (٥/ ٢٠٧٦).

أَيَانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غيرنا ومتى لم تدرك الأمن مِنَّا لم تزل حَذِرًا[١]

و(أَيْنَ) وهي ظرف لتعميم الأمكنة، نحو:

.... أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ[٢]

إلا أن فعل الشرط حذف على شريطة التفسير، والأصل: أينما تميلها الريح تميلها تمل، فحذف «تميلها» الأول لدلالة «تميلها» الثاني.

---

(١) لم أهتد إلى اسم قائله.

انظر البيت في: الشذور (٣٣٦)، العيني (٤/ ٤٤٣)، الأشموني (٤/ ١٠)، الفرائد الجديدة (٢/ ٦٠٥).

(٢) صَعْدَةٌ نابتــة في حائرٍ ** ....

ينسب إلى:

أ- كعب بن جعيل بن قمير بن عجرة التغلبي (... - ٥٥هـ تقريبًا)

شاعر إسلامي مشهور كان في زمن معاوية، وشهد معه (صفين) كان لا ينزل بقوم إلا أكرموه. الآمدي (٨٤)، المرزباني (٣٤٤)، الخزانة (١٨٤٥٨)، الأعلام (٥/ ٢٢٥، ٢٢٦).

ب- حسام بن ضرار بن سلامان بن خيثم بن ربيعة الكلبي (... - ١٣٠هـ)

أبو الخَطَّار شاعر فصيح، انتقل من تونس إلى الأندلس، وولي أميرًا عليها، فأقام بقرطبة، وخاض عدة معارك مع أناس ثاروا عليه، قتل في إحداها. الآمدي (٨٩، ٩٠)، ابن حزم (٤٥٧)، النجوم الزاهرة (١/ ٢٨١)، الأعلام (٢/ ١٧٥).

والبيت من قصيدة يصف فيها امرأة، نسبه سيبويه والآمدي لكعب بن جعيل، وقبله:

فإذا قامت إلى جاراتها ** لاحت الساق بخلخال زجل

وبمتنين إذا ما أدبرت ** كالعنانين ومرتجّ رهل

خلخال: ما وضعت المرأة في ساقها للزينة، زجل: له صوت، بمتنين: هما لحمتان معصوبتان بينهما صلب الظهر، قال الجوهري: متنا الظهر مكتنفًا الصلب عن يمين وشمال من عصب ولحم. العنان: للفرس، وعنانا المتن حبلاه، أراد خصرها مجدول لطيف، المرتج: الكفل، رهل: مضطرب، صعدة: مستوية القامة، شبهها بالصعدة وهي القناة المستوية التي لا تحتاج على تثقيف وتعديل، نابتة: يروى (قد سمتت) أي طالت وارتفعت، حائر: المكان الماء الذي يستقر فيه ماء السيل. سيبويه (١/ ٤٥٨)، المقتضب (٢/ ٧٣)، الآمدي (٨٤)، الإنصاف (٢/٦١٨)، ابن يعيش (٩/ ١٠)، الشرح الكبير (٢/١٩٩)، العيني (٤/ ٤٢٤)، الأشموني (٤/ ١٠)، يس على التصريح (٢/ ٩٩)، الخزانة (١/ ٤٥٧، ٤٥٩).

وقيل(١): الريح مبتدأ، خبره ما بعده، والجملة في محل جزم، شَرْطُ «أين». و(مَهْمَا) وهي اسم دائمًا، كـ«ما».

وقيل(٢): حرف دائمًا، كـ«إن».

وقيل(٣): قد تكون حرفًا، نحو: ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأعراف: ١٣٢] وهي متعينة هنا للاسمية، لتفسيرها بـ«من آية».

قال ابن مالك(٤): وتأتي ظرف زمان كمتى، وقد أهملوه، نحو:

وإنَّك مهما تعطِ بطنَك سؤلَه ... وفرجَكَ نالا منتهى الذَّمِّ أجمعا(٥)

أي: أيَّ وقتٍ تعط، وأجيب(٦): بجواز كونها مصدرًا بمعنى: أيَّ إعطاء قليلاً أو كثيرًا.

(وَحَيْثُمَا) وهي كَـ«أَيْنَ» نحو:

---

(١) عليه الأخفش. انظر الإنصاف (٢/ ٦١٦).

(٢) حكاه خطاب الماردي عن بعضهم، الجني الداني (٥٥١).

(٣) نسب إلى خطاب والسهيلي وابن يسعون. انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٥٤٧)، الدر (٥/ ٤٣٠)، المغني (١/ ٣٣٠)، الجني الداني (٥٥١).

(٤) التسهيل (٢٣٦)، الكافية (٣/ ١٦٢٤، ١٦٢٧).

(٥) لحاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي (... - ٤٦ ق هـ)
جواد فارس شاعر جاهلي، من أهل نجد، أخباره كثيرة، يضرب به المثل في الكرم، جمع بعض شعره في ديوان صغير. الشعر والشعراء (٧٠)، الكلبي (٥١٠)، الآمدي (٧٠)، المرزباني (٣٢٥)، الأغاني (١٦/ ٩٦، ١٠٩)، الخزانة (١/ ٤٩٤)، والبيت ثالث أربعة أبيات جاءت في ديوانه، وقبله:

وإني لأستحيي صحابي أن يَرَوا ** مكان يدي في جانب الزاد أَقْرَعَا
أُقَصِّرُ كفي أن تنال أكُفَّهم ** إذا نحن أهوينا وحاجاتنا معا

يروى (رفيقي أن يرى)، و(من جانب). أقرع: خال من الطعام، ورواه القالي في أماليه (وإنك إن أعطيت) وعليها لا شاهد في البيت.
ديوانه (٦٨)، أمالي القالي (٢/ ٣١٨)، الحماسة لأبي تمام (٢/ ٣٤٣)، الكافية الشافية (٢/ ١٦٢٧)، المغني (١/ ٣٣١)، الجني الداني (٥٥٠)، المساعد (٣/ ١٤٢)، الأشموني (٤/ ١٢)، الهمع (٢/ ٥٧)، شرح أبيات المغني (٥/ ٣٥٠).

(٦) المجيب ابنه (بدر الدين بن محمد بن مالك) انظر الجني الداني (٥٥٠)، شرح الألفية للمرادي (٤/ ٢٤٠).

وحيثما يك أمر صالح فكنِ(١)

وأجاز الفراء(٢) الجزم بها مع حذف «ما».

(وَكَيْفَمَا) عند قوم كالزجاجي(٣)، وكثير من المغاربة، وأجاز قوم كالكوفيين(٤)، وقطرب(٥) الجزم بها مع حذف «ما» وهو لتعميم / الأحوال، نحو: كيفما تجلسْ أجلسْ. ١٦٩/أ

والصحيح أنها لا تجزم، وإنما يجازى بها معنى لا عملاً، قالوا: ويجب تماثل فعليها لفظًا ومعنى، نحو: كيفما تزور أزور، ويشكل عليه نحو: ﴿ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾ [المائدة: ٦٤] وجوابه محذوف لدلالة ما قبله، أي كيف يشاء ينفق.

وقد تحذف فاؤها، والغالب مجئها استفهامًا، وإنما تقع خبرًا لمبتدأ في الحال، أو في الأصل، نحو: كيف أنت؟ وكيف كنت؟ وكيف ظننت زيدًا؟ وكيف أَعْلَمْتَهُ فَرَسَك؟ وكيفما كنتَ كنتُ كذلك، وكيفما ظننتَهُ ظننتُه كذلك، أو حالاً: نحو: كيف جئت، ﴿ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾ أي على أي حال، أو مفعولاً مطلقًا: نحو: ﴿ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ ﴾ [الفيل: ١] وكيف تصنع أصنع، أي: أيَّ فِعْلٍ فَعَلَ، وأي صُنْعٍ تَصْنَعُ، ويحتملها نحو: كيف تجيء أجيء، أي: في أيِّ حال، أو أيَّ مجيء.

وهي عند الجمهور ظرف، فمحلها نصب أبدًا، وتقديرها على أيّ حال، أو في أيّ حال(٦)، وعند الأخفش(٧) والسيرافي(٨) اسم، فمحلها رفع مع المبتدأ، نصب مع غيره، ويصح وقوعها مبتدأ.

---

(١) هنّاك ربك ما أعطاك من حَسَنٍ ** ....
لزهير يمدح هرم بن سنان. ديوانه (١٢٣)، دلائل الإعجاز (٣١٠).

(٢) الارتشاف (٢/ ٥٦٣)، شرح الألفية للمرادي (٤/ ٢٤٢)، الهمع (٤/ ٣٢١).

(٣) الجمل (٢١١).

(٤) انظر الإنصاف (٢/ ٦٤٣)، التسهيل (٢٣٦)، المرادي على الألفية (٤/ ٢٤٣)، الأشموني (٤/ ١٤).

(٥) الشرح الكبير (٢/ ١٩٦)، المغني (١/ ٢٠٥)، المساعد (٣/ ١٣٩).

(٦) يراجع الكتاب (١/ ٤٣٣)، التسهيل (٢٤٢).

(٧) انظر المغني (١/ ٢٠٦)، المساعد (٣/ ٢٠٤).

(٨) انظر المرجعين السابقين.

وتقديرها في نحو: كيف أنت؟ أصحيح أنت؟ أو نحوه، وهي خبر أو مبتدأ، وفي نحو: كيف جئت؟ أراكبًا جئت، أو نحوه، والجواب المطابق عندهم[1]: على خير، أو في خير، ونحوه، فإن أجيب على المعنى قيل: صحيح، أو سقيم مثلاً، وعندهما على العكس[2].

(وَأَنَّى) وهي للمكان كـ«أين» وقيل: للزمان كـ«متى»، وقيل: للحال كـ«كيف»، وقيل[3]: للثلاثة، نحو:

فأصبحتَ أَنَّى تأتِها تَستَجِرْ بِها ... تَجِدْ حطبًا جزلاً ونارًا تأجَّجا[4]

فـ«تستجر» بالمهملة بدل اشتمالٍ، أو كُلٍّ، أو مباينةٍ من «تأت» وجواب الشرط «تجد»

ونحو:

فأصبحتَ أَنَّى تأتِها تَشْتَجِرْ بِها ... كِلاَ مركبيها تحت غرزك شاجِرُ[5]

---

(١) الجمهور.

(٢) أي الجواب عند الأخفش والسيرافي بعكسه عند الجمهور، تقول على رأيهما، صحيح أو سقيم، الجواب المطابق، وفي خير أو على خير جواب على المعنى. راجع المساعد (٣/ ٢٠٥).

(٣) عليه أبو حيان في الارتشاف (٢/ ٥٥٠)، والأسيوطي في الهمع (٤/ ٣١٧، ٣١٨).

(٤) وهم الشارح في الاستشهاد بهذا البيت، إذ هو مركب من بيتين لشاعرين، فصدره صدر بيت للبيد من شواهد الشارح وقريبًا سيأتي الحديث عنه، وعجزه عجز بيت عبيد الله بن الحر المتقدم (ص١٦٨/ ب)، وهو غلط وقع فيه ابن هشام في القطر (٩٠)، وغيره من النحاة.

(٥) قائله لبيد بن ربيعة العامري، من قصيدة يصف حاله مع عمه، ويعتب عليه، وقبله:

وإن هوان الجار للجار مؤلم ** وفاقــرة تــأوي إليهــا الفواقر

وبعده:

فإن تَتَقَدَّمْ تَغْشَ منها مُقَدَّمًا ** غليظًا وإن أخرتَ فالكفلُ فاجرُ

الفاقرة: الداهية تكسر فقار الظهر، تأتها: الضمير يعود على الداهية شبهها بالناقة التي ترمي راكبها عن ظهرها، تشتجر: من شجر الراكب إذا خالف بين رجليه، فرفع رجلاً، ووضع الأخرى، متهيئًا للسقوط، ويروى (تلتبس) أي تلتبس بمكرها وشرها، ويروى (تبتئس) أي لا يقربك الناس من أجلها، كلا مركبيها: قادمة الرحل وآخرته، شاجر: مختلف متفرق دخل بعضه في بعض، أو مضطرب. غليظًا: يروى (عظيمًا). الكفل: كساء يعقد من خلف السنام، فاجر: مائل، أو يفجر ما بين الرجلين. ديوانه (٦٥)، سيبويه (١/ ٤٣٢)، المقتضب (٢/ ٤٧)، ابن يعيش (٤/ ١١٠)، (٧/ ٤٥)، الشرح الكبير (٢/ ٢٠٤)، الكافية الشافية (٣/ ١٥٨٢)، الخزانة (٣/ ١٩٠)، (٤/ ١٠٩).

فـ«تشتجر» بالمعجمة جواب الشرط.

وقد يجزم في المجازاة بـ«مَهْمَنْ»(١) في لغة(٢)، وهي كـ«مَنْ» فيما مرَّ نحو: مهمن يَزُرْنِي أُكْرِمْهُ.

وبـ«إِذَا» اضطرارًا(٣)، وقيل: اختيارًا(٤).

وناصبها حينئذ شرطها باتفاق ولا / إضافة، وهي إن جزمت أو لم تجزم إنما تدخل على ١٦٩/ب الشرط المجزوم بوقوعه، ولهذا غلب كونه بلفظ الماضي.

وقد تدخل على غير المقطوع به، ومن راجح الوقوع وهو كثير، نحو آتيك إذا دعوتني، أو مستوي الطرفين، وهو قليل، نحو:

إذا أنـت لم تنـزع عـن الجهـل والخنـا(٥) ....

---

(١) هي «مه» بمعنى «اسكت» رُكِّبَتْ مع «مَنْ» الشرطية.

(٢) ذكر ذلك أبو العباس محمد الحلواني، وقال قطرب: لم يحمل الجزم بها عن فصيح. انظر الارتشاف (٢/ ٥٤٨).

(٣) قال سيبويه (١/ ٤٣٣) متحدثًا عن «إذا»: «وقد جازوا بها في الشعر مضطرين، شبهوها بإن، حيث رأوها لما يستقبل، وأنها لا بد لها من جواب».

(٤) وهو قول الكوفيين. انظر الجني الداني (٣٦٠).

(٥) .... ** أصبت حليمًا أو أصابك جاهل

قاله: كعب بن زهير بن أبي سلمى المازني (... ٢٦هـ)

صحابي مخضرم، وشاعر عالي الطبقة من أهل نجد، أسلم أخوه (بجير) فقال شعرًا يصده فيه عن الإسلام وشبب بنساء المسلمين، فهدر الرسول ﷺ دمه، ولكن الله مَنّ عليه فجاء الرسول معتذرًا مسلمًا، وأنشد قصيدته المشهورة «بانت سعاد» فخلع عليه الرسول بردته وعفا عنه، له ديوان شعر.

ابن سلام (٢٠)، الشعر والشعراء (٦١)، الإصابة (٣/ ٢٧٩، ٢٨٠)، الاستيعاب (٣/ ٢٨٠، ٢٨٥)، الخزانة (٤/ ١١، ١٢)، والبيت ثاني بيتين وردا في ديوانه، الأول:

وليس لمن لم يركب الهول بُغْيَةٌ ** وليس لرَحْلٍ حطَّه اللهُ حاملُ

يركب الهول: يخوض الشدائد، بغية: ما يبتغي من المطالب، تنزع: يروى (تقصر)، الخنا: الفحش. حليمًا: يروى (حكيمًا).

=

وبـ«إذا ما» قليلاً، وقيل: اضطرارًا، وهي باقية على ظرفيتها، وقيل: صارت حرفًا كـ«إذ ما» وحكمها كـ«إذا» في الدخول على ما مرَّ.

وبـ«أنْ» بالفتح، عند الكوفيين[١]، وقوم[٢]، وجعلوا منه نحو ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾ [الزخرف: ٥] في قراءة الفتح[٣]، والجواب محذوف، ورجحه في المغني[٤].

وبـ«لو» وأصلها للشرط في الماضي، وهي لِفَرْضٍ ما ليس بواقعٍ واقعًا[٥]، فلا تدخل إلا على ماض مقطوع بانتفاء وقوعه، ولهذا لزم انتفاء جوابها لانتفاء شرطها كثيرًا: (فيستثنى نقيض الشرط، كـ﴿ لَوْ يُطِيعُكُمْ ﴾ [الحجرات: ٧] إلخ، أي لكنه لم يطعكم، فلم تعنتوا، وعكسه قليلاً: فيستثنى نقيض الجواب، كـ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ ﴾ [الأنبياء: ٢٢] إلخ، أي لكنهما لم تفسدا، فلا إله فيهما غير الله)[٦].

ولا يكون شرطها إلا ماضيًا، كـ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ ﴾ [الأعراف: ١٧٦] أو حالاً، كـ﴿ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ ﴾ [الحجرات: ٧]، أو مستقبلاً فرض وقوعه في الحال أو الماضي، كـ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ [الأنعام: ٢٧] والأصل مضي جملتيها، ولا تدخل على المضارع

=

الشاهد فيه: دخول «إذا» على غير المقطوع به، دون ترجيح لوقوعه أو عدمه، لأنه قد ينزع عن الجهل والخنا وقد لا ينزع. ديوانه (١٣٤)، ابن يعيش (٩/ ٤)، ارتشاف الضرب (٢/ ٢٣٨)، المساعد (١/ ٥٠٦)، إصلاح الخلل الواقع في الجمل (٢٦٨).

(١) انظر ائتلاف النصرة (١٤١)، الجني الداني (٢٤١).

(٢) راجع (ص١٦٧/ أ).

(٣) وبها قرأ ابن كثير وابن عامر وأبو عمرو وعاصم ويعقوب. المبسوط (٣٣٤)، الحجة (٣٢٠)، العشر (٢/ ٣٦٨).

(٤) (١/ ٣٥).

(٥) عبارة أكثرهم (لو حرف امتناع لامتناع) أي تدل على امتناع الثاني لامتناع الأول، وهذه عبارة باطلة، لأنها تقتضي كون جواب «لو» ممتنعًا غير ثابت دائمًا، وذلك غير لازم، فجوابها قد يثبت وسيبينه الشارح.

(٦) سقط من (ب).

إلا لتنزيله منزلة الماضي، كـ«لَوْ تَرَى» إلخ، أو لنكتة كقصد استمرار الفعل فيما مضى كـ﴿ لَوْ يُطِيعُكُمْ﴾ أي لو استمرت طاعته.

وقد يثبت جوابها لدليل، كـ﴿ وَلَوْ سَمِعُوا مَا ٱسْتَجَابُوا لَكُمْ ﴾ [فاطر: ١٤] فعدم الاستجابة ثابت بكل حال.

وقد تجيء للشرط في المستقبل كـ«إن» بأن دخلت على جائز الوقوع مستقبل لم يفرض وقوعه الآن أو فيما مضى، وحينئذ إذا دخلت على المضارع فقد تجزمه، وهي لغة قليلة[(١)]، وقيل: ضرورة[(٢)].

وقد تجزمه وهي للشرط في الماضي، وهو ضرورة، وقيل: لغة.

ولا تلحق «ما» الزائدة مهما، ومهمن، وما، باتفاق، ولا مَنْ، وأنّى، خلافًا للكوفيين[(٣)]، وتلحق لزومًا «إذا» و«حيث» على الصحيح[(٤)]، و«إذا» و«كيف» في رأي[(٥)]، وجوازًا باقيها، حتى «أيان» على الصحيح[(٦)].

وأم الباب هي «إن» (كَإِنْ يَقُمْ زَيْدٌ وعَمْرٌو قُمْنَا) فـ«يقم» فعل الشرط مجزوم بـ«إن» لفظًا، و«قمنا» جواب الشرط مجزوم بها / محلاً؛ لأنه فعل ماضٍ مبني على السكون، ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنْبِذْ إِلَيْهِمْ ﴾ [الأنفال: ٥٨] فـ«تخافن» فعل الشرط، مجزوم محلاً بـ«إن» المدغمة نونها في ميم «ما» الزائدة؛ لأنه مضارع مبني لمباشرة نون التوكيد له، وجملة ﴿ فَٱنْبِذْ إِلَيْهِمْ ﴾ في محل جزم جواب الشرط. ١٧٠/أ

---

(١) انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٥٧٢)، الجنى الداني (٢٩٦).

(٢) قاله قوم منهم ابن الشجري. انظر الأمالي الشجرية (١/ ٣٣٣)، شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٣٣)، المغني (١/ ٢٧١).

(٣) انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٥٦٣)، شرح الألفية للمرادي (٤/ ٢٤٢).

(٤) خلافًا للفراء كما مر في (ص١٦٨/ أ، ١٦٨/ ب).

(٥) فتلزم «ما» في «إذا» عند بعض من يجزم بها اختيارًا، ينظر: الأشموني (٤/ ١٣)، وتلزم في «كيف» على رأي الزجاجي وكثير من المغاربة المتقدم في (ص١٦٨/ ب).

(٦) يراجع الارتشاف (٢/ ٥٦٣)، الأشموني (٤/ ١٣).

(وَاجْزِمْ بِإِنْ) السابقة (وَمَا بِهَا قَدْ أُلْحِقَا) من الأدوات (فِعْلَيْنِ) مضارعين، كـ﴿ وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ ﴾ [الأنفال: ١٩]، أو ماضيين لفظا، كـ﴿ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ﴾ [الإسراء: ٨]، أو معنى، كـ«من لم يجتهد لم ينل العلم»، أو ماضيًا فمضارعًا، كـ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ ﴾ [الشورى: ٢٠] من لم يكسل ينل الخير، أو مضارعًا فماضيًا، وهو قليل[١]، وقيل شاذ، وقيل: ضرورة[٢]، كقوله ﷺ: «من يقم ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غُفِرَ له»[٣]، من يزرني لم أخيبه، وهو بعد «لم» مجزوم بها لفظًا، وبأداة الشرط محلاً، فهي تجزمه[٤] (لَفْظًا) حيث كان معربًا (أَوْ مَحَلاً) حيث كان مبنيًا (مُطْلَقًا)[٥] ماضيًا كان كالأمثلة السابقة، أو مضارعًا كالهندات إن يقمن تقمن أنتن، ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ ﴾ [الأنفال: ٥٨] ... إلخ.

وكذا يجزم الجواب محلاً إن اقترن بـ«الفاء» أو «إذا» الفجائية، وذلك حيث لم يصلح جعله شرطًا، بأن كان جملة اسمية، نحو: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الإسراء: ١١٠]، ﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ﴾ [الأنعام: ١٧] إلخ، أو فعلية فعلها طلبي بأنواعه، نحو: ﴿ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى ﴾ [آل عمران: ٣١] ومن زارني فهلاَّ يقيم أو فلو يقيم يُصِبْ خيرًا، أو منفي بغير «لا» و«لم» نحو: ﴿ وَمَا يَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ﴾ [آل عمران: ١١٥][٦]، ﴿ فَإِن

---

(١) جائز في الاختيار والشارح في هذا موافق للأشموني تبعًا لابن مالك ومن قبله الفراء. انظر التسهيل (٢٤٠)، الأشموني (٤/ ١٦).

(٢) وعليه الجمهور انظر الأشموني (٤/ ١٦).

(٣) ما تقدم من ذنبه. أخرجه البخاري في صحيحه (١/ ١٤)، في كتاب الإيمان، باب قيام ليلة القدر من الإيمان، عن أبي هريرة.

(٤) في (أ، ج) «تجزمهما» والضمير يعود على فعل الشرط وجوابه، وما أثبت أولى لأن الشارح درج بعد ذلك على إفراد الضمير، ولك إعادته على أحدهما الفعل أو الجواب.

(٥) بعد هذا البيت قول العمريطي:

وَلْيَقْتَرِنْ بِالفَا جوابٌ لو وَقَعْ ** بَعْدَ الأَدَاةِ موضعَ الشَّرطِ امتنع

ولم يورده الشارح، فلعله سقط من نسخته، وفي كلامه بعد ذلك عندما قال: «وكذا يجزم الجواب محلا ...» ما يفهم شرح هذا البيت. وانظر مجموع مهمات المتون (ص٣٠٧).

(٦) وأورد الشارح الآية بالتاء فيهما (تفعلوا .... تكفروه). على قراءة العشرة ما عدا حمزة، والكسائي وعاصم برواية حفص وخلف فقد قرأوا بالياء في الموضعين. انظر المبسوط (١٤٦).



تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ ﴾ [يونس: ٧٢]، أو ماضي المعنى، نحو: ﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ﴾ [يوسف: ٢٦]، والحقُّ وجوب استقبال الجزاء كالشرط، وهي مؤولة على معنى إن ثبت ذلك فقد ثبت صدقها، أو جامد نحو: ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾ فَعَسَىٰ رَبِّىٓ ﴾ [الكهف: ٣٩-٤٠] أو مقرون بحرف التنفيس نحو: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ ﴾ [التوبة: ٢٨]، أو بقد نحو: ﴿ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ ﴾ [يوسف: ٧٧] (وإن تقم فقد أقوم، أو مصدرة بـ«رُبَّ» نحو:

فــإن أُمْــسِ مكروبًــا فيــا رب نهمــةٍ[1] ....

أو بشرطٍ نحو: من يُطع اللهَ فإنْ أجِدْهُ أكرِمْهُ، أو فَمَنْ يَزُرْهُ يُحْمَدْ، أو باستفهامٍ نحو: إن جئتني فمن يلومُك؟ أو فهل أُحَيِّيكَ؟ أو بدعاءٍ نحو: إن تكرمني فأكرمَك الله، أو فالله يجزيك، أو بتعجبٍ نحو: من تَزُرْهُ لما أعظمه أو فأعظِم به)[2]، فهذه الأمثلة يجب -في غير الضرورة أو الندور- فيها الفاء، حتى في الجملة الاسمية / إن كانت إنشاء، كإن عصى زيد فويل له، أو ١٧٠/ب اقترنت بأداة نفي، كإن قام زيد فما أبوه قائم، أو بـ«إنَّ» كإنْ قام زيد فإنَّ بشرا قاعد، وإلا ربطت

---

(١) .... ** كُشِفتْ إذا ما أسودَّ وجه الجبان

لامرئ القيس:

والبيت من قصيدة مطلعها:

لِمَنْ طَلَــلٌ أبصـرته فشجــاني ** كخَطِّ الزَّبُورِ في العسيب اليمان

وقبل الشاهد:

لَيَالِيَ يَدْعُــونِي الهَوى فأُجيبُهُ ** وأعْيـنُ مَــنْ أَهْــوى إليَّ رواني

وبعده:

وإن أمس مكروبًا فيا رب قَيْنَةٍ ** مُنَعَّمَـــة أعمـلتُهــا بِكَــرانِ

الطلل: ما شخص من آثار الديار، شجاني: هاج بي الحزن والهم، الزبور: الكتاب المزبور، أي المكتوب بالمزبر وهو القلم، والعسيب: يطلق على جريد النخل إذا نحي عنه خوصه، ويروى (في عسيب يمان). ويروى (يدعوني الصبا). روان: نواظر، نهمة: حاجة، وبلوغ الهمة في الشيء، ورواية الديوان (بَهْمَة) الأمر المبهم الذي لا يدري من أين يوخذ، وهذا المعنى أقرب من الأول. قينة: جارية مغنية، كران: عود الطرب، والشارح خالف النحاة فهم يستشهدون بالبيت الذي بعده؛ لذا شحت مراجعه. انظر ديوانه (١٦٥).

(٢) سقط ما بين القوسين من (ب).

بالفاء[١]، أو بـ«بإذا» الفجائية، نحو: ﴿ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْا مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ﴾ [التوبة: ٥٨].

ونصوصهم متظافرة على الربط بـ«إذا» في الجملة الاسمية بشرطها[٢] مع الأدوات مطلقًا[٣]، لكنه لم يُسمع إلا مع «إنْ» من الجوازم، ومع «إِذَا» ولَمَّا[٤] من غيرِها نحو: ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ [الروم: ٢٥]، (﴿ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾ [العنكبوت: ٦٥].

والأخفش[٥] يقدر الفاء قبل «إذا»، ومنع غيره الجمع بينهما هنا، وقد يلي «إذا» على الأصح فعل لا يقع شرطًا، كإن قمتَ إذا قد قمتُ، ومنه:

حَـــدِيثُ أَنَـــاسِيٍّ فلـــما ســـمعته إذا لـــيس فيـــه مـــا يبـــين فَأَعْقِـــلُ[٦]

---

(١) أي إن لم تكن الجملة الاسمية إنشاء، أو مقترنة بأداة نفي أو بـ«إن» كما في الأمثلة المذكورة، فأنت مخير في الربط بالفاء، أو بـ«إذا» الفجائية.

(٢) أي غير طلبية، ولم تدخل عليها أداة نفي أو إن. انظر الأشموني (٤/ ٢٣).

(٣) إلا ابن هشام في أوضحه (٤/ ٢١٢)، فقد خص ذلك مع «إن» الشرطية.

(٤) المراد (لما) الرابطة.

(٥) انظر الهمع (٤/ ٣٢٩)، وفي معاني القرآن الأخفش (٢/ ٤٣٨): «وقال: ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [الروم: ٣٦] فقوله: ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ هو الجواب؛ لأن «إذا» معلقة بالكلام الأول بمنزلة الفاء».

(٦) البيت من قصيدة طويلة لكعب بن زهير، مطلعها:

أَلَا بَكَرَتْ عِرْسِي تلومُ وتعذلُ ** وغير الذي قالت أعفُّ وأجمَلُ

وقبل الشاهد:

وصَرْمَاءَ مذكارٍ كأن دَوِيَّهَـــا ** بعيـــد جنـــان الليـــل مما يُخَيِّلُ

وبعده:

قطعت بياشيني بها متضـــائلٌ ** من الطلسِ أحيانًا يخبُّ ويعسِلُ

بكرت: أسرعت، عرسي: حليلتي، صرماء: أرض لا نبت فيها ولا ماء، مذكار: مخوفة ذات هول لا يسلكها إلا الذكور من الرجال، دويها: صوتها، جنان الليل: ظلمته، يخيل: يتراءى، أناسي: جمع إنسان، ويروى (أناس)، يبين: يفهم، ويروى (أبين)، والمعنى أنه سمع همهمة أو حديثًا لم يفهمه، لأنه عزيف الجن بتلك الفلاة، قطعت: اجتزت، متضائل: يخيف، الطلس: جمع أطلس، وهو الذئب، سمي بذلك لأن في لونه طلسة، وهي غبرة تعلوها كدرة، الخبب: نوع من السير فيه سرعة، يعسل: يمضي مسرعًا مضطربًا في عدوه، ويهز رأسه. ديوانه (١١٧، ١٢٤)، الارتشاف (٢/ ٥٧١)، المساعد (٣/ ١٩٩).

وفيه حذف مبتدأ)[١].

والأصح أن «إذا» الفجائية حرف[٢]، وقيل: ظرف مكان[٣]، وقيل: ظرف زمان[٤].

(وحذف الفاء ضرورة، وقيل: جائز[٥]، أو مع مُضِيّ الشرط[٦] نحو: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]، والأصح أنه على حذف القسم وجواب الشرط)[٧].

وإذا قُرِن المضارع غير ما مر بالفاء ارتفع على إضمار مبتدأ هو ضمير الشأن إن لم يكن له مرجع، نحو ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ﴾ [الجن: ١٣] أي فهو لا يخاف، والمختار أنه لا حذف، وإنما المضارع يربط تارة بجزمه بلا فاء، وتارة برفعه بعد الفاء.

وإذا لم تؤثر الأداة في الشرط لفظًا بأن كان مبنيًا أو منفيًا بـ«لم» جاز بقلة رفع الجزاء، كإن قمتَ أقُومُ، وإن تَقُمْنَ أقومُ، وإن لم تَقُمْ أقومُ، وإلا امتنع رفعه إلا ضرورة[٨]، أو شذوذًا، كإن تَقُمْ أقومُ.

---

(١) ما بين القوسين سقط من (ب).

(٢) عليه الأخفش. انظر المغني (١/ ٨٧)، ونسب إلى الكوفيين في البحر (١/ ٦٠)، (٦/ ٢٥٩)، والجني الداني (٣٦٦)، وفي الإنصاف (٢/ ٧٠٤): نقل قولهم: «... وإنما قلنا ذلك لأن «إذا» إذا كانت للمفاجأة كانت ظرف مكان» وهو خلاف ما نسب إليهم.

(٣) نسب إلى المبرد في التسهيل (٩٤)، وشرح الرضي (١/ ١٠٣)، (٢/ ١١٤)، والمغني (١/ ٨٧)، وهو الظاهر لي من كلامه في المقتضب (٣/ ١٧٨، ٢٧٤)، وهو مذهب ابن جني في سر الصناعة (١/ ٢٥٦).

(٤) مذهب الزجاج. انظر الرضي (١/ ١٠٣)، والرياشي. انظر البحر (١/ ٦٠)، (٦/ ٢٥٩)، ونسب إلى المبرد في الجني الداني (٣٦٥)، وإلى سيبويه في البحر (١/ ٦٠).

(٥) في الاختيار، قاله الأخفش. انظر المغني (١/ ١٦٥)، الجني الداني (١٢٦).

(٦) قال العكبري في الإملاء (٢٦٧): «... ﴿إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ حذف الفاء من جواب الشرط وهو حسن إذا كان الشرط بلفظ الماضي، وهو هنا كذلك».

(٧) ما بين القوسين سقط من (ب).

(٨) كقول أبي ذؤيب الهذلي في وصف قرية كثيرة الطعام.

فقلت: تحمل فوق طوقك إنها ** مطبعة من يأتها لا يضيرها

انظر: سيبويه (١/ ٤٣٨)، ابن يعيش (٨/ ١٥٨)، الأشموني (٤/ ١٨).

تنبيه: أسماء الشرط ما كان منها ظرفًا فهو نَصْبٌ على الظرفية بفعل الشرط، وما أُريد به الحدث، أي: المصدر، كمهما تكرم زيدًا أكرمه، وما تقم أقم، بمعنى: أيَّ إكرامٍ، وأيَّ قيامٍ، فنصب على المفعول المطلق بفعل الشرط أيضًا.

وما عداهما إن كان الفعل مسندًا إلى ضميره: كمن يصم أصم معه، ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾ [النساء: ١٢٣]، من لم يستعن بأخيك إلا هو فَأَعِنْهُ، أو إلى سببيِّه: كمن ضيم أخوه فقد هين، مهمن ينصر أخوه زيدًا أنْصُرْهُ، أو إلى غيرهما وقد أخذ مفعوله تقديرًا: كـ﴿ مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ ﴾ [الأنعام: ٣٩] أي من يشأ إضلاله، فمبتدأ لا غير، وخبره فعل الشرط وحده على الأصح[(١)].

وإن كان الفعل واقعًا عليه مشتغلاً به: كـ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ [البقرة: ١٠٦]، ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ ﴾ [الإسراء: ١١٠].

.... مَهْمَا تُجَشِّمْنِي فَإِنِّي جَاشِمُ[(٢)]

هند من أعانت / أعنه، فمفعول به لا غير، إلا إن قُدِّر الأصل من يضلله، مهما تجشمنيه، فيكون من الاشتغال؛ لكنه ضعيف جدًا. ١٧١/أ

---

(١) وقيل: الجواب، وقيل: هما. ينظر: التصريح (١/ ١٧٣).

(٢) يقول أبقى لك عانٍ راغم ** ....

لزيد بن عمرو بن نفيل بن عبد العزى القرشي (... - ١٧ ق هـ)

أحد الحكماء في الجاهلية، كان يكره عبادة الأوثان، ويحاربها، رحل إلى الشام باحثًا عن ديانة يرتضيها فلم يجد، فعاد إلى مكة يعبد الله على ملة إبراهيم، فأخرجته قريش إلى «حراء» فكان لا يدخل مكة إلا سرًا، لم يدرك الإسلام. ابنه (سعيد) أحد العشرة المبشرين بالجنة.

الأغاني (٣/ ١٥، ١٧)، الإصابة (١/ ٥٥٢، ٥٥٣)، الخزانة (٣/ ٩٩)، الأعلام (٣/ ٦٠).

والشاهد آخر أبيات كان يقولها زيد إذا رأى البيت العتيق، ثم يسجد، وقبله:

عُذْتُ بما عَاذَ به إبْرَاهِمْ ** مستقبل الكعبة وهو قائم

عان: أسير، تجسمني: تُكَلِّفني، جاشم: من تَجَشَّمْتُ الأمرَ إذا حملت نفسك عليه.

الأغاني (٣/ ١٥)، اللسان (جشم) (١٢/ ١٠٠).



وإن كان واقعًا على ضميره، أو سببيِّه، مشتغلاً به عنه، كـ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ [الأعراف: ١٣٢]، من يعِنْه أخوه أعِنْه، مهمن يكرم أبوه أخاه أكْرِمْهُ، بَكْرٌ مَنْ لم يستعن به إلا هو استعنْ بِهِ، فمبتدأ على الراجح، أو مفعول به على الاشتغال.

ويقدر العامل فعلاً بعد اسم الشرط، أي مهما تحضِر تأتنا به، لا قبله؛ لأن لأداة الشرط الصدر عند البصريين[١]، ولهذا منعوا مطلقًا تقديم شيء من معمولات الشرط والجزاء عليها[٢] (فافهم.

هذا ومرفوع الفعل: هو المضارع الخالي من ناصب وجازم، وإنما الخلاف في رافعه[٣].

ومنصوبُه:

بأَنْ، ولن، وكي، وإذن، دون خلاف معتبر، وبأخواتها الستة عند الكسائي وكثيرين[٤]، وبـ«ما» المصدرية في الأصح نادرًا، وبـ«لم» في لغية لا ضرورة على الأصح، وبـ«كما» التعليلية عند قوم: كالمبرد[٥]، وابن مالك[٦]، وبأن الزائدة عند الأخفش[٧]، وبـ«ثم» والفاء والواو بين الشرط والجزاء أو بعدهما عند الكوفي، وبالتوهم على ما مرّ[٨]، وهو لغة على الأصح لا ضرورة، وبالخلاف بعد «أوْ» وأخويها عند قوم: كالفراء[٩]، وبانتفاء موجب الرفع والجزم بعد أخويها «الفاء» و«الواو» عند هشام[١٠]، وبمعنى الجواب بعد «الواو» عند بعضهم.

---

(١) انظر ائتلاف النصرة (١٣٠، ١٣١)، الأشموني (٤/ ١٥).

(٢) في (ب) «عليهما» والصواب ما ثبت، والضمير يعود على أداة الشرط.

(٣) تقدمت الإشارة إليه في (ص١٦٠/أ).

(٤) انظر (ص١٦٠/ب، ١٦٢/ب).

(٥) انظر (ص١٦٠/أ).

(٦) شرح الكافية (٣/ ١٥٣٤).

(٧) انظر (ص١٦٠/أ، ١٦٥/ب).

(٨) انظر (ص١٦٠/ب).

(٩) انظر (ص١٦٣/أ).

(١٠) انظر (ص١٦٣/أ).

ومجزومُه:

١. بـ«لم» وأخواتها، وزعم السهيلي: أنه بعد «لا» بلام مقدرة[(١)].

٢. بأن، ولن، وكي، وإذن، في لغية، وقيل: ضرورة[(٢)].

٣. بالطلب في نحو: ألا تنزل تُصِبْ خيرًا، هل تزورني أَزُرْك، فعند قوم كالخليل، وسيبويه[(٣)]، وأبناء خروف[(٤)]، ومالك[(٥)]، وهشام[(٦)]؛ لتضمنه معنى الشرط، وعند قوم كالفارسي[(٧)]، والسيرافي[(٨)]، وابن عصفور[(٩)]، لنيابته عن الشرط وأداته، والأصح ما مرّ[(١٠)].

٤. بـ«لا» النافية، إن كان علة عند قوم: كالتفتازاني، كـ«ربطتُ الفرسَ لا ينفلتْ»[(١١)]، و«أوثقْتُ العبدَ لا يهربْ»، وحكى الفراء[(١٢)] عن العرب جَزْمَه ملاحظة لمعنى الشرط، أي: إن لم أربطه انفلت، أو بأداة شرط مقدرين[(١٣)] كما مرّ[(١٤)]، ورَفْعَهُ عِلّةً مستأنفة، وأوجبه البصري اختيارًا.

---

(١) كذا في المغني (١/ ٢٤٨)، والهمع (٤/ ٣١٠)، ولم يظهر لي فيما عندي من كتب السهيلي ما يؤيد ذلك، أو يردّه.

(٢) راجع (ص١٦٧/ أ).

(٣) الكتاب (١/ ٤٤٩).

(٤) انظر الأشموني (٣/ ٣٠٩).

(٥) التسهيل (٢٣٢).

(٦) في شرح القطر (٨٠)، وأمّا رأيه في الأوضح (٤/ ١٨٧) فالجازم أداة شرط مقدرة، وهو مذهب جمهور النحاة، وصححه الشارح هنا.

(٧) الإيضاح (٣٢٢).

(٨) انظر الأشموني (٣/ ٣١٠).

(٩) الشرح الكبير (٢/ ١٩٢).

(١٠) انظر (ص١٦٥/ أ).

(١١) في (أ) أعجم حرف المضارعة بالفوقية والتحتية، انظر: معاني القرآن (٢/ ٢٨٣)، شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٥٦)، الصبان (٤/ ٢).

(١٢) معاني القرآن (٢/ ٢٨٣).

(١٣) في (ج) «تقديرين» وضمير التثنية يعود على الشرط وأداته.

(١٤) (ص١٦٧/ أ).



٥. بالسبب الفعلي: إن كان صلة اسم، أو صفة نكرة مطلقًا كما مرّ[١]، أو فعلاً واجبًا غيرهما اختيارًا عند الكوفي، واضطرارًا أو شذوذًا عند البصري[٢]، كزيد يأتي الأمير لا يخف لصًّا، وأخوك يجيءُ زيد يكسُ أباك، وربطتُ الفرس يقفْ، أو لا يفرَّ، حكى جزمه لمعنى الشرط، أي: إن يأت لا يخف، وإن يجيء يكسه، ورفعُهُ للاستئناف.

٦. بالمعنى والتوهم على لغة في الأصح.

٧. بالمجازاة[٣].

والأصح أن جزم الشرط وجزائه بالأداة، والأخفش[٤]: تجازما، والخليل، وسيبويه[٥]، والأخفش[٦] جازم الجواب الأداة والشرط معًا، والكوفي[٧] الجوار، والأخفش[٨] الشرط بأداته، والجواب بالشرط، والمازني[٩] مبنيان، أو الجواب فقط[١٠]، والله عز وجل أعلم)[١١].

---

(١) (ص١٦٧/أ).

(٢) راجع المساعد (٣/ ١٥٧)، الهمع (٤/ ٣٢١).

(٣) أي حروفها المتقدمة.

(٤) انظر التصريح (٢/ ٢٤٨).

(٥) الكتاب (١/ ٤٣٥).

(٦) انظر المساعد (٣/ ١٥٣)، شرح الألفية للمرادي (٤/ ٢٤٤)، الهمع (٤/ ٣٣١).

(٧) انظر الإنصاف (٢/ ٦٠٢)، ائتلاف النصرة (١٢٨).

(٨) انظر الرضى (٢/ ٢٥٤)، المساعد (٣/ ١٥٢)، الأشموني (٤/ ١٦).

(٩) انظر الرضي (٢/ ٢٥٤)، المساعد (٣/ ١٥٣)، الصبان (٤/ ١٦).

(١٠) مبني على الوقف، والشرط معرب، وهو قول آخر نقل عن المازني أيضًا، انظر الإنصاف (٢/ ٦٠٢)، ائتلاف النصرة (١٢٨).

(١١) ما بين القوسين سقط من (ب).

باب بيان مرفوعات الأسماء خاصة

وإنما قَدَّمها على المنصوبات وغيرها؛ لأنَّها عمدة كما تقدم، والمرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية، وهو الرفع، وهو أقسام:

١. الفاعل: نحو: ﴿يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [النور: ٣٥].

٢. نائبه: نحو: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ [الزلزلة: ١].

٣. المبتدأ: كهل قائم الزيدان.

٤. خبره: كـ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣].

٥. اسم «كان» وأخواتها: كـ﴿فَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ﴾ [التوبة: ٧٠]، ﴿لَيْسُوا۟ سَوَآءً﴾ [آل عمران: ١١٣].

٦. اسم «كاد» وأخواتها: نحو: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ﴾ [النور: ٣٥]، ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢].

٧. اسم ما حمل على «ليس»، وهو «ما» الحجازية وأخواتها: نحو: «إن أحدٌ خيرًا من أحدٍ إلا بالعافية»[١] أي ما أحد.

٨. اسم «ما» العوض عن «كان» نحو: أَمَّا أنت قائمًا قمت، بفتح «أَمَّا» أصله: قمتُ لِأَن كُنْتَ قائمًا، فقدم المفعول له لإفادة الاختصاص، ثم حذفتَ اللام، و«كان» للاختصار، فانفصل الضمير، فصار أَنْ أَنتَ قائمًا، فَزِيدَت «ما» عوضًا عن «كان» وأدغمت في النون، ومثله أَمَّا زيدٌ ذاهبًا ذهبتُ مَعَه، أصله: لأَن كان زَيْدٌ، ففعل به ما ذكر، فقال الفارسي[٢]، وابن جني[٣]: لما كانت «ما» عوضًا عن «كان» نابت عنها في العمل أيضًا، / ونسباه لسيبويه[٤] والأصح أن العمل إنما هو لـ«كان» المحذوفة. ١٧١/ب

---

(١) سمع من أهل العالية. انظر المغني (١/ ٢٤)، الأشموني (٢٥٥).

(٢) البغداديات (٣٠٤، ٣٤٧).

(٣) الخصائص (٢/ ٣٨١).

(٤) الكتاب (١/ ١٤٨).

٩. خبر «إنّ» وأخواتها: نحو: ﴿ وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ [الأنبياء: ١١١].

١٠. خبر ما أُلحق بـ«إنَّ»: وهو «لا» التبرئة: كلا طالبَ علمٍ ممقوتٌ.

و«ألاَ» للتمني نحو:

أَلاَ عُمْـــرَ وَلَّى مـــستطاعٌ رجوعُـــهُ[1] ....

و«لات» عند الأخفش[2]، فإن وليها منصوب فهو اسمها، وحذف الخبر، أي: لاتَ حينَ مناصٍ حِينٌ لهم[3]، أو مرفوع فهو خبرها، وحذف الاسم، أي لات الحين حين مناص، والصحيح أنها ملحقة بـ«ليس» فإن وليها منصوب فقد حذف اسمها، أو مرفوع فقد حذف خبرها.

١١. مرفوع «لولا» و«لوما» الامتناعيتين: كـ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [سبأ: ٣١] ولوما أبوك ما سَلِمْتَ، بناء على أن رفعه بهما، كما عليه الفراء[4]، وابن كيسان[5]، وجمع كبير من الكوفيين[6] والبغداديين.

---

(١) .... ** فَيَرْأَبَ ما أَثْأَتْ يَدُ الغَفَلاَتِ

لم يسم قائله.

يرأب: يصلح، أثأت: أفسدت، والغفلات: جمع غفلة، وإضافة اليد إليها على وجه الاستعارة، والبيت مفرد في مراجعي. ارتشاف الضرب (٢/ ١٧٧)، المغني (١/ ٦٩)، تعليق الفرائد (٤/ ١٢٨)، العيني (٢/ ٣٦١)، الأشموني (٢/ ١٥)، التصريح (١/ ٢٤٥)، الهمع (١/ ٢٠٢)، شواهد المغني (١/ ٢١٣)، شرح أبيات المغني (٢/ ٩٢).

(٢) في معاني القرآن (٢/ ٤٥٣): وقال: ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ فشبهوا لات بليس، وأضمروا فيها اسم الفاعل، ولا تكون «لات» إلا مع حين. وهو خلاف ما نسب إليه.

(٣) الآية ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [ص: ٣].

(٤) معاني القرآن (١/ ٤٠٤)، (٣/ ٣١).

(٥) انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٥٧٦).

(٦) انظر الإنصاف (١/ ٧٠، ٧٨)، رصف المباني (٣٦٢، ٣٦٥)، المساعد (١/ ٢١٢).

وقيل[١]: هو فاعل لمحذوف، أي: لو ما كان أو لو لم يحضر. والأصح أنه مبتدأ فرافعه الابتداء[٢].

١٢. المرفوع بالإهمال[٣] عند الأعلم[٤] نحو: ﴿ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ ﴾ [الأنبياء: ٦٠][٥] فـ«إبراهيم» مرفوع بالإهمال من العوامل، وقال الجمهور: هو منادى مضموم، حذفت منه أداة النداء، أي: يا إبراهيم، بمعنى يقال في ندائه: يا إبراهيم، والجملة نائب فاعل «يُقَال» بناءً على أن القول لا يحكى به إلا الجملة، أو المفرد المؤدي معناها كالحديث والخبر، والأصح أنه قد يحكى به المفرد، وإن لم يُؤَدِّ معنى الجملة، فهو وحده نائب فاعل «يقال» بلا خلاف.

ومن المرفوع بالإهمال عنده نحو: عَجَبٌ لِزَيْدٍ، فتكون اللام للتبيين، ويتعلق المجرور بمحذوف استُؤنِفَ للتبيين، أي إرادَتِي لزيد، أو أَعْنِي له، والصحيح أنه مبتدأ خبره المجرور.

١٣. المرفوع لمجرد كونه عددًا معطوفًا بعضه على بعض من غير عامل ألبتة، قاله ابن عصفور[٦]، كقولك: واحد، واثنان، وثلاثة، وأربعة، قال: فإن خلا من العطف كان موقوفًا، يعني ساكنًا، / كواحدٌ، اثنانِ، ثلاثةٌ، أربعةٌ. ١٧٢/أ

---

(١) ممن قال به الكسائي، انظر: الرضي (١/ ١٠٤)، الجني الداني (٥٤٤)، المساعد (١/ ٢١٢).

(٢) وهو ما ذهب إليه البصريون.

(٣) ينظر البحر (٦/ ٣٢٤).

(٤) الأعلم الشنتمري يوسف بن سليمان بن عيسى الأندلسي (٤١٠-٤٧٦هـ)
عالم بالعربية واللغة ومعاني الأشعار، ولد في (شنتمرية الغرب) ورحل إلى قرطبة، اشتهر بالأعلم لشق في شفته العليا، كف بصره في آخر حياته، وتوفي في (إشبيلية) من كتبه: «تحصيل عين الذهب» في شرح شواهد سيبويه، و«النكت على كتاب سيبويه» وشرح مجموعة من الدواوين الشعرية.
معجم الأدباء (٢٠/ ٦٠)، وفيات الأعيان (٢/ ٤٦٥، ٤٦٦)، مرآة الجنان (٣/ ١٥٩، ١٦٠)، البغية (٢/ ٣٥٦)، الشذرات (٣/ ٤٠٣)، هدية العارفين (٢/ ٥٥١)، الأعلام (٨/ ٢٣٣).

(٥) وصحح الزمخشري كونه نائب فاعل لـ«يقال» لأن المراد الاسم لا المسمى. الكشاف (٢/ ٥٧٦، ٥٧٧).

(٦) في الشرح الكبير (١/ ٣٥٦).



والحقُّ: أنه إن سمع مثل هذا حُمِلَ على حذف المبتدأ ونحوه حيث أمكن، وإلا فهي حركات تشبه الإعراب، وليست إعرابًا حقيقة.

١٤. المرفوع على التوهم نحو: ما قام غير زيد وأبوه، برفع المعطوف على زيد المجرور، لتوهم أنك قلت: ما قام إلا زيد، ونحو: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان؛ لأن المعنى على الابتداء، فكأنه قال: هم أجمعون، وأنت وزيد، وسيبويه[1] يسميه الإتباع على الغلط، ويسمى في القرآن الإتباع على المعنى.

والظاهر أن عامله هو ذلك العامل المتوهم، إلا في نحو: ما قام غير زيد وأبوه، فالأظهر أنه العامل المذكور، وقد تقدم لنا التحقيق في ذلك[2].

١٥. المرفوع على الجوار: أي مجاورة المرفوع عند بعضهم[3]، كقوله[4]:

السَّالِكُ الثُّغْـرَةَ اليَقْظَـانَ سَـالِكُهَا مَشْيَ الهَلُـوكِ عَلَيْهَـا الخَيْعَـلُ الفُـضُلُ[5]

---

(١) انظر (ص١٦٣/ ب).

(٢) انظر (ص١٣٨/ ب).

(٣) كأبي حيان. انظر الارتشاف (٢/ ٥٣٨).

(٤) المتنخل مالك بن عويمر بن عثمان بن سويد بن حبيش بن خناعة الهذلي (... - ...)
شاعر فحل فصيح، من مضر، كنيته (أبو أثيلة)، قال الأصمعي: هو صاحب أجود قصيدة طائية قالتها العرب، في نسبه خلاف كبير. الشعر والشعراء (٢٥٤)، الأغاني (٢٠/ ١٤٥)، الآمدي (١٧٨)، الخزانة (٢/ ١٣٥).

(٥) البيت من قصيدة يرثي بها ابنه (أثيلة) عندما قتلته بنو سعد بن فهم، مطلعها:

ما بَالُ عَيْنِكَ تبكي دمعها خَضِلُ ** كما وَهَى سَرِبُ الأَخْرَاتِ مُنْبَزِلُ

وقبل الشاهد:

وَيْلُمِّهِ رجلاً تَـأْبـى بِـهِ غَبَـنًا ** إذا تجـرد لا خـالٌ ولا بَخَـلُ

وبعده:

التَّارِكُ القِرْنَ مصفـرًا أناملُـهُ ** كـأنّه مـن عُقَارٍ قَهْـوةٍ ثَمِـلُ

خضل: ندي، سرب: سائل، يروى (السرب). الأخرات: جمع خَرْتٍ وهو الثقب، يروى (الأخراب) واحدتها (خُرْبَة) وهي عُرْوَةُ المزادة: منبزل: منشق ويلمه رجلاً: كلمة يتعجب بها، ولا يراد بها الدعاء عليه. لا خال: لا خيلاء فيه، ولا بَخَل: لا بُخْل، لغتان في البخل. الثغرة: بضم الثاء وفتحها، موضع

فـ«مَشْيَ» مفعول مطلق للسالك، أو لمحذوف من لفظه، وهو مضاف لفاعله، والهلوك: هي المرأة المتهالكة في غنجها[١]، والخيعل: قميص بلا كُمَّين[٢]، والفُضُلُ: المرأة اللاَّبسة ثياب الخَلْوة[٣]، فهو نعت لـ«الهلوك» المجرور بإضافة «مشي» إليه، لكنه رفعه لمجاورته «الخيعل» المرفوع.

والجمهور على أنه نعت لـ«الهلوك» على المحل؛ لأنه مجرور لفظًا بالإضافة مرفوع محلاً؛ لأنه فاعل «مشي»، وهو الصحيح.

١٦. المرفوع على القلب: كقولهم: «خرق الثوبُ المسمارَ، وكسر الزُجَاجُ الحجرَ»[٤] برفع «الثوب» و«الزجاج» مع أنهما مفعولان، ونصب «المسمار»، والحجر مع أنهما فاعلان، (ومنه:

غــداةَ أَحَلَّــتْ لابــن أَصْرَمَ طعنــةً حُصَيْنٍ عَبِيطَاتُ[٥] السَّدَائفِ والخَمْـرُ[٦]

=

المخافة أو مكان الخوف وسالكها: يروى (كالئها) أي حافظها. القرن: الند. مصفرا أنامله: لذهاب دمه. عقار: خمرة، ثمل: سكران. شرح أشعار الهذليين (٣/ ١٢٨٠)، الأغاني (٢٠/ ١٤٦)، الخصائص (٢/ ١٦٧)، الارتشاف (٢/ ٥٨٣)، العيني (٣/ ٥١٦)، الأشموني (٢/ ٢٩٠)، الهمع (١/ ١٨٧)، يس على التصريح (١/ ٣٢٧).

(١) أو الفاجرة المتساقطة.

(٢) أو قميص قصير، أو ثوب يخاط أحد شقيه ويترك الآخر.

(٣) أو هو الخيعل ليس تحته إزار. انظر مراجع الشاهد.

(٤) انظر شرح الشافية الكافية (٢/ ٣١٢)، المغني (٢/ ٦٩٩)، التصريح (١/ ٢٧٠)، الهمع (٣/ ٨).

(٥) في (ج) «غبيطات» وهي رواية.

(٦) للفرزدق، يمدح بني ضبة، وقبله:

إذا سومت للبأس أغشى صدورها ** أسـود عليها الموت عادتها الهصر

وبعده:

بها زايل ابن الجون ملكا وسلبـت ** نساء على ابن الجون جدعها الدهر

سومت: المراد الخيل، أي: وضعت عليها السيمة، وهي العلامة، الهصر: الافتراس والكسر، حصين: بن أصرم، رجل من ضبة، عبيطات السدائف: النياق السمينة، المذبوحة لغير علة، وهن سمينات فتيات، =

بنصب «طعنة» ورفع «عبيطات»، فعليه عطف «الخمر» وروي بالعكس وسيأتي)[١].

وجَعَلَه -أي القلب- بعضهم كابن الطراوة[٢]، والسكاكي[٣] قياسًا مطردًا[٤] ومنعه آخرون مطلقًا، وبعضهم في الاختيار[٥]، وبعضهم إن لم يؤول الكلام بمعنى يقتضي ذلك[٦]، والأصح أنه إن تضمن اعتبارًا لطيفًا جاز مطلقًا، وإلا فلا[٧].

١٧. (المرفوع بمعنى الفعل: بناء على أن الاسم لا يعمل في مثله، كما سيأتي في المنصوبات[٨]، نحو: ما قائم أبوك، وهل مضروب العمران، وزيد جميل وجهه، و:

...... هَيْهَـــاتَ العَقِيـــقُ[٩] ....

وعجبت من صِيَامِ أخوك، وما أكرم منك أبوك، فرفعها بمعنى: يقوم، ويُضْرَب، وجَمُلَ،

=

ويروى (غبيطات) جمع غبيط، وهو اللحم الطري، والخمر: أي وحلت الخمر، زايل: فارق، سلبت: ألقت أولادها لغيرِ تمام حمل.

ديوانه (١/ ٢٥٢)، مجالس العلماء للزجاجي (٢١)، الإنصاف (١/ ١٨٧)، ابن يعيش (١/ ٣٢)، (٨/ ٧٠)، العيني (٢/ ٤٥٦).

(١) سقط من (ب)، وانظر (ص١٧٦/ ب).

(٢) قال ابن أبي الربيع في البسيط (١/ ٢٦٢): «وأما ابن الطراوة فقال: إذا فهم المعنى فارفع ما شئت وانصب ما شئت، وإنما يحافظ على رفع الفاعل ونصب المفعول إذا احتمل كل واحد منهما أن يكون فاعلاً، وذلك نحو: ضرب زيد عمرًا...»، وانظر ابن الطراوة النحوي (٢٤٧، ٢٤٨).

(٣) يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي (٥٥٥-٦٢٦هـ)

عالم بارع في فنون شتى خصوصًا في المعاني والبيان، ولد ومات بخوارزم، من كتبه: «مفتاح العلوم». بغية الوعاة (٢/ ٣٦٤)، الشذرات (٥/ ١٢٢)، مفتاح السعادة (١/ ١٦٣)، الأعلام (٨/ ٢٢٢).

(٤) انظر مفتاح العلوم (ص٢٩٩).

(٥) وأجازوه في الضرورة وهم المغاربة. انظر المساعد (١/ ٤٠٥).

(٦) أي بعضهم منعه حتى في الضرورة إن لم يتضمن الكلام معنى يصح معه القلب. انظر تعليق الفرائد (٤/ ٢٦٩).

(٧) وهذا رأي صاحب التخليص أبو المعالي محمد العجلي. انظر تعليق الفرائد (٤/ ٢٦٩).

(٨) (ص٢٣٣/ ب).

(٩) مضى شرحه، انظر (ص١٠٨/ أ).

وبَعُدَ، وصام، ويكرم، مدلولا عليه بالأسماء المذكورة لا بها نفسها كما مر، ولا بفعل محذوف[١]، لما في دعوى الحذف من التكلف، وخلاف الأصل، وهو مَذْهَبٌ حَسَنٌ، لكن الصحيح رأي الجمهور: أن رفعها بالأسماء المذكورة لنيابتها عن الفعل)[٢].

١٨. المرفوع / بالظرف عند الكوفيين[٣]: وهو «حيث» يرفع اسمين في نحو: زيد حيث ١٧٢/ب أبوك، واسما في نحو: قمت حيث أبوك، فإن قلت: حيث أبوك قائم، أجازوا في «قائم» الرفع والنصب، والصحيح أن «أبوك» فيهما مبتدأ حذف خبره، إلا إن قلت: «قَائِمٌ» فهو الخبر، والجملة في محل خفض بإضافة «حيث» إليها؛ لأن «حيث» تلازم الإضافة للجملة في الاختيار مطلقًا، وقيل: غالبًا، وهو الأقرب.

١٩. المرفوع باسم قد رفع غيره عند الكوفيين أيضًا: وهو الاسم المشتق الواقع خبرًا لمبتدأ في الحال أو في الأصل، كـ«زيد قائم» فعندهم «قائم» رافع للمبتدأ ولضميره أيضًا[٤]، فإن قدرته نعتًا لمحذوف، أي: رجل قائم، تَحَمَّلَ ضمير المبتدأ وضمير الموصوف، فإن أدخلت عليه «أل» الموصولة تَحَمَّلَ ثلاثةَ ضمائر، ورفع أربعة: المبتدأ، وضميره، وضمير المنعوت، وضمير «أل»، فإذا أكدت الضمائر قلت: كان زيد القائم نفسه نفسه نفسه.

وتبعهم ابن مالك[٥] في تجويز إعمال المشتق رفعين، فأجاز في نحو: هل قائم أبواه زيد؟

---

(١) كما هو مذهب المبرد والسيرافي وجماعة، انظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٧٢).

(٢) ما بين القوسين سقط من (ب).

(٣) انظر الإنصاف (١/ ٥١، ٥٥).

(٤) أجمعوا على أن الخبر إذا كان وصفًا كما في مثال الشارح رفع ضميرًا، أما رفعه للمبتدأ فهو مبني على قضية الخلاف في رافع المبتدأ، فعند البصريين رافعه الابتداء، وعند الكوفيين رافعه الخبر. راجع الإنصاف (١/ ٤٤، ٥١، ٥٦)، الارتشاف (٢/ ٢٨، ٢٩)، الأشموني (١/ ١٩٤)، والهمع (٢/ ٨).

(٥) قال في شرح الكافية (١/ ٣٣١): «... ونَبَّهْتُ بالاستغناء على أن نحو: «أَقَائِمٌ أَبَوَاه زَيْدٌ» لا يدخل في ذلك؛ لأنه وصف لم يستغن بفاعله عما بعده، فهو إذًا: خبر مقدم، وزيد: مبتدأ مؤخر» وبهذا القول لا يكون تابعًا للكوفيين كما قال الشارح.



كون «أبواه» فاعلاً بـ«قائم» و«زيد» خبرًا عنه، والصحيح أن العامل لا يعمل رفعين استقلالاً، ولا يتحمل ضميرين أصلاً، والرافع للمبتدأ الابتداء لا الخبر، و«زيد» في المثال مبتدأ مؤخر لا خبره.

٢٠. (المرفوع على التشبيه بالفاعل، وهو مرفوع الصفة المشبهة، فعند ابن جني[١]، والشَّلَوْبين[٢]، وهو ظاهر كلام الأكثرين، رفعها -كقَسِيمَيْهِ-[٣]، بحملها على اسم الفاعل لا على الفعل، فيمتنع: مررت برجلٍ قائم أبوه أمس، بجعل «قائم» صفة مشبه، وكأنّه مبني على منعها[٤] -كقوم- رفع الظاهر باسم فاعل الماضي، وهو ضعيف، وعند ابن عصفور[٥] وقوم رفعها بحملها على الفعل نفسه لا بالتشبيه، فيجوز نحو المثال المذكور مطلقًا.

٢١. المرفوع بموضع الفعل أو بمضمر فيه، نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]، ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ [النساء: ١٢٨] فرفعه بالضمير الذي في الفعل، أو بموضع الفعل، وهو الخبر، والصحيح أنه فاعل بمحذوف يفسره الفعل)[٦].

٢٢. التابع بأنواعه بناء على أن رافعه التبعية: إمَّا للمرفوع لفظًا أو محلاً، حقيقة أو حكمًا، نحو: ما جاءني من رجال عاقلون، وزيد يقومُ وخارجٌ.

وإمَّا للجارِي مجرى المرفوع، كالمنادى المبني على الضم نحو: يا رجالُ الظريفون، ويا

---

(١) انظر الارتشاف (٣/ ٢٤٢).

(٢) انظر الارتشاف (٣/ ٢٤٢).

عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي الأندلسي (٥٦٢-٦٤٥هـ)

نحوي، لغوي، ولد في (إشبيلية) وتوفي بها، والشَّلَوبين لقبه، وقيل نسبة إلى حصن الشَّلَوبين أو شَلَوبينية، ومن مصنفاته: «شرح المقدمة الجزولية»، و«القوانين» ومختصره، «التوطئة» في النحو، وله شعر.

إنباه الرواة (٢/ ٣٣٢)، وفيات الأعيان (١/ ٤٨٢)، بغية الوعاة (٢/ ٢٢٤)، الشذرات (٥/ ٢٣٢).

(٣) النصب والجر، أي إذا ارتفع ما بعدها فمشبهة باسم الفاعل، كحالها إذا انتصب ما بعدها أو انجر.

(٤) انظر الأشموني (٢/ ٢٩٤).

(٥) انظر الشرح الكبير (١/ ٥٦٧).

(٦) سقط ما بين القوسين من (ب).

هؤلاءِ أجمعون، برفع تابعهما على اللفظ جوازًا، والأصل النصب على المحل، وكذا نحو يا زيدون الظريفون، ويا زيدان العالمان، بالرفع على اللفظ والنصب على المحل.

والأصح[١] أن عامل التابع: هو عامل المتبوع بنفسه إلا البدل فعامله / مقدر من جنس ١٧٣/أ عامل ما قبله.

٢٣. التابع لمنصوب هو فاعل في المعنى: كضَارَبَ الزيدانِ الهندَيْنِ العاقِلَتَانِ، بالرفع جوازًا عند الكوفيين[٢] لنعت «الهندين» المنصوب على المفعولية؛ لأن فيه فاعِلِيَّة معنوية، إذ المعنى ضرب الزيدان الهندين، وضرب الهندان الزيدين، فكل منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى، والصحيح وجوب النصب وامتناع الرفع إلا على النعت المقطوع بشرطه.

فهذا ذكر المرفوعات إجمالاً؛ للإحاطة بها تسهيلاً على المبتدئ، وإنما ذكرنا الضعيف للتنبيه عليه، وبيان الصحيح فيه، وقد ذكر الناظم الضروري منها فقال: (مَرْفُوعُ الأَسْمَا)ء الضروري منها (سَبْعَةٌ) بتقديم المُهْمَلة[٣]، وقد تقدم مرفوع الأفعال (نَأْتِي بِهَا) في تراجم

---

(١) من مذاهب فيه سيذكرها الشارح في (ص٢٠٨/ ب).

(٢) قال أبو حيان في ارتشافه (٢/ ٥٩٢): «... لا يجوز ضَارَبَ زيدٌ هندًا العاقلةُ، برفع العاقلة، على أن يكون نعتًا لهند على المعنى، باتفاق من البصريين والكوفيين...».

وفي الأشموني (٣/ ٦٧): «... ذكر الناظم في باب أبنية الأفعال من شرح التسهيل أن الاسمين من نحو ضَارَبَ زيدٌ عمرًا، ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب، قال: ولو أتبع منصوبهما بمرفوع أو مرفوعهما بمنصوب لجاز...».

وقال ابن عقيل -معقبًا على كلام ابن مالك (الناظم)- في المساعد (٢/ ٦٠٣): «وهذا مخالف لقول البصريين وأكثر الكوفيين، وإنما قال به ابن سعدان». فنسبه إلى الكوفيين دون تخصيص سبق قلم من الشارح.

(٣) يوصف الحرف بالإهمال إذا كان له نظير معجم، فلعل الشارح يعني المهملة هنا السين من (سبعة). وقد يكون أشار بذلك ليبين أنه يريد «سبعة» لا «تسعة» في السبعة تقدمت السين المهملة، ولو كانت التسعة لكان المتقدم هو التاء المعجمة، وهذا من الضبط الذي يعتمد على معرفة القارئ للصورة الأخرى التي يمكن أن يحدث بينها وبين الأولى نوع من الخلط الناتج من التصحيف، وهذا وارد بين سبعة وتسعة (من حيث عدد الأسنان وتتابعها).

مستقلة على الأثر، فهي (مَعْلُومَةَ الأَسْمَاءِ مِنْ تَبْوِيبِهَا) أي تراجمها، فلا حاجة إلى تعدادها إجمالاً، وإن فعل الأصل أيضًا إيضاحًا، وقد تبعناه لزيادة الفوائد، ويجوز نصب «معلومة» حالاً، ورفعه نعتًا لـ«سبعة» أو خبرًا ثانيًا.

فصل في الفاعل

(فَالفَاعِلُ اِسْمٌ مُطْلَقًا) أي صريح أو مؤول بالصريح (قَدِ ارْتَفَع) لفظًا أو محلاً (بِفِعْلِهِ) التام، المقدم، الفارغ، الباقي على صيغته الأصلية، أو بشبهه أي شبه الفعل المذكور، وإلى قيد التقديم الذي ذكرناه أشار بقوله: (والفِعْلُ) أو شبهه الرافع له (قَبْلَهُ وَقَع).

فخرج بالاسم: الجملة، فقد أجاز مجيئها فاعلاً قوم، كثعلب[(١)]، وهشام[(٢)]، مطلقًا نحو:

ومــا رَاعَنِــي إلاَّ يَــسِيرُ بِــشُرْطَةٍ[(٣)] ....

---

(١) انظر: ائتلاف النصرة (٩٩)، ارتشاف الضرب (٢/ ١٧٩)، المغني (٢/ ٤٢٨)، تعليق الفرائد (٤/ ٢١٧)، شرح أبيات المغني (٦/ ٣٠٥).

(٢) انظر المراجع السابقة.

(٣) .... ** وعَهْــدِي بــه قَيْنًا يَفُشُّ بكِيرِ

قائله: معاوية بن خليل النصري الأسدي، ولم أعثر على ترجمته.

والبيت ثالث أربعة أبيات أوردها البغدادي في شرح أبيات المغني (٦/ ٣٠٤، ٣٠٨)، ومن قصيدة للشاعر يهجو فيها إبراهيم بن حوران، لأنه أخرج الشاعر من بلاده.

قبل الشاهد:

يُعَرِّضُ فَرُّوجُ بنُ حَورَانَ بِنْتَهُ ** كما عُــرِضَتْ للمُشْتَرِينَ جَزُورُ

فَأَمَّا قَرِيشٌ فَهِيَ تُعْرِضُ رغبةً ** وأَمَّــا المَوَالِي حَــوْلَهَــا فتَـدُورُ

وبعده:

لَحَا اللهُ فَرُّوجًا وخَــرَّبَ دَارَهُ ** وأَخْزَى بَنِي حوران خِزْيَ حَمِيرِ

فروج: لقب إبراهيم، بنته: اسمها (الحمامة)، جزور: ما ينحر من الإبل، الموالي: هم موالي بني هاشم، أي عتقاؤهم، راعني: أفزعني، (راعنا)، الشرطة: الجند، والجمع شرط كغرفة وغرف، قين: حداد، يفش: الفش إطلاق الريح المحبوسة، الكير: المنفخ، لحا الله: قبح ولعن، من لحوت العود إذا أخذت لحاءه. استعير لذهاب طراوة ماء الوجه وبهائه، أخزى: أذل وأهان، خزي حمير: لأنه لا يركبها الأشراف، فجعل الشاعر بنت فروج من جنس الحمير، هكذا رويت بالإقواء، فالبيتان الأولان بالرفع والأخيران بالجر، وهو من عيوب القوافي.

الخصائص (٢/ ٤٣٤)، ابن يعيش (٤/ ٢٧)، ضرائر الشعر (٢٦٣)، المغني (٢/ ٤٢٨)، العيني (٤/ ٤٠٠)، التصريح (١/ ٢٦٨).

والصحيح أن أصله: «أن يسير» فحذفت «أن» المصدرية فارتفع الفعل. وقوم: كسيبويه[١]، والفراء[٢]، وأصحابهما بشرط اشتمالها على استفهام أو لام قسم، أو نحوه من المعلقات، مع كون العامل قلبيًا نحو: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ / بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ ﴾ ١٧٣/ب [يوسف: ٣٥]، و﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ [إبراهيم: ٤٥]، فـ«كيف فعلنا» فاعل «تبين»، و«ليسجننه» فاعل «بدا».

والأصح أنَّ فاعلهما ضمير عائد إلى مصدرها المفهوم منهما، أي بدا هو، أي: البَدَاء، وتبين هو، أي: التَّبَيُّن، والجملة مفسرة للضمير، نَعَمْ إن أريد بها لفظها وقعت فاعلاً ألبتة، كهذا دينار يلوح عليه ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ١].

وبالتَّامِّ: اسم «كان، وكاد» وأخواتها؛ لأنها أفعال ناقصة، وبالمُقَدَّمِ: نحو: زيد قام، فـ«زيد» مبتدأ لا فاعل مقدم لـ«قام» خلافًا للكوفيين[٣]، بل الفاعل ضمير مستتر عائد إلى «زيد»، وبالفَارِغِ: نحو يقومان الزيدان، فالزيدان مبتدأ مؤخر لا فاعل ليقوم؛ لأنه مشتغل بالضمير، وبالباقي على صيغته الأصلية، نائب الفاعل؛ لأنه لا بد معه من تغيير الفعل إلى فُعِلَ ويُفْعَلُ بالبناء للمفعول كما سيأتي.

وقوله: «مطلقًا» شمل الصريح كقام زيد، والمؤول من حرف مصدري وصلته، نحو: ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الحديد: ١٦] فـ«أن تخشع» فاعل «يأن» لتأويله بالمصدر[٤] أي خشوع قلوبهم، ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا ﴾ [العنكبوت: ٥١] أي إنزالنا.

---

(١) وهو مفهوم كلامه عن أن المضارع المجاب به القسم مرفوع المحل، حيث ذكر الآية (٣٥) من سورة يوسف، ثم عَقَّبَ عليها بقوله: «لأنه موضع ابتداء، ألاَ تَرى أنّك لو قلت: بَدا لهم أيُّهم أفضَلُ لَحَسُنَ كحسنه في (علمت)». الكتاب (١/ ٤٥٧)، وينظر المغني (٢/ ٤٢٨).

(٢) انظر ارتشاف الضرب (٢/ ١٧٩)، البحر (١/ ٤٦)، المغني (٢/ ٤٢٨)، تعليق الفرائد (٤/ ٢١٧).

(٣) انظر الشرح الكبير (١/ ١٥٨)، المساعد (١/ ٣٨٧)، الأشموني (٢/ ٤٦).

(٤) في (ب) «بالمصدري».

يَسُرُّ المـرءَ مـا ذَهَـبَ اللَّيـالِي[١] ....

أي: يسره ذَهَابُها.

مـا كَـانَ ضَرَّكَ لـو مَنَنْـتَ[٢]..... ....

أي: ما ضَرَّكَ مَنُّكَ.

وقولنا: «لفظًا أو محلًا» شمل ما كان لفظه منصوبًا كمسألة القلب السابقة[٣] إذ المنصوب فيها محلُّه الرفع؛ لأنه الفاعل فيجوز في تابعه الوجهان، أو مجرورًا نحو: ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [الرعد: ٤٣] إذ الباء زائدة على الصحيح جوازًا، وأحسن بزيد في التعجب، إذ الأصح[٤] أن الفعل لفظه الأمر ومعناه الماضي والباء زائدة لازمة.

ومن التعجب: لَفَهُمَ بزيدٍ، أي أفهم به، وهو الأكثر، فزيدت «الباء» في الفاعل، وقيل: في المفعول، ففاعله ضمير مصدره، أي صار الفهم به، أي اختص، ويجوز لَعَلُم زيدًا بالنصب، أي ما أعلمه، ففاعله كذلك، أي صَيَّره العلمُ عليًا، ولَرَمُو زيدٌ، بالرفع وهو الأصل، فنحو: لَقَبُحَ أنْ تَعْصِيَ، وحَسُن أنَّك مطيعٌ يَحْتَمِلُ التثليث.

وكفاعل المصدر والصفة المضاف إليه، كـ«لولا دِفَاعُ[٥] الله النَّاسَ» [البقرة: ٢٥١] فالاسم الشريف فاعل «دفاع» أي لولا أن دفع الله، أو ما يدفع الله، وكزيد حَسَنُ الوجهِ، فـ«الوجه» فاعل «حسن»، أي حسنٌ وجهه.

وقولنا: «أو بشبهه» يدخل فاعل اسم الفاعل المشتق والمؤول، كما قائم أبوك، وما أَسَدٌ

---

(١) .... ** وكان ذَهَابُهن له ذَهَابَا

لم أقف على اسم قائله.

راجع الشاهد في: ابن يعيش (١/ ٩٧)، (٨/ ١٤٢)، الارتشاف (٢/ ١٧٩)، القطر (٤١)، تعليق الفرائد (٢/ ٢٧٥)، التصريح (١/ ٢٦٨)، الهمع (١/ ٨١).

(٢) شرحناه في (ص١٥٢/ ب).

(٣) في (ص١٧٢/ أ).

(٤) راجع (ص١١٥/ أ).

(٥) قراءة نافع وأبي جعفر ويعقوب من العشرة، وقرأ الباقون (دفع). المبسوط (١٣٣)، العشر (٢/ ٢٣٠).

أخوك، أي ما شجاع، وفاعل المصدر واسمه، كعجبت من ضربِ أخوك عمرًا، ومن كلامِ اليوم أبوك أخاك، أو من / ضربِ أخيك عمرًا، وكلام أبيك أخاك، أي من أن يضرب ١٧٤/أ أخوك، ومن أن كلم أبوك، وفاعل الصفة المشبهة، كما قبيح وجهك، واسم التفضيل كـ«ما أحسن منك أخوك» على لغة حكاها سيبويه[1] وغيره، واسم الفعل، كـ«هيهاتَ العَقِيقُ...»[2] أي بَعُد، والظرف وشبهه وهو المجرور نحو: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠] ما عندك أحد، فـ«شك» و«أحد» فاعلان بما قبلهما على الراجح؛ لتعلقهما بالاستقراء الذي فيه معنى الفعل وحروفه، إذ التقدير: أكائن في الله شك، وما مستقر عندك أحد.

ومما رُفِعَ على الفاعلية بشبه الفعل قولهم: «مررت برجل مِثْلِكَ أبوه»[3] أي: مماثلك، وبرجل سواءٍ عليه الخيرُ والشَّرُّ، أي مستوٍ، وبرجل أيّما رجلٍ أبوه، أي كامل، وبرجل حَسْبِكَ من رجل أخوه، أي كافيك، وبرجل أخٍ لك عَمُّه، أي مؤاخٍ، وبرجل أبٍ لك خَالُهُ، أي والد لك، وبرجلٍ أبِي عشرةٍ أبوه، أي والد عشرة، وبرجلٍ كُلِّ ماله درهمان، أي جامع ماله، بخفض ما بعد «رجل» على النعت له بالمفرد، ورفع ما بعده فاعلاً به، والأحسن رفعه بالابتداء، ورفع ما بعد «رجل» على الخبر المقدم، وتكون الجملة نعتًا لرجل.

وكذا: مررت بسَرْجٍ خَزٌّ غاشيته[4]، وبلحيةٍ ذراعٍ طولُها، وبِجُبٍّ ثمانين قامة عمقُه، وبصحيفةٍ طينٍ خاتمها، وبقاعٍ عرفجٍ نبتُه، وبرجلٍ مائةِ إبِلُه، فقد سُمِع فيها خفض ما بعد المجرور على النعت بالمفرد فيرتفع ما بعده فاعلاً به، لأن هذه الأسماء كلها في عداد الصفة المشبهة، والأحسن رفع ما بعد المجرور خبرًا مقدمًا، فيرتفع ما بعده مبتدأ، والجملة نعت للمجرور.

وحقيقة حد الفاعل: أنه المسنَدُ إليه فِعْلٌ، أَوْ شِبْهُهُ، تَامٌّ، باقٍ على صيغته الأصلية، وهذا يشمل الجملة أيضًا؛ لأن كون الفاعل جملة أَوْلاَ حُكْمٌ كما أَنَّ الرَّفْعَ كذلك، والأحكام لا

---

(١) لم ترد في مظانها من كتابه (لا في التعجب، ولا النفي، ولا التفضيل).

(٢) انظر (ص١٠٨/أ).

(٣) راجع هذا القول وما بعده في ارتشاف الضرب (٢/ ١٨٠).

(٤) راجعه وما بعده من أقوال في ارتشاف الضرب (٢/ ١٨٠).

تدخل في الحدود، وكذا التقديم أيضًا حكم، مع أنك إذا قلت: زيد قام، فالفعل على الصحيح مسند إلى ضمير زيد، فلم يوجد ما أسند / إليه الفعل، وكذا الفراغ لا حاجة إلى ذكره؛ لأن ١٧٤/ب المسند إليه في نحو: يقومان الزيدان، هو ألف الضمير، والمسند إلى «الزيدان» الجملة لا الفعل، وعلى لغة «أكلوني البراغيث» وهو فارغ لكنهم قصدوا الإيضاح للطالب.

والصحيح أن رافع الفاعل ونائبه ما تقدمها من فعل أو شبهه، لا الإسناد[1]، ولا كونه فاعلاً أو نائبًا في المعنى، ولا شبه المبتدأ، ولا معنى الفاعلية أو النيابة[2]، خلافًا لزاعميه.

(وَ) للفاعل أحكام:

منها: أنه (وَاجِبٌ فِي الفِعْلِ) أو شبهه الرافع له (أَنْ يُجَرَّدَا) من علامة التثنية والجمع (إِذَا) كان (لِجَمْعٍ أَوْ) إلى (مُثَنًّى أُسْنِدَا فَـ)ـلا تقل أتيَا الزيدانِ، وأتَوُا الزيدونَ، وأتَيْنَ الهندات، إلا على لغة قليلة لطيء، و«أزد شنوءة»[3] و«بني الحارث» تسمى لغة: «أكلوني البراغيث»[4] والألف والواو والنون عندهم حروف تثنية وجمع، لا ضمائر، ومنه قوله ﷺ: («يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»[5] وبه سماها ابن مالك[6] لغة:)[7] «يتعاقبون» بل (قُلْ

---

(١) كما هو رأي خلف الأحمر، وابن جني، وهشام. التسهيل (٧٥)، تعليق الفرائد (٤/ ٢٢١)، الهمع (٢/ ٢٥٤).

(٢) نسب إلى خلف، وانظر ارتشاف الضرب (٢/ ١٨٠)، الهمع (٢/ ٢٥٤).

(٣) شنوءة مخلاف باليمن نسب إليه هذا الفرع من الأزد، ونسبتهم إلى كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك من القحطانية، كانت منازلهم ببيشة وتربة وتثليث. انظر: جمهرة الكلبي (٦١٥، ٦٤٢)، معجم قبائل العرب (١/ ١٥، ١٨).

(٤) انظر سيبويه (١/ ٥، ٦، ٢٩، ٢٣٦)، (٢/ ٨).

(٥) بلفظه عند البخاري في صحيحه (١/ ١٣٩)، في كتاب مواقيت الصلاة، باب من ترك العصر، و(٨/ ١٧٧)، في كتاب التوحيد، باب قوله الله تعالى: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ الآية، عن أبي هريرة.

ومسلم في صحيحه (١/ ٤٣٩)، في كتاب المساجد، باب فضل صلاتي الصبح والعصر.

والنسائي في سننه (١/ ٢٤٠)، في كتاب الصلاة، باب فضل صلاة الجماعة.

وأحمد في مسنده (٢/ ٤٨٦)، بلفظ البخاري، و(٢/ ٢٥٧)، بلفظ «إن لله ملائكة يتعاقبون ملائكة بالليل وملائكة بالنهار...». وانظر شواهد التوضيح (١٩٢).

(٦) في التسهيل (٤٤).

(٧) سقط من (ج).

أَتَى الزيدانِ، وَ) أتى (الزَيْدُونَا) وأتت الهندات (كَـ)ـما تقول (جَاءَ زيدٌ ويَجِي أَخُونَا) وأتت هند، والأوجه في الحديث أن «ملائكة» بدل من «واو» يتعاقبون، ثم كونه مبتدأ خبره جملة «يتعاقبون» كما في ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [الأنبياء: ٣] فـ«الذين» بدل من واو «أَسَرُّوا» على الأرجح، أو مبتدأ خبره جملة «أَسَرُّوا» لأنها ليست من لغة قريش، ولا الخطاب لبعض أهلها فيخاطبه ﷺ بلغته، ولأنها على كثرتها نَصُّوا على ضعفها[١]، فلا يُخَرَّج عليها القرآنُ والحديث ما أمكن.

ومنها: أنه يجب تأنيث عامله مسندًا إلى ضمير متصل، مرجعه مؤنث غائب، كالشمس طلعت، أو إلى ظاهر مؤنث حقيقي مفردًا أو مثنى أو جمعًا صح مفرده، متصل بفعله الذي هو غير «نِعْمَ» و«بِئْسَ» وما ألحق بهما، كقامت هند، أو الهندان، أو الهندات.

ويجب تذكيره مسندًا إلى / المذكر مفردًا أو مثنى أو جمعًا سَالِمًا بنوعيه صح مفرده، كقام ١٧٥/أ زيد، أو طلحة، أو الزيدان، أو الطلحتان، أو الزيدون، أو الطلحات، ولا نظر إلى تغيره[٢] بتحريك اللام.

وإلا فالوجهان[٣] على تفاوت فيهما، كطلعت أو طلع الشمس، وأتت أو أتى القاضي امرأتان، وقام أو قامت البنون، أو الرجال، أو الزيود، وقامت أو قام البنات، أو الهنود، أو النسوة، ونعم أو نعمت المرأة، أو امرأةٌ هند.

وقد يؤنث المذكر المجازي إن صح تأويله بمؤنث، كـ«جَاءَتْهُ كِتَابِي»[٤] أي صحيفتي، (ومنه:

إِنَّ أَبَاهَـا وأَبَـا أَبَاهَـا قَـد بَلَغَـا فِي المجـدِ غَايَتَاهَـا[٥]

---

(١) والأرجح عندي أن ورودها في القرآن وفي الحديث واللسان العربي الفصيح دَافِعٌ ضَعْفَهَا.

(٢) في (ب) «تغييره» والضمير يعود على «الطلحات» لأن جمع المؤنث لا يشترط فيه سلامة بناء المفرد.

(٣) التذكير أو التأنيث.

(٤) قول لرجل من اليمن، تمامه: «فلان لَغُوب ... فاحتقرها» الخصائص (١/ ٢٤٩)، المحتسب (١/ ٢٣٨)، تعليق الفرائد (٤/ ٢٢٣).

(٥) نسب إلى:

=



أي: المجد، لتأويله بالرفعة، ففيه ثلاثة شواهد: قَصْرُ الأَبِ، وإلزام المثنى الألف، وتأنيث المذكر، واجتمعا[١] في قوله: «غايتاها»[٢].

والمؤنث المجازي ما لا فَرْجَ له، فلا يقابله ذَكَر، كالسماء، والأرض، والشمس، والمذكر المجازي ما لا ذَكَرَ له، فلا يقابله أنثى، كالقمر، والكوكب، والملك، من الملائكة عليهم السلام.

وتذكيره مع المؤنث الظاهر مطلقًا كقام المرأة لغة قليلة تسمى لغة «قال فلانة»[٣].

ومنها: أنه لا يجوز حذفه إلا في صور:

١. الاستثناء المفرغ: كما قام إلا هند، أي ما قام أحد؛ لأن الاستثناء لا يتصور إلا من مستثنى منه، ولهذا ضُعِّفَ: ما قامت إلا هند، بتاء التأنيث؛ لأن الفاعل حقيقة إنما هو الاسم العام المحذوف المقدر بمذكر، وإن صار نسيًا منسيًا وأعرب ما بعد «إلا» فاعلاً، وإذا قلت: ما قامت إلا هند، فالتقدير: ما قامت امرأة.

٢. «أَفْعِلْ» في التعجب: إذا دل عليه متقدم مثله نحو: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] أي بهم، بناء على الأصح[٤] أن المجرور هو الفاعل، وقيل: الفاعل هنا مفرد مستتر[٥].

=

أ- أبي النجم العجلي، وترجمته في (ص١٥٦/أ).

ب- رجل من بني الحارث، ولم يسم. ج- رؤبة بن العجاج، وهما في ملحقات ديوانه (ص١٦٨).

د- بعض أهل اليمن.

ولم تثبت مراجعي لاحقا لهما، واختلفت اختلافًا كبيرًا في رواية ما سبقهما تبعًا لاختلاف نسبتهما. المراد بالغايتين: الطرفان من شرف الأبوين، كما يقال: أصيل الطرفين. الإنصاف (١/١٨)، ابن يعيش (١/ ٥١)، (٣/ ١٢٩)، المقرب (٢/ ٤٧)، المغني (١/ ٣٨، ١٢٢)، الشذور (٤٨)، العيني (١/ ١٣٣)، الأشموني (١/ ٧٠)، التصريح (١/ ٦٥)، شرح أبيات المغني (١/ ١٩٣، ١٩٤)، الخزانة (٣/ ٣٣٧).

(١) إلزام المثنى الألف وتأنيث المذكر.

(٢) سقط من (ب). (٣) انظر سيبويه (١/ ٢٣٥).

(٤) وهو مذهب جمهور البصريين بناء على مذهبهم في أن «أَفْعِلْ» لفظه لفظ الأمر ومعناه الماضي. ينظر: التسهيل (١٣٠)، الرضي (٢/ ٣١٠)، المرادي (٣/ ٥٧)، التصريح (٢/ ٨٨).

(٥) قاله الفراء، والزجاج، وابن خروف، والزمخشري، وغيرهم، بناء على مذهبهم أن «أفعل» فعل أمر لفظًا ومعنى. انظر المراجع السابقة، انظر (ص٢٦١/أ).

٣. المصدر: نحو: ﴿ أَوْ إِطْعَـٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا ﴾ [البلد: ١٤-١٥]، ﴿ لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَـٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ ﴾ [فصلت: ٤٩]، أي إطعامه، ومن دعائه.

وقيل: فاعل المصدر مستتر فيه[(١)].

وقيل: مَنْوِيٌّ بجنبه[(٢)].

والأصحُّ: أنه إن كان بدلاً من فعله[(٣)] ففاعله مستتر فيه وجوبًا، كـ«سَقْيًا لَكَ» وإلا فمحذوف، كالآيتين.

٤. واو الجماعة: إذا انضم ما قبلها، وتلاها ساكن، كـ﴿ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ [آل عمران: ٣٢]، ﴿ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ ﴾ [التكاثر: ٨].

وقيل: إنَّ حذف واو الفاعل اكتفاء / بالضمة قبلها، وإن لم يتلها ساكن، كالزيدون قام، ١٧٥/ب بضم الميم لغةٌ مُطَّردةٌ بقلة.

٥. ألف الاثنين: إذا تلاها ساكن غير نون التوكيد، كالزيدان رفعا اسمَكُما، ولم يُهِنَا[(٤)] ابنكما، فراقبا الله تعالى فيهما.

٦. ياء المخاطبة إذا انكسر ما قبلها وتلاها ساكن: كيا هند خافي اللهَ تعالى، واحذَرِنَّ غَضَبَهُ، ومن ظنَّ أن الفاعل مذكور في هذه الثلاثة، فهو الغبيُّ كل الغبيِّ.

٧. أن يَرِدَ في مَثَلٍ أو نحوه محذوفًا، كقولهم: من فعل كذا فبها ونعمت، ومنه قوله ﷺ:

---

(١) عند عدم ذكره لفظًا، وهو قول الكوفيين، أما البصريون فقالوا إذا لم يذكر فلا إضمار. انظر الارتشاف (٣/ ١٧٤)، المساعد (٢/ ٢٣٢).

(٢) لا يقال محذوف ولا مضمر بل منوي إلى جنب المصدر، ونسب هذا القول إلى ابن القاسم الأبرش في الارتشاف (٣/ ١٧٤).

(٣) لأن المصدر نوعان:

أ- مصدر بدل من فعله نائب منابه، كقولك: ضربًا زيدًا.

ب- مصدر منحل لحرف مصدري والفعل، كقولك: أعجبني حديثُك.

(٤) في نسخ التحقيق «يهينا» والصواب ما أثبتناه.

«من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل»[١] أي فبالفضيلة أخذ ونعمت الفضيلة الوضوء، أو فبالرحمة أخذ، ونعمت الرخصة الوضوء، أو فبالخصلة الواجبة عمل، ونعمت الخصلة الواجبة الوضوء، أو فبالسنة أخذ، ونعمت الفعلة الأخذ بالسنة، أو فبخصلة الوضوء ينال الفضل، ونعمت الخصلة هي.

وكقولهم: «نعم عبدُ الله خالدُ»[٢] و«بئس عبدُ الله أنا إن كان كذا»[٣]، و«شهدت صِفِّين[٤] وبئست صِفُّون»[٥]، أي نعم الرجل، وبئس العبدَ، وبئست المشهودة.

وقيل: إنما هو على حذف التمييز، ففاعله مستتر فيه عائد للتمييز المحذوف أي ونعمت فضيلةً أو رُخْصَةً أو خِصْلةً واجبةً: الوضوء، أو فعلةً: الأخذُ بالسنة، أو خِصْلةً هي، ونعم رجلاً، وبئس عبدًا، وبئست مشهودة، وعليه ابن مالك[٦].

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه، في أبواب الجمعة، باب في الوضوء يوم الجمعة (٢/ ٣٦٩)، عن سمرة بن جندب، وعنه أيضًا أخرجه النسائي في كتاب الجمعة، باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة (٣/ ٩٤)، وانظر التلخيص الحبير (٢/ ٧١).

(٢) جاءت في حديث شريف أخرجه الترمذي في كتاب المناقب (٥/ ٦٨٨) عن أبي هريرة قال: نزلنا مع رسول الله ﷺ منزلاً، فجعل الناس يرمون، فيقول رسول الله ﷺ: «من هذا يا أبا هريرة؟» فأقول: فلان، فيقول: «نعم عبد الله هذا» ويقول: «من هذا؟» فأقول: فلان، فيقول: «بئس عبد الله هذا» حتى مر خالد بن الوليد، فقال: «من هذا؟» فقلت: هذا خالد بن الوليد، فقال: «نعم عبدُ الله خَالِدُ بن الوليد، سيف من سيوف الله».

(٣) من كلام ابن مسعود أو غيره من العبادلة رضي الله عنهم. انظر شرح المرادي (٣/ ٨٢)، المساعد (٢/ ١٣٢)، الأشموني (٣/ ٢٩).

(٤) موضع بقرب الرَّقَّة على شاطئ الفرات من الجانب الغربي بين الرَّقَّة وبالس، وكانت وقعة صفين بين علي ﷺ ومعاوية في غرة صفر سنة ٣٧ للهجرة. انظر معجم البلدان (٣/ ٤١٤، ٤١٥).

(٥) في (ب) «صفوان» وفي (ج) «صفوت» وهو خطأ، ويروى «الصفون» انظر لسان العرب (صفن) (١٣/ ٢٤٩)، الهمع (١/ ١٧٠)، (٥/ ٣٩، ٤٠).

وينسب القول: لسهل بن حُنَيف بن وهب الأنصاري (... - ٣٨هـ)

صحابي من السابقين شهد بدرًا وغيرها، استخلفه علي على البصرة بعد وقعة الجمل، مات بالكوفة. الإصابة (٢/ ٨٦)، الاستيعاب (٢/ ٩١).

(٦) في شرح الكافية (٢/ ١١٠٦).



٨. نائب الفاعل: فيُغَيَّرُ معه العامل على ما سيأتي.

٩. إذا حُذِفَ عامِلُه فيحذف معه: وهو كثير جدًّا، كقولك: أباك، لمن قال: هل أكرمت أحدًا؟ أي أكرمت أباك.

١٠. الضرورة: ومنه عند سيبويه[١]:

.... يَسُوءُ الفَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْنِي[٢]

أي فلينني، والصحيح أن المحذوف نون الوقاية كما مر[٣].

وكثير من قيس وأسد يحذفون في القوافي واو الفاعل وياءه، ويُسَكِّنُونَ ما قبلهما مع القرينة، كاذهب في اذهبوا واذهبي.

١١. كونه مصدرًا تقدَّمَه ما يدلُّ عليه لفظًا ومعنى، وعامله فعل استثناء: كقاموا ما خلا زيدًا، أي خلا قيامُهم، أو فعله المشتق منه المشعر بـ«رأى» كظهر وبان / نحو: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ ﴾ [يوسف: ٣٥] أي: بدا لهم بداء، قاله ابن مالك[٤]، والصحيح أن فاعله ضمير كما سيأتي. ١٧٦/أ

١٢. فاعل «نعم» وما ألحق بها في نحو: نعم رجلاً زيد، ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ﴾ [الكهف: ٥].

قال علي بن مسعود الفرخان[٥]: المشهورُ أنَّه حُذِف على شريطة التفسير، والأصل نعم

---

(١) الكتاب (٢/ ١٥٤).

(٢) سبق الكلام عليه في (ص١١٥/ ب).

(٣) في (ص١١٥/ ب).

(٤) شرح الكافية (٢/ ٦٠٠، ٦٠١).

(٥) علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرُّخان الفَرْغَانِي (... - ...)
القاضي كمال الدين أبو سعد، أكثر أبو حيان من النقل عنه، نسبته إلى فرغانة مدينة كثيرة الخيرات ببلاد ما وراء النهر، ويبدو أنه عاش في أواخر القرن السادس ومنتصف السابع كما قال محقق كتابه «المستوفى». بغية الوعاة (٢/ ٢٠٦)، مقدمة المستوفى (١/ ١١، ٥٩).

الرجل رجلاً، فحُذِفَ «الرجل» «لتفسيره برجلاً»[1] انتهى، ونقله ابن العلج[2] عن الكوفيين، والصحيح أن فاعله ضمير مستتر عائد على التمييز.

وعن الكوفيين[3] أن فاعل «نعم» هو المخصوص، فعليه يُحذف كثيرًا نحو: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٤٤] أي أيوب.

١٣. باب التنازع: إذا طلب العاملان الفاعل، وأعمل الثاني كما هو الأرجح[4]، فقال قوم كالسهيلي[5]، وابن مضاء[6]، تبعًا للكسائي[7]، وهشام[8]، وأصحابهما: يجب حذف فاعل الأول، فتقول: قام وجلس أخواك، والصحيح وجوب إضماره، فتقول: قاما وجلس أخواك.

---

(١) نقل الشارح كلام ابن مسعود الفرخان مع شيء من التصرف في لفظه، ففي المستوفى (١/ ١١١) قال: «وإذا قلت: نعم رجلاً زيد، فالمشهور أن فاعل نعم محذوف بشريطة التفسير، فالمفسر هو النكرة المنتصبة بعده على التمييز، فكان التقدير: نعم الرجل رجلاً زيد...».

(٢) في كتابه البسيط. انظر ارتشاف الضرب (٣/ ٢٠، ٢١).

(٣) انظر شرح المرادي (٣/ ٨٩)، الأشموني (٣/ ٣٣).

(٤) في (ج) أهمل الناسخ الجيم، ورجح الشارح هنا مذهب البصريين. انظر الإنصاف (١/ ٨٣)، الأشموني (٢/ ١٠١).

(٥) انظر المساعد (١/ ٤٥٨).

(٦) الرَّد على النحاة (٨٥، ٨٧).

أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي القرطبي (٥١١ - ٥٩٢هـ)

كان عالمًا بالعربية، وله مذاهب وآراء فيها مخالفة لأهلها، وكان مقرئًا، مجودًا، عارفًا بالأصول، والكلام، والطب، والحساب، والهندسة، ولد بقرطبة، وتولى القضاء بفاس ومراكش وغيرهما، مات بإشبيلية من كتبه: «الرد على النحاة»، و«المشرق في إصلاح المنطق». بغية الوعاة (١/ ٣٢٣)، كشف الظنون (١/ ٤٩٤، ٨٣٩)، (٢/ ١٦٩٣)، الأعلام (١/ ١٤٦، ١٤٧)، معجم المؤلفين (١/ ٢٦٨).

(٧) التبصرة (١/ ١٨)، ابن يعيش (١/ ٧٧)، التسهيل (٨٦)، الرضي (١/ ٧٨، ٧٩)، شرح المرادي (٢/ ٦٨)، المغني (٢/ ٤٨٩)، الأشموني (٢/ ١٠٢).

(٨) انظر المساعد (١/ ٤٥٨).



١٤. حيث دل عليه السياق مطلقًا جوازًا: قال السهيلي[(١)]، وقوم، تبعًا للكسائي[(٢)]، وأصحابه، كخبر «لا يَزْنِي الزَّانِي ...»[(٣)] إلخ، ﴿ كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِىَ ﴾ [القيامة: ٢٦]، و«إذا كان غدًا فَأْتِنِي»[(٤)].

والصحيح أنه لا يجوز حذفه في غير ما مرَّ، بل إن ظهر فذاك، وإلا فهو ضمير مستتر عائد إلى مذكور، كزيد قام، و﴿ سَآءَ مَثَلاً ٱلْقَوْمُ ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، ففاعل «ساء» ضمير عائد للتمييز بعده.

أو إلى ما دَلَّ عليه عامله، كقوله ﷺ: «لا يَزْنِي الزَّانِي حين يزني وهو مؤمن، ولا يَشْرَبُ الخَمْرَ حين يَشْرَبها وهو مؤمن»، و﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ [إبراهيم: ٤٥]، ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم ﴾ [يوسف: ٣٥] إلخ، ففاعل «يشرب» و«تبيَّن» و«بدا» ضمير عائد للشارب، والتبين، والبداء، المفهومات منها، وكقاموا ما خلا زيدًا، أي خلا هو، أي قيامُهم.

أو إلى ما دَلَّ عليه السياق نحو: ﴿ كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِىَ ﴾ [القيامة: ٢٦] ففاعل «بلغت» ضمير عائد للروح المفهوم من قوة الكلام، وكقاموا ما خلا زيدًا، أي خلا هو أي: بعضُهم.

أو إلى ما دَلَّ عليه اللفظ الموافق له اشتقاقًا كالقوم إخوتك ما خلا زيدًا، أي خلا هو أي: إخاؤُهم، أو / المؤاخي منهم زيدًا. ١٧٦/ب

أو إلى ما دَلَّ عليه الحال المشاهدة نحو: «إذا كَانَ غدًا فَأْتِنِي» فـ«كان» تامة، بها يتعلق

---

(١) كذا في التصريح (١/ ٢٧٢)، والهمع (٢/ ٢٥٥)، ولم يصرح السهيلي في النتائج بما يدل على صحة ما نسب إليه بل نجده يقول: «والفعل لا بد له من فاعل» ويكرر نحوا من هذه العبارة. ينظر نتائج الفكر (١٧٤، ٤١٨، ٤١٩).

(٢) ارتشاف الضرب (٢/ ١٨٢)، تعليق الفرائد (٤/ ٢٤٩)، الأشموني (٢/ ٤٥).

(٣) «... حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن ...» وفي رواية «حين يشربها» قطعة من حديث أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب المظالم، باب النُّهْبَى بغير إذن صاحبه (٣/ ١٠٧)، وفي كتاب الأشربة (٦/ ٢٤١).

وابن ماجة في سننه في كتاب الفتن، باب النهي عن النُّهْبَة (٢/ ٣٦٥).

والترمذي في سننه أيضًا، في كتاب الإيمان، باب لا يزني الزاني وهو مؤمن (٥/ ١٥)، عن أبي هريرة.

(٤) من أقوال العرب. انظر سيبويه (١/ ١١٤)، التصريح (١/ ٢٧٢).

غدًا، وفاعلها ضمير عائد لما ذكر، أي: إذا كان هو، أي ما نحن فيه من الحال، ويجوز نقصان «كان» فالضمير اسمها، و«غدًا» خبرها.

ومنها أنه يمتنع -خلافًا للكوفيين[1]- تقديمه على عامله فعلاً كان أو غيرَه، فنحو: زيد قام، فاعل «قام» ضمير مستتر فيه عائد إلى «زيد» والجملة خبر «زيد» ونحو: ﴿ وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ﴾ [النساء: ١٢٨] رافع «امرأة» فعل محذوف، فسره المذكورة بعدها، أي إن خافت امرأة.

وقيل: هما فاعلان مقدمان[2].

وقيل: مرفوعان بالمضمر الذي في الفعل.

وقيل: بموضع الفعل؛ لأن موضعه الخبر[3].

وقيل: «امرأة» مبتدأ خبره الفعل، والجملة شرط[4].

ومنها أنه يصح حَذْفُ فعلِه الرافع له في أماكن:

١. أن يجاب به استفهام مُحَقَّق: كنَعَمْ، زيد، لمن سألك هل قرأ أحد؟ أي: نعم، قرأ زيد، أو مقدر: كـ﴿يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ ۝ رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٦] ببناء «يسبح» للمفعول[5]، أي يسبحه رجال، جوابًا لمن قال: مَنْ يسبحه؟ والأصح أن هذا الثاني أيضًا مقيس[6].

قيل: المحذوف مبتدأ أي: المسبح رجال، جوابًا لمن قال: مَنْ المسبح[7]؟

(١) انظر الأشموني (٢/ ٤٦).

(٢) على مذهب الكوفيين؛ لأنهم يجيزون تقدم الفاعل على فعله.

(٣) وبه كان يقول ثعلب. انظر ارتشاف الضرب (٢/ ١٨٠).

(٤) وهو مذهب الأخفش. انظر المساعد (١/ ٣٨٧)، تعليق الفرائد (٤/ ٢٢٣).

(٥) وبذلك قرأ ابن عامر، وأبو بكر عن عاصم، وقرأ الباقون من العشرة بكسر الباء. المبسوط (٢٧٦).

(٦) ما ذهب إليه الشارح من جواز القياس على ذلك مذهب الجرمي، وابن جني. انظر: أوضح المسالك (٢/ ٩٥).

(٧) عليه أبو حيان في ارتشافه (٢/ ١٨٢)، تبعًا لابن العلج. انظر تعليق الفرائد (٤/ ٢٤٦).



٢. أن يجاب به نفي، نحو:

تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ: لَمْ يَعْرُ قَلْبَهُ   مِن الوجدِ شيءٌ، قلتُ: بَلْ أعظمُ

أي: عراه أعظم الوجد.

٣. أن يستلزمه فعل قبله، نحو:

غداة أَحَلَّتْ لابن أصرمَ طعنةٌ   حُصَيْنٍ عَبِيطاتِ السدائف، والخَمْرُ[٢]

برفع «الخمر» أي: وحلت له الخمر؛ لأن «أَحَلَّ» يستلزم «حَلّ»، و«حُصَينٍ» بدل من ابن أصرم، و«طعنةٌ» فاعل «أَحَلَّتْ» و«عبيطات» مفعوله.

ومثله قوله[٣]:

وقال اللهُ: قد يَسَّرتُ جُنْدًا   هُمُ الأنصارُ عُرْضَتُهَا اللِّقَاءُ

تلاقي كُلَّ يوم من مَعَدٍّ   قِتَالٌ أو سِبَابٌ أو هِجَاءُ[٤]

---

(١) لا يعرف قائله:

تجلدت: تكلفت الصبر، يعرو: يغشى وينزل، الوجد: شدة الاشتياق والحب. الشذور (٣٧٤)، الأوضح (٢/ ٩٢)، المساعد (١/ ٢٩٥)، العيني (٢/ ٤٥٣)، الأشموني (٢/ ٥٠)، التصريح (١/ ٢٧٣).

(٢) تقدم في (ص١٧٢/ أ).

(٣) حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام الخزرجي الأنصاري (... - ٥٤هـ)

شاعر الأنصار في الجاهلية، وشاعر النبي ﷺ في الإسلام، روى عنه أحاديث، قيل: عاش ستين سنة في الجاهلية، ومثلها في الإسلام.

ابن سلام (٥٢)، الشعر والشعراء (١٠٤)، الإصابة (١/ ٣٢٥)، الاستيعاب (١/ ٣٣٤)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٤٧).

(٤) البيتان من قصيدة يمدح فيها المصطفى ﷺ ، ويهجو أبا سفيان بن الحارث بن عبد المطلب، مطلعها:

عفت ذاتُ الأصابعِ فالجواءُ ** إلى عذراء منزلها خلاءُ

وبعدهما:

فنُحكِمُ بالقَوافِي من هجَانَا ** ونضرب حين تختلط الدِّمَاءُ

عفت: درست، ذات الأصابع والجواء وعذراء: مواضع في الشام.

رواية الديوان (لنا في كل يوم ... ** سباب أو قتال) ولا شاهد في البيت على هذه الرواية. ديوانه (٧-١٠).

أي تلاقي عظائم، يلاقيها قتالٌ ... إلخ، فحذف من الجملة الأولى مفعولها، لدلالة ما بعده، ومن الثانية فعلها بمفعوله؛ لدلالة ما قبله، أو التقدير: / تلاقي عظائمَ هي قتال... ١٧٧/أ إلخ، والجملة مستأنفة جوابًا لمن قال: ما هي؟ أي العظائم، ويضعف أو يمتنع كونها نعتَ «عظائم» لما فيه من حذف الموصوف وجُزْءِ صفته، أو التقدير: الذي تلاقيه قتال... إلخ، جوابًا لمن قال: ما الذي تلاقيه؟

٤. بعد همزة الاستفهام: في نحو أَزَيْدٌ يقوم؟ إذ المختار حمله على إضمار الفعل؛ لأن الغالب في الهمزة أن يليها الفعل، وأما نحو: هل زيد يقوم؟ فضرورة على الصحيح، وحمله على إضمار الفعل واجب لا مختار.

٥. حيث فَسَّرَهُ فِعْلٌ متأخرٌ: وحَذْفُهُ حينئذٍ واجب، كـ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]، و:

لا تجزعـــي إِنْ مُـــنفِسٌ أهلكتُـــه[1] ....

---

(١) .... ** وإذا هَلَكْتُ فعِنْدَ ذلك فاجزَعِي

قاله النمربن تولب بن زهير بن أقيش بن عبد كعب بن عوف بن وائل العكلي (... -١٤هـ تقريبًا) صحابي، شاعر، جواد واسع العطاء كثير القرى، قال السجستاني: عاش مائتي سنة وخَرَّفَ، في نسبه خلاف يسير.

ابن سلام (١٣٤، ١٣٧)، الشعر والشعراء (١٠٥)، الأغاني (١٩/ ١٧٥، ١٦٢)، الإصابة (٣/ ٥٤٢، ٥٤٣)، الاستيعاب (٣/ ٥٤٩، ٥٥١)، الخزانة (١/ ١٥٦).

والبيت آخر قصيدة يصف نفسه فيها بالكرم، ويعاتب زوجه عندما لامته على كرمه، مطلعها:

قالت لتعذلني من الليل اسمع ** سفَـــهٌ تَبَيُّتِكِ الملامةَ فاهجـعِي

وقبل الشاهد:

كانت مقدمة الخَمِيس وخلفها ** رقص الركابُ إلى الصباح بِتُبَّعِ

سفه: السفه خفة العقل، بالرفع خبر مقدم لـ«تبيتك» بالنصب خبر «كان» مقدرة، وعلى الوجهين الجملة مقولة لقول محذوف، أي فقلت لها، تبيتك: مصدر بيت الأمر أي دبره ليلا، كانت: الضمير عائد على نظرة عين (عنز) المذكورة في بيت سابق، قيل: عنز هي زرقاء اليمامة، رقص الركاب: خببها، ويروى (ركض الركاب)، منفس: يروى أيضًا بالنصب، فهو مفعول به لفعل محذوف، والجملة بعده مفسرة، أما على رواية الرفع فالجملة بعده صفة له.

=

أي إذا انشقت السَّماءُ، وإن هَلَكَ مُنفِسٌ؛ لأن أدوات الشرط تختص بالفعل على الصحيح.

ونحو:

فَــإنْ أَنــتَ لَمْ ينفعْــكَ عِلْمُــكَ(١) ....

أي فإن ضَلَلْتَ؛ لأنَّ من لم ينفعه علمه فقد ضَلَّ، فحذف «ضَلَّ» وحده، فانفصل الضمير.

وقيل: أنت مفعول لمحذوف، والأصل فإن لم ينفعك، فحذف «لم ينفع» لدلالة «لم ينفعك» الثاني عليه، فانفصل ضمير المفعول، فصار «إياك» ثم أنيب عنه «أنت».

٦. بعد «لو» المصدرية إذا تلاها «أنَّ» وصلتها نحو ﴿ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا ﴾ [آل عمران: ٣٠]، أي لو ثبت أن بينها، حذرًا من دخول حرف مصدري على مثله، فإن لم تكن «لو» مصدرية، فـ«أنَّ» وصلتها مبتدأ على الأصح(٢)، كما سيأتي.

=

سيبويه (١/ ٦٧)، المقتضب (٢/ ٧٤)، الكامل (٣/ ١٢٢٩)، ابن يعيش (١/ ٨٢)، (٢/ ٣٨)، الكافية الشافية (٢/ ٦٢٧)، الرضي (١/ ٧٧، ١٧٤)، (٢/ ٢٥٥، ٣٦٦)، المغني (١/ ١٦٦)، (٢/ ٤٠٣)، تعليق الفرائد (٤/ ٢٨٣)، شرح أبيات المغني (٤/ ٥٢).

(١) .... فانتسب ** لَعَلَّكَ تَهديك القرونُ الأوائــلُ

للبيد بن ربيعة العامري.

والبيت من قصيدة له في رثاء النعمان بن المنذر، مطلعها:

ألا تسألان المرء ماذا يحــاول ** أنحبٌ فيقضى أم ضلال وباطل

وقبل الشاهد:

فَتَعْلَمَ أَنْ لا أنتَ مدركُ ماضي ** ولا أنت مما تحذر النفس وائــل

وبعده:

فإن لم تجد من دون عدنان باقيا ** ودون مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ العَــوَاذِلُ

نحب: نذر. وائل: ناج، رواية الديوان: (لم تصدُقكَ نفسُكَ فانتسب) أي اذكر نسبك من آباء وأجداد، تعرف أنك ماض في سبيلهم، يروى: (من دون عدنان والدا). تزع: تكف، العواذل: حوادث الدهر، وقيل: النساء العاذلات.

ديوانه (١٣١، ١٣٦)، الكافية الشافية (٢/ ٦٢٦)، المساعد: ١/ ١٠٣)، العيني (١/ ٢٩١)، الأشموني (٢/ ٧٥)، التصريح (١/ ١٠٥)، الهمع (١/ ٦٣)، (٢/ ٥٩، ١١٤).

(٢) في (ب) «الصحيح».

٧. بعد «لولا» و«لوما» الامتناعيتين، كلوما زيد لأكرمتك، بناء على رأي الكسائي[١] وتابعيه، وجمع متقدمين، فقدره الكسائي وأصحابه: لولا كان، والآخرون لو لم يحضر.

(وَقَسَّمُوه ظَاهِرًا ومُضْمَرَا) أي إلى اسم ظاهر واسم مضمر (فالظَّاهِرُ) هو (اللَّفْظُ الَّذِي قَدْ ذُكِرَا) في البيت السابق: وكـ﴿ قَالَ ٱللَّهُ ﴾ [المائدة: ١١٥]، ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾ [المائدة: ٢٣]، ﴿ وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ ﴾ [التوبة: ٩٠].

ومنه المؤول نحو:

مَـــا كَـــانَ ضَرَّكَ لَـــو مَنَنْــتَ[٢] ....

أي مَنُّك.

والجملة: عند من يجيز وقوعها فاعلاً.

(والمُضْمَرُ) قسمان: متصل ولا يقع إلا فاعلاً أو نائبه، ومنفصل، وكل منهما (اثْنَا عَشْرَ نَوْعًا قُسِّمَا) فمجموعها / أربعة وعشرون. ١٧٧/ب

فالمتصل: (كَقُمْتُ) فالتاء المضمومة ضمير بارز للمتكلم وحده، فاعل «قام» فمحلها رفع به، و(قمنا) فـ«نا» ضمير بارز للمتكلم المشارك لغيره أو المعظَم لنفسه، فاعل «قام» وقد قاس عليه الناس الخطاب والغيبة، فقالوا في خطاب المُعَظَّم: أنتم فعلتم كذا، وفي الإخبار عنه: هم فعلوا كذا، وكأنه لكماله قام مقام جماعة؛ أو لأنه لجلالته يُتَّبَع، فكأنَّ الخبر عنه مع من يَتَّبِعُهُ، والظاهر امتناعه في حقه سبحانه، إشارة إلى أنه ليس للعبد أن يشير إليه سبحانه إلا بالتوحيد المطلق، مع أنه لم يرد في[٣] توقيف، نَعَمْ سُمِع من كلامهم كقوله[٤]:

ألا فــــارحَمُونِي يــــا إِلَــــهَ مُحَمَّــــدِ فَــإِنْ لَمْ أَكُــنْ أهــلاً فــأَنْتُم لَــهُ أَهْــلُ[٥]

---

(١) انظر الجني الداني (٥٤٤)، وهذا الشرح (ص٢٥٤/أ، ٢٩٨/أ).

(٢) تقدم في (ص١٥٢/ ب).

(٣) في (ب) «فيه».

(٤) لم أعرف اسمه.

(٥) لم أعثر له على سابق أو لاحق، راجعه في الكشاف (٣/ ٤٢)، البحر (٦/ ٤٢١)، شرح شواهد الكشاف (٤/ ٤٩٦)، فتح القدير (٣/ ٤٩٨).

وليس بحجة؛ لعدم وروده في الكتاب أو السنة الثابتة عنه ﷺ ولو تقريرًا، إلا إن كان قائله صحابيًا لم يأخذ عن الإسرائيليات فهو حجة؛ لأن هذا مما لا مجال فيه للاجتهاد، فلا يرتكب إلا عن توقيف منه ﷺ والحال ما ذكر، كما إذا ثبت تقريره ﷺ له فلينظر.

وعلم منه أن استعمال لفظ الجمع في خطاب الواحد مسموع أيضًا على قلته خلافًا لمن أنكره ذهولاً، ومنه: ﴿ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴾ [المؤمنون: ٩٩] (على خُلْفٍ في تأويله[١]، ومنه:

قُلْنَـا: لَـكَ الوَيْـلُ، مَـاذَا فِي صَـحِيفَتِكُم ....[٢]

ولا تعظيم فيه لأنه من قول: «يزيد»[٣] لـ«البريد» ينعي ابنه، فكأنه بتحقيقه الخبر قام مقام عدة.

وقد يجعل الواحد كاثنين تأكيدًا، كـ«يا حَرَسِيَّ اضرِبَا عُنُقَهُ»[٤])[٥].

و(قُمْتَ) فالتاء المفتوحة ضمير المخاطب فاعل «قام» و(قُمْتِ) فالتاء المكسورة ضمير المخاطبة فاعل «قام»، و(قُمْتُما) فالتاء المضمومة ضمير المثنى المخاطب مذكرًا أو مؤنثًا، فاعل

---

(١) قيل: «ارجعون» خطاب لله عز وجل، جاء على التعظيم.

وقيل: استغاثوا بالله عز وجل أولاً، فقال قائلهم: رب، ثم رجع إلى مخاطبة الملائكة، فقال: ارجعون إلى الدنيا، قاله ابن جريج.

وقيل: معنى «ارجعون» على جهة التكرير، أي «ارجعني، ارجعني، ارجعني». انظر القرطبي (١٢/ ١٤٩)، الطبري (١٨/ ٤٠، ٤١).

(٢) .... ** قالوا: الخليفة أَمْسَى مُثْبَتًا وَجِــعَا

من قصيدة ليزيد بن معاوية، قالها عندما بلغه موت أبيه مطلعها:

جاء الـبريـد بقرطـاس يَخُبُّ به ** فأوجس القلبُ من قرطاسه فزعَا

وبعده: مادت بنا الأرض أو كادت تميد بنا ** كـأن مـا عَزَّ من أركانهـا انقلعا

البداية والنهاية (٨/ ١٥٣)، الكامل في التاريخ (٢/ ١٤٩).

(٣) ابن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهم.

(٤) من كلام الحجاج، ينظر شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٢٢)، الرضي (٢/ ٤٠١)، فتح القدير (٣/ ٤٩٨)، والضمير في «عنقه» يعود على سعيد بن جبير رحمه الله.

(٥) سقط من (ب).

«قام» و«ما» حرف تثنية، و(قُمْتُنَّ) فالتاء المضمومة ضمير الإناث المخاطبات، فاعل «قام» والنون المشددة حرف جمع وتأنيث، و(قُمْتُمْ) فالتاء المضمومة ضمير الذكور المخاطبين، فاعل «قام» والميم حرف جمع وتذكير، وقيل[١]: الضمير في الثلاثة التاء مع ما بعدها[٢]، وزيد (قَامَ) ففي «قام» ضمير مستتر جوازًا عائد إلى «زيد» أو إلى «القائم» المفهوم من العامل فاعل «قام» أي هو، وهند (قَامَتْ) فالتاء الساكنة حرف تأنيث، وفاعل «قام» ضمير / مستتر فيه جوازًا[٣]، ١٧٨/أ عائد إلى «هند» أو إلى «القائمة» المفهوم من «قامت» أي هي، وليس المستتر «هي» أو «هو» بنفسه بل معناه؛ لأن العرب لم تضع للمستتر لفظًا ينطق به أصلاً كما تقدم، و(قَامَا) فالألف ضمير الغائب المثنى المذكر فاعل «قام»، و«قامتا» فالتاء حرف تأنيث، وهي التي في قامت، وإنما حركت لأنها التقت ساكنة مع الألف، وفتحت للمناسبة، والألف ضمير المؤنث الغائب المثنى فاعل «قام» عائدة[٤] إلى مذكور، أو إلى ما دل عليه عامله، وإنما أسقطه[٥] كأصله[٦]؛ لأن الضمير هو الألف، وهي التي في «قاما» والتاء لمجرد التأنيث كما علم.

(وتقول: المرأتان هما قامتا، بالتاء، وابن الباذش[٧]: هما قاما، كالمذكر، فإن حذفت «هما» فبالتاء اتفاقًا)[٨].

---

(١) قاله قوم من النحاة. انظر الهمع (١/ ٢٠٠).

(٢) قاله قوم من النحاة. انظر الهمع (١/ ٢٠٠).

(٣) وَهِمَ الشارح فالضمير هنا وفي المثال الذي قبله واجب الاستتار؛ لأنه لا يخلفه الظاهر، فلا تقل: زَيد قام زيد، ولا هند قامت هند.

(٤) في (ج) «عائد».

(٥) أي أسقط الناظم التمثيل لضمير المؤنثتين الغائبتين.

(٦) المقدمة الآجرُّومية.

(٧) أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي (٤٩١ - ٥٤٠، أو ٥٤٢هـ)
أبو جعفر، خطيب غرناطة، مقرئ، نحوي، محدث، أخذ عن أبيه وأكثر الرواية عنه، من تصانيفه: «الإقناع» في القراءات.
غاية النهاية (١/ ٨٣)، بغية الوعاة (١/ ٣٣٨)، كشف الظنون (١٤٠، ١١٩٢)، معجم المؤلفين (١/ ٣١٦).

(٨) سقط من (ب).

و(قَامُوا) فالواو ضمير الذكور الغائبين فاعل «قام» والفعل معهما مبني على فتحة مقدرة في الميم المضمومة؛ لمناسبة الواو (وَقُمْنَ) فالنون المفتوحة ضمير النسوة الغائبات فاعل «قام» والفعل معها ومع ضمير المتكلم والمخاطب مطلقًا مبني على السكون في الأصح.

وأصل «قُمْنَ» ونحوه، قَوَمْنَ، قَوَمْت، قَوَمْتُمَا... إلخ، بفتح القاف والواو، فضمت الواو، ونقلت ضمتها إلى القاف، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين، ومثله كل واوي العين، كقَالَ، وعَالَ، وبَاءَ.

وكذا نحو «بعن» أصله: بَيَعْنَ بَيَعْت بَيَعْتما ... إلخ، بفتح أوله وثانيه، فكسر ثانيه، ونقلت كسرته إلى ما قبله، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين، ومثله كل يائي العين، كسَالَ، وكَالَ، وجَاءَ.

وقيل: أصلهما «قَوَمْنَ» و«بَيَعْن» بفتح أَوَّلَيْهِما، فقلبت الواو والياء أَلفًا، لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، وحذفت، ثم ضمت فاء الواويِّ، للدلالة على الواو، وكسرت فاء اليائيِّ، للدلالة على الياء، وقس عليه.

(نَحْوَ صُمْتُمْ عَامًا) وكلتم طعامًا (وَهَذِهِ) الاثنا عشر (ضَمَائِرٌ مُتَّصِلَة) ويرفعها أيضًا الأمر، فتستتر وجوبًا إن كان لمفرد مذكر، كـ«قم» وتبرز فيما عداه، كقومي، قوما، قوموا، قمن.

(وحَذْفُ واو نحو: قاموا، وقوموا، اكتفاء بالضمة لُغَيَّة)(١).

والمضارع فتستتر وجوبًا إن كان لمتكلم، كأقوم، نقوم، أو لمخاطب مفرد مذكر، كتقوم، وجوازًا إن كان لغائب مفرد مذكرًا كزيد / يقوم، أو مؤنثًا كهند تقوم، وتبرز فيما عداه، ١٧٨/ب كتقومين، تقومان، تقومون، تقمن، الرجلان يقومان، المرأتان تقومان (بالفوقية، وأجازه الفارسي: بالتَّحتية)(٢)، الرجال يقومون، النسوة يقمن، وقس على هذا، كدعوتُ، دعونا، دعوتَ دعوتِ، دعوتما، دعوتم، دعوتُن، دَعَا، دَعَتْ، وأصله: «دَعَوَتْ» فقلبت الواو أَلفًا

---

(١) سقط من (ب).

(٢) سقط من (ب).

وحذفت، دَعَوَا، دَعَتَا، وأصله: «دَعَوَتَا» فَفعِل به ما ذُكِر، دَعَوْا، وأصله: «دَعَوُوْا» ففعل به ما ذكر أيضًا، دَعَونَ[١].

وكأدْعُو[٢]: ونَدْعُو، وتَدْعُو يا رجل، وتَدْعِينَ يا امرأة، كـ«تَفْعِين»، وأصله: «تدعوين»، كـ«تفعلين» فحذفت الواو بعد نقل كسرتها للعين، وتَدْعُوانِ أنتما، وتدعون يا رجال، كـ«تفعون» وأصله: «تَدْعُوونَ» كـ«تَفْعُلُون» حذفت الواو الأولى بعد حذف ضمتها، فهو معرب، فالواو ضمير، والنون ضمير، وهو يدعو، وهي تدعو، والرجلان يدعوان، والمرأتان تدعوان، وهم يَدْعُون، كـ«يَفْعُون» وأصله: «يَدْعُوون» كـ«يَفْعُلُون» ففعل به ما مر، فهو معرب، وهن يَدْعُونَ، كـ«يَفْعُلْنَ» فهو مبني.

وكادعُ يا زيدُ، وادعِي يا زينبُ، وأصله: «ادعُوِي» نقلت كسرة الواو للعين وحذفت، وادعُوا يا رجلان أو يا امرأتان، وادعُو يا رجال، وأصله: «ادعُوُوا» فحذفت الواو الأولى، وادعُون يا نسوة، كانصرن.

وكذا يرفعها اسم الفعل، واسم الفاعل، والمثالُ، والصِّفة المشبهة، واسم التفضيل، والظرف وشبهه، والمصدر، واسمه، في نحو: إكرامًا زيدًا، وكلامًا عمرًا فتستتر وجوبًا في المصدر واسمه البدل من فعله واسم الفعل، جوازًا في غيره. (وَمِثْلُهَا) في العدد (الضَّمَائِرُ المُنْفَصِلَة) ولا تقع مع[٣] الفعل في الاختيار إلا محصورة بـ«إلاّ» أو «إنَّما» ولا يرفعها إلا الماضي والمضارع (كَلَمْ يَقُمْ) أو ما قام (إِلاَّ أَنَا) للمتكلم المفرد، أو «نحن» للمتكلم المشارك أو المعظَّم، أو «أنتَ» بفتح التاء للمخاطب، أو «أنتِ» / بكسرها للمخاطبة، أو «أنتما» لمثنى المخاطب ذكرًا أو أنثى (أَوْ أَنْتُمْ) للذكور المخاطبين، أو «أنتن» للإناث المخاطبات، أو «هو» للغائب، أو «هي» للغائبة، أو «هما» للمثنى الغائب مذكرًا أو مؤنثًا، أو «هم» للذكور الغائبين أو «هنّ» للإناث الغائبات. ١٧٩/أ

---

(١) في (ب) «دعوت» وهو خطأ لأن مراده إسناد الفعل إلى نون النسوة.

(٢) معطوف على قوله: «كدعوت دعونا...».

(٣) في (ب) «بعد».

فـ«لم» و«ما» للنفي، و«إلاَّ» إيجاب للنفي، وهو استثناء مفرغ، والضمير المنفصل فاعل بـ«قام» أو «يقوم».

وكذا يرفعها الأسماء السابقة إلا اسم فعل الأمر، أو المضارع مطلقًا، والمصدر أو اسمه البدل من فعله، بخلاف المُنْحَلِّ إلى «أنْ» والفعل كما علم من باب الضمير.

وقد يستعار مكانه[1] ضمير النصب، كلم ينصرني إلا إياك، أو إياكما، أي أنت، وأنتما.

وبه تكون ضمائر الرفع ستةً وثلاثين، اثنا عشر متصلة، وأربعة وعشرون منفصلة.

والأصحُّ أن الضمير في «أنت» وأخواته هو «أنْ» والتاء حرف خطاب[2]، وما حرف تثنية، والميم حرف جمع وتذكير، والنون المشددة حرف جمع وتأنيث.

وفي «هما، هم، هن» الهاء وحدها، واللواحق لها حروف كذلك[3].

وفي «أنا» هو «أنَ» والألف زائدة للوقف[4].

وفي «هو، وهي» مجموع الهاء وما بعدها[5].

(وَغَيْرُ ذَيْنِ) الضميرين المذكورين في النظم (بِالْقِيَاسِ) عليهما (يُعْلَمُ) وقد ذكرناها مستوفاة كما رأيت.

تنبيه:

لا بد للضمير من مُفَسِّر: فضمير[6] المتكلم، والمخاطب، تفسيره حضور المتكلم، أو المخاطب، وأمَّا ضمير الغائب -والمراد به ما ليس متكلمًا أو مخاطبًا- فلا بد له من مرجع يرجع إليه، كما فهم مما تقدم، والغالب عوده إلى مقدم لفظًا ورتبة، كالرجال قاموا، أو ما قام إلا هم.

---

(١) أي: ضمير الرفع.

(٢) في (ج) «حطاب» وانظر ارتشاف الضرب (١/ ٤٧٣)، التصريح (١/ ١٠٣)، وسيذكر الرأي الصحيح في (ص١٨٧/ أ).

(٣) انظر التصريح (١/ ١٠٣).

(٤) أهملت القاف في (ج)، وانظر المسألة في الأشموني (١/ ١١٤)، الهمع (١/ ٢٠٧).

(٥) أخذًا برأي البصريين. ينظر الإنصاف (٢/ ٦٧٧)، ائتلاف النصرة (٦٥)، ارتشاف الضرب (١/ ٤٧٣).

(٦) في (ج) «وضمير».

وقد يعود إلى مُقَدَّم لفظًا مؤخر رتبةً، نحو: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ [البقرة: ١٢٤]، فالهاء عائدة إلى «إبراهيم» وحقه التأخير؛ لأنه مفعول، أو إلى مؤخر لفظًا مقدم رتبة، نحو: ﴿ فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ [طه: ٦٧] فالهاء عائدة إلى «موسى» وحقه التقديم؛ لأنه فاعل، أو إلى مؤخر لفظًا ورتبة، وهو[1] / في ثماني[2] مسائل[3] فقط: ١٧٩/ب

ضمير الشأن والقصة[4]: نحو: ﴿ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ ﴾ [الأنبياء: ٩٧] إلخ، ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا ﴾ [طه: ٧٤] إلخ.

والضمير المفسر له خبره: كـ﴿ وَقَالُوٓا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا ﴾ [الجاثية: ٢٤].

والضمير المرفوع بـ«نِعْم» وأخواته، ويفسره تمييزه: كـ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ﴾ [الأعراف: ١٧٧].

والضمير المجرور بـ«رب» ويفسره تمييزه أيضًا: كـ«ربه عَالِمًا قرأتُ عليه».

والضمير المجرور بـ«در» في نحو: «لله دَرُّه أو أبوه فارسًا، أو رجلاً» ومفسره أيضًا تمييزه.

والضمير المرفوع في باب التنازع: إذا أعمل الثاني كما هو الأرجح، وطلب الأول مرفوعًا كقاموا وأكرمت آباءَك.

والضمير المبدل منه اسم ظاهر: كـ«اللهم صل وسلم عليه الرَّؤفِ الرحيمِ»[5] (بخفض «الرؤف» بدلاً من هاء «عليه».

والضميرُ -المتصلُ بفاعلٍ تقدَّمَ- العائدُ إلى مفعول مؤخر[6]، نحو:

---

(١) في (ب) «وهن».

(٢) في (ب) «ثمان»، وإثبات الياء أحسن من حذفها.

(٣) ذكر منها ابن هشام سبعة في المغني (٢/ ٤٨٩، ٤٩٣).

(٤) المراد بالشأن والقصة الحديث، وهو ضمير غيبة، يفسره جملة خبرية بعده مصرح بجزأيها، ويؤتى به للدلالة على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه، ويذكر باعتبار الشأن ويؤنث باعتبار القصة. الصبان (٢/ ٦٠).

(٥) سمع عن العرب. انظر شرح التسهيل (١/ ١٦٢)، (٢/ ١٧٠)، المغني (٢/ ٤٩٢)، الأشموني (٣/ ٧٣).

(٦) مراده أن يكون الضمير متصلاً بفاعل مقدم، ومفسره مفعول مؤخر.

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الحِلْمِ أثوابَ سُؤْدَدٍ[1] ....

وهذا قليل[2]، وقيل[3]: ضرورة)[4].

---

(١) .... ** ورَقَّى نداه ذا النَّدَى في ذُرَا المجد

البيت لم يسمَّ قائله، وهو مفرد في مراجعي.

رقى: بتشديد القاف، من الرقي وهو الصعود والارتفاع، نداه: عطاؤه، ذرا: جمع ذروة، كل شيء أعلاه. المجد: الشرف. المعنى: كساء الحلم صاحب أثواب السيادة، ورَقَّى العطاء صاحبه ذرى المجد.

الشاهد: في المصراعين حيث رجع الضمير على متأخر لفظًا ورتبة.

شرح الكافية الشافية (٢/ ٥٨٧)، المغني (٢/ ٤٩٢)، المساعد (١/ ١١٢، ٤٠٨)، العيني (٢/ ٤٩٩)، الهمع (١/ ٦٦)، الأشموني (٢/ ٥٩)، شرح أبيات المغني (٧/ ٧٥).

(٢) الشارح في إجازته هذه المسألة تابع لابن مالك وابن جني والأخفش، وأبي عبد الله الطوال. انظر التسهيل (٢٨)، المغني (٢/ ٤٩٢)، تعليق الفرائد (٢/ ١١٥).

(٣) في الأشموني (٢/٥٩، ٦٠): «وقد أجاز بعض النحاة ذلك في الشعر دون النثر وهو الحق والإنصاف لأن ذلك إنما ورد في الشعر». وانظر المساعد (١/ ١١٣).

(٤) سقط من (ج).

فصل فيه (نائب الفاعل)

وهو المفعول الذي حذف فاعله، لغرض من الأغراض[١]، وأقيم هو مقامه، فبرز في صورته، ولهذا سماه المتقدمون بالمفعول الذي لم يسم فاعله، وسماه ابن مالك نائب الفاعل، وهو أحسن؛ لأنه أرشق، وأخصر، وأوضح، وأبعد من الإيهام، ألا ترى أن المنصوب في نحو: كُسِيَ زيدٌ ثَوْبًا، وأعطي درهما، يصدق عليه أنه مفعول لم يسمى فاعله، مع أنه غير مراد هنا، ولا يصدق عليه أنه نائب الفاعل.

وحَدُّهُ: أنه المسند إليه فعلٌ أو شبهُهُ، تامٌّ، مقدَّمٌ، فارغٌ، مُغَيَّر عن صيغته الأصلية، وذكر التقديم والفراغ للإيضاح كما مر.

فخرج بـ«التَّامِّ» مرفوع الناقص المبني للمجهول على رأي سيبويه[٢]، والسيرافي[٣]، والكوفيين[٤]، وآخرين حيث أجازوا بناءه له، وبـ«المقدم» المبتدأ المقدم في نحو: زيد أقيم، وأجاز الكوفيون[٥] تقديمه، فعليه يجوز الزيدون أقيم، على أن الأصل: أقيم الزيدون، وكذا الفاعل، وبـ«الفارغ» المبتدأ المؤخر، في نحو: أُقِيموا خادموك، / إلا على لغة: «أكلوني البراغيث» فهو النائب، والواو حرف جمع، فهو فارغ، وبـ«المُغَيَّر»[٦]، الفاعل كما مر. ١٨٠/أ

ودخل في «المسند إليه» المرفوع لفظًا أو محلاً، مضمرًا كان أو مظهرًا، صريحًا أو مؤولاً، مفردًا أو جملة؛ لأن الصحيح أن الجملة تنوب عن الفاعل، وإن كانت لا تقع فاعلاً في

---

(١) سيذكرها الشارح قريبًا.

(٢) انظر الكتاب(١/ ٢١) وما بعدها، والشرح الكبير (١/ ٥٣٥).

(٣) انظر الشرح الكبير (١/ ٥٣٥)، الهمع (٢/ ٢٧١).

(٤) انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٨٤)، وقصرت نسبته على الفراء في الشرح الكبير (١/ ٥٣٥)، وعليه وعلى الكسائي في الرضي (١/ ٨٣)، والتسهيل (٧٧)، والهمع (٢/ ٢٧١).

واكتفى الصيمري في التبصرة (١/ ١٢٥)، بنفيه عن البصريين، قال: «وأما (كان زيد أخاك) فلا يجوز عند البصريين ردها إلى ما لم يسم فاعله...».

(٥) راجع (ص١٧٦/ ب).

(٦) في (ب) «وبالفارغ» وهو خطأ.

الأصح[١]، وأن هذه النيابة مختصة بباب القول، دون ما رادفه كالوحي والإلهام.

وفي «شبهه» اسمُ المفعولِ، وما في تأويله، «كما مضروب أبوك» و«لا صريع أخوك» أي مصروع، والمصدرُ بِنَاء على رأي الجُمْهور[٢] أنه يعمل في النائب، كـ«عجبت من جُنُونٍ بالعلم أخوك» و«من زُكَامِ اليومَ أبوك» أي من أن جُنَّ أو زُكِمَ، والظرف المستقر إن قُدِّرَ متعلَّقُه، نحو: «موجود» واسمُ التفضيلِ كـ«هل أحدٌ أَحَبُّ إليه المدحُ منه إلى الله تعالى»[٣] وكذا نحو: ما أحب[٤] منه إلا أخوه، على لغة من يرفع الفاعل مطلقًا باسم التفضيل.

والذي ينوب الفاعل باختلاف: التَّمييزُ[٥] كقولهم: «خذه مطيوبة به نفسٌ»[٦] والمَجْرُورُ بحرف غير زائد[٧]، كسير بزيد.

والمفعولُ له إن جُرَّ بالحرف، كقوله[٨]:

يُغْـضِي حيـاءً ويُغْـضَي مـن مهابَتِـهِ[٩] ....

---

(١) انظر (ص١٧٣/ أ).

(٢) ينظر الارتشاف (٢/ ١٨٤).

(٣) أخرجه في صحيحه البخاري في كتاب التفسير، باب ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن (٥/ ١٩٤)، بلفظ: «ولا شيءَ أحبُّ إليه المدح من الله ولذلك مدح نفسه».

والترمذي في سننه في كتاب الدعوات (٥/ ٥٤٢، ٥٤٣)، بلفظ: «ولا أحد ...» عن عبد الله بن مسعود.

(٤) في (ج) «أجن» والصواب ما أثبت؛ لأن اسم التفضيل لا يبنى من الملازم للمجهول مثل «جُنَّ».

(٥) أجاز نيابته عن الفاعل الكسائي. انظر التسهيل (٧٧)، الأشموني (٢/ ٧٠).

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٦١١)، تعليق الفرائد (٤/ ٢٦٣).

(٧) جوز نيابته الجمهور، ومنع ذلك آخرون تعددت مذاهبهم فيه. راجع الهمع (٢/ ٢٦٧-٢٦٨).

(٨) الفرزدق.

(٩) .... ** فما يُكَلَّـم إلا حـين يبتسـم

البيت من قصيدة للشاعر يمدح زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم عند الكعبة مطلعها:

هذا الذي تعرف البطحاءُ وطأتَهُ ** والبيت يعرفه والحِلُّ والحرمُ

وقبل الشاهد:

إذا رأتـه قـريشٌ قـال قـائلُهـا ** إلى مكـارمِ هذا يَنْتهي الكرمُ

=

ويجاب بأن النائب ضمير المصدر، أو بأن المجرور ليس للتعليل.

وباتفاق: المفعولُ بِهِ، والمَصْدَرُ، والظَّرفُ، والمجرورُ بحرفٍ زائد.

وقد جَزَمَ بالصحيحِ فقال: (أَقِمْ مَقَامَ الفَاعِلِ الَّذِي حُذِف) لغرض من الأغراض التي جمعتها -بزيادة[1]- في قولي:

وحــذفك الفاعــلَ لِلنَّظَــامِ[2] والسَّـجْعِ والتَّحْقِـيرِ[3] والإِعْظَـامِ

والخـوفِ[4] والإبهـامِ والإيثـارِ[5] والعِلْـمِ والجَهْـلِ والاختـصارِ

تَيَـسُّرِ الإنكـارِ[6]، واختيـارِ تَفَطُّـنِ السَّـامِعِ، أو مِقْـدَارِ

ذَكَـاهُ[7]، أو تَخْيِيلِـكَ العُـدُو وَلا مِنْـكَ إِلى أَقْوَاهُمَـا[8] دَلِـيلاَ

=

وبعده:

بِكَفِّهِ خيزران رِيحُهُ عَبِقٌ ** من كفِّ أروعَ في عِرْنِينِهِ شَمَمُ

البطحاء: أرض مكة المنبطحة، الأغضاء: إرخاء الجفون، خيزران: عصا خيزران، عبق: تفوح منه رائحة الطيب، الأروع: من يروعك جماله وجلاله، عرنينه: أنفه، الشمم: ارتفاع الأنف، كناية عن العزَّة.

ديوانه (٢/ ١٧٨، ١٨١)، الحيوان (٣/ ١٣٣)، ابن يعيش (٢/ ٥٣)، شرح الألفية للمرادي (٢/ ٣٠)، المغني (١/ ٣٢٠)، العيني (٢/ ٥١٣)، (٣/ ٢٧٣)، الأشموني (٢/ ٦٦، ٢١٣)، التصريح (١/ ٢٩٠)، (٢/ ١٠)، شرح أبيات المغني (٥/ ٣١١، ٣٢٣).

(١) أي أنه زاد في الأغراض المألوفة عند النحاة أغراضًا جديدة.

(٢) أي لضرورة النظم في الشعر.

(٣) أي لكونه حقيرًا لم ترد أن تجرى ذكره في الكلام نحو: طُعِنَ عمر. المكودي (ص٦٠).

(٤) قال ابن عصفور في الشرح الكبير (١/ ٥٣٤): «وإما الخوف منه أو عليه نحو: قتل الأمير ولا تذكر قاتله خوفًا من أن يقتص منه ...».

(٥) إيثارًا لغرض السامع في عدم ذكر الفاعل. انظر المقرب (١/ ٨٠).

(٦) يعني أن الفاعل يُحذف لتأتي الإنكار عند الحاجة إليه مثل: قُتِل فلان، حذف الفاعل ليتأتى له التهرب من الشهادة عند الاستشهاد في الدعوى، والله أعلم.

(٧) الأصل «ذكاءه» فحذف الهمزة لضرورة النظم.

(٨) مرجع الضمير الفاعل والمفعول، إذ يحذف المتكلم الفاعل ويسند الفعل إلى المفعول ليخيل للسامع أنه عدل عن الإسناد إلى الفاعل؛ لأن علاقة الفعل بالمفعول متيقنة وعلاقته بالفاعل مشكوك فيها. والله أعلم.



/ ولا احــترازِ ظــاهرًا عــن العَبَــث وللوِفَــاقِ[(١)] فاشــكرنَّ مَــنْ نَفَــث[(٢)] ١٨٠/ب

(مَفْعُولَهُ) أي المفعول به المنصوب؛ لأنه المراد عند الإطلاق (فِي كُلِّ مَا لَهُ عُرِف) من الأحكام السابقة وغيرها:

فَصَيِّره عمدةً بعد أن كان فضلة يتم الكلام بدونه، كـ﴿قُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ [يوسف: ٤١].

وجَرِّدْ عامله من علامة التثنية والجمع إذا أُسند إليهما، كأُقيم الزيدان أو الزيدون، وأقيمت الهندات، إلا على لغة: «أكلوني البراغيث».

وأَنِّثْهُ على التفصيل السابق[(٣)] بعد امتناعه، كأقيمت هند إلا على لغة: «قال فلانة» فلك تذكيره مطلقًا.

وَامْنَعْ حذفه بعد جوازه إلا إذا كان ياءً أو ألفًا أو واوًا، تلاها ساكن على ما مرَّ[(٤)]، أو واردًا بالحذف في نحو: مَثَلٍ، أو كان عاملُه مصدرًا، كعجبت من إعطاءٍ درهمًا، أو محذوفًا كقولك: نَعَمْ، درهمًا، جوابًا لمن سألك: هل أُعْطِي زيد شيئًا؟ أو في استثناء مفرغ، كما أقيم إلا هند، أو في ضرورة.

وَامْنَعْ تقديمه على عامله -وإن كان ظرفًا على الصحيح- بعد جوازه، ونحو: إِنْ زَيْدٌ مظلوم فانصُرْهُ، رافعه محذوف لدلالة ما بعده، أي إن ظلم زيد.

وَاحْذِفْ فعله الرافعَ له وجوبًا إن فَسَّره متأخر كالمثال[(٥)]، وكمتى زَيْدٌ يُباع فاشتره، وجوازًا إنْ أُجِيب به استفهامٌ: كنَعَمْ، زيدٌ، لمن قال: هل أُقِيم أحد؟ أو نَفْيٌ: كبلى زيدٌ، لمن قال: لم يُعط أحدٌ درهمًا، أو تلا همزةَ استفهامٍ، نحو: أزيد يُقام؟ أو استلزمه ما قبله، إلى غير ذلك من الأحكام.

---

(١) أي لتوافق القوافي. انظر المقرب (١/ ٨٠).

(٢) جاء هذا النظم في الكوكب الدرية (١/ ٨٦)، دون نسبة، وعبارة الشارح المتقدمة صريحة في نسبة النظم إلى نفسه.

(٣) في باب الفاعل.

(٤) في الفاعل (ص١٧٥/ أ) وما بعدها.

(٥) السابق.

وحينئذٍ إن تعدّى إلى مفعول واحد تعينت إقامته، كما يتعين الضمير مطلقًا[١]، كـ﴿ قُضِيَ ٱلْأَمْرُ ﴾ أصله: قَضَى اللهُ الأمرَ، فحُذِفَ الفاعل، وأُنِيب عنه مفعوله فارتفع، فالتبس بالفاعل، ففـرق بينهمـا بإبقاء العامل على أصل وضعه مع الفاعل، وبِتَغْيِيرِهِ عنه مع نائبه، خلافًا لمن زعم -كالكوفيين[٢]، والمبرد[٣]، وابن الطراوة[٤]، ونسبه لسيبويه[٥]- أن فعله وضع كذلك، وليس مُغَيَّرًا، (وكَظُنِنْتُ قَائِمًا، وأُريتُ أباكَ صائمًا، وما سُقِيَ لبنًا إلا أنا، وإنما نُقِصَ درهما هو)[٦].

وإن تعدّى إلى مفعولين أصلهما / المبتدأ والخبر -وهو «ظن» وأخواتها- وجب إقامة الأول، كـ: خِيل أبوك قائمًا. ١٨١/أ

أو إلى مفعولين أولهما فاعل في المعنى، وهو باب «كسا» و«أعطى» فكذلك عند اللبس، كأُعطِي زيدٌ عمرا، وإلا فالأول أَوْلَى، كسُقِيَ زيدٌ لَبَنًا، وأُعطِي زيدٌ درهمًا، ويجوز: سُقِي لَبَنٌ زيدًا، وأُعطِي درهمٌ زيدًا.

أو إلى مفعولين يتعدى إلى ثانيهما تارة بنفسه وتارة بالحرف، وهو باب «اختار» أقمت الأول، كاختير أبوك الرجال، وأمر أخوك خيرًا، وأجاز ابن مالك[٧] -كالسيرافي[٨] والفراء[٩]- إقامة الثاني، كاختير الرجالُ أباكَ، وأُمِرَ أخاك خَيْرٌ[١٠].

---

(١) أي إذا كان المفعول به ضميرًا تعين كونه نائب فاعل، سواء كان الفعل متعديًا إلى واحد أو اثنين أو ثلاثة، وسيمثل الشارح لذلك قريبًا.

(٢) انظر الارتشاف (٢/ ١٩٥)، الهمع (٦/ ٣٦).

(٣) انظر المرجعين السابقين، ويفهم من كلامه في المقتضب (١/ ٢٤٤، ٢٤٨) أن بنية الفاعل أصلية وبنية المفعول مغيرة عنها.

(٤) انظر المرجعين السالفين، وابن الطراوة النحوي (ص١٣٧).

(٥) المشهور عنه أن المبني للمفعول مغير عن صيغة الفاعل، الكتاب (٢/ ٣٦٠)، وهو رأي أكثر النحويين. انظر ابن يعيش (٧/ ٧١)، الشرح الكبير (١/ ٥٤٠)، البسيط (٢/ ٩٥١).

(٦) سقط من (ب).

(٧) التسهيل (٧٧).

(٨) ارتشاف الضرب (٢/ ١٨٨).

(٩) انظر المرجع السابق، والهمع (٢/ ٢٦٤).

(١٠) في (ب) «خيرًا».

أو إلى مفعولين، قد يتعدّى[(١)] إليهما بنفسه، وقد يلزم، كزاد، ونقص[(٢)]، فالظاهر أنه كباب «كسا» فينوب الأول مطلقًا، وكذا الثاني إن أُمِن اللَّبس، فتقول في: زدت أباك دينارًا، زِيْدَ[(٣)] أبوك دينارًا، وهو أَوْلَى، أو زِيْدَ أباك دينارٌ، وفي: زِدتُ أباك عمرًا، زِيْدَ أبوك عمرًا، دون العكس للبس.

وقد يجب الثاني: كنُقِصَ من رزقه عشرون، ويجيز ابن مالك «عشرين» كما مرَّ، فإن كانت «نقص» لازمة فالظرف و«عشرين» حال، ونحو: نُقِصَ زَيْدٌ من رزقه عشرين، إنْ (عَدَّيْتَ) «نقص» لاثنين فالوجهان، أو لواحد فـ«عشرين» حال، ونحو[(٤)]: زيد نقص من رزقه عشرين، إن كان في «نقص» ضمير، فكنُقِصَ زيدٌ من رزقه، وإلا فكنُقِصَ من رزقه، وحيث كان «عشرين» حالاً، فالرزق معلوم، والنقصان مجهول، وإلا فبالعكس، فعلى المتكلم بيان مراده بالإعراب، واجتناب اللبس.

أو إلى ثلاثة مفاعيل أصل الأخيرين المبتدأ والخبر: وهو «أعلم» وأخواتها أقمت الأول، وهو أَوْلَى، وقيل: بوجوبه، كأُعْلِمَ زيدٌ أباك قائمًا، أو الثَّاني، كأُعلم زيدًا أبوكَ قائمًا، وأجاز ابن مالك[(٥)] وجماعة إقامة الثالث هنا، والثاني في باب «ظَنَّ» إن أُمِن اللّبس، ولم يكن جملةً، أو شبهها -وهو الظرف والمجرور- كأُعْلِم زيدًا أباك قائمٌ، وخِيل زيدًا صائمٌ.

أو إلى ثلاثة مفاعيل غير ما ذُكِر بناء على رأي قوم[(٦)] كعبد القاهر[(٧)] والكمال بن

---

(١) في (ب) «تعدى».

(٢) «زاد ونقص» يستعملا على ثلاثة أوجه: اللزوم، التعدي إلى واحد، التعدي إلى مفعولين. راجع البسيط (٢/ ٩٨٩، ٩٩٠).

(٣) في (ب) «أزيد».

(٤) في (ب) «ويجوز».

(٥) التسهيل (٧٧).

(٦) منهم الأخفش. راجع الأشموني (٢/ ٤٤).

(٧) في المقتصد (١/ ٣٤٨، ٣٤٩)، قال: «اعلم أن نقل الفعل بالهمزة يزيد في الكلام مفعولاً فإن كان فعلٌ غير متعدٍّ عَدَّاهُ، كقولك: ذهب زيد، وأذهبت زيدًا، وإذا كان متعديًا إلى مفعول واحد عدّاه إلى مفعولين، وذلك كقولك: ضرب زيد عمرًا، وأضربت زيدًا عمرًا، ... وإذا كان الفعل يتعدى إلى مفعولين عداه إلى ثلاثة، وذلك في قولك في علمت زيدًا منطلقًا: أعلمت زيدًا عمرًا منطلقًا، وكذلك قولك: أرى الله زيدًا عمرًا خير الناس...». وانظر الكتاب نفسه (١/ ٦٢٩).

الأنباري[1] أن غير باب «أعلم» قد يتعدى إلى ثلاثة، كاستعطيت زيدًا عمرًا درهمًا، فالظاهر وجوب إقامة الأول عند اللبس، كاستُعْطِي زيدٌ عمرًا بكرًا، وإلا فالأول أَوْلَى، كأُستُعْطِي زيدٌ عمرًا درهمًا، ويجوز الثالث، كاستُعْطِي زيدًا عمرًا درهمٌ، دون الثاني إلا إذا لم يلبس[2].

(أَوْ) أقم مقامه (مَصْدَرًا) متصرفًا مختصًا بتحديد: كضُرِبَتْ[3] ضربتان، أو بوصفٍ ظاهرٍ: كسِيرَ سَيْرٌ شديدٌ، أو مقدرٍ: كسِيْرَ بِهِ سَيْرٌ، تَعْنِي نوعًا من السير، / ومنه ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ﴾ [البقرة: ١٧٨] أي شيء ما، أو بإضافةٍ: كضُرِبَ ضربُ الأمير، أو بـ«أل» للعهد، كسِيرَ السَّيْرُ، إذا كان هناك سير معهود، أو للجنس كجُلِسَ الجُلوسُ، تريد الجنس، وتعني به التكثير، أو بكونه اسم نوع: كقُعِدَ القُرْفُصَاءُ[4]. ١٨١/ب

وتَصَرُّفُهُ: أن لا يلازم النصب على المصدر، فخرج نحو: «معاذَ اللهِ» و«سبحانَ اللهِ» و«عَمْرُكَ اللهَ»[5] بنصب الجلالة الشريفة، وقد ترفع.

واختصاصُهُ: أن يفيد زيادةً على معنى عامله، فخرج المؤكَّد: كضربته ضربًا، (إلا إن قُيِّدَ عاملُه بظرفٍ لا ينوب، كجُلِسَ دونك جلوسٌ، وقِيْمَ لأجلك قيامٌ.

قيل[6]: ومنه ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ ﴾ [سبأ: ٥٤] فالنائب ضمير المصدر المؤكد المفهوم من «حيل» والأقرب أن مرجعه مختص بـ«أل».

وقيل[7]: لا ينوب ضميره إلا إن عاد لجامع الشروط، ودل عليه غير عامله، كأن يقال:

---

(١) أسرار العربية (٩٠).

(٢) أي يجوز إقامة الثاني مكان الفاعل إذا لم يلبس.

(٣) أهملت الباء في (ج)، والتاء فيه للتأنيث.

(٤) بسكون الراء، وضم القاف والفاء، وفتحهما، وكسرهما، ضرب من القعود، يُمدّ ويقصر، وهو أن يجلس الرجل على أليتيه ويُلصق فخذيه ببطنه ويحتبي بيديه يضعهما على ساقيه، كما يحتبي بالثوب. انظر القاموس (قرفص) (٧/ ٧١، ٧٢).

(٥) حكاه المازني عن أعرابي، وهو قَسَمٌ. انظر شرح الكافية لابن مالك (٢/ ٨٧٠).

(٦) القائل ابن أبي الربيع كما في ارتشاف الضرب (٢/ ١٨٩)، وانظر البسيط (٢/ ٩٦٥).

(٧) انظر التسهيل (٧٧)، والارتشاف (٢/ ١٨٨).

هل سار أحد سيرًا شديدًا؟ فتقول: نعم سير، أي هو، أي سير شديد)[1].

(فَـ) إن فُقِد المصدر أقمت مقامه (ظَرْفًا) متصرفًا إن اختصَّ: كجُلِس أمامُكَ، وصِيمَ رمضانُ، أو قُيِّد عامله بمعمول آخر: كسِيرَ بزيد يومٌ.

وتصَرُّفُهُ: استعماله ظرفًا تارةً وغير ظرف أخرى، فخرج نحو: «إذا» و«عند» و«هنا» مما يلازم النصب على الظرفية.

واختصاصه: دلالته على معين فخرج نحو: «وقت وحين، وناحية، وجانب».

(أَوْ) أقمت مقامه (مَجْرُورًا) إما بحرف زائد إجماعًا: ويُتْبَعُ على اللفظ والمحل كما أُقِيمَ من رجالٍ فاضلين، أو فاضلون، والمحلُّ حينئذ للمجرور وحده باتفاق كما في الارتشاف[2].

وإمَّا بحرف غير زائد: إن لم يكن علّة، ولا معمولاً لمحذوف، ولا مختصًا بوجه واحد في الاستعمال، كـ«مذ» تختص بالزمان، و«رب» بالنكرة، كـ﴿ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة: ٧]، وسير بزيد، والمحل حينئذ للمجرور وحده[3] على الصحيح، لكن لا يُتْبَعُ على محلّه، خلافًا للبديع[4] والنهاية[5].

وقال[6] الفراء[7]: للحرف وحده، وابن مالك[8]: لهما معًا، والكسائي[9] وهشام[10]: النائب حينئذ ضمير محتمل للمصدر والزمان والمكان، وابن درستويه[11]،

---

(١) سقط من (ب).

(٢) (٢/ ١٩٢).

(٣) على مذهب البصريين. انظر: شرح المرادي (٢/ ٣١)، الأشموني (٢/ ٦٧).

(٤) في النحو، كتاب للشيخ محمد بن مسعود الغزني انظر ترجمته في (ص١٦٠/ ب).

(٥) لابن الخباز كما في المغني (١/ ١٧٩)، والهمع (١/ ٦).

(٦) سقط العاطف من (ب).

(٧) ارتشاف الضرب (١/ ١٩٢)، وشرح الألفية للمرادي (٢/ ٣١)، الهمع (٢/ ٢٦٨).

(٨) التسهيل (٧٧)، وقد سبقه إلى هذا القول عبد القاهر الجرجاني. المقتصد (١/ ٣٥٣).

(٩) الارتشاف (٢/ ١٩٢).

(١٠) المرجع السابق.

(١١) ارتشاف الضرب (٢/ ١٩٢)، الأشموني (٢/ ٦٦)، التصريح (١/ ٢٨٧)، الهمع (٢/ ٢٦٨).

والسهيلي[١]، والرندي[٢]: هو ضمير مصدر عامله.

وما ذكره[٣] -من تقديم المصدر على ما بعده عند فَقْدِ المفعول- هو رأي ابن عصفور[٤]، وهو على وجه الاختيار لا الوجوب، خلافًا لما يوهمه كلامه[٥].

واختار الأخفش[٦]، وابن معطٍ[٧]: المجرورَ، وأبو حيان[٨]: ظرفَ المكان، وقال الجُزُولي[٩]: تساوت / رتبها[١٠]، والحقُّ: تقديم ما كانت عناية المتكلم بذكره أشد. ١٨٢/أ

---

(١) انظر المراجع السابقة.

(٢) في (أ، ب) «الزنذي»، وفي (ج) «الزندي»، والصواب ما أثبت، نسبة إلى (رندة) مدينة قديمة بالأندلس. ذكرها ياقوت في المعجم (٣/ ٧٣، ٧٤)، انظر رأيه في المراجع السابقة.

وهو أبو علي عمر بن عبد المجيد بن علي الرندي (٥٤٣-٦١٦هـ)

نزيل (مالقة) قرأ بالروايات على السهيلي، وأحكم عنه العربية، وكان إمامًا في القراءات والعربية، له: «شرح الجمل للزجاجي». غاية النهاية (١/ ٥٩٤)، بغية الوعاة (٢/ ٢٢٠)، معجم المؤلفين (٧/ ٢٩٥).

(٣) الناظم، والتقديم مستفاد من قوله (فظرفا) لأن الفاء تفيد الترتيب والتعقيب.

(٤) في المقرب (١/ ٨١) قال: «فإن لم يكن للفعل مفعول به مُسَرَّحٌ أقمتَ أيَّ البواقي شئت إلا أن إقامة المصدر المختص في اللفظ أولى من إقامة غيره...».

(٥) كلام العمريطي في النظم.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب (٢/ ١٩٤).

(٧) الفصول (١٧٧).

يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي المغربي (٥٦٤-٦٢٨هـ)

ولد بالمغرب، وتلمذ للجزولي، ورحل إلى دمشق، وأقرأ الناس بها النحو والأدب، ثم إلى مصر، وكانت وفاته فيها، من كتبه: «الدرَّة الألفية في علم العربية»، و«العقود والقوانين»، و«الفصول الخمسون» واسمه في بعض المراجع يحيى بن معطي. معجم الأدباء (٢٠/ ٣٥، ٣٦)، وفيات الأعيان (٢/ ٣١٠، ٣١١)، مرآة الجنان (٤/ ٦٦)، بغية الوعاة (٢/ ٣٤٤)، مفتاح السعادة (١/ ١٥٧).

(٨) في الارتشاف (٢/ ١٩٢).

(٩) أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت المراكشي (...-٦١٠، أو ٦٠٦هـ ٦٠٧، أو ٦١٦هـ).

عالم بالعربية، تصدر للإقراء بالمرية والجزائر، وولي خطابة مراكش، وكانت وفاته بـ«أَزُمُّورَة» بلد للبربر بالمغرب، من مؤلفاته: «شرح أصول ابن السراج»، و«المقدمة الجزولية»، و(الجزولي) بضم الجيم والزاي، نسبة إلى (جُزُولة) بطن من البربر، وقيل: بفتح الجيم. إنباه الرواة (٢/ ٣٧٨، ٣٨٠)، وفيات الأعيان (١/ ٤٩٨، ٤٩٩)، مرآة الجنان (٤/ ٢٠)، بغية الوعاة (٢/ ٢٣٦، ٢٣٧).

(١٠) نص كلامه في المقدمة (ص١٠٧/ ب): «فإذا وجد المفعول به لم يقم سواه، وإذا عدم تساوت مراتب البواقي في الجواز».

وعلى كل حال لا تُنِب أحد الثلاثة عنه إلا (إِنْ لَمْ تَجِدْ مَفْعُولَهُ المَذْكُورَا) فإن وُجِد تَعَيَّن في الاختيار للنيابة، خلافًا لابن مالك[١] تبعًا للأخفش[٢] والكوفيين، لقراءة بعضهم[٣]: ﴿ نُجِّيَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنبياء: ٨٨] بتشديد الجيم مبنيًا للمفعول، وإنابة ضمير مصدره المفهوم منه، أي: نُجِّيَ هو، أي: التَنَجِّي[٤]، ونصب المفعول به، وهو «المؤمنين»[٥].

وأما قراءة أبي جعفر[٦]: ﴿ قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يَغْفِرُوا۟ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ لِيُجْزَىٰ قَوْمًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴾ [الجاثية: ١٤] ببناء يجزى للمفعول، فالنائب ضمير الغفران المفهوم من «يغفروا» أي ليجزى هو، أي الغفران، وهو مفعوله الثاني؛ لأن «جزى» من باب «كسا» ويحتمل كونه ضمير مصدره، أي ليجزى هو، أي الجزاء، وكونه المجرور وهو «بما» فيكون دليلا لابن مالك[٧].

ثم لا بد في باب النيابة من تغيير العامل ولو تقديرًا عن بنيته الأصلية، فإن كان اسم فاعل: جعل اسم مفعول، فتقول: ما منصور أخوك، وهل مُكْرَمٌ أبوك؟ في هل مُكْرِمٌ أنت أباك؟ ومن ناصرٌ زيدٌ أخاك.

وإن كان فعلاً: (فَأَوَّلُ الفِعْلِ الَّذِي هُنَا يُضَمّ) لفظًا إن كان مضارعًا، ولفظًا أو تقديرًا إن كان ماضيًا (وَكَسْرُ مَا قَبْلَ) الحرف (الأَخِيرِ) لفظًا أو تقديرًا (مُلْتَزَم، فِي كُلِّ ماضٍ) كنُصِرَ وشُدَّ، وأصله «شُدِدَ» فحذفت كسرة الدال الأولى وأدغمت، فإن بدئ بتاء زائدة: ضم ثانية

---

(١) التسهيل (٧٧).

(٢) انظر المسألة في المرجع السابق، وائتلاف النصرة (٧٧، ٧٨)، الأشموني (٢/ ٦٧)، التصريح (١/ ٢٩١)، الهمع (٢/ ٢٦٥).

(٣) ابن عامر، برواية شعبة، المبسوط (٢٥٤)، العشر (٢/ ٣٢٤)، البحر (٦/ ٣٣٥).

(٤) هذا سَهْوٌ من الشارح؛ لأن «التَّنَجِّي» مصدر «تَنُجِّيَ» المزيد بالتاء والتضعيف، أما مصدر «نُجِّيَ» المزيد بالتضعيف فقط فهو «التَّنْجِيَة».

(٥) فيه أقوال أخرى ينظر: الكشاف (٣/ ٥٨٢)، المغني (٢/ ٥٥٥، ٦٦٩).

(٦) انظر المبسوط (٣٣٩)، العشر (٢/ ٣٧٢).

(٧) والأخفش والكوفيين.

أيضًا، كتُعُلِّمَ العلمُ، وتُدُحرِج، أو بهمزة وصل: ضم ثالثه معها، كانطُلِقَ به، واجتُمِع، واستُخرِج المالُ، وتنقلب الألف الزائدة واوًا مطلقًا لانضمام ما قبلها، كضُرِب، وتُضورِب.

وأما «اختِير» و«انقِيد» بكسر ثالثهما، وسكون ما قبل آخرهما لفظًا، فأصلهما: اختُيِر، وانقُوِد، بضم التاء والقاف، وكسر الياء والواو، وإنما نقلت كسرة ما قبل الآخر إلى ما قبله، فسلمت الياء، وانقلبت الواو ياء.

وكذا «قِيل» و«بِيع» / كما سيأتي، و«استُجِيب» فإن أصله: استُجْوِب بسكون الجيم، ١٨٢/ب فنقلت كسرة الواو للجيم، فانقلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة.

وقد فهم أن ألف «اختار» وما بعدها بدلٌ من أصل لا زائدة.

(وَهُوَ) أيما قبل الآخر (فِي المُضَارِعِ، مُنْفَتِحٌ) لفظًا: (كَيُدَّعَى) ويُنْصَر، أو تقديرًا: كيُختَار، ويُنْقَاد، إذ أصلهما: يُختَيَر، ويُنْقَوَد، فقُلِبت الياء والواو المفتوحتان ألفًا؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، وكذا يُقَال، ويُبَاع، ويُستجاب، أصلها: يُقْوَل، ويُبْيَع، ويُستَجْوَب، بفتح ما قبل آخرها[1]، وهو حرف العلة، وسكون ما قبله، فنُقِلت فتحة حرف العلة إلى ما قبله، وقُلِب[2] ألفًا لتحركه في الأصل وانفتاح ما قبله الآن.

(وَ) أما (كَادُّعِي) فمثال للماضي (وأَوَّلُ الفِعْلِ الَّذِي كَبَاعَا) وقال، في كونه ماضيًا ثلاثيًا أعلت عينه (مُنْكَسِر) لفظًا فتنقلب ألفه ياء، كقِيل، وبِيع (وَهُوَ الَّذِي قَدْ شَاعَا) من ثلاث لغات فيه.

ولك الإشمام: بأن تخلط الكسرة بشيء من صوت الضمة، فهو في الحقيقة رَوْمٌ لا إشمام.

وإخلاص الضمة[3]: فتنقلب الألف واوًا، كقُول وبُوع.

وأصل: «قيل، وبيع» قُوِلَ، وبُيِعَ، بضم فكسر، ففعل بهما ما مرَّ في «اختير، وانقيد» فَضَمُّ الأوَّلِ وكَسْرُ ما قبل الآخر مقدران.

---

(١) في (ب) «آخرهما».

(٢) في (ب) «وقلبت».

(٣) وهي لغة ضعيفة، عزيت لبني فقعس، وبني دبير. انظر الأوضح (٢/ ١٧٥)، الأشموني (٢/ ٦٣).



وأصل: «قُوْل، وبُوْع» قُوِل، وبُيِع أيضًا، ثقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت، فسلمت الواو، وانقلبت الياء واوًا؛ لانضمام ما قبلها، فكسر ما قبل الآخر مقدر.

وإذا خيف اللبس[1] بشيءٍ من هذه اللغات، اجتنب على الأصح.

وتَجِيءُ هذه اللغات في ثالث نحو: «اختار» و«انقاد»[2] على الصحيح، وتتبعه همزة الوصل في اللفظ، أو تضم مطلقًا.

وفي نحو: «شُدَّ»[3] أيضًا، خلافًا للجمهور[4]، فإن بدئ بواو كـ«وُدَّ» جاز أيضًا قلب الواو همزة، فتكون ستًّا[5].

فلو اعتلت العين ولم تعلّ كـ«عَوِر» و«صَيِد» و«اجتوَر» و«انعوَر»، و«استَحَوذ» فكالصحيح بلا فرق، والاعتلال بالتاء: كون / اللفظ فيه حرف علّة، والإعلال بلا تاء: إعطاء حرف العلة حقّه من قلب وإبدال. ١٨٣/أ

ولك في نحو: «ضُرِب»[6] سكون ثانية أيضًا، مع ضم أوله وكسره، فإن بُدِئ بواو كـ«وُصِل» جاز أيضًا قلب واوه همزة كـ«أُصِل» فتكون سِتًّا[7].

---

(١) أي لبس المفعول بالفاعل، وهو حاصل في بعض الأفعال الماضية عند إسنادها إلى ضمير متكلم أو مخاطب، قال ابن عقيل في المساعد (١/ ٤٠٣): «إذا قلت: -في بِيع العبدُ- بِعت، يعني العبد، بإخلاص الكسر، وفي عُوق الطالب: عُقت، يعني الطالب، بإخلاص الضم، لم يعلم كون المخاطب مفعولاً، بل المتبادر إلى الفهم كونه فاعلاً، والمراد كونه مفعولاً، قال المصنف: ولا يفهم ذلك إلا بإشمام، فوجب التزامه في مثل هذا».

(٢) فتقول: اختور وانقود، واختير وانقيد، بضم التاء والقاف، وكسرها، والإشمام. وقس عليه كل فعل على وزن «افتعل وانفعل».

(٣) و«رد» من كل فعل ثلاثي مضاعف مدغم.

(٤) لا يجوز عندهم غير الضم. انظر ارتشاف الضرب (٢/ ١٩٧).

(٥) محصل الستة هو: ثلاثة مع الواو إخلاص الضم، إخلاص الكسر، الإشمام، وثلاثة مع الهمزة المبدلة من الواو إخلاص الضم... إلخ.

(٦) مما كان على زنة «فعل».

(٧) تقدم بيانها في «ود».



وفي نحو: «غزا ورمى وطوى ووقى» لغات:

١. وُقِي، ورُئِي[١]، وغُزِي، بضم فكسر على الأصل.

٢. وُقْي، ورُوْي، بضم فسكون، فتسلم الواو في نحو: غزا، فتقول: غُزْوَ، وتُقلب ياء في نحو: طُوْي وتدغم فتقول: طُيَّ.

٣. وُقَى، ورُأَى، وغُزَا، بضم ففتح فألف، فإذا أسند للمؤنث سقطت الألف، كغزت هند.

٤. وِقَى وغِزَا ورِئَا بكسر ففتح فألف، فتسقط ألفه فيما مرَّ.

٥. رِيْءَ، بكسر فياء ساكنة فهمزة، ولا أعلم مجيئها في غير «رأى» وأصله: «رِئْيَ» بهمزة فياء، فإمَّا قُلِب فوزنه «فِلْع» وإمَّا أُبدِلَت الهمزة ياء، لسكونها بعد كسرة، والياء همزة لتخفيف ثقل توالي الياءين، والظاهر أنها تجيء في أخواته، فنقول: طِيَّ، بالإدغام، ووِقْيَ، ورِمْيَ، وغِزْوَ.

وقد مَرَّ أن الفاعل قسمان، فكذا نائبه (وَذَاكَ إِمَّا مُضْمَرٌ) مرفوع أو مجرور (أَوْ مُظْهَرُ، ثَانِيهِمَا) يشمل المُفْرَدَ: صريحًا كان (كَيُكْرَمُ المُبَشِّرُ) وما أُقِيم من أحد، أو مؤولاً: كـ﴿ قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ ﴾ [الجن: ١]، أي استماعهم، و: خِيلَ أن يصوم، أي صيامه، ولاشتمال صلة «أَنَّ» على طرفي الإسناد أغنت بصلتها عن مفعولي «خال».

والجُمْلَةَ[٢] أيضًا: لأنها هنا اسم حكمًا، لحلوها محل المفرد كـ﴿ ثُمَّ يُقَالُ هَـٰذَا ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴾ [المطففين: ١٧]، ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ ﴾ [الجاثية: ٣٢] خلافًا لمن زعم -كابن عصفور وأبي حيان[٣] ونسباه للبصريين- أن النائب ضمير مصدر «يقال» و«قيل» والجملة مفسرة له، وكالمراد بها لفظها، نحو: رُقِم في اللواء ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

والظرف كجُلِس أمامُك، وصِيمَ رمضانُ، وشبهه في نحو: قِيم في الدار؛ لأن الأصل

(١) في (ب، ج) «رومي» وأثبت ما في النسخة الأصلية، لإجماع النسخ على التمثيل به في سائر اللغات.

(٢) ممن أجاز إقامة الجملة مقام الفاعل أبو القاسم الزمخشري. الكشاف (١/ ١٨١).

(٣) البحر (١/ ١٦٤).



المجرور وحده، وهو اسم.

(أَمَّا الضَّمِيرُ فَهُوَ) متصل مرفوع، أو مجرور، ومنفصل مرفوع، وكل منها يرفعه / ١٨٣/ب الماضي، والمضارع، واسم المفعول، والمصدر[1] أو اسمه المنحلّ إلى «أَنْ» والفعل، واسم التفضيل في لغة من يرفع به كل فاعل[2]، والظرف المقدر مُتَعَلَّقُهُ بنحو يوجد أو موجود، أما المصدر النائب عن فعله فلا يرفع إلا المتصل[3]، كجونا لزيد.

فالمتصل المرفوع: (نَحْوَ قَوْلِنَا) في الماضي (دُعِيتُ) ودعينا، ودُعِيتَ، ودعيتِ، ودعيتما، ودعين، والرجل دُعِي، والمرأة دُعِيَتْ، والرجلان دُعِيَا، والمرأتان دُعِيَتَا، والرجال دُعُوا، وأصله: «دُعِيُوا» فنقلت ضمة الياء للعين، وحذفت، والنسوة دُعِين.

وفي المضارع (أُدْعَى) وأصله: «أُدْعَوُ» فقلبت الواو ياءً، لتطرفها لا ما بعد فتحه رابعة فصاعدًا ثم الياء ألفها، لتحركها وانفتاح ما قبلها، ونُدْعَى نحن، وتُدعَى يا رجل، وتُدْعَين يا امرأة بوزن «تُفْعَين» وأصله: «تُدْعَوِينَ» ثم «تُدْعَيِينَ» كـ«تُفْعَلِين» فحذفت الياء الأولى بعد قلبها ألفًا، فهو معرب، إذ الياء الموجودة ضمير، والنون علامة الرفع، وتُدعَيانِ أنتما، وتُدْعَون يا رجال، بوزن «تُفْعَون» وأصله: «تُدْعَوُونَ ثم تُدْعَيُونَ» كـ«تُفْعَلُون» فحذفت الياء بعد قلبها ألفًا أو بعد سلب ضمتها، فهو معرب إذا الواو ضمير، والنون للرفع، وتُدْعَيْنَ يا نسوة بوزن «تُفْعَلْنَ» فهو مبني، إذ النونُ ضمير النسوة، والياء لام مبدلة من واوٍ، والرجل يُدْعَى، والمرأة تُدْعَى، والرجلان يُدْعَيَان، والمرأتان تُدْعَيَان، والرجال يُدْعَون، بوزن «يُفْعَون» فالواو ضمير، والنون للرفع، والنسوة يُدْعَين، بوزن «يُفْعَلْنَ» فالياء لام مبدلة من واو، والنون ضمير.

والمتصل المجرور: كسِيرَ أو يُسار بِي، أو بنا، أو بِكَ، أو بِكِ، أو بكما، أو بكم، أو بكن، أو به، أو بها، أو بهما، أو بهم أو بهن، فتترك الفعل بحاله ملازمًا للإفراد والتذكير مطلقًا، وتُصَرِّف الضمير بحسب المعنى المراد.

---

(١) في (ب) «فالمصدر».

(٢) وهي لغة قليلة حكاها سيبويه والفراء وغيرهما، تنظر (ص٣١١/أ).

(٣) كذا في نسخ التحقيق، وليس في المثال بعده ضمير، فلعل مراده (المستتر) وانظر (ص٢٤٤/أ).

ويقع هذا المجرور بعد «إلا» و«إنما» / أيضًا كما سير أو يسار إلا بي أو بنا أو بك... إلخ، ١٨٤/أ وإنما سير أو يسار بي أو بنا ... إلخ، فالياء و«نا» والكاف والهاء وحدها على الأصح[1] ضمائر في محل رفع على النيابة عن الفاعل، و«ما» حرف تثنية، والميم حرف جمع وتذكير، والنون المشددة حرف جمع وتأنيث.

والمنفصل كقولك: (مَا دُعِي) أو ما يدعى (إِلاَّ أَنَا) أو نحن، أو أنت[2]... إلخ، وإنما دُعِي أو يُدْعى أنا أو نحن...إلخ، على وزن ما مرَّ في الفاعل، بلا فرق أصلاً إلا أنك تقول هنا: فعل ماضٍ، أو مضارع مبني للمفعول أو للمجهول، أي: الفاعل المجهول، والضمير نائب فاعل.

---

(١) ينظر الهمع (١/ ٢٠٠).

(٢) في (ب) «وأنت».



فصل فيه (المبتدأ والخبر)

وهما الثاني والثالث من المرفوعات، والأصح في المبتدأ أن رافعه الابتداء، وهو خلوه حقيقة أو حكمًا عن العامل اللفظي، أو جعله أولاً حقيقة أو حكمًا لما تتم به معه الفائدة[1].

لا الخبر نفسه مطلقًا[2]، ولا الذكر الذي [له][3] في الخبر[4]، فإن لم يكن[5] فالخبر[6]، ولا الابتداء والخبر معًا، ولا الابتداء والإسناد معًا، ولا تعريه عن العامل اللفظي مطلقًا، ولا تجرده عنه للإسناد[7]، ولا ما في النفس من معنى الإخبار عنه، ولا التجرد وخصوص إسناد الخبر إليه، ولا التجريد وهو علمي ومطلق الإسناد وهو وجودي، خلافًا لزاعمي ذلك.

وفي الخبر[8] أن رافعه المبتدأ وحده[9]، لا الابتداء وحده استقلالاً[10]، ولا الابتداء بواسطة المبتدأ، ولا الابتداء والمبتدأ معًا[11] ولا تجرُّده عن العامل اللفظي للإسناد[12]، ولا مطلق التجرد، ولا الإسناد والتجريد معًا، ولا التجريد والإسناد والمبتدأ والخبرية جميعًا، خلافًا لزاعمي ذلك، وإذا ضَرَبْت هذه العشرة في العشرة قبلها تركَّب منها مائة قول مختلفة قد قيل ببعضها.

---

(١) وعليه الإمام سيبويه، الكتاب (١/ ٨١)، (٢/ ١٢٧، ١٦٠)، وسائر البصريين، وهو اختيار ابن جني في الخصائص (١/ ١٩٦، ١١٠، ١٦٧، ١٩٧)، والمحتسب (١/ ١٩٥).

(٢) كما هو رأي الكوفيين، انظر (ص١٧١/ أ).

(٣) عن (ب).

(٤) نحو: زيدٌ ضربته، فلو زال الضمير انتصب «زيد» فكان الرفع منسوبًا للضمير.

(٥) أي لم يكن هناك ذكر، نحو: القائم زيد. انظر الهمع (٢/ ٩).

(٦) نقل عن الكوفيين، وهو تقييد للإطلاق المنسوب إليهم آنفًا. راجع الارتشاف (٢/ ٢٩).

(٧) وهو مذهب الجرمي والسيرافي وقوم. انظر تعليق الفرائد (٣/ ١٧).

(٨) عطف على قوله: «والأصح في المبتدأ ...».

(٩) هذا مذهب سيبويه في كتابه (١/ ٢٧٨)، ومذهب الكوفيين أيضًا لأنهم يرون أن المبتدأ والخبر ترافعا. راجع الإنصاف (١/ ٤٤، ٥١)، شرح الكافية الشافية (١/ ٣٣٤)، ائتلاف النصرة (٣٠/ ٣١).

(١٠) كما هو مذهب الأخفش وابن السراج والرماني. انظر الهمع (٢/ ٨).

(١١) كما ذهب إليه المبرد في المقتضب (٢/ ٤٨)، (٤/ ١٢٦)، وتبعه ابن جني في الخصائص (٢/ ٣٨٧)، والمحتسب (١/ ١٩٥).

(١٢) كما ذهب إليه الجرمي والسيرافي وكثير من البصريين. انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٢٨).

(المُبْتَدَأ)

حَدُّه: اسم خال مطلقًا عن العامل اللفظي غير الزائد، أو / شبهه، مخبرًا عنه، أو رافعًا ١٨٤/ب لمكتفى به (أو مستغنيًا عنهما)[1].

ورَسْمُهُ[2]: (اسمٌ) بالفعل، أي: حقيقةً كـ«الله ربُّنا» أو بالقوة أي حكمًا، كالمؤول من حرف مصدري وصلته نحو: ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٧] أي عفوكم، ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [الروم: ٢٥]، (أي: قِيامُها، ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾ [فصلت: ٣٩] أي رؤيتك الأرض)[3]، ولو صليت خير لك، أي صلاتك، ما فعلت أحسن، أي: فعلك.

وكالمؤول بدون سابكٍ، أي حرف مصدري معه، بجعل الجملة قائمة مقام المصدر، نظرًا للمعنى كـ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣]، فـ«سواء» بمعنى مستوٍ أو متساوٍ، خبر مقدم، و«دعوتموهم» مبتدأ، و«أنتم صامتون» معطوف عليه، أي دعاؤكم إياهم وصموتكم عنهم متساوٍ[4]، ومنع على احتمال، (﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ﴾ [الروم: ٢٤] أيَ إراءته إياكم)[5]، «تعدلَ بين اثنين صدقة»[6]، أي عدلك، و«تسمعَ بالمعيدي خير من أن

---

(١) سقط من (ب).

(٢) في التعريفات للجرجاني (ص١١٢): «الحد: قول دال على ماهية الشيء»، وفي (ص١٤٧) قال: «الرسم التام: ما يتركب من الجنس القريب والخاصة، كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك.
والرسم الناقص: ما يكون بالخاصة وحدها، أو بها وبالجنس البعيد، كتعريف الإنسان بالضحك، أو بالجنس الضاحك...».

(٣) سقط من (ج).

(٤) كذا في النسخ والأولى «متساويان».

(٥) سقط من (ب).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الجهاد، باب من أخذ بالركاب ونحوه (٤/ ١٥)، بلفظ: «... يعدل بين الاثنين...» عن أبي هريرة.
ومسلم في صحيحه في كتاب الزكاة، باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف (٢/ ٦٩٩)، بلفظ البخاري.



تراه»[1] أي: سماعك.

وقيل[2]: الأصل أن يريكم، وأن تعدل، وأن تسمع، فحذفت «أن» وأضمرت، فارتفع الفعل، وقد ينصب على نية ثبوتها.

(وَرَفْعُه) لفظًا أو تقديرًا أو محلاً (مُؤَبَّدُ) وهو (عَنْ كُلِّ لَفْظِ عَامِلِ) فيه من ناسخ أو غيره، (مُجَرَّدُ) أي خال مطلقًا، حقيقة: كزيد قائم، وما مضروب العمران، أو حكمًا: وهو المجرور بزائد أو شبهه، فالزائد كـ﴿ هَلْ مِنْ خَـٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾ [فاطر: ٣]، ﴿ وَمَا مِنْ إِلَـٰهٍ إِلَّآ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ [المائدة: ٧٣]، فـ«خالق» و«إله» مبتدآن، لخلوهما حكمًا عن العامل اللفظي؛ لأن الزائد كالعدم في مثل هذا.

ونحو: «بحسبك درهم»[3] قيل: بحسبك مبتدأ خبره «درهم» فالباء زائدة في المبتدأ، وقيل[4]: «درهم» مبتدأ خبره «بحسبك» نظرًا إلى المعنى؛ لأن الكفاية مسندة إلى الدرهم، فالباء زائدة في الخبر، ومن هنا يَضْعُف هذا الاحتمال؛ لأن زيادتها في الخبر الموجب لا تنقاس اللهم إلا أن تجعل الباء ظرفية لا زائدة، أي كائن في كفايتك.

ونحو: خرجت فإذا به قائم، وكيف بك إذا كان كذا؟ أي فإذا هو، وكيف أنت؟ فزيدت الباء في المبتدأ وهو ضمير، فاتصل / بعد ما كان منفصلاً. ١٨٥/أ

وشبه الزائد هو «رُبَّ» و«لعلَّ»[5] و«لولا»[6]، و«لوما»[7] في لغة من يخفض بها، كرب رجل صالح عندي، ولعل أبيك واصل، فـ«رجل» و«أبيك» مبتدآن لتجردهما حكمًا.

---

(١) انظر (ص١٦٠/أ).

(٢) القول على مذهب أبي الحسن الأخفش، لأنه يجيز حذف «أن» ورفع الفعل دون نصبه. انظر الأشموني (٣/ ٣١٥).

(٣) انظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٢٥)، المغني (١/ ٢٨٦)، الهمع (٢/ ٤-٥).

(٤) نسبه في الهمع (٢/ ٥) للكافيجي.

(٥) خفضت بها عقيل. انظر (ص٢٩٧/ ب).

(٦) انظر (ص٢٩٨/أ).

(٧) انظر (ص٢٩٨/أ).



وقيل[(١)]: مجرور «لعل» محله النصب اسمًا لها.

وكلولاك لم أسلم، فالكاف لفظها مجرور، بـ«لولا» مع أنها مبتدأ، لأن «لولا» و«لوما» كالزائد، ولا تجران إلا الضمير المتصل فقط[(٢)].

واحترز بالعامل اللفظي عن المعنوي وهو «الابتداء» فإنه العامل فيه كما مر، فخرج المرفوع بناسخ أو غيره، لعدم تجرده، وما صورته المرفوع ولا عامل له أصلاً، وهو الاسم الذي لم يركب، كالأعداد المسرودة، واحد، اثنان، ثلاثة؛ لأنها وإن خلت عن العامل اللفظي لا تسمى مرفوعة، لفقد العامل المقتضي للإسناد، ووقوعها بصورة المرفوع اتفاقي.

وشمل الرَّسْمُ أنواعَ المبتدأ المعلومة من حده:

أحدها: المخبر عنه وهو الذي ذكره الناظم كزيد قائم.

وثانيها: الرافع لمكتفى به، أي لما يُغْنِي عن الخبر، لسدّه مسدّه في حصول الفائدة به، فخرج «قائم» من نحو: «أقائم أبواه زيد»[(٣)] فليس بمبتدأ، إذ لا يغني مرفوعه وهو «أبواه» عن الخبر لأنه لا يحسن السكوت عليه، للضمير الذي فيه، بل «زيد» مبتدأ خبره «أقائم» و«أبواه» فاعل «قائم».

والحَقُّ جواز إعراب «زيد» مبتدأ أول و«قائم» مبتدأ ثانيًا فاعله «أبواه» والجملة خبر المبتدأ الأول، ولا يُخِلُّ الضمير بذلك، كما لم يُخِلَّ في نحو: زيد أبوه قائم، أو قام.

وشرط هذا الرافع أن يتقدمه -خلافًا لابن مالك[(٤)]، تبعًا للأخفش[(٥)] والكوفيين، قيل[(٦)]: ولسيبويه[(٧)]- نفي، أو استفهام، ولو مُقَدَّرًا، وأن يكون في تأويل الفعل، ولهذا امتنع

---

(١) القائل ابن هشام في التوضيح. انظر التصريح (١/ ٢١٣).

(٢) الأحسن الاستغناء عن «فقط» اكتفاءً بالقصرِ في العبارة.

(٣) انظر الهمع (٢/ ٦).

(٤) في التسهيل (٤٤) قال: «... ولا يجرى ذلك المجرى باستحسان إلا بعد استفهام أو نفي، خلافًا للأخفش».

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٣٣٢)، الرضي (١/ ٨٧)، ائتلاف النصرة (٨٦)، الأشموني (١/ ١٩٢).

(٦) قاله ابن مالك في شرح الكافية (١/ ٣٣٢) ونص كلامه: «فإن لم يكن الوصف مسبوقًا باستفهام ولا نفي ضعف عند سيبويه إجراؤه مجرى المسبوق بأحدهما ولم يمتنع». وقد نفى أبو حيان صحة هذه الدعوى في الارتشاف (٢/ ٢٧).

(٧) انظر كتابه (١/ ٢٧٨).



تصغيره، ووصفه، وتعريفه، وكذا تثنيته، وجمعه، خلافًا لأبي محمد بن حوط الله[(١)] إلا في لغة: «أكلوني البراغيث» سواء أكان وصفًا أم غيره.

وتقييدهم إياه بالوصف جرى على الغالب، ولهذا حذفته، فقد / يكون وصفًا من اسم ١٨٥/ب فاعل أو مفعول أو صفة مشبهة، أو اسم تفضيل في لغة من يرفع به الظاهر مطلقًا[(٢)]، نحو:

خَلِيلَيَّ مَا وافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا[(٣)] ....

«فواف» مبتدأ، و«أنتما» فاعل أغنى عن الخبر، ونحو:

غَيْرُ مأسوفٍ على زمنٍ ينقضي بالهمِّ والحَزَنِ[(٤)]

فـ«غير» مبتدأ، فيه معنى النفي مضاف إلى «مأسوف»، و«على زمن» نائب فاعل «مأسوف» أغنى عن خبر «غير».

---

(١) انظر الهمع (٢/ ٧).

عبد الله بن سليمان بن داود بن حوط الله الأنصاري الأندلس (٥٤٩ - ٦١٢هـ)

كان فقيهًا جليلاً، أصوليًّا، نحويًّا، أديبًا، شاعرًا، خطيبًا، مقرئًا، ولد بمدينة (أُنْدَة) بالأندلس، وطلب العلم فجاب الأندلس وعدة بلاد، وتصدر للقراءات والعربية، وأدب أولاد المنصور بمراكش، وولي قضاء إشبيلية وقرطبية، توفي بغرناطة، من مصنفاته كتاب في تسمية شيوخ البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي. تذكرة الحفاظ (٤/ ١٨٣)، بغية الوعاة (٢/ ٤٤)، الشذرات (٥/ ٥٠)، معجم المؤلفين (٦/ ٦١).

(٢) انظر (ص٣١١/ أ).

(٣) .... ** إذا لم تكُونَا لِي على مَنْ أُقَاطِعُ

البيت مجهول قائله، ومفرد في مراجعي. المغني (٢/ ٥٥٧)، الشذور (١٨)، المساعد (١/ ٢٠٤)، تعليق الفرائد (٣/ ١٤)، العيني (١/ ٥١٦)، الأشموني (١/ ١٩١)، التصريح (١/ ١٥٧)، الهمع (١/ ٩٤)، شرح أبيات المغني (٧/ ١٨٥).

(٤) لأبي نواس وقد تقدمت ترجمته في (ص١٥٥/ ب).

والبيت أورده الشارح للتمثيل والتنظير لا للاستشهاد، لأن أبا نواس لا يستشهد بشعره، وبعده قوله:

إنما يرجو الحياة فتى ** عاش في أمنٍ مِنَ المِحَنِ

الرضي (١/ ٨٧)، (٢/ ٣٣١)، المغني (١/ ١٥٩)، (٢/ ٦٧٦)، تعليق الفرائد (٣/ ٢٣)، العيني (١/ ٥١٣)، الأشموني (١/ ١٩١)، الهمع (١/ ٩٤)، الخزانة (١/ ١٦٧، ١٦٨)، (٤/ ١٧١)، شرح أبيات المغني (٤/ ٣).

وليس قائم الزيدان، فـ«قائم» اسم «ليس» و«الزيدان» فاعل «قائم» سد عن خبر «ليس» وقس عليه نحو: أيان قادم أخواك؟ وكم ماكث أبواك؟ وتمييز «كم» محذوف، أي: كم زمانًا أو مرة، وكيف جالس البكران؟ و«كيف» هنا حال.

وقد يكون جامدًا مؤولاً بالوصف، كهل مكيٌّ أنتما؟ فـ«أنتما» نائب فاعل «مكيّ» لتأويله بمنسوب إلى مكة، أو فاعله لتأويله بمنتسب إليها، واكتفى به عن الخبر، وما رجل أبوك، فـ«أبوك» فاعل «رجل» لتأويله بكامل في الرجولية.

وقد يكون غيرهما[1] كالمصدر في نحو «لا نَوْلُك أنْ تفعلَ كذا»[2] أي لا يصلح لك فعله، فـ«لا» نافية و«نول» مصدر من النوال والتنويل أي: العطية، مضاف إلى مفعوله مرفوع بالابتداء، و«أن تفعل» فعل سدّ مسدّ الخبر.

وقيل: نائب فاعل، لقول الرضي: «النول مصدر بمعنى التناول، وهو هنا بمعنى المفعول، أي ليس متناوَلُك هذا الفعل، أي لا ينبغي لك أن تتناوله»[3] انتهى.

ومثله: ما نوالُك أو ما منوالُك أن تفعله، وربما قالوا: نولُك أو نوالُك أن تفعله، بدون نفي، فينبغي إعرابه على رأي الجمهور[4] خبرًا مقدمًا، و«أن تفعل» مبتدأ مؤخرًا؛ لعدم الاعتماد.

(وثالثها: ما لا خبر له ولا مرفوع مغنٍ عنه، اجتزاء بغيرهما نحو: «أَقَلُّ رَجُلٍ يَقُولُه إلا زَيْدٌ»[5] فـ«يقوله» صفة «رجل» أغنت عن خبر «أقلُّ» أو هو الخبر، ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾ [الحجرات: ٥]، ﴿ لَّوْلَآ أَن تَدَٰرَكَهُۥ نِعْمَةٌ ﴾ [القلم: ٤٩]، لوما ما حماك لم تسلم، فالحرف بصلته مبتدأ لا خبر ولا مرفوع له؛ لإفادته باشتماله على طرفي الإسناد، أو حذف خبره.

---

(١) معاد الضمير إلى الوصف والاسم الجامد.

(٢) انظر سيبويه (١/ ٣٥٨)، شرح الكافية الشافية (١/ ٥٣٨)، التسهيل (٦٨)، اللسان (ألا) (١٤/ ٤٠)، الارتشاف (٢/ ٢٤)، المغني (١/ ٢٤٢، ٢٤٤).

(٣) شرح الكافية (١/ ٢٥٨).

(٤) أراد جمهور البصريين، لأنهم يشترطون لرفع الوصف ونحوه لما بعده الاعتماد على نفي أو استفهام كما تقدم قريبًا.

(٥) من أمثلة سيبويه (١/ ٣٦١) قال: «(أقل رجل) مبتدأ مبني عليه، والمستثنى بدل منه...».

﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا ﴾ [الطلاق: ٨]، ﴿ وَكَمْ [أَهْلَكْنَا](١) مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ [القصص: ٥٨]، كم رجل جاءني، فما بعد «قرية»، و«رجل» خبر «كم» و«كأين» وهو الأصح، أو وصف أغنى عنه، أو وحذف الخبر.

﴿ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٌّ ﴾ [القمر: ٣] بجر «مستقرٍ»(٢) نعتًا سد عن الخبر، أو حذف خبره وهو الأصح(٣).

ومنه قال ابن خروف(٤): «أَمَا أَنَّك ذاهب»(٥) لإفادته بـ«أما» الخفيفة الحرفية، والكوفيّ وابن خروف(٦): «كُلُّ رجلٍ وضيعَتُهُ»(٧) لاغتنائه بواو «مع».

والسهيلي: سواء عليّ أقمت أم قعدت، فـ«سواء» مبتدأ، والجملة مفعول، ولا خبر(٨).

وابن طاهر(٩) كالأخفش(١٠) وقوم «حسب» ونحوه كـ«بجل، وقط» في نحو «حسبك

---

(١) سقطت من نسخ التحقيق.

(٢) قرأ به أبو جعفر، وقرأ الباقون بالرفع. المبسوط (٣٥٦)، العشر (٢/ ٣٨٠).

(٣) وعليه الفراء. انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٢٩).

(٤) راجع (ص١٠٨/ أ).

(٥) انظر الارتشاف (١/ ٤١٢).

(٦) ارتشاف الضرب (٢/ ٣٢)، المساعد (١/ ٢١٣)، الأشموني (١/ ٢١٧)، وفيه نسب للكوفيين والأخفش.

(٧) سيبويه (١/ ١٥٠)، شرح الكافية الشافية (١/ ٣٥٦).

(٨) هذا ملخص كلام طويلٍ في هذه المسألة، نتائج الفكر (٤٢٨، ٤٣٥).

(٩) ينظر الارتشاف (٢/ ٣٣)، الهمع (٢/ ٤٤).

وابن طاهر: أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي (... - ٥٨٠هـ) يعرف بالخِدَبّ، وهو الرجل الطويل، وابن طاهر نحوي مشهور حافظ بارع، سكن (فاس) ودرس بها، له طرر على كتاب سيبويه، اعتمدها تلميذه ابن خروف وعَوَّلَ عليها في شرحه، وله تعاليق على الإيضاح، والأصول لابن السراج، ومعاني الفراء. الوافي للصفدي (٢/ ١١٣، ١١٤)، لسان الميزان (٥/ ٤٨، ٤٩)، بغية الوعاة (١/ ٢٨)، كشف الظنون (١/ ٢١٣).

(١٠) ارتشاف الضرب (٢/ ٣٣).

«حسبك يناموا»[1] لأنه بمعنى الفعل.

وابن درستويه[2] والأخفش[3] الصغير: ضربي زيدًا قائمًا، لذلك أيضًا[4]، والأعلم[5] كالأخفش والجرمي وابن كيسان، لسدّ الحال عن الخبر، وعليهما لا حذف)[6].

ثم الاسم الرافع لمكتفى به إن وافق ما بعده تثنية وجمعًا سالمًا تعيّن في غير لغة: «أكلوني البراغيث» للخبرية، كهل قائمان الزيدان، أو أنتما؟ وما قائمون الزيدون، أو الرجال، أو الزيود، أو القوم، أو أنتم، وأقائمات الهندات، أو الهنود، أو النسوة، أو أنتن؟

وإن خالفه فيهما تعين / للابتداء، كالأمثلة السابقة[7]، وكـ«أين قائم الزيدان، أو الزيدون ١٨٦/أ أو الرجال، أو القوم، أو أنتم؟» وما صانعةٌ المرأتان، أو الهندات أو الزيانب أو النسوة، أو أنتن، كما يتعين له مطلقًا في نحو:

---

(١) من أقوال العرب (حسبك ينم الناس) ويأتي في (ص١٩٤/ ب)، وانظر: الهمع (٢/ ٤٤).

(٢) ارتشاف الضرب (٢/ ٣٣).

(٣) انظر المرجع السابق.

علي بن سليمان بن الفضل البغدادي (... -٣١٥هـ)

نحوي، لغوي، إخباري، سمع المبرد وثعلب وغيرهما، وزار حلب ومصر وأقام بها سنوات، ثم عاد إلى بغداد وتوفي فيها، صنف «شرح سيبويه»، و«الأنواء»، و«المهذب» وغير ذلك، في اسم جده خلاف يسير. الفهرست (١/ ٨٣)، إنباه الرواة (٢/ ٢٧٦)، معجم الأدباء (١٣/ ٢٤٦، ٢٥٧)، بغية الوعاة (٢/ ١٦٧، ١٦٨).

(٤) أي لأنه بمعنى الفعل.

(٥) انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٣٤)، الهمع (٢/ ٤٥، ٥١)، وفي الأخير نسبه إلى ابن كيسان وآخرين غير من ذكرهم الشارح هنا.

والجرمي صالح بن إسحاق أبو عمرو البصري (... -٢٢٥هـ)

مولى جَرْم بن زبَّان، من قبائل اليمن، كان فقيهًا عالمًا بالنحو واللغة، أخذ عن الأخفش ويونس، والأصمعي وأبي عبيدة، انتهى إليه علم النحو في زمانه، صنف: «غريب سيبويه»، و«المختصر في النحو» و«كتاب الأبنية» وغيرها. تاريخ بغداد (٩/ ٣١٣)، نزهة الألباء (٢٠٦، ٢١٣)، إنباه الرواة (٢/ ٨٠، ٨٣)، وفيات الأعيان (١/ ٢٨٥، ٢٨٦)، الشذرات (٢/ ٥٧).

(٦) ما بين القوسين سقط من (ب).

(٧) في (ص١٨٥/ ب).

غـــيرُ مأســـوفٍ عـــلى زمـــنٍ ....[1]

ونحو: ليس قائم أبوك.

وإلا احتمل الوجهين، كهل قائم زيد؟ وكيف صانعة زينب؟ وما قيامٌ الرجال[2]، أو الزيانب، أو القوم، أو النسوة، أو الزيدون، أو الهندات، أو أنتم، أو أنتن؟ ومتى قائمةٌ النسوة، أو الزيانب، أو الرجال، أو الهندات؟ كما يحتملهما مطلقًا إذا كان مما يلازم الإفراد، كهل جُنُبٌ الرجل؟ أو المرأة، أو الرجلان، أو المرأتان، أو أنتما، أو الزيدون أو الرجال، أو الزينبات، أو النسوة، أو أنتم، أو أنتن؟ وما أفضل منك زيد، أو زينب، أو الزيدان، أو الزينبان[3] أو الزيدون، أو الزينبات.

(١) وقد تقدم الشاهد في (ص١٨٥/ ب).

(٢) مثال على رفع المصدر لمكتفى به.

(٣) في نسخ التحقيق «الزينبات» والمناسب ما أثبت.

(والخَبَرُ)

حَدُّهُ: الجزء المتم للفائدة مع مبتدأ غير (مستغنٍ عن الخبر)[١] سواء أتمها بنفسه وهو الغالب أم بغيره، كفعل الشرط في نحو: مَنْ يقمْ أقمْ معه، بناء على الأصح[٢] أن الخبر هو فعل الشرط وحده، وإنما تَوقَّف فهم معناه على الجزاء للتعليق الناشئ من الشرط، وكالموصوف في نحو: زيد رجل كريم، وهذا مُوطِّئ، وفي نحو: الكلام قول مركب مسند مفيد مقصود، وليس هذا من المُوطِّئ؛ لأن الخبر والنعوت مقصودة كلها، إذ بالمجموع تمت الفائدة، بخلاف نحو ما قبله، فالمقصود فيه النعت فقط، وإنما ذكر الخبر توطئة له وتمهيدًا، إلا إن أريد بـ«رجل» الكاملُ، فهما خبران على الأرجح، أو الثاني[٣] نعت للخبر.

ورَسْمُهُ: (اسْمٌ) حقيقة -وهو المفرد- أو حكمًا -وهو الجملة وشبهها- بل هذا اسم حقيقة (ذُو ارتِفَاعٍ) لفظًا أو تقديرًا أو محلاً (أُسْنِدَا) إلى المبتدأ حال كونه (مُطَابِقًا فِي لَفْظِهِ) بالنسبة إلى الإفراد وفرعيه إن قبلهما (لِلْمُبْتَدا) فالإفراد (كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ عَظِيمُ الشَّانِ) وهند عظيمة[٤] الشَّانِ.

(وَ) التثنية كقولنا: (الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ) والهندان قائمتان، فـ«الزيدان» و«الهندان» مبتدآن، فهما / مرفوعان بالابتداء، وعلامة رفعهما على المشهور الألف نيابة عن الضمة؛ لأنهما اسمان مثنيان، وعلى الصحيح[٥] ضمة مقدرة في الألف، و«قائمان» و«قائمتان» خبر عنهما، فهما مرفوعان بالمبتدأ، وعلامة رفعهما ما ذكر أيضًا. ١٨٦/ب

(وَ) الجمع كالهندات قائمات كذا (مِثْلُهُ الزَّيْدُونَ قَائِمُونَا[٦]) فالزيدون مبتدأ مرفوع على المشهور بالواو نيابة عن الضمة؛ لأنه جمع مذكر سالم، وعلى الصحيح[٧] بضمة مقدرة في الواو،

---

(١) سقط من (ب)، ومكانه «الرافع المكتفى به».

(٢) راجع (ص١٦٨/ أ).

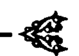
(٣) في (ب) «والثاني».

(٤) في (ب) «عظيمة».

(٥) انظر (ص١٣٧/ ب).

(٦) في (ج) «قايمونا»، وهو خطأ؛ لأنه إبدال للهمزة المتحركة وهو شاذ.

(٧) انظر (ص١٣٧/ ب).



و«قائمون» خبره مرفوع بالواو أو بالضمة على الخلاف[1].

والأحسن المطابقة في التصحيح والتكسير أيضًا كالمثالين، وكالهنود قيام أو قوائم، والزيود قيام، واسم الجمع كالتكسير، كالقوم قيام، والنسوة قوائم أو قيام، ويجوز الهندات قوائم والزيدون قيام، والهنود أو النساء قائمات، والزيود أو القوم قائمون.

(وَمِنْهُ أَيْضًا) في الإفراد (قَائِمٌ أَخُونَا) فـ«قائم» خبر مقدم جوازًا، و«أخونا» مبتدأ مؤخر، مرفوع على المشهور بالواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الستة، وعلى الصحيح[2] بضمة مقدرة في الواو، وقد تطابقا في الإفراد والتذكير، وشذَّ قوله[3]:

ألا إنّ جِـــيرانِ العـــشية رائـــحُ ....[4]

وَأُوِّلَ على حذف الموصوف، أي: جمع رائح، والأصح جوازه بضعف.

أما بالنسبة إلى التذكير والتأنيث، فإن كان الخبر غير المبتدأ في المعنى تبع فيهما مرفوعه، كزينب قائم أبوها، وزيد قائمة أمه، وجاريةُ زيدٍ مكرمها هو، وغلام هند مكرمته هي.

وإن كان هو المبتدأ وجبت المطابقة في المعنى، وإن اختلف اللفظ، كالاسم كلمة، وطلحة رجل، وزينب قائم، إن كان علم رجل، وزيد قائمة، إن كان علم امرأة، إلا الجامد المستعمل في / تعظيم أو تحقير فقد يخالف في المعنى، كهذه المرأة رجل، وهذا الرجل امرأة، لكن فيه معنى ١٨٧/أ التشبيه، وكل ما كان كذلك تجوز فيه المخالفة مطلقًا كما لا يخفى، كزينب أسد، أو قمر، أو ناقف

---

(١) المذكور فيه.

(٢) انظر (ص١٤٦/أ).

(٣) حَيَّان بن جُلْبَةَ المحاربي، شاعر جاهلي، لم أعثر على ترجمته.

(٤) .... ** دَعَتْهم دَواعٍ من هوىً ومنادحُ

تاليه:

فساروا بِغَيْثٍ فيه أَغْيٌ فَغُرَّبٌ ** فَـذُو بَقَـرٍ فَشَابَةٌ فالذَّرائِـحُ

أغي: ضرب من النبت، وقيل: موضع، غرب، وذو بقر، والذرائح: مواضع.

الشاهد فيه: أنه رَدَّ المفرد «رائح» على «جيران» وهو جمع.

نوادر أبي زيد (٤٤٤)، مجالس العلماء للزجاجي مجلس (١٣١) (ص٢٨١)، المحتسب (٢/ ١٥٤)، الارتشاف (٢/ ٤٨)، الهمع (٢/ ١٨٢)، والرواية في مراجع الشاهد «جيراني».

الحنظل، وزيد شمس، أو نعامة، أو ناقضة الغزل.

فإن كان الخبر لا يقبل التثنية أو الجمع أو التأنيث فظاهر أنه يبقى بحاله، كاسم التفضيل المجرد من «أل» والإضافة، وكجُنُبٍ، ونَصَفٍ[1]، وضَيْفٍ، على الفصيح فيها[2]، ورضىً، وعدلٍ، وزَوْرٍ من الزيارة، وفِطْرٍ من الإفطار، كالرجل أو المرأة أو الرجلان أو المرأتان، أو الرجال أو النسوة، جُنُبٌ، أو نَصَفٌ، أو ضَيْفٌ.

وقد يفرد الجامد القابل للتثنية والجمع، كالمؤمنون شيء واحد، وهذان الرجلان رجل واحد، ومعنى التشبيه فيه ظاهر، وقد مر جواز المخالفة في مثله مطلقًا كهذه المرأة رجلان أو رجال.

ويجوز في اسم الجمع إفراد خبره المشتق وجمعه، كالجيش منهزم، أو منهزمون والعسكر منصور، أو منصورون، قاله أبو حيان[3]، ولا يخلو الإطلاق من نظر.

(وَالِاسْمُ) الواقع مبتدأ (إِمَّا ظَاهِرٌ) وهو ما عدا المضمر (كَمَا مَضَى) التمثيل له (أَوْ مُضْمَرٌ كَأَنْتَ أَهْلٌ لِلْقَضَا) فـ«أنْ» ضمير منفصل للمخاطب في محل رفع بالابتداء، والتاء حرف خطاب، وقيل: الضمير مجموع «أنت»[4] و«أهل» خبر المبتدأ، و«للقضا» جار ومجرور متعلق بالخبر؛ لأنه بمعنى صالح أو متأهل.

(وَلاَ يَجُوزُ الابْتِدَا)ء (بِمَا اتَّصَل، مِنَ الضَّمِيرِ)؛ لأنه خلاف وضعه (بَلْ) يجوز (بِكُلِّ مَا انْفَصَل) منه مع وجوب مطابقة الخبر له في المعنى، ما لم يلزم الإفراد، أو يكن فيه معنى التشبيه

---

(١) في اللسان (نصف) (٩/ ٣٣١): «النَّصَف: الكهل كأنه بلغ نصف عمره، وقوم أنصاف ونصفون، والأنثى نَصَفٌ ونَصَفَةٌ كذلك أيضًا: كأن نصف عمرها ذهب، النَّصَفُ: بالتحريك، التي بين الشابة والكهلة، وقيل: النصف من النساء التي قد بلغت خمسًا وأربعين ونحوها، وقيل: التي قد بلغت خمسين، والجمع أَنْصَافٌ ونُصُفٌ ونُصْفٌ ... وقد يكون النصف للجمع كالواحد».
نفهم من هذا النص أن «نصف» لا تلازم التذكير والإفراد كما زعم الشارح. وانظر القاموس (٣/ ٢٠٠).

(٢) وبه جاء التنزيل في غير موضع قال تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ﴾ [الذاريات: ٢٤].

(٣) في (ب) «ابن حبان» وهو خطأ، وجاء في ارتشاف الضرب (٢/ ٤٩) ما نصه: «وإن كان المبتدأ مفردَ اللفظ مجموعَ المعنى، والخبرُ صفة جاز أن يفرد، نحو: الجيش منهزم، أو جامد فلا يفرد إلا بحسب القصد».

(٤) قاله الفراء. انظر الهمع (١/ ٢٠٨)، وقد تقدم بيان الخلاف في الضمائر في (ص١٧٩/ أ).



على ما مرّ، نحو (أَنَا) قائم، أو قائمة (وَنَحْنُ) قائمان، في ذكرين، أو ذكر وأنثى[(١)]، ونحن قائمتان، في أنثيين، ونحن قائمون، في الذكور ولو مختلطين بإناث تغليبًا للأشرف، / ونحن ١٨٧/ب قائمات في الإناث المحض، ونحن قيام فيهما، و(أَنتَ) قائم، وفي التشبيه، أَنتَ امرأة، أو أَنتَ رجلان، و(أَنتِ) قائمة، وفي التشبيه أَنتِ رجل، أو رجلان، أو ناقف حنظل، و(أَنتُمَا) قائمان يا رجلان، وقائمتان يا امرأتان، وأنتما شيء واحد، أو ضيف، و(أَنتُنَّ) قائمات أو قيام، أو قوائم، وأنتن إنسان واحد، أو أفضل من غيركن، و(أَنتُمْ) قائمون، أو قيام، وأنتم رجل واحد، أو عدل، أو أفضل، وقس على هذا (وَ) الرجل (هُوَ) قائم، (وَ) المرأة (هِيَ) قائمة، والرجال (هُمْ) قائمون، والرجلان (هُمَا) قائمان، والمرأتان هما قائمتان (وَ) النسوة (هُنَّ) قائماتٍ، أو قيام، أو قوائم، (أَيْضًا فَالجَمِيعُ اثْنَا عَشَر) ضميرًا تُسمى ضمائر الرفع المنفصلة (وَقَدْ مَضَى مِنْهَا) في النظم (مِثَالٌ مُعْتَبَر) وفي الشرح أمثلة جميعها مفصلة.

والأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، ولا يكون نكرة إلا إذا أفاد، والغالب حصول الفائدة بمسوغ:

١. كون خبرها ظرف مختصًا: ويجب -(خلافًا للجرمي والواحدي)[(٢)]- تقديمه إن التبس بالصفة لا مطلقًا على الأصح، كفي الدار رجل، وخرج بقيد[(٣)] الاختصاص نحو: عند رجلٍ نمرة[(٤)]، وفي دارٍ رجل.

---

(١) على التغليب.

(٢) سقط من (ب)، وقد نسبت المخالفة للجزولي والواحدي في الارتشاف (٢/ ٤٣)، وسائر مراجعي لم تذكر خلافًا في المسألة.

والواحدي هو علي بن أحمد بن محمد النيسابوري (... - ٤٦٨هـ)

مفسر نحوي لغوي فقيه، أصله من (سَاوة) بين الريّ وهمذان، ولد ومات بنيسابور، ونسبته إلى الواحد بن الدّيل بن مهرة، من كتبه: «شرح ديوان المتنبي» و«أسباب النزول» و«البسيط» في التفسير. إنباه الرواة (٢/ ٢٢٣، ٢٢٥)، معجم الأدباء (١٢/ ٢٥٧، ٢٧٠)، طبقات الشافعية (٣/ ٢٨٩، ٢٩٠)، غاية النهاية (١/ ٥٢٣)، النجوم الزاهرة (٥/ ١٠٤)، بغية الوعاة (٢/ ١٤٥).

(٣) في (ج) أهمل الجار.

(٤) في (ب) «تمرة».

٢. كونه جملة مفيدة: ويجب عند اللبس فقط على الأصح تقديمها، كـ«أبوها قائمٌ امرأةٌ».

٣. وصفها إمّا لفظًا: ومنه ما يسمى خلف الموصوف كـ«ضعيفٌ عاذَ بقرملة»[1] إلا أن الموصوف حذف، وإما تقديرًا: كـ«شَرٌّ أهرَّ ذاناب»[2]، و«شيءٌ جاءَ بِكَ»[3] و:

قـــدر أَحَلَّـــك ذا المجـــاز[4] ....

و«مأربٌ دعاك إلينا لا حفاوة»[5].

---

(١) الرواية: (ذليل عاذ بقرملة) الميداني (١/ ٢٧٩)، الصحاح (قرمل) (٥/ ١٨٠١)، والقرملة شجرة ضعيفة لا شوك فيها، والمعنى: إنسان ضعيف التجأ إلى مثله. انظر: تعليق الفرائد (٣/ ٨٤٨).

(٢) ابن يعيش (١/ ٨٦)، (٢/ ٩٥)، (٨/ ١٣٣)، المغني (٢/ ٤٦٨)، الأشموني (١/ ٢٠٥).

(٣) الرواية: «شيء ما جاء بك» سيبويه (١/ ١٦٦)، ابن يعيش (١/ ٨٦)، البسيط (١/ ٥٣٩، ٥٩١)، وورد في تعليق الفرائد (٣/ ٥٧)، والهمع (٢/ ٣٠) بلفظه عند الشارح هنا.

(٤) .... وقد أَرَى ** وَأَبِيَّ مالك ذو المجاز بدارِ

لمؤرج السلمي (... - ...)

شاعر إسلامي، من شعراء الدولة الأموية، وهو من قبيلة سليم بن منصور.

الخزانة (٢/ ٢٧٤)، شرح أبيات المغني (٧/ ٣٠).

وبعد الشاهد:

إلا كداركم بذي بقر الحِمَى ** هيهاتَ ذو بقرٍ مِنَ المُزْدَارِ

أحلك: أنزلك، ذو المجاز: موضع قرب عرفة، فيه سوق للعرب في الجاهلية، يروى (ذو النخيل) ماء قرب المدينة، وآخر قرب مكة، ومكان بحضرموت. وأَبِيَّ: أب، صُغِّر وأُضِيف لياء المتكلم، ويُروى (وأُبَيِّك)، أرى: بمعنى (أعلم) علقت عن العمل في اللفظ بحرف النفي، ذو بقر: وادٍ بِحِمَى الرَّبَذَة، الحِمَى: حِمَى الرَّبَذَة بفتح الراء والموحدة والذال المعجمة، قرية كانت في صدر الإسلام عامرة، من جهة شرقي المدينة على طريق حاج العراق نحو ثلاثة أيام، المزدار: اسم فاعل من ازدار (افتعل) من الزيارة، أراد الشاعر به نفسه، استبعد أن يزور أرضه.

ابن يعيش (٣/ ٣٦)، الكافية الشافية (٢/ ١٠٠٩)، الرضي (١/ ٩٦)، البسيط (١/ ٣٠٩)، المغني (٢/ ٤٦٨)، تعليق الفرائد (٣/ ٥٧)، الخزانة (٢/ ٢٧٢، ٢٧٥)، شرح أبيات المغني (٧/ ٣٠، ٣٢).

(٥) من أمثالهم، وهو بلفظه في ارتشاف الضرب (٢/ ٤٠)، والرواية: «مأربة لا حفاوة» أي إنما يكرمك لأرب له فيك لا لمحبته لك، والمأربة: بضم الراء وفتحها، الحاجة. الميداني (٢/ ٣١٣، ٣١٤)، اللسان (أرب) (١/ ٢٠٨).



أي: شَرٌّ عظيمٌ، وشيءٌ مُهِمٌّ، وقَدَرٌ إلهيّ، ومأربٌ لك.

وإمَّا معنى: كالمصغَّر والمضمَّن معنى التعجّب، و«كم» و«كأين» الخبريتين؛ لأنهما بمعنى عدد كثير، ويحتمله نحو شر أهر ذاناب.

٤. كونها عاملة رفعًا: كهل قائم الزيدان؟ وكـ«فائزٌ الزيدون» عند ابن مالك[١]، أو نصبًا: كـ«رغبةٌ في الخيرِ خيرٌ»؛ / لأن الظرف متعلق بالنكرة فمحله النصب بها، أو خفضًا: بأن تكون[٢] مضافة، فإن ذكر المضاف إليه اشترط كونه نكرة، كـ«خَمْسُ صَلَوَاتٍ كتبَهن الله تَعَالى»[٣]، أو معرفةً والمضاف مما لا يتعرف بالإضافة، كـ﴿ حَسْبُنَا ٱللَّهُ ﴾ [التوبة: ٥٩]، و﴿ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ﴾ [التوبة: ١٢٤] بخلاف نحو: غلام زيد، فإنه معرفة محضة وإن لم يذكر[٤] لم يشترط ذلك كـ«سلامٌ وصلاةٌ على محمد» أي سلام الله، أو سلامي، وكلٌّ يموت، أي كُلُّ أحدٍ، و:

١٨٨/أ

قَــــدَرٌ أحَلَّـــــك ....

أي قَدَرُ الله، ومأرَبُكَ[٥].

٥. عمومها إمَّا بنفسها: كاسم[٦] الشرط والاستفهام و«كم وكأيِّن» الخبريتين، وجمع الكثرة واسمه، و«كلّ» ونحوها، وإما بغيرها: كالتالية لنفي أو استفهام أو «رُبَّ» التكثيرية، أو «كم وكأيِّن» مطلقًا.

---

(١) راجع (ص١٨٥/أ).

(٢) في (ب) «يكون» والتأنيث متعين.

(٣) قطعة من حديث شريف أخرجه مالك في الموطأ (١/ ١٢٣)، في كتاب صلاة الليل، باب الأمر بالوتر، عن عبادة بن الصامت، وابن ماجة في سننه في كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في فرض الصلوات الخمس (١/ ٢٥٦)، بلفظ «افترضهن الله على عباده» والشاهد متحقق أيضًا في هذه الرواية. وقد جاء الحديث بلفظ آخر لا شاهد فيه عند الشيخين وغيرهما.

(٤) أي المضاف إليه.

(٥) بتقدير المضاف إليه المحذوف من المثل السابق «مَأرَبٌ دعاك إلينا ...».

(٦) في (ب) «كالاسم».

٦. لزومها الصدر لذاتها: كاسم الشرط والاستفهام و«كم وكأين» أو لغيرهما: كالمضافة لما له الصدر، كغلام من جاء؟ والتالية لـ«رُبَّ» وللام الابتداء، كـ«لَرَجُلٌ»[١] قائم، ولما يتلقى به القسم، وهو في الإثبات: اللام، و«إن» المكسورة مشددة ومخففة، قيل: ولام كي، وبل[٢]، وفي النفي: «ما، ولا، وإن» (وفي حِمْيَر: «دُوْ» بضم مهملة، فسكون واو)[٣]، وكذا «لن ولم» على الأصح[٤]، وللاستفهام، ولـ«لَوْ» في رأي من أَوْلاَهَا الاسم الصريح[٥]، ولـ«لولا ولوما» كلولا رجل لهلكت، ولـ«ما» النافية مطلقًا، ولـ«لا وإن» النافيتين، قيل: مطلقًا، وقيل: في جواب القسم ولو مقدرًا، وكذا «إن» المكسورة، و«كأنَّ وليت ولعلّ وعسى» لها[٦] المصدر فتقع النكرة اسمًا لها.

٧. الحصر لفظًا: كإنما رجل قائم، أو معنى، كـ«أَمْتٌ في الحجر لا فيك»[٧] أي ما الأَمْتُ - وهو الاعوجاج - إلاّ فيه، و«شَرٌّ أهر ذاناب»[٨]، وأخواته.

٨. عطفها على ما يصح الابتداء به: كرُجَيل وامرأة ذاهبان.

٩. عطف[٩] ما يصح الابتداء به عليها: كامرأة وقرشي قائمان.

١٠. كونها في معنى الفعل: كالرافع لمكتفى به، ولو نحو: فائز الزيدون، عند ابن مالك[١٠].

---

(١) في (ب) «كالرجل»، في (ج) «كرجل» ولا مثال فيهما.

(٢) نسبه أبو حيان في ارتشاف الضرب (٢/ ٤٨٣) للأخفش وبعض القدماء من النحويين.

(٣) سقط من (ب)، ولم أرَ ما أشار إليه الشارح من تلقي القسم بـ«دُو» فيما توافر لدي من مصادر.

(٤) عليه ابن مالك انظر الكافية الشافية (٢/ ٨٤٨، ٨٤٩)، وخصه ابن جني بالضرورة. انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٤٨٦).

(٥) جوز ابن مالك في التسهيل (٢٤٠)، قال المرادي: «قيل: وهو مذهب الكوفيين» الجني الداني (٢٩٢)، وانظر المساعد (٣/ ١٩١، ١٩٢).

(٦) في (ب) «بها».

(٧) انظر سيبويه (١/ ١٦٦)، ابن يعيش (١/ ٨٧).

(٨) انظر (ص١٨٧/ ب).

(٩) في (ب، ج) «عطف على» ولا معنى للزائد هنا.

(١٠) انظر (ص١٨٥/ أ).

وكالمصدر النائب عن فعله، / نحو: «أَجُبْنٌ في الإسلام وإقدامٌ في الجاهلية»، لأنه بمعنى ١٨٨/ب أتجبن وتقدم.

وكالمراد به التعجب: كوَيْبٌ لزيد، وعَجَبٌ له، وبَهْرٌ لك[1]؛ لأنها بمعنى أعجب، وقد يأتي الويب دعاء.

وكالمراد به الدعاء: كـ﴿ سَلَـٰمٌ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ [الصافات: ١٠٩] أي سلمه الله تعالى، وصلاةٌ على محمد، أي صلى الله عليه، وخَيْرٌ لك، أي منحك الله تعالى الخير، وطوبى لك، أي رزقت طيب العيش، و﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾ [المطففين: ١]، ووَيْبٌ لهم، أي فضحهم الله تعالى وخسرهم، و«تُرْبٌ له وجَنْدَلٌ»، أي أطعمه الله تعالى ذلك، بمعنى خيبه.

ويكثر نصبها على المصدر نحو: أَجُبْنًا في الإسلام... إلخ، و«وَيْبًا، وبَهْرًا، وتَبًّا، وخُسْرًا، وسَلاَمًا» إلا اسم العين كـ«تُرْبٍ» و«جَنْدَلٍ» فعلى المفعول به عند سيبويه[2]، والمفعول المطلق نظرًا للمعنى عند الشَّلَوْبِين[3].

١١. كون خبرها من خوارق العادة: كـ«شجرةٌ سجدت، ورجلٌ طائر».

١٢. وقوعها أول جملة حالية، نحو:

.... وَكُلَّ يَومٍ تَرَانِي مُدْيَةٌ بِيَدِي[4]

---

(١) قال يزيد بن مفرغ:

تفاقد قومي إذ يبيعون مهجتي ** بجارية بَهْرًا لهم من بعدها بَهْرَا

(٢) الكتاب (١/ ١٥٨، ١٥٩).

(٣) انظر المساعد (١/ ٢٨٠).

(٤) الذِّئبُ يَطْرُقُهَا في الدَّهر واحدةً ** ....

ثاني بيتين أوردهما أبو تمام في باب الأضياف من الحماسة (٢/ ٢٥٠)، والذي قبله:

تَرَكْتُ ضَأْنِي تَوَدُّ الذِّئبَ رَاعِيهَا ** وأَنَّهَا لا تَرَانِي آخِرَ الأَبَدِ

ولا يعرف قائلهما.

يطرقها: الطروق، الإتيان ليلاً، الدهر: يطلق على الزمان، وعلى الفصل من فصول السنة، وأقل من ذلك، ويقع على مدة الدنيا كلها، مدية: بضم الميم، سكين.

أنشد الشارح البيت: برفع (مدية) على أنها مبتدأ، و(بيدي) خبر، وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها في أول جملة حالية.

=

١٣. كون المراد بها الحقيقة من حيث هي: كـ«رجلٌ خيرٌ من امرأة».

١٤. وقوعها في صدر الجواب: كـ«رجل، أو درهم» لمن قال: من قائم؟ أو ما مقبوضك؟ أي رجل قائم، ودرهم مقبوضي، ولك ذكر الخبر.

١٥. حصولها في معرض التقسيم: ويسمى التنويع والتفصيل أيضًا، كقول الألفية[1]:

.... وَكِلْمَـــةٌ بهـــا كَـــلامٌ قـــد يُـــؤَم[2]

لأنه نَوَّعَ الكلمة إلى واحدة الكلم ومرادف الكلام.

١٦. شهرتها في نفسها، كقولك: أَبٌ يكثر إعرابه بالحروف، وهَنٌ يقل فيه ذلك.

١٧. كونها على مثال خاص، كقولك: فَعِيل أكثر من فَعِل، وفَعَّال أبلغ من فَعُول.

١٨. كونها في المعنى فاعلاً أو نائبًا عنه وخبرها فعل رافع لضميرها: كرجلٌ قام، وثوبٌ يباع، و«شَرٌّ أهرَّ ذاناب»[3].

١٩. كونها قرينة لما يصح الابتداء به، كقولك: رجل نائم ورجيل قائم، وليس هو من العطف السابق، ولا التقسيم، فتأمل.

٢٠. كونها على حذف أداة التعريف: كصَلاة على محمد / و﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١] ١٨٩/أ أي الصلاة والويل، وكـ«شرٌّ أهرَّ ذاناب».

٢١. إعادتها بلفظ المعرفة، كقول الألفية[4]:

.... فَـــنَمَطٌ عَرَّفْـــتَ قـــل فيـــه الـــنَّمَط[5]

=

ويروى بنصب (مدية) فهي مفعولٌ لمحذوف، أي: حاملاً أو آخذًا، أو بَدَلٌ من الياء. المغني (٢/ ٤١٧)، الأشموني (١/ ٢٠٦)، شرح أبيات المغني (٧/ ٣٣، ٣٥).

(١) ألفية ابن مالك (ص٩).

(٢) وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ والقَوْلُ عَم ** ....

(٣) انظر (ص١٨٥/أ).

(٤) ألفية ابن مالك (ص١٥).

(٥) «أل» حرفُ تعريفٍ أو اللّامُ فَقَط ** ....

=



أي إذا عَرَّفته فقل ... إلخ.

٢٢. وقوعها بعد فاء السبب نحو: فنمط عرفت ... إلخ؛ لأن الفاء رابطة لجواب شرط محذوف.

٢٣. وقوعها بعد «إذا» الفجائية، كـ: خرجت فإذا رجل قائم.

٢٤. كونها قسيمة لما يصح الابتداء به وإن لم يكن ثم عطف، كأن سيق الكلام جملاً مستقلة مستأنفة، كزيد قائم، امرأة جالسة، رجل نائم، وليس هو من التنويع السابق فتأمل.

٢٥. استعمالها في مثل أو شبهه كذلك: كـ«ضَعِيفٌ عاذ بقرملَة»[١] و«شرٌّ أهرَّ ذاناب»[٢] و«أمْتٌ في الحجر»[٣].

فهذه خمسة وعشرون مسوغًا، وإذا بسطت على طريقة ابن عقيل[٤] زادت على المائة بكثير، وأرجوا أن لا يشذ عنها شيء.

(وَمُفْرَدًا) أي غير جملة أو شبهها وإن كان مثنى أو جمعًا وَغَيْرُهُ أي غير مفرد وهو الجملة، وشبهها أي: الظرف[٥] والمجرور، (يَأْتِي الخَبَرْ).

(فَالأَوَّلُ) وهو المفرد، إن كان جامدًا محضًا كزيد أخوك، لم يتحمّل ضمير المبتدأ إلا عند

=

النمط: يطلق على نوع من البسط، وعلى الجماعة الذين أمرهم واحد، وعلى الطريقة وعلى غير ذلك. انظر الصبان (١/ ١٧٧).

(١) تقدم (ص١٨٧/ ب).

(٢) تقدم (ص١٨٥/ أ).

(٣) تقدم قريبًا.

(٤) في شرحه لألفية ابن مالك (١/ ١٧٥، ١٨١).

وهو: بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي (٦٩٤، أو ٦٩٨، أو ٧٠٠-٧٦٩هـ) نحوي، فقيه، مفسر، من نسل عقيل بن أبي طالب، أصله من همذان، أو آمد، ولي قضاء مصر، مولده ووفاته بالقاهرة، من آثاره: «المساعد على تسهيل الفوائد»، و«التعليق الوجيز على الكتاب العزيز». بغية الوعاة (٢/ ٤٧، ٤٨)، الشذرات (٦/ ٢١٥)، البدر الطالع (١/ ٣٨٦، ٣٨٧).

(٥) في (ج) «الظرف».

الرماني[١] والكوفيين غير الكسائي[٢].

وإن كان مشتقًا ولو بالتأويل كاسم الفاعل والمفعول والتفضيل والصفة المشبهة كجُرْشُع لعظيم الصدر، ولَوْذَعِي للظريف، وأسد أي شجاع، وعسل أي حلو، تحمل ضميره ما لم يرفع الظاهر كزيد قائم أبواه، وعند أخواه، فلا يتحمله، وكل ما صح أن يرفع الظاهر ولو شذوذًا صح أن يتحمل الضمير، وما لا فلا.

والغالب استتاره، وقد يظهر منفصلاً، إمَّا جوازًا: كزيد قائم هو، فيجوز في «هو» على الأصح كونه فاعلاً لقائم، فتقول: الزيدان قائم هما والزيدون قائم هم[٣]، إلا على لغة: «أكلوني البراغيث» فتطابق، وهند مكرمتك أو مكرمك هي، لفصلك بين الفاعل ورافعه بالمفعول، وكونه تأكيدًا لضمير مستتر / في قائم فتقول: قائمان هما، وقائمون هم على كل لغة، ومكرمتك هي، بالتأنيث وجوبًا إلا على لغة: «قال فلانة». ١٨٩/ب

وإمَّا وجوبًا: بأن جرى الخبر على غير صاحبه كزيد بكر ضاربه هو، فـ«ضاربه» خبر عن «بكر» لكنه جرى على «زيد»؛ لأنه الضارب لـ«بكر» فوجب إبراز ضمير فاعله، فلو كان «بكر»

---

(١) انظر الإنصاف (١/ ٥٥، ٥٧)، ائتلاف النصرة (٣١)، الأشموني (١/ ١٩٧)، الهمع (٢/ ١٠)، والرماني هو علي بن عيسى ابن علي أبو الحسن (٢٩٦-٣٨٤هـ).
كان إمامًا في العربية، ويعرف بالإخشيدي، والوراق، مزج النحو بالمنطق، أخذ عن الزجاج وابن السراج وكان معتزليًا من كتبه: «الجامع الكبير» في التفسير، و«شرح الكتاب» و«شرح أصول ابن السراج». الفهرست (١/ ٦٣، ٦٤)، معجم الأدباء (١٤/ ٧٣، ٧٨)، إنباه الرواة (٢/ ٢٩٤، ٢٩٦)، بغية الوعاة (٢/ ١٨٠، ١٨١).

(٢) في (ج) «الكساي»، ومراجعي السابقة نسبت القول بتحمل الضمير في الجامد للكوفيين والرماني، دون إخراج للكسائي، بل إن ابن مالك في التسهيل (٤٧، ٤٨)، نسبه للكسائي وحده، وابن عقيل في شرح الألفية (١/ ١٦٧)، والشيخ خالد في التصريح (١/ ١٦٠)، نسباه للرماني والكسائي، وقال أبو حيان في الارتشاف (٢/ ٤٦)، «نقل ابن مالك عن الكسائي أنه يتحمل الضمير، ونقل صاحب الإنصاف وصاحب البسيط أنه مذهب الرماني والكوفيين إلا الكسائي وحده». وقد رجعت للإنصاف وهو منسوب فيه للرماني والكوفيين مطلقًا دون استثناء.

(٣) الضمائر في أمثلة الشارح واجبة الاستتار؛ لأنه لا يصلح أن يخلفها الاسم الظاهر.

هو الضارب لـ«زيد» امتنع إبرازه ألبتة؛ لأنه يوهم أن الضارب «زيد» وكزيد هند ضاربها هو، فـ«ضاربها» خبر عن «هند» لكن جرى على «زيد»؛ لأنه الضارب لها، فوجب إبراز فاعله، وإن عدم اللبس إلا في نحو: «مررت برجل حسن أبواه جميلين»[(١)] فلم يقولوا: جميلين هما.

وأجاز ابن مالك[(٢)] -تبعًا للكوفيين[(٣)]- استتاره حيث لا لبس، وهو قويٌّ، فتقول: زيد هند ضاربها، وزيد البكران ضاربها، والزيدان بكر ضارباه، فإن برز والمسند إليه مفرد جاز كونه تأكيدًا وكونه فاعلاً.

وكالوصف الفعل على الأصح، فالغالب اتصال الضمير، وقد يفصل إمَّا جوازًا كـ«زيدٌ قام هو» فإن جعلت «هو» فاعلاً قلت على لغة الجمهور: الزيدان أكرمك هما، والزيدون أكرمك هم، وهند أكرمتك أو أكرمك هي، وإن جعلته تأكيدًا قلت: أكرماك هما، وأكرموك هم، وأكرمتك هي، بالتاء على الفصيح.

وإمَّا وجوبًا بأن جرى الفعل على غير صاحبه وألبس[(٤)]، كالزيدان البكران أكرمها هما، والزيدون العمرون يكرمهم هم، فإن جرى على صاحبه امتنع إبرازه مطلقًا، لئلا يوهم جريانه على غيره، فإن لم يلبس، كزيد هند أكرمها هو، وزيد البكران أكرمها هو[(٥)]، فالمذهبان.

وقيل[(٦)]: يجب اتصاله إن لم يلبس، وتكرار الظاهر إن ألبس، كالزيدان البكران أكرمها الزيدان، والزيدون العمرون يكرمهم الزيدون.

ومثال ما يتحمَّلُ الضمير (اللَّفْظُ الَّذِي فِي النَّظْمِ) والشرح (مَرّ) وكزيد قمرٌ، أي جميل أو مدوّر الوجه، وكزيد أخوك، إن أُوِّلَ بمؤاخيك، وإلا فلا، وكهذا أسد، / مشيرًا بهذا إلى إنسان مثلاً، فإن أشرت به إلى الحيوان المفترس المعروف فلا ضمير فيه؛ لعدم التأويل، وقس على هذا. ١٩٠/أ

---

(١) انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٤٧).

(٢) التسهيل (٤٨).

(٣) انظر المرجع السابق، والإنصاف (١/ ٥٧، ٦٥)، وائتلاف النصرة (٣٢، ٣٣).

(٤) في (ب) «والتبس».

(٥) في (أ، ج) «هما» والصواب المثبت.

(٦) القائل أبو حيان. انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٤٧).

(وَغَيْرُهُ[١] فِي أَرْبَعٍ) بل سبعة[٢] من الأقسام (مَحْصُورُ، لاَ غَيْرُ)ها.

ويجوز في «غير» كسرُها وهو إعرابٌ: نعتًا لـ«الأربعِ» بالتنوين إن قطعت عن الإضافة مطلقًا، فلم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه، وبتركه إن نوى ثبوت لفظه.

وفتحُهَا: مع التنوين وعدمه، إما على الحال من «أربع» لأن سيبويه[٣] يجيز الحال من النكرة مطلقًا، بل هو هنا خلف موصوف، فيجوز عند غيره أيضًا.

وإما على أنها مبنية لكونها مبهمة مضافة إلى مبني وهو الضمير المحذوف فتحتمل جميع[٤] أوجه الرفع والنصب والجر، ولا تنون.

وإما على أن «لا» تبرئة، و«غير» اسمها، وحذف خبرها، أي لا غيرها معها، فلا تنون، اللهم إلا تنوين العوض، ويجوز حينئذٍ كونها مركبة مع «لا» بعد قطعها عن الإضافة لفظًا ومعنى، فلا تنون ألبتة، والفتح بناء، وإما على أن «لا» حجازية حذف اسمها، أي: لا شيءٌ غيرَها، وهو رديء، بل ممنوع.

وضَمُّها: مع التنوين وتركه أيضًا، إما على أنها مبنية، لحذف المضاف إليه ونية معناه فقط كالغايات، فتحتمل جميع أوجه الرفع والنصب والجر، ولا تنون[٥] إلا في رأي للفراء[٦]، ومَنْعُ ابن هشام[٧] بناءها[٨] على الضم بعد «لا» ذهول منه.

وإمَّا على أن «لا» حجازية[٩]، حذف خبرها، أي: لا غيرها كائنًا.

---

(١) أي غير الأول (المفرد).

(٢) في (ب) «خمسة».

(٣) الكتاب (١/ ٢٧٢، ٢٤٣، ٢٧٣).

(٤) أهملت الجيم والياء في (ج).

(٥) في (أ، ب) «ينون» والتأنيث واجب.

(٦) معاني القرآن (٢/ ٣٢٠).

(٧) انظر المغني (١/ ١٧٥)، الشذور (١٠٦).

(٨) في (ب) «بناؤها» وهو خطأ.

(٩) يقصد «لا» العاملة عمل ليس، ولم أر وصفًا لها بالحجازية.

وإمَّا على أن «لا» مهملة، و«غيرٌ» مبتدأ حذف خبره، أي لا غيرها معها، أو خبر حذف مبتدأه أي لا قِسْمٌ غيرُها، وعدم التكرار شذوذ، أو على رأي المبرد[1] وابن كيسان[2] فإنهما لا يوجبانه.

وإما على أن «لا» تبرئة، حذف اسمها، أي لا شيءَ غيرُها، وهو رديء.

فعلم أن لك تثليث الراء، مع التنوين وعدمه، فهي ستة مأخوذة من اثنين وسبعين وجهًا؛ لأن / أوجه الإعراب ثمانية، مع التنوين وتركه بستة عشر، مع وجه التركيب بسبعة عشر، وفي ١٩٠/ب ثلاثة عشر منها الكلام جملة، وهي نعت أو حال تبلغ ثلاثين[3]، وبناءها[4] على الضم بلا تنوين يحتمل أوجه الإعراب الثمانية، وبالتنوين على رأي الفراء كذلك بستة عشر، وفي اثني عشر منها الكلام جملة، باحتماليها[5] بثمانية وعشرين، وبناءها على الفتح لغير التركيب يحتمل أوجه الإعراب الثمانية ولا تنوين، وفي ستة منها الكلام جملة، باحتمالها بأربعة عشر، إلى ثمانية وعشرين[6] باثنين وأربعين، إلى ثلاثين[7] باثنين وسبعين.

ثم هي إن نوي لفظ المضاف إليه لم تنون وحركتها إعراب، إلا مع الفتح فيحتمل البناء لغير التركيب، وإن نوي معناه فقط بنيت على الضم، ولم تنون على الصحيح، وإن لم يُنو لا لفظه ولا معناه نُوِّنت، وحركتها إعراب، إلا مع التركيب، فلا تُنَوَّن، وحركتها بناء، إلا أن أوجه التنوين هنا لا تصح[8] لكسرها الوزن.

---

(١) المقتضب (٤/ ٣٥٩)، وانظر الخزانة (١/ ٢٢٤).

(٢) الصبان (٢/ ٤).

(٣) بضرب ثلاثة عشر في اثنين (وجهي النعت والحال) بستة وعشرين، مع أربعة أوجه بقيت من السبعة عشر لم يكن الكلام فيها جملة يصبح المجموع ثلاثين.

(٤) في (ب) «بناؤها» والنصب متعين لأنها عطف على قوله (لأن أوجه الإعراب ...).

(٥) النعت والحال.

(٦) وهو مجموع أوجه بنائها على الضم المتقدمة.

(٧) مجموع أوجه الإعراب السابقة.

(٨) في (ج) «يصح».

ولو قلت في مثل هذا التركيب: «لا غيرها» مثلاً، بذكر المضاف إليه، جاز التثليث، وجاء فيها ما عدا أوجه التنوين والتركيب والبناء على الضم فتفهم.

(وَ) هذه الأقسام الأربعة بل السبعة[1] (هِيَ) المراد بغير المفرد.

فالأول: (الظَّرْف) زمانيًا كان أو مكانيًا، وليس من الغايات وهي ما بُنِيَ على الضم من: «قبل»، و«بعد» وأخواتها، وهي الجهات الست، و«أول» و«دون» و«عل»[2] مخففًا بمعنى فوق، و«حسب» و«غير» بعد «لا وليس» فقد نص سيبويه[3] وغيره على أنها لا تقع أخبارًا ولا أحوالاً ولا صفات ولا صلات؛ لئلا يجتمع عليها القطع عن الإضافة، والبناء، ووقوعها موقع شيء آخر، لكن يشكل عليهم بالنسبة للصلة قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلُ ﴾ [الروم: ٤٢].

والثاني: (المَجْرُورُ) بحرف الجر.

وشرطهما: أن يكونا تامَّين، بأن تتم بهما الفائدة / إذا قُرِنَا بالمبتدأ، كـ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [الفاتحة: ٢]، ١٩١/أ ﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ [ق: ٣٥] بخلاف ما لا تتم به الفائدة معه وهو الناقص كزيد عَنْك[4]، وبكر أمْسِ.

وأن لا يكون[5] زمانًا والمبتدأ ذاتًا، فلا يجوز زيد اليوم أو في المساء؛ لأن الزمان لا يخبر به إلا على المعاني إذا كان الحدث غير مستمر كالصومُ اليوم، والسفرُ غدًا، بخلاف نحو: طلوع الشمس يوم الجمعة، فلا فائدة فيه؛ لأن طلوعها مستمر، فلو قلت: طلوعها من مغربها، أو طلوعها كاسفة يوم كذا، جاز لعدم استمراره.

نعم إن أفاد الإخبار به عن الذات، بأن كان المبتدأ عامًا والزمان خاصًا كنحن في شهر رمضان، والناس في زمان طيب، أو كان اسم الذات مثل اسم المعنى في وقوعه وقتًا دون وقت،

---

(١) في (ب) «أو الخمسة» وهو خطأ.

(٢) في (ب، ج) «وعلى» وهو خطأ.

(٣) (٢/ ٤٤، ٤٥).

(٤) في (ج) «عينك» وهو خطأ.

(٥) في (أ، ج) «يكونا» والصواب ما أثبت، والضمير يعود على الخبر.

كالورد في أيّار، و«اليومَ خمرٌ»[١] و«الهلالُ الليلةَ»[٢]، و«الرُّطَبُ شَهْرَيْ ربيع»[٣] جاز.

والحق جواز نحو: زيد في زمان طاب له، وإن كان المبتدأ خاصًا لوجود الفائدة فالمدار عليها.

وقال جمهور البصريين: لا يُخبر بالزمان عن الذات أصلاً، وعليه نحو: الهلال الليلة مؤوَّل؛ إما على حذف مضاف هو معنى أي: طلوع الهلال، ومجيء الرطب أو الورد، وشرب الخمر، وإما على أن المراد بالخمر السكر، وبالهلال ابتداء الشهر.

ويتعلقان إذا وقع أحدهما خبرًا أو حالاً أو صفة أو صلة -كما إذا رفع الظاهر بشرطه[٤]- بكونٍ عام، كالحصول، والثبوت، والكون التام، والاستقرار، والوجود، والوقوع، محذوفٍ وجوبًا، هو وحده الخبر، والحال، والصفة، والصلة، في الحقيقة[٥].

وقيل: هو المذكور وحده نيابة عن المحذوف[٦].

وقيل: هو مجموعهما[٧].

وقيل: هو المذكور أصالة بناء على أنه لا حذف[٨].

ويجب تقديره فعلاً: في الصلة مطلقًا، وفي الصفة في نحو: رجل في الدار فله درهم، وكل رجل عندي فمكرم، لجواز الفاء في خبر النكرة / الموصوفة بفعل، دون الموصوفة بمفرد. ١٩١/ب

---

(١) من مقولة امرئ القيس عندما أخبر بمقتل أبيه فقال: «اليوم خمر، وغدًا أمر». انظر شرح الكافية الشافية (١/ ٣٥١)، الهمع (٢/ ٢٣).

(٢) انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٥٥).

(٣) انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٥٥).

(٤) أن يعتمد على نفي أو استفهام ... انظر (ص١٠٨/ أ).

(٥) تبعًا لابن كيسان وابن مالك وابن هشام وغيرهم. ينظر التصريح (١/ ١٦٦)، الهمع (٢/ ٢٢).

(٦) عليه الفارسي وابن جني. انظر الهمع (٢/ ٢٢).

(٧) أي المُتَعَلِّق والمُتَعَلَّق، واختار هذا القول الرضي (١/ ٩٣).

(٨) بناء على رأي الكوفيين فهم لا يقدرون للظرف متعلقًا أصلاً كما سيأتي في (ص٢٣٣/ ب).

واسما: بعد «أما» الشرطية و«إذا» الفجائية[١]، كـ«خرجت فإذا بالباب[٢] زيدٌ» و«أمَّا عندك فَعِلْمٌ» أي: كائن بالباب، أو عندك، إلا إن قُدِّر مؤخرًا فيجوز الفعل، أي زيد كان، وعِلْمٌ حصل، أو كان زيدٌ، وحصل علم.

وأما في غير ذلك فالأصح[٣] أنه إن أريد المضي قدر الماضي أو وصفه، وإن أريد الحال أو الاستقبال قدِّر المضارع أو وصفه، وإن جهل الحال قدر الوصف، كمستقر وموجود؛ لأنه صالح للأزمنة الثلاثة وإن كان حقيقةً في الحال.

ويسميان حينئذ بالظرف[٤] المُسْتَقَرّ، بفتح القاف؛ لتعلقهما بالاستقرار، وهو الكون العامل، ويستقر فيهما -إن لم يرفعا الظاهر- ضمير ما قبلهما، ويسمى ضمير الاستقرار، ومحله الرفع على الفاعلية، أو النيابة[٥].

(وَ) الثالث: الجملة الفعلية وهي (فَاعِلٌ) أو نائبه (مَعْ فِعْلِهِ) الذي (صَدَر) منه كـ﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ ﴾ [الزمر: ٤٢]، ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ ﴾ [القصص: ٦٨]، أو الذي وقع عليه كزيد لم يُقْتَل أبوه، وبكر ما أُهِين أخوه.

ومنها الشرطية في نحو: إن زارني أكرمته، وأخوك من يكرم أكرمه، وهند متى تقم أقم معها، وأبوك إذا جاءك فعظِّمه.

(وَ) الرابع: الجملة الاسمية وهي (المُبْتَدأ مَعْ مَا لَهُ مِنْ) خبر أو مغن عن (الخَبَر) كـ﴿ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ١] وزيد ما قائم أبوه، (وهذا أقل إنسان يعمله إلا أنت)[٦]، واسم الفعل مع

---

(١) قال في التصريح (١/ ١٦٦): «لأن (أما) لا تفصل من الفاء إلا باسم مفرد أو جملة شرط دون جوابه، ولأن (إذا) الفجائية لا تليها الأفعال على الأصح». وانظر الجني الداني (٣٦٠، ٣٦١، ٤٨٢).

(٢) في (ب) «في الباب».

(٣) تبعًا لابن هشام في المغني (٢/ ٤٤٧، ٤٥٠).

(٤) في (ج) «بالظرف».

(٥) إن قدر متعلقهما مبنيًا للفاعل فمرفوعهما فاعل، ونائب فاعل إن قدر مبنيًا للمفعول، انظر (ص٣١٠/أ).

(٦) سقط من (ب).



فاعله: كزيد هيهات أبوه، فهيهات اسم فعل بمعنى «بَعُدَ» و«أبوه» فاعله، والجملة خبر عن «زيد».

ومنها الشرطية في نحو: زيد من يقم يقم معه، وهند لوما أخوها ما سلمت.

ومنها أيضًا (على احتمالٍ نظرًا للمعنى)(١) نحو: «زيدٌ سواءٌ عليه أقعد أم قام» أي قيامه وقعوده سواء، أي مستوٍ(٢) أو متساوٍ(٣).

وقيل: «سواء» خبر، والجملتان(٤) فاعله.

وقيل: مبتدأ وهما خبره(٥).

وقيل: لا خبر(٦) له، وهما مفعولاه(٧).

ويجوز في نحو: «زيد ما قائم أبوه» كون «قائم» خبر «زيد» / و«أبوه» فاعله، فيكون من الإخبار(٨) بالمفرد، وكونه مبتدأ فاعله «أبوه»، خلافًا للجمهور، وكونه خبرًا مقدمًا لـ«أبوه» فيكون من الإخبار بالجملة. ١٩٢/أ

والخامس: الجملة الظرفية كـ«زيد هل في الدار أبوه» إن أعربت «أبوه» فاعلاً بالظرف نفسه كما هو الراجح، بل قيل: بوجوبه(٩).

فإن أعربته مبتدأً، خبره الظرف أو متعلقه فهي اسمية، أو فاعلاً بمتعلقه المحذوف، وقدَّرته فِعْلاً(١٠)، فهي فعلية، أو اسمًا(١١): جاء فيه ما مرَّ في نحو: «زيد قائم أبوه».

---

(١) سقط من (ب).

(٢) كذا في نسخ التحقيق، والأولى «مستويان».

(٣) كذا في النسخ، والأولى «متساويان».

(٤) الجيم أهملت في (ج)، والمراد جملتا الاستفهام «أقعد أم قام».

(٥) والقولان عن أبي علي الفارسي. ينظر الارتشاف (٢/ ٢٤).

(٦) في (ب) «خبرًا».

(٧) قاله السهيلي كما تقدم في (ص١٨٩/ ب).

(٨) في (ب) «الأخبار» بفتح الهمزة.

(٩) وعليه أكثر النحاة كما قال ابن هشام الخضراوي انظر (ص٣١٠/أ).

(١٠) في (ب) «فافعلا».

(١١) معطوف على قوله «وقدرته فعلا...».

والسادس: الجملة الحرفية، كـ«زيد لو أنه قائم» إذ المصدر مبتدأ بلا خبر في الأصح؛ لتمام المعنى به مع «لو» التمنّي[(١)]، و«زيد ألا طالب علم عنده» إذا الظرف نعت «طالب» على الصحيح أن «ألا» للتمني لا خبر لها[(٢)]، وكـ«زيد» أمَا أنّه قائم عند ابن خروف[(٣)]، بفتح «أن» فـ«أما» حرف بمعنى: حَقًّا أو أحَقًّا.

وقيل: مصدرٌ كذلك لمحذوف، و«أن» فاعله، أي يحق أو أَيَحِق حقًّا قيامه.

أو استفتاح[(٤)] و«أنَّ» مبتدأ حذف خبره، أي أما قيامه معلوم، أو ظرف معتمد على الاستفهام[(٥)]، أي: أفي حق قيامه؟ وهو الأصح[(٦)].

والسابع: الجملة الجملية أي التي مبتدأها جملة نحو: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ ﴾ [البقرة: ٦] فجملتا الاستفهام مبتدأ خبره «سواء» أي إنذارك وعدمه سواء، والجملة خبر «الذين» وهو الأصح[(٧)]، ونحو: «خيرُ الإسلام تُطعِم الطعام وتَقرَأُ السلام على من عرفت ومن لم تعرف»[(٨)] وفيهما ما مرَّ)[(٩)].

ويجوز كون جملة الخبر إنشاء، خلافًا لثعلب[(١٠)] في القسمية.

---

(١) ينظر الجني الداني (٢٩٨)، المغني (١/ ٢٦٧، ٢٦٨).

(٢) تبعًا للخليل وسيبويه والجرمي، وقال المازني والمبرد لها خبر في اللفظ أو في التقدير، ينظر الارتشاف (٢/ ١٧٧).

(٣) انظر (ص١٠٨/ أ).

(٤) فتكسر همزة «إن» بعدها كما تكسر بعد حرف الاستفتاح «ألا».

(٥) فتفتح همزة «أن» كما تفتح بعد «حقا» انظر الجني الداني (٣٧٧).

(٦) وعليه سيبويه. انظر (ص١٠٨/ أ).

(٧) انظر مشكل إعراب القرآن (١/ ٢٠)، الإملاء (١/ ٢١)، البحر (١/ ٤٦).

(٨) الرواية في صحيح البخاري في كتاب الإيمان، باب إطعام الطعام من الإسلام (١/ ٩)، وباب السلام من الإسلام (١/ ١٢)، وكتاب الاستئذان، باب السلام للمعرفة وغير المعرفة (٧/ ١٢٨)، عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلاً سأل النبي ﷺ أي الإسلام خير؟ قال: «تطعم الطعام ...» إلخ.

وأخرجه ابن ماجة في سننه (٢/ ٢٣١) باب إطعام الطعام، بلفظ البخاري.

(٩) ما بين القوسين سقط من (ب).

(١٠) انظر: التسهيل لابن مالك (٤٨)، المغني (٢/ ٤٣٠).



ولابن الأنباري[١] في الطلبية، كزيد والله لأكرمنَّه[٢]، أو هلاَّ تكرمه، أو هل أبوه قائم؟ وليس على إضمار قول هو الخبر، وجملة الإنشاء مقوله، خلافًا لابن السراج[٣].

ولا بد في الجملة بأقسامها من رابط يربطها بالمبتدأ وإلا كانت أجنبية والأصل كونه ضميرًا كالأمثلة السابقة، وكزيد أتى أبوك فأكرمه، وهند يقوم[٤] أبوك إن قامت، ولهذا كان يربط محذوفًا أيضًا نحو: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [النساء: ٩٥][٥] أي وعده.

واختلف في نحو ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٤] إلخ، فجملة «يتربص...» إلخ خبر «الذين» والرابط قيل: النون على أن الأصل تَتَرَبَّصُ زوجاتهم، والرابط الضمير المضاف إليه، فأتى بالنون مكان زوجاتهم فنابت في الربط، وقيل: النون على أن الأصل وزوجات الذين يتوفون، وقيل: «هم» محذوفة هي بعد حذف المضاف إليها، تقديره عند المبرد[٦] أزواجهم يتربصن، وعند الفراء: يتربصن من بعدهم[٧].

ومثله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا﴾ [التوبة: ١٠٧] إلى قوله سبحانه: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾ [التوبة: ١٠٨] أي لا تقم في مسجدهم، أو مسجد الذين اتخذوا لا تقم فيه، أو

---

(١) انظر التسهيل (٤٨).

(٢) في (ب) «لأكرمته».

(٣) فإذا قلت: زيد اضربه، فالتقدير عنده، زيد أقول لك اضربه. انظر تعليق الفرائد (٣/ ٩٣).

(٤) في (ب) «تقوم».

(٥) قرأ ابن عامر برفع «كل» على الابتداء، والجملة بعده خبره، والعائد محذوف. البحر (٣/ ٣٣٣)، الدر المصون (٤/ ٧٧).

(٦) مشكل إعراب القرآن (١/ ٩٩)، البحر (٢/ ٢٢٢).

(٧) هذا التقدير عزته مراجعي للأخفش، وهو في معاني القرآن له (١/ ١٧٦)، وليس للفراء كما ذكر الشارح تبعًا لابن هشام في المغني (٢/ ٥٠٢)، لأن الفراء يرى أن (الذين) مبتدأ لا خبر له، بل الخبر عن الزوجات المتصل ذكرهن بالذين، ففي معاني القرآن (١/ ٥٠)، قال: «يقال: كيف صار الخبر عن النساء ولا خبر للأزواج، وكان ينبغي أن يكون الخبر عن (الذين) فذلك جائز إذا ذُكرت أسماء ثم ذكرت أسماء مضافة إليها فيها معنى الخبر أن تترك الأول، ويكون الخبر عن المضاف إليه، فهذا من ذلك؛ لأن المعنى -والله أعلم- إنما يريد به: ومن مات عنها زوجها تربصت، فتُرِك الأول بلا خبر، وقُصِد الثاني؛ لأن فيه الخبر والمعنى». وساق بعد هذا القول أمثلة من كلام العرب. انظر البحر (٢/ ٢٢٢)، الدر المصون (٢/ ٤٧٧).

الذين اتخذوا مسجدًا ضرارًا مسجدهم لا تقم فيه، أو الذين اتخذوا مسجدًا لا تقم فيه معهم(١)، وجملتا/ القسم اعتراض بين المبتدأ وخبره، ويجوز كون جملة «لا تقم ...» إلخ مستأنفة، وحذف ١٩٢/ب الخبر لدلالتها، أي لا تسعفهم بالقيام فيه.

وأما نحو: «حُسْنُ هندٍ تَيَّمتني هو»(٢) ففاعل «تيَّمت» ضمير «هند» المستتر فيه، والضمير المنفصل بدل اشتمال منه عائد للمبتدأ، فإن قلنا: عامل البدل هو عامل المبدل منه صحت المسألة، وإلا امتنعت كما قال ابن هشام(٣)، ويمكن جوازها مطلقًا لتسامحهم في التوابع.

وقد يربطها اسم الإشارة كـ﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ [الأعراف: ٢٦]، ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴾ [الواقعة: ١٠-١١].

وإعادة المبتدأ بلفظه، كـ«أمَّا العبيدُ فهو ذو عبيد»(٤) ويَكْثُر في التعظيم كـ﴿ ٱلْقَارِعَةُ ۝ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴾ [القارعة: ١-٢].

وإعادته بمعناه كالصِّدِّيق سبق أبو بكر الأمة، وعليٌّ فاق علمُ أبي السِّبْطَيْن(٥)، وكزيد نِعْمَ

---

(١) هذه التقديرات على القول بأن «الذين» مبتدأ وخبره «لا تقم فيه»، وهناك أقوال أخر: فقيل: الخبر «أفمن أسس بنيانه»، وقيل: الخبر «لا يزال بنيانهم» وقيل: الخبر محذوف تقديره: معذبون ونحوه. انظر الدر (٦/ ١١٩).

(٢) انظر الهمع (٢/ ٢٠).

(٣) المغني ٢/ ٤٩٩).

(٤) سيبويه (١/ ١٩٤، ١٩٥)، الأشموني (٢/ ١٢٢)، (٤/ ٤٩).

(٥) السبط: ولد الولد، أو ولد البنت، وقيل: ولد الابن والابنة. اللسان (سبط) (٧/ ٣١٠) والمراد بالسبطين هنا سبطا رسول الله.

(أ) الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي (٣ - ٥٠هـ)

ابن فاطمة الزهراء بنت رسول ﷺ، ولد في المدينة المنورة، بويع بالخلافة بعد مقتل أبيه، وسار إلى الشام لمقاتلة معاوية، ثم نزل عن الخلافة لمعاوية بعد صلح معه. الإصابة (١/ ٣٢٧، ٣٣٠)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٩٥)، الاستيعاب (١/ ٣٦٨، ٣٧٦).

(ب) الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي القرشي (٤-٦١هـ)

ابن فاطمة الزهراء، ولد في الميدنة، لم يبايع يزيد بن معاوية بالخلافة، ورحل إلى مكة وأقام فيها زمنًا، ثم توجه في جمع من أصحابه متوجهًا إلى الكوفة، ولما علم يزيد بسفره أرسل إليه جيشًا اعترضه في (كربلاء) فقتل الحسين ﷺ أثر معركة عنيفة. الإصابة (١/ ٣٣١، ٣٣٤)، الاستيعاب (١/ ٣٧٧، ٣٨٣)، الشذرات (١/ ٦٦).



الرجلُ، وإن كانت «أل» للعهد.

وعموم يشمل المبتدأ نحو: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ [الكهف: ٣٠] فإن ﴿ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ يشمل الذين آمنوا، وكزيد نعم الرجل إن كانت «أل» لعموم الجنس.

و«أل» النائبة عن الضمير خلافًا لأكثر البصريين نحو: ﴿ فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ۝ وَءَاثَرَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ۝ فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾ [النازعات: ٣٧-٣٩] أي مأواه، وقال الجمهور: الرابط محذوف أي: المأوى له[1].

وكون الجملة نفس المبتدإ في المعنى، بأن تقع خبرًا لمفرد يدل على جملة كالحديث، والخبر، والشأن، والكلام، والقول، واللفظ، والأمر، والقصة، والحكاية، وضمير الشأن، أو خبر المضاف إلى مفرد كذلك، كخير الكلام لا إله إلا الله.

وقد أخذ النَّاظِم في التمثيل للأقسام الأربعة على الترتيب فقال: (كَأَنْتَ عِنْدِي) فـ«أنت» مبتدأ، و«عندي» ظرف مضاف إلى ياء المتكلم، منصوب على الظرفية بفتحة مقدرة في الدال المكسورة لمناسبة الياء، متحمل لضمير الاستقرار العائد للمبتدأ، / وهو متعلق بمحذوف ١٩٣/أ وجوبًا، هو الخبر حقيقة، أي «كائن».

(والفَتَى بِدَارِي) فـ«الفتى» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة في الألف، منع من ظهورها التعذر، و«بداري» جار ومجرور مضاف إلى الياء، وفيه ضمير الاستقرار العائد للمبتدأ، وهو متعلق بمحذوف وجوبًا هو الخبر، أي «مستقر».

(وَابْنِي قَرَا) فـ«ابني» مبتدأ مضاف للياء، مرفوع بضمة مقدرة تعذُّرًا في النون المكسورة لمناسبة الياء، و«قرا» فعل ماض مبني على فتحة مقدرة في الهمزة المنقلبة ألفًا؛ للضرورة (أو للتخفيف)[2]، والضمير المستتر جوازًا فيه فاعله، وهو الرابط والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(وَذَا أَبُوهُ قَارِي) فـ«ذا» اسم إشارة، في محل رفع مبتدأ أول، و«أبوه» مبتدأ ثان، مرفوع على

---

(١) انظر (ص١٥٦/ب).

(٢) سقط من (ب).

المشهور بالواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الستة، وعلى الصحيح بضمة مقدرة في الواو، و«قاري» خبر المبتدأ الثاني، مرفوع بضمة مقدرة في الهمزة المنقلبة ياء؛ للوقف أو للضرورة، وجملة المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدإ الأول، والرابط هاء «أبوه».

(ولك في ربط المبتدآت المتواليةِ طريقان: كـ«سَعْدٌ عَمُّهُ خالُه أخوه أبوه صائمٌ»[(١)] أي: أبو أخي خال عمّ سعد صائم.

وكـ«زيدٌ هِنْدٌ الأَخَوَانِ الزيدون ضاربوهما عندها بإذنه»[(٢)] أي: الزيدون ضاربو الأخوين عند هند بإذن زيد.

ويتركب[(٣)] منهما طرق كثيرة، من ثُنَائِيٍّ[(٤)]: كزيد بكر هند أبوها أخوه منطلق من أجله عنده، وعكسه[(٥)]: كزيد غلامه أبوه خالد البكران ذاهبان لأجله عنده.

وثُلاثِيٍّ[(٦)]: كزيد هند الأخوان أبوهما عمه الزيدان ضاربا العبدين من أجله عندها بإذنه، وعكسه[(٧)]: كزيد عمه خاله الهندات الزيدان أبوهما ضاربهن بأمره.

ورُبَاعِيٍّ[(٨)]: كزيد خالاه الزيانب عمهن أبوه الزيدون قائمون عنده معهما، وعكسه كزيد

---

(١) وذلك بجعل الروابط في المبتدآت فتضيف غير الأول إلى ضمير متلوه، فيخبر عن آخرها، ويجعل مع خبره خبرًا لما قبله، وهكذا إلى أن تخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده. انظر الهمع (٢/ ٥٤).

(٢) بجعل الروابط في الأخبار.

(٣) أهملت الياء والتاء في (ج)، ويقصد بالتركيب التأليف بين الطريقين السابقين، وقد عده أبو حيان طريقًا ثالثًا. الارتشاف (٢/ ٦٦).

(٤) المراد بالثنائي كما يفهم من الارتشاف (٢/ ٦٦)، أن يؤتى ببعض المبتدآت معراة من الضمائر ويتأخر بعضها فيحتاج الأول منها إلى ضمائر آخره، ويتضح ذلك من مثال الشارح: فالأب محتاج للضمير المتصل بالأخ، والأخ محتاج للضمير الموجود في الخبر (عنده).

(٥) وهو تقدم المبتدآت المتصلة بالضمائر وتأخر المعراة.

(٦) المراد بالثلاثي -كما يفهم من الارتشاف- أن يتقدم المعرى ثم يؤتى بعده بالمتصل بالضمير ثم يثلث بالمعرى منه.

(٧) تقدم المشتغل بالضمير ثم يؤتى بالمعرى ثم يثلث بالمشتغل.

(٨) في ضوء ما تقدم يكون الرباعي تقدم مبتدآت مشتغلة بالضمائر، ثم يؤتى بعدها بالمعرى منها، ثم بالمشتغل ثم بالمعرى، وعلى هذا يقاس الخماسي والسداسي فصاعدًا.

الهندات أمهن الرجال أبوهم قائم عندها بإذنه.

وحماسِيٌّ... فصاعدًا، فتأمل وقس ما شئت.

وكالأول[1] من الموصول: الذي التي اللذان اللاتي أبوهن أبوهما أختها أخواك أخته زيد، وهو تركيب[2] مولد)[3].

تتمة: للمبتدإ والخبر أحكام.

منها: أن أصل الخبر التأخير وقد يقدم، ويجب تأخيره:

إن ساوى المبتدأ تعريفًا وتنكيرًا ولا قرينة ولو معنوية كزيد صديقك، أو كان فعلاً رافعًا لضمير المبتدأ المستتر، كزيد قام، أو لضميره البارز في نحو: الزيدان أو ابناك قاما؛ لأن الألف تسقط ولا قرينة، فيلتبس بالفاعل، بخلاف نحو: قامتا ابنتاك، ففتح التاء قرينة، أو للفظه كزيد قام زيد، والزيدان البكران يكرمهما الزيدان، أو لمعناه كالمُرْتَضى[4] ساد أبو الحسنين أهل البيت.

أو اسم فعل رافعًا لضميره المستتر كالزيدان شتان، أو للفظه كالعَقِيقُ هَيْهَاتَ العَقِيقُ، أو لمعناه كمعرفة علي هيهات علمه.

أو كان محصورًا فيه كإنما زيد شاعر، وما زيد إلا كاتب، وزيد كاتب / لا شاعر. ١٩٣/ب

أو مسندًا إلى مبتدأ لازم الصدر كمن أبوك؟ ولزيد قائم.

أو إنشاء كزيد أكرِمْهُ، وبكر هل أبوه صائم؟

أو محذوفًا: كلولا زيد فزت.

أو مقرونًا بالفاء: كرجل يأتيني فله درهم.

أو متعددًا لفظًا متّحدًا معنى: كهذا حلو حامض، قاله في الارتشاف[5].

---

(١) المعهود في قوله: «وكالأول» هو الثاني السالف الذكر.

(٢) قال أبو حيان في الارتشاف (٢/ ٦٦): «لا تدخل العرب موصولاً على موصول بل هذه التراكيب كلها من وضع النحويين، ولا يوجد نظائرها في لسان العرب».

(٣) سقط ما بين القوسين من (ب).

(٤) علي بن أبي طالب ﷺ.

(٥) ارتشاف الضرب (٢/ ٦٥).

أو مشبَّهًا به المبتدأ ولا قرينة: سواء اتفقا تعريفًا وتنكيرًا أم اختلفا.

أو وقع خبرًا لضمير شأن: كـ﴿ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ١] أو لشبهه من كل مفرد يؤدى عن جملة، كحديثي أستغفر الله تعالى، أو لضمير متكلم أو مخاطب في نحو: أنا الذي قمت، أنت الذي قمت، أنا[1] رجل أصوم، أنت رجل تصوم، أنا الرجل أقوم، أنت الرجل تقوم، أو لـ«ما» التعجبية كما أكرم الله تعالى، أو لمبتدأ ورد مقدمًا في مثل أو شبهه كـ«أمْتٌ في الحجر»[2] أو لمبتدأ فيه معنى الدعاء كـ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾ [المطففين: ١]، أو لما بعد «أمّا» كأمّا زيدٌ فعالمٌ، أو لحدث والخبر «إذَا» كقيامي إذا يقوم زيد.

ويجب تقديمه إذا ألْبَسَ تأخيره (ولا قرينة: كعندي درهم، وقَصَدَك غلامه رجل؛ لأن تأخيره)[3] يوهم الصفة، فلذلك على الأصح قدم.

أو كان تقديمه هو المسوِّغ للابتداء بالنكرة بناء على رأي الجمهور في نحو المثالين المذكورين.

أو عاد إلى بعضهم ضمير من بعض المبتدأ نحو: ﴿ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾ [محمد: ٢٤]، و«على التَّمْرةِ مِثْلُها زُبْدًا»[4] وعند هند أخوها، وخلف دارك من يشتريها.

أو كان لازم الصدر (نحو: لَقَائِمٌ زَيْدٌ)[5]، وكيف حالُك؟ وأين بَيتُكَ؟ (وأجاز الأخفش[6] والمازني[7]: زيدٌ أين؟ وأنت كيف؟)[8].

أو محصورًا فيه كما لنا إلا كرمُ الله عز وجل.

---

(١) في (ب) «أنت أنا».

(٢) انظر (ص١٨٨/ ب).

(٣) سقط من (ب).

(٤) انظر شرح الكافية الشافية (٢/ ٧٢٥)، البسيط (١/ ٥٨٨)، تعليق الفرائد (٣/ ٧١).

(٥) سقط من (ب) ومكانه «كمتى الصيام».

(٦) انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٤٣)، الهمع (٢/ ٣٤).

(٧) انظر المرجعين السابقين.

(٨) سقط من (ب).



أو دَالاً بالتقديم على ما لا يفهم بالتأخير كـ«لله دَرُّكَ»، و«لله أَبُوك»[(١)] ونحوه من صيغ التعجب، و﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [البقرة: ٦][(٢)].

أو مسندًا -دون «أمّا»- إلى «أنّ»[(٣)] وصلتها كمعلوم أنّك فاضل[(٤)]، (وقيل: يجوز تأخيره)[(٥)].

أو ظرفًا هو اسم إشارة كثَمَّ زيدٌ، وهناك بكرٌ، قاله في الارتشاف[(٦)].

أو مستعملاً في مَثَلٍ أو شبهه كذلك كـ«قريبٌ مفرٌّ ابن الشَّتْرَاء»[(٧)] و«في كلِ وادٍ بنو سَعْدٍ[(٨)]».

أو دخلت الفاء على المبتدأ في نحو: أما في الدار فزيد.

ومنها: أنه يجوز حذف ما علم منهما لدليل لفظي أو حالي وقد / اجتمع حذفهما في قوله ١٩٤/أ تعالى: ﴿ سَلَـٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾ [الذاريات: ٢٥] أي سلام عليكم أنتم قوم.

ويجب حذف الخبر إذا ورد في مَثَلٍ أو شبهه كذلك: كقولك[(٩)]: «حُكْمُكَ مسمَّطًا»[(١٠)] أي: حكمك لك متمما.

---

(١) فلو أخر لم يفهم منه معنى التعجب المفهوم في حال التقديم.

(٢) إذ مدخول الهمزة مبتدأ، و«سواء» خبر قدم وجوبًا؛ لأنه لو تأخر لتوهم السامع أن المتكلم مستفهم حقيقة. انظر الهمع (٢/ ٣٥)، وفيه أوجه أخرى ذكرها الشارح في (ص١٩٢/ أ) وما بعدها.

(٣) المفتوحة المشددة.

(٤) إذ لو أخر لألبس بالمكسورة.

(٥) سقط من (ب)، والمجوز لذلك الفراء والأخفش. انظر الهمع (٢/ ٣٦).

(٦) ارتشاف الضرب (٢/ ٤٤).

(٧) رجل كان يقطع الطريق يأتي الرُّفقة فيدنو منهم حتى إذا همّوا به نأى قليلا ثم عاودهم حتى يصيب منهم غِرَّة، المعنى: أن مفرّه قريب وسيعود. انظر اللسان (شتر) (٤/ ٣٩٤).

(٨) في (ب) «أسعد» وهو خطأ، انظر جمهرة الأمثال (١/ ٦٦)، ورواية الميداني (٢/ ٨٣)، «في كل أرض سعد بن زيد».

(٩) في (ب) «كقولهم» وأهملت القاف في (ج).

(١٠) اللسان (سمط) (٧/ ٣٢٣)، ورواية الميداني (١/ ٢١٢): «حُكْمُكَ مُسَمَّطٌ» بالرفع، قال: ويروى: «خُذْ حكمَكَ مُسَمَّطًا» ولا شاهد فيما رواه.

وبعد «لولا» و«لوما» الامتناعيتين: إذا كان خبره كونا عامًا كلو ما زيد فزت، أي لو ما زيد موجود ﴿ فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴾ [الصافات: ١٤٣]، ﴿ لَّوْلَآ أَن تَدَٰرَكَهُۥ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ [القلم: ٤٩] أي لولا التدارك، أو كونه من المسبحين حاصل، وقيل: لا خبر له في نحو الآيتين؛ لاشتمال الصلة على المسند والمسند إليه، (وهو الأصح، إلا الظرف فذكره أكثر نحو: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [النور: ١٠])(١).

فإن كان خاصًا وجب ذكره حيث لا قرينة، كقوله ﷺ: «لولا قومُكِ حديثو عهد بجاهلية لبنيتُ الكعبةَ على قواعدِ إبراهيمَ»(٢) وإلا ترجح حذفه كـ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [سبأ: ٣١]، أي لولا أنتم صددتمونا بدليل ﴿ أَنَحْنُ صَدَدْنَٰكُمْ ﴾ [سبأ: ٣٢].

وبعد «لو» غير المصدرية إذا تلاها «أنَّ» وصِلتُها نحو: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ ﴾ [لقمان: ٢٧] أي لو كونه أقلامًا ثابت، وقيل: لا خبر له(٣)، لما مرّ في «لولا» وقيل: «أن» وصلتها فاعل محذوف(٤)، أي لو ثبت أن ما في الأرض ... إلخ، ولا يليها اسم صريح في الاختيار على الصحيح.

---

(١) سقط من (ب).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب العلم، باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه فيقعوا في أشد منه (١/ ٤٠)، بلفظ: «يا عائشة: لولا قومك حديث عهدهم بكفر لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين ...» عن ابن الزبير، والشاهد في هذه الرواية.

وفي كتاب الحج، باب فضل مكة وبنيانها (٢/ ١٥٦) بلفظ «لولا حِدْثان قومك بالكفر»، و«لولا أن قومك حديث عهدهم بالجاهلية «و» لولا حداثة قومك بالكفر».

وفي كتاب التمني، باب ما يجوز من «اللو» وقوله تعالى: ﴿ لَوْ أَنَّ لِى بِكُمْ قُوَّةً ﴾ (٨/ ١٣٠)، بلفظ «لولا أن قومك حديثٌ عهدهم بالجاهلية» عن رواة آخرين.

والنسائي في سننه في كتاب مناسك الحج، باب بناء الكعبة (٥/ ٢١٤) بلفظ: «لولا حِدْثان قومك بالكفر ...».

والترمذي في سننه في أبواب الحج، باب ما جاء في كسر الكعبة (٣/ ٢١٥، ٢١٦)، بلفظ: «لولا أن قومك حديثو عهد بالجاهلية ...» ولا شاهد على هذه الروايات.

(٣) نسبه ابن هشام في المغني (١/ ٢٦٩) لسيبويه.

(٤) قاله الكوفيون والمبرد والزجاج. الجني الداني (ص٢٩١).

وبعد القسم الصريح: وهو ما لا يستعمل إلا قسمًا كـ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [الحجر: ٧٢]، و«لَيْمُنُكَ(١) لَئِن ابتَلَيْتَ لَقَدْ عَافَيْتَ»(٢) أي لَعَمْرُك قسمي، ولَيْمُنُك يميني، فإن حذفت اللام زالت صراحة الأول، فجاز خفضه بواو القسم وبائه، فإن لم يُخفض بهما رُفع مبتدأ حذف خبره، وبالعكس(٣)، أو نُصِب بنزع الخافض، على أن الأصل: أقسم بعمرك فحذف الحرف، فوَصَلَ الفعل بنفسه وحذف، أو خفض بإضمار حرف القسم، وهو ضعيف.

وأمَّا «أَيْمُن»(٤) بحذف اللام فقيل: تزول صراحته، فتجيء فيه الأوجه المذكورة، وقيل: لا تزول وهو الأصح.

وأما نحو: يمين الله، وأمانة الله، فليس بصريح، خلافًا لأبي حيان(٥).

وبعد «واو» هي نص في المعية: كـ«الرجالُ وأعضادُها» «كُلُّ شيءٍ وثمنُهُ» «كُلُّ رجل وضيعتُه»(٦) «أنت ورأيُكَ» أي مقرونان، فالكلام جملة / . ١٩٤/ب

وقيل: الأصل، أنت برأيك، وكذا الباقي(٧)، فنابت الواو عن باء المصاحبة، فعطفت لفظًا فقط، وتاليها معطوفٌ لفظًا خَبَرٌ معنًى، فالكلام جملة، ولا حذف.

وقيل: التقدير، أنت مع رأيك، ورأيك معك(٨).

وقيل: هذا أنت وهذا رأيك، وكذا أخواته، فالكلام جملتان.

---

(١) في (ب) «ليمينك» والمناسب ما أثبت، لأن الأصل «ايمن» دخلت عليه اللام لتأكيد الابتداء، فحذفت الألف للوصل وكثرة الاستعمال. انظر اللسان (١٣/ ٤٦٢، ٤٦٣).

(٢) من كلام عروة بن الزبير عندما قطعت -رجله لإصابتها بداء الأُكْلَةِ- وتوفي أكبر أولاده برفس دابة وتمامه: «... ولَئِن أَخَذْتَ لقد أَبْقَيتَ» انظر الصحاح (يمن) (٦/ ٢٢٢٢)، اللسان (١٣/ ٤٦٢)، صفة الصفوة (٢/ ٨٦)، ارتشاف الضرب (٢/ ٤٨٠)، مع اختلاف يسير في الرواية.

(٣) أي أو رفع خبرا حذف مبتدأه.

(٤) ايمن الله: أي وبركة الله. التصريح (١/ ١١٨٠)، الصبان (١/ ٢١٦).

(٥) الارتشاف (٢/ ٣٢، ٤٧٥، ٤٧٦).

(٦) ينظر سيبويه (١/ ١٥٠)، شرح الكافية (٢/ ٦٨٩).

(٧) أي: الرجال بأعضادها، كل شيء بثمنه، كل رجل بضيعته.

(٨) قاله الفارسي راجع (ص٣٠٠/أ).

وقيل: هو مبتدأ لا خبر له، لاستغنائه عنه بقيام الواو مقام «مع»[(١)].

وقيل: يجوز نصب ما بعد الواو مفعولاً معه[(٢)]، فقال الصيمري[(٣)]: بلا حذف وغيره كابن مالك[(٤)]: على حذف خبر فيه معنى الفعل وحروفه، أي أنت كائن ورأيك، وليس هذا ببعيد.

وبعد «حَسْب»، في نحو: «حَسْبُكَ يَنَمِ النَّاسُ» على الأصح[(٥)]، أي: حسبك السكوت، أي ليكفك عن الحديث.

(أو حذف خبره جوازًا مطلقًا، أو جوازًا لقرينةِ الحال، وجوبًا لقرينة اللفظ.

أو لا خبر له، إذ معناه كُفَّ، أو اكتفِ، أو ليَكفِكَ، أو انكفف، فالكاف فاعل، أو مفعول[(٦)].

أو هو اسم فعل[(٧)]، فضمته بناء، والكاف حرف، أو مضاف إليه)[(٨)].

وبعد مبتدأ هو مصدر، (أو ضميره)[(٩)]، أو مضاف إلى مصدر، وهو قبل حال لا تصلح أن

---

(١) وهو مذهب الكوفيين. انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٣٢).

(٢) روى نصبه أبو الخطاب عن بعض العرب الموثوق بهم. انظر سيبويه (١/ ١٥٣).

(٣) في (ب) «الصيمري» خطأ، وانظر تبصرته (١/ ٢٥٧).

الصيمري أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق (... - ٥٤١هـ)

نحوي من آثاره: «التبصرة والتذكرة» أكثر أبو حيان من النقل عنه. إنباه الرواة (٢/ ١٣٢)، بغية الوعاة (٢/ ٤٩)، معجم المؤلفين (٦/ ٨٧).

(٤) في شرح الكافية (٢/ ٦٩٠): «وقد رُوي عن بعض العرب النَّصبُ بعد (كيف) و(ما) الاستفهامية على إضمار (كان) نحو: (ما أنتَ والكلامَ فيمَا لا يعنيك؟) و(كيف أنت وقصعةً من ثريد؟) ...».

أما ما عدا ذلك فلم يجز ابن مالك نصبه -فيما بين يدي من كتبه- بل ينص على عدم جواز نصبه، فهو يقول: «... قد تقدم التنبيه على أن من شرط نصب المفعول معه ثبوت فعلٍ أو ما هو كفِعْلٍ قبل الواو، وأن ذكر ذلك احتراز من نحو: كل رجل وضيعته». شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٨٩).

(٥) انظر الهمع (٢/ ٤٤).

(٦) عند الأخفش واختاره أبو بكر بن طاهر. انظر الارتشاف (٢/ ٣٣).

(٧) عليه أبو عمرو بن العلاء والجرمي. انظر المرجعين السابقين.

(٨) سقط من (ب).

(٩) سقط من (ب)، وفي (ج) «أو ضمير».

تكون خبرًا: كضَرْبِي زيدًا قائمًا، أي (إذا)(١) كان أو إذ كان حال كونه قائمًا، أو إذا كنتُ أو إذ كنتُ حال كوني قائمًا، فـ«قائمًا» حال من فاعل(٢) «كان» التامة (منصوب بها)(٣) على الأصح فيهما، والخبر هو الظرف المتعلق بالاستقرار المضاف إلى جملة «كان» وفاعلها، أو يقدر في المستقبل «إذا» وفي الماضي «إذ».

ويجب كون هذا المصدر صريحًا على الصحيح، إلا إن أضيف إليه فيجوز كونه مؤولاً، كأَخْطَبُ ما يكون الأمير قائمًا، ويجب كون المضاف كله أو بعضه، كمعظم كلامك واعظا، وكلُّ ركوبه الفرسَ دارِعًا(٤).

ويجوز على الأصح(٥) كون هذه الحال جملة اسمية أو فعلية: كإكرامي زيدًا يضحك، وكقوله ﷺ: «أقربُ ما يكون العبدُ من ربِّه وهو ساجدٌ»(٦) ويجب تأخيرها عن الخبر المقدر.

(وقد يقع ظرفًا: كخبر الترمذي(٧) والنَّسائِي(٨) والحاكم(٩) «أقربُ ما يكون الرَّبُّ من العبدِ

---

(١) سقط من (ب).

(٢) سقط من (ب).

(٣) في (ب) «ضمير».

(٤) في (ب) «دراعا» وهو خطأ، والمراد لابسًا الدّرع، وهو لباس حديد يستخدم في الحرب يذكر ويؤنث. اللسان (درع) (٨/ ٨١، ٨٢).

(٥) وعليه الكسائي واختاره ابن مالك لورود السماع به. الهمع (٢/ ٤٨، ٥٠).

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود (٢/ ٤٩)، عن أبي هريرة، وتمام الحديث: «فأكثروا من الدعاء». وأحمد في مسنده (٢/ ٤٢١).

(٧) ترجمناه في (ص١٠٠/أ).

(٨) أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار (٢١٥، أو ٢١٤-٣٠٣هـ)
ولد (بنسا) من مدن خراسان، ورحل إلى نيسابور، والعراق والشام ومصر فالحجاز، وتوفي بمكة، من كتبه: «السنن» و«كتاب الضعفاء والمتروكين». وفيات الأعيان (١/ ٢٥، ٢٦)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٢٤١، ٢٤٣)، مرآة الجنان (٢/ ٢٤٠، ٢٤١)، طبقات الشافعية (٢/ ٨٣، ٨٤)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٦، ٣٩)، النجوم الزاهرة (٣/ ١٨٨)، الشذرات (٢/ ٢٣٩، ٢٤٢).

(٩) محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري (٣٢١-٤٠٥هـ)
ولد بنيسابور، ورحل في طلب الحديث، وقرأ القراءات على جماعة، توفي وترك آثارًا منها «المستدرك»
=

في جوفِ اللّيل الآخر»[1] أي إذا وجد هو، أي: العبد مستقرًا في جوفه، فلا يكون هذا الحال[2] على الأصح إلا من ضمير الفاعل، أو نائبه العائد للمبتدأ: كـ«سيرُكَ حثيثًا» أو للمضاف هو إليه كـ«جميعُ[3] مَشْيِكَ سريعًا» والحذف فيها جائز في الأصح لا ممتنع.

أو للفاعل: كالحديث الأول، أو للمفعول: كـ«إنَّ ضَرْبِيْهِ مُسِيئًا»[4] أو لهما: كـ«ضربيه قائمين» أو لغيرهما: كالحديث الأخير، وسفري مع العبد حَبَشِيًّا، ويتحملهن نحو: أخذي العبدَ من زيدٍ حَسَنًا.

أو لنحو اسم «كان» كـ«أشدُّ كونِ زيدٍ غضبان محاربًا، وأحسن ما علمته راضيًا وهو يعطي»، أو لنحو خبرها كـ«أفرجُ ما كان في داره فسيحةً، وإنَّ ضَرْبِيهِ[5] الليلةَ باردةً»، وقس على هذا.

=

و«الإكليل» في الحديث، و«تاريخ نيسابور» و«فضائل فاطمة الزهراء». تاريخ بغداد (٥/ ٤٧٣، ٤٧٤)، وفيات الأعيان (١/ ٦١٣، ٦١٤)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٢٢٧، ٢٣٣)، طبقات الشافعية (٣/ ٦٤، ٧٢)، غاية النهاية (٢/ ١٨٥)، الشذرات (٣/ ١٧٦).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٣٥٠) في كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، بلفظ «أقرب ما يكون العبد...» عن أبي هريرة.

والنسائي في سننه (١/ ٢٧٩)، في كتاب المواقيت، باب النهي عن الصلاة بعد العصر، عن عمرو بن عنبسة، بلفظ «إن أقرب ما يكون الرّب ...» ولا شاهد في هذه الرواية. وفي (٢/ ٢٢٦)، كتاب التطبيق، باب أقرب ما يكون العبد من الله عز وجل، عن أبي هريرة بلفظ مسلم، والإمام أحمد في مسنده (٤/ ٤٢١).

(٢) ذكر الشارح «الحال» هنا وقد سبق له الإشارة إليها بالمؤنث «هذه» ولا مانع من ذلك.

قال الشيخ خالد: «ويجوز فيها التذكير والتأنيث لفظًا ومعنى» التصريح (١/ ٣٦٥).

وعقب عليه العلامة يس فقال: «... قال الدنوشري قال الشارح في إعرابه: الحال بالتذكير ويجوز في العائد عليها التذكير والتأنيث وفي لفظها كذلك لكن الراجح في اللفظ التذكير وفي المعنى التأنيث»، ولا يخفى أن المراد بالمعنى هو الإشارة إليها أو إعادة الضمير عليها، أمّا لفظ الحال فيجوز فيه أن يقال: حال وحالة.

(٣) أهملت الياء في (ج).

(٤) الصحيح «كضربيه مسيئًا».

(٥) «إن» زائدة في المثال.

فـ«ضَرْبِي»[1] مبتدأ حُذِف خبره العامل جزؤه في الحال وصاحبها، أو لا خبر له؛ لأنه كالفعل، أو الحال هي الخبر[2]، وفيها ضميران لصاحبها وللمبتدأ، أو سدّت عن الخبر كالظرف[3]، فعاملها فيهن المصدر أو خبره مقدر قبلها[4] مثله، أي ضربي زيدًا ضربيه قائمًا، فعاملها المحذوف، أو مقدر بعدها[5]، أي «ضربيه قائمًا» وقع أو يكون أو ثابت.

أو فاعل لمحذوف أي وجد أو يكون ضربيه قائمًا، فعاملها المصدر، وإن جاز[6] اختلاف عاملها فاعمل الحال المحذوف.

قال ابن عصفور[7]: «وكالمصدر اسم لا حقيقة لوجوده كخيالُ هِنْدٍ غائبةً».

وقيل: ويجوز نحو: الرُّطَبُ والحَرُّ شديدٌ[8].

وتقول: ضَرْبِيك هو قائمًا[9]، فضمير المصدر مبتدأ، و«قائمًا» كما مرَّ، والجملة خبر المصدر، وقس عليه)[10].

ويجب حذف المبتدأ إذا وقع في مَثَلٍ أو شبهه: كذلك كـ«حُكْمُك مُسمَّطًا» أي هذا حكمك، على أحد الوجهين[11].

---

(١) في (ج) «وضربي».

(٢) عند قوم كالكسائي وهشام. انظر الهمع (٢/ ٤٥).

(٣) وعليه ابن كيسان. انظر المرجع السابق.

(٤) ذهب إليه جمهور البصريين، راجع التصريح (١/ ١٨١).

(٥) وهو مذهب جمهور الكوفيين. انظر الأشموني (١/ ٢١٩).

(٦) في (ج) «جاو».

(٧) رجعت إلى كتابيه المقرب والشرح الكبير فلم أجد ما نسبه إليه الشارح هنا تبعًا لأبي الحيان في ارتشافه (٢/ ٣٨)، والسيوطي في الهمع (٢/ ٤٨).

(٨) أي يجوز ذكر الخبر فتقول: الرطب كائن والحر شديد، أو حذفه كما في المثال.

(٩) فتكنى عن المصدر قبل ذكر الحال، وذلك جائز عند البصريين والكسائي. انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٣٦)، الهمع (٢/ ٥١).

(١٠) ما بين القوسين سقط من (ب).

(١١) والوجه الآخر أن يكون المحذوف منه الخبر. انظر (ص١٩٤/ أ).

أو أخبِر عنه بنعت مقطوع: -على ما سيأتي[١]- كرأيت الزيدين الكريمان أي هما.

أو بمخصوص «نعم» وأخواتها: مُؤخرًا (عنها)[٢] على أحد الأوجه فيه، كنعم الرجل زيد أي هو زيد.

أو بقسم صريح: كفي ذمتي لأفعلن، أي يمين.

أو بمصدر بدل من فعله: كـ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ [يوسف: ١٨][٣] أصله: اصْبِر صَبْرًا جميلاً، فحذف الفعل وأنيب عنه مصدره، ورفع خبر الواجب الحذف، أي / صبري صبر جميل، وكـ﴿ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ ﴾ [النمل: ٨٨] أي ذلك صنعه، ويجوز كون المحذوف خبرًا على الأوجه. ١٩٥/أ

أو بالتالي «لا سيما» وأخواتها[٤]: كسبق القوم ولا سيما أبوك، ولا مثلما أخوك، ولا سَواءٌ ما حموك، ولا ترما الزيدان، ولو ترما[٥] البكران.

أو بنحو «دارُ فلانة» أو ديارها: بعد ذكر الشاعر المنزل أو المنازل التي يتغزل بها، أي: هي أو تلك دارها.

أو بـ«لاَ سَوَاءٌ»: في قولهم عند نفي التسوية بين شيئين أو أشياء: «لا سواءٌ»[٦] أي هذان أو هم لا سواء.

أو بما بعد نحو: «من أنت» في نحو من أنت زيد؟ أي مذكورك زيد.

ومنها: أنه يجوز تعدد الخبر المستقل[٧]، ولو بدون عاطف، ولو مختلفا بالإفراد وغيره، على

---

(١) في بابه (ص٢٠٩/أ).

(٢) سقط من (ب).

(٣) انظر: الدر المصون (٦/ ٤٧٥، ٤٥٨).

(٤) إذا ارتفع الاسم بعدها.

(٥) من أدوات الاستثناء. انظر (ص٢٧٢/أ).

(٦) سيبويه (١/ ٣٥٧)، وفي ارتشاف الضرب (٢/ ٣٠): «... قالها المختار بن عبيد حين قتل عمر بن سعيد بن أبي وقاص وابنه حفصًا، قال: عمر بالحسين، حفص بعلي بن أبي الحسين ولا سَواءٌ».

(٧) في (ب) «المستقبل».

الصحيح[1] نحو ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [البروج: ١٤-١٦]، ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾ [طه: ٢٠] وفي كل واحد ضمير المبتدأ.

والمَانِعُ[2] يُقَدِّرُ لكل خبر مبتدأ، أو يَجْعَل الثَّانِيَ نعتًا لما قبله؛ لأن العامل لا يعمل رفعين استقلالاً.

قلنا: يُستثنى منه الخبر، وسَهَّلَه كونُه وصفًا في المعنى.

أما غير المستقل: فيجوز تعدده باتفاق؛ لأنه متعدد في الصورة، متحد في الحقيقة، كهذا حلو حامض، أي «مُزٌّ» بالزاي المعجمة، وهو الممتزجة حلاوته بحموضة، و«هذا أَعْسَرُ[3] يَسَرٌ»، أي أَضْبَطُ، وهو الذي يعمل بكلتا يديه معًا[4]، وهذا أبيضُ أسودُ، أي مختلط بياضه بسواد.

قال أبو حيان[5]: وفي كل منهما ضمير المبتدأ، والفارسي[6]: في الثاني فقط، وهو الأصح، والغزني[7]: لا ضمير فيهما، والأخفش[8]: إنما الثاني صفة للأول، لأن المعنى حلو فيه حموضة، ففيه ضمير الأول، وفي الأول ضمير المبتدأ.

فإذا قلت: هذا البستان حلو حامض رمانه، فعلى الثالث: يتعين كون «رمانه» مبتدأ، خبره حلو حامض، وعلى الثاني: يجوز أيضًا أن يرتفع «رمانه» بالثاني فقط، وعلى الأول، والرابع: يجوز أن يرتفع بالأول أو بالثاني، ويكون من التنازع في السببي المرفوع على القول به، وإلا تعين كونه مبتدأ، لكن قد / مرَّ[9] -عن الارتشاف- امتناع تقديم مثل هذا الخبر على نظر ١٩٥/ب فيه، فعليه يُعرب بدلَ اشتمالٍ أو بعضٍ من الضمير المستتر العائد إلى «البستان» وتعود هاء «رمانه» لهذا الضمير لا للبستان فافهم.

---

(١) ينظر الرضي (١/ ١٠٠)، الارتشاف (٢/ ٦٤).

(٢) ابن عصفور وكثير من المغاربة. انظر تعليق الفرائد (٣/ ١٢٩، ١٣٠)، التصريح (١/ ١٨٢).

(٣) في (ب) «عسر» وهو خطأ.

(٤) اللسان (ضبط) (٧/ ٣٤٠).

(٥) ارتشاف الضرب (٢/ ٦٥).

(٦) الحجة (١/ ١٤٩، ١٥٠).

(٧) في كتابه «البديع» انظر التصريح (١/ ١٨٣).

(٨) في المسائل الكبير. انظر تعليق الفرائد (٣/ ١٣٠).

(٩) في (ص١٩٣/ ب)، وانظر ارتشاف الضرب (٢/ ٦٥).

فصل في النواسخ

ولما فرغ -رحمه الله تعالى- من الابتداء وأحكامه أخذ في بيان العوامل الداخلة عليه، وتسمى: النواسخ، ونواسخ الابتداء؛ لأنها تزيل حكمه، والنسخ: الإزالة[1]، وهي سبعة، ذكر منها ثلاثة، وذكرنا الباقي إتمامًا للفائدة.

الأول: «كان» وأخواتها

والمقصود هنا اسمها؛ لأنه المرفوع، وتُسمى الأفعال الناقصة؛ لعدم اكتفائها عن منصوبها بمرفوعها، لا لعدم دلالتها على الحدث[2]، أي المصدر، بل هي تدل عليه في الأصح[3] إلا الجامد[4].

ويعمل مصدرها عملها، نحو:

.... وكونُك إيَّاه عليك يَسِيرُ[5]

وإنما تدخل على المبتدأ بشرط أن لا يخبر عنه بجملة طلبية في الاختيار مطلقًا، كبشر هل أتاك؟ ولا بمفرد طلبي كاسم استفهام بعد «ليس» و«دام» والمنفي بـ«ما» ولا بفعل ماضٍ بعد

---

(١) وإبطال الشيء وإقامة آخر مقامه، وكتابُك كتابًا عن كتاب حرفًا بحرف، ونقل الشيء من مكان إلى مكان... انظر اللسان (نسخ) (٣/ ٦١).

(٢) يرى جماعة من النحاة كابن جني وابن برهان والجرجاني وغيرهم أن «كان» وأخواتها تدل على زمن وقوع الحدث ولا تدل على الحدث، وأبطل ابن مالك دعواهم من عشرة أوجه يطول ذكرها هنا، عُدْ إليها إن رغبت في التسهيل (١/ ٣٣٨، ٣٤٠).

(٣) تبعًا لابن مالك، وابن هشام وغيرهما، قال الشيخ خالد الأزهري: وهو مخالف لمذهب سيبويه وأكثر البصريين. ينظر المرجع السابق. والأوضح (١/ ٢٥٣)، والتصريح (١/ ١٩٠).

(٤) وهو «ليس» باتفاق، و«دام» عند الفراء. ينظر النكت الحسان (٦٩)، التصريح (١/ ١٨٦).

(٥) بِبَذْلٍ وحِلْمٍ ساد في قَوْمِه الفَتَى ** ....

قائله مجهول.

والبيت ليس له ثان في مراجعي. شرح الكافية الشافية (١/ ٣٨٧)، ارتشاف الضرب (٢/ ٧٥)، شرح الألفية للمرادي (١/ ٣٠٣)، ابن عقيل (١/ ٢١٧)، تعليق الفرائد (٣/ ١٧٣)، العيني (٢/ ١٥، ١٦)، الأشموني (١/ ٢٣١)، الهمع (١/ ١١٤).

«صار» وأخواتها، و«زال» وأخواتها، و«دام».

ولا يلزم[1] التصدير كاسم الشرط، ومدخول لام الابتداء، ولا الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع، ولا عدم التصرف كـ«ايمن الله» و«حسبُك يَنَمِ النَّاسُ» و«طُوبَى للمؤمن» وسلامٌ له، وويلٌ للكافر، ولا الابتدائية لنفسه أو لغيره كـ«أَقَلّ» مرادًا به النفي لا يستعمل إلا مبتدأ نحو: أَقَلُّ رجلٍ يقولُه إلا زيدٌ[2] أي ما رجل، و«يقوله» نعت أو خبر (كما مر)[3]، وكجمل التعجب كما أحسنه، ولله درك، وما أنت من رجل، وزيد ما زيد، وأيُّ رجل زيد، وويلُ امِّهِ رجلاً، وحسبُك به فارسًا، والعظمةُ لله من ربٍّ، والملكُ لله، والعزةُ لله، وكالجاري مَثلاً كـ«الكلابُ عَلى البقرِ»[4]، في رواية الرفع، وكالمرفوع بعد «لولا ولوما» الامتناعيتين، و«إذا» الفجائية.

فإذا استوفى هذه الشروط وأدخلتها عليه فـ(ارْفَعْ بِـ«كَانَ» المُبْتَدَأ) غير / الرفع الذي كان ١٩٦/أ له على الصحيح، وسمه (اسمًا) لها لا مبتدأ (والخَبَرَ) الذي كان للمبتدأ (بها انصبن) وسمه خبرًا لها لا للمبتدأ، وهي تدل على اتصاف اسمها بخبرها في الماضي، مع الاستمرار كـ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [الفتح: ١٤] أي ما زال ولا يزال كذلك، أو مع الانقطاع كـ﴿ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴾ [الإنسان: ١] وقد تحتملهما (كَكَانَ زَيْدٌ ذَا بَصَر) فـ«كان» فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر و«زيد» اسمها مرفوع بها، لا بما كان مرفوعًا به قبل دخولها، خلافًا لأكثر الكوفيين[5]، ولا بشبهه بالفاعل، خلافًا للفراء[6]، و«ذا» بمعنى صاحب خبرها

(١) أي المبتدأ الذي تدخل عليه الأفعال الناقصة.

(٢) سيبويه (١/ ٣٦١).

(٣) سقط من (ب)، وقد مرّ في (ص١٨٥/ب).

(٤) رواه الميداني (٢/ ١٤٢)، بالنسب على معنى: أرسل الكلابَ على البقر. وهو في اللسان (كلب) (١/ ٧٢٢) بروايتي النصب والرفع.

(٥) فهم يرون أنها لا تعمل في المرفوع شيئًا، فهو باق على رفعه. ينظر الارتشاف (٢/ ٧٢)، (١/ ٢٢٦)، التصريح (١/ ١٨٤).

(٦) انظر الارتشاف (٢/ ٧٢)، التصريح (١/ ١٨٤)، الصبان (١/ ٢٢٦).

منصوب بها على التشبيه بالمفعول به، لا على التشبيه بالحال خلافًا للفراء[١]، ولا على الحال خلافًا لباقي الكوفيين[٢]، وعلامة نصبه على المشهور الألف نيابة عن الفتحة؛ لأنه من الأسماء الستة، وعلى الصحيح[٣] فتحة مقدرة في الألف، وهو مضاف، و«بصر» مضاف إليه مجرور بكسرة في آخره المشغول بسكون الوقف أو الوزن.

(كذاك) أي مثل «كان» في المعنى والعمل جميعًا: اكتان يكتان اكتيانًا، وهو «افتعال» من الكون، كاكتان زيد قائمًا.

(و«جاء» في: «ما جاءت حاجتك»[٤] بجعل «ما» نافية، فاسمها ضمير عائد لما يفهم من الحال أو السياق، وخبرها «حاجتك» أي لم تكن هذه على مرادك.

و«أنَّ» في نحو: «لا أَفْعَلُه ما أَنَّ في السَّماءِ نَجْمٌ»[٥] أي: ما كان، أو هي مصدرية حذف اسمها كما يدل له رواية نصب «نجم» أي ما ثبت أنه)[٦].

وفي العمل فقط (أَضْحَى) الدالة على ثبوت خبرها لاسمها ضحى، و(ظَلَّ) الدالة على ثبوته له نهارًا، وقيل: تختص[٧] بالوقت الذي للشمس فيه ظل، وهو من الطلوع للغروب[٨]، وقيل: من الصباح للمساء، وقد تأتي للدوام على الصحيح[٩]، فتقول: ظل فلان عمره سفيها، (وقد تَرِدُ كـ«بات» نحو[١٠]:

---

(١) انظر التصريح (١/ ١٨٤).

(٢) انظر ائتلاف النصرة (١٢١، ١٢٢)، الصبان (١/ ٢٢٦).

(٣) راجع (ص١٣٧/ ب).

(٤) حكاه عن العرب سيبويه (١/ ٢٤، ٣٠٢)، (٢/ ٢٥).

(٥) انظر الجنى الداني (٣٨٨)، المغني (٢/ ٦٣٣).

(٦) سقط من (ب).

(٧) في (أ) «يختص» وأهمل الياء في (ج).

(٨) القول في الهمع (٢/ ٧٦)، دون نسبة.

(٩) ينظر شرح التسهيل (١/ ٣٤٢).

(١٠) الشاهد شطر من البسيط لم أقف على تتمته أو اسم قائله.



كَانَا جَمِيعًا وظَلاً يسريَانِ مَعًا)[١] ....

و(بَاتَ) يبيت ويبات، الدالة على ثبوته له ليلاً، وقد ترادف «صار» عند الزمخشري[٢] وابن الحاجب[٣] و(أمْسَى) الدالة على ثبوته له مساء، وشذت[٤] زيادة اللام في خبرها (وهَكَذَا أَصْبَحَ) الدالة على ثبوته له صباحًا، وشذت زيادتها كزيادة «أمسى»[٥] خلافًا لمن قاسها[٦].

و(صَارَ) الدالة على انتقال اسمها من صفة إلى صفة، كصار زيد فقيهًا، أو من / حقيقة ١٩٦/ب إلى حقيقة، كصار الطين خَزَفًا، وتدل على زمان الوجود على الماضي، ولا تزاد على الصحيح.

وقد ترادفها: كان، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظل، فلا تدل على أوقاتها، وكذا: آض، ورجع، وعاد، واستحال، وقعد، وحار يحور بمهملتين، وارتَدَّ، وتحوَّل، وبَقِي[٧] باطراد في الجميع على الأصح[٨].

و«جَاءَ» سماعًا فقط على الأصح[٩]، كقولهم: «ما جَاءَتْ حاجَتُك»[١٠] فمن رفع «حاجتك» جعلها اسم «جاء» و«ما» خبرًا مقدمًا، والكلام جملة فعلية، ومن نصبها جعلها الخبر، واسمها ضمير ما، والكلام جملة اسمية خبرها جملة فعلية، فهي جملة كبرى ذات وجهين، (أو جعل «ما»

---

(١) سقط من (ب).

(٢) انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٧٨)، الهمع (٢/ ٧٦).

(٣) شرح الوافية (٣٦٦).

(٤) في (ب) «وشذ» والتأنيث جائز لا واجب.

(٥) جاء من ذلك قولهم: «ما أصبح أبردها، وأمسى أدفأها» أي العشية.

(٦) أبو علي الفارسي جوز زيادة (أصبح وأمسى) قياسًا على زيادة (كان)، ودلل على ذلك ببيتين من الشعر انظر شرح الكافية الشافية (١/ ٤١٤)، الأشموني (١/ ٢٤١)، وجوز الفراء أيضًا زيادة سائر أفعال الباب، وكل فعل لازم من غيره، إذا لم ينتقض المعنى. انظر يس على الفاكهي (٢/ ١٦).

(٧) في (ب) «ونفى».

(٨) وعليه الفراء. معاني القرآن (١/ ٢٧٤).

(٩) نقل أبو حيان عن النحاة الاتفاق على أنه لا يخرج بها عن مورد السماع، وعبارة الشارح توهم الخلاف في ذلك. ينظر النكت الحسان (ص٦٧).

(١٠) انظر (ص١٩٦/ أ).

نافية كما مر[١]، أي لم تصر هذه كما تريد، والكلام جملة فعلية)[٢].

وقد ترادفها: «آلَ» على الأصح، و«بات» (عند الزمخشري)[٣]، وغدا، وراح، عنده[٤]، كابني[٥] الحاجب[٦] (وعصفور[٧] والجزولي[٨])[٩]، وقد تكونان (عند ابن عصفور)[١٠] كأصبح وأمسى في النُّقصَان، والدلالة على الوقت، وتَحَمُّل ضمير الشأن[١١].

ومثل «كان» أيضًا في العمل (لَيْسَا) الدالة على نفي الخبر عن الاسم في الحال مطلقًا، وفي غيره بالقرينة، وقيل: هي لمطلق النفي[١٢]، وقيل: لا تنفي المستقبل[١٣]، (ولك تثليث لام نحو: لست)[١٤]، وشذ بناء اسمها معها، ووصلها بـ«ما» المصدرية، وتميم ترفع خبرها بعد «إلا»[١٥] وأجاز ابن مالك: حذفه اقتصارًا[١٦]، وكذا (فَتِئَ) فتح فكسر كسمع يسمع، و«أَفْتَأَ» كأكرم (وَانْفَكَ وَزَالَ) يزال، وسُمِع «يَزِيْلُ» أيضًا (في مضارعه فهو كـ«ضَرَبَ»، و«زِيل» بِنَقل

---

(١) انظر (ص١٩٦/أ).

(٢) سقط من (ب).

(٣) سقط من (ب)، وانظر المفصل (٢٦٧).

(٤) في (ب) «عند الزمخشري». المفصل (٢٦٣).

(٥) في (ب) «وابن».

(٦) الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٧٣).

(٧) المقرب (١/ ٩٣).

(٨) في مقدمته (ص١٠٤).

(٩) سقط من (ب)، ومكانه «وآخرين».

(١٠) سقط من (ب)، وانظر المقرب (١/ ٩٣).

(١١) في (ب) «الشأن عند ابن عصفور».

(١٢) عند بعض النحاة، انظر الهمع (٢/ ٧٩).

(١٣) قاله الزمخشري. انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٧٩).

(١٤) سقط من (ب)، وقد سمع فيها ذلك. انظر الهمع (١/ ٧٩)، الصبان (١/ ٢٢٧).

(١٥) من ذلك قولهم: «ليس الطيب إلا المسكُ» برفع المسك.

(١٦) دون قرينة، وذلك إذا كان اسمها نكرة؛ لأنه بذلك يشبه اسم «لا» فيجوز أن يساويه في الاستغناء به عن الخبر. شرح التسهيل (١/ ٣٥٨).



كـ«ضَرَبَ»، و«زِيل» بِنَقل كسرة الياء للزاي في ماضيه، فهو كـ«سَمِعَ»)[(١)] (مَعْ بَرِح) و«وَنَى»[(٢)] يَنِي بالنون، و«رَامَ» يَرِيم[(٣)]، و«نَشِبَ»[(٤)] و«فَاص»[(٥)] بالفاء والمهملة، و«تَعَتَّل»[(٦)] بمهملة بين فوقيتين مشددًا، المرادفات لـ«زال» الناقصة.

و(أَرْبَعُهَا) بل تسعها[(٧)]، أو أربعَ[(٨)] عشرتَها، تدل على اتصاف اسمها بخبرها، على سبيل الدوام والاستمرار، مذ كان الاسم قابلاً للخبر، ولا تعمل هذا العمل إلا إذا أتت (مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ يَتَّضِح) أي ثابت، بأن لم تدخله همزة التقرير، سواء أكان النفي بحرف، كما زال زيد محسنًا، ولم يبرح كريمًا، أم يفعل نحو:

ليس ينفكُّ ذا غنًى واعتزازٍ كُلُّ ذي عِفّة مُقِلٌّ قَنُوعِ[(٩)]

---

(١) سقط من (ب).

(٢) إذا كانت مرادفة لفتئ وأخواتها، أما «ونى» بمعنى «فتر» فتامة. انظر المساعدة (١/ ٢٤٩)، تعليق الفرائد (٣/ ١٥٧).

(٣) المرادفة أيضًا لفتئ وأخواتها، أما «رام» تحول أو حاول فتامة. انظر المرجعين السابقين.

(٤) في اللسان (نشب) (١/ ٧٥٦): «نشب الشيء في الشيء، بالكسر، نشبا، ونشوبًا ونشبة: لم ينفذ... ولم ينشب أن فعل كذا، أي لم يلبث». وانظر (ص١٩٩/أ).

(٥) فاص لسانه بالكلام وأفاص الكلام أبانه، وما فصت أفعل أي ما برحت. انظر اللسان (فيص) (٧/ ٦٨).

(٦) عَتَلَه يعتله عتلاً فانعتل: جرَّه جَرًّا عنيفًا، والعَتْلُ: الدَّفع، ويقال: لا أتعتَّل معك ولا أنعتل معك شبرًا، أي لا أبرح مكاني. راجع الصحاح (عتل) (٥/ ١٧٥٨)، اللسان (١١/ ٤٢٣، ٤٢٤).

(٧) في (ب) «ثامنها» وهو خطأ لأنها تسع.

(٨) في (ب) «احدى» وهو خطأ، لأن محصل جمع (فَتِئَ) وما بعدها أربع عشرة.

(٩) لم يعرف قائله.

مقل: بمعنى القليل، بالرفع مبتدأ، ويروى (بقل) بإدخال حرف الجر وضم القاف، خبر مقدم، قنوع: خبر على الأول، مبتدأ مؤخر على الثاني، والرواية: جر (مقل وقنوع) لأنهما صفتان لقوله: (ذي عفة)، والبيت وحيد في مراجعي. المساعد (١/ ٢٤٨)، العيني (٢/ ٧٣)، الأشموني (١/ ٢٢٧)، التصريح (١/ ١٨٥)، الهمع (١/ ١١١).

وكقلَّما يَفيضُ زيد يذكرك، «وأَبَيْتُ أزالُ استغفرُ الله»[1] / وهو من الإباء، أي لا أزال، ١٩٧/أ أم باسم نحو:

غـيرُ منفـكٍ أسـيرَ هـوًى[2] ....

وغير ناشبٍ زيدٌ صائمًا، وعجبت من إبائك أن تبرح عزيزًا.

وقد يحذف النفي، وينقاس حذف «لا» في مضارعها جواب قسم كـ﴿ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ ﴾ [يوسف: ٨٥] أي لا تفتأ.

فقلـتُ يمـينُ الله أبـرحُ قاعِـدًا[3] ....

أي «لا أبرح».

ويجوز في «يمين الله» جميع ما مرَّ[4] في «عَمْر الله» بحذف اللام، ويزيد بجواز كون النصب بفعل متعد، أي: ألتزم يمين الله.

---

(١) قاله الفراء. انظر التصريح (١/ ١٨٥).

(٢) .... ** كُـلٌ وانٍ ليـس يـعتـبر

قائله مجهول، والبيت لم يرد له سابق أو لاحق، ويروى عجزه: «كلُّ ذي عفةٍ مقلٍ قنوعٍ». ارتشاف الضرب (٢/ ٨١)، التصريح (١/ ١٨٥)، الهمع (١/ ١١١).

(٣) .... ** ولو قطَّعوا رأسي لديكِ وأوصَالِي

لامرئ القيس.

والبيت من قصيدة له مطلعها:

ألا عم صباحًا أيُّها الطَّلَلُ البَالي ** وهل يَعَمِنْ مَنْ كان في العُصُرِ الخَالي

وهل يَعِمَنْ إلا سعـيدٌ مخلـدٌ ** قليـلُ الهمـومِ ما يبيتُ بأوجَالِ

عم صباحًا: تحية جاهلية، أوجال: أمور موجبة للخوف، يمين الله: بالرفع: مبتدأ، خبره محذوف، أي: قسمي، وبالنصب على تقدير: أحلف بيمين الله، فلما حذفت الباء وصل فعل القسم إليه بنفسه، ثم حذف فعل القسم، وبقي منصوبًا، ويروى البيت: (يمين الله ما أنا بارح) ولا شاهد فيه حينئذ. ديوانه (١٢٢، ١٢٩)، سيبويه (٢/ ١٤٧)، المقتضب (٢/ ٣٢٥)، الخصائص (٢/ ٢٨٤)، ابن يعيش (٧/ ١١٠)، (٨/ ٣٧)، (٩/ ١٠٤)، المغني (٢/ ٦٣٧)، العيني (٢/ ١٣)، الأشموني (١/ ٢٢٨)، التصريح (١/ ١٨٥)، الخزانة (٤/ ٢٠٩، ٢٣١)، شرح أبيات المغني (٧/ ٣٣٢، ٣٣٣).

(٤) في (ص١٨١/ ب، ١٩٤/ أ).



وقالوا: «لا ينشأ أحد ببلد فيزال يذكره»[1]، و«ما يستعين بنا أحد فنزال نعنيه»[2]، أي إذا نشأ فلا يزال، وإذا استعان بنا فما نزال، ولو قلت: ألم تزل محسنًا، بهمزة التقرير لم يجز لبطلان النفي، أو بقصد الاستفهام حقيقة عن النفي صح.

والصحيح جواز تَلَقِّي القسم بها[3]، ومَنْ مَنَعَهُ جعلها تامة، والمنصوب حالاً. وكالنفي شبهه وهو النهي نحو:

صاحِ شَمِّر ولا تَزَل ذاكرَ المَو ... تِ فنسيانُهُ ضَلالٌ مُبِينُ[4]

والدّعاء نحو:

ألا يا اسلَمِي يا دارَمَيٌّ عَلَى البلَى ... ولا زال مُنْهَلاً بجَرعَائِكِ القَطْرُ[5]

---

(١) انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٨١).

(٢) انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٨١).

(٣) يعود الضمير هنا على كل فعل يشترط لعمله تقدم النفي، وهي فتئ وما بعدها. ارتشاف الضرب (٢/ ٨٢).

(٤) لا يعرف قائله، ولم تذكر المراجع له سابقًا أو لاحقًا.

شرح الكافية الشافية (١/ ٣٨٣)، قطر الندى (١٢٧)، شرح ابن عقيل (١/ ٢١٣)، تعليق الفرائد (٣/ ١٥٦)، العيني (٢/ ١٤)، الأشموني (١/ ٢٢٨)، التصريح (١/ ١٨٥)، الهمع (١/ ١١١).

(٥) لذي الرّمة غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي (٧٧-١١٧هـ)

شاعر فحل من مضر، أحب مية المنقرية، فكان أكثر شعره تشبيبًا وبكاء أطلال، كانت وفاته بأصبهان، وقيل: بالبادية، له ديوان شعر.

ابن سلام (١٢٥)، الشعر والشعراء (٢٠٦)، الفهرست (١/ ١١٧)، وفيات الأعيان (١/ ٤٠٤)، معاهد التنصيص (٣/ ٢٦٠)، الخزانة (١/ ٥١، ٥٣).

والبيت مطلع قصيدة للشاعر يهجو بني امرئ القيس بن زيد بن مناة، وبعده:

وإن لم تكوني غير شام بقفرة ** تجربها الأذيال صيفية كدر

يا اسلمي: يريد: يا هذه اسلمي.

منهلاً: منصبًا، الجرعاء: الرابية من الرمل، والأرض الواسعة، شام: جمع شامة، بقعة تخالف لون الأرض، صيفية: رياح، كدر: فيها غبرة.

ديوانه (١/ ٥٥٩، ٥٦١)، الكامل (١/ ١٩٠)، المغني (١/ ٢٤٣)، تعليق الفرائد (٣/ ١٥٦)، العيني (٢/ ٦)، الأشموني (١/ ٣٧).

(كَذَاكَ دَامَ) بشرط أن تقع (بَعْدَ «مَا» الظَّرْفِيَة) أي النائبة عن الظرف المضاف، الذي هو لفظ «مدة» (وَهِيَ الَّتِي تَكُونُ) مع نيابتها عن الظرف (مَصْدَرِيَّة) أيضًا بأن يسبك منها ومن «دام» مصدر مضاف إليه «مدة» فأصل ﴿ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ [مريم: ٣١] مدة دوامي حيًا، فـ«مدة» ظرف زمان مضاف إلى المصدر، فعبر[1] عن المصدر بـ«ما» وصلتها، فقيل: مدة ما دمت، ثم حذف الظرف وأنيبت عنه «ما» وصلتها.

وليس من أفعال هذا الباب «لات» النافية على الصحيح[2]، ولا «أسْحَرَ، وأفْجَرَ (وأظْهَرَ)[3]» خلافًا للفراء[4].

ولا يدخل فيه كل فعل يجيء منصوبُه بعد مرفوعه، لا يستغنى عنه[5]، كقام زيد كريمًا، وذهب متحدثًا، وعاش مجاهدًا في قومه، خلافًا لبعضهم.

ولا يدخل فيه خلافًا للكوفيين[6] «هذا، وهذه» إذا أُريد بهما التقريب، وكان الاسم بعدهما لا ثاني له في الوجود كلا أخاف الظلم وهذا الخليفة قادمًا. / وكيف أخشى البرد ١٩٧/ب وهذه الشمس طالعةً؟ أو كان مُعبرًا به عن جنسه لا عن مُعَيَّن، كهذا الصيّاد أشقى الناس، وما كان من السباع غير مخوف فهذا الأسد مخوفًا، قالوا: فهذا تقريب، والمرفوع اسمه، والمنصوب خبره، وأجازوا تعريف خبره[7]، والكسائي[8] توسيطه.

(وَكُلُّ مَا صَرَّفْتَهُ مِمَّا سَبَق) من الأفعال (مِنْ مَصْدَرٍ أَوْ غَيْرِهِ) كالوصف والمضارع والأمر (بِهِ التَحَق) في العمل.

---

(١) في (ب) «فعين».

(٢) ينظر الجني الداني (٤٥٤).

(٣) سقط من (ب).

(٤) انظر الارتشاف (٢/ ٧٣)، المساعد (١/ ٢٦٠)، والهمع (٢/ ٧١).

(٥) أي المنصوب.

(٦) ينظر ارتشاف الضرب (٢/ ٧٣)، الهمع (٢/ ٧١).

(٧) يعود الضمير على التقريب.

(٨) ارتشاف الضرب (٢/ ٧٣).



وهي بالنسبة للتصرف أقسام:

قسم جامد: فلا يتصرف أصلا، وهو «ليس» باتفاق، و«دام» عند أكثر المتأخرين، و«جاء».

وقسم ناقص (التَّصرف): فله مضارع ووصف، وليس له مصدر ولا أمر، وهو «زال» وأخواتها إلا «فَتِئ» بالكسر، و«فَتَأ» بالفتح، فمصدرهما الفَتَاءُ والفُتُوءُ، بمدّها.

وقسم تام التَّصرف: فله مضارع وأمر ووصف ومصدر وهو الباقي (كَكُنْ صَدِيقًا) فـ«كن» فعل أمر ناقص، يرفع الاسم وينصب الخبر، والضمير المستتر فيه وجوبًا المرادف لـ«أنت» اسمه، و«صديقًا» خبره، و(لاَ تَكُن مُجَافِيًا) فـ«لا» حرف جزم ونهي، و«تكن» مضارع ناقص مجزوم بها، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا، مرادف لـ«أنت» و«مجافيًا» خبره، (ونحو:

لا يكـــــون العـــــيرُ مُهْـــــرًا لا يكـــــونُ المُهْـــــرُ مُهْـــــرُ![1]

فـ«يكون» الأُوْلَى جزءاها ظاهران، والثَّانية اسمها مستتر عائد للعير، وحذف خبرها العائد للمهر، أي لا يكون هو إياه، أو هي تامة وفاعلها مستتر عائد لما دل عليه السياق، أي لا يقع هو، أي كون العير مهرًا، وقوله «المهرُ مهرُ» جملة -مبتدأ وخبر- مستأنفة للتأكيد)[2] (وانظُرْ لِكَوْنِي) فـ«كون» مصدر ناقص، يرفع الاسم وينصب الخبر، وهو مضاف إلى ياء المتكلم وهي اسم، فمحلها الرفع به، وإن كان لفظها مخفوضًا بالإضافة، و(مُصْبِحًا) خبره منصوب به، وهو اسم فاعل ناقص، يرفع الاسم وينصب الخبر، والضمير المستتر فيه جوازًا اسمه عائد لياء المتكلم، و(مُصَافِيًا) خبره.

وأجاز سيبويه[3] والكوفيون وجماعة بناء ما تصرف من هذه الأفعال للمجهول،

---

(١) لا يعرف قائله، وقبله:

ما رأينا خَرَبًا نَقَّرَ عَنْهُ البَيْضَ صَقْرُ ** ....

خَرَب: ذكر الحبارى، وقيل: هو الحبارى كلها. نقر: ثقب البيض. مجالس العلماء، المجلس رقم (١٢٠) (ص٢٥٥)، معجم الأدباء (١٣/ ١٧٨).

(٢) ما بين القوسين سقط من (ب).

(٣) راجع (ص١٨٠/ أ).

ونسب لجمهور البصريين.

فقال ابن خروف[١] -كالسيرافي[٢]- بحذف اسمها، فينحذف له الخبر، وينب ضمير مصدرها عن الاسم، فتقول في كان أو يكون زيد قائمًا: كِين أو يُكَان أي هو، أي الكون.

وابن / عصفور[٣]: يحذفان[٤]، وينوب عن الاسم ظرف أو مجرور معمول لها فتقول: كين عندك، في كان عندك زيد أفضل. ١٩٨/أ

وبعضهم: يُحذَفُ اسمُها وينوبُ عنه خبرها إن كان وصفا غير رافع لظاهر على حذف موصوف[٥] فتقول: كين قائم، أي رجل قائم.

وقال الكسائي[٦] في كان زيد يقوم: كين يقام، وفيهما ضميران نائبان.

والفراء[٧]: لا ضمير فيها.

وهشام[٨] كِين يقام أو كان يقام، وفيهما ضميران لا يرجع أحدهما للآخر.

والأصح أنه لا يجوز بناء شيء منها للمفعول.

تتمة: (قد يُغني عن خبر هذه الأفعال الحال، كليس ضربيك مكتوفًا، وواو «مع» كأضحى كلُّ صانع وما صنع)[٩].

ويجوز فيه[١٠] تقديمه عليها، كـ«عالمًا كان زيد» ما لم يكن لازم الصدر فيجب، كأين صار زيد؟ إلا خبر «ليس» و«جاء» و«قعد» مطلقًا، وخبر المنفي بـ«ما» إن قُدِّمَ عليها،

---

(١) ينظر الهمع (٢/ ٢٧١).

(٢) انظر الشرح الكبير (١/ ٥٣٥)، والمرجع السابق.

(٣) الشرح الكبير (١/ ٥٣٥).

(٤) الاسم والخبر.

(٥) نسبه أبو حيان إلى البصريين في الارتشاف (٢/ ١٨٥)، نقلاً عن النحاس.

(٦) انظر ارتشاف الضرب (٢/ ١٨٥)، تعليق الفرائد (٤/ ٢٦٣).

(٧) ينظر الشرح الكبير (١/ ٥٣٥)، والمرجعين السابقين.

(٨) ينظر الارتشاف (٢/ ١٨٥).

(٩) سقط من (ب).

(١٠) في (ب) «في خبر هذه الأفعال».

فيمتنع[١]، «قائمًا ما كان زيد» دون «ما قائمًا كان زيد».

ويجوز فيه تقديمه على اسمه فقط، إلا إن خيف لبس، كصار فتاك مولاك، أو كان الاسم ضميرًا متصلاً، كالصديق كنته، وكنت صائمًا، أو كان الخبر محصورًا، كإنما كان زيد صائمًا، أو عاد منه ضمير إلى بعض الاسم، كأصبح من في الدار بائعُ نصفها، أو وجب تقديمه، كمتى كان القتال؟ أو كان رافعًا لظاهر، كظل زيد صائمًا أبوه، فيمتنع تقديمه[٢] عليه[٣] وحده في هذه الصور، لكن الممتنع في الأخير[٤] تقديمه[٥] وحده دون مرفوعه، فيمتنع ظل صائمًا زيد أبوه، دون ظل صائمًا أبوه زيد.

وإلا إن عاد من الاسم ضمير إلى الخبر، ككان أخاك ابنه، أي كان ابن أخيك مثل أخيك، وليس خلف دارك من يشتريها، أو كان الخبر وحده ضميرًا متصلاً، كالصديق كانه زيد، أو ألْبَسَ تأخيره ولا قرينة، كبات في الدار رجل، وكان قصدك غلامه رجل؛ لأن تأخيره يوهم الصفة، أو كان تأخيره هو المسوغ للابتداء بالنكرة، على ما زعموه في نحو المثالين[٦]، أو كان الاسم غير «أن» وصلتها محصورًا، كإنما كان / قائمًا بكر، فيجب تقديمه[٧] عليه في هذه الصور. ١٩٨/ب

(وأجاز الأخفش[٨]: ليس أو لم يكن إلا زيد قائمًا)[٩].

فإن كان الاسم المحصور «أن» وصلتها فتأخيره[١٠] (-كـ«أن» وصلتها مطلقًا[١١]-

---

(١) القول بالمنع مذهب البصريين. انظر شرح الكافية (١/ ١٣٠)، الهمع (٢/ ٨٨)، التصريح (١/ ١٨٩).

(٢) أي الخبر.

(٣) على الاسم.

(٤) الذي رفع الظاهر.

(٥) التاء مهملة في (ج)، والضمير يعود على الخبر.

(٦) السابقين: في الدار رجل، وقصدك غلامه رجل.

(٧) أهملت التاء في (ج)، والضمير يعود على الخبر.

(٨) لم يوجب الأخفش تأخر اسم (ليس، وكان) المحصورين خلافًا لما عليه الجمهور.

(٩) سقط من (ب).

(١٠) في (ب) «فالأحسن تأخيره».

(١١) أي كتأخير «أن» وصلتها إذا لم تحصر.

أحسن لا واجب)[1] نحو: ﴿وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾ [آل عمران: ١٤٧][2] ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾ [الأنعام: ٢٣][3].

فإن لم يحصر فقرأ العشرة ﴿فَكَانَ عَـٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا﴾ [الحشر: ١٧]، بالنصب[4] فقط، وفي ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ﴾ [البقرة: ١٧٧] قرأ حمزة وحفص بنصب «البر» خبرًا، وسائر العشرة برفعه اسمًا[5]، فهو أرجح، ولاتفاقهم عليه[6] في ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ﴾ [البقرة: ١٨٩] - لكن عارضه اتفاقهم على نصب ﴿عَـٰقِبَتَهُمَآ﴾ - ولندور نحو:

أَلَـيْسَ عَجِيبًـا بِـأَنَّ الفَتَـى ....[7]

---

(١) سقط من (ب).

(٢) قرأ الجمهور بالنصب، وقرأ حماد بن سلمة والحسن برفع اللام، القراءات الشاذة لابن خالويه (٢٣).

(٣) قرأ ابن كثير وابن عامر وحفص بالرفع والباقون بالنصب. التيسير في القراءات السبع (١٠٢)، إتحاف فضلاء البشر (٢٠٦).

(٤) ينظر البحر (٨/ ٢٥٠).

(٥) ينظر المبسوط (١٢٧)، العشر (٢/ ٢٢٦).

(٦) الرفع.

(٧) .... ** يصاب ببعض الذي في يديه

قائله: محمود الوراق بن الحسن (... - ٢٢٥هـ تقريبًا)

أكثر شعره في المواعظ والحكم، روى عنه ابن أبي الدنيا وأبو العباس ابن مسروق وغيرهما، كان نخاسًا يبيع الرقيق، توفي في خلافة المعتصم. تاريخ بغداد (١٣/ ٨٧، ٨٩)، الوافي بالوفيات (٢/ ٢٨٥)، شرح أبيات المغني (٢/ ٣٨٧)، الأعلام (٧/ ١٦٧)، والبيت أول ثلاثة أبيات قالها الشاعر في الشيب، وبعده:

فَمِنْ بين باكٍ لـه مُوجَـعٍ ** وبـين مُعَـزٍّ مُغِـذٍّ إليه

ويَسْلُبُهُ الشيْبُ شرخَ الشَّبَابِ ** فليس يُعَزِّيهِ خَلْـقٌ عَلَيْـهِ

موجَع: بفتح الجيم، أي متوجع. مُغِذّ: من أغذ إليه، أي أسرع إليه بالتعزية. شرخ الشباب: أَوَّله، المستلزم لطراوته ونعومته.

وفي البيت تمثيل للنادر إذ إن الشاعر نصب (عجيبًا) خبرًا لليس، مع كون اسمها «أن» وصلتها ولم يحصر، وهو خلاف ما رجحه الشارح.

الكامل (٢/ ٧٠٥)، أمالي القالي (١/ ١٠٩)، البيان والتبيين (٣/ ١٠٠)، المغني (١/ ١١٠)، التصريح (١/ ٢٠١)، شرح أبيات المغني (٢/ ٣٨٥، ٣٨٨).

وفي ﴿ ثُمَّ كَانَ عَـٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَـٰٓـُٔواْ ﴾ [الروم: ١٠] قرأ خمسة(١) بالرفع، وخمسة(٢) بالنصب، فـ﴿ ٱلسُّوٓأَىٰٓ ﴾ اسم أو خبر، و﴿ أَن كَذَّبُواْ ﴾ بدل أو بيان لها، أو هي مفعول ﴿ أَسَـٰٓـُٔواْ ﴾ و﴿ أَن كَذَّبُواْ ﴾ اسم أو خبر)(٣).

وكلها تستعمل تامة أيضًا كأضحى، وأصبح، وأمسى، أي: دخل في الضحى، والصباح، والمساء، إلا ليس، وزال يزال(٤)، وفتئ كظرف، وأفتأ كأكرم، فتلازم النقص.

---

(١) أبو جعفر ونافع وابن كثير وأبو عمرو ويعقوب.

(٢) ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف. انظر المبسوط (٢٩٣)، (٢/ ٣٤٤).

(٣) ما بين القوسين سقط من (ب).

(٤) انظر (ص١٩٦/ ب، ١٩٧/ أ، ١٩٧/ ب).

الثاني: «كاد» وأخواتها

وتُسمى أفعال المقاربة تغليبًا، وهي مثل «كان» إلا أن خبرها يجب كونه مضارعًا، مؤخرًا عنها، رافعًا لضمير اسمها، إلا خبر «عسى» فقد يرفع سببيه، وهي أقسام:

١. لرجاء الخبر: وهو «عسى» كقَضَى ورَضِيَ[(١)]، يَعْسى[(٢)] فهو عَاسٍ، وما أعساه وأعْسِ بِهِ، و«حَرَى»[(٣)] بمهملتين كقَضَى، فهو «حَرَى» بفتحتين، و«حَرِيٌّ» كفعيل، و«اخلَوْلَق»، قيل: و«أخلَق»[(٤)] و«أخالَ»[(٥)] (وَ«حَرِي»[(٦)] كرَضِيَ)[(٧)].

مقرونات الخبر بـ«أن» وجوبًا إلا مع «عسى» فقد جاء عسيت أن أصوم بـ«أن» على الأصل، وعَسَيْتُ أصوم، وعَسَيْتُ صائمًا، وعَسَيْتُ سأصوم وعَسَيْتُ بصائم، وعسى زيدٌ صائمٌ، فاسمها ضمير شأن، وعساني أصوم أو صائم، وهي حينئذ كلعل معنى وعملاً على الأصح[(٨)]، وقالوا: عسى أن يقوم زيد، (وأوشَكَتْ)[(٩)] أو اخلولَقَتْ أَنْ تمطر السماء،

---

(١) بفتح السين وكسرها لغتان. انظر الارتشاف (٢/ ١٢٤).

(٢) من: عسِي النبات يعسى عسىً، أي غلظ واشتد. انظر اللسان (عسا) (١٥/ ٥٤)، أما «عسى» التي من أفعال الباب فقد تظافرت نصوص النحاة على القول بملازمتها للمضي، فهي جامدة لا تتصرف، وعبارة الشارح هنا توهم التصرف في «عسى» ولم أرَ قائلاً به، إلا ما جاء في الهمع (٢/ ١٣٦) أن عبد القاهر حكى المضارع واسم الفاعل من «عسى» وقد رجعت إلى المقتصد (١/ ٣٥٥)، فألفيته يقول: «اعلم أنَّ معنى امتناع التصرّف أن لا يأتي فيه المضارع واسم الفاعل والأمر والنهي، فلا يقال: يَعْسَى وهو عَاسٍ ولا تَعْسِي».

(٣) في (ب) «واحرى».

(٤) تهيأ الشيء لأن يكون. انظر ارتشاف الضرب (٢/ ١١٩).

(٥) في اللسان (خيل) (١١/ ٢٢٦): «... يقال: خَيَّلَتِ السحابة إذا أغامت ولم تمطر، وكل شيء كان خَلِيقًا فهو مخيل...» وقد أخالت السحابة وأخيلت وخايلت إذا كانت تُرْجَى للمطر.

(٦) في (ج) «وحرئ» وهو خطأ. انظر تعليق الفرائد (٣/ ٢٨٥).

(٧) سقط من (ب).

(٨) وهو رأي سيبويه، وقال الأخفش: باقية على عملها عمل «كان» ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع، وقال المبرد والفارسي: باقية على عملها أيضًا، ولكن قلب الكلام، فجعل المخبر عنه خبرًا وبالعكس. ينظر المغني (١/ ١٥٣).

(٩) سقط من (ب).

والأصح أن «أن» وصلتها اسم سدَّ مسدَّ الجزأين[١]، لوجود المسند والمسند إليه في الصلة.

وقد تأتي «عسى» للتحقيق، كالواقعة في كلامه تعالى، ما لم يصرف الرجاء للمخاطب، وللإشفاق وهو كثير جدًا[٢]، (وقد اجتمع معنيا التوقع في قوله تعالى: ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ ﴾ [البقرة: ٢١٦] الأولى للإشفاق والأخرى للرجاء)[٣].

٢. لمقاربة الخبر: وهو «هَلْهَلَ»[٤] بدون «أنْ» و«أَوْلَى» و«أَوْشَكَ» يوشك فهو موشك، وأَوْشِك يا زيد، وهو أَوْشَكُ منه، و«دَنَا» و«قَارَبَ» و«نَالَ»[٥] و«أَلَمّ» بـ«أن» غالبًا.

و«كَادَ» يكاد كودًا ومكادًا ومكادة فهو كائد، (ويكود فهي كنَصَرَ، وكِيْدَ بكسر فسكون، فهي كفَرِحَ)[٦] و«كَرَبَ» (كضَرَبَ وفَرِحَ)[٧]، كُرُوبًا[٨] فهو كارب وكربان، بدونها غالبًا.

و«كَارَبَ»[٩] و«قَرُبَ» و«أَطَلَّ» و«أَشْفَى»[١٠] و«شَارَفَ» وأَشْرَفَ، / و«أَسَفَّ»[١١] بتشديد الفاء، بدون «أن». ١٩٩/أ

(١) وعليه ابن مالك في شرح الكافية (١/ ٤٥٧)، وقال بعض النحاة إذا أسندت «عسى» إلى «أن» والفعل فهي تامة. انظر الجنى الداني (٤٣٦)، المغني (١/ ١٥٢).

(٢) في (ب) «جدًا بل الظاهر أن مرادهم بالرجاء في الجميع ما يعمه».

(٣) سقط من (ب).

(٤) أي كاد. انظر اللسان (هلل) (١١/ ٧٠٦).

(٥) بمعنى حان ودنا. اللسان (نول) (١١/ ٦٨٥).

(٦) سقطت من (ب)، والأولى «أوشكت أن أقوم».

(٧) سقط من (ب، ج).

(٨) في (ج) «كرويًا كضرب وفرح».

(٩) زادها إبراهيم بن أحمد البهاري. الهمع (٢/ ١٣٤).

(١٠) يقال: أشفى على الشيء، أي أشرف عليه، وشَفَتِ الشمس قاربت الغروب، راجع اللسان (شفي) (١٤/ ٤٣٦).

(١١) في اللسان (سفف) (١٥٤): «أَسَفَّ الطائر إذا دنا من الأرض في طيرانه، وأَسَفَّ الرجل الأمر إذا قاربه».

كهَلْهَلَ زيد يقوم، وأوشك أن يصوم، وندر:

.... ومــا كِــدْتُ آئبــا[1] ....

(وأوشكت بأن أقوم)[2]، ولك في كاف نحو «كدت» الكسر والضم، وقيل: أَوْشَكَ للترجي، وكَرَبَ للشروع[3]، ولا تزاد «كاد» على الصحيح[4].

٣. للشروع في الخبر: كـ«طفق» كعَلِمَ وضَرَبَ، يَطْفِقُ طُفُوقًا، و«طَبِقَ»[5] كعَلِمَ، و«عَلِقَ»[6] و«أنشأ» و«أخذ»، و«هبّ» بتشديد الموحدة، و«جعل»[7] يجعل،

---

(١) فَأُبْتُ إلى فَهْـمٍ .... ** وكم مثلها فارقتها وهي تَصْفِرُ

لتأبط شرًا، وترجمته تقدمت في (ص١٠٧/ ب).

والبيت آخر تسعة أبيات أوردها أبو تمام في الحماسة، قالها الشاعر عقب نجاته من قوم أخذوا عليه طريق جبل وجدوه فيه يشتار عسلاً لم يكن له طريق غيره، وقالوا: استأسر أو نقتلك، فصب ما معه من العسل على الصخر وانزلق عليه حتى نزل إلى الأرض، فلم يدركوه، وأول القصيدة:

إذا المرء لم يحتل وقــد جَــدَّ جِــدُّهُ ** أضاع وقَاسَى أَمْرَهُ وهو مُدْبِرُ

وقبل الشاهد: فرشــت لها صدري فَزَلَّ عن الصَّفَا ** بــه جُؤْجُؤٌ عَبْلٌ ومَتْــنٌ مُخَصَّرُ

فخالط سهل الأرض لم تكدحِ الصَّفَا ** به كدحةً والموتُ خَزْيَـانُ يَنْظُرُ

جَدَّ جِدُّه: ازداد جده جدًا، قاسى أمره: شقي به، فرشت لها: الضمير يعود على «الخطة» المذكورة في بيت سابق، جؤجؤ عبل: صدر ضخم، مخصر: دقيق، خزيان: من الخزي وهو الهوان، أو الخزاية وهي الاستحياء. فهم قبيلة فهم بن عمرو بن قيس عيلان، وما كدت: يروى (ولم آل ...) و(وما كنت...).

وكم مثلها: أي مثل هذه الخطة. تَصْفِرُ: من صفير الطائر أي: تتلهف.

الحماسة (١/ ٧١، ٧٢)، الإنصاف (٢/ ٥٤٤)، ابن يعيش (٧/ ١٣، ١١٩، ١٢٥)، الرضي (٢/ ٢٣١، ٣٠٥)، تعليق الفرائد (٣/ ٢٩٢)، العين (٢/ ١٦٥، ١٧٠)، الأشموني (١/ ٢٥٩)، التصريح (١/ ٢٠٣)، الهمع (١/ ١٣٠)، الخزانة (٣/ ٥٤٠، ٥٤٤)، (٤/ ٩٠).

(٢) سقطت من (ب)، والأولى «أوشكت أن أقوم».

(٣) ينظر ارتشاف الضرب (٢/ ١١٨)، الهمع (٢/ ١٣١).

(٤) خلافًا للأخفش. انظر ارتشاف الضرب (٢/ ١٢٦).

(٥) بمعنى طَفِقَ. انظر القاموس (طبق) (٣/ ٢٥٦).

(٦) علق يفعل كذا، طفق، القاموس (علق) (٣/ ٢٦٧).

(٧) جعل يفعل كذا، أقبل وأخذ. اللسان (جعل) (١١/ ١١١).



و«عَيِثَ»[١] بمهملة فمثناة تحتية فمثلثة كعلم، و«قام» و«قعد» و«نشب»[٢] و«أقبل» و«ذهب» و«أَيِرَ»[٣] كعَلِمَ، (أو «أحال» بمهملة)[٤] و«طار» و«انبرى» و«أَزْلَفَ»[٥]، و«دلف»[٦] و«ازدلف»[٧]، و«تَهَيَّا» و«عَبَّا»[٨] بدون «أن» مطلقًا.

وشذ اقترانُ خبر «جَعَل» بـ«أن» ومجيئُه جملة اسمية، وفعلية مصدرة بـ«كلما» أو «إذا»، وأجاز الكسائي والفراء بناءَ «جَعَلَ» للمجهول[٩].

وكُلُّها ناقصة، وما قرن بـ«أن» فكزيد صوم[١٠]، أو بحذف مضاف قبل الاسم، أي عسى أمره، أو قبل الخبر، أي عسيت صاحب قيام، أو مؤول بالوصف، وهو أحسن، أو بدل سد عن الجزءين[١١].

وقيل: تامة، والفعل بدل من الفاعل، أو نصب بحذف الحرف.

وقيل: ما قرن بـ«أن» فقط تام، و«أن» بدل من الفاعل، أو مفعول به، أو نصب بالحذف)[١٢].

---

(١) في القاموس (عيث) (١/ ١٧٠): «... عَيَّثَ يفعل كذا، طَفِقَ». والعيث: الفساد، والتعييث: طلب الشيء باليد من غير أن تبصره. انظر اللسان (٢/ ١٧٠، ١٧١).

(٢) انظر (ص١٩٦/ ب)، والهمع (٢/ ١٣١)، ارتشاف الضرب (٢/ ١١٨).

(٣) قال ابن منظور في اللسان (أثر) (٤/ ٨): «يقال: قد أَيِرَ أن يفعل ذلك الأمر، أي فرغ له وعزم عليه، وقال الليث: يقال: لقد أَيِرْتُ بأن أفعل كذا وكذا، وهو هَمٌّ في عَزْمٍ».

(٤) سقط من (ب)، ومعنى «أحال» أخذ وتهيأ. انظر اللسان (حول) (١١/ ١٨٨).

(٥) أزلف الشيء. قَرَّبَه. انظر اللسان (زلف) (٩/ ١٣٨).

(٦) بمعنى دنا وقرب. راجع اللسان (دلف) (٩/ ١٠٦).

(٧) زلف إليه وأزدلف وتزلف: دنا منه. اللسان (٩/ ١٣٨).

(٨) في اللسان (عبأ) (١/ ١١٨): «عَبَأَ الأمر عَبأً وعَبَّأَه يُعَبِّئه: هَيَّأَه» ولك فيها الهمز وعدمه.

(٩) جاء في الارتشاف (٢/ ١٢٥): «ويجوز جعل زيد يضرب مبنيًا للمفعول» انتهى. وهكذا لم ينسب أبو حيان الجواز للكسائي ولا لغيره.

(١٠) أي أنه يلزمه الإخبار بالمصدر عن الجثة وهذا لا يجوز لعدم الفائدة.

(١١) نقل السيوطي عن صاحب البسيط قوله: «وهذه التأويلات تخرج الألفاظ عن مقتضاها بلا ضرورة مع أنَّها لا تَسُوغُ في جَمِيعِها». الهمع (٢/ ١٣٨).

(١٢) سقط من (ب).

الثالث: ما شبه بـ«ليس»

من الحروف في النفي والجمود والعمل:

١. «ما» الحجازية بشرط أن لا تقترن بـ«إن» الزائدة، وأن لا يقترن (على الصحيح)[١] خبرها أو المبدل منه بـ«إلا» وأن لا يتقدم (في لغة الجمهور)[٢] خبرها مطلقًا أو معمول غير ظرف وشبهه على اسمها، كـ﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف: ٣١] ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمْ ﴾ [المجادلة: ٢] والأصح امتناع حذف اسمها مطلقًا، وندر بناء النكرة معها[٣]، وحكم خبرها حينئذ كخبر «لا» التبرئة[٤]، وتميم تلغيها مطلقًا.

٢. «لا» الحجازية النافية للجنس ظاهرًا، وللوحدة احتمالاً، وتتعين بالقرينة لأحدهما، وشروطها ما مر، وزيادة كون جزأيها نكرتين في الاختيار عند الجمهور، كـ«لا رجلان قائمين» وعملها قليل لا ضرورة ولا شاذ وعلى الأصح[٥]، ويقل ذكر خبرها حيث علم.

٣. «إنِ» النافية في لغة العَالِية[٦] بشروط «ما»، كـ: إِنْ زَيْدٌ قائمًا، وإِنْ أبوك أخاك.

٤. «لات» بشرط كون اسمها وخبرها زمانًا، وحذف أحدهما، كـ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [ص: ٣] بحذف اسمها وهو الغالب، أي ليس الحينُ حينَ فرارٍ، وقرأ[٧] عيسى بن

---

(١) سقط من (ب)، وجوز يونس إعمال «ما» في الخبر الموجب بـ«إلا» وتبعه ابن مالك، ومما استشهد به قول الشاعر:

وما الدَّهرُ إلا منجنونًا بأهلِهِ ** وما صاحبُ الحاجاتِ إلا معذبًا

راجع التسهيل (٥٧)، الجني الداني (٣٢٧).

(٢) سقط من (ب).

(٣) سمع: «ما بأس عليك». انظر الهمع (٢/ ١١٥).

(٤) انظر الرضي (١/ ٢٥٥)، الجني الداني (٣٠٠)، التصريح (١/ ٢٣٥).

(٥) انظر المغني (١/ ٢٣٩).

(٦) ما فوق أرض نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة، وهي الحجاز وما والاها. راجع اللسان (علا) (١٥/ ٨٧)، ويس على مجيب النداء (٢/ ٢٥).

(٧) في (ب) «وقرئ».

عمر[1] ﴿حِينَ مَنَاصٍ﴾ بالرفع[2] على حذف الخبر، أي ليس حينُ فرارٍ حينًا لهم / ١٩٩/ب وقد يُحذفُ الحِينُ ومنه:

.... وتولَّـــوْا لاتَ لَمْ يُغْـــنِ الفِـــرارُ[3]

أي: لات الحينُ حينَ لم يُغْنِ، فإن لم تدخل على الزمان كانت مهملة.

٥. «ألا» التي للتمني، عند المازنيّ[4] والمبرد[5] نحو: ألا غلامان، وألا صالحون، وألا طالعون جبلاً، بإعراب الاسم مطلقًا وحذف الخبر، ولا تعمل عند الجمهور إلا عمل «إنَّ» وستأتي[6].

٦. «ما» العوض عن «كان» عند الفارسي[7] كما مرَّ[8]، ولا تشبيه فيها.

---

(١) المروي عنه الجر والنصب، وقال القرطبي (١٥/ ١٤٨): «وإن كان قد رُوي عن عيسى بن عمر أنه قرأ ... بكسر التاء من «لات» والنون في «حين» فإن الثابت عنه أنه قرأ «ولاتِ حينَ مناص» فبنى «لاتَ» على الكسر ونصب «حين»». وانظر البحر (٧/ ٣٨٤).

(٢) على قراءة أبي السمال. البحر (٧/ ٣٨٣).

(٣) تَرَكَ النَّاسُ لنا أكتافَهم ** ....

للأفوه الأودي صلاءة بن عمرو بن مالك (... - ٥٠ ق هـ تقريبًا)

شاعر يماني جاهلي، من بني أَوْد من مَذْحِج، كان سيد قومه وقائدهم في الحرب، في اسم جده خلاف. الشعر والشعراء (٥٩)، جهرة ابن حزم (٤١١)، معاهد التنصيص (٤/ ١٠٧)، الأعلام (٣/ ٢٠٦، ٢٠٧).

والبيت مفرد في مراجعي. الارتشاف (٢/ ١١٣)، الهمع (٢/ ١٢٥)، الدرر (١/ ١٠٠)، الخزانة (٢/ ١٤٧).

(٤) التسهيل (٦٩).

(٥) انظر تعليق الفرائد (٤/ ١٢٩)، وفي المقتضب (٤/ ٣٨٢، ٣٨٣)، أورد المبرد رأي المازني ورأي سيبويه وجمهور النحويين ولم يرجح رأيًا على آخر.

(٦) في (ص٢٠٤/ ب).

(٧) وابن جني، انظر البغداديات (٣٠٤، ٣٤٨)، والخصائص (٢/ ٣٨١).

(٨) في (ص١٧٠/ أ).

الرابع: (إنَّ وأخواتها)

والمقصود هنا خبرها؛ لأنه المرفوع، وتسمى الأحرف المشبهة بالفعل؛ لأنها عملت الرفع والنصب معًا كالفعل المتعدي، ولها صدر الكلام، إلا «أنَّ» المفتوحة، بل لا يجوز تصديرها على الصحيح[١].

وإنما تدخل على المبتدأ بشرط: كونه مذكورًا لم يخبر عنه بمفرد طلبي[٢]، ولم يلزم التصدير، أو الابتدائية، أو عدم التصرف.

وحينئذ (تَنْصِبُ إِنَّ) بالكسر، ويقال «هِنَّ» بالهاء (الْمُبْتَدأ) ويسمى (اسْمًا) لها بعدما كان يسمى مبتدأ (والخَبَر، تَرْفَعُهُ) غير الرفع الأول على الصحيح، ويعرب خبرًا لها، بعد ما كان يسمى خبر المبتدأ (كإِنَّ زَيْدًا ذُو نَظَر) فـ«إِنَّ» حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر و«زيدًا» اسمها منصوب بها و«ذو» خبرها مرفوع بها، لا بما كان مرفوعًا به قبل دخولها، خلافًا للكوفيين[٣]، والسهيلي[٤]، ورفعه على المشهور بالواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الستة، وعلى الصحيح[٥] بضمة مقدرة في الواو، و«نظر» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة في الراء الساكنة للوقف أو للوزن.

وقد سُمِع نصب الخبر أيضًا[٦] بعد غير «لكن»، فتأوَّله الجمهور على حذف فعل ناصب

---

(١) جوزه الفراء. انظر الهمع (٢/ ١٥٩)، (٣/ ١١).

(٢) فالمخبر عنه بمفرد طلبي قولك: أين زيد؟ ومثله الجملة الطلبية نحو: زيد اضربه أو هل رأيته، وربما دخلت «إن» على ما خبره نهي. انظر المساعد (١/ ٣٠٨، ٣٠٩).

(٣) فهم يرون أنها لا تعمل في الخبر شيئًا، بل هو باق على رفعه. ينظر الإنصاف (١/ ١٧٦، ١٨٥)، ابن يعيش (١/ ١٠٢)، الجني الداني (٣٧٩)، التصريح (١/ ٢١٠).

(٤) نتائج الفكر (١٢٢).

(٥) راجع (ص١٣٧/ ب).

(٦) كقول عمر بن أبي ربيعة:

إذا اسودَّ جنحُ الليل فلتأتِ ولتكن ** خُطَاك خِفَافًا إن حرَّاسَنا أُسْدَا

انظر المغني (١/ ٣٧).



ناصب هو الخبر، وقال قوم[(١)]: هي لغةُ رؤبةَ وقومِه، مطردة في جميعها.

(وَمِثْلُ إِنَّ) المذكورة (أَنَّ) بالفتح ويقال فيها: «عَنَّ» بالمهملة[(٢)]، و(لَيْتَ) ويقال فيها: «لَتَّ» بتشديد التاء لإدغام الياء فيها (فِي العَمَلِ، وَهَكَذَا) مثلها (كَأَنَّ) بالتشديد، والأصح أنه حرف بسيط لا مركب[(٣)]، و(لَكِنَّ) بالتشديد بسيط / أيضًا على الصحيح[(٤)]، و(لَعَلَّ) ويقال ٢٠٠/أ فيها «لعلت» بتاء التأنيث، و«لَعَا» بالألف، و«عَلَّ» و«عَنَّ» بالنون، و«رَعَلَّ» و«رَعَنَّ» بإهمال رائها وعينها[(٥)] (وَغَنَّ)[(٦)]، و«رَغَنَّ» بإعجام غينها و«زَغَنَّ» بإعجام زايها، و«لَعَنَّ» بالمهملة، و«لَغَنَّ» بالمعجمة، و«لَغَنَّا» بالمعجمة وزيادة ألف آخرًا، و«لأن» (و«لَوَنَّ» بالواو، و«أَنَّ»)[(٧)]، ولهم في (اللام)[(٨)] الأخيرة الفتح والكسر.

ومثلها «عسى» إذا اتصل بها ضمير النصب كعساني أقوم[(٩)]، وعسانا قيام، و:

.... عساها نارُ كأسٍ[(١٠)] ....

---

(١) منهم ابن سلام في طبقات الشعراء (ص٦٥)، وابن السيد. انظر الجني الداني (٣٧٩)، الشرح الكبير (١/ ٤٢٤).

(٢) في لغة قيس وتميم. الارتشاف (٢/ ١٢٨).

(٣) وإليه ذهب أبو حيان، وعند الخليل وسيبويه والأخفش والفراء مركبة. انظر المغني (١/ ١٩١)، الهمع (٢/ ١٥١، ١٥٢).

(٤) وعليه البصريون. انظر ابن يعيش (٨/ ٧٩)، الجني الداني (٥٥٦)، الأشموني (١/ ٢٧٠).

(٥) ينظر الإنصاف (١/ ٢٢٤، ٢٢٥).

(٦) سقط من (ب).

(٧) سقط من (ب)، وأَضِفْ إلى ما أورد الشارح من اللغات «لَعَلْنَ، لَغَلَّ، غَلَّ» الإنصاف (١/ ٢٢٤)، «لأَيِن، لَعَاءِ». الرضي (٢/ ٣٦١)، «أَلَّ» حاشية الصبان (١/ ٢٧١)، وانظر الأمالي للقالي (١/ ١٠٨).

(٨) سقط من (ب).

(٩) في (ب) «قائم».

(١٠) فقلتُ .... وعَلَّها ** تشَكَّى فآتِي نحوها فأعودها

قاله سخر بن الجعد الخضري المحاربي (... - ١٤٠هـ تقريبًا)

أحد بني جحاش بن سلمة بن ثعلبة بن مالك بن طريف، شاعر فصيح من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. الأغاني (١٩/ ٦٥، ٦٩)، شرح أبيات المغني (٣/ ٣٥٢، ٣٥٣)، الأعلام (٣/ ٢٠١).

=

والأصل أن يتصل بها ضمير الرفع، كعسيت عسينا.

(فَأَكَّدُوا المَعَنى بِـ«إِنَّ») المكسورة، وتختص بدخول اللام بعدها:

على خبرها: المؤخر، المثبت، غير الماضي المتصرف الخالي من «قد» كـ﴿ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌۢ ﴾ [الأنعام: ١٦٥]، ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ [القلم: ٤]، وإنه لأبوه قائم، ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ [النحل: ١٢٤]، وإنه لعسى أن يقوم، وإنه لقد سما[(١)].

وعلى اسمها: بشرط أن لا يليها كـ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾ [النازعات: ٢٦]، وإن فيك لزيدًا راغب.

وعلى معمول خبرها: إن تقدم على الخبر وصلح الخبر لدخول اللام عليه، كإنَّ زيدًا لَعَمْرًا مُكرِمٌ، وإنَّ في الدار لعندك زيدًا جالسٌ.

وعلى واو المعية: كقولهم: «إنَّ كلَّ ثوبٍ لَوَ ثَمَنُهُ»[(٢)]. ولا يقاس عليه، خلافًا للكسائي[(٣)].

(وعلى الحال المغنية عن خبرها: كإنَّ ضربي إياك لَقائِمًا، ويقاس عليه في الأصح)[(٤)].

=
والبيت من قصيدة قالها يشبب بكأس بنت بجير بن سعد مطلعها:

تذكرت كأسًا إذ سمعتُ حمامةً ** بكت في ذُرَا نخلٍ طوال جريدُهَا

وقبل الشاهد:

وليلٍ بدت للعين نارٌ كأنها ** سنا كوكب لا يستبينُ خمودُهَا

وبعده:

فتسمعُ قولي قبل حتفٍ يصيبني ** تُسَرُّ بهِ أو قبلَ حتفٍ يَصِيدُهَا

الأغاني (١٩/ ٦٦)، المغني (١/ ١٥٣)، تعليق الفرائد (٣/ ٣٠٥)، العيني (٢/ ٢٢٧، ٢٢٩)، التصريح (١/ ٢١٣)، شرح أبيات المغني (٣/ ٣٥٠، ٣٥٣).

(١) مثال الماضي المتصرف المقرون بقد، أما المجرد منها فمنع الجمهور دخول اللام عليه، وأجازه الكسائي وهشام على إضمار «قد». انظر المغني (١/ ٢٢٨).

(٢) حكاه الكسائي. انظر الارتشاف (٢/ ١٣٦)، الهمع (٢/ ١٦١، ١٧٥).

(٣) في (ب) «للكسأي»، وفي (ج) «الكساي» وانظر الهمع (٢/ ١٧٥).

(٤) سقط من (ب)، وصحح الشارح هنا مذهب الكوفيين. انظر المرجع السابق.



وعلى ضمير الفصل: وهو صيغة ضمير مرفوع منفصل يقع بين المبتدأ والخبر أو بين ما هما أصله ويسمى[1]: عماد أو دعامة، وصفة[2] أيضًا نحو ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ﴾ [آل عمران: ٦٢]، ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴾ [الصافات: ١٦٥].

ولا يتعين للفصل إلا حيث انتصب ما بعده، ولم يكن قبله ما يصلح كون الضمير تابعًا له، ويجب كونه مطابقًا لما قبله إفرادًا وتذكيرًا وتكلمًا وفروعها، خلافًا للكسائي[3]، وكون ما قبله معرفة خلافًا للفراء[4] وهشام[5]، وكون ما بعده معرفة أو كالمعرفة في عدم قبول «أل» لا فعلاً أو نكرة تقبل «أل» على الصحيح[6].

وهو حرف[7]، وقيل: اسم لا محل له[8]، وقيل: محله بحسب ما قبله[9]، وقيل: بحسب ما بعده[10].

/ ولا تدل اللام على الخبر إذا كان جملة شرطية، ولا على جواب الشرط، ولا واو القسم، ولا جملة الحال السادة مسد الخبر كإن معظم ركوبي الفرس وهو مسرج، على الصحيح في الأربع[11]. ٢٠٠/ب

وإذا خُفِّفَتْ فالأكثر إهمالها فتلزم اللام[12]، نحو: ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ

---

(١) عند الكوفيين.

(٢) عند بعض المتأخرين، يريدون به التأكيد. انظر الهمع (١/ ٢٣٦).

(٣) في (ج) «للكساي» وانظر ارتشاف الضرب (١/ ٤٩٢).

(٤) انظر الارتشاف (١/ ٤٩٠)، المغني (٢/ ٤٩٤).

(٥) انظر المرجعين السابقين.

(٦) خلافًا لأهل المدينة، والجزولي وبعض الكوفيين. انظر ارتشاف الضرب (١/ ٤٩٣).

(٧) وهو مذهب أكثر البصريين، وصححه ابن عصفور. انظر الشرح الكبير (٢/ ٦٥).

(٨) قاله الخليل. انظر المغني (٢/ ٤٩٧)، الهمع (١/ ٢٣٦).

(٩) قول الفراء. انظر ارتشاف الضرب (١/ ٤٩٤)، المغني (٢/ ٤٩٧)، الهمع (١/ ٢٣٧).

(١٠) قول الكسائي. انظر المراجع الثلاث السابقة.

(١١) انظر ارتشاف الضرب (٢/ ١٤٦)، والقول الفصل في ضمير الفصل (٢٦، ٥٣).

(١٢) للفرق بينها وبين «إن» النافية.

لَفَٰسِقِينَ ﴾ [الأعراف: ١٠٢]، ما لم يعرف المعنى[1] فتجوز، إلا إن نفي الخبر فتمتنع في الاختيار، والأقل إعمالها، فلا تلزم اللام، ولا تعمل في الضمير اختيارًا.

(وقالوا: «لَهِنَّكَ قائم»[2]، و«لَهِنَك لرجل صدق»[3] فالأُولى للقسم، والثَّانية للابتداء، وسهله قلب الهمزة هاء، والثانية زائدة، أو أصله: لَهْ إِنَّك، كما قالوا: «لَهِ ربِّي»[4] بكسر الهاء وسكونها أي والله، فخفف بحذف همزته، والثانية للابتداء)[5].

وكذا (أنَّ) بالفتح للتأكيد أيضًا، إلا أنها حرف مصدري، تؤول مع معموليها بمصدر، مؤول من الخبر إن كان مشتقًا، ومن الاستقرار المحذوف إن كان ظرفًا، ومن الكون إن كان جامدًا، كعلمت أن هذا زيد، وأن القائم زيد، أي كونه زيدًا، فعلم أنه لا بد أن يتقدمها عامل مطالب بها.

وإذا خُفِّفَتْ فالأصح أنه يجب إعمالها[6] أبدًا، وأن اسمها لا يكون إلا ضميرًا محذوفًا، وأنه لا يلزم كونه ضمير شأن، وأن التصريح به ضرورة كـ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ [المزمل: ٢٠] أي: أنه أي الشأن سيكون.

قاعدة: إذا وقعت «إنّ» في الكلام فإن امتنع أن يسد المصدر مسدها مع معموليها فالكسر، أو وجب أن يسد فالفتح، أو صح الأمران فالوجهان.

---

(١) ومما ظهر فيه المعنى قول الطرماح:

أنا ابنُ أباةِ الضَّيْمِ من آل مالكٍ ** وإنْ مَالِكٌ كانت كِرامَ المَعَادِنِ

فهو يفخر بكرم آبائه، وهذا المعنى يمنع من اعتبار «إن» نافية، فهي المؤكدة.

(٢) أي لئنك قائم. انظر الخصائص (١/ ٣١٥).

(٣) انظر ارتشاف الضرب (٢/ ١٤٧).

(٤) حكاه أبو زيد عن أبي أدهم الكلابي. ينظر المرجع السابق.

(٥) سقط من (ب)، وانظر الخصائص (١/ ٣١٥، ٣١٧)، والهمع (٢/ ١٧٩).

(٦) في إعمالها حينئذ مذاهب:

(أ) أنها لا تعمل شيئًا لا في ظاهر ولا في مضمر، وعليه سيبويه والكوفيون.

(ب) أنها تعمل في المضمر وفي الظاهر، وعليه طائفة من المغاربة.

(ج) أنها تعمل جوازًا في مضمر لا ظاهر، وعليه الجمهور. انظر الهمع (٢/ ١٨٤، ١٨٥).

فيجب كسرها مع لام الابتداء مطلقًا، وأول الكلام: نحو: ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ ﴾ [يونس: ٦٢] والصلة: كجاء الذي إنه فاضل، والصفة: كجاء رجل إنه فاضل، وجواب القسم المحذوف فعله: كوالله إنه فاضل، والجملة الحالية: كهذا زيد وإنه فاضل، والمخبر بها عن اسم عين: كزيد إنه فاضل(١)، وحسبت زيدًا إنه فاضل، والمحكية بالقول: كـ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾ [مريم: ٣٠]، والمضاف إليها ما يختص بالجمل: وهو «إذ» باتفاق(٢)، و«إذا» و«حيث» عند الجمهور(٣)، و«بينا» و«بينما» عند كثيرين، كجئتك إذْ إنَّ زيدًا أميرٌ(٤)، والمعترضة: كوالله -وإنَّه غايةُ القسم- لَعَلِيٌّ / سَيِّدُ أهلِ البيت، والمفسرة: ومنع عند كثيرين كما مرَّ ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ ﴾ [الجاثية: ٣٢]، فالنائب ضمير القول والجملة مفسرة له، والمستأنفة، نحو: ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ ﴾ [يونس: ٦٥] والتابعة لمفرد في نحو: زيد كريم وإنه فاضل إذا جعلت الواو عاطفة على الخبر، والتابعة لشيء مما تقدم بشرطه، نحو: ﴿ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ ﴾ [آل عمران: ٣٦]، وجاء الذي هو فاضل إنه كريم.

٢٠١/أ

ثم تَعَيُّنُ الكسرِ فيما ذكر إنما هو على الراجح المقرر، وإلا فغالبها أو كلها يجوز فيه على الضعيف الفتح بنوع تأويل، كحذف المبتدأ أو الخبر فتأمل.

ويجب فتحها غير مصحوبة باللام إن وقعت مبتدأ: كعندي أَنَّك فاضل.

وقيل: ومنه «شَدَّ ما أَنَّك ذاهبٌ»(٥) و«عَزَّمَا أَنَّك راهبٌ» فـ«ما» زائدة لازمة، والفعلان في محل مصدر منصوب على الظرفية، أي ذهابك فيما يشد، ورهبتك فيما تعز.

وقيل: الفعلان ملحقان بـ«نعم» فـ«ما» فاعل، أي عز الشيء ذهابك، أو تمييز، أي شد

(١) بناء على إجازة هذا التركيب وهو رأي البصريين، والكوفيين يمنعون صحة ذلك. انظر: الهمع (٢/ ١٦٦)، الفرائد الجديدة (١/ ٢٧٥).

(٢) على اختصاصها بالجمل، لا أنها تكسر همزة «إن» بعدها باتفاق، إذا الكسر بعدها قول ابن الخباز. راجع تعليق الفرائد (٤/ ٣٦).

(٣) ينظر الجنى الداني (٣٨٩)، التصريح (١/ ٢١٤، ٢١٥).

(٤) في (ب) «أمين».

(٥) انظر الارتشاف (٢/ ١٤٢).

شيئًا ذهابك، أو مركبة مع الفعل زائدة، والمخصوص محذوف، أي عزت الرهبة رهبتك[١].

أو خبرًا عن اسم معنى: غير قول ولا صادق عليه[٢] خبرها، كاعتقادي أنك فاضل[٣]، بخلاف قولي إنه فاضل، واعتقادي إنه حق، قيل: ومنه لا محالة أنك ذاهب.

أو فاعلاً: كالتي بعد «ما» التوقيتية كـ«لا أُكلِّمه ما أنَّ حراء[٤] مكانه»[٥] أي ما ثبت، وبعد «إلا» في نحو: ما يعجبني منه إلا أنه يقرأ القرآن، وأوجب ابن الخباز كسرها بعد «إلا» مطلقًا[٦]، قيل[٧]: ومنه «شد ما أنك ذاهب»، فـ«ما» زائدة لازمة.

أو نائبًا عن الفاعل: في غير باب القول نحو: ﴿ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ ﴾ [الأنبياء: ١٠٨] قيل: ومنه «لا بُدَّ أنَّك ذاهبٌ» أي: غير موسع[٨] ذهابك.

أو مفعولاً: غير محكيٍّ بالقول ولا مُعَلَّقٍ عنه العامل، ولا خبرٍ عن اسم عين في الأصل كـ﴿ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيۡرَ ذَاتِ ٱلشَّوۡكَةِ ﴾ [الأنفال: ٧]، ﴿ أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ ﴾ [إبراهيم: ١٩].

/ أو مجرورًا، نحو: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ ﴾ [الحج: ٦] ومنه: لا محالة أو لا بُدَّ أنَّك ذاهبٌ، أي: لا محالة في ذهابك ولا بد منه. ٢٠١/ب

أو مضافًا إليه ما لا يضاف للجمل، نحو: ﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ تَنطِقُونَ ﴾ [الذاريات: ٢٣].

أو تابعًا لشيء من ذلك نحو: ﴿ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ ﴾ [البقرة: ٤٧]، ﴿ وَإِذۡ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحۡدَى ٱلطَّآئِفَتَيۡنِ أَنَّهَا لَكُمۡ ﴾، فـ«أَنِّي» معطوف على «نعمتي» و«أَنَّها» بدل من «إِحۡدَى».

---

(١) انظر الارتشاف (٢/ ١٤٢).

(٢) أي على اسم المعنى.

(٣) لأن «فاضل» لا يقع على «الاعتقاد» إنما على كاف المخاطب.

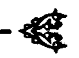
(٤) حراء: جبل على ثلاثة أميال من مكة على يسار الذاهب إلى منى. انظر معجم البلدان (٢/ ٢٣٣).

(٥) انظر شرح التسهيل (٢/ ٢٢)، المغني (٢/ ٦٣٣)، التصريح (١/ ٢١٥).

(٦) النهاية (ص٩٨٢).

(٧) انظر الارتشاف (٢/ ١٤٢).

(٨) في (ب) «متوسع».



ويجوز الأمران ما لم تصحبها اللام تالية لـ«إذا» الفجائية، كخرجت فإذا إنه قائم.

وللفاء الجوابية: كـ﴿ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءَۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الأنعام: ٥٤].

ولـ«أيْ» المفسرة لجملة: إن صلح ما بعدها علة كزيد يقطع المخاوف، أيْ: إنَّه مقدام.

ولـ«حَتَّى» الابتدائية: إن صلح كونها جارة أيضًا، وقيل: مطلقًا، فإن كانت عاطفة فبحسب الحال، و«الحيث»: عند ابن الحاجب[1] وكثيرين كالكسائي[2]، بناء على أن إضافتها للجملة غالبة لا لازمة.

ولِفِعْلِ قَسَمٍ لا لام بعده في الأصح[3]: كحلفت إنَّك كريم.

ولمعلول [لها][4]: نحو: ﴿ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [الطور: ٢٨].

ولما يضاف للجملة جوازًا، كـ«آية» بمعنى علامة، ولدن، ولدى، وريث، وقائل، وقول، وما رادفه كحديث وخبر، واسم الزمان غير «إذ وإذا».

ولِحَرْفِ جَرٍّ متلوٍ بـ«ما» الزائدة: كزيد عالم كما أن عمرًا كريم.

وللقول[5] مطلقًا في لغية، وجامعًا لشروط[6] إلحاقه بالظَّن في الفصيح، كمتى تقول إني

---

(١) شرح الوافية (٣٩٠).

(٢) انظر الجني الداني (٣٨٩)، مجيب النداء (٢/ ٣٨).

(٣) وعليه الكوفيون، أما البصريون فيوجبون الكسر. انظر الشرح الكبير (١/ ٤٦٠)، الجني الداني (٣٩٣)، تعليق الفرائد (٤/ ٤٤).

(٤) عن (ب).

(٥) إذا لم تكن محكيةً به -غير معمولة له- نحو: أخصك بالقول أنك فاضل، فهي هنا للتعليل لأنك فاضل، أما إذا حكيت بالقول -معمولة له- فقدم الشارح وجوب الكسر لأن المحكي لا يكون إلا جملة. انظر التصريح (١/ ٢١٥).

(٦) هي:

١- أن يكون الفعل مضارعًا. ٢- أن يكون لمخاطب. ٣- أن يسبق بأداة استفهام.

٤- أن لا يفصل بينه وبين الاستفهام، ويغتفر الفصل بظرف أو مجرور. وبنو سليم تجري القول مجرى الظن من غير شرط. انظر الشرح الكبير (١/ ٤٦٢).

سائر، ولمرادف القول: كأخبرت أنك قائم، وحدثني أبوك أنك قائم، والكسر على حذف القول في الصحيح.

ولـ«لاَ جَرَمَ»: كلا جرم أنّك ماجدٌ، والكسر على تقدير قَسَمٍ بعدها، أو على أنها قسم بالتَّضمين[1].

ولـ«مُذْ، ومُنْذُ»: كما رأيته مُذْ أنَّ الله خَلَقَهُ.

ولواو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه: كـ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا ﴾ [طه: ١١٨، ١١٩].

ولـ«أَمَا» بالفتح والتخفيف / نحو أَمَا أَنّك ذاهب، وعلى الفتح الأصح[2] أن الهمزة ٢٠٢/أ استفهام، و«ما» بمعنى حقًا منصوب على الظرفية، أي: أفي الحق ذهابك.

ولـ«عامل» معلق لا لام بعده: كعلمت إنه فاضل، بناء على رأي سيبويه[3] أَنَّ مِنَ المُعَلِّقَاتِ «إِنَّ» المكسورة وإن لم يكن بعدها لام.

ولـ«قول» أي مصدر فيه معنى القول وحروفه، وقعت خبرًا عنه، أو عمّا أضيف إليه، إن كان خبرها قولاً، أي جملة مقولة، وفاعل القولين واحد، بشرط كون المصدر صريحًا كقولي إني أصلي وأسلم على محمد وآله، إلا إن أُضِيفَ إليه فيكون صريحًا: كخير القول أني أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله ﷺ[4]، ومؤولاً: كأول ما أقول أني أحمدُ الله تعالى وأشكره، أي أول قولي فـ«ما» مصدرية، وأجاز ابن خروف[5] كونها موصولة أو موصوفة على حذف

---

(١) ينظر شرح التسهيل (٢/ ٢٤).

(٢) انظر المغني (١/ ٥٥).

(٣) في الكتاب (١/ ٤٧٣): «قال الخليل: أشهد بأنّك لذاهب، غير جائز، من قبل أنَّ حروف الجر لا تعلق. وقال أقول: أشهد إنَّه لذاهب وإنَّه لمنطلق، أُتبعَ آخِرُهُ أوّلَه ... ومِنْ ذلك أيضًا قولك: قد علمت إنه لخير منك. فـ«إنَّ» هاهنا مُبْتَدأَةٌ و«علمت» هاهنا بمنزلتها في قولك: لقد علمت أيهم أفضل، معلقة في الموضعين جميعًا».

(٤) رمز لها في (ج) بـ«ص».

(٥) انظر ارتشاف الضرب (٢/ ١٤١).

الرابط، أي أول قول أو الذي أقوله، ومنعه أبو حيان[١] مع فتح «أن».

ولشيء مما تقدم بأن تكون تابعة له بشرطه، كعلمت لزيد[٢] قائم وأنه كريم.

(وَلَيْتَ مِنْ أَلْفَاظِ مَنْ تَمَنَّى) والتمني طلب المتعذر، وهو ما لا يمكن حصوله، كليت الشباب يعود، أو المتعسر كقول الضعيف عن الكسب ليت لي مالاً.

وتنفرد بدخولها على «أنَّ» وصلتها فتستغني عن الخبر على الصحيح[٣]؛ لاشتمال الصلة على المسند والمسند إليه، كليت أن الشباب عائد، وطرده الأخفش[٤] في «لعلَّ، وكأنَّ، ولكنَّ» وأجاز بعضُهم أن تسدَّ «أنْ» الخفيفة وَصِلَتُها مسدَّ معمولي «ليت ولعلَّ» كليت أنْ يذهب الرقيب، ولعل أنْ يقدم الحبيب، والفراء[٥] وهشام[٦]: إنَّ أنَّه منطلقٌ حقٌّ، وإنَّ أنَّك صائم يعجبني بفتح الثانية، والكسائي[٧] والفراء[٨]: علمت أنَّ إنَّما زيد قائم، بكسر الثانية[٩]، وابنُ الخباز[١٠]: إنَّ أنْ تزورَنَا خَيرٌ لَكَ، وعلمتُ أنَّ أنْ تطيعَ الله فرض[١١].

و(كَأَنَّ لِلتَّشبِيهِ) / المؤكد (فِي المُحَاكِي) للشيء وهو المُشبَّه بالفتح، إذ التشبيه هو الدلالة على مشاركة أمر وهو المشبَّه -بالفتح والمُحَاكِي بالكسر- لأمر وهو المُشَبَّهَ بِهِ والمُحَاكَى بفتحها، في معنى جامع بينهما، فقولك: كأن زيدًا قمر، معناه أنَّه محاكٍ للقمر في حسنه. ٢٠٢/ب

---

(١) في المرجع السابق.

(٢) في (ب) «زيد».

(٣) تبعًا لسيبويه كما نسب إليه أبو حيان في الارتشاف (٢/ ١٥٨)، وانظر الكتاب (١/ ٤٦٣)، وذهب الأخفش إلى أن خبر ليت محذوف.

(٤) في (ب) «الأخفش» وانظر الارتشاف (٢/ ١٥٨)، الهمع (٢/ ١٥٨).

(٥) راجع الارتشاف (٢/ ١٥٨)، الهمع (٢/ ١٥٩).

(٦) ينظر المرجعين السابقين.

(٧) انظر الهمع (٢/ ١٥٩).

(٨) انظر الهمع (٢/ ١٥٩).

(٩) وما أجازا قبيح عند سيبويه ينظر كتابه (١/ ٤٦٣).

(١٠) في النهاية (٩٧٩) «يجوز إدخال «إن وأن» على مصدر «أن» المصدرية من غير فصل...».

(١١) مثال إدخال «أنَّ» المفتوحة على «أنْ» المصدرية والأول مثال دخول «إنَّ» المكسورة عليها.

قيل[١]: وهي للشك والظن إذا كان خبرها مشتقًا، ومنه الظرف نظرًا إلى متعلقه نحو: كأنه قائم، وكأنه في الدار، أي: أظنه[٢].

وللتحقيق[٣] حيث كان مضمون الجملة قد وقع، وهو الأصح، كقوله[٤] في موت هشام[٥]:

فأصبحَ بَطْنُ مكةَ مقشعرًا ... كأَنَّ الأرضَ ليس بها هِشَامُ[٦]

أي: لأن الأرض، ففيها معنى التعليل، والتحقيق أنها فيه للتشبيه، وإنما أتى به لنكتة إظهار التدله[٧] والتحير، أو إظهار أنه ممن يكاد لجلالته لا يتحقق موته، لكن هذا من مشارب علماء البيان لا النحو، أو لأن المعنى حتى كأنها ليس هشام بظاهرها ولا بباطنها أيضًا.

---

(١) القول للكوفيين وتبعهم ابن الطراوة وابن السيِّد. راجع الجني الداني (٥٢٠)، المغني (١/ ١٩٢).

(٢) أهمل الظاء في (ج).

(٣) أهملت التاء في (ج)، والذاهب لذلك الكوفيون والزجاجي. انظر الرضي (٢/ ٣٤٥)، الجنى الداني (٥١٩).

(٤) الحارث بن أمية الأصغر (... - ...)

شاعر يقال له: ابن عبلة بن عبد شمس، من ولده عبد الله بن الحارث، أدرك معاوية شيخًا. جمهرة النسب للكلبي (٥٨)، شرح أبيات المغني (٤/ ١٧٤).

(٥) ابن المغيرة بن عبد الله بن عمر المخزومي (... - ...)

من سادات العرب في الجاهلية، من أهل مكة، مات قبيل البعثة، وكانت قريش وكنانة ومن وليهم يؤرخون بثلاثة أشياء: عام الفيل، بناء الكعبة، وموت هشام، وابنه الحارث من الصحابة رضي الله عنهم. جمهرة الكلبي (٨٥، ٨٦)، ابن حزم (١٤٤)، الأعلام (٨/ ٨٨).

(٦) البيت مطلع قصيدة للشاعر رثي بها هشام بن المغيرة الذي مات قبيل البعثة.

وبعده:

يروح كأنه أشلاءُ سوطٍ ** وفوق جِفَانِهِ شَحْمٌ رُكَامُ

مقشرًا: تقشعر الأرض من المحل، واقشعرت تَقَبَّضَتْ وتجمت. أشلاء سوط: طاقاته التي يفتل منها، يريد أنه نحيف من قلة الأكل. جفانه: جمع جفنة وهي القصعة الكبيرة. ركام: متراكم بعض على بعض. الكامل (٢/ ٦٧١)، الشرح الكبير (١/ ٤٤٨)، المغني (١/ ١٩٢)، تعليق الفرائد (٤/ ١٠)، التصريح (١/ ٢١٢).

(٧) الدَّلْهُ والدَّلَهُ: ذهاب الفؤاد من هم أو نحوه. اللسان (دله) (١٣/ ٤٨٨).

وللتقريب[1] في نحو: «كأنَّكَ بالفَرَجِ آتٍ وبالشتاءِ مقبلٌ»[2] و«كأنَّك بالدنيا لم تَكُنْ وبالآخرة لم تَزَلْ»[3].

وكَـــأنِّي بِـــكَ تَـــنْحَطُّ[4] ....

واختلف في إعرابه فقيل[5] الضمير اسم «كأنَّ» والمجرور خبرها، وباؤه للملابسة، والجملة حال لازمة أي كأنك بالدنيا غير موجودة، وبالآخرة غير زائلة، وكأني بك منحطًا، فيكون في الأول[6] حذف مبتدأ، والجملة حال، أي هو آتٍ، وهو مقبلٌ.

---

(١) عند الكوفيين. انظر الجنى الداني (٥٢١)، المغني (١/ ١٩٢).

(٢) انظر ارتشاف الضرب (٢/ ١٢٩)، المغني (١/ ١٩٢).

(٣) نسب هذا الكلام للحسن البصري. انظر الجنى الداني (٥٢١)، ارتشاف الضرب (٢/ ١٢٩)، المغني (١/ ١٩٣)، شرح أبيات المغني (٤/ ١٧٥)، وقال الغزالي: «كتب الحسن إلى عمر بن عبد العزيز: سلام عليك أما بعد: فكأنك بآخر من كتب عليه الموت قد مات.

فأجابه عمر: سلام عليك كأنك بالدنيا ولم تكن وكأنك بالآخرة ولم تزل». إحياء علوم الدين (٣/ ٢٠٩).

(٤) .... ** إلى اللَّحْدِ وتَنْغَطّ

للحريري القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري (٤٤٦-٥١٦، أو ٥١٥هـ)

أديب، نحوي، شاعر، ناثر، ولد في قرية «المشان» بأرض البصرة كان غزير العلم، ونسبته إلى عمل الحرير أو بيعه، توفي في البصرة، من كتبه «المقامات»، و«ملحة الإعراب». نزهة الألباء (٤٥٣، ٤٥٧)، معجم الأدباء (١٦/ ٢٦١، ٢٩٣)، وفيات الأعيان (١/ ٥٣٠، ٥٣٣)، تذكرة الحفاظ (٤/ ٥١)، بغية الوعاة (٢/ ٢٥٧، ٢٥٩)، الشذرات (٤/ ٥٠، ٥٣).

والبيت من المقامة الحادية عشر للحريري، وقبله:

سَتُذْرِي الدم لا دمع ** إذا عاينت، لا جمع

يَقِي في عَرْصَة الجمع ** ولا خال ولا عَمّ

وبعده: وقد أسلمك الرَّهط ** إلى أَضْيَقَ مِنْ سَمّ

تذري: تصب الدمع، أو تُنَحِّيه بإصبعك، لا جمع: لا عشيرة، عرصة الجمع: يوم الحشر، اللحد: القبر، أسلمك: تركك، الرهط: الأهل والقول، سم: ثقب الإبرة. مقامات الحريري (٧٥)، المغني (١/ ١٩٢)، شرح أبيات المغني (٤/ ١٧٤).

(٥) القائل ابن عمرو، كما في المغني (١/ ١٩٣).

(٦) أي في المثال الأول.

وقيل[١]: الكاف والياء حرفا خطاب وتكلم، والباء زائدة في اسم كأن، وما بعده خبرها أي كأن الشتاء مقبل، وكأن الآخرة لم تزل، وكأنك منحط.

وقيل[٢]: الكاف اسم «كأن» وفي الأول حذف مضاف، أي كأن زمانك مقبل بالشتاء، وآت بالفرج، والباء متعلقة بالوصف ولا حذف في الثاني بل الجملة خبر، والباء ظرفية متعلقة بتكن وهي تامة، أي بخلاف «زال» فناقصة، والباء خبرها / فتتعلق بواجب الحذف، ٢٠٣/أ أي كأنك لم توجد في الدنيا، ولم تزل موجودًا في الآخرة.

وقيل: «تكن» أيضًا ناقصة وهو أولى، فيتعلق المجرور بواجب الحذف أي كأنك لم تكن موجودًا في الدنيا، ولم تزل موجودًا في الآخرة.

وقيل[٣]: الكاف والياء حرفان كَفَّا «كأنّ» عن العمل، والباء زائدة في المبتدأ وهذا يطرد كالثاني.

وقيل[٤]: الأصل كأني أبصرك تنحط وكأنك تبصر الدنيا، فحذف الفعل بفاعله، وزيدت الباء في المفعول، والجملة بعده حال لازمة، فيكون في الأول حذف مبتدأ، أي: هو مقبل، وهو آت.

وليس في هذه التخاريج ما يثلج الصدر، وعلى كل حال معنى التقريب ظاهر بل لازم فيها.

وإذا خُفِّفَتْ فالأصح[٥] أن إعمالها واجب وأن اسمها يكون ضمير شأن أكثر ومضمرًا آخر كثيرًا ومظهرًا قليلاً نحو:

.... كـأَنْ ظبيـةٌ تعطُـو إلى وارقِ الـسَّلم[٦]

---

(١) قول الفارسي. الرضي (٢/ ٢٤٦)، الجني الداني (٥٢١)، المغني (١/ ١٩٣).

(٢) راجع المغني (١/ ١٩٣).

(٣) عليه ابن عصفور. شرح الكبير (١/ ٤٤٩).

(٤) مذهب لمطرزي. المغني (١/ ١٩٣)، شرح أبيات المغني (٤/ ١٧٤).

(٥) خلافًا للكوفيين إذ عندهم يبطل عملها إذا خففت. انظر ارتشاف الضرب (٢/ ١٥٣)، الهمع (٢/ ١٨٧)، ونسب هذا المذهب للزمخشري وحده في الجني الداني (٥٢٣).

(٦) ويومًا تُوافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ ** ....

اختلف في قائله فقيل: زيد بن أرقم، أو أرقم اليشكري، أو راشد بن شهاب اليشكري، أو باغت بن صريم =



روي برفع «ظبية» على حذف الاسم، أي كأنها ظبية، وبنصبها على حذف الخبر أي كأن مكانها ظبية، وبخفضها على أن الكاف حرف جر وأن زائدة، وعلى كل حال جملة «تعطو» صفة لـ«ظبية» وقول بعضهم: إنها على النصب هي الخبر[1] سَهْوٌ.

ثم إن كان الاسم ظاهرًا وجب ذكره، وجاز حذف الخبر إن علم، وكونه غير مفرد، وإن كان ضميرًا للشأن وجب حذفه وكون الخبر جملة، أو لغير الشأن جاز ذكره بندور لغير متكلم وكون الخبر مفردًا كالبيت، وغير مفرد نحو: ﴿ كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ فِيهَاۚ ﴾ [الأعراف: ٩٢] أي كأنهم، ويمتنع حذف الخبر في صورتي[2] الضمير، ويجب فصله إن كان فعلاً بـ«قد» أو «لم» كثيرًا، وبـ«لما» قليلاً نحو:

.... كَـأَنْ لَمَّـا يَكُونُـوا قَبْـلُ ثَـمَّا[3]

=

اليشكري، والصحيح أنه لعلباء بن أرقم اليشكري (... - ...).

شاعر جاهلي. المرزباني (٣٠٤)، شرح أبيات المغني (١/ ١٦٠).

والبيت من قصيدة يعاتب فيها امرأته، أولها قبل الشاهد:

أَلاَ تِلْكُمَا عِرْسِي تَصُدُّ بوجهها ** وتـزعم في جـاراتها أَنَّ مَنْ ظَلَمْ

أبـونا ولـم أظلم بشيءٍ عَلِمْتُه ** سِوَى ما تَرَيْنَ فِي القَذالِ مِنَ القِدَمْ

وبعده:

ويـومًا تريـد مالنا مَعَ مَالِهَا ** فـإنْ لَمْ نُنِلْهَـا لم تُنِمْـنَا ولَـمْ تَنَمْ

توافينا: تأتينا، ويروى (تلاقينا). مقسم: جميل، مأخوذ في الأصل من القسام وهو الجمال، ويروى (ناظر السلم).

سيبويه (١/ ٢٨١، ٤٨١)، الأصمعيات (١/ ٦٢، ٦٤)، أصول ابن السراج (١/ ٢٤٥)، التبصرة والتذكرة (١/ ٢٠٨)، الإنصاف (١/ ٢٠٢)، ابن يعيش (٨/ ٨٢، ٨٣)، المقرب (١/ ١١١)، المغني (١/ ٣٣)، العيني (٢/ ٣٠١)، الأشموني (١/ ٢٩٣)، التصريح (١/ ٢٣٤)، الهمع (١/ ١٤٣)، شرح أبيات المغني (١/ ١٥٨).

(١) جوزه العيني في المقاصد النحوية (٢/ ٣٠٤).

(٢) في (ب) «صور في».

(٣) بَدَّدتْ مِنها اللَّيَالِي شَمْلَـهُم ** فَكَأَنْ ....

نسب إلى عمار الكلبي، ولم أجد له ترجمة. ارتشاف الضرب (٢/ ١٥٤).

(واسْتَعْمَلُوا لَكِنَّ لاسْتِدْرَاكِ) وهو عند الجمهور أن تنسب لما بعدها حكمًا مخالفًا لما قبلها فلا بد أن يتقدمها نقيض: كما هذا ساكنًا / لكنه متحرك، أو ضد: كما هو أبيض لكنه أسود، ٢٠٣/ب أو خلاف: عند قوم[1]: كما هو قائمًا لكنه شارب.

والأصح أنه[2] تعقيب الكلام برفع ما تُوُهِّمَ ثُبُوته أو نفيه كزيد شجاع لكنه بخيل، وقام زيد لكنَّ عمرًا لم يقم إذا كان بينهما ملابسة أو مناسبة، وما هو أبيض لكنه أسود، وما هو عالمًا لكنه صالح، وأنها قد تأتي للتأكيد[3] كلو جاءني أكرمته لكنه لم يجيء، فأكدت ما أفادته «لو» من الامتناع، ومنه ما هذا ساكنٌ لكنه متحرك.

وإذا خُفِّفَتْ بطل عملها، خلافًا ليونس[4] والأخفش[5].

ومثلها «إلا» في الاستثناء المنقطع، عند ابن يسعون[6]، وجمع متأخرين، كقام القومُ إلا بعيرًا، فقالوا «إلاّ» حرف استدراك كـ«لَكِنَّ» المشددة معنى وعملاً[7]، و«بعيرًا» اسمها منصوب بها، وحذف خبرها، أي لكن بعيرًا لم يقم، كما حذف خبر «لكنَّ» في نحو:

.... ولكــنَّ زِنْجِيًّــا عظــيمُ المــشافرِ[8]

---

(١) انظر ارتشاف الضرب (٢/ ١٢٨).

(٢) أي الاستدراك.

(٣) تبع الشارح هنا في القول بمجيئها للتوكيد، وتفسير الاستدراك برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه، تبع جماعةً من النحاةِ منهم ابن العلج في البسيط. راجع المغني (١/ ٢٩١).

(٤) انظر التسهيل (٦٥)، الجني الداني (٥٥٧)، المغني (١/ ٢٩٢).

(٥) انظر التسهيل (٦٥)، الارتشاف (٢/ ١٥١).

(٦) انظر الهمع (٣/ ٢٥٠).

يوسف بن يبقى بن يوسف بن مسعود بن عبد الرحمن الأندلسي (... - ٥٤٢، أو ٥٤٠هـ) أبو الحجاج لغوي نحوي فقيه، عرف بابن يسعون والشنشني، من مصنفاته: «المصباح في شرح أبيات الإيضاح». إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين (٣٩٤)، بغية الوعاة (٢/ ٣٦٣)، كشف الظنون (١/ ٢١٣).

(٧) انظر التسهيل (٦٥)، الجني الداني (٥٥٧)، المغني (١/ ٢٩٢).

(٨) فلو كنتَ ضَبِّيًا عرفتَ قَرابَتي ** ....

=



أي: لا يعرف قرابتي.

(وَلِتَرَجٍ) في الشيء المحبوب إليك (وَتَوَقُّعٍ) أي الإشفاق[(١)] في الأمر المكروه إليك (لَعَلَّ) بلغاتها[(٢)]، ومثلها على الأصح[(٣)] «عسى» الناصبة للضمير المتصل فقط كما مر[(٤)]، وقد كثر حذف خبرها حينئذ نحو:

يـــا أبتـــا علـــك أو عـــساكا[(٥)] ....

=

نسب البيت للفرزدق ولم أجده في ديوانه.

قال البغدادي في شرح أبيات المغني (٥/ ١٩٨): «قافية البيت هكذا اشتهرت عند النحويين، وصوابه: ولكن زِنْجِيٌّ غليظٌ مشافرُهْ».

وهو من قصيدة هجا بها أيوب بن عيسى الضبي، وبعده:

مَتَتُّ لَهُ بالرَّحْمِ بيني وبينه ** فَأَلْفَيْتُهُ مِنِّي بعيدًا أَوَاصِرُهُ

(١) في (ب) «الاشتقاق»، تصحيف، والإشفاق: الخوف.

(٢) المتقدمة في (ص٢٠٠/ أ).

(٣) وهو مذهب سيبويه في الكتاب (١/ ٣٨٨)، وهناك مذاهب أخرى فراجعها إن شئت في الإنصاف (٢/ ٦٨٨)، ابن يعيش (٣/ ١٢٢)، (٧/ ١٢٣)، الجني الداني (٤٣٨).

(٤) في (ص٢٠٠/ أ).

(٥) لرؤبة بن العجاج. والبيت ثاني أربعة أبيات من الرجز في ملحقات ديوانه (١٨١)، وقبله:

تقولُ بِنتي قد أَنَى أَنَاكَا

ويعده: وَرأيُ عَيْنَيَّ الفَتَـــى إِيَّاكَا

يُعْطِي الجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَا

أَنَى: فعل ماض بمعنى قرب، والإنى بكسر الهمزة والقصر الوقت، وأنى أناك: حان حينك أي حين ارتحالك إلى طلب الرزق.

الشاهد: هو جعل «عسى» بمنزلة «لعل» في العمل، وذلك إذا اتصل بها ضمير نصب.

ملحقات ديوانه (١٨١)، سيبويه (١/ ٣٨٨)، الإنصاف (١/ ٢٢٢)، الرضي (٢/ ٢١)، الخصائص (٢/ ٩٦)، الجني الداني (٤٣٧)، المغني (١/ ١٥٣)، العيني (٤/ ٢٥٢)، التصريح (١/ ٢١٣)، (٢/ ١٧٨)، الخزانة (٢/ ٤٤١)، شرح أبيات المغني (٣/ ٣٣٤).

ونحو:

.... تُنَــــازعني لعـــلِّي أو عــــساني[1]

وكان ينبغي له التعبير بالإشفاق؛ لأن التوقع يشمل الترجي والإشفاق، لكنه تبع عرف المغاربة[2]، وتختص بالممكن، أي: الجائز وقوعه، وقول فرعون: ﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ﴾ [غافر: ٣٦] إلخ جهلٌ منه، أو مخرقة وإفك، فالإشفاق كـ﴿ فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمۡ ﴾ [الكهف: ٦] والعدو عساه واصل، والترجي (كَقَوْلِهِمْ: لَعَلَّ مَحْبُوبِي وَصَلْ) وعساني أنتفع بالعلم.

قيل[3]: وقد تأتي للتعليل، كـ﴿ لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ ﴾ [طه: ٤٤] أي ليتذكر وصرف الجمهور الرجاء إلى المخاطب، أي اذهبا على رجائكما[4]، وهو متعيِّن في الآية، وزَعْمُ التعليل فيها خطأ؛ لأنه حينئذ مصروف إليه تعالى فيجب وقوع المعلول، أي التذكير أو الخشية مع أنهما لم يقعا ولا أحدهما فتنبه.

---

(١) وفي نَفْسٌ أقولُ لَهَـا إذا مـا ** ....

لعمران بن حطان بن ظبيان بن لوذان السدوسي (... - ٨٤هـ)

خطيب شاعر من أهل البصرة، روى عن بعض الصحابة، تزوج امرأة من الخوارج أملاً في صرفها عن مذهبها، فأضلته وأصبح على مذهبها ومات عليه في عمان. الأغاني (١٦/ ١٥٤، ١٥٩)، الآمدي (٩١)، ميزان الاعتدال (٢/ ٢٧٦)، الخزانة (٢/ ٤٣٦).

وقبل الشاهد:

ومن يقصد لأهل الحقِّ منهم ** فــإنِّي أَتَّقِيـه كما اتَّقَانِي

عليَّ بــذاك أن أحــيه حــقًّا ** وأَرْعَاه بذاك كما رعَانِي

منهم: الضمير يعود على الخوارج، جعلهم بزعمه أهل حق، أي من قصد أهل الحق من الخوارج بمكروه فإني أدافعه وأحاربه وأتقيه كما يتقيني. سيبويه (١/ ٣٨٨)، المقتضب (٣/ ٧٢)، الخصائص (٣/ ٢٥)، ابن يعيش (٣/ ١٠، ١١٨، ١٢٠، ١٢٢)، (٧/ ١٢٣)، المقرب (١/ ١٠١)، الرضي (٢/ ٢١)، تعليق الفرائد (٣/ ٣٠٦)، العيني (٢/ ٢٢٩، ٢٣١)، التصريح (١/ ٢١٣)، الخزانة (٢/ ٤٣٥، ٤٣٦).

(٢) في (ب) «المقاربة»، وعُرْفُ المغاربة التعبير عن الإشفاق بالتوقع. ينظر الارتشاف (٢/ ١٣٠).

(٣) مذهب الكسائي والأخفش. انظر الجنى الداني (٥٢٧)، تعليق الفرائد (٤/ ١٥).

(٤) أي: على رجائكما ذلك من فرعون.

وللاستفهام[1] محضا: كقوله ﷺ للأنصاري[2] الذي دعاه: «لعلنا أعجلناك»[3] أي عن الإنزال / في الجماع، أو توبيخًا: نحو ﴿ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [الزخرف: ٢٨]، ٢٠٤/أ وللتحقيق والوجوب كقوله ﷺ : «لعل الله تعالى اطلع على أهل بدر...» إلخ، ويدل له رواية الحاكم[4] «إن الله تعالى اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم[5]».

ويقترن خبرها بـ«أنْ» كثيرًا نحو:

لعلَّــك يومًـــا أنْ تُلِـــمَّ مُلِمَّـــةٌ[6] ....

---

(١) أثبته الكوفيون. انظر المغني (١/ ٢٨٨).

(٢) عتبان بن مالك بن عمرو بن العجلان (٥٠٠-٥٠هـ)

صحابي خزرجي، كان إمام قومه بني سالم، شهد بدرًا، آخى الرسول بينه وبين عمر، توفي في خلافة معاوية شيخًا كبيرًا. الإصابة (٢/ ٤٤٥)، الأعلام (٤/ ٢٠٠).

(٣) بعض حديث رواه أبو سعيد الخدري في شأن رجل استدعاه رسول الله ﷺ فحضر الرجل ورأسه يقطر ماء. أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الوضوء، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين (١/ ٥٣)، ومسلم في صحيحه في كتاب الحيض، باب إنما الماء من الماء (١/ ١٨٥).

(٤) مرت ترجمته في (ص١٩٤/ ب)، وانظر المستدرك (٤/ ٧٧).

(٥) نهاية الحديث الذي ورد في خبر الظعينة، وقد خرجناه في (ص١٢١/أ).

(٦) .... ** عليــك مـــن اللائي يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا

لمتمم بن نويرة بن جمرة بن شداد اليربوعي (... - ٣٠هـ تقريبًا)

صحابي وشاعر فحل، من أشراف قومه، اشتهر في الجاهلية والإسلام. المرزباني (٤٦٦)، الاستيعاب (٣/ ٤٨٨)، الإصابة (٣/ ٣٤٠)، الخزانة (١/ ٢٣٦).

والبيت من قصيدة له في رثاء أخيه مالك لما قتله خالد بن الوليد بتهمة الردة، وقبله:

فلا تَفْرَحَنْ يومًا بنفسك إنني ** أرى الموت وقَّاعًا على من تَشَجَّعَا

وبعده: نعيتَ امرأً لو كان لَحْمُكَ عنده ** لآوَاهُ مجمـــوعًا لـــه أو مُمَزَّعَا

لا تفرض: دعاء، أي لا فرحت، والضمير عائد على (المُحِلّ) الوارد ذكره في بيت سابق، وهو رجل من بني ثعلبة مر بمالك مقتولاً فنعاه شماتة به، تلم: تنزل، ملمة: بلية نازلة، الأجدع: مقطوع الأنف والأذن، ويستعمل في الذليل، وهو المراد هنا، النعي: الإخبار بالموت. لآواه: بدفنه. المفضليات (٢٦٣، ٢٧٠)، الكامل (٣/ ١٤٣٩، ١٤٤٠)، المقتضب (٣/ ٧٤)، ابن يعيش (٨/ ٨٦)، المغني (١/ ٢٨٨)، الخزانة (٢/ ٤٣٣، ٤٣٥)، شرح أبيات المغني (٥/ ١٧٥، ١٧٦).

وبالتنفيس قليلاً نحو:

لعلَّهَا سَتَرْحَمُنِي[1] ....

ولعله سوف يقوم، وقد يكون فعلاً ماضيًا على الصحيح[2]، كلعله قام. وقد تهمل نحو:

.... لعلَّ أبو[3] المغوارِ مِنْكَ قريبُ[4]

---

(١) البيت لعبد الله بن سليم بن جندب ولم أقف على ترجمته. وتمامه:

فقولا لها قولاً رقيقًا لعلَّها ** سترحمني من زَفْرَةٍ وعَوِيلِ

الزَّفرة: مد التنفس على سبيل التألم، العويل: رفع الصوت بالبكاء.

والبيت مفرد في مراجعي. ارتشاف الضرب (٢/ ١٣١)، المغني (١/ ٢٨٨)، شرح أبياته (٥/ ١٧٧).

(٢) خلافًا لمبرمان والحريري. انظر الارتشاف (٢/ ١٣٠)، المغني (١/ ٢٨٨).

(٣) كذا في نسخ التحقيق بالرفع، وليست هذه الرواية في مراجعي، وقد سمع الرفع كما أشار إليه الشارح في (ص٢٩٨/ أ).

(٤) فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة ** ....

هو لكعب بن سعد بن عمرو الغنوي (... - ١٠ق هـ تقريبًا)

شاعر جاهلي جيد الشعر، قتل أخوه في يوم ذي قار، فرثاه بالقصيدة التي منها الشاهد، وزعم البغدادي وغيره أن كعبًا إسلامي تابعي.

ابن سلام (١٦٩)، المرزباني (٣٤١، ٣٤٢)، الخزانة (٣/ ٦٢١)، الأعلام (٥/ ٢٢٧).

والبيت من قصيدة رثى فيها أخاه هرما أو شبيبًا والأول راجح عند البغدادي في خزانته (٤/ ٣٧٤)، وأول القصيدة:

تقول سليمي: ما لجسمك شاحبًا ** كأنك يحميك الشرابَ طبيبُ

وقبل الشاهد: وداعٍ دعا يا من يجيبُ إلى النَّدا ** فلم يَسْتَجِبْهُ عند ذاك مُجِيبُ

وبعده: يُجِبْكَ كما قد كان يفعل إنَّه ** مجيبي لأبواب العلاء طَلُوبُ

شاحبًا: متغيرًا لونه، وداع: الواو واو رب، النَّدا: الصوت، وأصله المد، فقصر للضرورة، يستجبه: يتعدى بنفسه وباللام. ويروى (... الصوت ثانيا) (... الصوت دعوةً) (... الصوت بعدها) (... الصوت رفعةً) و(... لعل أبا ...) (... لعًا لأبي ...).

النوادر (٢١٨)، القالي (٢/ ١٤٧، ١٥٥)، الرضي (٢/ ٣٦١)، المغني (١/ ٢٨٦، ٤٤١)، تعليق الفرائد (٤/ ٨١)، العيني (٣/ ٢٤٧، ٢٤٨)، الأشموني (١/ ١٢٤)، (٢/ ٢٠٥)، التصريح (١/ ١٥٦، ٢١٣)، الهمع (٢/ ٣٣، ١٠٨)، الخزانة (٤/ ٣٧٠، ٣٧٥)، شرح أبيات المغني (٥/ ١٦٦، ١٦٧).

وهي لغة من يخفض بها[(١)].

وزعم الفارسي[(٢)] أنها قد تخفف فتعمل في ضمير الشأن محذوفًا وجعل منه البيت، قال: أصله: لعله لأبو المغوار، فخففت وحذف ضمير الشأن، وأدغمت اللام في اللام، فيكتب «لعلْ لأبو» بلامين.

تَتِمَّة: هذه الأدوات لا يتقدم عليهن خبرهن باتفاق، ولا معموله على الصحيح[(٣)]، ولا خبرهن على اسمهن، إلا إن كان ظرفًا، وقد يجب حينئذ، كـ«إن في الدار ساكنها»، ولعل عند هند بعلَها، وعلمت أن خلف دارك من يشتريها، وليت لي عبدًا، وإن عندي لزيدًا، ولكنَّ ثم عمرًا.

(وإلاَّ في التوابع نادرًا نحو: إنَّ من خير الناس أو خيرُهم زيدًا، برفع «خيرهم» عطفًا على محل الخبر؛ لتساهلهم في الثواني.

وأبو أحمد البلخي[(٤)]: رفع «زيدًا» مبتدأ خبره المتعاطفان، واسم «إنَّ» ضمير شأن محذوف، أي إنه من خير الناس أو خيرهم زيد.

والكسائي[(٥)]: رفع «خيرهم» مبتدأ لمحذوف، أي أو خيرهم هو، أو خبرًا لمحذوف، وهو أحسن، أي أو هو خيرهم.

---

(١) وهم عقيل بن كعب، وقول الشارح: «وهي لغة ...» فيه تناقض مع قوله قبل ذلك: «وقد تهمل ...» ورواية البيت بالرفع؛ لأن الخفض بها إعمال، وروايته للبيت بالرفع إهمال، إلا إذا كان مراده بالإهمال بطلان عملها الذي هو نصب الاسم ورفع الخبر دون غيره، فيلزم تغيير الرواية (لعل أبي ...) بالجر ليستقيم الكلام.

(٢) في الحجة (٢/ ١٧٦)، وإيضاح الشعر (٨٧)، والرواية فيهما (لعل أبي ...) الجر.

(٣) لم تتعرض مراجعي لهذه المسألة فضلاً عن ذكر خلاف فيها.

(٤) انظر ارتشاف الضرب (٢/ ١٦٢)، لم أعثر على بلخي بهذه الكنية، والموجود في البغية (١/ ٣١٠) هو أحمد بن سهل، قد تقدمت ترجمته (ص٩٧/ ب).

(٥) انظر الارتشاف (٢/ ١٦٢).



وأبو محمد اليزيدي[١]: رفع «زيدًا» خبرًا لـ«إنَّ» محذوفة، اسمها «خيرهم» بالنصب[٢]، واسم «إنَّ» المذكورة محذوف، وعليه يصح نصب «زيد» المذكور اسمًا لـ«إنَّ» المذكورة ورفع «زيد» المحذوف خبرًا لـ«إنَّ» المحذوفة، أي إنَّ من خير الناس زيدًا، أو إن[٣] خيرهم زيد، وأحسن منها نصب «زيد» مطلقًا، ورفع «خيرهم» أو نصبه بحذف «إن» واسمها أو خبرها المضمر، أي إنَّ من خير الناس زيدًا، أو إنَّه خيرهم، وهو أحسن، أو إنَّ خيرهم هو.

ولك جعل «إنَّ» جوابًا ولو لمقدر، وما بعده مبتدأ وخبر، أي نعم من خير الناس أو خيرهم زيد، والكلام جملتان، إلا على الأولين والأخير فجملة، والأوجه تسعة فتأمل، ولك جر «خيرهم» مطلقًا بالجوار عند من يراه، مع بقاء احتمال كل تلك الأوجه)[٤].

ويجوز حذف اسمها لدليل مطلقًا[٥]، وكذا خبرها للعلم به، كـ«إنَّ غيرَها إبلاً وشاء» أي: إن لنا، و«إبلا» تمييز لغير.

ومنه: ليست شعري ما صنعت؟ فـ«شعري» اسم «ليت» وهو قلبيٌّ معلق، والجملة في محل المفعول به المقيد بالباء[٦] لشعري، والخبر محذوف، أي: ثابت ونحوه.

---

(١) يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي (١٣٨-٢٠٢هـ)
عالم بالعربية من أهل البصرة، نزل في بني عديّ بن عبد مناة أو كان من مواليهم فنسب إليهم سكن بغداد وكان من القراء الفصحاء، عهد إليه الرشيد بتأديب المأمون، مات بخراسان، ومن كتبه «النوادر» في اللغة، و«المقصور والممدود» ومختصر النحو.
الفهرست (٥٠، ٥١)، تاريخ بغداد (١٤/ ١٤٦)، نزهة الألباء (١٠٣)، مرآة الجنان (٢/ ٣)، غاية النهاية (٢/ ٣٧٥)، بغية الوعاة (٢/ ٣٤٠).

(٢) انظر الارتشاف (٢/ ١٦٢).

(٣) في (ج) «وإن».

(٤) ما بين القوسين سقط من (ب).

(٥) الجواز المطلق الذي تبعه الشارح هنا أحد مذاهب ستة ذكرها السيوطي في الهمع (٢/ ١٦٢، ١٦٤)، فراجعها إن شئت.

(٦) في (ب) «بالياء» تصحيف، والمراد من تقييده بالباء أن «شعر» لا يتعدى إلا به، تقول: شعرت به.

وقيل[١]: الجملة مفعول «شعري» وسدت عن خبر «ليت»، وقيل[٢]: هي خبر «ليت» والرابط محذوف، وقيل: لا رابط لها لأن شعري بمعنى مشعوري أي معلومي، فهي نفس المبتدأ.

وإذا قلت: ليت شعري بزيد أو عنه ما صنع؟ فالمجرور متعلق بـ«شعري» أو ليت شعري زيدًا، بالنصب، فهو[٣] معموله على نزع الخافض، وجملة الاستفهام بدل اشتمال منه، أو بدل كل على حذف مضاف، / أي بأمر زيد أو عن شأنه، أو حال منه، أو مفعول ثان ٢٠٤/ب لـ«شعري» بتضمينه معنى «علم» فخبر «ليت» محذوف، أو هي خبر «ليت» بلا رابط، أو بحذف الرابط.

ولا يليها إلا جملة متصلة بها، كليت شعري كيف أنت؟ أو منفصلة بجملة اعتراض، كليت شعري يا زيد من نصرك؟ أو بمصدر، نحو:

ليــــت شــــعري ضَــــلَّةً أَيُّ شيءٍ قَتَلَــــــــــكْ[٤]

فـ«ضلة» مفعول مطلق لمحذوف.

أو بمجرور بالباء أو «عن» القائمة مقام الباء؛ لما في الشعور بالشيء من الكشف عنه، أو بمنصوب على نزع الخافض، كليت شعري بزيد أو عن زيد (أو زيدًا)[٥] أين ذهب؟

---

(١) نسب القول إلى ابن يعيش. انظر الرضي (٢/ ٣٦٢).

(٢) مذهب المبرد والزجاج، ونسب إلى سيبويه. انظر تعليق الفرائد (٤/ ٢٨)، الخزانة (٤/ ٣٨٦).

(٣) الضمير يعود على «زيد».

(٤) قالته: سلكة أمّ السليك عاشت في الجاهلية، والسليك ابنها الشاعر المعروف ينسب إليها. والبيت من قصيدة قالتها في رثاء السليك بعد مقتله بيد رجل من بني خثعم، وقبله:

طَافَ يَبْغِي نَجْوَةً ** من هلاكٍ فَهَلَكْ

وبعده:

أَمَرِيـضٌ لم تُعَــدْ ** أم عَــدُوٌّ خَتَلَكْ

وقيل: القصيدة لأم تأبط شرًا. الحماسة لأبي تمام (١/ ٤٤٧، ٤٤٨)، الارتشاف (٢/ ١٣٧)، الخزانة (٤/ ٣٨٦).

(٥) سقط من (ب).

والجملة[1] على ما مر.

وقد يَسُدّ مسدّ خبر هذه الأدوات الحالُ، كلعل ضربي زيدًا قائمًا، أو واو المعية كـ«إنّ كلّ شيءٍ وثمنَه»[2]، و«إنّك ما وخَيْرًا»[3] أي مقرونات و«ما» زائدة، وفيه الخلاف السابق.

وتتصل بها «ما» الزائدة فتكفها عن العمل، وتهيئها للدخول على الفعل، فيبطل عملها إلا «ليتما» لبقاء اختصاصها بالاسم على الصحيح، خلافًا لمن أجاز[4] ليتما قمت أو تقوم، واختار ابن مالك[5] تبعًا لجماعة كابن السراج[6] والزجاج[7] والزمخشري[8] جواز إعمال جميعًا.

---

(١) جملة الاستفهام.

(٢) انظر (ص٢٠٠/أ).

(٣) انظر سيبويه (١/ ١٥٢).

(٤) هو طاهر القزويني، راجع الهمع (٢/ ١٩٠).

(٥) التسهيل (٦٥).

(٦) الأصول (١/ ٢٣٢، ٢٣٣).

(٧) التحقيق أن الزجاج يجيز الإعمال في ليت ولعل وكأنّ، دون بقية الحروف انظر الهمع (٢/ ١٩١)، والذي يجيز الإعمال في جميعها هو الزجاجي، انظر المرجع السابق، والمساعد (١/ ٣٢٩).

(٨) المفصل (٢٩٣).



الخامس: ما ألحق بـ«إنَّ» في العمل من الحروف

١. «لا» التَّبرئة، وستأتي[1].

٢. «لات» عند الأخفش[2] وقد مرت[3].

٣. «ألا» [التي][4] للتمني والأصح أنها بسيطة لا مركبة[5]، وتعمل عمل «لا» التبرئة، فيبنى معها اسمها على ما ينصب به إن كان مفردًا، نحو: ألا غلام ألا غلامين ألا صالحين، ألا صالحات بالفتح أو الكسر، وينصب إن كان مضافًا أو شبهه، نحو: ألا رجلَ صدقٍ، ألا طالعًا جبلاً.

لكنها تخالف «لا» في أنها لا خبر لها أصلاً إذ هي بمعنى «أتمنى» فاستغنت عنه، وأنّها لاَ يُتْبَع اسمُها إلا على اللفظ فقط، نحو: ألا ماءَ باردًا، بنصب «بارد» ولا يجوز رفعه، وأنها لا تلغى ولو تكررت لصيرورتها بمنزلة «ليت» نحو: ألا حول وألا قوة، وأنها لا تعمل عمل «ليس»[6].

وقال المازني والمبرد[7]: لها حكم «لا» مطلقًا فلا / بد لها من خبر ولو مقدرًا ويجوز إتباع اسمها على المحل، وإلغاءها، وإعمالها عمل ليس، فعليه التمني واقع على الخبر، وعلى الأول واقع على الاسم. ٢٠٥/أ

ومنه:

ألا عُمْـــرَ ولَّى مـــستطاعٌ رجوعُـــه ....[8]

---

(١) في (ب) «وسياتي» وانظر (ص٢٧٨/أ).

(٢) انظر الجني الداني (٤٥٤).

(٣) في (ص١٩٩/أ).

(٤) عن (ب).

(٥) انظر شرح أبيات المغني (١/ ٨١).

(٦) عند الجمهور.

(٧) انظر (ص١٩٩/ب)، وتعليق الفرائد (٤/١٢٨).

(٨) مرّ في (ص١٧١/ب).

فعلى الأول «رجوعه» مبتدأ، و«مستطاع» خبره، والجملة نعت ثان على اللفظ، وعلى الثاني يجوز كون «مستطاع» خبر «ألا» وهو الأولى، وكونه نعتًا على المحل و«رجوعه» مرفوع به فيهما، وكونه خبرًا، و«رجوعه» مبتدأ، والجملة نعت على اللفظ أو المحل، وعلى النعتية الخبر محذوف.

وقال الفارسي[1]: النصب بعد «ألا» هذه بفعل محذوف، أي: ألا أَجِدُ عمرًا، فحُذِفَ الفعل وبُنِيَ الاسم مع «ألا» وعليه أيضًا «مستطاع رجوعه» جملة في محل النعت الثاني.

٤. (ما النافية إذا بنيت معها النكرة، قالوا: «ما تَوَى على هذا الرجل» وهو بفوقية أي لا هلاك[2].

فما[3] بأس لو ردَّتْ علينا تحيةً ....[4]

وهي حينئذٍ كـ«لا» التَّبرئة في كل ما يأتي)[5].

---

(١) لم يستشهد بالبيت في كتبه التي اطلعت عليها. وانظر ارتشاف الضرب (٢/ ١٧٧، ١٧٨).

(٢) انظر اللسان (توا) (١٤/ ١٠٦)، القاموس (٤/ ٣٠٧).

(٣) في (ج) «فيها» والرواية «وما».

(٤) .... ** قليلٌ على من يعرف الحَقَّ عَابُها

لا يعرف قائله.

قليل: خبر مقدم، وروي بالنصب على أنه نعت (تحية). عابها: مبتدأ مؤخر، والعاب: العيب. الضرائر الشعرية (٣١٠)، القاموس (٤/ ٤١١)، الجني الداني (٣٣٠)، ارتشاف الضرب (٢/ ١٠٩)، المغني (١/ ٣٠٣)، الهمع (١/ ١٢٤)، شرح أبيات المغني (٥/ ٢٣٩).

(٥) سقط من (ب).



السادس: (ظَنَّ وأخواتها)

وهي دخيلة في المرفوعات، وإنما ذكرها لأنها من النواسخ، إذ هي أفعال تامة، تدخل على جملة المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعلها، فتنصبهما ويسمى المبتدأ مفعولاً أَوَّلَ[1] لها، والخبر مفعولا ثانيًا لها، فهو[2] من المنصوبات لا المرفوعات، وهي قسمان بل ثلاثة:

أحدها: أفعال القلوب، أي: المتعلقة معانيها بالقلب، وتسمى أفعال الشك واليقين؛ لأن منها ما يفيد الشك ومنها ما يفيد اليقين والعلم، والمراد بالشك والظن، إذ الإسناد إذا كان مقطوعًا به من غير تردد فيه أصلاً سُمِي علمًا ويقينًا، وإذا لم يكن مقطوعًا به بل دخله التردد، فإن تساوى عندك الإثبات والنفي من غير غلبة ورجحان لأحدهما فهو الشك، وإن ترجح عندك أحدهما دون الآخر، فالراجح ظن، والمرجوح وهم، ويمكن أن يكون مرادهم بالظن والشك مطلق التردد وهو الصواب؛ لأن الرجحان في زعم قليل أو نادر، وغيرها قد يأتي لغير الرجحان، إذا عرفت ذلك فـ(إِنْصِبْ بِظَنَّ) بمعنى الحسبان أي الرجحان، نحو: ﴿ إِنَّهُۥ ظَنَّ / أَن لَّن يَحُورَ ﴾ [الانشقاق: ١٤] أو العلم نحو ﴿ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ﴾ [التوبة: ١١٨]، أو الشك أو مطلق التردد (المُبْتَدَأَ مَعَ الخَبَرِ) بعد استيفائها لفاعلها، وإعرابهما مفعولين لها، كظننت زيدًا قائمًا، وأما الآيتان فـ«أَنْ» فيهما مخففة من الثقيلة حذف اسمها، أي: أنه لن يحور، وأنه لا ملجأ، وسدت هي ومعمولاها مسدّ مفعولي «ظن» وكذا «أن» الخفيفة وصلتها، تسد مسد مفعولي هذه الأفعال، نحو: ﴿ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ ﴾ [العنكبوت: ٢] وعند الأخفش[3]: المفعول الثاني كون عام محذوف (وَ) كذا أفعل بـ(كُلِّ فِعْلٍ) ذكرناه (بَعْدَها عَلَى الأَثَرِ) وذلك (كَخِلْتُهُ) أخاله خالاً، وخَيْلاً، وخَيْلَةً، ومَخِيلةً،

٢٠٥/ب

(١) في (ب) «أولا» ولا يصرف.

(٢) أي: باب «ظن».

(٣) لم يعرض للآية السابقة في معانيه، لكن قال في موضع آخر (وقال: ﴿ أَفَحَسِبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن يَتَّخِذُواْ عِبَادِى ﴾ [الكهف: ١٠٢] فجعلها «أن» التي تعمل في الأفعال، فاستغنى بها «حسبوا» كما قال: ﴿ إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا ﴾). معاني القرآن (٢/ ٤٠٠).

ومَخَالاً، وخَيَلاَنًا، وخَيْلُولَةً[1] أي: ظننت نحو:

.... يَخَالُ الفِرَارَ يُراخِي الأجلْ[2]

أو علمت نحو:

.... وخِلْتَنِي لي اسمٌ[3] ....

و(حَسِبْتُهُ) بكسر السين أي: اعتقدت نحو: ﴿ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ ﴾ [المجادلة: ١٨]، أو علمت نحو:

حسبتُ التُّقَى والعِلْمَ خيرَ تجارةٍ[4] ....

---

(١) قال السيوطي في الهمع (٢/ ٢١٦): «واشتقاقها من الخيال وهو الذي لا يتحقق».

(٢) ضَعِيفُ النِّكَايةِ أعْدَاءَهُ ** ....

قائله لا يعرف.

النِّكاية: مصدر نكيت في العدو إذا أثرت فيه، وجاء معدى بنفسه. سيبويه (١/ ٩٩)، المقرب (١/ ١٣١)، الشذور (٣٨٤)، المساعد (٢/ ٢٣٥)، الأشموني (٢/ ٢٨٤)، التصريح (٢/ ٦٣)، الهمع (٢/ ٩٣)، الخزانة (٣/ ٤٣٩).

(٣) جزء من بيت وتمامه:

دَعَاني العذارَى عمُّهُنَّ وخِلْتُني ** لي اسم فلا أُدعى بِهِ وهو أَوَّلُ

وهو للنمر بن تولب ﷺ.

من قصيدة مطلعها:

تأبد من الأطلال جمرة مأسل ** فقد أقفرت منها سراء فيذبلُ

تأبد: توحش، الأطلال: جمع طلل وهو ما شخص من الدار، جمرة: اسم امرأة، مأسل: رملة، سراء: بلد، يذبل: جبل، دعاني: سماني، ويروى (دعاء) العذارى: جمع عذراء وهي الفتاة البكر، ويروى (الغواني) جمع غانية وهي المرأة المستغنية بجمالها عن الحلي والحلل، فلا أدعى: يظهر أنه على تقدير همزة الاستفهام الإنكاري أي أفلا ادعي به وهو اسم لي، وجملة (وهو أول) حال.

شرح الكافية الشافية (٢/ ٥٤٤)، العيني (٢/ ٣٩٥، ٣٩٨)، الأشموني (٢/ ٢٠)، الهمع (١/ ١٥٠).

(٤) .... ** رَبَاحًا إذا مـا المرءُ أصبحَ ثَاقِلاَ

من قصيدة طويلة للبيد بن ربيعة العامري، أولها:

كُبَيْشَةُ حلَّت بعد عهدِك عَاقِلاَ ** وكانت له شغلاً على النَّأي شَاغِلاَ

وقبل الشاهد:

=

أو ظننت كحسبتك[١] قائما، و(زَعَمْتُهُ) للشك[٢] نحو:

زعمتني شيخًا ولست بشيخ[٣] ....

(أو اليقين نادرًا بل لم يثبتوه نحو:

زَعَمَ الهُمَامُ ولم أَذُقْهُ بأنَّه يُشْفَى بريَّا رِيقِهَا العَطِشُ الصَّدِي[٤]

=

تَلُومُ على الإهْلاكِ في غير ضَلَّةٍ ** وهَلْ لِيَ ما أمْسَكْتُ إنْ كنتُ بَاخِلاَ

وبعده:

وهل هو إلاّ ما ابتَنَى في حياتِهِ ** إذا قَذَفُوا فوقَ الضَّريحِ الجَنَادِلاَ

كبيشة: اسم امرأة، عاقل: اسم جبل، يروى (خبلا على النأي خابلا) والخبل: ما يصيب المرء من حزن يفسد عليه أمره، الإهلاك: إتلاف المال، في غير ضلة: في طرق الرشاد، يروى (رأيت التقى والحمد) وعليه لا شاهد في البيت. ديوانه (١١٢، ١٢٢)، العيني (٢/ ٢٨٤)، الأشموني (٢/ ٢١)، التصريح (١/ ٢٤٩)، الهمع (١/ ١٤٩).

(١) في (ب) «كخلتك».

(٢) في (ب) «أي ظننته».

(٣) .... ** إنما الشيخ من يَدِبُّ دبيبا

لأبي أمية الحنفي: واسمه أوس، ولم أجد ترجمة له.

والبيت أول قصيدة للشاعر، وبعده:

إنما الشيخُ من يستره الحيُّ ** ويُمْسِيَ في بيتِهِ محجوبًا

إن أراد الخروج خُوِّفَ بالذِّئب ** وإن كان لا يَرَى الحَيُّ ذيبا

المغني (٢/ ٥٩٤)، الشذور (٣٥٨)، العيني (٢/ ٣٧٩، ٣٨٠)، الأشموني (٢/ ٢٢)، التصريح (١/ ٢٤٨)، شرح أبيات المغني (٧/ ٢٦٠، ٢٦١).

(٤) للنابغة الذبياني، من قصيدة مطلعها:

أمن آل ميّة رائح أو معتد ** عجلان ذا زادٍ وغير مزودِ

وقبل الشاهد:

زعم الهمام ولم أذقه أنّه ** عذبٌ إذا ما ذقتَه قُلْتَ: ازْدَدِ

وبعده:

أخذ العذارى عِقْدَها فنظمنه ** من لؤلؤٍ مُتَتابِعٍ ومُتَسَرِّدِ

أمن آل مية: يريد أرائح أنت من آل مية أو مغتد، يخاطب نفسه، ومية: كناية عن المتجردة زوجة النعمان.

=

.... أني رأيـت مـلاكُ الـشيمةِ الأدبُ(١)

أي: لملاك.

ومنه على الصحيح:

.... وإخَـالُ إنِّي لا حـقٌّ مـستتبعُ(٢)

أي: للاحقٌّ، ولهذا كسرت «إن».

---

(١) كذاك أدبت حتى صار من خلقي ** ....

ثاني بيتين رواهما أبو تمام في الحماسة (١/ ٥٧٤) بنصب القافية، الأول:

أكنيـه حـين أنـاديه لأكـرمه ** ولا ألقـبه والسوأة اللقب

وينسبان إلى بعض الفزاريين، ولم يسم.

السوأة اللقلب: بالرفع مبتدأ وخبر، والجملة حال من الهاء، وبالنصب مفعولان والتقدير: ولا ألقبه اللقب وأسوؤه السوءة، وقال ابن جني: السوءة بالنصب مفعول معه، أي لا ألقبه مع السوءة اللقبا، لأنه من اللقب ما يكون لغير سوءة، والسوءة: اللفظة القبيحة، ملاك الشيمة: ملاك الأمر وملاكه ما يقوم به، والشيمة: الخلق.

الشاهد في البيت إنما يتم على رواية رفع القافية، أما على النصب فلا شاهد فيه.

المقرب (١/ ١١٧)، شرح الكافية الشافية (٢/ ٥٥٨)، الرضي (٢/ ٢٨٠، ٣٥٧)، تعليق الفرائد (٤/ ١٦٠)، العيني (٢/ ٤١١)، الأشموني (٢/ ٢٩)، التصريح (١/ ٢٥٨)، الهمع (١/ ١٥٣).

(٢) فَغَبَرْتُ بعدهـمُ بعـيش ناصـب ** ....

من قصيدة طويلة لأبي ذؤيب الهذلي، رثى بها خمسة من أولاده، ماتوا بالطاعون في عام واحد بمصر، أولها:

أَمِـنَ المنـونِ وريبـها تـتوجع ** والدهر ليس بمعتبٍ من يجزع

وقبل الشاهد: سبقوا هَوَيَّ وأعنقـوا لهـواهمُ ** فَتُخُرِّموا ولكلِّ جنبٍ مصرعُ

وبعده: ولقد حرصت بـأن أدافـعَ عنهمُ ** فـإذا المنيةُ أقبـلتْ لا تُدْفَعُ

المنون: تأتي للمفرد والجمع، أي المنية، وتطلق أيضًا على الدهر. ريبها: نزولها، معتب: مراجع من جزع منه بما يحب، سبقوا هويّ: ماتوا قبلي وكنت أحب أن أسبقهم بالموت فيبقوا بعدي، وهوي: لغة في هواي. أعنقوا: أسرعوا، تخرموا: اخذوا واحد بعد واحد، مصرع: موضع يصرع فيه فيموت. غبرت: بقيت، ويروى (فلبثت) مستتبع: مستلحق، ويروى (متتبع).

المفضليات (٤٢١، ٤٢٩)، شرح أشعار الهذليين (١/ ٤، ٤٤)، المغني (١/ ٢٣١)، التصريح (١/ ٢٥٨)، الهمع (١/ ١٥٣)، شرح أبيات المغني (٢/ ٢٠٧، ٢١٦)، (٤/ ٣٥٢، ٣٥٣).

ولام القسم: خلافًا لابن الدهان[١] ولو محذوفًا[٢]، كعلمت إنه ليقومن، بكسر «إنَّ» أي والله إنَّه، و«ما» النافية: وإن لَمْ يُجَبْ بها قسم، خلافًا للصفار[٣]، كعلمت ما زيد قائم، و«لا» و«إن» النافيتان: مطلقًا عند الجمهور، وبشرط كونهما جواب قسم ولو مقدرًا عند ابن هشام[٤]، كـ﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء: ٥٢]، وعلمت لا رجلٌ قائما، و«كم وكأين» الخبريَّتان، نحو: ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ ﴾ [يس: ٣١]، و«لعل» نحو: ﴿ وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ ﴾ [الأنبياء: ١١١]، و«كأن» كعلمت كأنَّ زيدًا أسد، و«رُبَّ»: كعلمت رب مولود بلا أب، و«ليت»: حيث تركب معها كلام / صحيح، و«إنَّ» المكسورة المشددة على رأي سيبويه[٥]. ٢٠٨/أ

---

(١) سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله ناصح الدين ابن الدهان (٤٩٤، أو ٤٩٣ - ٥٦٩، أو ٥٦٦هـ).
كان من أعيان النحاة المشهورين بالفضل ومعرفة العربية، ولد ونشأ ببغداد وانتقل إلى الموصل، وكانت وفاته بها بعد أن كف بصره في آخر عمره، وله مؤلفات كثيرة منها: «الغرة» في شرح اللمع لابن جني، و«شرح الإيضاح» للفارسي، و«تفسير القرآن» أربع مجلدات. إنباه الرواة (٢/ ٤٧، ٥١)، معجم الأدباء (١١/ ٢١٩، ٢٩٤)، وفيات الأعيان (١/ ٢٦١، ٢٦٣)، مرآة الجنان (٣/ ٣٩٠)، بغية الوعاة (١/ ٥٨٧)، الشذرات (٤/ ٢٣٣)، الأعلام (٣/ ١٠٠)، معجم المؤلفين (٤/ ٢٢٩).

(٢) انظر ارتشاف الضرب (٣/ ٦٩)، الهمع (٢/ ٢٣٣، ٢٣٤).

(٣) انظر ارتشاف الضرب (٣/ ٧٠).
قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي (... - بعد ٦٣٠هـ).
عالم بالنحو، شرح كتاب سيبويه، يقال: إنه أحسن شروحه، ردّ فيه كثيرًا على الشلوبين، ولم يكمل شرحه. إشارة التعيين (٢٦٦)، بغية الوعاة (٢/ ٢٥٦)، كشف الظنون (٢/ ١٤٢٨)، والأعلام (٦/ ١٢)، ومعجم المؤلفين (٨/ ١٠٧).

(٤) أوضح المسالك (٢/ ٦٢).

(٥) يقول في كتابه (١/ ٤٧٣): «تقول: أشهد إنه لمنطلق، فأشهد بمنزلة قوله: والله إنه لذاهب، و(إن) غير عاملة فيها (أشهد) لأن هذه اللام لا تلحق أبدًا إلا في الابتداء ... ونظير (إن) مكسورة إذا لحقتها اللام قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ﴾، وقال أيضًا: ﴿ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ فـ(إنكم) ههنا بمنزلة (أيهم) إذا قلت: ينبئهم أيهم أفضل ...» ويظهر لنا من هذا أن تجويز التعليق بـ«إن» عنده مشروط بدخول اللام بعدها، إلا في الشعر فتجده يقول: «وقد يجوز في الشعر: أشهد إنه زيد ذاهب، يشبهها بقوله: والله إنه لذاهب؛ لأن معناه معنى اليمين» (١/ ٤٧٤).

الإضافة، وعرو: مرخم «عروة».

والأكثر تعديها لواحدٍ بالباء كدريت بزيد، ولثانٍ بالهمزة كـ﴿ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ ﴾ [يونس: ١٦] و«هَبْ» ملازمة للأمر أي ظُنّ، نحو:

.... وإلا فَهَبْنِي امـرءًا هالِكـا[1]

و«تَعَلَّمْ» بالتشديد أي اعلم، نحو:

تَعَلَّـم شـفاءَ الـنَّفس قَهْـرَ عـدوِّها[2] ....

---

(١) فقلت: أَجِرْنِي أبا خـالدٍ ** ....

لعبد الله بن همّام بن نيشة بن رياح السلولي (... - ١٠٠ هـ تقريبًا)

شاعر إسلامي، أدرك معاوية وعاش إلى أيام سليمان بن عبد الملك أو بعده، يقال له «العطار» لحسن شعره. الشعر والشعراء (٢٤٨)، الخزانة (٣/ ٦٣٨)، الأعلام (٤/ ١٤٣).

والبيت من قصيدة مدح بها عبيد الله بن زياد بن أبيه مطلعها:

جَعَلْتَ الغواني من بَالِكا ** ولم يَنْهَكَ الشيبُ عَنْ ذَلِكا

وقبل الشاهد:

فلما أَنَخْـتُ إلى بابـهِ ** رأيـتُ خَـليفَتَنا ذَلِـكا

وبعده:

فَجَالَ بنا ثم قلت: اعطِفِي ** به يا صَفِيُّ ويـا عَـاتِكَا

أجرني: أنقذني، أبو خالد: كنية معاوية، فجال: راجع في الكلام، وتوقف عن الإنقاذ، اعطفي به: اجعلي أبا خالد عطوفًا علي، صفي: صفية، أم أبي سفيان، عاتكا: عاتكة أمّ أمية بن عبد شمس.

الخصائص (٢/ ١٨٦)، شرح الكافية الشافية (٢/ ٥٤٦)، الشذور (٣٦١)، المغني (٢/ ٥٩٤)، المساعد (١/ ٣٥٧)، العيني (٢/ ٣٧٨)، الأشموني (٢/ ٢٤)، التصريح (١/ ٢٤٨)، شرح أبيات المغني (٧/ ٢٦٢، ٢٦٥).

(٢) .... ** فبالغ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ والمَكْرِ

لا يعرف قائله، ونسبه العيني إلى زياد بن سيار، وقد غلط في هذه النسبة، وبين البغدادي في شرح أبيات المغني (٧/ ٢٦١) سبب الغلط الذي وقع فيه العيني، بل وقع فيه البغدادي في الخزانة (٤/ ٢).

وراجع الشاهد وحيدًا في: شرح الكافية الشافية (٢/ ٥٤٠)، المغني (٢/ ٥٩٤)، الشذور (٣٦٢)، تعليق الفرائد (٤/ ١٤٧)، العيني (٢/ ٣٧٤، ٣٧٦)، الأشموني (٢/ ٢٤)، التصريح (١/ ٢٤٧)، شرح أبيات المغني (٧/ ٢٦١، ٢٦٢).

وحكى يعقوب[(١)]: «تعلمت أن فلانًا خارج»[(٢)] أي علمت، فهي منصرفة خلافًا للأعلم[(٣)] وابن مالك[(٤)].

قيل: وكذا عَرَف، وتَيقَّن، واعتَقَد، وشَعَرَ، بمعنى العلم جميعًا، وتَوهَّم، وتَمَنَّى، ووَدَّ.

وسُلَيْم تجيز إجراء القول مُجْرَى الظن مطلقًا، كقلتُ زيدًا قائمًا، وغيرهم يخصّه بمضارعٍ غير معدًّى باللام مخاطبٍ معتمد على استفهام متصل أو منفصل بظرف أو بمعمول للقول نحو:

أجُهَّــالاً تقــولُ بَنِــي لُــؤيٍّ   لعمــرُ أبيــك أم تجاهلينـــا[(٥)]

فبني لؤي: مفعول أول، وجهالا: مفعول ثان.

---

(١) ابن إسحاق السكيت (١٨٦-٢٤٤هـ)

أبو يوسف المعروف بابن السكيت، والسكيت لقب أبيه، عالم بنحو الكوفيين وعلوم القرآن والشعر، كان مؤدبًا لولد المتوكل، من مصنفاته: «إصلاح المنطق»، و«غريب القرآن».

تاريخ بغداد (٤/ ٢٧٣، ٢٧٤)، إنباه الرواة (٤/ ٥٠، ٥٧)، إشارة التعيين (٣٨٦)، بغية الوعاة (٢/ ٣٤٩).

(٢) انظر ارتشاف الضرب (٣/ ٥٧)، تعليق الفرائد (٤/ ١٤٧).

(٣) انظر المرجعين السابقين.

(٤) التسهيل (٧١).

(٥) قائله: الكميت بن زيد بن خنيس الأسدي (٦٠-١٢٦هـ).

شاعر كوفي، اشتهر في العهد الأموي، مدح بني هاشم وانحاز إليهم، وكان خطيبًا فارسًا شجاعًا راميًا.

الشعر والشعراء (٥٦٢، ٥٦٦)، الأغاني (١٥/ ١١٣، ١٣٠)، المرزباني (٣٤٧)، الخزانة (١/ ٦٩، ٧٠).

والبيت من قصيدة طويلة ردّ فيها على حكيم الأعور حين هجا مضرًا، وقيل: الرواية:

أنواما تقـــول بني لـؤي ** لعمر أبيك أم متناومينا

على الرامي الكنانة لم يُرِدْهَا ** ولكن كاد غير مكايدينا

بني لؤي: أراد جمهور قريش.

سيبويه (١/ ٦٣)، المقتضب (٢/ ٣٤٨)، ابن يعيش (٧/ ٧٨، ٨٠)، الشرح الكبير (٢/ ٤٦٣)، الرضي (٢/ ٢٨٩)، الشذور (٣٨١)، العيني (٢/ ٤٢٩، ٤٣١)، الأشموني (٢/ ٣٧)، التصريح (١/ ٢٦٣)، الهمع (١/ ١٥٧)، الخزانة (٤/ ٢٣، ٢٤).

وعلى كل لغةٍ شَرْطُ الإلحاق[١]: عند ابن جني[٢] والجمهور تضمينه معنى الظن، خلافًا للأعلم[٣]، وابن خروف[٤]، وابن العلج[٥]، (والحقُّ الذي توجبه القواعد، أنه إنْ ضُمِّن معناه عمل وجوبًا مطلقًا، كما هو قاعدة التضمين المطردة، وإنْ لم يُضَمَّن فالوجهان، فبلا شرطٍ: لسُلَيم، وبشرط السابق[٦]: لغيرهم وأحسنها الحكاية)[٧].

وألحَقَ ابن عصفور[٨] -كالكوفيين[٩]- بالقول ما رادفه كالدعاء والنداء والوصية والقراءة والإلهام.

ثانيها أفعال التصيير: وهي المفيدة للنقل والتحويل من صفة إلى صفة أو من حقيقة إلى حقيقة وهي: (جَعَلْتُهُ) كـ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ ﴾ [النحل: ٦٢]، ﴿ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ ﴾ [المائدة: ٦٠] فالمجرور فيهما (مفعول ثان، وما بعده)[١٠] مفعول أول، وإنما قدرنا «جعل» في النظم للتصيير لا للاعتقاد أخذًا من تمثيله الآتي[١١]، على أن الآية الأولى تحتمل[١٢] الاعتقاد، و(اتَّخَذْتُه) نحو: ﴿ أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ ﴾ [الجاثية: ٢٣]، و«تَخِذَ» بكسر الخاء[١٣] نحو: ﴿ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ [الكهف: ٧٧]، و«اسْتَخَذَ» كاستخذت العلم

---

(١) بالظن في العمل.
(٢) انظر الهمع (٢/ ٢٤٥).
(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه (١/ ٢٥٤).
(٤) انظر ارتشاف الضرب (٣/ ٨٠)، الهمع (٢/ ٢٤٥).
(٥) الارتشاف (٣/ ٨٠)، الهمع (٢/ ٢٦٤).
(٦) تضمينه معنى الظن.
(٧) سقط من (ب).
(٨) الشرح الكبير (٢/ ٤٦٤).
(٩) انظر الهمع (٢/ ٢٤٣).
(١٠) سقط من (ب).
(١١) في (ص٢٠٧/ أ).
(١٢) في (ب) «يحتمل»، والتأنيث واجب.
(١٣) على قراءة ابن كثير ويعقوب وأبي عمرو. المبسوط (٢٣٧)، النشر (٢/ ٣١٤).

العلم بضاعة، و«صَيَّر» كصيرت الطين خزفًا، و«أصار» كأصرت العدو صديقًا، و«وَهَبَ» / ٢٠٦/ب ملازمة للمضي كوَهَبَنِي الله فداءك، و«رَدَّ» نحو: ﴿ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا ﴾ [البقرة: ١٠٩]، و«تَرَكَ» نحو: ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾ [الكهف: ٩٩]، و«ضَرَبَ» في نحو: ضربت هذا الكلام مثلاً، ونحو: ضربت الفضة خاتمًا، قيل: وخلق، وأكان[١]، وبنى، وغادر[٢].

وقال خَطَّاب[٣] وجمع متأخرون: «قد يُضَمَّنُ المتعدي لواحد معنى صَيَّر ويُجْعَل من أفعاله فتقول: حفرتُ وَسَطَ الدار بئرًا، وبنيتُ الدار مسجدًا، وقطعتُ الثوبَ قميصًا، وصنعته عمامة، أي صيرت في كلها»[٤] انتهى وهو قويٌّ.

ثالثها: ما ليس تصييريا ولا قلبيًا: وهو «رَأى» الحُلمية على الصحيح[٥] فيها نحو:

أراهـــم رفقتـــي حتـــى إذا مـــا ... تجـــافى الليـــل وانخـــزل انخـــزالا[٦]

---

(١) عند ابن أفلح إلحاقًا لها بأصار. انظر الهمع (٢/ ٢١٨).

(٢) عند ابن درستويه. انظر التسهيل (٧١).

(٣) ابن يوسف الماردي، وقد مر التعريف به في (ص١٦٣/ ب).

(٤) انظر الارتشاف (٣/ ٦٢).

(٥) أنها تلحق برأى العلمية في العمل، وذهب بعض النحاة إلى أن (رأى) الحلمية لا تنصب مفعولين، وأن ثاني المنصوبين حال. ينظر شرح التسهيل (٢/ ٨٣)، التصريح (١/ ٢٥٠).

(٦) قاله عمرو بن أحمر بن العمرَّد بن عامر الباهلي (... - ٦٥هـ تقريبًا)

شاعر جاهلي، أدرك الإسلام وأسلم، وغزا مغازي في الروم، وأصيبت إحدى عينيه هناك، كان يتقدم شعراء زمانه. ابن سلام (١٢٩)، الآمدي (٣٧)، المرزباني (٢١٤)، الإصابة (٣/ ١١٢)، شرح أبيات المغني (٢/ ١٣٤، ١٣٥).

والبيت من قصيدة له يذكر فيها نفرا من قومه لحقوا بالشام، فصار يراهم في المنام، أولها:

أَبَتْ عيناك إلاَّ أنْ تلـــحَّا ** وتختالا بمائهما اختيـــالاَ

وقبل الشاهد:

أبو حَنَشٍ يؤرقني وطَـــلْقٌ ** وعَمَّار وآونـــةً أُثَـــالاَ

وبعده:

إذا أنا كالذي أَجْرَى لوردٍ ** إلى آلٍ فلم يُدرِكْ بِلالاَ

=

أي أراهم في المنام، فـ«هم» مفعول أول، و«رفقتي» مفعول ثان.

قيل: و«أَبْصَر»[(١)] و«صَادَفَ»[(٢)] و«أَصَابَ»[(٣)] و«دَرَسَ» و«هَبْ» أي احسَبْ، وكذا «سَمِعَ»[(٤)] إذا دخلت على ما لا يُسْمَع كـ﴿ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ ﴾ [الأنبياء: ٦٠]، وسمعتُ النبي ﷺ يقول، وقد ذكره الأصل[(٥)]، والصحيح[(٦)] أن الجملة حال بعد المعرفة، نعت بعد النكرة، لا مفعول ثان، فإن دخلت على ما يُسْمَع، كسمعتُ القول، أو الحديث، أو القرآن، أو الأذان، فهي متعدية إلى واحد فقط بالإجماع، وهكذا الأفعال المتقدمة: مَنْ مَنَعَ كونَها من هذا الباب أعربَ المنصوبَ الثانيَ حالاً.

وأصل المعيار في ذلك أن المنصوبين بعد الفعل إن صح جَعْلُهما بعد حذفه مبتدأ وخبرًا صح كونه من هذا الباب، وإلا فلا، وعلى الصحة[(٧)] إن لم يكن من الأفعال السابقة بخصوصها أُعرب الثَّانِي حالاً بعد المعرفة، ونعتًا بعد النكرة، أو حالاً مقدمًا في نحو: صادفت قائمًا رجلاً، ويصح فيه البدل، وعلى كونه من الأفعال المخصوصة ما تعيَّن كونُه مبتدأ تَعَيَّن كونُه مفعولاً أَوَّلَ وإن تأخر، وما جاز كونه مبتدأ وكونه خبرًا جاز كونه مفعولاً[(٨)] أول وكونه

=

تلحّا: من ألحّ السحاب إذا دام مطره، ويرى (تلجّا) تستمر في البكاء. يؤرقني: يسهرني ويروى (يؤرقنا). آونة: جمع (آوان) وهو الزمن. أثال: مرخم (أثالة) على غير قياس؛ لأنه غير منادى. تجافى: انطوى وارتفع، انخزل: انقطع، ورد: ورود الماء. آل: سراب. بلال: ما يبل به الحلق من ماء أو لبن، وأراد هنا الماء. شرح التسهيل (٢/ ٨٣)، شرح ابن عقيل (١/ ٣٥٠)، تعليق الفرائد (٤/ ١٥٢)، العيني (٢/ ٤٢١، ٤٢٥)، الأشموني (٢/ ٣٤)، التصريح (١/ ٢٥٠)، الهمع (١/ ١٥٠).

(١) عند هشام. ينظر شرح التسهيل (٢/ ٨٥)، تعليق الفرائد (٤/ ١٥٩).

(٢) عند ابن درستويه. انظر المرجعين السابقين.

(٣) عند ابن درستويه. انظر المرجعين السابقين.

(٤) في مذهب الأخفش والفارسي وتبعهما ابن مالك. انظر شرح التسهيل (٢/ ٨٤)، الارتشاف (٣/ ٦٢).

(٥) متن الأجرومية انظره بمجموع مهمات المتون (ص١٣٦/ ب).

(٦) وهو مذهب الجمهور. ينظر الارتشاف (٢/ ٦٢).

(٧) المذكورة في قوله «إن صلح جعلها...».

(٨) انظر (ص٢٠٦/ أ).



مفعولاً ثانيا / فقس على هذا واعمل به في هذه الأفعال. ٢٠٧/أ

(وَ) فِي (كُلِّ مَا، مِنْ هَذِهِ) الأفعال (صَرَّفْتَهُ) من مضارع أو أمر أو وصف أو مصدر أو غيرها؛ لأنه يعمل عملها (فَلْيُعْلَمَا) ذلك، وكلها متصرفة إلا هَبْ ووَهَبَ فقط على الصحيح[1]، وأصله «لَيُعْلَمَنْ» بنون التوكيد[2] الخفيفة فوقف عليها بإبدالها ألفًا كالتنوين، ولهذا ترسم النون الخفيفة ألفًا في نحو ذلك، (كَقَوْلِهِم: ظَنَنْتُ زيدًا مُنْجِدَا) وأظن زيدًا منجدًا، وأُظُنُنْ زيدًا منجدًا وأنا ظَانٌّ زيدًا منجدًا، وعرفت ظَنَّك زيدًا منجدًا، فـ«زيدًا» مفعول أول، و«منجدا» مفعول ثان في الجميع، وتقول في المبني للمفعول: ظُنَّ زيدٌ منجدًا، ويُظَنُّ زيد منجدا، وما مظنونٌ زيد منجدًا، فـ«زيد» فيها مفعول أول، إلا أنه ناب الفاعل فارتفع، ومنجدًا مفعول ثان (وَ) قس عليه الباقي نحو: (اجْعَلْ لَنَا هَذَا المَكَانَ مَسْجِدَا) فـ«اجعل» فعل أمر وتصيير بنصب المبتدأ والخبر مفعولين، والضمير المستتر فيه وجوبًا فاعله أي أنت، و«لنا» متعلق بـ«اجعل» وهذا اسم إشارة في محل نصب مفعول أول لـ«اجعل» و«المكان» نعت له، أو عطف بيان عليه، أو بدل منه، و«مسجدا» مفعول ثان.

تَتِمَّة: يختص القلبي المتصرف[3] -وقيل: مطلقا[4]- و«رَأى» الحُلْمِية أيضًا على الأصح، بجواز إلغائه أي إبطال عمله مطلقًا، متوسطًا بمرجوحية في الأصح[5] كزيدٌ -ظننتُ- قائمٌ، ومتأخرًا برجحان، كزيد قائم، ظننت، لا متقدمًا[6] على الصحيح[7]، إلا إن وقع خبرًا

---

(١) انظر (ص٢٠٦/أ).

(٢) في (ب) «التوكيد»، وفي (ج) «التأكيد»، وكلاهما صحيح؛ لأن إبدال الهمزة هنا قياسي مليح.

(٣) وهو ما عدا «هب» بمعنى ظن، و«تعلم» بمعنى اعلم، لأنهما ملازمان لصيغة الأمر على خلاف في الأخيرة منهما ذكره الشارح فيما سبق.

(٤) وعليه المغاربة، كما يفهم من الارتشاف (٣/ ٦٨).

(٥) انظر الهمع (٢/ ٢٢٨).

(٦) في (ب) «منفصلا متقدما».

(٧) أهملت الياء في (ج)، والذي مال إليه الشارح هنا هو مذهب جمهور البصريين، وأجاز الأخفش وابن ولّاد، وأبو بكر الزبيدي، وابن الطراوة، والكوفيون إلغاء الفعل إذا تصدر. انظر ارتشاف الضرب (٣/ ٦٤)، تعليق الفرائد (٤/ ١٥٩).

إلا إن وقع خبرًا فيجوز، كزيد -ظننتُ- مالُه كثيرٌ، أو نفي فيمتنع مطلقا، كزيدًا قائمًا لم أظن، أو دخلت عليه لام «إنَّ» فيجب كإنَّ زيدًا لَحَسِبْتُ أبوه قائم، وأما قوله[1]:

.... وما إِخَالُ لدينا منك تنويل[2]

فقيل[3]: أصله «إخاله» أي الشأن فهو مفعول أول، والجملة مفعول ثان.

وقيل[4]: أصله «وما لدينا منك تنويل» ثم اعترض بـ«إخال» بين «ما» ومنفيها.

وقيل[5]: / للدينا بلام الابتداء، فـ«إخال» معلقة باللام المحذوفة، وهذا ضعيف، ٢٠٧/ب

---

(١) كعب بن زهير.

(٢) أرجو وآمل أن تدنو مودتُها ** ....

من قصيدة الشاعر المشهورة التي أولها:

بانت سعاد فقلبي اليوم متبول ** مُتَيَّم إثرَها لم يُجز مكبولُ

وقبل الشاهد:

كانت مواعيد عرقوب لها مثلا ** وما مواعيدها إلا الأباطيلُ

وبعده:

فلا يَغُرَّنْك مَا مَنَّتْ وما وعَدَتْ ** إن الأمانيَّ والأحلامَ تضليلُ

ويروى البيت:

أرجوا وآملُ أَنْ يَعْجَلْنَ في أَبَدٍ ** وما لهن طوالَ الدَّهرِ تعجيلُ

ولا شاهد فيه على هذه الرواية. ويروى:

أرجو وآمل أن يعجلن في أمدٍ ** وما لهن إخال الدهر تعجيل

بانت: فارقت، متبول: أصيب بالتبل وهو الحقد، متيم: معبد ذلله الحب، لم يجز: من الجزاء، ويروى (لم يفد) من الفداء، مكبول: مقيد، عرقوب: رجل يهودي من خيبر كان يعد ولا يفي، وقيل: رجل من العماليق وعد أخا له مرارًا ولم يف بوعده.

ديوانه (١٠٩، ١١٦)، شرح قصيدة البردة لابن الأنباري (٩١، ١٢٢)، الارتشاف (٣/ ٦٥)، شرح ابن عقيل (١/ ٣٤٥)، العيني (٢/ ٤١٢)، الأشموني (٢/ ٢٩)، التصريح (١/ ٢٥٨)، الهمع (١/ ٥٣، ١٥٣)، الخزانة (٤/ ٧، ١٢).

(٣) مذهب البصريين. انظر الهمع (٢/ ٢٢٩).

(٤) هو قول أبي حيان في الارتشاف (٣/ ٦٥).

(٥) أهملت القاف في (ج)، والقائل ابن هشام في المغني (١/ ٢٣١).

والأصح الأول.

وتقول: ظننته زيدٌ قائمٌ، فالهاء ضمير شأن مفعول أول، والجملة مفعول ثان، فإن قلت: «زيد قائما» بالنصب، فالهاء ضمير المصدر، وهو مفعول مطلق مؤكد لعامله، أي ظننت الظن، و«زيدا قائما» مفعولا «ظن».

وتقول: زيد ظننتُه أو ظننتُ ذاك قائم أو قائما، فإن رفعت «قائما» فالهاء و«ذاك» مفعول مطلق مؤكِّد، و«ظَنَّ» مهملة لتوسطها، وإن نصبته فهو مفعول ثان، والهاء أو ذاك مفعول أوّل، و«ظنّ» عاملة.

وتقول: متى ظننت زيدا ذاهبا؟ فإن أعلمت في «متى» «ظن» امتنع الإلغاء، أو «ذاهبا»[1] جاز بقلّة، وقس على هذا.

والعامل الملغي كالظرف معنى، كأنك قلت: زيد قائم في ظني، ولا محل له أصلاً.

ويختص[2] أيضًا بوجوب تعليقه، أي: إبطال عمله لفظا وإبقائه محلاً، إذا دخل على الجملة ما له الصدر، وهو الاستفهام: كعلمت أبو من أنت، ودريت أزيد قائم أم أبوه، والشرط: كعلمت لولا زيد لم تنج، وحسبت لو قام زيد لقمت، وظننت إن يكرمك تكرمه، (و«كلما» الظرفية: كخبر البيهقي[3] وغيره: «إِذَا رَأَيْتَ كلما طلبتَ شيئًا من أمر الآخرة وابتغيتَه يُسِّرَ لَكَ»[4])[5]، ولام الابتداء: ولو مقدرة، نحو:

---

(١) أي: أو أعملت «ذاهبا» في «متى».

(٢) الفعل القلبي.

(٣) في (ج) «البهقي» والبيهقي هو أحمد بن الحسين بن علي الشافعي (٣٨٤-٤٥٨هـ). أبو بكر، محدث، فقيه، ولد في (خسر وجرد) من قرى (بيهق) بنيسابور، ونشأ في بيهق، ونسب إليها، ورحل إلى بغداد والكوفة ومكة وغيرها، وتوفي بنيسابور، مؤلفاته كثيرة، منها «السنن الكبرى» في الحديث عشر مجلدات، و«مناقب الإمام الشافعي». وفيات الأعيان (١/ ٢٤، ٢٥)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٣٠٩، ٣١٢)، مرآة الجنان (٣/ ٨١، ٨٢)، طبقات الشافعية (٣/ ٣-٧)، النجوم الزاهرة (٥/ ٧٧، ٧٨)، الشذرات (٣/ ٣٠٤، ٣٠٥).

(٤) «... وإذا أردت شيئًا من أمر الدنيا وابتغيته عسر عليك، فاعلم أنك على حال حسنة ...» أخرجه ابن المبارك في كتاب الزهد (ص٢٩).

(٥) سقط من (ب).



لأنه يصف امرأة النعمان[١] الملك بأمره، لا يشافهه بالشك في خبره، ويقويه تعديته بالباء كـ«علم»)[٢].

و(رَأَيْتُهُ) أي ظننتُ نحو: ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ﴾ [المعارج: ٦]، أو علمت: وهو الأصل نحو: ﴿ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ﴾ [المعارج: ٧]، أو اعتقدت: كالشافعي يرى الضبع حلالاً وأبو حنيفة يراه حرامًا، و(وَجَدْتُهُ) أي علمتُ نحو: ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾ [المزمل: ٢٠]، و(عَلِمْتُهُ) أي تيقنتُ، كعلمت الحَجَّاجَ ظالما، ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [محمد: ١٩]، أو ظننت نحو: ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠]؛ لأن ظن إيمانهن كان في حرمة ردّهن.

و«حجوت» أي اعتقدت، أو ظننت، ويحتملها قوله[٣]:

قد كنتُ أحجـو أبـا عمـرٍو أخـا ثقـةٍ[٤] ....

=

ويروى (من آل مية) بدون همزة، عجلان: من العجلة، ونصبه على الحال، وغير مزود: الواو في معنى (أو) أي أو غير مزود، الهمام: الملك العظيم الهمة، أو السيد الشجاع السخي، الريّا: الرائحة. المتسرد: الذي يتبع بعضه بعضًا. ديوانه (٣٨-٤٢)، ولم يسبق الشارح إلى هذا الشاهد.

(١) النعمان بن المنذر (... - ١٥ ق هـ)

أشهر ملوك الحيرة في الجاهلية، وباني مدينة (النعمانية) على ضفة دجلة.

المرزباني (٢٣٦)، الكامل (١/ ١٧١، ١٧٣)، العيني (٢/ ٦٦).

(٢) سقط من (ب).

(٣) أبو كعب تميم بن أُبَيّ بن مقبل (... - بعد ٣٧هـ)

من بني العجلان من عامر بن صعصعة، أدرك الإسلام فأسلم وعاش نيفًا ومائة سنة، له ديوان شعر مطبوع.

ابن سلام (٣٤)، الإصابة (١/ ١٨٩، ١٩٠)، الخزانة (١/ ١١٣).

(٤) .... ** حتّى ألمت بنا يـومًا ملماتُ

بعده: فقلت: والمـرء تخطـيه منيـته ** أدنـى عـطيته إيّاي ميآتُ

فكان ما جاد لي لا جاد مِنْ سَعَةٍ ** دراهم زائفات ضَرْبَجِياتُ

أَلَمَّت: نزلت، منيته: أمنيته، ميآت: جمع مائة، ضربجيات صفة مؤكدة لزائفات. شرح الكافية الشافية (٢/ ٥٤٣)، شذور الذهب (٣٥٧)، المساعد (١/ ٣٥٥)، تعليق الفرائد (٤/ ١٤٠)، العيني (٢/ ٣٧٦)، الأشموني (٢/ ٢٣)، التصريح (١/ ٢٤٧)، الهمع (١/ ١٤٨).

و«عَدَّ»(١) أي ظَنَّ، نحو:

فـلا تعـدد المـولى شريكـكَ فِي الغِنَـى (٢) ....

و«جَعَلَ» أي اعْتَقَدَ نحو: ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ(٣) ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾ [الزخرف: ١٩] أو ظَنَّ كاجْعَلْ الأسد ثعلبًا واهجم عليه، و«أَلْفَى» أي علم نحو: ﴿ إِنَّهُمْ أَلْفَوْا۟ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ﴾ [الصافات: ٦٩]، و«درى» أي علم كدريتك صائمًا، ونحو:

دُرِيتَ الوَفِيَّ العهـدِ يـا عـروَ فـاغتبط(٤) ....

فالتاء: مفعول أول، لكنها نابت عن الفاعل / والوفي: مفعول ثان وهو صفة مشبهة، ٢٠٦/أ والعهد: بالرفع على الفاعلية أو بدل الاشتمال، وبالنصب على التشبيه بالمفعول به، وبالجر على

(١) من الأفعال التي تفيد الظن على مذهب الكوفيين، واختاره ابن أبي الربيع وابن مالك. انظر تعليق الفرائد (٤/ ١٤١).

(٢) .... ** ولكنما المولى شريكك في العدمِ

للنعمان بن بشير بن سعد الأنصاري الخزرجي (٢-٦٥هـ)

أول مولود في الأنصار بعد الهجرة، صحابي جليل، شهد «صفين» مع معاوية، ولي قضاء دمشق، وكان خطيبًا وشاعرًا، قتل لمبايعته ابن الزبير. الاستيعاب (٣/ ٥٢٢)، الإصابة (٣/ ٥٢٩)، العيني (٢/ ٣٧٧).

والبيت من قصيدة طويلة، قبله:

وإني لأعطي المال من ليس سائلاً ** واغفر للمولى المجاهرِ بالظلمِ

وإني متى ما تلقـني حـازمًا له ** فما بيننا عند الشدائد من صرمِ

المولى: أراد به الحليف أو الصاحب. شرح الكافية الشافية (٢/ ٥٤٥)، تعليق الفرائد (٤/ ١٤١)، العيني (٢/ ٣٧٧)، الأشموني (٢/ ٢٢)، الهمع (١/ ١٤٨)، الخزانة (١/ ٤٦١).

(٣) في (ب) «عند» وهي قراءة سبعية قرأ بها أبو جعفر ونافع وابن كثير وابن عامر ويعقوب. المبسوط (٣٣٤).

(٤) .... ** فـإن اغتبـاطًا بالوفـاءِ حميدُ

قائله غير معروف.

حميد: محمود، ويروى (جميل).

شرح الكافية الشافية (٢/ ٥٤٥)، الشذور (٣٦٠)، المساعد (١/ ٣٥٨)، تعليق الفرائد (٤/ ١٤٦)، العيني (٢/ ٣٧٣)، الأشموني (٢/ ٢٣)، التصريح (١/ ٢٤٧)، الهمع (١/ ١٤٩).

لكنها إنما تعلق جوازًا لا وجوبًا على الصحيح[1]، نحو:

.... وإِخَـــالُ إني لاحِـــقٌ مُـــستتبع[2]

والجمهور يقدرون بعدها لام الابتداء.

وكل قلبي يصح تعليقه، قيل: إلا: أراد، وكره وأحب، وأبغض[3].

وقد يعلق غير القلبي على الأصح[4] إذا كان سؤالاً أو نظرًا بالبصر كـ: ﴿يَسْـَٔلُ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [القيامة: ٦]، ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٥، ٦].

ثم المُعَلَّق إن تعدَّى لمفعولين فالجملة سادة مسد مفعوليه، أو لمفعول واحد ولم يذكر كعرفت أيهم أبوك، فهي في محل المفعول به المسرَّح، أو ذكر كعرفت زيدًا أبو من هو، فهي بدل اشتمال من زيد ولا حذف، أو بدل كل على حذف مضاف أي عرفت أمره وقصته، أو حال منه، أو مفعول ثان، بتضمينه معنى ما يتعدى لمفعولين، وإن تعدى بالحرف، كفكَّرَ، وسال، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُواْ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ﴾ [الأعراف: ١٨٤] فهي في محل المفعول به المقيد، ونصبه بإسقاط الخافض، ويمكن أن يكون محلها الجر على الخلاف[5] في نحو: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧]، ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى﴾ [الشعراء: ٨٢].

ويجوز العطف على الجملة المعلق عنها بالنصب، والتحقيق أنه إن قصد العطف على محلها وجب النصب[6].

ويجوز حذف مفعولي القلبي أو أحدهما اختصارًا، بالخاء أي لدليل، وحذفهما اقتصارًا، بالقاف أي لغير دليل، على الأصح[7]، لا أحدهما[8].

---

(١) راجع الارتشاف (٣/ ٧٦).

(٢) مر الكلام عليه قريبًا.

(٣) قاله أبو حيان في ارتشاف الضرب (٣/ ٧١).

(٤) وإليه ذهب ابن عصفور وابن مالك تبعًا لابن خروف. انظر المرجع السابق. والهمع (٢/ ٢٣٥).

(٥) المتقدم في (ص١٦٠/ ب).

(٦) ومنه بيت كثير: وما كنت أدري قبل عزة ما البكا ** ولا موجعات القلب حتى تولت

(٧) من أربعة مذاهب للنحاة في ذلك ذكرها السيوطي في الهمع (٢/ ٢٢٥، ٢٢٦).

(٨) في (ب) «لأحدهما» وهو خطأ. والضمير يعود على المفعولين.



السابع: «أَعْلَمَ» وأخواتها

وتتعدى إلى ثلاثة مفاعيل أصل الأخيرين المبتدأ والخبر، وهي نوعان:

أحدهما: القلبية: وهي «أعلم» و«أرى» باتفاق، ومعناهما واحد، وما ضمن معناهما من «نبّأ»[1] و«أنبأ»[2] و«خبّر، وأخبرَ»[3] و«حَدَّثَ»[4] على الصحيح، كحدثت زيدًا بكرًا قائمًا، أي أعلمته، و«أدرى»[5] على الأصح، ومنه ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾ [الحاقة: ٣] لكنها علقت عن الأخيرين.

قيل: وكذا «علَّم»[6] و«عرَّف» مشددين، و«أَشْعَرَ»[7] / و«أَوْجَدَ» للعِلْم، و«أَظَنَّ» ٢٠٨/ب و«أَحْسَبَ» و«أَخَالَ» للظن أو العلم، و«أحجى» للاعتقاد أو الظن، و«أَزْعَمَ»[8] للظن منقولات[9] من الأفعال المتعدية لاثنين.

ثانيهما: «أرى» الحُلمية على الأصح[10]، ومنه ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا ﴾ [الأنفال: ٤٣] فالكاف مفعول أول، والهاء مفعول ثان، و«قليلاً وكثيرًا» مفعول ثالث، ويمتنع هنا تقديم الثاني على الأول إلا لدليل يُعَيِّنه، وكذا يمتنع عند اللبس

---

(١) عند سيبويه (١/ ١٩).

(٢) ذكرها الفارسي في الإيضاح (١٧٥)، وقيل: ذكرها سيبويه، وبالنظر في كتابه (١/ ١٩) وجدته اقتصر على ثلاثة: أرى، ونبأ، وأعلم.

(٣) ذكرها الفراء. انظر المساعد (١/ ٣٨٢).

(٤) زادها الكوفيون. انظر المساعد (١/ ٣٨٣)، وذكرها الأخفش في المفصل (٢٥٨).

(٥) ذكرها الحريري وابن هشام اللخمي. راجع الارتشاف (٣/ ٨٣).

(٦) زادها الحريري. ينظر المرجع السابق.

(٧) ذكرها ابن هشام اللخمي. ينظر المرجع السابق.

(٨) في (ب) «وزعم» وهو خطأ. والأفعال السابقة (أَوْجَدَ) وما بعدها زادها الأخفش ومُسْتَنَدُهُ القياسُ على (أعلم وأرى) وتبعه ابن السراج، ولا سماع يعتمدان عليه. انظر المفصل (٢٥٧)، تعليق الفرائد (٤/ ٢١٥)، المساعد (١/ ٣٨٣).

(٩) أي بالهمزة.

(١٠) ذكرها بعض النحاة واختاره ابن مالك. التسهيل (٧٤).

ونحوه تقديم الثالث على الثاني هنا، والثاني على الأول في باب «ظن».

والأصح أن للأخيرين هنا ما لمفعولي «علم» مطلقا من إلغاء، وتعليق، وحذف بشرطه، وأن الأول قد يحذف اقتصارًا، وقد تحذف الثلاثة اختصارًا، وإذا بنيت للمفعول صارت كـ«ظن» مطلقًا والله سبحانه وتعالى أعلم.

فصل في التوابع

ولما فرغ -رحمه الله تعالى- من بيان ما يعرب أصالة أخذ في بيان ما يعرب تبعًا، وهو خمسة أشياء: النعت، وعطف البيان، والتوكيد، والبدل، وعطف النسق، وهكذا ترتب إذا اجتمعت، كجاء أخوك الكريم أبو محمد نفسه رجل صالح ورجل آخر.

وقيل[1]: يجوز تقديم التأكيد على النعت، وكالتأكيد المعنويِّ اللفظيُّ، والظاهر تقديمه على المعنوي إذا اجتمعا كما يعلم من فائدتها الآتية.

وتسمى هذه الخمسة توابع؛ لأنها تتبع ما قبلها في إعرابه الحاصل والمتجدد، والمقصود منها هنا تابع المرفوع، وقد أسقط الناظم[2] منها عطف البيان، تبعًا لأصله[3] -وسنذكره- فذكر أربعة.

---

(١) عند قوم. انظر الهمع (٥/ ١٦٦).

(٢) يحيى العمريطي.

(٣) متن الآجرُّومية.

الأول (النعت)

ويسمى الوصف والصفة أيضًا، ولا فرق بينها[١] عند النحاة[٢]، وهو من إطلاق المصدر على اسم المفعول المقيد بالحرف، إذ المراد المنعوت به والموصوف به، والخليل: يسميه ظرفا.

وأما عند غيرهم فقيل: النعت يكون بالمرئيات، كالطول والقصر والألوان[٣]، والصفة: بغيرها كالعلم والحلم والكرم[٤].

وقيل: النعت ما / يمكن زواله عن محله، كاللون العارض (وكالعالمية في المخلوق، ٢٠٩/أ والصفة ما لا يزول إلا بزوال محله، كاللون الخلقي)[٥]، والعالمية في الخالق.

وقيل: النعت يخص ما يتغير، والصفة تعمه وغيره[٦].

وقيل: النعت يختص بالحسن اللهم إلا أن يتكلف متكلف فيقول نعت سوء، والصفة أعم، وعليه أهل اللغة[٧]، وعليها[٨]: هل الوصف مثله[٩]، أو مثلها[١٠]، أو غيرهما؟

وقيل: الوصف ما يجوز انتقاله كحمرة الخجل، وصفرة الوجل، والصفة لا تتغير، كاللون الخلقي، والطول، والقصر.

وقيل: الوصف باعتبار تعلّق القيام بالموصوف، والصفة: بأعتبار قطع النظر عن الموصوف، وعليه أهل الأصول.

وقيل: الوصف للمصدر، والصفة: للأمارة اللازمة للشيء، كما يقال: الوزن للمصدر،

---

(١) في (ب) «بينهما» وهو خطأ، لأن الضمير يعود على النعت، والوصف، والصفة.

(٢) راجع ابن يعيش (٣/ ٤٧).

(٣) ينظر اشتقاق أسماء الله (ص١٣٠/ أ).

(٤) انظر يس على مجيب النداء (٢/ ٢١٥).

(٥) سقط من (ب).

(٦) نسب القول إلى بعض المتأخرين. راجع يس على التصريح (٢/ ١٠٨).

(٧) راجع اللسان (نعت) (١/ ٩٩)، و(وصف) (٩/ ٣٥٦).

(٨) على الأقوال السالفة الذكر.

(٩) أي: النعت.

(١٠) أي: الصفة.

والزنة لقدر الشيء، وعليه أهل اللغة[١] وعليها هل: النعت مثله، أو مثلها، أو غيرهما؟

وقيل: الصفة كالعِلْم والسّواد، والنعت والوصف أعم، وهما بمعنى، وهو مقتضى القاموس[٢].

والحق أن الوصف أعمّ عند النحاة؛ لأن الحال والخبر وصف معنى، ولا يقال نعت معنى.

والأصح[٣] أن عامله نفس عامل متبوعه، ويَنْصَبُّ عليهما انصبابة واحدة.

وقيل[٤]: مُقَدَّر من جنس عامل متبوعه،فعلى هذين لا يخرج عن دائرة متبوعه فاعلاً وغيره.

وقيل: التَّبَعِية[٥] استقلالاً، وعليه الأخفش[٦] والجرمي[٧]، ونسبه أبو حيان[٨] للخليل وسيبويه وأكثر المحققين، وصححه نحاة الأندلس وكثيرون[٩].

وقيل: التبعية بواسطة عامل متبوعه وتقويته لها.

فعلى هذين يعد مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا مستقلا، كما فعله الناظم[١٠] كأصله[١١] وغيره.

---

(١) ينظر الصحاح (وصف) (٤/ ١٤٣٨)، واللسان (٩/ ٣٥٦، ٣٥٧).

(٢) عبارة القاموس (نعت) (١/ ١٥٩) «النعت كالمنع. الوصف» انتهى.

(٣) وعليه المبرد وابن السراج وابن كيسان، وقيل: الجمهور. انظر الارتشاف (٢/ ٥٩٢)، المساعد (٢/ ٤١٥).

(٤) انظر الصبان (٣/ ٥٨).

(٥) أي العامل في النعت تبعيته للمنعوت.

(٦) انظر المساعد (٢/ ٤١٥).

(٧) واختاره ابن عصفور. انظر الشرح الكبير (١/ ٢١٤)، التصريح (٢/ ١٠٨)، الهمع (٥/ ١٦٦).

(٨) في ارتشافه (٢/ ٥٩٢).

(٩) انظر المساعد (٢/ ٤١٥).

(١٠) العمريطي.

(١١) متن الآجُرُّومية.

(النَّعتُ) تابع مشتق أو مؤول بالمشتق يقتضي تخصيص متبوعه إن كان نكرة نحو: ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ﴾ [النساء: ٩٢] أو توضيحه، إن كان معرفة كـ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِىٓ أُعِدَّتْ / ٢٠٩/ب لِلْكَٰفِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٣١]، أو مدحه: كـ«بسم الله الرحمن الرحيم»، أو ذمه: كـ«أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، أو توكيده: كـ﴿ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ﴾ [النحل: ٥١]، ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ [البقرة: ١٩٦]، أو تفسيره: ويسمى الصفة الكاشفة كقولنا: الله تعالى قديم لا ابتداء له وباق لا انتهاء له، والجسم الطويل العريض العميق حادث قطعًا، أو التَّرحم عليه: كاللهم أنا عبدك المسكين.

قيل[(١)]: أو التَّعميم: كيحشر الله تعالى عبادَه الأولين والآخرين، وفيه تأكيد، أو التفصيل: كمررت برجلين عربيّ وعجميّ، وفيه تخصيص، أو الإبهام: كتصدق بصدقةٍ قليلةٍ أو كثيرةٍ، وفيه تأكيد؛ لأنه لم يزد على مفهوم[(٢)] متبوعه، أو إعلام المخاطب بأن المتكلم عالم بحال من ذكره: كأن يقال: أرأيت فقيه بلدنا؟ فتقول: رأيت فقيه بلدكم العالم العامل، وليس للتوضيح؛ لأن مرادهم الإيضاح للمخاطب، وهو هنا عالم بذلك غير محتاج لإيضاحه، ولا للمدح؛ لأن غرض المتكلم إعلام السامع بأنه عالم بحال هذا الموصوف لا مجرد الثناء عليه.

(وقد يكون بلفظ منعوته مع اختلاف معناهما كهذا الفاضل الفاضل أو العباس العباس، أو بشير البشير، الأول منهن علم والثاني وصف)[(٣)].

والمراد بالمشتق: ما تضمَّنَ معنى فعلٍ وحروفَه الأصلية، فدل على مصدر وذاتٍ قام بها المصدر، كاسم الفاعل والمفعول والتفضيل.

وبالمؤوَّل به: الجامد الذي تضمن معنى فعل دون حروفه، فأشبه المشتق في أداء معناه فجرى مجراه.

---

(١) ممن قال بذلك الشيخ خالد في التصريح (٢/ ١٠٨، ١٠٩)، غير أنه لم يقل بالفائدة الرابعة وهي: إعلام المخاطب بأن المتكلم عالم بحال من ذكره، وقد ذكرها الفاكهي عن بعضهم في مجيب النداء (٢/ ٢١٨).

(٢) في (ج) «فهم».

(٣) سقط من (ب).



وهو إمّا جارٍ مَجْرَاه مطلقًا باطِّراد:

١ - النسب المقصود كمكيّ، وتمّار، أي منسوب إلى مكة والتمر.

٢ - «ذو» بمعنى صاحب وفروعها ولو من المعنى، كأُولِي وأُولات.

٣- ما لا يضبطه حدٌّ لِتَفَرُّقِهِ، ولا عدٌّ لكثرته «كخِضْرِم» أي كثير العطاء، و«دَهْثَم» أي سهل لين، و«لَوْذَعِيّ» أي فطن أو ذكي، و«أَلْمَعِيّ» أي صادق الفراسة.

وإما جارٍ مجراه تارةً دون تارة مع اطِّراد الوصف به:

١. اسم الإشارة غير الظرف[1]، ومعناه الحاضر أو المشار إليه.

٢. / الموصول إلا «من وما وأيًا وذا» ومعناه المعهود أو المعلوم. ٢١٠/أ

٣. «رجل» مجردًا: كمررت برجل رجل، أي كامل، وبزيد الرجل أي الكامل، أو مضافًا إلى صدقٍ أو سوءٍ: كهو رجلُ رجلُ صدق، أي: صالح، أو رجلُ سوءٍ، أي: فاسق.

٤. «أب» مضافًا: كهذا زيد أبو العشرة، ورجل أبو عشرة[2]، أي والدهم، ومجردًا: كهذا زيدٌ الأبُ، أو رجلٌ أبٌ لك.

٥. «أخ» مضافًا ومجردًا: كهذا زيد أخوك، ورجل أَخٌ لك عمّه، أي مؤاخيك.

٦. «كل» في نحو مررت برجل كلِّ ماله درهمان، بخفض «كل».

٧. ما يدل على الكمال كـ«أيِ، وجدٍ، وحقٍّ، وكلٍّ، ونفسٍ، وعينٍ» مضافات إلى مثل الموصوف كمررت برجل جد رجل، وبالمرأتين نفسِ المرأتين.

٨. الجملة من حيث هي جملة بشرط: كونها خبرية، ولو تعجبية في الأصح، ذات ضمير رابط ولو مقدرًا، وكون منعوتها نكرة لفظًا ومعنى باتفاق[3] نحو: ﴿ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [آل عمران: ٩] أو معنى فقط على الأصح[4] نحو: ﴿ كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ

---

(١) استثناء لأسماء الإشارة إلى المكان، نحو: مررت برجل هنا أو ثم، لأنها ظروف وليست صفات، لذلك تتعلق بمحذوف يقع صفة لرجل في المثال المذكور. راجع التصريح (٢/ ١١١).

(٢) في (ب) «العشرة».

(٣) في (ب) «باتفاق مقدر».

(٤) عند ابن هشام تبعًا للخليل، لأن مدخول «أل» الجنسية عنده نكرة معنى. راجع (ص١٥٦/ ب، ٢١١/ ب).

أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥] إذ ليس المراد حمارًا بعينه، وقيل: تعيين للحال في نحوه، فإن وردت بلفظ الإنشاء أُوِّلَت على حذف القول العامل فيها، أو على معنى الخبر، أو على حذف الوصف لدلالتها، كأَنْتَ رجلٌ جُعِلْتُ فداءه، فوصفه بجملة الدعاء؛ لأن الأصل: مقولٌ فيه جعلت فداءه، أو لأن معناها: يحق أن أكون فداءه، فلا حَذْف، أو لأنه حَذَفَ الوصفَ لدلالتها، فأقامها مُقامه، أي: رجلٌ يَحِقُّ أن أفديه، ثم استأنف الدعاء، وقس على هذا.

ويمتنع اقترانها بـ«إلَّا» أو الواو، خلافًا للزمخشري[1]، وأبي البقاء[2].

ويجب كون منعوتها مذكورًا، ما لم يكن مرفوعًا وهو بعض اسم متقدم مجرورٍ بـ«من أو في» كـ«مِنَّا ظَعَنَ ومِنَّا أقام»[3] أي فريقٌ ظَعَنَ وفريقٌ أقام، و«ما في النَّاسِ إلا شَكَرَ أو كَفَرَ»[4] أي رجلٌ شَكَرَ أو رجلٌ كَفَرَ.

وقيل[5]: هو على حذف اسم موصول، أي: مَنْ ظَعَنَ ومَنْ / شَكَرَ. ٢١٠/ب

وإما جار مجراه في حال دون حال بغير اطّراد فلا ينقاس:

١. العدد: كمررت بجب ثمانين قامة أي عميق، وبإبلٍ مائةٍ أي: كثيرة، وقيل: أي مُقَدَّرةٍ بثمانين، ومعدودةٍ بمائة.

٢. المقدار كعندي بُرٌّ قفيزٌ، أي: مكيل به، وسمنٌ رطلٌ، أي: موزون به، وجُبَّةٌ ذِرَاعٌ، أي: مذروعةٌ به، ومقتضى كلام كثيرين اطرادُ هذا النوع، وقيل: هو بيانٌ أو بدلٌ لا نعتٌ.

---

(١) في الكشاف (٢/ ٣٨٧) عند قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ﴾ [الحجر: ٤]، يقول: «... ﴿وَلَهَا كِتَابٌ﴾ جملة واقعة صفة لقرية، والقياس ألا يتوسط الواو بينهما كما في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، كما يقال في الحال: جاءني زيد عليه ثوب، وجاءني وعليه ثوب».

(٢) الإملاء (٩٩، ٣٦٨).

(٣) انظر الارتشاف (٢/ ٦٠٢)، الهمع (٥/ ١٨٦).

(٤) من أمثلة ابن مالك نقله عنه أبو حيان في الارتشاف (٢/ ٦٠٣)، ولم أعثر عليه فيما بين يدي من كتبه.

(٥) مذهب الكوفيين. انظر التصريح (٢/ ١١٨).

٣. القائم بمُسَمَّاه معنى ينزله منزلة المشتق كهذا رجلٌ أَسَدٌ أبوه، أي: شجاعٌ، وماء عسل طعمه، أي: حلو، وقاسه ابن مالك[١]، وهو الأصح، وهي في عداد الصفة المشبهة، ومثله هذا سرجٌ خَزٌّ صُفَّتُه، أي: ناعمة، وصَحِيفَةٌ طِينٌ خاتَمُها، أي: رديء، وقاع عرفجٌ نبتُهُ، أي: قبيح، فليست الصفة خزًّا، ولا الخاتم طينًا، ولا النَّبْتُ عرفجًا، وكذا العدد كإبلٍ مائةٍ، وبئرٍ ثمانين قامةً.

وقيل[٢]: بل هي باقية على مسمياتها وإنما توهم فيها معنى الاشتقاق، فالصُّفَّةُ خَزٌّ، والخاتَمُ طينٌ، والنَّبْتُ عرفَجٌ، والعدد كذلك.

والتحقيق أنه حيث كان الأمر كذلك حقيقةً فالاشتقاق مُتَوَهَّم، وكأنه قيل: مقدرةٍ بثمانين، ومعدودةٍ بمائة، ومختومةٌ بطين، ومصفَّفٌ بخزٍّ، ومغروسٌ عرفجًا، وإلا كانت مؤولة بالمشتق كما مرّ.

٤. المصدر[٣] بشرط لزومه الإفراد والتذكير في غير شذوذ، وكونه غير ميمي، وكونه مصدر ثلاثي كعَدْلٍ ورِضًى وزَوْرٍ بفتح الزاي، أو بِزِنَةِ مصدره كفِطْر[٤] بمعنى الإفطار، فإن أردت المبالغة فلا تأويل وإلا فهو مؤول عند البصريين[٥] على حذف المضاف، أي ذُو عَدْلٍ أو رضى... إلخ، وعند الكوفيين بالوصف، أي عادل ومرضيّ وزائر[٦] ومُفطر.

وقد يكون مضافًا مقدرًا باسم فاعل، وإضافته للتخصيص على الأصح[٧]، كشِبْهك أي مشابهك، ومثلُك، وضربُك، ونحوُكَ، ونِدُّك، أي: مماثلك، وخِدْنُك / أي: صاحبك، ٢١١/أ

(١) التسهيل (١٦٨).

(٢) انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٥٨٩).

(٣) وهو مقصور على السماع، وعدم الإشارة إلى ذلك من الشارح، وطرح الشروط، يشعر بقياسيته عنده.

(٤) اسم مصدر لأن فعله «أفطر».

(٥) انظر التصريح (٢/ ١١٣).

(٦) في (ب) «زاير»، وهو إبدال شاذ؛ لأن الهمزة متحركة.

(٧) انظر (ص٣٠٤/ب).

وتِرْبُك، أي: مماثلك في السن، أو صاحبك، وحَسْبُك، وهَدُّك، وهَمُّك، وشَرْعُك، أي: كافيك، وفرسٌ قَيْدُ الأوابِدِ، أي: مُقَيِّدها، وناقة عُبْرُ الهواجر[1]، أي: عابرتها، وجَارِيةٌ شِكْلُ النَّجَارِ، أي: غَنِجَةُ الطَّبْعِ[2]، وحجر مِلءُ الكَفِّ، أي: مالئه، أو باسم مفعول كهذا درهم ضرب الملك، ونَقْد خيبر، وثوب نسج صانعٍ، ونسجُ اليمن، أي: مضروبه، ومنقوده، ومنسوجه، وإضافته للتخصيص، فلا يوصف به إلا النكرة.

وقيل[3]: إن أضيف إلى معرفة تعرّف، فعليه هو في غير «نسج صانع» خبرٌ ثانٍ، أو بدلٌ من النكرة أو خبرٌ لمحذوف، والجملة نعت، وتقديرهما -أي النوعين- بالوصف إنما هو من حيث المعنى فإضافتهما معنوية كما مرّ، وقيل: حقيقة، فإضافتهما لفظية.

وإذا عرفت ذلك فالنعت قسمان على المشهور؛ لأنه (إِمَّا رَافِعٌ لِمُضْمَرِ) مستتر فيه (يَعُودُ لِلْمَنْعُوتِ) به ويسمى الحقيقي؛ لجَرَيَانِه على صاحبه حقيقةً، أو مجازًا.

فالجاري عليه حقيقةً: ما رَفَعَ ضميره أصالةً كجاءني رجل كريم، وامرأة كريمة، ورجلان كريمان، وامرأتان كريمتان، ورجال كرام، ونساء كرائِمُ، ففي كلها ضمير مستتر مطابق للموصوف مرفوع على الفاعلية.

والجاري عليه مجازًا: ما رَفَعَ ضميره تحويلاً، بأن كان سببيًّا فحُوِّلَ إسناده، ولا يكون إلا في الصفة المشبَّهة، أو ما عومل معاملتها، كجاءني امرأتان كريمتا الأب، أو كريمتا أبٍ بالإضافة، أو كريمتان الأبَ أو أبًا بالنصب، فأصله امرأتان كريمٌ أبوهما، برفع «أبوهما» فاعلاً

---

(١) وعَبْرٌ، وعِبْرٌ: قوية عن السفر، تشق ما مرت به وتقطع الأسفار عليها، ينظر اللسان (عبر) (٤/ ٥٣١).

(٢) أو الأصل والحسب، أي أن الغُنْجَ -التلبب وحسن الدَّلال- متأصل في طبعها وأصلها، فالشُّكل: بكسر المعجمة هو غُنج المرأة، والنَّجر والنِّجار والنُّجار: الأصل والحسب وطباع الإنسان. وقد أخطأ كثير من المحققين والناشرين في قول الشاعر:

بأعين منها مليحات النُّقَبْ ** شِكْلِ النِّجار وحلال المتكسب

عندما شكلوا قوله: «شِكْلِ النِّجار» بفتح الشين، وجعلوا النون تاءً، وهذا خطأ واضح.

انظر: المخصص (١/ ٥٣٨)، (٥/ ٨٩، ١٣٩)، والصحاح (٢/ ٨٢٣)، القاموس (٢/ ١٣٩)، (٣/ ٤٠١).

(٣) انظر باب الإضافة (ص٣٠٣/ أ).

لـ«كريم» فحول الإسناد من الفاعل إلى ضمير التثنية المضاف إليه، فاستتر في الصفة فاعلاً لها فقيل كريمتان ثم قلت: كريمتان الأبَ، بالنصب على التشبيه بالمفعول به، أو كريمتان أبًا، بنصبه على التمييز أو التشبيه؛ / لأنه نكرة ثم كريمتا الأب، أو كريمتا أبٍ بالإضافة، فقد رفع ٢١١/ب «كريمتان» بعد التحويل ضميرَ موصوفِهِ المسترَ فيه بعد أن كان رافعًا لسببيِّه.

(أَوْ) رافع (لِمُظْهَرٍ) مشتمل على ضمير المنعوت، أو لضمير بارز منفصل عائد إلى غير المنعوت، ويسمى السببي لجريانه على غير صاحبه، مع ما بينهما من الملابسة، كجاءني امرأتان كريمٌ أبوهما، وغلامًا امرأةٍ ضاربتِها هي، وحينئذ له معنى الفعل وعمله، إذ المعنى في المثالين كَرُمَ أبوهما، وضربتها هي، فيعطى حكمه كما سيأتي.

(فَأَوَّلُ القِسْمَيْنِ مِنْهُ) وهو الحقيقي بنوعيه (أَتْبِع، مَنْعُوتَهُ) أي: اجعله تابعًا لمنعوته (مِنْ عَشْرَةٍ فِي أَرْبَعٍ) من الأشياء، أي: (فِي وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُهِ الإِعْرَابِ) الثلاثة (مِنْ رَفْعٍ أو خفض أَوْ انتِصَابٍ، كَذَا) في واحد (مِنَ الإِفْرَادِ) وضده، وهو التثنية والجمع (وَ) في واحد من (التَّذْكِيرِ والضِّدِّ) له وهو التأنيث، (وَ) في واحد من (التَّعْرِيفِ والتَّنْكِيرِ) فلا تُنْعت معرفة بنكرة ولا نكرة بمعرفة على الصحيح[(١)] فيهما، وإن تخصصت النكرة على الأصح[(٢)]، إلا أن ابن هشام[(٣)] أجاز -تبعًا للخليل- وصف مدخول لام العموم بـ«أَفْعَلَ مِنْ» و«بمثلك وغيرك» وأخواتها؛ لأنها نكرات متخصصة، ومدخول لام العموم نكرة[(٤)] معنًى، وعليه خَرَّجَا قولهم: «ما يَحْسُنُ بالرَّجُلِ مِثْلِكَ»[(٥)] و«مررتُ بالرجلِ أفضلَ منك» وخَرَّجَه الأخفش: على زيادة «أل»[(٦)] والخليل[(٧)]: تارة على نية «أل» في «أفضل» و«مثل»، وابن مالك[(٨)]: على البدل، ويجوز نصبه

---

(١) هو مذهب الجمهور، وسينص عليه الشارح قريبًا.

(٢) أجاز الأخفش نعت النكرة إذا خصصت بالمعرفة، وابن الطراوة نعت المعرفة بالنكرة إذا اختص النعت بالمنعوت. راجع المغني (٢/ ٥٧٤)، للأشموني (٣/ ٦٠).

(٣) راجع (ص١٥٦/ب).

(٤) في (ب) «بكرة».

(٥) سيبويه (١/ ٢٢٤)، شرح الكافية الشافية (٣/ ١١٧٦).

(٦) ينظر المساعد (١/ ٢٠٠).

(٧) انظر سيبويه (١/ ٢٢٤).

(٨) التسهيل (٤٢).

حالاً، وكونه على أوجه النعت بيانًا أيضًا، فإن جعلت «أل» للعهد امتنع النعت التابع، وجاز النعت المقطوع إلى الرفع أو النصب لما يأتي.

ولا يكون أعرف من منعوته بل مساويًا له في التعريف أو دونه.

نعم إذا كان النعت مقطوعًا جاز مخالفته لمنعوته / تعريفًا وتنكيرًا، كجاءني رجل كريم أخا القوم، ويحتمله ﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالاً ﴾ [الهمزة: ١-٢] بخلاف النعت التابع فيجب عند الجمهور موافقته لمنعوته فيهما (كَقَوْلِنَا جَاءَ الغُلامُ الفَاضِلُ) فـ«الفاضل» نعت «الغلام» وقد اتفقا في التعريف والرفع والإفراد والتذكير وهي أربعة من العشرة التي مرت (وَ) كذا (جَاءَ مَعْه نِسْوةٌ حَوَامِلُ) «فحوامل» نعت لنسوة، وقد اتفقا في أربعة من العشرة[1] في الرفع والجمع والتنكير والتأنيث؛ لأن «نسوة» اسم جمع امرأة، و«حوامل» جمع حاملة، بتاء التأنيث، ولم يجئ من فواعل جمعا لفاعل بلا تاء سوى فوارس، ومواكس[2]، وهوالك[3]، وحوارك[4]، وحواجب، وشوارب[5]، وغوارب[6]، كما قاله المجد الشيرازي[7]، و«مَعْ» بسكون العين متعلق بـ«جاء» وهو ظرف لزمن الاصطحاب أو مكانه، ولا يخرج عن الظرفية إلى الحرفية إذا سكنت عينه.

٢١٢/أ

وهذا الذي ذكره هو الغالب، وإلا فالحقيقي أنواع:

---

(١) في (ج) «عشرة».

(٢) الماكس: العَشَّار، والمَكْسُ: دراهم تؤخذ من بائع السلع في أسواق الجاهلية ضريبةً، وتسمى: الجباية. انظر اللسان (مكس) (٦/ ٢٢٠).

(٣) فوارس ومواكس وهوالك جموع شاذة، ووجه الشذوذ أنها صفات لمذكر عاقل على زنة (فاعل)، وإنما يجمع هذا الجمع ما كان على (فاعل) وصفًا لمذكر غير عاقل كصاهل، فإن كان (فاعل) وصفا لمؤنث جاز مطلقا. انظر أوضح المسالك (٣/ ٢٦٦).

(٤) في (ب) «وجوارك» والحارك أعلى الكاهل. انظر القاموس (حرك) (٣/ ٢٩٨).

(٥) عروق في الحلق، ومجاري الماء في العنق، وما سال على الفم من الشعر. القاموس (شرب) (١/ ٨٦).

(٦) غوارب الماء أعالي موجه، والغارب الكاهل أو ما بين السنام والعنق. القاموس (غرب) (١/ ١١١).

(٧) راجعت أصول الكلمات المذكورة في قاموسه بغير الحصول على رأيه، فلم يذكر شيئًا. ومما يجمع على (فواعل) أيضًا: صاحب، وراكب، وكاهل. ينظر ابن يعيش (٣/ ٦٣).

١. ما يتبع منعوته في أربعة عشرة: كالمنسوب، واسم الإشارة، و«الذي» وفروعها، و«ذو» الصاحبية، وكذا الطائية في لغية، واسم التفضيل المعرف بأل، وغالب المشتقات كعالم ومنصور وشريف وما جرى مجراها باطراد من نحو: لَوْذَعِي[١]، ودَهْثَم[٢]، وهو الأصل الذي لا يعدل عنه إلا لدليل، وما عداه إنما هو كالمستثنى منه.

٢. ما يتبعه في ثلاثة من ثمانية: بأن لزم التذكير فقط أو التأنيث فقط كالوصف المستوي فيه المذكر والمؤنث، كهذا رجل مِطْعَام، وامرأة مِطْعَام، ورجل رَبْعة أو همزة، وامرأة رَبْعة أو همزة، وكالجامد من نحو: قمر، وشمس، وأسد، وحجر، وعسل، كهاتان امرأتان قمران، ورجال شموس.

٣. ما يتبعه في اثنين من خمسة بأن لزم الإفراد والتأنيث: كهذا رجل أو امرأة أو رجلان / أو امرأتان أو رجال أو نسوة عَصَبةٌ لفلان. ٢١٢/ب

أو الإفراد والتذكير: كمررت بامرأة أو امرأتين أو نسوةٍ عدلٍ، وبرجالٍ حَسْبِكَ من رجال، و«كناهيك» و«كافيك» في نحو هؤلاء نسوة ناهيك أو كافيك من نسوة، وكاسم التفضيل مقرونًا «بمن» أو مضافًا إلى نكرة، كمررت بامرأتين أفضل من زيد، وبنسوةٍ أفضلِ نسوةٍ[٣]، و«كجِدَّ» وما بعده[٤]، كمررت برجلٍ جِدِّ رجلٍ، وبامرأتين حَقِّ امرأتين، وبنسوةٍ كلِّ نسوةٍ، وبالرجال كُلِّ الرجالِ، أو نَفْسِ الرجال، أو عَيْنِ الرجال، والأصح جواز وصف غير الجمع أيضًا بـ«كُلّ» وتالييه[٥]، وكـ«ما» في نحو: «مررت برجلٍ ما شئت من رجلٍ»[٦] أي موصوف بغاية الكمال، وهي استفهامية دخلها التفخيم، وهي هنا بمعنى «أي» لأنها للسؤال عن الوصف.

---

(١) تنظر (ص٢١٠/أ).

(٢) تنظر (ص٢١٠/أ).

(٣) في (ب) «من نسوة».

(٤) مما ذكره الشارح في (ص٢١٠/أ).

(٥) نفس وعين. راجع (ص٢١٠/أ).

(٦) الكتاب (١/ ٢١٠).

وقيل[1]: شرطية حذف جوابها، أي: ما شئت من رجل فهو ذلك، والجملة نعت.

وقيل: مصدرية نُعِت بها وبصلتها، وعليه الفارسي[2]، ورُدَّ بأن المصدر المؤول لا يقع حالاً ولا نعتًا ولا مفعولاً مطلقًا.

٤. ما يجوز أن يَتْبع في اثنين من خمسة، وأن يَتْبع في أربعة، من عشرة: كـ«مثل» مضافة و«ذو» الطائية[3]، فإن الغالب فيهما لزوم الإفراد والتذكير، فيتبعان، في اثنين، وقد تؤنثان وتثنيان وتجمعان، فيتبعان في أربعة، كجاءني امرأة مثلتهن، وامرأتان مثلتاهن ومسلمات مثلاتهن، وكاسم التفضيل المضاف إلى معرفة.

٥. وما يَتْبَع في ثلاثة من ثمانية، أو في أربعة من عشرة: كـ«مثل» غير مضافة يجب تثنيتها وجمعها[4]، وتلزم التذكير غالبًا فيتبع في ثلاثة، وقد تؤنث أيضًا فيتبع في أربعة.

٦. ما يَتْبَع في اثنين من خمسة، أو في ثلاثة من ثمانية: كـ«سالخ» في قولهم للحيَّة: «أَسْوَدُ سَالِخٌ»[5]، فالغالب لزومه الإفراد / والتذكير، فيَتْبَع في اثنين، وقد يثنى ويجمع على الصحيح[6]، فيَتْبَع في ثلاثة كأَسْوَدَان سالخان، وأساود[7] سُلَّخ، وسوالخ، وسالخات، وسالخة. ٢١٣/أ

٧. ما يَتْبَع في اثنين من خمسة، أو في ثلاثة من سبعة: كـ«أيّ»[8] فإن الغالب فيها لزوم الإفراد والتذكير كمررت بامرأتين أي امرأتين، وقد تؤنث كمررت بنسوةٍ أَيَّةِ نسوة،

---

(١) قاله ابن هشام في المغني (٢/ ٥٧٤).

(٢) البغداديات (٢٧٥).

(٣) ينظر الارتشاف (٢/ ٥٨١، ٥٨٦).

(٤) ينظر الارتشاف (٢/ ٥٨١، ٥٨٦).

(٥) انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٥٨٠)، والسالخ: شديد السواد، والذي يسلخ جلده كل عام. راجع اللسان (سلخ) (٣/ ٢٥).

(٦) انظر الارتشاف (٢/ ٥٨٠).

(٧) في (ج) «أسواد».

(٨) الدالة على معنى الكمال. ينظر المغني (١/ ٧٨).

ولا تثنى وتجمع إلا حكايةً بأكثرية، وموصولةً بقلة، واستفهامًا بندرة، وكالنعت المقطوعِ إنْ وافق منعوته تعريفًا وتنكيرًا تبعه في ثلاثة من سبعة، أو خالفه ففي اثنين من خمسة.

(وَثَانِيَ القِسْمَيْنِ مِنْه) وهو السببيّ بنوعيه، أَتْبِعْهُ منعوته في اثنين من خمسة، في واحد من أوجه الإعراب الثلاثة، وفي واحد من التعريف والتنكير، وأعطه فيما عدا ذلك حكم الفعل الذي حل هو محله فـ(أَفْرِد)، أي أَلْزِمْهُ الإفراد مطلقًا على اللغة الفصيحة (وَإِنْ جَرَى المَنْعُوتُ) بالنعت المذكور (غَيْرَ مُفْرَدِ) بأن كان مثنى أو جمعًا، واجعله تابعًا لمرفوعه في التثنية والجمع على حده أيضًا، على لغة: «أكلوني البراغيث» إلا إذا كان مرفوعه جمعا؛ فالأصح أن الأفصح تكسير النعت فإفراده ثم تصحيحه هو على اللغة المذكورة إلا إن كان لم يكسر، فالأفصح إفراده ثم تصحيحه.

وقد استكرهوا تكسير الخماسي الأصول، كجَحْمَرِش[1] ومُوازن: منصور ومحضير[2] ومطعام، والثلاثي المضعف العين كشرّيب[3]، وحسّان، وخيّر، بتشديد ثوانيها، والمبدوءِ بميم مضمومةٍ، القابل للتاء، كمكرم ومعظّم، وندر نحو: سفارج، وملاعين، وجبابرة، ودجاجلة.

(وَاجْعَلْهُ فِي التَّأْنِيثِ والتَّذْكِيرِ) كالفعل (مُطَابِقًا لِلْمُظْهَرِ) أو المضمر البارز (المَذْكُورِ) بعده، المرفوع به على الفاعلية بعد اسم الفاعل / والصفة المشبهة، ونحوهما وعلى النيابة عن الفاعل بعد اسم المفعول ونحوه، إلا على لغة: «قال فلانة» فتُلْزِمه التذكير مطلقًا. ٢١٣/ب

أما الرافع للظاهر فـ(مِثَالُهُ قَدْ جَاءَ مَرْأَتَانِ، مُنْطَلِقٌ زَوْجَاهُمَا) فـ«زوجاهما» فاعل «منطلق» الذي هو نعت «المرأتان» فتبعه النعت في التذكير، وتبع منعوته في الإعراب،

---

(١) من النساء: الثقيلة السَّمِجَة، والعجوز الكبيرة الغليظة، ومن الإبل: الكبيرة السن. والجمع: (جحامر) انظر اللسان (جحش) (٦/ ٢٧٢).

(٢) في (ب) «مخضب» وهو خطأ، لأنه رباعي والشارح يتحدث عن الخماسي.

(٣) الشريب: المولع بالشراب. انظر القاموس (شرب) (١/ ٨٦).

والتنكير، ولزم الإفراد، مع أن منعوته ومرفوعه مثنيان كما كنت تقول: جاء امرأتان انطلق أو ينطلق زوجاهما، وتقول على لغة: «أكلوني البراغيث» منطلقان زوجاهما؛ لأنهم يقولون: انطلقا أو ينطلقان زوجاهما، و(العَبْدَانِ) نعت حقيقي لـ«زوجاهما»؛ لأنه جامد مؤوّل بالمملوك، وقد تبعه في أربعة من عشرة، ويجوز كونه صفة مشبهة، كالصَّعْب والضَّخْم، مشتقة من «عَبَد» إذا خَضَعَ وذَلَّ، بتنزيله منزلة اللازم، أو بتحويله إلى «عَبُد» بضم ثانيه، لكن قال ابن فارس[1]: لا يُشتق من «العبد» فِعْلٌ[2]، أي فهو جامد. وكجاء النسوة القاعدُ غلمانهن، فـ«القاعد» نعت «النسوة» لكنه رفع «غلمانهن» فتبعه في التذكير[3]، وتبع منعوته في الإعراب والتعريف، ولزم الأفراد كما كنت تقول: جاء النسوة اللاتي قعد غلمانهن، والأفصح تكسيره كما مر، فتقول: القعود غلمانهن، وتقول على لغة: «أكلوني البراغيث» القاعدون غلمانهن، لأنهم يقولون: قعدوا غلمانهن، وكذا مررت برجال قيامٍ آباؤهم بالتكسير، ودونه: قائمٍ آباؤهم، بالإفراد، ودونه: قائمين آباؤهم، بالتصحيح، وتقول: جاء الرجلان المكرمُ آباؤهما لإخوتهم، بإفراد «مكرم» لاستكراههم تكسيرهِ كما مر، ثم المكرمون آباؤهما، على لغة «أكلوني»، وجاءت امرأة صالح زوجها.

(وَمِثْلُه أَتَى غُلاَمُ سَائِلَة، زَوْجَتُهُ) فـ«زوجته» فاعل «سائلة» و«سائلة» نعت لـ«غلام» فتبعه في التنكير والإعراب، لأنه مرفوع بضمة مقدرة في التاء / المنقلبة هاء ساكنة في الوقف، ٢١٤/أ

---

(١) أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (٣٢٩-٣٩٥هـ)
من كبار علماء اللغة والأدب، قرأ عليه الصاحب بن عباد والبديع الهمذاني وغيرهما، توفي بالرَّي، وله مؤلفات كثيرة منها: «مقاييس اللغة»، و«الصاحبي» ألفه لخزانة الصاحب بن عباد.
إنباه الرواة (١/ ٩٢، ٩٥)، وفيات الأعيان (١/ ٤٣، ٤٤)، بغية الوعاة (١/ ٣٥٢، ٣٥٣).

(٢) في معجم مقاييس اللغة (عبد) (٤/ ٢٠٥): «... قال الخليل: إلا أن العامة اجتمعوا على تفرقة ما بين (عباد الله) و(العبيد المملوكين) يقال: هذا عبد بيِّن العبودة، ولم نسمعهم يشتقون منه فعلاً، ولو اشتق لقيل: عَبُد، أي صار عبدًا وأقر بالعبودة، ولكنه أميت الفعل فلم يستعمل، قال: وأما عَبَدَ يَعْبُدُ عبادة فلا يقال إلا لمن يعبد الله تعالى».

(٣) في (ج) «التداكير».



وتبع مرفوعه في التأنيث كما كنت تقول: أتى غلام سألت أو تسأل زوجته، وعلى لغة: «قال فلانة» تقول: سائلٌ زوجته، و(عَنْ دِيْنِهَا) متعلق بـ«سائلة» و(الْمُحْتَاجِ) نعت لـ«دينها» و(لَه) بمعنى «إليه» متعلق بـ«محتاج» على أنه نائب فاعله، والهاء عائدة إلى الدين.

ومن مثل هذا يعلم أن قولهم: «النعت الحقيقي ما رفع ضمير المنعوت المستتر» جرى على الغالب، إذ «المحتاج» هنا نعت حقيقي مع أنه عمل في ضمير المنعوت البارز لا المستتر، وكذا تقول: جاءني الرجلُ المرورُ به، والرجلان المرور بهما، والرجال المرور بهم، فهذا كله نعتٌ حقيقي، مع أنه لم يرفع ضميرًا مستترًا لمنعوته، بل ضميرًا بارزًا.

فإن قلت: «أل» في ذلك داخلة على اسم المفعول، فهي اسم موصول على الأصح[1]، هو النعت حقيقة، والضمير عائد إليه لا إلى المنعوت، فلم يستقيم ما ذكرته.

قلت: هو غير متعين ولا قادح فيما ذكرناه؛ لجواز كونها مُعَرِّفَة، كما مشينا عليه، وعلم مما أسلفناه، ولاتحاد الحكم بكل حال إذ لا أثر لموصوليتها في مثل هذا، ممرورٌ بهم، وامرأة ممرورٌ بها، وامرأتان ممرورٌ بهما، ونسوة ممرورٌ بهن.

وكذا تقول: جاء زيدٌ الكريمُ هو، أو رجلٌ كريمٌ هو، فيجوز على الأصح[2] كون الضمير المنفصل فاعلاً بالصفة، ولا ضمير فيها، فتقول عليه: جاء الزيدان الكريم هما على الفصيح، والكريمان هما على الضعيف، والزيدون الكرام هم بالتكسير، فالكريم هم بالإفراد، فالكريمون هم بالتصحيح، فقد رفع البارز المنفصل مع كونه نعتًا حقيقيًا، وجرى كالسببي في أحكامه كما رأيت.

فإن قَدَّرْتَ الضمير مؤكِّدًا لضمير مستتر في الصفة قلت: الكريمان هما، والكريمون أو الكرام هم، / وجوبًا. ٢١٤/ب

---

(١) وهو مذهب الجمهور، وقال الأخفش: إنها حرف تعريف لا موصولة، وقال المازني: إنها حرف موصول لا اسم موصول: ونقل عنه أيضًا القول بالمذهبين السابقين. ينظر اللامات للزجاجي (٥٧، ٦٠)، التسهيل (٣٤)، الجنى الداني (٢٢٢).

(٢) انظر الأشموني (٣/ ٨)، الهمع (٥/ ٩٥).

فالتحرير أن يقال: الحقيقيُّ: ما رفع ضمير المنعوت مستترًا أو بارزًا، والسببي: ما رفع سببيه من ظاهر أو ضمير بارز لغيره، على أن في الحقيقي ما لا يحمل الضمير، كاسم الإشارة، والموصول باتفاق، و«ذُو» الصاحبية، خلافًا للكسائي[(١)]، فينبغي أن يقال: السببي ما ذكر والحقيقي ما عداه، أو يقال: الحقيقي ما رفع ضمير المنعوت أو وقع موقع ما يرفعه، أو هو ما رفع بنفسه أو بغيره ضمير منعوته. أو يجعل نحو الموصول[(٢)] -لتأويله بما يرفعه- حاملاً لضميره بالقوة.

وتقول في اسم المفعول من السببي جاء الرجل المنصور عبداه، كما تقول الذي نصر عبداه، وعلى الضعيف[(٣)] المنصوران عبداه؛ لأنهم يقولون: نصرا عبداه، والرجلان المنصور عبدهما، كما تقول: اللذان نصر عبدهما، برفع «عبد» على النيابة عن الفاعل.

ولك أن تقصد باسم المفعول الثبوت والاستمرار فيصير صفة مشبهة، فترفع به «عبد»[(٤)] على الفاعلية لا النيابة، ثم تحول الإسناد من الفاعل إلى ضمير التثنية المضاف إليه، فيستتر في الصفة، فتقول: المنصوران العبد أو عبدهما، بنصب «عبد» على التشبيه بالمفعول به؛ لأن فاعل «المنصوران» ضمير مستتر فيه عائد إلى «الرجلين» ثم المضروبا العبد، بالإضافة، أو تقول: المضروبان عبدًا، بنصبه على التمييز أو التشبيه، (ثم المضروبا عبد، بالإضافة)[(٥)] وحينئذ يصير نعتًا حقيقيًا كما في: كريمتا الأب.

وأما الرافع للضمير البارز لغير منعوته، فكجاءني غلامُ امرأةٍ ضاربتُه هي، كما تقول: ضَرَبَتْه هي، فـ«ضاربتُه» نعت «غلام» لكنه جرى على «امرأة» فرفع ضميرها فتبعه في التأنيث، وتبع منعوته في الإعراب والتنكير؛ لأن إضافته إلى الهاء لفظية، فلا تفيده تعريفًا، وجاءني أمةُ رجلين ضاربُهاهما، على الفصيح، كما تقول: ضربها هما، وضارباهاهما على

---

(١) في (ب، ج) «للكساي» وانظر الارتشاف (٢/ ٥٨٨، ٥٨٩).

(٢) أي مثل الاسم الموصول.

(٣) في (ب) «المضعيف».

(٤) في (ب) «عبدا».

(٥) سقط من (ب).

الضعيف، كما يقولون: ضرباهما، فـ«ضاربها»[1] / نعت «أمة» لكنه رفع ضمير «رجلين» ٢١٥/أ فتبعه في التذكير، وقس عليه الجمع[2]، فتقول: جاءني غلامُ رجالٍ ضُرَّابُه هم، بالتكسير على الأفصح، فضاربُه هم، بالإفراد على الفصيح، فضاربُوه هم، بالتصحيح على الضعيف، وقس على هذا.

ويجئ في إبراز الضمير هنا ما مرَّ في الخبر[3] من الاتفاق على وجوبه عند اللبس، والخلاف في وجوبه حيث لا لَبْس فافهم.

وبقي هنا قسم ثالث للنعت: وهو الرافع لظاهرٍ أجنبيٍّ[4] مع التباس النعت بالموصوف، كمررت برجلٍ مكرمِهِ أبوك، أو ببعض سببه، كمررت برجلٍ مكرمٍ أباه أخوك، فما نُوِّنَ لا خلاف في كونه نعتًا لما قبله، ويصحُّ نصبُه على الحال عند سيبويه[5] مطلقًا، وعند غيره[6] بمسوغ، ورفعه خبرًا مقدمًا، والجملة نعت أو حال، وما لم يُنَوَّن فالصحيح ما عليه[7] سيبويه[8] وأصحابه من جواز إتباعه لما قبله على النعت، ونصبه على الحال إن أريد به الحال أو الاستقبال، ورفعه[9] على الابتداء أو الخبريّة فالجملة نعت أو حال.

فلو قلت: مررت بزيدٍ المكرمِهِ أبوك، أو المكرمِ أباه أخوك، جاز إتباعُه نعتًا، ونصبه حالاً أو نعتًا مقطوعًا بشرطها، ورفعه نعتًا مقطوعًا بشرطه، أو مبتدأ والجملة حال بضعف؛ لا نعت؛ لأن المحضة كالعلم لا توصف بالنكرة.

---

(١) في (ب) «فضارباها».

(٢) في (ب) «المجمع» وأهملت المعجمة في (ج).

(٣) في (ص١٨٩/ ب).

(٤) في (ج) «أحبي».

(٥) (١/ ٢٣٢، ٢٣٣).

(٦) في (ج) «خيره».

(٧) في (ج) «ما عليه ما عليه».

(٨) (١/ ٢٣١).

(٩) في (ب) «برفعه».

وهذا القسم كالسببي فيتبع منعوته في اثنين من خمسة، ومرفوعه في التذكير والتأنيث، ويلزم الإفراد على الفصيح، إلا إن[1] رفع جمعًا فالأفصح تكسيره، فإفراده[2]، فتصحيحه على ما مر بعينه.

وقد تحَرَّر أنّ النعت ثلاثة أقسام:

١. الرافع بالفعل أو بالقوة لضمير المنعوت، وهو الحقيقي، فإن لم يرفع ضميره بالفعل أو رفع ضميره المتصل تبعه في أربعة من عشرة سوى ما مر استثناؤه، وإن رفع ضميره المنفصل فهو كالسببي في أحكامه.

٢. الرافع لظاهرٍ ملابسٍ لضمير المنعوت أو لضميرٍ بارزٍ لغير المنعوت، وهو السببي، / ٢١٥/ب ولا يتبعه إلا في اثنين من خمسة، ويتبع مرفوعه تذكيرًا وتأنيثًا إلا على لغة: «قال فلانة» ويلزم الإفراد بتفصيله السابق.

٣. الرافع لظاهر أجنبي مع التباس النعت بالمنعوت أو ببعض سببه، وله حكم السببي أيضًا في كل ما مر، أو هو[3] منه.

فروع: إذا لم يكن النعت مُؤكِّدا كرميته رميةً واحدةً، أو ملتزمًا[4] كنظرت إلى الشِّعْرَى العَبُورِ[5]، أو جاريًا على اسم إشارة، كمررت بهذا العالم، وكان المنعوت معلومًا بدون نعته حقيقة أو ادعاء، بأن نُزِّل المجهول منزلة المعلوم، جاز في النعت إتباعه لمنعوته في إعرابه وهو الأصل، وقطعه عنه بأن يرفع خبرا المبتدإ محذوف، ولا يكون إلا ضميرًا منفصلاً، أو ينصب مفعولاً لفعل محذوف مناسب كـ«أعني، وأريد» في التوضيح، و«أخص» في التخصيص، و«أمدح» في المدح، و«أذم» في الذم، و«أرحم» في الترحم، فيقطع من[6] الجر إلى الرفع أو

---

(١) في (ج) «إلان».

(٢) في (أ) «فإفراد».

(٣) في (ب) «وهو».

(٤) أهملت التاء في (ج)، والملتزم: الذي التزمت العرب النعت به.

(٥) الباء مهملة في (ب)، وصفت بذلك لعبورها المجرة، وتكون مع الجوزاء، وهناك شِعْرَى أخرى تسمى (الشِّعْرَى الغُمَيصاء). انظر اللسان (عبر) (٤/ ٥٣١).

(٦) في (ب) «في».

النصب ومن الرفع إلى النصب أو الرفع، ومن النصب إلى الرفع فقط، وإلى النصب فيما يظهر إذ لا مانع.

وإذا تعددت النعوت لواحد، وكان معلومًا -ولو ادعاءً- بدونها، جاز إتباعها وقطعها، وإتباع بعضها بشرط تقديمه على المقطوع، وإن لم يُعلم إلا بجميعها فالإتباع، أو ببعضها جاز فيما عداه القطع.

نَعَمْ إن كان المنعوت نكرةً وجب في نعته الأول الإتباعُ في الاختيار، وجاز فيما عداه القطع على الصحيح(١)، وإن لم يتعين بدونه(٢).

ويجوز إظهار المبتدإ والناصب إن لم يكن لمجرد مدح أو ذم أو ترحم، وجملة النعت المقطوع مستأنفة، وكأنها جواب في النصب لمن قال: من تريد، أو تمدح، أو تذم، أو ترحم، أو تخص؟ وفي الرفع لمن قال: من هو؟

وإذا اجتمعت النعوت متنوعةً فالأحسن الإتيان بالمفرد الحقيقي، حقيقةً، فمجازًا، فالسببيّ، فالظرف، فالمجرور، فالجملة الاسمية، فالفعلية، كهذا رجلٌ عاقلٌ، فاضلُ الأبِ، كريمٌ أخوه، عندي، من قريش، آباؤه فضلاءُ، يقومُ اللَّيلَ، وقال تعالى: ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ ﴾ [غافر: ٢٨]، / ولا يُنْعَت بِشِبْه الجملة إلا النكرة ولو ٢١٦/أ معنًى(٣) فقط على الأصح(٤) كالجملة.

ويجوز عطف بعض النعوت على بعض بجميع حروف العطف، إلا بـ«أم» و«حتى» خلافًا لمن أطلق(٥).

---

(١) كقول الشاعر: ويأوي إلى نسوةٍ عُطَّلٍ ** وشُعْثًا مراضِيعَ مثال السَّعَالَى
انظر: الأشموني (٣/ ٦٩).

(٢) في (ب) «به بدونه».

(٣) النكرة معنى: هي الاسم الذي دخلته لام الجنس.

(٤) انظر (ص٢١١/ ب).

(٥) انظر الارتشاف (٢/ ٥٩٤)، الهمع (٥/ ١٨٤).

الثاني: (العطف)

وهو نوعان:

١ - عطف البيان

وعامله عامل متبوعه على الصحيح[(١)]، ويأتي فيه خلاف النعت[(٢)]؛ لأنه أخوه في الجوامد، إذ هو تابع يشبه النعت الحقيقي في توضيح متبوعه إن كان معرفة، وتخصيصه إن كان نكرة، بناء على جواز مجيئه في النكرات، وهو الأصح[(٣)] نحو:

أقسَمَ باللهِ أبو حفصٍ عُمَر[(٤)]

﴿ أَوْ كَفَّـٰرَةٌ طَعَامُ مَسَـٰكِينَ ﴾ [المائدة: ٩٥] فيمن نَوَّن[(٥)] «كفارة»، ويتبعه في أربعة من عشرة، والظاهر جواز القطع فيه، كما يجوز في النعت والبدل.

ويجوز إعرابه بدلاً مطلقًا، إن قلنا: عاملُ البدل هو عاملُ المبدل منه، كما عليه ابن

---

(١) أهملت الياء في (ج)، وانظر ابن يعيش (٣/ ٧١، ٧٢).

(٢) المتقدم في (ص٢٠٩/أ).

(٣) وعليه الكوفيون والفارسي والزمخشري، ومنع غيرهم جريانه في النكرات، وهو مذهب جمهور البصريين نقله عنهم الشلوبين. راجع المساعد (٢/ ٤٢٣)، الأشموني (٣/ ٨٦)، التصريح (٢/ ١٣١)، الهمع (٥/ ١٩١).

(٤) اختلف في نسبته فقيل:

أ- عبد الله بن كيسبة، ولم أجد ترجمته.

ب- رؤبة بن العجاج، وليس في ديوانه، وهو بعيد لأن رؤبة توفي سنة ١٤٥هـ ولم يدرك عمر ﷺ.

ج- أعرابي، دون ذكر اسمه.

والبيت قاله الشاعر عندما استحمل عمر بن الخطاب لنقب أصاب ناقته فمنعه ذلك. وبعده:

ما مسَّها من نقبٍ ولا دَبَر

فاغفر له اللَّهم إن كان فَجَر

يروى (ما إن بها من نقب) النقب: من نقب البعير إذا رق خفه. الدبر: من دبر ظهر الدابة إذا جرح من الرحل والقتب. ابن يعيش (٣/ ٧١)، شرح الكافية الشافية (٣/ ١١٩١)، الشذور (٤٣٥)، أوضح المسالك (٣/ ٣٤٧)، العيني (١/ ٣٩٢)، (٤/ ١١٥)، الأشموني (١/ ١٢٩)، التصريح (١/ ١٢١).

(٥) وهم العشرة ما عدا ابن عامر، ونافعًا، وأبا جعفر. انظر المبسوط (١٦٤)، الدر المصون (٤/ ٢٢٤).



مالك[١] -تبعًا لابن عصفور[٢] وابن خروف وكثيرين[٣]- وعزاه إلى نص سيبويه[٤]، وإن قلنا: عامله مُقَدَّر من جنس عامل المبدل منه -كما عليه الجمهور- جاز إعرابه بدلاً ما لم يجب ذكره، كهندٌ قام زيدٌ أخوها، إذ لو قيل: قام [زيد][٥]، خلت جملة الخبر من رابط[٦]، أو يمتنع إحلاله محل الأول كـ«يا زيدُ الحارثُ»، و:

أنــا ابــن التــاركِ البَكــريِّ بــشرٍ[٧] ....

---

(١) في شرح الكافية (٣/ ١٢٨٦).

(٢) الشرح الكبير (١/ ٢٩٥).

(٣) كالمبرد والسيرافي وابن جني وابن الباذش وابن الأبرش، وابن أبي العافية وابن ملكون. ينظر ابن يعيش (٣/ ٦٧)، المساعد (٢/ ٤٢٨)، التصريح (٢/ ١٥٧، ١٥٨).

(٤) (١/ ٧٥).

(٥) في نسخ التحقيق «أخوها» وهو سبق قلم.

(٦) فـ«أخوها» يتعين كونه عطف بيان على زيد ولا يعرب بدلاً؛ لأنه لا يصح الاستغناء عنه لاشتماله على رابط جملة الخبر بالمبتدإ.

(٧) .... ** عليه الطَّيْرُ تَرْقُبُه وقُوعَا

للمرار بن سعيد بن حبيب الفقعسي (... - ...).

شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية، له مهاجاة مع المساور بن هند، وكان كثير الشعر. المرزباني (٤٠٨)، الخزانة (٢/ ١٩٦).

والبيت من قصيدة للشاعر يفخر فيها بقتله بشر بن عمرو، وقيل: القاتل رجل من بني أسد، وبعد الشاهد:

علاه بضربة بَعَثَتْ بليلٍ ** نوائحَه وأرخَصَت البضُوعَا

وقاد الخيل عائدة لكلب ** ترى لوجيفها رَهَجًا سريعًا

ترقبه وقوعًا: ترقب موته لتقع عليه، بعثت بليل: نبهت من النوم، نوائح: جمع نائحة، وهي التي ترفع الصوت بالبكاء على الميت. البضوعا: جمع بضع وهو الفرج، أي بمقتل بشر عرضوا نساءه للسباء، لأنه لم يبق لهن من يحميهن، وقيل: جمع بضعة وهي القطعة من اللحم، ويروى (البضيعا) أي اللحم، والوجيف: مصدر وجف الفرس إذا عدا. الرهج: الغبار.

سيبويه (١/ ٩٣)، المفصل: (١٢٣)، المقرب (١/ ٢٤٨)، ابن يعيش (٣/ ٧٢، ٧٤)، الشذور (٤٣٦)، المساعد (٢/ ٤٢٥)، العيني (٤/ ١٢١)، الأشموني (٣/ ٨٧)، التصريح (٢/ ١٣٣)، الهمع (٢/ ٢٢٢)، الخزانة (٢/ ١٩٣، ٣٦٤، ٣٨٣).

لامتناع يا الحارثُ، والتاركِ بشرٍ بالإضافة.

والحقُّ جواز إعرابه بدلاً مطلقًا في هذا وغيره حتى على رأي الجمهور؛ لأنهم يغتفرون في التوابع ما لا يغتفرون في غيرها[١]، نعم يتعين البدلُ (بقصد طرح الأول، والبيانُ بعدمه)[٢]، وبدخول[٣] «أيْ» التفسيرية كهذا عسجد، أيْ: ذهب، وليس لنا عطف بيان يتوسط بينه وبين متبوعه حرف إلا هذا.

ويخالف البَدَلَ في أنه لا يكون ضميرًا، ولا تابعًا له، ولا جملة، ولا تابعًا لها خلافًا فيهما لأهل البيان، ولا فعلاً ولا تابعًا له، ولا مخالفًا لمتبوعه تعريفًا وتنكيرًا، ولا منويًّا إحلاله محلّ الأوّلِ، ولا مقدَّرًا من جملة أخرى، والأصح أنه لا يكون بلفظ متبوعه / إلا إذا اشتمل على زيادة بيان. ٢١٦/ب

ويخالف النَّعتَ في أنه لا يكون إلا جامدًا غير مؤوَّل بالمشتق، وأنه قد يكون أعرف من متبوعه بل أوجبه ابنُ عصفور[٤] تبعا لظاهر كلام الزمخشري[٥] والجرجاني[٦]، والصحيح أن الشرط كونه أجلى عند المخاطب وإن لم يكن أعرف منه.

---

(١) وهو رأي سيبويه (١/ ١٨٢).

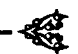
(٢) سقط من (ب)، وعبارة الشارح قلقة، ولعل الصواب «... نعم يتعين البيان بقصد طرح الأول، ويجوز البيان والبدل بعدمه» أي مع عدم قصد الطرح.

(٣) في (ب) «إذا دخلت عليه».

(٤) في شرحه لجمل الزجاجي (١/ ١٩٤).

(٥) في المفصل (١٢٢): وقد جعل في الكشاف (٢/ ٣٧١) «صديدا» من قوله تعالى: ﴿ وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴾ [إبراهيم: ١٦]، جعله عطف بيان، فعلم أنه لا يلتزم فيه التعريف. وانظر شرح الكافية لابن مالك (٣/ ١١٩٤).

(٦) في (ج) «الجرجاني». وانظر المقتصد (٢/ ٩٢٧، ٩٢٨).



٢- عطف النسق

وهو ما ذكره الناظم، وسيبويه[١] يسميه باب الشركة؛ لأن هذه الحروف تفيد تشريك ما بعدها لما قبلها في الإعراب.

وهو تابعٌ يتوسط بينه وبين متبوعه أحدُ الحروف الآتية، وعاملُه عامل متبوعه بواسطة الحرف[٢].

وقيل: مقدَّرٌ بعد الحرف كعامل متبوعه[٣].

وقيل: التبعية.

وقيل: الحرف نفسه[٤]، وعلى هذين هو معمول مستقل.

(وَ) قد (أَتْبَعُوا المَعْطُوفَ) اسما كان أو فعلا (لِلْمَعْطُوفِ، عَلَيْهِ) كذلك (فِي إِعْرَابِهِ المَعْرُوفِ) رفعًا ونصبًا وخفضًا وجزمًا (لفظًا أو محلاً)[٥]؛ لأن النسقَ يدخل الاسمَ والفعلَ والجملةَ وشبهَها، فكانت تبعيتُه في جميع أنواع الإعراب، وهو أقسام:

١. العطف على اللفظ، وهو الأصل، وشرطه: إمكان توجُّه العامل إلى المعطوف فلا يجوز في نحو: ما جاءني من امرأةٍ ولا زيد، إلا رفع «زيد» على محل «امرأة»؛ لأن «من» الزائدة لا تدخل المعارف على الصحيح[٦].

نَعَمْ إن ارتفع المتعاطفان والعاملُ فعلُ أمرٍ كـ﴿ فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ ﴾ [المائدة: ٢٤]، وقوما أنتما والزيدان، أو مضارعٌ لمتكلمٍ كـ﴿ لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ ﴾ [طه: ٥٨] وأقوم أنا وأنت، أو لمخاطب كتقوم أنت وأخوك، أو لمؤنث والمعطوف لمذكر كـ﴿ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ

(١) الكتاب (١/ ٢٠٩) وما بعدها.

(٢) وهو مذهب سيبويه. الكتاب (١/ ٢١٦)، المقتضب (٤/ ٢١١).

(٣) وعليه الفارسي وتلميذه ابن جني. سر الصناعة (٢/ ٦٣٥) وما بعدها.

(٤) قاله ابن السراج. انظر شرح المفصل لابن يعيش (٨/ ٨٩)، وقد أورد ابن عصفور هذه الأقوال دون عزو. الشرح الكبير (١/ ٢٦١).

(٥) سقط من (ب).

(٦) وهو مذهب أكثرية النحاة. راجع الجني الداني (٣٢١، ٣٢٢).



بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ﴾ [البقرة: ٢٣٣] أو بالعكس كلا يقم زيد وأمه، أو اسم فعل لا يرفع الظاهر، كصه أنت وأبوك، وإليّ أنا وحموك، أي تنحيت أو أتنحى، لم يشترط فيه ذلك، كالأمثلة المذكورة، خلافًا لابن مالك[1] فإنه اشترطه، فجعل العطف فيها من عطف الجمل على حذف / عامل الثاني، أي: وليذهب ربك، ويقوم أخوك، ولا يضار مولود، وليسكت أبوك، وتنحى ٢١٧/أ أو يتنحى حموك.

٢. العطف على المحل، وشرطه: إمكانُ ظهور ذلك المحل في الفصيح: فيمتنع مررت بزيد وأباك[2]، خلافًا لابن جني[3]، وسير بزيدٍ وأبوه خلافًا للبديع[4] والنِّهاية[5]، وكونُ الموضع بحقّ الأصالة، فيمتنع هذا ضاربٌ أباك وأخي زيدٍ[6]، خلافًا للبغداديين، ووجودُ المُحْرِز، أي: الطالب لذلك المحل، فيمتنع إنّ هذا وأبوه قائمان، خلافًا للخليل والأخفش والكوفيين[7]؛ لأن الطالب لرفع «أبوه» هو الابتداء الذي هو عبارة عن التجرد، والتجرد قد زال بدخول «إن» ولهذا كان الصحيح[8] -في نحو: إن زيدًا قائم وأبوه- أن رفع «أبوه» بالابتداء وحذف الخبر، أو بالعطف على الضمير المستتر في خبر «إن» لا بالعطف على محل اسم «إن» ولا على محلها مع اسمها خلافًا لزاعمه[9].

والأصحُّ جواز هذا أَعْنِي عطفَ المرفوع بعد استكمال الخبر في «لكن» و«أن» المفتوحة أيضًا، نحو: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣] وأجازه الفراء[10] في «ليت،

---

(١) التسهيل (١٧٧).

(٢) بنصب «أباك» عطفًا على محل المجرور؛ لأنه لا يجوز «مررت زيدًا».

(٣) الخصائص (١/ ٣٤٠). (٤) انظر (ص١٨١/ ب).

(٥) كتاب في النحو لأحمد بن الحسين الشهير بابن الخباز، وقد عرفناك به في (ص٢١١/أ)، وانظر نسبة الكتاب إليه في الهمع (١/ ٦)، وكشف الظنون (٢/ ١٩٨٩)، والمغني (١/ ١٧٩).

(٦) لأن الوصف المستوفي لشروط العمل الأصل إعماله لا إضافته لالتحاقه بالفعل. راجع المغني (٢/ ٤٧٤).

(٧) راجع الهمع (٥/ ٢٧٨)، ومعاني القرآن للأخفش (١/ ٢٦١)، وما بعدها.

(٨) ما ذهب إليه المحققون من البصريين. انظر التصريح (١/ ٢٢٧).

(٩) راجع الهمع (٥/ ٢٨٩، ٢٩٠).

(١٠) انظر الأشموني (١/ ٢٨٧)، التصريح (١/ ٢٢٨)، ومعاني القرآن (١/ ٣١١).



ولعلَّ، وكأنَّ» بعد استكمال الخبر وقبله، كلعل زيدًا وأبوه قائمان، وليت زيدًا قائم وأبوه، والحق جوازه بعد استكماله في كلها بناءً على التخريجين الأوَّلَين(١) فقط إذ لا محذور.

وقد يمتنع العطف على اللفظ والمحل، كما زيدٌ قائما لكِنْ أو بَلْ قاعدٌ، برفع «قاعد» على إضمار مبتدإ؛ لأن في العطف على اللفظ إعمال «ما» في المثبت، وعلى المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ وكلاهما ممتنع.

٣. العطف على التوهم: ويسمى عطف الغلط أيضًا، وفي القرآن العطف على المعنى، وشرطُه(٢): صحةُ دخول ذلك العامل المتوهَّم على المتعاطفَيْن وشَرْطُ حُسْنِهِ كثرةُ دخولِهِ هناك كليس زيدٌ قائمًا ولا قاعدٍ، بجرِّ قاعد، مع عطفه على قائمًا لتوهّم أنه قال: ليس بقائمٍ، بزيادة الباء / وكـ﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [المنافقون: ١٠] بجزم «أكن»(٣) مع عطفه على «أصدق» وهو منصوب، لأن معنى «لولا أخرتني فأصَّدَّقَ» ومعنى «لولا أخرتني أَصَّدَّقْ» بحذف الفاء والجزم واحد. ٢١٧/ب

ويكون في أنواع الإعراب مطلقًا، وفي المركبات، ويقع الإتباع على المحل وعلى المعنى في سائر التوابع إلا أنه في العطف أكثر.

(وَتَسْتَوِي الأَسْمَاءُ وَالأَفْعَالُ فِي، إِتْبَاعِ كُلٍّ مِثْلَهُ) ولو معنى فقط، كما في عطف الاسم على الفعل وعكسه (إِنْ يُعْطَفِ) وشرطُ عطفِ الفعل على مثله اتحادُ زمانهما استقبالاً ومضيًا وحالاً، وإن اختلف نوعهما، كإنْ أَتَيْتُكَ وتكرمْني أَزُرْكَ(٤) وأكرمتُك.

وشَرْطُ عطفِ الاسم على الفعل وعكسه كونُ الاسم في معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو: ﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحٗا ۝٣ فَأَثَرْنَ ﴾ [العاديات: ٣-٤] أي اللاتي(٥)

---

(١) وهما: رفعه بالابتداء والخبر محذوف، أو بالعطف على الضمير المستتر في خبر «إن».

(٢) في (ب) «وشرط جوازه».

(٣) وبالجزم قرأ السبعة عدا أبي عمرو فقد قرأ وحده (فأصدق وأكون) بالواو وفتح النون. المبسوط (٣٧١).

(٤) في (ب) «أزورك».

(٥) في (ب) «اللاتي».

أغرن فائرن، ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥].

فألفيتـــه يومًـــا يُبِـــيرُ عَـــدُوَّه   وبَحْـــر عَطَـــاءٍ يــستخفُّ المغـــامِرَا[1]

بنصب «بحر» عطفًا على «يبير» ثاني مفعولي «ألفى»؛ لأنه بمعنى: كريم أو كثير، ففيه معنى الفعل.

بَاتَ يُعَشِّيهَا بِعَضْبٍ بَاتِرِ

يقصُد في أسواقِهَا وجَائِرِ[2]

بخفض «جائر» معطوفًا على «يقصد» ثاني نعتي «عضب».

وكظننتُه يقومُ وقاعدًا، وألفيته قائمًا ويقعد، ومررت برجال يقومون وقاعدين.

---

(١) للنابغة الذبياني:

والبيت آخر قصيدة مدح بها النعمان، أولها:

كَتَمْتُكَ ليلاً بالجمومين ساهــرًا ** وَهَمَّيْنِ: همًّا مُسْتكِنًّا وظَاهِرًا

أحاديثَ نفسٍ تَشتكِي ما يَرِيبُها ** وَوِرْدَ هُـمومٍ لم يجدن مصادِرًا

وقبل الشاهد:

ورَبَّ عَلَيْهِ الله أَحْسَــنَ صُنْعِــهِ ** وكَــانَ لَهُ عَلَى البَرِيَّةِ نَاصِرًا

الجمومين: موضع.

يبير: يهلك ويروى (يبيد)، ويروى (وبَحْرٍ عطاءَ يَسْتَحِقُّ...) المغامرا: يقال رجل مغامر، إذا كان يقتحم المهالك، ولم يبال الموت، ويروى (المعابرا) وهي السُّفُن.

ديوانه (٦٣-٦٥)، رصف المباني (٤٧٤)، البحر (٧/ ٢٥٩)، الدر المصون (٣/ ١٧٨)، شرح ابن عقيل (٢/ ٢٤٩).

(٢) لا يعرف قائلها، والبيتان في وصف كريم بادر بعقد إبله لضيوفه، وقيل: حديث عن امرأة عاقبها زوجها بالسيف، وهو بعيد.

يعشيها: يطعمها العشاء، ويروى (يغشيها) من الغشاء كالغطاء، أي يشملها ويعمها، والضمير يعود على الإبل، ويروى (بت أعشيها). عضب: سيف، باتر: قاطع، يقصد: من قصد في الأمر، أي توسط ولم يجاوز الحد، أسواقها: جمع ساق، وهي ما بين الركبة والقدم، والرواية (أسوقها). جائر: ظالم، أي: يقصد في أسواق إبل تستحق العقر كالنيب، ويجوز في أسواق الإبل لا تستحق العقر كالحوامل وذوات الفصال.

معاني القرآن (١/ ٢١٣)، إيضاح الشعر (٤٦٥)، الدر المصون (٣/ ١٧٨)، المساعد (٢/ ٤٧٧)، شرح ابن عقيل (٢/ ٢٥٠)، العيني (٤/ ١٧٤)، الأشموني (٣/ ١٢٠)، الخزانة (٢/ ٣٤٥).

ويكون العطف (بِالوَاوِ) وهي لمطلق الجمع في الحكم بين المتعاطفين فتعطف الشيء على مصاحبه: وهو الأكثر نحو: ﴿ فَأَنجَيْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ ﴾ [الشعراء: ١١٩]، ﴿ فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ ﴾ [العنكبوت: ١٥]، وعلى سابقه: وهو كثير نحو: ﴿ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ ﴾ [النساء: ١٦٣]، ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ ﴾ [الحديد: ٢٦]، وعلى لاحقه: وهو قليل، نحو: ﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ ﴾ [الشورى: ٣] فقولك: جاء / زيد وأبوه، يحتمل مجيئهما معًا، وسبْق «زيد» لأبيه بمهلة وبدونها وبالعكس. ٢١٨/أ

وقد ترد للتقسيم: كالكلمة اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ، وهي فيه أحسن من «أو» وتختص دون أخواتها بنيِّفٍ وأربعين حكما، ذكرتها في «تشنيفِ السَّمْعِ بشرح شروط التثنية والجمع».

(وَالفَا)ء وهي للجمع والترتيب والتعقيب، أي وقوع المعطوف على أثر المعطوف عليه بلا مهلة، وتعقيب كل شيء بحسبه، تقول: دخلت مكة فطيبة، إذا لم تقم بمكة ولا بين البلدين، وقد تأتي بمعنى «ثم» عند كثيرين[1]، وبمعنى «إلى» عند بعضهم[2]، وتغلب السببية على العاطفة للجمل، نحو: ﴿ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ﴾ [القصص: ١٥]، وللصفات نحو: ﴿ لَءَاكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ۝ فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ ﴾ [الواقعة: ٥٢-٥٣] ... إلخ.

وقد تتمحض للسبب فلا تعطف أصلا، كـ«فاء» الجزاء، ومنه نحو: ﴿ إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝ فَصَلِّ لِرَبِّكَ ﴾ [الكوثر: ١-٢] لأنه لا يجوز أو لا يَحْسُن عطف الإنشاء على الخبر وعكسه.

وقد تُزاد على الأصح[3]، وهي بعد «أمّا» وواوِها[4] زائدةٌ لازمةٌ، وكانت رابطة، وفي نحو: خرجتُ فإذا الأسد، زائدةٌ لازمةٌ عند المازني[5]، والفارسي[6]، وسببيّةٌ محضة، كفاء

---

(١) منهم ابن مالك. انظر التسهيل (١٧٥)، الجنى الداني (١٢١).

(٢) انظر المغني (١/ ١٦٢)، الهمع (٥/ ٢٣٤).

(٣) وفاقًا للأخفش. انظر المغني (١/ ١٦٥)، المساعد (٢/ ٤٤٩).

(٤) واو «أما»: هي التي تقع موقعها وتؤدي معناها في نحو (وبعد) فتلزم الفاء بعدهما. الألفية (٥٣).

(٥) انظر سر الصناعة (١/ ٢٦٠)، المغني (١/ ١٦٧).

(٦) ينظر الجنى الداني (١٢٨).

الجواب عند الزجاج[(١)] والزيادي[(٢)]، وعاطفةٌ عند أبي بكر[(٣)] محمد [ابن علي][(٤)] ابن إسماعيل مَبْرَمان[(٥)]، وابن جني[(٦)].

وقد تأتي للاستئناف على الأصحّ[(٧)] فلا تعطفُ، كقراءة الرفع[(٨)] في ﴿ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

و(أَوْ) وهي موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء مبهما، وتأتي مع ذلك لأمور:

فبعد الطلب للتخيير، ويمتنع معه الجمع بين المتعاطفين كتزوج هندًا أو أختها، ﴿ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ ﴾ [البقرة: ١٩٦] إلخ، أو للإباحةِ، ويجوز معها الجمع بينهما كجالس العلماءَ أو الزُّهادَ، ولم يخصَّها ابن مالك بالطلب، بل قال: «أكثر ورودها للإباحة في التشبيه نحو: ﴿ فَهِيَ

---

(١) ارتشاف الضرب (٢/ ٦٣٨)، المغني (١/ ١٦٧).

(٢) ينظر سر الصناعة (١/ ٢٦٠، ٢٦٢)، والارتشاف (٢/ ٦٣٨).

إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه الزيادي (... - ٢٤٩هـ) كان نحويًا لغويًا راوية، قرأ على سيبويه كتابه ولم يتمه، وروى عن أبي عبيدة والأصمعي، وكان شاعرًا ذا دعابة ومزح، صنف: «النقط والشكل»، و«الأمثال»، و«تنميق الأخبار» وغيرها.

الفهرست (١/ ٥٨)، نزهة الألباء (٢٦٩)، إنباه الرواة (١/ ١٦٦، ١٦٧)، معجم الأدباء (١/ ١٥٨، ١٦١)، بغية الوعاة (١/ ٤١٤)، معجم المؤلفين (١/ ٣٤).

(٣) ارتشاف الضرب (٢/ ٦٣٨)، سر الصناعة (١/ ٢٦٠، ٢٦٢)، الجني الداني (١٢٨).

(٤) عن مراجع الترجمة.

(٥) .... (... - ٣٤٥، أو ٣٢٦هـ)

من أهل بغداد، ولد بطريق رامهرمز، أخذ عن المبرد، والزجاج، وأخذ عنه السيرافي والفارسي، قيل: كان مع علمه ساقط المروءة، ومن مؤلفاته: «شرح شواهد سيبويه»، و«شرح كتاب سيبويه» لم يتمه، و«النحو المجموع».

معجم الأدباء (١٨/ ٢٥٤، ٢٥٧)، الوافي (٤/ ١٠٨، ١٠٩)، بغية الوعاة (١/ ١٧٥، ١٧٧)، مفتاح السعادة (١/ ١٣٧، ١٣٨)، الأعلام (٦/ ٢٧٣).

(٦) في الخصائص (٣/ ٣٢٠)، أما في سر الصناعة (١/ ٢٦٠) فتبع أبا عثمان المازني.

(٧) راجع الجني الداني (١٣٠)، المغني (١/ ١٦٧، ١٦٨).

(٨) وبه قرأ ابن عامر وعاصم وأبو جعفر ويعقوب. النشر (٢/ ٢٣٧).

كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ [البقرة: ٧٤] والتقدير نحو: ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴾ [النجم: ٩]»[١] انتهى.

وبعد الاستفهام: للشك أو التشكيك كهل قام زيد أو أبوه؟

وبعد الخبر: / للشك، كـ﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ [الكهف: ١٩] ومنه لأَضربَنَّه عاش ٢١٨/ب أو مات، وما أدري سلَّمَ أو وَدَّع، ولتشكيك السامع، وهو الإبهام[٢]، نحو: ﴿ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ﴾ [يونس: ٢٤]، ولتفصيل الإجمال، وقد يُعَبَّرُ عنه بالتفريق وبالتقسيم وبالتبعيض كـ﴿ وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ﴾ [البقرة: ١٣٥] أي قالت اليهود: كونوا هودًا، وقالت النصارى: كونوا نصارى، وكـ﴿ قَالُواْ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ﴾ [الذاريات: ٥٢] أي قال بعضهم: ساحر، وقال بعضهم: مجنون، ومنه:

حتى خَضَبْتُ بما تحدَّرَ مِنْ دَمِي ... أكنافَ سرجي أو عِنَانَ لِجَامِي[٣]

---

(١) انظر شرح الكافية (٣/ ١٢٢٠)، عمدة الحافظ (٦٢٣)، المغني (١/ ٦٢).

(٢) في (ب) «الإيهام».

(٣) لقطري بن بن الفجاءة جعونة بن مازن بن يزيد المازني (... - ٧٨هـ)
أحد زعماء الخوارج، وشعرائها البارزين، لقب أمير المؤمنين، واختلف في اسم (الفجاءة) فقيل: جعونة، وقيل: مازن، سمي بذلك لغيابه دهرًا باليمن ثم مجيئه فجأة، والشاعر من (قطر) بالقرب من البحرين، مات قتيلاً. تاريخ الطبري (٧/ ٢٧٤)، الكامل (٤/ ١٧١)، العيني (٢/ ٤٥٢)، الشذرات (١/ ٨٦).
والبيت ثالث أربعة أبيات أوردها أبو تمام في الحماسة (١/ ٨٧)، قبله:

لا يركنن أحد إلى الإحجام ** يوم الوغى متخوّفًا لحِمَام
فلقد أراني للرماح دريَّة ** من عن يميني مرّة وأمامي

وبعده:
ثم انصرفت وقد أَصَبْتُ ولم أُصَبْ ** جَذَعَ البصيرةِ قارح الإقدام

الإحجام: التأخر والنكوص، الحمام: الموت، الدريّة: الناقة ترسل مع الوحش لتستأنس بها ثم يستتر بها الصائد ويرمي الوحش، ويروى (درئية) بالهمز، الحلقة التي يرمي فيها المتعلم، فالمراد على الأول: أنه يصير سترة لغيره من الطعن كما تكون تلك الناقة سترة على الصائد، وعلى الثاني: أن الطعن يقع فيه كما يقع في تلك الحلقة، دمي: قيل إنما أراد دم من قتله، أضافه إلى نفسه لأنه أراقه، وهو المناسب لمعنى البيت بعده، أكناف السرج: جوانبه، عنان اللجام: سيره الذي تمسك به الدابة، جذع: شاب، قارح: كبير السن.
ارتشاف الضرب (٢/ ٦٤٠)، شرح أبيات المغني (٣/ ٣١٠).

أي: تارةً أكناف سرجي، وتارةً عِنَانَ لجامي.

وللتَّقسيم كالكلمة: اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ، وللإضراب نحو: ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [الصافات: ١٤٧] أي بل يزيدون، ولمطلق الجمع نحو:

.... لنفسِي تُقَاهَا أو عَلَيْهَا فجُورُها[1]

أي: وعليها.

ومنه: ﴿ أَن تَأْكُلُواْ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ ﴾ [النور: ٦١]، إلخ وقد تأتي لبعض هذه الأشياء بعد الطلب أيضًا.

(وَأَمْ) وهي نوعان:

١. المتصلة: وهي إمَّا مسبوقة بهمزة التعيين، أي بهمزة تدخل على أحد المستويين في الحكم، في ظَنِّ المتكلم بعد ثبوت أحدهما عنده غير معين، فيُطْلَبُ بها وبـ«أم» تعيينُ المحكوم عليه منهما، فإذا قيل: أزيدٌ عندك أم أبوه؟ فهو عالم بأن أحدهما عندك لكنه جاهل لعينه، وسؤاله بـ«أم» والهمزة عن تعيينه، فيقال في الجواب: زيدٌ، أو يقال: أبوه، ولا يقال: لا، ولا: نعم، ولا أحدهما، وعلامتُها: أن تغني عنها وعن الهمزة

---

(١) وقد زعمت ليلى بأنِّي فَاجِرٌ ** ....

قائله: توبة بن الحمير بن حزم بن كعب العامري (... - ٨٥هـ)

شاعر من عشاق العرب المشهورين، أحب ليلى الأخيلية وخطبها، فرده أبوها وزوجها غيره، فصار شعره نسيبًا وتشبيبًا بها، فاشتهر أمره، وكثرت أخباره، قتله بنو عوف بن عقيل.

الأغاني (٦٧، ٨٣)، الآمدي (٦٨)، فوات الوفيات (١/ ٩٥).

والبيت من قصيدة لتوبة يذكر فيها ليلى بنت عبد الله الأخيلية، أولها:

نأتك بليلى دارُها لا تزورها ** وشطَّت نـواها واستمر مريرها

وقبل الشاهد:

وقد رابني منها صدود رأيته ** وإعراضُها عن حاجتي وبُسُورُها

نأتك بليلى دارها: الباء للتعدية، أي: جعلتْ الدارُ ليلى نائية عنك، وهذا من المقلوب، والأصل: نأت عنك ليلى بدارها، شطت: بعدت، النوى: النية التي ينويها المسافر، المرير: المرارة، البسور: تقليب الوجه والتعبيس. القالي (١/ ٨٨)، المغني (١/ ٦٢)، الهمع (٢/ ١٣٤)، شرح أبيات المغني (٢/ ٢٠، ٢٦).



«أيٌّ» الاستفهامية، وتتوسط بين مفردين غالبًا نحو: ﴿ ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ ﴾ [النازعات: ٢٧] أي: أيكما أشدُّ؟ ﴿ وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٩] أي وما أدري أيُّ الأمرين: القربُ أو البعدُ كائن، أو بين جملتين ليستا في تأويل المفرد نحو: ﴿ إِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُۥ رَبِّىٓ أَمَدًا ﴾ [الجن: ٢٥] أي: ما أدري أي الأمرين حاصل.

وإمَّا مسبوقة بهمزة التسوية وهي الواقعة بعد / سواء، وما أبالي، ولا أدري، وليت شعري، ٢١٩/أ ونحوها مع وقوع «أم» بين جملتين في تأويل المفرد، فيصح حلول المصدر محلهما كـ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ [المنافقون: ٦] أي استغفارك لهم وعدمه سواء.

ولستُ أُبالي بعد فقديَ مالكا ... أموتيَ ناءٍ أم هو الآنَ واقعُ[1]

أي: لا أبالي بِبُعْدِ موتي ووقوعِه الآن.

لست أدري إذْ أكثروا العذلَ فيها ... أعدوٌّ يلومني أم صديق؟[2]

---

(١) لمتمم بن نويرة اليربوعي.

والبيت من قصيدة له في رثاء أخيه مالك بن نويرة، وهو مفرد في مراجعي.

الارتشاف (٢/ ٦٥٣)، المغني (١/ ٤١)، العيني (٤/ ١٣٦)، التصريح (٢/ ١٤٢)، الهمع (٢/ ١٣٢)، الصبان (٣/ ٩٩)، شرح أبيات المغني (١/ ١٩٩، ٢٠٢).

(٢) لعدي بن زيد العبادي.

وقبل الشاهد:

بكر العاذلون في وضح الصبح يقولون لي ألا تَسْتفِيقُ

ويلومُونَ فيك يا ابنة عبد الله والقلبُ عندكم مَوَهُوقُ

وبعده:

زانها حسنُها وفرعٌ عميمٌ ** وأثيثٌ، صلت الجبين أنيقُ

يروى (ما له لا يفيق) و(العذل عندي ... أو صديق)

مَوَهُوق: مربوط بالوَهَقِ، وهو حبل تشد به الإبل والخيل لئلا تَنِدَّ. عميم: طويل، أثيث: كثير، صلت الجبين: واضحة، أو بيضا، أو ملساء الجبين. الأغاني (٥/ ١٦٧، ١٧٣)، اللسان (صلت) (أثث) (٢/ ٥٣، ١١٠)، (وهق) (١٠/ ٣٨٦)، الخزانة (٤/ ١٣٠).

أي لا أدري بلوم العدو ولوم الصديق، أي: هما سيّان عندي[(١)]، و«صديق» مبتدأ حذف خبره، أي: أم صديقٌ يلومني، لما علم من وجوب توسُّطِها بين جملتين.

والفرق بينهما كما فُهِمَ أنّ المسبوقة بهمزة التعيين لا تقع إلا بين مفردين غالبًا، أو بين جملتين ليستا في تأويل المفرد، والكلام معها إنشاء؛ لأنه استفهام حقيقي، فتستحقُّ جوابًا، وهو التعيين كما مرَّ، وأن المسبوقة بهمزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين في تأويل المصدر، والكلام معها خبر؛ لأن المعنى ليس على الاستفهام فلا تستحق جوابًا.

وتُسَمَّى «أم» فيهما متصلةً؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يَستغني أحدهما عن الآخر، ومعادلةً؛ لمعادَلَتِها الهمزة في إفادة التسوية في الثاني، وإفادة الاستفهام في الأول، وهي عاطفة فيهما.

وقد تحذف همزتها حيث لا لَبْس، وأجاز قومٌ حذفَ «أم» بمعطوفها[(٢)]، وقومٌ حذفَ معطوفها بدونها[(٣)]، وقومٌ حذفَ ما عطفت عليه[(٤)].

٢. المنقطعة[(٥)]: وهي الخالية عن ذلك كله، ومعناها الإضراب كـ«بل» وهي حرف ابتداء، أي تُبْتَدأ بعده الجُمل، فلا تدخل على المفرد خلافًا لابن مالك[(٦)]، ولا يُعطف بها خلافًا لابن جني[(٧)]، وإذا وقع بعدها مفرد قُدِّرَ له ما يَتِمُّ به جملة، نحو: «إنّها لإبلٌ أم شاءٌ؟»[(٨)] أي: بل أهي شاء؟ وإنّ هناك لإبلاً أم شاءً، أي: بل أرى شاء، وهو اسم جمع شاة.

---

(١) وقد يكون المعنى أنه تشابه لديه الصديق والعدو في توجيه اللوم.

(٢) سمع منه قول الهذلي: دعاني إليها القلب إني لأمره ** سميع، فما أدري أرشد طلابها

التقدير: أم غي.

(٣) انظر المغني (١/ ٤٣).

(٤) ممن أجاز ذلك الواحدي والزمخشري. انظر: الكشاف (١/ ٣١٣)، المغني (١/ ٤٤).

(٥) سميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين.

(٦) التسهيل (١٧٦).

(٧) المحتسب (١/ ٩٩)، اللمع (١٨١).

(٨) انظر الكتاب (١/ ٤٨٤)، المفصل (٣٠٥)، ابن يعيش (٨/ ٩٧)، رصف المباني (١٨٠).

ثم هي قد تكون للإضراب المحض نحو: ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ﴾ [الرعد: ١٦] أي بل هل.

فليتَ / سُلَيْمَى في المَنَامِ ضَجِيعَتِي هُنَالِكَ أوفي جنَّةٍ أم جَهَنَّمِ[1] ٢١٩/ب

أي بل ضجيعتي في جهنم، إذْ لا معنى للاستفهام مع التمني.

وقد تقتضي معه[2] استفهامًا حقيقيًا، كقولهم: «إنها لإبل أم شاء؟» أي: بل أهي شاء؟ أو استفهامًا إنكاريًا، نحو: ﴿ أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ ﴾ [الطور: ٣٩] أي: بل أله البنات؟ إذ لو قدر محض الإضراب لزم إثبات البنات له سبحانه وتعالى عن ذلك.

وقد تأتي للاستفهام المحض نحو:

كذبتْك عينُك أم رأيت بواسط غَلَسَ الظَّلامِ من الرَّبَابِ خَيَالا[3]

---

(١) لعمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي (٢٣-٩٣هـ).

شاعر رقيق، من طبقة جرير والفرزدق، ولد ليلة وفاة عمر بن الخطاب فسمي باسمه، نفاه عمر بن عبد العزيز إلى (دهلك) لتعرضه للنساء والتشبيب بهن، ثم ركب البحر فمات هو ومن معه في السفينة.

الشعر والشعراء (٢١٦)، الأغاني (١/ ٣٣، ٩٧)، المرزباني (٢٠١، ٢٠٦)، الخزانة (١/ ٢٤٠).

والبيت ثالث ثلاثة أبيات للشاعر، وقبل الشاهد:

فيا ليت أني حين تدنو منيَّتي ** شممت الذي ما بين عينيك والفم
وليت طهوري كان ريقك كلُّه ** وليت حنوطي من مشاشك والدم

الحنوط: طيب يخلط للميت من مسك وعنبر وكافور وصندل ونحوها، المشاش: رؤوس العظام اللينة التي يمكن مضغها. ويروى (في الممات ضجيعتي) و(أم في جنة..) هنالك: أي في القبر. ديوانه (٣٨٨)، شرح الكافية (٣/ ١٢١٩)، العيني (٤/ ١٤٣، ١٤٤)، الأشموني (٣/ ١٠٥)، التصريح (٢/ ١٤٤).

(٢) مع الإضراب.

(٣) للأخطل غياث بن غوث بن الصلت التغلبي (١٩-٩٠هـ).

نشأ على المسيحية في (الحيرة) بالعراق، واشتهر في عهد بني أمية ومدح خلفاءهم، وهجا جريرًا والفرزدق فتناقل الرواة شعره.

الشعر والشعراء (١٨٩)، الأغاني (٧/ ١٦٩، ١٨٨)، الآمدي (٢١)، الخزانة (١/ ٢١٩، ٢٢١).

والبيت مطلع قصيدة له هجا بها جريرًا، وبعده:

وتعرضت لك بالأبالخِ بعدما ** قطعت بأبرقَ خلةً ووصالاً

=

أي هل رأيت؟ كذا قالوا تبعًا لأبي عبيدة[١]، مع إمكان حمله على حذف الهمزة، أي: أكذبتك عينك فيما تراءته أم رأيت صدقًا بواسط... إلخ؟ أو على أنها للإضراب الصِّرف، وما قبلها خبر صِرف، أي: كذبتْك عينُك فيما رأيت بل رأيتَ حقًّا بواسط.

ولا تزاد خلافًا لابن هشام[٢] تبعًا لأبي زيد[٣]، وأما قوله[٤]:

يا ليت شعري -ولا مَنْجَى من الهرم- أم هل على العيش بعد الشيبِ من ندمِ[٥]

=

وتغوّلت لتروعنا جِنّيّةٌ ** والغانياتُ يُرِينَكَ الأهوالاَ

كذبتك عينك: استعملت العرب الكذب في موضع الخطأ، يعني أن عينه أخطأت في دعواها أنها رأت الرباب في المنام، بل إنما رأت خيالها لا نفسها، واسط: مدينة اختطها الحجاج بالعراق، غلس الظلام: آخر الليل. الرباب: اسم امرأة، الخيال: الطيف يراه النائم يخيل إليه أنه عين الذي رآه، الآبالخ: جمع بليخ -على غير قياس- وهو نهر بالرقة: بفتح الراء وتشديد القاف، مدينة مشهورة على ضفة شرقي الفرات. أبرق: موضع، الخلة: بالضم الصداقة، تغلوت: تلونت، تروعنا: تخوفنا، الغانية: الحسناء التي استغنت بحسنها عن الزينة.

سيبويه (١/ ٤٨٤)، المقتضب (٣/ ٢٩٥)، معجم البلدان (٥/ ٣٤٨)، المغني (١٨٤٥)، التصريح (٢/ ١٤٤)، شرح أبيات المغني (١/ ٢٣٥، ٢٤٠)، الخزانة (٤/ ٤٥٢، ٤٥٥).

(١) انظر المغني (١/ ٤٥)، التصريح (٢/ ١٤٤).

معمر بن المثنى التيمي ولاء، البصري (١١٠، أو ١١١، أو ١١٤، أو ١٠٨، أو ١٠٩ - ٢٠٩، أو ٢١١، أو ٢١٠، أو ٢١٣، أو ٢٠٨، أو ٢٠٧هـ).

عالم بالعربية والأخبار والأنساب، ولد ومات بالبصرة، من تصانيفه الكثيرة: «مجاز القرآن»، و«غريب بطون العرب». تاريخ بغداد (١٣/ ٢٥٢، ٢٥٨)، نزهة الألباء (١٣٧)، بغية الوعاة (٢/ ٢٩٤، ٢٩٦).

(٢) المغني (٢/ ٤٨).

(٣) انظر: المرجع السابق.

(٤) ساعدة بن جؤية أخو بني كعب بن كاهل بن الحارث الهذلي (... - ...).

شاعر مخضرم، أسلم ولم تكن له صحبة، قيل: شعره محشو بالغريب والمعاني الغامضة، له ديوان مطبوع. الآمدي (٨٣)، العيني (٢/ ٥٤٤)، الأعلام (٣/ ٧٠).

(٥) البيت مطلع قصيدة للشاعر رثى بها قومًا أصيبوا يوم (مَعْيَط) بفتح الميم وسكون العين وفتح المثناة، ماء لمزينة، وبعده:

أم هل ترى أَصُلاَتِ العيش نافعةً ** أم في الخلود ولا بالله من عَشَمِ

إن الشـباب رداءُ مَـنْ يَزِنْ تَرَهْ ** يكسى الجمال ويُفْنِدْ غير مُحْتَشِمِ

=



فعلى حذف الشق الأول وأصله: يا ليت شعري ولا مَنْجَى من الهرم هل منه مَنْجَى أم هل على العيش ... إلخ؟ أو يا ليت شعري هل منجى من الهرم ولا مَنْجَى منه أم هل على العيش ... إلخ؟

(وَثُمَّ) ويقال فيها «فُمَّ» بالفاء، و«ثُمَّتَ» بتاء التأنيث ساكنة ومفتوحة، وهي للجمع والترتيب والتراخي، نحو: ﴿ فَأَقْبَرَهُۥ ۝ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴾ [عبس: ٢١-٢٢].

وقد تكون على الأصح[1] للتعقيب: ومنه خلافًا للجمهور «أعجبني ما صنعتَ اليومَ ثم ما صنعتَ أمسِ أعجبُ»؛ لأنها فيه لترتيب الإخبار ولا تراخي بين الإخبارين.

وقد تأتي للاستئناف: كما اقتضاه (صريحًا)[2] صنيعُ جماعةٍ[3] كابن مالك[4] وابن هشام[5] والأزهري[6]، فلا تعطف أصلاً، كقراءة الرفع[7] في ﴿ ثُمَّ يُدْرِكُهُ ٱلْمَوْتُ ﴾ [النساء: ١٠٠].

=

يروى (يا للرجال ألا منجى من الهرم). أصلات: جمع أصلة ووصلة، وهو اتصال العيش. بالله: متعلق بـ(أقسم) محذوفًا، عشم: طمع، أي والله لا طمع في الخلود واتصال العيش. يزن: من زانه يزينه. يفند: يتكلم بالقبيح ويخلط في كلامه، الاحتشام: الانقباض والحياء.

شرح أشعار الهذليين للسكري (٣/ ١١٢٢، ١١٣٨)، المغني (١/ ٤٨)، الأشموني (٣/ ١٠٥)، الهمع (٢/ ١٣٤)، الخزانة (٣/ ٤٥٣)، شرح أبيات المغني (١/ ٢٨٤، ٢٨٦).

(١) وهو رأي الفراء. انظر المغني (١/ ١١٨)، والأخفش، التصريح (٢/ ١٤٠).

(٢) سقطت من (ب)، وأهملت الياء في (ج).

(٣) قال الفراء: العرب تستأنف بثم والفعل الذي بعدها قد مضى قبل الفعل الأول، من ذلك أن يقول الرجل: قد أعطيتك ألفًا ثم أعطيتك مثل ذلك مالاً. انظر الارتشاف (٢/ ٦٣٩).

(٤) التسهيل (١٧٥)، وانظر المساعد (٢/ ٤٥١).

(٥) في الأوضح (٣/ ٣٦٣)، قال: «وأمّا (ثُمَّ) فللترتيب والتراخي ... وقد توضع موضع الفاء».

(٦) التصريح (٢/ ١٤٠، ١٤١).

الشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد الجرجاوي (٨٣٨تقريبًا - ٩٠٥هـ).

زين الدين، مصري، شافعي، نحوي لغوي، ولد في (جرجا) من الصعيد، ونشأ وعاش في القاهرة، مات عائدًا من الحج قبل دخولها. من كتبه: «المقدمة الأزهرية»، و«شرح الآجرومية».

الضوء اللامع (٣/ ١٧١، ١٧٢)، الشذرات (٨/ ٢٦)، معجم المؤلفين (٤/ ٩٦).

(٧) وبها قرأ النخعي وطلحة بن مصرف. الدر المصون (٤/ ٨٢)، وقد تقدمت في (ص١٦٥/ ب).

وكقوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓ ﴾ [العنكبوت: ١٩] لأن الإعادة لم تقع حتى يَرَوْهَا.

وقد تزاد عند الأخفش[1] / والكوفيين فيما حكاه المهاباذي[2] نحو: ٢٢٠/أ

.... وَثُــمَّ إِذَا أصـبحتُ أصـبحتُ غادِيَـا[3]

(وهي[4] والواو والفاء: في نحو: ﴿ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴾ [المائدة: ١٠٤]، ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُوا ﴾ [الروم: ٩]، ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾ [يونس: ٥١] عاطفات على ما قبل الهمزة المُقَدَّمَةِ

---

(١) انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٦٣٩)، المغني (١/ ١١٧)، الأشموني (٣/ ٩٠).

(٢) انظر المراجع السابقة.

أحمد بن عبد الله المهاباذي (... - بعد ٤٧١هـ).

نحوي ضرير، نسبته إلى (مهاباذ) قرية بين قم وأصبهان، تتلمذ على الشيخ عبد القاهر الجرجاني، وله «شرح اللمع لابن جني». معجم الأدباء (٣/ ٢١٩)، بغية الوعاة (١/ ٣٢٠)، هدية العارفين (١/ ٨١).

(٣) أراني إذا ما بِـتُّ بِتُّ عـلى هـوىً ** ....

لزهير بن أبي سلمى.

ورواية الديوان (وأني إذا أصبحت) ولا شاهد على هذه الرواية، ورواه بعض النحاة ومنهم ابن هشام في المغني (١/ ١١٧):

أراني إذا أصبحتُ أصبحتُ ذا هـوىً ** فثم إذا أمسيتُ أمسيتُ غَادِيَا

والبيت من قصيدة أولها:

ألا ليت شعري هل يرى الناس ما أرى ** من الأمر أو يبدو لهم ما بدالِيَا

وقبل الشاهد:

وإني مـتى أهبـط مـن الأرض تَلْعَةً ** أجـد أثرًا قبلي جديدًا وعَافِيَا

وبعده:

إلى حفـرة أهــدى إليهـا مقيمـة ** يحـث إليها سائق من ورائيا

التلعة: مجرى الماء، العافي: الدارس الممحو، بت على هوى: أي على حاجة لا تنقضي، غاديا: يروى (عاديا) حفرة: أراد القبر. ديوانه (١٠٦، ١٠٨)، سر الصناعة (١/ ٢٦٤)، ابن يعيش (٨/ ٦٩)، المغني (١/ ١١٧)، المساعد (٢/ ٤٥٠)، الأشموني (٣/ ٩٥)، الهمع (٢/ ١٣١)، الخزانة (٣/ ٥٨٨)، (٤/ ٤٢١)، شرح أبيات المغني (٣/ ٣٦، ٣٩).

(٤) أي «ثم».

لأصالتها في التصدير. وبعضهم -كالزمخشري[١]-: أو على محذوف بعد الهمزة، أي: أمكثوا فلم يسيروا؟ أكفرتم به من قبلُ ثُمَّ إذا ما وقع؟

والفخر الرازي[٢]: الواو في الآية للحال، دخلها الإنكار، أي أَحَسْبُهم ذلك ولو كان؟ فهو حال محذوف بعد الهمزة، ويَرُدُّهُ امتناع وقوع نحوه حالاً، بل هي عاطفة على ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا ﴾ أو على محذوف كما مرَّ[٣]، وجواب «لو» محذوف أي: ما تركوا تقليدهم)[٤].

و(حَتَّى) وهي للغاية والتدريج والجمع، وغاية الشيء آخِرُه، والتدريج انقضاء أجزاءِ ما قبلها في الذهن أَوَافَقَهُ الحسُّ أم لا، شيئًا فشيئًا حتى يبلغ المعطوف، ولمعطوفها شروط:

١. كونه اسمًا: فلا تعطف الفعلَ خلافًا لابن السِّيد[٥].

٢. كونه ظاهرًا: فلا تعطف الضمير.

٣. كونه شريكًا في العامل: فيمتنع صُمْتُ الأيامَ حتى يومَ الفطر، بالنصب[٦].

٤. كونه بعضًا من المعطوف عليه، إما تحقيقًا: كجاء الحَجَّاجُ حتَّى المشاةُ، وأكلت السمكةَ حتى رأسَها. ويجوز أيضًا خفضُ «رأس» بجعل «حتى» خافضة، ورفعُه

(١) في (ج) «كالزمخشري»، وانظر الكشاف (١/ ٦٤٩)، (٢/ ٢٤٠).

(٢) في التفسير الكبير (١٢/ ١١١).

(٣) في رأي الزمخشري.

(٤) سقط من (ب).

(٥) إصلاح الخلل (ص١٨٣).

أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (٤٤٤ - ٥٢١هـ).

أديب، نحوي، لغوي، ولد في (بطليوس) بالأندلس، وسكن بلنسية، ومات بها، وله مؤلفات كثيرة منها «الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب لابن قتيبة»، و«المثلث» في اللغة، و«الحلل في شرح أبيات الجمل».

إنباه الرواة (٢/ ١٤١، ١٤٣)، وفيات الأعيان (١/ ٣٣٢، ٣٣٣)، البداية (٢/ ١٩٨)، بغية الوعاة (٢/ ٥٥، ٥٦)، الشذرات (٤/ ٦٤، ٦٥).

(٦) في (ب) «بالنصب إلا إن أردت المبالغة بخرق الشرع والعياذ بالله» والزائد موجود في النسخة الأصلية (أ) إلا أنه وضع عليه خط بقلم الناسخ دلّ على حذفه له وعدم إرادة إدخاله في النص، ومراده بخرق الشرع أن عيد الفطر يحرم صيامه.

بجعلها ابتدائية، وهو مبتدأ حذف خبره، أي حتى رأسُها مأكولٌ، لكن هذا ضعيف، بل منعه أكثر البصريين[1].

وإما تأويلاً، كقوله[2]:

أَلْقَى الصحيفةَ كي يخففَ رحلَه والزَّادَ حتَّى نعلَه أَلْقَاهَا[3]

فيمن نصب «نعله» فإن ما قبلها -وهو «ألقى الصحيفة» و«الزاد»- في تأويل ألقى ما يُثْقِلُه، و«النَّعل» بعضه، ويجوز أيضًا نصبه مفعولاً لمحذوف يفسّره ما بعده، أي: حتى ألقى

---

(١) لأنه لا يجوز عندهم رفع ما بعد (حتى) على أنه مبتدأ إلا إذا كان بعده ما يصلح أن يكون خبرًا. ينظر ابن يعيش (٨/ ٩٦)، شرح التسهيل (٣/ ١٦٧)، الجني الداني (٥٠٥، ٥٠٦).

(٢) اختلف فيه فقيل:

أ- أبو مروان النحوي.

ب- مروان بن سعيد بن عباد النحوي (... - ١٩٠هـ).

شاعر من أهل البصرة، وأحد أصحاب الخليل بن أحمد المتقدمين في النحو المبرزين. المرزباني (٣٩٨)، بغية الوعاة (٢/ ٢٨٤).

ج- المتلمس جرير بن عبد العزى أو -عبد المسيح- من بني ضبيعة (... - ٥٠ ق هـ تقريبًا)

شاعر جاهلي، من البحرين، نادم عمرو بن هند، ثم هجاه فأراد عمرو قتله ففر إلى بُصرى من أرض الشام ومات بها.

الشعر والشعراء (٥٢)، الآمدي (٧١)، معاهد التنصيص (٢/ ٣١٢)، الخزانة (٣/ ٧٣).

(٣) وبعده:

ومضى يظن بريدَ عمرٍو خلفَه ** خوفًا وفارقَ أرضَهُ وقَلاَهَا

البيتان إشارة إلى قصة المتلمس عندما مدح عمرو بن هند فكتب له كتابًا إلى عامله بالبحرين أوهمه أنه أمر له بجائزة، وهو قد أمره بقتله لأنه كان هجا عَمْرًا قبل ذلك، وعندما وصل المتلمس الحيرة، قرئ عليه الكتاب، فرماه في نهر الحيرة وهرب إلى الشام.

الصحيفة: الكتاب، ويروى (الحقيبة) خُرْجٌ يحمل فيه الرجال متاعه، ويروى (الحشية) الفراش المحشي بالقطن أو الصوف ينام عليه. الرحل: الأثاث والمتاع، البريد: الرسول، ومنه قول العرب: «الحمى بريد الموت».

سيبويه (١/ ٥٠)، ابن يعيش (٨/ ١٩)، شرح التسهيل (٣/ ١٦٧)، الرضي (١/ ١٧١)، (٢/ ٣٢٥)، الجني الداني (٥٠١)، المغني (١/ ١٢٤، ١٢٧، ١٣٠)، العيني (٤/ ١٣٤)، الأشموني (٣/ ٩٧)، التصريح (٢/ ١٤١)، الهمع (٢/ ٢٤، ١٣٦)، الخزانة (١/ ٤٤٥، ٤٤٧)، (٤/ ١٤٠)، شرح أبيات المغني (٣/ ٩٦، ٩٩).

نعله، ورفعُه مبتدأ خبرُه الجملةُ، وعليهما «حتى» ابتدائية، وخفضه على أنها حرف جر، وعليه وعلى العطف جملة «ألقاها» مُؤَكِّدَةٌ للجملة قبلها.

وإمّا تشبيهًا بأن يكون كالبعض في شِدَّة الاتصال كأعجبتني الجارية حتى كلامُها، ويمتنع: حتى ولَدُها.

والضابط أنه حيث صَحَّ الاستثناءُ المُتَّصلُ صَحَّ دخولُ «حتى» وإلاّ فَلاَ.

٥. كونه غاية لما قبلها في زيادة أو نقص حِسِّيَّيْنِ: كفلان يهب الأعدادَ الكثيرةَ حتى الألوفَ، والمؤمن يُجزى بالحسناتِ حتى مثقالِ الذَّرةِ، أو معنَوِيَّين: كمات الناسُ حتى الأنبياءُ عليهم الصلاة والسلام، وغلبك الناسُ حتى النساءُ.

/ (وَبَلْ) وهي للإضراب أي: الإعراض عن الشيء، وشرطُ العطف بها: إفرادُ معطوفها، وتَقَدُّمُ إثباتٍ أو أمرٍ أو نفيٍ عليها، وهي بعد الأَوَّلَيْنِ: لنقل حكم ما قبلها لما بعدها، كجاء زيدٌ بل أبوك، ورأيت زيدًا بل أباك، وامرر بزيدٍ بل أبيك، أي بل جاء أبوك، وبل رأيت أباك، وبل امرر بأبيك، وما قبلها كالمسكوت عنه، فكأنه لم يَجْرِ عليه حكم بشيء. ٢٢٠/ب

وبعد الأخيرين: لتقريرِ حكمِ ما قبلها وإثبات نقيضه لما بعدها، كما جاء زيد بل أبوك، أي: بل جاء أبوك، ولا تمرُ بزيد بل أبيك، أي بل امرر بأبيك، وزيد منفي عنه المجيء والمرور، وتقديرُ العاملِ بعدها إنما هو تفسيرُ معنى لا تفسيرُ صناعة، إذ لا حذف ألبتة.

وأجاز المبرّد[1] وابن عبد الوارث[2] بعدَهما[3] أيضًا أن تنقل حكم ما قبلها لما بعدها، وتصيّر ما قبلها كالمسكوت عنه، كما في الإيجاب، فعليه يجوز ما زيد قائمًا بل قاعدًا، بالنصب، على معنى:

---

(١) المقتضب (١/ ١٥٠).

(٢) انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٦٤٤)، المغني (١/ ١١٢).

محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث (... - ٤٢١هـ).

من أهل (نيسابور) أخذ عن خاله أبي علي الفارسي، ورحل إلى مكة، واستقر في جرجان وتصدر فيها للتدريس، وكانت وفاته فيها.

الوافي بالوفيات (٣/ ٩)، بغية الوعاة (١/ ٩٤)، الأعلام (٦/ ٩٩).

(٣) النفي والنهي.

بالنصب، على معنى: بل ما هو قاعدًا، فيكون القعود منفيًا، والقيام مسكوتًا عنه، وهي عاطفة ولا حذف.

وأوجب غيرُهما الرفعَ على حذف مبتدإٍ[1]، أي: بل هو قاعد، فيكون القعود مثبتًا، والقيام منفيًا، وهي ابتدائية على حذف المبتدأ، لا عاطفةٌ، وعليه استعمال العرب. (نَعَمْ إن قلت: «قائمًا» غلطًا، فأبدلت منه «قاعدًا» فأعطف نَصْبًا فيه، وخفضًا في نحو: ما هو بقائمٍ بل قاعدٍ)[2].

وتُزَادُ «لا» قبل «بل» في الإيجاب؛ لتوكيد الإضراب، كـ:

وجهك البدر لا بل الشمس ....[3]

وفي السَّلْب؛ لتوكيد تقرير ما قبلها، كلا تضربْ زيدًا لا بل عمرًا، ويقال: لا بل، ونابل، ولابن، ونابن، بمعنى[4].

وإذا تلتها جملةٌ فهي حرف ابتداء، لا عاطفة لها على الصحيح[5].

(وَلاَ) وهي لنفي الحكم عما بعدها وقَصْره على ما قبلها، وشرطُ العطفِ بها:

إفرادُ معطوفها باتفاق، وتقدمُ نداءٍ خلافًا لابن سعدان[6] كيابنَ أَخِي لا ابْنَ عَمِّي، أو

---

(١) ينظر: رصف المباني (٢٣٠، ٢٣١)، التصريح (٢/ ١٤٨).

(٢) سقط من (ب).

(٣) .... لو لم ** يقض للشمس كسفة أو أفول

لا يعرف قائله.

الكَسْفَةُ: المرَّة من الكسوف، وهو ذهاب ضوء الشمس. والأفول: من أفل الشيء إذا غاب.

والبيت وحيد في: المغني (١/ ١١٣)، المساعد (٢/ ٤٦٥)، الأشموني (٣/ ١١٣)، التصريح (٢/ ١٤٨)، الهمع (٢/ ١٣٦)، شرح أبيات المغني (٣/ ١٢، ١٤).

(٤) انظر الارتشاف (٢/ ٦٤٤).

(٥) انظر الجني الداني (٢٥٣).

(٦) في (ب) «سعيدان» وهو خطأ، وانظر المغني (١/ ٢٤٢).

محمد بن سعدان الضرير الكوفي (١٦١-٢٣١هـ).

نحوي، مقرئ، ولد ببغداد، وأخذ القراءات عن أهل مكة والمدينة والشام وغيرهم له مصنفات في القراءات والنحو منها: «الجامع»، و«المجرَّد».

=

إثباتٍ كجاء زيد لا أبوه، أو أمْرٍ كأكْرِم زيدًا لا عمرًا، قال أبو حيان: «وكالأمر التحضيض كهلاَّ تكرم زيدًا لا عمرًا، والدعاءُ كغَفَر الله / تعالى للمسلم لا للكافر، وأجاز الفراء: لعل زيدًا لا عمرًا قائم» انتهى[1]. ٢٢١/أ

وتعانُدُ متعاطفيها، بأن لا يَصْدُقَ أحدُهما على الآخر، وناقش فيه الدماميني[2]، فيمتنع: جاءني رجلٌ لا زيدٌ، وأكرم رجلاً لا زيدًا؛ لأن زيدًا يصدق عليه أنه رجل، وعَدَمُ اقترانِها بعاطف، فإذا قيل: جاء زيد لا بل عمرو، فـ«لا» رَدٌّ لما قبلها، أو ما جاء زيد ولا أبوه، فـ«لا» لتوكيد النفي.

(وَلَكِنِ) الخفيفة وضعا، وهي للاستدراك، وشرطُها تقدم نفيٍ أو نهيٍ عليها، وإفرادُ معطوفها، وعدمُ اقترانِه بالواو، وتفيد تقريرَ حكمِ ما قبلها، وإثباتَ نقيضِه لما بعدها، كما مررتُ برجلٍ طالحٍ لكن صالحٍ، أي: لكن مررتُ بصالحٍ، ولا تكرم زيدًا لكن عمرًا، أي: لكن أكرم عمرًا، وهذا تفسير معنى، وإلاَّ فَلاَ فِعْلَ مقدَّرٌ بعدها.

فإن تَلَتْها جملةٌ فهي حرفُ ابتداءٍ واستدراك، وإنْ تقدَّمها أمرٌ، أو إثباتٌ، أو الواو، فكذلك، فإن كان بعدها مفرد قدر معه ما تَتِمُّ به الجملة، نحو: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، أي ولكن كان رسول الله.

ولا يجوز في الاختيار: قام زيدٌ لكن أبوك، بل لا بد من ذكر الخبر فتقول: لكن أبوك لم يقم، خلافًا للكوفيين[3] أجازوا وقوعها بعد الإيجاب أيضًا أمرًا أو خبرًا فتكون كـ«بَلْ» مطلقًا.

=

تاريخ بغداد (٥/ ٣٢٤)، نزهة الألباء (٢١٢، ٢١٣)، معجم الأدباء (١٨/ ٢٠١، ٢٠٢)، غاية النهاية (٢/ ١٤٣)، البغية (١/ ١١١).

(١) باختصار وتصرف في بعض الألفاظ. انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٦٤٥).

(٢) بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر المخزومي الإسكندري (٧٦٣ - ٨٢٧، أو ٨٢٨هـ).
نحوي، أديب، فقيه، ولد في الإسكندرية، وسكن القاهرة، ودَرَّس العربية بالأزهر، ثم تحول إلى دمشق، توفي بكلبرجاء في الهند، من مؤلفاته: «شرح مغني اللبيب»، و«تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد».
الضوء اللامع (٧/ ١٨٤، ١٨٧)، البغية (١/ ٦٦، ٦٧)، الشذرات (٧/ ١٨١، ١٨٢)، البدر الطالع (٢/ ١٥٠، ١٥١).

(٣) انظر الجني الداني (٥٣٥)، المغني (١/ ٢٩٢)، التصريح (٢/ ١٤٧).

و(إمَّا) بكسر الهمزة، وتميم وقيس وأسد تفتحها[١]، ويقال: «إيما» بإبدال ميمها الأولى ياء تحتية كسرًا وفتحًا[٢]، وهي عند سيبويه[٣] والجمهور مركبة من: «إن» و«ما».

وشرطُ العطفِ بها أن تسبقَ بمثلها، وتُقْرَنَ بالواو في غير شذوذ، كجاءني إمَّا زيدٌ وإمّا أبوك، وهي كـ«أو» في جميع معانيها السابقة، وتفارقُها في أنَّ «أو» يفتتح الكلام معها على الجزم، ثم يَطْرَأُ الشَّكُ وغيرُه، ولهذا لم تُكَرَّرْ، و«إمَّا» يُبْنى الكلام معها من أول الأمر على ما جيء بها له من شَكٍّ وغيره، و لهذا كررت حَتْمًا في غير ندور.

والأصح[٤] أنها ليست عاطفة بل حرف تفصيل، أُتِي به[٥] لإفادة / المعاني المذكورة في ٢٢١/ب «أو» كما أن الأُوْلى حرف تفصيل باتفاق وإنما العطف معها بالواو.

وقد يستغنى عنها بـ«أَوْ» كقام إمَّا زيدٌ أو أبوك، وعن الأُوْلى بالثانية، كقام زيد وإما أخوك، أي: إمَّا زَيْدٌ، وعن الثانية بـ«إن» الشرطية مدغمة في «لا» النافية، نحو: إما أن تكون أخي بصدق وإلاَّ فاتركني[٦].

وقد تُحذفُ «ما» بناء على أنها مركبة منها ومن «إنْ» نحو:

قتلـــتَ بِـــه أخـــاك بخـــير عـــيش ... فـــإن حربًـــا حُـــذَيْفَ وإنْ ســـلامًا[٧]

---

(١) انظر الجني الداني (٤٩١).

(٢) في (ج) «أو فتحا» وجاء هذا الإبدال في قول الشاعر:

يا ليتما أُمُّنا شالت نعامتها ** أَيمَا إلى جَنَّةٍ أَيمَـــا إلى نـــارِ

انظر المغني (١/ ٥٩).

(٣) الكتاب (١/ ١٣٥).

(٤) وهو المنقول عن يونس وأبي علي وابن كيسان. انظر الجني الداني (٤٨٧).

(٥) في (ج) «بها».

(٦) ومنه قول المثقب العبدي:

فإما أن تكون أخي بحقٍ ** فأعرف منك غَثِّي أو سميني

وإلا فاطَّرحني واتخذني ** عـــدوًّا أتقيـــك وتتقـــيني

المفضليات (٢٩٢).

(٧) لقيس بن زهير في مالك بن زهير بن بدر.

والبيت مفرد في الارتشاف (٢/ ٦٤٢)، أمثال العرب للضبي (١/ ١٠٣)، وروايته: «أخاك وخير سعد».

أي: فإما تحاربُ حربًا يا حذيفَةُ، وإمّا تسالمُ سلاما.

وقد تُحذف الواو قبلها مع كونها منوية.

مثال عطف الاسم على مثله مرفوعًا (كَجَاءَ زيدٌ ثُمَّ عَمْروٌ، وَ) منصوبًا (أَكْرِمِ، زيدًا وَعَمْرًا) ومجرورًا (باللُّقا والمَطْعَمِ).

ومثال عطف الفعل على الفعل (وَفِتْيَةٍ) هو مجرور بـ«رُبّ» مقدرة بعد الواو على الصحيح[1]، ومحلُّه رفع بالابتداء؛ لأن الأصح[2] أن «رُبَّ» زائدة من حيث الإعراب، و(لَمْ يَأْكُلُوا) خبره ولا حذف، أو على حذف نعته[3]، أو هو نعته والخبر محذوف (وَيَحْضُرُوا) معطوف على «يأكلوا» مجزوم بما جزم به، و(حتى) حرف جر على الصحيح[4]، وهي هنا بمعنى «إلا» الاستثنائية في الانقطاع، و(يَفُوتَ) مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة وجوبًا بعد «حتى» أي إلا أن يفوت (أو يَزُولَ) معطوف بـ«أو» على «يفوت» منصوب بما نصب به، و(المُنْكَرُ) تنازع فيه «يفوتَ» و«يزولَ» فأعمل فيه «يزولَ» لقُرْبِه كما هو المختار[5]، وأعمل «يفوتَ» في ضميره فاستتر فيه، ولم يَجُزْ حذفُه وإن عاد الضمير فيه إلى متأخر لفظًا ورتبة، لأنه عمدة.

خاتمة: الغالب أنّ ضمير الرفع المتصل لا يُعطف عليه ولا يؤكد بالنفس والعين إلا بفاصل ما، وأوجبه الجمهور، كـ﴿ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾ [الأنعام: ١٤٨] وأكرمتُه نفسي، فـ﴿ ءَابَآؤُنَا ﴾ / معطوف على «نا» وقد فصل بـ«لا» و«نفسي» تأكيد للتاء، وقد فصل بهاء المفعول. ٢٢٢/أ

وأنَّ ضمير الخفضِ لا يُعطف عليه إلا بإعادة الخافض حرفا كان أو اسمًا، وأوجبه الجمهور[6] نحو: ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ﴾ [فصلت: ١١]، ﴿ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ ﴾ [البقرة: ١٣٣]،

---

(١) خلافًا للمبرد والكوفيين إذ الواو عندهم حرف جر لنيابتها عن (ربّ). راجع الإنصاف (١/ ٣٧٦، ٣٨٠)، الجنى الداني (١٨٥).

(٢) انظر المغني (١/ ١٣٦).

(٣) أي المبتدأ (فتية).

(٤) لأنها لا تعطف الفعل خلافًا لابن السيد راجع (ص ٢٢٠/ أ).

(٥) عند أهل البصرة.

(٦) جمهور البصريين، وذهب الكوفيون ويونس والأخفش إلى جواز العطف دون إعادة الخافض، واختاره أبو علي الفارسي. انظر الأشموني (٣/ ١١٤).

إلا الضمير المجرور بلولا ولوما، فلا يُتْبَع إلا بالرفع على المحل وهو الابتداء، سواءٌ أَعَدْتَهما معه أو لا[(١)] كلولاك وأخوك، ولولاه وأنت، ولولاهما نفساهما، ولولاك ولولا أخوك؛ لأنهما لا تجران إلا الضمير المتصل فقط، ومنع مطلقًا أبو حيان إتباعه[(٢)].

نَعَمْ مَنْ جَعَلَه ضميرَ نصبٍ لا يجيز إتباعه لا منصوبًا؛ لأنه لا يَنْصِبُ عنده سوى الضمير المتصل فقط، ولا مرفوعًا؛ لأنه لا محل له سوى النصب، ومن جعله لا محل له فكذلك لا يُجيز أصلاً إتباعه، والظاهر جواز رفع تابعه على التوهم في كل رأي (بل وجواز[(٣)] رفعه أو نصبه على المحل، لتساهلهم في الثواني)[(٤)].

قيل: ومن العواطف «ليس» كمررت بزيد ليس أخيه[(٥)].

و«إلاّ»[(٦)] الاستثنائية في نحو: ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ [النساء: ٦٦].

و«أيْ» في نحو: هذا غضنفرٌ أيْ: أسد[(٧)].

و«لولا» كمررتُ بزيد فلولا أخيه[(٨)].

و«أَيْنَ» كرأيت زيدًا فأين أباه[(٩)].

و«هلاّ» كمررت بزيد فهَلاَّ أبيه[(١٠)].

---

(١) المناسب لما قبله هنا «أم لا...»، بل الصواب؛ لأن الهمزة تعادل بـ«أم».

(٢) راجع الارتشاف (٢/ ٦٥٨).

(٣) هذا تركيب غريب، فما عهدت (بل) و(الواو) تجتمعان.

(٤) سقط من (ب).

(٥) أثبت ذلك الكوفيون أو البغداديون، على خلاف بين النقلة. انظر المغني (١/ ٢٩٦)، الجني الداني (٤٦٢).

(٦) عند الكوفيين. انظر التسهيل (١٠٢)، الجني الداني (٤٨٠).

(٧) عند الكوفيين أيضًا. انظر الهمع (٥/ ٢٦٤).

(٨) أثبت العطف بها الكسائي راجع الارتشاف (٢/ ٦٣٢)، والهمع (٥/ ٢٦٥).

(٩) عند الكوفيين. انظر الهمع (٥/ ٢٦٥).

(١٠) عند الكوفيين أيضًا انظر الهمع (٥/ ٢٦٤).



و«كَيْفَ» بعد النفي كما مررت بزيدٍ فكيف أخيه[١].

و«مَتَى» كذهبت بزيدٍ فمتى أخيه[٢].

والصحيح منع ليس أخيه، ولولا أخيه، وما بعده، فإن سُمِع منه شيء حُمِلَ على حذف الفعل من غير قياس عليه.

ومن المختلَف فيه أيضًا «حَتَّى، ولكنْ، وإِمَّا، وأَمْ».

---

(١) عطف بها هشام. انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٦٣٢)، الهمع (٥/ ٢٦٥).

(٢) أثبت العطف بها الكسائي راجع الارتشاف (٢/ ٦٣٢)، والهمع (٥/ ٢٦٥).

مكتبة ابن عنقاء (٣)

غرر الدرر الوسيطية

لمحمد الخالص بن أحمد رميثة بن علي بن عنقاء بن حمزة

الشريف الحسيني المكي

المتوفى سنة ١٠٥٣هـ

دراسة وتحقيق

د/ محمد بن حسن العمري

المجلد الثاني



الثالث: (التوكيد)

وهو أفصح من التأكيد بالهمزة[1] أو بالألف، وهو تابع يعتضد به كون المتبوع على ظاهره. وعامله عامل متبوعه بعينه[2]، وقيل: التبعية[3]، وهو نوعان:

الأول: التوكيد المعنوي: وهو تابعٌ يُقَرِّرُ أمر المتبوع في النسبة مع النفس والعين، و(في)[4] الشمول والإحاطة مع / غيرهما. ويختص[5] بالاسم كما قال: (وَجَائِزٌ) مع قطع النظر عن ٢٢٢/ب مَقْصِد المتكلم وعن مُقْتَضى المقام، وإلا فإنْ لَمْ يُرِدْه ولم يقتضه المقام فممتنع، وإن أراده لنكتة أو اقتضاه المقام فواجب أو مستحسن (فِي الاسْمِ أَنْ يُؤَكَّدَا) توكيدًا معنويًا بألفاظٍ معلومة، تُحْفَظ ولا يقاس عليها.

(فِيَتْبَعُ المُؤَكِّدُ) بكسر الكاف (المُؤَكَّدَا) بفتحها (فِي أَوْجُهِ الإِعْرَابِ) الثلاثة (وَ) في (التَّعرِيفِ لاَ) في (مُنكَّرٍ) بفتح الكاف، من باب إطلاق اسم المفعول مرادًا به المصدر، أي لا في تنكير (فـ)[6] ـلا يتبعه فيه؛ لأن التوكيد المعنوي (عَنْ) لفظ مُنكَّرٍ (مُؤَكِّدٍ خَلا)؛ لأن ألفاظه كلَّها ملازمة للتعريف إما بإضافتها إلى ضمير المؤكد، أو بالعملية الجنسية، فلا تجري[7] إلا على المعارف، ولهذا امتنع توكيد النكرة بها مطلقًا عند جمهور البصريين[8]، وأجازه بعض الكوفيين مطلقًا، والأخفش[9] وجمهور الكوفيين وابن مالك[10] وابنُ هشام[11] وإن أفادَ،

---

(١) في (ب) «الهمز».

(٢) وعليه ابن مالك تبعًا للجمهور. ينظر الأشموني (٣/ ٥٨).

(٣) ينظر الصبان (٣/ ٥٨).

(٤) سقط من (ب).

(٥) في (ب) «ويخفص» وأهملت الياء في (ج).

(٦) في (ب) «و».

(٧) في (ب) «يجزي» وأهملت التاء في (ج).

(٨) راجع الإنصاف (٢/ ٤٥١)، الأشموني (٣/ ٧٧).

(٩) انظر التسهيل (١٦٥).

(١٠) المرجع السابق.

(١١) أوضح المسالك (٣/ ٣٣٢).

بأن يكون المؤكَّدُ محدودًا، والتوكيد من ألفاظ الإحاطة، كصمت أسبوعًا كلَّه، فيمتنع[1] نحو: صمتُ زمنًا كلَّه؛ لانتفاء الشرط الأول، ونحو: صمت شهرًا نفسَه؛ لانتفاء الشرط الثاني.

(وَلَفْظُهُ) هو مفردٌ مضافٌ ولا عهدٌ، فيَعُمُّ، أي ألفاظه (المَشْهُورُ) استعمالها (فِيهِ أَرْبَعُ) بل ستة؛ لأن التأكيد بـ«كلا وكلتا» كثير شهير[2] أيضًا، وإلا فهي أكثر كما ستراه، وهي:

(نَفْسٌ وعَيْنٌ) ويؤكد بهما لرفع توهم الإسناد إلى غير المتبوع مجازًا، فإن قولك: جاء زيد، ظاهره نسبة المجيء إلى زيد، وهو الحقيقة، ويحتمل أن يكون الجائي أصحابه أو متاعه أو خبره أو غيره، ونسب المجيء إليه مجازًا، فإذا قلت: جاز زيد نفسه أو عينه، ارتفع الاحتمال المجازي، وثبت الفعل حقيقةً لِلْمُؤكَّد، وقال ابن عصفور[3]: إنه يُضْعِفُ احتمالَ المجازِ ولا يرفعُهُ ألبتة.

ويجوز أن / يُجمع بينهما، بشرط تقديم النفس، كجاء زيد نفسُه عينُه، بخلاف العكس؛ لأن النفس هي جملة الذات، والعين مستعارة لها، تعبيرًا بجزء الشيء عن كله، كذا قالوا، مع جواز كونهما بمعنى واحد حقيقة لغوية، فالأَوْلَى[4] التعليلُ بالسماع، وأن تزاد الباء فيهما كجاء زيد بنفسه أو بعينه. وجمعُهما على «أفعل» مع الجمع واجب، ومع المثنى أفصح، فإفرادهما فتثنيتهما. ٢٢٣/أ

(ثُمَّ) «كلا» و«كلتا» و(كُلٌّ) وجميع و«عامة» و(أَجْمَعُ) للمذكر، و«جَمْعاء» للمؤنث، و«أجمعون» لجمع المذكر، و«جمع» لجمع الإناث، وليسا جمعا لأجمع وجمعاء على الصحيح؛ لأن ما يلازم التعريف لا يثنى ولا يجمع كما مرّ[5]، فهما اسْمَا جمعٍ لهما.

ويؤكَّد بهذه الألفاظ كُلِّها لرفع توهم إرادة الخصوص بما ظاهره العمومُ، فإن قولك: «جاء أهلُ مكة» ظاهره العموم، فيكون جاءوا كلُّهم، ويحتمل أنك أردتَ بهذا اللفظ العام

---

(١) في (ج) «فممتنع».

(٢) في (ج) «شهيرة».

(٣) في الشرح الكبير (١/ ٢٦٦): «فائدة التأكيد بالنفس رفع ما يحتمله المُخبر عنه من أن لا يكون صاحب حقيقة، ألا ترى أنك تقول: ضربت زيدًا، فيحتمل أن يكون المضروب زيدًا نفسه أو من هو بسببه. فإذا قلت: ضربت زيدًا نفسه، كان المضروب (زيدًا) لا غيره». وانظر المقرب (١/ ٢٣٨).

(٤) في (ب) «فالأول».

(٥) في (ص١٢٦/أ، ١٤٣/ب).

معنى خاصًا، فأردت مجيء أشرافهم أو علمائهم أو غالبهم؛ لأن استعمال العام في بعض أفراده مجازًا سائغٌ شائعٌ، فبقولك: كلهم ونحوه، ارتفع احتمال المجاز، وعلم أن المراد جميعهم حقيقة لم يتخلف منهم أحد، وكذا يحتمل أنك أردت جاء أصحابهم أو غلمانهم، ونحو ذلك على حذف مضاف؛ لأنه أيضًا كثير كـ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف: ٨٢] أي أهلها، فبقولك: «أنفسهم» مثلاً يرتفع هذا الاحتمال، فإذا أردت النص على رفعهما قلت: جاءوا أنفسهم كلهم، بتقديم ما للنسبة على ما للإحاطة، وقس على هذا.

(وَغَيْرُهَا) من المشهور (تَوَابعٌ) عند اقتضاء المقام زيادة التأكيد (لأَجْمَعَا، مِنْ أَكْتَعٍ) وهو من «كتع» إذا شمَّر في أمره، أو من «تكتع» إذا اجتمع أو انضمّ، أو من حولٍ كتيع أي: تام، أو من ليس بها كتيع أي: أحَدٌ[1] / (وأَبْتَعٍ) وهو من البتع أي: الاشتداد وطول العنق مع اشتداد مغْرِزِه[2] (وَأَبْصَعَا) بإهمال الصاد، وقيل: بإعجامها[3]، وهو من البصع أي الجَمْع، أو من: بَصَعَ أي: سال فاجتمع[4]، و«الجمعاء» من كتعاء، وبتعاء، وبصعاء، و«الأجمعين» من أكتعين، وأبتعين، وأبصعين، و«الجُمَع» من كُتَع، وبُتَع، وبُصَع.

٢٢٣/ب

وتقديمه لـ«أبتع» على «أبصع» بالصاد خلاف المعروف، والأصح وجوب تقديم مادة «كتع» فمادة «بصع» بالصاد، فمادة «بتع».

وقيل: هو راجح لا واجب، وبه جزم في التسهيل[5].

وقيل: لا ترتيب بين «بصع وبتع» خاصة، وعليه ابن هشام[6] كابن عصفور[7].

---

(١) ينظر الصحاح (كتع) (٣/ ١٢٧٤، ١٢٧٥)، المشوف المعلم (٢/ ٦٦٤)، اللسان (٨/ ٣٠٥، ٣٠٦)، القاموس (٣/ ٧٧).

(٢) الصحاح (بتع) (٣/ ١١٨٣)، اللسان (٨/ ٥-٤)، القاموس (٣/ ٢-٣).

(٣) في اللسان (بصع) (٨/ ١٢) قال: «أبصع: كلمة يؤكد بها، وبعضهم يقوله بالضاد المعجمة وليس بالعالي»، وكذا قال الجوهري في الصحاح (٣/ ١١٨٦)، والمراد بالعالي الغالب. ينظر المساعد (٢/ ٣٩٠).

(٤) الصحاح (بصع) (٣/ ١١٨٦).

(٥) (ص١١٢/أ).

(٦) رجعت إلى ما بين يدي من كتبه فلم أجد ما نسب إليه.

(٧) قال في الشرح الكبير (١/ ٢٢٦): «... وأما أبصع وأبتع عند من يزيدهما فلا تبال أيهما قدمت على الآخر». وانظر المقرب (١/ ٢٤٠).

وجميعها تواكيد للمؤكَّد السابق، كالصفات المتوالية، وقيل: كل منها تأكيد لما قبله.

وأفهم قوله «توابع أجمع» أنه لا يجوز تقديمها عليه، ولا استعمالها وحدها دون «أجمع» وهو الأصح[1]، وأجاز الكوفيون وابن كيسان[2] تقديم «أكتع» على «أجمع» والاستغناء به عن «أجمع» كقوله[3]:

.... تحملنـــي الـــذَّلْفَاءُ حـــولاً أكْتَعَـــا[4]

وفيه ضعفان: الاستغناء بـ«أكتع» وتوكيد النكرة.

والأصح[5] أن تعريف «أجمع» وأخواته بالعلمية على جنس الإحاطة والشمول، فمَنْعُ «أَجْمَعَ» وتوابعِه للعلمية والوزن، و«جُمَعَ» وتوابعه للعلمية والعدل، وقيل: بشبه العلمية، بناء على أنها تعرفت بنية الإضافة، فأشبهت العلم في التعرف بغير أداة ظاهرة[6].

وقيل: مَنْعُها للوزن أو العدل وشَبَهِ الصفة، وهو احتمالٌ لابن مالك[7]، وعليه يُمكن أن تكون نكراتٍ، فتؤكِّدُ بها النكرةُ وتجيء حالاً؛ والأحسن ما بحثناه فيما لا ينصرف أنَّ مَنْعَها للعلمية والتأنيث المعنوي.

ويجب في غير «أجمع» وأخواته وتوابعها إضافتُها إلى ضميرٍ مذكورٍ، عائد إلى المؤكَّد

---

(١) وعليه الجمهور.

(٢) انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٦١١)، الهمع (٥/ ٢٠١).

(٣) أعرابي -لم تذكر المراجع اسمه- نظر إلى امرأة حسناء، ومعها صبي كلما بكى قبلته فأنشد البيتين.

(٤) يا ليتني كنت صبيًا مرضعا ** ....

وبعده:

إذا بكـيتُ قبَّلتني أربـعًا ** إذًا ظَلِلْتُ الدَّهرَ أبكي أجمَعَا

الذلفاء: وصف مؤنث من الذلف وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة، ويحتمل أنه اسم امرأة.

المقرب (١/ ٢٤٠)، شرح الكافية الشافية (١١٧٣)، المغني (٢/ ٦١٤)، الأشموني (٣/ ٧٦)، الهمع (٢/ ١٣٢)، شرح أبيات المغني (٧/ ٢٨٥، ٢٨٦).

(٥) انظر (ص١٣٢/ أ)، الأشموني (٣/ ٧٧).

(٦) انظر الشرح الكبير (١/ ٢٧٣).

(٧) انظر (ص١٣٢/ أ، ١٣٢/ ب).

مطابق له، خلافًا للزمخشري[1] والكوفيين[2] أجازوا حذفه، ولابن مالك[3] أجاز إضافة «كل» إلى ظاهرٍ بلفظ المؤكَّد.

(كَجَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ) أو عينُه، والزيدان أو هند ودعد أنفسُهما أو أعينُهما بالجمع، أو نفسُهما أو عينُهما بالإفراد، أو نفسَاهما أو عينَاهما بالتثنية، وفاقًا لابن كيسان[4] وابن معطٍ، وابن إياز[5]، وابن مالك[6] / وابنِه[7] والرَّضِي[8]، وابن هشام[9] وعزاه للجمهور، فقولُ أبي حيان: «لم يُجِز التثنيةَ أحدٌ إلا ابنُ مالك وابنُه، وهو وَهْمٌ منهما»[10] انتهى، عجيبٌ، والزيدون أو زيد وبكر وخالد ٢٢٤/أ

---

(١) الكشاف (٣/ ٤٣٠).

(٢) راجع الارتشاف (٢/ ٦١٠)، شرح الألفية للمرادي (٣/ ١٦٠، ١٦١)، المساعد (٢/ ٣٨٨).

(٣) التسهيل (١٦٦).

(٤) انظر التصريح (٢/ ١٢١).

(٥) في شرح الفصول، انظر الأشموني (٣/ ٧٤)، التصريح (٢/ ١٢١).

الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله (... - ٦٨١هـ).

أوحد زمانه في النحو والتصريف، قرأ على التاج الأرموي، وقرأ عليه التاج بن السباك كان دمث الأخلاق، من مصنفاته «المحصول في شرح الفصول الخمسين»، و«الإسعاف في اخلاف».

بغية الوعاة (١/ ٥٣٢)، كشف الظنون (٨٥، ٤١٢، ١٢٦٩)، معجم المؤلفين (٢/ ٣١٦).

(٦) يؤخذ جواز ذلك عنده من عموم قوله في التسهيل (١٩) «ويختار في المضافين لفظًا ومعنى إلى مُتَضَمِّنَيْهِمَا لفظ الإفراد على لفظ التثنية ...» وانظر التصريح (٢/ ١٢١).

(٧) في شرحه للألفية (٥٠١).

بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (... - ٦٨٦هـ).

نحوي لغوي، مشارك في الفقه والأصول، ولد بدمشق، وسكن بعلبكزمنًا ثم رجع إلى دمشق وتصدر للإقراء والتدريس حتى وافاه الأجل، من كتبه: «شرح الألفية»، و«روض الأذهان».

البداية (١٣/ ٣١٣)، النجوم الزاهرة (٧/ ٣٧٣)، البغية (١/ ٢٢٥)، الشذرات (٥/ ٣٩٨، ٣٩٩).

(٨) قال في شرح الكافية (١/ ٣٣١): «المعنوي بألفاظ محفوظة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله وأجمع وأكتع وأبتع وأبصع، فالأولان يعمان باختلاف صيغهما وضميرهما ... والثاني للمثنى ... والباقي لغير المثنى ...».

(٩) قال في الأوضح (٣/ ٣٢٨) -عن النفس والعين-: «ويجب اتصالهما بضمير مطابق للمؤكد، وأن يكون لفظهما طبقة في الإفراد والجمع، أما في التثنية فالأصح جمعهما على (أفعل) ويترجح إفرادهما على تثنيتهما عند الناظم، وغيره بعكس ذلك» وانظر الشذور (٤٣١).

(١٠) بمعناه عن الارتشاف (٢/ ٦٠٨).

أو القوم أنفسُهم أو أعينُهم، والنسوة أو الزيانب أو هند وزينب ومريم أنفسُهن أو أعينُهن.

(وَ) لا يؤكد بكلا وكلتا إلا أن يكون المؤكَّد دالاً على اثنين، وأن يصح حلول الواحد محلَّهما خلافًا للجمهور، وأن يتَّحِدَ معنى المسند إليهما كجئنا كلانا أو كلتانا، وجاء الزيدان أو اللذان أكرماك أو هذان أو زيد وأبوه كلاهما، والهندان أو المرأتان أو هاتان أو هند وزينب كلتاهما، ورأيت زيدًا وأبصرت عمرًا كليهما، فأفاد ذكر «كلا وكلتا» رفع تَوَهُّمِ أنَّ المرادَ جاء أحد الزيدين، أو إحدى الهندين، كما قال تعالى: ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴾ [الرحمن: ٢٢] وأرادَ من أحدِهما وهو البحر الملح؛ لأنه الذي يخرج منه اللؤلؤ: أي كبار الدر، والمَرْجان: أي صغاره[١].

فيمتنع: «جاء زيد كلاهما» لعدم دلالته على اثنين، و«مات زيد وعاش أبوه كلاهما» لعدم اتحاد معنى المسند إليهما، و«اصطف أو اشترك أو اختصم أو تشارك أو تخاصم أو تصافّ أو تساوى الزيدان كلاهما» و«جلست بين المرأتين أو بين زينب وهند كلتيهما» لعدم صحة حلول الواحد محلهما؛ لأن الاصطفاف والتخاصم والبينية ونحوها من الأمور النسبية التي لا تُتَصَوَّر[٢] إلا من اثنين فأكثر.

وقد يستغنى بـ«كلا» عن «كلتا» كجاءت المرأتان كلاهما قاله ابن مالك[٣].

ولا بـ«كل[٤]، وجميع، وعامة، وأجمع، وجمعاء» إلاّ أنْ يكونَ المؤكَّد بها غيرَ مثنى، وأن يكون مُتجزِّئًا إمّا بذاته فـ(قُل: أرَى، جَيْشَ الأَمِيرِ كُلَّهُ) أو جميعَه، أو عامَّتَه، أو أجمع، (تَأَخَّرَا) وجاء النسوة كُلُّهن أو كُلَّتُهُنَّ، بتاء التأنيث، أو جميعُهن أو عامتُهن أو جمعاء، وإما بعامله فقل: اشتريت العبد كله، أو جميعه، أو عامته، أو أجمع، وابتعت الجارية كلها، أو جميعها، أو عامتها، أو جمعاء؛ لأن العبد والجارية لا يتبعضان، بخلاف البيع والشراء فإنه يتبعض، ولا تقل: «جاء زيد كله» / لأنه لا يتجزأ بنفسه ولا بعامله. ٢٢٤/ب

---

(١) ينظر اللسان (مرج) (٢/ ٣٦٦).

(٢) في (ب، ج) «يتصور».

(٣) التسهيل (١٦٤).

(٤) معطوف على قوله: «ولا يؤكد بكلا وكلتا...».

وخالف المبرد[1] في «عامَّة» فقال هو بمعنى: أكثر، فيكون بدلَ بعضٍ، وهو تخصيصٌ، عكسُ التوكيد؛ إذ هم تعميم، قال ابن مالك[2]: وقد يُستغنى بـ«كلّها» عن «كِلَيْهما وكِلْتَيْهما» كجاء الرجلان كلُّهما، والمرأتان كلُّهما أو كلَّتُهما.

(وَ) تقول (طُفْتُ حَولَ القَوْمِ) أو الزيدين أو زيدٍ وبكرٍ وخالدٍ (أَجْمَعِينَا) أَكْتَعِين، أَبْصَعِين أَبْتَعِين، كما قال: (مَتْبُوعَةً بِنَحْوِ أَكْتَعِينَا) وجاءت الهنداتُ أو النسوةُ أو هندٌ وزينبُ وأختُها جُمَعُ كُتَعُ بُصَعُ بُتَعُ، وقبضت المالَ أَجْمَعَ أَكْتَعَ أَبْصَعَ أَبْتَعَ، واشتريت الدارَ جَمْعَاءَ كَتْعَاءَ بَصْعَاءَ بَتْعَاءَ، وقال ﷺ: «لَتَدْخُلُنَّ الجَنَّةَ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُون»[3].

ولا يجوز تثنية «أجمعَ وجمعاءَ» استغناء بـ«كلا وكلتا» مع لزومهما التعريف أيضًا، وأجازه ابن خروف[4]، كالكوفيين[5]، والبغداديين.

ولا استعمال شيء من «أجمعَ» وأخواته في غير التأكيد، وأجاز الفراء[6]: (حاليّة «أجمعَ وجمعاءَ» لقولهم: أعجبني القصرُ أجمعَ، والدارُ جمعاءَ بالنصب، وابن درستويه)[7]: حاليَّةَ «أجمعين» قال المجد اللغوي[8]: «وهو الصحيح وبالوجهين رُوِيَ «فَصَلُّوا جُلوسًا أجمعين وأجمعون»[9] على أن بعضهم جعل «أجمعين» توكيدًا لضمير مقدر منصوب، كأنه قال: أعنيكم أجمعين»[1] انتهى.

---

(١) انظر: المساعد (٢/ ٣٨٧)، الأشموني (٣/ ٧٦).

(٢) التسهيل (١٦٤).

(٣) «... إلا من شرد على الله شراد البعير» أخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ٤٠٣) عن أبي هريرة ﷺ وعزاه للطبراني في الأوسط، وقال رجاله ثقات على ضعف يسير في بعضهم. والحديث في لسان العرب (كتع) (٨/ ٣٠٥).

(٤) انظر المساعد (٢/ ٣٨٩).

(٥) انظر (ص١٢٥/ ب).

(٦) انظر الارتشاف (٢/ ٦١٢)، الهمع (٥/ ٢٠٣).

(٧) سقط من (ب)، وانظر شرح التسهيل (٣/ ٣٩٥)، وفي المساعد (٢/ ٣٩١): «... فيجوز نصب أجمعين وجُمع على الحال وهو قول ابن كيسان».

(٨) محمد بن يعقوب الفيروزأبادي.

(٩) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأذان، باب إنما جعل الإمام ليؤتم به (١/ ١٦٨)، بلفظ (أجمعون) عن أنس بن مالك.

أجمعين»[1] انتهى.

وهذا التأويل مبنيّ على جواز حذف المؤكد، وعليه: الخليل[2]، وسيبويه[3]، والمازني[4]، وابن طاهر[5]، وابن خروف[6]، ومنعه: الأخفش[7]، والفارسي[8]، وابن جني[9]، وثعلب[10].

وعلى الحاليّة تكون قد أُخرِجَت عن أصل وضعِها، بتقدير الشيوع فيها لتتنكر، والأصح منع القياس.

تنبيه: عُلِمَ مما ذكرناه أنه ليس من التوكيد نحو: جاء الناس عامةً أو قاطبةً أو كافةً، وإن كان فيها معناه؛ لفقد الضمير، بل هي منصوبة على الحال المؤكِّدة لصاحبها في الأصح[11]، أو على المفعول المطلق[12]، مع أنها غير تابعة لما قبلها في إعرابه.

ولا نحو: ﴿ خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [البقرة: ٢٩]، ﴿ إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ ﴾ [غافر: ٤٨] في قراءة النصب[13]، خلافًا لابن عقيل[14] في «جميعًا» وللزمخشري[15] في / «كُلاًّ» بل ٢٢٥/أ

---

(١) القاموس (بتع) (٣/ ٣).

(٢) الكتاب (١/ ٢٤٧).

(٣) الكتاب (١/ ٢٤٧).

(٤) انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٦١٣)، المساعد (٢/ ٣٩٢)، الهمع (٥/ ٢٠٥).

(٥) انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٦١٣)، الهمع (٥/ ٢٠٥).

(٦) انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٦١٣)، الهمع (٥/ ٢٠٥).

(٧) انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٦١٣)، الهمع (٥/ ٢٠٥).

(٨) في كتاب الإغفال انظر المغني (٢/ ٦٠٨، ٦٢٩).

(٩) لم ينص على ذلك في اللمع (١٦٩، ١٧٢).

(١٠) انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٦١٣)، الهمع (٥/ ٢٠٥).

(١١) انظر: سيبويه (١/ ١٨٨، ١٨٩، ٢٢٤)، والمقتضب (٣/ ٢٣٨).

(١٢) ينظر (ص٢٥٨/أ).

(١٣) وبها قرأ ابن اسميقع وعيسى بن عمر. القرطبي (١٥/ ٣٢١)، البحر (٧/ ٤٦٩).

(١٤) المساعد (٢/ ٣٨٦، ٣٨٨).

(١٥) الكشاف (٣/ ٤٣٠).



«جميعًا» حال من «ما» مؤكِّدةٌ لها، و«كُلاًّ» بدل من اسم «إن» ويمتنع كونه حالاً على الصحيح؛ لأن «كُلاًّ» منوية الإضافة فهي هنا معرفة، نَعَمْ من أجاز[1] حذف الضمير أجاز كونهما تأكيدًا، بتقديره[2]: أي جميعه، وكلنا[3].

ولا نحو: جاء الناس بأَجْمُعِهم، بضم الميم وفتحها[4]، لِمَا مَرَّ من أن «أجمع» وأخواته لا تضاف، بل هو أيضًا حال مؤكدة لصاحبها.

«وأجْرت العربُ مُجْرى «كُلّ» في التوكيد «اليدَ، والرجلَ» وأخواتها، في نحو: ضُرِبَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ، وضربته اليدَ والرجلَ، ومُطِرنا السَّهلُ والجبلُ، وأُخصبنا الزَّرعُ والضرعُ، ونصرتُهم صغيرَهم وكبيرَهم، ومررتُ بهم قويِّهم وضعيفِهم، فهذه الألفاظ أخرجتها العربُ عن مدلولاتها إلى العموم» قاله في الارتشاف[5].

والأصل فيها إعرابُها بدل بعضٍ في الأَوَّلَيْنِ، واشتمال في الأَوْسَطَيْنِ، وكلٍ في الأخيرين، فإذا أُريد بها التعميم أعربت تأكيدًا على حذف مضاف في الأَوْسَطَيْنِ، أي مُطِرت أرضُنا وأُخْصِبت بِلاَدُنا، لكن يشكل عليه فَقْدُ الضمير في الأربع الأولى إلا إنْ (أُريد بالتوكيد بها اللغوي لا العربي، كـ«عامة، وجميعًا» ونحوهما ولعلَّه الأَوْجَه)[6] إلا إن أَجَزْنَا نيابة «أل» عن الضمير في التأكيد، ولا أعلم قائلاً به، أو أجزنا حذفَه على ضعفِه، أي: اليدُ والرجلُ منه، والزرعُ والضرعُ مِنَّا، وإلا وجب إعرابها بدلاً مؤكِّدًا مفيدًا للعموم كما في: ﴿ إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ ﴾ [غافر: ٤٨] ما لم يتصل بها الضمير كضُرِبَ زَيْدٌ ظهرُه وبطنُه، وضربته يَدَه ورجلَه، وأخصبنا زرعُنا وضرعُنا، ومطرنا سهلُنا وجبلُنا، فيجوز إعرابها تأكيدًا بحذف مضاف في الأوسطين،

---

(١) الزمخشري والكوفيون انظر (ص٢٢٤/أ).

(٢) في (ج) «بتقدير».

(٣) في (ب) «وكلها».

(٤) ينظر اللسان (جمع (٨/ ٦٠))، وجاء فيه شاهد الضم: قول أبي دهبل:

فليتَ كَوانِينًا مِنْ اهلي وأهلها ** بأَجْمُعِهم في لجَّةِ البحر لَجَّجُوا

(٥) (٢/ ٦١٤).

(٦) سقط من (ب).



ويجوز نصب الأخيرين على الحال المؤكِّدة لعموم صاحبها، بِجَعْل إضافتهما لفظية أو مخصِّصَة، ونصب ما عداهما على (مجاز)[1] الظرفية مع إفادة معنى العموم، أي: ضرب في يده ورجله، وأخصبنا في زرعنا وضرعنا، أي: عمّ الضرب والخصب.

ولا تُستعمل هذه الألفاظ إلا في أمثال هذه التراكيب، فلا يقال: اشتريت العبد ظهرَه وبطنَه، أي كلَّه، أو جاء القوم زرعُهم وضرعُهم، أي كلُّهم، / على أن ظاهر إطلاقهم يقتضي ٢٢٥/ب جوازه، وهو بعيدٌ (لا وَجْهَ لَهُ)[2].

فروع: لا يجوز في ألفاظ التوكيد عطفُ بعضِها على بعض على الصحيح[3] في غير هذه الألفاظ[4]، اللهم إلا مع زيادة الباء فالظاهر جوازه نحو: جاءوا بأنفسهم وأعينهم أو وبأعينهم.

ولا القطعُ[5] في الإعراب أصلاً.

ولا الفصلُ بينهما وبين المؤكَّد إلا بما فيه عُلقَةٌ به نحو: ﴿ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ ﴾ [الأحزاب: ٥١]، ونحو:

.... إِذَنْ ظَلِلْــتُ الــدَّهر أبكِــي أجمَعَــا[6]

أي: الدَّهرَ أجمع.

ونحو: ما رأسُ ذَا إلاَّ جَبِينٌ أجمعُ[7]

(١) سقط من (ب).
(٢) سقط من (ب).
(٣) خلافًا لمن جوز ذلك، وعليه ابن الطراوة. انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٦١٣)، الأشموني (٣/ ٧٧).
(٤) في (ج) «الألفا» والمراد الألفاظ السابقة (اليد والرجل ...).
(٥) كما جاز ذلك في النعت في مواضعه.
(٦) تقدم في (ص٢٢٣/ ب).
(٧) قاله أعرابيٌّ، وقيل: هو أبو النجم العجلي، ويروى قبل الشاهد:

قالتْ سُليمى: أنت شيخ أَنْزَعُ
فقلتُ: مــا ذَاكِ وَإنِّ أصــلعُ
ثُمَّ حَسَــرْتُ عن صَفَاةٍ تلمــعُ
فأقبــلتْ قائــلةً تســترجعُ

أنزع: من النزع بالتحريك وهو انحسار شعر مقدم الرأس من جانبي الجبهة. تسترجع، تقول: إنا لله وإنا إليه =

أي: رأسُه أجمعُ.

وأجاز الفراء[1]: الفصل بـ«إمّا» كجاءوا إمّا كلُّهم وإمّا بعضُهم.

الثاني: التوكيد اللفظيُّ، وهو إعادة اللفظ الأول بنفسه أو بمثله، وإنما يؤتى به لِدَفْعِ غفلةِ السامعِ، أو دفع ظَنِّه بالمتكلم الغلط، ومنه يؤخذ تقديمه على المعنوي إذا اجتمعا.

ويجري في كل لفظ كما قال: (وَإِنْ تُوَكِّدْ كِلْمَةً) من مفردٍ اسمًا أو فعلاً أو حرفًا، أو مركب إضافيًا أو إسناديًا أو غيرهما تأكيدًا لفظيًا (أَعَدتَها) إمّا (بِلَفْظِهَا كَقَوْلِكَ:) جاء زيد زيد، و(انْتَهَى انْتَهَى) زيد، ونعم نعم، وجاء غلام زيد غلام زيد، وقام بكر قام بكر.

وإمّا بمرادفها: كـ﴿ فِجَاجًا سُبُلًا ﴾ [الأنبياء: ٣١]، وقمتُ أنَا، وانزلْ نَزَالِ، وقَعَد جَلَسَ[2] زيدٌ، وصهٍ اسكتْ، وقوتل عليٌّ حُورِبَ أبو السِّبطين[3]، (ومنه ﴿ ٱرْجِعُواْ وَرَآءَكُمْ ﴾ [الحديد: ١٣] فـ«وراء» اسم فاعل لـ«ارجع» إذ لا يكون الرجوع إلا في الوراء، أو قد يكون في غيره، فـ«وراء» متعلق بـ«ارجع»)[4].

وإمّا بموافِقِها في الوزن، مما يحصل به مع التقوية تزيين اللفظ وإن لم يكن بمعنى متبوعه إذا أُفرِد عنه: كـ«حَاجَةٌ دَاجَةٌ[5]، وعِفْرِيَةٌ[6] نِفْرِيَةٌ، وشَيْطَانٌ لَيْطَان، وعَطْشَان بَطْشَان، وكَثِيرٌ بَجِيرٌ عَمِيرٌ[7]، وحِجَارَةٌ مِدَارَةٌ»[8].

ثم هو كما عُلم إمّا بجملة: فالأكثر عطفها مجازًا بـ«ثُمَّ» حيث لا لَبْسَ نحو: ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ

= راجعون. الكامل (٢/ ٧٠٥، ٧٠٦)، ارتشاف الضرب (٢/ ٦١٣).

(١) والكسائي، انظر التسهيل (١٦٥)، والمساعد (٢/ ٣٩٣).

(٢) في (ج) «جلسها».

(٣) راجع (ص١٩٢/ ب).

(٤) سقط من (ب).

(٥) ينظر اللسان (دجج) (٢/ ٢٦٣).

(٦) في (ب) «عفربة» والعِفْرِيةُ: القَويُّ المتشيطن. ينظر اللسان (عفر) (٤/ ٥٨٦).

(٧) في اللسان (بجر) (٤/ ٤١) «البَجِيرُ: المال الكثير، وكَثِيرٌ بَجِيرٌ : إتباعٌ. ومكانٌ عَمِيرٌ بَجِيرٌ: كذلك».

(٨) ينظر اللسان (مدر) (٥/ ١٦٢).

﴿ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ [النبأ: ٤-٥]، ﴿ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴿٣٤﴾ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴾ [القيامة: ٣٤-٣٥]، ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴿١٧﴾ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴾ [الانفطار: ١٧-١٨]، ومن غير الأكثر قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «والله لأغزون قريشًا والله لأَغْزُونَّ قُرَيشًا، والله لأَغْزُونَّ قريشًا»[1]، فإن أَلْبَسَ امتنع العطف، كضربت زيدًا / ضربت زيدًا، إذ لو قلت: ثم ضربت لأوهم[2] تكرر الضرب، وليس مرادًا، وكطلقت فلانة طلقت فلانة.

٢٢٦/أ

وإمَّا بمفرد: فإن كان ضميرًا منفصلاً مرفوعًا أُكِّدَ به كل ضمير متصل كـ﴿ اسْكُنْ أَنتَ ﴾ [البقرة: ٣٥]، مررت بك أنت، رأيتك أنت، أو منصوبًا أُكِّدَ به غير المرفوع إلا نادرًا كرأيتك إياك، ومررت بك إياك، أو اسمًا ظاهرًا نحو: «فَنِكَاحُها باطلٌ باطلٌ باطلٌ»[3]، أو ضميرًا منفصلاً نحو:

وإيَّـــاكَ إيَّـــاكَ المِـــرَاءَ[4] ....

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الأيمان والنذور، باب الاستثناء في اليمين بعد السكوت (٣/ ٢٣١) عن عكرمة.

(٢) في (ب) «لافهم».

(٣) أورده أحمد في المسند (٦/ ١٦٦)، عن عائشة أن النبي ﷺ قال: «أيما امرأة نكحت بغير إذن مواليها فنكاحها باطل -ثلاثًا- ولها مهرها بما أصاب منها فإن اشتجروا فإن السلطان ولي من لا ولي له». وهذه الرواية تحتمل الشاهد.

وابن ماجة في السنن (١/ ٣٤٦)، في أبواب النكاح، باب لا نكاح إلا بولي عن عائشة أيضًا بلفظ: «فنكاحها باطل فنكاحها باطل، فنكاحها باطل...».

والترمذي في سننه (٣/ ٣٩٨)، في كتاب النكاح، باب ما جاء لا نكاح إلا بولي، عن عائشة بلفظ ابن ماجة.

وهو كذلك في مسند أحمد (٦/ ٤٧، ٦٦)، بلفظ ابن ماجة، وعلى هذه الروايات يكون من قبيل توكيد الجملة لا المفرد.

(٤) في (ب) «المرء»، وتتمة البيت:

.... فإنَّه ** إلى الشَّرِّ دعَّاءٌ وللشَّرِّ جَالِبُ

وقائله: الفضل بن عبد الرحمن بن العباس القرشي (... - ١٧٣هـ).

شيخ بني هاشم في عصره، وشاعرهم، وأول من لبس (السواد) على زيد بن علي بن الحسين، ورثاه بقصيدة طويلة. المرزباني (٣١٠)، الأعلام (٥/ ١٥٠).

=

وأنت أنت قائم، أو فعلاً كجاء أتى بكر، أو حرفًا جوابيًا كنَعَمْ جَيْرِ، ولاَ لاَ، وبَلَى بَلَى، تكرر بلا شرط كالأمثلة.

وإن كان ضميرًا متصلاً وجب وصله بما وُصِل به مُؤَكَّدُهُ بالفتح، فإذا أَكَّدْتَ التاء من «قمت» قلتَ: قمتُ قمتُ، أو الياءَ من «ادرجي» قلتَ: ادْرُجِي ادْرُجِي، أو «نا» من «قُمْنَا» قلتَ: قُمْنَا قُمْنَا، أو الألف من «قَامَا» قلتَ: قَامَا قَامَا، أو التاء من «رأيتُك» قلت: رأيتُك رأيتُ[1]، أو الكاف منه أو من «أَتَاكِ» قلت: رأيتُكَ رأيتُكَ، وأتَاكِ أَتَاكِ، أو الكاف من «بِكَ» قلتَ: بِكَ بِكَ، أو من «بِكُما» قلتَ: بِكُما بِكُما، أو الهاء من «مُكرمُوه» قلتَ: مُكرمُوه مُكرمُوه، أو «نا» من «مكرمنا» قلت: مكرمنا مكرمنا، أو الضمير المستتر في «احبسِ» قلت: احبسِ احبسِ، أو في «انتهى» من نحو: زيد انتهَى، قلتَ: انتهَى انتهَى، وأما نحو: انتهَى انتهَى زيدٌ، بتأخير «زيد» فمن تأكيد الفعل فقط، لفَقْدِ الضمير، وقس على هذا؛ وذلك لأن إعادته مجردًا عما وُصِل به يخرجه عن الاتصال إلى الانفصال، والفرض أنه متصل، نعم إذا أُكِّد بمرادفه، وهو الضمير المنفصل، امتنعت الإعادة.

وقد عُلِم كثرة اشتباه تأكيد الجملة بتأكيد الضمير المتصل، فإن نحو: ادرجي ادرجي، وزيد انتهى انتهى، وقمتُ قمتُ، ورأيتُكَ رأيتُكَ، يصح كونه من تأكيد الضمير المتصل بمثله، وكونه من تأكيد الجملة، إلا أن الغالب في توكيد الجملة، اقترانه بـ«ثم» حيث لا لبس، كما مرَّ.

=

والبيت من قصيدة يخاطب فيها ابنه القاسم، وقبله:

من ذا الذي يرجُوا الأباعدُ نفعَه ** إذا هو لم تَصْلُح عليه الأقاربُ

المراء: مصدر ماراه يماريه، المخالفة في الكلام الملاجّة فيه والمجادلة.

سيبويه (١/ ١٤١)، المقتضب (٣/ ٢١٣)، الخصائص (٣/ ١٠٢)، ابن يعيش (٢/ ٢٥)، المغني (٢/ ٦٧٩)، العيني (٤/ ١١٣، ٣٠٨)، الأشموني (٣/ ٨٠، ١٨٩)، التصريح (٢/ ١٢٨)، الخزانة (١/ ٤٦٥)، شرح أبيات المغني (٨/ ٥٠، ٥١).

(١) في (ب) «رأيتك».

وكذا يشتبه كثيرًا تأكيد الظاهر[(١)] بتأكيده[(٢)]، كجاء مكرمُوكَ مكرمُوكَ، إذ يجوز كونُه تأكيدًا للكاف فقط، وكونُه تأكيدًا لمجموع المتضايفين، فإن وجدت قرينة / وإلا بقي ٢٢٦/ب الاحتمال، وأمّا نحو:

.... أتــــاكَ أتــــاكَ اللاّحِقُوـــــن[(٣)] .....

فالأظهر أنه من تأكيد الكاف بمثلها خلافًا لمن جعله من تأكيد الفعل بمثله، إذ لو كان كذلك لما أعاد[(٤)] الكاف معه.

وإن كان حرفًا غير جوابي فإما أن يدخل مؤكَّدُه على اسم مضمر فيجب أن يفصل بين المؤكَّد وتأكيده، وأن يُعاد مع التأكيد ما دخل عليه المؤكَّد، نحو: ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَـٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾ [المؤمنون: ٣٥] فـ«أنَّ» الثانية تأكيد للأولى، وأعيد معها الضمير الذي دخلت عليه وهو «كم».

وإما أن يدخل [مؤكَّدُه][(٥)] على اسم مظهر فيجب أن يعاد مع التأكيد لفظه نحو: إن زيدًا إن زيدًا فاضل، أو ضميره وهو أولى نحو: إن زيدًا إنه فاضل، ومنه: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٧] فـ«في» الثانية تأكيد للأولى، وأعاد معها ضمير مدخولها.

---

(١) في (ج) «الظاهر» ومراده الاسم الظاهر.

(٢) أي الضمير المتصل.

(٣) فأين إلى أين النجاةُ بِبغلَتِي ** .... احبسِ احبسِ

بيت مشهور لم يعلم له قائل ولا تتمة.

ويروى (ببغلة).

شرح الكافية (٢/ ٦٤٢)، ارتشاف الضرب (٢/ ٦١٦)، المساعد (٢/ ٣٩٧)، العيني (٣/ ٩)، الأشموني (٢/ ٩٨)، التصريح (١/ ٣١٨)، الهمع (٢/ ١١١، ١٢٥)، الخزانة (٢/ ٣٥٣).

(٤) في (ب) «عاد»، ومراده أنه لو كان من تأكيد الفعل بمثله لخلا الفعل الثاني من الكاف.

(٥) عن (ب).



وكذا إذا أُكِّدَ اسمٌ ظاهرٌ مضاف إلى ظاهر بمثله، فيختارُ إضافة التوكيد لضميره[1] نحو: ﴿ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلِ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْهِم مِّن قَبْلِهِۦ لَمُبْلِسِينَ ﴾ [الروم: ٤٩] فـ«من قبل» الثانية تأكيد للأولى، وقد أضافها إلى ضمير ما أضيف إليه المؤكَّد، وتقول: جئت قبل زيد قبله، وهو أحسن، أو قبل زيد قبل زيد.

هذا هو الأصل في الباب، وما خالفه فشاذ، إلا أن الزمخشري[2] والخضراوي[3] أجازا نحو: إنَّ إنَّ زيدًا قائم، (وابنَ مالك: جَعَلَ «لو» في نحو ﴿ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا ﴾ [آل عمران: ٣٠] تأكيدًا بالمرادف لـ«أنّ» المصدرية)[4].

---

(١) في (ب) «الضمير».

(٢) المفصل (١١٢).

(٣) ابن هشام. انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٦١٧)، المساعد (٢/ ٣٩٨)، وانظر ترجمته في (ص١٥٥/أ).

(٤) سقط من (ب)، والعكس هو المفهوم (فالتأكيد لا يسبق المؤكَّد) ولم أجد هذا القول فيما بين يدي من كتب ابن مالك.



الرابع: (البدل)

ويسميه الكوفيون[(١)] الترجمة والتبيين والتكرير[(٢)]، وهو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، وعاملُه مقدَّرٌ من جِنْس عامل متبوعه ويظهر كثيرًا إن كان حرف جر، لا الرافعَ والناصبَ على الصحيح، ولا ينوى بمتبوعه الطرح.

وقيل: عامله نفس عامل متبوعه أصالة، وليس على نية التكرار أصلاً[(٣)]، واختاره ابن مالك[(٤)] (وابن الحاجب)[(٥)] وآخرون كما تقدم[(٦)].

وقيل: هو عامل متبوعه نيابة عن المحذوف لا أصالةً[(٧)].

وقيل: هو التبعية[(٨)].

والغرض منه: أن يذكر المقصود بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله؛ لإفادة توكيد / الحكم وتقريره، ولهذا كان في حكم تكرير العامل، وقول كثيرين: المبدل منه في حكم الطرح، إنما يعنون به من جهة المعنى غالبًا، دون اللفظ، بدليل جواز نحو ضربت زيدًا رأسه، إذ لو لم يتعدّ بـ«زيد» أصلاً ما[(٩)] كان للضمير ما يعود إليه. ٢٢٧/أ

وهو يدخل الاسم والفعل كما قال: (إِذَا اسْمٌ أَوْ فِعْلٌ لِـ) اسم أو فعل (مِثْلِهِ) في المعنى (تَلا) أي تبع، وهذا يشمل جميع التوابع إلا عطف البيان والنعت، لأنهما لا يدخلان الفعل، وكذا التأكيد المعنوي، ولولا ذكره الفعل لدخلت أيضًا.

---

(١) نقله عنهم الأخفش وابن كيسان. انظر الأشموني (٣/ ١٢٣).

(٢) نقله عنهم الأخفش وابن كيسان. انظر الأشموني (٣/ ١٢٣).

(٣) ذهب إليه المبرد وبعض النحاة، وهو ظاهر قول سيبويه. انظر الارتشاف (٢/ ٦١٩).

(٤) ينظر (ص٢١٦/أ).

(٥) سقط من (ب)، وانظر شرح الوافية (ص٢٦٨).

(٦) أهملت التاء في (ج)، وانظر (ص٢١٦/أ).

(٧) وعليه ابن عصفور، الشرح الكبير (١/ ٢٨٠، ٢٩٥).

(٨) راجع (ص٢٠٩/أ).

(٩) في (ب) «لما».

وقوله: (وَ) كان (الحُكْمُ لِلثَّانِي) -أي التابع بأن كان هو المقصود بالحكم وحده دون متبوعه- خرج به سائر التوابع إلاّ المعطوف بـ«بل» بعد الإثبات؛ لأن النعتَ والتوكيدَ وعطفَ البيان مكمِّلات للمقصود بالحكم لا مقصودةٌ به، والمعطوفَ بـ«بل» بعد النفي، وبـ«لا» وبـ«لكن» كجاء زيد لا أبوك، وما رأيت زيدًا بل أو لكن عمرًا، المقصودُ بالحكم ما قبلَه لا ما بعده، والمعطوف بباقي الأحرف هو ومتبوعه معًا مقصودان بالحكم لا هو وحده.

وقوله: (وَعَنْ) حرف (عَطْفٍ خَلا) -بأن يكون بلا واسطة- خرج به المعطوف بـ«بل» بعد الإثبات، كقام زيد بل أبوه، فإنه المقصود وحده بالحكم، لكن بواسطة «بل» فلا يسمى بدلاً.

فإذا اجتمعت في التابع -اسمًا أو فعلاً أو جملةً- هذه الأمور (فَاجْعَلْهُ فِي إِعْرَابِهِ) رفعًا ونصبًا وخفضًا وجزمًا (كَالأَوَّلِ) وهو متبوعه، المسمى بالمبدل منه (مُلَقَّبًا لَهُ) أي مسميًا للثاني وهو التابع (بِلَفْظِ البَدَلِ).

وهو إما (كُلٌّ:) أي بدل كل من كل، ويسمى بدل الشيء من الشيء، والبدل المطابق أو الموافق، وبدل المطابقة أو الموافقة، وهو ما كان مدلول الثاني فيه مدلول الأول بعينه، باعتبار القصد لا الوضع، كـ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة: ٦-٧]، ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ﴾ [الشورى: ٥٢-٥٣] لأن المراد بـ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ﴾ وبـ﴿ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ﴾ هو الصراط المستقيم.

(وَ) إما (بَعْضٌ:) / أي بدل بعض من كل، بأن يكون مدلولُ الثاني فيه جزءَ مدلول الأول، قلَّ أو كثُر، خلافًا لمن زعم -كالكسائي[1] وهشام[2]- أنه لا يكون إلا فيما دونَ النصف نحو: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧] فـ«مَنْ» موصولة بدل بعض من «الناس»؛ لأن «الناس» يعم المستطيع وغيره، فهو عام مخصوص، والرابط محذوف، أي من استطاع منهم؛ لأن بدل البعض والاشتمال لا بدَّ لهما من ٢٢٧/ب

---

(١) في (ج) «الكساي» وانظر المساعد (٢/ ٤٣٣)، التصريح (٢/ ١٥٦).

(٢) انظر المرجعين السابقين.

ضمير يربطها بالمبدل منه، خلافًا لابن مالك[١]، فعلى رأيه لا حذف، وقد تنوب «أل» فيهما[٢] عن الضمير على رأي[٣].

وقال ابن برهان[٤]: هو بدل كل؛ لأن المراد بـ«الناس» المستطيع فقط، فهو عام أريد به الخصوص، وعليه لا حذف؛ لأن بدل المطابقة لا يحتاج للرابط.

وابن السيِّد[٥]: «من» فاعل «حج» وهو مصدر مضاف إلى مفعوله أي ولله على الناس أن يحج البيت من استطاع منهم، ورد بأن قضيته أنه يلزم الناس عمومًا خصوصُ حجِّ المستطيع، وهو باطل.

والكسائي[٦]: «مَنْ» شرطية حذف جوابها أي: من استطاع فليحجَّ هو، وضُعِّفَ بدعوى الحذف، مع إمكان تمام الكلام بدونه، لكن يقويه: مجيء الشرط عقبه، في قوله: ﴿ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ، وحسن المعنى؛ لأن قضيته أن الناس يلزمهم عمومًا إحياءُ البيتِ كلَّ سنة بالحج، وهو فرضُ كفايةٍ، ويلزم المستطيعَ خصوصًا أن يحجَّ بنفسه وهو فرضُ عينٍ، والأمر كذلك، وعليه إن لم يُقَدَّرْ له رابط وجُعِل كلامًا مستقلاً دخل في «من» الملائكة أيضًا، بناء على أنه ﷺ مرسل إليهم أيضًا، وهو الأصح عندنا، بخلافه إنْ قُدِّرَ له رابطٌ، أي: منهم، وعلى الأَوْجُهِ الأُولَى فلا يدخلون؛ لأن الناس يعم الإنس والجن فقط.

---

(١) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٧٩).

(٢) البعض والاشتمال.

(٣) الكوفيين. انظر (ص١٥٦/ ب).

(٤) عبد الواحد بن علي بن برهان الأسدي العكبري (... - ٤٥٦هـ).
أبو القاسم، عالم بالعربية والنسب، من أهل بغداد، كان حنبليًا ثم تحول حنفيًا، وكان منجمًا في أول أمره، ثم أصبح نحويًا، من تصانيفه «شرح اللمع» مطبوع في النحو، و«الاختيار» في الفقه.
تاريخ بغداد (١١/ ١٧)، نزهة الألباء (٤٢٨)، إنباه الرواة (٢/ ٢١٣)، فوات الوفيات (٢/ ١٩)، مرآة الجنان (٣/ ٧٨)، وانظر شرح اللمع له (١/ ٢٣١)، قال تعقيبًا على الآية: فذلك بدل الشيء من الشيء وهو هو لا بعضه... لأن الله لا يكلف الحج من لا يستطيعه.

(٥) انظر التصريح (٢/ ١٥٧).

(٦) انظر المرجع السابق.

(و) إمَّا (اشْتِمَالٌ:) أي بدل اشتمال، بأن يشتمل عامله على معناه اشتمالاً بطريق الإجمال، على معنى أن الإسنادَ إلى الأوَّلِ لا يُكْتَفَى بِهِ من جهة المعنى، وإنما أُسْنِد إليه على قصد / غيره، ٢٢٨/أ مما يتعلق به ويلابسه بغير الكُلِّيةِ والجزئيَّةِ، ويكون المعنى مختصًا بغير الأول، كأعجبني زيدٌ حسنُه، أو كلامُه، أو فهمُه، فإن الإعجاب مشتمل على «زيد» مجازًا، وعلى حسنه وكلامه وفهمه حقيقةً، وكذا: سُرِقَ زيدٌ ثوبُه أو فرسُه، فإن «زيد» مسروق مجازًا، والثوب والفرس حقيقةً، ومنه: ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝ ٱلنَّارِ ﴾ [البروج: ٤-٥] فالنار بدل اشتمال من «الأخدود» والرابط مقدر[(١)]، أي النَّار فيه، أو «أل» نائبة عن الضمير[(٢)]، أوْ لاَ[(٣)]، و«لاَ»[(٤)] على رأي ابن مالك.

وقال الفراء[(٥)]، وابن الطراوة[(٦)]: بدل كل بلا حذف، وهشامٌ[(٧)]: بحذف مضاف أي: أخدود النار، وابنُ خروف[(٨)]: بدل إضراب، أي نظرًا إلى أن أصل[(٩)] الأخدود مطلق الشق في الأرض.

وكذا منه: رأيت دَرَجَةَ الأسدِ بُرْجَهُ[(١٠)]؛ لأن «البُرْجَ» عبارة عن مجموعة الدرجات، ونظرت إلى القمرِ فَلَكِهِ؛ لأن بينهما ملابسةً بغيرَ الكلية والجزئية.

وقيل: هما بدل كل من بعض.

---

(١) وهو رأي البصريين. انظر التصريح (٢/ ١٥٨).

(٢) انظر (ص١٥٦/ ب، ٢٢٧/ ب).

(٣) أي: أو لا رابط فيه.

(٤) يعني أن هذا الرأي الذي يقول: «لا رابط فيه» هو رأي ابن مالك. انظر شرح الكافية (٣/ ١٢٧٩، ١٢٨٠).

(٥) معاني القرآن (٣/ ٢٥٣).

(٦) ابن الطراوة النحوي (٢٠٨).

(٧) انظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٦٢٣).

(٨) انظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٦٢٣).

(٩) في (ب) «الأصل».

(١٠) برج الأسد: البرج الثاني من بروج فصل الشتاء.

ولا بُدّ من إمكان فهم معناه إجمالاً عند حذفه؛ بأن يصح الاستغناء عنه بالأول، ومن حسن الكلام؛ بتقدير حذفه كالآية، إذ لو قيل: أصحاب الأخدود، لفُهِم منه معنى النار إجمالاً، وحسن الكلام، بخلاف نحو: أعجبني زيد أخوه، ولو حذف أخوه ما[1] دل عليه ما قبله، فهو بدل إضراب، ونحو: أسرجت زيدًا فرسه، لو حذف فرسه لفُهِم معناه؛ لأن الإسراج لا يكون إلا للخيل، لكن لا يحسن استعمالُ مثله، بل لا يُستعمل، وإن سُمِع منه شيء حمل على الإضراب ونحوه. وهذا الشرط ذكره شيخ شيوخنا الفاكهي[2]، وهو قد يُخرج نحو: نظرت إلى القمرِ فلكِهِ فتأمل.

(وَ) إما (غَلَطْ:) أي بدل غلط، ومتعلَّقة اللسان فقط؛ لأنه الذي لم يُقْصَدْ أصلاً ذِكْرُ متبوعه، وإنما سَبَقَ إليه لسانك من غير اختيار وإرادة منك.

وإمّا نسيانٌ[3]: أي بدل نسيان، ومتعلَّقه الجَنَان، أي القلب فقط؛ لأنه الذي قصد ذكر متبوعه عن عمد، لكن تبيَّن لك فساد قصده بقلبك / وأنك أخطأت. ٢٢٨/ب

وإما (بُداءٌ)[4]: أي بدل بداء، ويسمى الإضراب أيضًا، كما قال: (كَذَاكَ إِضْرَابٌ:) أي بدل إضراب، ومتعلقه الجنان واللسان معًا؛ لأنه الذي قُصِدَ فيه ذكرُ كُلٍّ من المتبوع والتابع قصدًا صحيحًا، بأن تخبر بشيء قصدًا ثم يبدو لك أن تخبر بشيء آخر فأضربت عن ذكر الأول، من غير إبطال له، وذكرت الثاني، ولهذا سُمِّيَ بدَل البداء، بالموحدة والدال المهملة ممدودًا، ومنه قوله ﷺ : «الرجل ليُصَلِّي الصلاة ما كتب له نصفُها ثلثُها ربعُها خمسُها سدسُها سبعُها ثمنُها تسعُها عشرُها»[5] فثلثُها وما بعده بدل إضراب من نصفها، أو كل واحد بدل مما قبله، وهو إضراب انتقال لا إضراب إبطال.

---

(١) في (ب) «لما».

(٢) مجيب النداء إلى شرح قطر الندى (٢/ ٢٥٣).

(٣) في (ب) «بدل نسيان».

(٤) سقط من (ب).

(٥) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٤/ ٣٢١)، عن عمار بن ياسر، بلفظ: «... ما كتب له منها إلا عشرها تسعها ثمنها ...».



وتسمى هذه الثلاثة بالبدل المُبَايِن أيضًا؛ لأنها تُبَايِنُ المبدل منه بحيث لا يُشْعِر بها ذِكْرُه بوجهٍ، وأنكرها المبرد[1] وخطَّابٌ[2] وقومٌ، وخرجوا ما أوهمه على حذف العاطف وهو الواو؛ لأنها التي ثبتَ حَذْفُها وحدها، وهي حينئذ تقسيمية، وكذا «أو» عند قوم، وهي أنسب لولا امتناع حذفها على المعتمد؛ لأن من معانيها الإضراب، لا «بل»؛ لأنها لا تحذف.

وإما كُلٌّ[3] من بعض: (أي بدله)[4] كما عليه جماعة، بأن كان الأول جزءًا من الثاني نحو:

رحــــمَ الله أعظـــــمًا دفنوهــــا بسجـــستانَ طلحـــةَ الطلحـــاتِ[5]

بنصب «طلحة» بدلاً تابعًا، وبرفعه بدلاً مقطوعًا.

ونحو:

كـــأنِّي غـــداةَ البـــينِ يـــومَ تَحمَّلُـــوا ....[6]

---

(١) المقتضب (٤/ ٢٩٧).

(٢) ابن يوسف الماردي. انظر الارتشاف (٢/ ٦٢٥).

(٣) في (ب) «بدل كل».

(٤) سقط من (ب)، والمراد (بدل كل من بعض).

(٥) لعبيد الله بن قيس بن شريح بن مالك العامري (... - ٨٥هـ تقريبًا).

شاعر قرشي أقام بالمدينة، وكان يلقب (ابن قيس الرقيات) لأنه تغزل بثلاث نسوة كل واحدة منهن تدعى (رقية) ناصر مصعب بن الزبير على عبد الملك بن مروان ورحل إلى (الكوفة) بعد مقتل ابن الزبير ثم (الشام) ومات بها. الشعر والشعراء (٢١٢)، الأغاني (٤/ ١٥٥، ١٦٧)، الخزانة (٣/ ٢٦٥، ٢٦٩).

والبيت أول قصيدة له يذكر فيها طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي، سمي طلحة الطلحات لأنه كان كريمًا، زوج مائة عربي بمائة عربية، وأمهرهن من ماله، فولد لكل واحد ولد فسماه طلحة، وقيل: لأن أمه صفية بنت الحارث بن طلحة، واسم عمها طلحة، واسم أخيها طلحة.

ديوانه (٢٠، ٢١)، الإنصاف (١/ ٤١)، ابن يعيش (١/ ٤٧)، معجم البلدان (٣/ ١٩٠، ١٩١)، المساعد (٢/ ٣٦٧)، الهمع (٢/ ١٢٧).

(٦) .... ** لدى سمرات الحيِّ ناقفُ حَنْظَلِ

من معلقة امرئ القيس المشهورة، وقد ذكرت مطلعها في (ص١٣٩/أ).

ديوانه (١١٠، ١١١)، اللسان (نقف) (٩/ ٣٣٩)، الارتشاف (٢/ ٦٢٥)، العيني (٤/ ٢٠١)، الأشموني (٣/ ٢٦)، الهمع (٢/ ٤٦).

والغداةُ بعض اليوم.

(بِذِي) أي بهذه (الخَمْسِ) بل السبع (انْضَبَط) البدل، أي انضبطت قِسَمُهُ وأنواعه وفاقًا وخلافًا، والصحيح نفي السابع، وأنه في البيت الأول بدلٌ موافقٌ، على حذف مضاف، أي أَعْظُم طلحة، أو على أنه أراد بـ«الأَعْظُمِ» الذاتَ تعبيرًا باسم جزء الشيء عن كله، وفي البيت الثاني ظرفٌ للبين، أي غداة بانُوا يوم التحمل، أو / ظرف ثان للتشبيه لأن سيبويه[1] يجيز ٢٢٩/أ تعدد الظرف من نوع، إذا كان الثاني أخصَّ، و«غداة البين» أعمّ من خصوص وقت التحمل، فيصح كون «يوم» بمعنى وقت ظرفًا ثانيًا، أو بدل مطابقٍ على حذف مضاف، أي: غداة يوم تحملوا، أو على أن المراد باليوم مطلق الوقت لا اليوم المحدود، وقد تخصَّصَ بإضافته للجملة، أو على أن المراد بالغداة ما يعم اليوم، تعبيرًا عن كل الشيء باسم جزئه.

فمثال بدل المطابقة (كجَاءَنِي زَيْدٌ أَخُوكَ) فإن المراد بـ«أخوك، وزيد» هو ذاتٌ واحدةٌ، ويمنع فيه تقديم البدل على متبوعه.

(وَ) مثال بدل بعض[2] (أَكَلْ، عِنْدِي رَغِيفًا نِصْفَهُ) أو تسعةَ أعشارِه أو عُشْرَه، فإن ما بعد «رغيفًا» بعضٌ منه، قال في الارتشاف: «وشرط هذا البدل كالاشتمال عند أصحابنا في صحة الاستغناء عنه بالأول»[3] فيجوز جَدَعْتُ زيدًا أنفَهُ، ولقيت أصحابك أكثرهم، ويمتنع قطعت زيدًا أنفَه، ولقيت كل أصحابِكَ أكثرَهم، أي إلا على بدل المباينة.

(وَ) مثال الاشتمال (قَدْ وَصَلْ، إِلَيَّ زَيْدٌ عِلْمُهُ) لأن العامل مشتمل عليه إجمالاً وزيدٌ واصل مجازًا، وعلمُه واصل حقيقةً، و(الَّذِي) صفة «علمه» و(دَرَسْ) صلة الذي على حذف العائد أي: درسه.

وأنكر السهيلي[4] ذين البدلين وردَّهما إلى بدل المطابقة على حذف مضاف والأصل: أَكَلَ

---

(١) في الكتاب (١/ ٢٠٨)، قال: «ومن العرب من يقول: اليومَ يومُك، فيجعل اليوم الأول بمنزلة (الآن) لأن الرجل قد يقول: أنا اليومَ أفعل ذاك، ولا يريد يومًا بعينه» وانظر (٢/ ٤٨).

(٢) في (ب) «البعض»، وهو المناسب لما قبله، ولا عبرة بقول من منع دخول «أل» على «بعض».

(٣) (٢/ ٦٢٣)، مع تصرف يسير في بعض الألفاظ.

(٤) نتائج الفكر (٣٠٧، ٣٠٨).

بعضَ رغيفٍ نصفَه، ووصل إليّ وصفُ زيدٍ علمُه، فحذف المضاف لدلالة المعنى.

ويجوز فيهما تقديم البدل حيث لا مانع كأكلتُ ثلثَه الرغيف، وأعجبني حسنُه زيد، ويجوز خفض «الرغيف» و«زيد» بإبدالهما من الهاء.

(وَ) مثال المباين بأقسامه الثلاثة (قَدْ رَكِبْتُ اليَومَ بَكْرًا[1] الفَرَسْ) لأنك (إِنْ) أردتَ أن تقول ابتداء[2]: ركبتُ (بَكْرًا دُونَ قَصْدٍ) منك وإرادةٍ له بقلبك، بل مجرد سَبْقِ لسان / ٢٢٩/ب (فَغَلَط) أي فهو بدل غلط بالإضافة، أي: بدل عن اللفظ الذي ذكرته غلطًا، وهو المبدل منه لا البدل، ولهذا قالوا: «بدل الغلط» بالإضافة دون «البدل الغلط» بالنعت.

(أَوْ قُلْتَهُ) عن قصد، بأن كنتَ ركبتَ الفرسَ فنسيتَ واعتقدت أنك ركبت «البَكْرَ» فقلت: ركبت بَكْرًا، قاصدًا للإخبار عنه بمقتضى عقيدتك، فلما نطقت به تذكرت أنك إنما ركبت الفرس فأبدلته من «بَكْرًا» فهو بدل نسيان، أو قصدت ذكرهما (عَمْدًا) بأن كنتَ قد ركبت هذا وهذا فقصدت الإخبار بركوب «البكر» فذكرته فبدا لك الإخبار عن ركوب الفرس أيضًا فأبدلته من «بكرا» (فَإِضْرَابٌ) أي فهو بدل إضراب أو بداء (فَقَطْ).

والأحسن في هذه الثلاثة عطفها بـ«بل» لتكون من عطف النسق.

ولا يجب في البدل موافقته لمتبوعه تعريفًا وتنكيرًا أو إظهارًا وإضمارًا، فتبدل المعرفة من المعرفة نحو: ﴿ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝ ٱللَّهِ ﴾ [إبراهيم: ١-٢] في قراءة جر الاسم الشريف[3]، ومن النكرة نحو: ﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝ ٱلَّذِى ﴾ [الهمزة: ١-٢].

والنكرة من النكرة نحو: ﴿ مَفَازًا ۝ حَدَآئِقَ ﴾ [النبأ: ٣١-٣٢] ومن المعرفة كـ: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢١٧].

---

(١) البَكْرُ: الفتي من الإبل، والناقة التي ولدت بطنًا واحدًا. وغير ذلك انظر اللسان (بكر) (٤/ ٧٩).

(٢) في (ب) «ابتدأ».

(٣) في (ج) أهملت الياء، وبالجر قرأ السبعة ما عدا أبا جعفر ونافعًا وابن عامر. المبسوط (٢١٧)، العشر (٢/ ٢٩٨).



ويبدل الظاهر من الظاهر كالأمثلة السابقة، ومن الضمير كرأيته زيدًا، و«اللهم صل وسلم عليه الرَّءُوفِ الرحيمِ»[1] بخفض الرءوف الرحيم، و﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾ [المائدة: ١١٤].

والمضمر من المضمر كرأيتك إياك، ومررت بك أنت، ومن الظاهر كرأيت زيدًا إياه[2].

فهذه ثمانية[3] في ستة أقسام البدل بثمانيةٍ وأربعين، أو في سبعة أقسامه بستةٍ وخمسين، ومنع ابن مالك[4] وقوع الضمير بدلاً، فنحو: رأيتك إياك توكيد فقط، ونحو رأيت زيدًا إياه، من وضع النحويين عنده.

وشرطُ إبدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب عند الجمهور بدلَ كُلٍّ إفادةُ البدلِ الإحاطةَ كهذا يَجْمُلُ[5] بكم صغيرِكم وكبيرِكم، و﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾ / ٢٣٠/أ ونَدر نحو:

بِكُــمْ قـــريشٍ كُفينـــا كـــلَّ معـــضلةٍ ....[6]

بجر «قريش» بدلاً من كاف «بكم».

وقال عليه قوم كالأخفش[7] والكوفيين[8]، قالوا: «ويجب موافقته له في تذكيره وتأنيثه وإفراده وتثنيته وجمعه في غير بدل البعض» انتهى.

---

(١) انظر (ص١٧٩/ ب).

(٢) خلافًا لابن مالك. ينظر (ص٣٠٦/ أ).

(٣) في (ب) «ثمانية أقسام».

(٤) في التسهيل (١٧٢).

(٥) في (ب) «يحمل».

(٦) .... ** وَأَمَّ نَهْجَ الْهُدَى مَنْ كَانَ ضِلِّيلاَ

لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين.

أَمَّ: قصد، نهج الهدى: طريقه. ضليلا: شديد الضلال.

ينظر شرح التسهيل (٣/ ٣٣٥)، الارتشاف (٢/ ٦٢٢)، الشذور (٤٤٣)، التصريح (٢/ ١٦١).

(٧) معاني القرآن (٢/ ٢٦٩).

(٨) ينظر ائتلاف النصرة (ص٥٦)، الشذور (٤٤٣)، التصريح (٢/ ١٦١).

وهو عجيب؛ لأن المباين بأقسامه تصح فيه المخالفة في كل ذلك قطعًا، وكذا الاشتمال، فإنك تقول: أعجبتني الجاريةُ حسنُها، والجاريتان حسنُهما، والنسوة حسنُهن، فتبدل مذكرًا من مؤنث، ومفردًا من مثنى أو جمع، وأعجبني زيدٌ شهامتُه، والزيدان شهامتُهما، والزيدون شهامتُهم، فتبدل مؤنثًا من مذكر، ومفردًا من مثنى أو جمع، فلم يتم الشرط المذكور إلا في بدل المطابقة.

(وَ) أما (الفِعْلُ) أي: بدله (مِنْ فِعْلٍ) مثله فأجرى فيه الرضيُّ الشاطبي اللغوي[1] الأقسام كلها. فبدل المطابقة نحو: ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴾ [الفرقان: ٦٨] أي عقوبة ﴿ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ... ﴾ [الفرقان: ٦٩] إلخ، فـ«يضاعف» و«يخلد» بدل كل من «يلق»؛ لأن مضاعفة العذاب والخلود فيه هي لَقْيُ الآثام، ويمكن كونه اشتمالاً: لأن لَقْيَ العقوبة مشتمل على المضاعفة والخلود، وبعضًا: لأنهما بعضُ اللُّقيا باعتبار متعلق كل منها، والأحسن التمثيل بقوله[2]:

مَتَـى تَأْتِنَـا تُلمِـمْ بِنَـا فِي دِيَارِنَـا[3] ....

لأن الإلمام هو الإتيان، أو هو القُرب، فيكون اشتمالاً.

وبدل البعض (كَمَنْ يُؤمِنْ يُثَبْ، يَدْخُلْ جِنَانًا لَمْ يَنَلْ فِيهَا تَعَب) فـ«يدخل» بدل بعض من «يُثَبْ»؛ لأن الثواب يعمّ ثواب الدنيا وثواب الآخرة وثواب البرزخ[4]، ودخولُ الجنان من ثواب الآخرة، فهو بعضُ الثواب، ويجوز كونه اشتمالاً؛ لأن الثواب مشتمل على دخولها، وكونه مطابقة؛ بأن يكون أراد بالثواب أعظمه، الذي هو دخول الجنان، المتسبب عنه رضاه

---

(١) في شرح الألفية. انظر الخزانة (٢/ ٣٧٣)، التصريح (٢/ ١٦١).
محمد بن علي بن يوسف، أبو عبد الله رضي الدين الأنصاري الشاطبي (٦٠١ - ٦٨٤هـ).
عالم باللغة، ولد (ببَلَنْسِية) وروى عن ابن الجميزي وغيره، تصدر للإقراء بالقاهرة، وهو أستاذ أبي حيان، توفي بالقاهرة، من تصانيفه حواش على صحاح الجوهري.
الوافي (٤/ ١٩٠، ١٩١)، غاية النهاية (٢/ ٢١٣)، بغية الوعاة (١/ ١٩٤، ١٩٥)، نفح الطيب (٨/ ٢٦٢)، الشذرات (٥/ ٣٨٩).

(٢) عبيد الله بن الحر بن عمرو.

(٣) تقدم، انظر (ص١٦٨/ ب).

(٤) في (ج) «البروخ» تصحيف، والبرزخ ما بين كل شيئين، والمراد نعيم القبر لأنه بين الدنيا والآخرة.

تعالى ورؤيته التي هي غاية الأماني ومنتهى الغايات، و«تعب» مفعول «ينل» فهو / منصوب ٢٣٠/ب لكنه وقف عليه على لغة لربيعة(١).

وبدل الاشتمال نحو:

إن عَليَّ الله أنْ تُبَايِعَا تُؤخذَ كُرْهًا أو تجيءَ طَائِعَا(٢)

فـ«تؤخذ» و«تجيء» بدل اشتمال من «تبايع»؛ لأن الأخذ كرها والمجيء طائعا من صفات المبايعة، والاسم الشريف منصوب بحذف واو القسم.

وقيل: أصله ألتزمُ يمين الله، أو ألْزِم نفسي يمين الله، فحذف «يمين» وأقيم المضاف إليه مُقامه، فانتصب انتصابه، ثم حذف الفعل بفاعله.

والأصحُّ أنه على حذف باء القسم، وأصله: أحلف بالله، فحذفت الباء الموحدة، فوصل الفعل إليه بنفسه، ثم حذف الفعل بفاعله، أي: إنَّ عَلَيَّ بالله مبايعتك، أخذَك مُكرَهًا أو مجيئَك طائعًا، وجملة القسم معترضة بين خبر «إنّ» واسمها، والأصل: أقسم بالله إنَّ علي مبايعتك ... إلخ.

وبدل المباينة نحو: إن يقمْ زيدٌ أقعدْ عنده، وقال ابن العلج: «اتفقوا على أن الفعل يكون فيه بدل كُلٍّ، ولا يكون فيه بدلُ بعضٍ، واختلفوا في بدل الاشتمال، ومن أثبته جَعَلَ منه ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴾ [الفرقان: ٦٨] إلخ». انتهى.

وقد تُبْدَلُ الجملةُ من مثلها بشرط كون الثانية أوْفَى بتأدية المقصود بدل كل، نحو:

أقولُ لَهُ: ارحلْ لا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا ....(٣)

---

(١) أهملت الباء في (ج)، وانظر الكلام على لغة ربيعة في (ص١٠٤/ ب).

(٢) لا يعرف قائلهما.

ولم أجد لهما تتمة، انظر: سيبويه (١/ ٧٨)، المقتضب (٢/ ٦٢)، التبصرة (١/ ١٦٢)، الشرح الكبير (١/ ١١٨، ١٩٢)، شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٨٧)، الرضي (١/ ٣٤٢)، العيني (٤/ ١٩٩)، الأشموني (٣/ ١٣١)، التصريح (٢/ ١٦١)، الخزانة (٢/ ٣٧٣، ٣٧٦).

(٣) .... ** وإلا فكن في السِّرِّ والجهرِ مسلما

لم أعرف اسم قائله. وهو مفرد في المراجع. المغني (٢/ ٤٢٦، ٤٥٦)، العيني (٤/ ٢٠٠)، الأشموني (٣/ ١٣٢)، التصريف (٢/ ١٦٢)، معاهد التنصيص (١/ ٢٧٨)، شرح أبيات المغني (٦/ ٣٠٠، ٣٠١).

فـ«لا تقيمن» بدل كل من «ارحل» لاتفاق مضمونها، وزيادة الثانية بالتأكيد، والدلالة على بغض إقامته بالمطابقة، وتحتمل الاستئناف، والنسق على حذف العاطف، والتفسير أيضًا.

ومنه: ﴿ إِنِّي جَزَيْتُهُمُ ٱلْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوٓاْ أَنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴾ [المؤمنون: ١١١] بكسر «إنهم»[1]؛ لأن الفوز هو الجزاء، وتحتمل الاشتمال، والتفسير، والاستئناف.

وقيل: لا يقع بدل المطابقة في الجمل[2].

وبدل بعض نحو: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ۝ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ۝ وَجَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴾ [الشعراء: ١٣٢-١٣٤] فجملة «أمدَّكم» الثانية أخص من الأُولَى باعتبار متعلقيها فتكون داخلةً في الأولى؛ لأن «ما تعلمون» يشمل الأنعام وما بعده وغير ذلك، وتحتمل / الاشتمال؛ لأن الأولى مشتملة على مضمون الثانية، باعتبار المتعلق أيضًا، والتفسير باعتباره أيضًا، والاستئناف. ٢٣١/أ

وبدل اشتمال كـ﴿ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝ ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴾ [يس: ٢٠-٢١] لأن الاهتداء وعدم سؤال الأجر من جملة صفات الرسل -عليهم الصلاة والسلام- فكانت الجملة الأولى مشتملة على الثانية باعتبار متعليقهما، وتحتمل الاستئناف بقوةٍ، والتفسير بضَعْفٍ، والبعض أيضًا، ومنه أي الاشتمال عند الجمهور:

أقول له: ارحل ... (إلخ)[3].

وقيل: هو في الآيتين من بدل المفرد فـ«بأنعام ...» إلخ بدل من «بما تعلمون» و«من لا يسألكم...» إلخ بدل من «المرسلين»، وإنما أعيد معهما العامل، وهو رأي من يجيز إظهار الرافع، والناصب في البدل، حيث لا لبس كابن عصفور[4]:

---

(١) وبالكسر قرأ حمزة والكسائي. المبسوط (٢٦٣).

(٢) قاله الأزهري تبعًا للتفتازاني. انظر التصريح (٢/ ١٦٢).

(٣) سقط من (ب).

(٤) الشرح الكبير (١/ ٢٨٠).

وبدل مباينة، كيا زيد قم أقعد، (ومنه:

ولــو عَلِــمَ الحَجَّــاجُ عِلْمَــكَ لَمْ تَبِـغْ ... يَمِينُــكَ مــاء مُــسْلِمًا بِيَمِــينِ

لحاولــتَ جَــذْعًا أَوْ لأُلْفِيــتَ مُقْعَــدًا ... تُرَجِّــفُ تَمْــشِي مِــشْيَةَ ابــنِ وَضِــينِ[1]

فقوله: «لحاولت جدعًا ...» إلخ بدل من قوله: «لم تبع ...» إلخ)[2].

والفرق بين بدل الفعل وحده والجملة أن الفعل يتبع ما قبله في إعرابه لفظًا أو تقديرًا، والجملة تتبع ما قبلها محلاً إن كان له محل، وإلا فإطلاق التبعية عليها مجاز، علاقته الشَّبه الصُّورِيّ.

وقد تبدل الجملةُ من مفرد بدل كُلٍّ نحو:

لقــد كلمتنــي أمُّ عمــرو بكلمــةٍ: ... أتَــصْبِرُ يــومَ البَــيْنِ أَمْ لــستَ تَــصْبِرُ[3]؟

فجملة الاستفهام بدل كُلٍّ من «كلمةٍ»؛ لأنها المراد بالكلمة، وتحتمل التفسير لـ«كلمت» أو لـ«كلمة» والنسق على حذف القول، أي: فقالت: أتبصر.

وبدل اشتمال نحو: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ ﴾ [الفرقان: ٤٥] فجملة الاستفهام بدل اشتمال من «ربك».

وقيل: بدل كل على حذف مضاف، أي: صنع ربك، أو مفعول ثان، بجعل «رأي» علمية، أو حال منه.

ومنه:

إلى اللهِ أشــكو بالمدينــةِ حاجــةً ... وبالــشَّامِ أُخــرى؛ كيــف تلتقيــانِ[4]؟

---

(١) للفرزدق. دواوين الشعر العربي على مر العصور (١٢/ ٥٦).

(٢) سقط من (ب).

(٣) لا يعرف قائله:

ويروى (لقد أذهلتني).

والبيت مفرد في المعنى. المغني (٢/ ٤٥٦)، المساعد (٢/ ٤٣٨)، شرح شواهد المغني (٢/ ٨٥٣)، شرح أبيات المغني (٧/ ٣).

(٤) في (ج) «يلتقيان» ونسب البيت لعمر بن أبي ربيعة، وليس في ديوانه، وإلى الفرزدق وليس في ديوانه. يروى (وأخرى بنجد كيف ...).

=



فجملة: «كيف تلتقيان؟» اشتمال من «حاجة» و«أخرى» لعودها[1] إلى التقدير بمفرد، أي: أشكو هاتين الحاجتين تَعذُّرَ التقائهما، بإضافة المصدر إلى فاعله، وتحتمل / الاستئناف، ٢٣١/ب وكذا التفسير للجملة قبلها باعتبار المعنى.

وبدل مباينة كزيد قائم قعد أبوه، بإبدال الجملة من قائم، وتحتمل الحال من الضمير المستتر في «قائم» والنسق بحذف العاطف.

وقد عُلِم من هذه الاحتمالات أن تعيُّن البدل في الجملة عزيزٌ جدًا، ولهذا منع كثيرون كأبي حيان[2] وقوع الجملة بدلاً من شيء.

(وقد يبدل المفرد من جملة، كالحديث الصحيح «**أَيْ عَمِّ، قل: لا إله إلا الله كلمةً أحاجّ لك بها عند الله تعالى**»[3] بنصب «كلمة» بدلاً من الهيللة، أو حالاً منها، وبرفعها خبرًا لمحذوف، أي هي كلمة، و«أحاجَّ» نعت لها فيرفع، أو جواب «قُلْ» بضعف فيكسر أو يفتح، وذكرها لتقريب الأمر وتسهيله، وبحذفها يتعين الجواب)[4].

=

المحتسب (٢/ ١٦٥)، المغني (١/ ٢٠٧)، (٢/ ٤٢٦)، العيني (٤/ ٢٠١)، الأشموني (٣/ ١٣٢)، التصريح (٢/ ١٦٢)، الهمع (٢/ ١٢٨)، شرح أبيات المغني (٤/ ٢٧٢، ٢٧٣).

(١) كذا في نسخ التحقيق والصواب «لعودهما».

(٢) الارتشاف (٢/ ٦٢٧).

(٣) أخرجه البخاري بلفظه في صحيحه في كتاب مناقب الأنصار، باب قصة أبي طالب (٤/ ٢٤٧)، عن المُسَيَّب، وأخرجه عنه أيضًا بلفظ قريب فيه الشاهد في كتاب الجنائز، باب إذا قال المشرك عند الموت لا إله إلا الله (٢/ ٩٩)، وفي كتاب الأيمان والنذور، باب إذا قال والله لا أتكلم اليوم (٧/ ٢٢٩).

ومسلم في صحيحه (١/ ٥٤)، في كتاب الإيمان، باب الدليل على صحة إسلام من حضره الموت، وأحمد في المسند (٥/ ٤٣٣).

(٤) سقط من (ب).

فروع:

١. قد يُحذف في الصلة المبدل منه استغناء بالبدل، كأحسِن إلى الذي وصفت زيدًا، بنصب «زيد» بدلاً من هاء «صفته» المحذوفة، وبخفضه بدلاً من الذي، وبرفعه على القطع، أي: هو زيد، ومنه: ﴿ وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ ﴾ [النحل: ١١٦] أي: تصفه، والكذب بدل من الهاء المحذوفة، خلافًا لمن منع[1] حذف المبدل منه، ويجوز كون «ما» مصدريةً و«الكذب» مفعول «تَصِف» أي: لوصف ألسنتكم الكذب، أو موصولة و«الكذب» مفعول لأجله.

٢. قد يُحذف البدلُ لحلول دليله محلَّه، كقوله ﷺ: «لا يحل دم امرئٍ مسلم إلا بإحدى ثلاث: الثَّيبُ الزاني، والنَّفْسُ بالنفس، والتَّارِكُ لدينه المفارق للجماعة»[2] أي بإحدى ثلاث، ثيوبة الزاني، وقتل النفس، وترك الدين.

ويجوز في «الثيب ...» إلخ رفعُه خبرًا لمحذوف، أي: هم الثيبُ، والضمير يعود للذين يحل دمهم المفهوم مما قبله، أو مبتدأ حذف خبره، أي: الثيبُ ... إلخ يحل دمهم أو يقتلون، أو فاعلاً بمحذوف، أي: يحل الثيب ... إلخ، أي: دمه، أو نائبًا له، أي: يُقتل الثيب، ونصبُه مفعولاً به، أي: اقتلوا الثيب أو: أعني به -أي: بمن يحلّ دمه- الثيب ... إلخ. وخفضُه على البدل مجازًا؛ لحلوله محله، وهو ضعيف، أو على حذف المضاف وعامله، مع بقاء جره لدلالة ما تقدم أي: يحل دمُ الثيب، وهو أضعف أو ممتنع، وعليه -كوجهي الرفع والنصب- الجملة مستأنفة.

٣. قد يُقطع البدل / للرفع مبتدأ أو خبرًا، وللنصب مفعولاً لـ«أعني» مع جواز إظهار المحذوف، فإذا قلت: مررت برجالٍ زيدٍ وأخيه، ولم تذكر ثالثًا، فلك خفضُها على الإتباع: بجعل «رجال» بمعنى رجلين مجازًا فلا حذف، أو بإبقائه على أصله وحذف ٢٣٢/أ

---

(١) وعليه السيرافي وغيره. انظر الهمع (٥/ ٢٢٢).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه في كتاب الديات، باب ما جاء لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث (٤/ ١٩)، عن عبد الله بن مسعود.

وأبو داود في سننه في كتاب الحدود، باب الحكم فيمن ارتد (٤/ ٥٢٢).

الثالث، أي: وآخر، ونصبُها بـ«أعني» مقدرة: فإن كان بمعنى رجلين فلا حذف، أو على أصله فقد حذف الثالث، ورفعهُا: فإن كان «رجال» على حقيقته، فالتقدير: هم زيد وأخوه وآخر، بحذف المبتدإ والثالث، أو منهم زيد وأخوه بحذف الخبر، أو على مجازه فالتقدير: هما زيد وأخوه، بحذف المبتدإ فقط، وقس على هذه التخاريج.

٤. قد يُفصل عن المبدل منه بصفةٍ كقام زيد الظريفُ أبوك، أو بظرفٍ نحو:

أوعــــدني بالــــسجن والأداهــــم رِجْـــلِي، ورِجْـــلِي شَـــثْنَةُ المناســـم[1]

فـ«رجلي» بدل بعض من ياء «أوعدني».

أو بمعمولٍ للفصل كـ: ﴿ قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا ۝ نِّصۡفَهُۥٓ ﴾ [المزمل: ٢-٣].

٥. إذا أُبدِل من اسم استفهامٍ وجب في البدل التفصيل والهمزة بِعَديلِها، كمن رأيت أزيدًا أم عمرًا؟ وكم مالك أعشرون أم ثلاثون؟

أو من اسم شرطٍ وجب التفصيل و«إنْ» كمهما تصنعْ إن خيرًا وإن شرًا تُجزَ به، وبمن تمرر إنْ زيدٍ أو أخيك أَمْرُرْ به، قال الأزهري: «وقد يتخلف التفصيل وإعادة «إن» فقد قال الزمخشري[2] وأبو البقاء[3]: في ﴿ إِذَا زُلۡزِلَتِ ﴾ [الزلزلة: ١] أن ﴿ يَوۡمَئِذٖ ﴾ بدل من ﴿ إِذَا ﴾» انتهى، والظاهر أن «إذا» حينئذ غير شرطية عندهما.

---

(١) قائلها: العَبَّاب العُدَيْل بن الفَرْخ بن معن بن الأسود العجلي (... - ١٠٠هـ تقريبًا) من فحول الشعراء في العصر الأموي، هجا الحجاج بن يوسف، وهرب إلى بلاد الروم، فطلب الحجاج من قيصر أن يعيد الشاعر إليه ففعل، فمثل بين يدي الحجاج، وأنشده قصيدة في مدحه، فعفا عنه.

الأغاني (١٢/ ١١، ٢٢)، الخزانة (٢/ ٣٦٧، ٣٦٨)، الأعلام (٤/ ٢٢٢).

الأداهم: جمع أدهم وهو القيد، الرواية: (فرجلي شثنة) شثنة: غليظة خشنة. المناسم: جمع منسم، وهو أسفل خف البعير، والمراد هنا باطن رجليه.

ابن يعيش (٣/ ٧٠)، شرح الكافية لابن مالك (٣/ ١٢٨٢)، اللسان (وعد) (٣/ ٤٦٣)، الشذور (٤٤٢)، العيني (٤/ ١٩٠)، الأشموني (٣/ ١٢٩)، التصريح (٢/ ١٦٠)، الخزانة (٢/ ٣٦٦، ٣٦٨).

(٢) الكشاف (٤/ ٢٧٦).

(٣) الإملاء (٢/ ٥٨٨).

فإن استفهمتَ أو شرطتَ بالحرف لم يجب[1] التفصيل ولم تأت بالهمزة و«إن»، كهل جاء أحدٌ زيدٌ؟ أو: هل جاء أحدٌ رجلٌ أو امرأةٌ؟ وإن تكرم أحدًا زيدًا أُكْرِمْه، أو إن تُكرِم أحدًا رجلاً أو امرأةً أُكْرِمه، والله سبحانه أعلم.

---

(١) التصريح (٢/ ١٦٣) بتصرف.



(باب) بيان (منصوبات الأسماء) خاصة

/ وإنما قدّمها على المجرورات؛ لأن أصلها المجرور بالحرف، ومحله النصب ما لم ينب ٢٣٢/ب عن الفاعل، فكان[1] منصوبًا بواسطة، وهذا بلا واسطة، فكان تقديمه أولى، وهو ما اشتمل على علم المفعولية، وهو النصب، وهي كثيرة:

١. المفعول به كـ﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ ﴾ [العنكبوت: ٤٤] ومنه مفعولا «ظن» ومفاعيل «أَعْلَمَ» والمنادى أيضًا.

٢. المفعول المطلق: نحو: ﴿ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا ﴾ [التوبة: ٣٩]، أي: نوعًا من أنواع الضرر.

٣. المفعول فيه -ويسمى ظرفًا- نحو: ﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ ﴾ [النمل: ٤٠]، وليس المراد بالاستقرار الكون العام، خلافًا لابن عطية[2]، بل عدم التحرك، فهو كون خاص.

٤. المفعول من أجله: نحو: ﴿ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٦٥].

٥. المفعول معه: نحو: ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾ [يونس: ٧١] أي معهم.

٦. المشبه بالمفعول به: وهو منصوب الصفة المشبهة، كجاء الزيدان الجميلان الوجهين، أصله: الجميل وجهاهما، برفعه[3] فاعلاً «الجميل» فحُوِّل الإسناد عنه إلى ضميره المضاف إليه فاستتر في «جميل» فصار: الزيدان الجميلان، أي: هما، ثم تقول: الجميلان وجهاهما، أو الوجهان، أو وجهان، بالرفع على بدل البعض من الضمير المستتر في «الجميلان».

---

(١) في (ج) «مكان».

(٢) انظر المحرر الوجيز (٢/ ٧٤أ).

عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي (٤٨١-٥٤٢، أو ٥٤١، أو ٥٤٦هـ).

الإمام الحافظ المفسر الأديب اللغوي، من أهل غرناطة، توفي بلورقة، من كتبه: «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» وهو شاهد بإمامته في العربية وغيرها، في اسم جده خلاف يسير.

الإشارة (١٧٦)، بغية الوعاة (٢/ ٧٣، ٧٤)، نفح الطيب (٩/ ٣٠٧، ٣١٣)، كشف الظنون (٢/ ١٦١٣).

(٣) في (ب) «يرفعه».

أو: الجميلان وجهيهما، أو الوجهين، أو وجهين، بالنصب على التشبيه بالمفعول به، إلا المنكر فعلى التمييز أو التشبيه.

أو: الجميلا الوجهين، أو وجهين بالإضافة.

وأجاز بعضهم[١] التشبيه في الفعل أيضًا، وجعلوا منه: «وَجِعَ زيدٌ بطنَه، وسَفِه نفسَه، وفَرِقَ أباه»[٢] ونحوها؛ لأن هذه الأفعال لازمة، فنصب ما بعدها على التشبيه بالمفعول به.

وقيل[٣]: على المفعول به بالتضمين[٤]، وهو الأصح كما سيأتي في التمييز[٥].

٧. الحال: كـ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧].

٨. التمييز: كـ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾ [الزلزلة: ٧].

٩. المستثنى في بعض حالاته نحو: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٤٩].

١٠. خبر «كان» وأخواتها كـ﴿لَيْسُوا۟ سَوَآءً﴾ [آل عمران: ١١٣].

١١. / خبر كاد وأخواتها نحو: ﴿وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١] وعسيت صائمًا. ٢٣٣/أ

١٢. خبر ما حمل على «ليس» كـ﴿مَا هَـٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، و«إن أحد خيرًا من أحدٍ إلا بالعافية»[٦]، ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣].

تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقيا ... ولا وَزَرٌ مما قضى الله واقيا[٧]

---

(١) أهملت الباء في (ج)، والمجيز لذلك الأخفش انظر (ص٢٦٣/أ).

(٢) انظر (ص٢٦٣/أ).

(٣) قول البصريين، انظر الرضي (١/ ٢٢٣)، وهذا الشرح (ص٢٦٣/أ).

(٤) أهملت التاء في (ج)، والمراد أن الفعل ضمن معنى فعل آخر فتعدى.

(٥) قول البصريين، انظر الرضي (١/ ٢٢٣)، وهذا الشرح (ص٢٦٣/أ).

(٦) انظر (ص١٧١/أ).

(٧) لا يعرف قائله.

تعز: فعل أمر من العزاء وهو الصبر. وزر: ملجأ.

المغني (١/ ٢٣٩، ٢٤٠)، (٢/ ٣٩٤)، الشذور (١٩٦، ٢٧٨)، المساعد (١/ ٢٨٢)، تعليق الفرائد (٣/ ٢٥٥)، العيني (٢/ ١٠٢)، الأشموني (١/ ٢٥٣)، التصريح (١/ ١٩٩)، الخزانة (١/ ٥٣٠)، شرح أبيات المغني (٤/ ٣٧٧، ٣٧٨).

١٣. خبر «ما» المُعوَّضَة عن «كان» على رأي ابن جني[١] وشيخه[٢] نحو:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ ....[٣]

فيمن فتح «أَمَّا» أي: لأَنْ كُنْتَ، فحذفت «كان» وعُوِّض عنها «ما» وانفصل الضمير، وكذا فيمن كسرها؛ لأن التقدير: إِنْ كُنْتَ و«ما» عوض عن «كان» فلا فرق، وإن كان النص لم يرد عنهما إلا في مسألة الفتح كما مرّ[٤].

١٤. اسم «إنّ» وأخواتها نحو: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٣].

١٥. اسم ما حمل على «إنّ» كلا طالبَ علمٍ ممقوتٌ، وألا ماءَ باردًا.

١٦. التابع للمنصوب لفظًا أو محلاً، حقيقة أو حكمًا، كلا رجلَ ظريفًا، وما رأيت من أبٍ ولا ابنًا، ويا هؤلاءِ العاقلين، ورأيت رجلاً يأكل وشاربًا.

١٧. المنصوب على القلب: كخرق الثوبُ المسمارَ، وقطع الجلدُ السيفَ، بنصب «المسمار» و«السيف» مع أنهما فاعلان، ومنه: أدخلت الخاتم في الإصبع، والأصل أدخلت الإصبع في الخاتم.

١٨. المنصوب على التَّوهُّم: المسمى في القرآن بالنصب على المعنى، وفي غيره بالنصب على

---

(١) في (ج) «حنى»، وانظر (ص١٧١/أ).

(٢) الفارسي، وانظر (ص١٧١/أ).

(٣) .... ** فإنَّ قَوْمِي لَمْ تأكلهم الضَّبُعُ

قائله: العباس بن مرداس بن أبي عامر بن حارثة السلمي (... - ١٨هـ تقريبًا).

فارس شاعر من مضر، أسلم قبيل الفتح، وشهد يوم حنين، حرم الخمر في الجاهلية.

الأغاني (١٣/ ٦٦، ٧٤)، الإصابة (٢/ ٢٦٣، ٢٦٤)، الخزانة (١/ ٧٣، ٧٤).

والبيت من قصيدة له جواب لشعر أتاه من خفاف بن ندبة أبي خراشة، الضبع: السنة المجدبة.

سيبويه (١/ ١٤٨)، الخصائص (٢/ ٣٨١)، الإنصاف (١/ ٧١)، ابن يعيش (٢/ ٩٩)، (٨/ ١٣٢)، المقرب (١/ ٢٥٩)، الرضي (١/ ٢٥٣)، (٢/ ٣٦٩)، المغني (١/ ٣٥، ٥٩)، (٢/ ٤٣٧، ٦٩٤)، تعليق الفرائد (٣/ ٣٢٣)، العيني (٢/ ٥٥، ٥٩)، الأشموني (١/ ٢٤٤)، (٤/ ٤٩)، التصريح (١/ ١٩٥)، الهمع (١/ ١٢٢)، يس (١/ ١٩٤)، الخزانة (٢/ ٨٠، ٨٢)، (٤/ ٤٢١)، شرح أبيات المغني (١/ ١٧٣، ١٧٨).

(٤) في (ص١٧١/أ).



الغلط أيضًا، نحو: ﴿فَبَشَّرْنَـٰهَا بِإِسْحَـٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَـٰقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: ٧١] فيمن نصب «يعقوب»[1] كأنه قيل: ووهبنا له إسحاق، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ۝ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَـٰنٍ﴾ [الصافات: ٦-٧].

قيل[2]: نصب «حفظًا» على معنى إنا خلقنا الكواكب زينة للسماء وحفظًا؛ لأنه بمعنى إنا زينا السماء.

وقيل: هو مفعول له، أو مفعول مطلق لمحذوف[3].

١٩. المنصوب على القطع عند هشام[4] وآخرين: كجاء زيدٌ أزرقَ يريد الأزرق، فأسقط «أل» ونصب، وعندنا: أنَّ «أزرقَ» حال لازمة وليس أصله ما ذكره.

٢٠. / المنصوب بالخلاف عند الكوفيين: كلو تُرِكْتَ والأسدَ لأكلك، وعندنا نصبه على المفعول معه[5]، وكزيد عندك، وعندنا نصبه على الظرف لواجب الحذف[6]، وهم لا يقدرون له متعلقًا أصلاً. ٢٢٣/ب

٢١. التابع لمرفوع هو مفعول معنى: كضاربَ زيدٌ هندًا العاقِلَ، بنصب العاقل نعتًا لـ«زيد» المرفوع؛ لأنه مفعول في المعنى؛ لأن كلا من «زيد، وهند» ضارب ومضروب، وعندنا: لا يجوز نصبه إلا على النعت المقطوع بشرطه.

٢٢. المنصوب بالقصد[7] وذلك في باب الاشتغال عند ابن الطراوة[8]، كـ«زيدًا نصرتُه أو

---

(١) وهم ابن عامر وحمزة وحفص عن عاصم، وقرأ الباقون (يعقوب) بالرفع. المبسوط (٢٠٥)، النشر (٢/ ٢٩٠).

(٢) قول الزمخشري في كشافه (٣/ ٣٣٥).

(٣) قاله أبو حيان في البحر (٧/ ٣٥٢).

(٤) ينظر الارتشاف (٢/ ٥٩٣)، المساعد (٢/ ٤١٦).

(٥) الإنصاف (١/ ٢٤٥، ٢٥٠)، الجني الداني (١٨٦)، ائتلاف النصرة (٣٦)، التصريح (١/ ٣٤٣، ٣٤٤).

(٦) الإنصاف (١/ ٢٤٥، ٢٤٧)، التصريح (١/ ١٩٨).

(٧) أي قصد ذكره.

(٨) انظر نتائج الفكر (٧١).

أنا ناصُره» والصحيح أن نصبه بعامل محذوف، أي: نصرت زيدًا، أو: أنا ناصرٌ زيدًا.

٢٣. المنصوب على أنه مفعول به من جهة المعنى فقط من غير أن يعمل فيه عامل لفظي: وذلك في باب التحذير والإغراء عند السهيلي(١) كقول الواعظ: اللهَ الله عبادَ الله، والصحيح أنه مفعول به.

٢٤. المنصوب لفظًا أو محلا بحرف النداء عند المبرد(٢)، والفارسي(٣)، وابن جني(٤)، وابن الأنباري(٥)، وابن بابشاذ(٦)، وابن خروف(٧)، وآخرين كإمام الحرمين(٨)، والفخر الرازي(٩)، وأطال في الرد على الجمهور، كيا عبد الله، ويا زيد، والأصح(١٠) أنه مفعول به لمحذوف وجوبًا.

٢٥. المنصوب بالمُبْتَدَإِ عند ابن السراج(١١)، وابن أبي العافية(١٢)، وابن طاهر، وابن

---

(١) نتائج الفكر (٧٠)، وكذا الشأن عنده في المنادى. انظر المرجع نفسه (ص٧٧).

(٢) انظر (ص١٠٨/ أ، ٢٧٩/ ب).

(٣) انظر (ص١٠٧/ ب، ١٠٨/ أ).

(٤) اللمع (١٩٢).

(٥) أسرار العربية (٢٢٧).

(٦) أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود المصري (... - ٤٦٩، أو ٤٥٤هـ).

إمام عصره في النحو، سمع الحديث ورواه، وتصدر للتدريس بجامع مصر، وولي إصلاح ما يصدر من ديوان انشائها، وقدم بغداد تاجرًا في اللؤلؤ، وأخذ عن علمائها، مات بمصر، من كتبه «المقدمة» في النحو، و«شرح الجمل للزجاجي».

نزهة الألباء (٤٣٢، ٤٣٣)، إنباه الرواة (٢/ ٩٥، ٩٧)، معجم الأدباء (١٢/ ١٧، ١٩)، بغية الوعاة (٢/ ١٧)، الشذرات (٣/ ٣٣٣، ٣٣٤).

(٧) انظر (ص١٠٨/ أ).

(٨) انظر (ص١٠٧/ ب).

(٩) انظر (ص١٠٧/ ب).

(١٠) وعليه الجمهور.

(١١) الأصول (١/ ٦٣).

(١٢) انظر الارتشاف (٢/ ٥٤)، الهمع (٢/ ٢١)، التصريح (١/ ١٦٦).

=



خروف[١]، زعموا أن المبتدأ يرفع الخبر إذا كان عينه، كزيد أخوك، وينصبه إذا كان غيره، كزيد عندك، ولا حذف ألبتة، وأن ذلك مذهب سيبويه[٢]، زاد ابن خروف: ومتقدمي أهل البصرة.

واختاره كثيرون كالفخر الرازي[٣]، والتقي السُّبكِي[٤]، فهم يوافقون الكوفيين في عدم الحذف، ويخالفونهم في الناصب[٥]، وعندنا: أن ثم متعلقًا مرفوعًا واجب الحذف، هو الناصب للظرف[٦].

٢٦. المنصوب (بمعنى الوصف: قال بعضهم: «إذا قلت زِيد ضاربٌ عمرًا، فعمرًا منصوب بمعنى: سيضرب أو يضرب الآن لا بضارب، لأن الاسم لا يعمل في الاسم، بخلاف المعنى»[٧] انتهى، فعنده كل نصب أو رفع نُسِبَ إلى اسمٍ كوصفٍ ومصدرٍ وظرفٍ واسم فعلٍ فإنما العامل معنى الفعل الذي ناب عنه ذلك الاسم، إلا إن قُدِّر عاملُ الظرف فعلاً فهو العامل، وكلُّ خَفْضٍ نُسِبَ إليه فإنما هو للإضافة أو

=

محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة الأزدي (٥٥٦ - ٥٨٣هـ).

شيخ فقيه أديب شاعر، عالم بالعربية واللغة، وأصله من (كتندة) بمرسية، وانتقل إلى غرناطة وسكن بها، سمع عن أبي العربي، وأبي الوليد بن الدباغ، وغيرهما. بغية الوعاة (١/ ١٥٤، ١٥٥).

(١) انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٥٤)، الهمع (٢/ ٢١)، التصريح (١/ ١٦٦).

(٢) الكتاب (١/ ٢٠١).

(٣) انظر (ص١٠٧/ ب).

(٤) علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام الأنصاري الخزرجي (٦٨٣ - ٧٥٦هـ).

شيخ الإسلام في عصره، من الحفاظ المفسرين، ولد في (سُبْك) من المنوفية بمصر، ولي قضاء الشام، مات بالقاهرة، وكتبه كثيرة منها: «الدر النظيم» في التفسير لم يكمله، و«الابتهاج في شرح المنهاج» في الفقه. طبقات الشافعية (٦/ ١٤٦، ٢٢٦)، غاية النهاية (١/ ٥٥١)، الدرر الكامنة (٣/ ٦٣).

(٥) إذ الناصب عند الكوفيين الخلاف كما تقدم في (ص٢٣٣/ ب).

(٦) تبعًا لمذهب البصريين. ينظر (ص٢٣٣/ ب).

(٧) لم أعرف القائل، والنص منقول بتصرف عن ارتشاف الضرب (٣/ ١٨١)، إذ جاء فيه: «وفي كتاب أبي الحسن الهيثم ما نصه: قال بعضهم...» إلخ.

لحرف مقدَّرٍ أو لمعناه، وهو رأيٌ حسن وإن كان الصحيح خلافُه.

٢٧. المنصوب بفعل الفاعل: وهو ثاني مفعولي «أعطى» مطلقًا، كوهبته ثوبًا، ومُنِح درهمًا، فلا ينوب الفاعل[١]، لعدم تأثير «أعطى» فيه.

٢٨. خبر ما لم يسمَّ فاعله: وهو أيضًا ثاني مفعولي «كسا» مبنية للمفعول كسُقِيتُ لبنًا، قال[٢]: فلا يقوم مقام الفاعل، لأن نصبه على الخبرية لا المفعولية، كما لا يقوم[٣] خبر «كان» والصحيح أن نصبه كالأول بـ«أعطى» مفعولاً لها.

٢٩. المنصوب)[٤] بالإهمال: بناء على قول الفخر الرازي: «إن كل اسم فجوهره دليل على جوهر مسماه، وحركاته وسائر أحواله دليل على أحوال المسمى، فينبغي أن يُلْفَظَ بالاسم الدال على الماهية ساكنًا، فيقال: رجلْ، جدارْ، حجرْ، / فإذا أريد تحريكه حينًا وجب اختيار النصب لخفته». انتهى، وليس هذا بنصبٍ حقيقةً لفقد التركيب، بل هو بناءٌ، لوجود الشبه الإهمالي، لكن كلامه بطوله في محله يصرح بأنه يراه نصبًا مطردًا في المركب. ٢٣٤/أ

فهذا ذكر المنصوبات إجمالاً، وقد ذكر الشيخ[٥] الضروريَّ منها فقال: (ثَلَاثَةٌ مِنْ سَائِرِ الأَسْمَا)ء (خَلَتْ) أي تقدمت في باب المرفوعات استطرادًا (مَنْصُوبَةٌ) وهي خبر «كان» وأخواتها، واسم «إن» وأخواتها، وتابع المنصوب[٦]، (وَهَذِهِ عَشْرٌ) بناء على أن المنادى قسمٌ مستقل بانفراده وإلا فهي تسع (تَلَت) تلك، أي أتت بعدها (وَكُلُّها تَأْتِي عَلَى تَرْتِيبِهِ) أي ترتيب الأصل الذي هو الآجرومية.

---

(١) كذا في نسخ التحقيق، والصواب: «فلا ينوب عن الفاعل» لكن الشارح درج على هذا الأسلوب.
(٢) الضمير المستتر يعود على القائل بأن نصب «لبنا» على الخبرية.
(٣) في (ج) «كما لا يقوم».
(٤) سقط ما بين القوسين من (ب).
(٥) العمريطي.
(٦) في (ب) «المنصوبات».



فصل في المفعول به

(أَوَّلُهَا فِي الذِّكْرِ مَفْعُولٌ بِهِ) ولا يراد عند الإطلاق إلا هو، وهو ما وقع عليه فعل الفاعل، والمراد به ما ينصبه الفعل المتعدي أو المتعدي أو شبه بنفسه (وَذَلِكَ اسْمٌ) حقيقة أو حكمًا (جَاءَ مَنْصُوبًا) لفظًا أو تقديرًا أو محلاً (وَقَعَ، عَلَيْهِ فِعْلٌ) لفاعل، سواء أكان وقوعًا حسيًا أيضًا، كركبت الفرس، وضربت زيدًا، أم معنويًا فقط (كَاحْذَرُوا أَهْلَ الطَّمَعِ) ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ﴾ [البقرة: ١٩٤]، ﴿ وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ ﴾ [الإسراء: ٣٢]، وهو أي المعنوي: تعلق فعل الفاعل بشيء هو المفعول به من غير واسطة بحيث لا يُعقل الفعل بدون تعقل ذلك الشيء، كالضرب فإنه لا يتحقق بدون مضروب، والحذر لا يتصور بدون محذور، سواء نسب إليه الفعل بطريق الإثبات كما مر، أو بطريق النفي كما أهنت بكرًا، [أو النهي، كـ][1] ﴿ وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ ﴾ ، وسواء أكان عامله فعلاً متعديًا، وهو الأصل، كالأمثلة السابقة، أم اسما يشبهه، وهو وصفه: نحو: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ﴾ [الطلاق: ٣] بتنوين «بالغ»[2] ومصدره: نحو ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ [البقرة: ٢٥١] واسم فعله: نحو: ﴿ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [المائدة: ١٠٥] أي: الزموا، (واسم مصدره: كيعجبني كلامك زيدًا، واسم تفضيله: عند الغزني[3].

ومن المنصوب محلاً: المرفوعُ بالقلبِ السابق[4]، والمخفوض بإضافة عامله إليه كـ﴿ لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ ﴾ [فصلت: ٤٩] أو بالحرف: كـ﴿ مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ ﴾ [الملك: ٣] وكأَحْسِنْ بزيدٍ، وأَكْرِمْ بِهِ، في رأي[5]، أو بالجِوار، كشربتُ ماءَ شَنٍّ باردٍ، أو بالتوهم)[6].

---

(١) زدت هذه الكلمة لتعتدل العبارة، ولعل الشارح تركها اكتفاء بذكر النفي؛ لأنهم يقولون: النفي والنهي من واد واحد.

(٢) وبها قرأ السبعة ما عدا حفصًا. المبسوط (٣٧٣).

(٣) انظر ارتشاف الضرب (٣/ ٢٢٥).

(٤) في (ص١٧٢/أ).

(٥) الكوفيين ومن وافقهم في أن لفظ «أَفْعِل» لفظه ومعناه الأمر، والفاعل ضمير مستتر، والباء للتعدية، انظر (ص١٧٥/أ).

(٦) ما بين القوسين سقط من (ب).

وعلامتُه -أي المفعول به-: أن يصح أن يخبر عنه باسم مفعول تام مصوغ / من مادة ٢٣٤/ب عاملة، إلا في اسم الفعل المرتجل والمنقول من الظرف فمن مادة مسماه، كما تقول في الأمثلة المذكورة: الفرس مركوب، وأهل الطمع محذورون، والزنا غير مقروب، وأمر الله -تعالى- مبلوغ، والناس مدفوعون، وأنفسكم ملزومة، (وزيد مكلم)[1].

فمنه[2] نحو: خلق الله تعالى العالمَ وصنعَه وأحدثَه وأبدعَه وأوجدَه واخترعَه وأنشأه، لأنه يصح أن تقول: العالم مخلوق، ومصنوع، ومحدث، ومبدع، وموجد، ومخترع، ومنشأ له سبحانه، خلافًا للجرجاني[3]، والزمخشري[4]، وابن الحاجب[5]، والمغني[6]، زعموه مفعولاً مطلقًا، وقرروه، بما ألزمهم الفخر الرازي فيه ما حاصله: يئول إلى نفي الصانع سبحانه وتعالى[7].

بخلاف ما صح أن يخبر عنه باسم مفعول ناقص، وهو المفتقر إلى حرف الجر[8]، كقولك: مذهول عنه، ومطبوع فيه، فلا يسمى مفعولاً به صناعة، وإن كان مفعولاً به معنى، كما أن

---

(١) ما بين القوسين سقط من (ب).

(٢) الضمير عائد على المفعول به.

(٣) في أسرار البلاغة (٣١٨، ٣١٩)، إذ يقول: «إذا أسند إلى الشيء كان المنصوب له مفعولاً لذلك الشيء على الإطلاق، كقولك: فعل زيد القيام، فالقيام مفعول في نفسه، وليس بمفعول به.

وأحق من ذلك أن تقول: خلق الله الأناسي، وأنشأ العالم، وخلق الموت والحياة، المنصوب في هذا كله مفعول مطلق لا تقييد فيه، إذ من المحال أن يكون معنى «خلق العالم» فعل الخلق به، كما تقول في «ضربت زيدًا» فعلت الضرب بزيد؛ لأن الخلق من خَلَقَ كالفعل من فَعَلَ، فلو جاز أن يكون المخلوق كالمضروب لجاز أن يكون المفعول نفسه كذلك، حتى يكون معنى: فَعَلَ القيام، فعل شيئًا بالقيام، وذلك من شنيع المحال».

(٤) انظر الكشاف (١/ ٣٠٧).

(٥) في أماليه (ص١٧٥).

(٦) (٢/ ٦٦٠، ٦٦١).

(٧) نص كلام الرازي: «... وأحق منه أن تقول: خلق الله العالم، فالمنصوب فيه مفعول مطلق لا مقيد، إذ من المحال أن يكون معنى خلق الله العالم: أنه فعل الخلق به، فإن خلق العالم إن كان غير العالم، لم يخل من أن يكون مخلوقًا، فيستدعي خلقًا آخر، ويتسلسل، أو لا يكون مخلوقًا فيلزم من قدمه قدم العالم». نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز (ص١٥٢، ١٥٣).

(٨) لأنه صِيغَ من فعل لازم. انظر شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٢٩).

فعله لا يسمى متعديًا عُرْفًا، وإن كان متعديًا في نفسه.

والصحيح أن ناصبه ما في الجملة من فعل أو شبهه وحده[١]، لا هو والفاعل معًا[٢]، ولا الفاعل وحده[٣]، ولا المفعولية، ولا معناها[٤]، خلافًا لزاعميه.

والفعل بالنسبة للمفعول به أقسام:

١. ما لا يتعدّى إليه أصلاً كالدَّال على حدوثِ ذات، كحدث المطر، ونبت الزرع، أو حدوثِ صفة حسِّية، كطال الليل، وخَلِقَ الثوبُ، أو حدوثِ عرض، كمرض زيد، وعرج وكسل. وكالآتي على «فَعُلَ» بالضم بلا تضمين، كَظَرُفَ وشَرُفَ، أو على فَعَلَ بالفتح أو الكسر، ووصفهما[٥] «فعيل» من نحو: ذل[٦] وسمن، وأما قولهم: شرف به، وسمن به، فالمجرور مفعول له لا به، ولا يبنى منه اسم مفعول أصلاً.

٢. ما يتعدّى إلى واحد بالحرف كغضبت من زيد، ومررت عليه وبه، وفرحت به، وانطلقت به، وبَخِلَ[٧] به، وهو كالذي قبله يُسمى لازمًا وقاصرًا، ولا يسمى متعديًا اصطلاحًا، لكن يبنى منه اسم مفعول ناقص / . ٢٣٥/أ

٣. ما يتعدَّى لواحد بنفسه، كأفعال الحواسّ، كسمعت كلامك، ونَظَرْتُ الهلال[٨]، وشَمِمْتُ الطيب، وذُقْتُ الطعام، ولَمَسْتُ الثوب، وهذا ونحوه مما يأتي يسمى واقعًا ومتعديًا ومجاوزًا.

---

(١) وإليه ذهب البصريون. انظر المساعد (١/ ٤٢٦)، الهمع (٣/ ٧).

(٢) على رأي الفراء. انظر المرجعين السابقين.

(٣) على رأي هشام. انظر المرجعين السابقين.

(٤) على رأي خلف الأحمر. انظر المرجعين السابقين.

(٥) الضمير عائد على «فعل» و«فعل» بكسر العين وفتحها.

(٦) في (ب) «دل».

(٧) أهملت الباء في (ج).

(٨) النظر: حس العين، وفعله يتعدى بالحرف وبدونه، تقول: نظره ونظر إليه، فكان حقه أن يذكره الشارح في القسم الرابع.

أما: نظر بمعنى انتظر فمتعد بنفسه لا غير، تقول: نظرت زيدًا، راجع اللسان (نظر) (٥/ ٢١٥).



٤. ما يتعدّى لواحد تارةً بنفسه وتارةً بالحرف، كشكرته، وشكرت له، ونصحته وله، وقصدته وله، وخفته ومنه، وثَرَّبْتُه وعليه[1]، وطرحته وبه.

٥. ما تارةً يلزم مطلقًا وتارةً يتعدّى بنفسه لواحد، كفغرفاه، وشحاه[2]: أي فتحه، وفغرفوه، وشحا: أي انفتح، وكاستصعب، وأَكَبَّ[3]، واعتكب[4]، ورَفَتَ[5] وأَزْفَتَّ[6] ارفتاتًا[7]، وأَصْمَتَ وصمَّتَ تصميتًا[8]، وصَرَّح تصريحًا.

٦. ما تارةً يلزم وتارةً يتعدى بنفسه لاثنين كزِدْتُه دينارًا، وزاد الدينار، ونقصته شيئًا ونَقَصَ الشيءُ، وقد يتعدى لواحد كزاد الدينار قيراطًا، ونقص دانقًا.

٧. ما يتعدى لواحد بنفسه، ولآخر بنفسه تارة وبالحرف أخرى، وهو ثاني مفعولية، وهو باب «اختار، وأمر» كوزنتُه أَوْلَهُ دراهمه، وكِلْتُه أَوْلَهُ الطعام، وصَدَقْتُه - بالتخفيف- الحديثَ أو في الحديث، وزَوَّجْتُه هندًا أو بها، وسمَّيت أو دعوت ابني محمدًا أو بمحمد، وكنيته أبا علي أو بأبي علي.

والأصح أن أصلها التعدي بالحرف، وإنما حذف سماعًا[9] وقاسه الأخفش الصغير[10]، وابن الطراوة[11] إن تَعَيَّنَ وتَعَيَّن مكانه، كبَرَيْتُ القلمَ السكينَ، أي: بها، بخلاف

---

(١) أي لمتُه وعيرتُه بذنبه وذَكَّرْتُه به. انظر اللسان (ثرب) (١/ ٢٣٥)، القاموس (١/ ٤٠).

(٢) في (ب، ج) (شجاه) وهو خطأ، في اللسان (شحا) (١٤/ ٤٢٤): «شحافاه يشحوه ويشحاه شحوًا: فتحه، وشحا فوه يشحو: انفتح، يتعدى ولا يتعدى».

(٣) كبّه: قلبه وصرعه، كأكبه وكبكبه فأكبَّ، وهو لازم متعد. كذا في القاموس (١/ ١٢١).

(٤) الاعتكاب: إثارة الغبار وثورانه. لازم متعد. القاموس (عكب) (١/ ١٠٧).

(٥) في (ج) «زفت» وهو خطأ. والرفت: الدق والكسر. انظر القاموس (رفت) (١/ ١٤٨).

(٦) في (ب) «رافت»، وفي (ج) «أزفت».

(٧) في (ج) «ازفتاتًا»، والصواب ما أثبت. انظر المرجع السابق.

(٨) في القاموس (صمت) (١/ ١٥٢): «أصمته وصمته أسكته لازمان متعديان».

(٩) وهو مذهب جمهور النحاة.

(١٠) الشرح الكبير (١/ ٣٠٧)، شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٣٥)، التسهيل (٨٣).

(١١) المساعد (١/ ٤٣٠)، وابن الطراوة النحوي (ص١٨٢).



رغبتُ الأمر، لعدم تعينه[(١)]، واخترت إخوتك الزيود، لعدم تَعَيُّن مكانه[(٢)].

٨. ما يتعدى بنفسه لاثنين أَوَّلُهما فاعل في المعنى، وهو باب «كسا، وأعطى»، كسقيت زيدًا لبنا، ووهبته دينارًا، ومنحتُه ثوبًا، وألبستُه قميصًا، وكفيتُه الشر، وجزيتُه خيرًا، وحميتُه الفتن، فـ«زيد» فيها مُحَصِّل لِلَّبَن، والدينار، والثوب، والقميص، والكفاية، والجزاء، والحماية.

ولا يكون الثاني فيها إلا غير الأول، ولا يكون / جملة أو شبهها، ويجوز حذف مفعوليها ٢٣٥/ب اختصارًا واقتصارًا[(٣)]، ويمتنع إلغاؤها وتعليقها.

وعند الفراء، وابن كيسان[(٤)]: نصب الثاني بمحذوف، أي: وقَبِلَ أو وأَخَذَ درهمًا، فهو جملتان.

وقيل: بفعل الفاعل[(٥)].

وعليهما لا ينوب الفاعل لعدم تأثير العامل المذكور فيه، ولا يحذف اقتصارًا.

٩. ما يتعدى بنفسه لاثنين أصلهما المبتدأ والخبر، فثانيهما هو الأول وهو باب «ظن» وأخواتها.

١٠. ما يتعدى بنفسه لثلاثة مفاعيل أصل الأخيرين المبتدأ والخبر، والأول أجنبي عنهما، وهو باب «أعلم» وأخواتها.

---

(١) أي: الجار، لأنه لا يعلم هل أردت: رغبت في الأمر أو عن الأمر.

(٢) أي موضع الجار المحذوف، فلا يعلم هل أردت: اخترت إخوتك من الزيود، أو الزيود من إخوتك. انظر الشرح الكبير (١/ ٣٠٧).

(٣) فحذف الاختصار: الحذف للدلالة على المحذوف، وحذف الاقتصار: الحذف من غير دلالة على المحذوف ولا إرادة له.

فالأول مثل: كسوت، جوابًا لمن قال: هل كسوت زيدًا ثوبًا؟ والثاني مثل قولك: أعطيت أو كسوت، إذا كنت لا تريد أن تخبر أكثر من أنه وقع منك هذان الفعلان.

(٤) انظر الارتشاف (٢/ ١٨٦).

(٥) انظر المرجع السابق، حكاه أبو حيان ولم يَعْزُه.

١١. ما يتعدى بنفسه لثلاثة كلها أجنبية، كاستعطيتُ زيدًا عمرًا دينارًا، والظاهر أن أصله: استعطيته دينارًا لعمرو، فنصب لنزع الخافض.

وقال ابن الخباز: «لا يبعد أن يقال: أكسيت زيدًا عمرًا ثوبًا، أي: جعلته يكسوه»[1].

وأما الأمور التي تُعَدِّي الفعل القاصر فعشرة ذكرتها في «الجواب السامي بمَفَاخِرِهِ عن إعراب قوله ﷺ: «أحقُّ ما قالَ العبدُ ...» إلى آخره»[2] وفيه نفائسُ كثيرة أثيرة.

إذا عرفت ذلك فالمفعول به (فِي) اسم (ظَاهِرِ) أكان[3] اسما بالحقيقة: كالأمثلة السابقة، أم بالتأويل: كـ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ﴾ [النساء: ٢٨] فـ«أن» وصلتها في تأويل مصدر مفعول «يريد»، وكـ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ [المزمل: ٢٠] أي كونَ بَعْضِكم، و: ما أَحْسَنَ ما فعلت، أي: فعلَك، وتمنيتُ لو قرأت، أي قراءتك، أم بالقوة: وهو الجملة كعَرَفْتُ أبو من أنت؟ و﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ﴾ [الكهف: ١٢] فجملة الاستفهام فيهما مفعول به، وهي في قوة الاسم الظاهر المفرد لحلولها محله (وَ) اسم (مُضْمَرٍ قَدْ انحَصَرْ) تقسيمه.

(وَقَدْ مَضَى التَّمْثِيلُ لِلَّذِي ظَهَر) في النظم بقوله: «احذروا أهل الطمع» في الشرح بغيره.

والجملة الواقعة مفعولاً به إمَّا محكية بالقول: كـ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾ [مريم: ٣٠] قيل[4]: أو بمرادفه، كالخبر، والحديث، والنَّبأ، والحكايةِ، والدعاءِ، والنداءِ والوصيةِ، والخطاب،

---

(١) النهاية في شرح الكفاية بتحقيق الدكتور/ عبد الجليل محمد (ص٦٦٥).

(٢) اسم كتاب للمؤلف طبعته ونشرته، والمعديات فيه هي:

أ- حرف الجر كمررت بزيد. ب- همزة أفعل كأخرجته.

ج- تضعيف العين كفرحته. د- ألف المفاعلة كجالسته وسايرته.

هـ- صوغ اللازم على (فعل) بالفتح (أفعل) بالضم، ككارمته فكرمته، أي غالبته في الكرم فغلبته.

و- صوغه على استفعل للطلب كاستخرجته أي طلبت خروجه.

ز- التضمين. ح- إسقاط الجار توسعًا.

ط- تضعيف اللام. ي- تغيير حركة العين، نحو: كسى زيد الثوب.

انتهت باختصار. الجواب السامي (٧٢/ أ).

(٣) كذا في نسخ التحقيق، والأولى (سواء أكان ...).

(٤) ممن قال بذلك ابن هشام في المغني (٢/ ٤١٢).

والكلام، والوحي، والإلهام، والإيذان، والإعلام، والإبلاغ، والكتابة، ونحوها مما فيه معنى القول دون حروفه كقراءة بعضهم[١]: ﴿ فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَغْلُوبٌ ﴾ [القمر: ١٠] / بكسر «إنّ» ٢٣٦/أ والصحيح أنه عَلَى حذف القول أي: فقال: إني[٢]، وليست المحكية مفعولاً مطلقًا نوعيًا، خلافًا لابن الحاجب[٣].

وإما مُعَلَّقٌ عنها العاملُ، وهي أنواع: سادَّةٌ مَسَدَّ مفعولي «ظن» كـ: ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٢٧] ونصبت «أي» على المفعول المطلق لـ«ينقلبون». وسادَّة مسدّ مفعولي «أَعْلَمَ» الأخيرين، كأعلمته ما أبوه قائم، وواقعة موقع المفعول المسرَّح، أي الخالي عن حرف الجر، كعرفت أبو من زيد، وفهمت هل كلامك صواب أو خطأ، وواقعة موقع المفعول المقيد بالحرف، كـ: ﴿ يَسْـَٔلُ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [القيامة: ٦]، ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُواْ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ﴾ [الأعراف: ١٨٤]؛ لأنك تقول سألت عنه، وفكرت فيه، وقيل[٤]: لا يُعَلَّق غير «علم، وظن» حتى يضمّن معناهما.

وإما غيرهما: فتقع مفعولاً ثانيًا لظَنَّ، كجعلت زيدًا أبوه قائم، وثالثًا لأعلم، كحَدَّثْتُ زيدًا عمرًا أبوه قائم، واخْتُلِفَ[٥] في الواقعة بعد متعدٍّ استوفى مفعوله، كعرفت زيدًا أبوه من هو، وسألت عنه متى يسافر، هل هي بدل كل على حذف مضاف؟ أي: أمر زيد، أو بدلُ اشتمال، أو حالٌ منه، أو مفعولٌ ثانٍ بتضمين[٦] العامل معنى ما يتعدى لمفعولين، أرجحها الثاني.

---

(١) ابن أبي إسحاق وعيسى والأعمش وزيد بن علي ورويت عن عاصم. الإملاء (٢/ ٥٤٥)، البحر (٨/ ١٧٦).

(٢) وهذا مذهب البصريين. وقال الكوفيون: النصب بالفعل المذكور. انظر المغني (٢/ ٤١٣).

(٣) انظر المغني (٢/ ٤١٢)، وابن الحاجب النحوي (ص١٩٢).

(٤) نسب القول في المغني (٢/ ٤١٦) لابن عصفور، وليس فيما عندي من كتبه ما يدل على صحة النسبة. انظر الشرح الكبير (١/ ٣٠٩، ٣٢٣)، المقرب (١/ ١١٤، ١٢٢).

(٥) انظر المقرب (١/ ١٢٠، ١٢١).

(٦) في (ب) «يتضمن».



وعلى كل حال هي -أي الجملة- من أقسام المفعول الظاهر.

(وَغَيْرُهُ) وهو المضمر[1] (قِسْمَانِ أَيْضًا):

أحدهما: (مُتَّصِلٍ، كَجَاءَنِي) للمتكلم المفرد والضمير الياء وحدها، والنون للوقاية، وتلزم اختيارًا قبل الياء في الفعل، واسمه، وفي: «من» و«عن» وتقل في «لعل» وفي: «قَدْ» و«قَطْ» بمعنى: حَسْب، بخلافهما اسمي[2] فعل، وتكثر في: «ليت ولدن» وتجوز في «إنَّ» و«أنَّ» و«لكنَّ» و«كأنَّ» (وَجَاءَنَا) للمتكلم المشارك، أو المعظِّم لنفسه، و«جاءكَ» بفتح الكاف للمخاطب، و«جاءكِ» بكسرها للمخاطبة و«جاءكما» لمثنى المخاطب مطلقًا، و«جاءكم» للذكور المخاطَبين / و«جاءكن» للمخاطَبات، و«جاءه» للغائب، و«جاءها» للغائبة، ٢٣٦/ب و«جاءهما» لمثنى الغائب مطلقًا، و«جاءهم» للذكور الغائبين، «وجاءهن» للغائبات.

والأصح[3] أن الضمير الكاف أو الهاء وحدها، و«ما» حرف تثنية والميم حرف جمع وتذكير، والنون المشددة حرف جمع وتأنيث.

(وَ) ثانيهما: (مُنفَصِلٌ، مِثَالُهُ إِيَّايَ أَوْ إِيَّانَا) أو إِيَّاكَ أو إِيَّاكِ أو إِيَّاكما، أو إِيَّاكم، أو إِيَّاكُنَّ، أو إِيَّاهُ، أو إِيَّاها، أو إِيَّاهما، أو إِيَّاهم، أو إِيَّاهُنَّ (حَيِّيتُ) وهو فعل وفاعل والضمير المنفصل قبله في محل نصب مفعول به، على حد ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥].

والأصح[4] أن الضمير «إيَّا» وحده، لكنه وضع مشتركًا، فميز باللواحق، وهي حروف[5]، فالياء و«نا» حرفا تكلم، والكاف حرف خطاب، والهاء حرف غيبة، و«ما»[6] والميم والنون على ما مرّ، ولك كسر همزته وفتحها مشددًا ومخففًا، وإبدالها هاء أو واوًا مكسورة مشددًا فهي سبع لغات.

---

(١) في (ب) «الضمير».

(٢) في (ب) «اسما».

(٣) انظر التصريح (١/ ١٠٣).

(٤) تبعًا للبصريين. انظر الإنصاف (٢/ ٦٩٥، ٧٠٢).

(٥) في (ج) «حرف».

(٦) في (ب) «ونا».

وقوله: (أَكْرَمْتُ الَّذِي حَيَّانَا) أتم به البيت مشيرًا به إلى مثال للمفعول الظاهر المنصوب محلاً، وهو «الذي»؛ لأنه مفعول «أكرم» وإلى مثال للضمير المتصل، وهو «نا» من حيّانا.

(وَقِسْ بِذَيْنِ) الضميرين أي «إيَّاي» و«إيَّانا» (كُلَّ مُضْمَرٍ فُصِل، وَ) قس (بِالَّذِي مِنْ قَبْلُ) بالضم على حذف المضاف إليه ونِيَّة معناه فقط، وبالجر على حذفه ونِيَّة ثبوت لفظه، وبالفتح على نِيَّة لفظه أيضًا؛ لأنها متوغلة في الإبهام، ومضافة إلى مبني، وهو ضمير التثنية المحذوف، فيجوز بناؤها على الفتح، ولولا الوزن لجاز تنوينُه مجرورًا بقطعه عن الإضافة مطلقًا وتنكيره على إرادة قَبْلِيَّةٍ ما، ولولا «مِنْ» لجاز نصبه على الظرفية بلا تنوين إن عُرِّف بنية لفظ المضاف إليه، وبالتنوين إن نُكِّر بقطعه عن الإضافة مطلقًا، ورفعُه منونًا بقطعه / أيضًا ٢٣٧/أ أي: الذي هو قبل، أي: متقدم، وفتحُه على نيّة لفظ المحذوف، فيحتمل الرفع والنصب، وقد يُنَوَّنُ في الضرورة المبنيُّ على الضم، وقاسه الفراء[1]، أي عند فقد «من»، وجَعَلَه رفعًا مع شدة بُعْدِه في نحو: أما قبل وأما بعد.

وتَجْرِي هذه الأوجه كلها في «بعد» وأسماء الجهات الست، كميمنة، وميسرة، ومشأمة، وأعلى، وأسفل، وإثْر، بكسر فسكون، وعقب وفوقِ، وتحت، وأخواتها، ومنها «عَلُ» بعين مهملة ولام فقط مخففًا بمعنى فوق، وفي «أَوَّلَ» و«دون» ظرفين، لكن ابن هشام[2] خَطَّأَ الجوهري وابن مالك في تجويزهما إضافة «علِ»[3] وقال: وما أظن نصبه موجودًا.

وإذا نُكِّرَت كانت «قبلٌ، وبعدٌ، وأولُ، ودونٌ، وإثْرٌ، وخَلْفٌ، وعَقِبٌ» بمعنى: مكان أو زمان متقدم أو متأخر، وغَيْرُها بمعنى مكان متقدم أو متأخر أو عال أو نازل أو ميامن أو مياسر، والأصح أنها كلها قد ترفع مضافات ومقطوعات.

وأما «حَسْبُ» فتقع مبتدأ وخبرًا وتابعًا، وتُجر بالحرف والتبعية، وتنصب حالاً وتابعًا، فإن قطعت عن الإضافة، ونوي لفظ المضاف إليه -فكأنه لم يحذف- أو معناه فقط بُنِيتْ على الضم، فكانت من الغايات، أو لم ينو شيء نُوِّنَتْ، وأعربت بحسب العامل، ومثلُها ما رادفَها

---

(١) انظر (ص١٩٠/أ).

(٢) المغني (١/ ١٥٤).

(٣) في (ب) «على».

كـ«قَطْ» بلغاتها، و«قَدْ، وبَجَلْ» إلا أنها مبنية، فإعرابها محلي، وحركة بنائها الحادث مُنَوَّيَةٌ[١].

وأما «غير» فبعد «لا» مَرَّ الكلام عليها[٢]، ولم أر من تكلم عليها غيري، وبعد «ليس» كقَبَضْتُ عشرةً ليس غيرُ فتقول:

«ليس غيرُها» بالرفعِ على حذف خبر «ليس» أي: ليس غيرُها مقبوضًا، وبالنصبِ على إضمار اسمها فيها، أي: ليس هو -أي المقبوض- غيرها، فهو أحسن لسلامته من الحذف، وبالفتحِ لإبهامها وإضافتها إلى مبني، فتحتمل الرفع والنصب.

«وليس غير»[٣] فإن لم تَنْوِ[٤] لا لفظَ المضاف إليه ولا / معناه نَوَّنْتَها بالوجهين أي: الرفع ٢٣٧/ب والنصب، أو نويت لفظه -فكأنه لم يحذف- فالأوجه الثلاثة بلا تنوين، مع احتمال الفتح للوجهين، أو نويت معناه فقط فالضم، وتكون من الغايات، وتحتمل الرفع والنصب.

واختار الأسيوطي[٥] أنَّ ضَمَّ الغايات إذا نُوي من المضاف إليه معناه فقط إعرابٌ لا بناءٌ، وقد أجبتُ عن شبهتِهِ في حاشيتي التي كتبتُها على نسختِي من شرحِهِ لألفيةِ ابن مالك[٦].

و«قَبْلُ» هنا[٧] ظرف مكان مضاف في التقدير إلى ضمير مثنى كما مرَّ[٨]، والباء للاستعلاء، أي: وقس[٩] على اللفظ الذي ذكر من قبلهما، وهو: جاءني، وجاءنا[١٠]، (كُلَّ) ضمير (مُتَّصِل) واستعماله لها صلة[١١] هو مما يشهد له القرآن العزيز وإن مَنَعَ النحاة وقوع

---

(١) في (ب) «مُنَوَّيَةٌ».

(٢) في (ص١٩٠/أ)، والأولى: وأما «غير» بعد «لا» فَمَرَّ الكلام عليها.

(٣) الجملة معطوفة على قوله: «فتقول: ليس غيرها».

(٤) في (ب) «ينو».

(٥) الفرائد الجديدة (١/ ٦٦).

(٦) رأيت هذه النسخة وعليها تقييدات كثيرة بخطه، في مكتبة الأوقاف بجامع صنعاء الكبير.

(٧) في قول العمريطي: «وبالذي من قبل» (ص٢٣٦/ ب).

(٨) في (ص٢٣٦/ ب).

(٩) شرح لقول الناظم: (وقس بذين) (ص٢٣٦/ ب)

(١٠) انظر (ص٢٣٦/ ب).

(١١) أي جاءت (قبل) في كلام الناظم صلة للاسم الموصول (الذي).

الغايات صلات، كما تقدم[١].

(وَكُلُّ قِسْمٍ مِنْهُمَا) أي من المتصل والمنفصل (قَدِ انْحَصَر، مَا جَاءَ مِنْ أَنْوَاعِهِ فِي اثْنَيْ عَشَر) نوعًا كما رأيت، فجملتها أربعة وعشرون ضميرًا.

وقد يُستعار مكان المنفصل ضمير الرفع، وهو في التوابع كثير مطرد، كنصرتني أنا، ونصرتنا نحن، ونصرتك أنت[٢]... إلخ، وبه تصير ستة وثلاثين، اثنا عشر متصلة، وأربعة وعشرون منفصلة.

خاتمة: للمفعول به أحكام:

منها: أن الأصل تأخره عن فاعله، ويجوز تقديمه عليه، نحو: ﴿ وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴾ [القمر: ٤١]، إلا إن كان محصورًا كإنما أكرم زيدٌ أباك، أو كان فاعله ضميرًا متصلاً كنصرتُ زيدًا وأكرمتُه، أو خِيف لَبْس، كأن لم يظهر إعرابها؛ لكونهما مقصورين أو مضافين للياء أو مبنيين مثلاً ولا قرينة، كنصر هذا أخي، بخلافه مع القرينة كَأَكَلَ كِمَّثْرَى من أتاك.

ويجب تقديمه عليه إن كان -أي: المفعول- وحْدَهُ ضميرًا متصلاً، كـ﴿ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا ﴾ [الفتح: ١١] أو اتصل بالفاعل ضميره نحو: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ [البقرة: ١٢٤] أو كان الفاعل محصورًا كإنما أكرم عمرًا أنت.

(نَعَمْ المحصور بـ«إلا» مَنَعَ تقديمه الجزولي[٣] والشَّلُوبين[٤] كقوم مطلقا، والجمهور إن كان فاعلاً، وأجازه ابن مالك[٥]، وأبو حيان[٦] كالكسائي[٧] وقوم مطلقًا، وهو الأصح،

---

(١) في (ص١٥٥/أ).

(٢) إذ الأصل: نصرتني إياي، ونصرتنا إيانا، ونصرتك إياك.

(٣) في مقدمته (ص٥١).

(٤) انظر شرح ابن عقيل (١/ ٣٨٨).

(٥) شرح الكافية الشافية (٢/ ٥٩٠).

(٦) ارتشاف الضرب (٢/ ٢٠٠).

(٧) انظر المرجعين السابقين وأوضح المسالك (٢/ ١٢٩)، والهمع (٢/ ٢٦٠)، والتصريح (٢/ ٢٨٤)، حاشية يس على مجيب النداء (٢/ ٧٠).

الأصح، للسماع البعيد تأويله نحو:

مــا عَــابَ إلا لئــيمٌ فعــلَ ذي كــرمٍ ....[1]

.... وهــــل يُعــــذِّبُ إلا الله بالنــــارِ[2]

.... فــما زاد إلا ضِــعْفَ مــا بِي كلامُهَــا[3]

بنصب «ضعف» مفعولاً)[4].

---

(١) .... ** ولا جَفَا قَطُّ إلاَّ جُبَّأٌ بطلاَ

لا يعرف قائله. لئيم: بخيل، جفا: من الجفاء وهو البعد عن الشيء، ويروى (هجا). جبأ: بضم الجيم وتشديد الباء، الجبان، البطل: الشجاع.

والشاهد في البيت: تقديم الفاعل المحصور بإلا على المفعول به.

أوضح المسالك (٢/ ١٢٩)، المساعد (١/ ٤٠٧)، تعليق الفرائد (٤/ ٢٧٣)، العيني (٢/ ٤٩٠، ٤٩١)، الأشموني (٢/ ٥٧)، التصريح (١/ ٢٨٤)، الهمع (١/ ١٦١).

(٢) نُبِّئْتُهم عذَّبُوا بالنارِ جَارَهُمُ ** ....

لابن الطثرية يزيد بن سلمة بن سمرة (... - ١٢٦هـ).

شاعر أموي، من بني قشير بن كعب، من عامر بن صعصعة، كنيته (أبو المكشوح) ونسبته إلى أمه من بني طثر، في اسم أبيه خلاف. ابن سلام (١٥٠)، الشعر والشعراء (١٩٠)، الأغاني (٧/ ١١٠، ١٢٤)، الأعلام (٨/ ١٨٣).

والبيت ثاني بيتين ذكرهما الأصفهاني في الأغاني (٧/ ١١٨)، الأول:

يا سخْنَةَ العينِ للجرميِّ إذ جَمَعَتْ ** بَيْني وبينَ نَوَارٍ وحَشْةُ الدَّارِ

نبئتهم: بالبناء للمجهول، ويروي (خبرتهم) جارهم: يروى (جارتهم)، هل: بمعنى حرف النفي، ويروى (من)، ويروى (غير الله). أوضح المسالك (٢/ ١٣٠)، العيني (٢/ ٤٩٢، ٤٩٣)، التصريح (١/ ٢٨٤).

(٣) تَزَوَّدْتُ مِنْ ليلى بتكلـيمِ سـاعةٍ ** ....

ينسب لمجنون ليلى العامري، وليس في ديوانه.

ويروى (فما زادني إلا غراما ...) ولذي الرمة بيت يشبهه في ديوانه (٣/ ١٠٠٢)، وهو:

تداويت من مـيّ بتكليمةٍ لهـا ** فما زاد إلا ضِعْفَ ما بِي كلامُهَا

شرح الكافية الشافية (٢/ ٥٩١)، شرح ابن عقيل (١/ ٣٨٧)، تعليق الفرائد (٤/ ٢٧٣)، العيني (٢/ ٤٨١، ٤٨٢)، الأشموني (٢/ ٧٥)، التصريح (١/ ٢٨٢)، الهمع (١/ ١٦١).

(٤) سقط من (ب).



ومنها: أن الأصل تأخيره عن عامله، ويجوز تقديمه عليه كـ: / ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ [البقرة: ٨٧] إلا إن كان المفعول «أنَّ» مثقلةً ومخففةً: كـ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ ﴾ [المزمل: ٢٠] وعرفت أنَّك منطلق؛ لامتناع تصديرها[1] على الصحيح[2]، بخلاف الناصبة للفعل لجواز تصديرها[3]، أو خيف لبس ولا قرينة، كنصر أخي صديقي، بخلاف نحو: حُبَارَى صَادَ هَذَا، وما صَنَعْتُ أَكَلَ مَنْ أكرمتُه[4]، أو كان فعله تعجبًا، أو صلةً لموصول حرفي ولو غير عامل على الصحيح[5]، أو مقرونًا بلام الابتداء في غير خبر «إنَّ» أو بلام القسم، أو بجازم غير «إن» الشرطية أو بناصب ولو مضمرًا، أو بسوف، أو بماله الصدر، كـ«قلما» و«ربما» و«ما» النافية وأدوات الشرط، فيمتنع زيدًا ما أحسن، وعجبت مما زيدًا تكرم، أو زيدًا مما تكرم، وزيدًا ليكرم أبوك، وزيدًا لأكرمن، ولَمْ زَيْدًا (أَرَ، ومَنْ زَيْدًا)[6] يُكرمْ أُكْرِمْه، ولَنْ زيدًا أضربَ، وسوف عمرًا أكرمُ، وزيدًا قلَّما أهنتُ، وعَمْرًا ربما أكرمتُ.

١/٢٣٨

ويجب تقديمه عليه إن لزم الصدرَ كغلام أيِّهم تكرم؟ أو تعيَّن للفصل بين «أمَّا» والفاء كـ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ [الضحى: ٩] وأمَّا زيدًا فأكرمه، أو كان ضميرًا منفصلاً يجب اتصاله إن تأخر كـ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الفاتحة: ٥] أو نُصِب بفعل أمرٍ دخله الفاء كـ﴿ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ ﴾ [الزمر: ٦٦].

ومنها: أن عامله إذا تعدّى لمفعولين أحدهما فاعل في المعنى أو مُقيَّد بالحرف فالأصل تقديمُ الفاعلِ والمسرَّح؛ لأنه أوَّلُ مفعولية وإنْ تأخر لفظًا فتقول: أعيطت درهَمَه زيدًا، ودرهَمَه أعطيتُ زيدًا، لعود الضمير إلى مقدم الرتبة، ومنعها هشام[7]، وكذا: أعطيتُ ما أرادَ زيدًا، وما أرادَ أعطيتُ زيدًا، ومنعها الكوفيون[8]، وتقول: اخترتُ قومَه أو من قومِه عمرًا، وأتيتُ في داره زيدًا؛ لتقدم رتبة مرجع الضمير.

---

(١) في (ب) «تصدرها».

(٢) انظر (ص١٩٩/ ب).

(٣) في (ب) «تصدرها».

(٤) في (ب) «اكرمت».

(٥) انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٢٧٦).

(٦) سقط من (ب).

(٧) انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٢٧٣)، الهمع (٣/ ١٧).

(٨) ينظر الارتشاف (٢/ ٢٧٣).

وقد يجب ذلك الأصل كما أعطيت زيدًا إلا درهمًا، وأكفلتُ زيدًا عمرًا: لئلا يلتبس مع المخالفة المحصور والكافل بغيرهما، وكأعطيتُك درهمًا؛ لأن الأوَّلَ مضمر والثاني / مظهر. ٢٣٨/ب

وقد يمتنع، كإنَّما أعطيتُ درهمًا زيدًا، وألبستُ القميصَ صاحبَه، واخترتُ القومَ أو من القومِ أحدَهم، ولبستُ من الثيابِ ألينَها، وأخذتُ من زيدٍ درهمَه، إذ لو قدم لالتبس المحصور بغيره في الأوّل، ولعاد الضمير إلى مؤخرٍ لفظًا ورتبةً في الباقي، وكالدرهم أعطيتُه زيدًا؛ لكون الأول ظاهرًا والثاني ضميرًا.

وقد يجوز بأن خلا من سَبَبَي الوجوب والامتناع، كالأمثلة السابقة، وكمنحتُ ثوبًا زيدًا، وجزيتُ خيرًا عمرًا.

ومنها: أن الأصل ذكرُ عاملِهِ، فيمتنعُ حذفه إلا لدليل لفظيٍّ أو معنويٍّ أو حاليٍّ نحو ﴿ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِـمَ حَنِيفًا ﴾ [البقرة: ١٣٥] أي بل نتبع[1]، ونحو:

إذا تَغَنَّـى الحـمامُ الـوُرْقُ هَيَّجَنِـي ... ولـو تَـسَلَّيْتُ عنهـا أمَّ عـمَّارِ[2]

أي: ذكرتُ أمَّ عمَّارٍ؛ لأن التهييج فيه معنى الذكر، ويجوز كون نصبه على نزع الخافض، أي: إلى أم عمار، أو على المفعول به «هَيَّجَ» بتضمينه معنى «أذْكَرَ» وهذا أحسن إن لم يتعين.

وكقولك لمن قطع حديثه: حديثَك، أي أَتِمِم[3] حديثَك، ويجب حذفه في مواضع:

---

(١) في (ب) «يتبع».

(٢) للنابغة الذبياني، من قصيدة مطلعها:

عُوجوا فَحَيُّوا لِنُعْم دِمنَةَ الدارِ ** ماذا تُحَيُّونَ من نُؤيٍ وأَحْجَارِ؟

وقبل الشاهد: نَواعِمُ مثلُ بَيْضَاتٍ بِمَحْـنِيَةٍ ** يَحفِزْنَ مـنه ظَلِيمًا فـي نقًا هارِ

وبعده: ومَهْمَةٍ نازحٍ، تعوي الذئاب به ** نائي المياهِ عن الـوُرَّادِ مِـقْفَارِ

عوجوا: أقيموا أوقفوا، الدمنة: ما اجتمع من آثار الدار، النؤي: الحاجز يكون حول الخباء لمنع المطر. محنية: متعطف الوادي، الظليم: ذكر النعام، النقا: الكثيب من الرمل، هار: منهار، شبه النساء النواعم ببيض النعام، الورق: جمع ورقاء وهي التي لونها بين السواد والغبرة، ولو تسليت: يروى (ولو تعزيت) من الغزاء وهو الصبر، و(إن تغرّبت). ديوانه (٤٨، ٥٤)، سيبويه (١/ ١٤٤)، الخصائص (٢٨/ ٤٢٥، ٤٢٨)، الشرح الكبير (٢/ ٥٧٢)، ارتشاف الضرب (٢/ ٢٧٨).

(٣) في (ج) «تمم».

١. الاشتغال: وهو أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل أو وصف مشتغل عن العمل فيه بالعمل في ضميره، أو في مُلابِس ضميره، نحو: ﴿ وَكُلَّ إِنسَـٰنٍ أَلْزَمْنَـٰهُ ﴾ [الإسراء: ١٣] أي: أَلْزَمْنَا كلَّ إنسانٍ، وزيدًا لستُ مثله، أي: خالفتُ زيدًا، وزيدًا ضربتُ غلامه، أي: أهنت زيدًا، وعمرًا أنا ضارب أخا الذي يهينه، أي: أنا مكرمٌ عمرًا.

٢. النداء كيا زيد، ويا عبد الله، وسيأتي(١).

٣. الاختصاص: وهو تخصيص حكم علّق بضمير ما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف لفخرٍ، كعَلَيَّ -أيُّها الجَوادُ- يعتمدُ الفقيرُ، وارجوني، أيها الفتى! أو التواضع: كإني -أيها العبدُ- لفقيرٌ إلى عفوهِ تعالى، أو لزيادة بيانٍ: كـ«نحن» -العُرْبَ(٢)- أَقْرَى النّاسِ للضَّيفِ(٣)، و«اللهم اغفر لنا أيَّتُها العِصَابَة»(٤) وهو خبر استعمل بصورة النداء مجازًا، وقال الأخفش(٥): نداء حقيقة.

ويخالف النداء في أنه / لا يقارن حرف النداء أصلاً، ويقارن «أل» كثيرًا، ولا بد أن ٢٣٩/أ يتقدمه اسم بمعناه من ضمير لمتكلم غالبًا كالأمثلة ولمخاطب قليلاً نحو: «بِك -الله- نرجو الفضل»(٦) وأنه يقل كونه علما، وينتصب مع كونه مفردًا معرفًا، وقد اجتمعا في قوله(٧):

بِنَا -تَمِيمًا- يُكْشَفُ الضَّبَابْ(٨)

---

(١) في (ص٢٧٨/أ).

(٢) في (ج) «أيها العرب».

(٣) انظر سيبويه (١/ ٣٢٧)، شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٧٥)، الأوضح (٤/ ٧٤)، المغني (٢/ ٦٨٠).

(٤) انظر سيبويه (١/ ٣٢٦)، شرح الكافية (٣/ ١٣٧٤)، الأوضح (٤/ ٧٣)، المغني (٢/ ٦٨٠).

(٥) انظر التصريح (٢/ ١٩٠)، الأشموني (٣/ ١٨٧).

(٦) انظر سيبويه (١/ ٣٢٨)، التصريح (٢/ ١٩١).

(٧) رؤبة.

(٨) في (ب) «الصياب» وقبل الشاهد: راحَتْ وراح كعصا السَّيْسَابْ

والبيتان في ملحقات ديوانه (١٦٩)، سيبويه (١/ ٣٢٧)، ابن يعيش (٢/ ١٨)، الارتشاف (٣/ ١٦٧)، العيني (٤/ ٣٠٢)، الأشموني (٣/ ١٨٧)، الخزانة (١/ ٤١٢).

وفي «بِكَ الله ...».

ويكون بـ«أي» أكثر، فتلزم البناء على الضم، والوصفَ باسمٍ مرفوعٍ ذي «أل» (ويقال في إعرابه: «أيُّ» مخصوص مبني على الضم، حملاً على أصله، وهو النداء، ومحله النصب على الاختصاص بنحو «أعنى» واجب الحذف)[1].

وقيل: هي حينئذ مبتدأٌ حذف خبرُه، أو بالعكس، فهي معربة[2].

وبـ«أل» كثيرًا كما مرَّ، وبالإضافة لذي «أل» قليلاً، ولغيره أقل، والغالب كون المضاف لفظ «بنين، أو بنات، أو معشر، أو آل، أو أهل» كقوله ﷺ: «إنَّا معاشرَ الأنبياءِ أَشَدُّ الناسِ بلاءً»[3] ونحو:

إِنَّا -بَنِي منقرٍ- قومٌ ذَوُو حَسَبٍ ....[4]

نَحْنُ -بناتِ طارقْ- نَمْشِي على النَّمارِقْ[5]

---

(١) سقط من (ب).

(٢) وذلك عند السيرافي. انظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٦٦)، التصريح (٢/ ١٩١).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه في كتاب الزهد، باب ما جاء في الصبر على البلاء (٤/ ٦٠١)، عن سعد بن أبي وقاص، قال: قلت: يا رسول الله أيُّ النَّاسِ أشدُّ بلاءً؟ قال: «الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل ...».

وابن ماجة في سننه في أبواب الفتن، باب الصبر على البلاء (٢/ ٣٨٦)، بلفظ الترمذي.

وأحمد في مسنده (١/ ١٧٢، ١٧٤، ١٨٠، ١٨٥)، بألفاظ مختلفة ولا شاهد فيه على هذه الروايات.

(٤) .... ** فِينا سَراةُ بَني سعدٍ ونَادِيها

لابن الأهتم عمرو بن سنان بن سمي التميمي المنقري (... - ٥٧هـ).

خطيب شاعر من أهل نجد، وفد على الرسول ﷺ وتكلم بين يديه فأعجبه كلامه، فقال: «إن من البيان لسحرا» كان يلقب «المكحل» لحسنه وجماله.

الشعر والشعراء (٢٤٠)، معجم الشعراء (٢١٢)، البيان والتبيين (١/ ٢٧)، الإصابة (٢/ ٥١٧، ٥١٨).

والبيت أول بيتين أوردهما ابن السيرافي في شرحه لأبيات سيبويه (٢/ ٢٠)، الثاني:

جُرثومةٌ أُنُفٌ يَعْتَفُّ مُقْتِرُهَا ** على الخبيث ويُعطي الخيرَ مُثْرِيها

الجرثومة: أصل الشيء ومعظمه، أُنُفٌ: الذين يأنفون، يعتفّ: من العفّة، المقتر: الفقير، المثري: الغني. سيبويه (١/ ٣٢٧)، الكامل (١/ ١٤٧)، (٢/ ٥١١)، ابن يعيش (٢/ ١٨)، الارتشاف (٣/ ١٦٧)، الهمع (١/ ١٧١).

(٥) لهند بنت بياضة بن رياح بن طارق الإيادي (... - ...).

شاعرة جاهلية. انظر شرح أبيات المغني للبغدادي (٦/ ١٨٨، ١٩٠).

=

أنتم -آلَ طه- خيرُ الخلق، نحن -أهلَ البيتِ- أذهبَ الله تعالى عَنَّا الرِّجس.

ونصبه بـ«أخص» غالبًا، ونحو: «أعني، وأريد، وأقصد، وأذكر» قليلاً، وجملته معترضة (إن توسطت، مستأنفة إن تأخرت)[1] فلا[2] محل لها.

ونحو: سبحانَكَ الله العظيمَ، يحتمل نصبه: بنحو «أخص» أي: أخص، أو أقصد أو أذكر الله، وبـ«أسبح» أي: أسبح الله، وكذا بـ«أمدح» على رأي الكسائي[3] فإنه يجيز نعت الضمير؛ فقيل: مطلقًا، وقيل[4]: بِشَرْطِ[5] كونه لغائبٍ نُعِت بمدح أو ذم أو ترحّم.

ويجوز خفضُه: بدلاً عند الأخفش[6] والكوفي[7]، أو بيانًا على رأي الكسائي المذكور؛ لأن عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقات.

=

قالته حين لقيت إياد جيش الفرس بالجزيرة، فهزمته شر هزيمة، وتمثلت بهذا الرجز هند بنت عتبة قبل إسلامها تحرض المشركين على قتال محمد ﷺ فنسب إليها، والصواب أنه لهند بنت بياضة، وبعده:

المسكُ في المفارقْ ** والدُّرُّ في المَخَانِقْ

إنْ تُقْبِلُوا نُعَانِقْ ** وَنَفْرُشُ النَّمَارِقْ

أَوْ تُدبِرُوا نُفَارِقْ ** فِـرَاقَ غَيْرِ وَامِقْ

النمارق: جمع نمرقة -بتثليث النون- الوسادة الصغيرة، المفارق: جمع مفرق، وهو وسط الرأس. المخانق: جمع مخنقة، وهي القلادة، وامق: محب.

الارتشاف (٣/ ١٦٨)، المغني (٢/ ٣٨٧)، شرح شواهد المغني (٢/ ٨٠٩، ٨١٠)، شرح أبيات المغني (٦/ ١٨٨، ١٩٠).

(١) سقط من (ب).

(٢) في (ب) «ولا».

(٣) انظر التسهيل (١٧٠).

(٤) انظر المساعد (٢/ ٤٢٠).

(٥) في (ب) «شرط» وكلاهما صحيح.

(٦) فهو يجيز إبدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب تبعًا للكوفيين مستدلين بقوله الله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٢]، فـ«الذين» بدل من الضمير الذي هو الكاف والميم في «ليجمعنكم». معاني القرآن (٢/ ٢٦٩).

(٧) ينظر (ص ٢٣٠/ أ).

٤. الإغراء: وهو تنبيه المخاطب على أمر محمودٍ ليفعله، ونصبُه بـ«الزم» ونحوه، واجب الحذف إن كرر كالسلاحَ السلاحَ، أو عُطِفَ عليه كالسيفَ والرمحَ، وإلا جاز ذكره، كـ﴿ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [المائدة: ١٠٥] ودونك زيدًا.

٥. التحذير: وهو تنبيه المخاطب على أمر مذمومٍ ليجتنبه، ونصبُه بنحو «اتّق» واجب الحذف إن كُرِّرَ، كالأسدَ الأسدَ، أو عطف عليه، كـ﴿ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا ﴾ [الشمس: ١٣]، أو كان بـ«إيَّا» نحو: إيَّاك الشَّرَّ، وإيَّاك من الأسد، وأصله: / احذِّرك الشرَّ ومن ٢٣٩/ب الأسد، فحذف الفعل بفاعله المستتر، فانفصل ضمير المفعول، أو: قِ نفسَك؛ احذر الأسد، ثم: إياك قِ، ثم: إيَّاك الأسدَ، أو أُحذِّرك؛ اتقِ الأسدَ، فحُذف «أُحَذِّرُ، واتَّقِ» وإذا قلت: إيّاك والأسدَ، فأصله: احذر تلاقَي نفسِك والأسدَ، بنصب «الأسد» عطفا على «تلاقيَ» فُحذِف «احْذَرْ» ثم «تلاقيَ» ثم «نفس» فانتصب الضمير وانفصل.

أو: نَحِّ نفسَك عن الأسد، ونَحِّ الأسدَ عن نفسك، ثم إيَّاك نَحِّ عن الأسد، ونَحِّ الأسدَ عنك، ثم إيَّاك والأسدَ.

أو بَاعِدْ نفسَك من الأسد[1] والأسدَ من نفسك، ثم إيَّاك بَاعِدْ من الأسد، والأسدَ منك[2] ثم ما ذكر.

أو: باعِدْ نفسَك من الأسد واحذرِ الأسدَ، ثم: إيَّاك بَاعِد، ثم ما ذكر.

أو: أُحَذِّرُكَ الأسدَ واحْذَرِ الأسدَ، ثم ما ذكر.

أو: قِ نفسَك واتقِ الأسدَ، ثم: إيَّاك قِ، ثم ما ذكر.

٦. النعت المقطوع إلى النصب لمدح أو ذم أو ترحم، كاللهم الطُفْ بعبدك المسكينَ، أي: ارحم المسكين.

٧. المَثَل الوارد بحذفه، كـ«الكلابَ على البقرِ»[3] يعني بقر الوحش، أي: أرسل،

---

(١) في (ب) «الأسد واحذر».

(٢) في (ج) «من نفسك».

(٣) انظر (ص١٩٥/ ب).



و«كِلَيْهِمَا وتَمْرًا»[(١)] أي: أعطني، و«كلَّ شيءٍ ولا شتيمةَ حرٍّ»[(٢)] أي: اقرب كل شيء ولا تقرب شتيمة حر، وروي فيها الرفع بالابتداء.

٨. شَبَه المَثَل في الاستعمال، كـ«وراءَكَ أوسعَ لك»[(٣)] أي تَأَخَّرْ وأْتِ مكانًا أوسعَ لك من ورائِكَ، و«انتهِ أمرًا قَاصِدًا»[(٤)] أي: وأْتِ أمرًا قاصدًا.

ومنه: ﴿ ٱنتَهُواْ خَيۡرًا لَّكُمۡۚ ﴾ [النساء: ١٧١] أي: وأْتُوا خيرًا، (وقيل[(٥)]: أي: انتهاءً خيرًا)[(٦)] وقيل: أي يكن -أي: الانتهاء- خيرًا[(٧)].

وكـ«أهلاً، وسهلاً، ومرحبًا»[(٨)] أي صادَفْتَ، أو أَتَيْتَ قومًا أهلاً، وعيشًا أو مكانًا خفضا لينا، ومكانًا رُحْبًا أي: واسعًا، «فمَرْحَب» اسم المكان، ويجوز كونها مفعولاً مطلقًا: أي أَهِلْتَ أَهْلاً، وسهلت سهلاً، ورَحُبَ منزلُكَ مَرْحَبًا، أي: رُحْبًا، فهو مصدر ميمي، وكونها مفعولاً فيه: أي حللت في قومٍ أَهْلٍ، وفي مكانٍ سَهْلٍ، وفي مَحَلٍ رحبٍ.

٩. بعد «لا سيما» وأخواتها، إذا قُدِّر المنصوب مفعولاً بمحذوف، / كما سيأتي[(٩)]، ويمكن دخوله في شبه المثل. ٢٤٠/أ

١٠. قول الشاعر بعد ذكر المنزل مثلاً: دارَ فلانة[(١٠)] ونحوه إذا نصب على أحد الوجهين

---

(١) قالها عمرو بن حرمان الجعدي عندما كان بين يديه تمر وزبد وتامك (سنام)، فجاءه رجل فقال: أطعمني من هذا الزبد والتامك. وانظر مجمع الأمثال للميداني (٢/ ١٥١، ١٥٢).

(٢) انظر سيبويه (١/ ١٤٢)، الأشموني (٣/ ١٩٣)، الهمع (٣/ ١٩).

(٣) انظر سيبويه (١/ ١٤٣).

(٤) انظر المرجع السابق.

(٥) نسب القول في المغني (٢/ ٦٣٢) للفراء، ولم يصرح به في معانيه (١/ ٢٩٤).

(٦) سقط من (ج).

(٧) عند الكسائي. انظر المغني (٢/ ٦٣٢).

(٨) انظر سيبويه (١/ ١٤٨، ١٤٩)، الهمع (٣/ ٢٢).

(٩) في (ص ٢٧١/ ب) وما بعدها.

(١٠) منه قول ذي الرّمة:

ديار مية إذ ميّ تساعفنا ** ولا يرى مثلها عجم ولا عرب

انظر الهمع (٣/ ٢١).

وقد يقال: هو من شبه المثل أيضًا.

١١. أن يحذف هو وعامله معًا في نحو: «زيد أبوك عطوفًا» أي: أحقه، أو أعرفه عطوفًا، وفي نحو: «سَقْيًا لزيد»[١] أصله: سقى الله زيدًا سقيًا، فحذف الفعل، وفاعله، ومفعوله، وجُعِلَ المصدر بدلاً منه، فقيل: «سَقْيًا» وأُضمِر فيه الفاعل على الأصح[٢]، فاحتيج إلى معرفة المدعو له المحذوف، فأُتِي به مجرورًا بلام التبيين، فقيل: سَقْيًا لزيد.

وتعلُّقه بواجب الحذف، أي: إرادتي لزيد، وعليه هو مبتدأ حُذِف خبره أيضًا، أي: مرادي له ذلك[٣].

وقيل: أي: أعني لزيد[٤]، وعليهما الظرف لغو.

وقيل: هو خبر لمحذوف، أي: دعائي له، فالظرف مُسْتَقَرٌّ لتعلقه بِعَامٍّ واجب الحذف[٥].

---

(١) انظر سيبويه (١/ ١٥٧).

(٢) وعليه الكوفيون، ينظر أصول ابن السراج (١/ ١٦٦)، البسيط (٢/ ٢٢٦، ٦٢٧)، الارتشاف (٣/ ١٧٤)، المساعد (٢/ ٢٣٢)، وهذا الكتاب (ص٣٠٦/ ب، ٣٠٧/ أ).

(٣) انظر الارتشاف (٢/ ٢١٢).

(٤) قاله ابن عصفور، انظر (ص٢٩٤/ أ).

(٥) وعليه الرضي في شرح الكافية (١/ ١١٧).



فصل فيه المصدر

وهم اسم الحدث الجاري على فعله، وليس عَلَمًا، ولا مبدوءًا بميم زائدة لغير مفاعلة.

فليس منه نحو: غُسْلاً، وكلامًا، وصلاةً، وتبتيلاً، من نحو: اغتسل غُسْلاً، وتكلم كلامًا، وصلَّى صلاةً، و﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾ [المزمل: ٨] لأن مصادرها الجارية على أفعالها إنما هي: الاغتسال، والتكلم، والتصلية، والتبتل، ولا نحو «حَمَادِ» علما للمحمدة، و«يَسَارِ» للميسرة، ولا نحو: «مَقْتَل» و«مَضْرَب» بمعنى القتل والضرب، بل هذه كلها أسماء مصادر.

بخلاف نحو: قاتَلَ مُقاتلةً، فالميم في أوله زائدة على فعله، لكنها للمفاعلة، فهو مصدر، على أن التحقيق أن نحو: «مَضْرَب» و«مَقْتَل» أيضًا مصدر، ويسمى الميمي، ولهذا عَمِل عَمل المصدر بشرطه اتفاقًا، ويطَّرد نصبه على المصدر، كضربته مَضْرِبًا.

والفرق بين المصدر واسمه: أن المصدر يدل على الحدث بنفسه، واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر، فمسمى المصدر هو المعنى، ومسمى اسم المصدر هو لفظ المصدر.

(وَ) تقريب حده على المبتدئ: أنه ما جاء ثالثًا / في تصريف الفعل، فإنك (إِنْ تُرِدْ ٢٤٠/ب تَصْرِيفَ نَحْوِ قَامَا) فقد جرت العادة في العرف أن يبدءوا بالماضي، ويثنوا بمضارعه، ويثلثوا بمصدره (فَقُلْ) قام ثم قل (يَقُومُ ثُمَّ قُلْ قِيَامَا، فَمَا يَجِيءُ ثَالِثًا) في التَّصريف كقياما هنا (فَـ) هو (الْمَصْدَرُ) والصحيح أنه الأصل وما عداه مشتق منه[1].

وقيل: الأصل الفعل وما عداه مشتق منه[2].

وقيل: كلاهما أصلان مشتق منهما[3].

وقيل: كل كلمة مشتقة من الأخرى مطلقًا، ولا جامد فيها، فكلها أصول تارةً فروع

---

(١) على مذهب البصريين. انظر (ص١٢٨/ب، ١٢٩/أ).

(٢) وعليه الكوفيون، انظر الإنصاف (١/ ٢٣٥، ٢٤٥)، ائتلاف النصرة (١١١)، الأشموني (٢/ ١١٢).

(٣) قاله محمد بن طلحة. انظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٢٠٢)، شرح الألفية للمرادي (٢/ ٧٦)، شرح ابن عقيل (١/ ٤٤٣)، الهمع (٣/ ٩٥)، التصريح (١/ ٣٢٥).

أخرى، وعليه نفطويه[١]، ونسب للزجاج[٢] وسيبويه[٣].

وقيل: لا يشتق شيء من شيء أصلاً بل الكلم كلها مرتجلة جامدة، وهو رأي من ينكر الاشتقاق كابن درستويه.

وليس المراد هنا مطلق المصدر؛ لأنه قد يكون مرفوعًا، كركوعُكَ ركوعٌ حَسَنٌ، ومجرور كأَخِبِ بصلاتِك، وغير ذلك، مع أن الكلام في المنصوبات المستقلة، فالمراد به: المصدر المنصوب على المفعول المطلق: وهو المصدر الفضلة، المؤكِّد لعامله إن كان مصدرًا، ولمصدرٍ مفهوم منه إن كان غيرَه، أو المبيِّنُ لنوعه أو لعددِه، فهو ثلاثة أقسام.

(وَنَصْبُه) بمصدر مثله أو (بِفِعْلِهِ) الصادر من فاعله، أو بوصفه (مُقَدَّرُ).

فالمؤكِّد: ما لا يزيد مدلولُه على مدلول عامله مصدرًا كان: كأعجبني إكرامُك زيدًا أو عمرًا إكرامًا، ومنه ﴿ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، و﴿ كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً ﴾ [النساء: ٧٧] فـ«ذكرًا وخشية» مفعولان مطلقان[٤] بـ«ذكركم» و«خشية الله» أو فعلاً: نحو: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٤]، ﴿ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلاً ﴾ [المزمل: ٤] ومنه: ﴿ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّى شَيْـًٔا ﴾ [الأنعام: ٨٠] إن كان «شيئًا» مَصْدَرَ «شاء» وإلا فهو مفعول

---

(١) إبراهيم بن محمد بن عرفة الأزدي (٢٤٤، أو ٢٤٠، أو ٢٥٠ - ٣٢٣، أو ٣٢٤هـ).

إمام في النحو، فقيه، محدث، من أحفاد المهلب بن أبي صفرة، وُلِد بواسط بين البصرة والكوفة، لقب (نفطوية) لموافقته لمذهب سيبويه وتأييده، توفي ببغداد، ومما ذكر من كتبه: «كتاب التاريخ»، و«غريب القرآن»، و«المقنع» في النحو.

تاريخ بغداد (٦/ ١٥٩، ١٦٢)، نزهة الألباء (٣٢٦، ٣٢٩)، إنباه الرواة (١/ ١٧٦، ١٨٢)، بغية الوعاة (١/ ٤٢٨، ٤٣٠)، الشذرات (٢/ ٢٩٨، ٢٩٩).

(٢) لم تشر مراجعي إلى القول الذي تبعه نفطويه والزجاج.

(٣) مذهبه في الكتاب (١/ ١٥، ١٦)، المصدر أصل المشتقات.

(٤) ويجوز في «ذكرا» أن يعرب كذلك تمييزًا، أو معطوفًا على محل الكاف في «كذكركم» أي: فاذكروا الله مثلَ ذكركم آباءكم أو ذكرًا أشدَّ منه. ينظر الدر المصون (٢/ ٣٤٠).

ويجوز في «خشية» إعرابها تمييزًا، أو بالعطف على محل الكاف في «كخشية» على تقدير: تخشون الناس مثلَ خشية الله أو خشية أشد منها. المرجع السابق (٤/ ٤٢).

به، أو وصفًا: نحو: ﴿ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا ﴾ [الانشقاق: ٦]، ﴿ وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا ﴾ [الذاريات: ١] وزيد مضروب ضربًا.

وهذا لا يثنى ولا يجمع باتفاق، ويمتنع مطلقًا تقديمه على عامله كالتأكيد، بخلاف قسيميه.

والمبيِّنُ لنوع عامله: ما دلَّ على هيئة صدور الفعل إما بإضافةٍ نحو: ﴿ فَأَخَذْنَٰهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾ [القمر: ٤٢] أو بصفة: نحو ﴿ وَيَنصُرَكَ ٱللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا ﴾ [الفتح: ٣] ومنه ضربتُه ضربَ الأميرِ، أي ضربًا مثلَ ضربِهِ فحُذِف الموصوفُ والوصفُ، أو بلامِ العهدِ: / ١/٢٤١ كضربته الضَّرب، أي: الذي تعرفه، أو بلامِ الجنسِ: كجلست الجلوسَ، تريد الجنس، وتعني به التكثير، فإن الفعل لا يفيد التكثير، أو باسم خاص: كـ«رَجَعَ القَهْقَرَي»[1] وهذا لا يجوز تثنيته وجمعه على الأشهر[2]، كسرت سَيْرَي زيدٍ: السريع والبطيء.

والمبيِّنُ لعدد عاملهِ: ما دل على مرات صدور الفعل نحو: ﴿ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً ﴾ [الحاقة: ١٤] وضربته ضربتين أو ضربات، وهذا لا خلاف في تثنيته وجمعه.

وينقسم المصدر الواقع مفعولاً مطلقًا إلى قسمين عند ابن الحاجب[3]، وابن مالك[4]، تبعًا للكوفيين، والمازني، وجماعة[5] لفظي ومعنوي؛ لأنه إما أن يوافق عامله في معناه ولفظه معًا، أو في معناه فقط.

(فَإِنْ يُوافِقِ) المصدر (فِعْلَهُ الَّذِي جَرَى) والمراد به عامله، فعلاً كان أو مصدرًا أو وصفًا (فِي اللَّفْظِ وَالمَعْنَى) جميعا، بأن اتحدت مادته ومادة عامله (فَلَفْظِيًا يُرَى) أي يسمى بالمصدر اللفظيّ؛ لتوافقهما في اللفظ أيضًا.

---

(١) أي مشى إلى الخلف من غير أن يعيد وجهه إلى جهة مشيه. انظر الإيضاح (١٦٨)، واللسان (قهر) (٥/ ١٢١).

(٢) انظر: الأوضح (٢/ ٢١٥)، الهمع (٣/ ٩٧)، والتصريح (١/ ٣٢٩).

(٣) انظر الكافية بشرح الرضي (١/ ١١٥، ١١٦).

(٤) انظر التسهيل (٨٧).

(٥) منهم الفاكهي في شرح الفواكه الجنية على متممة الآجرومية (ص٦٦).

(أَوْ وَافَقَ) من عامله (الْمَعْنَى فَقَطْ) أي فحسب (وَقَدْ رُوِي) أي ورد (بِغَيْرِ لَفْظِ) عامله (الفِعْلِ) أو غيره، بأن اختلفت مادتها (فَهُوَ مَعْنَوِيّ) أي ما يسمى بالمصدر المعنويّ؛ لتوافقهما في المعنى فقط.

(فَقُمْ قِيَامًا) وأنا القائم قيامًا، وأعجبني قيامك اليوم قيامًا (مِنْ قَبِيلِ الأَوَّلِ) أي المصدر اللفظيّ؛ لاتحاد مادتيهما (وَقُمْ وُقُوفًا) وأنا القائم وقوفًا، ويعجبني وقوفك قيامًا (مِنْ قَبِيلِ مَا يَلِي) أي المصدر المعنوي لاختلاف مادتيهما، والجمهور[1] على أن نحو هذا منصوب بعامل مقدر من لفظه، والأصل: قم قف وقوفًا، فحذف قف لدلالة «قم» عليه، والكلام جملتان، الثانية مؤكِّدة للأولى تأكيدًا لفظيًا بالمرادف.

(وهل ينصب العامل أكثر من مصدر؟ فالسيرافي[2]، وابن طاهر[3]، وأبو القاسم ابن القاسم[4]، نَعَمْ، كضربته ضربًا، ضربتين ضَرْبَ شُرطِيٍّ، والأكثرون -كالأخفش[5]، والمبرد[6]، وابن السراج[7]: لا، فالثاني بدل[8]، أو معمول لمحذوف، أو حال، والثالث مصدر لمحذوف، أو بدل من الأول، أو الثاني، أو نعت لأحدهما بحذف مضاف، أي: مثل ضرب، أو حال كذلك، فقس عليه وراع الشروط)[9].

---

(١) ينظر ابن يعيش (١/ ١١٢)، الصبان (٢/ ١١٦).

(٢) انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٢٠٥)، الهمع (٣/ ١٠٤).

(٣) انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٢٠٦)، الهمع (٣/ ١٠٤).

(٤) ينظر ارتشاف الضرب (٢/ ٢٠٦).

وأبو القاسم: عبد الرحمن بن علي بن يحيى بن القاسم الجزيريّ الحَضْرَاوِيّ (... - بعد ٦٠٥هـ). كان من أهل المعرفة بالعربية وصناعة التوثيق، روى عن أبيه، وابن ملكون، وكان ممن رحل إليه إلى (سبتة)، وأخذ عنه كتاب سيبويه وغيره. بغية الوعاة (٢/ ٨٤).

(٥) سقط الجار من (ج)، وانظر الهمع (٣/ ١٠٣).

(٦) المقتضب (٣/ ٢٣٣).

(٧) الارتشاف (٢/ ٢٠٥)، الهمع (٣/ ١٠٣).

(٨) ينظر همع (٣/ ١٠٤).

(٩) سقط من (ب).



وينوب عن المصدر ويعرب مصدرًا أشياء:

١. ما أضيف إليه من «كلّ» أو «بعض» أو غيرهما نحو: ﴿ فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ ﴾ [النساء: ١٢٩]، ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴾ [الحاقة: ٤٤] وضربته أيَّ ضرب / ٢٤١/ب أو يسيرَ ضربٍ، ومنه على الصحيح[١] ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٢٧] أي: أي انقلاب، فهو مصدر منصوب بـ«ينقلبون» و«يعلم» مُعَلَّقَةٌ.

٢. ما رادفه من المصادر: كقم وقوفًا، وقعدتُ جلوسًا، على ما مرَّ، ومنه: «دَفْرًا لَهُ» أي نتنا[٢]، و«أُفَّةً وتُفَّةً لَهُ»[٣] أي نتنًا أو قذرًا[٤]، إذ لا فعل لها من لفظها.

٣. وصفةٌ: كسرت أحسنَ السيرِ ومنه:

كذاك أُدّبت تأديبًا حتى صار من خُلُقِي ....[٥]

أي: أدبت تأديبًا كذاك.

ومنه عند الجمهور نحو: ﴿ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا ﴾ [النمل: ١٩]، ﴿ وَكُلَا ... رَغَدًا ﴾ [البقرة: ٣٥]، أي عملاً صالحًا، وأكلاً رغدًا، وعند المبرد[٦] نحو: «قَعَدَ القُرْفُصَاء» أي القِعْدَةَ القرفصاء[٧].

---

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن (٢/ ١٤٣)، البحر (٧/ ٤٩، ٥٠).

(٢) في اللسان (دفر) (٤/ ٢٨٩): «الدفر: النتن خاصة ولا يكون الطيب ألبتة.. والذفر: بالذال، شدة ذكاء الرائحة، طيبة كانت أو خبيثة».

(٣) انظر المقتضب (٣/ ٢٢٢).

(٤) الأُفُّ: وسخ الأذن، والتُّفُّ: ما يجتمع تحت الأظفار من الوسخ، هذا أصل استخدام اللفظين، ثم قيل ذلك عند الشيء يستقذر. انظر: اللسان (تفف) (٩/ ١٧).

(٥) مر البيت في (ص٢٠٧/ ب).

(٦) قال ابن يعيش في شرح المفصل (١/ ١١٢) «قال أبو العباس: هذه حلًى وتلقيات وصفت بها المصادر ثم حذفت موصوفاتها، فإذا قال: رجع القهقرى، فكأنه قال: الرجعة القهقرى، وإذا قال: اشتمل الصماء، فكأنه قال: الاشتمالة الصماء...» ولا أدري أين قال هذا، فليس فيما بين يدي من كتبه ما يدل على ذلك. وانظر: الارتشاف (٢/ ٢٠٣).

(٧) انظر (١٨١/ ب).

٤. اسم نوعه: كـ«اشتمل الصَّمَّاء»(١)، و«قَعَدَ القُرْفُصاء» و«رَجَعَ القَهْقَرَى» و«مَشَى الخَيْزَرى(٢)» ومنه ﴿ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا ﴾ [التوبة: ٣٩] أي: نوعًا من أنواع الضرر.

٥. اسم هيئته: كيموت الكافر مِيتَةَ سُوْءٍ، بكسر الميم.

٦. اسم عدده نحو: ﴿ فَٱجْلِدُوا كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [النور: ٢].

٧. اسم آلته: بشرط كونه مما عهد آلةً كضربته سوطًا، أو عصًا أو مقرعةً، ورشقته سهمًا، ورجمته حجرًا، بخلاف ما لم يُعْهد فلا يقال: ضربته خشبةً وأصله: ضربته ضربة بسوط، فحذف الجار توسعًا وأضيف إليه المصدر فقيل: ضَرْبَةَ سَوْطٍ، ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه توسعًا وكذا الباقي.

٨. ضميره نحو: ﴿ لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ ﴾ أي: التعذيب ﴿ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ومنه عند سيبويه نحو: ﴿ وَكُلَا ... رَغَدًا ﴾، ﴿ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا ﴾، ﴿ وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا ﴾ [آل عمران: ٤١] والأصل كلاه أي: الأكلَ، وأعمله أي: العملَ، واذكره أي: الذكرَ، حال كونه رغدًا، أو صالحًا، أو كثيرًا، فحُذِف المصدر وأُبقِيَ حَالُه، فكأنه ناب عن المصدر(٣).

(ويحتمله ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ﴾ [الدخان: ٤-٥] فالأصل: يُفْرَقُهُ أي: الفَرْقَ حال كونه مأمورًا، أو هو مصدر ليُفْرَقُ أي: فَرْقًا مأمورًا، أو لـ«أمرٍ» المجرور، أو حال منه على نَظَرٍ فيه، أو من ضميره المستتر في «حكيم» أو من «كل»، أو مفعول له، أي: يُفْرَقُ لأجلِ أمرٍ، أو نعت مقطوع لـ«أمر» أو لـ«كل» مؤسس إن أول بوصف، وإلا فموطئ، فالوجوه أحد عشر)(٤).

---

(١) اشتمال الصماء: أن تُجَلِّلَ جسدك بثوبك، على طريقة الأعراب بأكسيتهم، وهي ردّ الكساء من قبل اليد اليمني، على اليد اليسرى والعاتق الأيسر ثم ثانية من الخلف على اليد اليمنى والعاتق الأيمن، وسميت الصماء لأنه يسد على يديه ورجليه المنافذ كلها، فصار كالصخرة الصّماء التي ليس فيها خرق ولا صدع، وقد جاء النهي عن اشتمال الصَّماء. انظر اللسان (صمم) (١٢/ ٣٤٦)، الإيضاح (١٦٨).

(٢) الخيزري: مشية فيها ظلع، أو تفكك، أو تبختر. انظر: اللسان (خزر) (٤/ ٢٣٧).

(٣) راجع رأي سيبويه في الارتشاف (٢/ ٢٠٤، ٢٠٥)، الدر المصون (١/ ٢٨١)، التصريح (١/ ٣٢٦).

(٤) سقط ما بين القوسين من (ب)، وانظر: الإملاء (٢/ ٥٢٥)، والبحر المحيط (٨/ ٣٣).

٩. اسم الإشارة إليه: كضربتُهُ ذَاكَ أي: الضَّرْبَ، وظننت ذَلِكَ أي: الظَنَّ، وأوجب ابن مالك[1] وصف الإشارة بالمصدر، كضربته تلك الضربة.

١٠. اسم المصدر كاغتسل غُسلاً، وتوضأ وُضُوءًا، وصلى صلاةً، وأعطاه عطاءً، وأثابه ثوابًا، وكلمه كلامًا، أي اغتسالاً، وتَوَضُّؤًا، وتصليةً، وإعطاءً، وإثابةً، وتكليمًا.

١١. اسم العين نحو: ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ [نوح: ١٧] وكقول المنهاج[2]: «وما ضُبِّبَ بذهبٍ أو / فضَّة ضُبَّةً»[3]، ومنه على الأصح[4] نحو: تُرْبًا لَهُ وجندلاً، أي: خيبة أو هلاكًا أو خسرًا. ٢٤٢/أ

وقيل: هو مفعول به، أي: أطعمه الله تُرْبًا[5].

١٢. مصدر فعل آخر من مادته نحو: ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾ [المزمل: ٨] أي: تبتلا، وهو حينئذ اسم مصدر.

ومنه عند كثيرين[6] نحو: ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ أي: إنباتًا، وهو أظهر، وقيل: ناصبه مقدر، والأصل: ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾[7]، ومثله:

.... رَبَابٌ يحفر التُّرْبَ احتفارا[8]

أي: حفرا.

---

(١) انظر: التسهيل (٨٧)، شرح الكافية (٢/ ٦٥٦).

(٢) منهاج الطالبين في مختصر المحرر في فروع الشافعية للإمام محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي المتوفى سنة ٦٧٦هـ.

(٣) «... كبيرةً لزينةٍ حَرُمَ» نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (١/ ١٠٥).

(٤) عند الشلوبين. راجع (ص١٨٨/ ب).

(٥) وعليه سيبويه (١/ ١٥٨، ١٥٩).

(٦) منهم ابن هشام في الأوضح (٢/ ٢١٣)، والزمخشري في المفصل (٣٢)، وتبعه ابن يعيش (١/ ١١٢).

(٧) قاله المبرد وابن خروف. الارتشاف (٢/ ٢٠٣).

(٨) وَلاحَ بجانبِ الجبلينِ مِنْهُ ** ....

لم أعرف اسم قائله.

ويروى (ركام يحفر الأرض ...). ارتشاف الضرب (٢/ ٢٠٣)، البحر المحيط (٢/ ٤٢٤).

١٣. اسم الوقت نحو:

ألم تغتمض عيناكَ ليلةَ أَرْمَدَا ....[1]

فـ«ليلة» مفعول مطلق على حذف مضاف، أي: اغتماض ليلة أرمد.

١٤. «ما» الاستفهامية نحو: ما تدعو زيدًا؟ أي: أيَّ دعاء تدعوه؟

١٥. «ما» الشرطية نحو: ما تَضْرِبْ هندًا أَضْرِبْها مثله، أي: أيَّ ضرب تضربها.

١٦. «مهما» الشرطية نحو:

وإنَّك مهما تعطِ بطنَكَ سُؤْلَه وفرجَكَ نالا مُنْتَهَى الذَّمِّ أجمَعَا[2]

أي: أيَّ إعطاءٍ قليلاً أو كثيرًا.

١٧. «أيّ» لاستفهام، أو شرط، أو كمال[3]: كأيُّ شيءٍ تجلس؟ وأيًّا تقم أقم مثله، على أنها ملازمة للإضافة ولو تقديرًا، فتدخل فيما أضيف إليه.

١٨. «كيف» استفهامًا وشرطا نحو: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ ﴾ [الفيل: ١] وكيفما تصنع أصنع، أي: أيَّ فعلٍ فعَلَ؟ وأيَّ صنعٍ تصنع.

١٩. ما أضيف هو أو نعتُه إليه ثم حذف نحو:

إذا قامتا تضوَّع المسكُ منهما نسيمَ الصَّبا جاءت بريَّا القَرنْفُلِ[4]

---

(١) .... ** وعادكَ ما عادَ السليمَ المسهَّدَا

مطلع قصيدة للأعشى في مدح النبي ﷺ ولم يوفق للإيمان به، وبعده:

وما ذاكَ مِنْ عِشْقِ النِّساءِ وإنما ** تناسيت قبل اليوم خلَّةَ مَهْدَدَا

الأرمد: الذي به وجع العين، السليم: لذي لدغته الحية، سمي بذلك تفاؤلاً، ويروى (وبت كما بات السليم ...) المسهد: المسهَّر الذي يمنع من النوم لئلا يدب فيه السم فيموت. مهدد: اسم امرأة. ديوانه (١٣٥)، المحتسب (٢/ ١٢١)، الخصائص (٣/ ٣٢٢)، ابن يعيش (١٠/ ١٠٢)، الارتشاف (٢/ ٢٠٤)، المغني (٢/ ٦٢٤)، العيني (٣/ ٥٧)، التصريح (٢/ ١٥٥)، شرح أبيات المغني (٧/ ٣٠١، ٣٠٢).

(٢) راجع (ص١٦٨/ ب).

(٣) كقولك: قاتل أيَّ قتال.

(٤) لامرئ القيس من معلقته المشهورة، وتقدم ذكر مطلعها وبعض أبياتها في (ص١٣٩/ ب).

وقبل الشاهد: كدأبك من أمِّ الحويرثِ قبلها ** وجارتِها أمِّ الرباب بمأسلِ

=

أي: تضوعا مثل تضوع نسيم الصبا.

ونحو: ألم تغتمض ... إلخ.

٢٠. ما أضيف إلى بعض ما مرَّ أو كان وصفًا له: كقم أعْدَلَ وقوفٍ، ويموت الكافر أسوأ مِيتَةٍ، اجلده نحو مائة، واضربه قدر سوطين، واغتسل أكمل الغُسْلِ، وأنبتك الله أحسن نبات، وتبتَّلْ إله غايةَ التبتيلِ[1].

٢١. صفات بمعناه: كـ«عائذًا بالله، ولائذًا به»[2] و«أقائمًا وقد قعد الناس، أواقفًا زيد وقد ساروا»[3] أي أعوذ عياذًا، وألوذ لياذًا، وأتقوم قيامًا، وأيقعد زيد قعودًا. وقيل: هو حال مؤكد لعامله المحذوف وجوبًا، أي أعوذ حال كوني عائذًا، وأتقوم حال كونك قائمًا، وهو الأصح[4].

ثم المصدر / إن لَمْ يُفْهِمْ زيادةً على معنى عامله بأن كان لمجرد التأكيد فمبهم، ويمتنع ٢٤٢/ب حذف عامله، وإن أفهم زيادة على معناه -وهو المبين للعدد أو النوع وما ناب عنهما- فمختص، ويجوز حذف عامله لدليل.

وقد يجب حذف العامل -بأن وقع بدلاً من فعله- سماعًا[5]: في نحو «حمدًا وشكرًا

=

وبعده:

ففاضت دموعُ العينِ مني صبابةً ** على النحر حتى بَلَّ دمعيَ مِحْمَلي

دأبك: عادتك، مأسل: موضع، تضوع: فاح وانتشر، الريّا: الرائحة الطيبة. نسيم الصبا: هبوبها بضعف.

ديوانه (١١٠، ١٢٢)، شرح القصائد المشهورات (١/ ٦، ٧)، المنصف (٣/ ٥٠، ٧٥)، المغني (٢/ ٦١٧)، شرح أبياته (٧/ ٢٩٠، ٢٩٢).

(١) في (ج) «التبتل».

(٢) انظر شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٨٨)، سيبويه (١/ ١٧٤).

(٣) انظر المفصل (٣٤).

(٤) وعليه ابن مالك في شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٦٨)، ونسبه إلى ظاهر كلام سيبويه، انظر كتابه (١/ ١٥٨).

(٥) قال ابن عقيل في المساعد (٢/ ٢٤١): «اختلف في اقتياس وقوع المصدر بدلاً من الفعل، فنقل أكثر المتأخرين عن سيبويه منعه وقصره على السماع ...» وانظر الكتاب (١/ ١٥٦) وما بعدها.

لله»[1]، و«سأفعلُهُ وحُبًّا وكَرَامةً، أو وكرامةً ومسرةً» أو «وحُبًّا ونُعْمَى عين»[2] و«لا أفعلُه ولا كَيْدًا ولا هَمًّا»[3] أي لا أَكَادُ ولا أَهِمُّ، و«لأَفْعَلَنَّه ورَغْمًا وهوانًا»[4] و«لبيك» وأخواته، و«سلامَك ربّنا»[5] و«معاذَ الله»[6] و«غفرانَك»[7] أي: اغْفِرْ.

وقيل: أي: أسألك غفرانك، فهو مفعول به[8].

و«سبحانَ الله، ورَيْحَانَهُ»[9] أي استرزاقَه، ويكون إنشاءً بمعنى الدعاء، وإخبارًا بمعنى الإقرار بالنعمة، وندر إفراده عن «سبحان».

و«عَمْرَك الله»[10] و«قِعْدَكَ الله»[11] و«قعيدك الله» في القسم، وأصل الأول تعميرك الله، فحذف زائده.

وقد يرفع بعضها على الابتداء بقلة، إلا إن عُرِّف بـ«أل» فالرفع هو الوجه، كالحمدُ لله، والعجبُ لك، والكرامةُ والمسرةُ، والرَّغْمُ والهوانُ، ويجوز النصب، وهي لغة تميم وآخرين.

وقياسًا في مواضع:

١. الأمر: كـ«ندلاً المالَ» أي اندله[12]، و«نصرًا إخوتَك» أي: انصرهم، والأصح[13]

---

(١) انظر سيبويه (١/ ١٦٠)، والرواية عنده: (... ونُعْمَةَ عَيْنٍ)، والشرح الكبير (٢/ ٤٠٧، ٤٠٨).

(٢) انظر المرجعين السابقين.

(٣) انظر سيبويه (١/ ١٦٠)، والرواية عنده: (... ونُعْمَةَ عَيْنٍ)، والشرح الكبير (٢/ ٤٠٧، ٤٠٨).

(٤) انظر المرجعين السابقين.

(٥) بمعنى: براءة ربنا من السوء. انظر الارتشاف (٢/ ٢١٠).

(٦) انظر: سيبويه (١/ ١٦٢، ١٦٤).

(٧) انظر: سيبويه (١/ ١٦٢، ١٦٤).

(٨) عند الأستاذ أبي علي الشَلَوْبين. انظر الارتشاف (٢/ ٢١١).

(٩) انظر: اللسان (روح) (٢/ ٤٥٩)، سيبويه (١/ ١٦٢).

(١٠) انظر: سيبويه (١/ ١٧٥)، المفصل (٣٣).

(١١) انظر: سيبويه (١/ ١٧٥)، المفصل (٣٣).

(١٢) الندل: نقل الشيء واحتجانه، واحتجان المال: إصلاحه وجمعه وضم ما انتشر منه. انظر اللسان (ندل) (١١/ ٦٥٣)، (حجن) (١٣/ ١٠٩).

(١٣) مذهب جماعة من كبار النحويين. انظر شرح الكافية لابن مالك (٢/ ٦٦٠).

أنه الناصب، ففيه ضمير فاعله.

وقيل: ناصبُه فعلُه المحذوف[١]، فلا ضمير فيه.

وكـ«بَلْهَ زيدٍ» بالإضافة أي: تَرْكَه، وناصبه من معناه -إذ لا فعل له- أي: اترك.

٢. النهي: كقيامًا لا قعودًا، أي: قُمْ لا تقعدْ.

٣. الدّعاء: كـ«سَقْيًا، ورَعْيًا، وجَدْعًا، وكَيًّا، وعَقْرًا»[٢] وكـ«بُعْدًا[٣]، وسُحْقًا، وتَعْسًا، ونكسًا، وبؤسًا، وخيبةً، وجُوعًا، وتَبًّا، ودَفْرًا[٤]، وأُفَّةً[٥]، وتربًا وجندلاً[٦]» و«بَهْرًا»[٧] أي تَبًّا، وكـ«وَيْلاً[٨]، ووَيْحًا[٩]، ووَيْبًا[١٠]، ووَيْسًا[١١]» ويجوز رفعها بالابتداء[١٢]، وقد تُعَرَّفُ، فإن عُرِّفَتْ بالإضافة فالنصب، كبُعْدَهُ وسُحْقَهُ، وويسه،

---

(١) وإليه ذهب المبرد والسيرافي وجماعة كما في المساعد (٢/ ٢٤٤).

(٢) انظر النكت في تفسير الكتاب (١/ ٣٧٧)، والإيضاح شرح المفصل (١/ ٢٢٨).

(٣) في (ج) «وكيدا».

(٤) في (ج) «ذفرا» انظر (ص٢٤١/ ب).

(٥) انظر (ص٢٤١/ ب).

(٦) انظر (ص١٨٨/ ب).

(٧) جاءت في قول ابن ميادة:

تَفَاقَدَ قومي إذ يبيعون مُهْجَتِي ** بجارية بَهْرًا لهم بعدها بَهْرَا

النكت في تفسير كتاب سيبويه (١/ ٣٦٦)، اللسان (بهر) ٤/ ٨٢).

(٨) انظر (ص١٨٨/ ب).

(٩) ويح: كلمة زجر لمن أشرف على الهلكة، وقيل: ويحه كويله، وقيل: ويح كلمة رحمة. اللسان (ويح) (٢/ ٦٣٩).

(١٠) انظر (ص١٨٨/ ب).

(١١) ويس: كلمة تأتي في موضع رأفة واستملاح، كقولك للصبي: ويسه ما أملحه، وتأتي دعاء بمعنى «ويل» وهو المراد هنا. راجع اللسان (ويس) (٦/ ٢٥٩).

(١٢) قال سيبويه (١/ ١٥٧): «وقد رفعت الشعراء بعض هذا فجعلوه مبتدأ، وجعلوا ما بعده مبنيًا عليه قال أبو زيد:

أقام وأقوى ذاتَ يوم، وخيبةٌ ** لأوّلِ من يلقى وشَرٌّ مُيَسَّرَ»

فالنصب، كبُعْدَهُ وسُحْقَهُ، وويسه، وويحه، أو بـ«أل» فالوجهان[١].

٤. التوبيخ باستفهامٍ غالبًا نحو: «أذُلاً في الحرب وزَهْوًا في السّلم»[٢].

.... أَلُوْمًـــا لا أَبَالَـــكَ واغتِرَابَـــا[٣]

ونحو:

أَعَلاقَـــةً / أُمَّ الوُلَيِّـــدِ بعـــدَما أفنـانُ رأسِـك كالثغـامِ المُخْلِـسِ[٤] ٢٤٣/أ

---

(١) انظر (ص٢٤٢/ ب).

(٢) انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٢١٢)، ومن ذلك قول الشاعر:

أذُلاً إذا شَبَّ العدى نارَ حربِهم ** وزَهْوًا إذا يجنحون إلى السِّلْمِ

الهمع (٣/ ١٢٢).

(٣) في (ب) «واغتراما» وصدر البيت:

أعبـدًا حَـلَّ في شُعَبَي غَرِيبًا ** ....

قائله جرير بن عطية.

والبيت من قصيدة في هجاء البعيث خداش بن بشر المجاشعي، أو خالد بن يزيد الكندي، أو العباس بن يزيد الكندي، والأخير راجح عندي، وقبل الشاهد:

ستـطلع مـن ذرا شُعَبَى قوافٍ ** عـلى الكنـدي تلتهبُ التهابًا

وبعده:

ويومـا في فـزارة مستـجيرًا ** ويـومًا نـاشدًا حِـلْفًا كلابًا

شُعَبَى: من جبال طيء.

الشاهد فيه: أن فعل المصدر حذف وجوبًا، لوقوعه بعد الاستفهام، وأقيم المصدر مقامه، والتقدير: أتلوم لومًا.

ديوانه (٦٢)، سيبويه (١/ ١٧، ١٧٣)، العيني (٣/ ٤٩)، (٤/ ٢١٥، ٥٠٦)، الأشموني (٢/ ١١٨)، (٣/ ١٤٥)، التصريح (١/ ٢٣١)، (٢/ ١٧١، ١٨٩)، الخزانة (١/ ٣٠٨).

(٤) للمرار الفقعسي. والبيت من قصيدته التي يقول فيها:

سَـلِّ الهمومَ بكلِّ مُعطِي رأسِهِ ** نـاجٍ مُخالِطِ صُـهْبَةٍ مُتَعَـيِّسِ

أَنِفَ الزِّمامَ كأَنَّ صَـفْقَ نُيـوبِهِ ** صَخَبُ المواتحِ في عِرَاكِ المُخْمِسِ

معطي رأسه: منقاد ليس بصعب، يعني البعير: ناج: سريع، صهبة: بياض يضرب إلى الحمرة، متعيس: أشقر، فيه حمرة وبياض، أنف الزمام: يأنف من الزمام كأنه غضبان. الصفق: الصوت، المواتح: جمع ماتح: وهو =

و«أُمَّ» مفعول «علاقةً».

ويغيره قليلاً، نحو:

خُمُـولاً وإهمالاً وغيرُكَ مولَـعٌ   بتثبيت أنـواع السـعادةِ والمجـدِ[1]

ونحو:

وِفَاقًـا بَنِـي الأهـواء والغَـيِّ والـوَنَى   ....[2]

و«بني» مفعول «وفاقًا».

وقيل: هي أحوال مؤكَّدة؛ لِالتِزَامِ تنكيرِها[3].

=

المستقي الذي يجذب رشاء الدلو من أعلى البئر. العراك: ازدحام الإبل على الماء، المخمس: الذي يورد إبله خمسًا، أي في اليوم الخامس من اليوم الذي شربت فيه. العلاقة: الحب، الوليد: تصغير (وليد) بمعنى الولد. الأفنان: الأغصان، استعارها هنا لذوائب الشعر. الثُّغام: نبت إذا يبس صار أبيضَ، المخلس: ما اختلط فيه السواد بالبياض، والخليس من النبات: الذي ينبت الأخضر منه في خلال يبسه.

والشاهد فيه: حذف الفعل بعد الاستفهام، وإقامة المصدر مقامه، وإعماله عمل فعله، إذ الأصل: أَتَعْلَقُ أُمَّ الوُلَيِّد. سيبويه (١/ ٦٠، ٢٨٣)، المقتضب (٢/ ٥٣)، شرح أبيات سيبويه (١/ ١٠٣، ١٠٤)، المقرب (١/ ١٢٩)، الرضي (٢/ ٣٨٦)، المغني (١/ ٣١١)، شرح الهندي (٤٩٥)، الخزانة (٤/ ٤٩٣)، شرح أبيات المغني (٥/ ٢٦٩، ٢٧١).

(١) قائله غير معروف.

يروى (أسباب السيادة والمجد).

الشاهد فيه: حذف عامل المصدر (خمولاً) لمجيئه للتوبيخ، ولم يقترن بالاستفهام، وهو قليل.

والبيت مفرد في ارتشاف الضرب (٢/ ٢١٣)، المساعد (١/ ٤٧٣)، الفرائد الجديدة (١/ ٣٧٣)، الهمع (٣/ ١٢٢).

(٢) .... ** وغَيْرُكَ مَعِنيٌّ بكل جميلِ

لم أعرف قائله.

ويروى (الغي والهوى).

ارتشاف الضرب (٣/ ١٧١)، المساعد (٢/ ٢٤٣)، الصبان (٢/ ٢٨٥).

(٣) التاء مهملة في (ج)، وهذا القول دون عزو في الارتشاف (٢/ ٢١٣).

وقيل: «ولا يَبْعُد جواز رفعها، أي: أشأنك ذُلٌّ»[1] انتهى، وهو كذلك[2].

٥. الاستفهام المجرد، نحو: أضربًا زيدًا.

٦. الخبر المراد به الإنشاء، كحمدًا لله[3] وشكرًا إيَّاه[4]، أو الوعد نحو:

قالت: نَعَمْ، وبلوغًا بُغيةً ومُنًى .... [5]

و«لأفعلَنَّه ورَغْمًا وهوانًا»[6] وقيل: هما سماعٌ، كما مرَّ[7]، وجاء منه خبر صِرْفٌ نحو:

وقوفًا بها صحبي عليَّ مطيَّهم .... [8]

و«صحبى» فاعل، و«قوفًا» و«مطيَّهم» مفعوله، وكالوعد نحو: «لا أفعلُهُ ولا كَيْدًا ولا هَمًّا»[9].

٧. العجب: كـ«صَلَفًا وكَرَمًا»[10] صار بدلاً عن: أَكْرِمْ بِهِ وأَصْلِفْ بِهِ، أي: لَصَلِفَ

---

(١) قاله أبو حيان في ارتشافه (٢/ ٢١٣)، مع تصرف يسير من الشارح.

(٢) كما سيأتي في باب الحال (ص٢٥٥/ أ).

(٣) كذا في نسخ التحقيق، والأولى (حمدًا الله).

(٤) انظر الكتاب (١/ ١٦٠)، والنكت في تفسيره (١/ ٣٧١).

(٥) .... ** فالصَّادقُ الحبُّ مبذولٌ له الأملُ

لم يُسَمَّ قائله.

والبيت مفرد في ارتشاف الضرب (٣/ ١٧١)، المساعد (٢/ ٢٤٣)، الصبان (٢/ ٢٨٥).

(٦) سيبويه (١/ ١٦٠).

(٧) في (ص٢٤٢/ ب).

(٨) .... ** يقولون لا تهلكْ أسىً وتجمَّل

قاله امرؤ القيس.

والبيت من معلقته المشهورة، وقد ذكرت أبياتًا منها في (ص١٣٩/ ب).

والشاهد في الأخيرة منها فراجعه إن شئت.

وانظر ديوانه (١١٠، ١٢٢)، والارتشاف (٣/ ١٧٢).

(٩) سيبويه (١/ ١٦٠، ١٦١)، التصريح (١/ ٣٣٢).

(١٠) انظر سيبويه (١/ ١٦٥)، الارتشاف (٢/ ٢١٢)، وهو فيهما (كرمًا وصَلَفًا) والصَّلَف: مجاوزة القدر في الظَّرْف والبراعة. انظر اللسان (صلف) (٩/ ١٩٦).

صَلَفًا، وكَرُمَ كرمًا، وكَبَهْرًا له، ووَيْبَهُ، ووَيْبَ غيرك، ووَيْبًا، وناصبه من معناه أي: لَعَجَبٌ، ويجوز رفعه مبتدأ كما مرَّ في الابتداء(1).

٨. التفصيل لعاقبة ما قبله، نحو: ﴿ فَشُدُّوا ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾ [محمد: ٤] أي: تَمُنُّونَ مَنًّا وتفدون فداء، وهو تفصيل لعاقبة شَدِّ الوثاق، و«أنت قد ملكت فَعَدْلاً أو جَوْرًا»(2) ونحو:

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِيَ القَوافِي فَلا عِيًّا بِهِنَّ ولا اجْتِلابَا(3)

ويجوز رفعه، أي فأمْرُك عدلٌ، ولا حاجة في نحو البيت إلى حِذف؛ لصحة الرفع على الابتداء بدونه.

٩. الواقع خبرًا عن اسم عين باستفهام: كهل أنت قيامًا؟ أو القيامَ أو قيامَ زيدٍ؟ أو بحصرٍ: كإنما أنت سيرًا، أو السير أو سير البريد، أو بتكريرٍ: كأنتَ أو كُنْتَ أو إنَّك

---

(1) (ص١٨٨/أ).

(2) انظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٢١٣).

(3) قائل البيت: جرير بن عطية.

والبيت من قصيدة له ذكرت مناسبتها وبعض أبياتها قريبًا، وقبله:

وكنتَ ولم يُصِبْكَ ذُبابُ حَرْبِي ** ستلقى من معرَّتها ذُبابَا

وبعده:

سأجعل نقد أُمِّكَ غَيْرَ دَيْنٍ ** وأُنسِئُكَ العتابَ فلا عتابَا

الذباب: الشر، وذباب كل شيء حده، المعرة: شدة الحرب، تعلم مُسَرَّحِيَ: يروى (تُخْبَرْ بِمَسْرَحِيَ) والمُسَرَّح بالتشديد من سَرَّحَ، والمَسْرَح بالتخفيف من سَرَح، القوافي: منصوبة بالمصدر الميمي (مسرحي) بمعنى تسريحي. الاجتلاب: الانتحال لأشعار الآخرين. أنسئك: من النسيئة، وهي التأخير. أراد أنقدك الهجاء وأؤخر العتاب.

الشاهد فيه: حذف الفعل الناصب في قوله: (فلاعِيًّا بهن ولا اجتلابا) على تقدير: فلا أعيي.. ولا أجتلب.

ديوانه (٢/ ٦٤٩، ٦٥٢)، الجمل للخليل (١١٦)، سيبويه (١/ ١١٩، ١٦٩)، المقتضب (١/ ٢١٣)، (٢/ ١١٩)، ابن السيرافي (١/ ٩٧، ٩٨)، الخصائص (١/ ٣٦٧)، (٣/ ٢٩٤)، ارتشاف الضرب (٢/ ٢١٣)، المساعد (٢/ ٢٣٩).

سَيْرًا سَيْرًا، أو السَّيْرَ السَّيْرَ، وكأنْتَ قيامًا وقعودًا بالعطف، وزيدٌ[1] الضَّرْبَ القَتْلَ، وإنَّك إما ذهابًا إما إيابًا بلا عطف، ويجوز بقلةٍ رفعه مبالغةً مجازًا، وهو في المكرر بلا عطف أقل، وتجوز المخالفة في المتعاطفين / المنفصلين، كما زيدٌ ضربٌ ولا قتلاً، أو ضربًا ولا قَتْلٌ، فإن حذفت «لا» وجبت الموافقة. ٢٤٣/ب

وما فَقَدَ الحصرَ والاستفهامَ والتكريرَ فالوجه رفعه، كأنت صيام، وقد ينصب بجائز الحذف لا واجبه.

أما المخبر به عن اسم معنى فيجب رفعه مطلقًا، كأَمْرُك سَيْرٌسَيْرٌ، و«إنَّما سَيْرُك سَيْرُ البريد»[2].

١٠. المؤكد لنفسِهِ: بأن وقع جملة لا محتملَ لها غيره، كـ«له عليَّ ألفٌ اعترافًا»[3] أو بِغَيْرِهِ: بأن وقع بعد جملةٍ لها محتملٌ غيرُه، كأنت ابني حَقًّا أو صِدْقًا أو قَطْعًا أو يقينًا أو جِدًّا[4].

ومنه ما لا يُستعمل إلا معرَّفًا بـ«أل» كـ«لا أفعلُه أَلْبَتَّةَ» ومعناه القَطْع، ولم يُسْمَع إلا قطعُ همزته، وما لا يستعمل إلا معرَّفًا بالإضافةِ، نحو: «أَجِدَّكَ لا تصوُم»[5] وما استُعْمِلَ منكَّرًا ومعرَّفًا بـ«أل» كأنت ابني الحَقَّ لا الباطِلَ، وما استُعْمِلَ نكرةً ومعرفةً بالإضافة، كـ«هذا القولُ لا قَوْلَكَ، وهَذَا الأَمْرُ غَيْرَ ما تقول[6]» وزيد منطلق غير ذي

---

(١) في (ب) «زيدًا» والوجه الرفع، لأنه معطوف على الضمير المرفوع.

(٢) شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٦٥، ٦٦٦).

(٣) انظر الأشموني (٢/ ١١٩)، وسمي هنا مؤكدًا لنفسه، لأن الجملة قبله لا يتطرق إليها احتمال، فهو بمنزلة تكرير الجملة بل كأنه نفس الجملة السابقة.

(٤) وسمي مؤكَّدًا لغيره؛ لأنه يجعل ما قبله نصًّا بعد أن كان محتملاً؛ لأن قوله: «أنت ابني» يحتمل الحقيقة والمجاز، وقوله: حقًّا، رفع المجاز وأثبت الحقيقة.

(٥) في الكتاب (١/ ١٨٩): «... أَجِدَّكَ لا تفعل كذا وكذا؟ كأنه قال: أحقًّا لا تفعل كذا وكذا؟ وأصله من (الجد) كأنه قال أجدًّا، ولكنه لا يتصرف ولا يفارق الإضافة كما كان في ذلك في لبيك، ومعاذ الله».
وفي اللسان (جد) (٣/ ١١٣) «أَجِدَّكَ لا تفعل كذا، وأَجَدَّك إذا كسر الجيم استحلفه بِجِدِّهِ وبحقيقته، وإذا فتحها استحلفه بِجَدِّهِ وببخته». وانظر الرضي (١/ ١٢٤).

(٦) انظر: سيبويه (١/ ١٨٩)، ارتشاف الضرب (٢/ ٢١٥).

شك، ومنه ﴿ وَعْدَ ٱللَّهِ ﴾ [النساء: ١٢٢]، ﴿ صُنْعَ ٱللَّهِ ﴾ [النمل: ٨٨]؛ لأن الكلام الذي قبله: وَعْدٌ، صُنْعٌ.

والأصح[١] أنه لا يتقدم هذا المصدرُ على الجملة، وسُمِع توسيطه[٢]، فقاسه الزجاج[٣]، كانت الحقَّ ابني، ويجوز رفعُه، وإنما قُدِّم في قولهم: «أَجِدَّكَ لا تفعله»[٤] لأجل همزة الاستفهام، وهو بمنزلة «أَحَقًّا» ويلازم النصبَ على المصدر والإضافةَ، ويناسب فاعلَ ما بعده تكلُّمًا وخطابًا وغَيْبَةً، وإنما يليه غالبًا «لا» النافية، و«لم، ولما، ولن» نحو: أَجِدَّكم لا تقومون وأَجِدَّه لم يزرنا، وقد يليه موجب نحو: «أَجِدِّي أُكْرِمُكَ»[٥].

وقيل: هو قَسَمٌ[٦]، أي: بالتضمين، يجاب بـ«لم» نحو: أَجِدَّكَ لم تغتمض ساعة، وليس بشيء.

١١. المشبه به: بشرط كونه علاجيًا، أي مشعرًا بالحدوث، بعد جملةٍ خاليةٍ عما يصلح للعمل في المصدر، مشتملة على فاعل المصدر في المعنى، وعلى اسم بمعناه، كـ«له صراخٌ صراخَ الثَّكلى» و«معه صوتٌ صوتَ مزمار» فالهاء هو الفاعل معنى؛ لأنه الصارخُ والمُصَوِّتُ.

وأُلحِقَ به نحو:

مـــا إِنْ يَمَـــسُّ الأرضَ إلا مَنْكِـــبٌ ... منـه وحَــرْفُ الـسَّاقِ طَــيَّ المِحْمَــلِ[٧]

---

(١) وهو مذهب الزجاج ومن تبعه. راجع المساعد (١/ ٤٧٥).

(٢) في قول الشاعر:

وكَذَا لِجُم مصيرُ كلِّ أُناسٍ ** سوف حقًا تبليهم الأيامُ

انظر الهمع (٣/ ١٢٤).

(٣) انظر الارتشاف (٢/ ٢١٥)، المساعد (١/ ٤٧٥)، الهمع (٣/ ١٢٤).

(٤) في (ج) «يفعله»، وانظر الارتشاف (٢/ ٢١٥).

(٥) انظر المرجع السابق.

(٦) عند الشلوبين. انظر الهمع (٣/ ١٢٥).

(٧) لعامر بن الحليس الهذلي (... - ...).

أحد بني سعد هذيل، كنيته أبو كبير، شاعر فحل من شعراء الحماسة، قيل: أدرك الإسلام وأسلم، وطلب من الرسول ﷺ: أن يتعامل بالربا، فأقنعه الرسول بتحريمه، وقيل: مطلوبه الزنا. الشعر والشعراء (٢٥٧)، =

قال سيبويه[١]: «صار» ما إنْ يَمسُّ الأرض «بمنزلة: لَهُ طَيٌّ، فكأنه قال: لَهُ طَيٌّ / طيَّ ٢٤٤/أ المحمل» انتهى.

ويؤخذ من قولهم: «على اسم بمعناه» جواز نحو: إنَّ لَهُ جريًا عدوَ الفرسِ، وله صوتٌ صراخَ الثكلى، إذ العَدْوُ بمعنى الجَرْي، والصراخ بمعنى الصوت، ونصبه على المصدر المبين للنوع، أي: له صراخٌ يصرخُ صراخَ الثكلى.

فإن كان نكرة جاز نصبه حالاً، أي له صوت يخرجه مثل صوت مزمار، ويجوز رفعه نكرةً على النعت، أو البدل، أو الخبر لمحذوف، ومعرفة على البدل، أو الخبر، قال الخليل[٢]: أو النعت، وهو ضعيف.

والأصح أن المصدر الواقع بدلاً من فعله يتحمل ضمير فاعله، ولا يفيد تأكيدًا ألبتة، وإن كان مفيدًا له قبل نيابته عن عامله، وإنما مدلوله مدلول فعله فقط[٣].

=

الإصابة (٤/ ١٦٥)، الخزانة (٣/ ٤٧٣). والبيت من قصيدة للشاعر اختلف في مناسبتها، أولها:

أَزُهَيْرَ هل عن شَيْبَةٍ من مَعْدَلِ ** أم لا سَبِيلَ إلى الشَّبَابِ الأَوَّلِ

وقبل الشاهد: فإذا طرحتَ لَهُ الحَصَاةَ رأيتَهُ ** يَنْزُو لِـوَقْعَتِهَا طُمُورَ الأَخْيَلِ

وبعده: وإذا رميتَ به الفجـاجَ رأيتَه ** يَنْضُو مَخَـارِمَها هَوِيَّ الأَجْدَلِ

زهير: مرخم زهيرة، طرحت له الحصاة: حذفت بها عنده وهو نائم، يصف رجلاً بأنه حديد القلب لا يستثقل في نومه، ينزو: يثب، طمور الأخيل: وثوب الأخيل، وهو طائر أخضر يتشاءم به، وقيل: هم الشاهين، لا يمس الأرض إلا منكب: أي إنه خميص البطن، طيّ المحمل: أراد مِحْمَلَ السيف، بكسر الميم الأولى، أي إن ذلك الموصوف لطيف كطيّ المِحْمَل. الفجاج: الطرق، ينضو: يقطع، المخارم: أنوف الجبال، الأجدل: الصقر.

والشاهد فيه: حذف عامل المصدر المؤكد لمضمون الجملة، والتقدير: طوي طيّ المحمل. شرح أشعار الهذليين (٣/ ١٠٦٩، ١٠٨٠)، سيبويه (١/ ١٨٠)، المقتضب (٣/ ٢٠٤، ٢٣٢)، الإنصاف (٢٣٠)، الخصائص (٢/ ٣٠٩)، العيني (٣/ ٥٤)، الأشموني (١/ ١٢١)، التصريح (١/ ٣٣٤)، الخزانة (٣/ ٤٦٧).

(١) (١/ ١٨٠).

(٢) انظر سيبويه (١/ ١٨١).

(٣) انظر ابن يعيش (٦/ ٥٩)، الرضي (٢/ ١٩٦)، الارتشاف (٢/ ٢١٢).



فصل فيه الظرف بنوعيه

ويسميه الكوفيون المفعول فيه، والمحلّ، والوعاء، والصفة[١]، وهو ما ذكر فضلة لأجل أمر وقع فيه من زمان مطلقًا: كيوم، وحين، أو مكانٍ مبهما: كفوق، وتحت، أو مفيدًا لمقدار: كبريد[٢]، وميل[٣]، أو مشتقًا من مادة عامله: كسرَّني جلوسي مجلسَك، قاله ابن هشام[٤].

ومثلهما[٥] ما عَرَضَتْ دلالته على أحدهما، وما جرى مجرى أحدهما، فالأول[٦] أربعة:

ما كان عددًا مميِّزًا بهما، كعشرين يومًا[٧]، وثلاثة فراسخ[٨].

وما أفاد كُلِيَّةً أو جزئيةً لأحدهما، كسرت جميعَ اليوم أو كلَّه، ونصفَ فرسخ أو بعضه[٩].

وما كان صفةً لأحدهما، كجلست طويلاً من الدهر شرقيَّ الدارِ[١٠].

وما كان مخفوضًا بإضافة أحدهما ثم أنيب عنه بعد حذفه.

والغالب كون المنوب عنه زمانًا، والنائب مصدرًا، بشرط تعيينه لوقت: كجئتك صلاةَ

---

(١) راجع الارتشاف (٢/ ٢٢٥)، التصريح (١/ ٣٣٧)، الصبان (٢/ ١٢٥).

(٢) البريد: كلمة فارسية، أصلها (بريده دم) أي محذوف الذَّنَب؛ لأن بغال البريد كانت مقطوعة الأذناب علامة لها، ثم سمي الرسول الذي يركبها بريدًا، والمسافة بين السكتين بريدًا، والسكة: موضع كان يسكنه الفيوج المرتبون، وكان يرتب في كل سكة بغال، وبعد ما بين السكتين فرسخان، وقيل: أربعة.

راجع اللسان (برد) (٣/ ٨٦)، معجم الألفاظ الفارسية (١٨)، وفيه: وقيل: أصلها رومي ... وهنا أفضل الأصل الرومي على الفارسي.

(٣) الميل: أربعة آلاف ذراع، وهي رومية معرَّبة. انظر معجم الألفاظ الفارسية (١٤٩).

(٤) انظر الأوضح (٢/ ٢٣٧)، الشذور (٢٣٤)، القطر (٢٣١).

(٥) الزمان والمكان.

(٦) ما عرضت دلالته على أحدهما.

(٧) في قولك: سرت عشرين يومًا، فعشرين: مفعول فيه منصوب نصب ظرف الزمان لتمييزه بـ«يومًا».

(٨) في (ج) «فراسح». والفرسخ: ثلاثة أميال، أو ستة، وهو معرب «فرسنك» بالفارسية. اللسان (فرسخ) (٣/ ٤٤)، معجم الألفاظ الفارسية (١١٨).

(٩) فكل من: جميع، وكل، ونصف، وبعض. مفعول فيه، لإضافته إلى الظرف.

(١٠) طويلاً، وشرقي، مفعول فيهما، لأنهما صفتان للزمان والمكان إذ الأصل: زمانًا طويلا...، ومكانًا شرقي.

العصر أي: وقتها، أو لمقدار: كانتظرتك حلبَ ناقةٍ، أي: قدر حلبها، أي قدر زمانه.

وقد يكون اسم عين، كـ«لاَ أُكَلِّمُهُ القَارِظَيْنِ»[1] أو «القارظَ العنزي»[2] وأصله: «مدةَ غيبةِ القارظين، أو القارظ» وكانوا خرجوا يجنون «القَرَظَ»[3] ففُقِدوا، ولم يعرف لهم خبر أصلاً.

وقد يكون المنوب عنه / مكانًا، كجلست قربَك، أي مكانًا قربك. ٢٤٤/ب

والثاني: ألفاظ توسعوا فيها فنصبوها على تضمين معنى «في» كقولهم في الزَّمان: «أَحَقًّا أَنَّكَ ذاهبٌ»[4] ونحوه، وفي المكان «هُوَ مِنِّي مَقْعَدَ القابلةِ»[5] ونحوه.

وقد عرَّفه في الأوضح[6] بما يعم الجميع فقال: «الظَّرْفُ ما ضُمِّن معنى «في» باطراد: من اسم وقت، أو اسم مكان، أو اسم عرضت دلالته على أحدهما، أو جار مجراه»[7] أي مجرى أحدهما[8].

وأما رسمه: فـ(هُو اسْمُ وقتٍ أَوْ) اسم (مكانٍ انْتَصَب) لفظًا أو محلاً (كُلٌّ) منهما (عَلَى تَقْدِيرِ) معنى (فِي) الدالة على الظرفية باطراد (عِنْدَ العَرَب) لا تقدير لفظها، والمراد: اطراد تَعَدِّي العامل إليه على معنى «في» كعند، ويوم، تقول: صمت عندَك يومًا، وقمت عندَك يومًا، وسرت عندَك يومًا، وأكلت عندَك يومًا، وشربت عندَك يومًا، ونحو ذلك، فتَعَدَّى إليه كلُّ عامل على معنى في، بخلاف نحو «البيت» تقول دخلت البيتَ، وسكنتُ البيتَ، ولا تقول:

---

(١) رواية الميداني (٢/ ٢١٢): «لا آتيك حتى يؤوب القارظان» وانظر القاموس (٢/ ٣٩٧)، وفيه: القارظان: يذكر بن عنزة، وعامر بن رهم، وكلاهما من عنزة.

(٢) انظر الارتشاف (٢/ ٢٢٥).

(٣) وهو ورق شجر يدبغ به الجلد، قيل: شجر السلم. انظر القاموس (٢/ ٣٩٧).

(٤) انظر أوضح المسالك (٢/ ٢٣٢)، وهذا الشرح (ص٢٤٨/أ).

(٥) القابلة: المرأة إذا قَبِلَتِ الولد، أي تلقته عند الولادة، وهذه كناية عن القرب. انظر اللسان (قبل) (١١/ ٥٤٤)، ارتشاف الضرب (٢/ ٢٥٥)، الهمع (٣/ ١٥٤).

(٦) في (ج) «الأصح» والمراد أوضح المسالك لابن هشام. راجعه إن شئت (٢/ ٢٣١).

(٧) في (ب) «مجرى» والضمير يعود على الظرف.

(٨) أي الزمان والمكان.



صمتُ البيتَ، وأكلتُ البيتَ، ونحوه.

فخرج ما نصب بتقدير لفظ «في» ولو زمانًا أو مكانًا[١].

وما نصب لا بتقدير معنى «في» كـ﴿ تَخَافُونَ يَوْمًا ﴾ [النور: ٣٧] فإنه مفعول به لا فيه؛ لأن المعنى أنهم يخافون ذلك اليوم بنفسه لا شيئًا فيه.

وما كان مرفوعًا أو مخفوضًا منهما، فإنه لا يسمى في العرف ظرفًا حقيقة، وإن كانوا كثيرًا ما يسمون الجار والمجرور ظرفًا مجازًا، وإن لم يدل على زمان أو مكان.

وما لا يطَّرد تعدى العامل إليه على معنى «في» كالبيت والبلد ونحوهما[٢].

ولهذا كان لا ينتصب اسم المكان على الظرفية إلا (إذَا أَتَى ظَرْفُ المَكَانِ مُبْهَمَا) لأنه الذي يطرد نصبه على معنى «في» دون المختص منه، كالبيت، والمسجد، ونحوهما، ومرادُه بالمبهم ما يعمُّ الأقسام الثلاثة المذكورة[٣]؛ لأنه مَثَّل بها فيما يأتي[٤]، وهو ظاهر كلام الألفيَّة[٥].

(وَ) ينتصب على الظرفية (مُطْلَقًا) أي مبهما كان أو غيره (فِي غَيْرِهِ) أي غير المكان، وهو الزمان (فَلْيُعْلَمَا) لاطراد نصبه على معنى «في».

(والنَّصْبُ) له لفظًا في المعرب، ومحلاً في المبني، يكون / (بِالفِعْلِ الَّذِي بِهِ جَرَى) أي ٢٤٥/أ باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه، سواء أكان فعلاً، وهو الأصل، كـ﴿ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا ﴾ [يوسف: ٩]، ﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً ﴾ [يوسف: ١٦] أم شبيها بالفعل: من مصدر، أو صفة، أو

---

(١) لأن هذا أعني ما قدر معه لفظ «في» لا يكون مفعولاً فيه؛ لأن من شرطه تقدير معناها لا لفظها، فما قدر معه لفظها يكون منصوبًا على نزع الخافض، لأنك قدرت لفظها فكأنك تلفظت بها، لأن المقدر كالموجود. ينظر: التصريح (١/ ٣٣٩).

(٢) فإنه لا يطرد تعدي الأفعال إلى البيت والبلد على معنى «في» لا تقول: صليت البيت، ولا نِمْتُ البلد.

(٣) في (ص٢٤٤/أ) وهي: أسماء الجهات الست، وما أشبهها في شدة الإبهام كعند ولدي، وأسماء المقادير، وما كان مشتقًا من مادة عامله.

(٤) في (ص٢٤٩/أ) وما بعدها.

(٥) لابن مالك (ص٢٧، ٢٨) قال:

وكُلُّ وقتٍ قابلٌ ذاك وما ** يَقْبَلُهُ المكانُ إلا مُبْهَمَا

نَحْوُ الجهاتِ والمقاديرِ وما ** صِيغَ من الفِعْلِ كَمَرْمَى مِنْ رَمَى



غيرهما، كـ«أبو بكر أفضلُ عندنا من علي»، و«الشيخانِ خيرٌ لدينا من الخَتَنَيْنِ»[1] أم مؤوَّلاً بِشَبه الفعل، كهذا علقمٌ عندك، وحنظل لديك، فالظرفان متعلقان بـ«علقم»، و«حنظل» لتأويلها بصَعْبٍ، أو شَاقٍّ، أو شديدٍ، أو مشيرًا إلى [معنى][2] الفعل بما فيه من رائحته نحو:

أنا أبو المِنْهالِ بعضَ الأَحْيَانْ[3]

فـ«بعض» ظرف زمان اكتسب الظرفية من المضاف إليه، وتعلق بـ«أبو المنهال» مع أنه علم، لا لتأويله بشبه الفعل بل لما فيه من معنى قولك: الشجاع، أو الجواد، أو المعروف، ونحوه.

ومثله المجرور في كل هذا بِعَيْنِهِ[4].

فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجودًا قُدِّر، كزيد في الدار، أي كائن، ومنه نحو: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ أَنتُمۡ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦] أي اذكروا نعمةَ اللهِ -تعالى- عليكم الكائنة في وقت قلتكم، فحذف العامل وموصوفه الذي هو مفعول «اذكروا».

وقيل: «إذ» في الآية ونحوها، مفعول به لـ«اذكر» فلا حذف[5].

---

(١) في (ب) «الحسنين»، والخَتَنُ: كل من كان من قِبَلِ المرأة، مثل الأب والأخ، وقيل: خَتَنُ الرجل زوج ابنته. انظر اللسان (ختن) (١٣/ ١٣٨)، القاموس (٤/ ٢١٨).

والمراد بالشيخين هنا أبو بكر وعمر -رضي الله عنهما- والخَتَنَيْن علي، وعثمان -رضي الله عنهما-.

(٢) عن (ب).

(٣) قاله أبو المنهال، وقيل: هو أبو عيينة بن المهلب، ولم أعثر على ترجمته.

وقبل الشاهد أبيات في روايتها خلاف كبير، نسبت له ولغيره.

وبعده:

ليس عَلَيَّ حَسَبِي بِضُؤْلانْ

المنهال: الرجل الكثير الإنهال، والغاية في السخاء، الحسب: ما يعده الإنسان من مفاخر آبائه، وقيل: دينه أو ماله، الضُّؤلان: الضعيف الحقير، يقال: حَسَبُه عليه ضُؤْلان، إذا عيب به.

إيضاح الشعر (٢٨٤)، الخصائص (٣/ ٢٧٠)، اللسان (ضأل) (١١/ ٣٨٩)، و(أين) (١٣/ ٤٢)، المغني (٢/ ٤٣٤)، الهمع (٥/ ١٣٢)، شرح أبيات المغني (٦/ ٣١٨، ٣٢١).

(٤) أي مثل الظرف الجار والمجرور فيما ذكر الشارح آنفًا من العوامل.

(٥) قاله ابن هشام في المغني (١/ ٨٠).



ويجب حذف متعلقهما[(١)]: إن وقع أحدهما: صفةً، أو صلةً، أو خبرًا، أو حالاً، أو رافعًا لظاهر بشرطه[(٢)]، أو وَرَدَ في مَثَلٍ أو نحوه بلا متعلق، كالبسملةِ، وقولهم للمتزوج: «بالرِّفَاءِ والبنين»[(٣)] وقد نهى النبي ﷺ عن هذا القول نهي تنزيه[(٤)].

أو حذف عامله بشريطة تفسيره، وذلك في الاشتغال كاليوم صم فيه، أو أنا صائم فيه، (أو وقع بعد «أما» الشرطية، أو الواو النائبة عنها[(٥)]، خلافًا لمن علَّقهما بالحرف، كـ«أمَّا بعد»)[(٦)].

أو كان الحرف للجحود، وهو اللام، كـ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ [النساء: ١٦٨] أو للقسم الحقيقي، وهو غير الباء، كـ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾ [الأنبياء: ٥٧] «لله لا يُؤَخَّر الأَجَلُ»[(٧)] أو للقسم الاستعطافي، ولا يكون إلا بالموحدة كـ«بالله صِلْني» أو للتبيينَ بعد غير تفضيل، أو تعجب، كـ«سَقْيًا لك» و«كلمتُه فاهُ إلى فِيّ»[(٨)] و«رجعَ عودُه على بدئه»[(٩)] و«بعته يدًا بيد»[(١٠)].

ففي / الخمسة الأولى: يتعلق بكون عام، على ما مرَّ في المبتدأ[(١١)]، ويسميان الظرف ٢٤٥/ب

---

(١) الظرف والجار والمجرور، وقد سبق أن أشار الشارح إلى حذف المتعلق في باب المبتدأ (ص١٩١/أ) وما بعدها.

(٢) وهو اعتماده على نفي أو استفهام. راجع (ص١٠٨/أ).

(٣) أي: بالالتئام، والاتفاق، وحسن الاجتماع، والبركة والنماء. انظر اللسان (رفأ) (١/ ٨٧)، المغني (٢/ ٤٤٦)، الهمع (٥/ ١٣٥).

(٤) انظر سنن ابن ماجة باب النكاح (١/ ٣٥١)، ومسند أحمد (١/ ٢٠١)، (٢/ ٤٥١).

(٥) في قولك: (وبعد: ....) انظر (ص١٠٢/ ب).

(٦) سقط من (ب).

(٧) ينظر: شرح التسهيل (٣/ ١٩٩)، الأوضح (٣/ ٣٢)، المغني (٢/ ٤٤٧)، الهمع (٤/ ٢٣٥).

(٨) راجع سيبويه (١/ ١٨٩، ١٩٥، ١٩٦).

(٩) راجع سيبويه (١/ ١٩٦، ١٩٧).

(١٠) سيبويه (١/ ١٩٦).

(١١) (ص١٩١/أ).

المستَقَر، وفيما عداها الظرف اللَّغْوَ والمُلْغَى، سواءٌ ذكر عاملهما أو حذف جوازًا أو وجوبًا.

وفي المَثَلِ وشِبْهِهِ: يُقَدَّر بحسب الحال.

وقَدَّرَه الكوفيُّ في نحو البسملة فِعْلاً، والبصريُّ مصدرًا حُذِفَ خبرُه العامّ[١]، أي إعراسُك بالرفاءِ حاصل، والظرف لغو، والأَوْلَى أن يُعَلَّق بالخبر، ويكون الظرف مستقرًا.

وفي الاشتغال بحسب المُفَسِّر وَصْفًا أو فِعْلاً أو غيرهما.

وفي (نحو: «أمَّا بعد» فعلاً مناسبًا بناءً على الأصح أنَّ «أمَّا» لا يجب تقديرها بـ«مهما يكن من شيء» بل بحسب المقام[٢].

وفي)[٣] الجحود اسمًا بحسب المقام كما مرَّ.

وفي القَسم حقيقة «حلفت» ونحوه: واستعطافًا نحو «أسأل».

وفي التبيين: إرادتي، أو قصدي، أو أعني، أو نحوه، وقيل: هو في نحو «سَقْيًا لك» خبر لمحذوف كما مرّ[٤].

ويجوز -في غير ما ذكر- حذفه[٥]، لدليل لفظي أو غيره حيث لا مانع، خلافًا لمن وَهَم فمنعه مطلقًا[٦]، ومنه على الصحيح[٧] نحو: «من لي بكذا»[٨] أي: من يتكفل لي [بكذا][٩]، ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ ﴾ [المائدة: ٤٥] إلخ، أي: النفس مقتولةٌ، أو: تُقتل بالنفس، والعين مفقوءةٌ

---

(١) انظر (ص٩٥/ب).

(٢) في التصريح (٢/ ٢٦٢): «وكون (أمّا) تقدر بمَهْمَا وهو قول الجمهور، وقال بعضهم: إذا قلت: أمّا زيد فمنطلق فالأصل: إن أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق، حُذِفَت أداة الشرط، وفعل الشرط، وأُنِيبتْ (أمّا) مناب ذلك» وانظر الارتشاف (٢/ ٥٦٨)، الأشموني (٤/ ٤٧).

(٣) سقط من (ب).

(٤) في (ص٢٤٠/أ).

(٥) أراد به جواز تقدير الكون الخاص.

(٦) وهو أبو حيان تبعًا للحوفي. البحر (٣/ ٤٩٤)، والدر المصون (٤/ ٢٧٣)، والمغني (٢/ ٤٤٩).

(٧) وهو مذهب الزمخشري في كشافه (١/ ٦١٧)، وتبعه ابن هشام في المغني (٢/ ٤٤٨).

(٨) انظر المغني (٢/ ٤٤٩).

(٩) عن (ب).

أو تُفقَأُ بالعين، والأنف مجدوعةٌ أو تُجدع بالأنف، والأذن مصلُومَةٌ أو تصلم بالأذن، والسنّ مقلوعةٌ أو تقلع بالسنّ، (كما رواه ابن جرير[1]، وابن المُنذر[2]، وابن أبي حاتم[3]، والبيهقي عن ابن عباس[4] بنحوه مقدرًا بالفعل)[5]، وقس على هذا.

نَعَمْ، لا متعلَّق للحرف الزائد إلا لام التقوية، فلك تعليقها بما تقوِّيه، ولا لِشْبهِهِ وهو «رُبَّ[6]، ولولا[7]، ولوما، ولعل[8]» خافضات، ولا لحرف الاستثناء[9] على الصحيح فيهما، ولا لكاف التشبيه عند قوم كالأخفش[10] وابن عصفور[11].

---

(١) الطبري في تفسيره (٦/ ١٦٨).

(٢) محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (٢٤٢ - ٣١٩هـ).
فقيه مجتهد من الحفاظ، كان شيخ الحرم بمكة، من كتبه: «المبسوط» في الفقه، و«تفسير القرآن» و«اختلاف العلماء» توفي بمكة.
تذكرة الحفاظ (٣/ ٤)، الوافي بالوفيات (١/ ٣٣٦)، لسان الميزان (٥/ ٢٧)، الأعلام (٥/ ٢٩٤).

(٣) عبد الرحمن بن محمد بن إدريس التميم الحنظلي الرازي (٢٤٠ - ٣٢٧هـ).
من كبار حفاظ الحديث، كان منزله في درب حنظلة بالريّ، من كتبه: «الجرح والتعديل»، و«علل الحديث»، و«التفسير»، و«المراسيل». البداية والنهاية (١١/ ١٩١)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٤٦، ٤٨)، فوات الوفيات (١/ ٢٦٠)، طبقات الشافعية (٢/ ٢٣٧، ٢٣٨).

(٤) رجعت إلى تفسيره (ص٧٥)، وليس فيه تقدير للمتعلق، وفي جامع البيان للطبري (٦/ ١٦٨): «عن ابن عباس: قوله «أن النفس بالنفس» قال يقول: تقتل النفس بالنفس، وتفقأ العين بالعين، ويقطع الأنف بالأنف، وتنزع السن بالسن...».

(٥) سقط من (ب).

(٦) لا تتعلق بشيء عند الرماني وابن طاهر. انظر الجني الداني (٤٢٧)، المغني (٢/ ٤٤٢)، الهمع (٤/ ١٨٢).

(٧) بين الشارح الخلاف في تعليقها في (ص٢٩٨/ أ).

(٨) انظر (ص٢٩٧/ ب).

(٩) وهو: خلا، وعدا، وحاشا. راجع المغني (٢/ ٤٤٢).

(١٠) انظر المغني (٢/ ٤٤٢).

(١١) وهو المفهوم من كلامه في القرب (١/ ١٩٦): «ولا بد لحروف الجر مما يتعلق به، إلا: لولا، ولعل، وحروف الجر الزوائد، نحو قولهم: بحسبك زيد». غير أنه في الشرح الكبير (١/ ٤٨٣)، يقول: «الكاف لا يتعلق بشيء كلولا».

إذا عرفت ذلك فلكلٍ من القسمين أنواع، أمَّا اسم الزمان فقسمه ابن هشام إلى أربعة(١) أقسام:

١. المعدود وهو ما صلح جوابًا لـ«كم» فقط (كَبِرْتُ سَبْتًا) أي أسبوعًا، تسمية له باسم أول أيامه على الأصح عندنا، والواقع في سائر النُّسخ(٢) «سرت ميلاً» فإن صح فهو جمع «مِيْلَةٍ» بكسر فسكون تحتية، وهو الحين(٣)، لكن المعروف في جمعه «مِيَل» بكسر ففتح كعنب إلا أن يكون سكنه للضرورة ولا يصح جعله للمكان؛ لأنه الآن / ٢٤٦/أ بصدد الزمان، وهو من المبهم تقول: سرت مِيَلاً، أي أزمانًا(٤)، بخلاف «سَبْتًا» ونحوه فمن المعدود، فإنه إذا قيل لك كم سرت؟ أو كم اعتكفت؟ فإنه يصح أن تقول في جوابه: سرت سبتًا (وَاعْتَكَفْتُ أَشْهُرًا) أو نصب شهر أو أكثره، وهو جمع «شهر» وسمي به لشهرته وظهوره(٥).

وهو قمريٌّ: ويسمى أيضًا الهلالي، والعربي، وأيامه ثلاثون أو تسعة وعشرون، منوط في عرف الشرع برؤية الهلال، وأهل الفك يبدءون بالمحرم، فيجعلون كل وِتْرٍ(٦) ثلاثين، وكل شَفْعٍ تسعةً وعشرين، إلا ذا الحجة، ففي السنة الكبيسة(٧) ثلاثين، وفي غيرها تسعة وعشرين وخمسًا وسدسًا.

---

(١) اقتصر على الثلاثة الأولى في الأوضح (٢/ ٢٣٧)، والقطر (٢٣٠)، والشذور (٢٣١)، وزاد الرابع في الجامع الصغير (١١٠، ١١١).

(٢) نسخ منظومة العمريطي.

(٣) راجع القاموس (مال) (٤/ ٥٣).

(٤) في (ج) «زمانا»، ويأتي الميل بمعنى المقدار، فيكون مكانًا. انظر (ص٢٤٩/ ب).

(٥) في (ج) «طهوره». وانظر اللسان (شهر) (٤/ ٤٣٢).

(٦) فالمحرم وتر، وصفر شفع... وهكذا.

(٧) والسنة الكبيسة: التي يُسْتَرق لها يوم، وذلك في كل أربع سنين، لأن الروم في كل أربع سنين يزيدون في شهر شباط يومًا فيجعلونه تسعة وعشرين يومًا، وفي ثلاث سنين يعدونه ثمانية وعشرين يومًا، يقيمون بذلك كسور حساب السنة، ويسمون العام الذي يزيدون فيه ذلك اليوم العام الكبيس. راجع اللسان (كبس) (٦/ ١٩١).

وشمسيٌّ: وله الأشهر الرومية، وأولها تَشْرِينُ الأول[1]، فكل وِتْرٍ واحد وثلاثون، وكل شَفْعٍ ثلاثون إلا الكانونين، فواحد وثلاثون مطلقًا، وسباط بإهمال سينه وإعجامها، ففي سنة الكبيسة تسعة وعشرون وفي غيرها ثمانية وعشرون وربع.

وعددي: وأيامه ثلاثون مطلقًا، وليس له شهور مخصوصة بعينها.

(أَوْ لَيْلَةً) وهي من غروب الشمس لطلوع[2] الفجر الصادق[3] على الصحيح، أو لطلوع الشمس[4]، أو من غروب ضوئها بأن يظهر الظلام في الأفق وذلك بعد غروبها بساعة لطلوع الفجر، أو من غروب حمرة الشفق لطلوع بياض الفجر، أو من طلوع الكواكب لطلوع الفجر[5].

(أَوْ يَوْمًا) وهو من طلوع الفجر الصادق لغروب الشمس على الصحيح[6]، وفيه الأقوال المذكورة[7]، وقد يراد به مطلق الزمان فيكون من المبهم[8].

(أَوْ سِنِينًا) أو خمس سنين، جمع «سنة» وهي شمسيّة: وتسمى العجمية أيضًا، ولها شهور

(١) وهو أكتوبر، ثم تشرين الثاني (نوفمبر)، كانون الأول (ديسمبر)، كانون الثاني (يناير)، شباط (فبراير)، آذار (مارس)، نيسان (أبريل)، أيار (مايو)، حزيران (يونيو)، تموز (يوليو)، آب (أغسطس)، أيلول (سبتمبر). راجع التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية (١/ ٢٣).

(٢) في (ب) «إلى طلوع».

(٣) سمي بذلك لأنه صدقك عن الصبح وبينه لك، وهو البياض المستطير المنتشر في الأفق، ويسمى أيضًا الفجر الثاني.

ويقابله الفجر الكاذب، أو الفجر الأول، وهو البياض المستدق في الأفق صعدًا من غير اعتراض كذنب السرحان. انظر المغني (٢/ ٣٠)، واللسان (فجر) (٥/ ٤٥).

(٤) نقله أبو حامد عن أبي موسى الأشعري وحذيفة بن اليمان والأعمش، واستبعد الإمام النووي ثبوت ذلك عنهم. انظر المجموع شرح المهذب (٣/ ٤٥).

(٥) ذكر الخلاف في الليل الفخر الرازي في تفسيره (٥/ ١١٢)، دون عزو كما فعل الشارح هنا.

(٦) وعليه القرطبي تبعًا لابن فارس. انظر الجامع لأحكام القرآن (٢/ ١٩٣).

(٧) أراد ما يقابل الأقوال المذكورة في الليل، فعند ثعلب والنضر بن شميل: أول النهار طلوع الشمس، وقال الزجاج: أول النهار ذرور الشمس. انظر الجامع لأحكام القرآن (٢/ ١٩٣)، الدر المصون (٢/ ١٩٩).

(٨) كقوله تعالى: ﴿وَذَكِّرْهُم بِأَيَّىٰمِ ٱللَّهِ﴾ راجع المفردات (٥٥٣).

العجم، ومن روميّة، وفارسيّة، وقبطيّة، وغيرها، وعليها حساب أعياد كُفَّار العجم، كالنَّيْرُوزِ[١]، والمِهْرَجَان[٢] والسَّعَانِين[٣]، والفِصح[٤]، بكسر فاء فمهملتين، وتسمى الدَّار أيضًا، ومنه: أَنَّ بين آدم ونوح / عليهما السلام ألف دار، وهي ثلاثمائة وخمسة وستون يومًا ٢٤٦/ب وربع يوم على الصحيح[٥]، ولا كسر في الفارسية؛ وسميت عجمية لأن عليها حسابهم، وشمسيّة لأنها عبارة عن دورة من دورات الشمس في الأبراج الاثنى عشر[٦]؛ أو لأن شهورها الرومية على حساب مكثها في برجها.

وقمريَّة: وتسمى الهلاليَّة والعربيَّة أيضًا، ولها الأشهر العربية المحرم فما بعده وهي ثلاثمائة وأربعة وخمسون يومًا وخمس يوم وسدسه، وقيل: لا كسر برؤية الهلال، وقيل: لا كسر أصلاً، وقيل: وخمسة وخمسون يومًا بلا كسر، فعلى الأصح هي دون الشمسية بأحد عشر يومًا تسمى أيام البين، أي التفاوت بين السنتين، وسميت عربيَّة لأن عليها حسابهم، وقمريَّة وهلاليَّة لأن شهورها على حساب رؤيته في عرف الشرع، وحساب سيره في منازله في عرف الفلك.

وعدديَّة: ولها الأشهر العددية، فهي ثلاثمائة وستون يومًا بلا كسر، والأصح أن العام مرادف للسنة؛ أو العام هو القمري، والسنة هي الشمسية، أو السنة تعمهما، والعام يخص القمرية، أو العام من غرة المحرم إلى سلخ ذي الحجة، والسنة من كل يوم إلى مثله من العام القابل، أو السنة أعم مطلقًا.

(أَوْ جُمْعَةً) بإسكان الميم، وتضم وتفتح وتكسر، أي أسبوعًا تسمية له باسم آخر أيامه.

---

(١) وهو أول يوم من السنة الشمسية، من أعياد الفرس؛ معجم الألفاظ الفارسية (١٥١).

(٢) عيد للفرس أيضًا، مركب من (مهر) بمعنى المحبة ومن (كان) بمعنى المتصلة، وكان يوافق المهرجان أول الشتاء، ثم تقدم عند إهمال الكبس حتى بقي في الخريف. المراجع السابق (١٤٧).

(٣) عيد النصارى، قبل عيدهم الكبير بأسبوع، وهو سرياني معرب. راجع اللسان (سعن) (١٣/ ٢٠٩).

(٤) عيد للنصارى أيضًا، وهو يوم فطرهم. اللسان (فصح) (٢/ ٥٤٥)، القاموس (١/ ٢٤٠).

(٥) انظر مقدمة في علم الفلك (ص١٠٠).

(٦) وهي: برج الحمل، برج الثور، برج الجوزاء، برج السرطان، برج الأسد، برج السنبلة، برج العقرب، برج القوس، برج الجدي، برج الدلو، برج الحوت، برج الميزان.



وقيل: أوله الأحد فآخره السبت.

أو زمانًا طويلاً، أو ساعة فلكية، أو حلب شاة، أو لحظة أي قدرها، أو قريبًا من يوم، أو «بعيدات بين»[1] أي مرارا متفرقة متقاربة، وإذا قيل لك: كم تصوم؟ فيصح أن تقول في الجواب: أصوم أبدًا، أو سرمدًا، أو «القارظ العنزي»[2] أي الأبد، أو «مِعْزَى الفِزْر»[3] بفاء فمعجمة فمهملة، أي: مدة وجودها، ومعناه الأبد أيضًا.

٢. المبهم: وهو ما لا يصلح جوابًا لـ«كم، أو متى» ويدل على قدر غير معين من الزمان، كحين ونحوه، فإنك تقول ابتداء: سرت زمانًا / (أَوْ مُدَّةً) أو ساعة، أو ميلة، أو وقتًا (أَوْ حِينًا) أو دهرًا، أو عصرًا، وانتصابه على جهة التأكيد المعنوي؛ لأنه لا يزيد على دلالة عامله. ٢٤٧/أ

وأما غيره فنصبه بتقدير نيابته عن المصدر؛ لأن قولك: سرت يومين أو صباحا معناه: سرت سيرًا مقدرًا بيومين، أو سيرًا واقعًا في الصباح.

وقيل: هو على حذف المصدر أي: سير يومين فهو مفعول مطلق[4].

وفهم من حد المبهم أن ما صلح جوابًا لأحدهما فمختص وإن دلّ على قدر غير معين، وهو كذلك كما فُهِم من أمثلة المعدود وغيره، وإن أطلق هنا كثيرون، ومنه يُعْلَم أنه إذا ثُنِّيَ أو جُمِع أو قرن باللام صار مختصًا، لصحة وقوعه حينئذ في جواب ما ذكر، وكذا إذا أريد به التقليل أو التكثير، أو زمانًا طويلاً أو قصيرًا، أو أريد بـ«ساعة» الفلكيةُ مثلاً، فإنه يختص لأنه حينئذ موصوف معنًى: إن جُعِل نفسُ تنكيره للتعظيم أو التحقير، أو تقديرًا: إن قدر له نعت محذوف.

---

(١) في اللسان (بعد) (٣/ ٩٣): «يقال: لقيته بعيدات بين، إذا لقيته بعد حين».

(٢) انظر (ص٢٤٤/أ).

(٣) في (ب) «الفرر» وفي المثل (لا آتيك مِعْزَى الفِزْرِ) والفِزْر: لقب لسعد بن زيد مناة بن تميم، كان له معزى، فنادى في الناس فاجتَمَعُوا، فقال: انتهبوها ولا أُحِلُّ لأحدكم أكثر من واحدة، فأخذوها وتفرقت في البلاد، ومعنى المثل: لا آتيك حتى تجتمع معزى الفزر، وهي لا تجتمع الدهر كله.
انظر الميداني (٢/ ٢١٢)، اللسان (فزر) (٥/ ٥٤)، القاموس (٢/ ١٠٩).

(٤) انظر الارتشاف (٢/ ٢٢٦).

٣. المختصّ: وهو ما صلح جوابًا «لمتى» كاليوم ونحوه، فإنه[1] إذا سئلت: متى تسير؟ فيصح أن تقول: أسير اليومَ، أو الليلةَ، أو الآنَ، أو الساعةَ، أو الظهرَ، أو المغربَ (أَوْ) قيل: متى أقوم؟ فيصح أن تقول: قم (صَبَاحًا أَوْ مَسَاءَ) أو عَتَمَةً، أو قبلَ الصلاة، أو بعدَها، أو إِثْرَها، بكسر فسكون، أو عُقْبَها، أو خلفها، أو دَبْرَها، أو مَعَها، أو بينَ الصلاتين، أو صباحَ مساءَ، أي كل صباح ومساء، أو يومَ يومَ، ببنائهما أيضًا، أي كل يوم (أَوْ سَحَر) أي سحرًا بالتنوين، إلا أنه وقف عليه بالسكون على لغة لربيعة[2]، وليس ممنوع الصرف؛ لأنه لا يمنع كما مر[3] إلا إذا أريد به سحر يوم بعينه، كما إذا قلت: سرت سحر، تعني سحر يومك الذي أنت فيه، أو قم يوم الجمعة سحر، تعني سحرها، مع أنه ممكن[4] هنا كأن يقدر جوابًا لمن قال لك: متى تريديني أقوم يوم كذا؟ فتقول / له: قم سحر، أي سحر ذلك اليوم (أَوْ) قم (غُدْوَةً ٢٤٧/ب أَوْ بُكْرَةً إِلَى السَّفَر) وهما عَلَمَا جِنْسٍ على وقتهما، فيُمْتَعُ صَرْفُهما لعلمية الجنس والتأنيث بالتاء، ولا تدخلهما «أل» ولا الإضافة، فتنوينهما ضرورة.

وقيل: إن أريد بهما «غدوةً، أو بكرةً» من يوم معين، مُنِعَا لعلمية الشخص والتأنيث، وإلا صُرِفَا، فتنوينهما للصرف وهما نكرتان، وهو الأصح[5].

وكذا تقول لمن قال: متى تسافر؟ «أسافر صلاةَ العصر» أو «خُفُوقَ النَّجم» أو «مَقْدَمَ الحاج»[6] (أَوْ لَيْلَةَ الإِثْنَيْنِ) بقطع همزته للضرورة[7].

---

(١) الأولى «فإنك».

(٢) انظر (ص١٠٤/ ب).

(٣) في (ص١٣٢/ ب).

(٤) منع الصرف.

(٥) وعليه الزجاج وابن طاهر. انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٢٢٧)، المساعد (١/ ٤٩٢).

(٦) أي: وقت صلاة العصر، ووقت خفوق النجم، ووقت مقدم الحاج. انظر الهمع (٣/ ١٧٠)، والمراد بخفوق النَّجم: غروب الثريا. انظر الصبان (٢/ ١٣٣).

(٧) منه قول قيس بن الخطيم:

إذا جاوز الإثنين سِرٌّ فإنه ** بنشرٍ وإفشاءِ الحديث قمينُ

انظر: ضرورة الشعر (٧٢)، ضرائر الشعر (٥٤، ٥٥)، شرح الشافية (٤/ ١٨٣)، الهمع (٦/ ٢٢٤).

وقيل: هو الأَوْلَى مطلقًا، فرقًا بين العدد واسم اليوم، فليس بضرورة.

(أَوْ يَوْمَ الأَحَدْ، أَوْ) قال: متى أصوم؟ (صُمْ غَدًا) أو شهرَ رمضان، أو شهرَ ربيع.

أما «سَرْمَدًا» ونحوه فمن المعدود؛ لأنه إذا قيل لك: كم تطلب العلم؟ فإنك تقول: أطلبه أبدًا، (أَوْ سَرْمَدًا) أو (إِلَى الأَبَدْ) أو عَوْضَ العائضين، أو دهرَ الداهرين، أو أمدَ الآمِدين، أو أبدَ الآبِدين، ومعناها الزمان الطويل الذي لا نهاية له، فهي في معنى الموصوف.

٤. المختص المعدود: وهو ما يصلح جوابًا لـ«كم، ومتى» كأسماء الشهور غير ما أضيف إليه «شهر» وكالصيف[١]، والشتاء، فإنه إذا قيل لك: متى صمت؟ أو كم صمت؟ فإنه يصح أن تقول في جوابهما: صمت الخريفَ، أو الربيعَ، أو الشتاءَ، أو المحرمَ، أو صفرَ، أو رمضانَ، أو ربيعًا، فإن قلت: شهرَ رمضان، بزيادة «شهر» لم يصلح إلا في جواب «متى».

وقال الزجاج[٢]: زيادة «شهر» وتركها سواء، وكلام سيبويه[٣] وجماعة كالصَّرِيحِ في جواز إضافة «شهر» إلى سائر أعلام الشهور، كشهر صفر، وشهر شعبان، وخصه بعضهم: برمضان والربيعين[٤]، وبه جزم ابن هشام[٥]، وكثيرون.

وقَضِيَّةُ هذا التقسيم[٦] أن المعدود ليس بمختص، وعليه كثيرون، والصحيح أنه قسم من المختص لا قسيم له، والحاصل: أن ما دل على قدر غير معين ولم يصلح جوابًا لما ذكر فمبهم، كحين، وزمان، ومِلْة، وإلا فمختص، معدودًا كان أو غيره / إذ التخصيص يكونُ بالعدد[٧]، والصفة، و«أل» والإضافة. ٢٤٨/أ

---

(١) سقط العاطف من (ب).

(٢) انظر المساعد (١/ ٤٩٧).

(٣) إذ يقول في كتابه (١/ ١١١): «ولو قلت: شهر رمضان، أو شهر ذي الحجة، لكان بمنزلة يوم الجمعة والبارحة والليلة، ولصار جواب متى».

(٤) خصوه بما في أوله راء. المساعد (١/ ٤٩٧).

(٥) الجامع الصغير (١١٠).

(٦) في (ب) «القسم».

(٧) في (ب) «المعدود».

٥. ما اشتق من مادة عامله: على ما يأتي في المكان[1] -ولَمْ أَرَ أصلاً مَنْ ذَكَرَه، والظاهر أنه على الخلاف الآتي هناك، وأنه على الأوجه قسم مستقل؛ لأنه يأتي مبهمًا: كسرت مسرًى، وغدوت مغدًى، ورحت مراحًا، ومختصًا: كأسحرت مُسحرك، وانطلقت مُنطلقك، بضم ميمهما، وسَريت مسراك، أو هو مختص أبدًا؛ لأن نحو «مسرى» بالتنكير معناه: وقتًا من أوقات السُّرى، أو الرّواح، أو الغدوّ، أو الأسحار، فهو في قوة الموصوف.

ثم هو أي ظرف الزمان أقسام:

١. ما لا يتصرف[2] ولا ينصرف: كـ«سحر» من يوم معين.

٢. متصرف[3] ممنوع كـ«غُدْوَةَ، وبُكْرَةَ» علمين[4]، قيل: وكذا «عَتَمَةَ، وضَحْوَةَ، وعَشِيَّةَ» إذا أريد بها معين فإنها تصير أعلامًا فتمنع[5]، وهو وجيه.

٣. مصروف لا يتصرف: كبُعَيْداتِ بَيْنٍ، وما أريد به معين من ضحى، وضحوة، وسحير، وصباح، ومساء، ونهار، وليل، وعتمة، وعشاء، وكلقيته ذا صباح، وذا مساء، وذات مرة، وذات الزمن أو الزُّمَيْن، وذات العُوَيم، وذات يوم وذات ليلة، وكـ«افْعَلْهُ آثِرًا مًّا، وآثِرَ ذِي أَثِير»[6] أي أول كل شيء، و«افْعَلْهُ سِهِنْسَاهِ، وسِيهنْسَاه»[7] بالكسر وإهمال السين، أي آخر كل شيء، وهاؤه للسكت، فهي

---

(١) في (ص٢٤٩/ ب).

(٢) أي لا يفارق الظرفية.

(٣) وهو ما يفارق الظرفية؛ وسيأتي بيانه.

(٤) علميتها جنسية للوقتين المخصوصين، فغدوة: لما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس، وبكرة: للباكر، فهي كعلمية أسامة. المساعد (١/ ٤٩١).

(٥) في لغة قليلة. انظر الصبان (٢/ ١٣٣)، وقال الرضي (١/ ١٨٨): «ألحق عبد القاهر: عتمة، وضحوة، معينتين (بسحر) في منع الصرف لا عن سماع، والأولى منعه».

(٦) انظر اللسان (أثر) (٤/ ٩)، القاموس (١/ ٣٦٢).

(٧) في اللسان (سهنسة) (١٣/ ٥٠٣): «افعَلْ هذا سِهِنْسَاهِ، وسِهِنْسَاهُ، افعله آخر كل شيء ... ولا يقال هذا إلا في المستقبل، لا يقال: فَعَلْتُه سِهِنْسَاهِ، ولا فَعَلْتُه آثِرَ ذِي أَثِير».



ساكنة، وقد (تحرك لالتقاء الساكنين، فتكسر على الأصل، وتضم تشبيهًا بهاء الضمير، وتفتح تخفيفًا)(١)، وقيل: أصلية تكسر وتضم.

٤. منصرف متصرف: كـ«ضُحَىً، وضَحْوَةٍ، وعَتَمَةٍ» ونحوها، إذا لم يرد بها معين.

٥. مبني لا تصرف له: كـ«إذْ، وإذا» عند الجمهور، وقد يضاف إلى «إذ» اسم زمان كـ«يومئذ» و﴿ بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ [آل عمران: ٨]، وكـ«صباحَ مساءَ» بالتركيب، و«يومَ يومَ» كذلك، و«قَطّ» للماضي، و«عَوْضُ» للمستقبل غالبًا، وللماضي قليلاً، ويلازمان النفي على ما مرَّ(٢)، و«مُنْذُ، ومُذْ، والآنَ، وأمس» إن كان ظرفًا معينًا.

والمراد بالمتصرف ما يستعمل ظرفا وغير ظرف، كأن يقع مبتدأ، أو فاعلاً، أو مفعولاً، أو مضافًا إليه، كـ«يوم، وشهر» وبغير المتصرف ما لزم الظرفية أو شبهها، وهو الجر(٣) «بمن» في غير شذوذ، وبغيرها شذوذًا، / ولم يجر من عادم التصرف سوى «أمس، وسحر، والآن». ٢٤٨/ب

ومما توسعوا فيه(٤) فنُصِب بتقدير ظرف الزمان، قولهم: «أحقًّا أنَّك راغب»(٥) و«آلحقَّ أنَّك راهب»(٦)، و«غيرَ ذِي شك»(٧) أو «جهدَ رأيي»(٨) أو «ظنًا مِنِّي أنَّك ذاهب»(٩) أي: أفي حق، وأفي الحق، وفي غير ذي شك، وفي جهد رأيي، وفي ظني، ولجريانها مجرى الزمان، وقعت خبرًا عن المعاني، وهي المصادر المسبوكة من «أنَّ» وصلتها، ولم تقع خبرًا عن الذوات؛ لما مرَّ(١٠) أنَّ اسم الزمان لا يخبر به عن الذوات.

وقيل: نَصْبُها على المفعول المطلق لمحذوف(١١).

---

(١) سقط من (ب).

(٢) في (ص١٢٢/ب، ١٢٣/أ).

(٣) لأن الظرف والجار والمجرور سيان في التعلق بالاستقرار والوقوع خبرًا وصلةً وحالاً وصفةً، حتى إن الجار والمجرور يسمى ظرفًا كما فعل الشارح في مواضع كثيرة في كتابه.

(٤) انظر (ص٢٤٤/ب).

(٥) سيبويه (١/ ٤٦٨، ٤٦٩).

(٦) سيبويه (١/ ٤٦٨).

(٧) انظر الارتشاف (٢/ ٢٢٦).

(٨) سيبويه (١/ ٢٦٩، ٤٧٠).

(٩) انظر أوضح المسالك (٢/ ٢٣٤).

(١٠) في (ص١٩١/أ).

(١١) عند أبي العباس المبرد. انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٢٢٦)، الصبان (١/ ٢٧٨).



(وَ) أما (اسْمُ المَكَانِ) وهو «مَفْعَلٌ» من الكون تُوُهِّمت أصالة ميمه فجُمِع على أمكنة، وأماكن، وصُرِّفَ على «تمكَّنَ» ونحوه، «أو فَعَالٌ» من التمكن[1] فقَسَّمه ابن هشام[2] وكثيرون[3] أربعة أقسام أيضًا:

١. المختص: وهو ما له اسم من جهة نفسه، وله أقطار تحويه، كالدار، والبيت، والقصر، والطريق، والسوق، والمسجد، والجامع، والقرية، والمدينة، والبلد، والشام، واليمن، والعراق، ومكة، وطيبة، وهذا لا ينقاس نصبه.

وقد اُختُلِف في نصب ما سُمِع منه: كـ«دخلت البيتَ» و«سكنت العراقَ» و«ذهب الشامَ»[4] و«رجع أدراجَه»[5] أي في الطريق الذي جاء فيه، و:

.... هُـــمُ دَرَجَ الــــسيولِ[6]

---

(١) في اللسان (مكن) (١٣/ ٤١٤): «... الدليل على أن المكان (مَفْعَل) أن العرب لا تقول في معنى (هو مِنِّي مكان كذا وكذا) إلا مَفْعَلَ كذا وكذا، بالنصب.

قال ثعلب: يبطل أن يكون مكان (فَعَالا) لأن العرب تقول: كُنْ مَكَانَكَ، وقُمْ مَكَانَك واقعد مقعدَك؛ فقد دلَّ هذا على أنه مصدر من (كان) أو موضع منه، قال: وإنها جُمِع أمكنَةً، فعاملوا الميم الزائدة معاملة الأصلية، لأن العرب تشبه الحرف بالحرف...».

(٢) في الشذور (٢٣٣، ٢٣٤)، والأوضح (٢/ ٢٣٧).

(٣) منهم أبو حيان في الارتشاف (٢/ ٢٥٠) وما بعدها.

(٤) انظر المقرب (١/ ١٤٧)، الشرح الكبير (١/ ٣٣٠).

(٥) سيبويه (١/ ٢٠٦)، الميداني (١/ ٢٩٥)، المقرب (١/ ١٤٧).

(٦) أَنُصْبٌ للمنيةِ تعتريهم ** رِجَالِي أَمْ ....

لإبراهيم بن علي بن سلمة بن هَرْمَة (٧٠، أو ٩٠ - ١٨٣هـ).

آخر الشعراء الذين يحتج بشعرهم، وكان من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، وشاعر غزل من سكان المدينة، أولع بالشَّرَاب. الأغاني (٤/ ١٠٢، ١١٤)، تاريخ بغداد (٦/ ١٢٧)، النجوم الزاهرة (٢/ ٨٤)، الخزانة (١/ ٢٠٤). والبيت من قصيدة له يبكي فيها قومه لكثرة من فقد منهم، ولم تذكر مراجعي له ثانيًا.

النُّصْبُ: الشيء المنصوب، والشر والبلاء أيضًا، تعتريهم: تغشاهم. رجالي: مبتدأ، ونصب: خبره، درج السيول: الموضع الذي ينحدر فيه السيل من موضع إلى موضع حتى يستقر، والدرج: الطريق.

الشاهد فيه: نصب «درج السيول» على الظرفية، ولك فيه الرفع.

سيبويه (١/ ٢٠٦)، اللسان (درج) (٢/ ٢٦٧)، الخزانة (١/ ٢٠٣، ٢٠٤).



أي في طريقها، و:

قِلْـــنَ عُـــسْفَانَ ....[1]

و:

.... قَـــالاَ خَيْمَتَـــيْ أُمِّ مَعْبَـــدِ[2]

---

(١) .... ثم رُحنَ سِراعًا ** طالعاتٍ عشيةً من غَزَالِ

قاله كثير عزة.

وهو من قصيدة له مطلعها:

ما عنـــاكَ الغـــداةَ مِـــنْ أطلالِ ** دارساتِ المقامِ مُذْ أحوالِ

وقبل الشاهد:

حُـــزِيَتْ لي بحَزْمِ فَيْدَةَ تُحْـــدَى ** كاليهوديِّ من نَطَاةِ الرِّقَالِ

وبعده:

قارضـــات الكَـــدِيدِ مُجْتَزِعَاتٍ ** كُلَّ وادي الجُحوف بالأثْقَالِ

عناك: همك وأتعبك. أحوال: جمع حول، وهو العام. حزيت: رفعت، أي حزاها السراب لي، والضمير يعود على «أجمال» في بيت سابق، حزم فيدة: موضع. نطاة: عين ماء بخيبر، الرقال: جمع رقلة، وهي النخلة إذا ارتفعت ففاتت اليد. والمراد: كنخل اليهودي من نطاة، قِلْنَ: قضين وقت القيلولة، عُسْفَان: بضم أوله، وسكون ثانيه، موضع بين الجحفة ومكة، وقيل: قرية بها نخيل ومزارع، غزال: واد لخزاعة بين الجحفة وعسفان، الكديد: موضع بين مكة والمدينة. اجتزع: قطع، وادي الجحوف: لعله يعني الجحفة وما يليها، ويروى (الحجون).

ويروى عجز الشاهد (يتطلعن من نقاب الثغور).

ديوانه (٣٩٥، ٣٩٧)، الأغاني (١/ ٨٧)، الشرح الكبير (١/ ٣٢٩)، اللسان (رقل) (١١/ ٢٩٣)، الارتشاف (٢/ ٢٥٤).

(٢) تمامه:

جزى اللهُ رَبُّ الناسِ خَيْرَ جزائِهِ ** رفيقين ....

وهو أول أبيات نسبت لرجل من الجن تغنى بمقدم الرسول ﷺ مهاجرًا إلى المدينة، روتها أسماء بنت أبي بكر، وبعده:

همـــا نَـــزَلا بالبَـــرِّ ثم تروَّحا ** فأفلح من أمسى رفيقَ محمدِ

رفيقين: محمد ﷺ، وأبو بكر ﷺ. قالا: نزلا في وقت القائلة وهي الظهيرة، ويروى (حلا).

=

من القيلولة[١].

وعسل الثعلب الطريق[٢]، أي جرى فيها باضطراب.

فقيل: على الظرفية شذوذًا[٣].

وقيل: على التوسع بحذف حرف الجر[٤].

وقيل: على التشبيه بالمفعول به إجراء للفعل اللازم مجرى المتعدي[٥].

وقيل: على الظرفية ولا شذوذ[٦]، بناء على عدم اشتراط الاطراد السابق.

ولا ينصب بعد «ذهب» إلا «الشام» فقط، فلا تقول: ذهبت اليمنَ، أو العراقَ، خلافًا للفراء[٧].

وأما نحو: ﴿ لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ ﴾ [الأعراف: ١٦]، ﴿ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾ [التوبة: ٥] فقال الفراء[٨]: من ذلك أيضًا، ففيه الخلاف، والجمهور ضَمَّنَ «قَعَدَ» معنى «مَلَكَ»[٩] فهو مفعول به حقيقة.

=

أم معبد: امرأة من بني كعب، اسمها عاتكة بنت خالد الخزاعية، البر: يروى بفتح الباء وكسرها، فعلى الأول معناه الإحسان أو البر المقابل للبحر، وعلى الثاني معناه الإحسان، تروحا: يروى (ترحلا) أي راحا ورحلا. سيرة ابن هشام (٢/ ١٢٩)، المقرب (١/ ١٤٧)، الشرح الكبير (١/ ٣٣٠)، الارتشاف (٢/ ٢٥٤)، الشذور (٢٣٥)، المساعد (١/ ٥٢٣).

(١) النوم في نصف النهار وقت الظهيرة.

(٢) ذهب ابن الطراوة إلى أن «الطريق» من الظروف المبهمة. انظر الارتشاف (٢/ ٢٥٤).

(٣) وعليه ابن عصفور. المقرب (١/ ١٤٧).

(٤) ونصبه على أنه مفعول به، قاله الفارسي في الإيضاح (١٨٢)، وتبعه ابن مالك في شرح الكافية (٢/ ٦٨٣)، وابن هشام في الأوضح (٢/ ٢٣٦)، والمغني (٢/ ٥٢٥).

(٥) انظر ابن عقيل (١/ ٤٦٨).

(٦) بل هو من تشبيه المختص بغير المختص، وهو ما ذهب إليه سيبويه (١/ ٢٠٥).

(٧) انظر الشرح الكبير (١/ ٣٣١)، ارتشاف الضرب (٢/ ٢٥٣)، الهمع (٣/ ١٥٣).

(٨) معاني القرآن (١/ ٣٧٥).

(٩) أي لأملكن صراطك، وأملكوا كل مرصد.

٢. المبهم وهو ما لا يختص بمكان / بعينه، ولا تعرف حقيقته إلا بما معه من مضاف إليه ٢٤٩/أ أو إشارة ونحوهما، كأسماء الجهات الست فإن «قدامك» مثلاً، يتناول ما أمام وجهك إلى منقطع الأرض، وعلى هذا[1].

وكذا ما أشبهها في الإبهام والاحتياج في معرفة حقيقته إلى الإضافة، كأرض، ومكان، وناحية، وجانب، وعند، ولدن، ولدى، أو إلى الإشارة، كهنا.

(نَحْو: سِرْ أَمَامَه) بفتح الهمزة، أي قدامه (أَوْ خَلْفَهُ) أو (وَرَاءَهُ) وقد يأتي بمعنى «قدام»[2] أو (قُدَّامَه) أو (يَمِينَهُ) أو ميمنته، أو (شِمَالَه) أو مشامته، أو ميسرته، أو (تِلْقَاءَهُ) بكسر أوله، أي مقابله (أَوْ فَوْقَهُ) أو أعلاه، أو عل (أَوْ تَحْتَهُ) أو أسفله، أو (إِزَاءَهُ) أي مقابلة (أَوْ مَعْهُ) بسكون العين على لغة لربيعة، وغَنْم[3]، وهو اسم لمكان الاجتماع، ويأتي لزمانه أيضًا (أَوْ حِذَاءَهُ) أي مقابله، وقيل: قريبًا منه، أو «وَزْنَ الجَبَلِ»[4] أي: مقابله، قَرُبَ أو بَعُدَ، أو زِنَتُه، أو حذاءه متصلاً به.

وقيل: هما بمعنى: مكان مقابَلَتِه، أو شرقيِّه، أو غربيِّه، أو قربَه، أو قريبًا منه.

(أَوْ عِنْدَهُ) بتثليث العين اسم لمكان الحضور أو القرب، وقد يأتي لزمان الحضور[5] (أَوْ دُونَهُ أَوْ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ) وقد تأتي ثلاثتها للزمان، أو (هُنَاكَ) بضم هائه مخففًا، وبكسرها وفتحها مشددًا، أو «هنت» بفتحها وكسرها مشددًا، وقد يأتيان للزمان، أو (ثَمَّ) بفتح الثاء، وهو اسم إشارة، وكذا «هنًّا، وهنَّت».ومنه قولهم: «هما خَطَّانِ جانبَتَيْ أَنْفِها»[6] أي: الغزال، و«قومُك

---

(١) أي وعلى هذا فقس بقية الجهات.

(٢) ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩].

(٣) انظر الارتشاف (٢/ ٢٦٧)، الهمع (٣/ ٢٢٧)، وغَنْم كثيرون، ولعل المراد هنا غنم بن تغلب بن وائل بن قاسط من ربيعة بن نزار، ولغنم من الولد: عمرو، ووائل. ابن حزم (٣٠٣)، اللسان (غنم) (١٢/ ٤٤٦).

(٤) في الكتاب (١/ ٢٠٤): «قول العرب: هو وَزْنَ الجَبَلِ، أي ناحيةً منه، وهُمْ زِنَةَ الجبل، أي حذاءه» ففرق سيبويه بين معنى: وزن الجبل، وزنة الجبل، وتبعه الشارح.

(٥) نحو: الصبر عند الصدمة الأولى. الهمع (٣/ ١٦٤).

(٦) يعني الخطين اللذين اكتنفا جنبي أنف الظبية. سيبويه (١/ ٢٠٢)، الإيضاح (١٨٢)، الارتشاف (٢/ ٥٩، ٢٥١).

أقطارَ البلادِ»[(١)]، أي في نواحيها، و«هم جنبي فطيمة»[(٢)] وهو موضع[(٣)]، وابنتي مُسَالَيْهِ وهما جانبا اللّحْيَة[(٤)]، ومنه: «الطريقُ قُرَابَتَكَ»، ونحوَك، وقِبَلَكَ وثلاثتها بمعنى: قريبك[(٥)]، «وهم حولَك، وقصدَك»[(٦)].

ومنه تشبيهًا[(٧)] به: «هم فوقَكَ في الشرف، ودونَكَ في العلم»، و«هم هيئتَهم»[(٨)] أي: في هيئتهم؛ ولكونها مشبهة بالمكان المبهم وقعت خبرًا عن الذوات.

/ وانتصابه أي المبهم: على التأكيد المعنوي إن بقي على أصل إبهامه، كقعدت أماما، أو خلفا، وأوجب الكوفيون[(٩)] وصفه، وإلا كان حالاً عندهم، وعلى التبيين إن تخصص بإضافة ونحوها، كجلست مكانًا قريبًا منه، أو هُنَا أو أمامَه. ٢٤٩/ب

٣. المقدار كسرت غَلْوَةً، وهي مائة باع[(١٠)]، أو ميلاً، وهو لغةً: منتهى مد البصر من الأرض المستوية[(١١)]، وقدر بعشر غَلْوَات، وشرعًا[(١٢)]: ستة آلاف ذراع بذراع

---

(١) سيبويه (١/ ٢٠٤)، اللسان (قطر) (٥/ ١٠٦).

(٢) انظر الارتشاف (٢/ ٢٥١).

(٣) بالبحرين، كانت به وقعة بين بني شيبان وبين ضبيعة وتغلب. معجم البلدان (٤/ ٢٦٧).

(٤) انظر اللسان (مسل) (١١/ ٦٢٣).

(٥) الياء والباء مهملتان في (ب)، قال أبو حيان في ارتشافه (٢/ ٢٥٢): «ومما ينتصب ظرفا بمعنى (قريب) الظرف: قِبَلَك، ونحوَك، وقرابَتُك، وهو أبلغ من قريبك، قال سيبويه: صار هذا بمنزلة قول العرب: هو حذاءه وإزاءه» انظر الكتاب (١/ ٢٠٤).

(٦) انظر سيبويه (١/ ٢٠١).

(٧) في (ج) «شبيها».

(٨) من أقوال العرب، نُصِبَ نَصْبَ الظرف و«الهيئة» ليست مكانًا شبهت بالمكان. انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٢٥٣).

(٩) انظر الارتشاف (٢/ ٢٥١).

(١٠) الباع: هو قدر مَدِّ اليدين وما بينهما من البدن. اللسان (بوع) (٨/ ٢١)، وفيه (غلا) (١٥/ ١٣٢) «الغُلْوَةُ: قدر رمية بسهم».

(١١) اللسان (ميل) (١١/ ٦٣٩)، ويأتي الميل للزمان، كما سبق بيانه في (ص٢٤٦/أ).

(١٢) في المغني لابن قدامة (٣/ ١٠٦) «الميل: اثنا عشر ألف قدم» وهو متفق مع ما ذكره الشارح هنا، وقد أشرت في أول الباب أن الميل: أربعة آلاف ذراع، وهو الثابت في معاجم اللغة.



الآدمي المعتدل، عن أربعة آلاف خطوة، كل خطوة ثلاثة أقدام، كل قدم اثنتا[(١)] عشر إصباع معترضة، كل إصبع ست شعِيرَات معتدلات معترضات، كل شَعِيرَة ست شَعَرَاتٍ من شعر البرذون[(٢)]، أو (فَرْسَخًا) وهو ثلاثة أميال، أو (بَرِيْدًا) وهو أربعة فراسخ[(٣)]، وكسرت نصف ميل، أو بعضه، وجيمع الفرسخ، أو كله.

وقيل: المقدار مبهمٌ[(٤)]، وقيل: مختصٌ[(٥)]، فلا يكون قسيما لأحدهما[(٦)]، والحق أن فيه شَوْبًا منهما؛ فهو مختص: لدلالته على كمية معينة، ومبهم: لعدم اختصاصه بمكان معين، فهو قسم مفرد؛ ولهذا قال أبو حيان: «الصحيح أنه شبيه بالمبهم»[(٧)].

ونَصْبُه على الظرف عند الجمهور، وقيل: على المصدر، فقال ابنُ طلحة[(٨)]: على حذف مصدر مضاف، أي سرتُ سير فرسخ، والسهيليُّ[(٩)]: بلا حذف، وزعم أبو حيان[(١٠)] أن اللغة تساعد مذهبه.

(وَ) أما (هَهُنَا) فمبهم؛ لأنه لا يفهم معناه إلا بالإشارة.

٤. المشتق من مصدر عامله: وإنما يكون بصيغة اسم مفعوله إلا من الثلاثي فعلى «مَفْعَل» بفتح ميمه وعينه، ما لم تعتل فاؤه وحدها، أو تكسر عين مضارعه، فتكسر

(١) في (أ، ب) «اثنا» وفي (ج) «اثنى» والصحيح ما أثبت لأن الإصبع مؤنثة.

(٢) البرذون: دون الخيل وأقدر من الحمار، ويطلق على الحصان الفحل أيضًا، وهي كلمة فارسية معربة. انظر معجم الألفاظ الفارسية (١٩).

(٣) مضى في أول الباب بيان مقدار الفرسخ والبريد.

(٤) وعليه الفارسي. انظر الهمع (٣/ ١٥٠)، وهو ظاهر كلام ابن مالك في شرح الكافية (٢/ ٦٧٦)، وهو مذهب الجمهور كما في شرح ابن عقيل (١/ ٤٦٧).

(٥) وإليه ذهب الأستاذ أبو علي الشَّلَوْبين. انظر الأشموني والصبان (٢/ ١٣٠).

(٦) على القولين السابقين؛ لأنه إما أن يدخل تحت المبهم، أو تحت المختص.

(٧) الارتشاف (٢/ ٢٥٠).

(٨) انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٢٥٠).

(٩) نتائج الفكر (٣٩٢).

(١٠) في الارتشاف (٢/ ٢٥٠).



عينه، كموضِع ومجلِس، وشَذَّ ما خالف ذلك.

وهو قياس نحو: ﴿ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ ﴾ [الجن: ٩] وسرني قِيامِي مَقَامَك، وهذا جار مجراك، و(قِفْ مَوْقِفًا سَعِيدًا) ويحتمل كون «موقفا» مصدرًا ميميًا، أي وقوفًا، وكـ﴿ وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ ﴾ [الإسراء: ٨٠] / ٢٥٠/أ وانطلق مُنْطَلَقًا فسيحا.

فإن لم يكن مشتقًا من مصدر عامله وجب جره بالحرف، كهو في موقف زيد، وشذ قولهم في تمثيل القُرْبِ والبُعْدِ: «هو مني مَقْعَدَ القابلة»[1] أي: من النفساء، و:

........مَقْعَدَ رَابِـيءِ الـــ ـــــضُّرَبَاءِ..............[2]

أي: من الضرباء.

---

(١) انظر (ص٢٤٤/ ب).

(٢) فَوَرَدْنَ والعيوقُ............ ** .... فـوقَ النَّـــجْمِ لا يَتَتَلَّعُ

لأبي ذؤيب الهذلي.

والبيت من قصيدة طويلة في رثاء أولاده، ذكرت مطلعها وبعض أبياتها في (ص٢٠٧/ ب، ٢٠٨/ أ).

وقبل الشاهد:

وكأنَّما هــو مِــدْوَسٌ مُتَقَلَّبٌ ** بـالكفِّ إلاَّ أنَّـه هُـــوَ أَضْلَعُ

وبعده:

فَشَرَعْنَ فِي حَجَرَاتِ عَذْبٍ بَارِدٍ ** حَصِبِ البطاح تغيبُ فيه الأَكْرُعُ

كأنما هو: أي الحمار، مدوس: حديدة يجلو بها الصَّيْقَلُ، أضلع: أغلظ وأصلب، فوردن: يريد الأتن. العيوق: كوكب يطلع بحيال الثريا، الرابئ: الذي يقعد خلف ضارب القِدَاح، فإذا نَهَدَ قِدْح حفظه كي لا يبدل، ويروى (خَلْفَ) و(فَوْق). الضرباء: الذين يضربون بالقداح، واحدهم: ضارب أو ضريب، فوق النجم: يروى (خلف النظم) شبه مكان العيوق من النظم -نظم الجوزاء أو الثريا- بمقعد رابئ الضُّرَبَاءَ. لا يتتلع: لا يتقدم، شرعن: قدمن رؤوسهن ليشربن، الحجرات: النواحي، واحدها (حجرة)، حصب: فيه حصباء، وهي حصى صغار، البطاح: بطون الأودية. الأكرع: قوائمها.

أشعار الهذليين (٣/ ٤-٤١)، سيبويه (١/ ٢٠٥)، المقتضب (٤/ ٣٤٤)، المحتسب (٢/ ٢٤٧)، ابن يعيش (١/ ٤١)، الارتشاف (٢/ ٢٥٥)، الخزانة (١/ ٢٠١، ٢٠٣).

«ومكانَ السارية»[١]، أي: من المنارة، و«مزجرَ الكلب»[٢]، أي: من الزاجر، و«مَعْقِدَ الإزار»[٣] أي: من المؤتزر و«منزلةَ الولد»[٤] أي: من أبيه، و«منزلةَ الشُّغاف»[٥] أي: من القلب، و«مناطَ الثريا»[٦] أي: من الدَّبَران[٧]، أو من يد المتناول، و«هو مِنِّي مرأىً ومسمعًا»[٨] فهذا يحفظ ولا يقاس عليه، خلافًا للكسائي[٩].

فلو أُرِيد بها حقيقةُ معانيها لا مجردُ التمثيل امتنع ذكرها إلا بحرف الجر.

والظرف فيها هو الخبر فيتعلق بالاستقرار، و«مني» متعلق بما تعلق به الخبر، من غير أن يكون خبرًا ثانيًا، أو هو خبر ثان، أو متعلق بما في الظرف من معنى فِعله، أو من معنى متلعقه، أو من معنى القرب أو البعد كأنك قلت: هو قريب أو بعيد مني.

فلو ذُكِرَتْ «مِنْ» الثانية «كهو مني مناطَ الثريا من الدبران» فتعلقها بالظرف، أو يتعلقان بمحذوفين، والأصل: قربه مني قرب مناط الثريا من الدبران، وكذا الباقي.

وانتصابُها، على الظرف المختص المشبه بالمبهم؛ لكون المراد بها مكانًا قريبًا أو بعيدًا لا حقيقتَها، فحملت على معناها ولا حَذْفَ، أو الأصل: مكانَ مناطها، فحذف المضاف، أو: مكانًا مثلَ مناطها، فحذف المضاف بعد منعوته، أو قُرْبُه قُرْبُ مناطها، أو: بُعْدُه بُعْدَ مناطها، فحُذِفَ المضافان.

---

(١) سيبويه (١/ ٢٠٥، ٢٠٦).

(٢) سيبويه (١/ ٢٠٥)، الهمع (٣/ ١٥٠)، الخزانة (١/ ٢٠١).

(٣) سيبويه (١/ ٢٠٥، ٢٠٦).

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) ارتشاف الضرب (٢/ ٢٥٥، ٢٥٦)، الخزانة (١/ ٢٠١).

(٧) نجم بين الثريا والجوزاء، سمي بذلك لأنه يدبر الثريا، أي يتبعها. انظر اللسان (دبر) (٤/ ٢٧١).

(٨) في (ب) «مستمعًا» وانظر سيبويه (١/ ٢٠٧)، وقد رواه بالرفع «مرأىً ومسمعٌ» ثم قال: «وقد زعموا أن بعض الناس ينصبه، يجعله بمنزلة «درج السيول» فينصبه، وهو قليل، كأنهم لما قالوا: بمرأىً ومسمعٍ فصار غير الاسم الأول في المعنى واللفظ، شبهوه بقوله: هو مِنِّي بمنزلة الولد».

(٩) انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٢٥٦)، الهمع (٣/ ١٥٥).

وقيل: المشتق قسم من المبهم لا قسيم له، وهو ظاهر [كلام][(١)] الألفية[(٢)] والقطر وشرحه[(٣)]، وجزم في الشذور[(٤)] والأوضح[(٥)] بأنه قسيم له لا قسم منه، وهو الظاهر؛ لأنه يكون مختصًا كجلست مجلسك، ومبهمًا كجلست مجلسًا.

وهذه الأقسام الثلاثة يطرد انتصابُها على الظرفية، وهي أنواع:

١. كثير التَّصرف: كـ«يمين» و«شمال» و«ميمنة» و«ميسرة» و«مشأمة» / و«ذات اليمين» ٢٥٠/ب و«ذات الشمال» و«أقطار» و«مكان» لا بمعنى بدل[(٦)]، وكالمقدار، والمشتق.

٢. متوسط التَّصرف: وهو الجهات غيرَ «فوقَ، وتحتَ» وما مرَّ كـ«وراءَ، وقدَّامَ وخَلْفَ، وأمامَ، وأعْلَى، وأسفَلَ» وكذا «بينَ» كـ﴿ مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ ﴾ [العنكبوت: ٢٥] فيمن أضاف[(٧)]، و﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ [الأنعام: ٩٤] فيمن رفع[(٨)].

٣. نادر التَّصرف: كـ«وَسْطَ» بالسكون يجر بـ«مِنْ» وقد يقع مبتدأ، و«دونَ» على الأصح[(٩)] يجر بـ«مِنْ» وقد يقع مبتدأ، قيل: أو مضافًا إليه، و«قبلُ، وبعدُ» يجران بـ«مِنْ» و«فوقُ» و«تحتُ» يجران[(١٠)] بـ«من» وشذ بـ«عَلَى» والباء، وقد ترفع الأربعة على الأصح[(١١)].

---

(١) عن (ب).

(٢) (ص٢٦، ٢٧).

(٣) (ص٢٢٩، ٢٣١).

(٤) (ص٢٣٤).

(٥) (٢/ ٢٣٧)، وكذا في الجامع (ص١١١، ١١٢).

(٦) لأن مكانك بمعنى بدلك لا يتصرف، كما سيذكره الشارح في عادم التصرف.

(٧) ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ويعقوب. انظر المبسوط (٢٨٩)، العشر (٢/ ٣٤٣).

(٨) وهم العشرة ما عدا أبا جعفر ونافعًا والكسائي وحفصًا عن عاصم. المبسوط (١٧٢)، العشرة (٢/ ٢٦١).

(٩) صحح الشارح هنا مذهب الكوفيين والأخفش، أما البصريون فيمنعون خروج «دون» من الظرفية. انظر الكتاب (١/ ٢٠٤)، الارتشاف (٢/ ٢٦٣)، المساعد (١/ ٥٢٧)، الهمع (٣/ ٢٠٩).

(١٠) أهمل الياء في (ج)، وفي (ب) «تجران».

(١١) انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٢٦٣).

و«حَيْثُ» بلغاتها التسعة[1]، يُجَرُّ بـ«من» كثيرًا وبـ«في» و«على» و«إلى» و«الباء» وإضافة «لدى» إليها ندورًا، وقد تقع مفعولاً[2] به، كـ﴿ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ [الأنعام: ١٢٤][3] وناصبه محذوف؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به، خلافًا لابن مسعود الغزني[4]، أي يعلم الموضع الذي يجعل فيه رسالته، والصحيح أنها هنا ظرف مجازًا، وضُمِّنَ «أعلمُ» معنى ما يتعدى إلى الظرف، أي: الله أنفذُ عِلْمًا، أي: نافذ العلم في محل الرسالة، وهم الأنبياء صلى الله عليهم وسلم، أي: هو سبحانه عالم بالفضل الذي فيهم.

٤. عادم التَّصرف: وهو «حَيْثُ» على الصحيح[5]، و«قبل وبعد، وفوق، وتحت» عند الجمهور وتُجَرُّ بما مرَّ، و«عل» بمعنى «فوق» لا يستعمل إلا بـ«من» غير مضاف[6]، فإن أريد به فوقيةٌ مُعَيَّنَةٌ ضُمَّ، أو مبهمةٌ أُعْرِبَ قاله ابن هشام[7]، و«عن» إذا كانت اسما بمعنى «جانب» وإنما تجر بـ«من» كثيرًا، وبـ«على» نادرًا، و«عند» و«لدن» بالنون وحذفها، و«مع» وثلاثتها تأتي زمانًا ومكانًا، و«هنا» وأخواتها، و«ثم، وحول» وأخواتها، كهم حَوْلَك، وحَوَالَيْك، (وحَوْلَيْكَ)[8] وأَحْوَالَك[9]، وجَنْبَيك،

---

(١) كذا في نسخ التحقيق، والأفصح (التسع). واللغات تقدمت في (ص١٢٣/أ).

(٢) وفاقًا للفارسي. في إيضاح الشعر (٢٠٦)، وذكر ابن مالك أن إعرابها لغة فقعسية. التسهيل (٩٧).

(٣) في (ب) «رسالته» بالإفراد، وبه قرأ ابن كثير وحفص عن عاصم، وقرأ الباقون بالجمع، انظر الدر المصون (٥/ ١٣٩)، النشر (٢/ ٢٥٣).

(٤) في (ب) «العربي» تصحيف. وانظر ترجمته في (ص١٦١/أ)، ورأيه في الارتشاف (٣/ ٢٢٥)، وما ذهب إليه الغزني من جواز نصب أفعل التفضيل للمفعول به هو مذهب الكوفيين كما في الدر المصون (٥/ ١٢٦)، فقول ابن مالك -كغيره من النحاة- في شرح الكافية (٢/ ١١٤٢) «وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به» عجيب.

(٥) قال أبو حيان في الارتشاف (٢/ ٢٦٠): «حيث ذكر ابن مالك أنها مما ندر تصرفها، وأنشد ما لا حجة فيه، والصحيح أنها لا تتصرف».

(٦) فلا يقال: «من عَلْوِهِ» بالإضافة، خلافًا للجوهري وابن مالك، راجع الصحاح (علا) (٦/ ٢٤٣٥)، والمغني (١/ ١٥٤).

(٧) في المغني (١/ ١٥٤).

(٨) سقط من (ب).

(٩) انظر التسهيل (٩٦).

وجَنَابَيْكَ، وجَنَبك، و«نَحْوَ» بمعنى: جهة و«دُون» عند سيبويه[(١)] والجمهور، و«على» إذا جاءت اسما بمعنى «فوق» وكلها تُجَرُّ بـ«من» فقط، و«شَطْرَ، وزَمَمَ» بمعنى جهة، كـ﴿ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ﴾ [البقرة: ١٤٤]، و«لا والَّذِي وجهي زَمَمَ بيته»[(٢)].

/ و«بدلَ» و«مكانَ» بمعناه، كخذ هذا بدل هذا أو مكانه، و«بينَ بينَ» مركبا مفتوحًا ٢٥١/أ و«لدَا» بالألف زمانًا ومكانًا، ولا يجر شيء من هذه أصلاً، قال أبو حيان: «وقياس كل ظرف التصرف، فلا يعدل عنه إلا بدليل من النقل»[(٣)] انتهى.

تنبيه: مما يُنْصب على مجاز الظرف توسعًا أمور:

١. ما أضيف للظرف: كسرت غَيْرَ اليوم، أو مثله، ومنه ﴿ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴾ [الرحمن: ٢٩] وهو متعلق بها تعلق به الخبر المجرور، أو بالمجرور لما فيه من معنى الاستقرار.

٢. ما أضيف إليه ظرف محذوف: -والغالب كون المضاف إليه مصدرًا- كجلست قربَه، وقُرَابتَه، ونحوَه، وقِبَلَه، أي: قريبًا منه، والأصل: مكان نحوِهِ أو قربِهِ، وقد يكون غيره، كـ«لا آتيكَ هُبَيْرَةَ بنَ قيس»[(٤)] أي: مدة غيبته، فحذف الظرف ثم المصدر، و«هما خَطَّان جَانِبَتَيْ أنفِها»[(٥)] أي: مكان جانبتيه، مع أنه من المختص المُتَجَوَّز [فيه][(٦)]، وكذا «مُسَالَيْهِ، وجَنْبَيْ فطيمة»[(٧)].

٣. العدد المميَّز به: كسرت خمسةَ عشرَ يومًا أربعين فرسخا.

---

(١) (١/ ٢٠٤).

(٢) من أقوال العرب، وزمم بيته: أي تجاهه. الصحاح «زنم» (٥/ ١٩٤٥).

(٣) تصرف الشارح في كلام أبي حيان، ونصه في الارتشاف (٢/ ٢٦٩): «هُمْ قُرَابَتَك، ينبغي أن تتصرف، إذ قياس كل ظرف أن يتصرف إلا إن نقل أنه مما يلزم أن يكون ظرفا».

(٤) الرواية في مراجعي: «... هبيرة بن سَعْدٍ» وهو رجل فُقِدَ، ومعناه: لا آتيك أبدًا. انظر الميداني (٢/ ٢١٢)، شرح الكافية لابن مالك (٢/ ٦٨٦)، اللسان (هبر) (٥/ ٢٤٨).

(٥) راجع (ص٢٤٩/ أ).

(٦) عن (ب).

(٧) راجع (ص٢٤٩/ أ).

٤. صفته: كسرت كثيرًا، ومنه أسماء الجهات، و«جانب، وجنب، وقبل، وبعد، ومقابل» وما رادفه، و«عند» ومرادفها، و«دون، وحولك، وقصدَك، وثَمَّ» وأخواتها.

٥. «كلّ» إذا اتصلت بها «ما» المصدرية الظرفية فاقتضت الربط بين جملتين ترتبت إحداهما على الأخرى، وتكتب حينئذ موصولة بـ«ما» نحو: ﴿ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا ﴾ [آل عمران: ٣٧] الأصل: كل وقت دخول، فعبر عن المصدر بـ«ما» وصلتها، فقيل: كل وقت ما دخل، ثم حذف «وقت» وأنيب عنه المصدر المؤول، ومنه يعلم أن التحقيق: أن الظرفية إنما سرت إليها من الظرف المحذوف لا من «ما».

وقيل: «ما» هذه موصوفة حذف عائدها، والأصل: كل وقت دخل فيه عليها[1].

وقيل: شرطية بمنزلة «لما» مع الماضي، فليست جازمة[2].

والغالب كون / ناصبها ماضيًا مؤخرًا كالآية، لأنها لما اقتضت الربط كانت كالشرط ٢٥١/ب فلزم تصديرها، ومن النادر[3] نحو: اللهم صل[4] وسلم على محمد وآله كلما ذكره الذاكرون، وكلما غفل عنه الغافلون[5].

٦. المقدار وما رادفه: كـ«قِيْدَ»[6] بكسر قاف، فسكون تحتية، و«قَدْرَ» ولو محذوفًا، ومنه نحو: سرت غَلْوة، أو خُطْوَة، أو حلبَ شاة، أي: قدرَ غلوة، وقدرَ حلبها، أو هو من الرابع[7]، أي: مكانًا قدرَ غَلْوةٍ، وزمانًا قَدْرَ حلبها، أو من الثاني[8]: أي مكانَ غَلْوةٍ، وزمانَ حلبِهَا، ومنه:

---

(١) أهملت الياء في (ج)، وانظر مشكل إعراب القرآن (١/ ٢٩)، الإملاء (١/ ٣٠)، المغني (١/ ٢٠١)، الدر المصون (١/ ١٧٩، ١٨٠).

(٢) انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٥٦٦).

(٣) أي تأخيرها عن ناصبها، وكونه غير ماض.

(٤) في (ب) «صل على محمد».

(٥) ينسب للإمام الشافعي.

(٦) في اللسان (قيد) (٣/ ٣٧٣) «هو مِنّي قِيْدَ رمحٍ، بالكسر، وقَادَ رمح، أي قَدْرُهُ» وانظر الفرائد الجديدة (١/ ٣٨٤).

(٧) صفة الظرف.

(٨) المضاف إليه.

مـــا زالَ مـــذ عَقَـــدتْ يـــداه إزَارَهُ فَـــسَما فَـــأدْرَكَ خَمْـــسَةَ الأشْـــبَارِ[1]

أي: سما في قدر طول، أو: أدرك قدرَ طول خمسة، وهو مشبه بالمكان المبهم والمراد به القبر، فالراجح -بل المُتعيِّن- كونُه مفعولاً به لـ«أدرك» بحذف مضاف أي: أدرك دخولَ خمسة، أو ظرفَ زمانٍ له بحذف مضافين، أي: أدرك وقت دخولِ خمسة، وَجَعْلُ ابن يسعون[2] له ظرفًا لـ«سما» -بحذف «قدر» مُغيِّرٌ للمعنى، أو مجازٌ بعيد- كجَعْلِ غيره له ظرفًا لـ«سما» أو لـ«أدرك» على ما مرَّ، إلا إذا لم يكن المراد به القبر[3] فيصح.

٧. ما نُصِب على إضمار معنى «في» وإن لم يكن زمانًا أو مكانًا: كـ«حَقًّا أَنَّكَ ذاهب»[4] وأخواته، وكـ«سِرْتُ صُحْبَتَهُ» أي: معه، وكـ«سبحانَ الله عَدَدَ خلقِهِ ورِضَا نَفْسِه

---

(١) للفرزدق،

والبيت من قصيدة يمدح بها يزيد بن المهلب، أولها:

لأَمْدَحَنَّ بَنِي المهلَّبِ مِدْحَـةً ** غراء ظاهرةً على الأَشْعَارِ

وقبل الشاهد:

شُـــعْثًا مســـومةً على أكتافها ** أُسُدٌ هواصرُ للكماةِ ضَوَارِ

وبعده:

يُدْنِي خَوَافِقَ من خوافِقَ تلتقِي ** في كل مُعْتَبَطِ الغُبَارِ مُثَارِ

هواصر: الهصر: عطف الشيء وكسره. الكماة: جمع كَمِيّ وهو الشجاع، ضواري: جمع ضارٍ، وهو المعتاد المُغْرَى بالشيء، سما: ارتفع وشب، أدرك: بلغ، خمسة الأشبار بشبر الرجال، الخوافق: الرايات، مُعْتَبَطُ الغبار: مَثَارُه.

ديوانه (١/ ٣٠٥)، ابن يعيش (٢/ ١٢١)، (٦/ ٣٣)، شرح الكافية لابن مالك (٢/ ٨١٥)، الارتشاف (٢/ ٢٤٢)، المغني (١/ ٣٣٦)، العيني (٣/ ٣٢١)، الأشموني (١/ ١٨٧)، (٢/ ٢٢٨)، التصريح (٢/ ٢١)، الهمع (١/ ٢١٦)، (٢/ ١٥٠)، الخزانة (١/ ١٠٣)، شرح أبيات المغني (٦/ ٢٨، ٣٠).

(٢) في شرح شواهد الإيضاح. انظر الخزانة (١/ ١٠٥)، الفرائد الجديدة (١/ ٣٨٤، ٣٨٥).

(٣) أي المراد بخمسة الأشبار القبر.

وقيل المراد: السيف، أو عصا الخطبة، أو خلال المجد الخمسة: العقل، والعفة، والعدل، والشجاعة، والوفاء، أو حد الصبا. انظر الخزانة (١/ ١٠٣، ١٠٤).

(٤) انظر (ص٢٤٤/ ب، ٢٤٨/ ب).

وزِنَةَ عرشِهِ ومِدَادَ كَلِماتِهِ»[١] على ما أعربه الأسيوطي[٢]، أي: في قدر عدد خلقه... إلخ، فحذف الحرف ثم المضاف، وناصبها عامل المصدر، أو قول محذوف، أو ما في المصدر من معنى فعله، ويجوز كونها حالا من نفس «سبحان الله وبحمده» لأن المراد به اللفظ، وعامله قول محذوف، وكونها مفعولاً مطلقًا، أي: تسبيحًا عدد خلقه... إلخ. وعاملها المصدر، أو عامله المحذوف، وهو الأرجح، وعليهما هي مؤولة بالوصف، أي: عادا خلقه، ومرضيًا نفسه، ووازنًا عرشه، ومادا كلماته، وهو بمعنى الغلبة والكثرة، أي: زائدًا على عدد خلقه، وعلى / وزن عرشه ... إلخ، أو مؤولة بحذف المضاف، أي: قدر عدد خلقه... إلخ، أي مقدرًا بذلك. ٢٥٢/أ

ومثلها «ملء» في نحو: «ربنا ولك الحمد مِلءَ السموات ...»[٣] أي: في قدر ملئها، أو حمدًا مالئًا لها، أو قدر ملئها، أو حال كونه مالئًا لها، أو قدر ملئها.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الذكر والدعاء، باب التسبيح أول النهار وعند النوم (٥/ ٢٠٩٠) عن ابن عباس عن جويرية بنت الحارث أن النبي ﷺ خرج من عندها حين صلى الصبح وهي في موضع صلاتها ثم رجع بعد أن أضحى، وهي جالسة فقال: «ما زلت على الحال التي فارقتك عليها؟» قالت: نعم، قال: «لقد قلت بعدك أربع كلمات ثلاث مرات، لو وزنت بما قلت منذ اليوم لوزنتهن: سبحان الله وبحمده ...» إلخ.

والترمذي في سننه في كتاب الدعوات (٥/ ٥٥٦)، والنسائي في سننه في كتاب السهو (٣/ ٧٧)، وأحمد في مسنده (١/ ٢٥٢، ٢٥٨)، (٦/ ٢٢٥، ٤٢٠).

(٢) في الفرائد الجديدة (١/ ٣٨٣)، قال: «وقع لي قديمًا أني سئلت عن وجه النصب في قوله ﷺ: «سبحان الله، عدد خلقه ورضا نفسه...» فأجبت بأن هذه الكلمات الأربع منصوبات على الظرفية، على أن التقدير: قدر زنة عرشه، وكذا البواقي، فلما حذف الظرف الذي هو «قدر» قام المضاف إليه مقامه في إعرابه، فتعجب القاصرون من هذا الإعراب...».

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة، باب اعتدال أركان الصلاة وتحقيقها في تمام (١/ ٣٤٣) عن الحكم.

والنسائي في سننه في كتاب التطبيق، باب ما يقول في قيامه ذلك (٢/ ١٩٨)، عن ابن عباس.

وابن ماجة في سننه في كتاب مواقيت الصلاة، باب ما يقول إذا رفع رأسه من السجود (١/ ١٥٦) عن أبي سعيد الخدري وغيره بألفاظ مختلفة، الشاهد في بعضها دون بعض.

٨. المجرور بالحرف: كسرت عن يمينه، وجلست عن شماله، وأصوم إلى الأبد ونحو:

عـلى عـن يمينـي مَـرَّتِ الطَّـيْرُ سُـنَّحًا ....[1]

والتَّحْقِيقُ أنه نعت لمحذوف، أي: مكانًا عن يمينه، وعلى شماله، وعلى جانب يميني، وزمانًا مستمرًا إلى الأبد، وقد يقال: إن «على» و«عن» في المثالين اسمان بمعنى: جانب، وفوق.

وكـ«سِرْتُ من عندِهِ» (و﴿ لَأَكَلُوا مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم ﴾ [المائدة: ٦٦] وقد يقال: هو أيضًا نعت لظرف محذوف، أي: مكانًا كائنًا من عنده)[2].

وأما نحو: جلست في مكانه، وأتيته في وقت بروزه، فمما جاء على الأصل المرفوض[3].

---

(١) .... ** وكيف سُنُوحٌ واليمينُ قَطِيعُ

ولا يعرف قائله، ولم أقف على سائر القصيدة.

سنَّحًا: جمع سانح، والسانح: -من الظباء والطير- ما مر بين يديك من جهة يسارك إلى يمينك، والعرب تَتَيَمَّنُ به، لأنه أمكن للرمي والصيد، وهو ضد البارح: الذي يمر من يمينك إلى يسارك، فلا يمكنك أن ترميه حتى تنحرف، والعرب تتشاءم به، اليمين: اليد اليمنى، قطيع مقطوعة.

الجنى الداني (٢٦٠)، ارتشاف الضرب (٢/ ٤٤٩)، المغني (١/ ١٥٠)، العيني (٣/ ٣٠٦)، الهمع (٢/ ٣٦)، شرح أبيات المغني (٣/ ٣١٢، ٣١٤).

(٢) سقط من (ب).

(٣) لأن الظرف المفعول فيه إنما ينتصب على تقدير «في» وقد ظهرت في مثالي الشارح.

فصل فيه الحال

والأفصح تذكير لفظه وتأنيث معناه، كهذه حال لازمة، ويجوز تذكيرهما وتأنيثهما (لا تأنيث لفظه)[1] مع تذكير معناه، وهو وصف فضلة، مسوق لبيان هيئة صاحبه، أو لتأكيده، أو تأكيد عامله، أو تأكيد مضمون الجملة قبله.

وإنما يجيء من الفاعل: كجئت راكبًا، أو من المفعول، كـ: ركبته مسرَجًا، أو منهما معًا: كلقيته راكبين، أو من المجرور بالحرف: كمررت بهندٍ جالسةً، أو من المضاف إليه، بشرط:

أن يكون المضاف هو العامل في الحال: نحو: ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس: ٤] فـ«جميعًا» حال من الكاف، وناصبه «مرجع».

أو يكون جزءَ المضاف إليه؛ ليصح إسقاطه نحو: ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ [الحجرات: ١٢]، ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا ﴾ [الحجر: ٤٧] فـ«لحم» و«صدور» بعض ما أضيفا إليه، ولهذا يصح إسقاطهما بأن يقال: أن يأكل أخاه، ونزعنا ما فيهم.

أو يكون مثلَ جزئه في صحة إسقاطه نحو: ﴿ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [النحل: ١٢٣] فـ«حنيفًا» حال من «إبراهيم» لأنه / يصح أن يقال: أن اتبع إبراهيم، بحذف المضاف[2]. ٢٥٢/ب

وأجاز الفارسي[3] والغزني[4] -كبعض البصريين- مجيئه منه بلا شرط، (والجمهور[5]: بشرط كون محل المضاف إليه رفعًا أو نصبًا)[6].

---

(١) سقط من (ج)، وفي الشذور (٢٤٥): «وقد يؤنث لفظها، فيقال: (حالة) قال الشاعر:

على حالة لو أن في القوم حاتما ** على جوده لظن بالماء حاتم»

(٢) في نسخ التحقيق «المضاف إليه» وهو خطأ؛ لأن المحذوف المضاف.

(٣) انظر الأشموني (٢/ ١٧٩)، المساعد (٢/ ٢٥).

(٤) في (ب) «العربي» وهو تحريف، وانظر الارتشاف (٢/ ٣٤٨)، والمساعد (٢/ ٢٥).

(٥) انظر المرجعين السابقين.

(٦) سقط من (ب).

وقيل: لا يكون لغير الفاعل أو المفعول، وما خالف ذلك أُوِّلَ به، كـ﴿ وَهَـٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ [هود: ٧٢] فـ«شيخا» حال من «بعلي» وهو مفعول معنى، تقديره أشير إلى بعلي أو أنبه عليه، و«زيد في الدار جالسا» فـ«جالسا» حال من الضمير المستتر في الظرف، وهو فاعل في المعنى[(١)].

والمراد بالمفعول ما يعم نائب الفاعل، كـ«ضُرِب زيد قائما» بل المراد به وبالفاعل ما يعم المعنوي منهما، كما فُهِم من تأويل «هذا بعلي»، ولهذا صح مجيئه من نحو اسم «كان، وليت».

وقد رَسَمَه بقوله: (الحَالُ وَصْفٌ) بالفعل كاسم الفاعل ونحوه، أو بالقوة كالجملة والجامد، وأصل الوصف: ما دل على حدث وصاحبه، أي: على مصدر وذات قام بها المصدر، كـ«قائم» يدل على ذات اتصفت بالقيام (ذُو انْتِصَابِ) لفظا أو محلا بعامل صاحبه فقط، ولا يعمل فيه غيره على الأصح[(٢)]، ولهذا كان لا يأتي على الأصح[(٣)] من المبتدأ [خلافًا لسيبويه[(٤)]][(٥)]؛ لأن الابتداء عامل ضعيف فلا يعمل في شيئين، فإذا دخل عليه ناسخ يعمل في الحال، كـ«كان، وكاد» وأخواتها و«ليت، ولعل، وكأن» على الأصح[(٦)] في الجميع جاء منه، وإنما يعمل فيه الإشارة[(٧)] والتمني ونحوه إذا كان عاملاً في صاحبه، وإلا فلا. وهو (آتِ) حال كونه (مُفَسِّرًا لِمُبْهَمِ الهَيْئَاتِ) أي هيئات ما هو له وصفاته التي هو عليها وقت حصول الفعل.

---

(١) في (ب) «المعنى ليس»، والقائل بهذا التأويل يمنع مجيء الحال من المبتدأ والخبر، والنصوص صريحة بذلك.

(٢) انظر المساعد (٢/ ٣٩)، الهمع (٤/ ٣٥، ٣٦).

(٣) وهو اختيار ابن الحاجب في (أماليه) والسخاوي في (سفر السعادة) كما ذكر البغدادي في شرح أبيات المغني (٢/ ١٨٢، ١٨٣)، وإليه ذهب الأخفش كما سيأتي، وابن هشام في المغني (٢/ ٤٣١).

(٤) (١/ ٢٦٠، ٢٦١، ٢٧٢، ٢٧٦)، وتجويز سيبويه لذلك على وجه ضعيف عنده، كما قال ابن جني في الخصائص (٢/ ٤٩٢).

(٥) عن (ب).

(٦) انظر شرح الألفية للمرادي (٢/ ١٥٥)، الارتشاف (٢/ ٣٥٢).

(٧) منع السهيلي عمل الإشارة والتنبيه في الحال. نتائج الفكر (٢٢٩، ٢٣٠).



(وَإِنَّمَا يُؤْتَى بِهِ) فضلةً، أي: بعد تمام جزئي الجملة، سواء أصح المعنى بحذفه، كلقيتك راكبا، أم لا، نحو: ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ [الإسراء: ٣٧] إذ لو حذف «مرحا» لفسد المعنى، ولا يكون إلا (مُنَكَّرًا).

ولا يجوز تعريفه خلافًا ليونس[١] والبغداديين مطلقًا، والكوفيين[٢] فيما تضمن معنى الشرط كـ«زيد المحسنَ أفضلُ منه المُسِيءَ»[٣] أي: إن كانا محسنًا أفضل منه إن كانت مسيئًا، فإن ورَدَ مُعَرَّفًا أُوِّلَ بالمنكَّر، كجاء وحْدَه، أي: / متوحدًا أو منفردًا، و«فَعَلَهُ جُهْدَه، وطاقَتَه»[٤] أي جاهدًا ومطيقًا، و«رجعَ عودَه عَلَى بَدْئِه»[٥] فـ«عوده» حال، أي: عائدًا أو راجعًا، و«على بدئه»[٦] تبيين، أي: متعلق بمحذوف وجوبًا استؤنف للتبيين، (ولك رفعه فاعلاً بـ«رجع» أو مبتدأ خبره الظرف، والجملة حال، و«جَاءُوا قَضَّهم بقضيضِهم»[٧] أي: متكاملين، ولك إتباعه الواو تأكيدًا، وكـ«مررت بهم ثَلاثَتَهم» إلى «عشرتَهم»[٨] أي: مستوعَبين، وقيل: هو ظرف[٩]، وتميم تتبعه ما قبله تأكيدًا[١٠]، و«تفرقوا أيادِيْ سَبَا»[١١] بسكون الياء، وترك همز سبا، أي: متمزقين)[١٢]، و«ادْخُلوا الأَوَّلَ فالأَوَّلَ» أي: مترتبين

٢٥٣/أ

(١) انظر الشرح الكبير (١/ ٣٣٧)، الهمع (٤/ ١٨).

(٢) راجع: شرح الألفية للمرادي (٢/ ١٣٧)، الأشموني (٢/ ١٧٢)، الهمع (٤/ ١٨).

(٣) انظر المقتضب (٣/ ٢٣٧)، ابن يعيش (٢/ ٦٣).

(٤) انظر المقتضب (٣/ ٢٣٧)، ابن يعيش (٢/ ٦٣).

(٥) في (ب) «يده» وانظر (ص٢٤٥/ ب).

(٦) في (ب) «يده» وانظر (ص٢٤٥/ ب).

(٧) الميداني (١/ ١٦١).

(٨) أي مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم ... وكذلك إلى العشرة. انظر سيبويه (١/ ١٨٧).

(٩) أي منصوب على الظرفية، حكى ذلك الكسائي. انظر الارتشاف (٢/ ٣٤٠، ٣٤١).

(١٠) انظر سيبويه (١/ ١٨٧)، والرضي (١/ ٢٠٣).

(١١) الميداني (١/ ٢٧٥).

(١٢) سقط من (ب).

واحدًا بعد واحد، ولك رفعه بدلاً من الواو، أو فاعلاً لمحذوف[1]، و«أقبلوا الجمَّاءَ الغَفِير، أو الغفيرة»[2] أي جميعًا (وأصله: بَيْضَة الحديد)[3]، ومنه «كلمتُه فاهُ إلى فِيَّ»[4] ونحوه مما سيأتي[5]، فـ«أل» زائدة[6]، والإضافة[7] معنوية مخصصة، وقيل: لفظية منوية الانفصال.

(وكلها على الأصح[8] أسماء نابت عن مصادر نابت عن الوصف، والمجرور تبيين، أو أصله: جاعلاً فاه، فحذف «جاعلا» فنابه معموله، فانتصب بـ«كَلَّم»[9]، أو لا نيابة وعامله الحال المحذوفة)[10].

واختلف في «وحده»[11]:

هل هو اسم مصدر للتَّوَحُّدِ أو الاتِّحاد[12]؟

أو مصدر لهما محذوف الزوائد؟

---

(١) قال أبو حيان في ارتشافه (٢/ ٣٣٩): «... وإذا قيل: دَخَلُوا الأوَّلُ فالأوَّلُ، بالرفع كان بدلاً من الضمير، فلو قلت: ادخلوا الأولُ فالأولُ، بالرفع فليس بدلاً، بل على إضمار فعل، دَلَّتْ عليه الأوَّل، تقديره: ليدخل الأولُ فالأولُ» وانظر الكتاب (١/ ١٩٨، ١٩٩).

(٢) انظر: الصحاح (غفر) (٢/ ٧٧١)، الميداني (٢/ ٣٧١)، اللسان (٥/ ٢٧)، القاموس (٢/ ١٠٣).

(٣) سقط من (ب)، وقوله: «وأقبلوا الجماء الغفير»، إلى قوله: «الحديد» تقدمت في نسخة (ج) بعد قوله: «استؤنف للتبيين» والمراد ببيضة الحديد: الخُوذَةُ تكون على شكل بيضة النعام، يغطى بها الرأس لحمايته، وتسمى أيضًا بيضة الرأس. انظر اللسان (بيض) (٧/ ١٢٥)، الميداني (٢/ ٣٧١).

(٤) انظر (ص٢٤٥/ ب).

(٥) انظر (ص٢٥٦/ أ).

(٦) زائدة فيما كانت فيه نحو: «ادخلوا الأول فالأول».

(٧) فيما كان فيه إضافة نحو: «تفرقوا أيادي سبا».

(٨) وهو مذهب سيبويه في الكتاب (١/ ١٩٦).

(٩) وإليه ذهب الفارسي. راجع الهمع (٤/ ١١).

(١٠) سقط من (ب).

(١١) للإمام السبكي رسالة في هذا سماها «الرِّفْدَة فِي مَعْنَى وحْدَهْ».

(١٢) ينظر الكتاب (١/ ١٨٦).



أو مصدر لا فعل له أصلاً[1]؟ أو مصدر لفعل من لفظه مجرد؟ وهو الأصح[2]، فقد حكى الأصمعي[3]: وَحَدَ يَحِدُ[4]، كوعد يعد[5]، ونصبه فيها على الحال.

أو مصدر وقع بدلا من فعله، أي: يَحِدُ وَحْدَه[6].

أو مصدر على حذف مصدر مضاف من لفظ عامله، أي «مجيء وحده» ونصبه فيهما على المفعول المطلق.

أو ظرف وقع حالاً، والأصل: «على وحده»[7]، ويؤيده قولهم: «جلسا على وحدهما»[8] و«جلسوا على وحدهم» وقولهم: «زيد وحده» بالنصب، مع انه خبر لا حال، أي: هو موضع الوحدة[9]، اللهم إلا أن يجعل من باب «زيد سَيْرًا سَيْرًا» وعدم التكرار شذوذ، أو نصبه بجائز الحذف، ولا شذوذ.

---

(١) وذلك كالأخوة. تنظر الرقدة في معنى وحده (ص٤٦٨)، والهمع (٤/ ٢٠)، والصبان (٢/ ١٧٢).

(٢) راجع شرح الألفية للمرادي (٢/ ١٣٦، ١٣٧).

(٣) عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع الباهلي (١٢٢-٢١٦، أو ٢١٠، أو ٢١٣، أو ٢١٥، أو ٢١٧هـ).

أحد أئمة اللغة والنحو، تمتع بحافظة ممتازة، وروى عن أبي عمرو بن العلاء، وغيره، قدم بغداد في أيام هارون الرشيد، وتوفي بالبصرة، من مصنفاته: «الأجناس» في أصول الفقه، و«كتاب اللغات» و«كتاب الخراج». الفهرست (١/ ٥٥، ٥٦)، نزهة الألباء (١٥، ١٧٢)، إنباه الرواة (٢/ ١٩٧، ٢٠٥)، النجوم الزاهرة (٢/ ١٩٠).

(٤) أي: انفرد بنفسه.

(٥) انظر: شرح الألفية للمرادي (٢/ ١٣٧)، الارتشاف (٢/ ٢٤٠).

(٦) القول الأول لهشام. ينظر ابن يعيش (٢/ ٦٣)، الارتشاف (٢/ ٣٤٠).

(٧) وعليه يونس، وهشام في أحد قوليه. ينظر اللسان (٣/ ٤٤٩)، الارتشاف (٢/ ٣٤٠)، المرادي (٢/ ١٣٦)، الأشموني (٢/ ١٧٢).

(٨) انظر الارتشاف (٢/ ٣٤٠)، الهمع (٤/ ٢٠).

(٩) أجازه يونس ومنعه الخليل. انظر البصريات (١/ ٦٥٩)، وشرح المرادي (٢/ ١٣٦).

ولم يُسمع جره إلا بـ«على» فقط[١]، أو بالإضافة في قولهم في المدح: «هو نَسِيجُ وَحْدِهِ»[٢]، و«قَرِيعُ وَحْدِهِ»[٣] و«رجلُ وَحْدِهِ» وهذا قليل، وفي الذم: «هو جُحَيْشُ وحدِهِ»[٤]، و«عُيَيْرُ[٥] وحدِهِ[٦]» مصغرين.

ويلزم الإفراد والتذكير، وإنما يثنى ويجمع ويؤنث المضاف والضمير[٧]، وشذ تثنيته في قولهم: «جلسا على وحديهما» و«قلت ذلك وحدينا»[٨] وهو في كل ذلك مؤول بالنكرة، أي: نسيجُ إفرادٍ، وقلته منفردين.

(وَغَالِبًا يُؤْتَى بِهِ) مشتقًا من المصدر منتقلاً: أي وصفا غير ملازم لصاحبه، بل تارة يوجد وتارة يزول (مُؤَخَّرًا) / عن صاحبه وعامله معًا، (كَجَاء زيدٌ راكبًا مَلْفُوفًا) فـ«راكبا» حال من ٢٥٣/ب «زيد» وهو مشتق من الركوب، ومنتقل لأنه قد يركب وقد لا يركب، ومؤخرًا كما ترى، و«ملفوفا» حال أخرى[٩] منه، أيضًا، فتكون من الحال المتعددة، أو حال من ضميره المستتر في «راكبا» فيكون من الحال المتداخلة، وهو أيضًا مشتق من «اللفّ» ومنتقل، ومؤخر، (ولك في الأصح[١٠] جعله نعتًا لـ«راكبا».

---

(١) كما في المثالين السالفين.

(٢) انظر اللسان (نسج) (٢/ ٣٧٦)، الجمل للزجاجي (١٨٩)، البصريات (١/ ٤٢٩، ٦٦٠).

(٣) القريع: السيد. انظر اللسان (قرع) (٨/ ٢٦٧)، الرضي (١/ ٢٠٣).

(٤) انظر: ابن يعيش (٢/ ٦٣)، الرضي (١/ ٢٠٣)، البصريات (١/ ٤٢٩، ٦٦٠، ٦٦١).

(٥) في (ب) «غير».

(٦) في (ب) «واحده» وانظر المراجع السابقة.

(٧) العبارة قلقة لم يتحرر لي مراده من قوله «المضاف»، ولو قال: «... المضاف إليه وهو الضمير» لزال الإشكال.

(٨) ينظر اللسان (وحد) (٣/ ٤٤٩).

(٩) في (ب) «آخر».

(١٠) وهو مذهب الفارسي وجماعة. انظر الارتشاف (٢/ ٣٥٨).



وفي تعدد الحال من واحد خلاف، فالأخفش وابن جني[١] وابن مالك[٢] وقوم نعم[٣]، كالخبر والنعت، والفارسي[٤] وابن عصفور[٥] وقوم لا، كالظرف، مع أن سيبويه[٦] يجيز تعدد الظرف من نوع إن كان الثاني أخص، وكسرت اليوم بكرة، لقولهم: «سِير يومُ الجمعة غدوةً» برفع «يوم» بالنيابة ونصب «غدوة» فلو كان بدلاً لتبعه، ففي الحال شبه من الخبر والنعت؛ لأنها كالخبر وصف في المعنى[٧]، ومن الظرف لأنها مثله قيد[٨]، وفي تأويل مجرور بـ«في»)[٩].

(وَقَدْ ضَرَبْتُ عَبْدَهُ مَكْتُوفَا) فـ«مكتوفا» حال من «عبده» لا غير بدلالة المقام، وهو أيضًا مشتق من الكَتْفِ، ومنتقل، ومؤخر.

وقد تكون لازمة: ويجب ذلك إن كانت جامدة، غير مؤولة بمشتق «كهذه جُبَّتُك خَزًّا»[١٠] أو كانت مؤكدة، كـ﴿ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾ [مريم: ٣٣][١١]، ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾ [النمل: ١٩][١٢]، أو دلّ عاملها على تجدد، كـ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء: ٢٨] و«جاءتْ بِهِ أُمُّه أَكْحَلَ».

---

(١) انظر الارتشاف (٢/ ٣٥٨).

(٢) شرح الكافية (٢/ ٧٥٤).

(٣) وهو مذهب جمهور النحاة. انظر الرضي (١/ ٢٠٠)، البحر (٤/ ٢٠٠).

(٤) انظر شرح الألفية للمرادي (٢/ ١٦٠)، الهمع (٤/ ٣٧).

(٥) المقرب (١/ ١٥٥).

(٦) سبق توثيقه في (ص٢٢٩/ أ).

(٧) أي: لصاحبها كما أن الخبر وصف للمبتدأ، وأما شبهها بالنعت ففي التقييد. ينظر التصريح (١/ ٣٨٥)، والمراد بالتقييد أن الحال قَيْدٌ في عاملها كالنعت الذي هو قَيْدٌ للمنعوت، ومن ثم قيل: الحال وصف لصاحبها قيد في عاملها.

(٨) فقولك: جلست عند المعلم، يُفْهَم أنك مقيد بالوجود في ذلك المكان، وكذا الحال إذا قلت: ضربت اللص مكتوفًا، فقد قيدت الضرب بتلك الهيئة.

(٩) ما بين القوسين سقط من (ب).

(١٠) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٧٣١)، المساعد (٢/ ٩)، الفرائد الجديدة (١/ ٤٣٥).

(١١) والحال في الآية مؤكدة لعاملها، وإنما كانت لازمة لأن الحياة لا تتم بغير البعث.

(١٢) والحال مؤكدة لعاملها، وإنما كانت لازمة لأن الضحك لا يوجد دون تبسم.

وقد تقدم على صاحبها المرفوع: كجاء راكبًا زيد، والمنصوب: كركبت مسرجًا الفرس، خلافًا للكوفيين[١] فيهما، والمجرور بالحرف، خلافًا للجمهور[٢] فيما جر بحرف غير زائد، ومنه ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴾ [سبأ: ٢٨]، وكذا المجرور بالإضافة: إن كان المضاف وصفًا عاملاً في المضاف إليه، كزيد ملتوتًا شاربُ السويقِ الآنَ أو غدًا، قاله ابن مالك[٣].

وقد يجب تقديمها عليه: كأن حصر هو، كما جاء راكبا إلا زيد، و«إنما جاء راكبًا هو» أو اشتمل على ضمير يعود إلى مُلابِسها، كجاءَ زَائِرَ هندٍ أَخُوهَا.

وقد يجب تأخيرها عنه، كأن حُصِرَتْ هي: كإنما جاء زيد راكبا، أو استعملت في تعجب: كما أحسنَ هِنْدًا متجردةً، وأَحْسِنْ بها متجردةً، أو كانت من ضمير متصل: كجئته راكبًا، أو كانت مؤكدة له عند بعضهم[٤]: كأَتَى القَوْمُ قَاطِبَةً.

(وَقَدْ يَجِيءُ) خلافًا للجرمي[٥]، والكسائي[٦]، والفراء[٧] مطلقًا[٨]، وللأخفش[٩] في

---

(١) إلا أنهم يوافقون البصريين في جواز تقديم حال المرفوع إن كان مضمرًا نحو ﴿ خُشَّعًا أَبۡصَٰرُهُمۡ يَخۡرُجُونَ ﴾ [القمر: ٧] قال ابن مالك في شرح الكافية (٢/ ٧٤٩): «... وبعض النقلة يزعم أن الكوفيين لم يمنعوا تقديم حال المرفوع عليه إلا إذا تأخر هو ورافعه عن الحال نحو: (راكبا جاء زيد)...».
انظر شرح التسهيل (١/ ٣٤٠، ٣٤١)، الرضي (١/ ٢٠٦)، المساعد (٢/ ٢٢، ٢٥)، الهمع (٤/ ٢٦، ٢٧).

(٢) ينظر شرح التسهيل (٢/ ٣٣٦).

(٣) قال في شرح العمدة (٤٢٤): «... وبعض النحويين أجاز ذلك فيما إضافته غير محضة نحو: هذا شاربُ السويقِ ملتوتًا الآن؛ لأن المضاف في تقدير التنوين، فيجوز مع تقديره ما يجوز مع وجوده، نحو: هذا ملتوتًا شاربٌ الآن، والمنع عندي أولى».
وانظر شرحه للتسهيل (٢/ ٣٤٢)، والهمع (٤/ ٢٥).

(٤) انظر: الفرائد الجديدة (١/ ٤٤٧)، الصبان (٢/ ١٨٦).

(٥) انظر: شرح المرادي (٢/ ١٥٢)، الارتشاف (٢/ ٣٤٩)، المساعد (٢/ ٢٦)، التصريح (١/ ٣٨١).

(٦) انظر: الارتشاف (٢/ ٣٥٠).

(٧) انظر: الارتشاف (٢/ ٣٥٠).

(٨) سواء كانت الحال من اسم ظاهر أم من مضمر.

(٩) انظر: شرح المرادي (٢/ ١٥٢)، التصريح (١/ ٣٨١)، الهمع (٤/ ٢٨).

نحو: راكبا زيد جاء، ولسائر الكوفيين[١] في الآتية من اسم ظاهر[٢] (قَبْلَ الكَلَامِ أَوَّلا) أي: تتقدم على عاملها فعلا كان أو غيره، وتقديمها عليه:

إمَّا وَاجِبٌ، نحو: كيف جاء زيد؟ لأن «كيف» لها الصدر، وإنما تقع خبرًا لمبتدإ -ولو في الأصل- / فلا يُستغنى عنها، وحيث كانت فضلة تقع حالا كالمثال، و﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٨] أي: على أي حال، أو: في أي حال تكفرون، أو مفعولاً مطلقًا، ويحتمله الآية والمثال. ٢٥٤/أ

وإمَّا مُمْتَنِعٌ: بأن كانت جملةً مقرونةً بالواو: كجئت والشمس طالعة.

وعن الكسائي[٣] والفراء[٤] وهشام[٥] جواز تقديمها مطلقًا، وعن الجمهور جوازه إن عمل فيها الفعل دون غيره كالمثال.

أو مؤكدةً لعاملها: كـ﴿ وَلَّىٰ مُدْبِرًا ﴾ [النمل: ١٠]، أو لمضمون جملة قبلها: كزيد أبوك عطوفًا.

أو كان عاملُها صلةً لـ«أل» كالجائي مسرعًا زيد، أو لحرف مصدري: كيَسُرُّني ما تجيء مقبلا، أو مقرونًا بلام قسم متصلة به: كوالله لأقومن طائعًا، أو بلام الابتداء المتصلة به في غير خبر «إنَّ»: نحو: لأقومُ طائعًا.

أو كان نعتًا: -على ما قاله ابن مالك[٦]- كـ«مررتُ برجلٍ ذاهبةٍ فرسُهُ مكسورًا سرجُها»[٧] أو ناقصًا: كأصبح زيد وقد أفطر أبوه صائما، أو صفةً لا تتصرف: كاسم التفضيل إذا لزم الإفراد والتذكير، كزيد أكفأهم ناصرا.

---

(١) ينظر الإنصاف (١/ ٢٥٠، ٢٥٢).

(٢) أي في الحال الآتية من اسم ظاهر (صاحبها اسم ظاهر) لا مضمر.

(٣) انظر: الهمع (٤/ ٣٠).

(٤) راجع الارتشاف (٢/ ٣٥٠)، الهمع (٤/ ٣٠).

(٥) انظر المرجعين السابقين.

(٦) راجع المساعد (٢/ ٢٦)، الهمع (٤/ ٢٩).

(٧) من أمثلة سيبويه (١/ ٢٦٣).

أو مُفْهِمًا للتشبيه: كزيد مثلُك شجاعًا، والحال من الكاف، أو من ضمير «زيد» المستتر في «مِثْل» لتأويلها بمماثلك.

أو فِعْلاً غير متصرف كفعلِ التَّعجب، ونعم، وبئس، وليس.

أو غير فعل كاسمِ الفِعْل: كهيهات زيد راكبا.

والمصدرِ: كيعجبني ركوب الفرس مسرجا.

والإشارةِ: كتلك هند متجردةً، وقيل: لا تعمل الإشارة فيها، بل عاملها وصاحبها مقدران، أي: انظرها متجردة[1].

والتَّمنِّي: كليت زيدًا محسنًا أخوك، وأجاز الزمخشري تقديمها على «ليت».

والتَّرَجِّيّ: كلعله أميرًا أبوك.

والتَّشْبِيهِ: نحو كأنه مُسْفِرًا قَمَرٌ.

والتنبيهِ: كـ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ﴾ [هود: ٧٢]، وقيل: لا يعمل فيها التنبيه، وهو الأصح[2]؛ لئلا يختلف عاملها وعامل صاحبها.

والامتناعِ: قالوا: «لولا رأسُكَ مدهونًا»[3] بناء على أن الرفع بـ«لولا» لتضمنها معنى «امتنع» فهو فاعل معنى، والحال منه، وعلى الأصح هو حال من المستتر في الخبر المحذوف[4].

وقال الأخفش: «لم تلفظ العرب بحال بعد مرفوع «لولا» كما لم تلفظ بخبره لأنها خبر معنى»[5] أي إلا شذوذًا كالمثال.

والظَّرْفِ المُسْتَقَرّ نحو: ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾ [المدثر: ٤٩] فمعرضين حال من

---

(١) الذاهب لهذا القول السهيلي، راجع (ص٢٥٢/ ب).

(٢) وهو مذهب أبي العافية. انظر المساعد (٢/ ٢٩)، والسهيلي راجع (ص٢٥٢/ ب).

(٣) حكاه الكسائي عن العرب، انظر الارتشاف (٢/ ٣٥١)، المغني (٢/ ٤٣١)، شرح أبيات المغني (١١٩/٥).

(٤) بناء على رأي البصريين الذين يرون المرفوع بعد «لولا» مبتدأ، وخبره محذوف، كما سيأتي في (ص٢٩٨/أ).

(٥) انظر الجنى الداني (٥٤٣)، المغني (١/ ٢٧٣).



«هم» المجرور باللام، وناصبها ما فيه من معنى الاستقرار، فصاحبها إذن عاملها أو جزء عاملها، وهو عجيب، وكأنه / جاز لأن العامل حقيقة إنما هو المتعلق المحذوف وأما نحو: ٢٥٤/ب زيد في الدار أو عندك قائما، فـ«قائما» حال من ضمير الاستقرار المستتر فلا إشكال فيه.

والاستفهامِ: فقيل: يعمل مطلقًا، (فمنه: مَنْ ذَا بالفناءِ قاعدًا؟ فـ«مَنْ» مبتدأ خبره «ذا» و«قاعدًا» حال من «ذا» منصوب بـ«من» و«بالفناء» متعلق بـ«قاعدًا» أو حال من فاعله المستتر فيه، أو حال أخرى من «ذا» أو هو الحال و«قاعدا» حال من ضمير الاستقرار المستتر فيه أو «ذا» مبتدأ مؤخر خبره «مَنْ» فَنَصْبُ الحال بالإشارة، وفي «بالفناء قاعدًا» الأوجه السابقة، أو «مَنْ» مبتدأ خبره «ذا» بمعنى الذي، و«بالفناء» صلته و«قاعدًا» حال من ضمير الاستقرار، أو هو مرفوع خبرًا لمحذوف والجملة صلة، والظرف متعلق به، أو حال من ضميره، أو «مَنْ ذَا» اسم مركب مبتدأ، خبره «بالفناء» و«قاعدًا» حال من ضمير الاستقرار، أو هو الخبر فيرفع، والظرف متعلق بِهِ، أو حال من فاعله، فالوجوه أربعة عشر فتأمل)[1].

وقيل: إن أُريدَ به التعظيم[2]، كـ:

يــا جارتَــا مــا أَنْــتِ جَــارَهْ ....[3]

---

(١) ما بين القوسين سقط من (ب).

(٢) قاله ابن مالك تبعًا للفارسي. انظر شرح العمدة (٤٣٣)، والإيضاح (٢١٤)، وإيضاح الشعر (٢٥٣، ٢٥٤)، ٣٥٢، ٤٦٩).

(٣) .... ** بَانَتْ لِتَحْزُنَنَا عُفَارَهْ

للأعشى.

وهو مطلع قصيدة يهجو بها شيبان بن شهاب الجحدري، وبعده:

تُرْضِيكَ مِنْ دَلٍّ وِمِنْ ** حُسْنٍ مُخَالِطُهُ غَرَارَه

يا جارتا: يروى (يا جارتي). ما أنت: يروى (ما كنت) فما نافية ولا شاهد حينئذ في البيت. جارة: جارة الرجل زوجته التي تجاوره في المنزل، عفاره: امرأة يحتمل أن تكون هي الجارة وغيرها، الدل: التدلل وهو إظهار الجرأة على الزوج في تغنج. ويروى (أرضتك من حسن ومن دل ...) الغرارة: التصابي وحداثة السن. ديوانه (١٥٣، ١٦١)، الإيضاح (٢١٤)، إيضاح الشعر (٢٥٣، ٢٥٤)، ابن يعيش (٣/ ٢٢)، شرح العمدة (٤٣٣)، الشذور (٢٥٧)، الأشموني (٣/ ١٧)، الخزانة (١/ ٥٧٨، ٥٨٠).

فـ«جارة» حال من «أنت» منصوب بـ«ما» الاستفهامية؛ لما فيها من معنى التعظيم، أي عظيمة أنت في حال الجوار، أو هي تمييز.

واسمِ الجِنْسِ: المراد به التعظيم، كـ«أَنتَ الرَّجلُ عِلْمًا»[1] فـ«علما» حال من الضمير المستتر في «الرجل» على الصحيح[2]؛ لأنه بمعنى الكامل لا من «أنت» ويحتمل التمييز بل هو أحسن.

والمشبهِ بهِ: وعن الكسائي[3]: جوازُ تقديمها عليه كـ«زيد زهير شعرًا»[4] أي: مثل زهير، فـ«شعرًا» حال من ضمير «زيد» المستتر في «زهير» لتأويله بالمشتق، ويحتمل كونه تمييزًا لـ«مِثْل» المحذوفة، أو حالاً من ضمير مستتر فيها.

و«أمّا»: كـ«أما عِلْمًا فعالم»[5] أي مهما يذكر في حال علم فهو عالم، فصاحب الحال نائب الفاعل، ونسبة العمل إلى «أما» مجاز.

وتسمى هذه عوامل معنوية؛ لتضمُّنِها معنى الفعل دون حروفه، وكما لا تعمل متأخرة لضعفها، لا تعمل محذوفة خلافًا للمبرد[6].

وإمَّا جَائِزٌ: وهو فيما عدا ذلك، بأن كانت مفردًا، أو جملة خالية من الواو، وعاملها فعل متصرف، أو صفة تشبهه، ولا معارض مما مر، نحو: ﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾ [القمر: ٧].

.... وهــــذا تحملــين طليــــق[7]

---

(١) انظر: التسهيل (١٠٩)، الارتشاف (٢/ ٢٤٣).

(٢) راجع التصريح (١/ ٣٧٥)، الهمع (٤/ ١٥).

(٣) انظر المساعد (٢/ ٢٩).

(٤) انظر: التسهيل (١٠٩)، الارتشاف (٢/ ٢٤٤)، المغني (٢/ ٤٣٩).

(٥) انظر: الجنى الداني (٤٨٥)، التصريح (١/ ٣٧٤).

(٦) صرح المبرد في غير موضع من المقتضب بعدم جواز تقدم الحال على عاملها المعنوي، ومنه يؤخذ عدم إجازته حذف العامل المعنوي وبقاء عمله في الحال، فهو يقول: «فإن كان العامل غير فعل -ولكن شيء في معناه- لم تتقدم الحال على العامل لأن هذا شيء لا يعمل مثله في المفعول. وذلك قولك: زيد في الدار قائمًا، ولا تقل: زيد قائمًا في الدار ...» المقتضب (٤/ ١٧٠)، وانظره (٣/ ٣٦)، (٤/ ١٩١، ١٩٢).

(٧) تقدم في (ص١٥٤/ أ).

أي: وهذا طليق محمولاً لك.

ولَطَائِعًا أقوم، وإنَّ زيدًا مسرعًا لذاهبٌ، وتالله لعلى الله متوكلاً أعزمُ، ومسرعًا جئتُ[1].

وقد يُحذف، أي: عاملها إما جوازًا لدليل حالي، كقولك للمسافر: «راشدًا مهديًا»[2] أو «مُصَاحَبًا مُعَانًا»[3] أي: تذهب، وللقادم من نحو حج: «مأجورًا»[4] أي: رجعت، وللمعترض في أمر: «معترضًا لما لا يعنيه»[5] أي: دنا منه، وللمحدث: «صادقًا» أي: نطقت.

أو قالي[6]: نحو: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾ [القيامة: ٣، ٤] ٢٥٥/أ أي: نجمعها قادرين، وكقولك: مسرعًا، لمن قال: كيف / سرت؟ وراكبًا[7] لمن قال: لم تَحُجَّ، أي: لم أحج راكبًا.

وإمَّا وُجُوبًا، وهو في مواضع:

١. الحال المؤكدة لجملة على الصحيح فيه، كما سيأتي[8].

٢. النائبة عن الخبر -خلافًا لابن الحاج[9]- كضَرْبِي زيدًا قائمًا.

---

(١) في (ب) «حيث تذهب».

(٢) انظر: الارتشاف (٢/ ٣٦٠)، المساعد (٢/ ٣٧).

(٣) المفصل (٦٥)، الارتشاف (٢/ ٣٦٠).

(٤) الارتشاف (٢/ ٣٦٠)، المساعد (٢/ ٣٧)، الأشموني (٢/ ١٩٣).

(٥) سيبويه (١/ ١٣٧)، المفصل (٦٥)، ابن يعيش (٢/ ٦٨)، والرواية فيها «متعرضا لعنن لم يعنه».

(٦) كذا في نسخ التحقيق، والصواب «مقالي».

(٧) في (ب) «ركبا».

(٨) في (ص٢٥٨/أ).

(٩) انظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٣٤).

أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي (... - ٦٤٧، أو ٦٥١هـ).

يعرف بابن الحاج، نحوي مشارك في بعض العلوم، قرأ على الشَّلَوْبين وأمثاله، وله على كتاب سيبويه إملاء، ومصنف في الإمامة، وفي علم القوافي، ومختصر خصائص ابن جني، وله حواش على الإيضاح، وغير ذلك. توفي بأرض (بَسْكَرة) قاعدة بلاد الزَّاب. إشارة التعيين (٤٧، ٤٨)، بغية الوعاة (١/ ٣٥٩، ٣٦٠)، =

٣. الواقعة بدلا من اللفظ بالفعل في توبيخ نحو: «أقائمًا وقد قعدوا؟» أو غيره نحو: «عائذًا بالله» أي: أتقوم قائمًا؟ وأعوذ عائذًا، فهي مؤكدة للفظ عاملها الواجب حذفه، والصحيح[١] أنه مقيس بنوعيه.

٤. المبيّنة لزيادة أو نقص بتدريج: ولو في غير ثمن على الصحيح كـ«تصدق بدينار فأكثر» و«أعطه درهمًا ثم أقلّ» و«أخذته بدرهم فزائدًا، أو صاعدًا، أو رافعًا»[٢]، و«اشتريته بدرهم[٣] ثم سافلاً، أو ناقصًا، أو نازلاً».

ولا يُعطف بغير الفاء و«ثُمَّ» وهو من عطف الجمل، أي: فذهب الثمن أو الدرهم صاعدًا أو زائدًا أو سافلاً، فهي حال مؤسِّسَة، أو: فصعد صاعدًا، وسفل سافلاً، فهي مؤكِّدة للفظ عاملها، أو: فارتفع صاعدًا، أو زائدًا، وانحط ناقصًا، أو سافلاً، فهي مؤكِّدة لمعنى عاملها.

وقيل: المجرور حال والمنصوب معطوف عليه عطف مفرد، أي كائن بدرهم فرافعًا، أو سافلاً[٤].

وقيل: هو مصدر مؤكِّد، جاء بصورة اسم الفاعل، أي: فزاد زيادة وسفل سفولاً[٥].

٥. في نحو: «هنيئًا لك مَرِيئًا»[٦] أي: أدام الله تعالى، أو ثبت لك ما أنت فيه هنيئًا، فهي حال مبينة، أو ليهنك ما أنت فيه هنيئًا، وليَمْرَأْك مرئًا، فهي حال مؤكِّدة، وندر إفراد «مريئا» عن «هنيئا» وقاسه بعضهم.

وإذا قلت: «هنيئًا لك الولدُ» فرفع «الولد» عند السيرافي[٧]: بالفعل المحذوف، و«هنيئًا» حال منه، وهو الأرجح، وعند الفارسي[٨]: بـ«هنيئًا» نفسه فلا ضمير فيه، وهو بدل من فعله.

=

كشف الظنون (٧٠٦، ٨٩٣)، معجم المؤلفين (٢/ ٦٤).

(١) انظر (ص٢٤٢/ ب، ٢٤٣/ أ).

(٢) انظر: ابن يعيش (٢/ ٦٨)، شرح العمدة (٤٣٩)، والفرائد (١/ ٤٥٢).

(٣) في (ب) «بدراهم».

(٤) انظر الارتشاف (٢/ ٣٦١).

(٥) انظر المرجع السابق.

(٦) انظر سيبويه (١/ ١٥٩، ١٦٠)، التصريح (١/ ٣٩٣).

(٧) انظر البحر (٣/ ١٦٨)، الدر المصون (٣/ ٥٧٧).

(٨) انظر: المرجعين السابقين.

وقيل: نصب «هنيئًا» ونحوه على المصدر النائب عن فعله كـ«سقيا لك»(١).

٦. في المَثَلِ وشبْهِهِ، إذا وردت بلا عامل، / نحو: «حَظِيِّينَ بَنَاتٍ، صَلِفِينَ كَنَّاتٍ»(٢) أي ٢٠٥/ب «عُرِفْتُمْ» أو نحوه، و«الكَنَّةُ»: بالتشديد امرأة الابن أو الأخ(٣)، ونصب «بنات» و«كنات» على التمييز المحوَّل عن الفاعل كما سيأتي(٤).

(وَقَدْ يَجِيءُ جَامِدًا) إما بلا تأويل: بأن كانت موصوفة نحو: ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ [مريم: ١٧]، أو دالة على عدد نحو: ﴿ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [الأعراف: ١٤٢] أو [كانت](٥) نوعًا لصاحبها: كـ«هَذَا مالُكَ ذَهَبًا»(٦) أو فرعًا له: «كهذا حديدك خاتمًا» أو أصلاً له: «كهذا خاتمك حديدًا» ومنه: ﴿ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾ [الإسراء: ٦١] إلا أن صاحب الحال حذف، أي خلقته، أو دلت على تفصيل: -بإهمال الصاد(٧)- كـ«هَذَا بُسْرًا أطيبُ منه رُطَبًا»(٨) أي هذا في حال كونه بسرًا أطيب من نفسه في حال كونه رطبًا، فـ«هذا» مبتدأ خبره «أطيب» والحالان منصوبان بـ«أفعل» فالأول من ضميره المستتر فيه، والثاني من الضمير المجرور بـ«من».

وقيل: حالان من فاعل «كان» تامة صلة لـ«إذ» في الماضي ولـ«إذا» في المستقبل، أي: هذا إذا كان حال كونه بسرًا، أطيب منه إذا كان حالَ كونِه رُطبًا(٩).

---

(١) انظر الإملاء (١/ ١٧٤)، والارتشاف (٢/ ٢١٨).

(٢) في (ب) «كبنات» والحظيّ: من له حظوة ومكانة عند صاحبه، يقال: حظي فلان عند الأمير إذا وجد منزلة ورتبة، والصّلف: ضِدُّه، وأصل الصلف قلة الخير، ويضرب هذا المثل في أمر يعسر طلب بعضه، ويتيسر وجود بعضه. الميداني (١/ ٢٠٩)، شرح العمدة (٤٣٩)، شرح المرادي (٢/ ١٧٢).

(٣) في (ج) «والأخ» وانظر اللسان (كنن) (١٣/ ٣٦٢).

(٤) في (ص٢٥٩/أ).

(٥) عن (ب).

(٦) انظر: الأوضح (٢/ ٢٩٩)، الهمع (٤/ ١٣)، الفرائد الجديدة (١/ ٤٣٥).

(٧) وإعجامها أيضًا.

(٨) انظر: الأوضح (٢/ ٢٩٩)، الهمع (٤/ ١٣)، الفرائد الجديدة (١/ ٤٣٥).

(٩) وبه قال المبرد في المقتضب (٣/ ٢٥١)، وابن السراج في أصوله (١/ ٢٢٠)، (٢/ ٣٥٩)، وغيرهما انظر: التصريح (١/ ٣٨٤)، وعلى هذه المسألة كلام نفيس في بدائع الفوائد لابن القيم (٢/ ١١٩، ١٣٠)، وفي الأشباه والنظائر (٤/ ٢٦٥).

وقيل: خبران لـ«كان» ناقصة صلة لـ«إذ» أو «إذا»[(١)].

وكـ«هذَا عَنَزَةً مثلُه رُمحًا»[(٢)] و«هذا بسرًا هو رُطَبًا»[(٣)] أي: مثله رطبا، والأصح[(٤)] أنهما حالان من فاعل «كان» تامة صلة لـ«إذ» أو «إذا».

وقيل: خبران لـ«كان» ناقصة كذلك.

وابن مالك[(٥)]: حالان معمولان للتشبيه نفسه، فالثاني من الضمير البارز، والأول من الضمير المستتر في التشبيه؛ لأن معناه: هذا بسرًا مماثل لنفسه رطبا، ففي «مماثل» ضمير المبتدأ.

وبعضهم الأول: معمول للإشارة، أو التنبيه، والثاني: للتفضيل أو التثنية[(٦)].

وإمّا (مُؤَوَّلاً) بالمشتق: وهو الغالب، كأن دلَّت على تشبيه[(٧)]: كبدا زيد قمرا، أي: كقمر، أي: جميلا، وكَرَّ أسدا، أي: كأسد، أي شجاعًا، ومنه نحو: «وقع المصطرعان عِدْلَيْ عَيْرٍ[(٨)]» أي مثلهما.

أو على مفاعلة من الجانبين: كـ«بعته يدًا بيدٍ»[(٩)] فـ«يدا» حال من الفاعل والمفعول معًا، و«بيد» بيان، / فيتعلق بمحذوف استؤنف للتبيين، أي: متقابِضَين، و«كلمتُه فاهُ إلى فِيّ»[(١٠)] ٢٥٦/أ فـ«فاه» حال منهما، و«إلى فِي» بيان، أي: متشافهين، وكذا «جاورتُه منزِلَه إلى منزِلي»[(١١)] أي:

---

(١) نسبه أبو حيان في ارتشافه (٢/ ٣٥٣) إلى بعض أصحابه.

(٢) العَنَزَة: عصا في قدر نصف الرمح أو أكثر فيها سنان مثل سنان الرمح، يتوكأ عليها الشيخ الكبير. اللسان (عنز) (٥/ ٣٨٤).

(٣) مثالان لإجراء التشبيه -بأداة التشبيه أو بدونها- مجرى أفعل التفضيل. انظر: الرضي (١/ ٢٠٨، ٢٠٩)، الارتشاف (٢/ ٣٥٤).

(٤) راجع شرح أبيات المغني (٦/ ٣٢٩، ٣٣٢).

(٥) التسهيل (١١٠)، شرح العمدة (٤٣٧).

(٦) وقيل غير ذلك راجع المغني (٢/ ٤٣٩، ٤٤٠).

(٧) في (ج) «شبيه».

(٨) في (ج) «عين» وهو خطأ، وعدل العَيْر: نصف حمله. انظر شرح الكافية الشافية (٢/ ٧٣٠).

(٩) انظر (ص٢٤٥/ ب).

(١٠) راجع (ص٢٤٥/ ب).

(١١) انظر الارتشاف (٢/ ٣٣٥)، المساعد (٢/ ١١).

متقاربين و«حادثته[١] ركبتَه إلى ركبَتِي»[٢] أي: متحاذيين أو متلاصقين، وقاس عليه هشام[٣]، ويجوز رفعه مبتدأ، خبره المجرور، والجملة حال، بل هو القياس.

وكذا إذا نكرت، فقلت: فمًا لفمٍ، وركبةً إلى ركبةٍ، و«ناضلته قوسًا عن قوسٍ»[٤] أو عطفت: كـ«صارعتُه جبهتَه وجبهتِي»[٥] و«جاورتُه بيتَه وبيتِي» فالوجهان أيضًا، والواو حينئذ بمعنى حرف الجر، فتاليها معطوف لفظًا، تبيين أو خبر معنى، كـ«بعته الشاء شاة ودرهم»[٦] أي بدرهم.

أو على ترتيب: كـ«ادخلوا رجلاً رجلاً»[٧] أي: مترتبين، و«علمته الحساب بابًا بابًا»[٨] أي: مرتَّبًا مفصلاً، والأصح أن الجزأين منصوبان بالعامل؛ لأن الحال مجموعها.

وقيل: الثاني تأكيد للأول[٩].

وقيل: صفة له[١٠].

وقيل: معمول له[١١]؛ لأنه لما وقع حالاً جاز أن يعمل، فعليه: هو حال من ضمير مستتر في الأول.

---

(١) في (أ) «جاريته»، وفي (ج) «حارته».

(٢) انظر الارتشاف (٢/ ٣٣٥)، المساعد (٢/ ١١).

(٣) في (ب) «ابن هشام» وهو خطأ، ومما قاسه هشام: ماشيته قدمي إلى قدمه، وكافحته وجهه إلى وجهي. انظر التسهيل (١٠٨)، الرضي (١/ ٢١١)، المساعد (٢/ ١٠).

(٤) انظر الارتشاف (٢/ ٣٣٥).

(٥) انظر الارتشاف (٢/ ٣٣٥).

(٦) انظر الرضي (١/ ٢٠٨).

(٧) انظر الرضي (١/ ٢٠٨)، شرح المرادي (٢/ ١٣٤).

(٨) انظر شرح الكافية الشافية (٢/ ٧٣١).

(٩) وبه قال الزجاج. انظر: الارتشاف (٢/ ٣٣٤)، المساعد (٢/ ٩)، التصريح (١/ ٣٧٠)، الهمع (٤/ ١٢).

(١٠) قاله ابن جني، والفارسي في أحد قوليه. انظر المراجع السابقة.

(١١) قاله الفارسي، وهو قوله الثاني، انظر: المساعد (٢/ ٩).

وقيل: هو محذوف العاطف(١)، وهو الفاء أو «ثم» خاصة، إذ لا يعطف بغيرهما ههنا.

أو على سعر: كـ«بعته مدًّا بدرهم» أي مسعرًا.

ومن المؤول: المصدر الواقع حالاً كـ«جاء بغتةً»، و﴿ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، و﴿ وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [الأعراف: ٥٦] وهَلُمَّ جرًّا، أي: باغتا(٢)، وساعيات، وخائفين، وطامعين، وجارّين.

وقيل: أي ذا بغتة، وذوات سعي، وذوي خوف وطمع، وذا جرّ(٣).

أو حال كونه يبغت بغتة(٤).

أو حال كونه باغتًا بغتة.

أو مجيء بغتة بالإضافة(٥).

أو مجيئًا بغتة، بجعله نعتًا لمصدر محذوف.

أو هو مصدر معنوي، بتضمين عامله معناه، فضمن «جاء» و«يأتين» و«ادعوا» وهلم، معنى «بغت» و«يسعين» و«خافوا» وجر، أي بغت بغتة(٦).

أو مصدر مؤكد لعامله المحذوف، والجملة مؤكدة لما قبلها؛ لتضمنها معناه، أي: جاء

---

(١) انظر الارتشاف (٢/ ٣٣٤، ٣٣٥).

(٢) في (ج) «باغيا».

(٣) وعلى هذا القول هي أحوال على حذف مضاف. انظر الفرائد الجديدة (١/ ٤٣٦).

(٤) فهو مصدر لفعل مقدر من لفظه، والجملة هي الحال، وهو مذهب الأخفش والمبرد كما في ابن يعيش (٢/ ٥٩)، الرضي (١/ ١٩٢)، الارتشاف (٢/ ٣٤٢)، الأشموني (٢/ ١٧٣)، التصريح (١/ ٣٧٥)، الهمع (٤/ ١٥).

وما نسبوه إلى المبرد من أنه يعرب المصدر مفعولاً مطلقًا هو خلاف ما في المقتضب (٣/ ٢٣٤)، فهو يرى أن المصدر يقع حالاً، بل قاسه خلافًا لغيره كما سيذكره الشارح، وعلق الصبان (٢/ ١٧٣)، على هذا التناقض بقوله: «لعل له قولين، أو المراد قاس وقوع المصدر في هذا الموضع، وإن لم يكن نصبه على الحال عنده».

وبعد سنوات تبين أن له قولين في المسألة، فما نسب إليه ابن عنقاء هنا يفهم من كلام المقتضب (٣/ ٢٣٤): «... وكذلك جئته ماشيًا، ... فالتقدير: أمشي مشيًا».

(٥) فهو مصدر على حذف مصدر. انظر الأشموني (٢/ ١٧٣)، الهمع (٤/ ١٥)، الصبان (٢/ ١٧٣).

(٦) وهو مذهب أهل الكوفة. انظر المراجع السابقة، والأشباه والنظائر (٣/ ٢٢٤).

بغت بغتة، فهو من باب «قعدت جلوسًا» عند الجمهور، وعلى هذه الستة هو مفعول مطلق.

والأصحُّ[1] أنه على كثرة وروده لا ينقاس إلا في ثلاث مسائل: بعد «أما»: كـ«أمَّا عِلْمًا فعالم»[2] تقوله لمن يصف عندك شخصًا بعلم وغيره / مُنْكِرًا وصَفْهُ بغير العلم، ومثله: «أما نُبْلاً فلا نبل له، وأما فضلاً فذو فضل». ٢٥٦/ب

وبعد خبر شُبِّهَ بِهِ مبتدؤه: كـ«هو زهير شِعْرًا، وحاتم جُودًا، وعنترة إِقْدامًا، ويوسف حُسْنًا»[3].

وعبد خبر مقرون بلام الكمال: كـ«أنت الرجل علمًا، أو أدبًا، أو إكرامًا».

وقاسه المبرد فقيل: مطلقًا[4]، وقيل: فيما كان نوعًا للفعل[5] كـ«جئتك سرعة أو رجلة» والزجاج[6]: فيما دل عليه الفعل، وكان مصدرًا كجئت إسراعًا، دون سرعة، ومنع الجمهور مطلقًا قياسه.

وأجاز ابن جني[7] مجيء «أن» الناصبة للفعل بصلتها حالاً كجاء زيد أن يركب أي ركوبًا أي راكبًا.

وقد يجيء ظرفًا: كـ«نظرت الهلالَ بين السحاب» و«خرج زيد في قومه» ويتعلق بكون عام واجب الحذف، هو وحده الحال حقيقة في الأصح[8]، أي كائنًا أو مستقرًا، وقيل: أي يكون أو يستقر.

وقد يجيء جملةً خبريةً: خالية من دليل الاستقبال، كالسين وسوف ونواصب الفعل

---

(١) وهو مذهب ابن مالك وابنه. التسهيل (١٠٩)، الأشموني (٢/ ١٧٣).

(٢) انظر (ص٢٥٤/ ب).

(٣) انظر: الرضي (٢/ ٢١٠)، المغني (٢/ ٤٣٩)، الارتشاف (٢/ ٣٤٤)، المساعد (٢/ ١٤).

(٤) راجع التصريح (١/ ٣٧٥)، الهمع (٤/ ١٥).

(٥) وهو المشهور عنه، بل هو صريح كلامه في المقتضب (٣/ ٢٣٤، ٢٦٩)، (٤/ ٥٩٩).

(٦) انظر الارتشاف (٢/ ٣٤٢).

(٧) انظر: الارتشاف (٢/ ٣٤٣)، الهمع (٣/ ١٧).

(٨) راجع المغني (٢/ ٤٤٧)، التصريح (١/ ٣٨٨).

والتمني والترجي ومن الفاء مطلقًا، ومن واو يليها مضارع مثبت أو منفي بـ«لا» ومن معنى التعجب، واقعةً موقع مفرد مشتملةً على رابط يربطها، وهو الضمير، أو الواو، أو اسم ظاهر نائب عن الضمير، وهو قليل.

فإن بدئت بمضارع خالٍ من «قد» مثبت، كـ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾ [المدثر: ٦] فـ«تستكثر» حال من فاعل «تمنن» أو منفي بـ«لا» نحو: ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ ﴾ [الصافات: ٢٥] أو بـ«ما» نحو:

عَهِدْتُكَ مَا تَصْبُو[1] ....

أو بماضٍ بعد «إلاّ»: كـ«ما جاء إلا قال خيرًا» أو قبل «أو» نحو: لأضربنه ذَهَبَ أو مكث، أو كانت مؤكدة كالخليفة أبو بكر قد علمه الناس، أو اسمية معطوفة على حال أخرى نحو: ﴿ فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾ [الأعراف: ٤] تعين[2] الضمير وامتنعت الواو.

وإن بدئت بمضارع مقرون بـ«قد» لزمت الواو نحو: ﴿ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ ﴾ [الصف: ٥].

وإلا ربطت بالواو فقط نحو: ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ [يوسف: ١٤]، أو بالضمير فقط، / كـ﴿ ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ [البقرة: ٣٦]، أو بهما كـ﴿ خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، (ويضعف حذف ضمير المبتدأ، كجئت قائم، أي وأنا قائم)[3]. ٢٥٧/أ

---

(١) .... وفيكَ شَبِيبةٌ ** فمالك بعد الشَّيْبِ صبًّا متيمًا

لم أعرف قائله. عهدتك ما تصبو: أي تميل إلى الجهل. ويروى (عهدتك لا تصبو).

المتيم: من تيمه الحب، أي: استعبده وأذله.

شرح التسهيل (٢/ ٣٦٠)، الأوضح (٢/ ٣٥٤)، المساعد (٢/ ٤٤)، الأشموني (٢/ ١٨٩)، التصريح (١/ ٣٩٢)، الهمع (١/ ٢٤٦).

(٢) جواب الشرط: «فإن بدئت بمضارع ...».

(٣) سقط من (ب).

وأوجب ابن جني[1] في الاسمية الضمير مع الواو فقدَّره حيث لم يوجد، أي: ونحن عصبة عند أكله.

وشرط المصدَّرة بماض مثبت متصرف عند الجمهور اقترانه بـ«قد» ولو مقدرة[2]، والأصح[3] منع اشتراطه كـ﴿ هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ [يوسف: ٦٥]، ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء: ٩٠] جاء زيد وقام أبوك، وهم يقدرون «قد» فيها، ومنه على الأرجح: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهْلَ قَرْيَةٍ ٱسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا ﴾ [الكهف: ٧٧] فاستطعما حال من ألف «أتيا» مستطعمين أهلها.

وقيل[4]: نعت سببي للقرية أي: قرية مُسْتَطْعَمٍ أهلها ببناء «مستطعم» للمفعول وهو سهو؛ لأن السببي ما رفع ظاهرًا أو ضميرًا بارزًا بشرطهما السابق[5]، ولا كذلك هنا، ويضعف جعله نعت «أهل» أو حالاً منه، أو جواب «إذا»[6].

وأجاز الفراء[7]: وقوع الإنشاء حالاً بلا تأويل، وتأوله غيره على حذف القول العامل في الإنشاء، أو على حذف الحال مدلولاً عليه بالإنشاء، أو على تأويله بالخبر حيث أمكن[8].

---

(١) كذا نسب إليه أبو حيان في الارتشاف (٢/ ٣٦٦)، والأسيوطي في الهمع (٤/ ٤٨)، وغيرهما، إلا أن مفاد كلامه في سر الصناعة (٢/ ٦٤١، ٦٤٢) يقضي بخلاف ما نسب إليه، إذ يقول: «... قولك: جاء زيد وعمرو يقرأ ... جاز استغناء هذه الجملة عن ضمير يعود منها إلى صاحب الحال مِنْ قِبَل أن الواو ربطت ما بعدها بما قبلها، فلم تحتج إلى أن يعود منها ضمير على الأول ليرتبط به آخر الكلام بأوله، وإن جئت به فيها فحسن جميل ...».

(٢) وهو مذهب البصريين ومن تبعهم من متأخري المغاربة، لأنهم لا يجيزون وقوع الماضي حالاً إلا مع «قد» أو كان وصفًا لمحذوف فإنه يجوز أن يقع حالاً. راجع الإنصاف (١/ ٢٥٢، ٢٥٨).

(٣) وهذا مذهب الكوفيين والأخفش. انظر المرجعين السابقين.

(٤) قول ابن هشام في المغني (٢/ ٤٢٨، ٤٢٩).

(٥) في باب النعت (ص٢١١/ ب).

(٦) بهذا الأخير قال أبو البقاء العكبري في الإملاء (٢/ ٤٠٣).

(٧) انظر شرح المرادي (٢/ ١٦٥).

(٨) راجع المغني (٢/ ٥٨٤، ٥٨٥).

وقد تحذف جوازًا، وهو الأصل فيها؛ لأنها فضلة كما مرَّ، إلا إن عرض ما يمنع من حذفها.

ككونها جوابًا لسؤال، كـ«راكبًا» لمن قال: كيف جئتَ؟ أو لغيره، كـ«مسرعًا» لمن قال: لم تذهبْ، أي: لم أذهب مسرعًا، أو مقصودًا حصرُها، كلَمْ أَعُدْهُ إلا حَرَضًا، بمهملتين فمعجمة، أي: مشرفًا على الهلاك، أو نائبة عن خبر، كضربي زيدًا قائمًا، أو منهيًا عنها، كـ﴿ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ ﴾[النساء: ٤٣]، ولا تذهب راكضًا، أو مُخِلاً حذفها بالمعنى، كـ﴿ وَمَا خَلَقۡنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا بَٰطِلٗاۚ ﴾[ص: ٢٧].

(وَصَاحِبُ الحَالِ الَّذِي تَقَرَّرَا) وهو الذي الحال وصف له في المعنى، كـ«زيد» من نحو: جاء زيد راكبًا، و«الهلال» من نحو: هذا الهلال بين السحاب (مَعْرِفَةٌ) أي: حقه التعريف؛ لأنه في المعنى مخبر عنه.

(وقَدْ يجِي)ء (مُنَكَّرَا) إمَّا بِلا مُسَوِّغٍ، وهو قليل، وقاسه سيبويه[(١)]، ومنه الحديث: «صلى رسول الله ﷺ قاعدًا / وصلى وراءه قومٌ قِيَامًا»[(٢)] و«جئت عليًا رضي الله تعالى عنه وبين يديه ٢٥٧/ب قَرَنْفُلٌ مَكْتُوبًا»[(٣)] بمثلثة فموحدة، أي مجموعًا، وقولهم: «لَهُ عَلَيَّ مِائَةٌ بِيضًا»[(٤)] جمع أبيض، وقراءة إبراهيم بن أبي عبلة[(٥)] ﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمۡ كِتَٰبٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٞ ﴾[البقرة: ٨٩] إن علق الظرف بـ«جاء»[(٦)].

---

(١) في كتابه (١/ ٢٧٢) قال: «... ومثل ذلك: مررت برجل قائمًا، إذا جعلت الممرور به في حال قيام، وقد يجوز على هذا: فيها رجل قائمًا، وهو قول الخليل رحمه الله ...».

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (١/ ١٦٩) في كتاب الأذان، باب إنما جعل الإمام ليؤتم به، عن عائشة، برواية «فصلى جالسًا وصلى وراءه قوم قيامًا فأشار إليهم أن اجلسوا ...».

ومسلم في صحيحه (٢/ ١٩)، في كتاب الصلاة، باب ائتمام المأموم بالإمام، بروايات متعددة ولا شاهد فيها.

(٣) رواه ابن منظور بالرفع «مكتوب» ولم أر هذا القول عند غيره. اللسان (كتب) (١/ ٧٠٢).

(٤) الرواية المشهورة: «عليه مائة بيضا» انظر سيبويه (١/ ٢٧٢)، المساعد (٢/ ١٧)، الأشموني (٢/ ١٧٦).

(٥) وأُبي، بنصب «مصدقًا». انظر البحر (١/ ٣٠٣)، والدر المصون (١/ ٥٠٤).

(٦) انظر الإملاء (١/ ٥٠).

وإمَّا بِمُسَوِّغ، وهو كثير مقيس باتفاق، كأن وقع بعد نفي: كـ«ما جاءني رجلٌ فاسقًا» أو نهي: كـ: «لا يبغِ[1] رجلٌ مُسْتَسْهِلاً»[2].

أو استفهامٍ: نحو:

يـا صـاح هـل حُـمَّ عَـيْشٌ باقيًـا ... .[3]

أو تخصصٍ بإضافةٍ: نحو: ﴿ فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً ﴾ [فصلت: ١٠] أو بوصف: ومنه قراءة «إبراهيم» إن جُعِل الظرف نعتًا لـ«كتاب» وحينئذٍ يجوز كون الحال من ضمير الاستقرار المستتر في الظرف، أو بمعمول غير مضاف إليه: كعجبتُ من ضربٍ أخوكَ شديدًا، ومن جلوس أمامَ الخطيب طويلاً، أو عطف على ما فيه مسوغ: كهولاء رجل كريم وقوم راكبين، أو عطف عليه ما فيه مسوغ: كهؤلاء ناس وزيد منطلقين، أو كان الوصف به على خلاف الأصل: كـ«مررتُ بِبُرٍّ قفيزًا بدرهم، وبماء قعدةَ رجلٍ»[4] أو امتنع كونه صفةً: نحو: ﴿ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٠٨] فإن «إلاّ» والواو، يمنعان من الوصفية على الصحيح[5]، أو تأخر كجاءني قائمًا رجل، وأما نحو:

لِمَيَّـــــةَ مُوحِـــــشًا طَلَـــــلُ ....[6]

---

(١) في (ب) «يبغ».

(٢) اقتباس من كلام ابن مالك في الألفية (ص٣٠).

(٣) .... فترى ** لنفسك العُذْرَ في إبعادِهَا الأَمَلاَ

نسب إلى رجل من طيء، ولم يسم.

حُمَّ: قُدِّرَ. والبيت مفرد في مراجعي: الأوضح (٢/ ٣١٦)، شرح ابن عقيل (١/ ٥١١)، المساعد (٢/ ١٨)، العيني (٣/ ١٥٣)، الأشموني (٢/ ١٧٦)، التصريح (١/ ٣٧٧)، الهمع (١/ ٢٤٠).

(٤) انظر سيبويه (١/ ٢٧٢).

(٥) لم ير الزمخشري وأبو البقاء واحدًا من «إلا» أو «الواو» مانعًا من الوصفية. انظر المغني (٢/ ٤٣٢).

(٦) .... ** يـلـــوحُ كـــأنّه خِـــلَلُ

نسب لكثير عزة.

مية: اسم امرأة، ويروى (لعزة) وهي امرأة كان يحبها كُثَيِّر، ولا يبعد أنه كنى بمية عن عزة تمويها وتصنعًا، الموحش: القفر الذي لا أنيس به. الطلل: ما شخص من آثار الديار، الخلل: بطائن كانت تغشى بها أجفان =

فالأصح بل الصحيح[1] أن الحال من الضمير المستتر في الظرف لا من «طلل» لما مر أن المبتدأ لا يجيء منه الحال[2]، وشذ قولهم: «لولا رأسُك مدهونًا»[3] (وتقدم تخريجه)[4].

وكل ما صح الابتداء به صح مجيء الحال منه إذا لم يكن مبتدأ، فليقس على ما أمكن من المسوغات السابقة ثَمَّ.

تنبيه: تنقسم الحال[5] إلى متنقلةٍ: -وهو الغالب- ولازمةٍ: نحو ﴿ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴾ [الزمر: ٧٣] لأن الخلود لازم لأهل الجنة، ويجب لزومها في ثلاث مسائل كما مرَّ[6].

وإلى مقصودةٍ: -وهو الغالب- ومُوَطِّئَةٍ: وهي الجامدة / الموصوفة، كجاء زيد رجلاً محسنًا، ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ [مريم: ١٧]. ٢٥٨/أ

وإلى مُقَارِنَةٍ في الزمان: -وهو الغالب- وماضيةٍ: وهي المحكية كجاء زيد أمس راكبًا، ومُقَدَّرَةٍ: وهي المستقبلة «كمررت برجلٍ معه صقرٌ صائدًا بِهِ غدًا»[7] أي: مقدرًا أو مريدًا الصيد به غدًا، ومنه: ﴿ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴾ أي: مقدرًا، أو مرادًا خلودكم فيها، إذا دخلتموها في الآخرة.

(وإلى مترادفةٍ: أي متعددة، لصاحبها حال أخرى، «كهذه جبتُك خَزًّا مفرَّجة[8]»،

= السيوف. والبيت مفرد في ديوانه (٥٠٦)، سيبويه (١/ ٢٧٦)، الخصائص (٢/ ٤٩٢)، ابن يعيش (٢/ ٥٠)، المغني (١/ ٨٥)، الشذور (٢٤، ٢٥٣)، العيني (٣/ ١٦٣)، الأشموني (٢/ ١٧٤)، التصريح (١/ ٣٧٥)، (٢/ ١٢٠)، شرح أبيات المغني (٢/ ١٨١، ١٨٥).

(١) انظر: الرضي (١/ ٢٠٤)، التصريح (١/ ٣٧٥).

(٢) في (ص٢٥٢/ ب).

(٣) راجع (ص٢٥٤/ أ).

(٤) سقط من (ب).

(٥) ينظر تقسيم ابن هشام لها في المغني (٢/ ٤٦٤) وما بعدها.

(٦) في (ص٢٥٣/ ب).

(٧) من أمثلة سيبويه (١/ ٢٤١)، والمبرد في المقتضب (٣/ ٣٦١)، (٤/ ١٢٢).

(٨) في اللسان (فرج) (٢/ ٣٤٤): «الفروج: الفتي من ولد الدجاج ... والقباء، وقيل: الفروج قباء فيه شق من خلفه».

ومتداخلةٍ: صاحبها في حال أخرى، كـ﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم ﴾ [الأنبياء: ٢] الآية، فـ«استمعوه» حال من فاعل «يأتي» أو مفعوله، و﴿ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾ من فاعل «استمعوه» و«لاهية» من فاعل «يلعبون» فهي متداخلة، أو من فاعل «استمعوه» فمتعددة، وقس عليه)[١].

وإلى مبيِّنَةٍ: وتسمى المؤسسة أيضًا، وهي التي لا يستفاد معناها إلا بها، ومُؤَكِّدةٍ: بأن كان يُفْهم معناها بدونها، إما لعاملِها لفظًا ومعنًى: كقم قائمًا، و﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ [النساء: ٧٩] أو معنى: فقط كـ﴿ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [العنكبوت: ٣٦]، ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾ [النمل: ١٩]، ﴿ وَلَّىٰ مُدْبِرًا ﴾ [النمل: ١٠]، وإما لِصَاحِبِها، نحو: ﴿ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس: ٩٩]، فـ«جميعًا» حال من («من»)[٢] الموصولة، والعموم مفهوم منها لأنها مِنْ صِيَغِهِ، أو حال من «كلهم» فالعموم فيه واضح، ونحو ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا ﴾ [الأنعام: ١٥٣] إذ صراطه تعالى مستقيم أبدًا، ومنه «جاء القومُ طُرًّا أو قَاطِبةً أو كَافَّةً»[٣] وهذه الألفاظ تلازم النصب على الحال[٤].

وقيل: على المفعول المطلق، لعامل من لفظها محذوف[٥]، وإضافتها من لحن الخواصّ.

وإِمَّا لجملةٍ: مركبة من معرفتين جامدتين؛ لبيان يقينٍ: كـ«زيد أبوك عطوفًا[٦]» أو فخرٍ نحو: أنا زيد موصوفًا، أو تصاغرٍ: كيارب أنا عبدك فقيرًا إلى عفوك، أو تعظيم: كهو عليّ -رضي الله تعالى- عنه إمامًا، أو تحقيرٍ: كهو الحَجَّامُ مأخوذًا، أو وعيدٍ: نحو: «أنا فلانٌ متمكنًا مِنْكَ فاحذر غَضَبِي»[٧].

---

(١) سقط ما بين القوسين من (ب).

(٢) سقطت من (ب).

(٣) انظر المقتضب (٣/ ٢٣٨).

(٤) نقل ذلك ابن برهان عن النحويين. انظر التصريح (١/ ٣٧٩)، الصبان (٢/ ١٧٨).

(٥) حكاه أبو حيان في البحر (٧/ ٢٨١)، دون عزو.

(٦) انظر: شرح المرادي (٢/ ١٦٣)، الأشموني (٢/ ١٨٥).

(٧) انظر المساعد (٢/ ٤٢).

وعاملها محذوف وجوبًا، أي: أَحُقُّه، أو أَعْرِفُه، أو أُثبِتُه، إلا مع «أنا» فتقديره: أحقُّ نفسي، أو أعرِفْنِي، أو أعلمْنِي، أو مع «أنت»: فأَحُقُّك، أو أعْرِفُكَ، أو أعلَمُكَ، أو هو: «أَحُقُّه» ونحوه بضمير الغيبة في الجميع على ضعف، فالمحذوف صاحب الحال وعاملها والكلام جملتان ثانيتهما (مسأنفة من حيث الإعراب فقط، لانقطاعها عما قبلها لفظا مع ارتباطها به معنى)[1]، و«علم»[2] هنا بمعنى عرف فتتعدى لواحد فقط.

وقال ابن خروف[3]: عاملها المبتدأ، لتضمنِهِ / تنبيهًا، والزجاج[4]: عاملها الخبر؛ لتأويله ٢٥٨/ب بِمُسَمًّى، أي: زيد مسمى أبيك، وأنا مسمى زيد، وعليهما لا حذف، والكلام جملة.

---

(١) سقط من (ب)، ومكانه: «برمتها عند التحقيق حال من المذكور» وهذه العبارة مكتوبة أيضًا في نسخة (أ) ومشطوب عليها.

(٢) في قوله: «... أو أعلمني».

(٣) انظر التسهيل (١١٢)، شرح المرادي (٢/ ١٦٣).

(٤) انظر التسهيل (١١٢)، شرح المرادي (٢/ ١٦٣).



فصل فيه التمييز

ويُسمى المميز، والتبيين، والمبيِّن[1]، والتفسير، والمفسِّر أيضًا[2]، فالمصدر فيها بمعنى اسم الفاعل، وهو اسم نكرة فضلة يرفع إبهام اسم أو إجمال نسبة.

ويفارق الحال في أنه لا يكون جملة، أو شبهها من ظرف أو مجرور، ولا يتوقف عليه معنى الكلام بحال، ولا يتعدد، ولا يتقدم على عامله مطلقًا على الصحيح[3]، ولا يكون غالبًا إلا جامدًا، وقد يكون مشتقًا كـ«لله دره فارسًا»[4] وقيل: «فارسًا» حال.

والأصح[5] أنه قد يكون مؤكِّدًا سواء أكان تمييزَ مفردٍ نحو: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ [التوبة: ٣٦] أم تمييزَ نسبةٍ نحو:

ولقــد علمــتُ بــأنَّ ديــنَ محمــدٍ مِــنْ خــيرِ أديــانِ البريــةِ دينَــا[6]

وقد رَسَمَهُ بقوله: (تَعْرِيفُه اسْمٌ) صريح جامد غالبًا، ومشتق قليلاً، نكرة دائمًا فضلة (ذُو انْتِصَابِ) بالذات المبهمة: في تفسير الاسم، كـ«تسعين» في نحو: «تسعين نعجةً»[7]، وبالمسند من فعل أو شبهه كالمصدر، والوصف، ولو جامدًا مؤولاً، واسم الفعل في تفسير النسبة:

---

(١) وهي تسمية بصرية.

(٢) وهو اصطلاح كوفي. انظر معاني القرآن للفراء (١/ ٢٢٥، ٢٢٦).

(٣) وفاقًا لسيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين، وجوز التقديم الكسائي والمازني والمبرد محتجين بالسماع. انظر التسهيل (١١٥)، الأشموني (٢/ ٢٠٠، ٢٠٢)، شرح المكودي (٩٤).

(٤) سيبويه (١/ ٢٩٩)، شرح الوافية (٢١٧)، الرضي (١/ ٢٢٠).

(٥) وإليه ذهب ابن مالك في شرح الكافية (٢/ ١١٠٧)، وابن هشام في القطر (٢٤١)، والجمهور: لا يكون التمييز مؤكدًا. انظر الهمع (٤/ ٧٢)، والفرائد (١/ ٤٥٩).

(٦) لأبي طالب عبد مناف بن عبد المطلب، من أبيات له في مناصرة الرسول ﷺ تقدم بعضها مع ترجمته في (ص١٦١/أ).

وبهذا البيت استدل الشيعة وأكثر الزيدية على إسلام أبي طالب. وجمهور أهل السنة على خلافه.

انظر شرح الكافية الشافية (٢/ ١١٠٧)، القطر (٢٤٢)، العيني (٤/ ٨)، التصريح (٢/ ٩٦).

(٧) على تقدير «ملكت...» ونحوها، انظر متن الآجرومية بشرح دحلان (٢٤).

النسبة: كـ«الرجل» في نحو: «أنت الرجل علما» و«سرعان» في نحو: «سَرْعَانَ ذَا إِهَالَةً»[١].

وقيل: ناصب تمييز النسبة هو الجملة التي انتصب عن تمامها، وعزاه ابن عصفور للمحققين[٢] (فَسَّرَا، لِنِسْبَةٍ) بأن أزال إجمالها، وجعله ابن الحاجب مفسرًا لذات مقدرة[٣]، وهو أيضًا صحيح (أَوْ) لـ(ذَاتِ جِنْسٍ قُرِّرَا) بأن أزال إبهامها فهو قسمان:

الأول: تمييز النسبة وهو أقسام.

١. مُحَوَّل عن الفاعل صناعة (كَانْصَبَّ زيدٌ عَرَقًا) فإن أصله: انصبَّ عرقُ زيدٍ، فحول الإسناد عن الفاعل إلى المضاف إليه، فقيل: «انصب زيد» فحصل الإجمال في نسبة الانصباب إلى «زيد» من أي جهة هو؟ إذ ليس المقصود أن / ذاته هي المنصبَّة بنفسها، بل شيء فيها، فأتيت بالفاعل المحذوف، ونصبته على التمييز، وإنما فعل ذلك للتأكيد والمبالغة، لأن ذكر الشيء مجملا ثم مفصلاً أوقع في النفس من ذكره مفسرًا ابتداء، (وَ) مثله (قَدْ عَلاَ، قَدْرًا) أصله: علا قدره، فحول الإسناد عن الفاعل إلى الضمير، فارتفع فاعلاً، واستتر في عامله، فحصل الإجمال في جهة نسبة العلوّ إليه، فَأُتِيَ بالمحذوف، ونصب تمييزًا، ومثله ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] وكذا نحو: «أَحْسِنْ بِهِ عقلاً وأَكْرِمْ بِهِ أَبًا» إن كان الأب غير المجرور، أي: أحسن بعقله، وأكرم بأبيه، بناء على أن المجرور فاعل، والباء زائدة لازمة، وهو الأصح[٤]، ومنه

٢٥٩/أ

---

(١) انظر الميداني (١/ ٣٣٦)، المساعد (٢/ ٦١)، وسرعان: بمعنى سرُعَ والإهالة: الوَدَكُ. وأصل المثل: أن رجلاً كانت له نعجة، يسيل رُغَامُها من منخريها لهزالها، فقيل له ما هذا الذي يسيل؟ فقال: وَدَكُها أي: دسمها أو دهنها، فقال السائل: (سرعان ذا إهالة).

(٢) انظر: المقرب (١/ ١٦٣)، الشرح الكبير (١/ ٢٨٢).

(٣) فقال في شرح الوافية (٢١٧): «... وقد تكون الذات المبهمة باعتبار التقدير، وإنما يكون ذلك في النسب الإسنادية وشبهها، وفي النسب الإضافية، فالأول كقولك: طاب زيد نفسًا، لأنك لما قلت: (طاب زيد) احتمل أن تقصد نسبة الطيب إليه أو إلى جده أو إلى عمه أو غيره، فصار المنسوب إليه محتملاً، فإذا فُسِّر جرى كتفسير الذات المذكورة؛ لأن الباب واحد...» ثم قال: «و(دره وحسب زيد بطلا) توهم كثيرًا من النحويين أن هذا من باب تمييز الذات المذكورة كقولك: رطل زيتًا، وليس بمستقيم؛ لأنه ليس في قولك: لله در زيد فارسًا، وحسب زيد بطلاً، ذاتٌ مبهمةٌ تُفَسَّر».

(٤) راجع (ص١٧٥/أ).



نحو: «حَظِيِّنَ بَنَاتٍ، صَلِفِينَ كَنَّاتٍ»[١] أصله: حَظِيَّةٌ بناتُكم، صَلِفَةٌ كنَّاتُكم، فحول الإسناد للضمير المضاف إليه فارتفع واستتر ، فقيل: حَظِيِّنَ وصَلِفِينَ، ثم جيء بالمحذوف منصوبًا على التفسير، ومنه أيضًا على الأرجح نحو: «أنت الرَّجُل علمًا» وأصله: أنت الرجل أي: الكاملُ علمُه فحوّل الإسناد إلى الهاء، فارتفع واستتر في «الرجل» فانبهمت جهة نسبة الكمال إليه، فأتى بالمحذوف منصوبًا على التمييز للجهة، وعن ابن مالك[٢] وكثيرين «علمًا» حال كما مر[٣]، وعند ثعلب[٤]: مفعول مطلق مؤكَّد بتأويل «الرجل» بِوَصْفٍ مما بعده ففي «أنت الرجلُ علمًا» أي: العالم علمًا، وفي أنت الرجل أدبًا، أي: الأديب أدبًا.

٢. محول عن نائب الفاعل صناعة: -وقل من ذكره[٥]- كهذه الأرضُ غُرِسَتْ شَجَرًا، أصله غرس شجرها، فحول الإسناد إلى المضاف إليه، فاستتر ونصب النائب الأصلي تمييزًا، وكضرب زيد رأسًا.

قيل[٦]: ومنه قوله[٧]: «وتُسَنُّ -أي: الكسوف- جماعة، أي: تسن الجماعة فيها» انتهى، ويرد بأنه إن كان أصله: تُسَن الجماعة فيها -كما هو ظاهر صنيعه، بل صريحه- (فهو قلبٌ في العبارة على ما فيه لا تمييزٌ، إلا إن جُعِل تفسير معنى لا صناعة)[٨] وإن كان / أصله: تُسَنُّ جماعتها؛ لأنه الذي تقتضيه الصناعة، فالمعنى المراد يدفعه (إلا بِحَزَازَةٍ)[٩]؛ لأن المقصود أنه ٢٥٩/ب

---

(١) تقدم في (ص٢٥٥/ ب).

(٢) في التسهيل (١٠٩).

(٣) راجع (ص٢٥٤/ب).

(٤) انظر المساعد (٢/ ١٥).

(٥) ذكره أبو حيان في ارتشافه (٢/ ٣٧٨).

(٦) القائل محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة الرملي، من شيوخ الشام، وستأتي ترجمته.

(٧) صاحب المنهاج، انظر (ص٢٤١/ب)، ونص كلامه: «(وتسن جماعة) بنصبه على التمييز المحول عن نائب الفاعل، أي تسن الجماعة فيها».

(٨) سقط من (ب)، ومكانه: «فيكون محولاً عن مجرور بالحرف فهو خرق للإجماع».

(٩) سقط من (ب)، وفي (ج) أهمل الباء. و«الحزازة» وجع في القلب من غيض ونحوه. اللسان (حزز) (٥/ ٣٣٥).

يسن فعلها في الجماعة، فالصواب: أن نصبه على نزع الخافض الذي هو «في» واغتفر فيه التزام تنكيره وإسقاط الجار -مع كونه سماعيًا في الأصح[1]- طلبًا للتخفيف، لكثرة الاستعمال.

٣. محوَّل عن المفعول صناعة: وأنكره الشَّلَوْبِين[2]، والأُبَّذِي[3]، وابن أبي الربيع[4]، وقوم، وكأن الناظم تبعهم، كأصله[5]، ونحو: ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [القمر: ١٢] أصله: فجرنا عيون الأرض، فحول الإسناد عن المفعول إلى المضاف إليه، فقيل: فجرنا الأرض، فانبهمت جهة النسبة إلى الأرض فأتى بالمحذوف تمييزًا، وتأوله المانع على الحال المقدرة؛ لأنها إنما صارت عيونًا بعد التفجير، أو على بدل الاشتمال -لا البعض- على الصحيح[6] مع حذف الرابط، أي: عيونها، أو على إسقاط الجار أي بعيون.

---

(١) كما سيأتي في (ص٣٠٠/ ب).

(٢) انظر شرح المرادي (٢/ ١٨٣)، شرح اللمحة (٢/ ١٩١).

(٣) انظر: الارتشاف (٢/ ٣٧٨)، شرح اللمحة (٢/ ١٩١).

والأُبَّذِي: علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخشني (... - ٦٨٠هـ).

أبو الحسن، شيخ أبي حيان، ونسبته إلى (أُبَّذَة) بلدة في وسط الأندلس، نشأ بإشبيلية، ولازم الشَّلَوْبِين، وأبا الحسن الدباج، وكان إمامًا في النحو واللغة والأشعار، أملى على كتاب سيبويه تقاييد، وعلى الإيضاح، والجمل، ومشكل الأشعار الستة، والجزولية، وانتقل إلى (غرناطة) وأقرأ بها حتى وافاه الأجل، قيل: اسم جد أبيه عبد الرحيم.

الإشارة (٢٣٣، ٢٣٤)، البغية (٢/ ١٩٩).

(٤) البسيط (٢/ ١٠٨٤).

عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي (٥٩٩، أو ٥٩٠ - ٦٨٨هـ).

أبو الحسين بن أبي الربيع، من ذرية أمير المؤمنين عثمان بن عفان ﷺ، ولد في (إشبيلية) وأخذ عن الشلوبين وغيره، من آثاره: «البسيط» شرح لجمل الزجاجي، وتقييد على كتاب سيبويه، و«ملخص القوانين» في النحو. الإشارة (١٧٤)، البغية (٢/ ١٢٥، ١٢٦)، هدية العارفين (١/ ٦٤٩)، كشف الظنون (١٤٢٨، ١٨١٩).

(٥) متن الآجرومية.

(٦) لاشتمال عامله على معناه، اشتمالاً بطريق الإجمال. راجع (ص٢٢٨/ أ).

ومثله: غرست الأرض شجرًا أصله: غَرَسْتُ شَجَرَ الأرض، وما أحسنه عقلاً، أي: ما أحسن عقله، وأصله قبل النقل: حَسُن عقلاً، أي حسن عقله، فكان محولاً عن الفاعل.

٤. محول عن مبتدإٍ مضاف: كزيد سامي المنزل والرتبة ﴿وَلَكِنْ أَنتَ أَعْلَى﴾ منه (مَنْزِلاً) وأقصى منه رتبة، أصله: منزلُك أعلى من منزله، ورتبتُك أقصى من رتبته، فحول الإسناد عن المبتدأ المضاف إلى المضاف إليه، فارتفع مبتدأ، فقيل: أنت أعلى منه، وأقصى منه، فانبهمت جهة نسبة العلو والقصو للمخاطب، فأتيت بالمتبدإ المحذوف منصوبًا على التفسير، وقلت: أنت أعلى منزلاً، وأقصى رتبة، والمفضل عليه محذوف وهو المجرور بـ«من» فتمييز «أفعل» هنا غير ما قبله.

بخلاف نحو: دارُك أعلى منزلٍ، ورتبتُك أقصى رتبة، فإنه يجب فيه جر التمييز بإضافة «أفعل» إليه؛ لأن التمييز فيه نفس ما قبل «أفعل» إذ الدار هو المنزل نفسه، إلا إن أضيف إلى غير تمييزه، فيجب نصبه، كمنزلُك أعلى الأماكن منزلاً، ورتبتُك أقصى المناصب / رتبةً، وزيدٌ أفضلُ الناسِ رجلاً. ٢٦٠/أ

ومعيارُ الأول: أن يصح مكان «أفعَل» حلول فعل من لفظه، رافع لتمييزه فاعلاً، كأنت علا منزلك وقصت رتبتك، ويسمى السببي؛ لأنه الفاعل معنى لـ«أفعل» لا صاحبه.

وميعار الثاني: أن يصح مكان «أفعَل» حلول لفظة «بعض» مضافة إلى جمع تمييز «أفعل» كمنزلك بعض المنازل، ورتبتك بعض الرتب، فمنه: اللهم بلغ محمدًا ﷺ أقصى رتبةٍ وأعلى منزلٍ، لصحة قولك: اللهم بلغه بعض الرتب، وبعض المنازل، إلا أن فيه حَذْفَ الموصوف، أي: رتبةً أقصى رتبةٍ، ومنزلاً أعلى منزل، وحَذْفَ المفضل عليه أيضًا، لا من الأول؛ لامتناع قولك: اللهم بلغة قصت رتبته وعلا منزله، وهذا مجردُ معيارٍ وعلامةٍ لما ذكر لا معناه حقيقة، فلا محذور حيث لم يفهم معنى التفضيل.

(ولك جعل المعيار إضافة «أفعَل» بنفسه إلى الجمع كمنزلك أعلى المنازل، وبلغه أقصى الرتب)[1].

---

(١) سقط من (ب).

والحاصل: أن تمييز «أفعَل» إن كان غير ما قبله، وجب نصبه تمييزًا، كأنت أعلى منزلا، وأجاز أبو بكر ابن الأنباري[(١)] خفضَه، أو نفس ما قبله في المعنى، وجب خفضُه إجماعًا، كأنت أفضل فقيه، وأجل عالم، ما لم يضف لغيره تمييزه[(٢)] فينصب حتمًا، كأنت أفضل الرجال فقيهًا، وأجلهم عالمًا وعليه تقول: زيد أفضل أبٍ، بالخفض، إن كان هو الأب، وأبًا، بالنصب، إن كان الأب غيره، ولا بد مع المعيار من رعاية نظم الكلام من أوله إلى آخره كما فهم، إذ لو جاز قطع النظر عنه لدخلت القواعد بعضها في بعض، وكاد يرتفع هذا العلم من أصله.

ولا يُشْكل على وجوب الجر فيما ذكر نصبُ «ذكرًا» و«خشية» في قوله تعالى: ﴿ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، و﴿ يَخْشَوْنَ ٱلنَّاسَ كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً ﴾ [النساء: ٧٧]؛ لأنهما ليسا بتمييزين، بل هما مصدران مؤكدان: لـ«ذكركم» و«خشية الله» كما مر[(٣)]، وهو الأرجح[(٤)].

و«أشد» معطوفٌ على محل الكاف، وهي نعت لمصدر محذوف.

أو حالٌ من ضمير المصدر المفهوم من فعله، أي: اذكروا الله ذكرًا كذكركم، أو اذكروه[(٥)] الله أي: / الذكر حال كونه كذكركم آباءكم ذكرًا أو أشد منه، ويخشون الناس خشية كخشية الله، أو يخشونها الناس، أي: الخشية حال كونها كخشية الله خشية أو أشد منها[(٦)]. ٢٦٠/ب

---

(١) انظر ارتشاف الضرب (٣/ ٢٢٢).

محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن (٢٧١-٣٢٨، أو ٣٢٧هـ).

أحد الأئمة المشهورين، أخذ عن أبيه وثعلب وغيرهما، كان يحفظ مائة وعشرين تفسيرًا بأسانيدها، ولد بالأنباري على الفرات، وتوفي ببغداد مخلفًا تصانيف كثيرة، منها: «الزاهر» في اللغة، و«الكافي» في النحو، و«المذكر والمؤنث». تاريخ بغداد (٣/ ١٨١، ١٨٦)، نزهة الألباء (٣٣٠، ٣٤٢)، إنباه الرواة (٣/ ٢٠١، ٢٠٩)، الإشارة (٣٣٥، ٣٣٦)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٧٥، ٥٩)، بغية الوعاة (١/ ٢١٢، ٢١٤).

(٢) في (ب) «تمييز» وفي (ج) أهملت التاء والياء الثانية.

(٣) في (ص٢٤٠/ ب).

(٤) عند الشارح موافقًا لأبي حيان في البحر (٢/ ١٠٤).

(٥) في (ج) «اذكروا» والهاء عائد على الذكر.

(٦) وهو المقرر من مذهب سيبويه، كذا في الدر المصون (٤/ ٤١).

أو معطوفٌ على مجرورها، أي: كذكركم آباءكم ذكرًا، أو كذكر أشد منه، وكخشية الله خشية أو كخشية أشد منها.

أو مؤكِّدَانِ[1]: لـ«اذكروا» و«يخشون» والكاف حال منهما، كانت نعتًا لهما، فلما قدمت صارت حالاً، أي: اذكروه ذكرًا حال كونه كذكركم آباءكم، أو أشد منه، ويخشون خشية حال كونها كخشية الله أو أشد منها، وفي «أشد» الوجهان.

أو هما معطُوفَانِ على الكاف: و«أشد» حال مقدم، كان نعتًا لهما فقدم فصار حالاً كما ذكره أبو حيان[2]، وهو على ضعفه أحسن مما سيأتي، أي اذكروه كذكركم آباءكم، أو ذكرًا حال كونه أشد منه، ويخشونهم كخشية الله، أو خشيةً حال كونها أشد منها، ويأتي في الكاف الوجهان الأولان[3].

وقيل: هما تَمْيِيزَانِ، وبه جزم الجمهور، مع اعتساف التكاليف.

ففي الأولى[4]: «أشدّ» معطوف على الكاف بوجهيها، أي: اذكروه كذكركم آباءكم، أو ذكرًا أشد ذِكرًا منه، فجعل الذكر ذاكرًا مجازًا[5]، كقولهم: «شِعْرٌ شَاعِرٌ»[6].

أو على مجرورها[7]، أي: كذكركم آباءكم، أو كذكر أشدّ ذكرًا، فجعل لـ«ذكر» ذكرًا مجازًا، كقولهم: «جَدَّ جِدُّهُ»[8].

---

(١) الضمير عائد على «ذكر، وخشية».

(٢) البحر (٢/ ١٠٤).

(٣) المذكوران في «أشد» وهما: كونها في محل نصب على أنها نعت مصدر محذوف وهذا تقدير الزمخشري، أو كونها في محل نصب على الحال من ضمير المصدر المقدر، وهو مذهب سيبويه. انظر الكشاف (١/ ٣٤٩)، والدر (٢/ ٣٣٢).

(٤) الآية الأولى.

(٥) وهو تخريج أبي علي وابن جني. انظر الإملاء (١/ ٩٥).

(٦) أي: جيد، أرادوا به المبالغة والإشادة، ينظر اللسان (شعر) (٤/ ٤١٠).

(٧) وإليه ذهب الزجاج، وتبعه أبو البقاء. معاني القرآن وإعرابه (١/ ٢٧٤)، والإملاء (١/ ٩٤، ٩٥).

(٨) انظر أساس البلاغة (٨٤).



أو على كاف «كُمْ»(١) أي: كذكركم آباءكم، أو كذكر قوم أشد ذكرًا منكم، أي: من ذكركم آبائكم(٢).

أو على «آباءكم»، أي: كذكركم آباءكم، أو كذكركم أشد مذكورًا من آبائكم، أو كذكركم قومًا أشد ذكرًا من ذكركم لآبائكم(٣).

أو على جملة «اذكروا» بإضمار الكون، أو كونوا أشد ذكرًا له سبحانه منه، أي: من ذكركم لآبائكم(٤).

وفي الثانية: «أشد» معطوف على الكاف بوجهيها(٥)، أي: يخشونهم كخشية الله، أو خشية أشد خشية، بجعل «الخشية» خاشية مجازًا.

(أو على جملة «يخشون ...» إلخ، بحذف عامل، و«أشد» حال، أي: يخشونهم خشية مثل خشية الله، أو يخشونهم حال كونهم أشد خشية من خشيته)(٦).

أو على الكاف، وهي حال من واو «يخشون» بحذف مضاف، أي يخشونهم حال كونهم كأهل خشية الله، أو أشد خشية منهم(٧).

/ أو على «أهل» المحذوف، أي: كأهل خشية الله، أو كأهل خشية أشد خشية منهم(٨). ٢٦١/أ

أو على «خشية» أي: كخشية الله، أو كخشية أشد خشية، بجعل خشية لـ«خشية» مجازًا(٩).

---

(١) في قوله تعالى: ﴿ ... كَذِكْرِكُمْ ... ﴾.

(٢) وبهما قال الزمخشري في الكشاف (١/ ٣٥٠).

(٣) وبهما قال الزمخشري في الكشاف (١/ ٣٥٠).

(٤) قاله أبو البقاء في الإملاء (١/ ٨٨)، ومما تلزم الإشارة إليه أن الشارح ذكر أوجهًا في (أشد) فمرة عطفها على منصوب، ومرة على مجرور، مما يدل أنه يجوز فيها الجر والنصب، وإن لم يذكره صراحة، فقول أبي البقاء هذا تخريج لحالة النصب أما حالة الجر فتبع الزجاج كما أشرت إليه آنفًا.

(٥) انظر الإملاء (١/ ١٩٤).

(٦) سقط من (ب)، وانظر الدر (٤/ ٤٢).

(٧) انظر مشكل إعراب القرآن (١/ ١٩٨).

(٨) راجع الكشاف (١/ ٥٤٣).

(٩) انظر الإملاء (١/ ١٩٤).

أو على الاسم الشريف، ومحله النصب؛ لأنه مفعول «خشية» وحذف فاعلها، أي: كخشيتهم الله، أو كخشيتهم قومًا أشد خشية منهم لله، أو كخشيتهم أشد مخشيًا.

وهذه الأوجه أو غالبها تأتي فيما أسلفناه بتكلف أشد، والوجه ما ذكرناه أولاً[1]، وإن ذهلوا عنه.

٥. محوَّل عن مضاف مجرور بالحرف: كـ«أَحْسِنْ بِهِ عَقْلاً، أو أبًا» إن لم يكن هو الأب، أي: أحسن بعقله أو بأبيه، بناء على رأي: الأخفش[2]، والزجاج[3]، والفراء[4]، وابن كيسان[5]، والزمخشري[6]، وأبناء الطراوة[7]، وطلحة[8]، وخروف[9]، أنه فعل أمر حقيقة، فاعله مستتر فيه، والباء معدية فالهمزة للصيرورة[10]، أو زائدة فالهمزة للتعدية.

٦. شبيه بالمحول: بأن يصح إسناد مطاوَع عامله إليه -بفتح واو «مطاوع»- كـ«امتلأ الكوز ماء»[11]، و«تفقأ بكر شحمًا»[12] لأنك تقول: ملأ الماء الكوز فامتلأ، وفقأ

---

(١) من كون «ذكرًا وخشية» في الآيتين السابقتين، مفعولين مطلقين، أو معطوفين على الكاف، وهو قول تفرد به أبو حيان، وتبعه الشارح هنا. انظر البحر (٢/ ١٠٤)، والدر المصون (٢/ ٣٤٠).

(٢) قال في معاني القرآن (٢/ ٣٩٥): «أَبْصِرْ بِهِ وأَسْمِعْ، أي ما أَبْصَرَه وأَسْمَعَه، كما تقول: أَكْرِمْ بِهِ، أي مَا أَكْرَمَهُ! وذلك أن العرب تقول: يا أَمَةَ الله أَكْرِمْ بِزَيْدٍ، فهذا معنى ما أَكْرَمَه! ولو كان يأمرها أن تفعل، لقال: أكرمي زيدًا». وظاهر كلامه يرد ما نسبه الشارح إليه تبعًا لغيره من النحاة. راجع (ص١٧٥/ أ).

(٣) قال في معاني القرآن (٣/ ٢٨٠): «قوله: (أبصر به وأسمع) أجمعت العلماء أن معناه ما أسمعه وأبصره، أي: هو عالم بقصة أصحاب الكهف وغيرهم» وهذا كلام يدفع ما نسب إليه إن لم يقل بغيره.

(٤) معاني القرآن (٢/ ١٣٩).

(٥) انظر: شرح المرادي (٣/ ٥٧)، الارتشاف (٣/ ٣٥).

(٦) في (ج) «الرمخشري»، وانظر المفصل (٢٧٦).

(٧) انظر: شرح المرادي (٣/ ٥٧)، التصريح (٢/ ٨٨)، ابن الطراوة النحوي (٢٠١).

(٨) انظر: شرح المرادي (٣/ ٥٧).

(٩) راجع (ص١٧٥/ أ).

(١٠) في (ب) «للضرورة».

(١١) انظر: المفصل (٦٥)، والرضي (١/ ٢٢٣)، الارتشاف (٢/ ٣٧٨).

(١٢) المراجع السابقة.

الشحم بكرًا -أي: ملأه- فتفقأ[١]، وأكثرهم يجعل هذا من القسم الآتي، وبعضهم يدخله في المنقول عن الفاعل، لصحة إسناد المطاوع إليه.

٧. لا منقول ولا شبيه بالمنقول، ويغلب في التعجب: كما أحسنه رجلاً، وأكرم به أبًا، إن كان هو -أي: المجرور- الأب، وهو تمييز لجهة نسبة الحسن والكرم إلى الهاء، و:

.... مـــا أنـــتِ جَـــارَه ....[٢]

فـ«جارة» تمييز لجهة نسبة العظمة المستفادة من «ما» الاستفهامية، المشربة معنى التعجب إلى «أنت».

(و﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [النساء: ٧٩] فهو تفسير لجهة نسبة الكفاية إليه سبحانه، فإن أردت كفى بشهادته تعالى، فتمييز ذات، وبه يَنْجَمِع خِلاَفُهم[٣] فيه)[٤].

وكزيد لله دَرُّه فارسًا، فهو تمييز لجهة نسبة التعجب إلى زيد، فلو حذفت «زيد» وأعدت الضمير إلى التمييز نفسه كان تميز المفرد الشبيه بالمقدار، وهو هنا الضمير نفسه أي: لله در فروسيته، فيكون التمييز مفسرًا للضمير باعتبارين: باعتبار عوده إليه، وباعتبار الكشف عن حقيقته وتمييزها[٥] عن / غيره. ٢٦١/ب

ومنه على الصحيح نحو: «نعم رجلاً زيد»[٦]، و«حبذا زيد رجلا»[٧] فهو مفسر لجهة نسبة المدح إلى «زيد».

---

(١) فالعامل في المثالين: «امتلأ» و«تفقأ» وصح إسناد مطاوَعَيْهما -وهما: (ملأ، وفقأ)- إلى التمييز. انظر شرح اللمحة (٢/ ١٩٢).

(٢) قطعة من بيت شعر للأعشى، تقدم في (ص٢٥٤/ ب).

(٣) انظر الهمع (٤/ ٦٩).

(٤) سقط من (ب).

(٥) في (ج) «ميزها».

(٦) انظر شرح اللمحة (٢/ ١٩٢)، التصريح (١/ ٤٠٠).

(٧) انظر شرح اللمحة (٢/ ١٩٢)، التصريح (١/ ٤٠٠).



وقيل: هو من تمييز المفرد، فهو مفسر لاسم الإشارة مع «حبذا» وللضمير المستتر في نحو: «نعم» فيكون التمييز فسر الضمير باعتبارين(١).

وقيل: هو محول عن الفاعل حقيقة، والأصل: نعم الرجل وحب الرجل، فحول الإسناد إلى الضمير واسم الإشارة ونصب «الرجل» تمييزًا(٢).

وقيل: هو حال من الفاعل أو المخصوص لا تمييز(٣).

الثاني: تمييز المفرد، وهو أيضًا أقسام؛ لأن الذات المبهمة أقسام:

١. اسم العدد: وهو من أحد عشر إلى تسعة وتسعين كـ﴿ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ [يوسف: ٤]، و﴿ لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾ [ص: ٢٣] ولا يجمع تمييزه(٤) (ونحو: ﴿ ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ﴾ [الأعراف: ١٦٠] حذف تمييزه، أي: اثنتي عشرة فِرْقة، ولهذا أُنِّث و«أسباطًا» مذكر، وهو بدل من العدد، أو العدد حال منه، و«أمما» بدل أو حال من «أسباطًا».

ولا يجر)(٥) بالإضافة أصلاً، ولا بـ«من» إلا إن عُرِّفَ مجموعًا، كأحد عشر من الكواكب، أو من نجوم السماء، وتسع وتسعون من النعاج، أو من الغنم، وكذا تقول: مائة من الخيل، وتسع من البغال، واثنان من الإبل.

وأجاز الكسائي: إضافة «عشرين» وأخواته إلى تمييزها المعرفة والنكرة، كـ«عِشْرُو درهم، وأَرْبَعُو درهمه»(٦).

وأبو حاتم(٧): إضافة «أحد عشر» وأخواته إليه.

وأمّا المائةُ والألفُ والثلاثةُ والعشرةُ وما بينهما فيجب إضافتها إلى تمييزها، مفردًا مع

---

(١) انظر الارتشاف (٣/ ٣٠)، الأشموني (٣/ ٣٣).

(٢) وهو قول الفراء. انظر الأشموني (٣/ ٣٣).

(٣) وإليه ذهب الأخفش، والفارسي، والربعي وغيرهم. انظر: البصريات (١/ ٦٤٠)، الارتشاف (٣/ ٣٠).

(٤) جوز جمعه الفراء في معاني القرآن (١/ ٣٩٧).

(٥) سقط من (ب، ج).

(٦) حكاه عن العرب، والرواية في شرح العمدة (٥٢٧)، والهمع (٤/ ٧٦) «عشرو درهم، وأربعو ثوب».

(٧) في (ب) «احاتم» انظر الارتشاف (١/ ٣٥٥).

الأَوَّلَيْنِ، وجمعا في الباقي، ولو معنى كاسم الجمع، وقد يجر بـ«من» على مَا مَرَّ.

وأما الواحد والاثنان فلا يميزان في الاختيار بمنصوب، ولا بمجرور بإضافة، ولا «بمن» إلا على ما مر.

(وتراعي التمييز المحذوف في التاريخ[1] بالليالي، فتفرد فعل المُمَيَّز بمفرد والعكس، وقد يعكس بقلة، تقول: كُتِبَ أول رجب، أو لأول ليلة أو يوم منه، أو مُهِلِّه، أو مستَهَلِّهِ[2]، أو لهلاله، وهو أول يوم، فإن خفي فيه فالثاني[3]، أو لِغُرَّتِهِ أو عَقِبِهِ وهما ثلاثة أيام[4]، ولليلة خلت أو مضت، او يوم مضى أو خلا منه، ولليلتين خلتا أو مضتا، ويومين مضيا، فلثلاث أو ثلاثة خلون أو مضين أو خلت، وثلاث ليالٍ خلت أو خلون، وثلاثة أيام مضين أو مضت، فلإحدى عشرة خلت أو خلون، وأحد عشر مضت أو مضين، وإحدى عشرة ليلة مضت أو خلون، وأحد عشر يومًا خلا، أو مضت، أو مضين، فالإفراد نظرًا للتمييز والجمع نظرًا للعدد.

فلنصفه أو منتصفه، وهما أجود، أو لخمس عشرة مضت أو بقين، كـ«إحدى عشرة» فلأربع عشرة بقيت أو بقين، كذلك أيضًا، فلعشر بقين أو بقيت كـ«الثلاث» فيما مضى، فلليلتين بقيتا، أو يومين بقيا، فتؤرخ بالقليل[5] مطلقًا[6]، وقيل: بما مضى مطلقًا[7].

---

(١) فعله: أَرَّخَ، ووَرَّخَ، تأريخًا وتوريخًا. بالهمزة أو الواو، لغتان فيه، وقيل: الواو بدل من الهمزة. راجع اللسان (أرخ) (٣/ ٤)، والكلمة في نسخ التحقيق بالهمز، والإبدال قياسي حسن.

(٢) أهل الشهر واستَهَلّ ظهر هلاله وتبيَّن. انظر اللسان (هلل) (٧/ ٧٠٣).

(٣) أي فاليوم الثاني من الشهر، انظر الشرح الكبير (٢/ ٨١).

(٤) من أول الشهر، وقال ابن عصفور: «والعقب يقع على ما يقع عليه الغرة ...» الشرح الكبير (١/ ٨١)، وفي اللسان (عقب) (١/ ٦١٢)، «جئتك في عَقِبِ الشهر، وعَقْبِهِ، وعلى عَقِبِهِ، أي: لأيام بقيت منه عشرة أو أقل ...».

(٥) انظر الشرح الكبير (٢/ ٨٠).

(٦) أي إن كان الأقل ما مضى أرخت به، وإن كان الأقل ما بقي أرخت به، فإذا تساويا أرخت بأيهما شئت. انظر الارتشاف (١/ ٣٧٦).

(٧) انظر الشرح الكبير (٢/ ٨٠).

فآخره أو لآخر ليلة أو يوم منه، أو سَلْخِه أو انسلاخِهِ أو مُنْسَلَخِه، وهو آخر يوم منه، أو عَقِبِهِ وهو آخر ليلة، أو لِسَرَارِهِ[١]: وهو ليلة أو ليلتان حين يخفى الهلال، أو لِدَأْدَائِه: بمهملتين وهمزتين وهو ثلاث ليال[٢].

ولم يرد عنهم التأريخ بالأيام -وإن جاز- بل بالليالي، وتقول: في العشر الأولى والوسطى والأواخر والأخيرة، دون الأوائل، والأواسط، والأخرى، والأُوَل، والأُخَر، كصُرَدٍ، ويضعف الأوسط، والأَوَّل مشددًا، والآخِر بالمد، والأخير، فافهم)[٣].

وكالعدد الصريح: العدد المبهم، فيجب نصب تمييز «كذا» و«كأين» و«كم» الاستفهامية مطلقًا، ما لم تخفض «كم» بالحرف، فيجر تمييزها بتقدير «من» على الصحيح لا بالإضافة[٤].

وكذا ينصب تمييز «كم» الخبرية إن فصل عنها، وإلا وجب جره بالإضافة، (والكوفيون[٥]: بحذف «من»)[٦]، ولذلك جره وجر تمييز «كأين» بـ«من» نحو: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ﴾ [العنكبوت: ٦٠]، ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ﴾ [الأعراف: ٤].

(وَ) قد ينصب تمييز «الثلاثة» وأخواتها إن كان جامدًا (كَاشْتَرَيْتُ / أَرْبَعًا نِعَاجَا) ٢٦٢/أ فـ«نعاجا» تمييز لـ«أربع» منصوب به، وهو ضرورة[٧] عند البصريين والقياس: أربع نعاج، بالإضافة، وقاسه الفراء[٨] كما قاس ابن كيسان[٩] نصبه بعد المائة والألف، ويجوز إعراب «نعاجا» بدلاً من «أربعًا» أو عطف بيان على الأصح، أو نعتًا بضعف.

---

(١) في الصحاح (سرر) (٢/ ٦٨٢): «سَرَرُ الشهر بالتحريك: آخر ليلة منه، وكذلك سُرَارُه، وهو مشتق من قولهم: اسْتَسَرَّ القمرُ، أي خفي ليلةَ السَّرَارِ، فربما كان ليلةً وربما كان ليلتين».

(٢) من آخر الشهر. انظر الصحاح (دأدأ) (١/ ٤٨).

(٣) سقط ما بين القوسين من (ب).

(٤) كما في الزجاج. انظر المغني (١/ ٨٥)، الهمع (٤/ ٧٩).

(٥) راجع: الارتشاف (١/ ٣٧٩)، المساعد (٢/ ١١٠)، الأشموني (٤/ ٨١)، الهمع (٤/ ٨١).

(٦) سقط من (ب، ج).

(٧) انظر: سيبويه (١/ ٢٩٣).

(٨) انظر: المساعد (٢/ ٧٠).

(٩) انظر: الهمع (٤/ ٧٦).

٢. اسم المقدار: وهو وَزْنٌ: كابتعت مَنَوَيْنِ عودًا (أو اشتَرَيْتُ ألْفَ رِطْلٍ سَاجًا) فـ«ساجا» تمييز لـ«رطل» منصوب به، وكَسْرُ رَاءِ «رطل» أفصح من فتحها، والساج[1]: شجر معروف يجلب خشبه من الهند غالبًا، وهو أيضًا «الطيلسان»[2] الغليظ، أو الأخضر أو الأسود.

(أوْ) كيل: كـ(بِعْتُهُ مَكِيْلَةَ أَرُزًّا) وقفيزين[3] بُرًّا، فـ«أُرُزًّا» منصوب بـ«مكيلة»؛ لأنه تمييز له، وكذا «برًّا» منصوب بـ«قفزين» والأرز: حب معروف، والأفصح فتح همزته مقصورة، وضم رائه المهملة، وتشديد زايه المعجمة، وهو ما في النظم، ويقال أيضافيه: «أَرَزٌّ» بفتحتين[4]، أو بضمتين، أو بفتح فضم، أو بضم فسكون[5]، و«آرُزٌ» بمد همزة فضم مخففات، و«رُزٌّ» بالتشديد، و«رُنْزٌ» بإبدال الزاي الأولى نونًا بلا همزة فيهما[6].

(أوْ) مساحةٌ: وهي الذرع كبعته (قَدْرَ بَاعٍ) أرضا، (أوْ) قدر (ذِرَاعٍ خَزًّا) فـ«أرضا» تمييز لـ«باع»، و«خزا» -وهو نوع من الحرير- تمييز (للذراع، أو هو تمييز)[7] لـ«قدر» فيهما.

قال أبو البقاء[8]: «ومن المسموح عندي قفيزان شعيرًا؛ لأن القفيز عبارة عن ضِرب قصبة في عشر قصبات في عرف الحُسَّاب، وهو عُشْر الجريب[9]» انتهى، والمعروف في اللغة

---

(١) فارسية. انظر اللسان (سوج) (٢/ ٣٠٢)، معجم الألفاظ الفارسية (٩٦).

(٢) وهو أيضًا من لباس العجم، كساء مدور لا أسفل له، بطانته من الصوف. المخصص (١/ ٣٩٠).

(٣) القفيز: من المكاييل، وهو ثمانية مكاكيك عند أهل العراق، وهو من الأرض: قدر مائة وأربع وأربعين ذراعًا. انظر اللسان (قفز) (٥/ ٣٩٥). والمكوك: مكيال يسع صاعًا. الصبان (٢/ ١٩٦).

(٤) هذه اللغة (أَرَزٌّ) ليست في مراجعي، وحاصل ما ذكره الشارح فيه من اللغات ثمان، وهو عدد مساو لما ذكرته المراجع، فلعله سهو من الشارح، وكان عليه أن يجعل هذه اللغة مع سابقتها (أعني حال تشديد الزاي) ويقول: بضمتين (أُرُزٌّ). انظر الصحاح (٣/ ٨٦٣)، اللسان (٥/ ٣٠٦)، القاموس (٢/ ١٦٥).

(٥) في القاموس «أرز» (٢/ ١٦٥) الأَرُز: كأَشُدّ، وعُتُلّ، وقُفْلٍ، وطُنُبٍ، ورُزٍّ، ورُنْزٍ، وآرُزٍ، ككَابُلٍ وأُرُزٍّ كعَضُدٍ.

(٦) وهي لعبد بن قيس. انظر الصحاح (٣/ ٨٦٣).

(٧) سقط من (ب).

(٨) في شرحه للمع ابن جني. انظر التصريح (١/ ٣٩٦).

(٩) في اللسان (جرب) (١/ ٢٦٠): «الجريب: من الطعام والأرض: مقدار معلوم، ... وهي عشرة أَوْ قُفزة ...».



أنه كيل كما مر، ولعله اصطلاح حادث للمولدين[١].

٣. شبه المقدار: كـ«على التمرة مثلها زبدا»[٢]، و«لي مثله فارسا»[٣]، ﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴾ [الكهف: ١٠٩] (و﴿ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَـٰذَا مَثَلاً ﴾ [البقرة: ٢٦])[٤] و﴿ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا ﴾ [الزلزلة: ٧]، و«لنا غيرها إبلا»[٥]، و«رُبَّهُ رجلاً»[٦] و«عندي سقاء لبنا، ونحي سمنا»[٧] (و«داري خلف دارك فرسخا»[٨])[٩] فالمنصوبات تمييز لمثل، وهذا، ومثقال، وغير، والهاء، وسقاء، ونحي، وخلف، وهي منصوبة / بها. ٢٦٢/ب

(وقيل: «فرسخا» من تمييز[١٠] النسبة[١١]، والمبرد[١٢]: حال أي من «خلف»)[١٣].

ومنه:

.... لَـــدُنْ غُـــدْوةٍ ....[١]

=

...».

(١) يطلق على المساحة من الأرض باعتبار ما يكفي لزراعتها من المكيل ففي اللسان (١/ ٢٦٠): «ما أعطاه صاعًا من حرة الوادي، أي: مَبْرَزَ صاعٍ، وأعطاه قفيزًا، أي: مَبْزَرَ قفيزٍ».

(٢) انظر (ص١٩٣/ ب).

(٣) انظر الارتشاف (٢/ ٣٧٩).

(٤) سقط من (ب).

(٥) انظر شرح المرادي (٢/ ١٧٨)، المساعد (٢/ ٥٥)، التصريح (١/ ٣٩٦).

(٦) انظر الجني الداني (٤٢٠).

(٧) انظر شرح المرادي (٢/ ١٧٨)، المساعد (٢/ ٥٥)، التصريح (١/ ٣٩٦).

(٨) سيبويه (١/ ٢٠٧)، الارتشاف (٢/ ٣٨٥).

(٩) سقط من (ب).

(١٠) سقط من (ب).

(١١) عند سيبويه (١/ ٢٠٧).

(١٢) انظر الارتشاف (٢/ ٣٨٥).

(١٣) سقط من (ب).

فإنه روي بجرِّ «غدوة» بالإضافة، وهو القياس؛ لأن «الدن» ملازمة للإضافة[٢]، وبرفعها: على إضمار «كان» التامة، أي: لدن كانت غدوة، والجملة في محل جر بإضافة «الدن»[٣] إليها.

وقيل: على تشبيه «لدن» باسم الفاعل اللازم، فهي الرافعة له، ولا حذف[٤].

وبنصبِها[٥]: على التميز لـ«لدن»[٦].

وقيل: على التشبيه بالمفعول به، شبهت باسم الفاعل المتعدي[٧].

وقيل: على الخبر لـ«كان» الناقصة مضمرة هي واسمها، أي: لدن كان هو -أي: الوقت-

---

=

(١) وما زال مهري مزجرَ الكلبِ منهم ** .... حتى دَنَتْ لغروبِ

لأبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس (٥٧ ق هـ تقريبًا - ٣١هـ).

صحابي من سادات قريش في الجاهلية، قاد قريشًا وكنانة يوم أحد ويوم الخندق لقتال الرسول ﷺ كان إسلامه يوم فتح مكة، ولده معاوية رأس الدولة الأموية.

الأغاني (٦/ ٩٢، ٩٩)، الاستيعاب (٢/ ١٨٣، ١٨٤)، الإصابة (٢/ ١٧٣، ١٨٤).

والبيت من قصيدة قالها يذكر صبره يوم أحد ومعاونة ابن شعوب -شداد بن الأسود- إياه على حنظلة بن أبي عامر وقتله، وقبله:

ولو شئتُ نَجَّتْني كُمَيْتٌ طِمِرَّةٌ ** ولم أحمل النَّعْماءَ لابن شَعُوبِ

وبعده:

أقاتلهم وأَدَّعِي يــاَلَ غــالبِ ** وأَدْفَعــهم عَنِّي بِركُنٍ صليبِ

كميت طمرة: فرس سريعة الوثب، مزجر الكلب: أي بمقدار المكان الذي يزجر فيه الكلب، دنت لغروب: أي الشمس. الركن: الجانب الأقوى من الشيء. سيرة ابن هشام (٣/ ٣٩)، ديوان حسان (٣٨)، المساعد (١/ ٥٣٤)، العيني (٣/ ٤٢٩)، الأشموني (٢/ ٢٦٣)، التصريح (٢/ ٤٦)، الهمع (١/ ٢١٥).

(٢) انظر شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٥٣).

(٣) انظر العيني (٣/ ٤٣٠)، الأشموني (٢/ ٢٦٣)، التصريح (٢/ ٤٧)، الهمع (٣/ ٢١٩).

(٤) قاله ابن جني. انظر: التصريح (٢/ ٤٧).

(٥) في (ب) «وينصبها».

(٦) وهو اختيار ابن مالك. انظر العيني (٣/ ٤٣٠).

(٧) التاء مهملة في (ج)، وانظر العيني (٣/ ٤٣٠).

غدوةً والجملة مضاف إليها[١].

وقيل: الأصل: لدنها غدوةً، فحذف الضمير[٢]، وعليه إن أعيد الضمير إلى «غدوة» فهي تمييز له منصوبة به، كـ«رُبَّهُ رَجُلاً» أو إلى مذكور غيرها، فهي تمييز لـ«لدن».

ولا يجوز فيما وقع بعد «لدن» من غير لفظ «غدوة» إلا الجر فقط بالإضافة[٣]، إلا تابع «غدوة» بالنصب أو الرفع فيجب إتباعه إياها فيهما لاغتفارهم في الثواني، ولا يجوز جره إلا بإضمار «لدن» أو بالتوهم لا بغيرهما[٤]؛ لأنها[٥] حينئذ منصوبة أو مرفوعة لفظًا ومحلاً فكيف تتبع بخلافهما.

٤. فرع التمييز: كهذا طوقٌ ذَهَبًا، وخاتمٌ حديدًا، فالطَّوقُ فرع الذهب؛ لأنه مصوغ منه، وكذا الخاتم فرع الحديد كذلك[٦].

ولك في هذه الثلاثة، أي «المقدار» وما بعده، ثلاثةُ أوجهٍ تعود بالبسط سبعة:

نصبُه: على التمييز وهو الراجح، أو الحال وهو ضعيف.

وخفضُه: بـ«من» ظاهرة، أو بالإضافة على معنى «من».

وإتباعُه لما قبله على: عطف البيان وهو الأحسن، أو البدل، أو النعت، وهو ضعيف.

إلا نحو: «رُبَّه رجلاً» فليس فيه إلا النصب تمييزًا، أو الجر «بمن»، والمضاف لغير تمييزه: ففيه ما عدا الإضافة، مع شدة ضعف وجهي النعت والحال معه.

ويجوز في نحو: «على التمرة مثلها زُبْدًا» و«لنا غيرها إبلا» رفع «زبد» و«إبل» بالابتداء، ونصب «مثل» / و«غير» على الحال من ضمير الاستقرار على الأصح، لا من المُبْتَدَأ. ٢٦٣/أ

وكل تميز -غير تمييز العدد والمحول عن فاعل أو نائبه أو مفعول أو مبتدإ- يصح جرّه

(١) انظر: الأشموني (٢/ ٢٦٣)، التصريح (٢/ ٤٧).

(٢) انظر المساعد (١/ ٥٣٤).

(٣) في (ج) «بالإضافة فقط».

(٤) جوز الأخفش جر تابعها حملاً على الموضع. انظر الهمع (٣/ ٢١٩).

(٥) في (ب) «لأنها» والصواب ما أثبت، والضمير عائد على «غدوة».

(٦) في (أ) «لذلك»، وفي (ج) «لأنه كذلك».

«بمن» وهي للتبعيض(١)، أو لبيان الجنس، أو للتأكيد، أي: زائدة، وقد يخفض بها تمييز العدد بشرطه السابق(٢)، وكذا غيره إن عرف، كانصب زيد من العرق.

(وَوَاجِبُ التَّمْيِيزِ أَنْ يُنَكَّرَا) فإن ورد بصورة المعرفة أُوِّل بنكرة، بأن تقدر «أل» زائدة، أو الإضافة(٣) لفظية منوية الانفصال، أو مخصَّصة ونحو ذلك.

وأجاز الكوفيون(٤) وابن الطراوة(٥) تعريفه لقولهم: «وَجِعَ زَيْدٌ بَطْنَهُ، وأَلِمَ رأسَه، وغَبِنَ رأيَهُ، وسَفِهَ نفسَهُ، وفَرِقَ أباهُ»(٦).

وأجيب بأنه ضُمِّن «وَجِعَ» و«أَلِمَ» معنى «شكا» و«غَبِنَ» معنى: أفسد أو أضل، و«سَفِه» معنى: امتهن، أو جهل، أو أهلك، أو أضل، و«فَرِقَ» معنى: خاف، فتعدت بعدما كانت لازمة، ونصبت ما بعدها مفعولاً به(٧).

وقيل: وهي مما تارة يلزم وتارة يتعدى من غير تضمين.

وقيل(٨) الأصل: في بطنه، وفي رأسه، ومن أبيه، فنُصِبت على نزع الخافض.

وقيل: نصبت على التشبيه بالمفعول به(٩)، بناء على رأي الأخفش(١٠) وجماعة أن التشبيه قد يكون في الفعل كما يكون في الصفة.

---

(١) التاء مهملة في (ج)، وانظر الأشموني والصبان (٢/ ٢٠٠).

(٢) في (ص٢٦١/ ب).

(٣) في (ب) «بالإضافة».

(٤) انظر: ائتلاف النصرة (٤٤)، التسهيل (١١٥)، الرضي (٢/ ٢٢٣).

(٥) ابن الطراوة النحوي (ص١٤٠)، والرضي (٢/ ٢٢٣)، المساعد (٢/ ٦٦).

(٦) انظر: الكشاف (١/ ٣١٢)، معاني القرآن للزجاج (١/ ٢١٠)، الرضي (١/ ٢٢٣)، المساعد (٢/ ٦٦).

(٧) بالتضمين. وقد صحح الشارح هذا الرأي فيما مضى انظر (ص٢٣٢/ ب)، وهو قول الزمخشري في الكشاف (١/ ٣١٢)، وابن السراج في أصوله (٢/ ٢٣٠).

(٨) انظر المساعد (٢/ ٦٦).

(٩) وهو قول بعض الكوفيين. انظر الدر (٢/ ١٢٢).

(١٠) معاني القرآن (١/ ١٤٨).

(وَأَنْ يَكُونَ مُطْلَقًا) ذاتًا كان أو نسبة (مُؤَخَّرًا) عن عامله مطلقا، اسما كان أو فعلاً، جامدًا أو متصرفًا، وسُمِع في المُحَوَّل تقديمُه على الفعل المتصرف، فقاسه[1] فيه[2] ابن مالك[3] (وأبو حيان)[4] كالمازني[5] (والجرمي)[6] والمبرد[7] والكسائي[8]، وحمله الجمهور على الضرورة أو التأويل.

وأجازه الفراء[9]: في المفرد إن شُبِّه بخبر مؤخر، كزيدٌ -وجهًا- الشَّمْسُ، فغن فُقِد التشبيه، أو خبرية المشبه به، أو تأخره عن المُبْتَدَإِ، أو كان التشبيه بـ«مثل» امتنع إجماعًا.

---

(١) في (ب) «فقاس».

(٢) في (ب) «عليه».

(٣) شرح العمدة (٤٧٦).

(٤) سقط من (ب)، وانظر الارتشاف (٢/ ٣٨٥).

(٥) انظر: المقتضب (٣/ ٣٦).

(٦) سقط من (ب)، وانظر: الارتشاف (٢/ ٣٨٥)، الهمع (٤/ ٧١).

(٧) انظر: المقتضب (٣/ ٣٦).

(٨) انظر شرح العمدة (٤٧٦)، العيني (٣/ ٢٤١)، الأشموني (٢/ ٢٠٢)، التصريح (١/ ٤٠٠).

(٩) انظر الارتشاف (٢/ ٤٨٦).

فصل فيه الاستثناء

وهو الإخراج حقيقةً أو حكمًا بـ«إلاّ» أو إحدى أخواتها من متعدِّد ولو مقدرًا.

فالحقيقيُّ: هو الاستثناء المتصل، وهو ما كان فيه المستثنى بعض المستثنى منه، ولا يكون إلا من جنسه، كقام القوم إلا زيد، إذا كان «زيد» / منهم. ٢٦٣/ب

والحكميُّ: هو الاستثناء المنقطع، وهو ما لم يكن فيه المستثنى بعض المستثنى منه، سواء أكان من جنسه، نحو: ﴿لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ۝ إِلَّا مَن ظَلَمَ﴾ [النمل: ١٠-١١] وكقام القوم إلا زيدا، مريدًا بزيد شخصا ليس منهم، أم لا، كقام القوم إلا بعيرا، ولا يكون إلا بالحرف، أو الاسم، دون الفعل.

وقولي: «ولو مقدرًا» لإدخال المفرغ، فإن المستثنى منه مقدر معه.

والمستثنى: -وسماه بعضهم: المفعول عنه- هو المخرج بـ«إلا» أو إحدى أخواتها من حكم ما قبلها إيجابًا أو سلبًا، كما يفهم من قوله: (أَخْرِجْ بِهِ) أي بالاستثناء (مِنَ الكَلاَمِ) المذكور قبل «إلا» أو إحدى أخواتها (مَا خَرَجْ، مِنْ حُكْمِهِ وَ) الحال أنه (كَانَ فِي) ظاهر (اللَّفْظِ) قد (انْدَرَج) من غير قصد إدراجه فيه حقيقة؛ لأن معنى إخراجه -كما قاله الشاطبي-: «أنَّ ذِكْرَه بعد «إلا» مبيّن أنَّه لم يُقْصَد دخولُه فيما تقدم، فبين ذلك للسامع بتلك القرينة، لا أنه كان مرادًا للمتكلم ثم أخرجه، هذا حقيقة الإخراج عند أئمة اللسان: سيبويه وغيره، وهو الذي لا يصح غيره»[1] انتهى، وهو كلام نفيس مزيل للإشكالات.

(وَلَفْظُ الاسْتِثْنَا)ء (الَّذِي لَهُ حَوَى) أي: ألفاظه؛ لأن المفرد إذا أضيف ولا عهد عمَّ، وعبَّر به ليعم الحرف منها والاسم والفعل، أي: ألفاظه التي حوته، أي تضمنت معناه، كثيرة ذكر منها ستة، لكنه عدها ثمانية بجعل[2] لغات «سوى» ألفاظها مستقلة، وهي:

(إِلاَّ) وهي أم الباب، وحرف مطلقا (وَغَيْرُ وسِوَى) بكسر السين، و(سُوَى) بضمها مقصورين، و(سِوَا)ء بفتحها وكذا بكسرها ممدودين[3]، وإنما قصرها ضرورة، وهذه أسماء

---

(١) انظر التصريح (١/ ٣٤٧).

(٢) في (ب) «فجعل».

(٣) انظر اللسان (سوا) (٤/ ٤١٢، ٤١٣)، المغني (١/ ١٤١).



مطلقا، و(خَلاَ)، و(عَدَا) و(حَاشَا) ويقال فيها: «حَشَا» بحذف ألفه الأولى، و«حاشِ» بحذف الثانية[١]، وهذه إن نُصِب ما بعدها فأفعال، أو خُفِض فحروف.

(فَمَعْ «إِلاَّ» انْصِبِ، مَا / أَخْرَجْتَـ)ـه مما قبلها مطلقا، إن تقدم على المستثنى منه، كقام إلا أخاك القومُ، وما قام إلا أباك أحدٌ، وسُمِعَ: «ما قام إلا أبوك أحدٌ» بالرفع، وإبدال «أحد» من مجموع «إلا أبوك» بدلاً مطابقًا فهو في قوة «ما قام غيرُ أبيك أحد» وهي لغية، ويجوز كون «إلا» حينئذ اسما بمعنى «غير» ظهر إعرابه فيما بعده؛ لكونه بصورة الحرف. ٢٦٤/أ

فإن تأخر وهو استثناء متصل نصبته حتمًا إن كان (مِنْ) كلام (ذِي تَمَامٍ) بأن ذكر فيه المستثنى منه (مُوْجَبٍ) بأن لم يتقدمه نفي أو شبهه (كَقَامَ كُلُّ القَوْمِ إِلاَّ وَاحِدًا) فـ«واحدا» واجب النصب؛ لأنه مستثنى[٢] من «كل» ولم يتقدمه نفي أو نحوه، فهو تام موجب (وَ) مثله (قَدْ رَأَيْتُ القَوْمَ إِلاَّ خَالِدَا) فخالدًا مستثنى من القوم ولا نفي فوجب نصبه، وكذا ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [البقرة: ٢٤٩] وهو مستثنى من الواو.

والمراد بالموجب: ما هو مثبت المعنى ولو كان منفي اللفظ نحو: ما أكل أحدٌ إلا الخبزَ إلا زيدًا[٣]، وما جاء القوم إلا ركبانًا إلا زيدًا، فـ«زيد» فيهما واجب النصب؛ لأن الاستثناء بالنسبة إليه من تام موجب، وإن كان بالنسبة إلى ما قبله مفرغًا في المفعول به أو في الحال، والمعنى: جاء القوم ركبانًا إلا زيدًا، وكل أحد أكل الخبز إلا زيدًا.

وناصبُه بعدها: هي نفسها استقلالاً، قاله ابن مالك[٤] كسيبويه[٥]، والمبرد[٦]، أو: هي

---

(١) انظر: التسهيل (١٠٦)، اللسان (حشا) (١٤/ ١٨١، ١٨٢)، الجني الداني (٥١٠).

(٢) انظر: سيبويه (١/ ٣٧٢).

(٣) في (ب) «زيد».

(٤) التسهيل (١٠١).

(٥) في كتابه (١/ ٣٦٠)، يفيد كلامه أن ناصب المستثنى هو ما قبل (إلا)، إلا أنه نُقِل عن ابن مالك وغيره أن مذهب سيبويه (إلا) هي الناصبة، قال ابن مالك: «وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه على كثير من شراح كتابه». انظر الجني الداني (٤٧٧).

(٦) صرح في كتابيه المقتضب (٤/ ٣٩٠)، والكامل (٢/ ٦١٣)، أن ناصب المستثنى هو الفعل المحذوف المقدر بأعنى أو أستثنى، و(إلا) دليل ويدل منه.

=

بتضمينها معنى «أستثنى»[١] أو: المستثنى منه بواسطتها، أو: تمام الكلام، كما انتصب «درهما» بعد «عشرين»[٢] أو: المخالفة[٣]، وعلى هذه الخمسة: هي نوع مستقل، أو ما قبل «إلا» بواسطتها مطلقا، قاله السيرافي[٤] والفارسي[٥]، وابن الباذش[٦]، أو: بغير واسطتها مطلقا، قاله ابن خروف[٧]، أو بواسطتها إن كان فضلة، وإلا فاستقلالاً، وعلى هذه الثلاثة: هو كالمفعول به، أو: بـ«أستثني» محذوفة[٨]، وعليه هو مفعول به حقيقة، والكلام جملتان، / أو: ٢٦٤/ب ما قبلها على الظرفية، و«إلاّ» مهيئة لها -أي: للظرفية- فهو مفعول فيه، أو: بـ«أنّ» بالفتح والتشديد، محذوفة هي وخبرها، أي: إلا أنّ زيدًا لم يأكله[٩]، أو «إلاّ» مركبة من «إنْ» المخففة المكسورة، و«لا» العاطفة[١٠]، أو من «إن» المخففة، و«لا» الحجازية، فالنَّصْبُ بـ«إِنْ» والرفع بـ«لا»، وعليه يجوز إعمال «لا» في المعرفة، والرفع بعد التام الموجب، وعلى هذه الثلاثة هو اسم «إن».

غير أن النحاة تباينت أقوالهم حول مذهب المبرد في هذه المسألة، فمثلاً ابن جني في الخصائص (٢/ ٢٧٦)، عزا للمبرد القول بأن (إلا) هي ناصبة المستثنى، وفي سر الصناعة (١/ ١٢٩)، عزا إليه القول أن الفعل المقدر هو ناصب المستثنى، وكذا فعل ابن يعيش في موضعين من كتابه شرح المفصل (٢/ ٧٦)، (٨/ ٩)، وانظر رصف المباني (١٧٦).

(١) منسوب للمبرد وأبي إسحاق الزجاج. انظر الجني الداني (٤٧٧)، التصريح (١/ ٣٤٩).

(٢) انظر سيبويه (١/ ٣٦٠).

(٣) أي مخالفته للأول. نقل عن الكسائي. انظر: الشرح الكبير (٢/ ٢٥٣)، الجني الداني (٤٧٧).

(٤) انظر الشرح الكبير (٢/ ٢٥٣)، التصريح (١/ ٣٤٩).

(٥) في التذكرة. انظر المساعد (١/ ٥٥٦).

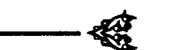
(٦) الشرح الكبير (٢/ ٢٥٣)، الهمع (٣/ ٢٥٢).

(٧) انظر الجني الداني (٤٧٧)، المساعد (١/ ٥٥٦)، الهمع (٣/ ٢٥٢).

(٨) وهو المفهوم من المقتضب والكامل كما أشرت إليه.

(٩) نقل عن الكسائي أيضًا. انظر الجني الداني (٤٧٧)، الهمع (٣/ ٢٥٣).

(١٠) مذهب الفراء. انظر ابن يعيش (٢/ ٧٦).



وقد سُمِعَ الرفع مع توفر[1] الشروط، كقوله ﷺ: «الدُّنْيا ملعُونةٌ ملعُونٌ ما فيها إلا ذكرُ الله تعالى وما والاه أو عالمٌ ومتعلمٌ»[2] وقرئ ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩] «قليلٌ» بالرفع[3] والأصح[4]: أن المرفوع مبتدأ، حذف خبره لدلالة ما قبله، أي: إلا قليلُ منهم لم يشربوا، وإلا ذكرُ الله ... إلخ فليس بملعون، والجملة استثناء منقطع فمحلها النصب، ويجوز في الآية أن يكون على معنى: فما شربوا منه إلا قليل، وأمَّا في الحديث فإن جُعِلَ التقدير: ما الدُّنْيا إلا ملعونة ... إلخ، كان من باب ما أكل أحدٌ (إلا)[5] الخبزَ إلا زيدًا، فوجب النصب أيضًا.

ومجيء المستثنى جملة هو ما عليه ابن هشام[6] تبعًا للفراء[7] وابن خروف[8]، وغيرهما وهو الأصح، ومنه عنده: ﴿إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ۝ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ﴾ [الغاشية: ٢٣-٢٤] فـ«من» مبتدأ خبره «فيعذبه» والجملة استثناء منقطع، ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتُكَ﴾ فـ«امرأتك» بالرفع مبتدأ خبره ﴿إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمْ﴾ [هود: ٨١] والجملة استثناء منقطع.

(وَإِنْ يَكُنْ) الاستثناء (مِنْ) كلام (ذي تَمَامٍ) لكنه (انْتَفَى) معنى، بأن تقدمه نفي، أو شبهه: من نهي، أو استفهام، أو شرط مشرب معنى النفي، قيل[9]: أو امتناع بـ«لو» و«لولا»

---

(١) هذا من الأخطاء الشائعة، والصواب «توافر».

(٢) أخرجه الترمذي في سننه (٤/ ٥٦١) في كتاب الزهد، باب ما جاء في هون الدنيا على الله عز وجلّ، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «ألا إن الدنيا ملعونة ...».

أخرجه ابن ماجة في سننه (٢/ ٤٠٩)، كتاب الزهد، باب مثل الدنيا، عن أبي هريرة أيضًا بنصب المستثنى.

(٣) قرأ به ابن مسعود وأبيّ والأعمش. البحر (١/ ٢٦٦)، الدر (٢/ ٥٢٨).

(٤) أي: أن المستثنى جملة لا مفرد، وهو جائز عند ابن هشام وغيره كما سيذكره الشارح.

(٥) سقط من (ب).

(٦) في المغني (٢/ ٤٢٧).

(٧) انظر معاني القرآن (١/ ١٦٦)، (٢/ ٢٤)، (٣/ ٢٥٨)، ولم يظهر لي من كلامه مجيء المستثنى جملة كما نسب إليه الشارح تبعًا للمغني (٢/ ٤٢٧).

(٨) انظر المرجع السابق.

(٩) لعل القائل المبرد؛ لأن الشارح نسب إليه القول بدلالتها على النفي لزومًا في (ص٢٦٧/ أ).

و«لوما»، لأن النفي من لازمها، فالمختار إتباع المستثنى للمستثنى منه في إعرابه.

قال ابن مالك: «إلاّ إنْ رُدَّ بِهِ كلام تضمن استثناء، كقولك: ما قام القوم إلا زيدًا، ردًا لمن قال: قام القوم إلا زيدًا، أو تَرَاخَى المستثنى «كما ثَبَتَ أحدٌ في الحربِ ثباتًا نفعَ النَّاسَ إلا زيدًا»[1] / فيختار النصب»[2] انتهى. ٢٦٥/أ

وعلى الإتباع قال الكوفيون[3]: هو عطف نسق[4]؛ لأن «إلاّ» عندهم نسق عكس «لا» النافية كما مرّ[5]، والبصريون بدل بعض وهو الصحيح، (فَأَبْدِلَن) ما بعد «إلا» مما قبلها بدل بعض من كل، وإن لم يكن فيه ضمير رابط بالمبدل منه؛ لأن قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه، أغنت عن الضمير، وقيل: يقدر له ضمير محذوف حيث لم يكن. نحو: ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ [النساء: ٦٦] برفع «قليل»[6] بدلاً من واو «فعلوه» ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتُكَ ﴾ [هود: ٨١] بالرفع[7] بدلاً من «أحد» فجملة ﴿ إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا ﴾ إلخ مستأنفة، ﴿ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴾ [الحجر: ٥٦] بالرفع بدل بعض من ضمير «يقنط» المستتر فيه العائد على «مَنْ» أو مِنْ «مَنْ» نفسها، ويجوز كونه استثناء مفرغًا في الفاعل فلا ضمير في «يقنط» والرابط بالمُبْتَدَإ هاء «رَبِّهِ» (والنَّصْبُ فِيهِ ضُعِّفَا) أي: بالنسبة إلى الإتباع، وإلا فهو أيضًا عربي فصيح جيد، كيف وقد قرئ به في المتواتر، فقرأ ابن عامر[8]: ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلاً مِّنْهُمْ ﴾ وقرأ العشرة غير أبي عمرو، وابن كثير، وخلف: ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾ بالنصب فيهما (هَذَا) الحكم الذي هو اختيار الإتباع على الاستثناء إنما هو (إِذَا

---

(١) انظر المساعد (١/ ٥٥٩).

(٢) معناه في التسهيل (١٠٢).

(٣) في (ب) «فالكوفيون» وانظر: الإنصاف (١/ ٢٦٦)، الرضي (١/ ٢١٣)، التصريح (١/ ٣٥٠).

(٤) أو عطف بيان عند بعضهم. انظر ائتلاف النصرة (٧١).

(٥) في (ص٢١٤/ ب).

(٦) أهمل القاف في (ج)، وبرفعه قرأ العشرة ما عدا عبد الله بن عامر. المبسوط (١٥٧).

(٧) في قراءة ابن كثير وأبي عمرو. المبسوط (٢٠٥)، العشر (٢/ ٢٩٠).

(٨) المبسوط (١٥٧)، العشر (٢/ ٢٥٠).

اسْتَثْنَيْتَهُ) استثناء متصلاً بأن كان المستثنى (مِنْ جِنْسِهِ) أي: بعض المستثنى منه.

(وَمَا سِوَاهُ) وهو الاستثناء المنقطع (حُكْمُه بِعَكْسِهِ) فالنصب فيه على الاستثناء أولى من الإتباع وأفصح.

(كَلَنْ يَقُومَ القَوْمُ إِلاَّ جَعْفَرٌ) بالرفع بدل بعض من «القوم» وهو الأرجح، وبالنصب على الاستثناء، وما مررت بالقوم إلا جعفرٍ، بالجر بدلا، والنصب استثناء، وما رأيت القوم إلا جعفرًا إنْ قدرته استثناء فلا حذف، أو بدلاً فعامله مقدر على رأي الجمهور[1].

وإذا تعذر الإتباع على اللفظ لمانع أبدل على / المحل كـ«ما جاءني من أحدٍ إلا أبوك» ٢٦٥/ب بالرفع، بدل بعض على محل «أحد» لأنه فاعل، ويمتنع خفضه على اللفظ؛ لأن البدل في نية تكرار العامل عند الجمهور، فيكون التقدير: جاءني من أبيك، فيلزم زيادة «من» في الإثبات، وفي المعرفة، وهو ممتنع عند الجمهور، نَعَمْ مَنْ لَمْ يَرَ البدل في نية تكرار العامل -كابن مالك[2] أو رأى زيادة «من» في الإثبات والمعرفة كالأخفش[3]- أجاز ذلك.

والمراد بالمنفي ما هو منفي المعنى وإن كان مثبت اللفظ، فيترجح البدل في نحو: «القومُ غيرُ قائمين إلا زيدٌ» و«قَلَّ رجلٌ يقولُهُ إلا زيدٌ»[4] فـ«قَلَّ» ماض جامد بمعنى النفي، و«رجل» فاعله، و«يقوله» صفته، و«زيد» بدل من «رجل» أو من ضميره المستتر في «يقول» و«قَلَّما يقولهُ أحدٌ إلا زيدٌ»[5] فـ«قَلَّ» فعل ماض مكفوف -على الصحيح[6]- بـ«ما» عن الفاعل، و«يقوله أحد» جملة مستأنفة، و«زيد» بدل من «أحد» و«أقل رجل يقوله إلا أبوك» فـ«أقل» مبتدأ بمعنى النفي مضاف إلى «رجل» و«يقوله» خبره (أو نعت أغنى عن الخبر)[7] و«أبوك» بدل من فاعل

---

(١) راجع (ص٢١٦/ أ).

(٢) راجع (ص٢١٦/ أ، ٢٢٦/ ب).

(٣) في معاني القرآن (١/ ٩٨، ٢٥٤).

(٤) انظر (ص١٨٥/ ب، ١٩٥/ ب).

(٥) انظر الرضي (١/ ٢٣١).

(٦) ينظر المغني (١/ ٣٠٦، ٣٠٧).

(٧) سقط من (ب)، وانظر (١/ ٢٣١).

و«أبوك» بدل من فاعل «يقول» المستتر فيه، و«أَبَاكَ القومُ إلا زيدٌ» من «الإِبَاء»[(١)] بالموحدة، أي: لم يريدوك، ومنه «أتاني بنو محمد إلا خالد» بالرفع بدلاً على توهم أنك قلت: (ما) أتاني، هذا إذا كان المعنى عليه، والظاهر وجوب الإتباع في مثل هذا؛ ليدل على النفي المتوهم المقصود، وإذا أريد بالتقليل حقيقته لا النفي فهو إثبات.

وقد يبدل من المحذوف كقول المُلْحَةِ[(٢)]: تقول:

مـــا المفخـــرُ إلا الكـــرمُ ... وهـــل محـــلُّ الأَمْـــنِ إلاَّ الحـــرمُ[(٣)]

أي ما المفخرُ شيءٌ، وهل محلُّ الأمن مكانٌ[(٤)]؛ لأنه مثل به للإبدال لا للتفريغ[(٥)].

(والنَّصْبُ) على الاستثناء (فِي) الاستثناء المنقطع، كلن يقوم القوم (إلاَّ بَعِيْرًا أَكْثَرُ) من الإبدال، بل أوجبه أهل الحجاز مطلقًا، وبه قرأ العشرة في قوله تعالى: ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾ [النساء: ١٥٧] وتميم تجيز البدل حيث / أمكن تسلط العامل عليه كالآية والمثال إذ يصح أن يقال: لن يقوم إلا بعيرٌ، وما لهم إلا اتباعُ الظن، وكقوله[(٦)]: ٢٦٦/أ

---

(١) ومنه قوله تعالى: ﴿ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ ﴾ [التوبة: ٣٢]، أي: لا يريد الله. انظر المغني (٢/ ٦٧٦).

(٢) هي ملحة الإعراب للقاسم بن علي بن محمد الحريري صاحب المقامات (٤٤٦ تقريبًا - ٥١٦هـ).
وفي ذكر الملحة هنا دليل على عنايتهم بها في اليمن، وهي تدرس إلى اليوم في الجامع الكبير بصنعاء.

(٣) انظر: كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب للفاكهي (٣٤)، والرواية فيه «ما الفخر».

(٤) في (ب) «مكانه».

(٥) في كشف النقاب (ص٣٤) قال الفاكهي شارحًا للبيت المذكور: «ظاهره أنه مثال للمستثنى المسبوق بكلام تام غير موجب فيكون ما بعد (إلا) بدلا، وليس كذلك؛ لأن الاستثناء فيه من كلام غير تام، فهو مثال للاستثناء المفرغ ... فالفخر مبتدأ، وما بعد (إلا) خبره».

(٦) جران العود عامر بن الحارث بن كلفة النميري (... - ...).
شاعر وصّاف، أدرك الإسلام، ضَمَّن بعض شعره من معاني القرآن وقصصه، مما يدل على معرفته له، ولم تذكر المراجع زمن ولادته أو موته، إلا أن بعض شعره يدل على أنه عُمِّر وقيل اسمه: كلدة، وقيل: المستورد. الشعر والشعراء (٢٧٥)، العيني (١/ ٤٩٢)، الخزانة (٤/ ١٩٨)، الأعلام (٣/ ٢٥٠).



وبلـــدةٍ لـــيس بهـــا أنـــيسُ إلاّ اليعـــافيرُ وإلاّ العـــيسُ(١)

بإبدال «اليعافير» و«العيس» من «أنيس» إذ يصح أن يقال: ليس بها اليعافير، و«إلا» الثانية زائدة.

بخلاف ما إذا لم يصح تسلط العامل عليه، أي: مع النظر إلى خصوص المعنى المراد لا مطلقًا، نحو «ما زادَ المالُ إلا ما نَقَصَ»(٢) و«ما نَفَعَ هَذَا إلا ما ضَرَّ»(٣) فـ«ما» مصدرية مسبوكة مع صلتها بمصدر منصوب على الاستثناء المنقطع وجوبًا باتفاق العرب، إذ لا يصح أن يقال: زاد النقصُ، أو نَفَع الضَّرَرُ، بناء على خصوص المعنى المقصود، إذ المراد أنه ما زاد بل نقص، وما نفع بل ضر، وإلا فالنقص إذا كان قليلاً ثم كثر فقد زاد، والضُّر قد ينفع كالأسير يُؤْتَى به من دار الكفر فيسلم، إذ لولا ضَرَرُ الأسر والامتهانِ ما فاز بنفع الإيمان، وعليه ظاهر قوله ﷺ: «عَجِبَ رَبُّكَ من قومٍ يُقَادُون إلى الجنَّةِ بالسَّلاسِلِ»(٤) فعلى هذا يصح أن يقال: زاد

---

(١) بيتان من الرجز قبلهما:
قــد نــدعُ المنزلَ ياليسُ
يَعْتَسُّ فيه السبعُ الجروسُ
الذئب أو ذو لــبدٍ هموسُ
وبعدهما:
وبقر مُلَمَّــــعٌ كنــوسُ
كأنمــا هُنَّ الجواري الميسُ

ليس: اسم امرأة، يعتس: يطلب ما يأكل ليلاً، الجروس: من الجرس وهو الصوت الخفي، ذو لبد: الأسد، الهموس: خفيف الوطء. ويروى (بسابسا ليس به أنيس) والبسابس: جمع بسبس وهو القفر. اليعافير: جمع يعفور، وهو الظبي الذي لونه العفر، وهو التراب. ملمع: فيه لمعة وهي بياض وسواد، الكنوس: المتخذة كناسا، والكناس مأوى الظباء، الجواري: جمع جارية، الميس: جمع ميساء وهي المتبخترة في المشي.

ديوانه (٩٧)، سيبويه (١/ ١٣٣، ٣٦٥)، معاني الفراء (١/ ٤٧٩)، المقتضب (٢/ ٣١٩، ٣٤٧)، (٤/ ٤١٤)، الإنصاف (١/ ٢٧١)، ابن يعيش (٢/ ٨٠، ١١٧)، (٧/ ٢١)، (٨/ ٥٢)، الشذور (٢٦٥)، العيني (٣/ ١٠٧)، الأشموني (٢/ ١٤٧)، التصريح (١/ ٣٥٣)، الخزانة (٤/ ١٩٧، ١٩٩).

(٢) انظر سيبويه (١/ ٣٦٧).

(٣) انظر سيبويه (١/ ٣٦٧).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٤/ ٢٠) في كتاب الجهاد، باب الأسارى في السلاسل، عن أبي هريرة.
وأبو داود في سننه (٣/ ١٢٧) في كتاب الجهاد، باب في الأسير يوثق، الطبعة الأولى، حمص.
والإمام أحمد في مسنده (٢/ ٢٠٢، ٤٠٦، ٤٤٨، ٤٥٧)، (٥/ ٢٤٩).

زاد النقص، ونفع الضر، وهو في المثال الأول قريب واضح جدًا، فتنبه لهذا وحققه، تنفتح لك به أبواب كثيرة، فلم أر من عاج[1] عليه، مع أنه نفيس مهم جدًا.

وبه يُعلم أن سبب اختلافهم في تخريج نحو المثال المذكور إنما هو قطع النظر عن المراد، فقال السيرافي[2]: إن المصدر المسبوك مبتدأ حذف خبره، أي: لكان النقصان أو الضر شأنه، والشَلُوبِينُ[3]: هو استثناء متصل مفرغ، والأصل: ما زاد شيئًا إلا النقصان، فحذف المستثنى منه وفرغ العامل، وابن الطراوة[4] «ما» زائدة أي: ما زاد إلا نقص، وما نفع إلا ضر، ولقوة الاتصال بإلا استغنى عن الواو، كما في: ما قام زيد إلا قعد عمرو، فالمعنى ما زاد إلا تلا زيادته / النقص، وما نفع إلا تلا نفعه الضر، فهذه المعاني كلها صحيحة ويتعين الواحد منها عند ٢٦٦/ب إرادته بحسب المقام.

والمنقطع قَدَّرَه الكوفيون بـ«سوى» والبصريون بـ«لكن» [المشددة][5]، فذهب قوم كابن يسعون[6] إلى أن «إلاَّ» حينئذ إذا انتصب بعدها المستثنى كـ«لكن» المشددة حرف استدراك ينصب الاسم ويرفع الخبر، والمستثنى اسمها منصوب بها، وحذف خبرها لدلالة السياق أي: لَكِنَّ اتباع الظن شأنُهم، فعليه إذا ارتفع فهي كـ«لكنِ» المخففة ابتدائية، والمستثنى مبتدأ حذف خبره، أي: لكن اليعافيرُ والعيسُ بِهَا.

والصحيح أنهم إنما قَدَّرُوا بذلك من حيث المعنى فقط، ونصبه بالعامل الذي قبل «إلا» ورفعه على البدل بضرب من التأويل، كأن يكون أراد بالأنيس ما يعم اليعافير تجوزا، ثم أبدلها منه، أو نزل غير الجنس منزلة الجنس مجازًا، ثم أبدل، أو حمل ذلك على المعنى المقصود، إذ

---

(١) أي وَقَفَ عليه، العائج: الواقف، وعاج رأسه: أماله، وعاج عنه: رَجَعَ، ما عاج به: لم يكترث، وبالدواء لم ينتفع، وبالماء لم يَرْوَ. اللسان (عيج) (٢/ ٣٣٦).

(٢) انظر: الارتشاف (٢/ ٣٠٤)، التصريح (١/ ٣٥٢).

(٣) انظر التصريح (١/ ٣٥٢).

(٤) انظر الارتشاف (٢/ ٣٠٤)، التصريح (١/ ٣٥٢)، ابن الطراوة النحوي (٢١٤).

(٥) عن (ج)، وانظر: الارتشاف (٢/ ٢٩٦)، الهمع (٣/ ٢٥٠).

(٦) انظر المرجعين السابقين.

المقصود هو المستثنى، فمراده: ليس بها إلا اليعافيرُ فذكر الأنيس توكيدًا ليعلم أنه ليس ثَمَّ آدمي، ثم أبدل منه ما كان مقصودًا بالذات من ذكر اليعافير.

(وَإِنْ يَكُنْ) الاستثناء (مِنْ) كلام (نَاقِصٍ) وهو ما لم يذكر فيه المستثنى منه (فَإِلاَّ، قَدْ أُلْغِيَتْ) فصار وجودها كعدمها من حيث اللفظ والإعراب لا من حيث المعنى (والعَامِلُ اسْتَقَلاَّ) حينئذٍ للعمل فيما بعدها؛ ولهذا يسمى الاستثناء المفرغ بالتشديد؛ لأن ما قبل «إلا» فُرِّغَ للعمل فيما بعدها، فأعرب بحسبه، ولا بد أن يتقدمه نفي أو شبهه ليفيد فائدة صحيحة (كَلَمْ يَقُمْ إِلاَّ أَبُوك أَوَّلا) فـ«أبوك» فاعل «يقم» و«أولا» ظرف زمان لـ«يقم»، (أو مصدر له)(١)، وكقوله تعالى: ﴿ هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [الأنعام: ٤٧]، وقوله ﷺ عند النسائي(٢)، والرُّويَانِي(٣)، وابن حِبَّان(٤)، والدَّارَقُطْنِي(٥)، والطَّبَرَانِي(٦)،

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) في عمل اليوم والليلة (ص١٨٢).

(٣) أبو بكر محمد بن هارون (... - ٣٠٧هـ).
من حفاظ الحديث، طاف البلاد، وسمع بالبصرة، نسبته إلى (رويان) بنواحي طبرستان، له «مسند» وتصانيف في الفقه. البداية والنهاية (١١/ ١٣١)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٢٨٦)، الشذرات (٢/ ٢٥١)، كشف الظنون (١٦٨٣).

(٤) محمد بن حِبَّان بن أحمد بن حبان البستي الشافعي (٢٧٠ - ٣٥٤هـ).
أبو حاتم، محدث، حافظ، مؤرخ، فقيه، ولد في (بست) من بلاد سجستان، ولي قضاء (سمرقند)، وله تصانيف كثيرة منها: «المسند الصحيح» في الحديث، و«روضة العقلاء ونزهة الفضلاء».
البداية والنهاية (١١/ ٢٥٩)، تذكرة الحفاظ (٣/ ١٢٥)، ميزان الاعتدال (٣/ ٣٩)، مرآة الجنان (٢/ ٣٥٧).

(٥) علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود البغدادي (٣٠٦، أو ٣٠٥ - ٣٨٥هـ).
أبو الحسن، حافظ محدث، فقيه، سمع عن خلق كثير ببغداد، والكوفة، والبصرة، وواسط، نسبته إلى (محلة دار قطن) ببغداد، من تصانيفه: «كتاب السنن»، و«المعرفة بمذاهب الفقهاء».
تاريخ بغداد (١٢/ ٣٤)، وفيات الأعيان (١/ ٤١٧)، تذكرة الحفاظ (٣/ ١٨٦، ١٩٠).

(٦) في المعجم الكبير (٨/ ١٣٤).
سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي (٢٦٠ - ٣٦٠هـ).
أبو القاسم، من حفاظ الحديث، ولد بـ(طبرية) في الشام، ورحل في طلب الحديث إلى العراق، والحجاز، =

وابن مردويه[(١)]: «من قرأ / آيةُ الكُرْسِيّ دُبُرَ كل صلاةٍ مكتوبةٍ لم يمنَعْه من دخولِ الجنَّةِ إلاَّ أنْ يموتَ» فـ«أن يموت» فاعل «يمنع» لكن الاستثناء فيه مجازٌ، إذ الموت لا يمنع من دخول الجنة، بل لا يجوز شرعًا دخولها إلا بعده، فهو من باب نفي الشيء بإيجابه، أي لم يمنعه من دخولها إلا الموت لو كان مانعًا، لكن قد علم أنه شرط لا مانع، فلا مانع له إذن من دخولها، ويجوز أن يكون على حذف مضاف، والاستثناء حقيقي، أي: لم يمنعه إلا عدم الموت، (أو هو استثناء منقطع من مستتر في «يمنع» أو من محذوف لدلالة «يمنع» و«أن» خفيفة أو مخففة، أي لم يمنعه هو، أي: المانع، أو لم يمنعه مانع من دخولها إلا إياه، أو سوى أنه يموت، أو استثناء متصل مجازًا من محذوف أي: لم يمنعه شيء إلا هو، ولفظ ابن النَّجَّار[(٢)] «إلا أن يموت فيدخلها» فـ«أن» مخففة، وهو منقطع، أو متصل بتجوز، أي: لم يمنعه مانع أو شيء سوى أنه يموت فيدخلها، أو خفيفة على ما مر، فيرفع «يدخل» بالقطع، أي: فهو يدخلها إذا مات، فيوافق لفظ البيهقي «لم يكن بَيْنَه وبين أن يدخل الجنة إلا أن يموت فإذا مات دخل الجنة» ولا إشكال هنا إذ المستثنى اسم «يكن» ولك نصب «يدخل» بتأويل أو تجويز)[(٣)].

٢٦٧/أ

=

واليمن، ومصر، وغيرها، توفي بأصبهان، ومن مؤلفاته: المعاجم الثلاثة، الكبير والأوسط والصغير، و«دلائل النبوة». البداية والنهاية (١١/ ٢٧٠)، وفيات الأعيان (١/ ٢٦٩)، تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٨)، النجوم الزاهرة (٤/ ٥٩).

(١) أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني (٣٢٣ - ٤١٠ هـ).
حافظ، مؤرخ، مفسر، من أهل أصبهان، من آثاره: «تفسير القرآن»، و«المسند»، و«المستخرج» على صحيح البخاري. تذكرة الحفاظ (٣/ ٢٣٨)، كشف الظنون (٤٣٩)، الشذرات (٣/ ١٩٠)، الأعلام (١/ ٣٦١)، معجم المؤلفين (٢/ ١٩٠).

(٢) أبو الحسن محمد بن جعفر بن محمد بن هارون التميمي الكوفي (٣٠٣، أو ٣١١ - ٤٠٢ هـ).
الإمام المسند المعمر النحوي، سمع الحديث من محمد بن الحسين الخثعمي، وأبي بكر بن دريد وغيرهما، حدث عنه أبو القاسم الأزهري وجماعة، من كتبه «تاريخ الكوفة» و«التحف والطرف»، و«روضة الأخبار». تاريخ بغداد (٢/ ١٥٨)، معجم الأدباء (١٨/ ١٠٣)، غاية النهاية (٢/ ١١١)، بغية الوعاة (١/ ٦٩)، شذرات الذهب (٣/ ١٦٤).

(٣) ما بين القوسين سقط من (ب).

وكقوله تعالى: ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ [الأحقاف: ٣٥] فـ«القوم» نائب فاعل «يُهْلَك»، ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ [آل عمران: ١٤٤] فـ«رسول» خبر «محمد».

(وَلاَ أَرَى إِلاَّ أَخَاكَ مُقْبِلا) فـ«أخاك» مفعول «أرى» و«مقبلا» حال منه، إن كانت «أرى»[1] بصرية، ومفعول ثان لها إن كانت علمية، ﴿ وَلَا تَقُولُوا عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾ [النساء: ١٧١] بنصب «الحق» مفعولاً لـ«تقولوا» وما مررت إلا بزيدٍ، ﴿ وَلَا تُجَٰدِلُوٓا أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾ [العنكبوت: ٤٦] بجر ما بعد «إلا» بالباء؛ لأن ما قبلها يطلب مجرورًا بها، ولا تجلس إلا عندي، ولا تقرأ إلا في الدار، بتعليق الظرفين بما قبل «إلا» ونحو: ﴿ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ ﴾ [الأنفال: ١٦] بنصب «متحرف» حالاً من فاعل «يول» المستتر فيه، أي: لا يول أحد دبره إلا حال كونه متحرفًا أو متحيزًا، فهو شرط مؤول بالنهي.

ومن النفي المؤول: «زيد غير آكل إلا الخبز»[2] و«قلما يقوله إلا زيد» أي: لا يقوله، ﴿ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ ﴾ [التوبة: ٣٢]، أي لا يريد إلا إتمام نوره، وأجاز المبرد[3] التفريغ بعد ما دل على الامتناع كـ«لو» و«لولا» و«لوما» لدلالتها على النفي لزومًا.

والاستثناء في ذلك كله من اسم عام محذوف، أي: لم يقم أحد إلا أبوك، ولا تجلس عند أحد إلا عندي، ولا تقرأ في موضع إلا في الدار، ومن يولهم يومئذ دبره في حال إلا متحرفًا، ويأبى الله شيئًا إلا أن / يتم نوره، وهو من قبيل المتصل. ٢٦٧/ب

ويكون[4] في كل معمول إلا المصدر المؤكد، ونحو ﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ [الجاثية: ٣٢] مؤول[5].

---

(١) في (أ، ج) «رأى» والمناسب لما قبله ما أثبت.

(٢) الارتشاف (٢/ ٢٩٧).

(٣) ليس فيما توافر عندي من كتبه ما يدل على ذهابه هذا المذهب، وانظر الارتشاف (٢/ ٢٩٨).

(٤) أي التفريغ.

(٥) قال القيسي في المشكل (٢/ ٢٩٨): «تقديره عند المبرد: إن نحن إلا نظن ظنا، ... ولم يجوز النحويون: ما ضربت إلا ضربا، لأن معناه: ما ضربت إلا ضربت، وهذا كلام لا فائدة فيه». وانظر: الإملاء (٢/ ٥٢٩)، البحر (٨/ ٥٢)، الجني الداني (٤٧٦).



فإن كان ما قبل «إلا» كلامًا تامًا، أي: جملة، واقتضى منصوبًا أو مجرورًا، كما رأيت إلا أباك، وما مررت إلا بأبيك، جاز نصبه استثناء، على إضمار المستثنى منه، أي ما رأيت أحدًا إلا أباك، وما مررت بأحد إلا أباك، قال[1]:

.... وَلَمْ يَـنْجُ إِلاَّ جَفْـنَ سَـيْفٍ ومِئْـزَرَا[2]

أي: لم ينجُ بشيء[3].

والأصح جواز إبداله بضعف من المحذوف، أي: ما رأيت مرئيًا إلا أباك، وما مررت بممرور به إلا أبيك.

وإن كان غير تام وأمكن تقدير محذوف ولم يقدر فالتفريغ، أو وقدر فالنصب، وكذا الإبدال على الأصح، قال[4]:

---

(١) في (ج) أهملت القاف، والقائل حذيفة بن أنس أبو خراش الهذلي، ولم أقف على ترجمته.

(٢) نَجَـا سَالِمٌ والنَّفْـسُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ ** ....

والبيت من قصيدة للشاعر يرد على البريق بن عياض اللحياني أولها:

أَلاَ أَبْلِغَا جـلَّ السَّوارِي وجَابِرًا ** وأَبلِغْ بَنِي ذي السَّهْمِ عَنِّي ويَعْمُرَا

وقبل الشاهد:

هُمُ ضربوا سعد بن ليث وجُنْدَعَا ** وكلبًا غداة الجِزْعِ ضَـرْبًا مُذَكَّرَا

وبعده:

وطاب عن اللَّعَّـابِ نَفْـسًا ورَبِّهِ ** وغادر قيسًا في المَكَـرِّ وعَـفْزَرَا

السواري: قوم يقال لهم: بنو سارية. يعمر: قبيلة من بني نفاثة بن كنانة، ضَرْبًا مُذَكَّرًا: لا تأنيث فيه ولا استرخاء. كلب: بن عوف، من بني ليث، سالم وقيس: ابنا عامر بن عريب الكنانيين. النفس بشدقه: أي كادت تخرج، اللعاب وعفزرا: فرسان.

شرح أشعار الهذليين (٢/ ٥٥٤)، الأصول (١/ ٢٩١)، المقرب (١/ ١٦٧)، اللسان (نفس) (٦/ ٢٣٤)، الارتشاف (٢/ ٢٩٩).

(٣) في شرح أشعار الهذليين للسكري (٢/ ٥٥٨): «قال سيبويه: كأنه قال: نجا ولم ينج، كما تقول: تكلم ولم يتكلم، إذا كان كلامه ضعيفًا، ونصب (جفن سيف) على الاستثناء المنقطع» ولم أجد هذا النص في كتاب سيبويه.

(٤) لم أعرف القائل.

هَـلْ هُـوَ إِلاَّ الـذِّئبُ لاَقَـى الـذِّيبَا[1] ....

روي برفعه تفريغًا، أو إبدالاً، وبنصبه استثناء، أي هل هو شيء إلا الذئب.

أو لم يمكن فالتفريغ، كما قام إلا زيد، وأجاز قوم كالكسائي[2] رفعه: بدلاً من محذوف، ونصبه: استثناء من المحذوف.

ويجب كون النفي مُحَقَّقًا في اللفظ كلم يقم إلا أبوك، أو في التَّضمِين كـ«قلما يقوله إلا أبوك» مباشرة لمدخوله كالأمثلة، وإن لم يباشره وجب كون مدخوله غير مقصود بالنفي، وإنما يكون قلبيًا مفيدًا -من حيث الجملة- وجهًا من وجوه الاعتقاد، كلما علمت أن فيها إلا زيدًا، وما ظننت أن يقوله إلا زيد، وكذا «سمعت، وشهدت» ونحوهما.

وقد يحذف النفي نحو:

أَرَى الـــدَّهْرَ إِلاَّ مَنْجَنُونًـــا بِأَهْلِـــهِ .... [3]

أي ما أرى الدهر، خلافًا لمن زعم كالأصمعي[4] وابن جني[5] وابن مالك[6] أن «إلا» فيه زائدة، والمنجنون: -بجيم وثلاث نونات- العجلة التي يستقى عليها الماء.

واطرد حذفه في نحو: «أَنْشُدُكَ بالله لَمَّا قمت» و«بالنَّصر والإيواءِ إلا ما جلَستم»[7] أي: ما أنشدك إلا قيامك، وما أسألكم بالنصر والإيواء إلا جلوسكم، قاله ابن عباس للأنصار،

---

(١) لم أجد له تتمة وهو في الارتشاف (٢/ ٣٠٠).

(٢) انظر الارتشاف (٢/ ٣٠٠)، الهمع (٣/ ٢٥٢).

(٣) .... ** وما صاحبُ الحاجاتِ إلا معذَّبَا

قاله بعض بني سعد.

ويروى (وما الدهر) (وما طالب ... إلا معللا).

المحتسب (١/ ٣٢٨)، ابن يعيش (٨/ ٧٥)، المقرب (١/ ١٠٣)، ضرائر الشعر (٧٥)، المغني (١/ ٧٣)، العيني (٢/ ٩٢)، الصبان (١/ ٢٤٨)، الخزانة (٢/ ١٢٩)، شرح أبيات المغني (٢/ ١١٦).

(٤) انظر المغني (١/ ٧٣)، الجنى الداني (٤٨٠).

(٥) في المحتسب (١/ ٣٢٨).

(٦) شرح التسهيل (١/ ٥٨).

(٧) انظر الارتشاف (٢/ ٣١٦).

رضي الله تعالى عنهم، فهو تفريغ في المفعول ومعناه النفي المحصور، وما بعد «إلا» و«لمّا» في تأويل مصدر حذف سابكه حيث لم يذكر، فالظاهر / امتناع ذكره -أي النفي في نحو ذلك- لجريان هذه التراكيب مجرى الأمثال، فلا تغيير عن حالها، كما لا تغير الأمثال ألبتة. ٢٦٨/أ

وقد يقع[1] في الإيجاب عند وجود قرينة تدل على أن المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعًا، (كحديث أبي داود[2] -موصولاً لا مرسلاً[3]- «إِنَّ جَهَنَّم تُسَجَّرُ إِلاَّ يوم الجمعة»)[4] أي[5]: تسجّر كل أيام الأسبوع إلا يوم الجمعة، وهذا معنى صحيح، بخلاف نحو: جاءني إلا زيد، أي: جاءني كل أحد إلا زيدًا، فإنه معنى غير صحيح، لاستحالته.

(وإذا قلت: «لاَ إِلهَ إِلاَّ الله» فلك رفعه، وهو بدل من الضمير المستتر في الخبر المقدر على الأصح، وفاقًا لأكثر المحققين -كأبي حيان[6] وناظر الجيش[7]- أي: لا إله في الوجود[8] أو موجود، أو لنا[9] إلا الله، على حد: ما فيها أحد إلا زيد.

---

(١) أي التفريغ.

(٢) سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد الأزدي السجستاني (٢٠٢ - ٢٧٥، أو ٢٧٦هـ). محدث حافظ، فقيه، رحل إلى الشام، ومصر، والجزيرة، والعراق، وخراسان، توفي بالبصرة، وله مصنفات منها: «السنن»، و«المراسيل»، و«البعث». تاريخ بغداد (٩/ ٥٥)، وفيات الأعيان (١/ ٢٨٦)، تذكرة الحفاظ (٢/ ١٥٢)، مرآة الجنان (٢/ ١٨٩)، الشذرات (٢/ ١٦٧).

(٣) اختلف في تفسير المرسل فقيل: هو ما انقطع إسناده على أي وجه كان انقطاعه، أو هو قول غير الصحابي: قال رسول الله ﷺ دون تقييده بعصر دون عصر، أو رواية الراوي عمن لم يسمع منه، أو هو مرفوع التابعي الكبير، أو مرفوع التابعي كبيرًا كان أو صغيرًا. راجع أسباب اختلاف المحدثين (١/ ٢٠٣).

(٤) سقط من (ب)، والحديث في سننه (١/ ٦٥٣)، في كتاب الصلاة، باب الصلاة يوم الجمعة قبل الزوال، عن أبي قتادة، وهو مرسل لا موصول نصل عليه في السنن، ط/ حمص.

(٥) في (ب) «كقرأت إلا يوم الجمعة...».

(٦) البحر (١/ ٤٦١)، الارتشاف (٢/ ١٦٧).

(٧) التصريح (١/ ٣٥١).

(٨) كذا قدره الزمخشري في المفصل (٣٠).

(٩) أو بِحَقٍّ. انظر: معنى لا إله إلا الله (ص٤٧، ٧٥).



وبعضهم: من نفس الخبر المقدر، أي لا إله أحد إلا الله، على حد ما قام أحد إلا زيد. وأكثر المتأخرين: -كالفاكهي[(١)]- من محل «لا» واسمها معها، إذ هما مبتدأ عند سيبويه[(٢)].

وأكثر المعربين: من محل اسمها قبل دخولها، وهو الابتداء، أي: لا إله إلا الله في الوجود أو موجود، على حد: لا أحد إلا زيد فيها[(٣)]، والشلوبين: من محله على معنى: لا يستحق العبادة أحد إلا الله تعالى، فهو على التوهم، وهو بدل بعض، وابن الضائع[(٤)]: البدل مجموع «إلا الله» فهو ببدل المطابقة أشبه، أو قسم برأسه، قال: وهو الحق[(٥)].

أو هو خبر عما قبل «إلا» ولا حذف ألبتة إلا من حيث المعنى فقط، وهو قوي، وعليه ناظر الجيش، وزعم أنه لا يجوز غيره.

أو هو مع «إلاَّ» بمعنى «غير» نعت لاسم «لا» على المحل بوجهيه أو المعنى، أو القطع، بناء على الأصح[(٦)] أن شرط الوصف بـ«إلا» صحة الاستثناء أي: لا إله غير الله لنا أو موجود.

أو هو مع «إلاَّ» عطف بيان على اسم «لا» كذلك، لقول بعضهم مرادهم بـ«الوصف» هنا البيان.

أو هو مع «إلاَّ» بدل كذلك، لجزم ابن العلج بجواز البدل في «إلاَّ» هذه.

أو هو مع «إلا» مبتدأ مؤخر «ولا إله» خبر مقدم ولا حذف، وعليه الزمخشري[(٧)]، وهو عجيب.

---

(١) الفواكه الجنية (٥٨).

(٢) (١/ ٣٤٥).

(٣) انظر التصريح (١/ ٣٥١).

(٤) علي بن محمد بن علي الكتامي (... - ٦٨٠هـ).

أخذ عن الشلوبين وغيره، برع في العربية وعلم الكلام والمنطق والفقه. الإشارة (٢٣٥)، البغية (٢/ ٢٠٤).

(٥) انظر: الهمع (٣/ ٢٥٤، ٢٥٦).

(٦) خلافًا لابن الحاجب كما سيأتي في (ص٢٦٨/ أ).

(٧) وهو رأي بعض الكوفيين. انظر ائتلاف النصرة (٧١).

أو هو نائب عن فاعل «إله» لتأويله «بمَألُوه» أي: معبود، وأغنى عن الخبر على حد: «لا منصور إلا أبوك» بناء على جواز حذف تنوين[١] المطول، وعليه يجوز تنوينه قياسًا لا سماعًا.

أو هو منسوق في رأي الكوفي[٢] بـ«إلاَّ» على الضمير في الخبر المقدر، أو على نفس الخبر إن كان نحو «أحد» أو على محل «لا» واسمها معًا، أو على محله قبلها.

ولك نصبه على الاستثناء من الضمير في الخبر المقدر، أو من نفس الخبر إن قدر نحو «أحد» أو من اسم «لا» على حد: لا رجل إلا عمرًا فيها.

أو على أنه مع «إلاَّ» بمعنى «غير» صفة لاسم «لا» على اللفظ، أو المحل، أو القطع، أو على المعنى، أي: التوهم، نظرًا لرفع محله بالابتداء اللاحق عند سيبويه[٣]، أو بيانٌ عليه كذلك، أو بدلٌ منه كذلك، أو حالٌ منه، فقد أجاز ابن السيِّد الحال في «إلا» هذه، أو على أنه منسوق على لفظ اسمها أو محله.

ويجوز قياسًا فقط رفع «إله» بجعل «لا» حجازية، فترفعه أي: المستثنى بدلاً من اسم «لا»، أو من ضمير الخبر المستكن فيه، أو من محل «لا» واسمها معًا عند الزجاج[٤]، فهما عنده مبتدأ حذف خبره غالبًا، أو من الخبر المقدر مرفوعًا عنده، وهو نحو «أحد» أو خبرًا عنهما معًا عنده أيضًا.

أو نعتًا أو بيانًا أو بدلاً مع «إلا» على لفظ اسم «لا» أو على محلها معًا عنده.

أو على القطع، أو تابعًا كذلك للخبر المحذوف عنده إن جعل نحو «أحد» على اللفظ.

أو القطع، أو تابعًا للضمير المستقرّ فيه، إن كان نحو «موجود» أو «لنا» على المحل أو القطع كذلك أيضًا، فقد أجاز الكسائي[٥]: نعت الضمير، ومثله البيان، وقيل: يجوزان في «إلا» هذه فقط.

---

(١) هذا المعروف عنه في بعض كتب النحاة، أما في مفصله فهو يرى أن الخبر محذوف، ولفظ الجلالة بدل من الضمير المستتر في الخبر، ينظر المفصل (٣٠).

(٢) بناء على رأيهم المتقدم في (ص٢٦٥/أ).

(٣) (١/ ٣٤٥).

(٤) في (ج) «الرجاح» وهو خطأ، وقد رجعت إلى كتابه «معاني القرآن وإعرابه» فلم أجد ما ذكر الشارح.

(٥) في (ج) «الكساي» وانظر (ص٢٣٩/أ).



أو نسقًا على لفظ اسم «لا» أو محلهما معًا عنده، أو على الخبر المرفوع عنده، أو الضمير المستتر فيه، أو مبتدأ خبره ما قبله، أو نائبًا لفاعل «إله» وعليهما لا حذف ألبتة.

وتنصبه استثناءً من الاسم أو الخبر أو ضميره، أو تابعًا بأوجه الأربعة(١) لأحد الثلاثة على القطع، أو المعنى، أو حالاً.

فهذه مائة وثلاثةَ عَشَر وجهًا بالبسط، وإلا فثلاثون، وبيان سمينها من غثها يحتاج بسطًا ذريعًا، ويعرف غالبه من متفرقات الأبواب فتأمل)(٢).

فرع: تقع «إلا» بتاليها صفة بمعنى «غير» فقيل: لمعرفة ونكرة، لظاهر ومضمر، لمفرد وغيره، لمنفي ومثبت، وهو مخالف لسائر النعوت، قيل: ويجوز فيها البدل والبيان والحال، والأصح(٣) أنه لا يوصف بها إلا جمع منكر أو شبهه.

فالجمع المنكر: كـ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: ٢٢] أي: غير الله، فيمتنع الاستثناء لأن مفهومه: لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا، وهو باطل، ولأن النكرة في الإثبات لا تعم، فلا يستثنى منها، وقيل: يجوز الاستثناء، والاسمُ الشريف بدلٌ بناء على أن حرف الامتناع كالنفي(٤).

والمعرف الشبيه بالمنكر كمدخول «أل» الجنسية كجاء الرجال إلا زيد، إذا أردت الجنس لا العهد، أي: غيرُ زيد.

وشبه الجمع، كلو كان غيري إلا زيدٌ لتغيَّر، فـ«غيري» تشبه الجمع في العموم.

وتفارق «إلاّ» هذه «غيرًا» في:

أنه لا يجوز حذف موصوفها، فيمتنع جاءني إلا زيدٌ، ويجوز جاءني غيرُ زيد.وأنه لا

---

(١) النعت، والبدل، والبيان، والنسق.

(٢) ما بين القوسين سقط من (ب).

(٣) انظر ارتشاف الضرب (٢/ ٣١٣).

(٤) نسب ابن هشام في المغني (١/ ٧١)، تبعًا لأبي حيان في الارتشاف (٢/ ٣١٤) هذا القول للمبرد، وكلامه في المقتضب (٤/ ٤٠٨)، يرد تلك النسبة.

يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء، فيجوز «عندي درهم إلا دانقٌ[(١)]» لجواز: إلا دانقًا، ويمتنع «إلا جيدٌ» لامتناع: إلا جيدًا، ويجوز: غير جيد، وعكس ابن الحاجب[(٢)] فشرط لوقوعها صفة تعذر الاستثناء، وجعل من الشاذ:

وكــــلُّ أخٍ مفارقُــــهُ أخــــوه   لَعَمْــــرُ أبيــــكَ إلاَّ الفَرْقَــــدَانِ[(٣)]

وهو مقتضى تمثيلهم بالآية[(٤)] ونحوها، إلا إن عنوا به صحة الاستثناء ولو منقطعًا، كما صرح به بعضهم، وهو صالح في الآية، والأظهر أن «إلاّ» حينئذٍ اسم بمعنى «غير» لكن ظهر إعرابها فيما بعدها لكونها بصورة الحرف، كـ«أل» الموصولة / على الأصح[(٥)] فيها. ٢٦٨/ب

---

(١) الدانق: سدس الدرهم، اللسان (دنق) (١٠/ ١٠٥).

(٢) في شرح الوافية (٢٣٦، ٢٣٧)، والإيضاح شرح المفصل (١/ ٣٧١).

(٣) اختلف في نسبته فقيل:

أ- لعمرو بن معدي كرب الصحابي، انظر ترجمته في (ص١١٥/ ب).

ب- لحضرمي بن عامر بن مجمع الأسدي (... - ١٧هـ تقريبًا).

صحابي، شاعر، فارس، سيد من بني أسد، حضر حرب الأعاجم في أيام عمر، وقال فيها شعرًا حسنًا.

المؤتلف والمختلف (٨٤)، الإصابة (١/ ٣٤١)، الخزانة (٢/ ٥٥)، شرح أبيات المغني (٢/ ١٠٨).

والشاهد من أبيات أولها:

أَلاَ عَجِبَتْ عُمَيْرَةُ أَمسِ لَمَّا ** رَأَتْ شيبَ الذؤابةِ قَدْ عَلاَنِي

وقبل الشاهد:

وكُلُّ قرينةٍ قُرِنَتْ بِأُخْرَى ** ولــو ضَـنَّتْ بها ستفترقانِ

الذؤابة: الخصلة من الشعر، كل قرينة: أي كل نفس مقرونة بأخرى ستفارقها، ضنت: بخلت. الفرقدان: نجمان قريبان من القطب.

سيبويه (١/ ١٣٧)، المقتضب (٤/ ٢٠٩)، الكامل (٣/ ١٢٤٠)، الإنصاف (١/ ٢٦٨)، ابن يعيش (٢/ ٨٩)، المغني (١/ ٧٢)، (٢/ ٥٦٨)، الأشموني (٢/ ١٧٥)، شرح شواهد المغني (١/ ٢١٦)، الخزانة (٢/ ٥٢)، شرح أبيات المغني (٢/ ١٠٥).

(٤) ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

(٥) أنها اسم موصول وهو مذهب الجمهور، لا حرف تعريف كما قال الأخفش، ولا حرف موصول كما ذهب إليه المازني في أحد أقواله. انظر التسهيل (٣٤)، الرضي (٢/ ٣٧)، الجنى الداني (٢٢٢).

(وَخفضُ مُسْتَثْنَى عَلَى الإِطْلَاقِ) أي: تامًا كان أو ناقصًا؛ موجبًا أو غيره، متصلاً أو منفصلاً (يَجُوزُ بَعْدَ) مجموع الألفاظ (السَّبْعَةِ البَوَاقِي) وهي «غير» وما بعدها لا بعد جميعها؛ لأن منها «غيرًا» و«سِوَى» بلغاتها، والخفض بعدها واجب لا جائز؛ لملازمتها الإضافة.

أما «غير» فالأصل فيها أن تكون صفة بمعنى «مغاير» كجاءني رجل غير زيد؛ لكنها حُمِلَت على «إلاَّ» واستعملت في الاستثناء، وتُعْرب إعراب ما بعد «إلاَّ» بتفصيله السابق:

فيجب نصبُها إن تقدم المستثنى: كقام غَيْرَ زيدٍ القومُ، وما قام غيرَ زيدٍ أحد، إلا في لغة: ما قام إلا أبوك أحدٌ[1] وهي مختصة بالنفي ونحوه، فيجوز الرفع وهو هنا قوي فصيح.

أو كان منقطعًا: كقام القوم غيرَ بعيرٍ، إلا إن أمكن بعد النفي وشبهه تسلُّط العامل على المستثنى، كما فيها أحد غير بعير، فتجيز تميم الإتباع.

أو كان متصلاً من تام موجب: كقاموا غيرَ زيدٍ، ومررت بهم غيرَ زيدٍ، ويترجح الإتباع على النص بعد النفي وشبهه، كلا يقم أحدٌ غيرُ زيد، وأَبَيْتُ أن أمرَّ بأحدٍ غيرِ زيدٍ.

وتعرب بحسب العامل، بعد المنفي الناقص: كما قام غيرُ زيدٍ، وما رأيت غيرَه، وما مررتَ بغيرِه.

وبناؤُها على الفتح مطلقًا، لتضمُّنِها معنى «إلاَّ» لُغَةٌ لقضاعة[2] وأسد، نقلها الفراء عنهم[3]، وتفارق «إلا» في:

جَوَازِ تفريغِها مطلقًا في الإيجاب: كقام غيرُ زيد بالرفع مع امتناع قام إلا زيدٌ.

وفي جَوَازِ إتباعِها في التام الموجب: كقاموا غيرُ زيد، ومررت بهم غَيْرِ زيد، بالرفع أو الجر بدلاً، وبالنصب استثناء.

---

(١) انظر (ص٢٦٤/أ).

(٢) اختلف في نسبة فقيل: هو قضاعة بن عدنان، وقيل: قضاعة بن مالك بن حمير، وقيل: قضاعة بن مالك بن عمرو بن مرة بن زيد بن مالك بن حمير. المعارف لابن قتيبة (٦٣، ١٠٣)، ابن حزم (٤٤٠).

(٣) جاء في الصحاح (غير) (٢/ ٧٧٦): «قال الفراء: بعض بني أسد وقضاعة ينصبون (غيرًا) إذا كان في معنى (إلاَّ) تم الكلام قبلها أم لم يتم، يقولون: ما جاءني غَيْرَكَ، وما جاءني أحدٌ غَيْرَكَ». وانظر المساعد (١/ ٥٩٠)، التصريح (١/ ٣٦١)، الهمع (٣/ ٢٧٧).



وفي أن تابع المستثنى بها يجوز فيه رعاية المعنى فتقول: ما أتاني القوم غيرَ زيدٍ وأبيك أو وأبوك؛ لأن معناه: ما أتاني القوم إلا زيد وأبوك، وجاءوا غيرَ زيدٍ وأبيك، أو وأباك، لأن معناه: جاءوا إلا زيدًا وأباك، وهو من الإتباع على المعنى المسمى بالتَّوَهُم، وقيل: على المحل، لا على «غير» نفسها[1].

وناصبُها عند ابن خروف[2]، وأهل الأندلس: الجملةُ التي / انتصبت عن تمامها على ٢٦٩/أ الاستثناء؛ لكونها جاءت فضلةً بعد تمامها، وعند الفارسي[3]: عاملُ المستثنى منه، على الحال منه، وعند السيرافي[4]، وابن الباذش[5]: عاملُهُ[6]، على التشبيه بالظرف المبهم؛ لما فيها من الإبهام، وعند بعضهم: المستثنى منه بنفسه.

وأما «سِوَى» بلغاتها فقال الجمهور: هي ظرف مكان أبدًا، ولا تجيء اسمًا إلا في الضرورة، وابن مالك[7] كالزجاج[8]، وابن فارس[9] اسم أبدا، كـ«غير» معنى وتصرفًا.

---

(١) انظر الارتشاف (٢/ ٣٢٣).

(٢) انظر المرجع السابق.

(٣) في تذكرته. انظر: المرجع السابق والمغني (١/ ١٥٩)، والهمع (٣/ ٢٧٨).

(٤) انظر: الشرح الكبير (٢/ ٢٥٣)، والمراجع السابقة، وتفيد المراجع أن ابن الباذش تفرد بالقول: أن النصب على التشبيه بالظرف المبهم، والشارح هنا أدخل معه السيرافي، والظاهر أنهما إنما اتفق قولهما في العامل، ولم يتبين لي رأي السيرافي في المنصوب.

(٥) انظر: الشرح الكبير (٢/ ٢٥٣)، والمراجع السابقة، وتفيد المراجع أن ابن الباذش تفرد بالقول: أن النصب على التشبيه بالظرف المبهم، والشارح هنا أدخل معه السيرافي، والظاهر أنهما إنما اتفق قولهما في العامل، ولم يتبين لي رأي السيرافي في المنصوب.

(٦) أي: عامل المستثنى.

(٧) شرح الكافية الشافية (٢/ ٧١٦)، شرح العمدة (٣٨٢)، التسهيل (١٠٧).

(٨) انظر: أوضح المسالك (٢/ ٢٨١).

(٩) معجم مقاييس اللغة (٣/ ١١٢).

وابن هشام[١] -كالزماني[٢]، وأبي البقاء[٣]، وابن عصفور[٤]، وأكثر الكوفيين-: ظرف كثيرًا واسم قليلاً، وهو الأرجح.

فإذا كانت ظرفا فهي منصوبة أبدًا بالعامل قبلها، أو اسمًا كـ«غير» فتعطى جميع أحكامها السابقة، ويظهر إعرابها ممدودة، ويقدر مقصورة.

وأما «خلا، وعدا، وحاشا» بلغاتها الثلاث[٥]، فيجوز جر ما بعدها: على أنها حروف جر واستثناء، كقاموا خلا أبيك، وعدا أخيك، وحاشا حميك، ومحل مجرورها نصب عن تمام الكلام، فناصبة الجملة التي انتصبت عن تمامها، ولا متعلق لها لأنها للتنحية ضد التعدية.

وقال الجرجاني: هي[٦] معديات، فمجرورهن في محل المفعول به، كمررت بزيد، وتتعلق بما في الجملة من فعل أو شبهه، إلا أن تعديتهن على جهة السلب[٧].

ويجوز نصبه على أنها أفعال استثناء جامدة، متعدية بنفسها، كجاءوا خلا زيدًا، وعدا عمرًا وحاشا بكرًا، فالمستثنى مفعول به.

وفاعلُها عند ابن مالك[٨]: محذوف أبدًا، لقوة دلالة الكلام، والصحيح: أنه ضمير ملازم للإفراد والتذكير والاستتار، عائد على البعض المفهوم مما قبله[٩]، أو على اسم موصول دل على صلته الكلام، أو على الفعل المفهوم من السياق أو على مصدر مفهوم من المعنى[١٠]،

---

(١) في الأوضح (٢/ ٢٨٢).

(٢) انظر: الارتشاف (٢/ ٣٢٦)، والأوضح (٢/ ٢٨٢)، المساعد (١/ ٥٩٤)، الأشموني (٢/ ١٦٠).

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب (٦٤/ أ).

(٤) عنده منصوبة على الظرفية أبدًا، فهو على رأي الجمهور، وليس كما نسب له الشارح، صرح بذلك في المقرب (١/ ١٧٢)، والشرح الكبير (٢/ ٢٥٨).

(٥) الثاء الأولى أهملت في (ج)، وتقدمت لغاتها في (ص٢٦٣/ ب).

(٦) كذا في نسخ التحقيق والأولى «هن».

(٧) ملخص كلامه في المقتصد (٢/ ٧١٥، ٧١٦).

(٨) شرح الكافية الشافية (٢/ ٧٢١).

(٩) أهمل القاف والباء في (ج)، وإليه ذهب أكثر البصريين. انظر الارتشاف (٢/ ٣١٩).

(١٠) ذهب إليه جمهور الكوفيين. انظر الارتشاف (٢/ ٣١٩)، الهمع (٣/ ٣٨٦).

أو على اسم فاعل كذلك[١]، فنحو «القوم إخوتُك عَدَا زيدًا» تقديره: عدا هو -أي: بعضهم، أو من آخاك، أو فعلهم، أو آخاؤهم، أو المؤاخي منهم- زيدًا، أقوال أشهرها الأول، والصواب: أنه لا يتعين تقديره بشيء واحد، بل يقدر في كل موضع ما يناسبه.

وجملةُ الاستثناء مستأنفة / من حيث الإعراب لا المعنى فلا محل لها. ٢٦٩/ب

وقيل: حال فملحها نصب[٢]، وهي مستثناة على رأي البصريين[٣] من وجوب دخول «قد» ولو مقدرة على الماضي الواقع حالاً.

فإن دخلت عليها[٤] «ما» فقال: (وَالنَّصْبُ أَيْضًا) للمستثنى (جَائِزٌ لِمَنْ يَشَا)ؤه في الاستثناء (بِمَا خَلاَ وَمَا عَدَا وَمَا حَشَا) وقضيته[٥] جواز الجر بها على تقدير «ما» زائدة، وهي[٦] حروف والنصب: على تقدير «ما» مصدرية وهي أفعال، وهو رأي لابن مالك[٧] تبعًا لقوم[٨]، والصحيح -وفاقًا للجمهور-: أن «ما» لا تدخل على «حاشا» إلا في ضرورة أو شذوذ[٩]، وهي حينئذ زائدة، وإن نصب ما بعدها، وأنها تدخل على «خلا، وعدا» فتتعيَّن فعليتُها نحو:

أَلاَ كُــلُّ شيءٍ مــا خَــلاَ اللهَ بَاطِــلُ ....[١٠]

---

(١) انظر المغني (١/ ١٢٢).

(٢) عند السيرافي. انظر الجني الداني (٤١٥)، المغني (١/ ١٣٤).

(٣) راجع (ص٢٥٧/ أ).

(٤) الأولى «عليهن».

(٥) كذا في نسخ التحقيق، والمناسب «وقضية».

(٦) درج الشارح على إفراد الضمير والصواب جمعه تبعًا لمعاده «وهن».

(٧) في التسهيل (١٠٥)، أمّا في شرح الكافية (٢/ ٧٢٢) فعلى مذهب الجمهور.

(٨) كالفارسي في إيضاح الشعر (٣٣)، والجرمي والكسائي والربعي. انظر: الجني الداني (٤١٤)، والشذور (٢٦٢).

(٩) وهو مسموع عن العرب. انظر: الأشموني (٢/ ١٦٤)، التصريح (١/ ٣٦٥)، الهمع (٣/ ٢٨٧).

(١٠) .... ** وكُلُّ نَعِيمٍ لا محالةَ زَائِلُ

للبيد بن ربيعة العامري.

=

تُمـــلُّ النَّـــدَامَى مـــا عـــداني ....(١)

بنصب الضمير؛ لأن نون الوقاية لا تقع إلا مع الضمير المنصوب(٢)، فـ«ما» مصدرية مؤولة مع ما بعدها بمصدر منصوب -عند الجمهور- على الظرفية، بنيابة «ما» وصلتها عن الوقت، أي: كل شيء باطل وقتَ خُلُوِّه عن الله تعالى، وتمل الندامى وقتَ مجاوزتِهم إيَّاي، وعند السيرافي(٣): على الحال المستثنى منه بتأويل المصدر المسبوك باسم فاعل، أي: كل شيء باطل حال كونه خاليًا عنه تعالى، وتمل الندامى حال كونهم مجاوزين لي، وعند ابن خروف(٤): على الاستثناء بما قبلها فناصبها الجملة التي انتصبت عنها لكونها جاءت فضلة بعد تمامها.

=

وهو من قصيدة له في رثاء النعمان بن المنذر أولها:

أَلاَ تسألاَنِ المَـــرء مـــاذَا يُحَـــاوِلُ ** أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أم ضَلاَلٌ وبَاطِلُ

وقبل الشاهد:

أرى النَّاسَ لا يدرون ما قَدْرُ أمرِهم ** بـــلى كل ذي لُبٍّ إلى اللهِ وَاسِلُ

وبعده:

وكلُّ أناسٍ سوفَ تدخـــلُ بينـــهم ** دُوَيْـــهِيَةٌ تصـــفرُّ مِنْـــها الأناملُ

النحب: النذر، والموت، ولعل المراد هنا الأول. قدر أمرهم: خطر الدنيا وسرعة زوالها، الواسل: الطالب الراغب إلى الله، الباطل: الهالك الفاني، وقيل: الباطل هنا: ضد الحق، لا محالة: لا بد.

ديوانه (١٣١)، ابن يعيش (٢/ ٧٨)، شرح الكافية الشافية (٢/ ٧٢٢)، المغني (١/ ١٣٣)، الشذور (٢٦١)، العيني (١/ ١٥)، (٣/ ١٣٤)، الأشموني (١/ ٢٨)، (٢/ ١٦٤)، التصريح (١/ ٢٩)، الهمع (١/ ٢٣، ٢٢٦)، شرح أبيات المغني (٣/ ١٥٤).

(١) .... فَإِنَّنِي ** بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُولَعُ

لا يعرف قائله.

الندامى: جمع ندمان وهو جليس الشراب، مولع: مغرى به.

والبيت مفرد في مراجعي. الجنى الداني (٥١٦)، الشذور (٢٦٢)، الأوضح (٢/ ٢٩٠)، العيني (١/ ٣٦٣)، (٣/ ١٣٤)، الأشموني (٢/ ١٦٤)، التصريح (١/ ١٠٠)، الهمع (١/ ٢٣٣).

(٢) نسي الشارح أن نون الوقاية تلحق الضمير المخفوض أيضًا، مثل: مِنِّي، وَعَنِّي.

(٣) راجع (ص٢٦٩/ ب).

(٤) انظر التصريح (١/ ٣٦٥).

قال الفاكهي -تبعًا لابن الحاجب(١)، والرضي(٢)-: «ولا يستثنى بحاشا إلا فيما فيه تنزيه، كضربتهم حاشا زيد، ولا يحسن: صَلُّوا حاشا زيدٍ؛ لفوات معنى التنزيه»(٣) انتهى، وهو منهم محض استرواحٍ إلى المعقول من غير مساعدة المنقول.

وقد تكون فعلاً متعديًا متصرفًا كحَاشَيْتُه أُحَاشيه، أي: استثنيته(٤)، واسمًا مرادفًا للتنزيه منصوبًا على المصدر الواقع بدلاً من فعله، مبنيًا غالبًا، ومعربًا قليلاً كـ/ ﴿قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾ [يوسف: ٥١] واللام للتبيين كـ«سَقْيًا لك» وقرأ أبو السَّمَّال(٥) «حاشًا لله» بالتنوين معربًا(٦)، كما تقول: تنزيهًا لله، و«سَقْيًا لَكَ» وابن مسعود(٧) «حاشَا اللهِ» بالإضافة كما تقول: «معاذَ الله». ٢٧٠/أ

تكملة: أدوات الاستثناء وفاقًا وخلافًا واحد(٨) وعشرون:

١. «إلاّ» وهي أم الباب.
٢. «غير» مضمنة معنى «إلا».
٣. «سِوَى» بلغاتها الأربع(٩)، وزعم ابن عصفور: أنه لم يشرب منها معنى الاستثناء إلا «سِوَى» بالكسر والقصر، فإن استثنى بغيرها فقياسًا عليها(١٠).

---

(١) لم يقل فيما بين يدي من كتبه بما نسبه الشارح إليه تبعًا للفاكهي في الفواكه (٧٥).

(٢) في شرح الكافية (١/ ٢٤٥).

(٣) الفواكهة الجنية (٧٥).

(٤) انظر اللسان (حاشا) (١٤/ ١٨١).

(٥) قعنب بن أبي قعنب العدوي البصري (... - ...).
له اختيار في القراءة شاذ، رواه عنه أبو زيد سعيد بن أوس وأسند الهذلي قراءة أبي السَّمَّال عن أبي هشام البريري عن عبادة بن راشد عن الحسن عن سمرة عن عمر، قال ابن الجزري: وهذا سند لا يصح. غاية النهاية (٢/ ٢٧).

(٦) القراءات الشاذة لابن خالويه (٦٣)، البحر (٥/ ٣٠٣)، الجني الداني (٢٨٥).

(٧) وأبي بن كعب. انظر المحتسب (١/ ٣٤١)، الكشاف (٢/ ٣١٧).

(٨) الأولى «إحدى».

(٩) انظر: (ص٢٦٣/ ب).

(١٠) الشرح الكبير (٢/ ٢٤٩، ٢٥٩)، المقرب (١/ ١٧٢)، وليس فيهما ما يدل على المذهب المنسوب له هنا.



٤. «خلا» بـ«ما» وبدونها.

٥. «عدا» كذلك، والخفض بهما قليل، ولم يسمعه سيبويه فمنعه[(١)].

٦. «حاشا» بلغاتها الثلاث[(٢)]، وزعم أبو حيان: أنه لم يستثن بمحذوفة الآخر[(٣)]، والنصب بها قليل، ولم يثبته أكثر البصريين.

٧. «لا يكون» وهي مركبة من حرف نفي وفعل جامد ناقص.

٨. «ليس».

وينصب المستثنى بهما أبدًا؛ لأنه خبرهما، كقاموا لا يكون زيدًا، وليس عمرًا، ولا يكون جملة[(٤)]، ولا يجر بالباء، ويجب فصله إن كان ضميرًا، كقاموا ليس إيَّايَ، ولا يكون إيَّاك، ولا يجوز ليسني، أو ليسك، ولا يكونني أو لا يكونك، وإن جاز ذلك فيهما في غير الاستثناء، واسمهما (محذوف أبدًا عند ابني العلج[(٥)]، ومالك[(٦)]، والصحيح أنه)[(٧)] مستتر فيهما وجوبًا على ما مرَّ في «خلا» وأخواتها، والجملة استئناف، أو حال على ما مرَّ[(٨)] أيضًا.

ولا تدخل عليهما الواو، ولا يتقدمان الجملة، ولا يعطف على خبرهما بـ«ولا» فيمتنع: جاءوا ليس زيدًا ولا عمرًا، بل تقول: وعمرًا.

وقد يقعان صفة حيث يصح الاستثناء بهما عند الجمهور، ومطلقًا عند ابن عصفور[(٩)]، فيخرجان عن الاستثناء، ويضمر فيهما ضمير موصوفهما مطابقًا مطلقًا، مخبرًا عنهما بعدد

---

(١) في كتابه (١/ ٣٧٧).

(٢) انظر (ص٢٦٣/ ب).

(٣) «حاش» في الارتشاف (٢/ ٣١٨).

(٤) أي المستثنى بهما.

(٥) في كتابه «البسيط». انظر الارتشاف (٢/ ٣٢٠).

(٦) في التسهيل (١٠٦)، أما في شرح الكافية (٢/ ٧٢١)، فقال: إنه مضمر.

(٧) سقط من (ب).

(٨) في (ص٢٦٩/ ب).

(٩) الشرح الكبير (٢/ ٢٦٢).

الموصوف، كما جاءني رجلان ليسا أبويك، ولا رجال لا يكونون آباءك، وأجاز قوم: ما جاءني رجلان ليسا أخاك، ورجال لا يكونون أخاك.

وقد يوصف بهما / مدخول لام الجنس على الأصح[1]، كجاء الناس ليسوا إخوتك، ٢٧٠/ب والنساء لا يكن الهندات، ويحتملان الحال أيضًا حينئذ، بخلاف «خلا» وأخواتها، فلا يوصف بها أصلاً.

وقد يُحذف بعد «ليس» تالي «إلاَّ» كجاءني زيد ليس إلا، أي: ليس هو، أي الجائي إلا إيَّاه، فاسمها مستتر وحذف الخبر، أو ليس إلا هو الجائي، فحذف كلاهما، وليست حينئذ «ليس» استثناء.

(وقد يُحذف بعد غيرها، كحديث أبي داود، والترمذي، وغيرهما: «الطِيَرَةُ شِرْكٌ، وما مِنَّا إلاَّ ولكن الله -تعالى- يذهبُهُ بالتَّوكُّلِ»[2] أي: إلا مَنْ قَدْ يتطير، أو مَنْ تخالجه، وفي لفظ «وما مِنَّا إلاَّ أن الله تعالى...» إلخ، بحذف المسند إليه، أي: وما مِنَّا أحدٌ يسلم منها)[3].

٩. «إلاَّ أَنْ يَكُون» ذكرها الزجاجي[4]، قال: والرفع بعدها أجود من النصب، كقاموا إلاَّ أن يكون أبوك، أو أباك، وبهما قرئ[5] في قوله تعالى: ﴿ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

---

(١) قال أبو حيان في الارتشاف (٢/ ٣٢١): «أجاز ابن مالك: أن يكون الموصوف مصحوب (أل) الجنسية، وقال: وقد يوصف بها على رأي، فأشعر أنه لا يجوز الوصف بها إلا على رأي من يرى ذلك، ولم يذكر أحد ممن طالعنا كلامه في جواز ذلك خلافًا». وانظر التسهيل (١٠٦).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (٤/ ٢٣٠)، في كتاب الطب، باب في الطيرة، عن ابن مسعود، الطبعة الأولى، حمص، والترمذي في سننه (٤/ ١٦٠)، في كتاب السير، باب ما جاء في الطيرة، برواية: «وما منا ولكن الله ...» ولا شاهد على هذه الرواية.

وابن ماجة في سننه (٢/ ٢٨٧)، في أبواب الطب، باب من كان يعجبه الفأل ويكره الطيرة.

والإمام أحمد في مسنده (١/ ٣٨٩، ٤٣٨، ٤٤٠).

(٣) سقط من (ب).

(٤) الجمل (ص٢٣٣).

(٥) قرأ عاصم وحده بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع. المبسوط (١٣٧)، العشر (٢/ ٢٣٧).



والصواب: أن الاستثناء إنما هو بـ«إلاَّ» فقط وما بعد «يَكُون» إنْ نُصِب فهي نَاقِصَة واسمها مستتر، أو رُفِع فهي تامة والمرفوع فاعلها، وأجاز الأخفش[1] كونها ناقصة حُذِف خبرها، أي: إلا أن يكونه أبوك.

١٠. «لَـمَّا» بالتشديد، نحو: ﴿ إن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [الطارق: ٤]، ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ ﴾ [يس: ٣٢] في قراءة التشديد[2]، و«إن» نافية، أي: ما كل نفس إلا عليها حافظ، وما كل إلا جميع، وقالوا: «نَشَدتك لَمَّا فعلت»[3]، و«بالله لَمَّا أتيت» أي: ما أسألك بالله إلاّ فعلك، فلفظه الإثبات، ومعناه النفي المحصور، وما بعدها في تأويل مصدر حذف سابكه استثناء مفرغًا كما مر.

وهي قليلة الدَّور في كلامهم (حتى أنكرها الجوهري)[4] فينبغي قصرها في أَمْثَالِ ما سُمِعَت فيه من التراكيب، وقاس عليها الزجاجي[5] فجعلها كـ«إلاَّ» مطلقًا، وهو أيضًا وجيه.

١١. «حَتَّى» إذا انتصب بعدها المضارع فإنها قد ترادف «إِلاَّ» في الاستثناء المنقطع وفاقًا لسيبويه[6] والخضراوي[7] وابن مالك[8] وابن هشام[9]، وخلافًا للجمهور نحو: «لأقتلن الكافر حتى يسلم» أي إلا أن يسلم.

١٢. «ما» قالوا: «كُلُّ شيءٍ مَهَهٌ ما النساءَ وذِكْرَهن، وكُلُّ شيءٍ مَهَاهُ ما النِّساءَ وحديثَهُنَّ»[10] فقيل: «ما» نافية استثنى بها كـ«ليس» فهي حجازية حذف اسمها

---

(١) في معاني القرآن (١/ ١٩٠).

(٢) قرأ بها عاصم وابن عامر وحمزة. المبسوط (٣٢١)، العشر (٢/ ٣٥٣).

(٣) انظر: الجنى الداني (٥٣٧)، المغني (١/ ٢٨١).

(٤) سقط من (ب)، وانظر: الصحاح (لمم) (٥/ ٢٠٣٣).

(٥) انظر: الارتشاف (٢/ ٣٣٢)، الجنى الداني (٥٣٨).

(٦) (١/ ٣٤٢).

(٧) انظر الجنى الداني (٥٠٦)، المغني (١/ ١٢٥).

(٨) التسهيل (٢٣٠).

(٩) المغني (١/ ١٢٥).

(١٠) انظر: مجمع الأمثال (٢/ ١٣٢)، اللسان (مهه) (١٣/ ٥٤١)، ومما ذكر في معناه: أن الرجل يحتمل كل شيء حتى يأتي ذكر حرمه فيمتغص فلا يحتمله.

شذوذًا، وهو ضمير المهه، أي: ما هو النساء.

وقيل: هي / كـ«إلا» معنى وعملا، فنصبه على الاستثناء[١]. ٢٧١/أ

وقيل: مصدرية حُذِف فعلها، أي: ما خلا أو ما عدا النساء[٢].

والمَهَه: المنظر الجميل، أو الطراوة، أو اليسير، والمَهَاه: اللَّذة أو الحسن، أو النَّضَارة، أو السهل، أو القصد، أو الباطل[٣]، وهاؤهما الأخيرة أصلية فلا تقلب في الوصل تاء، ومنع الجمهور القياس على نحو هذا المثل، وأجازه قوم.

١٣. «بَيْدَ» بالموحدة و«مَيْدَ» بالميم، وتكون بمعنى «غير» باتفاق، فيستثنى[٤] بها في الانقطاع فقط، وبمعنى «من أجل» و«على» خلافًا للجمهور.

وعلى الثلاثة خرج قوله ﷺ: «أنا أفصحُ من نطق بالضَّادِ بَيْدَ أَنِّي من قريشٍ، ورَضَعْتُ فِي بَنِي سَعْدٍ»[٥] أي: غير أَنِّي، أو من أجل أَنِّي، أو على أني رضعت، وعلى الاستثناء هو من تأكيد المدح بما يشبه الذم[٦].

وتلازم الإضافة إلى «أن» المصدرية وصلتها، وشذ حذف «أن» بعدها[٧].

---

(١) انظر الارتشاف (٢/ ٣١٩، ٣٢٠).

(٢) انظر الارتشاف (٢/ ٣١٩، ٣٢٠).

(٣) انظر اللسان (مهه) (١٣/ ٥٤١).

(٤) انظر الارتشاف (٢/ ٣١٩، ٣٢٠).

(٥) في النشر في القراءات العشر (١/ ٢٢٠): «الحديث المشهور على الألسنة: «أنا أفصح من نطق بالضاد» لا أصل له، ولا يصح».

وقال العجلوني في كشف الخفاء (١/ ٢٠٠، ٢٠١): «قال في اللآلي: معناه صحيح ولكن لا أصل له كما قال ابن كثير وغيره من الحفاظ، وأورده أصحاب الغريب، ولا يعرف له إسناد ...». وانظر: المقاصد الحسنة (٩٥).

(٦) كقول الشاعر:

ولا عيبَ فيهم غير أَنَّ سيوفَهم ** بِهِنَّ فلولٌ من قِرَاعِ الكَتَائِبِ

(٧) انظر: شواهد التوضيح (١٥٥)، شرح أبيات المغني (٣/ ١٧، ١٨).

١٤. «دُوْنَ» قال ابن مسعود الغزني[(١)]: هي من أخوات «إِلاَّ» لكنها تلازم الإضافة والنصب على الظرفية، كجاءوا دونَ زيدٍ.

١٥. «بَلْهَ» بفتح الهاء أكثر من كسرها، عدها الكوفيون[(٢)] والبغداديون وغيرهم، وأجازوا النصب بعدها على الاستثناء كـ «إلا» كقاموا بله زيدًا، والأصح[(٣)] أنها تدل على أن ما بعدها زائد في الوصف على ما قبلها، وأنها تكون: اسمًا لـ«اتْرُكْ» كثيرًا فينصب ما يليه مفعولاً به، كـ«بله زيدًا»[(٤)] أي دعه ففتحه بناء، وقيل: مصدر وقع بدلاً من فعل الأمر، (أي تركًا زيدًا) ففتحه إعراب.

ومصدرًا بمعنى: التَّرك أكثر فيضاف لمفعوله، والفارسي[(٥)] لفاعله، ففتحه إعراب، ويقال فيه «بَهَلِ»[(٦)] بفتح الهاء وكسرها.

واسمًا بمعنى: «كيف» قليلاً، فيرفع ما بعده بالابتداء فَفَتْحُهُ بناء، وبالثلاثة روي:

تَـذَرُ[(٧)] الجَمَاجِـمَ ضَـاحِيًا هَامَاتُهـا ... بَلْـهَ الأَكُـفُّ كَأَنَّهـا لَمْ تُخْلَـقِ[(٨)]

---

(١) انظر الارتشاف (٢/ ٣٣٢).

(٢) انظر: الجنى الداني (٤٠٤)، الهمع (٣/ ٢٩٦).

(٣) راجع: شواهد التوضيح (٢٠٥)، الرضي (٢/ ٧٠)، المغني (١/ ١١٥)، الأشموني (٣/ ٢٠٤)، الهمع (٣/ ٢٩٦)، الخزانة (٣/ ٢٧، ٣١)، شرح أبيات المغني (٣/ ٢٥، ٣٤).

(٤) انظر سيبويه (٢/ ٣١١).

(٥) انظر الإيضاح (١٦٥)، وإيضاح الشعر (٣٣)، ولم يصرح فيهما بشيء من ذلك وقال البغدادي: «... نقل عنه أبو حيان أنه مضاف إلى الفاعل ورَدَّهُ، وما أدري في أي كتاب قاله أبو علي، والله تعالى أعلم». شرح أبيات المغني (٣/ ٢٦).

(٦) روى أبو زيد القلب فيه إذا كان مصدرًا، وروى قولهم: «مِنْ بَهْلِ أن يحمل الصَّخْرَةَ» بإسكان الهاء. ينظر إيضاح الشعر (٣٤).

(٧) في (ب، ج) «نذر» وهي رواية البغدادي في الخزانة (٣/ ١٠)، والأولى «تذر» أي: السيوف.

(٨) لكعب بن مالك بن عمرو بن القين الأنصاري (... - ٥٠، أو ٥٣ أو ٥٥هـ).
أحد شعراء الرسول ﷺ والذين كانوا يردون الأذى عنه، وهو من أهل المدينة المشهورين في الجاهلية، روى ثمانين حديثًا، وهو أحد الثلاثة الذين خلفوا حتى ضاقت عليهم الأرض بما رحبت، كف بصره في آخر عمره.

واسمًا بمعنى «غير» أو «سوى» أَقَلّ، / فيضاف للمستثنى به، كقاموا بَلْهَ زيدٍ، فَفَتْحُهُ ٢٧١/ب إعراب[١].

وقد يُجَرُّ بالحرف كـ«أَعَددْتُ لعبادي الصالحين مَا لاَ عَيْنٌ رَأَتْ، ولا أُذُنٌ سَمِعَتْ، ولا خَطَرَ على قلب بشر، مِنْ بَلْهِ مَا أَطْلَعْتُهم عَلَيْهِ»[٢] أي: من غيره.

١٦. «لاَ سِيَّمَا» ويقال: «نَاسِيَّمَا» بالنون، و«لا تِيَّمَا» بالفوقية[٣]، عدها كثيرون كالأخفش[٤].

=

الأغاني (١٥/ ٢٦)، المرزباني (٣٤٢)، الإصابة (٣/ ٢٨٥)، الخزانة (١/ ٢٠٠)، شرح أبيات المغني (٢/ ٣٧٩).

والبيت من قصيدة قالها في وقعة الأحزاب، وقبله:

نَصِلُ السُّيوفَ إذا قَصُرن بخطونا ** قُــدُمًا ونُلْــحِقُها إذا لَمْ تَــلْــحَقِ

وبعده:

نـلقى العَـــدُوَّ بِفَخْمَـــةٍ مَلْمُومَةٍ ** تَنْفِي الجُمُوعَ كَقَصْدِ رَأْسِ المُشْرِقِ

قدما: بضمتين، والمضي إلى قدام، تذر الجماجم: يروى (فترى الجماجم) والجمجمة عظم الرأس المشتمل على الدماغ، ضاحيًا: من ضحا يضحو: إذا ظهر وبرز عن محله، الهامة: رأس الإنسان، أو وسط الرأس ومعظمه، بله الأكف: دع ذكر الأكف، فإن قطعها من الأيدي أهون بالنسبة إلى الرؤوس، الفخمة: الجيش العظيم، ملمومة: مجموعة، كقصد رأس المشرق: يروى (كرأس قدس المشرق) وقدس: جبل العرج، المشرق: اسم فاعل من الإشراق.

إيضاح الشعر (٣٤)، ابن يعيش (٤/ ٤٧)، الرضي (٢/ ٧٠)، الجنى الداني (٤٠٤)، المغني (١/ ١١٥)، الشذور (٤٠٠)، الأشموني (٢/ ١٢١)، (٣/ ١٠٣)، التصريح (٢/ ١٩٩)، الهمع (١/ ٢٣٦)، الخزانة (٣/ ١٠)، شرح أبيات المغني (٣/ ٢٥).

(١) انظر الرضي (٢/ ٧٠).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٦/ ٢١)، في كتاب التفسير، تنزيل السجدة، عن أبي هريرة بلفظ «بله». ومسلم في صحيحه (٤/ ٢١٧٤)، في أول كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، برواية «بله» ط/ دار الفكر، بيروت. وأحمد في مسنده (٢/ ٤٦٦)، برواية (بله) و(٢/ ٤٩٥) برواية (من بله).

وانظر: شواهد التوضيح (٢٠٣).

(٣) حكاهما أبو حيان في الارتشاف (٢/ ٣٣٠).

(٤) انظر: الارتشاف (٢/ ٣٢٨)، الهمع (٣/ ٢٩١).

وأبي حاتم[١] والنَّحاس[٢] والزمخشري[٣] حيث رأوا ما بعدها مخالفًا لما قبلها بالأولوية كقاموا ولا سيما زيدًا، وناسيما رجلاً صالحا.

والأصح[٤] أنها لمجرد التنبيه على أولوية ما بعدها بما نُسِبَ لما قبلها، و«لاَ» تبرئة و«سِيّ» -بمعنى «مثل» وعَيْنُها وَاوٌ- اسمها، وحذف خبرها.

ويجوز فيما بعدها رَفْعُهُ خبرًا لمحذوف: فـ«ما» موصولة، أو موصوفة مضاف إليها.

والأخفش: موصولة خبر «لا» أي: ولا مثل الذي، أو مثل شيء هو زيد.

أو فاعلاً لمحذوف فـ«ما» مصدرية، أي ولا مثل ما قام زيد، أي: مثل قيامه، أو موصوفه أي: لا مثل قيام قامه زيد، أو موصولة أي: مثل القيام الذي قامه زيد، أو كافة.

وخَفْضُهُ: بإضافة سِيّ إليها فـ«ما» زائدة يجوز حذفها خلافًا للخضراوي[٥].

ونَصْبُه: فإن كان نكرة فعلى التمييز لـ«ما» وهي نكرة تامة بمعنى شيء، أو على التمييز لسيّ فـ«ما» كافة لها عن الإضافة[٦]، وإن كان معرفة فعلى حذف فعل ناصب مناسب، و«ما» كافة مصدرية، أو موصوفة، أو موصولة، أو على أنه مفعول بـ«سِيّ» نفسها، لتأويلها باسم الفاعل، و«ما» كافة لها عن الإضافة، أي: ولا مساويًا أو مساو زيدًا فيهم.

وقيل: على الاستثناء المنقطع وتأتي هذه الثلاثة في النكرة أيضًا.

وقيل: على الاختصاص، ومَنَعَ الجمهور[٧] نَصْبَ المعرفة بعدها.

وفي جواز حذف الواو قبلها خلاف[٨]، وقد تخفف ياؤها مفتوحة وساكنة[٩].

١٧. («لا سَواءَ مَا» بفتح السين ممدودًا.

---

(١) انظر: الارتشاف (٢/ ٣٢٨)، الهمع (٣/ ٢٩١).

(٢) انظر: الارتشاف (٢/ ٣٢٨)، الهمع (٣/ ٢٩١).

(٣) المفصل (٦٨).

(٤) وعليه ابن مالك في التسهيل (١٠٧)، وهو مذهب جمهور البصريين.

(٥) انظر الهمع (٣/ ٢٩٢).

(٦) انظر الجني الداني (٣٣٣).

(٧) انظر المغني (١/ ١٤٠).

(٨) انظر الهمع (٣/ ٢٩٤).

(٩) انظر المساعد (١/ ٥٩٨).

١٨.)[1] «لاَ مِثْلَمَا» وهما مثل / «لا سيما» معنى وأحكامًا في كل ما مرَّ. ٢٧٢/أ

وقد يليها ظرفٌ[2]: كتعجبني الصلاة ولا سيما في الجامع، فـ«ما» موصوفة، أو موصولة. وفعلٌ: كما أحسنَ كلامَكَ ولا سَوَاءَ ما تعظُ الناسَ بِهِ، فـ«ما» تحتمل الأربعة غير الزيادة، وشَرْطٌ: كهو كريم ولا مِثْلَمَا إِنْ أتيته قاعدًا، فـ«ما» كافة، وجملة «لا» ومعموليها نصب على الحال، والرابط الواو، أو الضمير المحذوف المجرور الذي هو خبر «لا» أي: لا مثلما زيد فيهم أو بينهم، والفارسي[3]: «لا» مهملة وما بعدها حال مفرد، أي: غير مماثلين زيدًا.

١٩. «لا تر ما» بتاء الخطاب.

٢٠. «لو تر ما» وهما ملحقان بـ«لا سيما» مؤديان لمعناه مجازًا لغويًّا، كقاموا ولو تر ما زيدًا[4].

لكن لا يخفض بعدهما؛ لأن «تَرَ» مضارع «رأى» حذفت ألفه شذوذًا بعد «لو» إلا عند من قاس الجزم بها مطلقًا[5]، وكذا بعد «لا» إن كانت نافية لا إن كانت ناهية، وحذف جواب «لو» أيضًا، أي: ولو تَرَ إنسانًا هو زيد لرأيتَهُ أَوْلَى منهم بالقيام أو: ولاَ تَرَ الشَّخْصَ الذي هو زيد، أي: فإنه كان أولاهم به، فإن رفعت ما بعدهما لـ«ما» وهي للاستفهام التعجبي، معلقة لـ«تر» أي: ولو تَرَ مَا زَيْدٌ لَتَعْجَبَ! أي: حيث كان أولى، أو ولا تَرَ مَا زيد، أي: فإنه كان أولى، أو فاعل لمحذوف، و«ما» استفهامية أو موصوفة، أو موصولة، أو مصدرية، وإن نصبته فهو مفعول «تَرَ» و«ما» زائدة.

---

(١) سقط من (ب).

(٢) انظر التسهيل (١٠٧).

(٣) في الشيرازيات، كما نقل عنه أبو حيان في الارتشاف (٢/ ٣٣٠).

(٤) انظر الارتشاف (٢/ ٣٣٠)، الهمع (٣/ ٢٩٦).

(٥) في التسهيل (٢٤٠): «لم يجزم بها إلا اضطرارًا، وزعم اطراد ذلك على لغة» وفي شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٣٢) «وأجاز الجزم بها في الشعر قوم منهم ابن الشجري»، والصحيح أن ابن الشجري يقصر الجزم بـ«لو» على الضرورة. انظر أماليه (١/ ١٨٦، ٢٨٧، ٣٣٣).

ويجوز كونها مصدرية، أو موصوفة، أو موصولة، والنصب فعل محذوف مناسب، وكونها نكرة تامة؛ فالمنصوب منكرًا: تمييزٌ لها، أو بدلٌ منها، أو عطفُ بيان عليها، ومعرَّفًا: بدلٌ، وكونها معرفة تامة، فالمنصوبُ معرَّفًا: بدلٌ أو بيانٌ، ومنكرًا تمييزٌ، أو بدلٌ.

وإنْ تلاها ظرفٌ: فهي موصوفة أو موصولة، أو فِعْلٌ: فهما[1]، أو مصدرية، أو شَرْطٌ: فـ موصولة / أو موصوفة بتعسف فيهما، والجملة الشرطية أو المنفية حال، والطلبية بجعل «لا» جازمة استئناف، فلا محل لها، أو خبر لضمير محذوف، أي: وأنت لا ترى ... إلخ، والجملة حال، وقد بسطت الكلام على «لا سيما» وأخواتها في «التشنيف»[2] بما لم أُسْبَق إليه. ٢٧٢/ب

٢١. «إنَّ» كقوله تعالى: ﴿ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ ۝ إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٠، ١٠١] أي: إلاَّ الذين[3]، ذكره الثَّعْلَبِي[4]، والصواب أنَّها للتأكيد، والكلام مستأنف.

٢٢. («أَوْ» في الانقطاع بنحو[5]:

.... كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا[6]

والأصح أنها عاطفةٌ كما مرَّ)[7].

---

(١) أي: فموصوفة أو موصولة.

(٢) تشنيف السمع بشرح شروط المثنى والجمع، حققته ونشرته والحمد لله تعالى.

(٣) معالم التنزيل للبغوي «مختصر الكشف والبيان للثَّعلبي» (٣/ ٢٧٠).

(٤) أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري (... - ٤٢٧، أو ٤٣٧هـ).

إمام في العربية والتفسير، ثقة حافظ، أخذ عنه الواحدي، له تصانيف جليلة منها «الكشف والبيان في تفسير القرآن»، و«عرائس المجالس» في قصص الأنبياء.

إنباه الرواة (١/ ١٥٤)، معجم الأدباء (٥/ ٣٦)، مرآة الجنان (٣/ ٤٦)، بغية الوعاة (١/ ٣٥٦)، شذرات الذهب (٣/ ٢٣٠).

(٥) في (ج) «نحو» بإهمال النون.

(٦) تقدم في (ص١٦٣/ أ).

(٧) سقط من (ب).

باب «لا» العاملة عمل «إن» حملاً عليها

ولو قال: فَصْلٌ، لكان أحسن؛ لأن المقصود هنا اسمها، وهو من جملة المنصوبات، والتبويب يوهم استقلاله، وأحسن منه لو قال: «لا» النافية للجنس، أو «لا» التبرئة، بدون فصل أو غيره؛ لتستوي التراجم، وكان ينبغي ذكر خبرها في المرفوعات؛ لأنها ملحقة بـ«إن» وكأنه تركه -كأصله[1]- لأن الأكثر حذفه كما سيأتي.

و«لا» ثلاثة أقسام:

نَاهِيَةٌ: فتختص بالمضارع، وتجزمه (كما مر)[2].

وزَائِدَةٌ: فتدخل الاسم والفعل، ونذر تركيب النكرة معها، كقوله[3]:

لَوْ لَمْ تكن غَطَفَانٌ لا ذُنُوبَ لَهَا ... إِلَيَّ لاَمَتْ ذَوُو أَحْسَابِهَا عُمَرَا[4]

---

(١) متن الآجرومية.

(٢) سقط من (ب)، وانظر (ص١٦٦/ ب).

(٣) الفرزدق.

(٤) من قصيدة له في هجاء عمر بن هبيرة الفزاري، أولها:

أَنَا ابنُ خِنْدِفَ والحَامِي حقيقَتَها ** قد جعلُوا في يديَّ الشمسَ والقمرَا

وقبل الشاهد:

يا غطفانُ دعي مَرْعى مُهَنَّأةٍ ** تُعْدي الصِّحاحَ إذا ما عَرُّها انتشَرَا

لا يُبْرِئُ القَطِرَانُ المَحْضُ نَاشِرَها ** إذا تَصَعَّدَ فِي الأَعْنَاقِ وَاسْتَعَرَا

وبعده:

مِمَّا تَشَجَّعَ مِنِّي حين هَجْهَجَ بِي ** مِنْ بَيْنِ مَغْرِبِهَا والقَرْنَ إِذْ فَطَرَا

رواية الديوان (إليّ لام ذوو أحلامهم ...) ويروى (إذن للام ...) المُهَنَّأة: الإبل الجرباء المطلية بالقطران. العَرُّ: الجرب، غطفان: بن سعد بن قيس عيلان من مضر، الجد الأعلى لفزارة، هجهج بي: صاح بي وزجرني، مغربها: مغرب الشمس، القرن: مطلع الشمس. فطر: طلع.

الشاهد فيه: إعمال «لا» الزائدة في النكرة بعدها، وهو نادر لأن الزائد لا يعمل.

ديوانه (٢٢٩)، معاني القرآن للأخفش (١/ ١٨٠)، (٢/ ٣٢٢)، الخصائص (٢/ ٣٦)، الرضي (١/ ٢٥٧)، تعليق الفرائد (٤/ ١٠٢)، العيني (٢/ ٣٢٢)، الأشموني (٢/ ٤)، التصريح (١/ ٢٣٧)، الهمع (١/ ١٤٧)، الخزانة (٢/ ٨٧).



أي: لو لم تكن لها ذنوب.

ونَافِيَةٌ: فتدخلها أيضًا، وهي أقسام:

١. العاطفة كانْصُرْ زيدًا لا أخاه.

٢. الواقعة حرفَ جواب مناقضًا لِـ«نَعَم» ويكثر حذف الجمل بعدها، كسائر حروف الجواب، يقال: جاء زيد فتقول: لا، والأصل: لا لم يجيء، خلافًا لابن طلحة[1].

٣. المعترضة: بين الجار ومجروره، في نحو: «جِئْتُ بِلاَ زَادٍ» و«غَضِبْتُ مِنْ لا شيءٍ»[2] وتسمى -من حيث إن العامل تخطاها- زائدة، وإن اختلّ المعنى بإسقاطها، والكوفي[3] يراها اسمًا بمعنى «غير» مضافًا لما بعده.

وبين الواو ومعطوفها، في نحو: ما جاء زيد ولا أخوه، ويسمونها زائدة أيضًا، وليست / ٢٧٣/أ زائدة ألبتة، إذ لو قيل: ما جاء زيد وأخوه، احتمل نفي مجيئهما مطلقًا في كل حال، ونفي مجيئهما في حال اجتماعهما فقط، ومع «لا» يصير الكلام نصًّا في المعنى الأول، بخلاف نحو: ﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ ﴾ [فاطر: ٢٢] ولا اختصم زيد ولا أخوه، فهي فيه زائدة لمجرد التوكيد، لأن الاستواء ونحوه من الأمور النسبية التي لا تتصور إلا من اثنين فأكثر.

٤. الواقعة في غير ذلك (وفي غير ما يأتي)[4]، فإذا تلاها ماض مستقبل المعنى كـ:«لا شَلَّتْ يَدَاكَ»[5]، «لا زالَ القَطْرُ مُنْهَلاًّ»[6].

---

(١) إذ عنده الكلمة الواحدة تكون كلامًا إذا نابت مناب الكلام. انظر الجني الداني (٣٠٣).

(٢) انظر: سيبويه (١/ ٣٥٧)، المقتضب (٤/ ٣٥٨)، الجني الداني (٣٠٦)، الأشموني (٢/ ٤).

(٣) انظر المغني (١/ ٣٤٥).

(٤) سقط من (ب).

(٥) شلت: يبست أو استرخت. وانظر المغني (١/ ٢٤٣)، وشرح أبياته (١/ ٩١).

(٦) اقتباس من قول الشاعر:

ألا يا اسلمي يا دارَ ميٍّ على البلى ** ولا زال مُنْهَلاً بجرعائِكِ القطرُ

وقد تقدم في (ص١٩٧/ أ).

.... وَاللهِ لاَ عَـــذَّبْتُهُمْ بعـــدَها سَـــقَرُ[١]

أو مضارع كلا يقوم، أو اسم بمعنى المضارع كـ«لا نَوْلَكَ أنْ تَفْعَلَه»[٢] لم يجب تكرارها.

وإن تلاها فعل ماض لفظًا ومعنى، أو جملة اسمية صدرها نكرة ولم تعمل فيها «لا» أو معرفة، وجب تكرارها خلافًا للمبرد[٣]، وابن كيسان[٤]، نحو: ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾ [القيامة: ٣١]، ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾ [الصافات: ٤٧]، ﴿ لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ ﴾ [يس: ٤٠]، وكذا يجب تكرارها خلافًا لهما[٥] أيضًا إن دخلت على خبر مطلقًا: كزيدٌ لا شاعرٌ ولا كاتبٌ، وبكر لا في الدار ولا عندك، وأخوك لا هو لئيم ولا أبوه فاجر، أو على نعت أو حال مفردين: كـ﴿ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ ﴾ [النور: ٣٥] وجاء زيد لا ضاحكًا ولا باكيًا، و«لا» الثانية في جميع ذلك زائدة لازمة.

---

(١) حسب المحبِّينَ في الدُّنيا عَذَابُهُمُ ** ....

للمُؤَمَّلِ بن أميل بن أسيد المحاربي (... - ١٩٠هـ تقريبًا).

شاعر كوفي، من مخضرمي الدولتين -الأموية والعباسية- وشهرته في الثانية أكثر، لأنه كان فيها من رجال الجيش، عمي في آخر عمره.

الأغاني (١٩/ ١٤٧)، معجم المرزباني (٣٨٤)، تاريخ بغداد (٣/ ١٧٧)، الخزانة (٣/ ٥٢٥)، شرح أبيات المغني (٤/ ٣٩٢).

والشاهد من قصيدة قالها في امرأة كان يهواها من أهل الحيرة، يقال لها «هند» وهي قصيدة مشهورة منها:

شَفَّ المُؤَمَّلَ يوم الحيرةِ النَّـظَرُ ** ليت المُؤَمَّلَ لم يُخْلَقْ لَهُ بَصَرُ

يروى (يكفي المحبين ...)، و(الله لاعذبتهم ...) شفه: أرقه وأهزله.

الشاهد فيه: أنه لم تكرر «لا» في الماضي مع القسم؛ لأنه مستقبل المعنى، إذ التقدير: لا تعذبهم في الآخرة.

الأغاني (١٩/ ١٥٠)، المغني (١/ ٢٤٣)، الخزانة (٣/ ٥٢٢)، (٤/ ٢٢٨)، شرح أبيات المغني (٤/ ٣٩١).

(٢) انظر (ص١٨٥/ ب). وهو هنا مؤول بـ«لا ينبغي لك أن تفعل».

(٣) المقتضب (٤/ ٣٥٩).

(٤) انظر: التسهيل (٦٨)، الرضي (١/ ٢٥٨).

(٥) المبرد وابن كيسان.



٥. العاملة عمل «ليس» وتسمى الحجازية، وتنفي الجنس برجحان، والوحدة بمرجوحية، ولهذا جاز لا رجل قائمًا بل رجلان، وتكون نصًا في أحدهما بقرينة، وقد مرّت[1].

٦. العاملة عمل «إن» وتسمى التبرئة؛ لأنها تنفي جميع أفراد الجنس نصًا؛ بحيث لا يبقى فرد من أفراده، فكأنها تدل على التبري[2] منه، وكلاهما[3] مصدر «تَفَعَّلَ» ولهذا امتنع لا رجلَ قائمٌ بل رجلان، وجاز لا رجلَ قائمٌ بل امرأةٌ، وتسمى النافية للجنس أيضًا، ولا يطلق إلا عليها فقط عرفًا، وإن شاركتها / فيه الحجازية؛ لأنها له دائمًا، ٢٧٣/ب بخلاف الحجازية فغالبًا.

(وَحُكْمُ «لاَ») هذه (كَحُكْمِ «إِنَّ» فِي العَمَلْ، فَانْصِبْ بِهَا) المبتدأ لفظًا أو محلاً باتفاق، ويسمى اسمها، وارفع بها الخبر مطلقًا[4]، على الأصح عند ابن مالك[5]، وكثيرين تبعًا للأخفش[6] والمازني[7] والمبرد[8] ويسمى خبرها.

وقال سيبويه[9] والجمهور: إن كان اسمها معربًا رفعته أيضًا، أو مبنيًا فهي واسمها معًا حينئذ مبتدأ والخبر له لا لها، لأنها ضَعُفت بالتركيب فلم تعمل إلا في اسمها فقط.

فعلى رأي الأخفش[10] يجب كون الظرف في نحو:

فـــــلا لغــــوٌ ولاَ تـــــأثيمَ فيهـــــا ....[11]

---

(١) في (ص١٩٩/أ).

(٢) في (ب) «التبرثة».

(٣) يقصد التبرئة، والتبري.

(٤) أي سواء كانت مركبة مع اسمها أم لم تركب.

(٥) التسهيل (٦٧).

(٦) في معانيه (١/ ٢٣، ٢٥).

(٧) انظر: الارتشاف (٢/ ١٦٥)، تعليق الفرائد (٤/ ٩٧).

(٨) المقتضب (٤/ ٣٦٤، ٣٦٥).

(٩) الكتاب (١/ ٣٤٥، ٣٤٩).

(١٠) انظر الجنى الداني (٣٠٠)، الارتشاف (٢/ ١٦٥)، تعليق الفرائد (٤/ ٩٧).

(١١) .... ** ولا حَيْنٌ ولا فيها مُليمُ

لأمية بن أبي الصلت.

=

وفي نحو: «لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله»[1] خبرًا عن أحد الاسمين، وحذف خبر الثاني، والكلام جملتان.

ويمتنع: لا رجلَ ولا امرأةَ قائمان، بل تقول: قائمةٌ، بحذف خبر الأول، أو قائمٌ بحذف خبر الثاني، أو: لا رجلَ قائمٌ ولا امرأةَ قائمةٌ، وهو الأصل.

وعلى رأي سيبويه[2]: يجوز كون الظرف خبرًا عنهما[3]، والكلام جملة، ويجوز: لا رجلَ ولا امرأةَ قائمان.

وكان القياس أن لا تعمل أصلاً، لأنها مشتركة بين الاسم والفعل كما مرّ، والأصل في كل حرف مشترك أن لا يعمل شيئًا، لكنهم أخرجوها عن الأصل وأعملوها بشروط:

=

من قصيدة وصف فيها الجنة والنار وأحوال يوم القيامة، أولها:

جهنم تلك لا تبقي بغيًّا ** وعَدْنٌ لا يُطالعها رَجِيمُ

وقبل الشاهد:

وحُلُّو من أساورَ من لُجَيْنٍ ** ومن ذهبٍ، وعسجدهُ كريمُ

وبعده:

وكأس لا تُصَدِّع شاربيها ** يلذُّ بحسن رؤيتها النديمُ

وبعض النحاة ركب صدر الشاهد مع عجز آخر هو (وما فاهوا به أبدًا مقيم) وصدر هذا العجز: (وفيها لحم ساهرة وبحر).

الرواية (ولا لغو): واللَّغو: الساقط من الكلام، ولا حَيْنٌ: لا هلاك، ويروى (ولا غلول) والمعنى واحد. مليم: أي آت ما يلام عليه.

التبصرة والتذكرة (١/ ٣٨٩)، الارتشاف (٢/ ١٦٥)، الشذور (٨٨)، شرح ابن عقيل (١/ ٣١٨)، تعليق الفرائد (٤/ ٩٨)، العيني (٢/ ٣٤٦)، الأشموني (٢/ ١١)، التصريح (١/ ٢٤١)، الخزانة (٢/ ٢٨٣).

(١) وردت في كثير من الأحاديث عند البخاري وغيره، ومما جاء من ذلك قوله ﷺ: «قل: لا حول ولا قولة إلا بالله فإنها كنز من كنوز الجنة...» أخرجه البخاري في صحيحه (٧/ ١٦٢)، في كتاب الدعوات، باب الدعاء إذا علا عقبة، عن أبي موسى ﷺ.

(٢) ذكر الشارح هنا رأي سيبويه مع شيء من التجوز والإجمال، وسيعرض له مفصلاً في (ص٢٧٧/ ب).

(٣) في (ب) «عنها».

١. كون اسمها (مُنكَّرًا): فلا تعمل في المعرفة، وأمَّا إعمالها في الأعلام كقولهم:

لا هَيْـــــثَمَ ... لِلمَطِـــــيِّ ....[1]

.... ولا أُمَيَّـــــةَ بِـــــالبلادِ[2]

و«لا بصرةَ لكم»[3] و«لا أبا حسنٍ لها»[4] و«لا كِسْرَى بعد اليوم ولا قَيْصرَ»[5]، فمؤول

---

(١) ..... اللَّيْلَةَ .... ** ولا فتًى مثلَ ابن خيبري

لا يعرف قائله.

هيثم: اسم رجل حسن الصوت في حداء الإبل، أو جيد الرعية. قيل هو: هيثم بن الأشتر. المطي: جمع مطية، وهي الراحلة من الإبل، ابن خيبري: قيل هو: جميل بثينة، لأنه كان يحمي أدبار المطي من الأعداء، ونسب هذا البيت لأحد أجداده، كما نسب لرجل من دبير.

سيبويه (١/ ٣٥٤)، المقتضب (٤/ ٣٦٢)، ابن يعيش (٢/ ١٠٢)، (٤/ ١٢٣)، الارتشاف (٢/ ١٧٠)، شرح الكافية للهندي (١٧٤)، الأشموني (٢٨٤)، الهمع (١/ ١٤٥)، الخزانة (٢/ ٩٨، ٩٩).

(٢) أرى الحاجاتِ عند أَبِي خُبَيْبٍ ** نَكِدْنَ ....

لعبد الله بن الزَّبِير بن الأشيم الأسدي (... - ٧٥هـ تقريبًا).

شاعر أموي، كوفي المنشأ والمنزل، وابن الزبير -بفتح الزاي وكسر الموحدة- ينتهي نسبه إلى أسد ابن خزيمة، كان هجَّاءً يخاف الناس شره، مات بالرَّيِّ في خلافه عبد الملك بن مروان.

الأغاني (١٣/ ٣٥)، الخزانة (١/ ٣٤٥)، الأعلام (٤/ ٨٧).

البيت أول أربعة قالها ابن الزَّبِير عندما استحمل (طلب راحلة تحمله) عبدَ الله بن الزُّبَيْرِ فلم يحمله، وبعده:

من الأعياصِ أو من آل حربٍ ** أَغَرَّ كغُرَّةِ الفرسِ الجوادِ

أبو خبيب: كنية عبد الله بن الزُّبِير، كان له ثلاث كنى: أبو بكر، وأبو عبد الرحمن، وإذا هُجِي كنى بأبي خبيب، نكد: تعسر، واشتد. أمية: أبو قبيلة من قريش وهما أميتان الأكبر والأصغر ابنا عبد شمس بن عبد مناف، أولاد علة، الأعياص: أولاد أمية الأكبر وهم: العاص، وأبو العاص، والعيص، وأبو العيص.

سيبويه (١/ ٣٥٥)، المقتضب (٤/ ٣٦٢)، الأغاني (١٠/ ١٧١)، وفيه نسب الشعر لفضالة بن شريك، ابن يعيش (٢/ ١٠٢)، المقرب (١/ ١٨٩)، الشذور (٢١٠)، الأشموني (١/ ٤)، الهمع (١/ ١٤٥)، الخزانة (٢/ ١٠٠).

(٣) سيبويه (١/ ١٩٤، ٣٥٥)، شرح الكافية الشافية (١/ ٥٣٢)، الارتشاف (٢/ ١٧٠)، الشذور (٢١٠).

(٤) من مقولة عمر ﷺ (قضية ولا أبا حسن لها) والمراد بأبي الحسن علي ﷺ، صار مثلاً للأمر المتعسر. انظر المراجع السابقة، وأسرار العربية (٢٥٠)، وابن يعيش (٢/ ١٠٤)، الرضي (١/ ٢٦٠).

(٥) جاء في الحديث الشريف: «إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده، والذي نفسي بيده لتنفقن كنوزهما في سبيل الله». أخرجه البخاري في صحيحه (٤/ ١٨٢)، في كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، ومسلم في صحيحه (٨/ ١٨٦)، في كتاب الفتن عن أبي هريرة.

بالنكرة على حذف مضاف لا يتعرف، أي: لا مثلَ هيثم، أو على أنه نفي لكل مسمى به، أي: لا مسمى بهذا الاسم، أو لا واحد من مسمياته، أو على أنه قدر فيه الشيوع فتنكَّر.

وأعملها الكوفيُّون[1]: في العلم كنيةً واسمًا، مفردًا ومضافًا إلى «الله، أو الرحمن، أو العزيز».

٢. كونه (بِهَا اتَّصَل): خلافًا للرماني[2]؛ أجاز إعمالها مع الفصل بشرط تنوين المركب كـ«لا عندي رجلاً».

٣. أن لا يدخل عليها جار -وقيل: أن لا تقع بين عامل ومعمول-: فيجب الجرُّ في نحو: «جئت / بلا زادٍ» وسُمِع إعمالها حينئذٍ في اسمها المفرد كـ«جئت بلا زادَ» و«غضب[3] من لا شيءَ» ببنائهما. ٢٧٤/أ

فقيل: قليل، فيقاس، وقيل: شاذ، فلا يقاس[4].

٤. أن لا تكرر: كـ«لا حول ولا قوة» وإلا جاز إلغاؤها كما سيأتي.

٥. كون خبرها أيضًا نكرة: وأما نحو «لا رجلَ أنت»[5] فأصله: لا رجلَ هو أنت، والجملة خبرها، ونحو: «لا موضعَ صدقةٍ أنت»[6] فكذلك، أو «أنت» مبتدأ و«موضع» خبره، وهو ظرف لا اسم، ولم تكرر لصيرورته كالمثل.

٦. كونه مؤخرًا عنها وعن اسمها: وإلا ألغيت وجوبًا. واسمُها: إما مضاف إلى نكرة: كلا غلامَ رجلٍ عندي، أو إلى معرفة وهو لا يتعرف كلا مثلَك أحدٌ.

وإمّا شبيهٌ بالمضاف: وهو ما اتصل به ما هو من تمام معناه، مرفوعًا كان أو منصوبًا أو مجرورًا، ويُسَمَّى أيضًا الطويل والمطوّل والممطول.

---

(١) انظر: الارتشاف (٢/ ١٧٠، ١٧١)، الهمع (٢/ ١٩٤).

(٢) انظر: كتابه معاني الحروف (٨١، ٨٦)، والهمع (٢/ ١٩٨).

(٣) في (ب، ج) «غضبت».

(٤) انظر أوضح المسالك (٢/ ٥)، الأشموني (٢/ ٤).

(٥) من أقوال العرب. انظر الارتشاف (٢/ ١٦٦).

(٦) من أقوال العرب. انظر الارتشاف (٢/ ١٦٦).

وإمّا مفردٌ: وهو غيرهما.

فإن كان اسمها (مُضَافًا أَوْ مُشَابِهَ الْمُضَافِ) في شدة تعلقه بما بعده فأعربه منصوبًا وجوبًا لفظًا أو تقديرًا، فالمضاف (كلاَ غلامَ حاضرٍ مُكَافِي) فـ«غلام» مضاف إلى «حاضر» منصوب بـ«لا»؛ لأنه اسمها و«مكافي» خبرها، مرفوع بضمة مقدرة في الهمزة الْمُنْقَلِبَةِ ياء ساكنة في الوقف، ومنه عند الجمهور: «لا أَبَا لَكَ» و«لا أَخَا لَكَ» و«لا يَدَيْ له[1]» و«لا بَنِي لَه» و«لا عَشْرِي لَه» قالوا الأصل: لا أباكَ، ولا أخاكَ، ولا يَدَيْهِ، ولا بَنِيهِ، ولا عَشرِيهِ، فزيدت اللام بين المتضايفين لإفادة الاختصاص، ولا متعلق لها، فهي معارف مؤولة بالنكرات[2]، ويحتمله نحو: لا غلامَ لك، ولا جاريةَ لَكَ، ولا بناتِ لكَ، بأن يكون الأصل: لا غلامك، ولا جاريتك، فزيدت اللام.

والمطولُ: كلا رفيقًا بالعبادِ غيرُ الله تعالى، ولا حسنًا وجهُهُ في الدار، ولا طالعًا جبلاً مفقودٌ، ولا عشرينَ درهمًا عندي، فـ«بالعباد» متعلق بـ«رفيقًا» و«وجهه» فاعل «حسنا» و«جبلا» مفعول «طالعا»، (وفاعله مستتر فيه عائد لموصوفه المحذوف)[3] و«درهما» منصوب / بـ«عشرين» التمييز. ٢٧٤/ب

ومنه عند هشام[4]، وابن كيسان[5]، وابن الحاجب[6]، وابن مالك[7]، وآخرين: «لا أَبَا لَكَ» وأخواته، قالوا الأصل: «لا أباً لك» بالتنوين ولا يدينِ له، ولا بنينَ، ولا عشرينَ، فشبه بالمضاف في نزع تنوينه ونُونِهِ أي: وفي الإعراب، والمجرور نعت لما قبله، والخبر محذوف، وقيل: المجرور خبره، وليس بشيء.

---

(١) في (ب) «لك».

(٢) انظر سيبويه (١/ ٣١٥)، المساعد (٢/ ٣٤٣).

(٣) سقط من (ب).

(٤) انظر الارتشاف (٢/ ١٦٨)، المساعد (١/ ٣٤٣).

(٥) انظر الارتشاف (٢/ ١٦٨)، المساعد (١/ ٣٤٣).

(٦) الكافية (١١٨).

(٧) التسهيل (٦٧، ٦٨)، شرح الكافية (١/ ٥٢٨).

ويحتمله أيضًا نحو: لا غلامَ لَكَ ... إلخ، بأن يكون الأصل لا غلامًا لك ... إلخ، بالتنوين، وقيل: نحو «لا يَدَيْ لَهُ» إنما قاسه النحاة[(١)]، ونحو: «لا أَبَا لَهُ» جاء على لغة القصر، وعليه قال بعضهم: «لا» مهملة و«أبا» مبتدأ ما بعده خبر أو نعت -ويردّه عدم تنوينه- الفارسي[(٢)]، وابن يسعون[(٣)]، وابن الطراوة[(٤)]: «لا» تبرئة، و«أبا» اسمها مبني معها.

ويجب بروز معمول المطول فلو قلت: لا قائمَ فالبناء، أو لا قائمًا هو فالنّصب سواء كان الضمير فاعلاً أو تأكيدًا، ولو قلت: لا قائمًا وزيدٌ بعطف «زيد» على الضمير المستتر في «قائم» فالنصب؛ لأنه بواسطة العطف عمل في الظاهر.

وأجاز البغداديّون[(٥)]: بناءَ المطول إن عمل في ظرف أو شبهه، واختاره ابن مالك[(٦)]، كلا رفيقَ بالعباد إلا الله تعالى، ونَزْعَ تنوينه ونونه مطلقًا حملاً على المضاف كلا حسنَ وجهُهُ، ولا طالعَ جبلاً، وعليهما خُرِّجَ[(٧)] «لا مانع لما أعطيت ...»[(٨)] إلخ، وخَرَّجْتُه[(٩)] على أن «مانع» مفرد والمجرور خبره، (وإذا جاز نزعها منه نصبا جاز رفعًا أيضًا، فيكون في نحو: «لا رفيقا بالعباد» رفعُه ونصبُه منونًا وغيرَه، وفي نحو «لا عشرين درهما» رفعه ونصبه بنون ودونها.

فإذا كُرِّرَ كـ«لا رفيقًا بعبده ولا رقيقًا على ولده غيرُك» و«لا عشرين عبدًا ولا ثلاثين ثوبًا لك» ضربت أربعة أوجه الأول في أربعة أوجه الثاني بستةَ عشر.

---

(١) قاله أبو حيان في ارتشافه (٢/ ١٦٨).

(٢) ينظر الارتشاف (٢/ ١٦٨)، والبصريات (١/ ٥٠٦، ٥١٦، ٥٣٣-٥٣٦).

(٣) ينظر الارتشاف (٢/ ١٦٨).

(٤) ينظر الارتشاف (٢/ ١٦٨)، وابن الطراوة النحوي (١٧٤).

(٥) إجازتهم لذلك لا تقيد بعمله في ظرف أو شبهه كما ذكر الشارح، بل مطلقًا. انظر: الارتشاف (٢/ ١٦٩)، المغني (٢/ ٣٩٤)، تعليق الفرائد (٤/ ١١٠).

(٦) التسهيل (٦٨)، وشرحه (٢/ ٥٤).

(٧) خرجه ابن هشام في المغني (٢/ ٣٩٤).

(٨) تقدم في (ص٢٣٥/ ب).

(٩) خرجه الشارح في كتابه «الجواب السامي» في (ص٧٥/ أ).

وفي نحو: «لا حسنًا وجهُهُ» نصب «حسن» ورفعه بتنوين وبغيره مع نصب «وجهه» ورفه أو خفضه بالإضافة بعشرة.

فإذا كُرِّرَ كـ«لا جميلاً فِعْلُه ولا جليلاً نُبْلُه سواك» ضربت عشرة أوجه الأول في عشرة أوجه الثاني بمائة[1]، فإن كرر ثلاثًا بلغت ألفًا، وقس على هذا)[2].

وفي الارتشاف[3] عن الكوفيين: جواز بنائه مطلقًا، مع نَقْلِه عنهم -كغيره[4]- أن فتحة المفرد إعراب لا بناء[5]، فكيف يوجبون إعراب المفرد، ويجيزون بناء الممطول؟ ولعل لهم في كل منهما قولين.

(لَكِنْ إِذَا تَكَرَّرَتْ) «لا» كـ«لا حول ولا قوة إلا بالله» وكـ«خيرًا من زيد ولا طالعًا جبلاً» (أَجْرَيْتَهَا، كَذَالِكَ فِي الإِعْمَالِ) لها عمل «إنّ» فنصبت الجزأين لفظًا أو محلاً، ورفعت خبرهما، أو أعملتها عمل «ليس» فرفعتها ونصبت خبرها / (أَوْ أَلْغَيْتَهَا) عن العمل، ٢٧٥/أ فرفعتها على الابتداء والخبر، أو خالفت بينهما، فرفعت أحدهما مبتدأ على إلغاء «لا» أو اسمًا لها بجعلها حجازية، ونصبت الآخر اسمًا لـ«لا» التبرئة، أو رفعت أحدهما مبتدأ، والآخر اسمًا لـ«لا» الحجازية، أو جعلت الثانية زائدة، بعطف ما بعدها على ما قبلها عطف مفرد على مفرد، فيكون لك خمسةُ أوجهٍ في المفرد، وسيأتي[6]، (وَتِسْعَةٌ فأكثر في الطويل، كما مرَّ ويأتي)[7]، وأربعةٌ في المضاف:

١. «لا غُلامَيْ رجلٍ ولا غُلامَيْ امرأةٍ» إن قدَّرتها عاملتين فالواو عاطفة جملة على جملة، والكلام جملتان، والمحذوف خبرانِ، أو قدرت الثانية زائدة، فالواو عاطفة مفرد على

---

(١) في (ج) «بماه».

(٢) سقط من (ب).

(٣) (٢/ ١٧٠).

(٤) كابن الأنباري في الإنصاف (١/ ٣٦٦).

(٥) في الارتشاف (٢/ ١٦٤).

(٦) في (ب) «وسيأتي» وانظر (ص٢٧٦/أ).

(٧) سقط من (ب).



مفرد، والكلام جملة، والمحذوف خبر واحد.

٢. «لا غُلامَا رجلٍ ولا غُلامَا امرأة» إن قدرتها حجازيتين فكلامان حذف خبراهما، أو الثانية زائدة بعطف الثاني على الأول عطف مفرد، فكلام حذف خبره، وإن قدرتهما مهملتين، وجعلتَ كلَّ اسم مبتدأ مستقلاً فكلامان، أو عطفت الثاني على الأول بزيادة «لا» فكلام، وإن قدرت الأولى حجازية، والثانية مهملة ما بعدها مبتدأ، أو الأولى مهملة ما بعدها مبتدأ، والثانية حجازية، فكلامان.

٣. «لا غلامَا رجلٍ ولا غُلاَمَيْ امرأة» الأولى حجازية أو مهملة، والثانية تبرئة، وهو كلامان.

٤. لا غلامَيْ رجل ولا غلامَا امرأة، الأولى تبرئة، والثانية حجازية أو مهملة، وهو كلامان أيضًا.

فعلم أن الأربعة مأخوذة من اثني عشر وجهًا.

وإن كان اسمها مفردًا، أي: غير مضافٍ أو شبهِ ولو مثنى أو مجموعًا (فَعِنْدَ إِفْرَادِ اسْمِهَا الزَمِ البِنَا)ء له على ما كان ينصب به، لو كان معربا حال[1] كونك (مُرَكِّبًا) له معها تركيب خمسة عشر، بأن تنصبه به أوّلاً، ثم تحذف التنوين، وتمزج / اللفظين، وتجعلهما شيئًا واحدًا؛ ٢٧٥/ب طلبًا للتخفيف.

فيبنى المثنى وجمع المذكر السالم وما أُلحق بهما على الياء نيابة عن الفتحة، بناء على أن إعرابها بالحرف، وعلى فتحة مقدرة في الياء، بناء على أن إعرابها مقدر في الحرف وهو الأصح[2]، ويبنى غيرهما على فتحة ظاهرة -حيث لا مانع- أو مقدرة، إلا ما جمع بالألف والتاء وشبهه فبناؤه على الفتح أولى من الكسر، وإن كان نصبه بالكسرة، فرقًا بين حركته معربا وحركته مبنيًا، وأجاز بعضهم تنوينه مكسورًا؛ لأن تنوينه كنون «مسلمين» لا كتنوين «رجل» فتقول: لا رجلَينِ حاضرانِ، ولا زَيْدِينَ حاضرون، ولا رجلَ قائمٌ، ولا قومَ عندي،

---

(١) في (ب) «محركا».

(٢) انظر (ص١٢٤/أ، ١٣٧/ب، ١٨٦/ب).

ولا رجالَ حاضرون، ولا هنودَ حاضراتٌ، ولا هنداتِ قائماتٌ.

وقيل: علّةُ بنائه تضمُّنُه معنى «من» الاستغراقية، لا التركيب، فنحو: رجل أصله: لا مِنْ رجلٍ، فحذفت «من» بعد تضمين الاسم معناها فَبُنِيَ[1].

وقيل[2]: تضمُّنُه معنى لام الاستغراق الحقيقي.

وعلى هذين الاستغراق في المبني أقوى منه في المعرب، وهذان أليق بمن يجعلها الرافعة للخبر[3]، لتكون مفصولة عن الاسم فتقوى على العامل في غيره أيضًا، بخلافها مع التركيب فإنها تكون كالجزء من الكلمة فتضعف.

ومحل اسمها المبني النصب بها، خلافًا لمن زعم أنه لا عمل لها فيه؛ لتركبه معها.

وقيل: هو منصوب لفظًا ومحلاً، وإنما حذفت تنوينه للتخفيف، وعليه كثيرون تبعًا للكوفيين[4]، والجرمي[5] والزجاج[6]، والسيرافي[7]، والرماني[8]، وآخرين والأول أصح.

وعليه: إن أفْرَدتَ «لا» فالزم البناء، كالأمثلة السابقة وإن كررت كـ«لا حول ولا قوة إلا بالله» وكـ«لا أخ ولا أب» فالزم بناءه (أَوْ رَفْعَهُ مُنَوَّنًا) حيث لا مانع من تنوينه، بجعلها حجازية، والمرفوع اسمها، أو مهملةً والمرفوع مبتدأ (كَلاَ أَخَ ولاَ أَبَ) بفتحهما معًا، وإن زحف البيت[9]؛ لأنه زحاف جائز على قبحه، أو برفعهما معًا، أو بفتح الأول ورفع الثاني، أو

٢٧٦/أ

(١) قاله السيرافي. انظر تعليق الفرائد (٤/ ١٠١)، وتبعه الرماني في كتابه معاني الحروف (٨١)، وهو الظاهر من كلام سيبويه (١/ ٢٩٥).

(٢) انظر الهمع (٢/ ١٩٩).

(٣) انظر (ص٢٧٣/ ب).

(٤) انظر: الإنصاف (١/ ٣٦٦، ٣٧٠)، الارتشاف (٢/ ١٦٤).

(٥) انظر: المساعد (١/ ٣٤٢)، الهمع (٢/ ١٩٩).

(٦) التسهيل (٦٧)، الارتشاف (٢/ ١٦٤)، الجني الداني (٣٠٠)، الهمع (٢/ ١٩٩).

(٧) المصادر السابقة.

(٨) معاني الحروف (٨١).

(٩) الزِّحاف: كل تغيير يتناول ثواني الأسباب، ويكون بتسكين المتحرك أو حذفه، أو حذف الساكن، وقد يكرر في التفعيلة الواحدة فيسمى: مزدوجًا. انظر التعريفات (١٥٢)، أهدى سبيل إلى علمي الخليل (٢٠).



برفع الأول / وفتح الثاني (وَانْصِبْ أَبًا، أَيْضًا) إن شئت مع بناء الأول (وَ) لكن (إِنْ تَرْفَعْ أَخًا لاَ تَنْصِبَا) «أبا» بل ارفعه أيضًا، أو افتحه كما مرّ، فهي خمسة أوجه:

١. «لا أخَ ولا أبَ» بفتحهما، فالكلام جملة إن قدّر له خبر واحد كما يجيزه سيبويه[١]، أو جملتان إن قدر له خبران، وأوجبه الأخفش كما تقدم[٢].

٢. «لا أخَ ولا أبًا» بفتح الأول، ونصب الثاني، بعطفه على محل اسم الأولى أو على لفظه فهو جملة، وهو أضعفها بل منعه قوم كيونس[٣]، لا بفعلٍ مُقَدَّرٍ أي: ولا أرى أبًا، خلافًا للزمخشري[٤]، فهو جملتان.

٣. «لا أخَ ولا أبٌ» بفتح الأول ورفع الثاني، بزيادة الثانية، وعطف الاسم على محل اسم الأولى الذي كان له قبل دخول «لا» في رأي من لا يشترط المحرز[٥]، وهو ضعيف، فهو جملة، أو على محل الأولى مع اسمها، في رأي سيبويه[٦]، فهو جملة إن كان العطف قبل استكمال الخبر، وجملتان أو جملة إن كان بعد استكماله. أو بإعمال[٧] الثانية كـ«ليس» أو بإلغائها، وما بعدها مبتدأ، فهو جملتان.

٤. «لا أخٌ ولا أبٌ» برفعهما، بإعمال الأولى كـ«ليس» فالأخرى[٨] زائدة، وعَطْفِ الاسم على لفظ الأول في الصحيح[٩] فجملة، أو حجازيةٌ أيضًا، أو ملغاةٌ ما بعدها[١٠] مبتدأ فجملتان، أو بإلغاء الأولى، فالأخرى زائدة، وعَطْفِ الاسم على الأول فجملة، أو حجازية، أو ملغاة وما بعدها مبتدأ فجملتان.

٥. «لا أخٌ ولا أبَ» برفع الأول، وفتح الثاني؛ بإعمال الأولى كـ«ليس» فجملتان، أو

---

(١) انظر (ص٢٧٧/ ب).
(٢) راجع (ص٢٧٣/ أ).
(٣) انظر سيبويه (١/ ٣٥٩).
(٤) في المفصل (٧٥).
(٥) انظر (ص٢٧٧/ أ).
(٦) (١/ ٣٥٢).
(٧) في (ب) «باعماله».
(٨) في (ب، ج) «والأخرى».
(٩) انظر: تعليق الفرائد (٤/ ١٢٠).
(١٠) في (ب) «وما بعدها».

بإلغائها، وما بعدها مبتدأ فجملة، إن عطفت[١] «لا» مع اسمها على المُبْتَدَأ، بناء على رأي سيبويه[٢]، وإلا فجملتان.

فعُلِمَ أنَّ الخمسة مأخوذة من ثمانية عشر وجهًا، وهذا على التخاريج الراجحة المشهورة، وإلا فقد تُجاوِزُ المائة، وقد ذكرت في «الجواب السامي بمَفَاخِرِهِ، عن إعراب قوله ﷺ أحقّ ما قال العبد ... إلى آخرِهِ»[٣] تسعة أوجه صحيحة بلا ضعف، في إعراب قوله عليه الصلاة والسلام: «... لا مانع لما / أعطيت ولا معطي لما منعت»، بضرب رفع الأول ونصبه وفتحه ٢٧٦/ب في نصب الثاني وفتحه ورفعه، مأخوذة من مائتين واثنين وستين وجهًا في تخريجها، مضروبة في مائة وستة وتسعين وجهًا في «ما» والفعل، فبلغت واحدًا وخمسين ألفًا وثلاثمائة واثنين وخمسين وجهًا[٤]، (ولم أذكر الرفع بلا تنوين فيها لضعفه وإلا كانت ستة عشر أو أكثر، بضرب رفع الأول ونصبه، بتنوين ودونه في رفع الثاني ونصبه كذلك، فتزيد التخريجات مائة وثلاثة وأربعين، أو فوق الضعف)[٥].

ولو فرَّعنا هنا على رأي الزمخشري[٦] في تقدير الفعل -مع ضعفه- جاز مع الخمسة ثلاثة أوجه أخرى من ستة: نصبهما بفعلين فجملتان، أو بفعل فجملة، ونصب الأول بالفعل، ورفع الثاني بجعل «لا» حجازية، أو مهملة فجملتان، وعكسه.

---

(١) في (ب) «عطفه».

(٢) انظر (ص٢٧٣/ ب).

(٣) (ص٧٣/ أ، ٧٩/ أ).

(٤) قال في الجواب السامي (٧٨/ ب)، بعد أن فرغ من هذه التخريجات: «هذا ما ظهر لي من الوجوه في ذلك، من غير كثير تأمل هنالك، ولم أذكر فيها ما هو ساقط هالك، وإنما سلكت هذا المسلك في العَدِّ لأمور منها: تنشيط المبتدئ الطالب، ومنها: المبالغة في الإيضاح للراغب، ومنها: تنبيه الطالب وتفقيهه، فإن الأئمة كثيرًا ما يذكرون الاحتمالات المختلفة مدمجة، فيظن من لا خبرة له الوجوه الكثيرة وجهًا واحدًا فأرشدته إلى ترك الجمود، وإلى التنبه للوجوه الكثيرة من القليلة، ومنها: تعليمة التفنن في العبارة ... وسلفي في هذا التَّضعيف جمع من العلماء كالأزهري في إنهائه مسائلَ الصفةِ المشبهةِ تبعًا لبعضهم إلى أربعة عشر ألفًا وأربعمائة صورة...».

(٥) سقط من (ب).

(٦) المفصل (٧٥).

تذييل:

إذا عُطِفَ على اسم «لا» ولم تُكَرَّرْ: فإن كان مبنيًّا نصبت الثاني أو رفعته، والأصح أن فتحه لغة ضعيفة[1]، خلافًا لمن نفاها كالجمهور، كلا أخَ وأبًا وأبٌ وأبَ، أو معربًا نصبته أو رفعته.

وإذا نُعِتَ: فإن كان مبنيًّا ونعته مفرد متصل فتحته، أو نصبته، أو رفعته[2]، كـ«لا رجلَ ظريفَ أو ظريفًا أو ظريفٌ فيها» وإلا فالنصب، والرفع، ومنعه[3] ابن برهان[4] وابن الخباز[5] في نعت المعرب، وهو قويٌّ لما يأتي.

وقد تحذف تنوين المفصول للمشاكلة فقط، والأصح أنه قد يُبْنَى أيضًا بضعف شديد، فيجوز في نحو: «لا نفسَ لها سائِلَةً» نصبُ «سائلة» بالتنوين وتركه، ورفعه وفتحه.

ولم أرَ من ذكر المنعوت بجملة أو شبهها، والظاهر أنه يأتي فيه الخلاف الآتي في نداء النكرة المقصودة الموصوفة، فيجب على الأرجح إعرابه مطلقًا.

وكالنَّعت مطلقًا عطف البيان، والتأكيد، وكذا البدل إن كان نكرة وقلنا: عاملُه نفسُ عامل المبدل منه، وإلا فكالنعت المفصول[6]، فإن كان معرفة فالرفع، ولا يبعد جواز نصبه، لتسامحهم في التوابع.

على أن في رفع تابع المضاف وشبهه إشكالاً قويًا؛ لأنه إن كان نظرًا إلى محل «لا» مع اسمها على رأي سيبويه[7] فهو مفقود هنا؛ لأنه لم يَقُلْ بذلك إلا في المبني، وإن كان نظرًا إلى أن أصل محل الاسم الرفع بالابتداء فلذلك / المحل قد زال بدخول الناسخ، فكيف يجوز ٢٧٧/أ

---

(١) حكاه الأخفش عن بعض العرب: (لا رجل وامرأة). انظر الأوضح (٢/ ٢٣)، الأشموني (٢/ ١٣)، وقد حملت هذه اللغة على الشذوذ، لأن فيها حذفا للحرف وبقاء عمله، وهو ضعيف.

(٢) فالفتح على أنه ركب مع المنعوت قبل مجيء (لا)، والنصب مراعاة لمحل المنعوت، والرفع مراعاة لمحله مع (لا).

(٣) أي: منع الرفع.

(٤) انظر التسهيل (٦٨)، الرضي (١/ ٢٦٣)، الارتشاف (٢/ ١٧٤).

(٥) في النهاية (ص٢٧٥/ ب).

(٦) في (ب) «المقصور».

(٧) (١/ ٣٥٢).



اعتباره! فعلم أن رفعه إنما يصح على رأي من لا يشترط في الإتباع على المحل وجود المُحْرِز، أي: الطالب لذلك المحل، أو على التوهم عند من قاسه، أو على العطف على الضمير المستتر في الخبر حيث تحمله.

(وَحَيْثُ عَرَّفْتَ) ما كان يكون لولا المانع[1] (اسْمَهَا) لحلوله محله (أَوْ فُصِلا) عنها مع تنكيره فأَهْمِلْهَا وجوبًا (فَارْفَعْ) ذلك الاسم على الابتداء والخبر، فإن صلح جَعْلُ «لا» حجازية فَعَلَيْهِ، أو على الاسم والخبر لها[2] (وَنَوِّنْـ)ـه حيث قبل التنوين، خلافًا للرماني أعملها في النكرة المفصولة على ما مرّ[3]، وللكوفي أعملها في العلم كما تقدم[4]، وفي ضمير الغائب، وفي «هذين» و«هاتين» كلا هذين لك، ولا هاتين لك، على الحكم عليهما[5] بالتنكير، وهو مسموع، لكنه شاذ عندنا (وَالْتَزِمْ) عند غير المبرد[6] وابن كيسان[7] (تَكْرَارَ «لاَ») ما لم تجعل «لا» حجازية بشروطها[8]، أو يكن الاسم بمعنى الفعل كـ«لا سلامَ على زيدٍ»[9]، و«لا بِكَ السوءَ» و«لا نَوْلَكَ أَنْ تَفْعَلَه» و«لا لك ويلٌ» أي: لا سلَّم الله تعالى عليه، ولا يَسُؤْكَ الله، ولا يَنْبَغِي لك فعله، ولا يهلكك الله تعالى، أو يجر[10] مجرى المثل كـ«لا موضعَ صدقة أنت»[11].

فمثال تكرار المعرفة (كلاَ عَلِيٌّ حاضرٌ وَلاَ عُمَر) فـ«علي» مبتدأ، خبره «حاضر» و«عمر» معطوف على الضمير المستتر في «حاضر»، وسوغ ذلك -في رأي الجمهور- فصله بـ«لا».

---

(١) وهو التعريف، لأنها لا تعمل في المعرفة على رأي البصريين كما مر.

(٢) أي لـ(لا) النافية للجنس أخذًا بالرأي الكوفي في جواز عملها في العلم.

(٣) في (ص٢٧٣/ ب).

(٤) في (ص٢٧٣/ ب).

(٥) في نسخ التحقيق «عليها» والصواب ما دونت.

(٦) المقتضب (٤/ ٣٦٠).

(٧) انظر التسهيل (٦٨)، الهمع (٢/ ٢٠٧).

(٨) في (ب) «بشرطها»، ونظر (ص١٩٩/ أ).

(٩) وانظر ابن يعيش (٢/ ١١٢)، الارتشاف (٢/ ١٧٢).

(١٠) في (ب، ج) «يجرى»، والصواب ما أثبت؛ لأنه معطوف على المجزوم.

(١١) انظر (ص٢٧٤/ أ).

وقيل: مبتدأ حذف خبره، والكلام جملتان، وعليه ابن السراج[١]، والفارسي[٢].

وقيل: معطوف على المُبْتَدَإِ، وإنما أفرد الخبر لأنه للأول فقط، ودخل الثاني في معناه، والكلام جملة، وعليه سيبويه[٣]، وقوم كالمازني، والمبرد[٤]، والأخفش الصغير[٥].

وكذا الخلاف في كل ما أشبه المثال المذكور، كزيد قائم وأخوك.

واختلف أيضًا في نحو: ﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ ﴾ [التوبة: ٦٢] و«زيدٌ وعمرٌو قائِمٌ» هل حذف / خبر الأول لدلالة الثاني؟ وعليه ابن عصفور[٦]، أو خبر الثاني لدلالة ٢٧٧/ب الأول؟ وعليه ابن السراج[٧]، أو لك الخيار بين الوجهين، وعليه الفارسي[٨]، أو الخبر للأول ودخل الثاني في معناه، وعليه سيبويه[٩] وأصحابه، أو للثاني ودخل الأول في معناه، أو أنت مخير في ذلك، أو نزل الشيئان منزلة الشيء الواحد إشارة إلى شدة ارتباطهما، وهذا حيث لا قرينة وإلا عمل بها، كـ«زيد وهند قائمة» فقد حذف خبر الأول، وبعكسه «زيد وهند قائم» واختلف في جواز نحو: زيد قائمان وبكر.

(وَ) مثال تكرار النكرة (لاَ لَنَا عَبْدٌ وَلاَ مَا يُدَّخَر) فـ«عبد» مبتدأ، و«ما يدخر» معطوف عليه، فالمجرور خبر عنهما، وهو مثنى أي: كائنان، أو «عبد» مبتدأ، خبره «لنا» و«ما» معطوفة

---

(١) الأصول (٢/ ٧٦، ٧٧).

(٢) الإيضاح (٣٤٨، ٣٤٩).

(٣) الكتاب (١/ ٣٧).

(٤) المقتضب (٣/ ١١٢)، (٤/ ٧٢).

(٥) لم أجد من نسبه إلى الصغير، ولكن النحاة ينسبون هذا الرأي إلى الأوسط. انظر معاني القرآن (١/ ٨١).

(٦) الشرح الكبير (١/ ٧٥).

(٧) الأصول (١/ ٢٥٦)، (٢/ ٣١٥، ٣١٧).

(٨) لم ترد هذه المسألة فيما بين يدي من كتبه، غير أن ابن عصفور في الشرح الكبير (١/ ٤٥٣) نسب إليه خلاف ما ذكر الشارح هنا، قال: «وأما الفارسي فلم يحمل شيئًا من هذا على الحذف، بل حمله على أن يكون من باب ما أخبر فيه عن الاثنين لتلازمهما إخبار الواحد».

(٩) التحقيق أن مذهب سيبويه بعكس ما ذكر الشارح، فهو يرى أن الخبر للثاني، لعلم المخاطب أن الأول قد دخل في ذلك. الكتاب (١/ ٣٨)، وانظر الدر المصون (٦/ ٧٥).

على ضمير الاستقرار المستتر في «لنا» أو على «عبد» ودخل في معنى خبره، أو مبتدأ حذف خبره، أو «عبد» فاعل بالظرف؛ لأنه اعتمد على النفي، فصح أن يرفع الفاعل الظاهر، و«ما» معطوفة عليه، فالمجرور على هذه الأربعة مفرد، أي: كائن.

ويجوز كون «لا» حجازية إن لم نشرط اتصال اسمها بها، كما هو ظاهر إطلاقهم، كما يجوز كون «ما» موصولةً، أي: الذي يدخر، وموصوفةً أي: شيء يدخر، ومصدريةً مؤولة مع صلتها بمصدر مؤول بالوصف أي: مدخر.

ويتركب من ذلك -مع رعاية مذهب مَنْ يُعْمل «لا» الحجازية في المعرفة- أربعةٌ وخمسون وجهًا؛ لأن «عبد» إِمَّا: اسم «لا» الأولى بجعلها حجازية، و«ما» معطوفة عليه، والخبر لهما، أولَهُ ودخلت في معناه، أو على ضمير الاستقرار فالكلام جملة، أو مبتدأ حذف خبره، أو اسم لـ«لا» الثانية بجعلها أيضًا حجازية، فهو جملتان.

وإما: مبتدأ، وفي «ما» الأوجه الخمسة بعينها.

وإما: فاعل بالظرف، و«ما» معطوفة عليه، والظرف لهما، أوله ودخلت في معناه، فجملة، أو مبتدأ حذف خبره، أو اسم لـ«لا» الحجازية فجملتان.

/ وإما نائب فاعل به، وفي «ما» الأوجه الأربعة بعينها. ٢٧٨/أ

فهذه ثمانية عشر وجهًا، مضروبة في أوجه «ما» الثلاثة، بأربعةٍ وخمسين، وفي أربعة منها «ما» الموصولة اسم لـ«لا» ومنعه الجمهور.

وقد يُكْتَفَى عن تكرارها بنفي آخر نحو:

.... فـــلاَ هـــو أبـــداها ولَمْ يَـــتَجَمْجَمِ[1]

---

(١) في (أ، ج) «يتحمحم»، وفي (ب) «يتحمم» وما أثبت من بعض مراجع الشاهد، وفي بعضها الآخر يروى (يتقدم). وصدره:

وكان طَوَى كَشْحًا على مُسْتَكِنَّةٍ ** ....

وهو معلقة زهير ابن أبي سلمى، وأولها:

أمـــن أم أوفى دمنـــة لم تـــكلم ** بحـــومـــانة الـــدَّرَّاج فالمتَثَلَّمِ

وقبل الشاهد:



وفهم من الأمثلة أن المراد بتكرارها الإتيان بكلمة أخرى منفية بها لا تكرار الأول بعينه.

تنبيه:

خبر «لا» التبرئة إن جهل وجب ذكره، كقوله ﷺ: «لا أحدَ أغيَرُ من الله تعالى»[1] وإن علم فالأكثر حذفه، كقوله عليه الصلاة والسلام: «لا عدوى ولا طيرةَ ولا هامةَ ولا صفر»[2]

=

لعَمْري لنــعم الحيّ جرَّ عليهمُ ** بما لا يُؤاتيهم حصينُ بنُ ضَمْضَمِ

وبعده: وقال: سأقضي حاجتي ثم أتَّقِي ** عَدُوِّي بألــــفٍ من ورائي مُلجِمِ

الدمنة: الأثر والرَّماد وما أشبه ذلك، الحومانة: المكان الغليظ المنقاد، أو القطعة من الرمل. الدارج والمتثلم: موضعان، و«مِنْ» في البيت للتبعيض، والتقدير: أمن دمن أم أو في دمنة. جر عليهم: جنى عليهم، يؤاتيهم: يوافقهم، ويروى (يمالئهم) أي يتابعهم. حصين بن ضمضم: من بني مرة، أبى أن يدخل في صلحهم، وعندما اجتمعوا للصلح قتل رجلاً منهم، الكشح: الجنب، مستكنة: فعلة أكنها في نفسه، ولم يتجمجم: لم يدع التقدم على ما أضمر في نفسه، ملجم: روى بفتح الجيم وكسرها، فعلى الأول المراد الفرس، وعلى الثاني المراد الفارس.

ديوانه (٧٤)، شرح القصائد المشهورات (١/ ٩٩)، شرح القصائد العشر (١٢٦)، الشرح الكبير (١/ ٣٨١)، الارتشاف (٢/ ١٧٢)، الخزانة (١/ ٧٥، ٧٦).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٥/ ١٩٤، ١٩٦)، في كتاب التفسير، باب قوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلْفَوَٰحِشَ﴾ برواية الشارح هنا، عن ابن مسعود ﷺ.

وفيه (٢/ ٢٥) في كتاب الكسوف، باب الصدقة في الكسوف، وفي (٦/ ١٥٦) في كتاب النكاح، باب الغيرة، وفي (٨/ ١٧١)، في كتاب التوحيد برواية: «ما من أحد أغير من الله..».

ومسلم في صحيحه (٣/ ٢٧)، في كتاب الكسوف، باب صلاة الكسوف، عن عائشة رضي الله عنها برواية: «إن من أحد أغير من الله...».

وفي (٨/ ١٠٠)، في كتاب التوبة، باب غيرة الله تعالى وتحريم الفواحش، عن عبد الله بن مسعود ﷺ برواية: «ليس أحد أغير من الله...».

والنسائي في سننه (٣/ ١٣٣) في كتاب الكسوف، عن عائشة برواية: «ما من أحد أغير ...» ولا شاهد على هذه الروايات. والإمام أحمد في مسنده (١/ ٣٨١، ٤٣٦)، برواية الشارح.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٧/ ١٧)، في كتاب الطب، باب الجذام، وفيه (٧/ ٢٧)، باب لا هامة، عن أبي هريرة، ومسلم في صحيحه (٧/ ٣١)، في كتاب السلام، باب الطب والمرض والرقى، وابن ماجة في سننه (٢/ ٢٨٦، ٢٨٧)، في كتاب الطب، باب من كان يعجبه الفأل، ويكره الطيرة.

وكـ﴿ قَالُواْ لَا ضَيْرَ ﴾ [الشعراء: ٥٠] أي: علينا، ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ ﴾ [سبأ: ٥١] أي: لهم.

وأوجب حذفَه تميم وطيء، وقال ابن خروف[١] وابن عصفور[٢]: تميم لا تظهر خبرًا مرفوعًا وتظهر الظرف وعديله، وأكثر ما يحذفه أهل الحجاز مع «إلاَّ» كـ«لا إله إلا الله» أي: لا إله أحد أو حق إلا الله، وقال الفخر الرازي: لا حذف ألبتة في نحو: «لا إله إلا الله» و«لا عدوى...» إلخ، لصحة المعنى بدونه، فعليه يكون كلامًا مركبًا من حرف واسم وهو مذهبه[٣].

وقد يُحذف اسمها دون الخبر ومنه: «لا عليك»[٤] أي: لا بأس عليك، والأصح أنه شاذ.

وقد يُحذفان معًا، كحديث أبي داود[٥]: «أَمَا إِنَّ كُلَّ بِنَاءٍ وبَالٌ عَلَى صاحبِهِ إِلاَّ ما لا إلاَّ مالا»[٦] أي: ما لا بُدَّ منه، وهو أشذ.

(١) انظر التصريح (١/ ٢٤٦).

(٢) الشرح الكبير (٢/ ٢٧٣).

(٣) انظر (ص١٠٧/ ب).

(٤) انظر: سيبويه (١/ ١١٤، ٣٥٤)، ابن يعيش (١/ ١٠٧)، الرضي (١/ ٢٦٦).

(٥) في سننه (٥/ ٤٠٣)، في كتاب الأدب، باب ما جاء في البناء، عن أنس بن مالك، الطبعة الأولى، حمص.

(٦) أخرجه أيضًا ابن ماجة في سننه (٢/ ١٩)، في كتاب الزهد، باب في البناء والخراب.

فصل فيه المنادى

وهو المطلوب إقباله، بحرف نائب مناب «أدعو» لفظًا أو تقديرًا.

وأدواته: الهمزة للقريب، و«آ» للبعيد[1]، و«أيا» و«هيا» كذلك، أوْ: له وللقريب، و«أيْ» و«آيْ» للبعيد، أو: للقريب، أو: للمتوسط، و«وا» للمندوب، و«يا» للبعيد حقيقة، أو حكمًا: كالنائم والساهي غالبًا، وللقريب والمتوسط كثيرًا، وهي أمّ الباب؛ لأنها أكثر استعمالاً، وأعمُّ تصرفًا، ولا يُقَدَّر في الحذف سواها، ولا ينادى اسمه تعالى الأعظم، والاسم المستغاث، و«أيّها» و«أيّتها» إلا بها، ولا المندوب، والمتعجب إلا بها، أو بـ«ـوا».

وهذه الأدوات / عند عبد القاهر: أسماء فعل لـ«أدعو» ونحوه، وفيها ضمير مستتر وجوبًا فاعلها، والمنادى مفعولها[2]. ٢٧٨/ب

وعند غيره حروف فقال المبردُ وجمع كبير -كما مرّ[3]-: هي الناصبة بنفسها للمنادى، فهو قسم مستقل من المنصوبات.

والجمهورُ: ناصبه فعل مضمر وجوبًا بعدها، تقريره «أطلب، أو أنادي، أو أدعو» فهو قِسْمٌ من المفعول به -كما هو كذلك في رأي عبد القاهر- وإنما حذف الفعل، وعوض عنه حرف النداء عندهم للتخفيف والدلالة على الإنشاء بأول وهلة.

وأما أقسام المنادى فخمسة على المشهور كما قال: (خَمْسٌ) من الكلمات (تُنَادَى) وإلا فهي تسع:

١. الموصول كـ«يا مَنْ لا إله إلا هو» ويا ذُو قامت السماء والأرض بأمره، وياما سبَّحَ الرَّعد بحمده.

فإن كان بـ«أل» كـ«الذي» وأخواتها، فمَنَعَ نداءَهُ سيبويه[4] مطلقًا، وأجازه الكوفيون

---

(١) «آ» ممدودة زادها الأخفش. انظر: الشرح الكبير (٢/ ٨٢).

(٢) جاء في كتابه المقتصد (٢/ ٧٥٣): «اعلم أن أصلَ المنادى المفعوليةُ على تقدير: أدعو، أو أريد، إلا أنهم تركوا إظهار هذا الفعل وجعلوا «يا» كالخَلَفِ منه؛ لدلالته عليه...».

(٣) في (ص١٠٧/ ب، ١٠٨/ أ).

(٤) (٢/ ٦٨).



مطلقًا، والمبرِّدُ[(١)] في قوم: إن سمي به فقط، وهو الأصح.

٢. ذو «أل» -غير الموصول، والعلم-: فمنع نداءه البصريون[(٢)] مطلقًا، وأجازه الكوفيون، والبغداديون مطلقًا.

والأصح[(٣)] إن كان مشبَّهًا به كـ«يا الخليفةُ هيبةً» و«يا الأسدُ شجاعةً» جاز، وإلا تُوُصِّلَ إلى ندائه بأيٍّ فتبنى على الضم، وتلزم بعدها هاء التنبيه، بفتح الهاء في لغة الجمهور، فتكتب بالألف، وبضمها إن لم يلها اسم إشارة في لغة بني مالك[(٤)]، فتكتب بلا ألف، وقرئ بهما في المتواتر[(٥)]، ويجب إتباعها باسم جِنسٍ ذي «أل» كـ: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْعَزِيزُ ﴾ [يوسف: ٧٨] أو بموصولٍ ذي «أل» كـ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ [البقرة: ١٠٤] أو باسم إشارةٍ مفصولٍ عن التنبيه؛ لأنه لـ«أي» -لا لاله- متبوع بذي «أل» كـ«يا أيُّها ذاك الرجل» وقد يقتصر على اسم الإشارة في الأصح[(٦)] نحو:

أَيُّهَـــذانِ كُـــلاَ زَادَكُـــمَا ....[(٧)]

(١) المقتضب (٤/ ٢٤١، ٢٤٢)، وانظر ما نقل المحقق بهامشه عن كتاب الانتصار لابن ولاد. ومقدمة المقتضب (١/ ٩٨).

(٢) انظر الإنصاف (١/ ٣٣٥، ٣٤٠)، التسهيل (١٨١)، الأشموني (٣/ ١٤٥).

(٣) وعليه محمد بن سعدان. انظر المساعد (٢/ ٥٠٣)، التصريح (٢/ ١٧٣)، وتبعه ابن مالك في التسهيل (١٨١).

(٤) بنو مالك من بني أسد أنظر المساعد (٢/ ٥٠٥)، التصريح (٢/ ١٧٤)، الهمع (٣/ ٥١، ٥٢)، ولم يتحدد عندي نسب مالك لكثرة القبائل العربية المسماة بذلك. انظر معجم القبائل العربية (٣/ ١٠٢٧) وما بعدها.

(٥) من ذلك قراءة ابن عامر وأبي حيوة ويحيى بن وَثَّاب، بالضم في قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا۟ يَـٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ إِنَّنَا لَمُهْتَدُونَ ﴾ [الزخرف: ٤٩]. راجع: القرطبي (١٦/ ٩٧).

(٦) تبعًا لابن عصفور وابن مالك. انظر شرح العمدة (٢٨١)، الارتشاف (٢/ ١٢٨).

(٧) .... ** ودَعَانِي واغلاً فيمَنْ وَغَلْ

لأبي جسيس الجواد، شاعر مجهول من همدان.

والبيت من قصيدة قالها لبعض بني عمّه في شيء كان بينهم، أورد الهمداني منها أبياتًا الشاهد أولها، وبعده:

رُبَّ زادٍ قد أَكَـلْنَا طَيِّبٍ ** بعـده الشَّهْدُ بألبَانِ الإبِلْ

وأجاز الفراء والجرمي[(١)]: إتباعها بالعلم المُحَلَّى بـ«أل» كـ«النَّضر» و«العبَّاس» وابن كيسان[(٢)]: «أيُّ الرجلُ» بحذف التنبيه.

وتابعها نعتٌ على الأصح[(٣)]، أو عطفُ بيان، أو بدلٌ لتسامحهم في التوابع وهو ضعيف، ويجب رفعه، وأجاز / المازني[(٤)] (والزجاج)[(٥)] نصبه. ٢٧٩/أ

٣. اسم الإشارة: فإن قُصِدَ لغيره -بأن جُعِلَ وصلة لنداء ذي «أل»- فحكمه كـ«أيٍّ» لأن المنادى حقيقة هو ما بعده، فيجب إتباعه بمرفوع ذي «أل» كيا هذا القائم، ويا هذا الذي أكرمني، وتابعه: نعت، أو بيان، أو بدل، ويجيء فيه خلاف المازني.

وإن قصد لذاته -بأن لم يكن وصلة لما ذكر- فهو المنادى حقيقة، فيجوز أن لا يُتْبَع، كيا هذا، ويا هؤلاء، ويا تلك، وأن يتبع كيا هذا الرجل، ويا أولئك القوم.

ويجوز في تابعه رفعُه على اللفظ؛ لأنه مبني على ضم مقدر، ونصبُه على المحل، وهو نعت، أو بيان، أو بدل، فإذا قلت: يا هذا الرجل، فإن قدرت هذا وصلة لنداء ذي «أل» وجب رفع «الرجل» كما وجب رفعه بعد «أي» عند الجمهور[(٦)]، وإن قدرته مستقلاً بنفسه جاز رفع «الرجل» ونصبه.

=

ويروى (قل لهذين كلا زاديكما ... فيمَنْ يَغِلْ) الواغل: الرجل يدخل على القوم وهم يشربون من غير أن يدعى لذلك.

الإكليل (١٠/ ٧٩)، مجالس ثعلب (٥٢)، شرح العمدة (٢٨١)، الارتشاف (٣/ ١٢٨)، الشذور (١٥٤)، العيني (٤/ ٢٣٩، ٢٤٠)، الأشموني (٣/ ١٥٣)، الهمع (١/ ١٧٥).

(١) في (ب، ج) «الجرمي والفراء» وانظر: الارتشاف (٢/ ١٢٧).

(٢) انظر الارتشاف (٣/ ١٢٩)، المساعد (٢/ ٥٠٦)، التصريح (٢/ ١٧٥).

(٣) وهو مذهب سيبويه (١/ ٣٠٦).

(٤) انظر التسهيل (١٨١)، الهمع (٣/ ٥٠).

(٥) سقط من (ب)، والظاهر أن الزجاج لم يتابع المازني في تجويز النصب، لما اطلعت عليه في المساعد (٢/ ٥٠٧)، قال: «وقال الزجاج: لم يجز أحد من النحويين هذا المذهب قبل المازني، ولا تابعه أحد، وهو مُطَّرحٌ لمخالفته كلام العرب».

(٦) انظر التسهيل (١٨١، ١٨٢).



ومنع السيرافي[١]: يا ذاك الرجل، ويا أولئك، ويا هذاك بكاف الخطاب.

٤. الضمير: فقيل[٢]: شاذ نداؤه[٣]، وابن مالك: مُطَّرِدٌ بقلةٍ[٤]، وابن عصفور[٥]: ضرورة، وأبو حيان[٦]: ممنوع مطلقًا، وإنما الخلاف في ضمير المخاطب، ويأتي بصيغتي المرفوع: كيا أنت، والمنصوب: كيا إياك.

وأجمعوا على منع نداء ضمير المتكلم والغائب، قاله الأزهري[٧] وغيره، وفيه بالنسبة لضمير الغائب نظر، فقد اشتهر على لسان الأئمة خلفًا عن سلف في ندائه سبحانه «يا هو» وكثر ذلك في الآثار، وأظنه ورد من لفظه ﷺ (أيضًا)[٨]، ولبعض أجلاء الأئمة[٩] من شيوخ مشايخنا مؤلف حافل في منع نداء غيره تعالى به[١٠].

---

(١) انظر الارتشاف (٣/ ١٢٨، ١٣٠)، المساعد (٢/ ٤٨٥).

(٢) وممن قال بشذوذه ابن هشام في الأوضح (٤/ ١١).

(٣) جاء من ذلك قول الأحوص اليربوعي: «يا إيَّاكَ قد كَفَيْتُك» وقول الراجز:

يا أبجرُ بنَ أبجرٍ يا أنْتَا ** أنت الذي طلَّقْتَ عامَ جُعْتَا

ويروى: يا مُرُّ يا بن واقعٍ يا أنتـا ** ....

انظر المقرب (٢/ ١٧٦)، الأوضح (٤/ ١١)، المساعد (٢/ ٤٨٣)، الفرائد (١/ ٣٤٥).

(٤) لم يَنُصَّ ابن مالك على ذلك صراحة فيما عندي من كتبه، غير أنه يجيز ذلك قال في التسهيل (١٧٩): «ولا يلزم الحرف إلا مع الله، والضمير، والمستغاث...».

(٥) المقرب (١/ ١٧٦).

(٦) الارتشاف (٣/ ١١٩).

(٧) في التصريح (٢/ ١٦٥).

(٨) سقط من (ب).

(٩) بيَّنه في الجواب السامي (٥٩/ أ) بقوله: «الإمام العلامة الباجي، من رفعاء تلامذة ابن حجر العسقلاني...» وهو عمر بن محمد بن عبد الله القلشاني (... - ٨٤٨هـ).

فقيه، حافظ، أصله من باجة تونس، له مؤلفات كثيرة.

الضوء اللامع (٦/ ١٣٧)، هدية العارفين (١/ ٧٩٣)، معجم المؤلفين (٧/ ٣١٢).

(١٠) يمنع نداء ضمير الغائب لأنه لا ينادي باطراد إلا المخاطب، إذ النداء إقبال على المنادى، وإنما جاز ذلك في حقه تعالى لأن الغيبة بالمعنى المتعارف لا تصدق عليه سبحانه لقوله: ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ﴾ [الحديد: ٤]، وقوله: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ [البقرة: ١٨٦].

وباقيها الخمس المشهورة (وَهِي: مُفْرَدٌ عَلَم) كيا زيدُ، وهو باقٍ على تعريفه السابق بالعلمية، استصحابًا له بعد النداء، وقيل: بل سُلِبَ تعريف العلمية قبيل النداء، فنكر ونودي فتعرَّف بما تعرَّفت به النكرة المقصودة[1].

ويَرُدُّهُ: أن منه ما لا يقبل التنكير أصلاً كالاسم الأعظم[2]، ومثله الأربعة / السابقة ٢٧٩/ب يستصحب فيها تعريفها المتقدم، لامتناع تنكيرها.

(وَمُفْرَدٌ مُنَكَّرٌ قَصْدًا يُؤَمّ) أي: النكرة المقبل عليها، بأن يكون المقصود بها فردًا معيَّنًا بالذات، كقولك: يا رجل، تريد به شخصًا معيَّنًا. والأصح من أربعة أقوال تقدمت[3]: أنَّ تعريفه بالقصد والإقبال، ومَنَعَ الأكثرون وصفه بالمعرفة[4]، وأجازه يونس، وحكاه عن العرب[5].

(وَمُفْرَدٌ مُنَكَّرٌ سِوَاهُ) أي: سوى المقصود بعينه، وهو النكرةُ المرادُ بها فردٌ مبهمٌ من أفرادها، كقول الأعمى والغريق: يا رجلا خذ بيدي، ويا إنسانًا أنقذني، وأنكر المازني: وجود هذا القسم[6]، ومنع الكوفيون نداءه[7] إلا موصوفًا[8]، كيا رجلا كريما أقبل، أو خلفا لموصوف كيا كريما أقبل.

(كَذَا الْمُضَافُ) كيا عبدَ الله، ويا غلامَ زيدٍ، ويا ضاربَ بكرٍ، ويا حسنَ الوجهِ.

(وَالَّذِي ضَاهَاهُ) أي: أشبه المضاف في شدة تعلقه بما بعده، بأن تلاه ما به يتم معناه من معمول بارزٍ، أو منسوقٍ[9]، ويسمى أيضًا: المطولَ، من مطلت الحديدة أي: مددتها،

---

(١) انظر: التصريح (٢/ ١٦٦).

(٢) وهو مذهب المبرد والفارسي. المقتضب (٤/ ٢٠٥)، الإيضاح (٢٢٩).

(٣) في (ص١٥٧/أ).

(٤) ومنهم من أوجب وصفه بالمعرفة كابن عصفور في الشرح الكبير (٢/ ٨٥).

(٥) في الكتاب (١/ ٣١١)، «يونس زعم أنه سمع من العرب من يقول يا فاسق الخبيث».

(٦) انظر: المساعد (٢/ ٤٩٠)، الهمع (٣/ ٣٩).

(٧) في (ب) «انداه» وفي (ج) «نداوه».

(٨) انظر الارتشاف (٣/ ١٢٠).

(٩) في (ب) «مسبوق».



والطويلَ والمطوَّلَ[١]، كيا فائضًا خَيْرُهُ، ويا مُفِيضًا بِرَّهُ، ويا خيرًا من زيدٍ، فـ«خيرُه» فاعل «فائضًا» و«برَّهُ» مفعول «مفيضا» (وفاعله ضمير يعود لموصوفه المحذوف)[٢]، والظرف متعلق بـ«خيرًا» وكذا «يا ثلاثةً وثلاثين» علمًا لشخص.

وقال ابن خروف[٣]: العلم يُحكَى حالُه قبل التسمية رفعًا أو نصبًا أو جرًا. فعليه إعرابه مقدر.

ولو نَادَيْتَ جماعة هذا عددهم قلت: يا ثلاثةُ والثَّلاَثِين أو والثلاثون بضم الأول ورفع الثاني أو نصبه[٤].

فروع:

الأصح جوازُ مجيء الحال من المنادى مؤسِّسَةً كانت: كيا رجلُ قائمًا، أو مؤكِّدةً: كيا زيدُ مطلوبًا أو مَدْعُوًّا[٥]، ومَنَعَه قوم -كالكوفيين[٦]- مطلقًا، وقوم -كالأخفش[٧]- المؤسِّسَة.

وامتناعُ الفصل بينه وبين أداته بشيء في الاختيار، وأجازه ابن مالك بالأمر[٨] فقط نحو:

أَلاَ يَـــا -فَابْـــكِ سَـــوَّالأَ- لَطِيفَـــا ....[٩]

أي: ألا يالطيفَ، وهو ترخيم لطيفة.

---

(١) انظر المساعد (٣/ ٤٩١).

(٢) سقط من (ب).

(٣) انظر: الارتشاف (٣/ ١٢٢).

(٤) فرفعه بالعطف على اللفظ، ونصبه على المحل. انظر المقتصد (٢/ ٧٨٤).

(٥) وهو مذهب جمهور البصريين.

(٦) وبعض البصريين. راجع الارتشاف (٣/ ١١٩).

(٧) انظر الارتشاف (٣/ ١١٩).

(٨) التسهيل (١٧٩).

(٩) .... ** وأذرِ الدَّمعَ تَسْكَابًا وَكِيفًا

اختلف في قائلته، فقيل:

أ- داية بنت خالد.

ب- حذام بنت خالد النخعية، ولم أقف على ترجمة لأي منهما.

ويروى (... تهياما لطيفا) و(... تهتانا لطيفا). لطيفة: اسم ابنتها أو أَمَتِها. وَكِيْفًا: غزيرا.

البيت مفرد في مراجعي، شرح التسهيل (٣/ ٣٩٠)، الارتشاف (٣/ ١١٩)، المساعد (٢/ ٤٨٨)، الفرائد (١/ ٣٤٤)، الهمع (١/ ١٧٤)، الدرر (١/ ١٥١).

وأجاز أيضًا نصبَ فعله[1] / المحذوف للظرف، كيا زيدُ في الدار، ولمصدره نحو: ٢٨٠/أ

يـا هنـدُ -دعـوةَ صَـبٍّ هـائمٍ دنـفٍ- ....[2]

فـ«دعوة» مفعول مطلق لـ«أدعو» المحذوف، والأظهر كونه مفعولاً به، أي أجيبي دعوتَه، ويجوز رفعه خبرًا لمحذوف، أي: هذه دعوة.

وفُهِمَ من ذكره لفظ المفرد مع الثلاثة الأولى دون الأخيرين أن المفرد يقابله المضاف وشبهه، وهو كذلك؛ فإنه يقابله في بابي النداء و«لا» التبرئة: المضاف وشبهه، وفي باب الإعراب: المثنى والمجموع، وفي باب العلم: المركب بأنواعه، وفي باب الكلام: المركب الإسنادي أو الإضافي، وفي باب الابتداء ونواسخه: الجملةُ وشِبْهُهَا أي: الظرف وعديله.

(فَالأَوَّلاَنِ) أي: العلم المفرد والنكرة المقصودة (فِيهِمَا البِنَا)ء لفظًا أو تقديرًا (لَزِمْ، عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِ كُلٍّ) منهما لفظًا أو تقديرًا أو محلاً (قَدْ عُلِم، مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ عَلَى الإِطْلاَقِ) إلا في الضرورة[3]؛ لأن التنوين ينافي البناء غالبًا، فيبنى جمع المذكر السالم وما أُلحق به على الواو نيابة عن الضمة على المشهور، وعلى ضمة مقدرة في الواو على الأصح، كيا زيدون ويا مسلمون، والمثنى وما أُلحق به على الألف نيابة عن الضمة على المشهور، وعلى ضمة مقدرة في الألف على الأصح[4] كيا زيدان، ويا رجلان، وكذا تقول: يا اثنا عشرَ ويا اثنتا عشرةَ؛ لأن الجزء الثاني منهما مُنَزَّلٌ منزلةَ نون المثنى ولهذا بُني، وشَبَّهَهُما الكوفيون[5] بالمضاف فنادوهما بالياء،

---

(١) فعل المنادى.

(٢) .... ** مُنِّي بِلُطْفٍ، وإلاَّ مَاتَ أو كَرُبَا

ينسب لذي الرمة، والبيت مفرد في:

ملحقات ديوانه (٦٦١)، شرح التسهيل (٣/ ٣٩٠)، الارتشاف (٣/ ١١٩)، المساعد (٢/ ٤٨٧)، الهمع (١/ ٦٣، ١٣١).

(٣) كقول الأحوص:

سلام الله يا مطرٌ عليها ** ولـيس عليك يا مطرُ السلامُ

انظر شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٠٤).

(٤) راجع (ص١٢٤/ ب، ١٣٧/ ب).

(٥) انظر الارتشاف (٣/ ١٢٠)، الأشموني (٣/ ١٩٣).

وشَبَّه قومٌ منهم المثنى والجمعَ أيضًا به، فنادوهما بالياء، ويُبْنَى ما عدا ذلك على الضم، كيا زيدُ، يا رجلُ، يا رجالُ، يا قومُ، يا هنداتُ، يا نسوةُ.

وزعم الكسائي، والرياشي[1]: أن الضم إعراب لا بناء[2]، وهو عجيب.

ويقدر الضم في نحو: يا فتى ويا يحيى، وكذا ما كان مبني الوضع كـ«الذي» بالسكون و«رقاشِ» بالكسر، و«بعلبك» بالفتح في لغية، و«منذ» بالضم، أعلامًا، وكـ«فَسَاقِ» / بالكسر ٢٨٠/ب في سب المؤنث، و«أحدَ عشَرَ» وكالعلم المحكي كـ«طابَ الزمانُ» و«برقَ نحرُه» فإنه يبقى على حاله، ويُقَدَّرُ فيه ضمة النداء، ويُحكم على محله بالنصب، ويُتبع بالمرفوع على اللفظ، وبالمنصوب على المحل، كيا مُنْذُ الفاضلُ والفاضلَ، ويا طابَ الزمانُ الحسناءُ والحسناءَ.

هذا ما لم تُوصف النكرة المقصودة غيرَ «أيّ» وإلا فإن وُصِفت بمفرد اختير نصبُها، كيا رجلا كريما أَقْبِل، ويجوز: يا رجلُ كريمٌ أو كريمًا، بالرفع أو النصب.

وإنْ وُصِفت بجملة أو شبهها وجب عند البصريين[3] نصبها كقوله ﷺ: «يا عظيمًا يُرجى لكلِّ عظيم»[4] ومنه[5]:

كيف تَرْقَى رُقِيَّكَ الأنبياءُ يا سماءً ما طَاوَلَتْها سماءُ[6]

---

(١) انظر الارتشاف (٣/ ١٢٠)، الأشموني (٣/ ١٣٨).

(٢) نقله ابن الأنباري عن الكوفيين في الإنصاف (١/ ٣٢٣، ٣٣٥).

(٣) انظر الارتشاف (٢/ ١٢٠)، شرح المرادي (٣/ ٢٧٨)، المساعد (٢/ ٤٩٢).

(٤) أخرجه أبو يعلى في مسنده (٨/ ١٢٢)، عن عائشة رضي الله عنها بلفظ (يا عظيمٌ..) وهو في كنز العمال (٧/ ٤٦٦)، ومجمع الزوائد (٢/ ١٢٨)، بلفظه عند أبي يعلى. ولا شاهد فيه على هذه الروايات. وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (١/ ١٥١)، والنسائي في سننه (٢/ ٢٢٣)، كتاب التطبيق، بلفظ آخر لا شاهد فيه.

(٥) على سبيل التمثيل لا الاستشهاد.

(٦) للبوصيري محمد بن سعيد بن حماد بن عبد الله الصنهاجي (٦٠٨ - ٦٩٤، أو ٦٩٥هـ).
شاعر صوفي، مغربي الأصل، ونسبته إلى (بوصير) من أعمال بني سويف بمصر، أمه منها، توفي بالإسكندرية، وله ديوان شعر. الوافي بالوفيات (٣/ ١٠٥)، الشذرات (٥/ ٤٣٢)، هدية العارفين (٢/ ١٣٨)، الأعلام (٦/ ١٣٩).
والبيت مطلع قصيدته الهمزية التي مدح بها الرسول ﷺ، وبعده:
لم يُسَاوُوكَ في عُلاكَ وقد حَا ** لَ سَنًا منك دُونَهُمْ وَسَنَاءُ

وكقوله[١]:

ألا يــا نخلــةً مــن ذاتِ عــرق عليــكِ -ورحمــةُ الله- الســلامُ[٢]

وقال ابن مالك[٣] كالكسائي[٤]: يجوز النصب والضم مطلقًا، والفراء[٥]: إن كان فيه ضمير غائب فالنصب، كيا رجلاً نَصَرَ زيدًا، أو ضمير مخاطب فالضم، كيا رجلُ نصرتَ زيدًا.

ومَنَعَ بعضهم النَّصب اختيارًا، والأصمعيُّ[٦] وجمع كوفيّ وَصْفَ المبني مطلقًا، قال الفارسي[٧]: وهو القياس، أي: حيث أبقيناه على ضَمِّهِ لا إنْ نُصِبَ.

فافهم ما ذكرناه عن البصريين واحفظه، فقد غَلِطَ هنا كثيرون -حتى ممن يجل قدرهم- فتارةً غَلَّطُوا رواةَ الحديثِ وغيرَهم، وتارةً حملوه على ما نُوِّنَ اضطرارًا.

أما «أيُّ» فلا يجوز فيها إلا الضم باتفاق.

وكالعلم المعرب: ما عرّف بـ«أل» من غيره، فيُبْنَى على ضم ظاهر أو مقدر كـ«يا السلطانُ دولةً» و«يا العَفَرْنَى[٨] صولةً».

---

(١) ينسبه قوم إلى الأحوص، وقد مضت ترجمته، وقيل: لا يعرف قائله.

(٢) يروى بعده: سألت الناس عَنْكِ فَخَبَّرُونِي ** هَنًا من ذاكِ تكرهُهُ الكِرَامُ
وليــس بمــا أحلَّ الله بأسٌ ** إذا هــو لم يخالطه الحرامُ

نخلة: كناية عن المرأة، ذات عرق: موضع بالحجاز، ميقات أهل العراق، هَنًا: قيل: كناية عن الرفث. البصريات (١/ ٦٣٦، ٦٨٥)، الخصائص (٢/ ٣٨٦)، الحلل لابن السيِّد (١٨٩)، الرضي (١/ ١٣٥)، شرح المندي (١٦٨)، المغني (١/ ٣٥٧)، (٢/ ٦٥٩)، العيني (١/ ٥٢٧)، التصريح (١/ ٣٤٤)، الخزانة (١/ ١٩٢، ٣١٢)، شرح أبيات المغني (٦/ ١٠٢، ١٠٣).

(٣) التسهيل (١٨٠).

(٤) انظر: الارتشاف (٣/ ١٢٠)، الهمع (٣/ ٣٩).

(٥) انظر: الارتشاف (٣/ ١٢٠)، المساعد (٢/ ٣٩٢)، الهمع (٣/ ٣٩).

(٦) انظر المقتصد (٢/ ٧٧٣)، التسهيل (١٨٠)، الارتشاف (٣/ ١٢١).

(٧) الإيضاح (٢٣٠)، وشرحه للجرجاني «المقتصد» (٢/ ٧٧٣).

(٨) في (ب) «العفرني». والعَفَرْنَى: الأسد، سمي بذلك لشدته. انظر: اللسان (عفر) (٤/ ٥٨٧).



وكالمبني منه: اسمُ الإشارة، والموصولُ؛ فيبقيان على بنائهما الأصلي وتُقدّر فيهما ضمة النداء حتى في المبني على الضم، ومن قال: اللذون، واللاءون رفعًا قال كذلك في النداء، وإن كان التغير اتفاقيًا.

والأَوْجَهُ أنّ الضمير كذلك مطلقًا، فتقدر فيه ضمة النداء، ويُحْكَمُ على محله بالنصب، ويجرى في تابعه الوجهان، وقد يُقَال: ما كان بصيغة المرفوع فكذلك، أو بصيغة المنصوب فلا يحكم عليه إلاَّ بالنصب لفظًا أو محلاً ويتبع به فقط.

(والنَّصْبُ) واجب (فِي الثَّلاَثَةِ البَوَاقِي) / أي: النكرة المبهمة، والمضاف، والممطول، خلافًا لثعلب[1] في الصفة المشبهة: كيا حسنَ الوجهِ -وقيل: في كل ما إضافته لفظية- حيث أجاز ضمه نظرًا إلى عُروض الإضافة. ٢٨١/أ

فمثال العلم (كَيَا عَلِيُّ) أصله: «أدعو عليًا» فحذف «أدعو» وأنيب عنه حرف النداء لفظًا أو تقديرًا، وبني لحلوله محل كاف «أدعوك» مع مشابهته لها لفظًا في الإفراد، ومعنى في التعريف، وتَضَمُّنِ معنى الخطاب، ولم يُبْنَ على السكون الذي هو الأصل في البناء لِيُعْلَمَ أنَّ له أصلاً في الإعراب، وكانت الحركة ضمةً إيثارًا له بأقوى الحركاتِ، لكونه معربًا في الأصل، ولِتَجْبُرَ ما لحقه من الضعف بوجوب حذف عامله.

وإذا وُصِفَ العلمُ المضموم، ولو تقديرًا -في الأصح- بـ«ابن» أو «ابنة» متصلاً مضافًا إلى علم، كيا زيدَ بنَ سعيد، ويا هندَ ابنةَ عاصم، ويا يحيىَ بنَ محمد، ترجَّحَ -خلافًا للمبرد[2]- فتحه إتباعًا لفتحة «ابن» لا بناءً، خلافًا للجرجاني[3]، وجاز أو وَجَبَ حذف ألف «ابن» خطًّا، وحكى الأخفش[4] ضم «ابنُ» إتباعًا لضم المنادى.

---

(١) انظر التسهيل (١٨٠).

(٢) إذ يقول في المقتضب (٤/ ٢٣١): «والأجود أن تقول: يا زيدُ بنَ عمرو، على النعت والبدل ...».

(٣) انظر كتابه: المقتصد (٢/ ٧٨٥).

(٤) انظر الارتشاف (٣/ ١٢٣)، المساعد (٢/ ٤٩٧)، الهمع (٣/ ٥٤).

وأجاز الكوفيون[١]: فتحه في نحو، يا كريمَ ابن كريم[٢]، ويا زيدَ الكريم[٣].

وإذا سَمَّيْتَ بنحو: داعٍ، وزيدَين، وزيدِينَ، معربين إعراب المثنى والجمع، قلت -على لغة الفتح-: يا داعِيَ بنَ زيد، ويا زيدَينِ بنَ سعيد، ويا زيدِينَ بنَ سعد، وعلى لغة الضم يا داعُ بنَ زيد، ويا زيدانِ، ويا زيدونَ، ونحو: «مسلمات» يجب فتحه على لغة الإتباع.

وإذا كان العلمُ مقرونًا بـ«أل» غير اسمه تعالى الأعظم كـ«الرجل قائم» علما، وكـ«النضر» و«النعمان» و«الحسن» فلا ينادى أصلاً[٤]، أو ينادى بـ«أل» أو بحذفها.

أو إن كان جملة محكية: كـ«الرجل قائم» فبها، أو مفردًا كـ«النضر» و«الحسن» فبحذفها، وهو الأصح[٥].

أو إن قارنت «أل» الوضع أو الغلبة فبها، وإلا فبحذفها وهو قوي، أو يقال: يا من هو النضر، أو الحسن، أو الرجل قائم[٦].

أو إن كان جملة فبها، أو مفردًا فبـ«أيٍّ».

ويقال في نداء الاسم الأعظم: «يا ألله» بقطع الهمزة، وإثبات ألف «يا» وبوصلها مع إثبات ألف «يا» وحذفها، ولا يقال في ندائه تعالى: / أيُّها الرحمنُ، أيُّها الملكُ الدَّيَّانُ، مثلاً؛ لأن ٢٨١/ب كل ما يُطْلَقُ عليه سبحانه لا بد فيه عندنا من توقيف، أي: إذن شرعي من كتاب أو سنة ثابتة، ولم يرد في الشرع إطلاق «أي» بشيء من معانيها عليه تعالى، ولأن تابع «أي» غير الموصول

---

(١) انظر: المساعد (٢/ ٤٩٧)، الأشموني (٣/ ١٤٣)، التصريح (٢/ ١٦٩)، الهمع (٣/ ٥٤).

(٢) في (ج) أهملت الياء، ومراده بالمثال كل ما اتفق فيه لفظ المنادى ولفظ ما أضيف إليه «ابن» وكان المنادى غير علم، مثل: يا شريف بن شريف، يا سيد بن سيد ... وهكذا.

(٣) وذلك في كل ما كان موصوفًا بغير «ابن».

(٤) وهو مذهب البصريين. انظر (ص٢٧٨/ ب).

(٥) وعليه البصريون، إذ هم يمنعون نداء ما فيه «أل» باستثناء شيئين:

أحدهما: اسم الله تعالى.

والثاني: الجملة المسمى بها، مثل: يا الرجل قائم أقبل. سيبويه (٢/ ٦٨)، الهمع (٣/ ٤٧، ٤٨).

(٦) حكى ابن عقيل في المساعد (٢/ ٥٠٢) هذه الأقوال دون عزو.

والإشارة يجب كونه اسم جنس، وأسماؤه تعالى بالأعلام أشبه، كما نص عليه التَّاج السُّبكي[١]، وكاد يصرح به صنيع أهل اللغة، بل يقال: يا رحمنُ يا ملكُ، يا ديَّانُ[٢].

ومثال اسم الجنس المقصود (يَا غُلَامُ بِي انْطَلِقْ) وأصله: أنادي غلامًا، فحذف «أنادي» وأنيب عنه حرف النداء للتخفيف، وللدلالة على الإنشاء، وبني على الضم، مع بقائه على النصب محلاً.

واختلف في المنقوص كـ«قاضٍ» فالخليل[٣]: يحذف تنوينه للبناء، فتعود الياء، لزوال الساكنين، فتقول: «يا قاضي» بإثبات الياء ساكنة، وتقدير الضمة فيها، وهو الصحيح، ويونس[٤]: يقول «يا قاضِ» بكسر الضاد بلا تنوين ولا ياء، ويقدر الضمة على الياء المحذوفة.

فإن كان قد حُذِف منه، فلم يَبْقَ منه مع التنوين إلا أصل واحد، رُدَّتْ الياء إجماعًا فتقول في: «مُرٍ» اسم فاعل أَرَى يُرِي إِرَاءَةً، يامُرِي، وكذا في «تَفٍ» علمًا منقولاً من مضارع «وَفَى» بالتخفيف «يا تَفِي» بِرَدِّ الياء ساكنة.

فرع: إذا اضطر إلى تنوين المضموم علمًا أو غيره جاز رفعه ونصبه[٥]، واختار

---

(١) عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي (٧٢٧ - ٧٧١هـ).

أبو نصر، ولد في القاهرة، أخذ عن الذهبي وغيره، انتهى إليه قضاءُ القضاة بالشام، قيل: جرى عليه من المحن والشدائد والابتلاء ما لم يجر على قاض مثله، له مصنفات كثيرة منها: «طبقات الشافعية الكبرى»، و«الأشباه والنظائر» في الفقه.

ينظر: الدرر الكامنة (٢/ ٤٢٥)، النجوم الزاهرة (١١/ ١٠٨)، شذرات الذهب (٦/ ٢٢١)، الأعلام (٤/ ١٨٤).

(٢) راجع الاشتقاق للزجاجي (ص٢١).

(٣) التسهيل (١٨٠)، يس على التصريح (٢/ ١٦٦).

(٤) المرجعين السابقين.

(٥) وكذا يجوز الوجهان في تابعه، راجع (ص١١٢/ أ)، وخلافهم في المنون للضرورة مبني على خلافهم في تابع المنادى المبني. انظر المساعد (٢/ ٥١٣، ٥١٥).

الخـليل[١]، وسيبويه[٢]، والمازني[٣]: الضم مطلقًا؛ لأنه الأكثر في كلامهم، وأبو عمرو[٤]، وعيسى[٥]، ويونس[٦]، والجرمي[٧]، والمبرد[٨]: النصب مطلقًا؛ لأنه أصل إعرابه، والأعلم[٩] وابن مالك[١٠]: ضَمَّ العلم، لأنه لا يُنْصَبُ مفردًا أصلاً في الاختيار، ونصبت النكرة؛ لما مرَّ ولأنها قد تنصب مقصودة.

والذي أراه نصب العلم، لأمن اللبس، وضمّ النكرة؛ لئلا تلتبس بغير المقصودة.

وظاهر كلامهم أن النصب إعراب، فلا يُتْبَع إلا بالنصب فقط، فنحو: «يا فتًى» مُنَوَّنًا، إن نُوِي نصبُه نُصِبَ تابِعُهُ، أو ضمُّهُ فالوجهان، ويخالفه قول الارتشاف: «يجوز في تابع المضموم المنون رفعُه ونصبُه بشرطِهِ، وكذا في تابع المنصوب إن اعتقدت ضمه وإلا فالنصب»[١١] انتهى، وهو الصحيح وقد مرَّ التحقيق في التنوين[١٢].

ومثالُ اسم الجنس المبهم (يَا غَافِلاً / عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ أَفِقْ) هذا مقتضى سياقه، وهو باطل؛ ٢٨٢/أ

---

(١) الجمل (٥٣)، ذكر النصب والرفع ولم يرجح.

(٢) (١/ ٣١٣).

(٣) انظر: التسهيل (١٨٢)، الجامع الصغير (٩٨).

(٤) ابن العلاء. انظر المقتضب (٤/ ٢١٢، ٢١٣)، وشرح التسهيل (٣/ ٣٩٦).

(٥) ابن عمر. انظر المصدرين السابقين.

(٦) انظر المصدرين السالفين.

(٧) انظر المصدرين السالفين.

(٨) المقتضب (٤/ ٢١٤).

(٩) انظر نكته في تفسير كتاب سيبويه (١/ ٥٣٩، ٥٤٢).

(١٠) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٠٣).

(١١) (٣/ ١٢٥) والشارح اختصر كلام أبي حيان اختصارًا مخلاً، جعله يحكم بمخالفته لظاهر كلام النحاة، وليس كذلك بل هو موافق لهم، وهاك النَّصَّ بتمامه: «وإذا نُعِتَ المضمومُ المنون في الضرورة بالمفرد جاز في النعت الرفع والنصب، وإذا نُعِتَ به المنصوبُ لم يجز في النعت إلا النصب، ولو نونت مقصورًا، نحو: يا فتًى، فإن اعتقدت أنه منصوب، لم يجز في نعته إلا النصب، وإن اعتقدت أنه مضموم جاز في نعته الرفع والنصب».

(١٢) تنوين الضرورة في (ص١١٢/أ).

لأن المجرور هنا متعلق بـ«غافلا» فهو من الممطول، وإنما مثاله قوله(١):

فيـــا راكبًـــا إمـــا عَرَضْـــتَ فبلغَـــا   نـــداماي مـــن نجـــرانَ أن لا تلاقيـــا(٢)

وأصله: أطلبُ راكبًا، فحُذِفَ «أطلبُ» وأنيب عنه حرف النداء، ولا يجوز كون جملة: إمّا عرضتَ ... إلخ نعتًا لـ«راكبًا» لكون جواب الشرط فيها طلبًا.

ومثله نحو: يا أبا رجل، ويا أخا صدق؛ لأنه لا يتعرف بالنداء، فيمتنع أن يُقْصد به مُعَيَّن خلافًا للجرجاني(٣)، وكذا كل ما إضافته لفظية، كيا حسنَ الوجهِ، ويا مكرمَ زيدٍ الآن أو غدًا، فإنه لا يتعرف به على الصحيح(٤)؛ لعُروض الإضافة، ولهذا قال سيبويه(٥): إن نحو: يا مكرمَ

---

(١) عبد يغوث بن صُلاءة بن ربيعة الحارثي القحطاني (... - ٤٠ ق هـ تقريبًا).
شاعر جاهلي، يمني من بني الحارث بن كعب، كان سيِّدَ قومه وقائدهم، وأَسَرَتْهُ تَيْمٌ في يوم الكُلاَب الثاني وقتلته، في نسبه خلاف. الأغاني (١٥/ ٧٣)، الخزانة (١/ ٣١٧)، الأعلام (٤/ ١٨٧).

(٢) من قصيدة له قالها بعد أن أُسِرَ في يوم الكُلاب الثاني، أوّلها:

ألا لا تلوماني كَفَى اللَّومَ مابيَا ** فـــما لكما في اللوم خيرٌ ولا ليَا

وقبل الشاهد:

ألم تعلما أن المـــلامة نفـــعها ** قليلٌ وما لومي أخي من شِمَالِيَا

وبعده:

أبا كَـرِبٍ والأَيهَمَيْنِ كِلَيْهِـــا ** وقَيْسًا بأعلى حضر موتِ اليَمانِيَا

كفى اللوم ما بيا: كفى ما ترون من حالي فلا تحتاجون إلى لوم مع إِسَاري وجهدي. شِمَالِيَا: خلقي، وهو واحد شمائل، أبو كرب والأيهمين: من اليمن، وقيس: هو ابن معد يكرب بن قيس الكندي، وأصل الأيهم: الأعمى، وهؤلاء كانوا ندماءه فذكرهم عند موته وحن إليهم. وقوله: (أبا كرب والأيهمين .. وقيسا ...) بدل من قوله: (نداماي ...).

الشاهد فيه: نصب «راكبا» لأنه منادى نكرة لم يقصد به راكبا بعينه، وهو مؤول عند الكوفيين بحذف موصوف، لأنهم لا يجيزون نداء النكرة مفردة بل يوجبون الصفة كما مر.

سيبويه (١/ ٣١٢)، المقتضب (٤/ ٢٠٤)، أمالي القالي (٣/ ١٣٢)، الخصائص (٢/ ٤٤٩)، ابن يعيش (١/ ١٢٨)، الشذور (١١١)، المساعد (٢/ ٤٩٠)، العيني (٣/ ٤٢)، (٤/ ٢٠٦)، الأشموني (٣/ ١٤)، التصريح (٢/ ١٧٦)، الخزانة (١/ ٣١٣).

(٣) في المقتصد (٢/ ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨٢).

(٤) انظر: الارتشاف (٣/ ١٢١).

(٥) (١/ ٣٥٠، ٣٥١).

زيد الآن، من المطول.

ومثال المضاف (يا كَاشِفَ البَلْوَى وَيَا أَهْلَ الثَّنَا)ء، وأصله: أدعو كاشفَ البلوى، وأطلبُ أهلَ الثناء، فحُذِفَ الفعل بفاعله وأنيب عنه «يا» ومثله: يا مولاي، ويا سيدي، إلا أن إعرابه مقدر.

ولا يجوز نداء المضاف إلى ضمير المخاطب، كيا غلامك، وإن جازت ندبته، كواغلامكاه، والظاهر أن مثله: يا غلام أخيك.

ومثالُ المطول: يا هاطلاً إنعامُه، ويا مُدِيًا إحسانَه، (وَيَا لَطِيفًا بِالْعِبَادِ الْطُفْ بِنَا) فـ«إنعامه» فاعل «هاطلا» و«إحسانه» مفعول «مديا» و«بالعباد» متعلق بـ«لطيفا» ومثله: يا حسنًا وجهُهُ، يا طالعًا جبلاً، يا خيرًا من زيدٍ، (وفاعل «مديا» و«طالعا» مستتر يعود لموصوفهما المحذوف، أو لوصف آخر مفهوم منهما)[1].

فلو كان معمول المطول مستترًا لم يُنْظَر إليه، فتقول: «يا ذاهبُ» بالضم وإن كان فيه ضمير مستتر، وإذا عطفتَ عليه قلت: «يا ذاهبُ وزيدٌ» بضمهما فإن عطفتَ على الضمير المستتر فيه قلت: يا ذاهبًا هو وزيدٌ، أو يا ذاهبًا وزيدٌ بالنصب؛ لأنه قد عمل في الظاهر بواسطة العاطف، (خلافًا لمن أعمل فيه التبعية أو الحرف أو مقدَّرًا)[2]، ويجب رفع «زيد» حينئذ؛ لأنه فاعل لا منادى، وكذا إذا أظهرت الضمير قلت: «يا ذاهبًا هو» بالنصب سواء جعلت الضمير المنفصل فاعلاً، كما أجاز سيبويه، أو تأكيدًا للمستتر لأنه معمول بكل حال (إلا عند من يعمل فيه التبعية)[3]، وكذا إذا قلت: يا مختصًا وزيد، يا مشتركا وزيد، يا مجتمعا وزيد، يا متساويا وزيد، يجب النصب ورفع زيد، / لأنه معطوف على المستتر، وقد مر في باب ٢٨٢/ب العطف ما يفهم أن الأكثر في مثل هذا أن يقال: يا مختصًا هو وزيد.

وتقول: يا حسنُ وجهُهُ، بالبناء إن أبدلت و«جهه» من ضمير «حسن» ما لم تعمل في

---

(١) سقط من (ب).

(٢) سقط من (ب) ومكانه في (ج) «إلا عند من يعمل فيه التبعية».

(٣) سقط من (ب)، ومكانه في (ج) «خلافًا لمن أعمل فيه التبعية أو الحرف أو مقدرًا».



البدل عامل متبوعه، فالنصب مطلقًا كما لو نصبت «الوجه» بالتشبيه أو التمييز، وكذا يا طالعُ جَبَلاً، بالبناء إن أردت بـ«طالع» المضيّ؛ لأن الناصب حينئذ مقدر، خلافًا للكسائي[1]، وهشام[2]، وابن مضاء[3]، وقس عليه باب «لا» وغيره.

فروع:

إذا نودي الصحيح المضاف للياء إضافة معنوية ففيه وجوه:

١. يا أبِ، يا أمِّ، بحذف الياء، وإبقاء الكسرة دليلاً عليها.

٢. يا أبِيْ، يا أمِّيْ، بسكون الياء.

٣. يا أبِيَ، يا أمِّيَ، بفتحها.

٤. يا أبَا، يا أمَّا، بالألف.

٥. يا أبَ، يا أمَّ، بحذف الألف وإبقاء الفتحة دليلاً عليها.

٦. يا أبُ، يا أمُّ، بالضم، وتعريفه بالإضافة المنوية، وقيل: بالقصد والإقبال[4]، ويختص بما يكثر أن لا ينادى إلا مضافا.

٧. يا أبَاي، يا أمَّاي، بالألف والياء، وعليه قراءة أبي جعفر[5]: ﴿ يَٰحَسْرَتَٰىٰ ﴾ [الزمر: ٥٦]، وليس مثنّى.

وهذه السبعة تجري في كل مضاف للياء، وهي في الفصاحة أيضًا على هذا الترتيب.

٨. يا أبَتِ، يا أمَّتِ، بكسر التاء.

٩. يا أبتَ، يا أمَّتَ، بفتحها.

١٠. يا أبتُ، يا أمّتُ، بضمها.

---

(١) في(ج) «الكساي»، وانظر التسهيل (١٣٧).

(٢) انظر المساعد (٢/ ١٩٧).

(٣) انظر الردّ على النحاة (ص٦٩، ٧٨)، والمساعد (٢/ ١٩٧).

(٤) صرح به ابن الخباز في النهاية. انظر التصريح (٢/ ١٧٨).

(٥) بالألف وفتح الياء، في رواية ابن جماز عنه، وروى عنه ابن وردان فتح الياء وإسكانها، انظر المبسوط (٣٢٣)، العشر (٢/ ٣٦٣).



١١. يا أَبَتَا، يا أُمَّتَا، بالألف.

١٢. يا أبتِيْ، يا أُمَّتِيْ، بسكون الياء.

١٣. يا أَبَتِيَ يا أُمَّتِيَ بفتحها.

١٤. يا أبات، يا أمّات.

وقيل: هذه الثلاثة ضرورة.

ولا يبعد جواز تثليث التاء، فتكون ست عشرة.

وما عدا السبعة الأولى تختص بالأب والأم، ولا تلحقهما هذه التاء إلا في النداء فقط.

فإن كل معتل الآخر فليس فيه إلا فتح الياء، كيا مولايَ، ويا قاضيَّ بالتشديد، أو كانت إضافته لفظية كيا مُكْرِمِيَ الآن أو غدًا، فليس فيه إلا فتح الياء وسكونها، وأيهما الأصل؟ قولان[1].

وإذا نودي مضاف لمضاف للياء: كيا غلام أخي، لم يكن فيه إلا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة إلا «ابنا، وابنة، وبنتا» مضافات إلى «أمّ، أو عمّ» ففيها سبع لغات: «يا ابنَ أمّ» بتثليث الميم، و«يا ابنَ أمي» بالياء مفتوحة وساكنة، و«يا ابنَ أمّا» بالألف، (وبحذفها)[2].

وقد يلزم الاسم النداء فلا يستعمل في غيره إلا ضرورة أو شذوذًا، فالسماعيُّ منه: «اللّهم» و«يا أبتِ، يا أمّتِ» بلغاتها، و«يا ملأمُ» كمَفْعَل بالفتح، و«يا لُؤمَان»[3] بضم أوله، وهما من اللآمة، و«يا نَوْمَانُ»[4] بفتح أوله من النوم، و«يا فُلُ» أي: يا رجل، و«يا فُلَةُ» أي: يا

---

(١) في الهمع (٤/ ٢٩٩): «وفي الأصل منهما خلاف، فقيل: الفتح أصل؛ لأنه حرف واحد، فقياسه التحريك به، ثم سكن تخفيفًا، وجزم به ابن مالك في «سبك المنظوم».

وقيل: السكون أصل؛ لأنه حرف علة ضمير، موجب السكون كواو (ضربوا) ولأن بناء الحرف على حركة إنما هو لتعذر الابتداء به، والمتصل بغيره لا تعذر فيه». وانظر: الأوضح (٤/ ٣٦)، والتصريح (٢/ ٦٠، ١٧٧).

(٢) سقطت من (ب).

(٣) بمعنى: يا عظيم اللُّؤْمِ.

(٤) بمعنى: يا كثير النَّوْمِ.

امرأة، فهما كنايتان عن نكرة العاقل، وقيل: عن عَلَمِهِ، كـ«فُلَان» و«فُلَانَة»[1]، و«يا / هناهُ» أي: يا إنسان للذّكر والأنثى، وقيل: أي: يا هذا، والأصح[2] أن الألف زائدة، وهاءه للسكت، فهي ساكنة، وقد تضم وتكسر، والقياس على جواز فتحها بالأولى[3]؛ لأنه أخف منهما، وهكذا كل هاء سكت بعد مدة لكن الظاهر امتناع كسرها بعد الواو، وضمها بعد الياء.

وتقول: يا هنُ، أو هَنَاهُ، أي: يا رجلُ، ويا هَنْتُ، أو هَنْتَاهُ، أي: يا امرأةُ، ويا هَنَانِ أو هنَانَيْه، أي: يا رجلان، ويا هَنْتَانِ، أو هَنْتَانَيْه، أي: يا امرأتان، ويا هَنُون، أو هَنُونَاه، أي: يا رجالُ، ويا هَنَاتُ، أو هَنَاتُوهُ، أي: يا نسوةُ، والمدة زائدة، والهاء للسكت[4]، وليس بـ«هَنٍ» الذي من الأسماء الستة.

والقياسيُّ منه: ما بُنِي لذمٍّ غالبًا، ومدحٍ كثيرًا على «مَفْعَلان» بالفتح كـ«يَا مَكْذَبَان» و«يا مَطْيَبَان» وما بُنِي لسبِّ أنثى على «فَعَالِ» كحذام، كـ«يا خَبَاثِ» «يا فساقِ» أو لسبِّ مذكر على «فُعَل» كعمر، كـ«يا لُكَع[5]، خُبَث».

ويجوز حذف حرف النداء: وهو «يا» خاصة إلا في تسع مسائل:

١. المنادى البعيد مطلقًا.

٢. الاستغاثة: وهي نداء من يُخَلِّص من شِدَّة، أو يُعِين على مَشَقَّةٍ، وما صحَّ نداؤه صح أن يستغاث به، ويتعجب منه.

---

(١) قاله ابن عصفور في الشرح الكبير (٢/ ١٠٦)، وتبعه ابن العلج في البسيط انظر الهمع (٣/ ٦٠)، وهو وابن مالك كما في الارتشاف (٣/ ١٤٩)، ولم يصرح ابن مالك بذلك في كتبه، قال الشيخ خالد في التصريح (٢/ ١٧٩): «ولم يذكر ابن مالك ذلك صريحًا وإنما لزم من قوله ...».

(٢) راجع الخلاف في: ابن يعيش (١٠/ ٤٣)، المنصف (٣/ ١٣٩)، سر صناعة الإعراب (١/ ٦٦)، (٢/ ٥٦٠)، الأشموني (٤/ ٣٣٤).

(٣) أي: فتحها من باب أولى.

(٤) انظر: التسهيل (١٨٣)، شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٣١)، والمساعد (٢/ ٥٢٢)، اللسان «هنا» (١٥/ ٣٦٥).

(٥) اللُّكَعُ: اللّئيم الدَّنِيء، والعبد، والعَيِيّ الذي لا يتجه لمنطق ولا غيره، والمُهْر والجَحْش. اللسان (لكع) (٨/ ٣٢٢).

ويُجرُّ المستغاثُ به بلام مفتوحة إلا مع الياء[(١)]، تتعلق بفعل النداء، بعد تضمينه معنى الالتجاء، وقيل: بحرف النداء[(٢)]، وقيل: هي زائدة[(٣)].

والمستغاثُ لأجله كثيرًا: بلام مكسورة مع الظاهر والياء، كيا لَقَوْمِي لِزيدِ! تتعلق بفعل النداء، أو: بفعل محذوف مستأنف، أي: أدعوكم لزيد[(٤)]، أو: بحال محذوفة، أي: مدعوين له[(٥)].

وقليلاً: بـ«من» كيا لَلرِّجال من زيد!

وقد يُحْذَفُ المستغاث له: كيا للمسلمين، أي: لزيد، أو به، كيا لِلأعداءِ، بكسر اللام، أي: يا لَقومي لهم، ويحتملها نحو: يا لِي ويا لَكَ، وقيل: الياء أبدًا مستغاث لأجله[(٦)].

وقد يُؤمر المستغاث به، ويُستفهم كالمنادى الحقيقي[(٧)]، وقد تُعاقِبُ الألفُ اللاَّمَ، كيا قَوْمَا لِزَيدٍ، وقد يحذفان نحو:

ألا يـــا قـــومِ لِلعَجَـــبِ العَجِيـــبِ ....[(٨)]

---

(١) يا المتكلم، كما في قول الشاعر:

فيا شوقُ ما أَبْقَى ويَالِي من النَّوَى ** ويا دَمْعُ ما أَجْرَى ويا قلبُ ما أَصْبَى

انظر: الأشموني (٣/ ١٦٣). وكذلك إن كان المستغاث معطوفًا على مستغاث ولم تعد معه (يا) فتكسر لازمه نحو: يا لزيد وعمرو للمسلمين.

(٢) قاله ابن جني كما في الشرح الكبير (٢/ ١٠٩)، والارتشاف (٣/ ١٤٠)، وشرح المرادي (٤/ ١٦)، وانظر الإيضاح (٢٣٥، ٢٣٦)، وسر الصناعة (١/ ٣٢٩).

(٣) فلا تتعلق بشيء، وهو اختيار ابن خروف، انظر الارتشاف (٣/ ١٤٠)، المساعد (٢/ ٥٢٦).

(٤) وقطع به ابن عصفور، ونفى وجود خلاف بين النحاة في متعلق لام المستغاث لأجله. الشرح الكبير (٢/ ١٠٩).

(٥) وهو مذهب ابن الباذش. انظر الارتشاف (٣/ ١٤٠)، المساعد (٢/ ٥٢٨).

(٦) قاله ابن عصفور. انظر الأشموني (٣/ ١٦٣).

(٧) كقول المهلهل: يا لَبَكْرٍ انشروا لي كليبًا ** يا لَبكرٍ أينَ أينَ الفِرارُ؟

انظر الرضي (١/ ١٣٤).

(٨) .... ** ولِلغَفَلاتِ تَعْرِضُ لِلأَرِيبِ

لا يعرف قائله. والبيت مفرد في شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٣٨)، الأوضح (٤/ ٥٠)، العنين (٤/ ٢٦٣)، =

٣. التعجب الشبيه بالاستغاثة، وهو مثلها في كل ما مرَّ كـ«يا لَلْماءِ»، «يالَلْعُشْبِ»[١] تعجبًا من كثرتهما/ وكيا للعجب لزيد، أو منه، ويتعلق المجروران بفعل النداء ٢٨٣/ب مضمنًا معنى التعجب على الأصح[٢].

وأَدَاتُهُ «يَا» وقَلَّ «وَا» كـ«واعجباه» وتلحقهما[٣] بعد المدة كثيرًا هاء السكت، وقيل: ألف «عجبا» بدلٌ من ياء النفس[٤]، لا مُعَاقِبَةٌ لِلاَّم.

وقد يُنَوَّن فيكون اسم فعل لـ«أعجب» كما نقله الأسيوطي[٥] عن شيخه ابن حجر وأقرَّه.

٤. الندبة: وهي إعلان المتفجِّع باسم من فَقَدَه بموت أو غيره، كـ«وازَيْدَاه» أو توجُّع منه من محلِّ ألمٍ كـ«واكبدا» أو سببه كـ«يا حسرتا» وتجب «وا» عند اللبس.

وهو كالمنادى في كل أحكامه، لكن لا تندب نكرة[٦] على الصحيح، أو إشارة مطلقًا، أو موصول إلا بصلةٍ تُعَيِّنُهُ[٧].

وتلحقه غالبًا مدة، تسمى علامةَ الندبة وحرفَها، كوا زيدَا، واغلامَ زيدَا، واثلاثة وثلاثيناه، وامَنْ نصرَا محمدَاه، وامعد يكربَا[٨]، واسيبويها، واتأبَّطَ شرَّاه[١]، وألحقها[٢]

=

الأشموني (٣/ ١٦٦).

(١) في (ج) «للغيث» وانظر سيبويه (١/ ٣٢٠).

(٢) فيه الخلاف المتقدم في متعلق لام المستغاث به

(٣) المستغاث والمتعجب.

(٤) إذ التقدير «واعجبي».

(٥) لم أقف على هذا النقل فيما رجعت إليه من كتبه.

(٦) وعليه البصريون، وأجاز الكوفيون ندبة النكرة. انظر الإنصاف (١/ ٣٦٢، ٣٦٤).

(٧) وهو مذهب الكوفيين، ومنعه البصريون مطلقًا. انظر المرجع السابق، والرضي (١/ ١٤٤)، والتصريح (٢/ ١٨٢).

(٨) في (ب) «معد يكرباه».

يونُس[٣] الصفة كوازيدُ الظريفَا، وقد تكون[٤] -عند اللبس فقط على الأصح[٥]- واوًا بعد الضمة، وياءً بعد الكسرة، كواغلامكي، واغلامهو، واغلامكموه.

وتلحق المدَّةَ جوازا هاءُ السَّكت وقفًا، فتسكن الهاء، وشَذَّ عند غير الفراء[٦] وصلاً (فتثلث)[٧].

٥. النكرة المبهمة على الصحيح[٨].

٦. الضمير: كيا أنت، ويا إيَّاك.

٧. الاسم الأعظم: كـ«يا الله» إلا إن عُوِّضَ عن حرف النداء الميم المشددة في آخره فيجب حذفها إلا ضرورة أو شذوذًا كـ«اللهم» وأجاز الكوفي الجمع بينهما[٩]، وشذ على الصحيح حذفها مع عدم التعويض.

٨. اسم الإشارة[١٠]: كيا هذا يا هؤلاء.

٩. النَّكرة المعيَّنة كيا رجلُ.

خلافًا للكوفيين فيهما[١] محتجِّين بما قصره البصريون في السماع، والحقُّ جوازه مع النكرة

---

(١) منع هذا الشلوبين لأن الندبة مغيرة للحكاية مفسدة لها. المساعد (٢/ ٥٣٦).

(٢) أي علامة الندبة.

(٣) انظر سيبويه (١/ ٣٢٣)، ولحوق حرف الندبة للنعت هو مذهب الكوفيين. انظر: الإنصاف (١/ ٣٦٤، ٣٦٥)، الهمع (٣/ ٦٩).

(٤) التاء أهملت في (ج)، والضمير يعود على علامة الندبة.

(٥) وعليه البصريون، وأهل الكوفة يجيزون مطلقًا. الارتشاف (٣/ ١٤٥)، الهمع (٣/ ٦٩).

(٦) انظر التصريح (٢/ ١٨٣)، الهمع (٣/ ٧١).

(٧) سقط من (ب).

(٨) راجع شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٩٠)، والارتشاف (٣/ ١١٨).

(٩) بناء على رأيهم أن الميم ليست عوضًا عن «يا». ينظر الإنصاف (١/ ٣٤١، ٣٤٧)، المساعد (٢/ ٥١٠)، التصريح (٢/ ١٤٢).

(١٠) انظر الخلاف في الحذف مع الإشارة في الرضي (١/ ١٥٩)، المساعد (٢/ ٤٨٤)، والخلاف في الحذف مع النكرة المقصودة في الأوضح (٤/ ١٥)، الأشموني (٣/ ١٣٦).

لكثرته نظمًا ونثرًا، دون اسم الإشارة.

وأمَّا حذفُ المنادى وإبقاء حرف النداء فمنعه كثيرون مطلقًا، وأجازه آخرون كابن الحاجب[٢] لقرينةٍ مطلقًا، وابن مالك[٣] قبلَ الأمرِ والدعاءِ فقط نحو: ﴿ أَلا يَا ٱسْجُدُواْ ﴾ [النمل: ٢٥] في قراءة الكسائي[٤]، و«يا كَرَّمَ الله وجهَ عَلِيّ» أي يا قوم أو يا هؤلاء، وتأوله المانعون على أن «يا» في ذلك ونحوه كـ﴿ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ ﴾ [الأنعام: ٢٧] حرف تنبيه / وعلى كل قولٍ: الظاهر امتناع حذفه بعد غير «يا». ٢٨٤/أ

تَتِمَّةٌ: المنادى المعربُ يجب نصبُ تابعه مطلقًا، والمبنيُّ إن كان تابعه مضافًا مجردًا من «أل» وجب نصبه[٥]، وقد يُرفع عند بعضهم[٦]، كيا زيدُ ذا الفضل، ويا عَلِيُّ أخا محمد، ويا تميمُ كلَّهم، وإلا جاز رفعُه: على اللفظ، وهو عند التحقيق مجرد إتباع لا إعراب؛ لفقد العامل، ونصبُه: على المحل كيا رقاشِ الكريمةَ، أو الكريمةَ الأبِ، ويا أحدَ عَشَرَ رجلاً أجمعون وأجمعين، كالمنسوق المقرون بـ«أل» كـ﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾ [سبأ: ١٠] فـ«الطير» معطوف على «جبال» ونصبه العشرة، ورفعه غيرهم[٧]، ويجوز نصبه مفعولاً معه بـ«أوِّبي»[٨].

=

(١) انظر الخلاف في الحذف مع الإشارة في الرضي (١/ ١٥٩)، المساعد (٢/ ٤٨٤)، والخلاف في الحذف مع النكرة المقصودة في الأوضح (٤/ ١٥)، الأشموني (٣/ ١٣٦).

(٢) في شرح الوافية (٢٠٤)، والإيضاح في شرح المفصل (١/ ٣٠٤).

(٣) في التسهيل (١٧٩).

(٤) وأبي جعفر، ورويس عن يعقوب. راجع المبسوط (٢٧٩)، العشر (٢/ ٣٣٧).

(٥) مراعاة لمحل المنادى.

(٦) الكسائي والفراء وابن الأنباري. انظر الأشموني (٣/ ١٤٨).

(٧) قال ابن الجزري: «انفرد ابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن أصحابه عن روح برفع الراء من (والطير) وهي رواية زيد عن يعقوب، ووردت عن عاصم وأبي عمرو» النشر (٢/ ٣٤٩)، وانظر المشكل للقيسي (٢/ ٢٠٤).

(٨) أو بالعطف على موضع «الجبال» وهو قول سيبويه (١/ ٣٠٤، ٣٠٥)، أو على تقدير فعل أي: سخرنا له

=

ويُجْعَلُ البدلُ والنسقُ المجرَّدُ من «أل» كالمنادى المستقلّ مطلقًا، وإن خالفا متبوعهما، إلا إن جُعِل عاملُ البدلِ عاملَ متبوعِهِ فكالبيان فيما مرّ، ولا يبعد جواز الرفع والنصب فيهما بشرطه[1] على رأي الجمهور أيضًا لتسامحهم في التوابع فيكون فيهما -في نحو: يا سعيدُ كرزُ، ويا زيدُ وبكرُ- البناء والرفع والنصب، قال أبو حيان: «ولا يكون البدلُ نكرةً معينةً أو إشارةً أو ذا أل»[2] انتهى، إلا على ما مرَّ في باب العطف[3] فقد يكون بـ«أل».

الطير، انظر الإملاء (٢/ ٤٩١).

(١) انظر (ص٢١٧/ أ).

(٢) الارتشاف (٣/ ١٣٢).

(٣) (ص٢١٦/ أ).



فصل فيه المفعول من أجله

ويسمى المفعول له، والمفعول لأجله أيضًا، وهو ما فُعِل لأجله الفعل، بأن كان سببًا حاملاً للفاعل على الفاعل، سواء أكان علَّةً غائيَّةً للفعل، مؤخَّرًا عنه في الوجود، فيكون باعثًا وغايةً، كزرتك تعظيًما لك، فـ«تعظيًما» مصدرٌ ذُكِرَ علَّةً غائيَّةً لفعل الزيارة، فإنَّ تَصَوُّرَ أَنَّ التعظيمَ مصلحةٌ مرغوبٌ فيها سبَبٌ[1] باعث للفاعل على الزيارة، وإن كان وجوده في الخارج لا في الذهن متأخرًا عن وجودها، أم لم يكن كذلك؛ فيكون باعثًا فقط، كأقدمت على الحرب شجاعة، فشجاعة مصدر ذُكِرَ سببًا للإقدام وليس غايةً له، ووجودُه سابق على وجود الإقدام.

ولِمَا هيَّتِهِ شروطٌ: / ٢٨٤/ب

١. كونه فضلة كالمثالين، بخلاف نحو: حصل لي رغبةٌ في الخير.

٢. أن يصلح في جواب «لِمَ» إذ لو قيل: لِمَ زرتني؟ أو لِمْ أقدمت على الحرب؟ لصحَّ أن تقول: تعظيًما لك، أو شجاعةً.

٣. أن يصلح جعلُه خبرًا عن العامل فيه بعد جعلِهِ صلةً «لِلَّذِي» ونحوها كقولك: الذي حملني على زيارتك: التعظيمُ، والحامل لي على الإقدام: الشجاعةُ، أو مبتدأ كقولك: التعظيمُ بعثني على زيارتك، والشجاعةُ هي الباعثة لي على الإقدام.

٤. أن يصحَّ تقديره بحرف التعليل، كقولك: زرتُكَ لتعظيمك، وأقدمتُ للشَّجاعة.

٥. مخالفته لمعنى عامله وإن اتَّحد لفظهما، فيمتنع جَعْل «تكليما» في نحو: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٤] مفعولاً له؛ لأن المصدر هو الفعل في المعنى والشيء لا يكون علَّةً لوجود نفسه، بخلاف نحو: ضللت الطريق ضلالاً بك، أي: شَغَفًا، وأجملت حسابك إجمالاً إليك[2]؛ لاختلاف معناهما.

ولِنَصْبِهِ أيضًا شروطٌ كما قال: (مَفْعُولَهُ) أي: مفعول المفعول من أجله، فالهاء عائدة إلى

---

(١) في (ب) «بسبب».

(٢) فالأول بمعنى: فصلت وبينت أو جمعت، والثاني معناه: إحسانًا إليك. ينظر أساس البلاغة (١٠٠).

الترجمة لكنّ الإضافة فيه من إضافة العام إلى الخاص، وهي[1] بمعنى «مِنْ» البيانية، فكأنّه قال: انصب مفعولاً هو المفعول من أجله، وما كان أحسنه لو قال: المصدر (انْصِبْ إنْ) اجتمعت فيه خمسة شروط عند أكثر المتأخرين، ثم رأيته في نسخةٍ[2] قال: «والمصدر انصب ...» إلخ.

الأول: كونه مصدرًا، والمراد به ما يعمّ اسمه أيضًا، وإلا جُرَّ بحرف التعليل نحو: ﴿ وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴾ [الرحمن: ١٠]، وأجاز يونس[3] كونه غير مصدر، وحكى: «أما العبيدَ فذو عبيدٍ»[4] بنصب «العبيد» بمعنى مهما يذكر شخص من أجل العبيد فالمذكور ذو عبيد لا غير، تقوله رَدًّا لمن ذكر عندك شخصًا بالعبيدِ وغيرِهم، فـ«العبيد» علَّة للذِكر، وأنكر سيبويه[5] نصب «العبيد» وقال: إنه لغة خبيثة قليلة، وأوجب الرفع، وأَوَّلَهُ الزجاجُ[6]: على حذف المصدر، أي: أَمَّا تَمَلُّكَ العبيد أي: مهما يُذْكر شخصٌ من أجل تملك العبيد فذو عبيد، والسيرافيُّ[7]: على وضع الاسم موضع المصدر. وبعضهُم: على حذف مصدر عامل، أي: ذِكْرُكَ العبيدَ.

وأكثر / محققي المتأخرين كابن هشام[8]: على أنه مفعول به، أي: مهما ذكرتَ العبيدَ. ٢٨٥/أ

ومثله: «أَمَّا قُرَيْشًا فأَنَا أَفْضَلُهَا»[9] و«أَمَّا البصرةَ فلا بصرَةَ لكم»[10]، و«أَمَّا أَبَاكَ فلا أَبَ لك» أي: مهما تذكر قريشًا، ومهما تُرِدِ البصرة، ومهما تَرُمْ أباك، وهو الراجح بناءً على أن «أَمَّا» لا يتعين تقديرها بـ«مهما يكن من شيء» بل يقدر في كل محلٍّ فعلٌ يناسبه، وهو

---

(١) في (ب) «وهو».

(٢) من نسخ منظومة العمريطي.

(٣) في (ج) «يوس» وانظر سيبويه (١/ ١٩٤).

(٤) انظر (ص١٩٢/ ب).

(٥) (١/ ١٩٤)، وعبارته: «وهو قليل خبيث».

(٦) في (ج) «الزجاح» وانظر التصريح (١/ ٣٣٤)، الهمع (٣/ ١٣١)، الصبان (٢/ ١٢٣).

(٧) ينظر الارتشاف (٢/ ٣٤٥).

(٨) المغني (١/ ٥٨)، الأوضح (٢/ ٢٢٥).

(٩) سمع عن العرب بالنصب، انظر المغني (١/ ٥٨)، الأشموني والصبان (٤/ ٤٩).

(١٠) راجع (ص٢٧٣/ ب).

الأصحّ بل الصحيح[١].

الثَّاني: كونُه قلبيًا، أي: من أفعال النفس الباطنة كالرَّغبة والرَّهبة والتَّعظيم، بخلاف نحو: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ﴾ [الأنعام: ١٥١] فيجب جرُّه، قال الأزهري -كالشاطبي-: «وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان؛ لأن أفعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المُعلَّل»[٢] انتهى.

وأجاز بعضهم كالفارسي: «جئتُكَ ضربَ زيدٍ»[٣] أي: لتضربه، وظاهر، الارتشاف[٤] موافقته، وقضيته أنه لا يشترط الاتحاد في الزمان ولا الفاعل؛ لأن الضرب متأخر عن المجيء، وفاعله المخاطبُ، وفاعل المجيء المتكلم.

الثَّالِثُ: كونُه (أَتَى بَيَانًا، لِعِلَّةِ الفِعْلِ الَّذِي قَدْ كَانَا) صدر من فاعله جِبِلِيًا[٥] كان: كالجبن، والشجاعة، والكرم، والبخل، أو عرضًا زائلاً: كالرَّغبة والرَّهبة، والإجلال، بخلاف نحو: «قتلتُه صَبْرًا»[٦] فليس مفعولاً له، لِفَقْدِ العِلِّيَّةِ، بل حال أي: مصبورًا، أو ذا صبرٍ، أي: في غير حرب.

(وَ) الرابع: (شَرْطُهُ) أيضًا إن كان صريحًا (اتِّحَادُهُ مَعْ عَامِلِه، فِيمَا لَهُ مِنْ وَقْتِهِ) بأن يجتمع الفعل المعلَّل -بالفتح- والمصدر المعلِّل -بالكسر- في الزمان، وإلاَّ وجب جرُّه نحو:

فجئتُ وقد نَضَتْ لنومٍ ثيابَها ....[٧]

---

(١) وإليه ذهب ابن هشام في المغني (١/ ٥٨)، وانظر رصف المباني (١٨١، ١٨٣)، الجنى الداني (٤٨٢، ٤٨٦).

(٢) التصريح (١/ ٣٣٤، ٣٣٥).

(٣) نحوه في الإيضاح (١٩٧).

(٤) (٢/ ٢٢١، ٢٢٣).

(٥) جِبِلَّةُ الشيء: طبيعته وأصله وما بني عليه، والجِبْلَّةُ: الخِلْقَةُ. انظر اللسان (جبل) (١١/ ٩٨).

(٦) انظر سيبويه (١/ ١٨٦).

(٧) وتمامه:

.... ** لدي السِّترِ إلا لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ

من معلقة امرئ القيس، وقد تقدم ذكر مطلعها وبعض أبياتها في (ص١٣٩/ ب، ٢٢٨/ ب، ٢٥٩/ ب).

=

و«نضت» -بتخفيف الضاد المعجمة وإن زحف[1] البيت- من النَّضو، أي: خلعت، فخلع الثياب كان قبيل النوم لا وقت النوم، فلم يجز نصبه، قاله أكثر المتأخرين، وقال أبو حيان كشيخه ابن الضائع: «لم يشترطه سيبويه[2] ولا أحد من المتقدمين»[3] انتهى، وهو قَضِيَّةُ[4] تجويز الفارسي كونه غير قلبي، بل هو صريح مثاله السابق، فعليه يجوز: جئتك / ٢٨٥/ب أمس طمعًا في معروفك الآن.

(وَ) الخامس: اتّحاد صريحِهِ أيضًا مع عامله في (فَاعِلِه) بأن يكون فاعله معنى وفاعل عامله واحدًا، وإلاَّ وجب جرُّه كما قال أكثر المتأخرين، نحو: ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا ﴾ [النساء: ١٦٠] إلخ، ففاعل التحريم ضمير المتكلم، وهو الله سبحانه، وفاعل الظلم هم اليهود.

وخالفهم ابن خروف[5] فأجاز النصب مع اختلاف الفاعل، محتجًا بظاهر نحو: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى

=

وقبل الشاهد:

تجاوزتُ أحراسًا إليهَا ومعشرًا ** عـليَّ حُرَّاصًا لو يُسِرُّونَ مقتِلِي

وبعده:

فقالتْ: يمينَ الله مالَكَ حيـلةٌ ** وما إِنْ أَرَى عَنْكَ الغَوَايَةَ تَنْجَلِي

يروى (تخطيت أبوابًا ..) و(... أهوالاً إليها ومعشرا) يسرون: يكتمون أو يظهرون، من الأضداد، ويروى (يشرون) بالشين المعجمة فمعناه يظهرون لا غير.

ديوانه (١١٠، ١٢٢)، شرح القصائد المشهورات (١/ ٣، ٥٠)، شرح القصائد العشر (١١، ٧٣)، المقرب (١/ ١٦١)، الارتشاف (٢/ ٢٢٣)، الشذور (٢٢٨)، العيني (٣/ ٦٦، ٢٢٥)، الأشموني (٢/ ١٢٤)، التصريح (١/ ٣٣٦)، الهمع (١/ ١٩٤، ٢٤٧).

(١) عرفتك بالزحاف في (ص٢٧٥/ ب).

(٢) انظر كتابه (١/ ١٨٤، ١٨٦، ١٩٢-١٩٤، ٤٦٤).

(٣) الارتشاف (٢/ ٢٢١).

(٤) انظر كتابه (١/ ١٨٤، ١٨٦، ١٩٢-١٩٤، ٤٦٤).

(٥) انظر شرح التسهيل (٢/ ١٩٧)، الارتشاف (٢/ ٢٢١)، الأشموني (٢/ ١٢٣)، وتبعه العكبري في الإملاء (١/ ٣٥٨).

﴿ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [الرعد: ١٢] فإن فاعل «يري» ضميره سبحانه، وفاعل الخوف والطمع هم المخاطبون، قال: «ولم ينص على منعه أحد من المتقدمين، وظاهر قول سيبويه(١) يشعر بالجواز»(٢) انتهى، وصنيع الفارسي(٣) سابقًا يصرح به، إن قدّر لِتَضْرِبَه أنت لا إن قدر لأَضْرِبُه أنا.

وقيل(٤): التقدير: إراءة خوف، فهو مفعول مطلق على حذف المضاف.

أو خائفين وطامعين فهو حال(٥).

أو حمل على المعنى أي: يجعلكم ترون -كما قيل في نصب «أَمَنَةً» من ﴿ إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ ﴾ [الأنفال: ١١] إنه على معنى إذ تنعسون، ففاعلهما المخاطبون -وعليه ابن مالك(٦)، ويؤخذ منه أن الشرط عنده اتحادهما ولو من حيث المعنى فقط، وظاهر صنيع الجمهور يأباه.

أو الخوف والطمع اسمًا مصدرٍ للتخويف والتطميع، أو للإخافة والإطماع، لا مصدران فيتحد الفاعل، وهذا أحسن، ولَمْ أَرَ من ذكره(٧) أصلاً، وقد ذكرت في آخر «كَشْفِ الهَمِّ»(٨) ستةَ عشرَ وجهًا في نصب «أَمَنَةً».

أما المصدر المؤول فلا يجب معه اتّحاد الزمان أو الفاعل، كزرتك أن تكرمني، أو أنك تكرمني، أو كي تكرمني، أو ما تكرمني، أي: لإكرامك إياي.

---

(١) (١/ ١٨٤، ١٨٦)، وليس فيه ما يشعر بالجواز أو المنع.

(٢) النص في الارتشاف (٢/ ٢٢١).

(٣) في تجويزه نحو «جئتك ضربَ زيدٍ».

(٤) راجع المغني (٢/ ٥٦١، ٥٦٢).

(٥) وعليه الزمخشري في الكشاف (٢/ ٣٥٢).

(٦) في شرح التسهيل (٢/ ١٩٧).

(٧) بل ذكره أبو السعود في تفسيره (٥/ ٩).

(٨) والباس، بالكشف عن آيتي: ﴿ ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ ﴾، ﴿ إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ ﴾ (٤٢/ب، ٤٦/أ).

والحاصل أن ما جَمَعَ هذه الشروطَ جاز نصبُه باتفاق (كَقُمْ لِزَيْدٍ اتِّقَاءَ شَرِّهِ) فـ«اتقاء» مصدر قلبي، ذكر لبيان علة القيام، وشارك عامله في زمانه؛ لأن الاتقاء أي: الخوف، موجود وقت القيام، وفي فاعله؛ لأن القائم هو المتقي بنفسه (وَاقْصِدْ عَلِيًا ابْتِغَاءَ بِرِّهِ) فـ«ابتغاء» هو مصدر قلبي، معلل للقصد، مشارك له في زمانه / وفاعله، ومثله: جئتك محبةً لك، وزرتك ٢٨٦/أ طمعًا في إكرامك.

ويجوز تعريفه بـ«أل» كزرتك الطمع في القراءة[1]، ومنه:

لا أَقْعُدُ الجُبْنَ عن الهَيْجَاءِ[2]

أي: للجبن.

وبالإضافة كمثالي النظم، وكقوله[3]:

يَكَادُ يُمْسِكُهُ عِرْفَانَ رَاحَتِهِ ... رُكْنُ الحَطِيمِ إذا ما جَاءَ يَسْتَلِمُ[4]

أي: لعرفانها.

---

(١) القراء: الضيافة، أو ما يقدم للضيف.

(٢) لا يعرف قائله.

وبعده: ولو توالت زُمَرُ الأعداءِ

الهيجاء: تمد وتقصر، الحرب، توالت: تتابعت وتكاثرت. زُمَر: بضم الزاي وفتح الميم، جمع زمرة وهي الجماعة. الارتشاف (٢/ ٢٢٤)، الأوضح (٢/ ٢٢٨)، المساعد (١/ ٤٨٧)، العيني (٣/ ٦٩)، الأشموني (٢/ ١٢٥)، التصريح (١/ ٣٣٦)، الهمع (١/ ١٩٥).

(٣) الفرزدق.

(٤) من قصيدة مضت مناسبتها ومطلعها وبعض أبياتها، وفيها البيت الذي قبل الشاهد في (ص١٨٠/ أ).

وبعده:

اللهُ شَرَّفَهُ قِدَمًا وعَظَّمَهُ ** جَرَى بِذَاكَ لَهُ فِي لَوْحِهِ القَلَمُ

الرّاحة: باطن الكف، الركن: الجانب، الحطيم: حِجْر الكعبة مما يلي الميزاب، سمي بذلك لانحطام الناس عليه، أو لأن البيت رفع وترك ذلك محطومًا، يستلم: يقبله أو يمسه باليد.

الشاهد: تعريف المفعول لأجله (عرفانه راحته) بالإضافة.

ديوانه (٢/ ١٧٨، ١٨١)، الخزانة (٣/ ١٤٦).



وقال الجرمي[(١)] والرّياشي[(٢)]، والمبرد[(٣)]: يجب تنكيره، فـ«أل» فيه زائدة، وإضافته لفظية أو مخصصة.

وما اختل فيه شرط منها وجب عند أكثر المتأخرين جره بحرف التعليل وهو اللام، نحو: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ﴾ [النحل: ٥]، و«في» كقوله ﷺ: «إنَّ امرأةً دخلتِ النَّارَ في هِرَّةٍ رَبطَتْهَا»[(٤)]، والكاف نحو: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، والباء نحو: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ [النساء: ١٦٠]، و«عن» نحو: ﴿إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤] و«على» نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]، و«كي» «كزرتكم كيما تكرمونني».

والصحيح[(٥)] أن ناصبه ما في الجملة من فعل أو شبهه: كقصدي لك محبةً، وأنا زائرك ابتغاءَ نفعِكَ.

والزجاجُ[(٦)]: هو مصدر لفظي لمحذوف من لفظه، أي: أقصد عليًّا أبتغهِ ابتغاء برِّه، وعليه الجملة مستأنفة، أو حال، أو تأكيد لفظي بالمرادف.

---

(١) انظر: الارتشاف (٢/ ٢٢٤)، الأشموني (٢/ ١٢٥).

(٢) انظر: الارتشاف (٢/ ٢٢٤)، الأشموني (٢/ ١٢٥).

(٣) انظر: الارتشاف (٢/ ٢٢٤)، الأشموني (٢/ ١٢٥).

(٤) أورده البخاري في صحيحه (٣/ ٧٧)، في كتاب المساقات، باب فضل سقي الماء، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، بلفظ «عذبت امرأة ...» وأخرجه أيضًا برواية أخرى لا شاهد فيها، عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما.
ومسلم في صحيحه (٧/ ٤٣)، في كتاب السلام، باب تحريم قتل الهرة، عن أبي هريرة وغيره، بروايات متقاربة، الشاهد في جميعها، وابن ماجة في سننه (٢/ ٤٣٩)، في كتاب الزهد، باب ذكر التوبة، وأحمد في مسنده (٢/ ٣١٧)، وانظر: شواهد التوضيح (٦٧).

(٥) وهو مذهب جمهور البصريين.

(٦) في الارتشاف (٢/ ٢٢٢): «اختلف في النقل عن الزجاج، فنقل ابن مالك عنه مرة أنه انتصب نصب نوع المصدر، ومرةً نقل عنه أن مذهبه مذهب سيبويه، ونقل ابن عصفور أنه انتصب بفعل من لفظه واجب الإضمار، وقال: نص على ذلك الزجاج في المعاني» ولم أقف على رأيه هذا في معانيه. وانظر: التصريح (١/ ٣٣٧).

والكوفيون[1]: مصدر معنوي بتضمين عامله معناه، فكأنه قال: ابتغ عليًّا ابتغاء بره.

ويجوز كما علم مما تقدم جَرُّ المستوفي للشروط المذكورة بكثرة إن كان بـ«أل» كضربته للتأديب، وزرته للإجلال، وبقلة إن كان مجردًا من «أل» والإضافة، خلافًا للجزولي[2]: أوجب نصب المجرد منهما، ويرد عليه نحو:

مَنْ أَمَّكُم لِرَغْبَةٍ فِيكُم جُبِر[3]

لكن له أن يحمله على الضرورة.

ويستوي نصبُه وجَرُّه في المضاف نحو: ﴿ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، ﴿ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٧٤].

فروع:

قد يحذف عامله لقرينة، ويجب في المثل وشبهه نحو: «أَحَدَبًا عَلَى قومِكَ» أي: أَحَنَنْتَ حَدَبًا[4]؟

وقد يقدم خلافًا لقوم -كثعلب[5]- على عامله حيث لا مانع.

ويمتنع تعدده بلا عاطف إلا على البدل أو إضمار العامل.

---

(١) انظر: الارتشاف (٢/ ٢٢١)، التصريح (١/ ٣٣٧)، الهمع (٣/ ١٣٣).

(٢) انظر: المقدمة الجزولية (٢٦١، ٢٦٢)، والمساعد (٢/ ٤٨٨).

(٣) لم أعرف القائل.

وبعد البيت:

ومن تكونُوا ناصِرِيهِ يَنْتَصِر

أمّكم: قصدكم، جبر: من جبر فلان فلانًا إذا أغناه من فقر، أو أصلح غظمه من كسر، ويروى (ظفر).

أوضح المسالك (٢/ ٢٢٩)، الأشموني (٢/ ١٢٤)، التصريح (١/ ٣٣٦).

(٤) حَدِبَ فلان على فلان، يَحْدَبُ حَدَبًا، وتَحَدَّبَ: تَعَطَّفَ، وَحَنَا عليه. انظر: اللسان (حدب) (١/ ٣٠١).

(٥) انظر: الارتشاف (٢/ ٢٢٤).



فصل فيه المفعول معه

وإنما / أخَّره للخلاف في اقتياسه، والأصح أنه مقيس خلافًا لسيبويه[١]، وأنه لا يلزم ٢٨٦/ب صحة عطفه على ما قبله خلافًا لقوم، كأبي حيان وعزاه لأصحابه والجمهور[٢].

وأن عامله ما قبله من فعل أو شبهه، على أنه كالمفعول به في المعنى، فـ«سرت والنيلَ» معناه سرت بالنيل، بباء المصاحبة المعدّية، لا على الظرفية، والواو مهيئة لها، خلافًا للأخفش[٣] وجمع كوفي[٤]، ولا الخلاف أي مخالفة ما بعد الواو لما قبلها خلافًا لأكثر الكوفيين[٥]، ولا الواو نفسها خلافًا للجرجاني[٦]، ولا فِعْلَ مُلَابَسَةٍ مُضْمَرٍ، أي: ولا بست النيل، فيكون مفعولاً به حقيقة خلافًا للزجاج[٧].

(تَعْرِيفُهُ اسْمٌ) صريح فضلة (بَعْدَ وَاوٍ) بمعنى «مع» متصلة به، تقدمها جملة فيها فعل، أو فيها اسم فيه معنى الفعل وحروفه، وفهمت المعية من قوله (فَسِّرَا) ذلك الاسم (مَنْ كَانَ مَعْهُ فِعْلُ غَيْرِهِ جَرَى) أي: من كان مصاحبًا لمعمول ما قبل الواو وقت صدوره منه إن كان فاعلاً، ووقت وقوعه عليه إن كان مفعولاً، وأطلق «من» على ما يعم غير العاقل أيضًا تغليبًا للأشرف.

---

(١) (١/ ١٥٠، ١٥١).

(٢) في الارتشاف (٢/ ٢٨٦).

(٣) أبو الحسن، كذا نسب إليه كثير من النحاة، انظر: سر الصناعة (١/ ١٢٨)، والذي في معانيه (٢/ ٣٣٦) «وقال: «خلطوا عملاً صالحًا وآخر سيئًا» فيجوز في العربية أن يكون «بآخر» كما تقوم: استوى الماء والخشبة، أي: بالخشبة، وخلطت الماء واللبن، أي باللبن» فيبدو أنه على مذهب سائر أصحابه من البصريين، وهو المذهب الذي صححه الشارح.

(٤) فهم يرون أن الواو مهيئة لما بعدها لينتصب انتصاب الظرف. انظر الارتشاف (٢/ ٢٨٦)، الجني الداني (١٨٧)، الهمع (٣/ ٢٣٩).

(٥) راجع (ص٢٣٣/ ب).

(٦) المقتصد (١/ ٦٦٠).

(٧) انظر: الإنصاف (١/ ٢٤٨)، التسهيل (٩٩)، الرضي (١/ ١٩٥).

فلا يقع جملةً: خلافًا لصدر الأفاضل المطرزي[(١)]، وجعل منه نحو: سرت والشمسُ طالعةٌ[(٢)]، ولا اسمًا مؤولاً: كـ«لا تأكل السمكَ وتشربَ اللَّبَن» فيمن نصب «تشرب» ولا عمدةً: كاشترك زيد وأخوه، ولا بعدَ غير الواو: كجئت مع زيد وبعتك العبد بثيابه، ولا بعد واو غير واو المعية: كجاء زيد وأخوه قبله أو بعده، إذ المعية توجب اتحاد الزمان.

ولا يتقدم على عامله باتفاق، ولا على مصاحبه خلافًا لابن جني[(٣)] أجاز «استوا والخشبةَ الماءُ»[(٤)] لا يفصل عن الواو، ولو بظرف وشبهه.

ولا يقع بعد مفرد خلافًا للصَّيْمَرِي[(٥)] أجاز في نحو: «كل رجل وضيعته» «أنت ورأيك» نصب ما بعد الواو مفعولاً معه، وللزمخشري[(٦)] أعرب أخاك في نحو «حسبك وأخاك درهم»، مفعولاً معه، والصحيح أنه جاء على لغة قصر الأخ، أو هو مفعول به لمحذوف / ٢٨٧/أ أي: وبحسب أخاك، أي: يكفيه.

ولا بعد ما فيه معنى الفعل دون حروفه، خلافًا للفارسي[(٧)]: أجاز «هذا لك وأباك»[(٨)] بالموحدة؛ لأن في «ها» معنى: أنبّه، وفي «ذا» معنى: أشير، وفي «لك» معنى: استقر.

---

(١) أبو الفتح ناصر بن عبد السيِّد أبي المكارم ابن علي الخوارزمي (٥٣٨-٦١٠هـ).
قرأ على الزمخشري، والموفَّق خطيب خوارزم، برع في النحو واللغة والفقه على المذهب الحنفي، وكان معتزليًّا، توفي بخوارزم، من آثاره: «الإيضاح» في شرح مقامات الحريري، و«المغرب في ترتيب المعرب»، و«المصباح» في النحو.
معجم البلدان (١٩/ ٢١٢، ٢١٣)، وفيات الأعيان (٢/ ١٩٩)، مرآة الجنان (٤/ ٢٠، ٢١)، بغية الوعاة (٢/ ٣١١)، هدية العارفين (٢/ ٤٨٨).

(٢) لم ينص عليه في المصباح، وانظر الهمع (٣/ ٢٤٠).

(٣) الخصائص (٢/ ٣٨٣).

(٤) المسموع «استوى الماء والخشبة» انظر سيبويه (١/ ١٥٠)، الإيضاح (١٩٣)، سر الصناعة (١/ ١٢٦)، (٢/ ٦٤٠).

(٥) التبصرة (١/ ٢٥٧)، وانظر (ص١٩٤/ ب).

(٦) المفصل (٥٧).

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٨٨)، الارتشاف (٢٨٥)، الأوضح (٢/ ٢٣٩)، الهمع (٣/ ٢٣٨).

(٨) انظر سيبويه (١/ ١٥٦).



وأما قولهم: «ما أَنتَ وزيدًا»[١]؟ و«كيف أنت وقصعةً من ثريدٍ»[٢]؟ فالأكثر الرفع بالعطف، وسمع النصب بجعل الضمير فاعلاً بمحذوف، والأصل ما كنت وزيدًا؟ وكيف تكون وقصعة؟ فحذف الفعل وحده فبرز ضميره وانفصل، و«كان» هذه تامَّةٌ -كما فهم من جعل الضمير فاعلاً- فـ«ما» مبتدأ خبره الجملة، والكلامُ كُبْرَى ذات وجهين، و«كيف» نصب على الحال، فهو جملة فعلية.

وقيل: ناقصةٌ (والضمير اسمها، و«ما» و«كيف» خبران لها، والكلام جملة فعلية[٣]، وعليه يتخرج مثال الفارسي)[٤] أيضًا، أي: كان هذا لك.

فإن قدِّرت كان تامةً: فالظرف متعلق بها، وهو لغوٌ، أو ناقصةً: فبواجب الحذف، وهو مستقر.

(فَانْصِبْهُ بِالفِعْلِ) المتقدم عليه الدّال على المعنى (الَّذِي بِهِ) أي: فيه (اصْطَحَب) ما بعد الواو وما قبلها، فأصله: «اصطحبا» بضمير الاثنين؛ لأن الاصطحاب من الأمور النسبية التي لا يتقوم معناها إلاَّ باثنين فصاعدًا، كالاختصام، والاجتماع، والمشاركة، والتساوي، إلاّ أنه حذف الألف ضرورة، أو أراد: اصطحب فيه ما ذكر، فوحد الضمير فاستتر، وهذا أهون من دعوى حذف الفاعل، أو جعل «اصطحب» بمعنى «صحب» كـ«اقتدر» وقدر فيكون الضمير عائدًا إلى الاسم، أي: الذي صحب فيه ما قبله.

وقد يجوز أن تكون الباء للسببية لا للظرفية، فلا يحتاج إلى تقدير قولنا: «الدال ...» إلخ، أي: انصبه بالفعل السابق الذي بسببه اصطحب ما ذكر، أو بسببه صحب الاسم ما قبله.

(أَوْ) بما تقدمه من (شِبْهِ فِعْلٍ) مما فيه معنى الفعل وحروفه، كاسم الفاعل أو المفعول والصفة المشبهة (كَاسْتَوَى المَاءُ (والخَشَب) أي: مع الخشب، وهذا مما يجب نصبه مفعولاً

---

(١) انظر سيبويه (١/ ١٥٣)، الهمع (٣/ ٢٤٣).

(٢) انظر سيبويه (١/ ١٥٠، ١٥٣)، شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٩٠).

(٣) قال به الأشموني (٢/ ١٣٨)، ويس على التصريح (١/ ١٩٥)، تبعًا لأبي حيان في الارتشاف (٢/ ٩٩).

(٤) سقط من (ب).

معه، ويمتنع فيه العطف من حيث المعنى؛ لعدم مشاركة / الخشب للماء في الاستواء، إذ الاستواء بمعنى الارتفاع والاعتلاء، لا بمعنى الاعتدال الذي هو ضد الاعوجاج، و«الخشب» اسم جنس جمعي للخشبة، وهي[1] مقياس ولو من حديد ونحوه، أو حجر منحوت يركز في الأنهار غالبًا وفي البرك الكبيرة، وفيه علامات يعرف بها وزن الماء وقدره زيادة ونقصًا، والمعنى: أن الماء لم يزل يزداد حتى صار مصاحبًا للخشبة في استوائه، أي: ارتفاعه.

ومثله: «سرتُ والنيلَ»[2] أي: سرت مصاحبًا في مسيري للنيل، لا أنه سار وسار النيل معه.

نعم إن فسر الاستواء بالتساوي صح العطف، أي: تساوى الماء والخشب في الارتفاع فلم يكن أحدهما أزيد من الآخر.

(وَكَالأَمِيرُ قَائِمٌ وَعَسْكَرَا) أي: مع عسكر، وهو مثال لشبه الفعل؛ لأنه منصوب بـ«قائم» وهذا مما يجب كونه مفعولاً معه، ويمتنع أو يضعف عطفه من حيث الصناعة لا المعنى؛ لأن العطف إنما هو على الضمير المستتر في «قائم» والجمهور[3] على منع العطف على ضمير الرفع المتصل إلا بفاصلٍ مّا[4]، والأصح جوازه بضعف[5].

نَعَمْ يصح عند سيبويه[6] عطفه على المُبْتَدَإِ مع دخوله في معنى الخبر، كما مر[7] في باب

---

(١) في (ج) «وهو».

(٢) انظر سر الصناعة (٢/ ٦٤٠).

(٣) قال الصبان (٢/ ١٤٠)، «أي جمهور البصريين لا النحويين ... والذي في الدماميني أن أهل الأمصار انضموا في المنع إلى أكثر البصريين، فصار المجموع أكثر من الكوفيين وبعض البصريين، فصحت إرادة جمهور النحويين».

(٤) نقله ابن الأنباري عن البصريين في الإنصاف (٢/ ٤٧٤، ٤٧٨)، والرضي في شرح الكافية (١/ ٣١٩)، والزبيدي في ائتلاف النصرة (٦٣)، وانظر: سيبويه (١/ ٢٣٢)، الأشموني والصبان (٣/ ١١٤)، التصريح (٢/ ١٥١).

(٥) وإليه ذهب ابن مالك في التسهيل (١٧٧)، وابن هشام في الأوضح (٣/ ٣٩٠)، والأشموني (٣/ ١١٤).

(٦) حققت رأي سيبويه في هذه المسألة في (ص٢٧٧/ ب).

(٧) (ص٢٧٧/ ب).

«لا» ويصح بضعف جعله مبتدأ حذف خبره، أي: وعسكر معه، أو قائمون، والجملة حال، ومسوغ الابتداء بالنكرة وقوعها أول جملة حالية، فإن جعلت الجملة معطوفة على جملة «الأمير قائم» وجب كون الخبر ظرفًا مختصًا أي: وعسكر عنده أو معه أو كذلك، وكان أضعف أو ممنوعًا؛ لأن المُسَوِّغ للابتداء بالنكرة حينئذ هو الخبر فلا ينبغي حذفه، بخلاف ما لو قال: والعسكر، بالتعريف، كما رأيته بعد في نسخة، مع قوله: قادم[1] بالدال، لما ضعف ذلك سواء جعلته حالاً أو معطوفًا وهو الأحسن أي: والعسكر كذلك، أو معه، أو قائمون، والأحسن جعل المسوِّغ كونها قرينة لما يصح الابتداء به، ثم كونها على نية «أل» أو الإضافة[2]، أي: عسكره، فلا يتعين كونه ظرفًا مختصًا، ولا يكون أضعف.

ومثله: زيدٌ مثلُك / وأباك، بنصب «أباك» مفعولاً معه بتأويل «مثل» بمماثل، ويمتنع أو يضعف صناعة لا معنى خفضه بالعطف؛ لأن الجمهور يمنعون العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة خافضه[3]، والأصح جوازه بضعف[4]. ٢٨٨/أ

(وَ) مثلها (نَحْوُ: سِرْتُ وَالأَمِيرَ) أي مع الأمير (لِلْقُرَى) فيمتنع عند الجمهور عطفه على التاء إلا بفاصلٍ مَّا، ويضعف[5] على الأصح[6].

---

(١) فيصبح الذي رآه الشارح في بعض نسخ المنظومة: «وكالأمير قادم والعسكرا».

(٢) في (ب، ج) «والإضافة».

(٣) وهو منقول أيضًا عن البصريين. راجع: الإنصاف (٢/ ٤٦٣، ٤٧٤)، وعنهم ما عدا قطرب ويونس والأخفش في ائتلاف النصرة (٦٢، ٦٣)، والأوضح (٣/ ٣٩٢)، وعنهم ما عدا الأخيرين في التسهيل (١٧٨)، الأشموني (٣/ ١١٤)، الهمع (٥/ ٢٦٨).

(٤) الجواز مطلقًا هو مذهب الكوفيين ومن تبعهم من البصريين وصحح الشارح هنا مذهب ثعلب. مجالس ثعلب (١/ ٢١١)، (٢/ ٥١٤).

(٥) في (ب) «وبضعف».

(٦) وهو ما ذهب إليه ابن مالك وغيره كما أشرت له قريبًا.

تنبيه: للاسم بعد الواو حالات:

١. وجوب العطف كما في نحو: «كلُّ رجلٍ وضيعتُه» لعدم سبق جملة، و«هذا زيد وأبوه» لانتفاء (حروف الفعل[1]، و«اشترك زيدٌ وأخوه» و«اصطف واختصم زيدٌ وأبوه» لانتفاء)[2] الفضلة، إذ العامل مفتقر إلى فاعلين، و«جاء زيد وبكر قبله أو بعده» لانتفاء المعية، إذ هي المشاركة مع اتحاد الزمان، و«مزجت عسلاً ولبنًا» لانتفاء واو المعية؛ لأن المصاحبة إنما استفيدت من العامل، وهو مفتقر إلى مفعولين.

٢. رجحانه: كجاء زيدٌ وأبوه، وكنت أنا وزيد كالأخوين، لأنه الأصل، وقد أمكن بلا ضعف، ويجوز: جاء زيد وأباه، وكنت أنا وزيدًا، بالنصب مفعولاً معه.

ومثله: «ما أنتَ وزيدٌ»؟ و«ما شأنُ زيدٍ وأبيك»؟ و«كيف أنت وقصعةٌ من ثريدٍ»؟ إلا أن النصب هنا أضعف منه في الأوَّلين؛ لاحتياجه إلى حذف الفعل كما مرّ[3].

٣. وجوب المعيَّة نحو: «لا تنه عن القبيح وإتيانَه» و«مات زيد وطلوعَ الشمس» لفساد المعنى بالعطف، ونحو: «قمتُ وزيدًا» و«سرتُ وعمرًا» لامتناع العطف صناعة عند[4] الجمهور إلاَّ بفاصل كما مرَّ[5]، وكذا عندهم نحو: «مالك وزيدًا» و«ما بالُك وزيدًا؟» و«ما شأنُك وزيدًا»؟ و«هذا لك وأباك» لانتفاء إعادة الخافض، فيجب نصبه مفعولاً معه بفعل محذوف، لا بما في الظرف أو الاستفهام، ونحوه من معنى الفعل، خلافًا للفارسي كما علم[6]، أي: ما كان لك، وما يكون بالك، وما وقع شأنك، وكان هذا لك[7].

---

(١) والفارسي يجيز إعمال ما فيه معنى الفعل. انظر ما تقدم (ص٢٨٧/أ).

(٢) سقط من (ج).

(٣) في (ص٢٨٧/أ).

(٤) في (ج) «عن».

(٥) في (ص٢٨٧/أ).

(٦) في (ص٢٨٧/أ)

(٧) فالعمل لـ«كان» مضمرة، وبه قال سيبويه في أَحَدِ تَقْدِيرَيْهِ (١/ ١٥٣، ١٥٤)، ووافقه الشارح هنا.

وقيل: هو على حذف مصدر «لابس» مُنَوَّنًا، أي: وملابسةً زيدًا[(١)].

وهو قول ساقط، إذ المصدر إمَّا منسوق على الكاف: فهو الذي فَرُّوا منه، أو على «شأنك» / و«بالك» فالمعنى لا يعطيه، وإمّا مفعول معه: فلا بد من تقدير ناصبه أيضًا، مع ما فيه من إعماله محذوفًا في المفعول به، وهو ممنوع على الصحيح[(٢)]. ٢٨٨/ب

وقيل: على حذف «لابس» أي: ولابستُ زيدًا[(٣)].

وعليهما هو مفعول به.

٤. رجحانها: كما في نحو:

فكونُوا أنتمُ وبَنِي أَبِيكُم مكانَ الكُلْيَتَينِ منَ الطِّحَالِ[(٤)]

ونحو: «قمتُ وزيدًا» و«مالك وزيدًا» و«هذا لك وأباك» لضعف العطف في البيت من جهة المعنى، وفي الأمثلة من جهة الصناعة، عند غير الجمهور، وأما عندهم فممتنع كما مر.

ولا يَعْزُبُ عنك أن جواز الأمرين إنما هو مع قطع النظر عن قصد المتكلم، وإلا فإنْ قُصِدَ النَّصّ على المعية، تعين النصب على المفعول معه، أو التشريك المحض: تعين العطف، فإن لم يُقْصَدْ أحدهما فكما لو قطع النظر عن قصده.

---

(١) القول لسيبويه (١/ ١٥٦)، وهو تقدير آخر عنده لناصب الاسم الواقع بعد الواو في الأمثلة المذكورة، وردّه الشارح.

(٢) انظر (ص٢٣٨/ ب).

(٣) قاله ابن طاهر وابن خروف والسيرافي. انظر: الارتشاف (٢/ ٢٨٨)، الهمع (٣/ ٢٤٢)، وفيه نسب للأخيرين دون الأول.

(٤) لا يعرف قائله.

والبيت مفرد في مراجعي. سيبويه (١/ ١٥٠)، مجالس ثعلب (١٢٥)، ابن يعيش (٢/ ٤٨، ٥٠)، الأوضح (٢/ ٢٤٣)، القطر (٢٣٣)، المساعد (١/ ٥٤٤)، العيني (٣/ ١٠٢)، الأشموني (٢/ ١٣٩)، التصريح (١/ ٣٤٥)، الهمع (١/ ٢٢٠، ٢٢١).

٥. امتناعها: وتعين حذف العامل نحو:

عَلَفْتُهَا تِبْنًا ومَاءًا بَارِدًا ....[1]

أي: وسقيتها ماء؛ لأن الماء لا يُعلف بل يُسقى، ولا يصاحب التبن وقت العلف.

ونحو:

إذا ما الغانياتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعُيُونَا[2]

---

(١) .... ** حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

رجز لم يعرف قائله.

وبعض الرواة نسبه لذي الرّمة -ولم أجده في ديوانه- برواية:

لَمَّا حططتُ الرَّحلَ عنها واردًا ** عَلَفْتُهَا تِبْنًا ومَاءً بَارِدًا

علفتها: أي الدابة، شتت: أقامت شتاء، ويروى (بدت) و(غدت) أي: صارت، همالة: من هملت العين إذا صبت دمعها.

الإنصاف (٢/ ٦١٣)، الخصائص (٢/ ٤٣١)، ابن يعيش (٢/ ٨)، الدر المصون (١/ ١١٢)، (٦/ ٢٤١)، (٣/ ١٨٧)، الشذور (٢٤٠)، شرح ابن عقيل (١/ ٤٧٦)، العيني (٣/ ١٠١، ١٠٢)، الهمع (٢/ ١٣٠).

(٢) للراعي النميري: عُبَيْد بن حُصَيْن بن معاوية بن جندل (... - ٩٠هـ).

شاعر فحل، فضل الفرزدق على جرير، فهجاه هجاءً مرًّا، ولقب بالراعي لكثرة وصفه الإبل والرعاة، وقيل: لبيت قاله، وقيل: كان راعي إبل، وسماه بعض الرواة: حصين بن معاوية. الشعر والشعراء (١٥٦)، الأغاني (٢٠/ ١٦٨، ١٧٤)، المؤتلف والمختلف (١٢٢)، الخزانة (١/ ٥٠٤)، شرح أبيات المغني (٢/ ٣٧٣).

والبيت من قصيدة افتخارية مطلعها:

أَبَتْ آياتُ حُبّي أَنْ تُبِينَا ** لَنَا خَبَرًا وأَبْكَيْنَ الحَزِينَا

وبعد الشاهد: طَلَبْتُ وقد تَوَاهَقَتِ المَطَايَا ** بِيَعْمَلَةٍ تَبُذُّ السَّابِقِينَا

ويروى الشاهد (وَهِزَّةَ نِسْوَةٍ من حَيِّ صِدْقٍ يُزَجِّجْنَ ..).

حُبّي: بالضم والقصر، اسم امرأة، الآيات: العلامات، وفيه حذف، أي: آيات نزلها، الغانيات: جمع غانية، وهي التي غنيت بجمالها على الحلي، برزن: ظهرن، وهزة: مفعول به مقدم لـ«طلبت» والهزة: من سير الإبل أن يهتز الموكب أي: يسرع، تواهقت: تسابقت، اليعملة: الناقة القوية.

الإنصاف (٢/ ٦١٠)، الخصائص (٢/ ٤٣٢)، الارتشاف (٢/ ٢٨٩)، المغني (٢/ ٣٥٧)، الشذور (٢٤٢)، العيني (٣/ ٩١)، (٤/ ١٩٣)، الأشموني (٢/ ١٤٠)، التصريح (١/ ٢٤٦)، الهمع (١/ ١٢٢)، (٢/ ١٣٠)، شرح أبيات المغني (٦/ ٩٢، ٩٦).



أي: وكحلن العيون؛ لأن العيون لا تُزَجَّج بل تكحل، ولا تصاحب الحواجب في التزجيج: وهو تدقيق الحاجبين وتحسينهما، بل في المكان وهو الوجه، وهذا معلوم بالضرورة، وليس قصده الإعلام به.

٦. امتناع العطف: وجواز المعية والإضمار نحو: ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾ [يونس: ٧١] أي: مع شركائكم، أو واجْمَعُوا شركاءكم، بهمزة الوصل؛ لأنه يقال: أَجْمَعْتُ أمري وجَمَعْتُ شركَائِي[1]، (ولا يقال: أَجْمَعْتُ شركائي)[2] بهمزة الإفعال.

ونحو: ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ ﴾ [الحشر: ٩] أي: مع الإيمان، أو واعتقدوا الإيمان، لأن الإيمان لا يتبوّأ إذ التبوّؤ: اتخاذ المنزل.

هذا[3] مذهب ابن مالك[4]، وابن هشام[5]، وكثير من المتأخرين، أو أكثرهم تبعًا للفراء[6]، والفارسي[7]، وجماعة من البصريين والكوفيين[8]، وهو[9] من الأحكام المختصة بالواو.

وشرطه: أن يكون العامل المذكور والمحذوف / يجتمعان في معنى واحد من غير تضمين، فإن في العلف والسقي معنى الغذاء، وفي التزجيج والكحل معنى الحسن، وفي التبوّء والاعتقاد معنى الملازمة. ٢٨٩/أ

وقيل: هو معطوف على ما قبله بلا حذف، بل على تأويل العامل الموجود بعامل يصح تسلطه على المتعاطفين، فضُمِّنَ «عَلَفَ» معنى: أَطْعَمَ، أو غَذَا، و«زَجَّجَ» معنى: زَيَّنَ أو حَسَّنَ

---

(١) فـ«أجمع» في المعاني، و«جمع» في الأعيان. انظر الدرّ المصون (٦/ ٢٤٠).

(٢) سقط من (ب).

(٣) أي امتناع العطف.

(٤) التسهيل (١٠٠).

(٥) المغني (٢/ ٣٦٠، ٦٣٢).

(٦) معاني القرآن (١/ ٤٧٣).

(٧) الإيضاح (١٩٤، ١٩٥)، الحجة (١/ ٢٣١، ٢٣٣).

(٨) انظر: المساعد (١/ ٥٤٥).

(٩) أي إضمار العامل على النحو الذي ذكره.

بالتشديد، و«تَبَوَّأ» معنى: لازَمَ أو آثَرَ بالمد[١].

وقيل: إن صحت نسبة العامل الموجود إلى ما يليه حقيقة تعين الحذف كجدع الله تعالى أنفه وعينيه، أي: وفقأ عينيه.

وعلفتها تبنا وماء ......[٢]

أي: وسقيتها ماء.

أكلت خبزًا ولبنًا، أي: وشربت لبنًا، وإن لم تصح نسبته إليه حقيقة تَعَيَّنَ التَّضمين. كجَدَعَ الله تعالى عينَه وأنفَه، أي: أَذْهَبَ أو أَزَالَ، وعلفتها ماء وتبنًا، أي: أَطْعَمْتُها أو غَذَوْتُها، وأكلت لبنًا وخبزًا، أي: طَعِمْتُ، أو اغْتَذَيْتُ[٣].

وهو حسن حقيق بالاعتماد، لكن ينبغي أن يقال في الشق الأول: «ترجح الحذف، لا تَعَيَّن» والله تعالى أعلم.

---

(١) وإليه ذهب أبو عبيدة، وأبو محمد اليزيدي، والأصمعي، والجرمي، والمازني، والمبرد، جماعة. انظر: الارتشاف (٢/ ٢٩٠)، الأشموني (٢/ ١٤١)، التصريح (١/ ٣٤٦)، الهمع (٣/ ٢٤٥)

(٢) مضى قريبًا.

(٣) هناك قول آخر لم يتعرض له الشارح، وهو القول بأنه من قبيل الاستعارة بالكناية وإثبات عامل الأول له تخييل، فشبه الإيمان في الآية بمنزل ينزلونه، لتمكنهم فيه ويثبت له التبوّؤ تخييلاً. انظر الواو المزيدة (٢٠٤)، شرح أبيات المغني (٦/ ٩٢).



باب بيان مخفوضات الأسماء

وهو ما اشتمل على علم الإضافة، وهو الجر، ويسميه الكوفيون الخفض، وهو أقسام:

١. المجرور بالحرف: ولا يكون إلا اسمًا، مفردًا صريحًا: كمررت بزيد، أو مؤولاً: كعلمت بأنك قائم.

وأجاز الزجاج[١]، وابن درستويه، كونه جملة: وجعلا منه نحو: «مرض حتى[٢] لا يرجونه» فـ«حتى» عندهما حرف خافض للجملة، والصحيح أنها حرف ابتداء، فالجملة بعدها مستأنفة.

٢. المضاف إليه: كغلام زيد، وقد يكون جملة كـ﴿ هَـٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴾ [المرسلات: ٣٥] و﴿ يَوْمَ هُم بَـٰرِزُونَ ﴾ [غافر: ١٦] ولا يضاف للجملة إلا الزمان ولو غير ظرف، و«حيث» و«آية» بمعنى علامة، و«ذو» في قولهم: «اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمْ»[٣] و«اذْهبِي بِذِي تَسْلَمِين» أي: في وقت ذي سلامة[٤]، فالباء ظرفية، و«ذو» بمعنى صاحب، نعت لزمن محذوف.

وقيل: هي طائية حذف عائدها، أي: في الوقت / الذي تسلم فيه[٥]. ٢٨٩/ب

و«لدى» و«لدن» و«رَيْث» بالمثلثة بعد التحتية، أي: مقدار[٦]، و«قول» و«قائل».

والظاهر أن كالقول ما رادفه، كروى مسلم[٧] حديث:

---

(١) معاني القرآن وإعرابه (١/ ٢٨٥، ٢٨٦).

(٢) انظر: معاني الحروف للرماني (١١٩).

(٣) انظر شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٤٦)، المغني (٢/ ٤٢١).

(٤) أي في وقت هو مظنة السلامة.

(٥) حكاه ابن هشام في المغني (٢/ ٤٢١) ولم يعزه.

(٦) كقول الشاعر:

خليلي رفقًا ريث أقضي لبانة ** من العرصات المذكرات عهودا

(٧) ابن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (٢٠٤ أو ٢٠٦-٢٦١هـ).

أبو الحسين، محدث، حافظ، رحل إلى العراق، والحجاز، والشام، ومصر، وولد ومات في «نيسابور» من تصانيفه: «الجامع الصحيح»، و«الكنى والأسماء»، و«أوهام المحدثين»، و«كتاب أولاد الصحابة».

=

«مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا»[1]. وروى أحمدُ[2] خَبَرَ: «لاَ إِيمَانَ لِمَنْ لا أَمَانَةَ لَهُ»[3].

والملازم للإضافة إلى الجملة «إذ» باتفاق، و«إذا» و«حيث» عند الجمهور[4].

٣. المجرور بالجوار: والأصح[5] اقتياسه بقلّة، من غير فرق بين المفرد، والمذكر، والمنكر، وفروعها، وهو في التوكيد قليل، نحو:

يـا صـاحِ أبلـغ ذَوِي الزَّوجـاتِ كُلِّهِـمُ ... أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إِذَا انحَلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ[6]

=

تاريخ بغداد (١٣/ ١٠٠، ١٠٤)، تذكرة الحفاظ (٢/ ١٥٠، ١٥٢)، مرآة الجنان (٢/ ١٧٤، ١٧٥)، النجوم الزاهرة (٣/ ٣٣)، الشذرات (٢/ ١٤٤، ١٤٥)، مفتاح السعادة (٢/ ٨، ٩).

(١) أخرجه في صحيحه (١/ ٩٩)، في كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ: «من غشنا فليس منا» عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «من حمل علينا السلاح فليس منا، ومن غشنا فليس منا».

والشاهد: أن لفظة «حديث» المرادفة لـ«قول» أضيفت إلى الجملة «من» الموصولة وما بعدها.

(٢) ابن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المروزي البغدادي (١٦٤ - ٢٤١هـ).

أبو عبد الله، إمام في الحديث والفقه، وأحد الأئمة الأربعة، أصله من «مرو» وكان أبوه والي «سرخس» قدمت أمه بغداد وهي حامل فولدته، وقيل: ولد بمرو، رحل في طلب العلم إلى الكوفة، والبصرة، ومكة، والمدينة، واليمن والشام، وغيرها، توفي ببغداد، ومن مؤلفاته: «المسند»، و«الناسخ والمنسوخ»، و«الزهد»، و«فضائل الصحابة».

الفهرست (١/ ٢٢٩)، تاريخ بغداد (٤/ ٤١٢، ٤٢٣)، تذكرة الحفاظ (٢/ ١٧، ١٨)، مرآة الجنان (٢/ ١٣٢، ١٣٤)، تهذيب التهذيب (١/ ٧٢، ٧٦)، الشذرات (٢/ ٩٦، ٩٨)، الأعلام (٢/ ٢٠٣).

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٣/ ١٣٥، ١٥٤، ٢١٠، ٢٥١)، عن أنس.

(٤) انظر المغني (٢/ ٤١٩، ٤٢٠).

(٥) خلافًا للفراء، قصره على السماع. انظر: المساعد (١/ ٢٨٩)، الهمع (٤/ ٣٠٥).

(٦) ينسب لأعرابي كنيته أبو الغريب (... - ...).

له شعر قليل، أدرك الدولة الهاشمية، ولم أعرف اسمه أو شيئًا عن حياته.

شرح أبيات المغني (٨/ ٧٥).

البيت لم تذكر له مراجعي سابقًا أو لاحقًا، ويروى (يا صاح بلغ ...) و(... استرخت عرى الذنب) والمراد: استرخاء القضيب.

معاني القرآن (٢/ ٧٥)، شرح التسهيل (٣/ ٣١٠)، الدر المصون (٤/ ٢١٢)، المغني (٢/ ٦٨٣)، الشذور (٣٣١)، الهمع (٢/ ٥٥)، الدرر (٢/ ٧٠)، الخزانة (٢/ ٣٢٣، ٣٢٥)، شرح أبيات المغني (٨/ ٧٥).



بخفض «كلهم» لمجاورة «الزوجات» مع انه توكيد لمفعول «أبلغ».

وفي النعت كثير، كقولهم: «(هذا)[1] جحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»[2] بجر «خرب» لمجاورته لـ«ضب» مع أنه نعت لـ«جحر» وكقوله[3]:

كَذَبَ العَتِيقُ[4] وماءُ شَنٍّ بارِدٍ ....[5]

بخفض «بارد» لمجاورة «شن» مع كونه نعتًا لـ«ماء» وليس ضرورة؛ لأنه في وسط البيت، و«كذب» هنا للإغراء[6]، وروى برفع «العتيق، وماء» على الفاعلية، وبنصبهما بتضمينه معنى الزم، وقيل: بحذف الناصب.

وأما في عطف النسق: فقاسه الفقهاء، وكثير من النحاة، والقراء، والمفسرين، وغيرهم،

---

(١) سقط من (ب).

(٢) سيبويه (١/ ٢١٧)، معاني القرآن (٢/ ٧٤)، شرح التسهيل (٣/ ٣١٠)، الدر المصون (٤/ ٢١٠)، الخزانة (٢/ ٣٢٢).

(٣) عنترة بن شداد.

(٤) في نسخ التحقيق «العقيق» وما أثبت من مراجع الشاهد.

(٥) .... ** إنْ كُنْتِ سائلتي غَبُوقًا فَاذْهَبِي

وهو من قصيدة يخاطب فيها زوجته وقد لامته على إيثاره فرسه باللبن دونها، وقبل الشاهد:

إن الغبوق وأنت مسوءة ** فَتَأَوَّهِي ما شئت ثُمَّ تَحَوَّبِي

وبعده:

إن الرجال لهم إليك وسيلةٌ ** إنْ يَأخُذُوكِ تَكَحَّلِي وتَخَضَّبِي

الغبوق: شرب اللبن بالعشيّ (ما بين الزوال إلى الغروب، أو من الزوال إلى الصباح)، مسوءة: آت إليك ما يسوءك، بإيثار فرسي عليك، التأوه: التحزن، وقول (آه) توجعًا: تحوبي: توجعي، كذب العتيق: الزمي العتيق، وهو التمر القديم، الشن: القربة الخلق، لأن الماء يكون أبرد فيها من القربة الجديد، فاذهبي: يروى (فاذهب) إن الرجال: يروى (إن العدوّ)، الوسيلة: القُرْبَة.

ديوانه (١٦٤)، سيبويه (٢/ ٣٠٢)، وفيه نسب البيت لخزز بن لوذان، أمالي الشجري (١/ ٢٦٠)، معاني القرآن للأخفش (١/ ٧٤)، الارتشاف (٣/ ١١)، الخزانة (٣/ ٨، ١٥).

(٦) راجع (ص١٥٧/ ب).

وحملوا عليه آيات (وأبياتًا)[1]، كقراءة: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلِكُمۡ﴾ [المائدة: ٦][2]، ﴿يُرۡسَلُ عَلَيۡكُمَا شُوَاظٞ مِّن نَّارٖ وَنُحَاسٖ﴾ [الرحمن: ٣٥][3]، ﴿وَلَحۡمِ طَيۡرٖ مِّمَّا يَشۡتَهُونَ ۝ وَحُورٍ عِينٞ﴾ [الواقعة: ٢١-٢٢][4] بخفض «أرجل»[5] و«نحاس» و«حور» في المتواتر، لمجاورته لـ«رؤوس» و«نار» و«لحم».

ولا يكون إلا بالواو غالبًا، وبـ«أو، والفاء» نادرًا، ومنعه جمهور النحاة، وتأولوا ما أوهمه[6]، لزوال الجوار بحرف العطف.

ويؤخذ منه جوازه في البدل، وعطف البيان، ومنه في البدل قوله[7]:

.... وحَتَّى عَلاَنِي حَالِكُ اللَّونِ أَسْوَدِ[8]

---

(١) سقط من (ب).

(٢) وقرأ بخفض «ارجلكم» أبو جعفر، وأبو عمرو، وابن كثير، وعاصم في رواية أبي بكر، وحمزة، وخلف. المبسوط (١٦١)، العشر (٢/ ٢٥٤)، البحر (٣/ ٤٣٨).

(٣) قرأ بخفض «نحاس» ابن كثير، وأبو عمرو. العشر (٢/ ٣٨١).

(٤) قرأ أبو جعفر، وحمزة، والكسائي «وحور عين» بالخفض. المبسوط (٣٦٠)، العشر (٢/ ٣٨٣).

(٥) في (ب) «رجل».

(٦) انظر: الدر المصون (٤/ ٢١٠، ٢١٦)، المغني (٢/ ٦٨٣).

(٧) دريد بن الصمة معاوية بن الحارث الجشمي البكري (... - ٨هـ).
شاعر معمر من أبطال هوازن وشجعانها، كان سيّد بني جشم وفارسهم وقائدهم، أدرك الإسلام ولم يكن له حظ فيه، إذ قتل يوم حنين على دين أجداده، والصمة لقب أبيه.
الأغاني (٩/ ٢، ٢٠)، الروض الأنف (٤/ ١٣٩)، الخزانة (٤/ ٤٤٦)، الأعلام (٢/ ٣٣٩).

(٨) فطَاعَنْتُ عنه الخيلَ حتى تَنَهْنَهَتْ ** ....
من قصيدة يرثي فيها أخاه عبد الله أولها:
أَرَثَّ جَدِيدُ الحَبْلِ مِـن أمِّ مَعْبَدِ ** بعَاقِبَةٍ وأَخْلَفَتْ كُلَّ مَوْعِدِ
وقبل الشاهد:
وكنتُ كذاتِ البَوِّ رِيعَتْ فأَقْبَلَتْ ** إلى جَلَدٍ من مَسْكِ سَقْبٍ مُقَدَّدِ
وبعده:
فَمَا رِمْتُ حَتَّى خَرَّقَتْني رِمَاحُهُم ** وغُودِرْتُ أَكْبُو في القَنَا المُتَقَصِّدِ
أرث: أخلق، البوّ: ولد الناقة يذبح ويحشى جلده تبنًا أو حشيشًا لتعطف عليه وترأمه فتدرّ عليه، ريعت: =



يجر «أسود» مع كونه بدلاً من «حالك».

(وقاسه الكسائي[1] وهشام[2] في الخبر، كقراءة أبي جعفر[3]: ﴿ وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقِرٍّ ﴾ [القمر: ٣] بخفض «مستقر» وقال الجمهور: هو محذوف الخبر، أو معطوف على «الساعة» فاعل «اقتربت»[4].

ثم الظاهر أن حركة الجوار مجرد إتباع فلا عامل لها ألبتة، أو عاملها عامل جارها توسعًا، أو الجوار نفسه على ما اقتضاه كلام بعضهم، وعلى كل حال حركة الإعراب مقدرة فيه / منع ٢٩٠/أ من ظهورها اشتغاله بحركة الجوار.

٤. المجرور بالتوهم نحو:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلاَ سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا[5]

=

فزعت، مسك: جلد، السقب: الذكر من أولاد الإبل.

ديوانه (٤٥، ٥٢)، ولم أجده في مراجعي من كتب النحو واللغة.

(١) ارتشاف الضرب (٢/ ٢٩).

(٢) ارتشاف الضرب (٢/ ٢٩).

(٣) المبسوط (٣٥٦)، العشر (٢/ ٣٨٠)، البحر (٨/ ١٧٤).

(٤) سقط من (ب)، وانظر: المغني (٢/ ٥٤٩، ٥٥٠)، الإملاء (٢/ ٥٤٥)، وقد سبق أنه نعت لأمرٍ وسَدَّ عن الخبر في (ص١٨٥/ ب).

(٥) لزهير بن أبي سلمى.

والبيت من قصيدة يذكر فيها النعمان بن المنذر، استهلها بقوله:

ألا ليت شعري هل يرى الناس ما أرى ** من الأمر أو يبدو لهم ما بدا ليا

بَدَا لِيَ أَنَّ اللهَ حَقٌّ فَزَادَنِي ** إِلَى الحَقِّ تَقْوى الله ما كان باديَا

وقبل الشاهد:

كَأَنِّي وقد خَلَّفْتُ تسعين حِجَّةً ** خَلَعْتُ بِهَا عَنْ مَنْكِبَيَّ رِدَائِيَا

وبعده:

أَرَانِي إذا ما شِئْتُ لاقيتُ آيةً ** تُذَكِّرُنِي بعض الَّذِي كُنْتُ نَاسِيَا

إذا ما شئت: إذا غفلت عن حوادث الدهر. الآية: العلامة، وهي ما يصيب الآخرين من موت وغيره.

ديوانه (١٠٦، ١٠٨)، سيبويه (١/ ٨٣، ١٥٤، ٢٩٠، ٤١٨، ٤٢٩، ٥٤٢)، (٢/ ٢٧٨)، الإنصاف

=

بخفض «سابق»[1] على توهم أنه قال: لست بمدرك.

ونحو:

مـا الحـازمُ الـشَّهْمُ مِقْـدَامًا ولا بَطَـلٍ   إن لم يكـن للهَـوَى بـالحقِّ غَلاَّبَـا[2]

بخفض «بطل» على معنى: ما الحازم بمقدام.

وأجاز بعضهم[3]: ما قام إلا زيدٌ وأخيه، على معنى: ما قام غيرُ زيدٍ وأخيه.

والظاهر أن عامله هو ذلك العامل المتوهم لا التوهم نفسه، وأن حركة إعرابه الأصلي مقدرة فيه.

٥. تابع المجرور: لفظًا أو محلاً، حقيقة أو حكمًا، كمررت بخمسةَ عشرَ رجلاً كريمِين، وبرجال يأكلون وشاربِين.

وقوله: «مخفوضات الأسماء» لمجرد الإيضاح، ولبيان[4] الواقع في نفس الأمر، فإضافته بمعنى «من» البيانية، أي: مخفوضات هي الأسماء؛ لأن الخفض لا يدخل غير الاسم كما مر.

نَعَمْ زعم نَحْويُّ اليَمَنِ -في عصره أبو حفص عُمَر بهاء الدين بن عيسى الأشعري[1]،

=

(١/ ١٩١، ٣٩٥)، (٢/ ٥٦٥)، الخصائص (٢/ ٣٥٣، ٤٢٤)، ابن يعيش (٢/ ٥٢)، (٦/ ٥٦)، شرح الكافية الشافية (١/ ٤٢٧)، الارتشاف (٢/ ٤٧٠)، المغني (١/ ٩٦، ٢٨٨)، (٢/ ٤٦٠، ٤٧٦، ٤٧٨، ٥٥١، ٦٧٨)، العيني (٢/ ٣٦٧)، (٣/ ٣٥١)، الهمع (٢/ ١٤١)، الخزانة (٣/ ٦٦٥، ٦٦٦)، شرح أبيات المغني (٢/ ٢٤٢، ٢٤٦).

(١) ويروى بنصبه، ولا شاهد فيه حينئذ.

(٢) لا يعرف قائله.

الحازم: من الحزم، وهو ضبط الأمور، الشهم: الجَلْد الذَّكِي الفؤاد، المقدام: الجريء الذي يقدم على الشيء المخوف منه ولا يهابه.

والبيت مفرد في: المغني (٢/ ٤٧٦)، المساعد (١/ ٢٨٩)، الهمع (٢/ ١٤١)، شرح أبيات المغني (٧/ ٤٩).

(٣) انظر المغني (٢/ ٤٧٧).

(٤) في (ب) «لبينان».



الأشعري[1]، مصنف «المحرر»[2] و«الإرشاد» وغيرهما في النحو- أن الفعل قد يخفض على الجوار[3] كقول النابغة[4] في داليّتِهِ المكسورة:

بِمُخَضَّبٍ رَخْصٍ كَأَنَّ بَنَانَهُ عَنَمٌ يَكَادُ مِنَ اللَّطَافَةِ يُعْقَدِ[5]

بخفض «يعقد» وكأنه عنى مجاورته القوافي المكسورة، أو مجاورة «اللَّطافة» وكلاهما غريب جدًّا؛ لأن «يعقد» مع كونه فعلاً ليس من التوابع بل هو خبر «كاد» ورواه غيره بالرفع على الإقواء المعروف في علم القوافي[6]، على أن الصواب أن حركة الجوار ليست إعرابًا بل مجرد مناسبة.

(خَافِضُهَا) أي: الأسماء (ثَلاثَةُ أَنْوَاعٍ):

(الحَرْفُ) يعني حروف الجر وسميت بذلك؛ لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء حيث قصرت عنها، والكوفيون[7] يسمونها حروف الإضافة؛ لأنها تضيف الفعل إلى الاسم، أي: تربط بينهما، وحروف الصفات؛ لأنها تحدث صفة في الاسم من ظرفية أو غيرها.

---

(١) عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي (... - ٧٠٢هـ).
نحوي وأديب من الحنفية، كان مقيمًا في «صنعاء» صحب الملك الأشرف الرسولي ودرس أولاده علوم العربية، ثم صحب المؤيد.
هدية العارفين (١/ ٧٨٨)، الأعلام (٥/ ٥٨)، مصادر الفكر الإسلامي (٣٧٤).

(٢) اطلعت على نسخة منه بمكتبة الزميل محمد الحازمي، مصورة عن دار الكتب المصرية.

(٣) راجع المحرر (ص٤/ ب، ٢٠٢/ أ).

(٤) الذبياني.

(٥) والبيت من قصيدة مضى ذكر مناسبتها ومطلعها وبعض أبياتها في (ص١١٠/ ب، ٢٠٥/ أ)، وقبله:

سَقَطَ النَّصِيفُ ولم تُرِدْ إسقاطَهُ ** فَتَنَاوَلَتْهُ واتَّقَتْنا باليَدِ

وبعده:

نَظَرَتْ إليكَ بحاجةٍ لم تقْضِهَا ** نَظَرَ السَّقِيمِ إلى وُجُوهِ العُوَّدِ

النصيف: كل ما غطى الرأس من خمار وغيره، مخضب: كفّ أحمر، رخص: ناعم ليّن، عنم: شجر له أغصان حمر لينة. ديوانه (٣٨، ٤٢)، اللسان (عنم) (١٢/ ٤٢٩).

(٦) انظر المساعد (٢/ ٢٤٥).

(٧) الإقواء: هو اختلاف حركة الروي المطلق بكسر أو ضم.

(والمُضَافُ) بنفسه أصالة واستقلالاً / على الأصحِّ[1]، لا بما فيه من معنى الحرف المقدر، ٢٩٠/ب لا بواسطة الحرف، ولا بالنيابة عنه، ولا الحرف المقدر نفسه[2]، ولا معنى ذلك الحرف، ولا الإضافة[3] خلافًا لزاعميه.

(وَالإِتْبَاعُ) على رأي[4]، والأصح أن عامله عامل متبوعه في غير البدل كما مرَّ[5].

---

(١) وهو مذهب سيبويه (١/ ٢٠٩).

(٢) كما ذهب إليه ابن الباذش. انظر التصريح (٢/ ٢٥)، وابن الحاجب في شرح الوافية (٢٤٨)، والزجاج انظر الهمع (٤/ ٢٦٥).

(٣) كما عند السهيلي. في نتائج الفكر (٩٣)، وأبي حيان في النكت الحسان (١١٧)، تبعًا للأخفش، انظر: الهمع (٤/ ٢٦٥)، مجيب النداء (٢/ ١٧٩).

(٤) راجع (ص٢٠٩/ أ).

(٥) راجع (ص٢٠٩/ أ).

فصل في حروف الجر

(أَمَّا الحُرُوفُ هَاهُنَا فَـ«مِنْ») وقد يقال فيها «مِنَا» بألف بعد النون، وهي لغة[١] في الأصح[٢]، لا ضرورة[٣]، وقد تحذف نونها إذا لقيت «أل» فتحذف الهمزة أيضًا، وتوصل الميم باللام كـ«شربتُ مِلْمَاء» أي: من الماء، وهو ضرورة، وإذا لقيت ساكنًا كسرت، إلا مع «أل» فتفتح.

وهي لابتداء الغاية مكانًا: كقرأت من البقرة[٤]، وزمانًا[٥]: نحو: ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ [التوبة: ١٠٨] وغيرهما: كـ«مِنْ مُحَمَّدٍ رسولِ الله»[٦] ﷺ.

ومنه عند سيبويه[٧] التي بعد اسم التفضيل كأنت أفضل منه.

ولانتهائها: كـ«قربتُ مِنْهُ» أي: إليه[٨].

وللغاية: أي الإحاطة بطرفيها ابتداء وانتهاء، كرأيته من هناك، ومنه عند ابن (الحاجب)[٩] [وابن][١٠] ولأد[١١]: «أنت أفضلُ مِنْهُ» جعلته مبتدأ الفضل ومنتهاه.

---

(١) لبعض قضاعة. انظر شرح التسهيل (٣/ ١٣٠).

(٢) وعليه ابن مالك، وقال الكسائي والفراء هو أصلها، وإنما حذفت الألف لكثرة الاستعمال. انظر التسهيل (١٤٤)، المساعد (٢/ ٢٤٥).

(٣) كما عند أبي حيان. انظر: الهمع (٤/ ٢١٢).

(٤) أي من أول سورة البقرة إلى آخرها. ينظر شرح التسهيل (٣/ ١٣٣).

(٥) خصها البصرية إلا الأخفش والمبرد وابن درستويه بالمكان، وأنكروا ورودها للزمان. انظر: الإنصاف (١/ ٣٧١)، الجنى الداني (٣١٤)، المغني (١/ ٣١٨).

(٦) كذا كان يبدأ ﷺ رسائله إلى الملوك بعد البسملة، ومن ذلك كتابه إلى هرقل عظيم الروم، وقد أورده البخاري في صحيحه (١/ ٤، ٦)، في بدء الوحي، باب حدثنا أبو اليمان.

(٧) (٢/ ٣٠٧)، والرماني. معاني الحروف (٩٧).

(٨) قاله ابن مالك. التسهيل (١٤٤).

(٩) انظر: الإيضاح شرح المفصل (٢/ ١٤٢).

(١٠) ليست في نسخ التحقيق، والنص يطلبها.

(١١) انظر الارتشاف (٢/ ٤٤١).

وابن ولاد محمد بن الوليد التميمي (٢٤٨ - ٢٩٨هـ).

وللتبعيض: ويصلح مكانها «بعض» كـ﴿ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

ولبيان الجنس: ويصلح مكانها «هو» أو «الذي هو» نحو: ﴿ فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ [الحج: ٣٠] أي: الذي هو الأوثان، ﴿ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ ﴾ [الكهف: ٣١] أي: هي ذهب.

وللتعليل: نحو: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ ﴾ [البقرة: ١٩].

وللبدل: ويصلح لَفظُهُ مكانها نحو: ﴿ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً ﴾ [الزخرف: ٦٠] أي: بدلكم.

وللمجاوزة نحو: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ [الزمر: ٢٢] أي: عنه، ومنه عند ابن مالك[١]: «أنت أفضلُ منه» أي: جاوزته في الفضل، وإنما لم تصح مكانها «عن»؛ لأنه موضع لا تحله.

وللاستعانة: نحو ﴿ يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِىٍّ ﴾ [الشورى: ٤٥] أي: به.

وللسببية، نحو: ﴿ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ [الرعد: ١١] أي: بأمره.

وللظرفية[٢]، نحو: ﴿ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ ﴾ [الجمعة: ٩] أي: فيه.

وللعندية[٣]، كـ﴿ لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٠] أي: / عنده شيئًا. ٢٩١/أ

وللفصل[٤]: -بالمُهْمَلَةِ- وهي الداخلة على ثاني المتضادّين نحو: ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، أو المتباينَين كـ: ما يعرف البَعَرَ من التِّينِ.

=

أبو الحسين، ولد بمصر وأخذ عن أبي علي الدينوري، ورحل إلى العراق وأخذ عن المبرد وثعلب، وفاته بمصر، ومن مؤلفاته: «المنمق» في النحو، و«المقصور والممدود»، وولاد لقب أبيه.

إنباه الرواة (٣/ ٢٢٤، ٢٢٥)، معجم الأدباء (٩/ ١٠٥، ١٠٦)، إشارة التعيين (٣٣٩)، البغية (١/ ٢٥٩).

(١) انظر: الجنى الداني (٣١٦)، المغني (١/ ٣٢١).

(٢) كونها للظرفية هو مذهب الكوفيين. انظر التصريح (٢/ ١٠).

(٣) قاله أبو عبيدة. مجاز القرآن (١/ ٨٧).

(٤) قاله ابن مالك. التسهيل (١٤٤).



وللتعويض: كعرفتُ مِمَّنْ عجبتَ، أصله: عرفت مَنْ عجبت منه، فحذفت «منه» وزدت «من» قبل الموصول عوضًا، قاله ابن مالك قياسًا(١).

وللتكثير، والتقليل، مع «ما» كـ«رُبَّ»: عند ابن مالك(٢) كالسيرافي والأعلم وابني طاهر وخروف(٣)، كإنَّه مِمَّا يَقُومُ، أي: ربما يقوم، والأظهر أن «ما» مصدرية، أي: من قيام، أو نكرة تامة أبدل منها الفعل، أي: من أمرٍ قيامٍ، وهو مبالغة، كـ﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ [الأنبياء: ٣٧].

وللاستعلاء(٤): كـ﴿ وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ﴾ [الأنبياء: ٧٧] أي: عليهم.

وللتأكيد: أي: الزائدة لغير عوض، بشرط: تقدم نفيٍ، أو نهيٍ، أو استفهامٍ بـ«هل».

قيل: أو شرط(٥).

وتنكيرِ مجرورها، وكونِهِ مبتدأً -ولو في الأصل- أو فاعلاً، أو نائبًا عنه، أو مفعولاً به، إلا ثاني «ظَنَّ» وثالث «أَعْلَمَ» كما قيل، لأنهما خبرانِ في الأصل(٦)، نحو: ﴿ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ﴾ [المؤمنون: ٩١]، ﴿ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ ﴾ [المائدة: ١٩]، ﴿ مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ ﴾ [الملك: ٣]، قلَّما علمت من رجل في الدار.

قيل: أو مفعولاً مطلقًا(٧): كما ضربتُ من ضربٍ شديدٍ، أو ظرفًا: كما صمتُ من يومٍ، أو حالاً: كما جاءني أحدٌ من راكبٍ، أو تمييزًا: كما طبت من نفسٍ، أو خبرًا: نحو:

---

(١) على ما سمع في «عن»، و«على»، و«الباء». شرح التسهيل (٣/ ١٦٢).

(٢) والتقليل بها نادر عنده. انظر الجنى الداني (ص٣١٩)، وستأتي في (ص٢٩٦/ ب).

(٣) انظر رأيه والثلاثة قبله في: الارتشاف (٢/ ٤٤٣)، المغني (١/ ٣٢٢)، التصريح (٢/ ١٠)، الهمع (٤/ ٢١٥)، الخزانة (٤/ ٢٨٣).

(٤) عند الأخفش والكوفيين. الجني الداني (٣١٨)، المساعد (٢/ ٢٤٨)، التصريح (٢/ ١٠).

(٥) قاله الفارسي. انظر المغني (١/ ٣٢٣)، الهمع (٤/ ٢١٦).

(٦) قاله ابن هشام. المغني (١/ ٣٢٤).

(٧) ممن قال بهذا أبو البقاء العكبري في قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِن شَيْءٍ ﴾ [النساء: ١١٣]، قال: «من» زائدة، و«شيء» في معنى ضرر، فهو في موضع المصدر. الإملاء (١/ ٢٠١)، وتبعه ابن هشام في المغني (١/ ٣٢٣).

وما العَمْـرَانِ مِـنْ رَجْـلَيْ عَـدِيٌّ ....[1]

والصحيح عدم اقتياس المصدر وما بعده خلافًا لمن قاسه، ولمن أجاز كالأخفش[2] زيادتها في الإثبات وفي المعرفة، وتبعه ابن مالك[3]، وعليه جعل الداخلة على «قبل» و«بعد» زائدة، وقال الجمهور: هي لابتداء الغاية، وهو الصحيح.

وهي للتنصيص على العموم والاستغراق: إن جرَّت اسم جنس نكرة، كما جاءني من رجلٍ.

ولتوكيد العموم: إن جرّت نكرة عامة، كما جاءني من أحدٍ، أو عَرِيبٍ[4]، بمهملتين، أو دَيَّارٍ[5]،

---

(١) .... ** وما العَمْرَانِ مِنْ رَجْلَيْ فِئَامِ

لمعقل بن خويلد بن واثلة بن عمرو الهذلي (... - ...).

شاعر مخضرم، كان سيّد قومه، ورد ذكره في الصحابة، واسم جده عند ابن قتيبة (مطحل).

الشعر والشعراء (٢/ ١٦٥)، المرزباني (٣٧١)، الإصابة (٣/ ٤٢٥).

والبيت من قصيدة له يفخر فيها بنفسه لقتله ثلاثة في مكان واحد من بني كعب وقبل الشاهد:

فما جَبُنُوا وَلَكِنْ وَاجَهُونَا ** بِسَجْلٍ من سِجَالِ المَوْتِ حَامِي

وبعده:

وإنَّهُمَـــا لَجَوَّابا خُرُوقٍ ** وشَـــرَّابَانِ بالنُّطَفِ الطَّوَامِي

ويروى صدر الشاهد (فَمَا العَمْرَانِ مِنْ حَدٍّ وجُودٍ) وهذا مدح لهما. و(ما) الأولى تَعْجُّب، كقولك: «سبحانه الله ما هو من رجل» والثانية استفهامية.

السَّجْل: الدلو المليء، يقول: نالوا منا مثل ما نلنا منهم، حامي: حارّ، العَمْرَان: رجلان من بني كعب. من رجلي: أي كل واحد منهما (رجل) جمع (راجل) وهو القويّ على المَشْي، ويروى (من رَجُلَيْ)، العَدِيّ: الذي يعدو على رجليه، فئام: جماعة، جوَّاب: قطَّاع، الخروق: طرق تَنْخَرِق من فلاة إلى فلاة، النُّطفة: الماء القليل، ثم لم يزالوا يقولونها حتى سموا البحر نطفة، الطوامي: المرتبعة المملوءة، ويروى «وإنكما لجوابا ...».

أشعار الهذليين بشرح السكري (١/ ٣٧٧، ٣٨٠)، الارتشاف (٢/ ٤٤٥).

(٢) راجع (ص٢٦٥/أ).

(٣) شرح التسهيل (٣/ ١٣٥).

(٤) انظر اللسان (عرب) (١/ ٥٩٢).

(٥) انظر اللسان (دور) (٤/ ٢٩٨).

أو مِصْوَاتٍ[١]، أو طُوئِيٌّ[٢]، أو دِبِّيجٍ[٣]، وكلها بمعنى أَحَدٍ، وملازمة للنفي، ومثلها النّكرات الملازمة للنفي.

و(إِلَى) / وهي لانتهاء الغاية مكانًا نحو: ﴿إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١] وزمانًا ٢٩١/ب نحو: ﴿أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧] وغيرهما نحو: «إلى هرقلَ عظيمِ الرُّومِ»[٤].

ولابتدائها[٥] نحو:

.... أَيُسْقَى فَلاَ يُرْوَى إِلَيَّ ابنُ أَحْمَرَا[٦]

أي: منِّي.

وللمصاحبة: إذا ضَمَمْتَ شيئًا إلى شيء، كـ«الذَّودُ إلى[٧] الذودِ إبلٌ»[٨].

---

(١) انظر القاموس (صوت) (١/ ١٥٢).

(٢) وما بالدار طَوْئِيٌّ، بوزن: طَوْعِيٌّ، وطُؤْوِيٌّ، بوزن: طُعْوِيٌّ، أي ما بها أحدٌ. اللسان (طوي) (١٥/ ٢١).

(٣) انظر اللسان (دبج) (٢/ ٢٦٢).

(٤) راجع (ص٢٩٠/ب).

(٥) قاله الكوفيون والقتبي. انظر الارتشاف (٢/ ٤٥٠)، الجنى الداني (٣٧٥)، المساعد (٢/ ٢٥٥).

(٦) تقولُ وقد عَالَيْتُ بالكُورِ فَوقَهَا ** ....

لعمرو بن أحمر الباهلي.

والبيت من قصيدة طويلة قالها حين هرب من يزيد بن معاوية، وقبل الشاهد:

كثورِ العَدَابِ الفَرْدِ يضربه النَّدَى ** تَعَلَّى النَّدَى في مَتْنِهِ وتَحَدَّرَا

كثور: شبه ناقته بثور وحشي في نشاطها وسرعتها، العداب: بفتح العين والدَّال، منقطع الرمل، بضربه الندى: يضربه المطر، تعلى الندى: سمن أعلاه، والندى هنا: الشحم، سمي بندى لأنه عن الندى يكون، عاليت: أعليت، الكور: الرَّحْلُ، أيسقى فلا يروى إليَّ: ضرب السقي والريّ مثلين لما يناله بها من المآرب، فهو يركبها ولا يمل كالذي يسقي من شيء فلا يروى منه.

الارتشاف (٢/ ٤٥٠)، المغني (١/ ٧٥)، المساعد (٢/ ٢٥٥)، الأشموني (٢/ ٢١٤)، الهمع (٢/ ٢٠)، شرح أبيات المغني (٢/ ١٢٩، ١٣٦).

(٧) في (ب) «أتى إلى».

(٨) معاني القرآن (١/ ٢١٨)، مجمع الأمثال (١/ ٢٧٧)، المساعد (٢/ ٢٥٤)، والذود: ما بين الثلاثة إلى العشرة، وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها.

ومنه: ﴿ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [الصف: ١٤]، أي: معه[١]، ﴿ وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ ﴾ [البقرة: ١٤].

وللتبيين: وهي المبينة لفاعلية مجرورها، بعد ما يفيد حبًّا أو بغضًا من فعلِ تَعَجُّبٍ، أو اسمِ تفضيلٍ، كـ﴿ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ [يوسف: ٣٣]، وما أَكرَهَ زيدًا إليك، وما أودَّه إلى بكر.

وقد تقع له في غير ذلك، فتتعلق بمحذوف وجوبًا استؤنف للتبيين «كَحدَّثْتُهُ فاهُ إلى فِيَّ»[٢] (و«قام النساءُ أربعَهن إلى عشرهن»[٣] بالنصب حالاً)[٤].

وللعندية[٥]: كهذا أَشْهَى إليَّ، أي: عندي.

وبمعنى الباء: عند الأخفش[٦]، وجعل منه ﴿ وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ ﴾ [البقرة: ١٤].

وبمعنى اللاَّمِ نحو: ﴿ وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ ﴾ [النمل: ٣٣] أي: لك.

وللظرفية[٧]: كـ﴿ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ﴾ [النازعات: ١٨] أي: في أن.

وللبعديَّة نحو:

بَـرَى الحُـبُّ جِسْمِي ليلـةً بعـدَ ليلـةٍ ... ويومًـا إلى يـومٍ وشـهرًا إلى شـهرِ[٨]

أي: بعد يوم، وبعد شهر.

---

(١) انظر معاني القرآن (١/ ٢١٨).

(٢) راجع (ص٢٤٥/ ب، ٢٥٣/ أ).

(٣) انظر (ص٢٥٣/ أ).

(٤) سقط من (ب).

(٥) عند الكوفيين. انظر الارتشاف (٢/ ٤٥٠).

(٦) معاني القرآن (١/ ٤٦).

(٧) كونها بمعنى (في) مذهب كوفي، انظر المساعد (٢/ ٢٥٥).

(٨) لم أعرف قائله.

وقد استشهد به ابن مالك على مجيء «إلى» بمعنى «مع»، في شرح التسهيل (٣/ ١٤١).



ومنه:

وأَنـتِ الَّتِـي حَبَّبْـتِ شَـغْبًا إلى بَـدًا[١] ....

أي: بعد بدًا، لقوله[٢] بعده:

حَلَلْـتِ بِهَـذَا حَلَّـةً ثُـمَّ حَلَّـةً بِهَـذَا فطَـابَ الوَادِيَـانِ كلاهُمَـا[٣]

وللتعويض: كعَرَفْتُ إلى الذي آويتَ، أصله: عرفت الذي آويت إليه، فحَذَفْتَ «إليه» وزِدْتَ «إلى» قبل «الذي» عوضًا، قاله ابن مالك قياسًا[٤].

وللتوكيد: عند الفراء[٥] كقراءة بعضهم[٦]: «فاجعل أفئدةً من الناسِ تَهْوَى إليهم»[٧] أي: تهواهم. والظاهر أنها كالقراءة المتواترة[٨]، وإنما جاءت على لغة طيء[١]، فإنهم

---

(١) .... ** إليّ وأَوْطَاني بلادٌ سِوَاهُمَا

شغبى، وبدا: موضعان بين المدينة وأيلة، وقيل غير ذلك.

(٢) كثير عزة.

(٣) يروى: (حلة بعد حلة) -ولا شاهد على هذه الرواية- و(حَلَّتْ بِهَذَا حلةً ثم أَصْبَحَتْ...).

حلّت: نزلت، حلةً: المَرَّةُ من الحلول.

والنحاة على خلاف في الاستشهاد بالبيت الأول، فمنهم من يروى أن «إلى» بمعنى «مع» ومنهم من يقول هي بمعنى «الفاء» أي: فبدا، وقيل: هي بمعنى «عند» وكله خلاف لما عليه الشارح.

والشاهد أول أبيات أربعة في ديوانه (٣٦٣، ٣٦٤)، وانظر حماسة أبي تمام (٢/ ٤٥)، معجم البلدان (٣/ ٣٥١)، اللسان (بدا) (١٤/ ٦٨)، المغني (١/ ١٦٢)، الهمع (٢/ ١٣١)، الخزانة (٤/ ١٣٦، ١٣٧)، شرح أبيات المغني (٤/ ٢٨، ٣٠).

(٤) على المسموع في «عن، وعلى، والباء» شرح التسهيل (٣/ ١٦٢)، وانظر (ص٢٩٥/ ب).

(٥) معاني القرآن (٢/ ٧٨).

(٦) بفتح الواو في «تهوى» وهي قراءة علي بن أبي طالب وزيد بن علي ومحمد بن علي وجعفر بن محمد ومجاهد. المحتسب (١/ ٣٦٤)، البحر (٥/ ٤٣٣).

(٧) [إبراهيم: ٣٧].

(٨) تهوِي إليهم.

طيء[1]، فإنهم يفتحون[2] عين المضارع يائي اللام، المفتوحةُ عينِ ماضيه، يقولون: رَمَى يَرمَى، ومَشَى يَمْشَى، وحمى يحْمَى، وهَوَى يهوَى[3].

قال ابن الأنباري: «وقد تكون اسمًا، كانصرفت من إليك، أي: من عندك»[4].

و(باءٌ) وهي للإلصاق: كمررتُ بِهِ، أي ألصقت مروري بمكان يقرب منه.

وللنقل: أي التعدية، فتصَيِّرُ الفاعلَ مفعولاً، وأكثر ما تُعَدِّي اللازمَ كـ: ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ [البقرة: ١٧] ومررتُ بِهِ، وقد تعدي المتعدي، كـ«صككتُ / الحجرَ بالحجرِ»[5] ٢٩٢/أ وأصه صَكَّ الحجرُ الحجرَ.

وللاستعانة: وهي الداخلة على آلة الفعل، ومنه: ﴿ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ ﴾ [الأنفال: ٦٠] وخضتُ الماءَ برجلي.

وللسببية: كقوله ﷺ: «لن يدخلَ أحدُكم الجَنَّةَ بعملِهِ»[6]، ومنه: لقيت بزيد الأسد، أي:

---

(١) أو على تضمين «تهوى» معنى «تميل». شرح التسهيل (٣/ ١٤٣)، البحر (٥/ ٤٣٣)، المغني (١/ ٧٦).

(٢) لأنهم يكرهون مجيء الياء المتحركة بعد الكسرة، فيفتحون ما قبلها لتنقلب إلى الألف لخفتها. انظر: شرح أبيات المغني (٤/ ٧٥).

(٣) قال ابن هشام: «وفيه نظر؛ لأن شرط هذه اللغة تحرك الياء في الأصل» المغني (١/ ٧٦)، وانظر الجني الداني (٣٧٦).

(٤) نقل ذلك عنه ابن عصفور في «شرح أبيات الإيضاح» قاله المرادي في الجني (٢٦١)، وانظر: المغني (١/ ١٤٦، ١٤٧).

(٥) انظر: الجني الداني (١٠٢)، المغني (١/ ١٠٢)، الهمع (٤/ ١٥٧).

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه (٤/ ٢١٧٠)، في كتاب صفات المنافقين، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله، عن أبي هريرة بلفظ: «قاربوا وسددوا واعلموا أنه لن ينجو أحد منكم بعمله ...» وجاء أيضًا عنده بروايات أخرى لا شاهد فيها.

والبخاري في صحيحه (٧/ ١٠)، في كتاب المرضى، باب تمني المريض الموت، و(٧/ ١٨١)، في كتاب الرقاق، باب القصد والمداومة بألفاظ قريبة من لفظ مسلم ولا شاهد فيها.

وابن ماجة في سننه (٢/ ٤٢٦)، في كتاب الزهد، باب التوقي على العمل، برواية لا شاهد فيها.

وأحمد في مسنده (٢/ ٢٥٦)، بلفظ «لا يدخل أحدكم الجنة بعمله» وفي (٢/ ٢٣٥، ٢٦٤، ٣١٩، ٣٢٦، ٣٤٤، ٣٨٥)، ومواضع أخرى بروايات لا شاهد فيها.

أي: بسبب لقائه.

وللتقليل: كـ«ربما» إذا اتصلت بها «ما» الكافة المهيئة، وهي لغة هذيل، قاله ابن مالك(١)، نحو:

فَلَئِنْ كُنْتَ لاَ تُحِيرُ جَوَابًا   لَبِمَا قَدْ تُرَى وأَنْتَ خَطِيبُ(٢)

وقيل: استفيد التقليل من «قد» والباء سببية، و«ما» مصدرية.

وللتعليل: وتصح مكانها اللام، نحو: ﴿ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ ﴾ [البقرة: ٥٤].

وللمصاحبة: ويصلح معها الحال، و«مع» كوهبتُكَ الفرسَ بسرجِهِ، أي: مع سرجه، أو

---

(١) شرح الكافية الشافية (٢/ ٨٣٩).

(٢) اختلف في نسبته، فقيل:

أ- صالح بن عبد القدوس بن عبد الله البصري مولى الأزد (... - ١٦٠هـ تقريبًا).

شاعر حكيم، له مناظرات مع أبي الهذيل العلاف، اتهم عند المهدي بالزندقة، فقتله ببغداد.

تاريخ بغداد (٩/ ٣٠٣، ٣٠٥)، فوات الوفيات (١/ ١٩١)، لسان الميزان (٣/ ١٧٢)، شرح أبيات المغني (٥/ ٢٦٢).

ب- مطيع بن إياس أبو سلمى الكناني الكوفي (... - ١٦٦هـ).

كان شاعرًا ماجنًا، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، رُمِي بالزندقة، ولد ونشأ بالكوفة، ومات بالبصرة.

الأغاني (١٢/ ٨٠، ١١٣)، المرزباني (٤٨٠)، تاريخ بغداد (١٣/ ٢٢٥)، شرح أبيات المغني (٥/ ٢٦٢).

والبيت من قصيدة قيل: إنها في رثاء يحيى بن زياد الحارثي، وقبل الشاهد:

ما الذي غَالَ أن تحيرَ جوابًا ** أيُّها المِصْقَعُ الخطيبُ الأديبُ

وبعده:

في مقال وما وعَظْتَ بشيءٍ ** مِثْلَ وعظٍ بالصمت إذ لا تجيب

غال: أهلك، و(أن تحير) مفعوله، أي: ما الذي أهلك رَدَّ جوابك، وروي: (عاق) من العوق وهو المنع والتأخير، تحير: مضارع أحار الجواب، أي: رَدَّه، المصقع: الجهير الصوت، فلئن كنت: يروى (فلئن صِرْتَ ...).

الأمالي (١/ ٢٧٠، ٢٧١)، شرح الكافية الشافية (٢/ ٨٤٢)، الارتشاف (٢/ ٤٢٩)، المغني (١/ ٣١٠)، العيني (٣/ ٣٤٧)، الهمع (٢/ ٣٨)، شرح أبيات المغني (٥/ ٢٥٨، ٢٦٣).

سرجًا ﴿ ٱدۡخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ﴾ [الحجر: ٤٦].

وللظرفية: كـ﴿ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٍ ﴾ [القمر: ٣٤] أي: فيه.

وللقسم: وستأتي[(١)].

وللبدل: ويصلح مكانها لفظه، كـ:

... لَيْــــتَ لِي بِهِــــمْ قَوْمًـــا ....[(٢)]

أي: بدلهم.

وللمقابلة والعوض: وهي الداخلة على الأعواض[(٣)]، كاشتريته بألفٍ، ﴿ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴾[(٤)].

وللمجاوزة: كـ﴿ وَيَوۡمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلۡغَمَٰمِ ﴾ [الفرقان: ٢٥]. أي: عنه.

وللتبعيض[(٥)]: كـ﴿ عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾ [الإنسان: ٦] أي: منها.

وللاستعلاء: نحو: ﴿ مَنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِقِنطَارٖ ﴾ [آل عمران: ٧٥] أي: عليه.

---

(١) في حروف القسم في (ص٢٩٩/ أ).

(٢) فَلَيْتَ لي بهم قومًا إذا رَكِبُوا ** شَدُّوا الإِغَارَةَ فُرْسَانًا ورُكْبَانَا

لقريط بن أنيف، وترجمته في (ص١٣١/ ب).

والبيت آخر قصيدة ذكرت مناسبتها وبعض أبياتها في (ص١٣١/ ب).

وقبل الشاهد:

كأَنَّ ربَّك لم يخلق لِخَشْيَتِهِ ** سِواهُمْ من جميعِ النَّاسِ إِنْسَانَا

شدوا: حلوا وأوثقوا يروى (شنوا) أي: فرقوا، الغارة: الخيل المغيرة، والإغارة: الإسراع في السير.

الحماسة (١/ ٥٧، ٥٨)، الجني الداني (١٠٥)، الارتشاف (٢/ ٤٢٧)، المغني (١/ ١٠٤)، العيني (٣/ ٧٢، ٢٧٧)، الأشموني (٢/ ٢٢٠)، الهمع (١/ ١٩٥)، (٢/ ٢١)، الخزانة (٣/ ٣٣٢)، شرح أبيات المغني (٢/ ٣٠٢، ٣٠٤).

(٣) في (ب) «الأعراض» وهو خطأ.

(٤) في نسخ التحقيق «جزاء بما كنتم تعملون» وهو خطأ، وأول الآية التي أثبت ﴿ فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٞ مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعۡيُنٖ ﴾ [السجدة: ١٧]، وانظر: [الواقعة: ٢٤].

(٥) انظر: سر الصناعة (١/ ١٢٣).

ولانتهاء الغاية: كـ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ ﴾ [يوسف: ١٠٠] أي: إليَّ.

وللتبيين: أي: المتعلقة بمحذوف وجوبًا استؤنف للتبيين، كبعته رأسًا برأس[١]، (أي مماثلة، و«جاءوا قَضَّهُمْ بقضيضِهم»[٢] بنصبه حالاً)[٣].

وللتشبيه: -عند الخضراوي[٤]- وجعل منه: رأيت بزيدٍ الأسدَ، ولقيت به القمرَ.

وللتعويض كـ:

.... انظُـــرْ بِمَـــنْ تَثِـــقُ[٥]

أصله: من تثق بِهِ، فحذف «به» وزاد الباء على الموصول عوضًا، قاله ابن جني[٦] وابن مالك[٧].

وللتأكيد: وهي الزائدة، وكثرت: زيادتها في فاعل «كفى» بمعنى «حسب» نحو: ﴿ وَكَفَىٰ

---

(١) في (ب) «يدا بيد».

(٢) انظر (ص٢٥٣/أ).

(٣) سقط من (ب).

(٤) انظر الارتشاف (٢/ ٤٢٨)، الهمع (٤/ ١٦٢).

(٥) لا يواسيك فيما ناب من حَدَثٍ ** إِلاَّ أَخُو ثِقَةٍ، فَانظُرْ بِمَنْ تَثِقُ

قائله: سالم بن وابصة بن معبد الأسدي (... - ١٢٥هـ تقريبًا).

شاعر دمشقي، سكن الكوفة، في صحبته خلاف، والصحيح أنه تابعي ولي إمرة (الرقة) ومات في آخر خلافة هشام، قيل: اسم جده عتبة بن قيس بن كعب.

المرزباني (١٩٧)، الإصابة (٢/ ٦)، الأعلام (٣/ ٧٣).

والشاهد ثاني ثلاثة أبيات أوردها أبو زيد من قصيدة للشاعر، الأول:

يَـــا أَيُّها المُتَحَلِّي غَيْرَ شِيمَـــتِهِ ** إِنَّ التَّخَلُّقَ يأتي دُونَهُ الخُلُقُ

والثالث: لاَ مُنْكِرُ الحَقِّ مظلومًا وَلاَ وَكَلٌ ** فِي النَّائِبَاتِ ولا هَيَّابَةٌ فَرِقُ

وقد وردت هذه الأبيات مع زيادة أو نقص، وخلاف كبير في الألفاظ يطول ذكرها هنا.

ينظر النوادر (٤٨٩، ٤٩٠)، شرح التسهيل (٣/ ١٦١)، الارتشاف (٢/ ٤٣٢)، المغني (١/ ١٤٤)، المساعد (٢/ ٢٦٨)، الأشموني (٢/ ٢١٩)، الهمع (٢/ ٢٢)، شرح أبيات المغني (٢٤٣، ٢٤٧).

(٦) الخصائص (٢/ ٣٠٥، ٣٠٦).

(٧) شرح التسهيل (٣/ ١٦١).

بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [النساء: ٧٩] ومفعول «عَرَّفَ» ونحوه، والمبتدأ بعد «إذا» و«كيف» كخرجت فإذا به قائم، وكيف بك إذا جئت؟ أي: إذا هو، وكيف أنت؟ والخبر المنفي، كما كنت بقائم، ولست بنائم.

وقَلَّتْ: في فاعلِ نحو: لَكَرُمَ بزيدٍ، أي: أكرم به، ومفعولِ ما يتعدَّى لمفعولين، والتَّأكيدِ بالنفس والعين / واسمِ «ليس» إن تأخر وكان «أَنْ» أو «أَنَّ» المصدريتين، نحو: ٢٩٢/ب

أَلَـــيْسَ عَجِيبًـــا بَـــأَنَّ الفَتَـــى ....[1]

ولزمت: في نحو: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ ﴾ [مريم: ٣٨] في رأي الجمهور.

وشَذَّتْ: في الخبر المثبت، وقاسه الأخفش[2]، وفي «بِحَسْبُكَ زيدٌ» وفي الحال المنفية.

(وَكَافٌ) وتختص بالظاهر، وشذَّ جرُّها الضمير، نحو: «أَنتَ كِي» بالكسر، و«أَنا كَكَ»[3] و«أنت كَأنا، وما أنا كَإِيَّاك»[4] وهي:

للتشبيه: كزيد كالقمر، وأخته كالشمس.

وللتعليل نحو: ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً ﴾ [البقرة: ١٥١] إلخ أي لأجل إرسالي فيكم رسولاً فاذكروني[5]، و«كَمَا أنه لا يَعْلَمُ فَتَجَاوَزَ الله تعالى عَنْهُ»[6] ومنه ﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ [القصص: ٨٢] فـ«وي» اسم فعل، والكاف للتعليل، أي أعجب لعدم فلاحهم.

وللمبادرة: عند قوم كالسيرافي[7] وابن الخباز[8] إذا اتصلت بها «ما» المهيئة، وهي التي إذا لحقت الكلمة المختصة بالاسم هيأتها للدخول على الفعل كـ«سلم كما تدخل».

---

(١) تقدم شرحه في (ص١٩٨/ ب).

(٢) فجعلها زائدة في قوله تعالى: ﴿ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا ﴾ [يونس: ٢٧]، معاني القرآن (٢/ ٣٤٣).

(٣) من كلام الحسن البصري. انظر الارتشاف (٢/ ٤٣٦)، المساعد (٢/ ٢٧٦)، الخزانة (٤/ ٢٧٥)، قال سيبويه: استغنت العرب بأنت مثلي، وأنا منك.

(٤) الرواية عن العرب: «ما أنا كأنت وما أنا كإياك» انظر شرح الكافية الشافية (١/ ٤٦٥).

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش (١/ ١٥٣).

(٦) حكاه سيبويه (١/ ٤٧٠)، أي: لأنه...

(٧) انظر المغني (١/ ١٧٩)، الهمع (٤/ ١٩٥)، الصبان (٢/ ٢٢٤).

(٨) في النهاية (ص٢٢١/ أ).



وللوقت: عند الكوفيين[١] مقرونة بـ«ما» كـ«ادْخُلْ كَمَا يُسَلِّمُ الإِمَامُ»[٢] وتَصَرَّفْ كَمَا يَجْلِسُ الوزيرُ.

وللاستعلاء[٣]: كقول بعضهم[٤]: «كَخَيْرٍ»[٥] في جواب من قال له: «كيف أصبحتَ»؟ أي: على خير.

ومنه: «كُنْ كَمَا أَنْتَ»[٦] أي: على الذي أنت عليه، وقيل: أي: كن كالذي أنت هو[٧]، أو كالذي هو أنت[٨]، أو كن كأنت و«ما» زائدة، أي: كن فيما يستقبل مماثلاً لنفسك فيما مضى، أو «ما» كافة و«أنت» مبتدأ حذف خبره، أي: عليه، أو كائن، أو كافة و«أنت» فاعل «كان» محذوفة، أي: كما كنت[٩].

وللظرفية: نحو[١٠] «كَخَيْرٍ» أي: فيه.

وللإلصاق[١١]: -كالباء- نحو: «كَخَيْرٍ» أي: بخير، أي: ملصقًا به الخير.

وللتَّرَجِّي: عند الخليل[١٢] إذا كُفَّت بـ«ما» كـ«انتظرني كما آتِيكَ»[١٣] و:

---

(١) لم تنقل مراجعي هذا المعنى عنهم.

(٢) من أمثلة ابن الخباز في النهاية (٢٢١/أ) أي: ادخل حين يسلم الإمام.

(٣) عند الكوفيين والأخفش. انظر الجني الداني (١٣٦)، المساعد (٢/ ٢٧٦)، التصريح (٢/ ١٦).

(٤) رؤبة. انظر التصريح (٢/ ١٦)، وقيل: العجاج. الجني الداني (١٣٧).

(٥) حكاه الفراء في المعاني (١/ ٤٦٦)، وانظر الخصائص (٢/ ٢١٨)، وشرح الكافية (٣/ ١٢٤٢)، وشرح التسهيل (٣/ ١٩٢)، والمساعد (٢/ ٢٩٩).

(٦) انظر سر الصناعة (١/ ٣٢٠)، الجني الداني (١٣٦).

(٧) على أن «أنت» مبتدأ حذف خبره.

(٨) على أن «أنت» خبر لمبتدأ محذوف.

(٩) انظر الأقوال الخمسة دون عزو في الارتشاف (٢/ ٤٣٧)، الجني الداني (١/ ١٣٦، ١٣٧)، ذكر منها أربعة فقط، المغني (١/ ١٧٧، ١٧٨)، التصريح (٢/ ١٦).

(١٠) في (ب) «ونحو».

(١١) عند الأخفش. انظر: سر الصناعة (١/ ٣٢٠).

(١٢) انظر سيبويه (١/ ٤٥٩).

(١٣) وارقبني كما ألحقك. سيبويه (١/ ٤٥٩).

لاَ تَشْتُمِ النَّاسَ كَمَا لاَ تُشْتَمُ[(١)]

أي: لعلي آتيك، ولعلك لا تشتم، والظاهر أنها للتعليل، أي لآتيك، ولئلا تشتم.

والفراء: هي نعت مصدر محذوف، وما مصدرية، أي: انتظرني انتظارًا صادقًا مثل إتياني لك، وانته عن شتمهم انتهاء كانتهائهم عن شتمك[(٢)].

وللاستئناف: عند قوم مكفوفة بـ«ما» فتكون حرف ابتداء نحو: / ٢٩٣/أ

لَقَدْ عَلِمَتْ سَمْرَاءُ أَنَّ حَدِيثَهَا نَجِيعٌ كَمَا مَاءُ السَّمَاءِ نَجِيعُ[(٣)]

والأصح أن «ما» مصدرية، وصلت بالجملة الاسمية ندورًا.

وابن الخباز[(٤)]: كافة، والكاف لتشبيه جملة بجملة، ومثله: زيد قائم كما بكر قاعد.

وللتأكيد: نحو ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ﴾ [الشورى: ١١] أي: ليس مثله، والتحقيق: أنها في الآية للتشبيه، وإنما نفى الشيء بنفي لازمه، إذ لو وجد له مثل لكان مثلاً لمثله، فلا يصح نفي مثل المثل[(٥)].

---

(١) لرؤبة بن العجاج.

والبيت آخر قصيدة أولها:

شَيَّبَ أَصْدَاغِي الهُمُومُ الهِمَمُ

ولـيلةٌ لـيلاً وَيَـوْمٌ أَيْوَمُ

وقبل الشاهد: وشَخَصَتْ أبصارُهم وأَجْذَمُوا

ديوانه (١٨٣)، سيبويه (١/ ٤٥٩)، الإنصاف (٢/ ٥٩١)، الارتشاف (٢/ ٤٣٩)، العيني (٤/ ٤٠٩)، الأشموني (٣/ ٢٨٢)، الهمع (٢/ ٣٨)، الخزانة (٤/ ٢٨٢)، شرح أبيات المغني (٤/ ١٢١).

(٢) انظر الارتشاف (٢/ ٤٣٩).

(٣) النجيع: من الماء النمير المرئ، والبيت لمسعود أخي ذي الرُّمَّةِ، ويروى «علمت أسماء». الارتشاف (٢/ ٤٣٨)، وشرح أبيات المغني (٤/ ١٢٦)، تاج العروس (نجع)، المزهر (١/ ١٢٢).

(٤) قال في النهاية (٢٢١/ أ) «وقد كفوا الكاف كما كفوا «ربَّ» فقالوا: «كما» كما قالوا: «ربَّما» ولما كفت بـ«ما» وَلِيَتْ الجملة الاسمية والفعلية ... ولا تخرج بالكفّ عن معنى التشبيه؛ لأن الغرض تشبيه جملة بجملة...».

(٥) قال المرادي: «الكاف هنا زائدة عند أكثر العلماء، والمعنى: ليس مثله شيء، قالوا: لأن جعلها غير زائدة يفضي إلى المحال، إذ يصير معنى الكلام: ليس مثل مثله شيء، وذلك يستلزم إثبات المثل، تعالى الله عن ذلك». الجني (١٣٧).

=



وللقسم: عند أبي عبيدة[(١)].

وإذا زيدت بعدها «ما» كفتها غالبًا، وقال علي بن مسعود الفرخان: لا تكفها «ما»[(٢)].

وقد تأتي اسمًا بمعنى «مثل» اضطرارًا عند الجمهور، واختيارًا عند ابن مالك[(٣)] كالأخفش[(٤)] والفارسي[(٥)] فتقع مبتدأ، وفاعلاً، ومفعولاً، ومجرورًا باسم أو حرف.

وتتعين على الأصح[(٦)] حرفيتها زائدةً، وصلةً لاسم[(٧)].

و(فِي) وهي للظرفية مكانًا: كـ﴿ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ ﴾ [الروم: ٢-٣] ومنه «أدخلت الخاتم في إصبعي» لكن فيه قلب، وزمانًا: نحو: ﴿ سَيَغْلِبُونَ ۝ فِى بِضْعِ سِنِينَ ﴾ [الروم: ٣-٤] ومجازًا نحو: ﴿ وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ [البقرة: ١٧٩]، ﴿ لَّقَدْ كَانَ فِى يُوسُفَ ﴾ [يوسف: ٧].

=

وفيه (ص١٣٩) قال: «قال بعض أهل المعقول: (الحق أن قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ محمول على المعنى الحقيقي، ويلزم منه نفي المثل مطلقًا بطريق برهاني، وهو الاستدلال بنفي اللازم عن نفي الملزوم فإن مثل المثل لازم للمثل، لأنه إذا كان للشيء مثل يكون ذلك الشيء مثل مثله).

وأورد عليه أنه لو كان المراد نفي مثل المثل لزم المحال؛ لأنه يلزم نفيه -تعالى الله عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا- لأنه مثل لمثله». وانظر: سر الصناعة (١/ ٢٩١)، البحر (٧/ ٥١٠).

(١) مجاز القرآن (١/ ٢٤٠)، وستأتي في (ص٣٠٠/أ).

(٢) في المستوفى (١/ ٣٦١)، قال في الحديث عن الكاف: «ولا أعلمها ملغاة».

(٣) التسهيل (١٤٧)، شرح الكافية (٢/ ٨١٢).

(٤) انظر: الرضي (١/ ٣٤٣)، الجني الداني (١٣٢).

(٥) وهو على مذهب الجمهور، لا كما زعم الشارح تبعًا لغيره من النحاة، فقد قيد ورودها اسمًا بالشعر في البغداديات (٣٩٦) وما بعدها، وإيضاح الشعر (٢٨٨، ٢٨٩).

(٦) خلافًا للجزولي وابن مالك وغيرهما في تجويز الحرفية والاسمية، مع رجحان الحرفية. المقدمة الجزولية (١٣١)، التسهيل (١٤٧).

(٧) موصول كما في قول الشاعر:

ما يرتجى وما يُخاف جمَعَا ** فهو الذي كالغيثِ والليثِ مَعَا

انظر الجني الداني (١٣٤)، المساعد (٢/ ٢٧٨).

وللمصاحبة: كـ﴿ ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٍ ﴾ [الأعراف: ٣٨] أي: معهم.

وللاستعلاء: نحو ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ ﴾ [طه: ٧١] أي: عليها.

وبمعنى الباء نحو:

.... بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الأَبَاهِرِ والكُلَى (١)

---

(١) وَيَرْكَبُ يَومَ الرَّوْعِ مِنَّا فَوَارِسٌ ** ....

لزيد الخيل بن مهلهل بن منهب بن عبد رضا الطائي (... - ٩هـ).

أبو مُكنف من أبطال الجاهلية، كان شاعرًا محسنًا، خطيبًا لسنا، كريمًا، لقب (زيد الخيل) لكثرة خيله، أو لكثرة طراده بها، قدم على الرسول ﷺ في وفد طيء سنة تسع من الهجرة فأسلم، وسماه الرسول «زيد الخير» وعاد إلى نجد فتوفي في الطريق. الأغاني (١٦/ ٤٩، ٦٣)، الاستيعاب (١/ ٥٤٣، ٥٤٤)، الإصابة (١/ ٥٥٥، ٥٥٦)، الخزانة (٢/ ٤٤٨)، الأعلام (٣/ ٦١).

والبيت من أبيات تسعة رواها أبو زيد وغيره وذكروا لها قصة يطول الحديث بذكرها، أولها:

أَفِي كُلِّ عَامٍ مَأْتَمٌ تَجْـمَعُونَهُ ** على مُحْمَـرٍ عَوْدٍ أُثِيبَ وَمَا رُضَى

وقبل الشاهد:

تَرَعَّى بِأَذْنَابِ الشِّعَابِ ودُونَهَا ** رِجَالٌ يَرُدُّونَ الظُّلُومَ عَنِ الهَوَى

وبعده: فَلَوْلاَ زُهَيْرٌ أَنْ أُكَدِّرَ نِعْـمَةً ** لقاذعت كَعْبًا ما بقيتُ وَمَا بَقَى

المأتم: الجماعة من النساء يجتمعن لحزن أو فرح، والمراد هنا الأول، تبعثونه: تهيجونه وتحركونه، ويروى (تجمعونه) والضمير يعود على المأتم أو على مضاف محذوف والتقدير: أفي كل عام اجتماع مأتم. المحْمَر: الفرس الذي يشبه الحمار، بطيء الحركة. العَود: المُسِنّ، أُثِيبَ: جُعِلَ ثوابًا، والثواب: الجزاء، رضي: بضم الراء، فعل مجهول، وفتح الراء، وهي لغة طيء، تَرَعَّى: أي ترعى، أذناب: جمع ذنب، الشعاب: جمع شعب، وهو الموضع المنفرج بين الجبلين، دونها: أي دون الصرمة: القطعة من الإبل، ذكرها في بيت سابق، الروع: الفزع، منا: يروى (فيها). بصيرون: بصراء عالمون، الأباهر: جمع أبهر، وهو عرق مستبطن الصلب. زهير: بن أبي سلمة، نعمة: أي نعمته، قاذعت: رميت بالفحش وشتمت.

النوادر (٣٠٢، ٣٠٤)، الأمالي (٣/ ٢٤)، الخصائص (٢/ ٣١٣)، الرضي (٢/ ٣٢٧)، الارتشاف (٢/ ٤٤٦)، البحر المحيط (٢/ ٤٤)، الجني الداني (٢٦٧)، المغني (١/ ١٦٩)، الأشموني (٢/ ٢١٩)، التصريح (٢/ ١٤)، الهمع (٢/ ٣٠)، الخزانة (٤/ ١٤٨، ١٥٢)، شرح أبيات المغني (٤/ ٧١، ٧٧).



وبمعنى «من» نحو:

وهلْ يَعِمَنْ مَنْ كان أحدثُ عهدِه ثلاثين شهرًا في ثلاثةِ أحْوَالِ[(١)]

وللتعليل نحو: ﴿ لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ ﴾ [النور: ١٤].

وللتعدية والنقل: كأفاض في الحديث.

وللمقايسة: وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق، نحو: ﴿ فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ [التوبة: ٣٨] أي: في جنب متاع الآخرة، أي: بالقياس إليه.

وللتبيين: كـ«سايرته يَدَهُ في يَدِي» بنصب «يده» حالاً، أي: متلازمين.

وللتعويض عن مثلها: عند ابن مالك[(٢)] كـ«ضربت فيمن رغبت» أصله: ضربت من رغبت فيه.

وللتوكيد: أي: الزائدة ضرورة فقط على الصحيح[(٣)] نحو:

يُجَالُ فِي سَوَادِهِ يَرَنْدَجَا[(٤)]

---

(١) لامرئ القيس. وهو من قصيدة له هي من عيون شعره، أولها بيتان قبل الشاهد هما:

أَلاَ عِمْ صَبَاحًا أيُّها الطَّلَلُ البَالي ** وهلْ يعِمَنْ مَنْ كان في العُصُرِ الخَالِي

وهلْ يعِمَنْ إلاَّ سَعيدٌ مُخَلَّدٌ ** قليلُ الهُمُومِ ما يَبِيتُ بِأَوْجَالِ

وبعده: ديارٌ لِسَلْمى عافياتٌ بذي الخال ** ألَحَّ عليها كُلُّ أسْحَمَ هَطَّالِ

عِمْ صباحًا: تحية الصباح في الجاهلية، وهو دعاء النعيم، الطلل: ما شخص من آثار الديار. هل يعمن: استفهام إنكاري، رجع عن الدعاء منكرًا عن نفسه. والعُصُر: بضمتين لغة في العصر، وهو الدهر، الخالي: الماضي، مخلد: طويل العمر. ويروى (خلي مخلد) يعني غلاما خليًا من العشق. أحدث عهده: أقرب عهده بالرفاهية، عافيات: دارسات، ذو خال: اسم موضع، ألح: دام، أسحم: أسود، أراد السحاب الكثير الماء. ديوانه (١٢٢، ١٢٩)، الخصائص (٢/ ٣١٣)، الارتشاف (٢/ ٤٤٦)، الجنى الداني (٢٦٧)، المغني (١/ ١٦٩)، الأشموني (٢/ ٢١٩)، الهمع (٢/ ٣٠)، شرح أبيات المغني (٤/ ٧٧، ٨١).

(٢) شرح التسهيل (٣/ ١٦٢)، ولم يرد بها سماع بل قياسًا على «الباء، وعن، وعلى».

(٣) من ثلاثة أقوال فيه وعليه الفارسي، وقيل: تزاد في الاختيار وغيره، وقيل: لا تزاد مطلقًا وعليه أكثر النحاة. انظر الجنى الداني (٢٦٧)، المغني (١/ ١٧٠)، الهمع (٤/ ١٩٤).

(٤) لسويد بن أبي كاهل اليشكري. وقبل الشاهد:

أنا أبو سَعْدٍ إذا اللَّيْلُ دَجَا

=



وهي جلود سود، أي: يُخَالُ سواده، فهو النائب[1]، والأوجه أن النَّائِب ضمير في «يخال» وهي[2] لمجاز الظرف حال منه.

(وَلَامٌ) وهي للاستحقاق: وتقع بين معنى وذات، كالحمد / لله، والعزة له، ومنه ٢٩٣/ب «وللكافرين النَّار» أي عذابها، وتحتمل الاختصاص بضعف فلا حذف.

وللملك نحو: ﴿ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ [البقرة: ١١٦].

وللاختصاص: -أي: شبه الملك- كالجنة للمؤمنين، وتحتمل الاستحقاق على حذف مضاف، أي: نعيمها، ومنه «أدوم لك ما تدوم لي»[3] وقد يعم الاختصاص المعنيين قبله، والمعنيين بعده.

وللتمليك: كجعلت لك هذا بكذا.

ولشبه التمليك: كـ﴿ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا ﴾ [النحل: ٧٢].

وللنسب نحو: لزيد عَمٌّ هو لبكرٍ خالٌ، قاله أهل الأندلس، ومعنى الاختصاص فيه ظاهر.

وللتعليل: كـ﴿ خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [البقرة: ٢٩]، ومنه لام «كي».

ولبيان الحكمة: نحو: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات: ٥٦]؛ لأن في

=

وبعده:

دَخَلْتُ فِي سِرْبَالِهِ ثُمَّ النَّجَا

دجا: أظلم، يُخَال: يروى (تَخَال) بالتاء للمعلوم، اليرندج: الجلود السود، وهو المشهور من معنييه، وقد اكتفى به الشارح، أو السواد الذي يسود به الخفّ، السربال: القيمص، النَّجا: مصدر (نجوت) أي: أسرعت وسبقت إلى ما أريد.

ضرائر الشعر (٦٦)، الارتشاف (٢/ ٤٤٧)، المغني (١/ ١٧٠)، الأشموني (٢/ ٢١٩)، الهمع (٢/ ٣٠)، شرح أبيات المغني (٤/ ٨١، ٨٢).

(١) عن الفاعل، لأن رواية الشارح (يخال) بالبناء للمجهول.

(٢) يعود الضمير على «في».

(٣) انظر: الجنى الداني (١٤٤)، المغني (١/ ٢٠٨).

جعلها للعلة نسبة أفعاله سبحانه للأغراض والعلل، وهو محال عليه سبحانه، اللهم إلا أن تجعل لمجاز التعليل، كلام العاقبة عند البصريين[(١)]، قالوا: هي مستعارة لما يشبه التعليل.

ولتوكيد النفي: وهي لام الجحود، كـ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ ﴾ [العنكبوت: ٤٠].

ولانتهاء الغاية نحو: ﴿ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ [الرعد: ٢] أي: إليه.

ولابتدائها: كسمعت له صراخًا، أي: منه.

وللاستعلاء حقيقة: كـ﴿ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ ﴾ [الإسراء: ١٠٧]، ومجازًا نحو: ﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾ [الإسراء: ٧] أي: عليها[(٢)].

وللظرفية كـ: ﴿ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ﴾ [الأعراف: ١٨٧] أي: في وقتها.

وبمعنى «عند» نحو: «كتبتُه لخمسٍ خَلَوْنَ»[(٣)].

وبمعنى «بعد» نحو: ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ ﴾ [الإسراء: ٧٨] أي: بعد زوالها.

وللمعية نحو:

فلما تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكًا ... لطولِ اجتماعٍ لَمْ نَبِتْ ليلةً معًا[(٤)]

أي: مع طول، والصحيح أنها التي قبلها، أي: بعد طول.

---

(١) راجع المغني (١/ ٢١٤).

(٢) في (ج) «علها».

(٣) انظر المغني (١/ ٢١٣).

(٤) لمتمم بن نويرة ﷺ. والبيت من مرثيته في أخيه مالك، وقد تقدم ذكر أبيات منها مع شرحها في (ص٢٠٤/أ).

وقبل الشاهد:

وَعِشْنَا بِخَيْرٍ فِي الحَيَاةِ وقَبْلَنَا ** أصابَ المَنَايَا رَهْطَ كِسْرَى وَتُبَّعَا

وبعده:

فإنْ تَكُنِ الأَيَّامُ فَرَّقْنَ بَيْنَنَا ** فَقَدْ بَانَ محمودًا أَخِي يومَ وَدَّعَا

المفضليات (٢٦٥، ٢٧٠)، الكامل (٣/ ١٤٣٩، ١٤٤١)، أمالي ابن الشجري (٢/ ٢٧١)، شرح الكافية الشافية (٢/ ٨٠٢)، الجني الداني (١٤٧)، المغني (١/ ٢١٣)، المساعد (٢/ ٢٥٨)، الأشموني (٢/ ٢١٨)، الهمع (٢/ ٣٢)، شرح أبيات المغني (٤/ ٢٩١، ٢٩٣).

وللتبليغ: وهي الجارة لاسمِ السامعِ لقَوْلٍ أو نحوه، كقُلْتُ لَهُ، أذِنْتُ لَهُ، فَسَّرْتُ لَهُ، بَيَّنْتُ لَكَ، اسْتَجَبْتُ لَكَ.

وللمجاوزة: حيث دخلت على غير المقول له، كـ﴿ قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا ﴾ [الأعراف: ٣٨] أي: عن أولاهم.

وقيل: هي للتعليل، أو التبليغ(١).

وللصَّيرورة نحو:

.... لِدُوا للموتِ وابنُوا لِلْخَرَاب(٢)

وللقسم التعجبي نحو:

للهِ يَبْقَى على الأَيَّامِ ذُو حَيَدٍ ....(٣)

---

(١) انظر: الجنى الداني (١٤٦)، المغني (١/ ٢١٣).

(٢) له مَلَكٌ ينادِي كلَّ يومٍ ** ....

ويروى الشاهد صدرًا وعجزه:

.... ** فكلكم يصيرُ إلى ذهاب

ورد البغدادي هذه الرواية.

وقائله علي بن أبي طالب ﷺ، والبيت رابع أبيات أربعة في الخزانة، وقبله:

عجبتُ لجازعٍ باكٍ مصاب ** بأهلٍ أو حبيبٍ ذي اكتئاب

شقيق الجيبِ داعي الويل جهلاً ** كأنّ الموتَ كالشيءِ العُجَاب

وسوّى الله فيه الخلقَ حتَّى ** نَبِي الله عنهُ لم يحاب

الجنى الداني (١٤٥)، التصريح (٢/ ١٢)، الهمع (٢/ ٣٢)، الخزانة (٤/ ١٦٣، ١٦٥).

(٣) .... ** بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ والآسُ

اختلف في نسبته فقيل:

أ- أمية بن أبي عائذ العمري الهذلي (... - ٧٥هـ تقريبًا).

إسلامي مخضرم، مدح عبد الملك بن مروان، رحل إلى مصر فأكرمه عبد العزيز بن مروان، ونسبته إلى عمرو بن الحارث. الأغاني (٢٠/ ١١٥، ١١٦)، الخزانة (١/ ٤٢١).

ب- ساعدة بن جؤية.

ج- الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب (... - ٩٥هـ تقريبًا).

=



أي: لا يبقى.

وللتعجب المجرد في النداء وغيره كـ«لله أبوك» ويالك رجلا / عالما. ٢٩٤/أ

وللتعدية: كما أضربه لِزيدٍ، وما أحبه لِبَكرٍ.

=

من فصحاء بني هاشم، عاصر الفرزدق والأحوص، وله معهما أخبار، توفي في خلافة الوليد بن عبد الملك. الأغاني (١٥/ ٢-٩)، الآمدي (٣٥)، الأعلام (٥/ ١٥٠).

د- أبو ذؤيب الهذلي.

هـ- عبد مناة الهذلي، ولم أقف على ترجمته.

و- مالك بن خالد الخناعي (... - ...).

نسبة إلى خناعة بن سعد بن هذيل، بضم الخاء المعجمة بعدها نون. شرح أبيات المغني (٤/ ٣٠٠).

ز- أبو زبيد المنذر بن حرملة الطائي (... - ٦٢هـ تقريبًا).

شاعر معمر، أدرك الإسلام ولم يسلم، استعمله (عمر) على صدقات قومه، قال البغدادي: لم يستعمل نصرانيًا غيره، وكان يفد على (عثمان) فيقربه ويدني مجلسه؛ لاطلاعه على أخبار من أدركهم من ملوك العرب والعجم، مات بالكوفة.

ابن سلام (١٣٢)، الشعر والشعراء (١٠١)، الخزانة (٢/ ١٥٥).

والبيت من قصيدة فيها وصف للأسد والوعل، وقبل الشاهد:

صَعْبُ البَدِيهَةِ مَشْبُوبٌ أَظَافِرُهُ ** مُوَاثِبٌ أَهْرَتُ الشِّدْقَيْنِ مَسَّاسُ

وبعده:

فِي رَأْسِ شَاهِقَةٍ أُنْبُوبُهَا خَصِرٌ ** دُونَ السَّمَاءِ لَهَا فِي الجَوِّ قِرْنَاسُ

البديهة: المفاجأة، أهرت: واسع، لله يبقى على الأيام: يروى (يامي لا يعجز الأيام) ولا شاهد فيه على هذه الرواية، حيد: يروى بكسر الحاء وفتحها وهو عوج يكون في قرن الوعل، وقيل: كان نتوء في القرن والجبل وغيرهما، ويروى (خدم) بفتح الخاء، وهو البياض المستدير في قوائم الثور، مشمخر: جبل، الظيان: ياسمين البر، الآس: الريحان، شاهقة: مُشْرِفَة، أنبوبها خصر: طريقها باردة، قُرناس: طرف مشرف نادر.

سيبويه (٢/ ١٤٤)، شرح أشعار الهذليين (١/ ٢٢٦، ٢٣٠)، المقتضب (٢/ ٣٢٣)، المفصل (١٦٤)، أمالي ابن الشجري (١/ ٣٦٩)، ابن يعيش (٩/ ٨٩، ٩٩)، الإيضاح شرح المفصل (٢/ ١٤٩)، الارتشاف (٢/ ٣٤٣)، الجنى الداني (١٤٤)، المغني (١/ ٢١٤)، الأشموني (٢/ ١١٦)، الهمع (٢/ ٣٢)، الخزانة (٤/ ٢٣١، ٢٣٣)، شرح أبيات المغني (٤/ ٢٩٧، ٣٠١).

وللتوكيد: كـ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔواْ ﴾ [الصف: ٨]، و:

يَــــا بُـــؤْسَ لِلْحَـــرْبِ[١] ....

أصله يا بؤس الحرب، فأُقحمت اللام بين المتضايفين تقوية للاختصاص، ولهذا لم ينون «بؤس» وانجرار ما بعدها بها[٢]، وقيل: بالمضاف[٣].

وللتَّقوية: لعامل ضَعُفَ بتأخره، كـ﴿ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، ﴿ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ [يوسف: ٤٣]، أو بفرعيته في العمل: كـ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ [البقرة: ٩١]، ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [البروج: ١٦]، وهي زائدة لكن لم تتمحض للزيادة، فيصح تعليقها بالعامل المُقَوَّى.

---

(١) تمامه:

.... التي ** وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا

لسعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة البكري الوائلي (... - ...)

شاعر من سادات بكر بن وائل، وفرسانها في الجاهلية، وهو جد طرفة بن العبد الشاعر، مات في حرب البسوس.

ابن سلام (٤٩)، الآمدي (١٣٥)، الخزانة (١/ ٢٢٦)، شرح أبيات المغني (١/ ٣١٣)، الأعلام (٣/ ٨٧).

والبيت مطلع قصيدة قالها سعد يعرض فيها بالحارث بن عَبَّادٍ -بفتح العين وتخفيف الباء- لاعتزاله حربَ البسوس التي نشبت بين بكر وتغلب، وبعده:

والحربُ لا يبقى لجَا ** حِمِهَا التَّخَيُّلُ والمِرَاحُ

إلاَّ الفَتَى الصبَّارُ في النَّجَدَاتِ والفَرَسُ الوَقَاحُ

يا بؤس للحرب: النداء بمعنى الدعاء على الحرب، وقيل: المنادى محذوف و(بؤس) منصوب على الذم، أي: يا قوم أذم شدة الحرب، وضعت: أخملتهم، فلم يكن لهم ذكر في هذه الحرب، أراهط: جمع «أرهط» الذي هو جمع (رهط) والرهط: النفر، والقوم والعشيرة، والمراد به (الحارث بن عباد وقومه) استراحوا: من مكابدة شرها، الجاحم: المكان الشديد الحر، التخيل: التكبر، من الخيلاء، المراح: النشاط، الصبار: مبالغة صابر، النجدة: الشدة والبأس في الحرب، الوقاح: شديد الحافر، صلبه.

سيبويه (١/ ٣١٥)، الحماسة (١/ ٢٦٥، ٢٦٦)، الخصائص (٣/ ١٠٦)، المحتسب (٢/ ٩٣)، ابن يعيش (٢/ ١٠، ١٠٥)، (٤/ ٣٦)، (٥/ ٧٢)، الجنى الداني (١٥١)، المغني (١/ ٢١٦)، يس (١/ ١٩٩)، الخزانة (١/ ٢٢٤)، شرح أبيات المغني (٤/ ٣١١، ٣١٣).

(٢) أي باللام وهو اختيار ابن جني في الخصائص (٣/ ١٠٦، ١٠٧).

(٣) انظر المغني (١/ ٢١٦).

وللإلصاق: عند المبرد ولم يذكر سواه[1]، ولعله عنى به الاستحقاق أو الاختصاص؛ لأن فيهما إلصاقًا معنويًا.

وللتعويض: عند ابن مالك[2] قياسًا منه[3]، كـ«عَرَفْتُ لِمَنْ قُلْتُ» أصله: عرفت من قلت له.

وللتبيين: وهي أقسام:

١. ما تبين المفعول من الفاعل: وتتعلق بمذكور، وإنما تقع بعد فعل تعجب، أو اسم تفضيل مفهمين حبًا أو بُغْضًا نحو: ﴿ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ﴾ [البقرة: ١٦٥] وتقول: ما أحبني وما أبغضني لفلان، فأنت فاعل الحب والبغض، وهو مفعولها فإن قلت: إلى فلان، فهو الفاعل، ومثله هذا أحب أو أبغض لهذا أو إليه.

٢. ما تُبيِّن مفعولية لم تلتبس بفاعلية: كسَقْيًا أو رَعْيًا لك، وجَدْعًا أو عَقْرًا أو سُحْقًا له، من كل مصدر لفعل متعدّ.

٣. ما تُبيِّن فاعلية لم تلتبس بمفعولية كبُعْدًا لزيد ودَفْرًا له، وتَعْسًا للحسود ونَكْسًا له، وبُؤْسًا للحقود، وخَيْبَةً له، وجُوعًا له، و﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [المؤمنون: ٣٦]، و﴿ أَوْلَىٰ لَكَ ﴾ [القيامة: ٣٥]، و﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾ [يوسف: ٢٣]، من كل مصدر أو اسم لفعل لازم، فاللام فيهما مبيِّنةٌ للمدعوّ له أو عليه إن لم يكن معلومًا، ومؤكِّدةٌ للبيانِ إن كان معلومًا من سياق أو غيره.

وتتعلق بمحذوف استؤنف للتبيين، أي: إرادتي له، لا «أعني»[4] خلافًا لابن عصفور[5]،

---

(١) كذا قال الشارح تبعًا لأبي حيان في الارتشاف (٢/ ٤٣٤)، وهو مخالف لما في المقتضب (١/ ١٧٧)، قال المبرد: «واللام التي تسمى لام الملك نحو: هذا لعبد الله ولك ... وهي التي في قولك: جئت لأكرمك» وانظر المقتضب (١/ ٣٨٩، ٣٩٠)، (٤/ ١٤٣).

(٢) شرح التسهيل (٣/ ١٦٢).

(٣) على «عن، وعلى، والباء» لأنه ورد بها سماع.

(٤) لأنه يتعدى بنفسه.

(٥) الشرح الكبير (٢/ ٤١١، ٤١٢).

قاله ابن هشام[1]، وعليه لا بد من حذف الخبر معه، أي: إرادتي له ذلك، أو نحوه.

وقيل: هو خبر لمحذوف، أي: دعائي له[2].

وقيل: هي في نحو: «سقيا لك» زائدة، يصح إسقاطها، كسقيا إياك[3].

(٤- الواقعة في الحال: كحدثته فمًا لفمٍ، وصارعتُه جبهتَه لجبهَتِي)[4].

/ و(عَنْ) وقد تدغم نونها في لام «أل» كالقراءة الشاذة[5] «يسألونك عَلَّنْفال» [الأنفال: ١] أصله: عن الأنفال، فحذفت همزة «أنفال» بعد نقل فتحتها للأم وإدغام نون «عن» فيها، فسقطت أيضًا همزة الوصل، ونون «عن» واتصلت عينها باللام المشددة للإدغام. ٢٩٤/ب

وهي المجاوزة: كسرت عن البلد، وأطعمته عن جوع، وكسوته عن عُرْي، أي: جعلت الجوع أو العري مجاوزًا له[6].

وللاستعلاء نحو: ﴿ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ ﴾ [محمد: ٣٨] أي: عليها.

وللتبيين: فتتعلق بمحذوف استؤنف (له)[7]، كناضلته قوسًا عن قوس[8].

وبمعنى «بعد» نحو: ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾ [الانشقاق: ١٩].

وللاستعانة: كرميت عن القوس؛ لأنهم يقولون أيضًا: رميت بها[9]، أو هي للمجاوزة؛ لأن السهم يجاوزها.

---

(١) في المغني (١/ ٢٢١).

(٢) انظر: (ص٢٤٠/أ).

(٣) قاله ابن الحاجب في الإيضاح شرح المفصل، كذا في المغني (١/ ٢٢١)، وقد رجعت إلى ما بين يدي من كتبه فلم أجد ما يثبت أو ينفي ما نسب إليه. انظر الإيضاح (١/ ٢١٨، ٢٤٤)، (٢/ ١٤٩، ١٦٠)، الكافية (٨٤، ٨٥)، الوافية (١٨٤، ٣٨٢).

(٤) سقط من (ب)، وانظر: (ص٢٦٣/أ).

(٥) قراءة ابن محيصن. ينظر الدر المصون (٥/ ٥٥٥).

(٦) انظر سيبويه (٢/ ٣٠٨).

(٧) سقط من (ب).

(٨) أهملت القاف في (ج)، وانظر (ص٢٥٦/أ).

(٩) أي بالقوس، ورميت على القوس. حكاه الفراء عن العرب في معاني القرآن (٢/ ٢٦٧).

وللتعدية نحو: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾ [النجم: ٣].

وللتعليل نحو: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾ [هود: ٥٣].

وللبدل نحو: ﴿لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨] أي: بدلها.

وللظرفية نحو:

.... ولا تـك عـن حَمْـلِ الرِّبَاعَـةِ وانِيَـا[1]

أي: في حمل.

وبمعنى «من» نحو: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ [الشورى: ٢٥].

وللتعويض نحو:

.... فَهَـلاَّ التـي عَـنْ بَـيْنِ جَنْبَيْـكَ تَـدْفَعُ[2]

---

(١) وآسِ سَرَاةَ الحيِّ حيثُ لَقِيتَهـم ** ....

للأعشى. البيت من قصيدة تشتمل على نصائح وأمر بمكارم الأخلاق، أولها:

ذريني لك الويلاتُ آتِي الغَـوانِيَا ** متى كنتُ زرَّاعًا أسوقُ السَّوَانِيَا

وقبل الشاهد:

فذا الشَّنْءِ فاشنَأْهُ وذا الوُدُّ فَاجْزِهِ ** عـلى ودِّه أو زِدْ علـيه الغَلاَنِيَا

وبعده:

وإنْ بَشَرٌ يومًا أَحَـالَ بوجـهِهِ ** عليك فَحُلْ عنه وإنْ كَـانَ دَانِيَا

آتي الغوانيا: أمتع نفسي بالنساء الغواني اللاتي استغنين بحسنهن عن الزينة. زرّاعًا: صاحب زرع، السواني: جمع سانية، وهو البعير يستقى عليه من البئر، الشنء: الكره والبغض، الغلانيا: من غلا في الأمر يغلو غلوًا، إذا جاوز فيه الحدّ، فالياء منقلبة من الواو لانكسار ما قبلها، آس: أمر من آسيته بمالي مواساة، والمعنى شارك سراة الحي فيما ينوب من مغارم، سراة الحي: بفتح السين، أشراف القبيلة ويروى (.. سراة القوم ..) الرِّبَاعة: بكسر الراء، رباعة الرجل فخذه التي هو منها، وقيل: قبيلته، وقيل: الحمالة ونحوها، والحَمَالةُ بالفتح: الدِّية، وانيا: فاترًا بطيئًا، أحال بوجهه: ولاَّه وصَرَفَه. عليك: بمعنى عنك، دانيا: قريبًا لك.

ديوانه (٣٢٩، ٣٣١)، الارتشاف (٢/٤٤٨)، الجني الداني (٢٦٣)، المغني (١/١٤٨)، الأشموني (٢/ ٢٢٤)، الهمع (٢/ ٣٠)، شرح أبيات المغني (٣/ ٢٩٨، ٣٠٣).

(٢) أتجزعُ إنْ نفسٌ أتاها حِمَامُهَا ** ....

=

أصله: فهلا تدفع عن التي، فحذفت «عن» من أَوَّلِ الموصول وزيدت بعده، قاله ابن مالك[1] كابن جني[2].

وللتأكيد عند أبي عبيدة[3] نحو: ﴿ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴾ [النور: ٦٣] والصحيح أن «يخالف» ضمن معنى «يخرج» أو هو قد يلزم فيعدى بالحرف.

وقد تكون اسمًا بمعنى «جانب» وتتعين لها إن جُرَّت بـ«من» أو «على».

قيل[4]: أو كان مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد، كـ:

دَعْ عَنْكَ لَوْمِي ....[5]

=

لزيد بن رزين بن الملوح المحاربي (... - ...).

أخو بني مرّ بن بكر بن عميرة بن علي بن جسر بن محارب، شاعر فارس.

الآمدي (١٣١، ١٩٠)، شرح أبيات المغني (٣/ ٣٠٥).

والبيت من قصيدة له يعزّي ابن عم له على ولده، وقبله:

وإنَّك لا تدري أشيءٌ تُحِبُّهُ ** أَمْ آخَرُ مما تَكْرَهُ النَّفْسُ أَنْفَعُ

إن نفس: بالرفع فاعل لفعل محذوف، أي إن هلكت نفس، وبالنسب مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، وإنْ شرطية على الوجهين، ويروى: (أن نفس) بفتح همزة (أن) فتكون مصدرية واللام مقدرة قبلها، وكذلك يقدر الفعل الرافع لنفس، يروى (أتدفع عن نفس ...) الحِمام: بالكسر الموت. فهلا التي عن: يروى (فهل أنت عَمَّا ...) ولا شاهد على هذه الرواية. الأمالي (٣/ ١٠٥)، المحتسب (١/ ٢٨١)، ضرائر الشعر (٢١٣)، شرح التسهيل (٣/ ١٦١)، الارتشاف (٢/ ٤٤٨)، الجني الداني (٢٦٤)، المغني (١/ ١٤٩)، المساعد (٢/ ٢٦٨)، الأشموني (٢/ ٢٢٤)، التصريح (٢/ ١٦)، الهمع (٢/ ٢٢)، شرح أبيات المغني (٣/ ٣٠٣، ٣٠٦).

(١) شرح التسهيل (٣/ ١٦١).

(٢) المحتسب (١/ ٢٨١، ٢٨٢)، الخصائص (٢/ ٣٠٥).

(٣) مجاز القرآن (٢/ ٦٩).

(٤) القائل هو الأخفش، انظر الارتشاف (٢/ ٤٤٩)، المغني (١/ ١٥٠).

(٥) .... فإن اللَّومَ إغراءُ ** وداوني بالتي كانت هي الدَّاءُ

لأبي نواس الحسن بن هانئ. والمثال مطلع قصيدة قصيرة يهجو فيها إبراهيم بن النظّام، وبعده:

صفراءُ لا تَنْزِلُ الأحزانُ سَاحَتَهَا ** لو مَسَّهَا حَجَرٌ مَسَّتْهُ سَرَّاءُ

المغني (١/ ١٥٠)، الهمع (٢/ ٢٩)، الدرر (٢/ ٢٤)، شرح أبيات المغني (٣/ ٣١٩، ٣٢٤).

وارفع عنك هذا؛ لأنه لا يتعدى فعل الضمير المتصل إلى ضميره المتصل في غير باب «ظن» و«فقد» و«عدم» فلا يقال: ضربتني، وفرحت بي، بضم التاء.

وأجيب بأنه لا يصح حلول «جانب» محلها[1]، وبأنه على حذف مضاف، أي: عن نفسك، أو متعلق بمحذوف، كما في «سَقْيًا لك» وعلى الأوَّل يقال: ضربتُني ... إلخ، أي: ضربت نفسي، وفرحت بنفسي.

و(عَلَى) / وقد تحذف شذوذًا لامها وألفها مع «أل» فتحذف الهمزة أيضًا، وتوصل العين باللام كنزلنا عَلْماء، أي: على الماء. ٢٩٥/أ

وهي للاستعلاء الحسي حقيقة نحو: ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ [المؤمنون: ٢٢] ومجازًا نحو: ﴿ أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى ﴾ [طه: ١٠]، والمعنويّ كـ: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه: ٥]، وصلى الله وسلم على محمدٍ وآلِهِ.

وللمعيّة نحو: ﴿ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ﴾ [البقرة: ١٧٧].

وللتبيين فتتعلق بمحذوف استؤنف للتبيين، كـ«رجع عوده على بدئه»، أي عائدًا.

وللمجاوزة كرضي الله تعالى عن العشرة، أي: عنهم، ومنه الواقعة بعد خفي، وبَعُدَ، وعزب، واستتر، ونحوها[2].

وللظرفية نحو: ﴿ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ﴾ [البقرة: ١٠٢] أي: فيه.

وبمعنى «من» نحو: ﴿ إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾ [المطففين: ٢].

وبمعنى الباء نحو: ﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ ﴾ [الأعراف: ١٠٥].

وبمعنى اللام نحو:

رَعَتْــهُ أَشْــهُرًا وخَــلاَ عَلَيْهَــا ....[3]

---

(١) قاله ابن هشام في المغني (١/ ١٥٠).

(٢) كتعذر، واستحال وغضب وغيرها انظر شرح التسهيل (٣/ ١٦٣).

(٣) .... ** فطار النِّيُّ فِيهَا واستغَارَا

للراعي. والبيت من قصيدة مدح بها سعد بن عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد، وقبله:

=

وبمعنى «إلى» عند بعضهم: وجعل منه ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ [طه: ٥] مؤولاً للاستواء بالقصد، أي: قصد إلى العرش، وهو بعيد ضعيف؛ لوجوب تقدير مضاف يصح به المعنى، وتأويل القصد ثانيًا بالإرادة، لاستحالة حقيقته المتبادرة إلى الذهن في حقه تعالى، أي: أراد خلق العرش مثلاً، فالأحسن تأويله بالاستيلاء، و«على» للاستعلاء كما مر ولا حذف، وأحسن منه تفويض معناه إليه سبحانه، كما هو مذهب السلف وجمع من محققي الخلف(١) فافهم.

وللتعليل نحو: ﴿ وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمۡ ﴾ [البقرة: ١٨٥] أي: لهدايته إيَّاكم.

وللاستدراك نحو:

بكل تداوينا فلم يُشْفَ ما بنا ... على أنَّ قُرْبَ الدارِ خيرٌ من البعدِ

على أنَّ قُرْبَ الدارِ ليس بنافعٍ ... إذا كان من تَهْوَاه ليس بِذِي وُدِّ(٢)

=

وذاتِ أَثارة أكلت عليها ** نباتًا في أكـمَّتِهِ قفـارَا

جَمَادِيًّا تَحِنُّ المـزنُ فيـه ** كما فجرت في الحرث الدِّبَارَا

وذات: الواو واو «رُبَّ» أي رب ناقة ذات. أَثارة: بفتح الهمزة والمثلثة أي شحم متصل بشحم آخر، أكلت عليها: الضمير يعود على الأثارة في أكمته: أي في غلفه، جمع كمام، وهو جمع كِمٍّ، بكسر الكاف وتشديد الميم، وهو غطاء النور وغلافه، فأكمَّة: جمع الجمع، قفارا: خاليًا من الناس وقفار صفة لنبات، جماديا: وصف آخر لنبات، منسوب إلى جمادى بعد حذف ألفه الخامسة، تحن المزن: تعطف عليه المزن جمع مزنة وهي السحابة، والجملة صفة لجمادى، الحرث: مصدر حرث الأرض إذا أثارها للزراعة بالمحراث، الدبارا: بكسر الدال المثارة في المزرعة. رعته: أي الناقة، خلا عليها: لم يرعها غيرها، فطار النِّيُّ: ارتفع الشحم وأسرع، ويروى (فسار النِّيُّ) والنِّيُّ: مصدر نويت الناقة أي سمنت، تنوي نواية ونيا، استغار: هبط فيها، ويروى (استعار) بالعين المهملة أي: ذهب.

والشاهد فيه: مجيء «على» بمعنى اللام، إذ المعنى (وخلا لها...).

اللسان (غور) (٥/ ٣٨)، الارتشاف (٢/ ٤٥٣)، الخزانة (٤/ ٢٥٠، ٢٥٢).

(١) يراجع: تفسير القرطبي (٧/ ٢١٩، ٢٢٠)، (١١/ ١٦٩)، البحر (٤/ ٣٠٧، ٣٠٨).

(٢) لابن الدمينة عبد الله بن عبيد الله أحد بني عامر بن تيم الله (... - ١٣٠ هـ تقريبًا).

أبو السَّرِيّ، شاعر مشهور، له غزل رقيق الألفاظ، دقيق المعاني، مات مقتولاً بثأر في أثناء ولاية عبد الله بن مصعب لليمن، والدمينة: أمُّهُ.

=



والأرجح[1] أنها حينئذ خبر لمُبْتَدإٍ محذوف، أي: والتحقيق على كذا.

وللإضراب: كالمثال[2] المذكور عند بعضهم.

وللتعويض عند ابن مالك[3] (كابن جني)[4] نحو:

إِنْ لَمْ يَجِدْ يومًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ[5]

أصله: إن لم يجد من يتكل عليه.

وهي[6]، و«عن» و«الباء» محل السماع / على خلاف فيه، وعليها قاس ابن مالك ٢٩٥/ب

=

الشعر والشعراء (٤٥٨)، الأغاني (١٥/ ١٥١، ١٦٠)، معاهد التنصيص (١/ ١٦٠)، شرح أبيات المغني (٣/ ٢٦٥)، وسماه فيه عبيد الله بن عبد الله، تبعًا لابن قتيبة، الأعلام (٤/ ١٠٢).

والبيتان آخر أبيات له أوردها أبو تمام في الحماسة (٢/ ٥٤)، وقبلهما:

وقد زعموا أنَّ المُحِبَّ إذا دَنَا ** يُمَلُّ وأنَّ النَّأْيَ يَشْفِي من الوَجْدِ

والشاهد في البيتين قوله: «على أن قرب النار» فعلى في الموضعين جاءت للاستدراك إذ المعنى: قد تداوينا بكل واحد من التداني من المحبوب والبعد عنه فلم ينجع، إلا أنه على الأحوال كلها وجدت قرب الدار منه خيرًا من بعدها منه، ففي ذلك شفاء أو بعض شفاء، إلا أنه لا يكون قرب الدار خيرًا إلا مع الود.

الأغاني (١٥/ ١٥٦)، الحماسة البصرية (٢/ ٤٨٦)، المغني (١/ ١٤٥)، الأشموني (٢/ ٢٢٣)، شرح أبيات المغني (٣/ ٢٥٩، ٢٦٥).

(١) المرجوح أن تعلق بالفعل المتقدم قبلها، شرح أبيات المغني (٣/ ٢٦٠).

(٢) أراد البيتين السابقين.

(٣) شرح التسهيل (٣/ ١٦١).

(٤) سقط من (ب)، وانظر الخصائص (٢/ ٣٠٥، ٣٠٦).

(٥) لا يعرف قائله، وقبله:

إنَّ الكريمَ وأبيكَ يَعْتَمِلْ

يعتمل: يتكلف العمل.

سيبويه (١/ ٤٤٣)، المحتسب (١/ ٢٨١)، الخصائص (٢/ ٣٠٥)، شرح التسهيل (٣/ ١٦١)، الارتشاف (٢/ ٤٥٤)، الجني الداني (٤٤٦)، المغني (١/ ١٤٤)، الأشموني (٢/ ٢٢٢)، التصريح (٢/ ١٥)، شرح أبيات المغني (٣/ ٢٤١، ٢٤٣).

(٦) أي «على».

مالك ما مر عنه[1].

وللتوكيد عنده أيضًا، وجعل منه:

.... عـلى كُـلِّ أَفْنَـانِ العِـضَاهِ تَـرُوقُ[2]

أي: تعجب، والأحسن بل المتعيِّن أنه بمعنى تتقدم أو تطول فـ«على» للاستعلاء.

وقد تكون اسمًا مبنيًا على الصحيح بمعنى فوق بأن جُرَّت بـ«من» كنزلت من عليه.

---

(١) قاس عليها: من، وإلى، وفي، واللام، قال في شرح التسهيل (٣/ ١٦٢): «ويجوز عندي أن تعامل بهذه المعاملة: من واللام وإلى وفي، قياسًا على: عن وعلى والباء». وانظر: (ص٢٩١/أ) وما بعدها.

(٢) أَبى الله إلاَّ أنَّ سَرْحَةَ مالكٍ ** ....

لحميد بن ثور بن حزن الهلالي العامري (... - ٣٠هـ تقريبًا).

شاعر مخضرم، وفد على الرسول ﷺ وأسلم، وروى عنه، مات في خلافة عثمان، وقيل: أدرك زمن عبد الملك بن مروان، له ديوان شعر.

الشعر والشعراء (١٤٦)، الأغاني (٤/ ٩٨)، الاستيعاب (١/ ٣٦٦)، الإصابة (١/ ٣٥٥)، شرح أبيات المغني (٣/ ٢٥١).

والبيت من قصيدة طويلة يتغزل فيها بامرأة متزوجة، رمز لها بشجرة، أولها:

نأت أمُّ عمرٍو فالفؤادُ مَشُـوقُ ** يحـــن إليـــها والهًا ويتـــوقُ

وقبل الشاهد:

ولولا وصالٌ من عُمَيْرَةَ لم أكـن ** لأَصْـــــرِمَهَا إنّي إذَنْ لطليقُ

وبعده:

إذا اضطَمَّ مَيْتَاءُ الطريق عليها ** مَضَتْ قُدُمًا مَوْجِ الجبالِ زهوقُ

السَّرحة: شجرة من العضاه تطول في السماء، وهي كناية عن امرأة مالك، العضاه: كل شجر من شجر البَرِّ له شوك، تروق: تفضل على غيرها من العضاه لأنه لا شوك لها، ميتاء الطريق: ظاهره المسلوك ويروى (ميداء الطريق) والمعنى واحد، الزهوق: المتقدمة من النوق.

الشاهد فيه: أن «على» زائدة للتوكيد، لأن «تروق» متعد مثل «تعجب» لأنهما بمعنى واحد، أي: تروق كل أفنان العضاة، أي تعجبهن باعتبار «أفنان العضاه» كناية عن نسوة أخر عند ابن مالك تبعًا لابن عصفور.

ديوانه (٣٣/ ٤١)، ضرائر الشعر (٦٦)، شرح التسهيل (٣/ ١٦٥)، اللسان (ميت) (٢/ ٩٤)، الارتشاف (٢/ ٤٥٤)، الجنى الداني (٤٤٦)، المغني (١/ ١٤٤)، المساعد (٢/ ٢٧١)، الأشموني (٢/ ٢٢٢)، التصريح (٢/ ١٥)، الهمع (٢/ ٢٩)، شرح أبيات المغني (٣/ ٢٤٧، ٢٥٢).



قيل: أو كان مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لواحد[1] كـ﴿ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾ [الأحزاب: ٣٧] و:

هَــــوِّنْ عَلَيْــــكَ[2] ....

و«سويت عليّ ثيابي»[3] و«جعل عليه عمامته» لِمَا مَرَّ[4].

وأجيب بأنه على حذف مضاف، أي: على نفسك، أو على التعليق بمحذوف كـ«سقيا له».

وقيل: هي أبدًا اسم معرب بمعنى «فوق» ولا تكون حرفًا إلا عند الكوفيين[5]، وعليه ابن الطراوة، وابن طاهر، وابن خروف، والرندي، وابن معزوز[6] القيسي، والشَّلَوْبين[7].

---

(١) نقل عن الأخفش كما مرّ في (ص٢٩٤/ ب)، وليس في كتابه معاني القرآن ما يدل لذلك.

(٢) .... فَإِنَّ الأُمُورَ ** بِكَفِّ الإلهِ مقاديرُهَا

اختلف في نسبته، فقيل:

أ- علي بن أبي طالب ﷺ، وهو في ديوانه (ص٧٦)، مع بيت آخر.

ب- الأعور الشني بشر بن منقذ، من عبد القيس (... - ...).

كان شاعرًا محسنًا، وله ابنان شاعران يقال لهما: جَهْم، وجُهَيم، كانا مع علي ﷺ يوم الجمل.

الآمدي (٣٨، ٣٩)، شرح أبيات المغني (٣/ ٢٧٢).

ج- عمر بن الخطاب ﷺ.

ويروى بعد الشاهد: فليس بآتيكَ مَنهِيُّهَا ** ولا قاصرٌ عنك مأمورُهَا

والشاهد: أن «على» في البيت اسم، لأنها لو جعلت حرفًا لأدى إلى تعدي فعل المخاطب إلى ضميره المتصل، وذلك لا يجوز في غير أفعال القلوب وما حمل عليها.

سيبويه (١/ ٣٢)، المقتضب (٤/ ١٩٦)، الحماسة البصرية (٢/ ٢٢٨)، المقرب (١/ ١٩٦)، شرح التسهيل (١/ ٣٨١)، الارتشاف (٢/ ٤٥٢)، الجنى الداني (٤٤١)، المغني (١/ ١٤٦)، (٢/ ٤٨٧)، الهمع (٢/ ٢٩)، شرح أبيات المغني (٣/ ٢٦٩، ٢٧٥).

(٣) انظر: الارتشاف (٢/ ٤٥٢)، الجنى الداني (٤٤١).

(٤) في (ص٢٩٤/ ب).

(٥) كذا قيل، والمشهور خلافه إذ أن البصريين يقولون بحرفيتها ما لم يدخل عليها حرف جر. ينظر الجني الداني (٤٤٢).

(٦) في نسخ التحقيق «معرور» وهو خطأ، وقد مضت ترجمته (ص١١١/ب).

(٧) انظر رأيه والستة قبله في: الارتشاف (٢/ ٤٥١)، الجني الداني (٤٤٢).

و(مُذْ) و(مُنْذُ) ولك كسر ميمهما[(١)]، وضمُّ ذال «مذ»[(٢)] قبل متحرك ولا يَجُرَّانِ إلا اسم زمان معين غير مستقبل، وهما حينئذ بمعنى «من» الابتدائية إن كان الزمان ماضيا، ولا يكون إلا معرفة يصلح جوابًا لـ«متى» كمذ أمسِ، ومنذ يومِ الجمعةِ ومذ عام الهجرة.

وبمعنى «في» الظرفية إن كان حاضرًا، كلم أره منذ العامِ، ومذ ليلتِنَا، ومنذ شهرِنَا.

وبمعنى «من» و«إلى» معًا إن كان معدودًا، ولا يكون إلا نكرة يصلح جوابًا لـ«كم» كما وجدته منذ ثلاثة[(٣)]، أو مذ شهرين، أي: من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها.

ويجران ما يستفهم به عن الزمان، كمنذ متى وجدته؟ ومذ كم يومًا فقدته؟ وكذا المصدر المعين زمانه ولو مؤولاً، كمنذ قدوم زيد، ومذ أنَّ الله تعالى خَلَقَهُ[(٤)]، فيمن فتح «أَنَّ» وهو على حذف الزمان، أي: منذ زمان قدومه، وزمان خلق الله تعالى إياه؛ لأنهما لا يجران إلا الزمان ظاهرًا أو مقدرًا، وأجاز المبرد جرهما لضميره، كيوم الجمعة لم أرك منذه أو مذه[(٥)].

فإن تلاهما اسم زمان مرفوع كلم أره مذ يومان، أو منذ يومُ الاثنين، فهما مبتدآن، وما بعدهما خبر[(٦)]، ومعناهما الأمد، أي: «جميع المدة» إن كانَ حاضرًا أو معدودًا، و«أول المدة» إن / كان ماضيًا، أي: أمده -أي انتفاء الرؤية- يومان، وأول مدته -أي: انقطاعِها- يوم الاثنين. ٢٩٦/أ

وقيل: بالعكس[(٧)]، ومعناهما «بين وبين» مضافين، أي: بيني وبين رؤيته يومان، أو يوم الاثنين، وعلى هذين الكلام جملتان مستأنفتان، ثانيتهما وهي جملة «مذ، ومنذ» جواب لسؤال

---

(١) على لغة بني سليم. انظر شرح التسهيل (٢/ ٢١٦).

(٢) على لغة بني غنيّ. ينظر المصدر السابق.

(٣) أي: ثلاثة أيام أو أسابيع أو أشهر.

(٤) أي ما رأيته. انظر الارتشاف (٢/ ٢٤٤).

(٥) كذا نسب أبو حيان له في الارتشاف (٢/ ٢٤٤)، ولم يصرح به في المقتضب (٣/ ٣٠، ٣١).

(٦) وهو مذهب البصريين. انظر الإنصاف (١/ ٣٨٢، ٣٩٣)، ائتلاف النصرة (١٤٦).

(٧) أي: هما خبران وما بعدهما مبتدأ. وهو منسوب للأخفش والزجاج وطائفة من البصريين في الارتشاف (٢/ ٢٤٣).

مقدر، وقال أبو سعيد[١]: حال.

وقيل: ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها، أي: مذ كان أو مضى يومان[٢]، واختاره ابن مالك[٣].

وقيل: ظرفان بمعنى مدة، وما بعدهما خبر لمحذوف، والجملة صفة لهما، أي: لم أره مدة هي يومان، أو مدة أولها يوم الاثنين.

وقيل: ما بعدهما خبر لمحذوف، والجملة صلة، أي: ما رأيته من الزمن الذي هو يومان، أو الذي أوله يوم الاثنين، وعزاه أبو حيان للبصريين[٤]، فعليه هما حرفان خافضان لزمن محذوف هو ونعته الموصول.

وإن تلاهما جملة نحو:

ومـا زلـتُ أبغِـي المـالَ مـذ أنـا يـافِعٌ ....[٥]

---

(١) السيرافي. انظر: الارتشاف (٢/ ٢٤٣).

(٢) وإليه ذهب الكوفيون.

(٣) في شرح التسهيل (٢/ ٢١٧).

(٤) عزاه لبعض الكوفيين لا للبصريين. راجع الارتشاف (٢/ ٢٤٣)، وهو منسوب للفراء في الإنصاف (١/ ٣٨٢)، الرضي (٢/ ١١٨)، ائتلاف النصرة (١٤٦).

(٥) .... ** وليدًا وكهـلاً حين شبتُ وأمْرَدَا

للأعشى.

من قصيدة مدح بها النبيّ ﷺ، تقدم مطلعها في (ص٢٤٢/أ).

وقبل الشاهد: شَبَابٌ وشَيْبٌ وافتقارٌ وثَرْوَةٌ ** فـلله هـذا الدّهْرُ كيف تَرَدَّدَا

وبعده: وأَبْتَذِلُ العيسَ المراقيلَ تَـغْتَلِي ** مَسَافَةَ ما بينَ النُّجيرِ فَصَرْخَدَا

لله هذا الدهر: اللام للتعجب، والجار والمجرور خبر مقدم، وهذا الدهر: مبتدأ مؤخر، التردد: الرجوع إلى الشيء مرة بعد مرة للتصرف فيه، كيف: المقصود بها التعجب أيضًا. أبغي: أطلب، اليافع: فوق المحتلم، الوليد: الصبي، الكهل: الذي وخطه الشيب، العيس: البيض من الإبل الصفر الأطراف، تغتلي: تسارع، النجير: حصن لقيس بن معدي كرب باليمن، صرخد: بلد بالشام.

ديوانه (١٣٥، ١٣٧)، الارتشاف (٢/ ٢٤٢)، المغني (١/ ٣٣٦)، العيني (٣/ ٣٢٦)، التصريح (٢/ ٢١)، الهمع (١/ ٢١٦)، شرح أبيات المغني (٤/ ٣٠٢)، (٦/ ٣٠، ٣١).

ونحو:

مـــا زالَ مـــذ عَقَـــدَتْ يَـــداهُ إزارَهُ ....[1]

فهما ظرفان مضافان للجملة على الأصح[2]، أو مضافان لزمن مضاف إليها، أي: مذ زمن أنا يافع.

أو موصوفان بالجملة، والرابط محذوف، أي: ما زلت مدة أنا يافع فيها.

أو مبتدآن، خبرهما زمن مضاف للجملة[3]، أي: أول مدة ابتغاء المال زمن أنا يافع.

أو هما حرفان خافضان لزمن محذوف موصوف بموصول محذوف صلته الجملة، وحذف العائد أي: من الزمن الذي أنا يافع فيه.

وعلى كل حال لا يتقدمها إلا فعل منفيٌّ لفظًا ومعنىً، كما رأيته مذ يومين، ومنذ شهران، أو لفظًا فقط، كما زلت أقرأ مذ سنة، أو موجب ممتد كصحبته منذ سنة، وسرت مذ يوم الخميس، إن أردت اتصال السير، أو منقطع ماض، كرأيتك مذ سنة قُلْتَ كَذَا، إن أخبرت عن رؤية مضت وانقطعت بأن رأيته ثم مرت سنة لا تراه، فإن أخبرت عن حال لم ينقطع قلت: أراك مَذ سنة تَقُولُ كَذَا.

و(رُبَّ) بلغاتها، وهي ضمُّ الراء وفتحُها مع / تشديد الباء وتخفيفها مع تاء التأنيث المفتوحة وبدونها، وضمُّها مع ضم الباء وسكونها دون تاء، أو مع فتحها ثقيلة وخفيفة بتاء ساكنة، و«ربتا» بالتاء والألف، فهي ثلاث عشرة[4]، وعدّ بعضهم اتصال «ما» بها من لغاتها، فتكون ستا وعشرين. ٢٩٦/ب

وقيل: لا تتصل «ما» إلا بالثمانية الأولى، فهي إحدى وعشرون.

---

(١) تقدم شرحه في (ص٢٥١/ ب).

(٢) وهو مذهب سيبويه، انظر الكتاب (١/ ٤٦٠)، وتبعه ابن مالك في شرح التسهيل (٢/ ٢١٧).

(٣) وعليه الأخفش، واختاره ابن عصفور في الشرح الكبير (٢/ ٥٩).

(٤) رُبَّ، رُبَ، رُبَّتْ، رَبَّ، رَبَ، رَبَّتْ، رَبَتْ، رُبُّ، رُبْ، رَبَتَ، رُبَتَ، رُبَّتَا. وأجاز المرادي تحريك تاء التأنيث، فيزيد العدد على هذا. انظر الجني الداني (٤٢٤)، الهمع (٢/ ٤٢٩).



والأصح[1] أنها للتكثير كثيرًا نحو:

رُبَّ رِفْـــدٍ هَرَقْتُـــهُ ذلـــك اليـــو مَ وأَسْرَى مِـــنْ مَعْـــشَرٍ أَقْيَـــالِ[2]

ألا رُبَّ مولـــودٍ ولـــيسَ لَـــهُ أبٌ وذي ولـــدٍ لم يَلْـــدَهُ أبـــوان[3]

---

(١) من أقوال سبعة ذكرها المرادي في الجني الداني (٤١٧، ٤١٨)، والأسيوطي في الهمع (٤/ ١٧٤، ١٧٥) زاد قولاً ثامنًا، وما صححه الشارح هنا هو مذهب سيبويه، وهو اختيار الشارح تبعًا لابن مالك. انظر الكتاب (١/ ٢٩١)، والتسهيل (١٤٨).

(٢) للأعشى من قصيدة طويلة ذكرت لك في (ص١٦١/ أ) مناسبتها ومطلعها، وقبل الشاهد:

ثُمَّ وَصَّلْتَ صِرَّةً بِرَبِيـــعٍ ** حينَ صَرَّفْتَ حَالَةً عَنْ حَالِ

وبعده:

وشُيُوخٍ حَرْبَى بِشَطَّيْ أَرِيكٍ ** ونســاءٍ كـــأنَّهُنَّ السَّعَالِي

الصرة: شدة البرد في الشتاء، الرِّفد: بكسر الراء، القدح الضخم، هرقته: أصله أرقته، من هريق رفد فلان إذا قتل، وقيل: كناية عن نهب الماشية، أي رب رجل كانت له إبل يحلبها، فاستقتها فذهب ما كان يحلبه في الرفد، أسرى: جمع أسير، أقيال: جمع «قَيْل» مخفف «قَيِّل» وهو الذي يكون دون الملك ممن له قول مسموع، ويروى (أقتال) وهو جمع «قِتْل» بكسر القاف وسكون المثناة الفوقية، وله معنيان.
أحدهما: العَدُوُّ المقاتل، والثاني: الشبه والنظير، أي: العِدْل في المقاتلة، حربى: جمع «حريب» من حرب الرجل ماله، أي سلبه، الأَرِيك: موضع في ديار غنى بن يعصر، السعالى: جمع «سعلاة» أنثى الغيلان أو ساحرة الجن، أو الغول.

ديوانه (٣-١٣)، ابن يعيش (٨/ ٢٨)، شرح التسهيل (٣/ ١٧٦)، اللسان (سعل) (١١/ ٣٣٦)، المغني (٢/ ٥٨٧)، العيني (٣/ ٢٥١)، الخزانة (٤/ ١٧٦، ١٨٧)، شرح أبيات المغني (٧/ ٢٣٣، ٢٣٤).

(٣) مختلف في قائله، فقيل:

أ- عمرو الجنبي، ولم أقف على ترجمته.

ب- رجل من أزد السراة.

وبعد الشاهد:

وذي شامَةٍ سوداءَ في حُرِّ وجهِهِ ** مُخَـــلدةٍ لا تَنْقَضِي لأَوانِ
وَيَكْمُـــلُ في تسعٍ وخمسٍ شَبابه ** ويهرَم في سبعٍ معًا وثمانِ

الأرب مولد: يروى (عجبت لمولود...).

=

عنى بالأول عيسى، وبالثاني آدم، على نبينا وعليهما الصلاة والسلام.

وأنها ليست بمعدِّية خلافًا للجمهور[١] فلا تتعلق بشيء، بل هي زائدة من حيث الإعراب لا المعنى[٢]، فمجرورها في نحو: رب رجل صالح عندي، مبتدأ، وفي نحو: رب رجل صالح لقيت، مفعول به وفي نحو: رب رجل صالح لقيته، أو لقيت أخاه، مبتدأ، أو مفعول به على الاشتغال.

وقال الزجاج[٣] وأصحابه محله نصب أبدًا.

وأنها لا يجب وصف مجرورها بل هو غالب[٤]، وقال ابن الحاجب[٥] -كالجمهور-: واجب، فعليه الجملة الفعلية في نحو: رب رفد هرقته ... إلخ. وفي نحو:

فَـإِنْ أَهْلِـكْ فَـرُبَّ فَتًـى سَـيَبْكِي   عَـلَيَّ مُهَـذَّبٍ رخـصِ البنـانِ[٦]

=

ذي شامة: أراد القمر، والشامة: علامة مخالفة لسائر البدن، وأراد بها هنا المسحة التي في القمر، يقال: إنها من أثر جناح جبريل عليه السلام، حر الوجه: ما بدا من الوجنة أو ما أقبل عليك منه، شبابه: صيرورته بدرا في الليلة الرابعة عشرة، يهرم: يذهب نوره، إذ إن السبعة والثمانية وهي خمسة عشر، إذا انضمت مع الخمسة والتسعة المتقدمة وهي أربعة عشر صارت تسعة وعشرين، وهذا الضم مستفاد من قوله: «معا».

سيبويه (١/ ٣٤١)، (٢/ ٢٥٨)، ابن يعيش (٤/ ٤٨)، (٩/ ١٢٣، ١٢٦)، المقرب (١/ ١٩٩)، الارتشاف (٢/ ٤٦٠)، الجنى الداني (٤١٩)، المغني (١/ ١٣٥)، العيني (٣/ ٣٥٤)، الأشموني (٢/ ٢٣٠)، التصريح (٢/ ١٨)، الخزانة (١/ ٣٩٧، ٤٠٠)، شرح أبيات المغني (٣/ ١٧٣، ١٧٧).

(١) الجنى الداني (٤٢٧).

(٢) وإليه ذهب الرماني وابن طاهر. انظر الارتشاف (٢/ ٤٥٩).

(٣) انظر المغني (١/ ١٣٧).

(٤) وهو مذهب الأخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وابن خروف. انظر: الارتشاف (٢/ ٤٥٧)، الجنى الداني (٤٢٥).

(٥) شرح الوافية (٣٨٣).

(٦) لجحدر بن مالك العكلي (... - ١٠٠هـ تقريبًا).

شاعر من اليمامة، لص يقطع الطريق وينهب الأموال، سجنه الحجاج، ثم أطلقه بعد أن نجا من الأسد الذي أراد أن يقتله به.

الخزانة (٣/ ٣٤١)، شرح أبيات المغني (٣/ ٢١٠، ٢١١)، الأعلام (٢/ ١١٣).

=

نعت، وحذف الخبر.

وأنها قد يحذف[١] ما بعدها من خبر أو عامل لدليل لفظي أو معنوي نحو:

ولـو علـم الأقـوامُ كيـف خلفـتهم   لَـرُبَّ مُفَـدٍّ في القبـورِ وحاسـدِ[٢]

أي: لي.

وكقولك: رُبَّ عَالِمٍ، جوابًا لمن قال: هل أخذت عن العلماء؟

وتختص من بين حروف الجر بوجوب تصديرها، خلافًا للكوفيين[٣] مع زعمهم أنها اسم لا حرف[٤].

=

والبيت من قصيدة قالها لما سجنه الحجاج وأرسل يطلب أسدًا ليقتله به، وقبله:

وإبراهيمُ أرجى النَّاسِ عندي ** فكيف فَلاَ أراه ولا يَرَانِي

وكان هـو العدوُّ بغير لَوْمٍ ** بعَزْمٍ مـا عداه وما عداني

وبعده:

ولم أكُ قد قضيتُ ديونَ نَفْسِي ** ولا حَـقَّ المهنَّدِ والسِّنَانِ

المهذب: المطهر الأخلاق، ويروى (مخضب)، رخص: ناعم، البنان: أطراف الأصابع، ديون نفسي: يروى (حقوق قومي ...).

أمالي القالي (١/ ٢٨٢)، شرح التسهيل (٣/ ١٧٩)، شواهد التوضيح (١٠٦)، الارتشاف (٢/ ٤٥٩، ٤٦٠)، الجنى الداني (٤٢٧)، المغني (١/ ٣٧، ١٣٩)، المساعد (٢/ ٢٨٧)، الخزانة (٤/ ٤٨٤)، شرح أبيات المغني (٣/ ٢٠٣، ٢١٢).

(١) في (ب) «تحذف».

(٢) لم أعرف قائله.

المفدي: الذي يقول: فداك أبي وأمي، حاسد: يروى (حامد).

الارتشاف (٢/ ٤٥٨)، الهمع (٢/ ٢٦)، الدرر (٢/ ١٩).

(٣) لم أجد في مراجعي مخالفة الكوفيين في وجوب تصديرها، بل هو مما استدلوا به على اسميتها. ولعل مراد الشارح بمخالفة الكوفيين في وجوب التصدير حال كونها من حروف الجر، لأنهم ينفون حرفيتها.

(٤) يراجع الإنصاف (٢/ ٨٣٢، ٨٣٤)، ائتلاف النصرة (١٤٤).

وبالنكرات إلا تابع مجرورها فتجوز إضافته للضمير كرب رجل وأخيه، وهو حينئذ نكرة معنى على الأصح[١].

وبوجوب كون عاملها ماضيًا وقد يكون حالاً أو مستقبلاً في الأصح[٢]: كـ«رب فتى سيبكي...»[٣].

أو هو ونحوه مما نزل فيه المستقبل أو الحال منزلة الماضي، لتحقيق وقوعه، ولو في ظن المتكلم / فقط حقيقة أو ادعاء. ٢٩٧/أ

وبجواز مراعاة مجرورها في الاتباع بكثرة، كرب رجل عالم وأخيه أو وأخوه أقاما عندي، ورب فاضل وأخيه أو وأخاه لقيت، ورب صالح وأخيه أو وأخوه أو وأخاه[٤] لازمتها، وشذ قولهم: «رُبَّ أخيه» و«رُبَّ أبيه»[٥] و«رُبَّ واحِدِ أُمِّهِ»[٦] وكذا جرها ذا «أل» خلافًا لمن قاسه[٧].

---

(١) وإليه ذهب الزمخشري في المفصل (٢٨٦)، وابن عصفور في الشرح الكبير (١/ ٥٠٤)، ومذهب الفارسي وكثير من النحاة أنه معرفة. انظر الإيضاح (١/ ٢٥٣)، الارتشاف (٢/ ٤٦٢).

(٢) تبعًا لابن مالك في شرح التسهيل (٣/ ١٧٩)، وأبي حيان في ارتشافه (٢/ ٤٥٩)، ومنع أكثر النحاة مجيئه حالاً أو استقبالاً. انظر المفصل (٢٨٦)، الجني الداني (٤٢٦).

(٣) مثال الاستقبال، ومن وقوعه حالاً قول الشاعر:

ألا رُبَّ من تغتشه لك ناصحٍ ** ومؤتمنٍ بالغيب غير أمين

سيبويه (١/ ٢٧١)، شرح الكافية الشافية (١/ ٢٨٠)، الهمع (٢/ ٢٨).

(٤) سقط واو العطف من (ب).

(٥) حكاه الأصمعي. انظر الجني الداني (٤٢٤).

(٦) جاءت في قول حاتم الطائي:

أَمَاوِيَّ إني رُبَّ واحِدِ أُمِّهِ ** أَخَذْتُ ولا قَتْلٌ عليه ولا أَسْرُ

(٧) محتجًا بقول الشاعر:

ربّما الجاملِ المؤبَّل فيهم ** وعناجيج بينهن المهار

بحر «الجامل» وهو القطيع من الإبل مع رعاتها، والعناجيج: جياد الخيل. انظر المساعد (٢/ ٢٧٩)، الهمع (٤/ ١٧٧).

وبوجوب بقاء عملها إذا حذفت، وذلك بعد الفاء كثير نحو:

فحـــورٍ قـــد لهـــوتَ بهـــنَّ عـــينٍ ... نَـــوَاعِمَ في المـــروطِ وفي الرِّيَـــاطِ(١)

أي: فرَّب حور، وبعد الواو أكثر نحو:

ومهمـــــهٍ مغـــــبرةٍ أرجـــــاؤه ... كـــأَنَّ لـــونَ أَرْضِـــهِ سَـــمَاؤُه(٢)

أي: ورب مهمه.

---

(١) للمتنخل الهذلي، وقبل الشاهد:

فإمَّا تُعْـرِضَنَّ أُمَيْمُ عَنِّي ** ويَنْزِعْكِ الوشاة أولُو النِّبَاطِ

وبعده:

لهوت بهنَّ إذ مَلَقِي مَلِيحٌ ** وإذا أنـا في المخيلةِ والشِّطَاطِ

أميم: يعني (يا أميمة)، ينزعك: يَوِدُّونَك ويُقَرِّضُونك، ويروى (ينزغك) أي يؤذيك، أولو النباط: الذي يستنبطون الأخبار، والحور: جمع حوراء، وهي: الشديدة بياض العين الشديدة سوادها، لهوت: لعبت، بهن عين: يروى (بهن وحدي) والعين: جمع عيناء، وهي: الواسعة العين، المروط: جمع مرط بكسر الميم وهو إزار له علم، الرياط: جمع ريطة، بكسر الراء، وهي الملحفة التي ليست بملفقة، ملقي: لِينُ كلامي، وهو التَّمَلُّق. المخيلة: الخيلاء، الشطاط: حسن القوام.

أشعار الهذليين بشرح السكري (٣/ ١٢٦٦، ١٢٧٦)، الإنصاف (١/ ٣٨٠)، (٢/ ٥٢٩)، ابن يعيش (٢/ ١١٨)، شرح التسهيل (٣/ ١٨٨)، المساعد (٢/ ٢٩٥)، العيني (٣/ ٣٤٩، ٣٥١)، الأشموني (٢/ ٢٣٢).

(٢) لرؤبة بن العجاج، والرواية في ديوانه:

وبَـلَدٍ عَـامِيَةٍ أعـمَاؤُه

والبيتان مطلع أرجوزة له في وصف المفازة والسراب، وبعدها:

أَيْهَاتَ من جَوْزِ الفَلاةِ ماؤُهُ

المَهْمَه: المفازة والقفر، مغبرة: ذات غبرة بالضم، وهو لون يشبه الغبار، أو بمعنى ذات غبار، والأرجاء: جمع رجا بالقصر، وهو الطرف والناحية، كأن لون أرضه سماؤه: فيه قلب، إذ المراد كأن لون سمائه لون أرضه، وذلك لأن القتام لأجل الجدب ارتفع حتى غطى السماء، فصار لونها كلون الأرض، عامية: اسم فاعل من عمي عليه الأمر إذا التبس. والأعماء: جمع «عمى» بالقصر وهي: الأرض التي ليس بها أثر عمارة ولا نبات.

ديوانه (٣-٤)، الإنصاف (١/ ٢٥٩)، الأمالي الشجرية (١/ ٣٦٦)، الشذور (٣٢٠)، العيني (٤/ ٥٥٧)، التصريح (٢/ ٣٣٩)، شرح أبيات المغني (٨/ ١١١، ١١٣).

ويعد «بل» قليل نحو:

بـل بلـدٍ مـلءُ الفِجَـاجِ قتَمُـهْ لا يُشْتَرَى كَتَّانُـه وجَهْرَمُـهْ[1]

أي: بلد رب بلد.

ويدونهن أقل نحو:

وَاهٍ رَأَبْـتُ وَشِيكًا صَـدْعَ أَعْظُمِـهْ ورُبَّـهُ عَطِبًـا أَنقَـذْتُ مِـنْ عَطَبِـهْ[2]

أي رُبَّ واهٍ، و«رأبت» بالموحدة، أي: أصلحت.

وربما جرت ضمير غائب ملازمًا[3] -عند غير الكوفيين[4]- للإفراد والتذكير عائدًا إلى تمييز مطابقًا للمعنى، كربه رجلاً أو امرأة، أو رجلين أو امرأتين، أو رجالاً أو نسوة لقيت، وهو مبتدأ في نحو:

---

(١) لرؤبة، من قصيدة تزيد على ثلاثمائة وتسعين بيتًا، مدح بها أبا العباس السفاح وقبلها:

وَاعْتَـلَّ أَدْيـانُ الصِبَا ودِجَمُهْ

وبعدهما:

يَجْتَابُ ضَحْضَاحَ السَّرَابِ أَكَمُهْ

البلد: أراد به هنا القفر، الفجاج: جمع فجّ، وهو الطريق الواسع بين جبلين، القتم: الغبار، الجهرم: البساط من الشعر، وقرية بفارس ينسب إليها نوع من البسط تتخذ من الشعر.

ديوانه (١٤٩، ١٥٩)، الإنصاف (٢/ ٥٢٩)، إيضاح الشعر (٦٢)، الأمالي الشجرية (١/ ١٤٤، ٣٦٦)، شرح التسهيل (٣/ ١٨٩)، المغني (١/ ١١٢)، العيني (٣/ ٣٣٥)، الأشموني (٢/ ٢٣٢)، شرح أبيات المغني (٣/ ٣-١١).

(٢) لا يعرف قائله.

ويروى «كائن رأبت وهايا صَدْعِ أَعْظُمِهِ ...» واه: من وهي الحائط إذا ضعف وهمَّ بالسقوط، وشيكا: سريعا الصدع: الشّق، عطبا: بكسر الطاء، أي مشرفًا على الهلاك، ويروى (عَطِبٍ) بالكسر، على تقدير «من»، عطبه: هلاكه.

البيت مفرد في: شرح التسهيل (١/ ١٦٢)، (٢/ ١٦٩)، اللسان (ربب) (١/ ٤٠٩)، الارتشاف (٢/ ٤٦٢)، شرح ابن عقيل (٢/ ١٣)، المساعد (١/ ١١٣)، العيني (١/ ٢٥٧، ٢٥٩)، الأشموني (٢/ ٢٠٨)، الهمع (٢/ ٢٧).

(٣) في (ب) «ولازم».

(٤) ينظر التخمير (٤/ ٢١)، شرح التسهيل (٤/ ١٨٤)، الارتشاف (٢/ ٤٦٣)، الهمع (٤/ ١٨٠).



رُبَّــهُ امــرأً بــك نــال أَمْنَــعَ عِــزَّةٍ ....[1]

ومفعول به في نحو: «ربه عطبا أنقذت ...»، وروي «عطب» بالجر، أي: من عطب، ومبتدأ أو مفعول به في نحو: ربه عالمًا صحبته أو صحبت أخاه.

واختلف في الضمير العائد إلى نكرة فقيل: نكرة مطلقًا[2].

وقيل: معرفة مطلقًا[3].

والأصح أنه إن عاد إلى واجب التنكير كالتمييز والحال ومجرور «رب» فنكرة، وإلا فمعرفة.

و(وَاوُ رُبَّ المُنْحَذِف) نحو: ومهمهٍ مغبرة ... إلخ.

قال ابن الحاجب[4] وقوم كالمبرد[5] (والكوفيين[6]: هي حرف كـ«رُبَّ» معنى وعملاً.

والفاء في نحو: فحور قد لهوت ... إلخ.

قال قوم كالمبرد[7])[8] والزجاجي[9]: هي حرف كـ«رُبَّ» معنى وعملاً، فيجران بنفسهما أصالة، ولا يجامعان «رُبَّ».

و«بل» في نحو: بل بلدٍ ... إلخ.

---

(١) .... ** وغِنًى بُعَيْدَ خَصَاصَةٍ وهَوَانِ

لم أعرف قائله.

ينظر البيت في: شرح التسهيل (٣/ ١٨٤)، المساعد (٢/ ٢٨٩)، الهمع (٢/ ٢٧).

(٢) واختاره ابن عصفور. انظر: المقرب (١/ ٢٠٠).

(٣) اختاره الأسيوطي في الهمع (٤/ ١٨٠).

(٤) الإيضاح (٢/ ١٦١، ١٦٢)، شرح الوافية (٣٨٣).

(٥) المقتضب (٢/ ٣١٨).

(٦) الإنصاف (١/ ٣٧٦، ٣٨١)، الرضي (٢/ ٣٣٣)، الأشموني (٢/ ٢٠٢)، التصريح (٢/ ٢٨).

(٧) ينظر المغني (١/ ١٦١).

(٨) سقط من (ب).

(٩) لم يذكر الفاء ضمن حروف الخفض في كتابه الجمل (٦٠، ٦١)، وليس في مراجعي ما يؤكد هذه النسبة.

قيل: هي الخافضة بنفسها نيابة عن «رب» فيقبح الجمع بينهما[١].

والصحيح أن الجر بعد / الثلاثة بـ«رب» مضمرة كما مرّ، فيجوز ذكرها بل هو الأصل، ٢٩٧/ب والواو والفاء عاطفتان ولو على مقدر في الذهن، (و«بل» حرف ابتداء وإضراب للانتقال أو الإبطال ولو لمقدر في الذهن، وقد أشار الناظم بقوله: «المنحذف» إلى أن الجر بـ«رب» مضمرة لا بالواو.

ومن حروف الجر «خلا، وعدا، وحاشا» بلغاتها[٢] خافضات، وتختص بالاستثناء وقد تقدمت فيه، وذكر هنا اثني عشر، وذكرنا الفاء، و«بل» فتمّت وفاقًا وخلافًا سبعة عشر.

١٨. «حتى» ويقال «عَتَّى» بالعين[٣]، وتختص في الاختيار بالظاهر[٤] خلافًا للمبرد[٥] والكوفيين[٦]، وتجر الاسم المؤول على ما مرَّ في نواصب الفعل[٧]، وكذا الاسم الصريح، ولا تكون[٨] معه إلا للغاية، ولهذا شرط أن يكون -خلافًا لابن مالك[٩]- آخرًا، كسرتُ البارحةَ حتى آخرِها، أو متصلاً بالآخرِ كسرتُ البارحةَ حتى الصباحِ.

---

(١) ينظر الجني الداني (٢٥٤، ٢٥٥)، المغني (١/ ١١٢).

(٢) لغات «حاشا» تقدمت في (ص٢٦٣/ ب).

(٣) وهي لغة هذلية، وبها قرأ ابن مسعود ﴿ لَيَسْجُنُنَّهُۥ عَتَّىٰ حِينٍ ﴾ [يوسف: ٣٥]، ينظر المحتسب (١/ ٣٤٣)، سر الصناعة (١/ ٢٤١)، التسهيل (١٤٦)، الجني الداني (٥٠٨).

(٤) وتجر المضمر في الضرورة كقول الشاعر:

فــلا والله لا يــلفي أناس ** فتى حتاك يا ابن أبي يزيد

ينظر: الرضي (٢/ ٣٢٦)، الخزانة (٤/ ١٤٠).

(٥) ينظر شرح المفصل (٨/ ١٦)، الارتشاف (٢/ ٤٦٩)، الهمع (٤/ ١٦٦).

(٦) ينظر: الارتشاف (٢/ ٤٦٩)، الجني الداني (٤٩٩)، الهمع (٤/ ١٦٦).

(٧) (ص١٦٣/ أ).

(٨) في (ب) «يكون».

(٩) واستشهد بقول الشاعر:

إن سلمى من بعد يأسِي هَمَّتْ ** لِوِصَالٍ لو صَحَّ لم يُبْقِ بُوسَا

عَيَّنَتْ ليلةً فما زلــتُ حــتى ** نِصْفِهَا راجيًا فعُدْتُ يَئُوسَا

في شرح التسهيل (٣/ ١٦٨)، ولم يجزه في شرح الكافية (٢/ ٧٩٩).



وأجاز ابن مالك: حتى نصفِها، فالمراد عندهم غاية المعمول كالبارحة هنا، وعنده غاية الحدث كالسير هنا، ولعله التحقيق.

ويجب جرُّه: إن لم يتقدم ما يعطف عليه نحو: ﴿ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ [يوسف: ٣٥] أو تقدم وكان -أعني ما بعدها- غيرَ داخلٍ فيما قبلها؛ لكونه غيرَ جزءٍ له نحو: ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ [القدر: ٥]، أو جزءًا ودلَّتْ القرينة على خروجه، كصمت الأيام حتى يوم العيد، إلا إن أردتَ أنَّكَ خرقتَ الشرع[١] بصومه أيضًا فالعطف.

ويجب العطف إن كان ما بعدها بعضًا غير آخر (عند الجمهور)[٢]، كسرتُ البارحة حتى السحر، أو آخرًا ودلت القرينة على دخوله، كسرت البارحة حتى آخرها أيضًا.

ويجب كونُها حرف ابتداء فيه معنى الغاية: إن تلاها جملة اسمية، أو مضارع مرفوع، أو فعل ماض، فالجملة بعدها مستأنفة، وأجاز ابن مالك[٣] كون الماضي بعدها منصوب المحل بـ«أنْ» مضمرة، فتكون حرف جر.

١٩. «مَتَى» في لغة هذيل، وتأتي بمعنى «مِنْ» كـ«أخرجتُها متى كُمِّي»[٤] وبمعنى «في» كـ«وضعها متى كُمِّهِ»[٥] وقيل[٦]: هذه ظرف بمعنى: «وَسْطَ».

٢٠. «لَعَلَّ» في لغة «عُقَيْل»[٧] بالتصغير نحو:

.... لعــلَّ أبي المغــوارِ منــكَ قريــبُ[٨]

---

(١) لأنه يحرم صوم يومي العيدين (الفطر، والأضحى).

(٢) سقط من (ب)، وانظر التصريح (٢/ ١٧)، الهمع (٤/ ١٦٥).

(٣) في شرح التسهيل (٣/ ١٦٦).

(٤) ينظر شرح الكافية الشافية (٢/ ٧٨٤)، شرح التسهيل (٤/ ١٨٦)، الأشموني (٢/ ٢٠٥).

(٥) ينظر المراجع السابقة.

(٦) ينظر الارتشاف (٢/ ٤٦٥)، الهمع (٤/ ٢١١).

(٧) انظر الجنى الداني (ص٥٣٠)، التسهيل (٦٦).

(٨) تقدم في (ص٢٠٤/أ).

ولهم في لامها[1] الأولى الإثبات والحذف، وفي لامها الثانية الفتح والكسر، / وهي زائدة من ٢٩٨/أ حيث الإعراب، فلا متعلق لها، ومحل مجرورها رفع بالابتداء، وقد سمع رفعه في البيت.

وقيل: نصب على الاسمية[2].

وقيل: لا بُدَّ لها من متعلق، فلا محل له سوى الخفض.

٢١. «لَعَا» بلام فمهملة فألف، وهي كـ«لَعَلَّ» معنًى وعملاً[3]، وحكى الجر بها ابنُ الأنباري[4] وغيره[5]، ومحل مجرورها الرفع كما مرَّ، وأجاز الفراءُ: نصبَ الخبر بعدها[6].

٢٢. «لولا» الامتناعية إذا تلاها ضمير متصل[7]، كلولاي، لولانا، لولاك، لولاه، فهي حرف جر مختص بالضمير، وهي كالزائدة فلا متعلق لها، ومحل مجرورها رفع بالابتداء، فلا يُتْبَع إلا بالرفع[8].

وقيل: محله نصب، لمجرد كونه ضمير نصب[9].

وقيل: لا محل له لعدم العامل.

---

(١) عندما تكون خافضة.

(٢) أي: اسمًا لها قاله ابن هشام راجع (ص١٨٤/ب).

(٣) إذ هي لغة من لغاتها المذكورة في (ص٢٠٠/أ).

(٤) في الإنصاف، كذا قال أبو حيان في الارتشاف (٢/ ١٥٥)، وقد راجعت الإنصاف فلم أجد ذلك فيه، ينظر الإنصاف (١/ ٢١٨، ٢٢٧).

(٥) أبو زيد في النوادر (٢١٨)، والفراء والأخفش، انظر إيضاح الشعر (٨٧)، والجني الداني (٥٣٠).

(٦) ينظر الارتشاف (٢/ ١٥٦).

(٧) راجع (ص٢٤٥/ب).

(٨) ما ذكره الشارح من جرّ الضمير بـ«لولا» هو مذهب البصريين ما عدا الأخفش. ينظر الإنصاف (٢/ ٦٨٧، ٦٩٥)، بدائع الفوائد (٣/ ٥٥)، ابن يعيش (٣/ ١٢٢)، المغني (١/ ٢٧٤)، ائتلاف النصرة (١٦٤)، الأشموني (٢/ ٢٠٦)، الهمع (٤/ ٢٠٩، ١١٠).

(٩) ينظر شرح التسهيل (٣/ ١٨٥)، والقول منسوب إلى أبي البقاء.

وقيل: ناب ضمير الجر عن ضمير الرفع، فهو مرفوع مطلقًا[1].

وقيل: هي معدِّية تتعلق بفعل حُذِفَ وجوبًا، أي: لولاي حضرت، فألصقت ما بعدها بالفعل على معناها الذي هو الامتناع، فلا محل لمجرورها سوى الجر[2]، وعليه أيضًا لا يتبع إلا بمرفوع، أو لا يتبع أصلاً والأكثر أن يقال: لولا أنا، ولولا نحن، لولا أنت، لولا هو.

٢٣. «لوما» الامتناعية، وهي كـ«لولا» في كلّ ما ذُكِر، وفاقًا وخلافًا مطلقًا[3]، كَلَوْمَايَ، لَوْمَانَا، والأكثر لَوْمَا أَنَا.

٢٤. «لات» حكى الفراء[4] الجرَّ، وأنَّها تختص باسم الزمان، وقرئ شاذًا، ﴿وَلَاتِ حِينِ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] بخفض «حين»[5].

وقيل: هو على حذف «من» الاستغراقية[6].

وفي شرح ديوان المتنبي[7] لأبي الحسن محمد بن عبد الله الدُّلَفِي[8] تلميذ

---

(١) إلى هذا القول ذهب الكوفيون والأخفش.

(٢) ينظر الجني الداني (٥٤٥).

(٣) انظر المغني (١/ ٢٧٦).

(٤) معاني القرآن (٢/ ٣٩٧، ٣٩٨).

(٥) وكسر التاء، وبها قرأ عيسى بن عمر. انظر البحر (٧/ ٣٨٣، ٣٨٤).

(٦) كأنه قال: «لات من حين» كذا خرج أبو حيان هذه القراءة في البحر (٧/ ٣٨٤).

(٧) أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكوفي (٣٠٣-٣٥٤هـ).

ولد بالكوفة، ونشأ بالشام، تنقل في البوادي يطلب الأدب وعلم العربية وأيام الناس، مدح سيف الدولة (صاحب حلب) ثم مضى إلى مصر، فمدح الأخشيدي، وطلب منه أو يوليه، فلم يوله كافور، فغضب أبو الطيب وهجاه، ومدح عضد الدولة ملك فارس والعراق، قتل في «النعمانية» غرب بغداد.

تاريخ بغداد (٤/ ١٠٢، ١٠٥)، وفيات الأعيان (١/ ٤٤، ٤٦)، البداية (١١/ ٢٥٦، ٢٥٩)، مرآة الجنان (٢/ ٣٥١، ٣٥٧)، لسان الميزان (١/ ١٥٩، ١٦١)، النجوم الزاهرة (٣/ ٣٤٠، ٣٤٢).

(٨) العجلي (... - ٤٦٠هـ).

أديب، نحوي، لغوي، كان مقيمًا بمصر، ووفاته فيها، يقع شرحه لديوان المتنبي في عشر مجلدات. الوافي بالوفيات (٣/ ٣٢٩)، بغية الوعاة (١/ ١٢٨)، كشف الظنون (١/ ٨١٢)، الأعلام (٦/ ٢٢٨)، معجم المؤلفين (١٠/ ٢٠٩).

الرَّبَعِي[1] عن الكوفيين أنها حرف جر مطلقًا، فتجر الزمان وغيره، كقول المتنبي -وهو كوفي البلد والعربية-:

لَقَدْ تَصَبَّرْتُ حتَّى لاَتَ مُصْطَبَرٍ فالآنَ أُقْحَمُ حَتَّى لاَتَ مُقْتَحَمِ[2]

بالجر، وهو تمثيل لا استشهاد؛ لأنه من الشعراء المولدين، كأبي نواس، وبشار بن برد[3]،

---

(١) علي بن عيسى بن الفرج بن صالح (٣٢٨ - ٤٢٠هـ).

أبو الحسن عالم بالعربية، أصله من شيراز، أخذ النحو عن السيرافي ببغداد، وأخذ عن أبي علي الفارسي، له مصنفات منها: «شرح كتاب الإيضاح»، و«البديع».

إنباه الرواة (٢/ ٢٩٧)، معجم الأدباء (٤/ ٧٨، ٨٥)، إشارة التعيين (٢٢٣)، البغية (٢/ ١٨١، ١٨٢)، الشذرات (٣/ ٢١٦).

(٢) البيت من قصيدة مطلعها:

ضيفٌ أَلَمَّ برأسِي غيرَ مُحْتَشِمِ ** والسَّيْفُ أَحْسَنُ فِعْلاً مِنْهُ بِاللِّمَمِ

وقبل البيت:

سَيَصْحَبُ النَّصْلُ منِّي مِثْلَ مَضْرَبِهِ ** وَيَنْجَلِي خَبَرِي عن صِمَّةِ الصِّمَمِ

وبعده:

لأَتْرُكَنَّ وُجُوهَ الخَيْلِ سَاهِمَةً ** والحَرْبُ أَقْوَمُ من ساقٍ عَلَى قَدَمِ

الضيف: الشيب: إذ أن العرب تعبر عن المشيب بالضيف، ألم: نزل، المحتشم: المستحي المنقبض، اللِّمَم: جمع لِمَّة، وهو الشعر الذي ألم بالمنكبين، النصل: نصل السيف، الصِّمَّة: الحيَّة الشجاع، والصِّمَم: جمعه، يريد أنه صيصحب مني رجلاً كحدته في مضائه، المصطبر: بمعنى الاصطبار، المقتحم: بمعنى الاقتحام، وهو الدخول في الشيء. أراد أنه تكلف الصبر حتى لم يبق اصطبار، فالآن أقحم نفسي وأوردها المهالك، وأوقعها في الحروب، حتى أدرك مرادي، ساهمة: متغيرة، وقامت الحرب على ساق: إذا اشتدت.

ديوان بشرح العكبري (٤/ ٣٤، ٤٤).

(٣) ابن يرجوخ بن أزدكر العقيلي بالولاء (٧٧، أو ٩٥ - ١٦٧هـ).

أبو معاذ، شاعر ضرير، أصله من (طخارستان) نشأ بالبصرة، وقدم بغداد، وحضر مجالس الخلفاء، وشعره كثير، مات ضربًا بالسياط لاتهامه بالزندقة.

الأغاني (٣/ ١٩، ٧٣)، تاريخ بغداد (٧/ ١١٢، ١١٨)، وفيات الأعيان (١/ ١١٠، ١١٢)، النجوم الزاهرة (٢/ ٥٣)، معاهد التنصيص (١/ ٢٧٩)، الخزانة (١/ ٥٤١).



وأبي تمام[١]، والبُحْتُري[٢]، والصولي[٣]، فلا يستشهد[٤] بشعره إلا عند الزمخشري فإنه يستشهد[٥] بكلام علماء العربية / يجعل ما يقوله كالذي يرويه، وربما استشهد بكلام نفسه، ٢٩٨/ب وآخر الحُجَج إبراهيم بن هَرْمة، والإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه لأنه حجة في اللغة كما قاله الإمام أحمد بن حنبل، والمازني، وعبد الملك بن هشام[٦]، وغيرهم من الأئمة، وأول

---

(١) حبيب بن أوس بن الحارث بن قيس الطائي (١٩٠، أو ١٨٨، أو ١٩٢، أو ١٧٢ - ٢٣١، أو ٢٢٨، أو ٢٣٢هـ).

شاعر، أديب، ولد بجاسم من قرى حوران بسورية، رحل إلى مصر وجالس الأدباء وأخذ عنهم، استقدمه المعتصم وفضله على شعراء زمانه، وكانت وفاته بالموصل، ومن آثاره: «ديوان الحماسة» و«فحول الشعراء» وله ديوان شعر.

الفهرست (١/ ١٦٥)، تاريخ بغداد (٨/ ٢٤٨)، وفيات الأعيان (١/ ١٥٠، ١٥٣)، النجوم الزاهرة (٢/ ٢٦١)، معاهد التنصيص (١/ ٣٨)، الخزانة (١/ ١٧٢).

(٢) البُحْتُري الوليد بن عبيد بن يحيى الطائي (٢٠٦ - ٢٨٤هـ).

شاعر كبير، يقال لشعره «سلاسل الذهب»، ولد «بمنبج» من أعمال حلب، ونشأ بها، ثم خرج إلى العراق، ومدح المتوكل العباسي وغيره من الأكابر والرؤساء، ثم عاد إلى «منبج» وتوفي بها، وقيل: بحلب، له ديوان شعر، وكتاب الحماسة.

تاريخ بغداد (١٣/ ٤٧٦، ٤٨١)، معجم الأدباء (١٩/ ٢٤٨، ٢٥٨)، وفيات الأعيان (٢/ ٢٣١، ٢٣٦)، البداية (١١/ ٧٦)، مرآة الجنان (٢/ ٢٠٢، ٢٠٩)، مفتاح السعادة (١/ ١٩٣).

(٣) إبراهيم بن العباس بن محمد بن صول (١٧٦ - ٢٤٣هـ).

شاعر فصيح، وكاتب بليغ، خراساني الأصل، نشأ في بغداد فتأدب وقربه الخلفاء، فكان كاتبًا للمعتصم والواثق والمتوكل، مات بسامراء، له ديوان شعر وديوان رسائل، كتاب «العطر» و«كتاب الطبيخ» وغيرها.

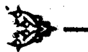
الأغاني (٩/ ٢١، ٣٥)، تاريخ بغداد (٦/ ١١٧، ١١٨)، معجم الأدباء (١/ ١٦٤، ١٩٨)، وفيات الأعيان (١/ ١٢، ١٣)، البداية (١٠/ ٣٤٤، ٣٤٥)، مرآة الجنان (٢/ ١٤٣، ١٤٤)، النجوم الزاهرة (٢/ ٣١٥)، الشذرات (٢/ ١٠٢، ١٠٣)، الأعلام (١/ ٤٥).

(٤) انظر الكشاف (١/ ٢٢٠).

(٥) انظر الكشاف (١/ ٢٢٠).

(٦) عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري (... - ٢١٣، أو ٢١٨هـ).

كان عالمًا باللغة وأنساب العرب وأخبارها، ولد في البصرة ونشأ بها، وتوفي بمصر، من كتبه «السيرة النبوية»
=



المولدين بشار، وقيل: وقد استشهد سيبويه في كتابه ببعض شعره تقربًا إليه؛ لأنه كان هجاه لتركه الاحتجاج بشعره، فإن صح هذا عنه فيجب أن لا يكون أتى به إلا معزوًا إليه ليعرف، أو تمثيلاً فقط لا استشهادًا، وهو الظاهر(١).

ومحمل البيت في رأي البصريين على حذف «الحين» المضاف شذوذًا أي: لات حين مصطبر أو مقتحم.

نعم يستشهد في المعاني والبيان بشعر المحدثين -بسكون الحاء- أي: المولَّدِين، وكل من الشعر والشاعر يسمى مولَّدًا ومُحْدَثًا باسم المفعول.

٢٥. «كي» التعليلية(٢)، ولا تجر إلا «ما» الاستفهامية، يقال: جئتك أمس، فتقول: كيمه؟ أي: لمه؟ والهاء للسكت، وحذفت ألف «ما» للخفض، و«أنْ» المصدرية بصلتها، كجئت كي تكرمني، إذا قدرت «أن» بعدها(٣)، و«ما» المصدرية بصلتها، كجاءكم زيد كيما تكرمونه، وقيل: «ما» هذه كافة لـ«كي» عن العمل(٤)، فإن قلت: كيما تكرموه بالنصب، فـ«ما» زائدة، و«كي» ناصبة بنفسها، فهي مصدرية، أو بـ«أنْ» مضمرة، فهي تعليلية جارة.

=

المعروف بسيرة ابن هشام، و«التيجان في ملوك حمير» و«شرع ما وقع في أشعار السير من الغريب».

الروض الأنف (١/ ٧)، إنباه الرواة (٢/ ٢١١، ٢١٢)، وفيات الأعيان (١/ ٣٦٥)، البداية (١٠/ ٢٦٧)، بغية الوعاة (٢/ ١١٥)، الشذرات (٢/ ٤٥).

(١) ليس في كتاب سيبويه شاهد شعري لبشار.

(٢) على مذهب البصريين، أما عند الكوفيين فهي ناصبة دائمًا. ينظر الإنصاف (٢/ ٥٧٠)، الجني الداني (٢٧٦)، المغني (١/ ١٨٣)، الأشموني (٣/ ٢٨٠).

(٣) وكذلك لو كانت «أن» ظاهرة بعد «كي» كقول الشاعر:

فقالت: أَكُلَّ الناسِ أصبحتَ مانحًا ** لسانَك كيما أن تغرَّ وتخدعَا

انظر ابن يعيش (٩/ ١٤).

(٤) قاله أبو حيان في الارتشاف (٢/ ٣٩٢).

٢٦. «بَلْهَ» بفتح الهاء وكسرها إذا خفض بها، قال الأخفش[١] وأصحابه: هي حرف جر. والصحيح[٢] أنها حينئذ مصدر بمعنى: «التَّرْك» لم يُنطق بفعله، فيلازم النصب، أو اسم بمعنى «غير» أو «سوى» فيستثنى[٣] به، ويعطى حكمهما.

٢٧. «مَعْ» ساكنة العين، قال النحاس: «أجمعوا على حرفيتها حينئذ»[٤] انتهى. والصحيح أنها باقية على اسميتها، وإنما سكونها لغة كما مَرَّ.

٢٨. «كم» الخبرية، قيل: هي حرف تكثير، مقابل «رُبَّ» للتقليل، ذكره في الارتشاف[٥] فتكون حرف جر، والصحيح أنها اسم أبدا.

(كَذَاكَ) من حروف الجر (وَاوٌ) وتختص بالظاهر مطلقًا، / كَوالله، والذي نفسي بيده، وأَيْمُ الله، ومنه ﴿ وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴾ [النجم: ١]، ﴿ وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا ﴾ [المرسلات: ١]، ﴿ وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ ﴾ [البروج: ١]، ﴿ وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا ﴾ [العاديات: ١] ونحوها من السور المفتتحة بالواو، وقيل: هي على حذف «رَبِّ» مضافًا[٦]؛ لأنه لا يحلف بغيره سبحانه، وأجيب بأن ذلك في حق العبد، وللمعبود أن يفعل ما شاء، وأجاز ابن كيسان ذكر فعل القسم معها[٧]. ٢٩٩/أ

و(بَا)ءٌ موحدة، وهي أصل أحرف القسم؛ ولهذا خُصَّت بجواز ذكر فعل القسم معها، كأقسم بالله، وبدخولها على الضمير نحو: بك اللهم حلفت، وباستعمالها في القسم الاستعطافي، وهو ما تلاه أمر أو نهي أو استفهام أو نحوه نحو:

بــدينِك هــل ضَــمَمْتَ إليــكَ نُعْمَــى ... وهــل قَبَّلْــتَ بعــد الـصُّبْحِ فَاهَــا[٨]

---

(١) انظر ابن يعيش (٤/ ٤٩)، الرضي (٢/ ٧٠).
(٢) راجع (ص٢٧١/أ).
(٣) انظر الارتشاف (١/ ٣٧٧).
(٤) ينظر: شرح التسهيل (٢/ ٢٤١)، الارتشاف (٢/ ٢٦٧)، الجني الداني (٣١١).
(٥) انظر الارتشاف (١/ ٣٧٧).
(٦) في (ب) «مضاف».
(٧) فيقال: حلفت والله لأقومن. ينظر الارتشاف (٢/ ٤٧٧)، الهمع (٤/ ٢٣٦).
(٨) أول ثلاثة أبيات لمجنون ليلى، الثاني:

=

أو شرط أجيب بأحدٍ ما ذكر، كبالله إن زارك زيد فأكرمه، أو فلا تحَيّه، أو فهل تكرمه، ومنه نحو: «بالنَّصرِ والإيواءِ إلاَّ ما جَلَسْتُمْ»[١] وبالله لما زرتني؛ لأن معناه الطلب.

وبجواز حذفها مع الفعل، فإن كان المقسم به نحو: يمين الله، وقضاء الله، وحرام الله، وكعبة الله، رُفِعَ خبرًا لمحذوف، أي: قسمي يمين الله، أو مبتدأ حذف خبره، أي: قضاءُ الله قسمي، أو أحلف به، ونُصِبَ[٢] بفعل متعدٍّ بنفسه أصالةً، كالتزمت يمين الله، أو بفعل القسم المحذوف على نزع الخافض، والأصل: أقسم بيمين الله، فحذفت الباء، فوصل الفعل بنفسه إلى مفعوله فنصبه، ثم حُذِف الفعل[٣]، وعليه يجوز جرُّه أيضًا بضعفٍ على نية الباء[٤].

وإن كان الاسمَ الأعظمَ، كالله لأفعلن، نُصِبَ على نزع الخافض في الأصح، أو على أن الأصل: التزمُ يمين الله، أو: ألزِمُ نفسي يمينه[٥]، فحذف المضاف، فناب عنه المضاف إليه، ثم

=

وهل مالت عليك ذُؤَابتَاهَا ** كمثل الأُقْحُوانَةِ في نداهَا

بدينك: أي أسألك بدينك، ويروى (بربك)، نعمى: يروى (ليل) و(سعدى) بعد الصبح: خص ما بعد النوم؛ لأن الأفواه تتغير رائحتها بالنوم، وإذا كان فوها طيبًا بعد النوم، فما الظن به في غير النوم، والمراد أن نكهتها طيبة في سائر الأوقات، ويروى (قبل الصبح) ويروى العجز (قبيل الصبح أو قبلت فاها) ويروى البيت الثاني:

وهل رَفَّتْ عليك قرونَ ليلى ** رَفِيفَ الأقحوانةِ في نداها

رفّت: يقال للنبات الذي يهتز خضرة وتلألؤا: قد رف يرف رفيفا، القرون: جمع قرن، هي الذؤابة من الشعر. الأغاني (١/ ١٧٦)، المنصف (٣/ ٢١)، ابن يعيش (٩/ ١٠٢)، الارتشاف (٢/ ٤٩٧)، المغني (٢/ ٥٨٤)، الخزانة (٤/ ٢١٠)، شرح أبيات المغني (٧/ ٢٢٣، ٢٢٥).

(١) من مقولة ابن عباس للأنصار، تقدم في (ص٢٦٧/ ب).

(٢) لا يجوز النصب عند الكوفيين إلا في حرفين (كعبة الله، وقضاء الله). انظر الارتشاف (٢/ ٤٧٨).

(٣) ينظر الهمع (٤/ ٢٣٢).

(٤) جواز الجر مذهب كوفي فهم يجيزون حذف الجار وبقاء عمله، وضعف الشارح هذا المذهب تبعًا لابن مالك في شرح الكافية (٢/ ٨٦٠)، وانظر المساعد (٢/ ٣٠٧).

(٥) ينظر التبصرة (١/ ٤٤٨).



حُذِف الفعل بفاعله، أو جُرَّ على نية الباء[١]، قيل: أو الواو، أو رُفِعَ مبتدأ أي: اللهُ أقسم به أو أَلِيَّتي، أو خبرًا بضعفٍ، أي: الله قَسَمِي.

وإن كان غير ذلك كالعزيز والرحمن، فالنصب على ما مرَّ، والأصح أنه / قد يُجر على نية الحرف[٢]، أو يُرفعُ مبتدأً أو خبرًا لمحذوف؛ لكنهما ضعيفان. ٢٩٩/ب

و(تَاءٌ) مثناة فوقية، والغالب دخولها على الاسم الأعظم كـ: ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾ [الأنبياء: ٥٧] وقالوا: «تَرَبِّي» و«تَرَبِّ الكعبة» و«تالرحمن» و«تَحَياتِكَ»[٣] ولا يُعطف على مجرورها غير ما ذكر، فيمتنع: تَرَبِّي ورَبِّ زيد، أو تالله[٤] وأسمائِه، أو تَحَياتِكَ وحياةِ أخيك، والحق جوازه بضعفٍ؛ لاغتفارهم في التوابع، والظاهر أن سائر التوابع كالعطف، لكن ما عدا البدل أقرب للجواز من النسق والبدل.

فهذه الأحرف الثلاثة تستعمل (فِي الحَلِف) وهو القسم، واليمين، والإيلاء، والأَلِيَّة[٥] أيضًا.

٤. اللام[٦]: وتختص بالقسم التعجبي، وبالاسم الأعظم، نحو: «لله لا يُؤَخَّر الأجل[٧]» فلا يُعطف عليه غيره، وفيه ما مرّ.

---

(١) عند الكوفيين، أما البصريون فجوزوا جرّ المقسم به إذا كان لفظ الجلالة «الله» شريطة وجود عوض عن حرف القسم المحذوف، ومما يكون عوضًا عنه الهمزة، أو «ها» ثابتة ألفها أو محذوفة نحو «آلله، هاالله هالله لأفعلن» والجر عندهم حينئذ بالهمزة و«ها» لا بحرف القسم المحذوف.
الإنصاف (١/ ٣٩٣، ٣٩٩)، شرح التسهيل (٣/ ١٩٩، ٢٠٠)، الرضي (٢/ ٣٣٥).

(٢) المحذوف على مذهب الكوفيين، لجواز الجر عندهم بحرف القسم المحذوف بقطع النظر عن اللفظ المقسم به ودون اشتراط عوض عن الحرف المحذوف. انظر الرضي (٢/ ٣٣٥).

(٣) ينظر الجني الداني (١١٧)، الأوضح (٣/ ٢١)، الهمع (٤/ ٢٣٥).

(٤) في (ب) «وتالله».

(٥) اللسان (ألا) (١٤/ ٤٠)، والفعل: آلى يؤلي إيلاء.

(٦) أُعطِيت اللام هنا رقم (٤) باعتبار تقدم ثلاثة أحرف هي: الواو، والباء، والتاء، ولم يرقمها الشارح لورودها في النظم.

(٧) انظر: (ص٢٤٥/ ب).

٥. الهمزة: وتختص بالاسم الأعظم، وهي: إمّا همزة مفتوحة تليها ألف، ويسميها المغاربة مجازًا همزة الاستفهام، كقوله ﷺ: «آلله ما أجْلَسَكُم إلاَّ ذَلِكَ»(١) أصله: بالله، فعوِّضَتِ الهمزة عن الباء، وإما همزة قطع أصلها الوصل يقال: والله لأخرجن، فتقول: أفَآلله أو «آلله لتخرجنَّ»(٢)، بقطع الهمزة مفتوحة، أصله: بالله، فحذفت الباء، وأبدل منها الهمزة، والفاء عاطفة على كلام المخاطب، والهمزة الأولى استفهام، وإمّا همزة وصل كما هي نحو: «أفا لله لتخرجنّ» بالوصل.

٦. «ها»: التي يسميها المغاربة هاء التنبيه وتختص أيضًا بالاسم الأعظم، ولك في ألفها: الإثبات والحذف، وفي الهمزة: الوصل والقطع فالصور أربع: ها ألله، هألله، ها الله، هالله، وهل الخفض معها ومع الهمزة المذكورة بهما أنفسهما لنيابتهما عن الحرف المحذوف؟ أو بحرف القسم المحذوف، وهو الباء؟ على الأول: الأخفش(٣) وأصحابه، واختاره ابن عصفور(٤)، وابن أبي الربيع(٥)، وأبو حيان(٦) وآخرون، وعلى الثاني: الكوفيون(٧) وقوم، واختاره ابن مالك(٨)، وهو الأصح.

---

(١) رواه الإمام أحمد في المسند (٤/ ٩٢)، عن أبي سعيد الخدري: ... أن رسول الله ﷺ خرج على حلقة من أصحابه فقال: «ما أجلسكم» قالوا: جلسنا نذكر الله عز وجل ونحمده على ما هدانا للإسلام ومَنَّ علينا بك، قال: «آلله ما أجلسكم إلا ذلك» قالوا: آلله ما أجلسنا إلا ذلك، قال: «أما إني لم استخلفكم تهمة لكم وإنه أتاني جبريل عليه السلام فأخبرني أن عز وجل يباهي بكم الملائكة».

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ٣١١)، والإمام مسلم في الصحيح، كتاب الذكر والدعاء، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن (٤/ ٢٠٧٥)، عن أبي سعيد الخدري أيضًا.

(٢) انظر البسيط (٢/ ٩٣٣).

(٣) ينظر شرح التسهيل (٣/ ٢٠٠)، الارتشاف (٢/ ٤٧٩).

(٤) المقرب (١/ ٢٠٧)، الشرح الكبير (١/ ٥٣٢).

(٥) البسيط (٢/ ٩٣٢).

(٦) الارتشاف (٢/ ٤٧٨).

(٧) تقدم قريبًا الإشارة إلى مراجع مسألة الخلاف.

(٨) شرح التسهيل (٣/ ٢٠٠).

٧. الميم: مثلثة الحركة[١].

٨. «مِـُنُ» بضم الميم وكسرها.

/ ذكرهما أبو حيان[٢] وقومٌ تبعًا للمبرد[٣] وغيرها، ويختصان بالله وربي نحو: مُـ الله، ومُـ ربي، ومُنُ الله، ومُنُ ربِّي، والصحيح أنهما من لغات «أيمن»[٤]. ٣٠٠/أ

٩. الكاف: عند أبي عبيدة[٥]، وجعل منه: ﴿ كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ ﴾ [الأنفال: ٥] والصحيح أنها للتشبيه، وهي خبرٌ لمحذوف، أي: وذلك كما أخرجك... إلخ، والإشارة إلى ما فهم من سياق ما قبله، أي: هذه الحال في كراهتهم إياها كحال إخراجك للحرب في كراهتهم له.

١٠. «أيمنُ» عند الزَّجَّاج[٦]، والرُّمَّاني[٧]، والصحيح أنه اسم مختص بالقسم، وهو مبتدأ حذف خبره، أي: أيمنُ الله قسمي، أو خبر لمحذوف، أي: قَسَمِي أيمنُ الله، فإن دخلت عليه اللام تعين للابتداء.

وفيه لغاتٌ[٨]: «اَيْمُنُ» بوصل الهمزة[٩] مفتوحة ومكسورة، وبقطعها مفتوحة، مع ضم النون وكسرها وسكونها فيهما[١٠]، مع ضم الميم فهي تسع.

---

(١) انظر: العسكريات (١٧٤، ١٧٥)، الجنى الداني (١٧٢).

(٢) الارتشاف (٢/ ٤٨١).

(٣) وهما عنده حرفان وليستا بقية «أيمن». المقتضب (٢/ ٣٣٠).

وقيل: الميم بدل من الواو في «والله» انظر شرح التسهيل (٣/ ٢٠٣).

(٤) كما ذهب إليه سيبويه في كتابه (٢/ ٣٠٩).

(٥) مجاز القرآن (١/ ٢٤٠).

(٦) ينظر الارتشاف (٢/ ٤٨٠)، الجنى الداني (٤٩٥)، الهمع (٤/ ٢٣٨).

(٧) لم يذكره في كتاب معاني الحروف، وانظر المراجع السابقة.

(٨) انظر الصحاح (يمن) (٦/ ٢٢٢٢)، اللسان (١٣/ ٤٦٢)، الارتشاف (٢/ ٤٨١).

(٩) اختلف فيه فقال البصريون: همزته همزة وصل، وهو مشتق من (اليمن) وقال الكوفيون: همزته قطع، وهو جمع (يمين). ينظر الإنصاف (١/ ٤٠٤، ٤٠٩)، الرضي (٢/ ٣٣٧)، الجنى الداني (٤٩٥).

(١٠) في حال القطع والوصل.

و«لَيْمُن» بضم الميم، مع كسر النون وضمها وسكونها.

و«أُومُ» بضم همزة الوصل والميم بينهما واو.

و«اِيم» بكسر همزة الوصل أو القطع وفتحها، مع ضم الميم وكسرها فيه ثمان.

و«هِيم» بكسر الهاء مع ضم الميم وكسرها.

و«ام» بكسرهما وبفتحهما، وبفتح فضم أو كسر، وبكسر فضم أو فتح فهي ست.

و«من» بتثليثهما معًا، وبسكون النُّون مع كسر الميم وضمها فهي خمس.

و«مـ» الله بتثليث الميم، فجملتها سبع وثلاثون لغة فتأمل[١].

فجميع حروف الجر -وفاقًا وخلافًا، ومنها حروف القسم-: خمسة وثلاثون[٢]، وعلى الأصح: أربعة وعشرون، يجمعها قولي:

وأحـرف الجـر مـن بـاء وعـن وعـلى ... مـذ منـذ واوٌ وتـا حاشـا عـدا وخـلا

حتـى متـى لات كـي لامٌ لعـلَّ لَعَـا ... لـولا ولومـا وكـافٌ في وربَّ إلى

(كَبِرْتُ مِنْ مِصْرَ) وهي مدينة[٣] معروفة، سميت ببانيها مصر (ابن هرمس جد الإسكندر، أو مصر بن بيصر بن قبط بن النبيط بن كوش بن كنعان، أو مصر)[٤] ابن النفط بن حام بن نوح عليه السلام، أخي إخميم بن النفط باني مدينة «إخميم»[٥] التي هي من / عجائب ٣٠٠/ب الدنيا قرب مصر.

---

(١) تنظر هذه اللغات في شرح التسهيل (٣/ ٢٠١)، الجنى الداني (١/ ٩٢).

(٢) بل مجموع ما ذكره الشارح ثمانية وثلاثون حرفًا.

(٣) عرفت بالفسطاط «القاهرة» ثم أطلق اسمها على إقليم واسع. معجم البلدان (٥/ ١٧٣).

(٤) سقط من (ب)، وانظر معجم البلدان (٥/ ١٣٧).

(٥) بلد قديم على شاطئ النيل بالصعيد، وهي الآن من أهم مراكز محافظة سوهاج ومن عجائب هذا البلد (البرابي) وهو بناء عجيب فيه تماثيل وصور، عظيم السعة مفرطها، مسقف بسقف واحد، بنته ساحرة، وله قصة أشبه بالخرافة، ينظر معجم البلدان (١/ ١٢٣، ١٢٤، ٣٦٢).



وقيل: سميت به لتمصرها، أي: تمدنها، (وقيل: لأنها حد حاجز بين المشرق والمغرب، وحد أعمالها مسيرة أربعين)[(١)].

ولك فيها الصرف والمنع؛ لأنه عَلَمٌ مؤنث ثلاثي ساكن الوسط، وقد يذكر فيصرف مطلقًا.

والمصر لغة[(٢)]: الحاجز بين الشيئين، والحد بين الأرضين، والطين الأحمر، والكورة، (وكل بلد عظيم كالبصرة)[(٣)].

(إِلَى العِرَاقِ) وهو إقليم معروف، من «عَبَّادَان»[(٤)] إلى «المَوْصِل»[(٥)] طولاً ومن «القَادِسِيَّة»[(٦)] إلى «حُلْوَان»[(٧)] عرضًا، يذكر ويؤنث، سمي به لاشتباك عراق النخل والشجر أي: عروقها فيه، أو بعراق القربة لجلدة تجعل على ملتقى طرفي الجلد إذا خرز في أسفلها، إذ العراق بين الريف والبر، أو لأنه على عراق دجلة والفرات أي: شاطئهما[(٨)]، أو هو معربٌ

---

(١) سقط من (ب)، وانظر معجم البلدان (٥/ ١٣٧).

(٢) انظر الصحاح (مصر) (٢/ ٨١٧)، اللسان (٥/ ١٧٥، ١٧٦)، القاموس (٢/ ١٣٤).

(٣) سقط من (ب)، والمصر أيضًا الوعاء. انظر المراجع السابقة.

(٤) في الإقليم الثالث، طولها خمس وسبعون درجة وربع، وعرضها إحدى وثلاثون درجة، وهي تحت البصرة قرب البحر الملح، نسبت إلى عبّاد بن الحصين؛ لأنه أول من رابط فيها، فنسبوها إليه بزيادة ألف ونون على لغة مستعملة في البصرة. ينظر معجم البلدان (٤/ ٧٤).

(٥) مدينة مشهورة قديمة، ينسب إليها كثير من العلماء، أفاض ياقوت الحموي في وصفها. المعجم (٥/ ٢٢٣، ٢٢٥).

(٦) بينها وبين الكوفة خمسة عشر فرسخًا، كانت بها موقعة عظيمة بين المسلمين -بقيادة سعد بن أبي وقاص- والفرس في أيام عمر بن الخطاب ﷺ هزم فيها الفرس وقتل رستم. ينظر معجم البلدان (٤/ ٢٩١).

(٧) حلوان في علة مواضع، والمقصود هنا حلوان العراق، وهي مدينة في آخر حدود السواد مما يلي الجبال بغداد، بها رمان وتين في غاية من الجودة، ينسب إليها خلق كثير من أهل العلم. ينظر معجم البلدان (٢/ ٢٩٠).

(٨) راجع اللسان (عرق) (١٠/ ٢٤٧).

هو معربٌ فارسيَّتُهُ: «إيران شهر»[1]، أي: بلد كثير النخل والشجر.

و«العِرَاقَان» الكوفة والبصرة، أو هما: عراق العرب لأدنى حدّهم إلى العجم من نحو فارس، وعراق العجم لأدنى حدّهم إلى العرب، وقد خَرِبت الكوفة (منذ زمان)[2] كبستها الرِّياح بالرِّمال فلم يبق إلا جامعها أو بعضها.

(وَجِئْتُ لِلْمَحْبُوبِ) أي: إليه أو لأجله (بِاشْتِيَاقِ) والباء للإلصاق، أو المعية، أو السببية، أو الاستعانة.

فروع:

إذا حذف الحرف انتصب مجروره على نزع الخافض نحو:

فقومــوا فَــصَلُّوا ربَّكــم وتمــسَّحُوا ....[3]

أي: لربِّكم.

.... وأُخْفِـي الَّـذي لـولا الأُسَـى لَقَـضَانِي[4]

---

(١) في المعرب للجواليقي (٢٣١) قال الأصمعي: وكانت العراق تسمى «إيران شهر» فعربتها العرب، فقالوا: «العراق» وهذا اللفظ بعيد عن لفظ العراق.

(٢) سقط من (ب)، ومكانه «وعراق العجم بعد القرية وقد».

(٣) .... ** بأركان هَذَا البيت بَيْنَ الأَخَاشِبِ

لأبي قيس بن الأسلت يخاطب قريشًا. الروض الأنف (١/ ١٣٢)، سيرة ابن هشام (١/ ٢٨٤).

(٤) تَحِنُّ فتبدي ما بِهَا من صَبَابَةٍ ** ....

أورده المبرد في الكامل مع بيت قبله ونسبها لأعرابي من بني كلاب، وقال البغدادي في شرح أبيات المغني (٣/ ٢٣٠، ٢٣١): «واعلم أن لعروة بن حزام العذري قصيدة غرامية على هذا الوزن والروي ... وقد زعم العيني أن البيت الشاهد من هذه القصيدة، وتبعه السيوطي وغيره، وعندي ثلاث نسخ من ديوان عروة المذكور، وقد راجعت الثلاث فلم أجده في واحدة منهن والله أعلم»، والراجح عندي أنه لعروة بن خرام في ديوانه (١/ ١٢).

وقبل الشاهد:

فَمَنْ يَكُ لم يَغْرَض فإنِّي وناقتي ** بحَجْرٍ إلى أهل الحِمَى غَرِضَانِ

لم يغرض: لم يشتق، يقال: غرضت إلى لقائك، أي: اشتقت، حَجْر: بفتح الحاء وسكون الجيم، اسم موضع، =



أي: قضى علي.

إذا قالــتْ حـــذامِ فَأَنْــصِتُوهَا[(١)] ....

أي: لها. وينقاس حذفه مع «أنَّ» و«أنْ» و«كَيْ» المصدريات مع أمن اللبس، ومَحَلُّهَا بعده: قال الخليل[(٢)]، والفراء[(٣)] -قيل: وسيبويه[(٤)]- والأكثرون: نَصْبٌ، والكسائي[(٥)] -قيل: والخليل[(٦)]-: جَرٌّ، وسيبويه: يحتملها[(٧)].

=

الصبابة: رقة الشوق، الأُسى: بضم الهمزة، جمع أسوة، والأسوة التأسي والاقتداء بالغير، وما يتأسى به الحزين ويتعزى، أي: يتصبر، لقضاني: يريد لقضى عليّ الموت. الكامل (١/ ٤٦، ٤٧)، العسكريات (١٩٢)، الشرح الكبير (١/ ٣٠٧)، شرح التسهيل (٢/ ١٤٨، ١٥٠)، شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٣٥)، الارتشاف (٢/ ٤٥٤)، الجنى الداني (٤٤٣)، المغني (١/ ١٤٢)، (٢/ ٥٧٧)، المساعد (١/ ٤٢٨)، العيني (٢/ ٥٥٢)، الهمع (٢/ ٢٩، ٨١)، شرح أبيات المغني (٣/ ٢٢٧، ٢٣١).

(١) .... ** فإن القولَ ما قالتْ حذامِ

اختلف في نسبته، فقيل:

(أ) دَيْسَم بن طارق ولم أجد ترجمته، ذكر البغدادي أنه جاهلي، شرح أبيات المغني (٤/ ٣٣١).

(ب) لجيم بن صعب بن علي بن بكر بن وائل (... - ...).

من ربيعة بن نزار، من عدنان، جد جاهلي، له ابنان هما «حنيفة» و«عجل» ونسلهما كثير، ولجيم هو زوج حذام بنت الديان. ابن حزم (٢/ ٣٠٩)، الأعلام (٥/ ٢٤١).

يروى (فصدقوها) ولا شاهد في البيت على هذه الرواية، والبيت مفرد في مراجعي، معاني القرآن (١/ ٢١٥)، الأمالي الشجرية (٢/ ١١٥)، ابن يعيش (٤/ ٦٤)، المغني (١/ ٢٢٠)، الشذور (٩٥)، العيني (٣/ ٣٧٠)، الأشموني (٣/ ٢٦٨)، التصريح (٢/ ٢٢٥)، شرح أبيات المغني (٤/ ٣٢٩، ٣٣١).

(٢) انظر الكتاب (١/ ٤٦٤).

(٣) ينظر شرح التسهيل (٢/ ١٥٠).

(٤) قاله ابن مالك في شرح الكافية (٢/ ٦٣٤)، وفي شرح التسهيل (٢/ ١٥٠)، وتبعه الأشموني في شرح الألفية (٢/ ٩٢).

(٥) انظر المراجع السابقة.

(٦) قاله ابن مالك في شرح الكافية (٢/ ٦٣٤)، وفي شرح التسهيل (٢/ ١٥٠)، وتبعه الأشموني في شرح الألفية (٢/ ٩٢).

(٧) مراد الشارح أن المحل عند سيبويه يحتمل النصب والجر. ينظر كتابه (١/ ٤٦٤).

وقيل: ينقاس حذفه مطلقًا مع الأمن[1].

ولا يحذف ويبقى عمله قياسًا إلا «رُبَّ» على ما مرَّ، و«مِنْ» الخافضة لتمييز «كَمْ» الاستفهامية بشرط خفض «كم» بحرف عند الجمهور[2]، وبلا شرط عند الفراء[3] وابن السراج[4] وقوم، كـ«على كَمْ جذعٍ بيتُكَ؟»[5] وبكم درهمٍ اشتريتَه؟ أي: مِنْ جذعٍ، ومِنْ درهمٍ.

والزجاجُ: جرُّه بالإضافة لا «بمن»[6] وآخرون: يجب نصبه أبدًا[7].

وقال ابن مالك: «ويُجرُّ بغيرها أيضًا محذوفًا في جواب ما تضمن مثله، كقولك أبيك، لمن قال: بمن / مررت؟ أو هل مررت بأحد؟ وبلى أخيك، لمن قال: ما مررت بأحد، وفي ٣٠١/أ معطوفٍ على ما تضمَّنَه بحرفٍ متصلٍ نحو:

.... وَلِلطَّـيْرِ مُجْـرًى وَالْحُتُـوفِ مَـضَارِعُ[8]

أي: وللحتوف.

---

(١) قاله علي بن سليمان الأخفش، ينظر شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٣٥).

(٢) انظر شرح التسهيل (٢/ ٤١٩)، المغني (١/ ١٨٥)، المساعد (٢/ ١٠٨).

(٣) انظر الارتشاف (١/ ٣٧٨)، المغني (١/ ١٨٥).

(٤) الأصول (١/ ٣١٧).

(٥) انظر الكتاب (١/ ٢٩٣)، شرح المفصل (٤/ ١٢٨).

(٦) حكى ذلك عنه النحاس. ينظر شرح التسهيل (٢/ ٤١٩)، المساعد (٢/ ١٠٩).

(٧) انظر الارتشاف (١/ ٣٧٨).

(٨) أَلاَ يَا لَقَوْمِي كُلُّ ما حُمَّ وَاقِعٌ ** ....

للبَعِيث خداش بن بشر بن خالد المجاشعي الدارمي (... - ١٣٤هـ).

أبي زيد، خطيب شاعر، من أهل البصرة، نشب الهجاء بينه وبين جرير والفرزدق زمنًا طويلاً، وتوفي بالبصرة. الشعر والشعراء (١٩٥)، الآمدي (٥٦)، الأعلام (٢/ ٣٠٢).

والبيت مطلع قصيدة للشاعر، لم تذكر مراجعي من القصيدة غيره، ولا مناسبة تلك القصيدة.

حُمَّ: قدر، الحتوف: جمع حتف وهو الهلاك أو الموت، والرواية المشهورة (الجنوب) جمع جنب.

الشاهد فيه: جر (الحتوف) بلام مقدرة، لاتصاله بالواو ولتضمن ما قبلها إياها.

شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٤٢)، شرح التسهيل (٣/ ١٩٠)، الارتشاف (٢/ ٤٧١)، العيني (٣/ ٣٥٢، ٣٥٣)، الهمع (٢/ ١٣٩)، الفرائد الجديدة (٢/ ٧٦٢).

أو منفصل بـ«لا» أو «لو» كـ«جيء بزيدٍ أو بكرٍ ولو كليهما»[١] ولك رفعه ونصبه بإضمار عاملها[٢]، ونحو:

مـــا لِمُحِـــبٍ جَلَـــدٌ إنْ هُجِـــرَا ولا حَبِيـــبٍ رَأفَـــةٌ فَيَجْـــبُرَا[٣]

أي: لحبيب.

وفي مقرون -بعدما تضمنه[٤]- بهمزةٍ يقال: مررت بزيد، فتقول: أزيدٍ بن بكر؟ أو بـ«هَلاَّ» يقال: تصدقت بدرهمين، فتقول: هلاَّ دينارين، أو بـ«إنْ» أو «الفاء» الجزائيتين، كـ«مررت برجل إنْ لا صالحٍ فطالحٍ»[٥] أي: إن لا أمرَّ بصالحٍ فقد مررتُ بطالحٍ، ويقاس على جميعها خلافًا للفراء[٦] في جواب نحو: بمن مررت؟ أوجب ذكر الحرف»[٧] انتهى.

وقالوا: «ألا رجلٍ»[٨]؟ «أما رجلٍ»؟ أي: من رجل، فقاسه ابن مالك[٩].

---

(١) حكاه الأخفش انظر المساعد (٢/٢٩٨).

(٢) الرفع بإضمار رافع، والنصب بإضمار ناصب، فتقدير الرافع مثلاً: ولو أحضر كلاهما، والناصب: ولو أحضرت كليهما.

(٣) لم أقف على اسم الراجز.

جلد: قوة وصلابة، إن هجرا: الهجر ضد الوصل، ويروى (أن يهجرا)، الرأفة: الشفقة والرحمة، الجبر: أن تغني الرجل من فقر أو تصلح عظمه من كسر.

شرح التسهيل (٣/١٩١)، الارتشاف (٢/ ٤٧١)، المساعد (٢/٢٩٨)، العيني (٣/٣٥٣، ٣٥٤)، الأشموني (٢/ ٢٣٤)، الهمع (٢/ ٣٧).

(٤) الضمير عائد على الجارّ.

(٥) حكاه يونس، انظر شرح التسهيل (٣/ ١٩٢)، المساعد (٢/ ٢٩٩).

(٦) ينظر المرجعان السابقان، والارتشاف (٢/ ٤٧٢).

(٧) عن شرح التسهيل (٣/ ١٨٩، ١٩٢) بتصرف.

(٨) جاءت في قول الشاعر:

ألا رجل جزاه الله خيرًا ** يدل على محصلة تبيت

الكتاب (١/ ٣٥٩)، ابن يعيش (٢/ ١٠١)، المغني (١/ ٧٧، ٢١٩).

(٩) شرح التسهيل (٣/ ١٩٢).

من السماعيّ: قيل لبعضهم: كيف أصبحت؟ فقال: «خيرٍ والحمدُ لله»[(١)] أي: على خير، أو: بخير، أو: في خير، وقالوا في لله أبوك: «لاَهِ أبوك»[(٢)] بحذف لاَمَي الجر والتعريف وإبقاء لام الأصل، ثم قالوا: «لَهْيَ» بالقلب وإبدال ألفه ياء، كما قالوا في قَلْبِ «قَفَا»: «قَوْف» بإبدال ألفه واوًا، وفي قلب «وَجْه» «جَاه» بإبدال واوه ألفًا[(٣)].

وقال المبرد: الباقية لام الجر، والمحذوف لام الأصل والتعريف[(٤)].

ولا يفصل بينه وبين مجروره اختيارًا، وندر «اشتريتُه بواللهِ ألفِ درهمٍ»[(٥)] ومن أقبح الضرورة قوله[(٦)]:

وأسعِدَنْهُ ربَّنا لا تُشْقِهِ ولا عَلَى النَّارَ تسلط رَقِّهِ[(٧)]

أي: لا تسلط النارَ على رَقِّهِ[(٨)].

---

(١) انظر (ص١٩٢/ ب).

(٢) انظر (ص١١٨/ ب).

(٣) ينظر الارتشاف (٢/ ٤٧٢).

(٤) انظر الارتشاف (٢/ ٤٧٣).

(٥) حكاه الكسائي، انظر شرح التسهيل (٣/ ١٩٤)، الارتشاف (٢/ ٤٧٤)، المساعد (٢/ ٣٠١)، الهمع (٤/ ٢٢٧).

(٦) لم أعرفه.

(٧) خلت منه مراجعي إلا ارتشاف الضرب (٢/ ٤٧٤).

(٨) الرَّقّ: الجلد.



فصل فيه المضاف

وهو اسم مفعول من الإضافة، وهي لغةً: إنزالك الضيف، وإمالتك الشيء، وإحاطتك بالرجل في الحرب، وإشفاقك من الأمر، والنسبة إلى الشيء[(١)].

وعُرْفًا: ضم اسم إلى آخر، بتنزيله من الأول منزلة التنوين، أو ما يقوم مقامها مما قبلها، فإن التنوين تلزم حالة واحدة، وآخر ما قبلها يختلف لفظًا أو تقديرًا لاختلاف العامل، وهكذا المضاف إليه / يلزم حالاً واحدًا، وآخر ما قبله يتغير بتغير العامل، والقائم مقام ٣٠١/ب التنوين هو نون المثنى، والجمع، وما ألحق بهما، فإنها أيضًا تلزم حالة واحدة، وما قبلها يختلف للعامل، ولهذا قال:

(مِنَ) الاسم (المُضَافِ) أي: الذي تريد إضافته (اَسْقِطِ) وجوبًا (التَّنْوِينَا) ظاهرة كانت وهي تنوين غير الممنوع، أو مقدرة وهي تنوين الممنوع لأن فيه تنوينًا مقدرة، منع من ظهورها مشابهة الفعل، بدليل نصب المفعول بعده في نحو: «هؤلاءِ نواصرُ عَمْرًا» مع أن اسم الفاعل إن لم يكن صلة لـ«أل» فلا يعمل إلا منوَّنًا، ونصب التمييز في نحو: «أنت أحسنُ وجهًا»[(٢)] إذ لا ينصب نحو هذا إلا عن تمام الاسم بالتنوين (وَ) أسقط (نُونَهُ) أي: النون الشبيهة بالتنوين في كونها تالية علامة الإعراب وهي ما مرّ، فالتنوين الظاهرة: (كَأَهْلِكُمْ) خيارُكم، والمقدرة: كهذه دراهمك ودنانيرك، والنون: كجاء غلاماي، و(أَهْلُونَا) فـ«أهلون» مما ألحق بجمع المذكر السالم، وقد أضيف إلى «نا» وهو ضمير المتكلم المشارك، فحذفت نونه.

نعم أجاز هشام[(٣)] ثبوتها في الإضافة اللفظية: كجاءَ مكرمُنِي، ومكرِمُنْك، ومكرمانك، ومكرمونني، بإثبات التنوينِ مكسورة مع الياء ساكنةً مع الكاف ونحوها، والنونِ مكسورةً في المثنى، مفتوحةً في الجمع.

---

(١) ينظر: الصحاح (ضيف) (٤/ ١٣٩٢)، اللسان (٩/ ٢٠٩، ٢١٠)، القاموس (٣/ ١٦٦).

(٢) فالتنوين في «نواصر» و«أحسن» مقدر الثبوت، لأنهما ممنوعان من الصرف، ولا ينون الممنوع إلا في الاضطرار.

(٣) ابن معاوية الضرير. ينظر المغني (٢/ ٦٤٤).

(وَاخْفِضْ) لفظًا أو تقديرًا أو محلاً (بِهِ) أي: بالمضاف نفسه أصالةً واستقلالاً كما مر[(١)] (الإِسْمَ) بالفعل صريحًا ومؤولاً، أو بالقوة (الَّذِي لَهُ تَلا) وهو المضاف إليه.

فالاسم بالفعل (كَقَاتِلا غُلاَمِ زَيْدٍ) والفتى (قُتِلا) فـ«غلام» مجرور بـ«قَاتِلاَ» وقد جُرِّد من النون، وزيد والفتى مجروران بـ«غلام» وقد جرد من التنوين، وكزرتك رجاء أن تنفعني وقصد أن أقرأ عليك.

والاسمُ بالقوة هي[(٢)]: الجملة المضاف إليها نحو: ﴿ يَوْمَ هُم بَـٰرِزُونَ ﴾ [غافر: ١٦]، ﴿ يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [المائدة: ١١٩] فلإنها / في قوةِ المفردِ وتأويلِهِ، وإن لم يكن معها سابك -أعني الحرف المصدري- لأنّ المضاف إليه لا يكون إلاّ مفردًا، ولهذا كان محل الجملة الخفض؛ لأن الجملة لا يكون لها محل إلا إذا حلَّت محلَّ المفرد، بأن وقعت مبتدأ، أو خبرًا، أو نائبًا، أو مفعولاً، أو حالاً، أو مستثنى، أو نحو ذلك، وإن لم تحلّ محلَّه لم يكن لها محل. /٣٠٢

واعلم أن المضاف يكتسب من المضاف إليه أحد أشياء:

١. التعريف: وهو رفع الاشتراك من أصله، كغلام زيد، فإن قولك: «غلام» مشترك في جنس الغلمان مطلقًا، فلما أضفته إلى «زيد» زال الاشتراك من أصله وتعين.
٢. التخصيص: وهو تقليل الاشتراك، كغلام رجل، فإنَّ «غلام» مشترك بين غلام كل رجل وكل امرأة، وكل صبي وكل صبية، فلما قلت: غلام رجل، بقي مشتركًا بين غلام كل رجل فقط، فقلَّ الاشتراك.
٣. التخفيف: في إضافة اسم الفاعل أو المفعول إلى معموله:

إمَّا في لفظ المضاف فقط: بحذف النون كـ«ناصرا زيدِ الآن»، ومضروبي عبدٍ غدًا، أو التنوين مقدرةً كـ«ضواربُ زيدٍ»[(٣)]، أو ظاهرةً: وهو الأكثر؛ كضاربُ زيدٍ، ومضروبُ عبدٍ،

---

(١) في (ص٢٩٠/أ).

(٢) الأولى «هو» لأنه يعود على الاسم.

(٣) مراده أن (ضوارب) فيه تنوين مقدرة، لا تظهر فيه لأنه ممنوع من الصرف، فعند إضافته إلى «زيد» حذفت تلك التنوين المقدرة.

فإن أصله: ضاربٌ زيدًا، ومضروبٌ عبدًا، فحذف التنوين للإضافة، والتخصيص حاصل قبلها بالعمل.

وإمَّا في لفظ المضاف إليه فقط: بحذف الضمير واستتاره في الصفة، كالقائم الغلام، والمضروب العبد، فإنّ أصله: القائم غلامه، والمضروب عبده، فحذف ضمير الغائب، واستتر في «القائم» و«المضروب»[1]، وأضيف للتخفيف.

وإمَّا فيهما معًا: كزيد قائمُ الغلام، ومضروبُ العبد الآن أو غدًا، أصله: قائمٌ غلامُه، ومضروبٌ عبده، فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين، وفي المضاف إليه بحذف الضمير، واستتاره في الصفة.

٤. إزالة القبح، أو التجوُّز / في إضافة الصفة المشبهة كـ«مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ الوَجْهِ» ٣٠٢/ب فإن «الوجه» إن رُفِعَ قَبُح الكلام؛ لخلوّ الصفة لفظًا عن ضمير الموصوف، ولهذا امتنع الجرّ إذا وجد ضمير يعود إليه، كالحسن الوجه منه.

وإن نصب على التشبيه بالمفعول به حصل التجوز بإجراء وصف القاصر مُجْرى المتعدي، ولهذا امتنع الجر إذا كان للنصب جهة أخرى غير التشبيه، كالحسن وجهًا، فإن النكرة تنصب تمييزًا.

٥. تذكير المؤنث: بشرط صحة حذف المضاف، نحو:

إنـارةُ العقـلِ مكسـوفٌ بطـوعِ هَـوًى وعَقْـلُ عـاصِي الهَـوَى يـزدادُ تَنْـوِيرَا[2]

إذ لو قيل: العقل مكسوف ... إلخ لصح.

---

(١) الأشبه والأولى أن الضمير حذف وعقبته «أل» في «العبد» و«القائم» على رأي الكوفة أن الألف واللام تعاقب الضمير.

(٢) قال العيني: إن قائله من المولدين ... والمعنى ظاهر، وهو معنى مليح جدًا وفيه موعظة كبيرة.

والشاهد فيه: أن المضاف «إنارة» اكتسب التذكير من المضاف إليه، بدليل الإخبار عنه بقوله: «مكسوف» ولم يقل: مكسوفة.

شرح التسهيل (٣/ ٢٣٨)، المغني (٢/ ٥١٢)، العيني (٣/ ٣٩٦)، الأشموني (٢/ ٢٤٨)، التصريح (٢/ ٣٢)، شرح شواهد المغني (٢/ ٨٨١)، شرح أبيات المغني (٧/ ١٠١).

٦. تأنيث المذكر: بالشرط المذكور، نحو:

طـــولُ اللَّيَـــالِي أسرعـــتْ في نَقْـــضِي   نَقَـــضْنَ كُـــلِّي ونَقَـــضْن بَعْـــضِي[(١)]

إذ يصح أن يقال: الليالي أسرعت ... إلخ.

٧. الظرفية نحو: ﴿ تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينِۭ ﴾ [إبراهيم: ٢٥].

٨. المصدرية نحو: ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٖ يَنقَلِبُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٢٧][(٢)] خلافًا لمن زعم أن «أيًا» موصولة.

٩. وجوب التصدير: حيث كان المضاف إليه كذلك، كغلامُ مَنْ عندك؟ وعن غلامِ مَنْ تسأل؟

١٠. الإعراب جوازًا في إضافة المبني للمعرب: «كهذه خمسةُ عَشْرِ زيدٍ»[(٣)] والأكثر: خمسةَ عشرَ زيدٍ، بالبناء.

---

(١) للأغلب بن عمرو بن عبيدة بن حارثة بن دلف العجلي (... - ٢١هـ).
شاعر وراجز من ربيعة، معمر مخضرم، قيل: هو أرجز الرجاز وأرصنهم كلامًا، وأوضحهم معاني، استشهد ﷺ في واقعة «نهاوند» وقيل: اسمه الأغلب بن جشم بن عمرو.
الأغاني (١٨/ ١٦٦)، الآمدي (٢٢)، الإصابة (١/ ٧١)، الخزانة (١/ ٣٣٣)، شرح أبيات المغني (٧/ ١٠٣)، الأعلام (١/ ٣٣٥).
وقيل: الرجز للعجاج، وقيل: لمعاوية، ويروى بعده:

حَنَيْنَ طُولي وحَنَيْنَ عَرْضِي ** أَقْعَدْنَنِي من بعدِ طولِ نَهْضِ

يروى (إن الليالي أسرعت) و(أرى الليالي ...) ولا شاهد فيهما، و(مر الليالي).
الاستشهاد فيه: في قوله (أسرعت) فإنها خبر عن المذكر وهو قوله (طول الليالي) والقياس (أسرع) ولكن المبتدأ اكتسب التأنيث من المضاف إليه، فلذلك أنث الخبر.
سيبويه (١/ ٢٦)، المقتضب (٤/ ١٩٩)، الخصائص (٢/ ٤١٨)، المغني (٢/ ٥١٣)، العيني (٣/ ٣٩٥)، الأشموني (٢/ ٢٨٤)، التصريح (٢/ ٣١)، شرح شواهد المغني (٢/ ٨٨١)، شرح أبيات المغني (٧/ ١٠٢، ١٠٣).

(٢) «أي» مفعول مطلق، ناصبة «ينقلبون» أي: ينقلبون أي انقلاب، و«يعلم» معلقة عن العمل بالاستفهام.
ينظر: البحر (٧/ ٤٩، ٥٠)، المغني (٢/ ٥١٤).

(٣) انظر المغني (٢/ ٥١٦).

١١. البناء جوازًا إذا أضيف إلى مبني، وكان المضاف:

اسمًا مبهمًا: كـ«غير» وأخواتها.

أو زمانًا مبهمًا مضافًا إلى «إذ» كـ«يومئذ» أو إلى جملة مطلقًا على الصحيح[1]، كقراءة نافع[2]: ﴿هَٰذَا يَوْمَ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩] بفتح «يوم».

إذا عرفت ذلك فالإضافة قسمان: لفظية ومعنوية.

أمَّا اللَّفظية: فضابطها أن يكون المضاف صفة، تشبه المضارع في كونها للحال أو الاستقبال[3]، وهو اسم الفاعل[4]: كضارب، وشرّاب، ومنحار، وضروب واسم المفعول كمضروب، ومثله الصفة المشبهة كحسن، وجميل، وأن يكون المضاف [إليه][5] معمولاً لها قبل الإضافة، فَاعِلَها في الصفة / المشبهة، ونائِبَ فاعلها في اسم المفعول، ومفعولها في اسم الفاعل. ٣٠٣/أ

وتُسمى: لفظيةً؛ لأنها لم تُفِد المضاف إلا أمرًا لفظيًا، وهو التخفيف أو رفع القبح، أو التجوّز، كما مرّ.

وغيرَ محضةٍ؛ لأنها في نية الانفصال، ولهذا جازَ أن تُجامِع «أل» في ست مسائل:

بأن كان الوصف مثنى كالمكرمات أخيك، والشَّرابا عسلِك.

أو جمعًا سالمًا لمذكر كالمكرمو رجلٍ، والمنحارو بوائِكِها[6].

---

(١) راجع (ص١٢٠/أ).

(٢) خرجت القراءة في (ص١٢٠/أ).

(٣) في (أ) «والاستفهام».

(٤) هناك تفاوت فيما قرره النحاة حول إضافة اسم الفاعل هل هي إضافة لفظية أو معنوية؟ وللإمام العباديّ رسالة في اسم الفاعل جمع فيها كثيرًا من أقوال العلماء في هذه القضية من (ص٧١-٨٠) فراجعها إن شئت.

(٥) لم تكن في نسخ التحقيق، والنص لا يستقيم بدونها.

(٦) البوائك الإبل السمان، يقال: باك البعير، أي سمن، وقالت العرب: «إنه لمنحار بوائكها». انظر الكتاب (١/ ٥٨)، وشرح الكافية (٢/ ١٠٣٢).



أو كان المضاف إليه مقرونًا بـ«أل» كالجَعْد الشَّعَر.

أو مضافًا لما فيه «أل» كزيد المكرم أخي القادم.

أو ضميرًا لما فيه «أل» كالسبطِهِ، والشاتمِهِ، من نحو: مررت بالقَطِطِ[1] الشَّعَرِ لا السَّبْطِهِ[2]، وبالضاربِ الرجلِ غيرِ الشاتمه، ومنعها المبرد.

أو مضافًا لضمير ما فيه «أل» كالنسوة جاء العَصَّابُ أرضِهن، وأوجب المبرد[3] النصب فيها.

وأمَّا المعنويَّة: فهي ما انتفى فيها الأمران[4] أو أحدهما، فمنه:

إضافةُ المصدرِ المقدّر بالحرف والفعل: كـ﴿ وَلَوْلَا دَفَاعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ [البقرة: ٢٥١][5] خلافًا لأبناء: طاهر، وبَرْهان، والطراوة[6].

وإضافةُ الظَّرف مطلقًا: كعندَك، و﴿ يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ ﴾ [غافر: ١٦]، وقيل: لفظية مطلقًا، وقيل: إن أضيف لمفرد فمعنوية، أو لجملة فلفظية.

وإضافةُ المصدرِ المفعولِ له: كزرتك إكرامَك، خلافًا للجرمي وغيره كما مرّ[7].

وإضافةُ اسمِ التفضيل: كأفضلُ القومِ، خلافًا لابن السراج[8] والفارسي[9]، وابن

---

(١) في (ب) «بالرجل القطط» والشَّعَر القَطِطُ: هو الشديد الجعودة. اللسان (قطط) (٧/ ٣٨٠).

(٢) السَّبْطُ من الشَّعَرِ: المنبسط المسترسل الذي لا جعودة فيه. اللسان (سبط) (٧/ ٣٠٨).

(٣) ينظر شرح التسهيل (٣/ ٨٧)، المساعد (٢/ ٢٠٣)، الهمع (٤/ ٢٧٥).

(٤) الضابطان للإضافة اللفظية وهما: «كون المضاف وصفًا، وكون المضاف إليه معمولاً له».

(٥) قرأ بها أبو جعفر ونافع ويعقوب. انظر: المبسوط (١٣٣)، النشر (٢/ ٢٣٠).

(٦) نقل عن ابن برهان أن إضافة المصدر إلى معموله من قبيل الإضافة اللفظية وتبعه في ذلك ابن طاهر وابن الطراوة. ينظر الارتشاف (٢/ ٥٠٥)، المساعد (٢/ ٣٣٢)، الأشموني (٢/ ٢٤١)، التصريح (٢/ ٢٧)، الهمع (٤/ ٢٧٢)، ابن الطراوة (١٩٧).

(٧) في (ص٢٨٦/ أ).

(٨) الأصول (٢/ ٦).

(٩) الإيضاح (٢٦٩).

الدبَّاس[١]، وأبي البقاء[٢]، والكوفيين[٣]، وجمع متأخرين، كالجُزُولي[٤]، وابن أبي الربيع[٥]، وابن عصفور ونسبه لسيبويه[٦]، وعن ابن السراج: إن أضيف على معنى «مِنْ» فغير محضة، وإلا فمحضة[٧].

وإضافةُ الصفةِ التي بمعنى الماضي: كمكرم زيدٍ أمسِ، خلافًا للكسائي[٨].

وإضافةُ الموصوفِ إلى صفته: «كمسجدُ الجامعِ» و«صلاةُ الأولى» و«حبَّةُ الخضراءِ» و«دارُ الآخرةِ»[٩] و«بَقْلَةُ الحمقاءِ»[١٠] و﴿ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴾ [ق: ٩] و«ربيعُ الأولِ، أو الثَّانِي» خلافًا للفارسي[١١]، وابن الدبَّاس[١٢] / والشَّلَوبين[١٣]. ٣٠٣/ب

---

(١) ينظر الارتشاف (٢/ ٥٠٥).

وابن الدباس هو أبو الكرم المبارك بن فاخر بن محمد بن يعقوب (٤٣١، أو ٤٤٨ - ٥٠٥، أو ٥٠٤، أو ٥٠٠هـ). نحوي، لغوي، من أهل بغداد، كان يقوم لطلبته، ويكرمهم، وكان الخطيب التبريزي ينكر ذلك عليه وينشد:

قَصَّرَ بالعلمِ وأَزْرَى به ** مَنْ قَامَ في الدَّرسِ لأَصْحابِهِ

نزهة الألباء (٤٥٧، ٤٦٠)، معجم الأدباء (١٧/ ٥٤، ٥٦)، مرآة الجنان (٣/ ١٦٢)، النجوم الزاهرة (٥/ ١٩٥)، بغية الوعاة (٢/ ٢٧٢، ٢٧٣)، الشذرات (٣/ ٤١٢).

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب (٨١/أ).

(٣) انظر أصول ابن السراج (٢/ ١٠٨)، التصريح (٢/ ٢٧).

(٤) في مقدمته (١٣١).

(٥) البسيط (١/ ٣١٢)، (٢/ ١٠٤١، ١٠٤٣).

(٦) في الشرح الكبير (٢/ ٧١، ٧٢)، والذي ظهر لي من كلام سيبويه أن إضافة اسم التفضيل محضة. انظر الكتاب (١/ ٢٠٩، ٢١٠).

(٧) نقله ابن السراج عن بعضهم. الأصول (٢/ ٨).

(٨) انظر التصريح (٢/ ٢٨).

(٩) جاءت في قوله تعالى: ﴿ ... وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف: ١٠٩].

(١٠) ينظر: الإيضاح العضدي (٢٧١)، الشرح الكبير (٢/ ٧١)، الارتشاف (٢/ ٥٠٥)، الهمع (٤/ ٢٧٦).

(١١) الإيضاح (٢٧١).

(١٢) الارتشاف (٢/ ٥٠٥)، الهمع (٤/ ٢٧٧).

(١٣) الارتشاف (٢/ ٥٠٥).

وإضافةُ الصِّفة إلى موصوفها كـ«جردُ قطيفةٍ»، و«سَحْقُ عمامةٍ»، و«سَمَلُ سربالٍ»[(١)]، و«كرامُ الناسِ»[(٢)] خلافًا لابن عصفور[(٣)].

وإضافةُ «مثل» وأخواتها: خلافًا لسيبويه[(٤)] وأصحابه.

وإضافةُ ما يجب تأويله بالنكرة من حال ونحوه: خلافًا لقوم كأبي حيان[(٥)].

وإضافة الصفة التي لم تعمل: ككاتبُ القاضي، ومضروبُ زيد.

(وَ) هذا القسم (هُوَ) ثلاثة أنواع عند ابن الحاجب[(٦)]، وابن مالك[(٧)]، وأكثر المتأخرين تبعًا لعبد القاهر[(٨)] وغيره:

لأنها إما (عَلَى تَقْدِيرِ «فِي») تحقيقًا أو تقديرًا حيث كان المضاف إليه ظرفًا للأول، كحُسينٌ شهيدُ كربلاءَ، وعثمانُ شهيدُ الدارِ، و﴿ يَـٰصَـٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ ﴾ [يوسف: ٣٩]، و﴿ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، و«عالمُ المدينةِ»[(٩)] وردَّه الجمهور إلى معنى اللام.

(أَوْ) على تقدير (لاَمِ) الاختصاص تحقيقًا: حيث يمكن النطق بها، كغلام زيد، وتقديرًا: حيث لا يمكن، كذي مال، وعندَ زيد، ومعَ بكر، وامتحانه بأن يؤتى مكان المضاف بما يُرَادِفُه

(١) راجع (ص١٠٤/أ).

(٢) جاءت في بيت من الشعر تقدم في (ص١٠٤/أ).

(٣) الشرح الكبير (٢/ ٧١).

(٤) لا تتعرف عنده بالإضافة ينظر الكتاب (١/ ٢١٠، ٢٢٤، ٢٤٤، ٢٧٢، ٣٥٠)، وانظر المانع من تعرفها عنده أشار إليه الشارح في (ص٣٠٤/ ب).

(٥) الارتشاف (٢/ ٥١٠).

(٦) الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٤٠٢).

(٧) شرح التسهيل (٣/ ٢٢١).

(٨) في كتابه المقتصد (٢/ ٨٧٠)، جعل الإضافة المحضة على ضربين فقط: إضافة بمعنى اللام، وإضافة بمعنى «من» ولم يجعلها ثلاثة كما قال الشارح، وانظر كتابه التتمة في النحو (٧٩).

(٩) جاءت في حديث شريف أخرجه الترمذي في الصحيح (٥/ ٤٧) في كتاب العلم، باب ما جاء في عالم المدينة، عن أبي هريرة رواية: «يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم فلا يجدون أحدًا أعلم من عالم المدينة». وأخرجه أحمد في المسند (٢/ ٢٩٩).



أو يقاربُه كصاحب ومكان ومصاحب، وهو الأكثر والأصل في الإضافة، ولا يُعْدَل عنه ما أمكن، والمراد بالاختصاص: ما يعم الملك والتمليك وشبههما والاستحقاق.

(أَوْ) على تقدير (مِنْ) (البيانية، أو التبعيضية، أو الزائدة)[١]، تحقيقًا أو تقديرًا حيث كان المضاف بعض المضاف إليه، وصالحًا[٢] لأنْ يُخبرَ عنه به -أي: بالمضاف إليه- كثوب خزٍّ، وباب ساجٍ، وخاتم فضةٍ، فإن الثوب بعض الخزّ، ويصلح أن يقال: هذا الثوب خز[٣]، (وتسمى بأنواعها بيانية)[٤].

ويجوز فيها[٥] نصبُ الثاني على التمييز أو الحال، وإتباعُه لما قبله، كما مرَّ في التمييز[٦].

وزاد الكوفيون[٧] الإضافة بمعنى «عند» كقولك: «ناقةٌ رَفُودُ الحلبِ»[٨] أي: عند الحلب، و«الرَّفود» -بالفاء- التي تملأ[٩] الرَّفْدَ[١٠] -أي: القدح الضخم- في حلبة واحدة[١١].

وقال الجمهورُ: ليست الإضافة إلاَّ بمعنى اللام أو «مِنْ» فقط، وابن الضائع[١٢]: بمعنى اللام فقط، وأبو حيان: «ليست على معنى حرف مما ذكروه ولا نيَّته / أصلاً»[١٣]. ٣٠٤/أ

وتسمى هذه الإضافة: محضةً؛ لأنها خالصة عن تقدير الانفصال.

---

(١) سقط من (ب).

(٢) في (ب) «صالح».

(٣) في (ب) «هذا الثوب بعض الخرخز».

(٤) سقط من (ب).

(٥) في (ب) «في هذا النوع».

(٦) انظر (ص٢٦١/ب).

(٧) ينظر الارتشاف (٢/ ٥٠٢)، الهمع (٤/ ٢٦٧).

(٨) ينظر الشرح الكبير (٢/ ٧٤).

(٩) في (ج) «ملا».

(١٠) ولك فيه كسر الراء.

(١١) ينظر اللسان (رفد) (٣/ ١٨١، ١٨٢).

(١٢) في (ب) «الصائغ» وانظر الارتشاف (٢/ ٥٠٢).

(١٣) عن الارتشاف (٢/ ٥٠٢).

ومعنويَّةً؛ لأنها تفيد المضاف أمرًا معنويًا، وهو التعريف أو التخصيص، وهي نوعان:

الأوَّل: ما يفيد تعريف المضاف بالمضاف إليه إن كان معرفة (كـ﴿ مَكْرُ ٱلَّيْلِ ﴾ [سبا: ٣٣]) وهي بمعنى «في» (أَوْ غُلامِ) زيد (أَوْ عَبْدِ زَيْدٍ) وهي بمعنى اللام.

وتخصيصه إن كان نكرة، كغلام رجل (أَوْ أَتَانِ حَاجٍ) وهي بمعنى اللام، سواء أكان «الحَاجُ» جَمْعَ «حَاجَةٍ»[(١)] أو النَّبْتَ ذا الشوكِ[(٢)]، فألفه بدل من واو، وتخفيفه أصلي، أم اسم فاعل من «الحج» فألفه زائدة، وتخفيفه للضرورة أو «ثوب خز» أو كـ«باب ساج» وهي بمعنى «من».

والثاني: ما يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه، مع كونه معرفة، وهو قسمان.

قِسْمٌ: يقبل التعريف، ولكن يجب تأويله بنكرة، بأن يقع موقع ما لا يكون معرفة كـ«جاء وحَدَهُ» و«كلمتُه فاهُ إلى فِيَّ»[(٣)] و«لا أَبَاكَ»[(٤)] و«رُبَّ رجلٍ وأخيه»[(٥)] و«كم ناقةٍ وفَصِيلِها» فهذه المضافات إلى المعرفة يجب تأويلها بنكرة؛ لأن الحال ومعمول «لا» ومجرور «رب» و«كم» لا تكون معارفَ.

وقيل: إضافته لفظية منوية الانفصال.

وقِسْمٌ: لا يقبله أصلاً، بأن يكون المضاف متوغلاً في الإبهام كـ«غير» وأخواتها السابقة في النعت[(٦)]، وكـ«ناهيك» و«كافيك» ومنه على الأصح «هَذَا ثَوْبٌ نَسْجُ اليَمَنِ»[(٧)] أو نسجُ

---

(١) والحاجةُ والحائِجَةُ: المأربة، والجمع: حَاجٌ، وحاجات، وحوائج على غير قياس. ينظر اللسان (حوج) (٢/ ٢٤٢، ٢٤٣).

(٢) وهو الكَبَرُ، وقيل: الحَاجُ غير الكَبَر، ويتداوى بطبيخه، وله ورق دقاق طوال، والواحدة (حاجة). ينظر اللسان (حوج) (٢/ ٢٤٦).

(٣) انظر: (ص٢٤٥/ ب، ٢٥٣/ أ).

(٤) ينظر الكتاب (١/ ٣٤٦، ٣٤٩)، الارتشاف (٢/ ٥٠٣).

(٥) انظر شرح الكافية الشافية (٢/ ٧٩٢، ٩١٩)، الجني الداني (٤٢٤)، الارتشاف (٢/ ٥٠٣).

(٦) (ص٢١٢/ أ).

(٧) في (ب) «اليمين».

صانعٍ، و«دِينَارٌ ضَرْبُ الملكِ» (أو نقدُ خبيرٍ)[1] ولا تثنى ولا تجمع بتثنية الموصوف وجمعه، وأُمُّها «غير» و«مثل».

ومانعُها من التعريف: عند سيبويه[2] والمبرِّد[3] وقوم كأبي حيان[4]: أن إضافتها للتخفيف؛ لأنها تشبه اسم الفاعل بمعنى الحال، فإن «غيرك» و«مثلك» بمعنى: مغايرك ومماثلك، وعليه: إضافتها لفظية.

وعند ابن السراج[5]، وأكثر المتأخرين، كالشَّلَوْبِين[6]: شدة إبهامها وهو / الأصح، ٣٠٤/ب فإضافتها معنوية مخصصة، وبيان الإبهام أنك إذا قلت: غير زيدٍ، فكل شيء إلا زيدًا هو غيره، وكلّ ما صحّ وصفه بالمغايرة صَحَّ وصفه بالمماثلة، إذا كان الجنس واحدًا، واشتركا في وصف من الأوصاف.

ولا تكاد جهات المماثلة تنحصر، فالحيوان والجماد متماثلان في المخلوقية مثلاً، وعلى هذا إذا أريد بـ«مثل» أو «غير» كمالُ المغايرة أو المماثلة من كل وجه تعرفا بالإضافة -كالحركة غير السكون[7]، وزيد مثل أبيه- مطلقًا، أي: من كل وجه، بخلافه في رأي سيبويه.

وقَسَّمَ ابن مالك[8] الإضافة إلى: محضة، وغير محضة، وشبيهةٍ بالمحضة، وجعل من الشبيهة: إضافة الموصوف إلى صفته «كمسجد الجامع» والصفة إلى موصوفها[9] «كجَرْدُ

---

(١) في (ب) «خبير»، وسقط ما بين القوسين من (ج).

(٢) تقدم عزوه في (ص٣٠٣/ ب).

(٣) المقتضب (٤/ ٢٨٦، ٢٨٩، ٢٩٣، ٤٢٣).

(٤) الارتشاف (٢/ ٥٠٣).

(٥) قال في أصوله (٢/ ٥): «فأما مثل، وغير، وسوى، فإنهن إذا أضفن إلى المعارف لم يتعرفن، لأنهن لم يخصصن شيئًا بعينه».

(٦) ينظر التصريح (٢/ ٢٧).

(٧) وقولك: مررت بالكريم غيرِ البخيل، فبوقوع (غير) بين ضدين يرتفع إبهامه، لأن جهة المغايرة تتعين. انظر شرح الكافية الشافية (٢/ ٩١٧).

(٨) التسهيل (١٥٦).

(٩) تنظير (ص١٠٤/أ، ٣١٢/ ب).

قطيفةٍ»، والمسمّى إلى الاسم كـ«شهر رمضان» و«يوم الخميس» والموصوف إلى القائم مقام الصفة نحو:

عـلا زيـدُنَا يـومَ النَّقَـا رأسَ زيـدِكُمْ ....[1]

أي: زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم.

والمُؤَكَّد إلى المُؤكِّد نحو:

.... عـلى قَـرَى ظهـرِهِ إلاَّ شَـمَالِيلُ[2]

فـ«القرى» هو «الظَّهْرُ» وأضافه إليه تأكيدًا.

والمُلْغَى إلى المُعْتَبَر نحو:

---

(١) .... ** بأبيضَ ماضِي الشَّفْرَتَينِ يمَانِ

لرجل من طيء.

كان رجل من طيء يقال له: زيد، من ولد عروة بن زيد الخيل، قتل رجلاً من بني أسد يقال له: زيد، ثم أقيد به بعد زمن، فقال شاعر طيء هذا البيت، وبعده:

فإن تقتلوا زيدًا بزيدٍ فإنَّما ** أَقَـادَكُم السُّلطَانُ بعدَ زَمَانِ

يوم النَّقا: أراد الوقعة والحرب التي كانت عند النقا: وهو كثيب من الرمل، ويروى (يوم الوغى...) و(يوم الحمى ...) بأبيض: بسيف أبيض، الماضي: النافذ بالقطع، الشفرة: حد السيف، وثناه باعتبار وجهيه، ويروى (بأبيض مشحوذ الغرار...) والمشحوذ: المسنون الحاد، والغرار: بكسر الغين، شفرة السيف، أقادكم السلطان: مكنكم من قتله قودًا.

الكامل (٣/ ١٠٧١، ١٠٧٢)، التخمير (١/ ١٩٢)، ابن يعيش (١/ ٤٤)، شرح التسهيل (٣/ ٢٣١)، الارتشاف (٢/ ٥٠٨)، المغني (١/ ٥٢)، العيني (٣/ ٣٧١)، الخزانة (١/ ٣٢٧)، (٢/ ١٦١)، (٣/ ٢٥٢)، شرح أبيات المغني (١/ ٣٠٨، ٣١٠).

(٢) لم يبق من زَغَبٍ طَارَ الشِّتَاءُ بِهِ ** ....

قاله ابن مقبل، يذكر بقرة أكل الذئب صغيرها.

شمَاليل: بقايا، ويروى (سماليل) والمعنى واحد.

والبيت مفرد في: شرح التسهيل (٣/ ٢٣٣)، الارتشاف (٢/ ٥٠٨)، ومشفوع بآخر في المعاني الكبير لابن قتيبة (١/ ٤٣).



إلى الحــولِ ثــم اســمُ الــسلامِ علــيكُما ....[١]

أي: ثُمَّ السَّلاَمُ، فالاسم مُلْغَى، والمعتبر إلى الملغى نحو:

فَلَــوْ بَلَغَــتْ عَــوَّا الــسماءِ قَبِيلَــةٌ ....[٢]

أي: لو بلغت العوا، فالسماء ملغى.

وكل هذا عند غيره من المحضة.

---

(١) .... ** ومَنْ يَبْكِ حولاً كاملاً فقد اعْتَذَرْ

للبيد بن ربيعة.

والبيت آخر قصيدة يخاطب فيها ابنتيه لما حضرته الوفاة، أولها.

تَمَنَّى ابنتايَ أَنْ يعيشَ أبوهما ** وهــــل أنا إلاَّ مِنْ ربيعَة أو مُضرَ

وقبل الشاهد: فقوما فقولاَ بالَّذي قد عَلِمْتُمَا ** ولا تَخْمِشَا وجهًا ولا تَحْلِقَا شَعَر

وقولا هو المرءُ الذي لا خليلَه ** أضاعَ ولا خانَ الصديقَ ولا غَدَر

ديوانه (٧٩)، الخصائص (٣/ ٢٩)، المنصف (٣/ ١٣٥)، ابن يعيش (٣/ ١٤)، المقرب (١/ ٢١٣)، شرح التسهيل (٣/ ٢٣٣)، المساعد (٣٣٥)، العيني (٣/ ٣٧٥)، الأشموني (٢/ ٢٤٣)، الهمع (٢/ ٤٩، ١٥٨)، الخزانة (١/ ٢١٧).

(٢) .... ** لزادتْ عليهَا نَهْشَلٌ وتَعَلَّتِ

للحطيئة جرول بن أوس بن مالك العبسي (... - ٤٥هـ تقريبًا)

أدرك الإسلام، فأسلم ثم ارتد، كان هجاء لم يكدْ يسلم من لسانه أحدٌ، لقد هجا أباه وأمه ونفسه وامرأته، وهجا الزبرقان بن بدر، فشكاه إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ فسجنه بالمدينة، فاستعطفه بقصيدة فأطلقه، له ديوان شعر. الشعر والشعراء (١١٠)، الأغاني (٢/ ٤٢، ٦٢)، فوات الوفيات (١/ ٩٩، ١٠٠)، الخزانة (١/ ٤٠٩)، الأعلام (٢/ ١١٨)، معجم المؤلفين (٣/ ١٢٩).

والبيت آخر قصيدة قالها الشاعر عندما جاور بني نهشل فأحمدهم (رضي فعلهم).

وقبله: ويمنعها من أن تُضَامَ فوارسٌ ** كرام إذا الأُخْرَى من الرَّوعِ شَلَّتِ

مساعيرُ غُرٌّ لا تَخِمِ لحامُهــم ** إذا أمستْ الشِّعْرَى العَبُورِ استقلتِ

ورواية الديوان: ولو بلغت دون السماءِ قبيــلةٌ ** لـــــزادتْ عليها نهشلٌ وتَعَلَّتِ

شلت: طردت، والشل والشلل: الطرد، مساعير: أي توقد بهم الحرب، الشِّعْرَى العبور: سميت بذلك لأنها عبرت المجرة، تعلت: زادت وأفرطت. ديوانه (٩٢، ٩٣)، مجالس العلماء للزجاجي (١٤٩)، شرح التسهيل (٣/ ٢٣٥)، الارتشاف (٢/ ٥٠٨)، المساعد (٢/ ٣٣٦).

تذييل:

والأسماء(١) منها: ما يجوز إضافته وعدمها، وهو الغالب.

ومنها ما تمتنع إضافته: كالضمير، والموصول، واسم الإشارة، والعلم الباقي على علميته.

ومنها ما تجب إضافته إما لفظًا ومعنى: كـ«وَحْدَ» و«لَبَّيْ» وأخواته، وكأخوات «غير» و«مثل» السابقة، وكـ«قُصَارَى» و«قُصَارِ»(٢) كحذام، و«حُمَادَى» بمهملتين، و«عُنَانَي»(٣) بمهملة ونونين، ومعنى الأربعة غاية الشيء، وكـ«لدى» و«بَيْدَ» و«سِوَى» و«عند» و«حيث» و«ذي» الصاحبية وفروعها، و«أولى» و«أولات» و«كلا» و«كلتا» وكذا «مع» إن لم تكن / ٣٠٥/أ حالاً، و«لدن» إلا قبل «غُدْوَة»(٤).

وإمَّا معنًى فقط، بأن يجوز حذفُ المضاف إليه مع نية معناه، وذلك كـ«بعض» و«كل» و«أيّ» و«سبحان» و«إذْ» دائمًا.

وكـ«مثل» و«غير» و«قبل» و«بعد» و«حسب» و«دون» و«أوّل» و«عل» والجهات غالبًا، إذ هي قد تقطع عنها لفظًا ومعنى في الأصح(٥).

وتجب إضافة «وَحْدَ» للضمير كوحدي، وحدك، وحده(٦)، و«لَبَّيْ» وأخواته لضمير المخاطب، كلبيك، وسعديك، وحنانيك، ودواليك، وحجازيك، وهذا يك، وحذاريك،

---

(١) في (ب) «الأسمأ».

(٢) بفتح أو ضم القاف. انظر القاموس (قصر) (٢/ ١١٧، ١١٨).

(٣) في القاموس (عن) (٤/ ٢٤٩): عُنَانَاك، بالضم: قُصَارَاك.

(٤) فإنه يجوز إفراد «لدن» عن الإضافة كقول الشاعر:

وما زال مهري مزجر الكلب فيهم ** لدن غدوةً حتى دنت لغروبِ

بنصب (غدوة). راجع (ص٢٦٢/ ب).

(٥) فلا تكون ملازمة للإضافة، ومنهم من قضى بملازمتها للإضافة كالأشموني (٢/ ٢٦٨)، وانظر: الرضي (٢/ ١٠١، ١٠٢)، التصريح ويس (٢/ ٥٠، ٥١)، الهمع (٣/ ١٩٤، ٢٠٠)، مجيب النداء (١/ ٥٠، ٥٢).

(٦) في (ب) «وحده وحدك».

وشذ إضافة «لبي» للظاهر ولضمير الغائب(١).

وإذا حُذِف المضاف خَلَفَه المضافُ إليه في الإعراب وغيره، وشرط حذفه اختيارًا أن يُشْعِرَ به الكلام، وأن لا يشتبه نحو: ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴾ [النجم: ٩] أي: كان هو، أي: مقدارُ مسافةِ قُرْبِهِ مثل قاب قوسين فحذف ثلاثة متضايفات من اسم «كان»، وواحد من خبرها.

والأكثر رعايةُ: المذكور كـ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ﴾ [يوسف: ٨٢] فأعاد الضمير للقرية ولك رعاية المحذوف، نحو: ﴿ أَوْ كَظُلُمَـٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ ﴾ [النور: ٤٠]، أي: كذي ظلمات، وعليه أعاد ضمير «يغشاه» وتقول: فُقِئَ زيدٌ وجُدِعَتْ هِندٌ، رعايةً للمذكور، وفُقِئَتْ زيدٌ، وجُدِعَ هِندٌ، رعايةً للمحذوف، أي: عينُه، وأنفُها.

وقد يحذف ويبقى جر المضاف إليه بحاله، وشرطُ قياسه عند ابن عصفور(٢) -كالكوفيين(٣)-: تقدُّم مثل المحذوف، ولو بلا عطف، كـ«والله لو تعلمونَ العِلْمَ الكبيرةِ سنُّه الدقيقِ عظمُه»(٤) أي: عِلْمَ الكبيرةِ، و«أطعمونا لحمًا سمينًا شاةٍ ذَبَحُوهَا»(٥) أي: لَحمَ شاةٍ.

وعند ابن مالك(٦) وآخرين: تقدم عاطف مسبوق بمماثِلِهِ: كـ: «مَا مِثْلُ أخيكَ وأبيك يقولانه»(٧) أي: ومِثْلُ أبيك، بدليل تثنية الخبر، إذ لو عطف على «أخيك» لأفرده، أو بمقابلِهِ

---

(١) ومنه قول الشاعر:

دعوتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرًا ** فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

وقول الراجز: لقلت: لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي

ينظر الأشموني (٢/ ٢٥١، ٢٥٢).

(٢) المقرب (١/ ٢١٤).

(٣) ينظر الارتشاف (٢/ ٥٣١)، المساعد (٢/ ٣٦٧).

(٤) حكاه الفراء. ينظر الارتشاف (٢/ ٥٣١).

(٥) حكاه الكسائي. ينظر الارتشاف (٢/ ٥٣١، المساعد (٢/ ٣٦٧).

(٦) قال في شرح الكافية (٢/ ٩٧٤): «وقد يحذف المضاف، ويبقى المضاف إليه مجرورًا بشرط أن يكون المحذوف معطوفًا على مثله لفظًا ومعنى». وانظر الألفية (ص٣٤).

(٧) ينظر شرح التسهيل (٣/ ٢٧٠)، المساعد (٢/ ٣٦٦).

بمقابِلِهِ [١]: كقراءة [٢] ابن جماز [٣] ﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةِ ﴾ [الأنفال: ٦٧] أي: باقي الآخرة؛ لأن العَرَض / فانٍ فيقابلُه الباقي، وقيل: تقديره: عرض الآخرة [٤]؛ ٣٠٥/ب لأن المراد بالعرض: المتاع، فهو من الأول.

[وعند قوم [٥]: كونُ العاطف مع ذلك [٦] متصلاً بالمجرور أو منفصلاً عنه بـ«لا» فيمتنع نحو الآية] [٧].

وعند بعضهم: تقدم نفي أو نهي أو استفهام أيضًا [٨].

ومن الضرورة قوله [٩]:

ولا الحَجَّاجُ عَيْنَيْ بِنْتِ [١٠] ماءٍ تُقَلِّبُ طَرْفَهَا حَذَرَ السُّقُورِ [١١]

---

(١) ليس فيما بين يدي من كتب ابن مالك ما يثبت أنه جعل المقابل يقوم مقام المماثل، إلا أن كلام الشارح يوهم ذلك.

(٢) بخفض «الآخرة» ينظر المحتسب (١/ ٢٨١).

(٣) سليمان بن مسلم بن جماز الزهري بالولاء (... - مات بعد ١٧٠هـ).

أبو الربيع، مقرئ جليل، عرض على أبي جعفر وشيبة ثم على نافع، وعرض عليه إسماعيل بن جعفر وقتيبة بن مهران، قيل اسم أبيه «سالم». غاية النهاية (١/ ٣١٥).

(٤) ممن قال بهذا التقدير: ابن مالك، إلا أن الآية لم تكن عنده من المقيس لأن العاطف لم يتصل بالمجرور.

(٥) منهم ابن مالك زاد هذا الشرط في شرح العمدة (٤٩٩)، وشرح التسهيل (٣/ ٢٧٠).

(٦) أي مع الشرط السابق وهو قوله: «تقدم عاطف مسبوق بمماثله ...».

(٧) عن (ب).

(٨) ينظر شرح التسهيل (٣/ ٢٧١)، الارتشاف (٢/ ٥٣١).

(٩) إمام بن أقرم النميري. لم أقف على ترجمته.

(١٠) في (أ) «بيت».

(١١) في (أ، ج) «السفور» وهو خطأ، والسقور: جمع سقر، لغة في الصقر، من جوارح الطيور، ويقال له أيضًا: الزقر. ينظر اللسان (سقر) (٤/ ٣٧٢)، وفي مراجع الشاهد: «الصقور».

والبيت من قصيدة للشاعر في هجاء الحجاج، ويذكر انه كان سجينًا فَتَحَيَّلَ حتى أنقذ نفسه دون أن يَمُنَّ عليه من حبسه فيطلقه، وقبل البيت:

طليقُ الله، لم يمنُنْ عليه ** أبو دَاوُدَ وابنُ أبي كَثِير

بنت الماء: ما يصاد من طير الماء كالغرانيق ونحوها، نعت الحجاج بن يوسف بالجبن مع تسلق الجفنين، وشبه =

أي: مثلُ عَيْنَيْ، أي: صاحبُ عينين مثل عيني ... إلخ.

فرع:

إذا تَعَيَّنَ عَوْدُ الضمير إلى أحد المتضايفين نحو: ﴿ أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ ﴾ [الأنعام: ١٤٥] وجب عودُه إلى المضاف؛ لأنه المقصود، وإنما المضاف إليه من تمامه، وأعاده ابن حزم[١] إلى المضاف إليه؛ لأنه أقرب مذكور[٢]، وليس بشيء؛ لأنه مقصود لغيره لا لذاته كما علم.

(وَقَدْ مَضَتْ أَحْكَامُ كُلِّ تَابِعِ) للمجرورات (مَبْسُوطَةً فِي) آخر باب المرفوعات عند ذكر (الأَرْبَعِ التَّوابِعِ) وزِدْنَا الخامس، وهي[٣]: النعت، وعطف البيان، والتوكيد والبدل، والنسق، كمررت بأخيك الكريم أبي محمد نفسِه رجلٍ صالحٍ ورجلٍ آخَرَ.

=

عينيه عند تقليبه لهما حذرًا وجبنًا بعيني بنْت الماء.

سيبويه (١/ ٢٥٤)، والبيان والتبيين (١/ ٢٠٥، ٢٠٦)، شرح التسهيل (٣/ ٢٦٩)، الارتشاف (٢/ ٥٣٠)، المساعد (٢/ ٣٦٥).

(١) علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب الأندلسي (٣٨٤، أو ٣٨٣-٤٥٦هـ).
أحد أئمة الإسلام، عالم بالكتاب والسنة والمذاهب والملل والنحل والعربية والآداب والمنطق والشعر، انتقد بعض العلماء والفقهاء فأبغضوه، وأجمعوا على تضليله، وحذروا سلاطينهم من فتنته، فأقصته الملوك، ومات مشردًا ببادية (لبلة) من بلاد الأندلس، له مصنفات كثيرة جدًا، منها «المحلى» في الفقه، و«الفصل في الملل والأهواء والنحل»، و«جمهرة الأنساب».
معجم الأدباء (١٢/ ٢٣٥، ٢٥٧)، وفيات الأعيان (١/ ٤٢٨، ٤٣١)، البداية (١٢/ ٩١، ٩٢)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٣٢١، ٣٢٩)، مرآة الجنان (٣/ ٧٩، ٨١)، لسان الميزان (٤/ ١٩٨، ٢٠٢)، النجوم الزاهرة (٥/ ٧٥)، الشذرات (٣/ ٢٩٩، ٣٠٠)، الأعلام (٤/ ٢٥٤، ٢٥٥).

(٢) ينظر الارتشاف (١/ ٤٨١).

(٣) في (ب) «وهو»، والمناسب لما ورد في النظم ما أثبت.

تنبيه:

ينقسم المجرور أيضًا إلى ظاهر: وهو ما تقدم، وضمير: وتقدمت له أيضًا أمثلة في الشرح، وهو اثنا عشر ضميرًا متصلاً تقدمت في الضمائر، وقد يأتي بصورة المنفصل بنوعيه نيابة عن المتصل، وبه تصير ستة وثلاثين، كـ«مَا أَنَا كأَنْتَ، وَلا أَنتَ كإِيَّايَ»[١]، ونحو:

أَلـــيسَ أمِـــيري في الأمــــورِ بــــأَنْتُمَا ....[٢]

وأصله: ألستما، ففصل الاسم ضرورة، أو إرادة لإفادة معنى الحصر، وزاد الباء لتأخره، فمحلُّه رفع، وأفرد «أميري»؛ لأن «فَعِيلا» قد يستوي فيه المفرد وغيره كـ﴿ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ [التحريم: ٤]، أو «أميري» اسمها، والضمير خبرها، فمحلُّه نصب، أو «أميري» اسمها، والضمير فاعله، وأغنى عن خبرها، فمحله رفع.

وهو كثير[٣] في التوابع، كمررت بك وإياه، وهذا غلامي أنا وأنت، وكمررت به هو، وهذا مِلْكُهُ إياه، ويصح إعرابه بدلاً خلافًا لابن مالك[٤]، لاغتفارهم في التوابع.

(فَيَا إِلَهِي الْطُفْ بِنَا) وحقيقة اللُّطفِ عندنا: ما يَقَعُ به صلاح العبد في الآخرة، فهو يُساوي التوفيق: الذي هو عندنا على الأصح خلق قدرة الطاعة فِي العبد ما صدقًا / لا مفهومًا[٥] (فَتَتَّبِع) بسبب لطفك بنا (سُبْلَ الرَّشَادِ) وهو كالرُّشْد: ضد الغي، و«سُبْل» جمع «سبيل» وهو الطريق، وتسكين عينه لغة في كل ما كان على «فُعُل» بضمتين ولو مفردًا، خلافًا

٣٠٦/أ

---

(١) من أقوال العرب. انظر حاشية الخضري (٢/ ٨).

(٢) .... ** بِمَا لَسْتُمَا أهلَ الخيانَةِ والغَدْرِ

لم يسم قائله.

ولم أجد له سابقًا أو لاحقًا، ويروى (فما لستما).

الارتشاف (١/ ٥١٩)، المغني (١/ ٣٠٦)، تعليق الفرائد (٢/ ٢٧٥، ٢٧٨)، العيني (١/ ٤٢٢، ٤٢٣)، شرح أبيات المغني (٥/ ٢٤٤، ٢٤٥).

(٣) أي إتيان الضمير بصورة المنفصل نيابة عن المتصل.

(٤) في التسهيل (ص١٧٢)، يقول: «ولا يُبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر، وما أوهم ذلك جعل توكيدًا إن لم يفد إضرابًا».

(٥) هذا التعريف لابن حجر. انظر: نهاية المحتاج (١/ ٧٨).



لمن زعمه ضرورة، فإن كان جمعًا مضعفًا، كسرير وسرر، وذليل وذلل، جاز فتحها أيضًا[(١)]، وهو أكثر فيه من السكون، وينبغي اجتناب ما فيه لبس (وَالهُدَى) وهو بمعنى: الهداية، التي هي خَلْقُ الطاعة في العبد أو خلق القدرة عليها، والأصح: أنها إلهامُ طريق الصواب والإعانةُ على سلوكها، وتحسينه بحيث تنبعث النفس له، وتجري على مقتضاه، والتوفيق خَلْقُ القدرة على سلوكها. ويقابلهما الإضلال، والإغواء، والخِذْلان، وعياذًا بالله سبحانه (فَنَرْتَقِع) بسبب اتباعنا لها بلطفك إلى أوج المعالي الأخروية والدنيوية أيضًا، بمحض جودك وكرمك يا أرحم الراحمين.

(١) فتقول: «سُرَرٌ، وذُلَلٌ» حكاه أبو عبيدة وغيره. ينظر الارتشاف (١/ ١٩٩)، ولم يحك سيبويه والمبرد في عينه إلا الضم، راجع الكتاب (٢/ ١٩٣)، المقتضب (٢/ ٢٠٧).

خاتمة الكتاب فيما يعمل عمل فعله

اعلم أن الأصل في العمل الفعل، ولا يعمل الاسم عمله إلا إن أشبهه، وذلك عشرة أشياء:

١- المصدر

وهو اسم الحدث الجاري على الفعل.

فإن كان بدلاً من فعله قُدِّر بالفعل وحده، كحمدًا وشكرًا لله، وإكرامًا زيدًا، وقد تقدم في باب المصدر.

والأصحُّ: أنه مقيس فيما مرَّ هناك[1]، سماعيٌّ في غيره.

وأن عمله مصغرًا شاذٌّ، كـ«رويد» في أحد استعماليه، مصغَّر الإرواد أي: الإمهال، بحذف زوائده، ويضاف لفاعله ومفعوله، ومَنَعَ المبردُ النصبَ به[2]، وأجازه غيره، وهو الأصح كرويد زيدٍ عمرًا.

وأنَّ نصبه بفعل من لفظه أو معناه حُذِف وجوبًا، فهو مفعول مطلق[3]، لا بنحو «الزم» واجب الحذف، فهو مفعول به[4]، ومنحلٌّ[5] إلى «أنْ» والفعل.

وأنّه الناصبُ لما بعده في نحو: إكرامًا زيدًا، ففيه ضمير[6]، -ويمتنع تقديم معموله عليه[7] إلا

---

(١) في (ص٢٤٢/ ب) وما بعدها.

(٢) كذا نسب إليه الشارح تبعًا لأبي حيان في الارتشاف (٣/ ١٧٢)، وكلام المبرد في المقتضب (٣/ ٢٠٨، ٢١٠)، يرد ما نسب إليه.

(٣) وعليه أكثر النحاة. انظر الرضي (١/ ١٢١).

(٤) نسبه ابن هشام الخضراوي لسيبويه. انظر المساعد (٢/ ٢٤١).

(٥) في (ب) «وينحل».

(٦) راجع (ص٢٤٢/ ب).

(٧) لأن المصدر مقدر بحرف مصدري والفعل، والحرف المصدري موصول، والفعل صلته، فكما لا يتقدم معمول الصلة على الموصول، لا يتقدم المعمول على المصدر لتضمنه الموصول والصلة. ينظر شرح التسهيل (٣/ ١١٣)، المساعد (٢/ ٢٣٣)، وحكي عن ابن السراج جواز تقديم المفعول على المصدر نحو: يعجبني عمرا ضرب زيد. ينظر الارتشاف (٣/ ١٧٣)، الهمع (٥/ ٦٩).

الظرف في الأصح[١]- ولا فعله المحذوف فلا ضمير فيه، ويجوز تقديم معموله مطلقًا.

/ وأنَّ فاعلَه إذا لم يُذْكَر فهو مستتر فيه لا محذوف[٢]. ٣٠٦/ب

وإنْ لم يكن بدلاً عمل عمل فعله، إن كان مُظْهَرًا، مذكورًا، متقدمًا على معموله، غير مفصول عنه، ولا مصغر، ولا محدود بتاء أو تثنية أو جمع، ولا متبوعٍ بتابعٍ قبل أخذ معمولاته، وانحل إلى فعل من لفظه مع «أنِ» المصدرية في المضي والاستقبال ومع «ما» المصدرية في الحال أو المضي أيضًا، كعجبت من ضربك زيدًا، أي: من أن تضربَ، أو ضربت، أو مما ضربت، أو تضرب زيدًا، وسيبويه[٣] يقدره بـ«أنَّ» المصدرية الثقيلة ناصبة لضمير الشأن، وخبرها «فَعَل» في المُضِيّ، و«يَفْعَل» في غيره، أي: من أنّه ضربت، أو تضرب زيدًا.

وأجاز الكوفي[٤]: إعمالَه مضمرًا مطلقًا كـ«ضربُكَ المسيءَ حسنٌ وهو المحسُنَ قبيحٌ» والفارسيُّ[٥]، وابنُ جني[٦]: في المجرور فقط، كـ«ضَرْبُكَهُ للتأديب حَسَنٌ وهو لغيره قبيح» والظاهر أنّ مثلَه الظرف.

وبعضهم: إعمالَهُ محذوفًا مطلقًا، والأصح: جوازه في الظرف وشبهه فقط كالبسملة[٧]، وجوازُ حذفِ القَولِ العامل لكثرته جدًا.

---

(١) قال الرضي: «أنا لا أرى منعا من تقديم معموله عليه إذا كان ظرفا أو شبهه قال تعالى: ﴿ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ ﴾ ، وقال: ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ ﴾ ومثله في كلامهم كثير والتأويل تكلف ...» شرح الكافية (٢/ ١٩٥).

(٢) تنظر (ص٢٤٠/أ).

(٣) في كتابه (١/ ٩٧)، قال: «هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه، وذلك قولك: عجبت من ضربٍ زيدًا، فمعناه أنّه يضرب زيدًا، وتقول: عجبت من ضربٍ زيدًا بكرٌ، ومن ضربٍ زيدٌ عمرًا، إذا كان هو الفاعل، كأنه قال: عجبت من أنّه يضرب زيدٌ عمرًا ...».

(٤) ينظر: الارتشاف (٣/ ١٧٣)، المساعد (٢/ ٢٢٦)، الأشموني (٢/ ٢٨٦)، التصريح (٢/ ٦٢).

(٥) فيما حكى عنه عاصم بن أيوب. الارتشاف (٣/ ١٧٣)، الهمع (٥/ ٦٦).

(٦) انظر المرجعين السابقين.

(٧) راجع (ص٩٥/ ب).

والسهيلي[١]، والتفتازاني[٢]: تقدمَ معمولِهِ المجرور عليه، كـ﴿ لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلاً ﴾ [الكهف: ١٠٨] ومثله الظرف فيما يظهر.

وبعضهم[٣]: فصلَه عن معمولِه كـ﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝ يَوْمَ ﴾ [الطارق: ٨، ٩] إلخ، والصحيح أن التقدير: يرجعه يوم.

وكثيرون: تثنيته وجمعه[٤]، كـ:

.... مواعيــــدَ عُرْقُــــوبٍ ....[٥]

والصحيح أنه شاذ، أو تقديره: يعد أخاه.

وابن مالك: إعمالَه وإنْ لم يَنْحَلَّ لما ذُكِر[٦].

وعمله منونًا -كأعجبني إكرامٌ أخوك أباك- أقيس[٧].

---

(١) نتائج الفكر (٧١، ٧٢).

(٢) ينظر مجيب النداء (٢/ ١٩٤)، وممن يجيز تقدم معمول المصدر عليه إذا كان ظرفًا أو شبهه الرضي، وقد نقلت كلامه في ذلك قريبًا.

(٣) كالزمخشري، لأنه جعل «يوم» في الآية الآتية منصوبًا بـ«رجعه» ينظر الكشاف (٤/ ٢٤١)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٢٠)، المغني (٢/ ٥٤٠).

(٤) وهو اختيار ابن عصفور في المقرب (١/ ١٣١)، وابن مالك في شرح التسهيل (٣/ ١٠٧)، وابن هشام اللخمي، ينظر الارتشاف (٣/ ١٧٣).

(٥) وعدتَ وكانَ الخلفُ منك سجيةً ** .... أخاهُ بيَتْرَبِ

لابن عبيد الأشجعي، ولم أقف على ترجمته.

عرقوب: رجل من العماليق، وعد وعدًا فأخلف، فضرب به المثل، يترب: موضع بالقرب من اليمامة، ويروى: (يثرب) مدينة الرسول ﷺ وأنكر أبو عبيد هذه الرواية لأن يثرب بعيدة من العماليق.

سيبويه (١/ ١٣٧)، الخصائص (٢/ ٣٠٧)، مجمع الأمثال (٢/ ٣١١)، ابن يعيش (١/ ١١٣)، المقرب (١/ ١٣١)، اللسان (ترب) (١/ ٢٣١)، الارتشاف (٣/ ١٧٤)، الخزانة (١/ ٢٧).

(٦) شرح التسهيل (٣/ ١١١، ١١٢).

(٧) منع الكوفيون إعمال المنون وقالوا إن العمل الموجود بعده لفعل مقدر. انظر: المساعد (٢/ ٢٣٤)، الأشموني (٢/ ٢٨٤).

ومضافًا للفاعل كـ﴿ وَلَوْلَا دَفَاعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ [البقرة: ٢٥١](١)، ﴿ رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ ﴾ [إبراهيم: ٤٠](٢) أي: دعائي إياك، أكثر.

ومقرونًا بـ«أل»(٣) كأعجبني الإكرام أخوك أباك، ومضافًا للمفعول كـ﴿ لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَـٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ ﴾ [فصلت: ٤٩] أي: من دعائه الخيرَ وكقوله ﷺ : «وحج البيت من استطاع»(٤) قليل.

ومضافًا إلى ظرفِهِ تَوَسُّعًا، كعجبت من نصرِ اليومِ زيدٌ أخاك، ومن إكرامِ يومِ الجمعة أبوك أخاك، أقل.

وإلى المفعول له، كأعجبني ضربُ التأديبِ أبوك أخاك، أقل منه.

وإذا لم يذكر فاعله فهو محذوف، والكوفيون: مستتر فيه(٥)، وأبو القاسم ابن الأبرش(٦):

---

(١) ذكرت أصحاب هذه القراءة في (ص٣٠٣/أ).

(٢) برواية حفص عن عاصم، وبإثبات الياء «دعائي» قرأ أبو جعفر، ويعقوب، ونافع في رواية ورش، وابن كثير وغيرهم. انظر المبسوط (٢١٨)، العشر (٢/ ٣٠١).

(٣) يمنع الكوفيون إعمال المصدر المحلى بـ«أل» ويجعلون ما جاء بعده من عمل لفعل مقدر، كما سبق عنهم في المنون. ينظر الارتشاف (٣/ ١٧٦)، المساعد (٢/ ٢٣٤)، الأشموني (٢/ ٢٨٥).

(٤) قطعة من حديث مشهور رواه عمر بن الخطاب فيه ذكر جبريل عندما سأل الرسول عن: الإسلام، والإيمان، والحديث أخرجه الترمذي في السنن (٥/ ٦، ٧) في كتاب الإيمان، باب ما جاء في وصف جبريل للنبي ﷺ الإيمان والإسلام.

والشاهد أيضًا ورد عنده أيضًا في حديث «بني الإسلام على خمس» برواية ابن عمر في السنن (٥/ ٥) في كتاب الإيمان، باب ما جاء بني الإسلام على خمس.

وأحمد في المسند (٢/ ٢٦، ٩٢، ١٢٠)، (٤/ ٢٦٤).

(٥) راجع (ص٢٤٠/أ).

(٦) خلف بن يوسف بن فرتون الأندلسي (... - ٥٣٢هـ).

كان إمامًا في العربية واللغة، وله حظ من الفرائض، وكان من أهل الزهد والانقطاع لله تبارك وتعالى، قانعًا باليسير، دعي إلى القضاء فأبى، له قدم في الشعر، وكانت وفاته بقرطبة.

بغية الوعاة (١/ ٥٥٧)، كشف الظنون (٧٦٣)، معجم المؤلفين (٤/ ١٠٨).

مَنْوِيٌّ بجنبه[1]، والسيرافي[2]: لا فاعل له حينئذ، وإنما يَنْصِبُ المفعول / كنصب التمييز في ٣٠٧/أ نحو: عشرين درهما.

٢- اسم الفاعل

ولو مثنًى أو مجموعًا، وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن قام به على معنى الحدوث، كضارب، ومكرم، فإن صُغِّرَ أو وصف قبل العمل لم يعمل.

وإلا فإن كان صلة لـ«أل» عمل مطلقًا على الصحيح، كجاء المكرِمُ زيدًا الآنَ أو غدًا أو أمسِ، فلا يتقدم معموله عليه.

وإلا عمل ولو مؤخرًا إن كان حالاً أو استقبالاً، واعتمد -ولو تقديرًا- على نفي أو استفهام أو موصوف أو ذي حالٍ أو مُخْبَرٍ عنه، كأعلمت زيدًا بكرًا مكرِمًا أخاه، وجئت راكبًا فرسًا، ويا طالعًا جَبَلاً، أي: يا رجلاً طالعًا.

وأجاز الكسائي[3] وأصحابه[4]: تصغيره مطلقًا، كهذا ضويربٌ عمرا.

وابن عصفور[5]: إن لم يَرِدْ إلا مُصَغَّرًا ككُمَيْت[6].

والكسائي[7] وقومه[8]: وصفَه قبل العمل كهذا ضاربٌ عاقلٌ زيدًا، وتقديمَ معموله عليه، وعلى صفته التي لا يجوز فصلها عن منعوتها، كهذا زيدًا ضاربٌ أَيُّ ضاربٍ، فنصب «زيدًا» بـ«ضارب» مع نعته بـ«أي» وهي لا تُفْصَل ألبتة عن منعوتها.

---

(١) ينظر الارتشاف (٣/ ١٧٤).

(٢) انظر الارتشاف (٣/ ١٧٥).

(٣) ينظر التسهيل (١٣٦)، الارتشاف (٣/ ١٨٢)، شرح الألفية للمرادي (٣/ ١٦)، المساعد (٢/ ١٩١).

(٤) الكوفيون إلا الفراء.

(٥) ينظر الارتشاف (٣/ ١٨١)، وقد فتشت فيما بين يدي من كتبه فلم أعثر على شيء يؤيد ما نسب إليه.

(٦) جاءت في قول مضرب بن ربعي:

فما طعم راح في الزجاج مدامة ** ترقرقُ في الأَيْدِي كُمَيْتٍ عصيرُها

رفع «عصيرها» بـ«كميت». ينظر الارتشاف (٣/ ١٨١)، الأشموني (٢/ ٢٩٤)، الهمع (٥/ ٨١).

(٧) انظر التسهيل (١٣٦)، الارتشاف (٣/ ١٨١)، التصريح (٢/ ٦٥).

(٨) الكوفيون إلا الفراء.

والأخفش[١] والكوفيون[٢]: عدم اعتماده على شيء.

وابنُ مضاء[٣] -كالكسائي وهشام[٤]-: عمله ماضيًا في غير صلة «أل».

وتجوز إضافة ما استوفى شروط العمل، ومحلُّ مجروره نصب، فيُتْبَع بالجرّ على اللفظ، وبالنصب على المحلّ عند الأعلم[٥]، وابن مالك[٦] وكثيرين تبعًا للكوفيين[٧] والبغداديين[٨]، قيل: وهو رأي من لا يشترط المُحْرِز[٩]، أو على حذف عامل من لفظه عند الجمهور، كهذا مكرمُ زيدٍ وأبيك أو وأباك اليوم أو غدًا.

فإن تعدّى لأكثرَ من مفعول أضيف لواحد، ونصب ما عداه بالوصف في الأصح[١٠]، وبعاملٍ يفسره الوصفُ عند الجمهور[١١]، كـ«أنت كَاسِي خالدٍ ثوبًا، ومُعْلِمُ العلاءِ عمرًا مرشدًا الآنَ أو غدًا»[١٢].

أما الماضي فتجب إضافته، ولا ينصب إلا بعامل محذوف، خلافًا فيهما[١٣] لمن أعمله[١٤]، ويرفع -على المعتمد[١٥]- الضميرَ، والظاهرَ، كهذا قائم أبوه أمس.

---

(١) ينظر: ائتلاف النصر (٨٦)، المساعد (٢/ ١٩٤).

(٢) انظر المرجعين السابقين.

(٣) الرد على النحاة (ص٧٩).

(٤) ينظر الارتشاف (٣/ ١٨٥)، المساعد (٢/ ١٩٧)، التصريح (٢/ ٦٦)، الهمع (٥/ ٨١).

(٥) انظر الارتشاف (٣/ ١٨٨).

(٦) شرح الكافية (٢/ ١٠٤٧، ١٠٤٨).

(٧) انظر الارتشاف (٣/ ١٨٨)، المساعد (٢/ ٢٠٦)، التصريح (٢/ ٧٠).

(٨) انظر المغني (٢/ ٤٧٤)، وشرح أبياته (٧/ ١٤، ١٥)، المساعد (٢/ ٢٠٦).

(٩) المُحْرِزُ: هو الطالب لذلك المحل، والذين لا يشترطون المحرز هم الكوفيون. راجع: المغني (٢/ ٤٧٤).

(١٠) وعليه السيرافي، والأعلم، وابن أبي العافية، وأبو جعفر بن مضاء، والشلوبين. ينظر شرح التسهيل (٣/ ٧٨)، شرح الكافية (٢/ ١٠٤٤)، ارتشاف الضرب (٣/ ١٨٤)، الأشموني (٢/ ٣٠٠).

(١١) انظر المراجع السابقة.

(١٢) من أمثلة ابن مالك في شرح الكافية (١/ ١٠٤٦).

(١٣) أي في حال الإضافة، وعدمها.

(١٤) ابن مضاء والكسائي وهشام كما تقدم.

(١٥) عند جمهور النحاة. انظر الارتشاف (٣/ ١٨٤)، الهمع (٥/ ٨١، ٨٢).

٣- المثالُ

وهو ما حول للمبالغة والتكثير إلى «فَعُولٍ» وهو لمن كَثُر / منه الفعل كزيد سموحٌ ٣٠٧/ب عمرًا، أو «فَعَّالٍ» بالتشديد، وهو لمن صَارَ لَهُ كالصناعة، كزيد قتالٌ الشجعانَ، أو «مِفْعَال» وهو لمن صَارَ له كالآلةِ، كـ«إِنَّه لَمِنْحَارُ بوائِكِها»[1]، أو «فَعِيلٍ» وهو لمن صار له كالطبيعة، كزيد سميعٌ دعاءَ راجيهِ، أو «فَعِلٍ» وهو كفعيل، نحو:

أَتَـــانِي أنهـــم مَزِقُـــونَ عِـــرْضِي ....[2]

أو «فِعِّيلٍ» بكسر فائه وعينه مشددة، وهو كفَعَّال أو فَعُول، كزيد إِكِّيلُ التمرِ وشِرِّيبُ الخمرِ، وظاهر كلام الجمهور اتفاق معانيها.

وندر تحويله من غير فاعل، كدَرَّاك، ومِعطَاء، وزَهُوق، ونَذِير، من مُدْرك، ومُعْطٍ، ومُزْهِق، ومُنْذِر، وهو اسم فاعل في الحقيقة فحكمه كحكمه في كل ما تقدم مطلقًا وفاقًا وخلافًا[3].

---

(١) راجع (ص٣٠٣/أ).

(٢) .... ** جِحَاشُ الكِرْمِلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ

لزيد الخيل.

والبيت لم أجد له مزيدًا.

مزقون: جمع مزق، وهو مبالغة مازق من المزق، وهو شق الثياب ونحوها، العِرْض: النَّفس والحَسَب، جحاش: جمع جحش، وهو ولد الحمار، الكرملين: بكسر الكاف، اسم ماء بجبل طيء، فديد: صوت.

ابن يعيش (٦/ ٧٣)، المقرب (١/ ٢٨)، الشرح الكبير (١/ ٥٦٣)، شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٤٠)، شرح التسهيل (٣/ ٨١)، الارتشاف (٣/ ١٩٢)، الشذور (٣٩٤)، العيني (٣/ ٥٤٥، ٥٤٧)، الهمع (٢/ ٩٧).

(٣) غير أن الكوفيين يمنعون إعمال أمثلة المبالغة؛ لزيادتها بالمبالغة على الفعل، وزعموا أن ما جاء منصوبًا معها على إضمار فعل يفسره المثال.

ينظر التسهيل (١٣٦)، الرضي (٢/ ٢٠٢)، الارتشاف (٣/ ١٩٢)، الهمع (٥/ ٨٧).



٤- اسم المفعول

وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه، كمضروب، ومكرم، وحكمه كاسم الفاعل شرطًا وغيره، وعمله عمل المبني للمفعول، كجاء المنصوب عبدُه الآنَ أو غدًا أو أمسِ، وزيد مضروبٌ عبدُه الآنَ أو غدًا.

نَعَمْ إن أُرِيد به الدوام والاستمرار[١]، صار كالصفة المشبهة[٢]، فيرفع السببيَّ[٣] فاعلاً لا نائبًا عنه، وينصبه بعد تحويل إسناده عن مرفوعه إلى ضمير موصوفه، على التشبيه معرفةً، وعلى التمييز أو التشبيه نكرة، ويضاف إليه كما مرَّ، وكما يُعلم من الصفة.

وأجاز بعضهم -كابن الخباز[٤]، وابن عصفور[٥]-: إعمال «فَعِيل» بمعناه[٦]، كزيد قتيل رجالُه، وعَقْرَى[٧] إبِلُه، أي: مقتولون، ومعقورة.

(١) نحو: (الوَرعُ محمودةٌ مقاصدُه) برفع «مقاصد» على الفاعلية، ثم تحول الإسناد عن المرفوع إلى الضمير المضاف إليه وهو الهاء، فيستتر في (محمود) ويعوض منه «أل» على رأي الكوفيين، فتنصبه وتقول (الورعُ محمودٌ المقاصدَ) ثم تجره بالإضافة فتقول: (الورعُ محمودُ المقاصدِ). ينظر التصريح (٢/ ٧٢)، ففيه مزيد من الشواهد الشعرية.

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل (٣/ ١٠٤): «وقد أغفل أكثر المصنفين إجراء اسم المفعول مجرى الصفة المشبهة، وهو يجري مجراها مطلقًا إن كان مصوغًا من متعد إلى واحد كمضروب، ومرهوب، ومرفوع، ومجموع، فيقال: هذا مضروب العبد...».

(٣) أي المتصل بضمير الموصوف.

(٤) ينظر الارتشاف (٣/ ١٩٦).

(٥) قال في آخر باب ما لم يسمّ فاعله من المقرب (١/ ٨١): «واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر إلى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبني للمفعول». وانظر: المساعد (٢/ ٣٠٨).

(٦) في (ب) «لمعناه» وهو خطأ، ومراده: إعمال «فعيل» بمعنى مفعول.

(٧) عقرى: جمع عقير، مثل: جريح وجرحى، وعقر البعير بالسيف، قطع إحدى قوائمه ثم نحره، يفعل ذلك به كيلا يشرد عند النحر. اللسان (عقر) (٤/ ٥٩٢).

وبعضهم -كابن عصفور، وابن عقيل[(١)]-: إعمال كلِّ ما جاء بمعناه كـ«فِعْل» بكسر فسكون، كذِبْح، وطِحْن أي: مذبوح ومطحون، و«فَعَل» محركا، كقَبَض، وقَنَص، أي: مقبوض، ومقنوص، و«فُعْلَة» بضم فسكون، كمضغة وغُرْفَة، أي: ممضوغ، ومغروف، و«فُعْل» بضم فسكون أيضًا، كصُنْع، وخُبْز، أي: مصنوع، ومخبوز، و«فَعْل» بفتح فسكون، كلفظ، وصيد، أي: ملفوظ ومصيد، والجمهور على المنع.

---

(١) وهم الشارح فيما نسبه لابن عقيل من إعمال كل ما جاء بمعنى مفعول، فقد صرح ابن عقيل في المساعد (٢/ ٢٠٨)، بنفي العمل فقال شارحًا لعبارة التسهيل: «... وينوب -في الدلالة لا العمل- عن مفعولٍ بقلةٍ: «فِعْلٌ» كذِبْحٍ وطِرْحٍ، أي: مذبوح ومطروح، (وفَعَلٌ) كقَبَض ولَفَظ، أي: مقبوض وملفوظ، (وفُعْلَة) كلقمة ومضغة، أي: ملقوم وممضوغ، ولا يعمل شيء من هذا، فلا يقال: مررت برجلٍ ذبحٍ كبشُه». وانظر: شرحه على الألفية (٢/ ١٤١، ١٤٢).



٥- الصفة المشبهة

باسم الفاعل المتعدي إلى واحد[١]، وهي: كلُّ صفةٍ صحَّ تحويلُ إسنادها إلى ضمير / ٣٠٨/أ موصوفها، كحسن وظريف وضخم، كزيدٌ حسنٌ وجهُهُ، بالرفع فاعلاً ثم تحول الإسناد عن «الوجه»: إلى ضمير الموصوف، فيستتر في الصفة، ثم إن شئت قلت: حسنٌ وجهُهُ بالرفع، بدل بعض من الضمير المستتر في «حسن» ولم يذكره الجمهور، ثم حسنٌ وجهَهُ أو الوجْهَ، بتنوين «حسن» ونصب «الوجه» على التشبيه بالمفعول به، أو حسنٌ وجهًا بالتنكير والنصب على التمييز أو التشبيه، ثم حسنُ الوجهِ، أو حسنُ وجهٍ، بالإضافة.

فَعُلِم: أن لمعمولها ثلاث حالات: الرفع على الفاعلية، وهو المطرد، أو البدلية، وقد لا يطرد، والنصب على التشبيه، أو التمييز، والجر بالإضافة.

وأن الأصل الرفع[٢]، وينشأ عن النصب، وعن النصب الخفض، والسهيلي: النصب عن الخفض، وهو عن الرفع[٣]، وبعضهم: الوجهان[٤].

ويجب اعتمادها على شيء مما مرّ[٥]، لا الحال أو الاستقبال؛ لأنها لا تكون إلا للحال المستمر.

وتخالف اسم الفاعل في:

أنَّها للحال الدائم، وتدل للثبوت[٦] والاستمرار، وتُصاغ من اللازم فقط، وكذا على

---

(١) وجه الشبه أنه صفة كما أن اسم الفاعل صفة كذلك، وأنها محتملة للضمير كما أن اسم الفاعل محتمل ضميرًا، وأنها طالبة للاسم بعدها كما أن اسم الفاعل طالب للاسم بعده، وأنها تذكر وتؤنث، وتثنى وتجمع كما أن اسم الفعل كذلك ينظر الشرح الكبير (١/ ٥٦٦).

(٢) وإليه ذهب ابن السيد والشَّلَوْبِيْنُ وأكثر أصحابه، انظر المساعد (٢/ ٢١٢).

(٣) ينظر المرجع السابق.

(٤) أي: كل منهما ممكن، وإليه ذهب أبو الحسن الدباج، وأبو عبد الله الخضراوي، ينظر المرجع السابق.

(٥) في باب اسم الفاعل، وإنما وجب الاعتماد لأن الصفة المشبهة فرع اسم الفاعل في العمل، فهي أحوج إلى الاعتماد منه. انظر شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٥٨).

(٦) أي: تدل على الثبوت؛ لأن اللام تأتي بمعنى الاستعلاء.

الأصح[١] من المتعدي مطلقًا إذا نزل منزلته بحذف مفعوله اقتصارًا[٢]، أو بنقله إلى «فَعُل» بضم عينه[٣].

..... الـــــراحِمُ القلـــــبِ ....[٤]

وهو حينئذ لازم.

وتقل موازنتها للمضارع إن كان من ثلاثي كطاهر العرض، وضامر الكشح، فإن كانت من غيره وَازَنَتْهُ غالبًا، كمنطلق اللسان، ومطمئِن القلب، ومستسلم النفس[٥]، وقد لا توازنه كـ«سَلْهَب» للطويل[٦]، و«سَرْطَم» لواسع الحلق.

---

(١) وعليه ابن عصفور، وابن أبي الربيع، ينظر الارتشاف (٣/ ٢٥١)، المساعد (٢/ ٢٢٣)، التصريح (٢/ ٧١)، الهمع (٥/ ١٠٤).

(٢) حذف المفعول اقتصارًا أي لغير دليل كما في مثال الشارح، وحذفه اختصارًا أي لدليل يدل عليه كقولك: أين الكتاب الذي استعرت؟

(٣) ثم يشتق منه الصفة المشبهة، وهذا مطرد في باب المدح والذم، نحو: «رفيع الدرجات» معناه رفيع درجاته. ينظر حاشية السيد الشريف على الكشاف (١/ ٤١).

(٤) ما الراحمُ القلبِ ظَلَّامًا وإنْ ظُلِمَا ** ولا الكريمُ بمناعٍ وإنْ حُرِمَا

لا يعرف قائله.

ولم أجد مزيدًا للبيت، والشاهد فيه (الراحم القلب) حيث صيغت المشبهة من الفعل المتعدي، وحذف المفعول اقتصارًا.

شرح التسهيل (٣/ ١٠٤)، الارتشاف (٣/ ٢١٥)، المساعد (٢/ ٢٢٣)، العيني (٣/ ٦١٨)، التصريح (٢/ ٧١)، الهمع (٥/ ١٠٥).

(٥) الصفة المشبهة في الأمثلة السابقة اسم فاعل، لأن اسم الفاعل إذا قصد به معنى الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة في رفع السببي، ونصبه على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة، وعلى التمييز إن كان نكرة، وجره بالإضافة، وهو في ذلك ثلاثة أنواع:

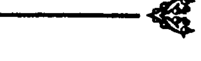
أحدها: ما يجوز ذلك فيه باتفاق، وهو ما أخذ من قاصر، كأمثلة الشارح.

الثاني: ما يمتنع ذلك فيه باتفاق، وهو ما يتعدى لأكثر من واحد.

الثالث: ما اختلف فيه، وهو ما يتعدى لواحد، وقد ذكره الشارح ومثل له بالراحم القلب.

ينظر التصريح (٢/ ٧٠، ٧١).

(٦) راجع اللسان (سلب) (١/ ٤٧٤).



وتؤخذ من غير الفعل أيضًا، كـ«غِرْبَال الإهاب»[١] أي: مُثَقَّب الجلد، و«هاشميّ الأب» و«هذا حيّ أسود رجاله، وظباء نساؤه»[٢] وكـ«سهلب» ونحوه.

وإنَّما تعمل في السببي فقط[٣]، أي: المتصل بضمير موصوفها لفظًا[٤] أو تقديرًا[٥]، ولا يُفْصل عنها عند الجمهور[٦]، ولا يَتَقدم عليها، وتخالف فعلها فتنصب مع قصوره، ولا تعمل محذوفة، ويقبح حذف موصوفها، وإضافته لمعمولها / مضافًا لضميره، كـ«مررتُ بحسنِ وجهِهِ» بالإضافة، ولا يُتْبَع مجرورُها إلا بالجرّ، وأجاز الفراء[٧]: رفعه ونصبه على المحل. ٣٠٨/ب

بخلاف اسم الفاعل: فيصلح للأزمنة الثلاثة، ويدل للحدوث، ويصاغ من اللازم والمتعدي مطلقًا، ويوازن مضارعَه أبدًا ولو تقديرًا، ولا يُؤخذ من غير الفعل، ويعمل في السببيّ وغيره، ويفصل معموله عنه، كزيدٌ ضاربٌ عندَكَ عمرًا، ويتقدم عليه حيث لا مانع، كهذا عمرًا ضاربٌ، ولا يخالف فعله في عمله، ويعمل محذوفًا، كعمرًا أنا مكرمه، ولا يقبح حذفُ موصوفه وإضافتُه لمعموله مضافًا لضميره، كمررت بمكرمه، ويُتْبَع مجرورُه بِالجَرّ والنصب.

---

(١) جاءت في قول الشاعر:

فلولا الله والمهرُ المفدى ** لرُحْتَ وأنت غِرْبَالُ الإهابَ

الخصائص (٢/ ٢٢١)، (٣/ ١٩٥)، العيني (٣/ ١٤٠).

(٢) على تأويل «أسود» بشجعان، و«ظباء» بحسان.

(٣) قال ابن يعيش (٦/ ٨٢): «تعمل في شيئين لا غير، أحدهما: ضمير الموصوف، والثاني: ما كان من سبب الموصوف، ولا تعمل في الأجنبي، فتقول: مررت برجل حسن فيكون في «حسن» ضمير يعود على الموصوف، وهو في موضع رفع بـ«حسن» وتقول: مررت برجل حسن وجهه، فترفع الوجه بحسن وهو من سبب «رجل» ولولا الهاء العائدة على «رجل» من «وجه» لم تجز المسألة...».

(٤) نحو: زيدٌ حسنٌ وجْهُهُ.

(٥) نحو: زيد حسنُ الوَجْهُ، أي منه. انظر الأوضح (٣/ ٢٤٨).

(٦) ينظر المساعد (٢/ ٢٢٤، ٢٢٥).

(٧) ينظر الارتشاف (٣/ ٢٤٨).

ومسائلها -مع قطع النظر عن أمورٍ لا تؤثر في العمل، كالإفراد، والتذكير، وفروعهما[١]- سِتٌّ وثلاثون[٢].

ثُمُنُها[٣] ممتنع، كزيد الحسنُ وجْهِهِ، أو وجْهِ أبيهِ، أو وجهٍ، أو وجهِ أبٍ، بإضافتها لمعمولها، ووجه امتناعها عدم جواز إضافة ذي «أل» لشيء من ذلك.

وأجاز ابن الخباز: مررت بالرجل الحسنِ وجهِهِ أو وجهِ أبيهِ، دون بزيدٍ الحسنِ وجهِهِ، أو وجهِ أبيهِ[٤]، وهو قويٌّ بل متعين.

وثمنها[٥] قبيح، كزيدٌ حسنٌ وجهٌ، أو وجهُ أبٍ، أو الحسنُ وجهٌ، أو وجهُ أبٍ، بتنوينها -أي: الصفة- في الأوَّلَين، ورفعه -أي: معمولها مطلقًا- فاعلاً قبل التحويل، وبدلاً بعده، ووجه قبحها على الأول: خلو الصفة ومعمولها عن[٦] ضمير الموصوف، وعلى الثاني: خلّو

---

(١) في نسخ التحقيق «وفرعيه» والصواب ما حررت.

(٢) مسألة أو صورة، وبيانها ما يلي:

أ- الصفة لها صورتان: مقترنة بـ«أل»، ومجردة منها.

ب- معمول الصفة له ست صور: إما أن يكون بـ«أل» أو مضافًا لما فيه «أل» أو مضافًا للضمير، أو مضافًا لمضاف إلى الضمير، أو مجردًا من «أل» والإضافة، أو مضافًا إلى المجرد.

والمعمول إما أن يكون مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا، فهذه ثلاث حالات، مضروبة في صور المعمول الست = ١٨ صورة. ويضرب حالتي الصفة في صور المعمول = ٣٦ صورة.

(٣) سيخبر الشارح فيما بعد أنه أنهى مسائل الصفة المشبهة إلى ٢٢٧٠٤ صورة، فقوله هنا ثمنها أي ثمن هذا العدد وقدره = ٢٨٣٨، وليس الثمن هنا باعتبار الست والثلاثين المذكورة، يؤيد هذا قوله في الجواب السامي (٧٩/ ب): «... فثُمُنُها ممتنع وهو ٢٨٣٨، وأصولها أربع: ١- زيد الحسن وجهُهُ، ٢- زيد الحسنُ وجهُ أبيهِ، ٣- زيد الحسنُ وجهٍ، ٤- زيد الحسنُ وجهِ أبٍ».

وكان الأولى بالشارح أن لا يقسمها باعتبار ما أنهيت إليه، التزامًا بقوله: «مع قطع النظر عن أمور لا تؤثر في العمل ...» إلخ، وكان عليه أن يقول: تسعها ... بدل قوله ثمنها، وذلك باعتبار أصل مسائلها وهي الست والثلاثون.

(٤) النهاية (١٩٨/ أ).

(٥) وهو ٢٨٣٨ صورة، وأصول هذه الصور أربع كما هو بين من أمثلة الشارح.

(٦) «عن» هنا بمعنى «من» كما في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ ﴾ [الشورى: ٢٥].



البدل عن ضمير المبدل منه، لكنه موجود في التقدير، أي: منه، ولهذا جازت.

وسدسها[1] ضعيف، كزيد حسنٌ الوجْهَ، أو وجهَ الأبِ، أو وجهَهُ، أو وجهَ أبيهِ، بتنوينها ونصبه تشبيهًا، أو حسنُ وجهِهِ، أو وجهِ أبيهِ بإضافتها إليه، وهو[2] قال الجمهور: ضرورة، والمبرد: ممنوع[3]، والكوفي[4]: قليل، وهو الأصح؛ ووجه ضعفها نصبًا: أنه من إجراء وصف الفعل القاصر مُجْرى وصف المتعدّي، مع شدة / قربه من فعله بالتنكير، وخفضًا أنه يشبه إضافة الشيء لنفسه. ٣٠٩/أ

وباقيها[5] حسنٌ على اختلاف مراتبه، كزيد حسنٌ الوَجْهَ، أو وَجْهُ الأبِ، أو وجهُهُ، أو وجهُ أبيهِ، بتنوينها ورفعه، أو وجهًا، أو وجهَ أبٍ بتنوينها ونصبه، أو حسنُ الوجهِ، أو وجهِ الأبِ، أو وجهٍ، أو وجهِ أبٍ، بإضافتها إليه، أو الحسنُ الوجهُ، أو وجهُ الأبِ، أو وجهُهُ، أو وجهُ أبيهِ، برفعه، أو الوجهَ، أو وجهَ الأبِ، (أو وجَهُه)[6]، أو وجهَ أبيهِ، بنصبه تشبيهًا، أو وجهًا، أو وجهَ أبٍ، بنصبه تمييزًا أو تشبيهًا، أو الحسنُ الوجهِ، أو وجهِ الأبِ، بإضافتها إليه، فهي ثنتان وعشرون، ووجهُ حُسْنِها خُلُوُّهَا عن أسباب المنع والقبح والضعف.

أما مع النظر إلى ذلك فقد أنهاها بعضهم[7] إلى أربعةَ عشرَ ألفًا وأربعَمائة صورة، كما ذكرته في «التشنيف» وانهيتُها في «الجوابِ السَّامِي بمفاخِرِهِ»[8] إلى اثنين وعشرين ألفًا

---

(١) وهو ٣٧٨٤ صورة، وأصولها ست مسائل، كما هو واضح من أمثلة الشارح.

(٢) أي الجر بالإضافة.

(٣) المقتضب (٤/ ١٥٩، ١٦٢).

(٤) ينظر شرح التسهيل (٣/ ٩٦)، الارتشاف (٣/ ٢٤٧)، المساعد (٢/ ٢١٨)، الأشموني (٣/ ١٢).

(٥) وهو ١٣٢٤٤ صورة، وأصولها ثنتان وعشرون، تتضح من تمثيل الشارح، وانظر الجواب السامي (ص٨٠/أ).

(٦) سقط من (ج).

(٧) منهم الشيخ خالد الأزهري، نص عليه الشارح في الجواب السامي (ص٧٩/أ)، وانظر التصريح (٢/ ٨٥، ٨٦).

(٨) (ص٧٩/أ، ٨٠/ب).

وسبعمائة وأربع صور[(١)]، وفي «العوامل الكبرى» يسر الله تعالى إكمالها إلى أربعة وعشرين ألفًا وثمانمائة وستَّ عشرَةَ صورةً[(٢)].

٦- اسم الفعل

وهو ما ناب عن فعل[(٣)]، ولم يقع فضله، ولم يتأثر بعامل.

ومسماه إمّا: فعل أمر وهو الغالب، كـ«بَلْهَ زيدًا» أي: دعه، و«صَهْ» أي: اسكت، و«مَهْ» أي: انكفف، و«هَا» بالقصر والمدّ، أي: خذ[(٤)]، و«دَعًا، ودَعْدَعًا[(٥)]»، ولَعًا» منونات للعاثر، أي: قُمْ وانْتَعِشْ[(٦)]، و«تيد» بفوقية فتحتية، أي: أمهل[(٧)]، و«هيت»[(٨)] بفتح أوله وكسره، وتثليث آخره، و«هَيًّا» مثقلاً ومخففًا، و«هَيَّكَ» بكاف الخطاب، و«أَيًّا» مثقلاً، أي: أسرِعْ

---

(١) قال في الجواب السامي (ص٧٩/ أ): «الصفة إما مقرونة بأل كالحسن، وإما مجردة منها، كحسن، وعليهما هي إما مذكر مفرد، أو مثنى مع النون، أو حذفها لأن سيبويه أجاز حذفها والنصب، أو جمع لسلامة أو تكسير فهي إحدى عشرة، مضروبة في ثلاثة أوجه إعرابها، بثلاث وثلاثين، مضروبة في حالي تعريفها وتنكيرها تبلغ ٤٤.

وموصوفها إمَّا مذكر بإفراد، أو تثنية، أو جمع سلامةً أو تكسيرًا، وإمَّا مؤنث كذلك، فهي ثمان مضروبة فيما مر، تبلغ ٥٢٨.

ومعمولها: إما ضمير: وله صور ... وإما ظاهر: وهو أنواع...» وقد أوصل تلك الأنواع والصور إلى ٤٣ مضروبة في ٥٢٨ = ٢٢٧٠٤ صورة.

(٢) خالف الشارح القاعدة في العدد المركب في هذا الموضع والموضعين السابقين، وإنما سوغ ذلك طول الفصل بين المعدود والمؤنث والعدد.

(٣) معنى واستعمالا.

(٤) ينظر اللسان (هوأ) (١/ ١٨٨).

(٥) في القاموس (الدع) (٣/ ٢١) «دُعْ دُعْ بالضم أَمْرٌ بالنعيق بالغنم، ودَاعِ دَاعِ زجر لها أو دعاءٌ ... ودَعْ ودَعْدَعْ مبنيين على السكون كانت تقال للعاثر، كدَعْدَعًا ودَعًا منونتين، أو لم يستعمل إلا كذلك». وانظر الارتشاف (٣/ ٢٠١).

(٦) واسلم، أو رفعك الله. ينظر اللسان (دعدع) (٨/ ٨٦، ٨٧)، (لعا) (١٥/ ٢٥٠).

(٧) اللسان (تيد) (٣/ ١٠١).

(٨) ينظر اللسان (هيت) (٢/ ١٠٥).



وأَقبِلْ[١]، و«حَيَّ» أي: أقبِلْ، كحيَّ على الصلاة، و«هَيْءَ» بفتح الهمزة وكسرها، أي: تَنبَّه[٢]، و«إِيْهًا» و«هِيْهًا» منونين و«إِيْهَ» بالفتح، أي: انكفف عن حديثك[٣]، و«إِيْهِ» بالكسر بالتنوين وعدمه، أي: امضِ في حديثك، أو: زِدْ منه[٤]، و«وَيْهًا» منونًا و«وَيْهَكَ» أي: تَسَلَّطْ، أو انزجر[٥]، و«بَسَّ» أي: اكتف، أو ارفُقْ[٦]، و«رُوَيْدَ» في أحد استعماليه[٧]، أي: أمهل أو دع، و«فَدَا» بضم فائه وفتحها مقصورًا وبكسرها ممدودًا، فيبنى على الكسر، ومقصورًا / أي: لِيَفْدِ[٨]، و«آمينَ» بالمد والقصر (مخففين ومشددين، وبإمالة الممدود مخففًا)[٩] أي: استجب، و«النَّجاء»[١٠] أي: انْجُ، و«هَلُمَّ» في الحجاز[١١]، أي: أَحْضِرْ، بفتح الهمزة[١٢]، أو ائتِ، أو

٣٠٩/ب

(١) ينظر اللسان (هيه) (١٣/ ٥٥٢)، (هيا) (١٥/ ٣٧٥)، القاموس (هاء) (٤/ ٤٠٥).

(٢) واستيقظ. ينظر اللسان (هيأ) (١/ ١٨٩).

(٣) انظر اللسان (إيه) (١٣/ ٤٧٤)، القاموس (٤/ ٢٨٠).

(٤) انظر المرجعين السابقين.

(٥) في اللسان (ويه) (١٣/ ٥٦٣) «وَيْهِ: إغراء، ومنهم من ينون فيقول: وَيْهًا، الواحد والاثنان والجمع والمذكر والمؤنث في ذلك سواء، وإذا أغريته بالشيء قلت: ويها يا فلان، وهو تحريض كما يقال: دونك يا فلان». وانظر: القاموس (٤/ ٢٩٨).

(٦) في اللسان (بسس) (٦/ ٢٨) «البَسُّ: السير الرقيق ... وبسست الإبل أَبُسُّها بالضم، بَسًّا إذا سقتها سوقًا لطيفًا، والبَسُّ: السوق اللين» وانظر القاموس (٢/ ٢٠٠)، والارتشاف (٣/ ٢٠١، ٢٠٣)، المساعد (٢/ ٦٤٩).

(٧) لأنه استعمل مصدرًا كما رأيت في بابه.

(٨) تقول: فَدالك مالي، أي جُعِل فداك، يريدون به معنى الدعاء. ينظر اللسان (فدي) (١٥/ ١٥٠)، والقاموس (٤/ ٣٧٣)، والارتشاف (٣/ ٢٠٦، ٢٠٧).

(٩) سقط من (ب).

(١٠) بالمد والقصر. راجع اللسان (نجا) (١٥/ ٣٠٦).

(١١) وهَلُمَّ في لغة أهل الحجاز يكون للواحد والاثنين والجمع والذكر والأنثى بلفظ واحد، وأما في لغة بني تميم وأهل نجد فإنهم يقولون للواحد: هَلُمَّ، وللاثنين: هَلُمَّا، وللجمع: هَلُمُّوا، وللأنثى: هَلُمِّي، وللثنتين: كالاثنين ولجماعة النساء: هَلْمُمْنَ. ينظر اللسان (هلم) (١٢/ ٦١٧، ٦١٨)، القاموس (٤/ ١٩١).

(١٢) ومنه قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ﴾ [الأنعام: ١٥٠]، أي احضروا شهداءكم. انظر المساعد (٢/ ٦٤٤).

هاتِ، أو أَقْبِلْ، و«حَيَّهَلْ» بالفتح، و«حَيَّهَلاً» بالتنوين وتركه، أي: ائت، أو اقصُدْ، أو تعالَ، أو أسرِعْ، أو أَقْبِلْ[١]، و«عَلَيْكَ» أي: الزَمْ أو الْصِقْ[٢]، و«إليك» أي تَنَحَّ، أو أَمْسِكْ، و«كذاك» أي: اكفُفْ، و«كما أنت» أي: انتظر، و«عندك» أي: خُذْ، أو لازِمْ، أو توقَّفْ، و«لديك» أي: لازم، أو توقَّفْ، أو تأخر[٣]، و«دونَك» أي: خذ، أو تأخّر، و«وراءَك» أي: تأخّر، و«أمامَك» أي: تقدَّم، و«مكانَك» أي: اثبت، أو توقف، أو انتظر[٤]، و«بعدَك» أي: تأخر، و«بينكما الشيء» أي: امسكاه[٥].

وما بُنِي من فعل، ثلاثي، مجرد، تامّ، متصرف، على «فَعَالِ» كنزال، أي: انزل[٦]، وفتح آخره لغة بني أسد[٧]، والصحيح اقتياسه[٨].

وما بُنِي من ثلاثي مزيد متصرف على «فَعَالِ» كدراك، أي: أدرك، فقاسه، ابن طلحة[٩]، وكبَدَارِ، أي: بادِرْ.

وما بُنِي من رباعيٍّ مجرد على «فَعْلالِ» كـ«قَرْقَارِ»[١٠] وقاسه الأخفش[١١].

وإمَّا فعل ماض: كـ«بَخٍ»[١٢] بلغاته[١٣]، و«بَهْ بَهْ» أي: عَظُمَ، وفيه تعجب

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٨٥).

(٢) أو خُذْ. انظر اللسان (علا) (١٥/ ٨٨)، المساعد (٢/ ٦٤٩)، الصبان (٣/ ٢٠٠).

(٣) انظر الصحاح (٦/ ٢٤٨١)، الارتشاف (٣/ ٢١٣).

(٤) ينظر المساعد (٢/ ٦٥٤)، الأشموني والصبان (٣/ ٢٠١).

(٥) ينظر الارتشاف (٣/ ٢١٣، ٢١٤).

(٦) اللسان (نزل) (١١/ ٦٤٧).

(٧) ينظر الرضي (٢/ ٧٦)، الارتشاف (٣/ ١٩٨).

(٨) وهو مذهب سيبويه والأخفش، الكتاب (٢/ ٣٦، ٤٢)، الارتشاف (٣/ ١٩٨)، المساعد (٢/ ٦٥٦).

(٩) ينظر الارتشاف (٣/ ١٩٨)، التصريح (٢/ ١٩٦).

(١٠) أي قَرْقِرْ، والقرقرة صوت الرَّعد، فقرقار معناه: صَوِّتْ. المساعد (٢/ ٦٥٦).

(١١) التسهيل (٢١٣)، الرضي (٢/ ٧٦).

(١٢) أي: عَظُمَ الأَمْرُ وفَخُمَ.

(١٣) تقال وحدها، وتكرَّر بخٍ بخٍ، الأول منون والثاني مُسَكَّن، وبَخْ ساكنة، وبَخِ مكسورة، وبَخٍ منونة، وبَخٌ منونة مضمومة، وبَخْ بَخْ مُسَكَّنَيْنِ، وبَخٍ بَخٍ منونين، وبَخٌ بَخٌ. تقال عند الرضا والإعجاب بالشيء أو الفخر والمدح. ينظر القاموس (بخ) (١/ ٢٥٦).

ومدح[(١)]، و«هَاءَ» بالفتح، و«لَبَى» بالتخفيف[(٢)]، و«لَبَّ» بالتشديد أي: أُجِبْتَ[(٣)]، و«هَاه» أي: قَارَبْتَ[(٤)]، و«وَيْبَ» أي: عَجِبَ، أو هَلَكَ[(٥)]، و«هَمْهَام» أي: فَنِي[(٦)]، و﴿ أَوْلَىٰ لَكَ ﴾ [القيامة: ٣٤] أي: هَلَكْتَ، أو داناك الهلاك، واللاّم للتّبيين، و«دُهْدُرَّيْنِ» بالتثنية أي: بَطَلَ[(٧)]، و«سُرْعَانَ» و«وُشْكَانَ» بتثليث أولها[(٨)]، أي: سَرُعَ[(٩)]، و«شَتَّانَ» أي: بَعُدَ، أو تباعد، أو افترق، و«هَيْهَاتَ» و«أَيْهَاتَ» و«هَيْهَانَ» و«أَيْهَانَ»[(١٠)] و«آهَات»[(١١)] و«هَاهَات»[(١٢)] مثلثة الأواخر، منونة وغير منونة، و«هَيْهَانَا» بالألف، و«أَيْهَاكَ» و«أَيْهَاء» و«أَيْها» و«هَيْهَا» فهي إحدى وأربعون لغة[(١٣)]، أي: بَعُدَ[(١٤)].

وإِمَّا مضارع: وهو قليل، وأنكره ابن الحاجب[(١٥)] في قوم، كـ«أَوَّهْ» بلغاتها الثنتي

---

(١) ينظر اللسان (بهه) (١٣/ ٤٧٩)، والقاموس (٤/ ٢٨١).

(٢) قال أبو حيان: ولم يسمع. الارتشاف (٢/ ٢٠٨).

(٣) ينظر التسهيل (٢١٢)، والذي جعل (لَبَّ) اسم فعل هو ابن مالك، وقد رده أبو حيان في ارتشافه (٢/ ٢٠٩)، (٣/ ٢٠٥).

(٤) انظر اللسان (هوه) (١٣/ ٥٥٢).

(٥) انظر القاموس (ويب) (١/ ١٣٨).

(٦) أو لم يبق شيء، لما حكى الكسائي أنه سمع رجلاً من بني عامر يقول: إذا قيل لنا: أبقي عندكم شيء؟ قلنا همهام، أي: لم يبق شيء. ينظر اللسان (همم) (١٢/ ٦٢٣)، الارتشاف (٣/ ٢٠٦)، المساعد (٢/ ٦٤١).

(٧) ينظر اللسان (دهر) (٤/ ٢٩٥).

(٨) وتسكين الثاني منهما.

(٩) في (ب) «أسرع» وانظر اللسان (سرع) (٨/ ١٥٢)، (وشك) (١٠/ ٥١٣).

(١٠) انظر اللسان (أيه) (١٣/ ٤٧٥).

(١١) لم تكن هذه اللغة في مراجعي، وإنما الرواية (آيهات).

(١٢) الرواية في مراجعي لهذه اللغة (هايهات).

(١٣) أوصلها الفيروز أبادي في القاموس (هيه) (٤/ ٢٩٦)، إلى إحدى وخمسين لغة، وانظر الارتشاف (٣/ ٢٠٧)، التصريح (٢/ ١٩٧).

(١٤) ينظر الصحاح (هيه) (٦/ ٢٢٥٨)، اللسان (إيه) (١٣/ ٤٧٤)، (هيه) (٥٥٢)، القاموس (إيه) (٤/ ٢٨٠)، التسهيل (٢١١)، الأشموني (٣/ ١٩٩).

(١٥) شرح الوافية (٢٩٤)، الإيضاح في شرح المفصل (١/ ٤٩٧، ٥٠٦).

عشرة[١]، أي: أَتَوَجَّعُ، و«أُفٍّ» بلغاتها الأربعين[٢]، أي: اتَضَجَّر، و«أَخٍّ» و«كَخّ» بتشديدهما، أي أَتكرَّه[٣] و«بَجَلْ» و«قَدْ» و«قَطْ» بلغاته[٤]، أي: يَكْفِي.

ويعمل عمل مسماه، ولا يضاف، ولا يتقدم عليه معمولُه، ولا يعمل محذوفًا، وما نُوِّنَ منه فنكرة، / وما لم يُنَوَّنْ فمعرفة، بالمعنى السابق أوَّل المقدمة. ٣١٠/أ

٧- الظرف

كزيد عندَكَ أبوه، ومنع بعضهم إطلاقه على المجرور، والصحيح[٥] جوازه مجازًا.

٨- المجرور

نحو: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠]. وشرط عملهما: اعتمادُهما على نفي، أو استفهام، أو موصوف، أو موصول، أو مخبر عنه، أو ذي حال[٦].

---

(١) أَوْه، أَوْهُ، أَوهَ، آهِ، أَوِّهِ، أَوِّ، أَوَّهْ، أُوُوهُ، آهٍ، آوِ، آوٍ، أَوَّتاهُ. ينظر اللسان (أوه) (١٣/ ٤٧٢)، القاموس (٤٠/ ٢٨٠).

(٢) أُفَ، أُفَّ، أُفُّ، أُفًّا، أُفٌّ، أُفِ، أُفٍ، أُفَا، أُفٌ، أُفٍ، أُفْ، أُفْ، أُفِّي بغير إمالة، وبالإمالة المحضة، وبالإمالة بين بين، أُفِّي، أُفُّوه، أُفَّهْ، أُفَّهْ، أُفَهْ، أُفِهْ. فهذه ثنتان وعشرون لغة مع الهمزة المضمومة.
إِفْ، إِفَّ، إِفِ، إِفٍ، إِفٌّ، إِفٌّ، إِفًّا، إِفٌّ، إِفًّا، إِفِّي. فهذه إحدى عشرة لغة مع الهمزة المكسورة.
أَفْ، أَفَّ، آفْ، أَفِ، آفِ، أَفِّي بالإمالة، أَفَّاه، فهذه سبع لغات مع الهمزة المفتوحة.
ينظر القاموس (أَفَّ) (٣/ ١١٧)، ارتشاف الضرب (٣/ ٢٠٤)، التصريح (١/ ٤٥).

(٣) ينظر اللسان (أخخ) (٣/ ٣)، والقاموس (كَخّ) (١/ ٢٦٨).

(٤) ذكرها الشارح في (ص١٢٨/أ).

(٥) انظر المساعد (١/ ٢٣٦)، تعليق الفرائد (٣/ ١٠٩).

(٦) أو كان الواقع بعده «أنَّ» التي في تقدير المصدر، نقلت هذه الشروط عن سيبويه، وذلك لأن تلك المواضع أولى بالفعل من غيره، والنحاة مع وجود شرط مِمَّا ذُكِر على مذاهب سيذكرها الشارح قريبًا.
أمَّا إذا لم يعتمد الظرف على شيء من ذلك، فقال الكوفيون: يرفع الاسم المتأخر عنه فاعلاً، وإليه ذهب الأخفش في أحد قوليه، والمبرد من البصريين وإنما عمل عندهم، لأنه قام مقام الفعل، فأمامك زيد، وفي الدار عمرو، أصلهما: حل أمامك، وحل في الدار عمرو. وذهب سائر البصريين إلى أن الظرف لا يرفع الاسم المتأخر عنه، وإنما يرتفع عندهم بالابتداء، والظرف المقدم خبره نحو: في الدار زيد، وعندك عمرو. ينظر الإنصاف (١/ ٥١، ٥٥)، المغني (٢/ ٤٤٤)، ائتلاف النصرة (٩١، ٩٢)، الهمع (٥/ ١٣٢).

ويتعلقان حينئذ بكونٍ عامٍ، واجب الحذف، كالاستقرار، والكون التام، والحصول، والوقوع، والثبوت[١].

ويسمَّيان بالظرفِ المُستَقَر بفتح القاف[٢]؛ لتعلقهما بالاستقرار، وهو الكون العام، لا لاستقرار الضمير فيهما؛ لأن قضيَّته أنهما إذا رفعا الظاهرَ فلا يسميان بذلك[٣]، إلا أن يُجعل من تسمية الشيء باسم جزئه.

وعملهما كـ«استَقَرَّ» فَيَرْفَعَانِ: الضميرَ المسمى بضمير الاستقرار، في نحو: زيدٌ في الدار أو عندك، والظاهرَ في نحو: زيد عندك أبوه، وفي الدار أخوه، وهو -أي مرفوعهما- فاعلٌ، إن قدّر متعلَّقُهما مبنيًا للفاعل، كثابت وكائن، ونائب فاعل إن قدر مبنيًا للمفعول، كموجود.

والأصحُّ أنَّهما الرافعان له حينئذ، لنيابتهما عن المحذوف[٤]، وقيل: متعلقهما المحذوف[٥]، وعليه لا يتحملان الضمير؛ لأنه لا يستتر إلا في عامله.

وأنه يجوز كونه مبتدأ مؤخرًا، وهما الخبر، وعن الأكثرين -كما قاله الخضراوي[٦]-: وجوب كونه معمولهما، وعن سيبويه: يتعيَّنُ الابتداء[٧]، وعن بعضهم: يترجَّحُ، وليسا بشيء.

---

(١) ينظر المغني (٢/ ٤٤٦).

(٢) قال الفاكهي في مجيب النداء (١/ ٢٤٤): «اعلم أن الظرف عندهم بحسب متعلقه قسمان: مستقر بفتح القاف، ولغو.

فالمستقر: ما كان متعلقه عامًا واجب الحذف نحو: ﴿وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ .

واللغو: ما كان متعلقه خاصًا، كالقيام والقعود، سواء وجب حذفه نحو: يوم الجمعة صمت فيه، أو جاز نحو: يوم الجمعة، جوابًا لمن قال: متى قمت؟».

(٣) ينظر يس على مجيب النداء (١/ ٢٤٥).

(٤) اختاره ابن هشام ولم يعزه. في المغني (٢/ ٤٤٣).

(٥) وعليه أبو الحسن بن كيسان، واختاره ابن مالك. شرح التسهيل (١/ ٣١٨).

(٦) ينظر الارتشاف (٢/ ٢٧، ٢٨)، المغني (٢/ ٤٤٣).

(٧) المشهور عن سيبويه أنه يجيز رفعه فاعلاً. انظر الإنصاف (١/ ٥٢، ٥٥)، الارتشاف (٢/ ٢٧).



٩- اسم المصدر[١]

فما كان مبدوءًا بميم زائدة لغير المفاعلة[٢]: كمضرَب، ومقتَل، فيعمل باتفاق، بشروط المصدر السابقة[٣]؛ لأنه مصدر حقيقة، ويسمى المصدر الميمي.

ويكون من الثلاثي على «مَفْعَل» بفتح ميمه وعينه، كجلست مَجْلَسًا، أي: جلوسًا، ما لم تكن فاؤه واوًا، مع صحة[٤] آخره، فتكسر عينه، وقد تفتح، كوعده موعِدًا ومَوْعَدًا، ووهبه موهِبًا وموهَبًا، أي: عِدَةً، وهِبَةً.

ومن غيره بزنة اسم مفعوله: وشذَّ خلافه، وهو مقيس مطرد.

كمَقْتَلَك كافرًا فيه أجرٌ، ومنه:

أَظَلُومُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً ... أَهْدَى السَّلامَ تحيةً ظُلْمُ[٥]

---

(١) قال الشيخ خالد: «مدلول المصدر الحدث، ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث، فدلالة اسم المصدر على الحدث إنما هي بواسطة دلالته على المصدر». التصريح (٢/ ٦١، ٦٢).

(٢) احترز به من نحو: مضاربة، من قولك ضارب مضاربة، فإنها مصدر. ينظر الأشموني (٢/ ٨٨).

(٣) في (ص٣٠٦/ أ).

(٤) في (ب) «ضمة».

(٥) للحارث بن خالد بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي (... - ٨٠هـ).

شاعر غزل، من أهل مكة، نشأ في أواخر حياة عمر بن أبي ربيعة، وذهب مذهبه في الغزل والتشبب بالغواني، ولاه يزيد بن معاوية إمارة مكة.

الأغاني (٣/ ١٠٠، ١١٥)، الخزانة (١/ ٢١٧)، شرح أبيات المغني (٧/ ١٦١)، الأعلام (٢/ ١٥٤).

والبيت من قصيدة للشاعر قالها في ظُلَيْمَةَ بنت عبد الله بن خالد بن أسد قبل زواجه منها، أولها:

أَقْوَى مِنْ آلِ ظُلَيْمَةَ الحَزْمُ ** فالعَيْرَتَانِ فَأَوْحَشَ الخَطْمُ

وقبل الشاهد:

وَكَأَنَّ غَالِيَةً تُبَاشِرُهَا ** تَحْتَ الثِّيَابِ إذا صَغَا النَّجْمُ

وبعده:

أَقْصَيتِهِ وأَرَادَ سِلْمَكُمُ ** فَلْيُهْنِهِ إِذْ جَاءَكِ السِّلْمُ

أقوى: أقفر وخلا، الحزم، والعيرتان، والخطم: مواضع بمكة، أظلوم: الرواية (أظليم) ترخيم (ظليمة) زوجة عبد الله بن مطيع، تزوجها الحارث بعد موت زوجها، أهدى السلام: يروى: (رَدَّ السلام...).

=

فـ«مُصَاب» مصدر ميمي، مضاف لفاعله، و«رجلاً» مفعوله، و«أهدى السلام» نعت / ٣١٠/ب «رجلاً» و«تحية» مفعول لأجله، و«ظُلْمُ» خبر «إنَّ».

وما كان علم جنس لمعنى: كـ«حَمَادِ» للمَحْمَدة، و«يَسَارِ» للميسرة، و«كَيْسَان» للغدر[1]، فلا يعمل باتفاق.

وما كان اسمَ جنس لغير حَدَث، ثم نُقِل إلى الحدث: كالكلام[2]، والصلاة، والثواب، والعطاء، والجزاء، والكرامة، والكِفَات، والدُّهن، والقُوت، والخُبز، والغذاء، والكحل، والرِّعي، والطِّحن، بكسر هذين، فإنها أسماء جنس مشتقة من المصادر وضعت لما يُتَكَلَّم به، أو يُصَلِّي -أي: يُدْعَى- به، أو يُثَابُ به، أو يُعطى، أو يُجازى به، أو يُكرم به، أو يُكْفَت فيه - أي يُجْمَع ويُحفظ- أو يُدْهن به، أو يُقَات، أو يُخْبز، أو يُتَغذى به، أو يُتكحل به، أو يُرعى، أو يُطحن ببناء الأفعال كلها للمفعول، ثم نقلت عنها، وجُعِلت أسماء لمصادر: كلَّم أو تكلَّم، وصلى، وأثاب، وأعطى، وجازى، وأكرم، وكفت، ودهن، وأفاق، واقتات، وخبز، وغَذَا بالتخفيف، وغَذَّى بالتشديد، أو تَغَذَّى، أو تَكَحَّل، أو كَحَّل بالتشديد، ورعى، وطحن، وكالغُسل، والوُضوء، اسمي مصدر: اغتسل، وتوضأ، فمنع البصريون إعماله[3]، وحملوا ما جاء منه على حذف عامل من مصدر الاسم المذكور.

=

التبصرة (١/ ٢٤٥)، شرح التسهيل (٣/ ١٢٤)، المغني (٢/ ٥٣٨)، وفيه نسب للعرجِيّ، الشذور (٤١١)، المساعد (٢/ ٢٣٩)، العيني (٢/ ٥٠٢)، الأشموني (٢/ ٢٨٨، ٣١٠)، التصريح (٢/ ٦٤)، الهمع (٢/ ٩٤)، شرح شواهد المغني (٢/ ٨٩٢، ٨٩٥)، شرح أبيات المغني (٧/ ١٥٨، ١٦٤).

(١) راجع (ص١٥٠/ ب).

(٢) اختلفوا في لفظ «الكلام» فذهب قوم إلى أنه مصدر وفعله «كلم» جاء محذوف الزوائد، ومثله أعطى عطاء.

وذهب الأكثرون إلى أنه اسم مصدر، وذلك أن فعله الجاري عليه لا يخلو من أن يكون «كلم» مضاعف العين، أو «تكلم» فمصدر «كلم» يأتي على التفعيل، و«تكلم» مصدره على التفعُّل، فثبت أن «الكلام» اسم للمصدر. ينظر ابن يعيش (١/ ٢٠، ٢١).

(٣) ينظر: الارتشاف (٣/ ١٧٩)، الأوضح (٣/ ٢١١)، الأشموني (٢/ ٢٨٨).

والأصحُّ -وفاقًا لأكثر المتأخرين، تبعًا للكوفيين، والبغداديين- جوازه بشروط المصدر السابقة، كأعجبني كلامُك هندًا[1]، وثوابُك زيدًا، وقوتُك عمرًا، وجزاؤُك بكرًا، أي: أن كَلَّمْتَ، وأثبتَ، وأقتَّ[2]، وجَازَيْتَ، ومنه ﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ كِفَاتًا ۝ أَحْيَآءً وَأَمْوَٰتًا ﴾ [المرسلات: ٢٥-٢٦]. أي: تكفتهم.

١٠- اسم التفضيل

وهو صفة دالة على المشاركة والزيادة: كأفضل، وأعلم، وكخير، وشر، في نحو: أنت خير منه، وهو شر منك، فإن أصلهما: أخير، وأشرر.

ويعمل في تمييزٍ، وظرفٍ، وشبهِهِ، وحالٍ، وفاعلٍ مستتر، لا في مصدر، أو مفعول له أو معه مطلقًا، أو في مفعول به كذلك.

وبعضهم -كالغزني[3]-: يعمل فيه مطلقًا.

وبعضهم: إن أُوِّل بما لا تفضيل فيه[4]، وهو -كما قاله الدماميني- حسن.

/ ولا في فاعل ملفوظ: إلا في لغة قليلة، حكاها سيبويه[5]، والفراء[6] وغيرهما، «كما أحسنُ منك أخوك»، و«مررت برجلٍ أحسنَ منه أنت». ٣١١/أ

وإلاّ في مسألة «الكحل» باتفاق اللغات، وذلك حيث صح أن يحل محله فعل من مادة

---

(١) جاء مثله في قول الشاعر:

قالوا كلامك هندًا وهي مصغية ** يشفيك قلت: صحيح ذاك لو كانا

الشذور (٢٧، ٤١٤)، الأشموني (٢/ ٢٨٨).

(٢) أو: قُتَّ. ينظر اللسان (قوت) (٢/ ٧٥).

(٣) انظر (ص٢٥٠/ ب).

(٤) أي إن جُرِّدَ عن معنى التفضيل. وفي الأشموني (٣/ ٥١): «حكى ابن الأنباري عن أبي عبيدة القول بورود أفعل التفضيل مؤولاً بما لا تفضيل فيه، قال: ولم يُسَلِّم له النحويون هذا الاختيار، وقالوا: لا يخلو أفعل التفضيل من التفضيل وتأولوا ما استدل به». وهذا غريب من الأشموني؛ لأنه ثبت عند سيبويه والمبرد وغيرهما أن اسم التفضيل ربما جاء دون إرادة حقيقة التفضيل.

(٥) في كتابه (١/ ٢٣٢، ٢٣٣).

(٦) ينظر: الارتشاف (٣/ ٢٣٣).

لفظه[1]، وإن لم يُؤدِّ معنى التفضيل حقيقة.

وضابطها: أنْ يكون في الكلام نفي، أو شبهه: من نهي، أو استفهام، وبعده اسمٌ عامٌ، موصوفٌ معنًى باسم التفضيل، نعتًا أو غيره، كالخبر، والحال، وبعده اسم أجنبي عن الموصوف، أي: خال من ضميره، مكنوفٌ غالبًا بضميرين، مرفوعٌ، مفضَّلٌ على نفسه باعتبارين مختلفين، «كما رأيت رجلاً أحسنَ في عينِهِ الكحلُ منه في عينِ زيدٍ» فإن «رجلاً» اسم عام، تال لنفي، وموصوف بـ«أحسن» وبعده اسم مرفوع، وهو «الكحل» وهو أجنبي من الموصوف، ومكنوف بضميرين، وهما الهاءان، ومفضل على نفسه باعتبارين مختلفين، إذ الكحل باعتبار كونه في عين زيد، أحسن من نفسه باعتبار كونه في عين غيره من الرجال، ويصح أن يقال: ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد.

وكقوله ﷺ: «ما من أيامٍ أحبَّ إلى الله تعالى فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة»[2] فـ«الصوم» نائب فاعل «أحب»؛ لأنه هنا بمعنى «يُحَبُّ» مبنيًا للمفعول[3]، ومثله: «لا يكون غيرُك أحبَّ إليه الخيرُ منه إليك» وكـ«هل رجلٌ أحقُّ به المدحُ منه بمحسنٍ لا يَمُن»؟ فـ«المدح» فاعل «أحق»؛ لأنه يصح أن يقال: يحق به المدح، والمجرورات السابقة واللاحقة في كل ذلك متعلقة باسم التفضيل.

والأصل: أن يقع هذا المرفوع بين ضميرين، أولها للموصوف، كهاء «عينه» و«فيها» و«إليه» و«به» وثانيها للمرفوع، وهو هاء «منه» كالأمثلة السابقة.

وقد يحذف الأول: كهل رجلٌ أحسنُ الكحلُ منه في عينِ زيدٍ، أصله: أحسن في عينه الكحل، فحذفه ونواه.

---

(١) قال الأشموني (٣/ ٥٤): «لأن أفعل التفضيل إنما قصر عن رفع الظاهر؛ لأنه ليس له فعل بمعناه» أي: في الزيادة. وانظر شرح التسهيل (٣/ ٦٧).

(٢) أخرجه ابن ماجة في سننه (١/ ٣١٧)، في أبواب الصيام، باب صيام العشر.

والترمذي في سننه (٣/ ١٢٢) في كتاب الصوم، باب ما جاء في العمل في أيام العشر، عن أبي هريرة، بروايتين قريبتين.

(٣) كذا في شرح الشذور (٤١٦).

وقد يحذف الثاني: وتدخل [«مِنْ»][1] على الظاهر، كالكحل، أو على محله كالعين، أو على ذي محله، كـ«زيد» «كهل رجلٌ أحسنُ الكحلُ منه في عينِ زيدٍ؟» ثم من كحلِ عينِ زيدٍ، ثم من عينِ زيدٍ، ثم من زيدٍ.

وقد لا يُؤتى بعد المرفوع بشيء أصلاً، استغناءً بتقدم المفضل على «أفعل» كـ«هل رأيتَ كعينِ زيدٍ أحسن فيها الكحلُ؟» أي: منه في عين غيره، فحذف ما بعد «الكحل» اختصارًا.

وقد تدخل «من» على غير المفضول لفظًا «كما أحد أحسن به الجميل من حسن الجميل بزيد» إذ المفضول لفظًا هو «الجميل» وأدخلت «من» على «حسن» وهو مراد في التقدير؛ لأن الأصل: حسن به الجميل منه، أي: من الجميل، أي: من حسنه بزيد، ثم قالوا: من حسن الجميل بزيد، بإدخال «من» على المصدر المقدر، ثم من حسن / جميل زيد، ثم من جميل زيد، ثم من زيد[2]. ٣١١/ب

ومنه[3]: «ما رأيتُ قومًا أَشْبَهَ بَعْضٌ ببعضٍ من قومِك»[4] وفيه أيضًا حَذْفُ الضمير الأول[5]، وأصله: أشبه فيهم بعضهم ببعضهم منه في قومك، ثم أشبه فيهم بعض ببعض منه في قومك، و«منه» عائد إلى «بعض» المرفوع بحذف مضاف، أي: من بعض، أي: من شَبَهِ بعضٍ ببعضٍ فيهم، ثم أشبه بعض ببعض (من شبه بعض)[6] قومك ببعضهم، ثم من بعض قومك ببعض، ثم من قومك.

وإذا كان اسم التفضيل بـ«أل» طابق من هو له، كزيد الأفضل، وهند الفضلى والزيدان الأفضلان، والهندان الفضليان، (والهندات الفضليات)[7].

---

(١) عن (ج).

(٢) ينظر الأشموني (٣/ ٥٤).

(٣) أي من حذف الضمير الثاني.

(٤) ينظر شرح التسهيل (٣/ ٦٧)، الارتشاف (٣/ ٢٣٥)، المساعد (٢/ ١٨٥).

(٥) المجرور مع حذف الحرف، وهو «فيهم».

(٦) سقط من (ب).

(٧) سقط من (ج)، ولم يذكر الشارح مثلاً لجمع الذكور، ومثاله: الزيدون الأفضلون.



أو مجردًا من «أل» والإضافة، أو مضافًا لنكرة، أفرد، وذُكِّرَ مطلقًا، فالمجرد: كزيد، أو هند، أو الزيدان، أو الهندان، أو الزيدون، أو الهندات، أفضل من عمرو، والمضاف لنكرة: كزيد أفضل رجل، والزيدان أفضل رجلين، والزيود أفضل رجال، وهند أفضل امرأة، والهندان أفضل امرأتين، والهندات أفضل نسوة، فيجب كون المضاف إليه طبق ما قبل «أفعل» في المعنى.

وقيل: قد يلزم الإفراد، كـ﴿ وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ ﴾ [البقرة: ٤١]، وأجيب: بأنه على حذف الموصوف، أي أول فريق كافر(١).

فإن أضيف لمعرفة فالوجهان: كزيد، أو الزيدان، أو الزيود، أفضل الرجال، وهند أو الهندان، أو الهنود، أفضل النساء، أو زيد أفضل الرجال، والزيدان أفضلاهم، والزيدون أفضلوهم، وأفاضلهم، وهند فضلى النساء، والهندان فضلياهُنَّ، والهندات فضلياتهن، أو فُضَلَهُنَّ بضم ففتح.

إلا إن أريد بـ«أفعل» اسم الفاعل دون التفضيل، فتجب المطابقة كـ«الأشجُّ والنَّاقصُ أَعْدَلاَ بَنِي مروانَ» أي: عادلاهم، إذ ليس فيهم عادل سواهما حتى تراد المشاركة والتفضيل والله عز وجل أعلم.

حسن الختام:

(وَفِي جُمَادَى(٢)) وهو بضم أوّلِهِ والقصر، كحُبَارَى، من أسماء الشهور، معرفة بالعلمية، مؤنث بالألف المقصورة، فحَذْفُها من لحن العوامِّ، ويضعف تذكير معناه، نظرًا إلى مسماه، وهو «الشهر» ما لم يضف إليه لفظ «شهر»، كشهر جمادى، فيذكَّر بإعادته لـ«شهر» ويؤنث بإعادته

---

(١) وبه أجاب المبرِّدُ، وقال الفراء: إنما وحّد لأنه في معنى الفعل، أي أول من كفر، ولو أريد به الاسم لم يجز إلا الجمع، وتبعه ابن مالك.

ينظر: معاني القرآن (١/ ٣٣)، شرح التسهيل (٣/ ٦٢)، الارتشاف (٣/ ٢٢٣)، المساعد (٢/ ١٨١)، التصريح (٢/ ١٠٥).

(٢) في (ج) «حمادى» وسميت جمادى لجمود الماء فيها. ينظر اللسان (جد) (٣/ ١٣٠).

«الجمادى» وجَمْعُه «جُماديات» و«جُمادَى خَمْسَةٍ» هي الأولى وتسمى «رُبَّى» و«رُبُّ»)[(١)] وجُمادَى سِتَّةٍ هي الأخرى (وتسمى «رُبَّى»، و«رُبَّةٌ» اسم ذي القعدة، بضم مهملة فتشديد موحده[(٢)] وهو مراده، أي: وفي شهر جمادى الثانية أو الثاني (سَادِسَ) من شهور سنة (السَّبْعِينَا) بتقديم المهملة على الموحدة (بَعْدَ انْتِهَا تِسْعِ مِيءٍ) بتقديم الفوقية على المهملة، و«مِيءٌ» جمع «مائة» بحذف هائه فقط على غير القياس، كـ«تُخَمَة»[(٣)]، و«تُخَم» ويقال: مِئَاتٌ، ومِئُون أيضًا، وأصل «مائة» بمثناةٍ تحتية بعد الهمزة[(٤)] هي لامها، فحذفت وعوض عنها ها التأنيث فلزمت[(٥)]، وقياس رسمه «مِئَة» بلا ألف وإنما زادوها فرقًا بينه وبين «منه»، وألحقوا به مثناة، و(سِنِينَا) تمييز لـ«ميءٍ» فإن كان منصوبًا بالياء، أو بفتحة مقدرة فيها، أو بفتح النون غير منون، فألفه للإطلاق، أو بفتح نونه منونًا فألفه بدل / من التنوين (قَدْ تَمَّ نَظْمُ هَذِهِ الْمُقَدِّمَة) بكسر الدال ٣١٢/أ اسم فاعل من «قَدَّمَ» المشدد اللازم، بمعنى «تَقَدَّمَ»[(٦)] فهي لاختصارها متقدمة في الطلب على غيرها من المطوَّلات، وبفتحها على قِلَّةٍ في لغة من «قدم» المشدد المتعدي؛ لأنه ينبغي تقديمها قراءة وتفهما، ليتوصل بها إلى المطولات.

ويجوز أن تكون هنا بكسر الدال من «قَدَّم» المتعدي؛ لأن معرفتها تجعل الشارع في علم النحو على بصيرة فتقدمه على أقرانه، ولا سيما حيث انضم إليها هذا الشرح المبتكر العجيب، الجامع من ملح هذا الفن لكل معنى غريب، حال كونها محصورة العدد (فِي) نحو (رُبْعِ أَلْفٍ) إذ هي من أولها إلى آخرها مائتان وثلاثة وخمسون بيتا وبدون السوابق واللواحق -أعني الخطية والختم- مائتان وسبعة وعشرون بيتًا، وهي المتضمنة للأحكام حال كون ذلك (كَافِيًا) في

---

(١) سقط من (ب)، وانظر القاموس (رب) (١/ ٧١).

(٢) انظر المرجع السابق، وتاج العروس (ربب). (٢/ ٤٧٨).

(٣) في (ج) «كخمة» والتُّخَمَةُ: بالتحريك، الذي يُصيبك من الطعام إذا استوخمته، والعامَّة تقول: التُّخْمَة، بالتسكين. ينظر اللسان (وخم) (١٢/ ٦٣٢).

(٤) هكذا «مئي». ينظر اللسان (مأي) (١٥/ ٢٦٩).

(٥) ينظر اللسان (مأي) (١٥/ ٢٦٩).

(٦) ينظر اللسان (قدم) (١٢/ ٤٦٩)، والقاموس (٤/ ١٦٢).

معرفة مهمات الفن (مَنْ أحْكَمَه) مع حسن الفهم والاعتقاد والتوفيق والتأمل الدقيق، وبها ينفرج له المضيق، خصوصًا إذا أحكم معها هذا الشرح، فلا شك أنه يفوز حينئذٍ بالحظّ الوافر الكبير من الفنّ، ويتقدم بإتقانه على أقرانه بفضل الله تعالى والمنّ، كيف وقد جاء بحمد الله تعالى شرحًا يشرح صدر الودود! وتشرق لنفاسته نفس الحسود، يجري من الفوائد بأنهار وأعين، فيها ما تشتهيه الأنفس، وتلذ الأعين، من خرائد[1] فرائد، كَأَنَّهنَّ الياقوتُ[2] والمَرْجَانُ[3]، منها ما لم يطمثهن[4] إنسٌ قبلي ولا جانّ.

وقد حُقَّ لي أن أُنشِد ما أنشده ابن هشام حين أنهى شرح قطره[5] للتمام:

إنْ يَحْسُدُونِي فَإِنِّي غَيْرُ لائِمِهِمْ	قَبْلِي من النَّاسِ أَهْلُ الفَضْلِ قد حُسِدُوا
أَنَا الَّذِي يَجِدُونِي[6] فِي صُدُورِهِمُ	لا أَرْتَقِي صَدَرًا منها ولا أَرِدُ
فَدَامَ لِي ولَهُمْ مَا بِي ومَا بِهِمُ	ومَاتَ أكثرُنَا غيظًا بما يَجِدُ[7]

---

(١) جمع خريدة، والخريدة: اللؤلؤة التي لم تثقب، وهي من النساء البكر. ينظر اللسان (خرد) (٣/ ١٦٢).

(٢) من الجواهر، أجوده الأحمر الرماني، وهو فارسي معرب. ينظر المعرب (٣٥٦)، اللسان (يقت) (٢/ ١٠٩)، القاموس (١/ ١٦٠).

(٣) اللؤلؤ الصغار. ينظر اللسان (مرج) (٢/ ٣٦٦).

(٤) الطمث: المسّ، أو النكاح، أو الافتضاض، وهو من الشارح في هذا المكان استعارة. ينظر تفسير القرطبي (١٧/ ١٨١)، اللسان (طمث) (٢/ ١٦٥، ١٦٦).

(٥) (ص١٤٤/أ).

(٦) حذفت نون الرفع للضرورة، أو أن المحذوف نون الوقاية، والثابتة هي نون الرفع، كما قرره الشارح في (ص١١٥/ب، ١٧٥/ب).

(٧) تقدم على البيت الذي قبله في قطر ابن هشام، والأبيات نَسَبَها الصفدي في الوافي بالوفيات (١/ ٤٥١) إلى محمد بن عبيد الله العرزمي الحضرمي، وابن عبد البر في بهجة المجالس (١/ ٤١٣) إلى لبيد بن عطار بن حاجب التميمي.

بل أنا أحق به منه، [لأن شرحي هذا أعلى بدرجات من شرحه للقطر، كما شهد لي به كل من لم يحرم التوفيق من علماء الآفاق في العصر][1] مع ما مُنِيتُ به من حساد [وأعـــداء][2] يعتقدون السمن ورما، ويرون اللبن الخالص السائغ للشاربين فرثًا ودما، بيد أن العصري لا يَنْبُلُ في عين أهل عصره، وقلما تجد منصفًا متصفًا بالتوفيق يقوم بنصره، دَاءٌ عَيَاءٌ[3] أصيب به الناس من قديم، وهل يسلم من الحسد لغير المعصوم منه أديم؟

وما أحسنَ ما أنشدنيه شيخُنا جمال الإسلام الرملي[4] -مُجَدِّدُ المائة العاشرة باتفاق- عن شيخه زين الإسلام السُّبْكي[5] -مجدد المائة التاسعة- عن شيخه شمس الإســـلام البِرْمَاوِي[6]، عن شيخه بدر الإسلام محمد بن بهادُر الزركشي[7] في «خــادمه»[1] لنفسه لا زال صَوْبُ الرِّضوان الصَّيِّب مُنْدِيًا أَنْدَاءَ أَرْمَاسِهم ورِمْسِهِ[2]:

---

(١) عن (ب). (٢) عن (ب).

(٣) دَاءٌ عَيَاءٌ: أي لا يبرأ منه، أو صعب لا دواء له كأنه أعيا على الأطباء. ينظر الصحاح (عيّ) (٦/ ٢٤٤٣)، اللسان (١٥/ ١١٢، ١١٣).

(٤) محمد بن أحمد بن حمزة الرملي المنوفي المصري الأنصاري (٩١٩ - ١٠٠٤هـ).

مجدد القرن العاشر الشهير بالشافعي الصغير، أحد أساطين العلماء وأعلام نحاريرهم، محي السنة وعمدة الفقهاء، اشتغل على أبيه في الفقه والتفسير والنحو والصرف والمعاني والبيان وغير ذلك، نسبته إلى «الرملة» من قرى المنوفية بمصر، توفي رحمه الله وخلف مصنفات نافعة منها: «نهاية المحتاج في شرح المنهاج» في الفقه، و«شرح العقود» في النحو، و«شرح الآجرومية» ومنه نسخة مصورة بمكتبتي.

خلاصة الأثر (٣/ ٣٤٢، ٣٤٨)، البدر الطالع (٢/ ١٠٢، ١٠٣).

(٥) لم أتوصل لمعرفة اسمه.

(٦) محمد بن عبد الدائم بن موسى النعيمي العسقلاني (٧٦٣ - ٨٣١هـ).

أبو عبد الله، عالم بالفقه والحديث، شافعي المذهب، من مصر، ونسبته إلى (برمة) بلدة بالغربية من أعمال القاهرة، بالوجه البحري، توفي في بيت المقدس، من كتبه: «شرح الصدور بشرح زوائد الشذور» في النحو، و«شرح البخاري»، و«الفوائد السنية في شرح الألفية».

الضوء اللامع (٧/ ٢٨٠)، الشذرات (٧/ ١٩٧)، البدر الطالع (٢/ ١٨١)، الأعلام (٦/ ١٨٨).

(٧) محمد بن بهادر بن عبد الله المصري الزركشي (٧٤٥ - ٧٩٤هـ).

أبو عبد الله، عالم بفقه الشافعية والأصول، أخذ عن الشيخين جمال الدين الأسنوي، وسراج الدين البلقيني، ورحل إلى حلب وسمع الحديث بدمشق، وهو تركي الأصل، مصري المولد والوفاة من كتبه «تكملة

=

قـل لمـن لا يَـرى المعـاصرَ شـيئًا ... ويَـرى للأوائـلِ التَّقـديما

إنَّ ذاكَ القـديمَ كـان جديـدًا ... وسـيغدوا هـذا الجديـدُ قـديمًا[3]

ولله أيضًا القائل[4]:

تـرى الفتـى يُنكِـرُ فـضلَ الفتَـى ... خُبْثًـا ولُؤْمًـا فـإذا مـا ذَهَـبْ

لَـجَّ بـه الحـرصُ عـلى نكتـةٍ ... يكتبُهـا عنـه بـماءِ الـذَّهَبْ[5]

ولم أتفوه بشيء / من هذا تبجحا[6] وافتخارًا، معاذ الله وكلا والله إنها لهي السَّوْأَةُ السُّوْآى[7] ٣١٢/ب والفضيحة، بل امتثالاً لمندوب قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١] وبواجب قوله ﷺ: «إن الدِّينَ النصيحةُ»[8]، ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠] وإيَّاه أرجو أن يجعلني المقبول المفلح -آمين- بحبيبه المكرم صلى الله عليه وعلى آله أبدا وسلم.

=

شرح المنهاج للأسنوي»، و«خادم الشرح والروضة».

الدرر الكامنة (٣/ ٣٩٧)، الشذرات (٦/ ٣٣٥)، الأعلام (٦/ ٦٠، ٦١).

(١) أحد كتبه اسمه «خادم الرافعي والروضة» وهو كتاب كبير بلغ أربعة عشر مجلدًا. ينظر كشف الظنون (١/ ٦٩٨)، الشذرات (٦/ ٣٣٥).

(٢) وَهِمَ الشارح عندما نسب البيتين للزركشي، والصواب أنهما لابن شرف القيرواني (... - ٤٦٠هـ). الأعلام (٦/١٣٨).

(٣) في كتابه مسائل الانتقاد (١/ ٥).

(٤) لم أعرفه.

(٥) «خَبْثًا ولومًا» يروى «ما دام حيًا» والبيتان في: رد المحتار (١/ ٦٧)، الكشكول (٢/ ١٤)، تاج العروس (١/ ٩٤).

(٦) والتبجح: المباهاة بالشيء، والإعجاب به، والفرح. ينظر: اللسان (بجح) (٢/ ٤٠٦).

(٧) بوزن «فُعْلَى» اسم للفعلة السيئة، بمنزلة الحسنى للحسنة. ينظر اللسان (سوأ) (١/ ٩٧).

(٨) «... إن الدين النصيحة، إن الدين النصيحة» قالوا: لمن يا رسول الله؟ قال: «لله وكتابه ورسوله وأئمة المسلمين وعامتهم، وأئمة المسلمين وعامتهم». أخرجه أبو داود في سننه (٢/ ٥٨٣)، في كتاب الأدب، باب النصيحة، عن تميم الداري، والنسائي في سننه (٧/ ١٥٧) في كتاب البيعة، باب النصيحة للإمام. وأحمد في مسنده (٤/ ١٠٢، ١٠٣).

وقد منّ الله تعالى بإتمامه، مع كثرة العوارض المؤلمة، وقلة العدد المعينة والمغنية ضحوة يوم الخميس، الخامس من شهر جمادى الأولى، سنة ثلاث وعشرين لمضي ألف عام من هجرة المصطفى، عليه وعلى آله سرمدًا أفضل الصلاة والسلام (وَالحَمْدُ) أي: الوصف بالجميل ثابت (لله) سبحانه (مَدَى الدَّوامِ) إلى ما لا نهاية له، ومدى كل شيء غايته (عَلَى جَزِيلِ الفَضْلِ وَالإِنْعَامِ) له تعالى علينا اللذين لم يزالا هاطلين علينا على مر الزمان، ومن أجلّه -بعدَ نعمة الإيجاد والإيمان- التوفيق لطلب العلم النافع، الذي كان سببًا في نظم هذه المقدمة لطالبيه، تسهيلاً للنفع عليهم، وتقريبًا للعلم إلى أفهامهم.

والفضلُ والإنعامُ متقاربان معنى أو مترادفان؛ لأنهما يأتيان بمعنى الزيادة والإحسان ويأتي الفضل: بمعنى الخير[1]، والإنعام: بمعنى العطاء، والنعمة: وهي المنّة والتنعيم والجزيل: الكثير[2] وإضافته إليهما من إضافة الصفة لموصوفها، والأصل: على فضله وإنعامه الجزيلين، فحذف «أل» من النعت، وأفرد للإضافة وقدمه وأضافه فقال: على جزيل فضله وإنعامه ثم حذف الهاء وأناب عنها «أل» في الربط أو حذفها لإدخال «أل» وقدرها مجرورة بالحرف، أي: الفضل والإنعام له، وهذا أحسن، ولا تنقاس هذه الإضافة في الاختيار، خلافًا لبعضهم[3] -كالخضراوي[4]- أجازوا: هذا كريمُ أبيك، وقائمُ أخيك، في: هذا أبوك الكريم، وأخوك القائم، وليس منها قول الملحة[5]:

.... الـــــشديد الحـــــول[6]

---

(١) ينظر اللسان (فضل) (١١/ ٥٢٤)، القاموس (٤/ ٣١).

(٢) ينظر اللسان (نعم) (٥٨٠، ٥٨١)، القاموس (٤/ ١٨١).

(٣) تنظر (ص١٠٤/ أ، ١٠٤/ ب).

(٤) ينظر الارتشاف (٢/ ٥٠٧).

(٥) عرفتك بها وبصاحبها في (ص٢٦٥/ ب).

(٦) أقول من بعد افتتاح القول ** بحمد ذي الطَّولِ ....

انظر كشف النقاب (ص٢).

و:

.... الـــــصحيح المعرفــــة[١]

بل هو من إضافة الصفة المشبهة لفاعلها معنى، والأصل: الشديد حولهُ، والصحيحة معرفتهُ، فحوّل الإسناد للهاء، فاستترت في الصفة، وأدخل «أل» مع حذف الرابط، أي: منه، أو أناب «أل» في الربط، فصار «الشديد الحول»، و«الصحيح المعرفة» برفع ذي «أل» بدل اشتمال من الضمير المستتر ثم بنصبه على التشبيه، ثم بخفضه على الإضافة، وقول الشراح[٢]: إنه منها باطل؛ لأنهم قدّروا الأصل: «ذو المعرفة الصحيحة»، و«ذي الحول الشديد» بزيادة حذف «ذو» مضافة، ولا يعلم هذا في الإضافة المذكورة، مع أن الأصح أنها سماعية كما علم، فلا يُخَرَّج عليها ما أمكن.

وهي -أي: هذه المقدمة- (نَظْمُ) ويجوز نصبه حالاً من «هذه» أو من «المقدمة» أو من الضمير المستتر فيها، وخفضه بدل من «هذه» وهو بمعنى المفعول، أي: منظوم (الفَقِيرِ) أي: المحتاج في كل أحواله مطلقًا إليه سبحانه وتعالى، وهو / المعروف في الناس بلقبه (الشَّرَفِ العِمْرِيطِي) نسبة إلى «عِمْرِيط»[٣] بكسر عين مهملة، فسكون ميم، فكسر راء مهملة، فسكون تحتية، فطاء مهملة، من نواحي مصر، وخفف ياء النسبة للضرورة، وكان -رحمه الله تعالى- من فضلاء العلماء المتقشفين، قائمًا بالأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ذا كَرَماتٍ وأحوال كثيرة، قائلاً بتحريم الشراب المعروف بالقهوة، وله في تحريمها أُرجوزة شهيرة. ٣١٣/أ

وفُهم من قولي: المعروف في الناس ... إلخ، أن هذا ليس من قبيل التمدح أو تزكية النفس، بل هو من قبيل التعريف فلا كراهة فيه أصلاً، لكن لما كان ظاهره يوهم التزكية والتمدح، أراد دفع الإيهام من أصله، فعقبه بقوله: (ذِي العَجْزِ) مطلقًا[٤] لأن القدرة مطلقًا من صفات

---

(١) وما عدا ذلك فهو معرفــة ** لا يَمْتَرِي فيه ....

المراجع السابق (ص٧).

(٢) منهم الفاكهي في كشف النقاب (ص٢).

(٣) قرية بشرقية مصر. البلدانيات، للحافظ السخاوي (١/ ٢٣٠).

(٤) الناظم رحمه الله لم يسمع كلام الشارح حتى يعقب عليه بما ذكر، لكن فيه دفع للتزكية بل سدّ لبابها أصلاً.

الربوبية، فوجب أن يكون العجز مطلقًا من صفات العبودية (والتَّقْصِيرِ والتَّفْرِيطِ) وهو بمعنى التقصير، وإنما حسن عطفه عليه لاختلاف اللفظين كـ﴿ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ [المائدة: ٤٨] ويقابله «الإفراط» وهو مجاوزة الحدّ في الشيء، والغلوّ فيه، وكلاهما مذمومان نقلاً، وعقلاً، وطبعًا، وعرفًا، وإنما المحمود القصد وهو: التوسط والاعتدال.

وقيل: التقصير إخساس العطية، أي: جعلها خسيسة حقيرة[١]، والتفريط: التضييع[٢].

(وأَفْضَلُ الصَّلاَةِ) أي: إنعامه تعالى، الموجب لغاية التعظيم، (والتَّسْلِيمِ) أي: السلامة من كل ما ينافي الكمال، وإضافة «أفضل» إليهما من إضافة الصفة لموصوفها، وأصله: والصلاة والتسليم الأفضلان، و«أل» فيهما للعهد العلمي، والمعهود هو صلاته وسلامه تعالى عليه، أو للجنس، والمراد به إنشاؤهما لا الإخبار عن وقوعهما أي: اللهم صل وسلم (عَلَى النَّبِيِّ المُصْطَفَى) أي: المختار من الخلق مطلقًا (الكَرِيمِ) على ربه سبحانه، لتخصصه إياه بالشرف الواسع الذي استحال -شرعًا وعادة بل وعقلاً- أن يناله أحد غيره عليه الصلاة والسلام، وتفضيل أدنى شيء من ذلك مما تحار فيه الأفكار والأفهام، وتنقطع دونه الأوهام[٣].

والوصف الأول[٤] مأخوذ من قوله ﷺ: **«إن الله تعالى اصطفى من ولد إبراهيم إسماعيل، واصطفى من ولد إسماعيل بني كنانة، واصطفى من بني كنانة قريشًا، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم»** رواه الترمذي[٥] وصححه، وفي لفظ لأبي القاسم السهمي[٦]: **«إن الله تعالى اصطفى من ولد آدم إبراهيم واتخذه خليلاً واصطفى من ولد إبراهيم**

---

(١) انظر اللسان (قصر) (٥/ ١٠٤). (٢) انظر اللسان (فرط) (٧/ ٣٧٠).

(٣) عبارة الشارح قلقة من قوله (وتفضيل أدنى ...) لم يظهر لي وجه الصواب فيها.

(٤) المصطفى.

(٥) في سننه (٥/ ٥٨٣)، في كتاب المناقب، باب فضل النبي ﷺ، عن واثلة بن الأسقع.

(٦) حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي الجرجاني (٣٤٠ - ٤٢٧، أو ٤٢٨هـ).
محدث، حافظ، مؤرخ، كان خطيبًا، وواعظًا بجرجان، ثم رحل إلى أصبهان والريّ، ونيسابور، وغيرهما، من كتبه: «تاريخ جرجان»، و«كتاب الأربعين في فضائل العباس».

=



إسماعيل (ثم اصطفى من ولد إسماعيل نِزَارًا، ثم اصطفى من ولد نزار مضر كنانة، ثم اصطفى من كنانة قريشًا، ثم اصطفى من قريش بني هاشم)[1]، ثم اصطفى من بني هاشم بني عبد المطلب، ثم اصطفاني من بني عبد المطلب» وفي لفظ للطبراني: «إن الله اختار خَلْقَه، فاختار منهم بني آدم، ثم اختار بني آدم، فاختار منهم العرب، ثم اختار العرب، فاختار منهم قريشًا، ثم اختار قريشًا، فاختار منهم بني هاشم، ثم اختار بني هاشم / فاختارني منهم فلم أزل خيارًا من خيار». ٣١٣/ب

ومعنى قوله ﷺ: «إن الله تعالى اختار الخلق» أي: خير ما بينهم بأن فضل بعضهم على بعض فاختار منهم بني آدم أي: انتقاهم وفضلهم وهكذا إلى آخر الحديث، فليس معنى «اختار» الأول والثاني في كل شق واحدًا.

والوصف الثاني[2] مأخوذ من قوله ﷺ في الأحاديث الصحيحة: «أنا سَيِّدُ ولد آدم ولا فخر يوم القيامة وأكرمهم على الله ولا فخر»[3] [وفي لفظ[4] «أنا أكرم ولد آدم ولا فخر»[5]][6] وإذا ثبتت[7] سيادته عليهم في الآخرة ثبتت سيادته عليهم في الدنيا بطريق الأَوْلَى، إذا كل سَيِّدٍ في الآخرة سَيِّدٌ في الدنيا ولا عكس، إذ هي السيادة الحقيقية، وإذا ثبتت سيادته على ولد آدم

=

تذكرة الحفاظ (٣/ ٢٧٢، ٢٧٣)، الأعلام (٢/ ٢٨٠، ٢٨١)، معجم المؤلفين (٤/ ٨٢).

(١) سقط من (ب).

(٢) الكريم.

(٣) أخرجه مسلم في الصحيح (٤/ ١٧٨٢) في كتاب الفضائل، باب تفضيل نبينا محمد ﷺ على جميع الخلائق.

وأحمد في المسند (١/ ٢٨١).

والبغوي في شرح السنة (١٣/ ٢٠٤).

(٤) للترمذي في سننه (٥/ ٥٨٥) في كتاب المناقب، باب فضل النبي ﷺ، عن أنس بن مالك.

(٥) أخرجه البغوي في شرح السنة (٤/ ١٧٨)، والبيهقي في دلائل النبوة (١/ ١٣).

(٦) عن (ب).

(٧) في (ب) «ثبت»، وهو أيضًا صحيح لأن تأنيث الفعل هنا جائز لا واجب.

ثبتت سيادته على الخلق كافة؛ لأن الصحيح عندنا أن العالم الإنساني من حيث هو: أفضل من العالم المَلَكِي من حيث هو[1]، فضلاً عن غيره، وهو صريح قوله عليه السلام في الحديث السابق: «إن الله تعالى اختار خلقه فاختار منهم بني آدم»، وفي لفظ للدارمي[2]، والترمذي[3]: «أنا أكرم الأولين والآخرين على الله عز وجل ولا فخر» وهو نصّ في المطلوب، ولهذا ونحوه ذهب كثيرون من القائلين بتفضيل الملائكة على البشر إلى استثنائه ﷺ منهم، ومعنى قوله عليه الصلاة والسلام: «ولا فخر» أني لا أقول ذلك افتخارًا مني معاذ الله، بل وجوبًا من جهتين: أمّا أوّلاً: فلأنه تعالى قد فرض عليّ التحدث بنعمته في قوله سبحانه: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١] وأمّا ثانيًا: فلأنه تعالى قد أوجب عليكم أن تعتقدوا ذلك، فوجب عليّ أن أبلغكموه؛ لأني إنما بعثت للتبليغ.

فائدة:

من أراد أن يصلي على النبي صلى الله عليه وآله[4] وسلم أفضل صلاة مطلقًا فليقل: اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الأمي، وعلى آل محمد وأزواجه أمهات المؤمنين، وذريته وأهل بيته، كما صليت على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم، وبارك على محمد عبدك ورسولك النبي الأمي، وعلى آل محمد وأزواجه أمهات المؤمنين، وذريته وأهل بيته، كما باركت على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم، في العالمين إنك حميد مجيد، وكما ينبغي لجلال كبريائك، ولجليل قدره، وعظيم

---

(١) انظر تفسير القرطبي (١/ ٢٨٩).

(٢) في مقدمة السنن (١/ ٢٦)، والحديث رواه عن ابن عباس.

والدارمي هو: عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل السمرقندي (١٨١-٢٥٥هـ).

أبو محمد: من حفاظ الحديث، رحل في الطلب إلى الحجاز والشام ومصر والعراق وخراسان، وله مصنفات نافعة منها: «الجامع الصحيح» المعروف بالسنن، و«المسند».

تذكرة الحفاظ (٢/ ١٠٥، ١٠٦)، النجوم الزاهرة (٣/ ٢٢)، شذرات الذهب (٢/ ١٣٠).

(٣) في سننه (٥/ ٥٨٨)، في كتاب المناقب، باب فضل النبي ﷺ، عن ابن عباس.

(٤) عطف الشارح هنا على الضمير المجرور دون إعادة الخافض، ومذهب الشارح في هذا جوازه بضعف ينظر (ص٢٢٢/أ، ٢٨٨/أ).



فخره، وكماله، ورضاك عنه، وكما تحب وترضى له، عدد معلوماتك، ومداد كلماتك، ورضا نفسك، وزنة عرشك، صلاة تكون لك رضا، ولحقه أداء، أفضل صلواتك، وأكملها، وأشملها، وأتمها، وأعمها أبد الآبدين، وعدد كل شيء، وزنة كل شيء، وملء كل شيء، وأضعاف أضعاف كل شيء، مضروبة في أضعاف أضعافها إلى ما لا نهاية له، كلما ذكرك أو ذكره الذاكرون، وكلما غفل عن ذكرك أو ذكره الغافلون، وسلم تسليمًا كذلك، وعلينا معهم، وعلى جميع المؤمنين من الأولين والآخرين.

فهذه الكيفية قد جمعت ما ذكره العلماء في ذلك[1]، وتميزت عليه بزيادات بديعة، فلتكن هي الفضلى[2] على الإطلاق، وبها[3] تبرأ ذمة [نحو][4] الناذر باتفاق.

والتحقيق في التشبيه المذكور في نحو: «كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم» -من خلاف طويل لهم فيه- ما قاله شيخنا سلطان العلماء، أبو محمد القصيعي[5] -سقى الله تعالى عهده، / ونفع به- أن المطلوب تلك الصلاة بعينها تفصيلاً وجملة، لكن كلما قال ذلك واحد حصلت له بكل مرة له ولآله ﷺ تلك بتمامها وكمالها، فلم تزل ولا تزال تلك بإجمالها وتفصيلها في كل لحظة تتضاعف إلى ما لا نهاية له أبدًا فافهم. ٣١٤/أ

---

(١) روى مالك عن أبي مسعود الأنصاري قال: أتانا رسول الله ﷺ ونحن في مجلس سعد بن عبادة، فقال له بشير بن سعد: أمرنا الله أن نصلي عليك يا رسول الله، فكيف نصلي عليك؟ قال فسكت رسول الله ﷺ حتى تمنينا أنه لم يسأله، ثم قال رسول الله ﷺ : «قولوا: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد، والسلام كما قد علمتم».

هذه هي الكيفية الواردة عن الرسول ﷺ ، لذلك أنكر بعض العلماء كابن العربي الزيادة على ذلك بدعوى أن النبي ﷺ علمنا كيفية الصلاة عليه، فالزيادة على ذلك استقصار لقوله، واستدرك عليه ﷺ . ينظر تفسير القرطبي (١٤/ ٢٣٣، ٢٣٤)، الأذكار (٦٣، ٩٤، ١٠٥، ١٠٧)، وانظر هذا الشرح (ص١٠١/ ب).

(٢) في نسخ التحقيق «الأفضل» والصواب ما أثبت.

(٣) في (ب) «ولها».

(٤) عن (ب).

(٥) تقدمت الإشارة إليه في (ص٩٣/ ب).

(مُحَمَّدٍ) بدل كل من «النبي» أو من «الكريم»[1] أو من ضميره [المستتر فيه، أو من «المصطفى» أو من ضميره][2] (وَصَحْبِهِ) بتثليث صاده، اسمَ جمعٍ لـ«صاحب» لا جمع له، خلافًا للأخفش[3] وموافقيه (وَالآلِ) بمعنى «الأهل» إلا أنه يختص بالإضافة إلى المعظم، فلا يقال: آل الإِسْكَافِ[4]، أو السوقي مثلاً، بخلاف «أهل» فإنه أعم.

والأصح جواز إضافته إلى البلدان، كآل مكة، وآل المدينة، وإلى الضمير[5]، كاللهم صل وسلم على محمد وآله.

وأن أصله: «أَوَلٌ» لتصغيره على «أُوَيْل» قلبت الواو ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وهو من آل إليه يئول إذا رجع؛ لأنهم يرجعون إلى المضاف إليه نسبًا أو غيره[6].

وقيل: أصله: «أَهْلٌ» لتصغيره على «أُهَيْل» قلبت الهاء همزة؛ للتوصل إلى قلب الهمزة ألفًا؛ وإلا لم يجز ذلك؛ لأن الهمزة أشد والحرف إنما يقلب إلى ما هو أسهل منه[7].

(أَهْلِ التُّقَى) بتثليث «أهل» على الإتباع والقطع نعتًا أو بدلاً، و«التقى» هو التقوى، وتاؤه[8] بدل من الواو؛ لأنه من الوقاية، كما قالوا: «تُجاه» في «وُجَاه» و«تُراث» في «وُرَاث» و«تُكْلَة» في «وُكْلَة». وأدناه التقوى عن الكفر، وهي الوَلاَيَة العامّة الصغرى، المذكورة في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البقرة: ٢٥٧] إلخ، ولهذا قابل بهم الكفار، فكلُّ مؤمنٍ وَلِيٌّ لله

---

(١) في (ج) «الكرم».

(٢) عن (ب).

(٣) ومثله أيضًا عنده «ركب» و«طير» ينظر التسهيل (٢٦٧)، المساعد (٣/ ٣٩١).

(٤) صانع الخِفَاف، أو كل صانع غير الخَفَّاف، والنجّار، وحمرة الخمرة، وكل صانع بحديدة. ينظر اللسان (سكف) (٩/ ١٥٦، ١٥٧)، القاموس (٣/ ١٥٣).

(٥) منع إضافته إلى الضمير الكسائي والنحاس، وزعم أبو بكر الزبيدي أن إضافته إلى الضمير من لحن العامة. ينظر شرح المرادي للألفية (١/ ٨-٩)، الأشموني (١/ ١٣).

(٦) إليه ذهب الكسائي. ينظر الأشموني (١/ ١٣).

(٧) قاله الأشموني ونسبه لسيبويه في شرح الألفية (١/ ١٣).

(٨) في (ج) «تاؤهما».

عز وجل[1]، وأعلاه هو المذكور في قوله: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ [البقرة: ١٧٧] وفي الكشف عن سِرِّ تفسيرها غرائب، لا تحتملها إلا مجلدات كثيرة، وهي الوَلاَيَةُ الخاصَّة الكبرى[2].

أما الوَلاَيَة الوُسْطَى: فتحقق العدالة الباطنة، المذكورة في باب الشهادة، والرِّوَايَة، من كتب الأصول، والفقه[3]، وغيرهما.

(وَالعِلْمِ) وأدناه العلم بشهادة أن لا إله إلا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التي عليها مدار الإسلام والإيمان، وأقصاه لا نهاية له.

(وَالكَمَالِ) وأدناه الإيمان بالله سبحانه، ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وبما جاء به المصطفى عليه الصلاة والسلام، وأقصاه لا منتهى له.

وإنما ذكرنا في الأوصاف الثلاثة أدناها وأعلاها؛ ليعلم أنها تصدق على كل فرد من أفراد الـ«آل» و«الصحب» في الجملة، / فلا تكون مخرجة لشيء من أفراد مؤمنيهم عن الدعاء، بل يكون باقيًا على عمومه، كيف لا والدُّعاء لسائر المؤمنين -بَرِّهم وفاجرِهم- مطلوب شرعًا، فما ظنك بمن فاز مع ذلك بكونه من الصحب أو الآل، فلا ينبغي إخراج أحد منهم عن الدعاء، على أن الذي نعتقده أن الصحابة رضي الله عنهم كلهم عدول، وما جرى بينهم فإنما كان عن اجتهاد طلبًا للحق لا نفسانية، فمن أخطأ منهم في اجتهاده فله أجر واحد، ومن أصاب فيه فله ٣١٤/ب

(١) ينظر شرح الطحاوية (٢/ ٥٠٥) وما بعدها، والوَلاَيَة: بفتح الواو، هي ضد العداوة، والولي: النصير. ينظر اللسان (ولي) (١٥/ ٤١١).

(٢) اقتصر ابن تيمية في تقسيمه للولاية على هذا القسم وسابقه. انظر: الفتاوى (١١/ ٢٢، ٢٣، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٦، ١٨٧).

(٣) ينظر المغني لابن قدامة (٤/ ٤١٩).

أجران، أو عشرة أجور، وكلهم[(١)] على هدى من ربهم، والشاهد يرى ما لا يرى الغائب، وقد طهر الله تعالى أيدينا من تلك الدماء، فلا نُلَوِّث بها ألسنتنا، وتحسين الظن بهم وبغيرهم من المسلمين أسلمُ عاقبةً بكل حال، كما لا يخفى إلا على أغبياء الجهال، وفي ختمه بذكر الكمال نوع بديع من براعة الختام، نسأل الله تعالى أن يمن علينا، وعلى المسلمين كافة بحسن الخاتمة، وأن يكمل نعمته بالنجاة من النيران، والفوز بدخول الجنان، التي هي دار رضاه، والتمتع بلقياه -آمين اللهم آمين- بجاه حبيبه أَوْجَه الشفعاء، وسيِّد السَّادات الرفعاء صلى الله وسلم أبدًا عليه وعلى آله وصحبه، وزاد في علاه أنه سبحانه سميع للداعي، قريب ممن رجاه، والحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله الوهاب، وإياه أسأل أن يرسل عليه -وعلى سائر تصانيفي- قبول القبول، بمحض جوده وكرمه، لا إله إلا هو عليه توكلت وإليه متاب، وعلى سيدنا محمد وآله وصحبه أفضل الصلاة والسلام، مدى الأحقاب.

قال مؤلفه العُبَيْد محمد الخالص بن عنقاء الحسيني المكي -كفاه الله تعالى والمسلمين في الدارين المُؤْلِمَ[(٢)] والمنكِي[(٣)]-: سودته في ساعات شتى، من ثلاثة وعشرين يومًا[(٤)]، مع مباشرة القلب والقالب لشواغل الشواغل[(٥)] غوصًا وعومًا[(٦)]، راجيًا منه سبحانه القبول، إنه خيرُ وليّ ومأمول، وفرغت من تسويده ضَحْوَةَ يومِ الخميس، خامس شهر جُمَادَى خَمْسَةٍ من سنة ثلاث وعشرين كما تقدم[(٧)].

---

(١) في (ب) «فكلهم».

(٢) المُوجِعْ، ومنه: عذاب أليم، بمعنى مؤلم. ينظر اللسان (ألم) (١٢/ ٢٢).

(٣) في اللسان (نكى) (ص٣٤١): «نكى العدو نكاية: أصاب منه ... نكيت في العَدُوِّ نكاية إذا قتلت فيهم وجرحت...» وانظر القاموس (نكأ) (١/ ٣١)، (نكى) (٤/ ٣٩٧).

(٤) لأن الشارح شَرَعَ في تسويده كما في المقدمة يوم الأربعاء ١٢/ ٤/ ١٠٢٣هـ وفرغ من تسويده يوم الخميس ٥/ ٥/ ١٠٢٣هـ.

(٥) في (ب) «شواغل الشواغل».

(٦) الغَوْصُ: الدخول في الماء، والعَوْمُ: السباحة. ينظر اللسان (غوص) (٧/ ٦٢)، (عوم) (١٢/ ٤٣٢)، وفي عبارة الشارح مبالغة.

(٧) في مقدمة الشرح.

ومن تبييضه بين صلاتي العجماوين[١] من يوم الخميس أيضًا، الحادي والعشرين من شهر محرم الحرام، عام أربعة وعشرين بعد الألف، من هجرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ضارعًا إليه سبحانه أن ينفع به على التعميم، ويجعله [مني][٢] خالصًا لوجهه الكريم، ومؤذنًا بالفوز برضاه في جنات النعيم، بحبيبه المصطفى، عليه وعلى آله أفضل الصلاة والتسليم.

تم[٣] (زِبْرُ)[٤] «غرر الدرر الوسيطية بشرح المنظومة العمريطية» (بخطِّ مؤلفه في «ذِي جِبْلَة»[٥] بخلوته الغربية من المدرسة المعروفة بـ«الشَّرَفِية»[٦] وذلك ضحوة يوم الجمعة، سادس عشر من رجب الفرد الحرام[٧]، فله سبحانه الحمد والشكر، وعلى سيدنا محمد وآله وصحبه سرمدًا الصلاة والسلام)[٨].

---

(١) صلاة الظهر، وصلاة العصر، سميتا بذلك لإخفاء القراءة فيهما.

(٢) عن (ب).

(٣) في (ج) «قال المؤلف رحمه الله: بخطه تم».

(٤) سقط من (ج)، والزُّبْرُ: الكتاب. ينظر: اللسان (زبر) (٤/ ٣١٥).

(٥) ذُو جِبْلَة: بالكسر ثم السكون مدينة باليمن، تحت جبل التَّعْكر، وتسمى ذات النهرين وهي أحسن مدن اليمن وأنزهها وأطيبها، أول من اختطها علي بن محمد الصليحي في سنة ٤٥٨هـ وحشر الرعايا إليها من مخلاف جعفر، وهي مدينة بين نهرين جاريين في الشتاء والصيف. ينظر معجم البلدان (٢/ ١٠٦)، وفيه أن الذي اختطها هو عبد الله بن محمد الصليحي وهو خطأ، مجموع بلدان اليمن وقبائلها (١/ ٣٤).

(٦) بَنَتْهَا الدَّارُ النَّجْمِي بنتُ علي بن رسول، وسمتها (الشَّرفِية) نسبة إلى أخيها الأمير شرف الدين موسى بن علي بن رسول. وأُلحِقَ بها مسجد صغير عند مدخلها، كان يُدَرَّسُ فيه البخاري ومسلم، وهي ما تزال عامرة إلى اليوم، وكذلك المسجد، ويقع في مدخلها من جهة الشرق، وقد تَصَدَّرَ للتدريس بها عَدَدٌ كبير من علماء اليمن. انظر المدارس الإسلامية في اليمن (ص٧٢، ٧٣).

(٧) من الأشهر الأربعة الحرم جاء مفردًا، وجاءت الأشهر الثلاثة متتابعة متوالية، وهي: ذو القعدة، ذو الحجة، محرم.

(٨) سقط من (ب).

الفهــارس

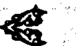
١- فهرس الآيات القرآنية











الآية	الصفحة
٣٩	٣٧٦
٤٠	٣٧٦
٧٧	٥٢٧
٩٩	٥٢٨
١٠٨	٩١٩
١٠٩	٧٣٠
١٩- مريم	
٤	
١٧	٧٠٤
٢٦	١٥٨
٣٠	٥٠٠
٣١	٣٠٢
٣٣	٦٩٦
٣٨	٣٩٩
٦٩	١٧٩
٩٠	٣٢٦
٢٠- طه	
٥	٨٦٤
١٠	٨٦٤
٢٠	٤٧٤
٤٤	٥١١

الآية	الصفحة
٢٨- القصص	
٨	٣٣٩
١٥	٥٦٤
٤٨	٢٥٧
٥٨	١٧٣
٦٨	٤٥٧
٨٢	٨٤٩
٨٧	١٨٢
٢٩- العنكبوت	
٢	٥٢٠
٤	٣١٩
١٥	٥٦٤
١٩	٥٧٣
٢٥	٦٨٣
٣٦	٧١٤
٤٠	١٣٢
٤٦	٧٤٦
٥١	٣٩٤
٦٠	٢٨٤
٣٠- الروم	
٢	٨٥٢









الآية	الصفحة
٥٢	٥٦٦
٥٦	٣٤٠
٥٢- الطور	
٢٨	٥٠٢
٣٩	٥٧٠
٥٣- النجم	
١	٨٨٦
٣	٨٦٢
٩	٥٦٦
١٠	٣٠٨
٥٤- القمر	
٣	٤٣٨
٧	٧٠١
١٠	٦٢٨
١٢	٧١٩
٣٤	٨٤٧
٤١	٦٣٢
٤٢	٦٤٤
٥٥- الرحمن	
١٠	٨١٣
٢٢	٥٨٨







٢- فهرس الأحاديث النبوية

٣- فهرس الأبيات الشعرية[١]

قافية الهمزة

وقـــال الله قـــد يـــسرت جنـــدا   هـــم الأنـــصار عرضـــتها اللقـــاء
تلاقـــي كـــل يـــوم مـــن معـــد   قتـــال أو ســـباب أو هجـــاء

(وافر - حسان - ٤٠٦)

دع عنـــك لومـــا فـــإن اللـــوم إغـــراء   وداوني بـــالتي كانـــت هـــي الـــداء

(بسيط - أبو نواس - ٨٦٣)

ومـــا أدري وســـوف أخـــال أدري   أقـــوم آل حـــصن أم نـــساء

(وافر - زهير - ١٦٦)

ومهمـــــه مغـــــبرة أرجـــــاؤه   كـــأن لـــون أرضـــه ســـماؤه

(رجز - رؤبة - ٨٧٦)

كيـــف ترقـــى رقيـــك الأنبيـــاء   بأســـماء مـــا طاولتهـــا ســـماء

(خفيف - البوصيري - ٧٩٦)

لا أقعـــد الجـــبن عـــلى الهيجـــاء   ولـــو توالـــت زمـــر الأعـــداء

(رجز -لا يعرف - ٨١٧)

قافية الباء

بنـــا - تمـــيما - يكـــشف الـــضباب   ....

(رجز - رؤبة - ٦٣٦)

---

(١) التزمت الترتيب الحركي: الساكن فالمفتوح فالمضموم فالمكسور، مع الالتزام بترتيب الخليل للأوزان: طويل، مديد، بسيط ... الخ.

أرى الـــدهر إلا مجنونـــا بأهلـــه وما صــاحب الحاجــات إلا معــذبا

(طويل - بعض بني سعد - ٧٤٨)

يــا هنــد - دعــوة صــب هــائم دنــف منـــي بلطـــف وإلا مـــات أو كربـــا

بسيط - ذو الرمة - ٧٩٥)

أعبـــدًا حـــل في شـــعبي غريبـــا ألومـــا لا أبالـــك واغترابـــا

(وافر - جرير - ٦٥٣)

ألم تعلـــم مـــسرحي القـــوافي فـــلا عيـــابهن ولا اجتلابـــا

(وافر - جرير - ٦٥٦)

مــا الحــازم الــشهم مقــداما ولا بطــل إن لم يكـــن للهـــوى بـــالحق غلابـــا

(وافر - لا يعرف - ٨٣٥)

يـــسر المـــرء مـــا ذهـــب الليـــالي وكـــان ذهـــابهن لـــه ذهابـــا

(وافر - لا يعرف - ٣٩٥)

دعنـــــي فاذهـــــب جانبـــــا يومـــــا واكفـــــك جانبـــــا

(كامل - عمرو بن معدي يكرب - ٣٦٢)

زعمتنـــي شـــيخا ولـــست بـــشيخ إنـــما الـــشيخ مـــن يـــدب دبيبـــا

(خفيف - أوس الحنفي - ٥٢٢)

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهـرة لعـــل أبي المغـــوار منـــك قريبـــا

(طويل - كعب الغنوي - ٥١٣)

وإيـــاك إيـــاك المـــراء فإنـــه إلى الـــشراء دعـــاء وللـــشر جالـــب

(طويل - الفضل بن عبد الرحمن - ٥٩٤)

فـــما بـــأس لـــو رَدَّت علينـــا تحيـــة قليـــل عـــلى مـــن يعـــرف الحـــق عابهـــا

(طويل - لا يعرف - ٥١٩)

وكـــل مرمـــاة وكـــل مثقـــف تنقـــاه مـــن معدنـــه في البحـــر جالبـــه

(طويل - لا يعرف - ٢٤٩)

كـذاك أدبـت حتـى صـار مـن خلقـي إني رأيـــت مـــلاك الـــشيمة الأدب

(بسيط - بعض فزارة - ٥٣٣)

ســموت ولم تكــن أهـــلا لتـــسموا ولكـــن المـــضيع قـــد يـــصاب

(خفيف - لا يعرف - ٣٤١)

فلـــئن كنـــت لا تحـــير جوابـــا لمـــا قـــد تـــرى وأنـــت خطيـــب

(وافر - مختلف فيه - ٨٤٦)

ربـــه فتيـــة دعـــوت إلى مـــا يـــورث المجـــد دائبـــا فأجـــابوا

(خفيف - لا يعرف - ٢٨٢)

إذا مـــا غـــدونا قـــال ولـــدان أهلهـــا تعـــالوا إلى أن يأتنـــا الـــصيد نحطـــب

(طويل - امرئ القيس - ٣٥٩)

وعـدت وكـان الخلـف منـك سـجية مواعيـــد عرقـــوب أخـــاه بيـــترب

(طويل - الأشجع - ٩١٩)

فقومـــوا فـــصلّوا ربكـــم وتمـــسحوا بأركـان هـذا البيـت بـين الأخاشـب

(طويل - قيس بن الأسلت - ٨٩٣)

ومـا زال مهـري مزجـر الكلـب منـهم لـــدن غـــدوة حتـــى دنـــت لغـــروب

(طويل - صخر بن حرب - ٧٣١)

ظننـــت فقـــيرا ذا غنـــى ثـــم نلتـــه فلـــم ذا رجـــاء ألقـــه غـــير واهـــب

(طويل - ذو الرمة - ٣٥٨)

يـا صـاح أبلـغ ذوي الزوجـات كلهــم أن ليس وصل إذا انحلت عـرى الـذنب

(بسيط - أبو الغريب - ٨٣١)

واه رأبــت وشــيكا صــدع أعظمــه وربــه عطبــا أنقــذت مــن عطبــه

(بسيط - لا يعرف - ٨٧٧)

لـــو لا توقـــع معـــتر فأرضـــيه مــا كنــت أوثــر إترابــا عــلى تــرب

(بسيط - لا يعرف - ٣٥٠)

إذن والله نــــــرميهم بحــــــرب تــشيب الطفــل مــن قبــل المــشيب

(وافر - حسان بن ثابت - ٣٣٧)

ألا يــا قــوم للعجــب العجيــب وللغفـــلات تعـــرض للأريـــب

(وافر - لا يعرف - ٨٠٧)

لــه ملــك ينــادي كــل يــوم لــدوا للمــوت وابنــوا للخــراب

(وافر - علي بن أبي طالب - ٨٥٧)

كــذب العتيــق ومــاء شــن بــارد إن كنــت ســائلتي غبوقــا فــاذهبي

(كامل - عنترة بن شداد - ٨٣٢)

قافية التاء

ربـــما أوفيـــت في علـــم تــــرفعن ثــــوبي شــــمالات

(مديد - جذيمة الأبرش - ١٥٩)

قد كنت أحجوا أبا عمرو أخا ثقة حتــى ألمــت بنــا يومــا ملــمات

(بسيط - تميم بن أبي - ٥٢٣)

فلــو بلغــت عــوا الــسماء قبيلــة لــزادت عليهــا نهــشل وتعلــت

(طويل - الحطيئة - ٩١٠)

ألا عمـــر ولي مـــستطاع رجوعـــه فـيرأب مـا أثـأت يَـدُ الغفـلات

(طويل - لا يعرف - ٣٨٤)

رحـــم الله أعظـــما دفنوهـــا بسجـــستان طلحـــة الطلحـــات

(خفيف - عبيد الله بن قيس - ٦٠٣)

قافية الجيم

متـى تأتنـا تلمـم بنـا في ديارنـا تجـد حطبـا جـزلا ونـارا تأججـا

(طويل - عبيد الله بن الحر - ٣٦٧)

فأصـبحت أنـى تأتهـا تـشتجر بهـا تجـد حطبـا جـزلا ونـارا تأججـا

(طويل - صدره للبيد - وعجزه لعبيد الله بن الحر - ٣٧١)

يخال في سوادها يرندجا

(رجز - سويد بن أبي كاهل - ٨٥٤)

قافية الحاء

ألا إن جـيران العـشية رائـح دعـتهم دواع مـن هـوى ومنـادح

(طويل - حيان بن جلبة - ٤٤٢)

نهيتـك عـن طلابـك أم عمـرو بعافيـة وأنـت إذا صـحيح

(وافر - أبو ذؤيب الهذلي - ١٤٤)

يـا بـؤس للحـرب التـي وضـعت أراهـط فاسـتراحوا

(م الكامل - سعد بن مالك - ٨٥٩)

قافية الدال

ألم تغـتمض عينـاك ليلـة أرمـدا وعـادك مـا عـاد الـسليم المـسهدا

(طويل - الأعشى - ٦٤٩)

وما زلت أبغي المال منذ أنا يافع وليدا وكهلا حين أشِبْتُ وأمردا

(طويل - الأعشى - ٨٧٠)

دريت الوفى العهد يا عرو فاغتبط فإن اغتباطًا بالوفاء حميد

(طويل - لا يعرف - ٥٢٤)

فقلت عساها نار كأس وعلها تشكي فآتى نحوها فأعودها

(طويل - صخر بن الجعد - ٤٩٦)

أتاني أنهم مزقون عرضي جحاش الكرملين لها فديد

(وافر - زيد الخيل - ٩٢٣)

بكل تداوينا فلم يشف مابنا على أن قرب الدار خير من البعد

على أن قرب الدار ليس بنافع إذا كان من تهواه ليس بذي ود

(طويل - ابن الدمينة - ٨٦٥)

فطاعنت عنه الخيل حتى تنهنهت وحتى علاني حالك اللون أسود

(طويل - دُريد ابن الصمة - ٨٣٣)

جزى الله رب الناس خير جزائه رفيقين قالا خيمتي أم معبد

(طويل - رجل من الجن - ٦٧٦)

تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه من الوجد شيء قلت: بل أعظم الوجد

(طويل - لا يعرف - ٤٠٦)

خمولا وإهمالا وغيرك مولع بتثبيت أنواع السعادة والمجد

(طويل - لا يعرف - ٦٥٤)

كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد ورقى نداه ذا الندى في ذُرَا المجد

(طويل - لا يعرف - ٤١٦)

ولـو علـم الأقـوام كيـف خلفـتهم لـرب مفـد في القبـور وحاسـد

(طويل - لا يعرف - ٨٧٤)

الـذنب يطرقهـا في الـدهر واحـدة وكـل يـوم تـراني مدية بيـدي

(بسيط - لا يعرف - ٤٤٨)

يـا دار ميـة بالعليـاء فالـسند أقـوت وطـال عليهـا سـالف الأبـد

(بسيط - النابغة الذبياني - ٣٠٨)

أرى الحاجـات عنـد أبي خبيـب نكـدن ولا أميـة بـالبلاد

(وافر - عبد الله بن الزبير - ٧٧٤)

ومـا جمـع ليغلـب جمـع قـومي مكـاثرة ولا فـردًا لفـرد

(وافر - عمرو بن معد يكرب - ٣٤١)

أزف الترحـل غـير أن ركابنـا لمـا تـزل برحالنـا وكـأن قـد

(كامل - النابغة الذبياني - ١٣٩)

زعـم الهـمام ولم أذقـه بأنـه يـشفي بربـا ريقهـا العطـش الـصدى

(كامل - االنابغة الذبياني - ٥٢٢)

بمخـضب رخـص كـأن بنانـه عـنم يكـاد مـن اللطافـة يعقـد

(كامل - النابغة الذبياني - ٨٣٦)

لـيس عـلى الله بمـستنكر أن يجمـع العـالم في واحـد

(سريع - الحسن بن هانئ - ٣١٣)

قافية الراء

إلى الحـول ثـم اسـم الـسلام علـيكما ومـن يبـك حـولا كـاملا فقـد اعتـذر

(طويل - لبيد - ٩١٠)

أقسم بالله أبو حفص عمر

(رجز – مختلف فيه – ٥٥٧)

من أمكم لرغبة فيكم جبر

(رجز – لا يعرف – ٨١٩)

تـــرك النـــاس لنـــا أكتـــافهم   وتولـــوا لات لم يغـــن الفـــرار

(رمل – الأفواه الأودي – ٤٩٤)

رحـــت وفي رجيلـــك مـــا فـــيهما   وقـــد بـــدا هنـــك مـــن الميـــزر

(سريع – المغيرة الأسدي – ٢٤٩)

تقـول وقـد عاليـت بـالكور فوقهـا   أيـسقي فـلا يـروي إلي ابـن أحمـرا

(طويل – عمرو بن أحمر – ٨٤٢)

نجـا سـالم والـنفس منـه بـشدقة   ولم يـنج إلا جفـن سـيف ومئـزرا

(طويل – أبو خراش الهذلي – ٧٤٧)

فالفيتـــه يومـــا يبـــير عـــدوه   وبحـــر عطـــاء يـــستخف المغـــامرا

(طويل – النابغة الذبياني – ٥٦٣)

إنـارة العقـل مكـسوف بطـوع هـوى   وعقـل عـاص الهـوى يـزداد تنـويرا

(بسيط – لا يعرف – ٩٠٠)

أيـان نؤمنـك تـأمن غيرنـا ومتـى   لم تـدرك الأمـر منـا لم تـزل حـذرا

(بسيط – لا يعرف – ٣٦٨)

لـو لم تكـن غطفـان لا ذنـوب لهـا   إلي لامـت ذوو أحـسابها عمـرا

(بسيط – الفرزدق – ٧٦٩)

رعتـــه أشـــهرا وخـــلا عليهـــا   فطـــار النّـــي منهـــا واســـتغارا

(وافر – الراعي – ٨٦٤)

ولاح بجانـــب الجبلـــين منـــه ربـــاب بحفـــر الـــترب احتفـــارا

(وافر - لا يعرف - ٦٤٨)

مـــا لُمِحِـــبٍ جَلَـــدٌ إن هُجِـــرَا ولا حَبِيـــبٍ رأفـــةٌ فَيَجْـــبُرَا

(رجز - لا يعرف - ٨٩٦)

أسرب القطـا هـل مـن يعـير جناحـه لعـلي إلى مـن قـد هويـت أطـير

(طويل - مختلف فيه - ٣٠٣)

لهـا فتيـة ماضـون حيـث رمـت بهـم شرابهـم قـان مـن الـدم أحمـر

(طويل - لا يعرف - ٣٦٤)

ألا يـا أسـلمى يـا دار مـي عـلى الـبلى ولا زال مـنهلا بجرعائـك القطـر

(طويل - ذو الرمة - ٤٨٢)

أيـادي سـبا يـا عـز مـا كنـت بعـدكم فلـن يحـل للعينـين بعـدك منظـر

(طويل - كثير عزة - ٣٥٩)

غـداة أحلـت لابـن أصرم طعنـة حـصين عبيطـات الـسدائف والخمـر

(طويل - الفرزدق - ٣٨٧)

فأبـت إلى فهـم ومـا كـدت آئبـا وكـم مثلهـا فارقتهـا وهـي تـصفر

(طويل - تأبط شرا - ٤٩١)

فأصـبحت أنـى تأتهـا تـشتجر بهـا كـلا مركبيهـا تحـت غـرزك شـاجر

(طويل - لبيد - ٣٧١)

فـلا يـدعني قـومي صريحـا لحـرة لـئن كنـت مقتـولا ويـسلم عـامر

(طويل - قيس بن زهير - ٣٥٢)



وقـــد زعمـــت لـــيلى بـــأني فـــاجر لنفـــسي تقاهـــا أو عليهـــا فجورهـــا

(طويل - توبة بن الحميد - ٥٦٧)

بيـــذل وحلـــم ســـاد في قومـــه الفتـــى وكونـــك إيـــاه عليـــك يـــسير

(طويل - لا يعرف - ٤٧٥)

غـــيرُ منفـــك أســـيرَ هـــوىً كُـــلّ وانٍ لـــيس يعتـــبر

(مديد - لا يعرف - ٤٨١)

إني وقـــتلي ســـليكا ثـــم أعقلـــه كـــالثور يـــضرب لمـــا عافـــت البقـــر

(بسيط - أنس بن مدرك - ٣٥٠)

حـــسب المحبـــين في الـــدنيا عـــذابهم والله لا عـــذبتهم بعـــدها ســـقر

(بسيط - المؤمل بن أميل - ٧٧١)

قلنـــا لـــك الويـــل مـــا ذا في صـــحيفتكم وهـــل لجـــارك إذا أوردتـــه صـــدر

(بسيط - يزيد بن مفرغ - ٤١٠)

لقـــد كلمتنـــي أم عمـــرو بكلمـــة أتـــصبر يـــوم البـــين أم لـــست تـــصبر

(بسيط - لا يعرف - ٦١٠)

لا يكـــون العـــير مهـــرا لا يكـــون المهـــر مهـــر

(م الرمل - لا يعرف - ٤٨٤)

هـــون عليـــك فـــإن الأمـــور بكـــف الإلـــه مقاديرهـــا

(متقارب - مختلف فيه - ٨٦٨)

فلـــو كنـــت ضـــبيا عرفـــت قرابتـــي ولكـــن زنجيـــا عظـــيم المـــشافر

(طويل - الفرزدق - ٥٠٩)

ومــا راعنــي إلا يــسير بــشرطة وعهــدي بــه قتينــا يفــش بكــير
(طويل - معاوية الأسدي - ٣٩٣)

ألــيس أمــيري في الأمــور بــأنتما بــما لــستما أهــل الخيانــة والغــدر
(طويل - لا يعرف - ٩١٥)

بــرى الحــب جــسمي ليلــة بعــد ليلَــةٍ ويومــا إلى يــوم وشــهرا إلى شــهر
(طويل - لا يعرف - ٨٤٣)

تعلــم شــفاء الــنفس قهــر عــدوها فبــالغ بلطــف في التحيــل والمكــر
(طويل - لا يعرف - ٥٢٥)

لأستــسهلن الــصعب أو أُدرك المنــى فــما انقــادت الآمــال إلا لــصابر
(طويل - لا يعرف - ٣٤٣)

إذا تغنــى الحــمام الــورق هيجنــي ولــو تَــسَلَّيْتُ عنهــا أم عــمار
(بسيط - النابغة الذبياني - ٦٣٥)

نبئــتهم عــذبوا بالنــار جــارهم وهـــل يعـــذب إلا الله بالنـــار
(بسيط - يزيد بن الطثرية - ٦٣٣)

ولا الحجــاج عينــي بنــت مــاء تقلــب طرفهــا حــذر الــسقور
(وافر - إمام بن أقرم - ٩١٣)

قــدر أحلــك ذا المجــاز وقــد أرى وأبي مالـــك ذو المجـــاز بـــدار
(كامل - مؤرج السلمي - ٤٤٥)

مــا زال مــذ عقــدت يــداه إزاره فــسما فــأدرك خمــسة الأشــبار
(كامل - الفرزدق - ٦٨٧)

بـــات يعـــشيها بعـــضب بـــاتر يقـــصد في أســـواقها وجـــائر

(رجز - لا يعرف - ٥٦٣)

باعد أم العمر من أسيرها

(رجز - أبي النجم العجلي - ٣١٥)

لا هيـــثم الليلـــة للمطـــى ولا فتـــى مثـــل ابـــن خيـــبر

(رجز لا يعرف - ٧٧٤)

قافية السين

لله يبقـــى عـــلى الأيـــام ذو حيـــد بمـــشمخر بـــه الظيـــان والآس

(بسيط - أمية بن أبي عائذة - ٨٥٧)

وبلـــدة لـــيس بهـــا أنـــيس إلا اليعـــافير وإلا العـــيس

(رجز - جران العود - ٧٤٢)

فـــأين إلى أيـــن النجـــاة ببلغتـــي أتـــاك أتـــاك اللاحقـــون أحـــبس احـــبس

(طويل - لا يعرف - ٥٩٦)

كـــي لتقـــضيني رقيـــةُ مـــا وعـــدتني غـــير مختـــلس

(قيس الرقيات - ٣٣٦)

أعلاقـــة أم الوليـــد بعـــدما أفنـــان رأســـك كالثغـــام المخلـــس

(كامل - المرار الفقسعي - ٦٥٣)

إذا ذهب القوم الكرام ليسي

(رجز- رؤبة - ١٦٣)

قافية الضاد

طـــول الليـــالي اسرعـــت في نقـــضي   نقـــضن كــــلي ونقـــضن بمـــضي

(رجز - الأغلب العجلي - ٩٠١)

قافية الطاء

جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط

(رجز - العجاج - ١٩١)

كـــــأني بـــــك تـــــنحط   إلى اللحـــــــد وتـــــــنغط

(هزج - الحريري - ٥٠٦)

فجـــور قـــد لهـــوت بهـــن عـــين   نـــواعم في المـــروط وفي الريـــاط

(وافر - المنخل الهذلي - ٨٧٦)

قافية العين

ما رأس ذا إلا جبين أجمَع

(رجز - مختلف فيه - ٥٩٢)

رب مـــن أنـــضجت غيظـــا قلبـــه   قـــد تمنـــى لي موتـــا لم يطـــع

(رمل - سويد بن أبي كامل - ٢٨٣)

فقالـت: أكـل النـاس أصـبحت مانحـا   لـــسانك كـــيما أن تغـــر وتخـــدعا

(طويل - جميل بثينة - ٣٣٦)

فلـــما تفرقنـــا كـــأني ومالكـــا   لطـــول اجـــتماع لم نبـــت ليلـــة معـــا

(طويل - متمم بن نويرة - ٨٥٦)

فمهـــما تـــشأ منـــه فـــزارة تعطكـــم   ومهـــما تـــشأ منـــه فـــزارة تمنعـــا

(طويل - مختلف فيه - ١٦٠)

لعلك يوما أن تلم ملمة عليك من اللائي يدعنك أجدعا
(طويل - متمم بن نويرة - ٥١٢)

وإنك مهما تعط بطنك سؤلة وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا
(طويل - حاتم الطائي - ٣٦٩)

أنا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا
(وافر - المرار بن سعيد - ٥٥٨)

إن علي الله أن تبايعا تؤخذ كرها أو تجيء طائعا
(رجز - لا يعرف - ٦٠٨)

يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفاء حولا أكتعا
(رجز - أعرابي - ٥٨٦)

إذا بكيت قبلتني أربعًا إذا ظللت الدهر أبكي أجمعا
(رجز - أعرابي - ٥٩٢)

ألا يا لقومي كل ما حم واقع وللطير مجرى والحتوف مصارع
(طويل - البعيث خداش بن بشر - ٨٩٥)

أتجزعُ إن نفسٌ أتاها حمامها فهلا التي بين جنبيك تدفع
(طويل - زيد بن رزين - ٨٦٢)

ولست أبالي بعد فقدي مالكا أموتي ناء أم هو الآن واقع
(طويل - متمم بن نويرة - ٥٦٨)

أعد ذكر نعمان لنا إن ذكره هو المسك ما كررته يتضوع
(طويل - مهيار الديلمي - ١٤٧)

تمل الندامى ما عداني فإنني بكل الذي يهوي نديمي مولع
(طويل - لا يعرف - ٧٥٨)

خلـــيلي مـــا واف بعهـــدي أنـــتما إذا لم تكونـــا لي عـــلى مـــن أقـــاطع

(طويل - لا يعرف - ٤٣٦)

عـلى عـن يمينـي مـرت الطـير سـنحا وكيـــف ســـنوح واليمـــين قطيـــع

(طويل - مسعود أخو ذي الرمة - ٦٨٩)

لقــد علمــت ســمراء أن حــديثها نجيــع كــما مــاء الــسماء نجيــع

(طويل - لا يعرف - ٨٥١)

أبــا خراشــة أمــا أنــت ذا نفــر فــإن قــومي لم تــأكلهم الــضبع

(بسيط - العباس بن مرداس - ٦١٧)

فغـــبرت بعـــدهم بعـــيش ناصـــب وإخـــال إني لا حـــق مـــستتبع

(كامل - أبو ذؤيب الهذلي - ٥٣٣)

فـــوردن والعيـــوق مقعـــد رابـــئ الـــ ضربـــاء فـــوق الـــنجم لا يتتلـــع

(كامل - أبو ذؤيب الهذلي - ٦٨١)

أردت لكـــيما أن تطـــير بقربتـــي فتتركهـــا شـــنا ببيـــداء بلقـــع

(طويل - لا يعرف - ٣٣٧)

لا تجزعـــي إن منفـــسا أهلكتـــه وإذا أهلكـــت فعنـــد ذلـــك فـــاجزعي

(كامل - النمر بن تولب - ٤٠٧)

لـــيس ينفـــك ذا غنـــى واعتـــزاز كـــلّ ذي عفـــة مقـــل قنـــوع

(خفيف - لا يعرف - ٤٨٠)

قافية الفاء

ألاافـــا بـــك سَـــوًّالآ لا لطيفـــا وأذرى الـــدمع تـــسكابا وكيفـــا

(وافر - مختلف فيه - ٧٩٤)

أشاهرن فوقي السيوفا

(رجز - رؤبة - ١٦١)

وما عدا ذاك فهو معرفة لا يمتري فيه الصحيح المعرفة

(رجز - الحريري - ٩٤٨)

للبس عباءة وتقرعيني أحب إلي من لبس الشفوف

(وافر - ميسون بنت بحدل - ٣٥٠)

من نثقفن منهم فليس بآيب أبدا وقتل بني قتيبة شافي

(كامل -بنت مرة بن عاهان - ١٦٠)

قافية القاف

نحن بنات طارق نمشي على النمارق

(منهوك المنسرح - هند بنت بياضة- ٦٣٧)

أبى الله إلا أن سرحة مالك على كل أفنان العضاة تروق

(طويل - حميد بن ثور - ٨٦٧)

عدس ما لعباد عليك إمارة أمنت وهذا تحملين طليق

(طويل - يزيد بن زياد - ٣٠٥)

ولا يواسيك فيما ناب من حدث إلا أخو ثقة ما نظر بمن تثق

(بسيط - سالم بن وابصة - ٨٤٨)

ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيض المحنق

(كامل - قتيلة بنت الحارث - ٣٠١)

لست أدري إذا أكثروا العذل فيها أعدو يلومني أم صديق

(خفيف - عدي بن زيد - ٥٦٨)

تــذر الجماجــم ضــاحيا هاماتهــا بلــه لأكــف كأنهــا لم تخلــق

(كامل - كعب بن مالك - ٧٦٤)

وأســعدنه ربنــا لا تــشقه ولا عــلى النــار تــسلط رقــه

(رجز - لا يعرف - ٨٩٧)

ضربــت صــدرها إلي وقالــت يــا عــديا لقــد وقتــك لأواقــي

(خفيف - عدي بن ربيعة - ١٤٥)

قافية الكاف

ليــت شــعري ضــلة أي شيء قتلــك

(رمل - سلكة أم السليك- ٥١٦)

يا ابن الزبير طالما عصيكا

(رجز - رجل من حمير - ٢٩٠)

يا أبتا علك أو عساكا

(رجز - رؤبة - ٥١٠)

فقلــت أجــرني أبــا خالــد وإلا فهبنــي امــرءا هالكــا

(متقارب - عبد الله بن همام- ٥٢٥)

قافية اللام

إن الكــريم وأبيــك يعتمــل إن لم يجــد يومــا عــلى مــن يتكــل

(رجز - لا يعرف - ٨٦٦)

أيهــذان كــلا زادكــما ودعــاني وغــلا فــيمن وغــل

(رمل - أبو جسيس الجواد - ٧٩٠)

صــعدة نابتــة في حــائر أيــنما الــريح تميلهــا تمــل

(رمل - مختلف - ٣٦٨)

ضـــــعيف الكنايــــة أعــــداءه يخـــال الفـــرار يراخـــي الأجـــل

(متقارب - لا يعرف - ٥٢١)

أراهـــم رفقتـــي حتـــى إذا مـــا تجـــافى الليـــل وانخـــزل انخـــزالا

(طويل - عمرو بن أحمر - ٥٢٨)

حـسبت التقـى والعلـم خـير تجـارة رباحـا إذا مـا المـرء أصـبح ثـاقلا

(طويل - لبيد بن ربيعة - ٥٢١)

ويركـب يـوم الـروع منـا فـوارس بـصيرون في طعـن الأبـاهر والكـلى

(طويل - زيد الخيل - ٨٥٣)

يـا صـاح هـل حـم عـيش باقيـا فـترى لنفـسك بعـذر في إبعادهـا الأمـلا

(بسيط - رجل من طيء - ٧١٢)

بكـم قـريش كفينـا كـل معـضلة وأم نهـج الهـدى مـن كـان ضـليلا

(بسيط - لا يعرف - ٦٠٦)

مـا عـاب إلا لئـيم فعـل ذي كـرم ولا جفـا قـط إلا جبـأ بطـلا

(بسيط - لا يعرف - ٦٣٣)

كـذبتك عينـك أم رأيـت بواسـط غلـس الظـلام مـن الربـاب خيـالا

(كامل - الأخطل - ٥٧٠)

حـديث أنـاسي فلـما سـمعته إذا لـيس فيـه مـا يبـين فأعقـل

(طويل - كعب بن زهير - ٣٧٧)

إذا أنـت لم تنـزع عـن الجهـل والخنـا أصـبت حلـيما أو أصـابك جاهـل

(طويل - كعب بن زهير - ٣٧٢)

ألا كـل شيء مـا خـلا الله باطـل وكـل نعـيم لا محالـة زائـل

(طويل - لبيد بن ربيعة - ٧٥٧)

دعـاني العـذاري عمهـن وخلتنـي لي اسـم فـلا أدعـى بـه وهـو أول

(طويل - النمر بن تولب - ٥٢١)

فـإن أنـت لم ينفعـك علمـك فانتسب لعلـك تهـديك القـرون الأوائـل

(طويل - لبيد بن ربيعة - ٤٠٨)

فلـم أجـد مثـل خباسـة واجـد ونهنهت نفسي بعـد مـا كـدت أفعلـه

(طويل - عامر بن جوين - ٣٥٥)

فهيهـات العقيـق ومـن بـه وهيهـات خـل بـالعقيق نواصلـه

(طويل - جرير - ٣٨٨)

ألا فـارحموني يـا إلـه محمـد فـإن لم أكـن أهـلا فـأنتم لـه أهـل

(طويل - لا يعرف - ٤١٠)

أرجـوا وآمـل أن تـدنوا مودتهـا ومـا إخـال لـدينا منـك تنويـل

(بسيط - كعب بن زهير - ٥٣١)

السـالك الثغـرة اليقطـان سـالكها مـشي الهلـوك عليهـا الخيعـل الفـضل

(بسيط - المتنخل الهذلي - ٣٨٦)

قالـت: نعـم وبلوغـا بغيـة ومنـى فالـصادق الحـب مبـذول لـه الأمـل

(بسيط - لا يعرف - ٦٥٥)

لم يبـق مـن زغـب طـار الـشتاء بـه عـلى قـرى ظهـره إلا شـماليلُ

(بسيط - ابن مقبل - ٩٠٩)

لميـة موحـشا طلـل يلـوح كأنـه خلـل

(وافر - كثير عزة - ٧١٢)

يـا رب يـوم لي لا أظللـه أرمـض مـن تحـت وأضـحي مـن علـه

(رجز - مختلف فيه - ١٨٧)

وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفة أو أفول

(خفيف - لا يعرف - ٥٧٧)

وهل يعمن من كان أحدث عهده ثلاثين شهرا في ثلاثة أحوال

(طويل - امرؤ القيس - ٨٥٤)

فقلت: يمين الله أبرح قاعدا ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

(طويل - امرؤ القيس - ٤٨١)

كأني غداة البين يوم تحملوا لدى سمرات الحي ناقف حنظل

(طويل - امرؤ القيس - ٦٠٣)

وقوفا بها صحبي على مطيهم يقولون لا تهلك أسى وتجمل

(طويل - امرؤ القيس - ٦٥٥)

أغرك مني أن حبك قاتلي وأنك مهما تأمري القلب يفعل

(طويل - امرؤ القيس - ٢٥٣)

إذا قامتا تضوع المسك منهما نسيم الصبا جاءت بريا القرنفل

(طويل - امرؤ القيس - ٦٤٩)

فقولا لها قولا رفيقا لعلها سترحمني من زفرة وعويل

(طويل -عبد الله بن سليم - ٥١٣)

لعمري لأنت البيت أكرم أهله وأقعد في أفيائه بالأصائل

(طويل - أبو ذويب الهذلي - ٣٠٧)

وفاقا بني الأهواء والغي والونى وغيرك معنى بكل جميل

(طويل - لا يعرف - ٦٥٤)

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر إلا لبسة المتفضل

(طويل - امرؤ القيس - ٨١٤)

ومـن يـصطبر للعلـم يظفـر بنيلـه ومـن يخطـب الحـسناء يـسمح بالبـذل

(طويل - ابن هشام - ٣٦١)

لم يمنـع الـشرب منهـا غـير أن نطقـت حمامـة في غُـصون ذات أو قـال

(بسيط - أبو قيس بن الأسلت - ١٧٩)

أنـصب للمنيـة تعـتريهم رجـالي أم هـم درج الـسيول

(وافر - إبراهيم بن هرمة - ٦٧٥)

فكونـوا أنـتم وبنـي أبـيكم مكـان الكليتـين مـن الطحـال

(وافر - لا يعرف - ٨٢٦)

مـا إن يمـس الأرض إلا منكـب منـه وحـرف الـساق طـيء المحمـل

(كامل - عامر بن الحليس - ٦٥٨)

أقـول مـن بعـد افتتـاح القـول بحمـد ذي الطـول الـشديد الحـول

(رجز - الحريري - ٩٤٧)

فـاليوم أشرب غـير مـستحقب إثـما مـن الله ولا واغـل

(سريع - امرؤ القيس - ٢٥٤)

رب رفـد هرقتـه ذلـك اليـو م وأسرى مـن معـشر أقيـال

(خفيف - الأعشى - ٨٧٣)

رب مـا تكـره النفـوس مـن الأمـ ـرِ لـه فرجـة كحـل العقـال

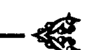
(خفيف أمية بن أبي الصلت - ٢٨٣)

قلـن عـسفان ثـم رحـن سراعـا طالعـات عـشية مـن غـزال

(خفيف - كثير عزة - ٦٧٦)

لـن تزالـوا كـذلكم ثـم لا زلـت لكـم خالـدا خلـود الجبـال

(خفيف - الأعشى - ٣٣٤)



.... ليس حي على المنون بخال

(خفيف - عدي بن زيد - ١٥٣)

قافية الميم

ويوما توفينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطوا إلى وارق السلم

(طويل - علباء بن أرقم - ٥٠٨)

يقول أبقى لك عان راغم فمهما تجشمني فإني جاشم

(رجز - زيد بن عمرو بن نفيل - ٣٧٩)

تقول ما الفخر إلا الكرم وهل محل الأمن إلا الحرم

(رجز - الحريري - ٧٤١)

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا وإلا فكن في السر والجهر مسلما

(طويل - لا يعرف - ٦٠٨)

عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة فما لك بعد الشيب صبا متميا

(طويل - لا يعرف - ٧٠٩)

وإنت التي حببت شغبى إلى بدا إلي وأوطاني بلاد سواهما

(طويل - كثير عزة - ٨٤٤)

حللت بهذا حلة ثم حلة بهذا فطاب الواديان كلاهما

(طويل - كثير عزة - ٨٤٤)

ولولا رجال من رزام أعزة وآل سبيع أو أسوؤك علقما

(طويل - الحصين بن الحمام - ٣٥١)

ما الراحم القلب ظلاما وإن ظلما ولا الكريم بمناع وإن حرما

(بسيط - قيس بن زهير - ٩٢٧)

قتلــت بــه أخــاك بخــير عــيش فــإن حربــا حــذيف وإن ســلاما

(وافر - لا يعرف - ٥٧٩)

وكنــت إذا غمــرت قنــاة قــوم كــسرت كعوبهــا أو تــستقيما

(وافر - زياد الأعجم - ٣٤٣)

يحــسبه الجاهــل مــا لم يعلــما ....

(رجز - مختلف فيه - ١٥٩)

بــددت منهــا الليــالي شــملهم كــأن لمــا يكونــوا قبــل ثــما

(رمل - عمارة الكلبي - ٥٠٨)

تــزودت مــن لــيلى بتكلــيم ســاعة فــما زاد إلا ضــعف مــا بي كلامهــا

(طويل - مجنون ليلى - ٦٣٣)

ويــسعى إذا ابنــي ليهــدم صــالحي ولــيس الــذي يبنــي كمــن شــأنه الهــدم

(طويل - معن بن أوس - ٣٠٩)

يغــضي حيــاء ويغــضي مــن مهابتــه فــما يكلــم إلا حــين يبتــسم

(بسيط - الفرزدق - ٤١٨)

يكــاد يمــسكه عرفــان راحتــه ركــن الحطــيم إذا مــا جــاء يــستلم

(بسيط - الفرزدق - ٨١٧)

ألا يــا نخلــة مــن ذات عــرق عليــك ورحمــة الله الــسلام

(وافر - مختلف فيه - ٧٩٧)

ســلام الله يــا مطــر عليهــا ولــيس عليــك يــا مطــر الــسلام

(وافر - الأحوص - ١٤٥)

فأصــبح بطــن مكــة مقــشعرا كــأن الأرض لــيس بهــا هــشام

(وافر - الحارث بن أمية - ٥٠٥)



فــــلا لغــــو ولا تــــأثيم فيهـــا ولا حـــين ولا فيهـــا ملـــيم

(وافر - أمية بن أبي الصلت - ٧٧٢)

أظلـــوم إن مـــصابكم رجـــلا أهـــدى الـــسلام تحيـــة ظلـــم

(كامل - الحارث بن خالد - ٩٣٧)

بـــل بلـــد ملـــئ الفجـــاج قتمـــه لا يـــشتري كتانـــه وجهرمـــه

(رجز - رؤبة - ٨٧٧)

لا تشتم الناس كما لا تشتم

(رجز - رؤبة - ٨٥١)

فـلا تعـدد المـولى شريكـك في الغنـى ولكـنما المـولى شريكـك في العـدم

(طويل - النعمان بن بشير - ٥٢٤)

فليـت سـليمي في المنـام ضـجيعتي هنالـــك أو في جنـــة أو جهـــنم

(طويل - عمر بن أبي ربيعة - ٥٧٠)

وكـان طـوى كـشحا عـلى مـستكنه فــلا هــو أبــداها ولم يــتجمجم

(طويل - زهير بن أبي سلمى - ٧٨٦)

لأجتلـــبن مـــنهن قلبـــي تحلـــما عـلى حـين يستـصبين كـل حلـيم

(طويل - لا يعرف - ١٧٧)

يـا ليـت شـعري ولا منجـا مـن الهـرم أم هل على العيش بعد الـشيب مـن نـدم

(بسيط - ساعدة بن جؤية - ٥٧١)

لقـد تـصبرت حتـى لات مـصطبر فـالآن أقحـم حتـى لات مقـتحم

(بسيط - المتنبي - ٨٨٣)

إذا قالـــت حـــذام فأنـــصتوها فـــإن القـــول مـــا قالـــت حـــذام

(وافر - مختلف فيه - ٨٩٤)

وما العمران من رجلي عدي ... وما القمران من رجلي فئام

(وافر - معقل بن خويلد - ٨٤١)

حتى خضبت بما تحدر من دمي ... أكناف سرجي أو عنان لجامي

(كامل - قطري بن الفجاءة - ٥٦٦)

أوعدني بالسجن والأداهم ... رجلي ورجلي شثنة المناسم

(رجز - العديل بن الفرخ - ٦١٣)

قافية النون

أقلي اللوم عاذل والعتابن ... وقولي إن أصبت لقد أصابن

(وافر - جرير - ١٤٨)

وقاتم الأعماق خاوي المخترقن ... مشتبه الأعلام لماع الخفقن

(رجز - رؤبة - ١٤٨)

أنا أبو المنهال بعض الأحيان

(مشطور السريع - أبو المنهال - ٦٦٣)

فليت لي بهم قوم إذا ركبوا ... شدوا الإغارة فرسانا وركبانا

(بسيط - قريط بن أنيف - ٨٤٧)

قوم إذا الشر أبدى ناجذيه لهم ... طاروا إليه زوجات ووحدانا

(بسيط - قريط بن أنيف - ٢١٩)

إنا محيوك يا سلمى فحيينا ... وإن سقيت كرام الناس فاسقينا

(بسيط - بشامة بن حزن - ١١٨)

إذا ما الفانيات برزن يوما ... وزججن الحواجب والعيونا

(وافر - الراعي النميري - ٨٢٧)

أجهـــالا تقـــول بنـــي لـــؤي لعمـــر أبيـــك أم متجاهلينـــا

(وافر - كميت الأسدي - ٥٢٦)

والله لـــن يـــصلوا إليـــك بجمعهـــم حتـــى أوســـد في الـــتراب دفينـــا

(كامل - أبو طالب - ٣٣٥)

ولقـــد علمـــت بـــأن ديـــن محمـــد مـــن خـــير أديـــان البريـــة دينـــا

(كامل - أبو طالب - ٧١٦)

نحمـــــي حقيقتنـــــا وبعـــــ ـــض القـــوم يـــسقط بـــين بينـــا

(كامل - عبيد الأبرص - ١٨٤)

أيهـــا الأجفـــان مـــا هـــذا نـــرى فأجـــابوا عـــارض ممطرنـــا

(رمل - لا يعرف - ٣٦٥)

ولـــتقم أنـــت يـــا ابـــن خـــير قـــريش ولتقـــضي حـــوائج المـــسلمينا

(خفيف - لا يعرف-٣٥٨)

صـــاح شـــمر ولا تـــزل ذاكـــر المـــو ت فنـــسيانه ضـــلال مبـــين

(خفيف - لا يعرف- ٤٨٢)

ألا رب مولـــود لـــيس لـــه أب وذي ولـــــد لم يلـــــده أبـــــوان

(طويل - مختلف فيه- ٨٧٢)

تحـــن فتبـــدي مـــا بهـــا مـــن صـــبابة وأخفـــي الـــذي لـــو لا الأســـى لقـــضاني

(طويل - رجل من بني كلاب- ٨٩٣)

تعـــش فـــإن عاهـــدتني لا تخـــونني نكـــن مثـــل مـــن يـــا ذئـــب يـــصطحبان

(طويل - الفرزدق- ٣٠٩)

وكـــل رفيقـــي كـــل رحـــل - وإن همـــا تعـــاطى القنـــا قوماهمـــا- أخـــوان

(طويل - الفرزدق- ٢٦٤)

عـلا زيـدنا يـوم النقـا رأس زيـدكم بأشـــقر مـــاض الــشفرتين يـــمان

(طويل - رجل من طيء- ٩٠٩)

فــإن أُمْــسِ مكروبــا فيــارب نهمــة كــشفت إذا مــا اسـود وجـه الجبــان

(طويل - امرؤ القيس - ٣٧٦)

ولــو علــم الحجــاج علمــك لم تبــع يمينــــــك مـــــاء مـــــسلما بيمــــين

لحاولــت جــدعا أو لألفيــت مقعــدا ترجــف تمــشي مــشية ابــن وضــين

(طويل - الفرزدق - ٦١٠)

غـــير مأســـوف عـــلى زمـــن ينقـــــضي بـــــالهم والحـــــزن

(مديد - أبو نواس- ٤٣٦)

إلى الله أشـــكوا بالمدينـــة حاجـــة وبالـــشام أخـــرى كيـــف تلتقيـــان

(بسيط - عمرو بن أبي ربيعة- ٦١٠)

هَنَّـاك رَبُّـك مـا أعطـاك مـن حـسنٍ وحيـــثما يـــك أمـــر صـــالح فكـــن

(بسيط - زهير - ٣٧٠)

أنـــا ابـــن جـــلا وطـــلاع الثنايـــا متـــى أضـــع العمامـــة تعرفـــونني

(وافر - سحيم اليربوعي - ٢٥٢)

تـــراه كالثغـــام يعـــل مـــسكا يـــسوء الفاليـــات إذا فلينـــي

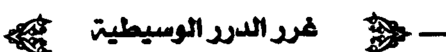
(وافر - عمرو بن معدي كرب - ١٦٣)

وكـــل أخ مفارقـــه أخـــوه لعمـــرو أبيـــك إلا الفرقـــدان

(وافر - مختلف فيه - ٧٥٣)

ولي نفـــس أقـــول لهـــا إذا مـــا تنـــازعني لعـــلي أو عـــساني

(وافر - عمران بن حطان - ٥١١)



تـذكر مـا تـذكر مـن سـليمى عـلى حـين التواصـل غـير داني

(وافر - سوّار بن المضرب - ١٧٨)

فـإن أهلـك فـرب فتـى سـيبكي عَـلَيَّ مهـذب رخـص البنـان

(كامل - جحدر بن مالك - ٨٧٣)

ربـه امـرءًا بـك نـال أمنـع عـزة وغنـى بعيـد خـصاصة وهـوان

(كامل - لا يعرف - ٨٧٨)

قافية الهاء

يـا جارتـا مـا أنـت جـاره باتـت لتحزننـا عفـاره

(كامل - الأعشى - ٧٠٠)

إنـا بني منقـر بنـي قـوم ذوو حَسَب فينـا سراة بنـي سـعد وناديهـا

(بسيط - عمرو بن سنان - ٦٣٧)

بـدينك هـل ضـممت إليـك نعمـي وهـل قبلـت بعـد الـصبح فاهـا

(وافر - مجنون ليلى - ٨٨٦)

ألقـى الـصحيفة كـي يخفـف رحلـه والـزاد حتـى نعلـه ألقاهـا

(كامل - مختلف فيه - ٥٧٥)

إن أباهـا وأبـا أباهـا قـد بلغـا في المجـد غايتاهـا

(رجز - مختلف فيه - ٣٩٩)

علفتهـا تبنـا ومـاء بـاردا حتـى شـتت همالـة عيناهـا

(رجز - لا يعرف - ٨٢٧)

ألـيس عجيبـا بـأن الفتـى يـصاب بـبعض الـذي في يديـه

(متقارب - محمود الوراق - ٤٨٧)

قافية الياء

أراني إذا مــا بــت بــت عــلى هــوى وثــم إذا أصــبحت أصــبحت غاديــا

(طويل - زهير بن أبي سلمى - ٥٧٣)

بــدا لي أني لــست مــدرك مــا مــضى ولا ســابق شــيئا إذا كــان جائيــا

(طويل - زهير بن أبي سلمى - ٨٣٤)

وآس سراة الحــي حيــث لقيــتهم ولا تــك عــن حمــل الرباعــة وانيــا

(طويل - الأعشى - ٨٦٢)

فيــا راكبــا إمــا عرضــت فــبلغن نــداماي مــن نجــران أن لا تلاقيــا

(طويل - عبد يغوث بن صلاءة- ٨٠٢)

تعــز فــلا شيء عــلى الأرض باقيــا ولا وزر ممــا قــضى الله واقيــا

(طويل- لا يعرف - ٦١٦)

فــابلوني بليــتكم لعــلي أصــالحكم واســتدرج نويــا

(وافر - أبو دؤاد - ٣٦٢)

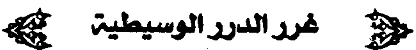
أنصاف الأبيات

شطر البيت	البحر	الصفحة
يا أيها الشخص المضل مركبه	-	٢٥٠
كانا جميعًا وظلا يسريان معًا	البسيط	٤٧٨
هل هو إلا الذئب لاقا الذئبا	الرجز	٧٤٨

٤- فهرس الأمثال وأقوال العرب[1]

(١) بحسب صورة اللفظ الأول وما يليه دون تجريده من زوائده.





المثل أو القول	الصفحة

٥- فهرس الأعلام الواردة في النص[1]

العلم	الصفحة
آدم	١٠٦
إبراهيم	١٠٦
إسحاق	١١٧
إسرائيل (يعقوب)	١٠٦
إسماعيل	١١٥
شعيب	٢٢٩
صالح	٢٢٩
عيسى	١٠٦
لوط	٢٢٣
محمد	١٠٦
موسى	١٠٦
نوح	١٠٦
هود	٢٢٩
اليسع	٣١٤
يوسف	١٠٦
الأبدي= علي بن محمد الخشني	٧١٩
إبراهيم بن أبي علبة = شمر بن يقظان	٩٩

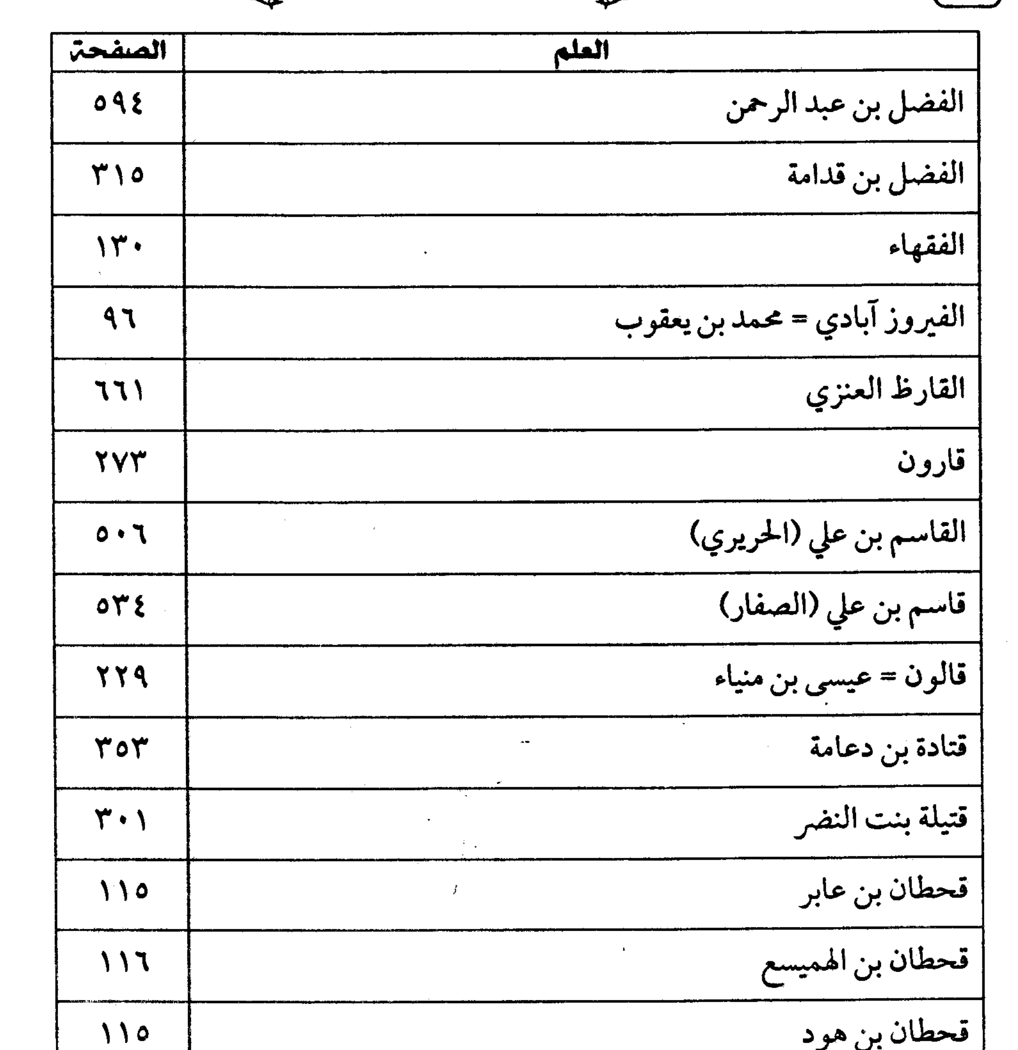
(١) رتبتها وافق الحروف الهجائية، وقدمت أسماء الأنبياء عليهم السلام، ولم أعتد بالألف واللام.

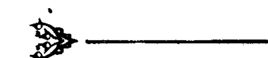












٦- فهرس الكتب الواردة في النص

٧- فهرس الأماكن والبلدان

٨- فهرس القبائل والجماعات

٩- فهرس المصادر والمراجع

أ- المطبوعات

١. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي، تحقيق الدكتور/ طارق الجنابي، عالم الكتب بيروت- الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ،١٩٨٧م.

٢. ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه، د. طارق عبد عون الجنابي، دار التربية للطباعة والنشر- بغداد.

٣. ابن الطرواة النحوي للدكتور/ عياد عيد الثبيتي، نادي الطائف الأدبي - الطبعة الأولى - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٤. اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر للبنا، صححه وعلق عليه علي محمد الضباع - دار الندوة بيروت ١٣٥٩هـ.

٥. إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي، دار الندوة - بيروت.

٦. أخبار النحويين البصريين للسيرافي، تحقيق الدكتور/ محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٧. الأذكار المنتخب من كلام سيد الأبرار للنووي، دار الكتب العلمية - بيروت.

٨. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، تحقيق الدكتور/ مصطفى أحمد النماس، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

٩. إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، لقاضي القضاة أبي السعود محمد بن العمادي - دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١٠. أساس البلاغة للزمخشري، دار صادر بيروت.

١١. أسباب اختلاف المحدثين لخلدون الأحدب - الدار السعودية للنشر والتوزيع.

١٢. الاستيعاب في أسماء الأصحاب للقرطبي المالكي، - بهامش الإصابة.

١٣. أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني - دار المعرفة - بيروت.

١٤. أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجَةَ البيطار، مطبعة المدني - دمشق - ١٣٧٧هـ - ١٩٧٥م.



١٥. إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لعبد الباقي اليماني، تحقيق الدكتور/ عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
١٦. الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، تحقيق طه عبد الرءوف سعد، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.
١٧. اشتقاق أسماء الله (تعالى) للزجاجي تحقيق الدكتور/ عبد الحسين المبارك.
١٨. الاشتقاق لابن دريد، تحقيق د. عبد السلام هارون - مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٨هـ.
١٩. الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني، دار الكتاب العربي بيروت.
٢٠. إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد، تحقيق الدكتور/ حمزة عبد الله النشرتي، دار المريخ - الرياض - الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
٢١. الأصمعيات بمجموع أشعار العرب، صححه ورتبه وليم بن الورد منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.
٢٢. الأصول دراسة ايبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي للدكتور / تمام حسان، دار الثقافة الدار البيضاء - المغرب، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.
٢٣. الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت - الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
٢٤. أصول النحو لسعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي بيروت ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
٢٥. الأعلام لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت.
٢٦. الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني، عن طبعة بولاق الأصلية، دار صعب بيروت.
٢٧. الإعراب في جدل الإعراب للأنباري، تحقيق الأستاذ/ سعيد الأفغاني دمشق، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ، ١٩٥٧م.
٢٨. الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للقراني، تحقيق/ سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة - بيروت.



٢٩. الإقتراح للسيوطي، بشرح الإصابة للدكتور/ محمد فجال، دار القلم دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.

٣٠. الإكليل للحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني، تحقيق محب الدين الخطيب، دار المناهل للنشر والتوزيع - بيروت ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٣١. ألفية بن مالك، دار القلم - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

٣٢. الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار، تحقيق الدكتور حسن باشا، دار النهضة العربية ١٩٧٨م.

٣٣. الأمالي النحوية لابن الحاجب، تحقيق الدكتور/ عدنان صالح مصطفى، نشر وتوزيع دار الثقافة -قطر - الدوحة - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٣٤. الأمالي للزجاجي، دار الكتاب العربي - بيروت لبنان.

٣٥. الأمالي لأبي علي القالي، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان.

٣٦. الأم للإمام الشافعي، طبعة مصورة عن طبع بولاق ١٣٢١هـ الدار المصرية للتأليف والنشر.

٣٧. إمتاع الأسماع للمقريزي، تحقيق الأستاذ محمد عبد الحميد النميس، دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ، الناشر دار الأنصار القاهرة.

٣٨. إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، للعكبري، دار الفكر - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٣٩. إنباء الرواة على أنباه النحاة للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

٤٠. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

٤١. الأنموذج في النحو بشرح الأردبيلي، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود - دار العلوم للطباعة - الرياض ١٤٤١١هـ، ١٩٩٠م.

٤٢. أهدى سبيل إلى علمي الخليل العروض والقافية، للأستاذ محمود مصطفى، مطبعة محمد علي صبيح - مصر ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.



٤٣. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل - بيروت الطبعة الخامسة ١٣٩٩هـ،١٩٧٩م.

٤٤. إيضاح الشعر = شرح الأبيات المشكلة الإعراب.

٤٥. الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق الدكتور/ موسى بناي العليلي مطبعة العاني - بغداد.

٤٦. إيضاح شواهد الإيضاح للحسن بن عبد الله القيسي، دراسة وتحقيق محمد حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٧م.

٤٧. الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور/ حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف - مصر - الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.

٤٨. البحث اللغوي عند إخوان الصفاء د/ أبو السعود الفخراني، مطبعة الأمانة - القاهرة ١٤١١هـ ١٩٩١م.

٤٩. البحر المحيط لأبي حيان - دار الفكر - بيروت.

٥٠. بدائع الفوائد لابن القيم الجوزية، تصحيح ومراجعة محمد منير عبد الأزهري - المطبعة المنيرية.

٥١. البداية والنهاية في التاريخ، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، المطبعة العلمية - القاهرة - ١٣٥٨هـ.

٥٢. البدر الطالع بمحاسن القرن السابع للشوكاني، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت.

٥٣. البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تحقيق الدكتور/ عياد عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.

٥٤. البغداديات = المسائل المشكلة.

٥٥. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

٥٦. البلدانيات، للحافظ شمس الدين السخاوي، تحقيق/ حسام محمد القطان - دار العطاء - السعودية، ١٤٢٢هـ.

٥٧. البيان والتبيين للجاحظ دار الكتب العلمية - بيروت، الناشر دار الباز مكة المكرمة.
٥٨. تاج العروس من جواهر القاموس للإمام محمد مرتضى الزبيدي، المطبعة الخيرية بمصر - الطبعة الأولى ١٣٠٦هـ.
٥٩. تاريخ بغداد للحافظ أحمد البغدادي، تصحيح السيد محمد سعيد العرفي مطبعة السعادة بمصر ١٣٤٩هـ.
٦٠. تاريخ الرياضيات عند العرب والمسلمين للدكتور/ علي عبد الله الدفاع، - مؤسسة الرسالة - بيروت.
٦١. تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، للتنوخي، تحقيق الدكتور/ عبد الفتاح الحلو، الناشر جامع الإمام محمد بن شعود، دار الهلال الرياض ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.
٦٢. تاريخ العلوم عند العرب، لعمر فروخ، دار الملايين - بيروت ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.
٦٣. تاريخ اليمن خلال القرن الحادي عشر، لعبد الإله بن علي الوزير، تحقيق محمد عبد الرحيم جازم، الناشر مكتبة مركز الدراسات والبحوث اليمن - صنعا.
٦٤. التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق الدكتور/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين، الناشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق - الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
٦٥. التتمة في النحو لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور/ طارق نجم عبد الله، المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٤م.
٦٦. تذكرة الحفاظ للذهبي، حيد أباد ١٣٣٣هـ.
٦٧. تذكرة النحاة لأبي حيان جـ٢، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
٦٨. التصريح على التوضيح لخالد الأزهري، دار الفكر بيروت.
٦٩. التعريفات لعلي بن محمد الجرجاني، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٧٠. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد جـ١، ٢، ٣، ٤، تحقيق الدكتور/ محمد بن عبد الرحمن المفدى، مطابع الفرزدق - الرياض الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م.

٧١. تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى تفسير القرآن الكريم.

٧٢. تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن.

٧٣. تقريب المقرب في النحو لأبي حيان، دراسة وتعليق محمد جاسم الديلمي، مؤسسة دار الندوة - بيروت - ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

٧٤. التكملة لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة الدكتور/ كاظم بحر المرجان، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل ١٤٠١هـ ١٩٨١م.

٧٥. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر، تحقيق شعبان محمد بن إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٩هـ.

٧٦. تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، روجع وصحح بمعرفة لجنة من العلماء، دار الفكر - بيروت.

٧٧. تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني، الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بالهند - حيدر أباد - سنة ١٣٢٥هـ.

٧٨. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك للمرادي، شرح وتحقيق الدكتور/ عبد الرحمن بن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ ١٩٧٦م.

٧٩. التوفيقات الإلهامية مقارنة التواريخ الهجرية، لمحمد مختار باشا، دراسة وتحقيق الدكتور/ محمد عمارة - المؤسسة العربية الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.

٨٠. التيسير في القراءات السبع للإمام عثمان بن سعيد الداني ت ٤٤٤هـ تصحيح أوتويرتزل، دار الكتاب العربي - الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

٨١. جامع البيان في تفسير القرآن لمحمد بن جرير الطبري، دار المعرفة بيروت الطبعة الثالثة ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م.

٨٢. الجامع الصغير في النحو لابن هشام، تحقيق الدكتور/ أحمد محمود الهرميل، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.

٨٣. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، تصحيح أحمد بن عبد العليم البردوني.
٨٤. جمهرة الأمثال للعبكري، تحقيق محمد أبو الفضل، وعبد المجيد قطامش، المؤسسة العربية الحديثية - القاهرة.
٨٥. جمهرة أنساب العرب لابن حزم الأندلسي، تحقيق عبد السلام محمد هارون دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية ١٣٩١هـ ١٣٧١م.
٨٦. جمهرة الأنساب للكلبي، تحقيق الدكتور/ ناجي حسن، عالم الكتب - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.
٨٧. الجمل في النحو للزجاجي، تحقيق الدكتور/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
٨٨. الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق طه محسن، مؤسسة الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل ١٣٩٦هـ ١٩٧٦م.
٨٩. حاشية إسماعيل الأزهري على شرح الكفراوي للأجرومية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الثالثة ١٣٧٤هـ، ١٩٥٤م.
٩٠. حاشية السيد الشريف علي الحسيني الجرجاني على الكشاف = بهامش الكشاف للزمخشري.
٩١. حاشية الأمير على المغني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٩٢. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية بن مالك، دار الفكر بيروت ١٩٧٨م.
٩٣. حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٩٤. حاشية العلامة أبو النجا على شرح خالد الأزهري على متن الأجرومية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ١٣٤٣هـ.
٩٥. حاشية ابن الحمصي على التصريح، دار الفكر - بيروت.
٩٦. حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى، مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ، ١٩٧١م.

٩٧. الحجة في علل القراءات السبع للفارسي، تحقيق علي النجدي ناصف بالاشتراك، ونسخة أخرى بتحقيق بدر الدين قهرجي بالاشتراك، دار المأمون بيروت الطبعة االأولى ١٤٠٤هـ وقد أشرت إلى ما أخذته عن الأخيرة.

٩٨. الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق الدكتور/ عبد العال سالم مكرم، دار الشروق - بيروت الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.

٩٩. حجة القراءات لأبي عبد الرحمن بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني مؤسسة االرسالة - بيروت - الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

١٠٠. حروف المعاني للزجاجي، تحقيق الدكتور/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل- إربد الأردن - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

١٠١. الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي، دراسة وتحقيق مصطفى إمام، الدار المصرية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م.

١٠٢. الحماسة لأبي تمام الطائي، تحقيق الدكتور/ عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، مطابع الهلال - الرياض - مركز البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠١هـ ١٩٨١م.

١٠٣. الحماسة البصرية لعلي أبي الفرج البصري، تحقيق د. عادل سليمان جمال - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ١٤٠٨هـ.

١٠٤. الحيوان للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، منشورات المجمع العلمي العربي الإسلامي، بيروت لبنان.

١٠٥. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية للشيخ عبد القادر بن عمر البغدادي - دار صادر - بيروت.

١٠٦. الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت.

١٠٧. الخصائص الكبرى للسيوطي، تحقيق الدكتور/ محمد خليل هراس/ مطبعة المدني، الناشر دار الكتب الحديثة - ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م.

١٠٨. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمحبي، نسخة ليس عليها ما يدل على مكان أو تاريخ نسخها، أو الناشر لها.
١٠٩. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني دار الجيل - بيروت.
١١٠. الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي، مطبعة كردستان العلمية الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ.
١١١. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخراط - دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
١١٢. دلائل النبوة للإمام البيهقي، توثيق وتخريج وتعليق الدكتور/ عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
١١٣. ديوان الأخطل، شرح وتقديم مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
١١٤. ديوان الأعشى، شرح وتعليق الدكتور/ محمد حسين، المطبعة النموذجية، الناشر مكتبة الآداب بالجماميز.
١١٥. ديوان امرئ القيس، كتب هوامشه وشرحه جماعة من الأدباء، بإشراف دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
١١٦. ديوان أمية بن أبي الصلت.
١١٧. ديوان جران العود النميري، تحقيق الدكتور/ نوري حمودي القيسي دار الرشيد ١٩٨٢م.
١١٨. ديوان جرير، شرح محمد إسماعيل الصاوي، منشورات مكتبة الحياة بيروت.
١١٩. ديوان جميل بثينة، دار بيروت للطباعة والنشر ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
١٢٠. دوان حاتم الطائي، دار صادر - بيروت.
١٢١. ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، توزيع دار الباز بمكة المكرمة دار بيروت للطباعة والنشر ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.
١٢٢. ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت، تحقيق الدكتور/ نعمان محمد أمين طه - المكتبة الخانجي القاهرة ١٤٠٧هـ.



١٢٣. ديوان حميد بن ثور، بتحقيق عبد العزيز الميمني - الدار القومية للطباعة والنشر ١٣٨٤هـ، ١٩٦٥م.

١٢٤. ديوان دريد بن الصمة، تحقيق محمد خير البقاعي، توزيع دار صعب ١٤٠١هـ، ١٩٨١.

١٢٥. ديوان ذي الرمة تحقيق الدكتور/ عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان - بيروت - ١٤٠٢هـ.

١٢٦. ديوان رؤبة بمجموع أشعار العرب، صححه ورتبه وليم بن الورد البروسي، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.

١٢٧. ديوان زهير بن أبي سلمى، دار صادر.

١٢٨. ديوان طرفة بن العبد، دار صادر.

١٢٩. ديوان عبيد بن الأبرص، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت ١٤٠٤هـ، ١٩٨٣م.

١٣٠. ديوان علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، تحقيق الدكتور/ محمد عبد المنعم خفاجي، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة.

١٣١. ديوان عمر بن أبي ربيعة - دار صادر - بيروت.

١٣٢. ديوان الفرزدق، دار بيروت للطباعة والنشر ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

١٣٣. ديوان كثير عزة، تحقيق الدكتور/ إحسان عباس، دار الثقافة بيروت ١٣٩١هـ، ١٩٧١م.

١٣٤. ديوان كعب بن زهير، شرح ودراسة الدكتور/ مفيد قميحة، دار الشواف للطباعة والنشر الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م.

١٣٥. ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر بيروت.

١٣٦. ديوان المتنبي بشرح العكبري، دار المعرفة بيروت.

١٣٧. ديوان مجنون ليلى، تحقيق جلال الدين الحلبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٥٨هـ، ١٩٣٩م.

١٣٨. ديوان يزيد بن المفرغ الحميري، تحقيق الدكتور/ عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة - بيروت- الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

١٣٩. ذيل الأمالي والنوادر للبغدادي، دار الكتاب العربي - بيروت.
١٤٠. الرد على النحاة لابن مضاء، دراسة وتحقيق الدكتور/ محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
١٤١. رد المحتار على الدُّر المحتار، لابن عابدين محمد أمين بن عمر، المكتبة الشاملة، مصدر رقمي.
١٤٢. رسالة في اسم الفاعل لأحمد بن القاسم العبادي، تحقيق الدكتور/ محمد حسن عواد، دار الفرقان - عمان ١٤٠٣هـ، ١٩٨٢م.
١٤٣. رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق - الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
١٤٤. الرفدة في معنى وحدة لعلي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق الدكتور/ زيان أحمد الحاج إبراهيم، ضمن مجلة معهد المخطوطات العربية إصدار الكويت، المجلد الثامن والعشرون، الجزء الثاني.
١٤٥. روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني للإمام محمود الألوسي البغدادي، عنيت بنشره وتتصحيحه إدارة الطباعة المنبرية - بيروت - الطبعة الثانية.
١٤٦. الروض الأنف (في تفسير السيرة النبوية لابن هشام) للسهيلي، قدم له وعلق عليه عبد الرءوف السعد، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة.
١٤٧. الرياض النضرة في مناقب العشرة، لأبي جعفر الشهير بالمحب الطبري، دار الباز - مكة المكرمة - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م.
١٤٨. الزهد لعبد الله بن المبارك المروزي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية - بيروت.
١٤٩. السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق الدكتور/ شوقي ضيف، دار المعارف مصر الطبعة الثالثة ١٩٨٠م.
١٥٠. سر صناعة الإعراب لابن جني؛ دراسة وتحقيق الدكتور/ حسن هنداوي، دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١٥١. سنن أبي داود، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، وأخرى إعداد وتعليق عزت عبيد الدعاس الطبعة الأولى حمص ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م. وقد أشرت للأخيرة عند الأخذ عنها.

١٥٢. سنن ابن ماجة، حققه محمد مصطفى الأعظمي، شركة الطباعة العربية السعودية - الرياض - الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

١٥٣. سنن الترمذي، تحقيق أ/ أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحبي القاهرة - الطبعة الأولى ١٣٥٦هـ ١٩٣٧م.

١٥٤. سنن الدارمي، للإمام عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي - دار الفكر.

١٥٥. سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور/ عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الأولى - بيروت - ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

١٥٦. سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي، أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤط، نشر مؤسسة الرسالة - بيروت.

١٥٧. السيرة الحلبية لعلي برهان الشافعي، المكتبة الإسلامية - بيروت.

١٥٨. سيرة مغلطاي بن قليج - مطبع السعادة - مصر ١٣٢٦م.

١٥٩. السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق/ عمر عبد السلام تدمري، الناشر دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٧م.

١٦٠. الشافعي شعره وأدبه، دار الرشيد للنشر والتوزيع.

١٦١. شأن الدعاء لأبي سليمان الخطابي، تحقيق أحمد بن يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث - دمشق- ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

١٦٢. شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحلبي، دار المسيرة - بيروت - ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

١٦٣. شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، بتعليق الشيخ قاسم الشماعي الرفاعي، دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٧م.

١٦٤. شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، تحقيق وتقديم الدكتور/ محمد علي سلطاني دار المأمون للتراث دمشق ١٩٧٩م.

١٦٥. شرح الأبيات المشكلة الإعراب (إيضاح الشعر) للفارسي، تحقيق وتقديم الدكتور/ حسن هنداوي، دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

١٦٦. شرح أبيات المغني للبغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث - دمشق - الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.

١٦٧. شرح أحمد زيني دحلان على متن الأجرومية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، بمصر ١٣٧٢هـ.

١٦٨. شرح أشعار الهذليين للسكري، تحقيق/ عبد الستار أحمد فراج مكتبة دار المعرفة - القاهرة - مطبعة المدني.

١٦٩. شرح الأشموني على ألفية بن مالك، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٧٠. شرح ألفية ابن مالك للمرادي = توضيح المقاصد.

١٧١. شرح الألفية لابن الناظم، تحقيق الدكتور/ محمد محي الدين عبد الحميد دار الجيل، بيروت.

١٧٢. شرح الأنموذج في النحو للأردبيلي، تحقيق الدكتور/ حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.

١٧٣. شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد، والدكتور/ محمد بدوي مختون، هجر الطباعة والنشر، القاهرة - الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

١٧٤. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق الدكتور/ صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشئون الدينية العراقية، مطابع مؤسسة دار الكتب جامعة الموصل ١٩٨٠م.

١٧٥. شرح جمل الزجاجي لابن هشام تحقيق الدكتور/ علي محمد عيسى مال الله، عالم الكتب - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١٧٦. شرح شافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي تحقيق الأستاذ/ محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمينة - بيروت - الناشر دار الباز - مكة المكرمة.

١٧٧. شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.

١٧٨. شرح السنة للإمام البغوي، تحقيق شعيب الأرنؤط، المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

١٧٩. شرح شواهد الكشاف لمحب الدين أفندي = ملحق بآخر الكشاف.

١٨٠. شرح شواهد المغني للسوطي، تصحيح وتعليق الشيخ محمد محمود الشنقيطي، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.

١٨١. شرح العقيدة الطحاوية للقاضي الدمشقي، تحقيق الدكتور/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، وشعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

١٨٢. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني بغداد ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م.

١٨٣. شرح الفواكه الجنية على متممة الآجرومية للفاكهي، مطلعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٤٢هـ.

١٨٤. شرح القصائد العشر للتبريزي، ضبطه وصححه الأستاذ/ عبد السلام الحوفي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

١٨٥. شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة - مصر - الطبعة الحادية عشر ١٣٨٣هـ ١٩٦٣م.

١٨٦. شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد المنعم هريدي دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

١٨٧. شرح الكافية في النحو للرضي الاستراباذي، دار الكتب العلمية بيروت.

١٨٨. الشرح الكبير = شرح جمل الزجاجي لابن عصفور.

١٨٩. شرح كتاب سيبويه للسيرافي جـ ١، ٢، تحقيق الدكتور/ رمضان عبد التواب، والدكتور/ محمود فهمي حجازي، والدكتور/ محمد هاشم عبد الدائم، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م.

١٩٠. شرح الكفراوي على متن الآجرومية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٧٤هـ، ١٩٥٤م.

١٩١. شرح اللمحة البدرية - لأبي حيان - لابن هشام، تحقيق الدكتور/ صلاح رَوَّاي، مطبعة حسان - القاهرة - الطبعة الثانية ١٩٨٥م.

١٩٢. شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب بيروت، مكتبة المتنبي القاهرة.

١٩٣. شرح المفصل (التخمير) للخوارزمي، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن ابن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٩٠م.

١٩٤. شرح المفضليات للتبريزي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر للطبع والنشر - القاهرة.

١٩٥. شرح المكودي على ألفية ابن مالك، مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٧٤هـ ١٩٥٤م.

١٩٦. شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب، دراسة وتحقيق الدكتور/ موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب في النجف ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

١٩٧. شعر الأحوص الأنصاري، تحقيق عادل سليمان جمال الناشر مكتبة الخانجي - القاهرة - مطبعة المدني، الطبعة الثانية ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.

١٩٨. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية - بيروت.

١٩٩. الصاحبي لأحمد بن فارس، السلفية بالقاهرة ١٩١٠م.

٢٠٠. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت - الطبعة االثالثة ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.



٢٠١. صحيح ابن حبان، تقديم وضبط كمال يوسف الحوت، دار الفكر - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٢٠٢. صحيح البخاري، المكتبة الإسلامية، استانبول تركيا.

٢٠٣. صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - مصر - الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ.

٢٠٤. صفة الصفوة، لأبي الفرج ابن الجوزي، تحقيق محمود فاخوري دار المعرفة - بيروت - الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ.

٢٠٥. ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

٢٠٦. ضرورة الشعر للسيرافي، تحقيق الدكتور/ رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٢٠٧. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت.

٢٠٨. طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السبكي، مطبعة السعادة - مصر - ١٣٢٤هـ.

٢٠٩. طبقات الصحابة والتابعين للواقدي، دار صادر بيروت ١٣٧٧هـ ١٩٨٥م.

٢١٠. طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المعارف بمصر ١٩٥٢م.

٢١١. طبقات القراء = غاية النهاية؟

٢١٢. طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف بمصر الطبعة الثانية.

٢١٣. العثمانيون والإمام القاسم في اليمن لأمير علي المداح، عكاظ للطباعة والنشر - جدة - الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.

٢١٤. عمل اليوم والليلة للإمام أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

٢١٥. العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية للجرجاني، تحقيق وتعليق الدكتور/ البدراوي زهران، دار المعارف بمصر، الطبعة الأولى ١٩٨٣م.

٢١٦. غاية الأماني في أخبار القطر اليماني ليحيى بن الحسين بن القاسم، تحقيق الدكتور/ سعيد عبد الفتاح عاشور، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة ١٣٨٨هـ ١٩٦٨م.

٢١٧. غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري عني بنشره ج - براجستراسر مكتبة الخانجي - القاهرة - ١٣٥١هـ، ١٩٣٢م.

٢١٨. الغيث المسجم في شرح لامية العجم للصفدي، دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.

٢١٩. فتاوى ابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد النجدي، بمساعدة ابنه، مطابع دار بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ.

٢٢٠. فتاوى الرملي، لمحمد بن أحمد بن حمزة الرملي، المكتبة الشاملة، مصدر رقمي.

٢٢١. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير للشوكاني، دار الفكر للطباعة والنشر.

٢٢٢. الفتوحات المكية لابن العربي، دار صادر - بيروت.

٢٢٣. الفرائد الجديدة = المطابع السعيدة في شرح الفريدة.

٢٢٤. الفصول الخمسون لابن معطي، تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٢٢٥. الفصول في العربية لابن الدهان، حققه الدكتور/ فايز فارس، مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م.

٢٢٦. الفصول المفيدة في الواو المزيدة للعلائي، تحقيق الدكتور، حسن موسى الشاعر، دار البشر - عمان - الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

٢٢٧. فقه اللغة للدكتور علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر - الفجالة - القاهرة.

٢٢٨. فهرست مخطوطات مكتبة الجامع الكبير لصنعاء إعداد أحمد عبد الرزاق، وعبد الله محمد الحبشي، وعلي وهاب الأندلسي، وزارة الأوقاف والإرشاد اليمني.

٢٢٩. فهرست المصورات الميكروفلمية بقسم المخطوطات، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد الثاني ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

٢٣٠. الفهرست لابن النديم، إعداد جستاف فلوجل، طبع في ليبسيك.

٢٣١. القاموس المحيط لمجد الدين فيروز آبادي = طبعة قديمة ليس بها إشارة إلى طابع أو ناشر.

٢٣٢. القراءات الشاذة لابن خالويه، عني بنشره ج برجشترسر، مكتبة المتنبي - القاهرة.

٢٣٣. القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، للشيخ عبد الفتاح القاضي، دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠١هـ، ملحق بكتاب البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة.

٢٣٤. القول الفصل في ضمير الفصل للدكتور/ أحمد عبد العزيز، دار الطباعة المحمدية - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٢٣٥. الكافية في النحو لابن الحاجب، تحقيق الدكتور/ طارق نجم عبد الله الناشر مكتبة الوفاء بجدة.

٢٣٦. الكامل لابن الأثير = طبعة قديمة ليس بها إشارة إلى الطابع أو الناشر أو تاريخ الطبع.

٢٣٧. الكامل للمبرد، تحقيق محمد أحمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٢٣٨. كتاب الأمثال للمؤرج السدوسي، تحقيق الدكتور/ رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية - بيروت ١٩٨٣م.

٢٣٩. الكتاب لسيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، طبعة بولاق ١٣١٦هـ.

٢٤٠. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل للزمخشري، دار المعرفة - بيروت.

٢٤١. كشف الخفاء عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للعجلوني، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٢٤٢. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، منشورات مكتبة المثنى - بغداد.

٢٤٣. كشف النقاب عن مخدرات ملحمة الإعراب للفاكهي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر - ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م.

٢٤٤. الكشكول، للبهاء العاملي، المكتبة الشاملة، مصدر رقمي.

٢٤٥. كنز العمال لعلاء الدين بن حسام الدين الهندي، ضبط الشيخ بكري حياتي، وتصحيح صفوت السقا، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٢٤٦. الكواكب الدرية على متممة الآجرومية للخطاب الرعيني، أشرف عليه وقدم له خليل الميس، دار القلم - بيروت - ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

٢٤٧. اللامات للزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٢٤٨. لسان العرب لابن منظور، دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر - بيروت - ١٣٨٨هـ، ١٩٨٦م.

٢٤٩. لسان الميزان لابن حجز العسقلاني، طبع حيد آباد ١٣٣١هـ.

٢٥٠. لمع الأدلة في أصول النحو للأنباري، تحقيق الأستاذ/ سعيد الأفغاني، دمشق - مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ، ١٩٧٥م.

٢٥١. اللمع في العربية لابن جني، تحقيق الدكتور/ حسين محمد محمد شرف، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م.

٢٥٢. اللهجات العربية في التراث للدكتور/ أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب ١٩٨٣م.

٢٥٣. اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتًا وبنية، لصالحة راشد غنيم آل غنيم، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى دار المدني للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٢٥٤. المبسوط في القراءات العشر لأحمد بن الحسين الأصبهاني تحقيق سبيع حمزة حاكمي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

٢٥٥. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح لابن جني تحقيق علي النجدي ناصف بالاشتراك، دار سزكين للطباعة والنشر ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

٢٥٦. المُحَلّى (وجوه النصب) لابن شقير، تحقيق الدكتور/ فائز فارس، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م.

٢٥٧. مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى، عارضة وعلق عليه الأستاذ/ محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

٢٥٨. مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، الطبعة الثالثة ١٩٧٠م.

٢٥٩. مجالس العلماء للزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م.

٢٦٠. مجلة المجمع العلمي العراقي المجلد الحادي والثلاثون جـ ٤ - بغداد.

٢٦١. مجمع الأمثال للميداني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ، ١٩٧٢م.

٢٦٢. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لنور الدين الهيثمي، منشورات دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

٢٦٣. مجموع بلدان اليمن وقبائلها للعلامة محمد أحمد الحجري اليماني، تحقيق القاضي إسماعيل بن علي الأكوع، منشورات وزارة الإعلام والثقافة اليمنية، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

٢٦٤. المجموع شرح المهذب للإمام النووي، مطبعة التضامن الأخوي لصاحبها محمد منير الدمشقي.

٢٦٥. مجموع مهمات المتون، دار الفكر، الطبعة الرابعة ١٣٦٩هـ، ١٩٤٩م.

٢٦٦. مجيب الندا إلى شرح قطر الندا للفاكهي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمثر، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ، ١٩٧١م.

٢٦٧. المدارس الإسلامية في اليمن للقاضي إسماعيل بن علي الأكوع، مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦.

٢٦٨. المذكر والمؤنث للفراء، تحقيق الدكتور/ رمضان عبد التواب ، مكتبة التراث بالقاهرة ١٩٧٥م.

٢٦٩. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبرر من حوادث الزمان، لأبي محمد محمد أبي عبد الله بن أسعد اليافعي، دائرة المعارف النظامية، حيد آباد الدكن - الهند - الطبعة الأولى ١٣٣٩م.

٢٧٠. المسائل البصريات للفارسي، تحقيق الدكتور/ محمد الشاطر، مطبعة المدني - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ١٩٨٢م.

٢٧١. مسائل الانتقاد لابن شرف القيرواني، مصدر رقمي، المكتبة الشاملة.

٢٧٢. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات للفارسي، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، نشر وزارة الأوقاف بالعراق، مطبعة المدني، بغداد.

٢٧٣. المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق الدكتور/ محمد كامل بركات، دار المدني للطباعة والنشر ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م.

٢٧٤. المستوفى في النحو لابن فرخان، تحقيق الدكتور/ محمد بدوي المختون الناشر دار الثقافة العربية بالقاهرة.

٢٧٥. مسند أبي يعلى الموصلي، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون - دمشق.

٢٧٦. مسند أحمد بن حنبل دار صادر - بيروت.

٢٧٧. مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق ياسين محمد السواس، دار مأمون للتراث - دمشق.

٢٧٨. المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم للعكبري، تحقيق ياسين محمد السواس، دار الفكر - دمشق - منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.

٢٧٩. مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن، لعبد الله بن محمد الحبشي، مركز الدراسات اليمنية بصنعاء.

٢٨٠. المصباح لأبي الفتح ناصر الدين المطرزي، تحقيق الدكتور/ عبد المجيد السيد طلب مكتبة الشباب بالمنيرة، الطبعة الأولى.

٢٨١. المطالع السعيد في شرح نظم الفريدة للسيوطي، تحقيق الشيخ عبد الكريم المدرس، العراق وزارة الأوقاف.

٢٨٢. المعارف لابن قتيبة، تحقيق الدكتور/ ثروت عكاشة، دار المعارف، الطبعة الرابعة.

٢٨٣. معالم التنزيل للبغوي، إعداد وتحقيق خالد عبد الرحمن العك، ومروان سوار، دار المعرفة - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٢٨٤. معاني الحروف للرماني، تحقيق الدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة الطالب الجامعي بمكة المكرمة، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.

٢٨٥. معاني القرآن للأخفش، تحقيق الدكتور/ فائز فارس، الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

٢٨٦. معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق الدكتور/ عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروب - الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٢٨٧. معاني القرآن للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠م.

٢٨٨. معاهد التنصيص على شواهد التلخيص للعباسي، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، عالم الكتب بيروت.

٢٨٩. معجم الأدباء الحموي، أشرفت عليه وزارة المعارف العمومية، مطبعة دار المأمون بمصر، الناشر مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٢٩٠. معجم الألفاظ الفارسية المعربة للسيد ادي شير، مكتبة لبنان بيروت ١٩٨٠م.

٢٩١. معجم البلدان لياقوت الحموي، دار بيروت للطباعة والنشر بيروت ١٤٠٨ه. ١٩٨٨م.

٢٩٢. معجم الشعراء للمرزباني، تصحيح وتعليق الأستاذ الدكتور ف - كرنكو، دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٢٩٣. معجم قبائل العرب القديمة والحديثة لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة بيروت - الطبعة الخامسة ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٢٩٤. المعجم الكبير للطبراني، تحقيق حمدي السلفي، مطبعة الأمانة - بغداد.

٢٩٥. معجم مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية - إيران - قم - خبابان أرم.

٢٩٦. المعرب من الكلام الأعجمي للجواليقي، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب المصرية الطبعة الأولى ١٣٦١هـ.

٢٩٧. معنى لا إله إلا الله للزركشي، دراسة وتحقيق علي محي الدين علي القرة داغي، دار الاعتصام بالقاهرة، الطبعة الثالثة.

٢٩٨. المغني لابن قدامة تحقيق الدكتور/ عبد الله بن عبد الرحمن التركي، والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

٢٩٩. مغني اللبيب على كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية - صيدا - بيروت ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

٣٠٠. مفتاح السعادة ومصباح السيادة، لطاش كبري زادة، دائرة المعارف النظامية - حيد أباد ١٣٢٩هـ.

٣٠١. مفتاح العلوم للسكاكي تحقيق أكرم عثمان يوسف، دار الرسالة - بغداد - الطبعة الأولى.

٣٠٢. المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، دار المعرفة بيروت.

٣٠٣. المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام للدكتور/ جواد علي، دار العلم للملايين بيروت.

٣٠٤. المفصل في علم العربية للزمخشري، دار الجيل - بيروت - الطبعة الثانية.

٣٠٥. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للسخاوي، تصحيح عبد الله محمد الصديق، دار الأدب العربي ١٣٧٥هـ.

٣٠٦. مقامات الحريري، المطبعة الأميرية.

٣٠٧. المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور/ كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ١٩٨٢م.

٣٠٨. المقتضب للمبرد، تحقيق الأستاذ/ محمد عبد الخالق عضيمة، الناشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٣٩٩هـ.

٣٠٩. المقدمة الجزولية في النحو للجزولي، تحقيق وشرح الذكتور/ شعبان عبد الوهاب محمد ، طباعة ونشر أم القرى بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨.

٣١٠. مقدمة في علم الفلك لعبد الحميد محمود سماحة، دار الشروق بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٩٤٩م.

٣١١. المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني بغداد - الطبعة الأولى ١٣٩١هـ، ١٩٧١م.

٣١٢. منثور الفوائد لأبي البركات الأنباري، تحقيق الدكتور/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٣١٣. المنصف لابن جني شرح التعريف للمازني، تحقيق الأستاذين/ إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ ، ١٩٥٤.

٣١٤. المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم للآمدي، تصحيح وتعليق اد/ ف كرنكو، دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

٣١٥. الموطأ لمالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، طبع عيسى البابي الحلبي ١٣٧٠م.

٣١٦. ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، عني بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني - مطبعة السعادة بمصر الطبعة الأولى ١٣٢٥هـ.

٣١٧. نتائج الفكر في النحو للسهيلي، تحقيق الدكتور/ محمد إبراهيم البنا دار الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

٣١٨. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي، دار الكتب المصرية - القاهرة - ١٩٣٠م.

٣١٩. نزهة الألباب في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري دار نهضة مصر للطبع والنشر - القاهرة.

٣٢٠. النشر في القراءات العشر لابن الجزري، أشرف على تصحيحه علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية بيروت.



٣٢١. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للعلامة أحمد المقري، الطبعة الأولى بالمطبعة الأزهرية المصرية سنة ١٣٠٢هـ.

٣٢٢. النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور/ عبد الحسين القلي، مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

٣٢٣. النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، معهد المخطوطات العربية - الكويت - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٣٢٤. نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز لفخر الدين الرازي، تحقيق الدكتور بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٨٥م.

٣٢٥. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للرملي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر - ١٣٨٦هـ، ١٩٧٦م.

٣٢٦. النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة الدكتور/ محمد عبد القادر أحمد، درا الشروق، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ ١٩٨١م.

٣٢٧. النور السافر عن أخبار القرن العاشر لعبد القادر العيدروسي، صححه الأستاذ/ محمد رشيد أفندي الصفار، المكتبة العربية - بغداد - مطبعة الفرات ١٣٥٣هـ ١٩٣٤م.

٣٢٨. هدية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين) للبغدادي منشورات مكتبة المثنى - بغداد - طبع بعناية وكالة المعارف اتنانبول ١٩٥١م.

٣٢٩. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق الدكتور/ عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية الكويت ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

٣٣٠. ونسخة أخرى بتصحيح السيد محمد بدر الدين النعساني، نشر مكتبة الكليات الأزهرية الطبعة الأولى ١٣٢٧هـ. (رجعت إليها عند تخريج الشواهد فقط).

٣٣١. الوابل الصيب (مجموعة الحديث النجدية).

٣٣٢. الوافي بالوفيات للصفدي، طبعة استانبول، تركيا ١٩٣١م.

٣٣٣. الواو المزيدة = الفصول المفيدة.



(ب) الرسائل العلمية

١. الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية ليحيى بن حمزة العلوي، تحقيق الدكتور/ محمد علي سالم العطاونة، والدكتور/ عبد الحميد مصطفى السيد.
٢. الإفتتاح في شرح المصباح لحسن باشا بن علاء الدين الأسود، تحقيق الزميل/ عبد الله عنن الشهراني.
٣. شرح الزاولي على كافية ابن الحاجب، تحقيق ودراسة محمد بن حسن العمري.
٤. النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز جـ ١، دراسة وتحقيق الدكتور/ عبد الجليل محمد عبد الجليل.

(ج) المخطوطات

١. الجواب السامي بمفاخره عن إعراب قوله ﷺ : «أحق ما قال العبد...» إلى آخره، لابن عنقاء، مصورتي عن مكتبة الجامع الكبير بصنعاء.
٢. عقد الجواهر والدرر في أخبار القرن الحادي عشر لمحمد بن أبي بكر الشهير بالشلي، مصورتي عن عارف حكمت بالمدينة رقم (٤٥٣) تاريخ مكروفيلم ٢٤.
٣. كشف الهم والبأس عن آيتي: ﴿ ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ ﴾ و: ﴿ إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ ﴾ لابن عنقاء، مصورتي عن الجامع الكبير بصنعاء.
٤. القلادة الجوهرية في شرح الدرة البهية لأحمد بن الشيخ حجازي، مصورتي عن عارف حكمت بالمدينة المنورة.
٥. اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري مصورتي عن دار الكتب المصرية فيلم رقم (١٠٤٥١).
٦. المحرر في علم النحو لعمر بن عيسى الهرمي، مصورة الشيخ محمد بن علي الحازمي.
٧. المحرر الوجيز في تفسير القرآن العزيز لابن عطية، مصورة الشيخ عيسى علي عسيري عن المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٨. النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز جـ ٢، مصورة الدكتور/ عبد الجليل محمد عبد الجليل عن برنستون بولاية نيو جرسي بالولايات المتحدة الأمريكية رقم (٣٥٩).

٩. رسالة صغيرة للشيخ محمد بن عبد الملك الآنسي، مخطوط جامع صنعاء الكبير برقم (١٨٨٦).

(د) المصادر الرقمية

١. المكتبة الشاملة، الإصدار الثالث، اعتمدت أرقام صفحات بعض مصادرها نادرًا، وذلك عندما يتعذر وقوفي على الكتاب، وقد أدرجت ما اعتمدته من ذلك في المطبوعات ونوهت أمامه (مصدر رقمي).

١٠- فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة



الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة



الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة



الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة



الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة



الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة



الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الأمثال القرآنية
دراسة في معايير النصية ومقاصد الاتصال

تأليف
د. فتحي محمد اللقاني



أثر السياق في توجيه المعنى في تفسير التحرير والتنوير -للطاهر ابن عاشور-

تأليف

د. إبراهيم إبراهيم البليزي



الجواب السامي بمفاخره في إعراب قوله ﷺ: «أحق ما قال العبد ... إلى آخره»

دراسة وتحقيق

د. محمد حسن العمري



النحو القرآني

تأليف

د. إبراهيم إبراهيم البليزي

